



## فهرس

## الجزء الخامس من كتاب الإنصاف

- |   |   |
|---|---|
| ٢٨ بيع عصيره بعصيره   | ١١ باب الربا والصرف   |
| » ورطبه برطبه   | » يحرم ربا الفضل في الجنس الواحد                                |
| » لا يجوز بيع الحافطة . وهو بيع الحب في سنته بحب                              | من كل مكيل أو موزون   |
| ٢٩ في بيعه بغير جنسه وجهان  | ١٢ وكل مطعوم . وفيه فوائد                                       |
| » ولا يبيع المزابة . وهو بيع الرطب في رطب أو السحل بالتمر الخ                 | ١٦ لا يباع ما أصله السكيل بشيء من جنسه وزنا . ولا ما أصله الوزن |
| ٣٠ فما دون حصة أوسق إلا لمن به حاجة إلى أكل الرطب                             | ١٧ الجنس : ماله اسم خاص يشمل أنواعا الخ                         |
| ٣١ يعطيه من التمر مثل ما يؤول إليه ما في السحل عند الجفاف                     | » للأجناس فروع كأدفة والأخبار والأدهان                          |
| ٣٢ لا يجوز في سائر الفهار في أحد الوجهين                                      | ١٨ اللحم أجناس باختلاف أصوله                                    |
| ٣٣ لا يجوز بيع جنس به الربا بعينه بعض الخ                                     | » وكذلك اللبن   |
| ٣٥ إن باع نوعي جنس بنوع واحد منه . كدببار قرامنة الخ                          | ١٩ اللحم والتحم والكبد أجناس                                    |
| ٣٨ الرجوع في السكيل والوزن إلى عرف أهل الحجاز في زمن النبي صلى الله عليه وسلم | ٢٣ لا يجوز بيع لحم بغيره من جنسه                                |
| ٣٩ ما لا عرف لحم به . فيه وجهان   | » في بيعه بغير جنسه وجهان                                       |
| ٤١ ربا اللبنة . فكل شيئين ليس أحدهما علة ربا الفضل فيهما واحدة الخ            | ٢٥ لا يجوز بيع حب بدقيق . ولا بسويق وفيه فوائد                  |
|   | ٢٩ ولا أصله بعصيره . ولا حاله بعشوه                             |
|   | » جواز بيع دقيقه بدقيقه إذا استويا في التعمية                   |
|   | ٢٧ مطبوخة بمطبوخة   |
|   | » وخبره بخبره   |
|   | » إذا استويا في التشفاف أو الرطوبة                              |



٦٠ من باع غلام مؤبدة النحر للبائع

» متروكا في رهوس النخل

٦٢ كغلك الشجر إذا كان فيه نمر باد

كالنخيل والبن والرمان والجوز

» ما ظهر من ثمره للبائع وما لم

يظهر للمشتري

٦٣ ما خرج من أكمه كالورد والقطن

» الورق للمشتري بكل حال

» إن ظهر بعض الثمرة فهو للبائع وما لم

يظهر فهو للمشتري

٦٤ إن احتاج الزرع أو الثمر إلى سق

لم يلزم للمشتري

٦٥ لا يجوز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها

ولا الزرع قبل اشتداد حبه

٦٦ الحصاد والقاط على المشتري

٦٧ فإن باعه مطلقاً : لم يصح

» لا يجوز بيع الرطبة والبقول إلا

بشرط جزء

» ولا القضاء ونحوه إلا لنطة لقطة

إلا أن يبيع أصله

٦٨ القطن إن كان له أصل يبقى في

الأرض أعواماً الخ

٦٩ إن شرط القطع : ثم تركه حتى بدا

صلاح الثمرة فلم يمتد بطل البيع

٧٤ إذا بدا الصلاح في الثمرة واستند

الحب : جاز بيعه مطلقاً وبشرط

البقية إن تلفت يجأحة من السماء :

رجع على البائع

٧٦ يخص الجأحة بالتمن

٢١ جواز التفريق قبل القبض . إن باع

مكلاً يجوزون

٢٢ في النساء روايتان

» ما لا يدخله ربا الفضل - يجوز النساء

فيه . كالتياب والحيوان

٢٤ لا يجوز بيع الكلى . وهو بيع

الدين بالدين

٢٥ العرف والسلم : إن قبض البعض .

ثم اقرقا : بطل في الجميع

» إن تصارقا ثم اقرقا فوجد أحدهما

ما قبضه ردياً فرده : بطل العقد

٥٠ الدراهم والدينارين تعين بالتعيين في العقد

٥١ تليها

٥٢ يحرم الربا بين المسلم والمسلم . وبين

المسلمين في دار الحرب . كما يحرم

بين المسلمين في دار الاسلام

٥٤ باب بيع الأصول والثمار

» من باع داراً تساوى البيع أرضها

وبناؤها

» إلا ما كان من مصالحها كالفتح

وحجر الرخا القوقاي الخ

٥٦ إن باع أرضاً يحقوقها دخل غراسها

وبناؤها في البيع الخ

٥٧ إن كان فيها زرع يخر مرة بعد

أخرى . كالرطبة والبقول الخ

٥٨ إن كان فيها زرع لا يحصد إلا مرة

كالر والشعير . فهو للبائع مبق

إلى الحصاد



- ٧٧ وإن أنقذه آدمي : خير للشتره بين  
الفسخ والإمضاء ومطالبة التالف
- ٧٨ صلاح بعض ثمر الشجرة صلاح لجميعها  
» هل يكون صلاحاً لساير النوع الذي  
في البستان ؟
- ٨٠ بدو الصلاح في ثمرة النخل
- ٨١ من باع عبداً له مال : فماله للبائع  
إلا أن يشترط البائع
- » فإن كان قصده المال : اشترط عليه  
وسائر شروط البيع الخ
- ٨٢ قول الإمام أحمد : ما كان للحيال  
فهو للبائع الخ
- ٨٤ باب السلم
- » لا يصح السلم إلا بشروط سبعة
- » أحدها : أن يكون فيما يمكن ضبط  
سقاته . كالسكيل والوزون والفروع
- ٨٥ فأما للمدود المختلف : كالحيوان .  
والفواكه . والبقول الخ
- ٨٧ وفي الأواني المختلفة الزر وسواها وأوساط  
كالقهام والأسطل الخ
- » وما يجمع أخلاطاً متميزة . كالتياب  
المسوجة من نوعين
- ٨٨ لا يصح فيما لا يضبط . كالجواهر كلها  
» الحوامل من الحيوان
- ٩١ لا يصح فيما يجمع أخلاطاً غير متميزة .  
ويصح فيما يترك فيه شيء غير مقصود
- » الثاني : أن يصفه بما يختلف به الثمن  
ظاهراً الخ
- ٩٤ وإن شرط الأردأ قبل وحسين  
» وإذا جاءه بدون ما وصفه له .  
أو نوع آخر فله أخذه
- ٩٥ لم يحز له أخذه إن جاءه بحسن آخر  
» إن جاءه بأجود منه من نوعه  
ترمه قبوله
- ٩٦ فإن أسلم في السكيل وزنا ، وفي  
الوزون كيلا : لم يصح
- » لا بد أن يكون السكيل معلوماً  
فإن شرط سكيلا بعينه أو مسجدة  
بعينها غير معلومة : لم يصح
- ٩٧ في المدود المختلف غير الحيوان .  
روايتان
- » الرابع : أن يشترط أجلا معلوما  
له وقع في الثمن
- ٩٨ فإن أسلم حالا أو إلى أجل قريب .  
كاليوم ونحوه لم يصح
- » إلا أن يسلم في شيء يأخذ منه كل  
يوم أجزاء معلومة
- ٩٩ لا بد أن يكون الأجل مقدراً  
بزمان معلوم . فإن أسلم إلى الحصاد  
والجداد : فلي روايتين
- ١٠٠ لو شرط الخيار إليه . فلي روايتين
- ١٠١ إذا جاءه بالسلم قبل محله ولا ضرر  
في قبضه : ترمه قبضه وإلا فلا .
- ١٠٢ الخامس : أن يكون السلم فيه عام  
الوجود في محله الخ
- ١٠٣ فإن أسلم في ثمرة بستان بعينه .  
أو قرية صغيرة : لم يصح



١١٣ إذا قبض رأس مال السلم أو عوضه  
١١٤ إذا انسخ العقد بإقالة أو غيرها :  
لم يجوز أن يأخذ عن الثمن عوضاً  
من غير جله

١١٥ إن كان لرجل سلم وعليه سلم  
من جنسه الخ  
هل يقع قبضه الأمر ؟

١١٦ إن قال : أقبضه لي ، ثم أقبضه  
لنفسك : صح .

» وإن قال : أنا أقبضه لنفسه ، وخطه

بالكيل الذي تشاهده ، فهل يجوز ؟

» وإن اكتتله وتركه في الكيال

وسلمه إلى شرعه ، فقبضه : صح  
القبض لها .

١٢٠ إن قبض السلم فيه جزافاً فالقول  
قوله في قدره

١٢١ إن قبضه كيلاً أو وزناً ، ثم ادعى  
غلطاً : لم يقبل قوله

١٢٢ هل يجوز الزهر والكفيل  
بالسلم فيه ؟

### ١٢٣ باب القرض

» صح في كل عين يجوز بيعها

إلا بني آدم والجواهر ونحوها

١٢٥ ثبت المالك فيه بالقبض

١٢٦ لا يملك القرض استرجاعه . وله  
طلب بدله

» فإن رده المقرض عليه ثمة قبوله

١٢٧ ما لم يتعيب ، أو يكن فلوساً ،  
أو مكسرة ، فيجرمها السلطان

١٠٣ إن أسلم إلى محل يوجد فيه علما ،  
فانقطع : خير بين الصبر والتسرع  
والرجوع رأس ماله أو عوضه  
إن كان معدوماً . وفي الآخر :  
ينفسخ بنفس التعذر .

١٠٤ السادس : أن قبض رأس مال  
السلم في مجلس العقد

١٠٦ هل يشترط كونه معلوم الصفة  
والقدر كالمسلم فيه ؟

» فإن أسلم ثمتاً واحداً في جنسين :

لم يجوز حتى يبين ثمن كل جنس .

١٠٧ السابع : أن يسلم في الدمة .

فإن أسلم في عين : لم يصح

» لا يشترط ذكر مكان الإيفاء ، إلا أن

يكون موضع العقد لا يمكن  
الوفاء فيه الخ

١٠٨ يكون الوفاء مكان العقد

» إن شرطه في غيره : صح

» لا يجوز بيع السلم فيه قبل قبضه

١٠٩ ولا هبة

» ولا أخذ غيره مكانه

١١٠ ولا الحوالة به

» يجوز بيع الدين المستقر لمن هو

في ذمته بشرط أن يقبض عوضه  
في المجلس

١١٢ لا يجوز تعبئه

» يجوز الإقالة في السلم

١١٣ يجوز في مثته في إحدى الروايتين



- ١٢٩ يجب رد المثل في السكيل والموزون والقيصة في الجواهر ونحوها .
- ١٣٠ يثبت القرض في الدمة حالاً ، وإن أجله
- ١٣١ لا يجوز شرط بغير ثمنها
- ١٣٢ إن فصله بغير شرط ، أو قضى خيراً منه .
- ١٣٣ إن فصله قبل الوفاء : لم يحز إلا أن تكون العادة جارية بينهما .
- ١٣٤ إن أقرضه أثماناً ، فطالبه بها يلد آخر : لزمه
- ١٣٥ إن أقرضه غيرها : لم تارمه . فإن طالبه بالقيصة لزمه أداؤها
- ١٣٦ باب الرهن
- ١٣٩ يجوز عقده مع الحق وبسده ، ولا يجوز قبله
- ١٤٠ يجوز رهن كل عين يجوز بيعها إلا المكاتب الخ
- ١٤١ يجوز رهن المشاع
- ١٤٢ فإن اختلف الشريك والرهن . جعله الحاكم في يد أمين ، أمانة أو بأجرة
- » لا يجوز رهن البيع قبل قبضه إلا على ثمنه .
- ١٤٤ ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه
- ١٤٧ لا يجوز رهن المبدى للمكافر
- ١٤٩ لا يلزم الرهن إلا بالقبض
- ١٥١ فإن أخرج الرهن باختياره إلى الراهن : زال لزمه
- ١٥٢ استدامته شرط في القروض
- ١٥٣ تصرف الراهن في الرهن لا يصح إلا بالتق الح
- ١٥٥ إن وطئ الجارية فأولدها الخ
- ١٥٦ إذا أذن الرهن له في بيع الرهن أو هبه ونحو ذلك ، ففعل : صح . وبطل الرهن .
- ١٥٧ لو شرط أن يجعل دينه من ثمنه
- ١٥٨ ثمن الرهن وكسبه من الرهن
- ١٥٩ أرش الجنابة عليه من الرهن
- » مؤتمنه على الراهن . وكفنه إن مات ، وأجرة مخزونه إن كان مخزوماً
- » هو أمانة في يد الرهن
- ١٦٠ إن تلف بغير تعد منه . فلا شيء عليه
- » لا يسقط بهلاكه شيء من الدين
- » إن تلف بعضه بقيت رهن بجميع الدين
- » لا ينكث شيء من الرهن حتى يقضى جميع الدين
- » إن رهنه عند رجلين فوفى أحدهما : انفك في نصيبه
- ١٦١ وإن رهنه رجلان شيئاً . فوفاه أحدهما : انفك في نصيبه
- ١٦٢ إذا حل الدين وامتنع من وفائه الخ
- ١٦٣ إن لم يفعل باعه الحاكم عليه . وقضى دينه
- » وإن شرط في الرهن جملة على يد عدل : صح . وقام قبضه مقام قبض الرهن



١٧٧ إن أتهدمت الدار ، فمهرها

الرهن خير إذن الراهن : لم يرجع به

١٧٨ إذا جنى الرهن جنابة موجبة

للمال ، علق أرشه بريقته الخ .

١٧٩ إن لم يستغرق الأرض قيمته :

بيع منه بقدره ، وباقيه رهن .

١٨٠ إن اختار للرهن فداءه ، ففداءه

يأذن الراهن : يرجع به .

» إن فداءه بغير إذن . فهل

يرجع به ؟

١٨٢ إن جنى عليه جنابة موجبة

للقصاص : فليديه القصاص .

» فإن اقتص قطعه قيمة أقلهما قيمة

تجعل مكانه .

١٨٤ كذلك إن جنى على سيده

فاقتص منه هو أو ورثته .

١٨٥ إن عفا السيد على مال ، أو كانت

موجبة للمال . الخ

» إن عفا السيد عن المال : صبح

في حقه . ولم يصح في حق للرهن

١٨٧ إن وطئ ، للرهن الجارية من غير

شبهة : فعليه الحد .

» وإن وطئها بإذن الراهن . وادعى

الجمالة الخ

» وولده حر لا يلزمه قيمته

١٨٨ باب الضمان

١٨٩ هو ضم ذمة الضامن إلى ذمة

المضمون عنه في التزام الحق .

١٦٣ إن أذناه في البيع : لم يبع إلا

بقصد البلد الخ .

١٦٥ إن ادعى دفع الثمن إلى الرهن

فأنكر . ولم يكن قضاء بينة :

ضمن .

١٦٦ فإن عزلها : صبح عزله .

» إن شرط أن لا يبيعه عند الحلول

أو إن جاءه غفقه في محله ، وإلا

فالرهن له : لم يصح الشرط .

وفي صحة الرهن روايتان .

١٦٨ إذا اشتاق في قدر الدين أو الرهن

أو رده ، أو قال : أقبضتك حصراً .

قال : بل حرراً . فالقول قول

الراهن .

١٧١ إن أقر الراهن أنه أعتق المبد

قبل رهنه الخ

» إن أقر أنه كان جنى

١٧٢ أو أقر أنه باعه ، أو غصبه : قبل

على نفسه الخ .

» إذا كان الرهن مراكباً أو محلوياً

فله الرهن أن يركب ويحلب بقدر

ثمنه ، متحرراً للمدلى في ذلك .

١٧٤ إن أعتق على الرهن بغير إذن

الراهن ، مع إمكانه . فهو متبرع .

١٧٥ إن عجز عن استئذانه . ولم

يستأذن الحاكم ، فعلى روايتين .

١٧٦ كذلك الحكم في الودعة . وفي

ثقة الجال إذا هرب الجال وتركها

في يد السكرى .

١٩٠ ولصاحب الحق مطالبة من شاء .  
مهما .

» لا يصح إلا من حازر لتصرف .

١٩٢ إن ثبت دمة المضمون عنه

رى ، الضامن . وإن روى الضامن

أو فر مراءته : لم يبرأ للمضمون

عنه

» لو ضمن دمي لدمي من دمي حمري

فضمن المضمون له البيع

١٩٣ ولا من عند غير إذن سيده

١٩٤ من ضمن بإذن سيده صح

» هل تعاقب رقبته أو دمه سيده ؟

١٩٥ من معرفة الضامن لها

» ولا كقول الحق معدما .

١٩٧ صح ضمان من يبيع نفسه

وعنه

» لا بد دمه من نفسه

١٩٨ يصح ضمان مبدية بيع عن النافع

لشري البيع

١٩٩ لا يصح ضمان من لكسبه صح

٢٠٠ لا يصح ضمان الأمانة . البيع

» لضمان المضمونة

٢٠٤ إن قضى الضامن الدين مبرأ به

٢٠٦ إن أنكر المضمون له القضاء

وحلف الحق

٢٠٧ إن اعترف بالقضاء ، فأنكر

المضمون عنه البيع

٢٠٨ إن مات مضمون عنه . أو

الضامن قبل نحل الدين ؟

٢٠٨ هل يصح ضمان الخلل مؤحلا ؟

٢٠٩ إن ضمن المؤجل حالا . البيع

» الكفالة ، وهي التزام إحضار

المكفول به .

» تصح يدين من عليه دين

» تصح بالأعيان المضمونة .

٢١٠ عند الكفالة تألف له ضمان

تقدمة كلها

» لا يصح سدن من عليه حد أو

فصاص .

» ولا من مبيع . كأخذ عدى

» من كفيل حر . منافع من إسان

٢١٢ إن كفيل بإنسان على أنه إن جاء

به ، وإلا فهو كفيل بآخر البيع

٢١٣ لا تصح إلا برضى الكفيل

٢١٤ متى أحضر المكفول به وسله

٢١٥ إن مات للمكفول به أو تلفت

العين البيع

٢١٦ إن تضرر إحضاره مع بقائه

» إن مات أمهل لكفيل غيره

ما يعصى فيحصره

٢١٧ إذا طالب الكفيل المكفول به

الحضور منه

» إذا كفيل إنسان برجل ، فسلمه

أحدهما

٢١٨ إن كفيل واحد لثنين

٢٢٢ باب الحوالة

٢٢٣ لا تصح إلا ثلاثة شروط



٢٤٠ إن صاحبه تنقعة كسكى دار .

فهو حرة . مثل طلب الدار

» إن صاحبه أراد بروح .

٢٤٢ يصح تصحيح عن المحمود مضمون .

٢٤٣ إن ادعى عليه عيباً . أو دية .

فسكره أو يذب

٢٤٤ وإن صاحبه من سكر أخى غير

إذنه صح

٢٤٥ إن صاحبه لأخى له

٢٤٦ يصح تصحيح عن الفصاحين

ونكل ما كان مهوراً

٢٤٧ إن صاحبه سارقاً عن حد

تسعة عشرة

٢٤٨ إن صاحبه على من عثرى على

أرضه أو سطحه ماء معلوم صح

٢٤٩ يجوز أن يقترب بمرأى في داره .

وموصلاً في حائطه

» إن كان يلبس عرساً غير

٢٥٢ إن حصل في هواه أعصاب

شعر عده فقتاله بإرهابها

» إن صاحبه من ذلك فهو من غير

٢٥٣ إن اعتدى على ثلثة له أو

بعضها حر ودمه

٢٥٤ لا يحسد أن شرب من عرق

معد حسد ولا يحد

٢٥٦ ولا دابة

٢٥٧ ولا من يعمل ذلك في دار غير

معد لا يذنب له

٢٢٥ الذى اتفق الدين في المجلس

والصفة والخلول والتجيد

٢٢٧ لا لث من عمل زوجه ولا بحر

رضى الخال عليه ولا رضى الخال

٢٢٨ إن منه ميتاً وكان مفسداً

٢٢٩ إذا أخل الشرى بالغ ناس

» إن فسخ سبع عيب أو قاله

م تطل أحواضه

٢٣٠ قول مدعى الوصية إن كان

تخلت أو وكلت

» إن ادعى على أنه قال حدثت

٢٣٣ إن كان أخلت بدينه

٢٣٤ باب الصلح

» الصلح على حسن الحق

٢٣٦ لا يصح ذلك من لا تلك سوي

» ولا من ولا يدينه لا فى حر

الإسكار وعدم بيعة

» لو صاحبه من المؤجل عده حلاً

» إن وضع بعض الحول وأحل لوجه

٢٣٧ إن صاحبه من الحق فمكتر منه

من حله

٢٣٨ إن صاحبه تعرض فيه أكثر

بها صح فيها

» لو صاحبه لم يقر له ما صدق له

» لو دفع مدعى عده مودبه

٢٣٩ أنواع الثمن إن صاحبه من الحق

غير حله

» إن كان غير الأثمان فهو ح

٢٧٣ فإن أراد سقراً محل الدس قد

مدد

» إن كان لا محل فيه في معه

روايت

٢٧٥ إن كان حذلاً وله مال في

د عجز عليه

٢٧٦ إن أضر مع ماله ووصى به

٢٧٧ إن ادعى الإضرار وكان به

من جرح

٢٧٩ إن كان كمال حبس وحس

مدد

٢٨١ إن كان له مال لا في مدد

٢٨٢ علق بغيره رتبة أحكام

» أحدهما علق حتى عزم مدد

٢٨٥ إن تصرف في مدد سرا أو

مجاناً أو بقرار الخ

٢٨٦ الثاني أن من وحد مدد عت

عيا به

٢٩٣ وأما مدد المصقلة فلا مع

ارجوع

٢٩٤ وأما مدد العفس

٢٩٥ إن صح اثوب أو فصره مدد مع

ارجوع وأما مدد العفس

٢٩٧ إن عرس الأيسر أو عي به

لله الرجوع وودع القصة

٢٩٨ إن أوصى ببيع وأتى دفع القصة

سقط الرجوع

٣٠٢ أخيراً ثالث بيع الخ كما ماله

٢٥٧ فإن صالح عن ذلك عوض الخ

٢٥٨ إن كان ظهر دارة في طرف غير

د قد أصبح فيه الخ

» لو أن به في آخر الحرب ملك

عنه بنى أو به

٢٥٩ » تلك نقله إلى داخل منه

٢٦١ ليس له أن يفتح في حائط دارة

ولا الحائط مشترك

٢٦٢ وليس له وضع حشيه عنه إلا بعد

الضرورة » أن لا يملكه مضاف

لا به

٢٦٣ ليس له وضع حشيه على حدار

المعد

٢٦٥ إن كان بينهما حائط فانهبم

طالب أحدهما صاحبه مدد منه

٢٦٧ إن ساء بألة من عنده فهو به

٢٦٨ إن حلف دلال حذ بنى من

أحد نصف قيمه منه وبين أحد

آله

٢٧٠ إن كان بينه وبينه أو

دولاب أو مدد الخ

» ليس لأحدهما مع صاحبه من

عمارة

» إذا عمره ملك يده على شركه

٢٧٢ كتاب الخمر

» العرف الأول : المشجور عليه لحق

الشر



٣٢٢ لا يدفع إليه ماله حتى يجتهد الخ .

٣٢٣ وقت الاختار : قبل البلوغ

• لا تثبت الولاية على الصبي والمجنون إلا للآباء .

٣٢٤ ثم لوصيه ، ثم للحاكم

٣٢٥ لا يجوز لوليها أن يتصرف في

ماله . الخ

• لا يجوز أن يشتري من مالها شيئاً

عنه الخ

• بوليها مائة درهم ما وقع عليه مال

٣٢٦ وروح مائة درهم سعر مائة

٣٢٧ والصدقة له وله دفعه مائة

٣٢٨ وله بيه مائة وقرعة رهن

٣٣٠ له شراء مائة درهم وصدقة

خرب مائة أهل بيته له

• له شراء لأخته لأبويه مائة

٣٣١ لا يبيع بغيره إلا لصورة الخ

٣٣٣ من فاته الخمر صدود السعة

أعده عليه الخمر . ولا يظفر في

ماله إلا بالحكمة ولا يملك الخمر

عنه ولا يحكم .

٣٣٦ هل يصح عنه ؟ على وابن

٣٣٧ إن أقر أحد أو قصص صح .

وأحد

• إن أقر أحد بغيره في حال حجره

٣٣٨ يحتمل أن لا يبرمه مطلقاً .

• للولي أن يملك من مال المولى عنه

بقدر عمله إذا احتاج إليه

٣٠٣ معنى أن يحصره ويحصر العزماء

• له له من ماله ما يفتقر إليه

احتاجته من مكن وحاجته

٣٠٤ ومعنى عليه . معروف . إلى أن

يدفع من قيمة ماله بين عزمائه

• يعطى للنادي آخرته من المال

٣٠٥ ثم لو من له . هن فليس منه

• فإن فصل له فصل فرب ما مع

عزماء . وإن فصل منه فصل

د على من

٣٠٦ من له على من أحد

• ثم عنه على من باقي عزماء

٣٠٧ من مات وعليه دين مؤجل

٣١٦ إن ظهر عزم بعد قسم ماله

٣١٧ إن بقي على الفليس خفية وله مائة

• لا يملك عنه الخمر إلا بحكم حاكم

٣١٨ إن كان للفليس حق له شاهد

• الحكم الرابع : انقطاع المطالبة

عن الفليس

• أصرت ثلثي المحجور عليه خطه

وهو الصبي . والمجنون . وأسفيه

٣١٩ من دفع بغير ماله . أو فريص

٣٢٠ إن حووا عليهم أرض الحدة

• متى سئل المجنون . ومع الصبي .

و. شد الخ

• بلوغ المحصر لأحواله

• به الحارة بالمحيط والحد

٣٢٢ أرشد صلاح في أن

٣٣٩ وهل يلزمه عوض ذلك إذا أيسر؟

٣٤٠ كذلك يخرج في الناظر في الوقف

٣٤١ إذا ادعى بعد روال الحجر على

الولي تعدياً ، أو ما توجه صلتاً :

فلهون في الولي

» كذلك القول قوله في دفع المال

بإيه بعد رشده

٣٤٢ هل للزوج أن يحجر على امرأته

في التبرع بما راد على الثلث من مالها ؟

٣٤٣ يجوز لولي الصبي المدبر ، أن أدن

له في تحاره

» ويجوز ذلك لسيد العبد

» ولا يملك عهدهما الحجر إلا فيما

أذن لها به .

٣٤٤ وفي النوع الذي أمرا به

» وإن أدن له في جميع أنواع التجارة

، يحزر له أن يحرر نفسه . ولا أن

يملك عده .

» وإن رأى سيده ، أو وليه يتحرر ،

فحرره م عسر مأذونه له

» هل له أن يركل فيما سأل منه

نفسه ؟

٣٤٥ وما استدان الصبي وهو في رقبته الخ

٣٤٨ إن بيع لسيد عبده المأذون له

شئاً ، صح في أحد الوجهين

٣٤٩ صح في الآخر إذا كان عليه دين

فدفعه

» صح إقرار المأذون في غير

ما أدن به فيه

٣٥٠ إن حجر عليه وفي يده مال ،

ثم أدن له فأقر . صح

٣٥١ لا يطل الإذن بالإتيان

» لا يصح بيع المأذون له بهنة

القرار . وكسوة الثياب

» يجوز هديته لما كوله وإعارته

٣٥٢ هل للمأذون به تصدقه من

قوته بالريعف إذا لم يحزر به ؟

» هل للمرأة تصدقه من يبر وحده

سير إدمه نحو ذلك ؟

### ٣٥٣ باب الوكالة

» تصح الوكالة بكل قول يدل على

الإذن

٣٥٤ وبكل قول أو فعل يدل على القول

٣٥٥ لا يجوز توكيل من يملك

شئاً ، إلا ممن يصح تصرفه فيه

٣٥٦ ويجوز التوكيل في حق كل آدمي نفع

٣٥٧ جوار التوكيل في التقى والطلاق

» وتلك المساحات من الصيد

والحشيش وغيره

٣٥٨ التوكيل في الظهار والامان والأمان

» يجوز أن يوكل من يقبل له النكاح

ومن يزوج موليه

٣٥٩ إن كان ممن يصح منه ذلك

لعبه ومولته

٣٦٠ صح في كل حق لله تعالى تدخله

ليانه من تصدقات والحدود في

إثنا عشر واسبعين



٣٧٩ إن باع بغير ثمن لثلث ، أو ناقص

ثم قدره صح . ومن ناقص

٣٨٠ حمل أن لا يصح

٣٨٢ إن باع ما كثر منه صح

» إن قلنا أنه يدرج فيه ما يدرج

» إن قال إنه ناقص ، فباعه

ناقص حله صح

٣٨٣ إن وكاله في شراء وشرى ، كثر

من ثم اشترى صح

٣٨٤ لو وكاله في بيع ، فباع بغيره

بغيره ، بطل البيع

٣٨٥ إن اشترى من غيره ، فباعه

٣٨٦ إن قال إنه في شراء بغيره

وشرى به شايئ الح

٣٨٧ من غيره ، بطل

٣٨٨ إن وكره في شراء ، فله الرد

٣٨٩ إن قال باع بغيره ، فله الرد

بغيره

٣٩٠ إن وكره في شراء ، فله الرد

بغيره ، فله الرد

٣٩١ إن وكره في شراء ، فله الرد

بغيره ، فله الرد

٣٩٢ إن وكره في شراء ، فله الرد

بغيره ، فله الرد

٣٩٣ إن وكره في شراء ، فله الرد

بغيره ، فله الرد

٣٩٤ إن وكره في شراء ، فله الرد

بغيره ، فله الرد

٣٦١ يجوز الاستيفاء في حصره الموكل

وعينه . إلا القصاص

٣٦٢ لا يجوز للموكل بيع ما يبيع

منه نفسه

» كذلك الوصي والوكيل

٣٦٣ يجوز بوكاله ثم لا تولي منه

نفسه ، أو يجرعه بغيره

٣٦٤ ويجوز بوكاله بغيره

نفسه ، ولا يجوز بغيره

٣٦٥ إن وكاله بغيره في شراء نفسه

من نفسه ، بطل

٣٦٦ الوكالة عقد جائز من الطرفين

كل واحد منهما فسخه

٣٦٧ بطل بوكاله ما هو واجب

٣٦٨ كذلك كل عقد جائز كاستيركة

» لا تطلق بالسكر والإفلاس ولا

بالصدى

٣٦٩ بطل بالردة ، وخبره بعد

٣٧٠ هل حرل التوكيل بغيره

بغيره

٣٧١ إن وكل المولى بغيره

أن يبرء بالتصريف

٣٧٢ لا يجوز للموكل في بيع أن يبيع

نفسه

٣٧٣ هل يجوز أن يبيع لوالده أو والده

أو مكانه ؟

٣٧٤ لا يجوز أن يبيع بغيره ، ولا بغير

نفسه

٤٠٣ لو قال بيع ثوبي بثلثمائة  
راد ملك

٤٠٤ ان كان غيبه حتى لا يسل  
فادعى رجل انه وكيل صاحبه في  
قبضه ، فعنده

٤٠٥ ان ادعى ان صاحب الحق اجهله

٤٠٦ ان ادعى انه مات ، وثنا وارثه

### ٤٠٧ كتاب الشركة

٤٠٨ من ان شركته ان كان ملكها

لعمالة يدين

٤٠٩ من ان كان واحد منها

فيمتلك ، حكم الله في جميعه

» لا تصح ، ولا يبرأ ، احدهم

» لا يبرأ ، ولا يبرأ ، ولا يبرأ ، ولا يبرأ

٤١٠ من ان يصح ، فمشتريه ، ولا يبرأ

٤١٢ من ان يصح ، فمشتريه ، ولا يبرأ

» من ان يصح ، فمشتريه ، ولا يبرأ

» من ان يصح ، فمشتريه ، ولا يبرأ

صاحب

٤١٣ من ان يصح ، فمشتريه ، ولا يبرأ

صاحب ، ولا يبرأ

٤١٤ ليس له ان يكتف الرقيق ، ولا

منه مال ، ولا روجه ولا ميراث

ولا ميراث ، ولا ميراث

٤١٥ لا يبرأ ، ولا يبرأ

» من ان يصح ، فمشتريه ، ولا يبرأ

او يصح ، او يبرأ

٣٩٠ ان امره ببيع في مبيع شئ .  
فباعه به في آخر صح

٣٩١ ان وكله في بيع شئ . ملك  
بشبعه ، وملكه مبيع شئ . ولا  
ميراث

٣٩٢ ان وكله في بيع شئ . او في كل  
فبيع وكثير

٣٩٣ ان قال شئ في مبيع ، او  
مدا ، فمشتريه

» ان وكله في اخذ شئ . يبرأ  
وكيلا في مبيع

٣٩٤ ان وكله في اخذ شئ . يبرأ  
في اخذ شئ

٣٩٥ ان وكله في اخذ شئ . فمشتريه  
شئ . يبرأ

» ان وكله في مبيع ، او في مبيع  
وهو مبيع ، او في مبيع

٣٩٦ ان كان مبيع مبيع ، فمشتريه

» الوكيل مبيع ، لا يبرأ

» من ان يصح ، فمشتريه ، ولا يبرأ

٣٩٧ لو قال امتك مبيع ، فمشتريه  
الملك مبيع

» ان احتله في رده ان يبرأ

٣٩٨ كذا يخرج في الآخر وميراث

٣٩٩ ان قال : اودع لي في اسع

» وفي الميراث ، فمشتريه ، ولا يبرأ

٤٠٢ ان قال : وكلي ان ابرأ لك

فلا . هل يبرأ الوكيل مبيع

صاحب



- ٤١٩ ليس بأن يسدي  
 ٤٢٠ إن أخر حقه من الدين حاز  
 ٤٢١ إن تقاسم الدين في الدية جميع  
 ٤٢٢ إن أقرأ من الدين ثلث في حقه  
 دون حق صاحبه  
 ٤٢٣ ما جرت العادة أن يستيب به  
 ٤٢٤ إن يتأجر من يملكه  
 ٤٢٥ إن فسخه ليأخذ أجرته فهل له  
 ذلك ؟  
 ٤٢٦ الشروط في الشركة صرمان  
 صحيح وفاسد  
 ٤٢٧ إذا فسد العقد : قسم الربح على  
 قدر المالكين  
 ٤٢٨ هل يرجع أحدهم بأجره عمله ؟  
 ٤٢٩ إن قال حذمه مضاربة ١٠٠ ربح  
 كله لك . أو لا ؟  
 ٤٣٠ إن قال وثق ثلث الربح فهل  
 صحيح ؟  
 ٤٣١ حكم المضاربة حكم الشركة  
 للدين أن عمله أو لا يعمل  
 ٤٣٢ إن وعتب فالربح برب المال  
 وللعامل الآخر  
 ٤٣٣ إن قال مضارب بالدين الذي  
 عدت له يبيع  
 ٤٣٤ إن أخرج مالا ليضرب به هو  
 ورجل والربح بينهما  
 ٤٣٥ إن شرط عمل علامة  
 ٤٣٦ ليس للعامل شراء من حق على  
 رب المال  
 ٤٣٧ إن اشترى امرأته  
 ٤٣٨ ليس له أن يبيع من يملكه ولم  
 يظهر مع ميسق  
 ٤٣٩ إن طهر ربح . فهل ميسق ؟  
 ٤٤٠ ليس للمضارب أن يضارب لآخر  
 إذا كان فيه ضرر على الأول  
 ٤٤١ فإن حصل رد نصيبه من الربح في  
 شركة لأول  
 ٤٤٢ ليس لرب المال أن يشتري من  
 مال المضاربة شيئاً بعه  
 ٤٤٣ كذلك شراء السيد من عبده  
 المأدوم له  
 ٤٤٤ إن اشترى أحد الشريكين بسبب  
 شريكه  
 ٤٤٥ يخرج أن يبيع في الجميع  
 ٤٤٦ ليس للمضارب مئة إلا بشرط .  
 ٤٤٧ فإن شرطها له وأطلق : هل جميع  
 مئته من المال كقول واندوس  
 بالمعروف .  
 ٤٤٨ إن اختلما رجع في القوت إلى  
 الاطعام في الكفاية وفي المثلوس  
 ٤٤٩ إن أذن له في القسري واشترى  
 حارية ملكها وصار ثمنها مرسماً  
 ٤٥٠ ليس للمضارب ربح حق يسرق  
 رأس المال  
 ٤٥١ إن اشترى حلقين  
 ٤٥٢ إن يبيع بعض رأس المال من  
 المتصرف فيه

- ٤٤٤ إن تلف المال . ثم اشترى سلعة للمصارفة  
» إن تلف بعد شراء بالمصارفة بحاله  
٤٤٥ إذا ظهر بيع . بكونه أحد شيء منه .  
» هل تنفذ بعد حصته من الربح قبل الصفة ؟  
٤٤٧ إن طلب العامل البيع الخ  
٤٤٨ إذا أصبح القراض والمال عرض الخ  
٤٥٠ إن كان ديناً لزم العامل تقاضيه  
» إن قارض في المرسى فربح من رأس المال الخ  
٤٥١ إن مات المصارف . ولم يعرف مال لمصارفه فهو دين في ركة  
٤٥٢ وكذا الوديعة  
٤٥٣ اعسان أمين . والقبول قوله ما يدعيه من هلاك  
» القول قوله رب أمين في رده إليه  
٤٥٦ الجراء . الشروط للعامل  
٤٥٧ في الإذن في البيع سواء أو الشراء كذا  
» قول عامل رغب ألفاً ثم حصره أو هلك قبل قوله  
» إن قال غلطت : لم يقبل قوله  
٤٥٨ الثالث : شركة الوحوه .  
» هو أن يشترك على أن يشترى حصة من  
٤٥٩ الملك والربح بينهما على ما شرطاه  
» يحتمل أن يكون على قدر ملكتهما  
٤٦٠ الرابع : شركة الأمدان  
» ما يتقوله أحدهما من العمل يصير في صاهما .  
» هل يصح مع اختلاف الصانع ؟  
» يصح في الاجتثاث والاصطياد الخ  
٤٦١ إن اشتركوا ليحملوا على فائهما الخ  
٤٦٤ الخامس : شركة المعاوضة الخ  
٤٦٦ باب المساقاة  
» محوور المساقاة في النخل  
٤٦٧ تصح بلفظ الإجارة  
» رواية أحمد فيمن قال أجزتك الخ  
٤٦٩ هل تصح على عمره بوجوده ؟  
٤٧٠ إن ساقاه على شجر جرمه  
٤٧٢ المساقاة عقد جائز الخ  
٤٧٤ إن ساقاه قد تسكل  
» إن قلنا : لا يصح . فهل للعامل أجره ؟  
» إن مات عامل مع ابوارث  
٤٧٥ فإن فصق بعد ظهور المهر . فهو بينهما .  
» إن فصق قبله . فهل للعامل أجره ؟  
٤٧٦ كذلك إن هرب العامل الخ  
» إن عمل فيها رب المال . هل يحكم الخ  
٤٧٧ يلزم العامل ماله صلاح الغرة ورأسه الخ



- |   |   |
|---|---|
| <p>٤٨٣ لا شرط كون الدر من رب الأرض .</p> <p>٤٨٤ بن شرط أن يأخذ . - الأرض</p> <p>٤٨٥ اخذ على عامل .</p> <p>٤٨٦ كذلك لحداد</p> <p>» بن قال أن أربع الأرض</p> <p>بعدى أربع</p> <p>» بن أربع تبركة في نصيبه</p> | <p>٤٧٨ على رب المال ما يفي بحفظ الأصل الخ</p> <p>٤٧٩ حكم العامل حكم المصارف الخ</p> <p>» بن ثنت جباته صم إليه من</p> <p>بشارفه الخ</p> <p>٤٨٠ بن شرط أن سعى مدحا لله</p> <p>الربع الخ</p> <p>٤٨١ بن المد الزرع</p> <p>» بن كان في الأرض شهر الخ</p> |
|---|---|

# الأَنْصِفَانِ

في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام الميرزا محمد بن حنبل

تأليف شيخ الإسلام العلامة الفقيه المحقق

علاء الدين بن أبي بكر بن شيبان الشيرازي

الحنبلي توفاه الله برحمته

---

مصححه وحققه

محمد حامد الفقي

---

الجزء الخامس

الطبعة الأولى

على نسخة مخط المؤلف

حق الطبع محفوظ

١٣٧٧/٣/٢٠ - ١٩٥٦/١٠/٢٥ م

مطبعة الة المحمدية  
١٧ شارع شريف بلقا الكبير - القاهرة  
٧٩.١٧ ٥

٣٠ ربيع الأول ١٣٧٦ هـ الموافق ٢٥ أكتوبر ١٩٥٦ م



## أصل بخط المصنف

قد قرأ الله سبحانه وتعالى نسخة من الجزء الثالث من الأوصاف بخط المؤلف . ونسبها مع الأسف - بقصة الورقة الأولى ، وبها بعض حروف في أنسابها ونحوها منها ٢٦٣ ورقة وقد أصاب الإهمال والعتى ذلك كل في أطراف كثير من أوراقها ، وأما ما من التي خفيت هي تسكئة للأصل . تدل عليه مطابقة نسخة مكتبة أحمد الثالث .

ولا أشك أن هذا الجزء الثالث منه للنسخة التي أحضرها الأستاذ العلامة المحقق ، البعثة المدقق ، مؤرخ العصر ، السيد خير الدين الزركلي : أنها مكتبة لرياض الطبية السعودية . وقد تفصل قرأتها منها صورة فوجو عرقية الصفحة ، تأكدت تمام التأكيد أنها نموذج مطابق كل المطابقة - في الخط ، وحجم الورق ، وطريقة الكتابة ، والبياض الذي يتركه المصنف .

وقد اعتمدنا من أول هذا الجزء وسرى تماذج منها في الصور الثلاث هذه .

وسيرى القارئ أن النسخة المشحونة صورها من مكتبة أحمد الثالث بالأستانة رقم ٨٤٩ . والتي اعتمدنا من أول الكتاب - نسخة قيمة جداً . وأنها طبق الأصل الذي بخط المؤلف

وقته الحمد أولاً وآخر . والصلاة والسلام على حاتم رسوله محمد وعلى آله أجمعين .

وكتبه فقير عبده ورجله

محمد بن الحسين



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

أول مصعقة من الموجود من الجزء الثالث بحظ المؤلف  
وهي المصعقة الثالثة من أول الجزء











[illegible]



## بسم الله الرحمن الرحيم

### باب الـ با والصرف

قوله ( فأما ربنا الفضل : فيخرئ في الجنس الواحد ، من كل مكيل  
أو مؤزون )

هذا الصحيح من المذهب بلارب وعليه حمير الأصحاب . وحرمه في  
الدهبر وغيره . وقدمه في المروع وغيره . وقال هذا المذهب  
قال الشارح : هذا أشهر الروايات وذكره الحقي ، وإن أنى موسى ،  
وأكثر الأصحاب

قال القاضي : اختارها الحرفي . وشيوخ أصحاب  
قال الزركشي : هي الأشهر عنه . وختار عنه أصحابه .  
قال في الفائق : اختاره الأكثر

فصليها غلة الرء في الذهب والفضة : كونهما مؤزور حسن وغلة الأرسنة  
الباقية المصوم عليها في الحديث : كونهن مكيلات حسن ، على الصحيح من  
المذهب . وعليه أكثر الأصحاب

وقال بعض الأصحاب : السكيل مجردة عنه ، والحدس شرط .  
وقال : أو اتصافه بكونه مكيل حسن هو العلة . وفصل الكمال شرط . أو  
نقول : السكيل أمانة

فالحكم على المذهب : بإحسان التامة ، مع أن الأصل بإباحة بيع الأموال  
الرؤية بعضها ببعض مطلقا . والتحریم لمعارض

وعلى المذهب يجوز سلاة القدي في مؤزور وبه يطلب العلة . لأن



كل شئين شملهما إحدى علقى ربا الفضل يحرم النساء فيهما .  
 وفي طرفة بعض الأصحاب : يحرم سلبهما فيه ولا يصح ، وإن صح فللعامة .  
 تنبيه على هذه البرائة : يحرم الربا في كل مكمل أو موروث محسنة ، معطوما  
 كان أو غير معطوم ، كالخوب والأشنان والورية والفطن والصوف ، والحناء  
 والكتان والحديد والنحاس والبرصاص ونحو ذلك ولا يحرم في معطوم لا كمال  
 ولا يورث ، كالمطودات ونحوها .

وعنه لا يحرم إلا في الجنس الواحد من الذهب والفضة .  
 وكُلَّ مَطْمُومٍ ( مراده معطوم للأدى ) وهو واضح . قال أبو بكر روى  
 ذلك عن أحمد جماعة . فتكون الملة في الأثمان الثمنية وفي غيرها - كونه معطوم  
 جلس . فتحتص بالمطومات ، ويخرج ما عداها .  
 وعنه لا يحرم إلا في ذلك إذا كان مكبلاً ( موروثاً ) احتارها المصنف ،  
 والشيخ نفى الدين رحمه الله وقواه الشرح وجزم به في العمدة .  
 فتكون الملة في الأثمان : الثمنية ، وفي الأربعة الدنية - كونه معطوم جنس  
 إذا كان مكبلاً أو موروثاً . فلا يحرم الربا في معطوم لا يكمل ولا يورث ، كالنخاع  
 والزمان والطبيخ والخور والنسج ونحوه ، ولا فيما ليس معطوم كالزعفران والأشنان  
 والحديد ونحوه . وأطلق في المذهب .

### قوانر

المؤدّي : قواني . وروين الأخيرتين « الملة في الأثمان : الثمنية » هي علة  
 فاصره . قال في الفروع لا يصح التعديل بها في اختيار الأكثر . ونقصت طرداً  
 بالنفوس ، لأنها أئمن ، وعكس ، باطل  
 وأحيب بعدم التقديرة الغالبة .  
 قال في الانتصار : ثم نسب أن يقولوا : إذا نفقت حتى لا تسجل إلا بها إن  
 فيها الربا ، سكوتها ثمة عات

قال في التمهيد : من فوائد هارما حدث حسن آخر يجعل لنا ، فتكون تلك علة

الثانية : رجع اس عقيل - أحيرا في عمد الأدلة - : أن الأعيان الستة المخصوص عليها لا تعرف علتها لخصتها ، فاقصر عليها ولم تعددها ، تتعرض الأدلة عنه في المسمى وهو مذهب ضاوس . وهدده ، وداود وجماعة .

الثالثة : القاعدة - على غير قول اس عقيل - أن كل شيء اجتماع فيه السكيل والوزن والعلم من حسن واحد فيه ، رتبة واحدة ، كالأرد والاحسن والدرجة والقياسيات والدهن واللين ، ونحو ذلك . وما عدم فيه السكيل والوزن والعلم ، أو احتجب عنه : فلا رما فيه رتبة واحدة ، كالنوى والنوى والفت والطين ، إلا الأسمى ، فإنه يؤكل دواء . فيكون موروثا كولا . فهو من القسم الأول . وما وجد فيه العلم وحده ، أو السكيل أو الوزن من حسن واحد : فمعية الخلاف .

قال الشارح : والأولى - إن شاء الله - حجة

الرابعة : لا رما في الماء مطلقا على الصحيح من المذهب ، لإباحته أصلا وعدم تنوله عادة وعليه أكثر الأصحاب . وقطعوا به منهم القاصي ، والمصنف وابن الجوزي ، والسامري ، والشارح ، وصاحب التلخيص ، والعائني ، وخواص ، والعائني وغيرهم . وصححه في العروغ ص ٥٠ . قال المصنف - ونسبه الشارح ، ولزركشي - لأنه ليس بمكيل فلا يحرق فيه زهر .

ومظاهر كلامه في العروغ وغيره . أنه مكيل . فيكون مستثنى من عموم كلامهم ويصير ٥٠ .

وقيل : يحرق فيه الزمان ، إن قيل : إنه مكيل  
قال الزركشي : والأدنى حريان الزمان فيه ، على رواية أن علة الزمان . العلم  
قال . وهو ظاهر ما في خلاف أي الخطاب الصغير

وتسليطهم بأن الأصل الإباحة : ينتقص ملح الطير ، وبالطير الأرمي ومحومها  
وسمائه بما لا يتناول : مذكور أن الله سبحانه وتعالى

الخامسة : الذهب والفضة داخلان ، على روايت كلها . فيجوز التفاصيل فيهما  
مطلقاً على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب ، إلا أن الشيخ تقي الدين  
رحمه الله ، حوز بيع المنوع بأسع قيمته حالاً  
قلت . وعمل الدس عليه

وكذا حوز به ، ما يقصد كونه غشاً . فإن . وإنما حرج عن القرب  
بالصفة . فليس يروى ، وإلا فجنس بنفسه . فيجوز حيزه بغيره .

وحوز الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً بيع موروث يروى بالتحريم للعدالة .  
السادسة : على مذهب في أصل المسألة . هل يجوز التفاصيل فيما لا يورث  
بصناعة أم لا ؟ فيه روايت . وذلك كالمعقول من الذهب والفضة والصفير والحديد  
والرصاص ، ومحوم . وكل المعقول من الموروثات ، كالخواتم والأسطال والإبر  
والسكاكين والثياب ولا كسنة ، ومحوم ذلك . وأطلقهما في المذهب ، والمبروع ،  
والعائق . وأصنفهما في التلخيص فيما لا يقصد بوجه

إبراهما : يجوز التفاصيل وهو المذهب . اختاره المصنف ، والشارح ،  
والشيخ تقي الدين . وهو المعصوب . وقدمه ابن ربر في شرحه

الثانية : لا يجوز . ح . إن تقيل في المعقول . وقدمه في المستوعب ،  
والرعايين ، والحدويين

فإن الركني : أشع أحبير جمعة منهم من عقيل ، وغيره  
وعنه يجوز بيع ثوب ثوب وكساء بكسائر<sup>(١)</sup> يد . وأصل ذلك الورن  
ولم يراع أصله

وقال القصي في الجامع الصغير ، والتصديق : إن قصده - كالأستاذ -  
والإبريسم ونحوهما ، لم يبحر التفاصيل . وإن لم يقصد ورده - كاصوف والقطن  
ونحوهما - جاز التفاصيل . وحزم به في التنجيس .

قال الزركشي - وهو قول جماعة - وهو أوسع - وقوله في السكافي في الموروث  
وقطع في المنسوج من القطن والكتان : أنه لا . فيه

قال في الفروع : وعلى هذه المسألة يخرج بيع فلس فلسين . وفيه روايتان  
مصنوعتان . وأطلقهما في التنجيس ، والفروع

إحداهما : لا يبحر التفاصيل . نص عليه في رواية جماعة . وقدمه في الحاوي  
الكبير ، واستوعب

والرواية الثانية : يبحر التفاصيل .

على هذه الرواية : لو كانت نافقة . هل يبحر التفاصيل فيها ؟ على وجهين .  
وأطلقهما في التنجيس ، والفروع .

أحداهما : لا يجوز . حرم به أبو الخطاب في حلاله الصغير . وقدمه في الحاوي  
الكبير ، واستوعب .

والرغم الثاني : يبحر . قال الزركشي - قال القصي في الجامع الصغير ، وإن  
ثقل ، والشبراري ، وصاحب المستوعب ، والتنجيس وغيرهم - سواء كانت نافقة  
أو كاسدة بيعت نجيب ، أو غير نجيب

وحرم أبو الخطاب في حلاله الصغير أنها . مع ذلك - لا مانع من ثقلها إلا  
مماثلة ، معللاً بأنها آمن

ثم حكى الخلاف في معصوم الحديد قال : ويتأخر من ذلك في المعصوم  
النافقة ، هل تحرى بحوى الأئمان فيحرى إلّا فيها ؟ إن قلنا العلة في التقدين

النية مطلقاً - وهو ظاهر - حكاه أبو الخطاب في حاشية الصغير<sup>(١)</sup> أو لا يحرى  
بمحررها ، نظراً إلى أن الملة ما هو تنعيب . وذلك يختص الذهب والعصا وهو  
قول أبي الخطاب في حاشية الكبير ، على القولين .

وعلى الثاني : لا يعزى إليها ، إلا إذا اعتبرنا أصلها ، وقتنا : الملة في  
أيدى المؤمنين كالمسندة . انتهى كلامه الركني

قوله ( ولا يُسْعُ مَا أَضْلَعُ الْكَيْلُ نَشْيُ مِنْ جَنْبِهِ وَزَنَا ، وَلَا  
مَا أَضْلَعُ الْوَزْنُ ) أي نَشْيُ ، من حسنه ( كَيْلاً )

وهو مذهب وسيله الأصحاب وقال في الثاني وقال شيخنا - مائة  
الشح من لدن رحمه الله . مع مكيل تحسه ور ، شاع

وقال في له بيع ووجه من حوار بيع حب يدفعه وسوقه حور بيع  
مكيل و - ومو - كَيْلاً حذ - سجد

قوله ( فإن اختلف الحسن جاز يئع بنفسه بمضي كَيْلاً ووزنا  
وخرافاً )

شمل مسألتين .

أما الأولى : مع مكيل موون . ومو و مكيل فهو يجوز بيع نفسه  
بمكيل كَيْلاً ووزناً وخرافاً ، إنه اختلف الحسن ، قولاً واحداً . ونص عليه ،  
لكل الإمام أحمد رحمه الله له الحرفة في رواية ابن أبي

الثانية : مع مكيل مكيل ، أو مورو مورو ، واختلف الحسن . فموم كلام  
المصنف ها : أنه يجوز وهو قول أكثر الأصحاب . وهو صاهر كلام الحرقي ،  
والمذهب الأحمد والعلم ، والوحيد ، وأحمد السبكي ، والسيوطي ، وإدراك الدية ،  
وعبرهم . وأما من عقي ، ومصنف ، وأحمد ، وصاحب التبعيض ، وإن  
صحت في شرحه ، وإن عدوس في ذكره وغيرهم .



قال في القروع : وهو أظهر . وقدمه في الشرح ، والفائق والهداية ، والمستوعب  
والخلاصة ، والرعاية الكبرى ، وغيرهم .

وعنه لا يجوز ذلك حرافاً . احتاره جماعة من الأصحاب . منهم أبو بكر ، وابن  
أبي موسى ، والقاضي في المحدث ، والخلاف ، والشريف أبو حنيفة

قال في الرعاية الكبرى ، وقيل : يحرم . وهو أظهر وأومأ إليه أحمد . وحرم  
به ناظم المفردات . وهو منها .

قال ابن أبي موسى : لا خير فيما يكتسب بكال جزافاً . ولا فيما يوزن بمابوزن  
حرافاً ، انعقت الأحاسيس أو احتجمت . وقاله القاضي . وهو المنصوص عن الإمام  
أحمد في رواية الحسن بن ثواب وغيره .

قال في القروع : ونهيه لا يجوز

فان : هذا المذهب . لأنه المنصوص عن الإمام أحمد .

وذكر احتاره كثير من الأصحاب ، لكن لم ينقل عن صاحب المذهب .

وأما في مذهب ، والرعاية الصغرى ، والحدويين .

قوله ( والجنس ماله اسم خاص يشمل أنواعاً ، كالذهب والفضة  
والنر والشعير والتبر والبنج )

من عليه . قال في الطرق الأقرب : والأماير حسن

نفي . صرح بأنصر أن البر والشعير حسن . وهو المذهب . وعنه الأصحاب  
وعنه هما جنس واحد .

قوله ( وقروع الأجناس أجناس ، كالأدقة والأخبار والأذهان ) .

وكذا الخيل . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه أن خل التمر والعنب

حسن واحد . ورده المصنف . والشارح ، وغيرهما .

وقال في التلخيص : وفي الحول وحبان .  
 قال الزركشي ، وفي التلخيص : الخول كل جنس واحد . ولا معمول عليه . انتهى .

قلت : يحتمل أن يكون الوجه الثاني - الذي في التلخيص - موافق للرواية .  
 وخرج في النهاية من هذه الرواية : أن الأدهان ثلاثة جنس واحد وأن  
 الذهب - كنفاح وسفرجل - جنس .

قائمة : لا يصح بيع حل العنب محل الزيت مطلقاً . نص عليه .  
 وقال القاصي وغيره : لا مراد أحدهما بالآخر .  
 قلت : فيعابى بها .  
 واقتصر عليه الزركشي .

قوله ﴿ وَاللَّحْمُ أَجْنَسٌ بِاخْتِلَافِ أَصُولِهِ ﴾ .

وهو للذهب . وفيه الأكثر . مهم أو مكر ، والقاصي في تعينه  
 وأبو الحسين ، وأبو الخطاب في خلافه ، وإن عقيل . وحرم به في الوجيز وغيره  
 وقدمه في المحرر ، والفروع ، والعلم ، والفائق ، وغيرهم . واحتاره ابن عبدوس  
 في تذكرته .

قال ابن منبج في شرحه : هذا للذهب  
 قال في تحريد الناية : اللحم أحسن باعتبار أصوله ، على الأظهر  
 وعنه جنس واحد . اختاره الحرق .  
 وأسكر القاصي كون هذه الرواية من الإمام أحمد رحمه الله . وقدمه في  
 الرعائين ، والحوين ، وإدراك الدية ، وسهانة ابن رزين  
 قوله ﴿ وَكَذَلِكَ اللَّحْنُ ﴾

يعنى أن فيه روايتين هل هو أحسن باختلاف أصوله ؟ وهو لذهب .  
 كاللحم ، أو جنس واحد كاللحم ؟ سواء ، خلافاً ومذهباً

وقال ابن عقيل : بين البقر الأهلية والوحشية حسن واحد . على الروايات كلها . لأن اسم البقر شمس . ورد في المصنف ، والشارح وعنه في اللسان : أنه أرسنة أحسن أيضاً ، كاللحم ذكرها في المذهب ، والمهادى ، والتاحيص ، والرعاية ، وغيره .

وعنه في اللحم أنه أرسنة أحسن : لحم الأنعام ، ولحم الوحش ، ولحم الطير ، ولحم دواب الماء . احتارها القاضي في روايته . وحل كلام الخرقى عليه وصنف المصنف اختيار القاضي .

وأطلق في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والسكاي ، والمهادى ، والخلاصة ، والتاحيص ، واللمعة

وقال ابن أبي موسى : لا خلاف عن الإمام أحمد : أن لحم الطير والسك

جبان انتهى .

وعنه في اللحم : أنه ثلاثة أحسن : لحم الأنعام ، ولحم الطير ، ولحم دواب الماء . قلت : وهو صحيح . فإن لحم الوحش على هذه الرواية لم يذكر له حكم .

فأمرناه

إحداهما : لحم السم حس واحد على الصحيح من المذهب وعنه الأصحاب . وقيل . حسان ، صان ومعر . انتهى به سبحانه وتعالى بينهما . وهو احتمال . ذكره المصنف ، والشارح .

الثاني : الشعوم والأكبدة والأطحلة والزبد والجود والأصواف والعظام والرموس والأكارع ، وبحو ذلك مما اشتمل عليه اللحم : يجري فيها من الخلاف ما يجري في اللحم هل ذلك حس أو أحسن ، أو أرسنة ، أو ثلاثة ؟ قاله الزركشي والسامري ، وغيرهما .

قوله ﴿ وَاللَّحْمُ وَالشَّحْمُ وَالْكَبِدُ أَجْنَسٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعيه أ كثر الأصحاب وحزمه في الحرر ، والوجيز ،  
وعبرها . وقدمه في القروع ، والرعاية ، وغيرها .  
قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : هذا ظاهر المذهب .  
وقال القاصي ، وصاحب عيون المسائل : لا يجوز بيع اللحم بالشحم .  
قال الزركشي : ولا أعلم له وجهاً .  
قال في عيون المسائل : لأنه لا ينفك عنه . ولهذا لو حلف لا يأكل لحماً :  
فإن كل شحم . حلت .

قال في القروع : كذا قال .

قال مصنف ، والشارح : فإن بيع القاصي منه ، سيكون اللحم لا يجوز عن شحم  
به يصح . لأن الشحم لا يطهر ، وإن كان فيه شيء . فهو غير مقصود . فلا يبيع  
البيع . ولو منع فذلك لم يحزم بيع لحم بلحم . لا اشتال كل واحد منهما على ما ليس  
من جنسه . ثم لا يصح هذا عند القاصي . لأن السبب الذي يكون مع اللحم  
عنده لحم . فلا ينعقد اشتال اللحم على الشحم . انتهى .

### قوائم

مب : القيوب والرموس والأطحلة والريثات والحدود والأصواف والمطام  
والأكارع . كاللحم والشحم والكبد . بمعنى كل واحد من ذلك جالس غير اللحم .  
وهذا الصحيح من المذهب .

وقيل : الرموس من حس اللحم . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقيل : لا .

وم : الآية ، والشحم حسان . على الصحيح من المذهب . احتاره القاصي

وعبره .

قال الزركشي : هو المشهور عند الأصحاب . وحرمه في الحرر ، والرعاية  
الصغرى ، والحاويين ، وتذكرة ابن عبلوس ، وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقيل : هما جنس واحد . وهو ظاهر ما قدمه في النظم . وقدمه ابن رزيق في شرحه . واختاره المصنف وقال : ظاهر كلام الخرق أن كل ما هو أبيض في الحيوان ، يذوب بالإدانة ويصير ذهباً فهو جنس واحد . قال : وهو الصحيح . وأطلقهما في العروغ .

ومنها : اللحم الأبيض ، كمين الطير والحسين ، وبحوه . هو واللحم الأحمر الخاص جنس واحد . قاله القاسمي ، وابن الت ، وغيره .

قال الزركشي : جنس واحد على الأشهر . وحرم به في المستوعب ، والرعاية الصمري ، والحارثي . وقدمه في الرعاية الككري .

وقال المصنف ظاهر كلام الخرق : أنهما جنسان

ومنها : حكي ابن الت ، وابن الحوري في الذهب ، ومسوك الذهب . في حوار بيع اللؤلؤ .

وحصوه . القاسمي ثابتهما أحدهما . ورده المصنف ، والشرح

وعندهما . مع صاحب المستوعب . أنهما جنس واحد ، يجوز بيع أحدهما بالآخر متناً ، ولا يجوز متفاضلاً ولا يجوز إن مست النار أحدهما . وحرم به في النظم .

وحمل صاحب المستوعب وجه منع ابن البناء على ما إذا مست النار أحدهما

وحزم في الرعاية الككري بعدم الجواز .

ومنها : لا يجوز بيع الرد بالسن ، على الصحيح من المذهب . قدمه في

المنق ، والشرح ، وفصراه . وقدمه في الرعاية الككري ، وشرح ابن رزيق . وحرم به في السكاو .

وقيل : يجوز . اختاره القاسمي . ورده المصنف .

قال في المحرر . وعدى أنه حائز واقتصر عليه وصححه في النظم .



وأطلقهم في العروع ، والمتعوب . وقال : ذكرهما ابن عقيل ، وذكرهما ابن عقيل  
روايتين . قاله في القروع

ومنها : يجوز بيع الزبد ، أو اللبن بالحبيص . على الصحيح من المذهب .  
قال المصنف ، والشارح ، وصاحب القروع : يجوز أن يه في ظاهر المذهب  
مما تلا ومتصلاً وحرم به في الرعاية الكبرى . وقال : نص عليه في الرد  
وحرم به في النظم في بيع اللبن بالحبيص .  
وقيل : لا يجوز .

ومنها : لا يجوز بيع اللبن بالرد ، ولا باللبن ، ولا بشيء . منه من قروع  
اللبن كالثوب وغيره . وسواء كان به شيء من غيره أو لا .  
قدمه في المعنى ، والشرح وقال هذا ظاهر المذهب وقدمه في الرعاية  
الكبرى ، والنظم .

وعنه : يجوز بيع اللبن بالرد إذا كان يرد المذود أكثر من الرد  
الذي في اللبن وهذا يقتضي حواراً متصلاً ومع حواراً متتالاً .  
قال القاسمي : وهذه الرواية لا تخرج على المذهب .

قلت : هذه الرواية شبيهة برواية النهاية التي (١) في « مدء جوة » على  
ما تأتي قريباً . وقد صرح بذلك في المذهب  
والحكم في اللبن كالحكم في الرد . وقدمه في الرعاية : أنه لا يجوز بيعه  
بشيء . إلا جوراً يرد

ومنها : لا يجوز بيع اللبن بالحبيص . نص عنه . ويتعرج الجوار من التي قبلها .  
قلت : صرح في المذهب بما مثلها . وحكي الخلاف في الكل .  
ومنها : قال في الرعاية الكبرى : لا يجوز بيع اللبن ، سواء كان رائباً أو

(١) كذا في « القى » عطف المصنف .

حلياً ، بلين جامد أو متصل أو جين أو أقط . وجزم به في المذهب وحزم به في  
النظم في غير المصل .

قوله ( وَلَا يَحْجُورُ نَيْعُ لَحْمٍ بِحَيَوَانٍ مِنْ جَنْبِهِ ) .  
هذا المذهب ، وعليه الأصحاب (١) .

قال المصنف ، والشارح : لا يختلف المذهب في ذلك .  
وقال الشيخ نفي الدين رحمه الله : يحرم إذا كان الحيوان مقصود اللحم ،  
وإلا فلا .

قوله ( وَفِي نَيْعِهِ بَشِيرٌ جَنْبِهِ وَجْهَانِ ) .

وأصنافه في الهداية ، والمذهب ، وموك الذهب ، والمذهب الأحمد ،  
والمستوعب ، والخلاصة ، والتعريض ، والسعة ، والمعى ، والمحرر ، والشرح ،  
والعلم ، والقروع ، والعائق ، وغيرهم .

أمرهما : لا يجوز . قال زرکشى : وهو ظاهر كلام أحمد ، والحرق ،  
وأبي بكر ، وابن أبي موسى ، والقاسم في تعليقه ، وحاميه الصغير ، وأبي الخطاب  
في خلاصه الصغير ، وغيرهم . انتهى

وصححه في التصحيح ، وقدمه في الرعايتين ، والحدودين ، واحترمه ابن عبدوس  
في بدكره .

والرم الثاني يجوز . قال المصنف ، والشارح : اختاره القاسم . وجزم  
به في الوجيز ، وشور ، وسهبة ابن رزين ، ومقتضب الأدمي . وصححه المحدث في  
شرحه ، وشيخنا في تصحيح المحرر . وهو المذهب .

وقال زرکشى ، وبعض [ الأصحاب ] المتأخرين : يسى القولين على الخلاف  
في اللحم هل هو جنس أو أجناس ؟ .

ومصرح أبو الخطاب أيها على القول بأنه أحاس . قال زرکشى : وهو  
الصواب . انتهى .

(١) من هنا حرم سب ورقات من مخطوطة المصنف في غاب الظن

قلت : قال في الكافي : وإن بيع اللحم بحيوان ما كول غير أصله - وقلنا :  
ما أصل واحد - لم يجر ، وإلا جاز .

وقال في المعنى . احتج من مذهبهم بعموم الأحبار - وبين اللحم كله حرام واحد .  
ومن أجازاه قال : ما الرابيع غير أصله ولا حقه . بخار . كانوا مائة بالأنثى  
وقال في إدراك الغاية : وعنه اللحم أحسن باختلاف أصوله فلا يصح بيعه  
بحيوان من جنسه . وفي غيره وجه

فبني الخلاف على القول بأن اللحم أحسن .

وقال الشرح : والطاهر أن الاختلاف موقوف على الاختلاف في اللحم بين  
قلنا : إنه جنس واحد لم يجر . وإن قلنا : أحسن حرم به ، غير حرام

#### قواعد

المؤولى : يجوز بيع اللحم بحيوان غير ما كول ، على الصحيح من المذهب

قال في العائق : جاز في أصح الوجهين .

قال المصنف ، والشرح : حار في طاهر قول أصحابنا .

وكانهما لم يطلعا على نقل فيه خاص .

قال أبو الخطاب : ولا رواية فيه فيحمل وجهين .

ومرح بأحوال القاصي في التعييق . وأبو الخطاب في حلاله الصغير ،

وإن الزاعوى . وصححه ابن عقيل في الفصول . وقدمه في المروء ، والرعاية وهو

طاهر كلام الشرف أبى حنبل ، والقاصي في الحرام الصغير

وقيل : هو كالأكل كول . حرم به ابن عقيل في التذكرة . وأطلق وجهين في

المستوف .

الثانية : يجوز بيع اللحم بثله بشرطه ، على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وعليه أكثر الأصحاب

قال الرزكشي : ذهب جمهور الأصحاب إلى الخوار .  
واحتساره القاضي ، وأبو الخطاب ، وغيرهما . وقدمه في المحرر ، والشرح ،  
والفروع ، والنظم ، وغيرهم .  
وعنه لا يخور إذا كان رطاً احتساره الخرق ، وأبو حمص المكري .  
وقدمه في اربعين ، والمحاويين .

ورئي قريباً بيع رطبة برطبة . وهو شامل لهذه المسألة .  
فعل المذهب : يشترط رزع عطمه ، على الصحيح من المذهب .  
قال الرزكشي : اشترط القاضي والأكثر في بيع اللحم رزع العظم .  
قال في الدعوى : وبمير رزع عطمه في الأصح . وقدمه في اربعة الكرى .  
وهو ظاهره ، حرم به في الرعاية الصغرى ، والحدوى الصغرى ، والتحصين ، والمحرر .  
وبدكرة ابن عبدوس ، والإبصار .  
وقيل : لا يشترط .

قال . صنف ، والشرح ، وصاحب الحدوى الكبير ، وغيرهم : وكلام الإمام  
أحمد يقتضى الإباحة من غير رزع عطمه ، وما رواه إلى ذلك وقدمه في النظر .  
الثالثة : يشترط لصحة بيع العسل [ بالعسل ] تصفيته من الشمع . قال .  
بصحة حكمه حكم مدعومة ، على ما روي في كلام المصنف .  
قوله (وَلَا يَحْزُوزُ بِنِعْ حَبِّ بِدَقِيقٍ ، وَلَا نَسْوِيقَةٍ ، فِي أَصْحَ الرِّوَايَتَيْنِ)  
وهي المذهب . وعليه الأصحاب .

والرواية الثانية : بخور . فيباع ورنياً أحده في الدقيق وعلى الإمام أحمد  
رحمه الله . البيع من الأصل الكليل .

#### مواضع

إحداها : يخمر . بيع دقيق سويقه ، على الصحيح من مذهب . قدمه في  
المسئ ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

قال في الرعايتين : يحور ، على الأصعب .  
وعنه لا يحور ورنأ . قال في الحساويين : يحور بيع دقيق سويقه في أصح  
الوجهين .

الثانية : لا يحور بيع حبر محبة ، ولا بدقيقه . نص عليه مراراً . وجزم به  
في الرعية ، والمذهب ، وغيرهما . نقل ابن القاسم وغيره للمع لأن فيه ماء  
وعله أن شهاب ذهب إذا صار حبراً كل أكثر من هذا .  
وفي الفروع هنا كلام محتمل . فلم تذكره .

الثالثة : لا يحور بيع حب جيد عسوس ذكره ابن عميل وغيره ، واقتصر  
عليه في الفروع

ويصح بيع حب جيد محب حفيف  
قال ابن عقيل : وبيع عنه عليه يحتمل كذلك  
قوله ﴿ وَلَا أَصْلُهُ بِمَصِيرِهِ ﴾

بعض لا يحور ، كزيتون زيت ومحوه .  
وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
ونقل منها في الزيتون يكره . وهو قول في الرعية  
قوله ﴿ وَلَا خَالِصِهِ بِمَشْوَبِهِ ﴾ .

وكذا لا يحور مشو به مشو به . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب  
ويحور بيع ذلك والذي فيه على الرواية التي في « مد محو »  
وطاهر ما قطع به في الرعية الصغرى ، والحاوي الصغير ، والخلاصة : جواز  
بيع حاصه مشو به . وفيه نظر طاهر . وربما كان سهواً

قوله ﴿ وَيَحْجُورُ بَيْعٌ دَقِيقُهُ بِدَقِيقِهِ إِذَا اسْتَوَى فِي الشُّومَةِ ﴾  
وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقدم في  
التبصرة عدم الجواز .



على المذهب : بناع بالسكيل ، على الصحيح من المذهب . قدمه في المعنى ،  
والشرح ، والفروع ، والرعاتين ، والحوايين ، وغيرهم .  
وقيل : بالوزن . اختاره القاصي . وردّه المصنف ، والشارح .  
قال في الرعاتين ، والحوايين ، وقيل : أو ورثا .

قوله ﴿ وَمَطْبُوحُهُ مَطْبُوحُهُ ﴾ .

يعني يحور ، كالتَّحْيُوتِ<sup>(١)</sup> عنه ، والآط عنه ، والسمن مثله ، وما أشبهه . وهذا  
المذهب مطلقاً وعليه أكثر الأصحاب . وحرمه في المعنى ، والشرح ، وغيرهما .  
وقدمه في الفروع وغيره .  
وقيل : لا يصح .

وقيل : إن استويا في عمل الدرع ، وإلا فقد عموه

قوله ﴿ وَخُبْرُهُ بِخُبْرِهِ ﴾

هذا المذهب في الجملة . وعليه الأصحاب ، وأكثرهم قطع به .  
قال في المذهب : لا يحور بطير محير .

قوله ﴿ إِذَا اسْتَوَيَا فِي التُّشَابِ أَوْ الرُّطُوبَةِ ﴾

وهذا المذهب . جرم به في معنى ، والشرح ، والوجيز . وشرح ابن مسعود ،  
والحوايين ، والتلخيص ، وتذكرة ابن عبدوس .

وقال في الرعاتين وحبره محبره . وأطلق وقال : استويا جماعاً .

وقال في الفروع : وحبره محبره . ولم يهلك خلافاً . وكذا قال في الهداية .

قال في المذهب : يحور بيع الحبر بالحبر ، وإن عاودتا في الرطوبة واليبوسة .

ولعل هذا المذهب .

(١) هو ما ينزل في الضرع عقب الولاثة مباشرة .

قوله ﴿ وَعَصِيرُهُ بِصَيْرِهِ ﴾ .

هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب . حرم به في المعى ، والشرح ، والهداية  
والخلاصة وصححه في الفروع . وقدمه في العناية الكبرى . وقال : نص عليه .  
وقيل : لا يجوز .

قوله ﴿ وَرَطْبُهُ بِرَطْبِهِ ﴾

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في المعى ، والحرر ،  
والشرح ، والفروع ، ورعاية الكبرى . وقال : نص عليه ، وغيره .  
قال الركني : هو قول جمهور الأصحاب . القسبي ، وأبو الخطاب ،  
والشيخين ، وغيرهم .

ومنع منه من شوب ، وأبو حمص الكبري . وهو روية عن الإمام أحمد .  
وقال : يعتمد كلام الخرق في اللحم مثله .

قال في الحرر : ولا يخرج الخرق في اللحم رطب .

وقال المصنف : ومفهوم كلام الخرق بإسحته هذا لقوله « ولا يباع شيء من  
الطيب يباع من حسنه » فإن مفهومه حوار [ بيع ] الطيب ، رطب .

وقدمه بيع اللحم بالحم عند بيع اللحم ، الحيوان .

قوله ﴿ وَلَا يَحْجُوزُ بَيْعُ الْحَقَاقَةِ وَهُوَ بَيْعُ الْحَبِّ فِي سُئُلِهِ بِحُسْنِهِ ﴾

أطلق . مصنف قوله « حب في سئله » وأطلق أيضاً جماعة منهم صاحب  
الهداية ، ومذهب ، ومسبوق الذهب ، والخلاصة ، والتنجيص ، والشم ، ورعاية  
الصغرى ، وأخاوين ، والشرح ، ويدرر الذهب ، وغيرهم .

والصحيح من مذهب . أن بيع الحقاقة هو بيع الحب المشتد في سئله  
فلا بد أن يكون مشدداً حرم به في الحرر ، والمبور ، ورعاية الكبرى . وقدمه  
في الفروع . وقال : ولا يعمده جماعة .

قوله ﴿وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ جَنَّتِهِ وَجَهَانٍ﴾

وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمحرق ،  
والراغبين ، والحاويين ، والمائتين ، والشرح ، والفروع  
أمرهما : يصح وهو الصحيح . صححه في التصحيح ، والتلخيص ، والنظم .  
وهو ظاهر ما صححه في النسخة . وحرره في أسور . وحرره في النسخة في باب الزكاة  
عند مسألة « والبر والشجر جنات » .

الوجه الثاني : لا يصح .

نبيه : قوله ﴿وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ جَنَّتِهِ وَجَهَانٍ﴾ .

قال في الفروع : وفي بيته بمكيل غير جنه ، ثم قال : ويصح بشير مكيل  
خص الخلاف بالمشكل وهو الصحيح . وحرره في التلخيص ، والمحرق ،  
والمائتين ، والراغبين . وقدمه في الفروع .  
ومثل في الحاوي الصغير ، وشعر ونحوه . ومثله في الهداية ، والمذهب ،  
والخلاصة ، والحاوي الكبير ، وغيرها : بالشعر . وخص المصنف ، والشارح ،  
وصاحب التلخيص وغيرهم : الخلاف بالحطب وهو ظاهر كلام المصنف .  
فأدول أهم من الثاني . لأن كل حب مكيل وليس كل مكيل بحب .  
ويظهر فائدة الخلاف في الأشجار ونحوه . فإنه داخل في القول الأول ،  
لا الثاني . لأنه ليس بحب .

قوله ﴿وَلَا يَنْعُ الْمَرَابِطَةُ وَهِيَ يَنْعُ الرُّطْبُ فِي رُءُوسِ النَّحْلِ بِالتَّمْرِ  
إِلَّا فِي الْقَرَايَا . وَهُوَ يَنْعُ الرُّطْبُ فِي رُءُوسِ النَّحْلِ حَرَصًا يَنْعِيهِ مِنَ الثَّمَرِ  
كَثِيرًا قَبْلَ دَوْنِ خَمَةِ أَوْسُقٍ لِيَنْ يَحَاجَّةً إِلَى أَكْلِ الرُّطْبِ وَلَا ثَمَرَ  
مَمَّةً﴾ .

« القرايا » التي يحور بيها : هي ينع الرطب في رؤوس النحل ، سواء كان

موهوباً أو غير موهوب . على الصحيح من المذهب واختاره القاضى ، وجمهور الأصحاب . وهو ظاهر عموم كلام المصنف ، واحد ، وصاحب الوحي ، وغيره . وقدمه فى المعنى ، والشرح ، والفروع ، والردائين ، والحدويين ، والشافعية .

وظاهر كلام الحنفى - ونسبه جماعة من الأصحاب ، منهم صاحب التلخيص - تخصيص المراءى بالحنفية . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .

قال فى رواية سدى وابن القاسم : العربية أن يهب الرجل للجار - أو ابن العم - النحلة والنخلتين ، مالا يحب فيه الزكاة . فالموهوب له أن يبيعها بحرصها تماًم للرفق .

قوله ﴿ فيما دون خمسة أوسق ﴾

بشرط فى صحة ذلك . أن يكون فيما دون خمسة أوسق . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب

وعنه يجوز فى خمسة أوسق

ودكر ابن الزاغوى فى الوحي . أنه لا يشترط الأوسق أصلاً فيما إذا كان المشترى هو الموهب إذا كان يشترى عليه دخول الموهوب له وحروجه فى سنته ، أو يكره الموهوب له دخول بيتان غيره .

قال الزركشى : وأجاب ابن الزاغوى فى ذلك . ولا يطير له

قوله ﴿ لِمَنْ بِهِ حَاجَةٌ إِلَى أَكْلِ الرُّطَبِ ﴾

ولا نزاع فى ذلك .

ومعهم كلام المصنف . أن المانع لو احتاج إلى أكل التمر - ولا تفرقه إلا الرطب - أنه لا يجوز له ذلك . وهو الصحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وهو ظاهر ما حرم به فى المعنى ، والشرح وغيره . وقدمه فى الفروع . وقيل : يجوز ذلك . وعقوبه فقالوا - حوار ذلك طريق التضييق . لأنه إذا حار

مخالفة الأهل لحاجة التمسك بمسحبة الاقتيات أولى احتاره أو نكر في التنبيه  
 وحرم به في المحرم ، والوجيز ، والرعاية الصغرى ، والمخاوين ، والظلم ، وذكر  
 من عدوس ، والماتق ، والمور ، ومتنخب الأرحى . وقدمه في الرعدة الكبرى  
 وحمل ابن عقيل من صور الحاجة : إذا كانت موهوبة ويشق على الواهب  
 دخول الموهوب له وحروجه ، أو نكره الواهب دخول غيره . فيجوز البيع إذا .  
نسب : يكتب بالحاجة المتقدمة من جهة البائع أو المشتري ، على الصحيح من  
 المذهب .

قال الزركشي : هذا المشهور المختار لأن محمد وغيره وحرم به أو نكر  
 في التنبيه .

وحكى المصنف ، والشارح عن أنى نكر والقاضى : اشتراط الحاجة من جانب  
 البائع والمشتري . وهو لقدم عند ابن عقيل .

قال الزركشي : وظاهر ما في التلخيص : أنه بشرط - مع حاجة المشتري  
 المتقدمة - أن يشق على الموهوب له القيام عليه

على المذهب - وهو اشتراط حاجة المشتري ، وعدم اشتراط حاجة البائع -  
 يجوز للبائع أن يبيع أكثر من مائة وسق في عقود متعددة بالشروط الآتية .

وعلى القول باشتراط الحاجة من البائع ، أو المشتري لا يجوز أن يبيع عن اثنين  
 من رجلين حصة أوسق وأكثر ، وهو قول أنى نكر ، والقاضى ، وابن عقيل .

قوله ( وَيُعْطِيهِ مِنْ الثَّمَرِ مِثْلَ مَا يُؤْوَلُ إِلَيْهِ مَا فِي النَّخْلِ عِنْدَ  
 الْحَقَافِ )

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه يسطيه مثل رطله .

قال الزركشي : ولله ظاهر الأحاديث .



وقيل : إنه المصوص وأطلقهما في الذهب ، والخلاصة ، واستوعب ،  
والكافي ، والزر كنش .

تفسير : تنحصر مما تقدم . أنه بشرط ائتمنة بيع العرايا شروط ، بعضها متفق  
عليه ، وبعضها مختلف فيه .

ومنها : كونه رصاً على رؤوس النحل . فلا يجوز بيع الرطب الذي على الأرض من غير  
ومنها : كونها دون خمسة أوسق على المذهب .

ومنها : كونها حرصاً لا جرافاً .

ومنها : كون السبع شمر ، فلا يجوز بيعها بحرصة رطب .

ومنها : كون النمر اشترى به كيلة لا حرصاً .

ومنها : كون النمر مثل ما حصل به الحرص ، لا أرشد ولا أنقص .

ومنها : انحول والقصص من الطرفين في مجلس العقد ، من عبه وقصص

كل واحد منهما بحصة . في المحلة : بالتعليق ، وفي النمر : بكيله . فإن لم أحدهما

ثم مشى إلى الآخر فسلمه جاز التتابع .

وإذا نثر الرطب حتى أنثر في الباب الذي يديه

ومنها : الحاجة إلى أكل الرطب أو النمر ، على ما تقدم

ومنها : أن لا يكون مع الشترى قد يشترى به هذه تسعة شروط

قوله « ولا يجوز في سائر الثمار في أخذ الوجهين » .

وهو المذهب . احتاره ابن حامد ، وابن عقيل ، والمصنف ، والشارح .

وصححه في التصحيح ، والظم . وجزم به في المحرر ، وتذكرة ابن عبلوس . وهو

ظاهر كلام الحرق ، والوجيز . وقدمه في المنقح ، والشرح .

والوجه الثاني : يجوز . قاله القاضي . وهو مقتضى اختيار الشيخ تقي الدين .

قلت : وهو الصواب عند من يتأمله . وقدمه ابن رزين في شرحه . وأطلقهما

في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والكافي ،  
والتمحيص ، والسعة ، والرعاشين ، والحدويين ، والفروع ، والعائق .

وقيل : يجوز في المذهب وحده . وهو احتمال للنصف . وهو ظاهر ما قطع به  
الطوفي في مختصره في الأصول في القياس .

تنبيه . مفهوم كلام النصف وغيره : أنه لا يجوز في غير التمر . قولاً واحداً .  
وهو كذلك ، إلا أن الشيخ تقي الدين : يجوز ذلك في الزرع .

وحرج الشيخ تقي الدين : حوار بيع الخبز الطري بالناس في قرية الحجارة  
ونحوها . ذكره عنه في الفتاوى ، وأرركشي . وراد : بيع النصة الخالصة بالنقوشة  
نظراً للمحاجة .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ جَنْسٍ فِيهِ الرِّمَا بِنَصِّهِ بَعْضُ وَمَعَ أَحَدِهِمَا  
أَوْ مَمِّهَا مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا ، كَمَثَلِ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ بِمَدِّينٍ ، أَوْ بِدِرْهَمَيْنِ ،  
أَوْ بِمُدٍّ وَدِرْهَمٍ ﴾

وهو المذهب لا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقدموه ونصروه .  
ويأتي : إذا ظهر أن المدين من شجرة أو ررع واحد ، أو الدرهمين من نقد واحد  
وعه يجوز ، بشرط أن يكون المفرد أكثر من الذي معه غيره ، أو يكون  
مع كل واحد منهما من غير جنسه . احتاره الشيخ تقي الدين في مواضع من كلامه  
فعلية يجوز بيع درهمين بمد ودرهمين ، ومدين بدرهم ومد . ودرهم ومد بدرهم  
ومد . ومدين ودرهم بمد ودرهم ، وعكسه . ولا يجوز درهم بمد ودرهم ، ولا مد بدرهم  
ومد ، ونحو ذلك .

ومن المتأخرين - كصاحب المتنوع - من يشترط فيما إذا كان مع كل  
واحد من غير جنسه من الحاسنين : التساوي . وحمل كل جنس في مقابلة جنسه .  
وهو أولى من حمل الجنس في مقابلة غيره . لا سيما مع اختلافهما في القيمة .  
فعلی هذه الرواية : يشترط أن لا يكون حيلة على الرما .

ومن الإمام أحمد رحمه الله على هذا الشرط في رواية حرب . ولا مد منه .  
وعنه رواية ثالثة : يجوز ، إن لم يكن الذي منه مقصوداً ، كالسيف الخلى .  
احتاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . وذكره مظهر المذهب . ونصره صاحب العاتق  
في فوائده .

فأما إن كانت الحيلة من غير حسن التمسك : فإنه يجوز . على الصحيح من  
المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .

وحده لا يجوز . قال في الإرشاد : وهي أطهرهما لأنه لو استحقق تلف  
بدرج يرجع ؟

قال ابن رجب في قواعده : للأصحاب في المسألة طريقتان . وهي أنه  
لا يجوز بيع الخلى بمخس حليته ، فولاً واحداً . وفي يده بقدر آخر روايتان . ويجوز  
بيعه بمرض . رواية واحدة . وهي طريقة أبي بكر في التبييض ، وابن أبي موسى ،  
والشيرازي ، وأبي محمد النخعي ، وأبي عبد الله الحسين الحمدي وكتابه المتدي  
ومن هؤلاء من حرم بالبيع من يده بقدر من حله وغير حله ، كأبي بكر .  
وقال الشيرازي : الأظهر المنع .

ومنهم من جزم بالجواز في بيعة بغير حله ، كالنخعي .

ومنهم من حكى الخلاف ، كان أبي موسى

ونقل الدراطين عن الإمام أحمد رحمه الله ما يشهد لهذه الطريقة . في حلى  
صنع من مائة درهم قصة ومائة نحاس . أنه لا يجوز بيعه كله بالعصاة ولا بالذهب .  
ولا بوجه من الفضة والنحاس ، ولا يجوز بيعه حتى تخلص القصة من النحاس وبيع  
كل واحد منهما وحده .

تنبيه : على المذهب في أصل المسألة يكون من باب توزيع الأفراد على  
الجل ، وتوزيع الجل على الجل .

وعلى الرواية الثانية : يكون من باب توزيع الأفراد على الأفراد .

### فأمرنا

أحدهما : للأصحاب في توجيه المذهب مأخذان

أحدهما - وهو ما أخذ القاصي ، وأصحابه : - أن الصفة إذا اشتملت على شيئين محتلي القيمة : تسعد النفس على فيئتهما وهذا يؤديها : إما إلى تعيين التفاصيل ، وإما إلى الحمل بالتساوي . وكلاهما مطلق للعقد في باب الر .  
والأخذ الثاني : أن ذلك مجموع ، سداً للدرسة الر . فإن اتحاد ذلك حيلة على الر بالصريح وقع . كبيع مائة درهم في كيسين ، جعلاً للمائة في مقابلة الكيس ، وقد لا يسوي درهماً فمع من ذلك وإن كان مقصودين . حسباً لهذه المادة .

وفي كلام الإمام أحمد رحمه الله عليه إلى هذا المأخذ  
هو من أن المدين من شجرة واحدة ، أو من ررع واحد ، وأن البرهين من نقد واحد . فيه وجهان ذكرهما القاضي في خلاصه احتمالين  
أحدهما : الحوار ، تتحقق التساوي  
والثاني المنع ، الحوار أن يطلب أحدهما قبل النقد . فيفرض قيمته وحده .  
وصححه أبو الخطاب في انتصاره

قلت : وهو المذهب وداحل في كلام الأصحاب . سكر القياس الأول وأطلقهما في الفروع ، وقواعد ابن رجب  
الثانية لو دفع إليه درهم ، وقال : أعطني نصف هذا الدرهم نصف درهم ، ونصفه فلوماً ، أو حاجة أخرى : حار . كما لو دفع إليه درهمين ، وقال : أعطني هذا الدرهم فلوماً ، وبالأحرار نصفين وكذا لو قال : أعطني هذا الدرهم نصفاً فلوماً حار . ذكره المصنف والشارح وغيرهما

قوله لو وإن باع نوعي جنس يسوي واحد منه ، كدينار قرصة -

وهو قطع الذهب - وصحيح بصحيحين - وكذا عكسه (جاز) .  
وكذا لم ينع حطة حمراء وسمراء بيضاء ، أو تمراً زنياً ومعتقياً دبراهيمي  
ومحوم . وهذا المذهب في ذلك كله . أو ما إليه الإمام أحمد . واحتراره أبو بكر ،  
والمصنف ، والشارح ، وصاحب الترمذ .

قال في التحصيل : وهو الأقوى عندى . وصححه في العلم . وحرم به في  
الوحيد وغيره . وقدمه في الشرح والمائق . وعند الذمى هي كاتى قلب  
قال في القواعد : وهي طريقة القاصى وأصحابه . وحرم به في الخلاصة ،  
وسور ، وبذكرة ابن عبدوس . وقدمه في المحرر . وأطلقه في المستوعب ،  
والسكاى ، والرعدة الصمى ، والحاوئى . قال في الرعدة الكبرى : وجهان .  
وقيل : روايتان . انتهى .

وقيل من القاصى : إن كانت فداً فكذلك عموه . وأطلقه في الفروع ،  
والقواعد الفقهية .

فائدة هذه المسألة ، ومسألة مدحجة ، وفروعها : الرأى فيها مقصود . فذلك  
وقع الخلاف بينهما . أما إذا كان الرأى عبر مقصود بالإصالة ، وإما هو تابع لغيره  
فهو على ثلاثة أنواع .

أحدها : مالا يقصد عادة ، ولا يباع مفرداً . كعرويق الدار ومحوم . قال في  
الرعاية : وكذا نوب طرازه ذهب ، فلا يبيع من البيع عنه بالاتفاق .

الثانى : ما يقصد تبعاً لغيره ، وليس أصلاً لمال الرأى . كبيع المبدى المال بمال  
من جنسه . فهذا له حكم يأتى في كلام المصنف .

الثالث : مالا يقصد وهو تابع لغيره ، وهو أصل لمال الرأى إذا بيع بما فيه منه .  
وهو ضربان .

أحدهما : أن يتمكن أفراد التابع بالبيع . كبيع محلة عليها رطب برطب .  
ففيه طريقان .

أحدهما : ليع . وهي طريقة القاصي في المخرد  
الثاني : الحوار . وهي طريقة أنى نكر ، والخرق ، واسطة ، والقاضي  
في الخلاف

الضرب الثاني : أن يكون الخارج مما لا يجوز إفراده بالبيع . كبيع شاة لمون  
لمن ، أو دت صوف صوف ، وبيع التمر بالنوى . وهو قول المصنف « في بيع  
النوى شمر به نوى ، والثن ثاة ذات لئ ، والصوف سعة عليها صوف .  
رويتان » وأطلقهما في الهداة ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والتنوع ،  
والخلاصة ، والسكاف . والرصيتين ، والخواصين ، والنظم

إحدهما - وهي المذهب - : يجوز حرمة في الدخيل ، وغيره . وصحة في  
التصحيح ، وغيره . واحت . اس حامد ، واس أن موسى ، والقاضي في المخرد ،  
والشارح ، وغيره . وقدمه في الهداة ، وشرح اس درين

والثانية : لا يجوز احتارها أبو بكر ، والقاصي في حلالة . وقدمه في الهدى .  
وقال ابن هيدوس في تذكرته يجوز بيع اللئ والصوف شاة ذات لئ  
أو صوف . ولا يجوز بيع نوى شمر بتوله .

قال الشارح [ على القول بالجواز ] يجوز بيعه متماضلا ومتساويا . على المذهب  
قال في القواعد الفقهية : ولعل المنع يراد على ما إذا كان الربوي مقصودا .  
فالجواز على عدم القصد .

وقد صرح باعتبار عدم القصد ابن عقيل ، وغيره . وشهد له تعليق الأصحاب  
كلهم الحوار بأنه : مع غير مقصود .

فاشترناه

إبراهيم . الصحيح من المذهب : تحريم بيع تمر بلا نوى شمر فيه النوى .  
وإن أئمة في عكس



### وقيل : يباح كالمكس

الثانية : قال ابن رجب . واعلم أن هذه المسائل مقطعة عن مدَّ عروة .  
بين القبول والحوار فيها لا تنفيد لزيادة المفرد على ما منه . وقد نص الإمام أحمد  
رحمه الله في بيع العبد الذي له مال بمال دون الذي معه

وقال القسبي في خلافه : في مسألة العبد والودي التمر : وكذلك المص فيها  
عبد الأكثرين ومن الأصحاب من خرجها - أو حصها - على مسائل مدَّ عروة .  
وفي بين أن يكون المفرد أكثر من الذي معه غيره ، أو لا . وقد صرح به  
طائفة من الأصحاب . كآبي الخطاب ، وابن عقيل في مسألة العبد الذي له مال .

وكذلك حكى أبو الفتح الخوافي رواية في بيع الشفعة ذات الصوف واللبس  
بالصوف واللبس : أنه يجوز ، بشرط أن يكون المفرد أكثر مما في الشفعة من حسبه  
قال ابن رجب . ولعل هذا مع قصد اللبس والصوف لأصالة ، والحوار مع  
عدم القصد غير مع الخلاف . وإن حمل على إطلاقه فهو مبرن على أن الشفعة  
هنا لا عروة بها . وأن الرأى التاسع كغيره . فهو مستقل بنفسه .

قوله ( والمرجس في الكيل والوزن إلى عرف أهل الحجاز في  
زمن النبي صلى الله عليه وسلم )

وكذا قال في الهداة ، والذهب ، ومسوك الذهب ، والخلاصة ،  
والهدي ، والتجسس ، والسعة ، وسبحة ابن رجب . وقد ذكره ابن عديس ،  
وإدراكه العدة ، وتجريد الصيانة ، وغيرهم

وقال في المحذورات : ومرد الكيل . عرف مئدة والوزن عرف مكة على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم

وحرمه في أربعة الصغرى ، والحدويين ، والظلم ، والفساد ، ومنتهى  
الأذى ، والغش ، والواجب ، والركن ، وغيرهم . وقدمه في الرعاية الكبرى .

قلت : لو قيل : إن عبارات الأولين مطلقة وهذه مبنية لها ، وأن المسألة قولاً واحداً : أكان متحماً .

ونقوى ذلك : أن صاحب القروع حرم بذلك مع كثرة اطلاعه .  
وقد استدلل المصنف ، والشرح ، وغيرهما للأول بقوله عليه أفضل الصلاة والسلام « المسكيال مكيال أهل المدينة » ، والبران ميزان أهل مكة » فدل أن مرادهم ما قلناه . وهو واضح .

لكن قال في العائق : ومرجع السكيل والوزن : إلى عرف أهل الحجاز .  
ورد في المحرر السكيل إلى المدينة ، والنورن إلى مكة زمن النبي صلى الله عليه وسلم وحكي في إرادة السكيل الخلاف  
فما هما : التصير

ويمكن الجواب منهما حكى عبارات الأصحاب .

قوله ( وَمَا لَا تُعْرِفُ لَهُمْ بِهِ قَسْمِهِ وَجَهَانِ )

أصلها احتمالان للقاضي [ في التعليل

وطبقتهما في الهدية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والهادى ، والكافى ،  
والندحيص ، والسعة ، والشرح ، والعائق .

أمرهما : حشر عرفه في موضعه . وهذا المذهب . صححه في التصحيح .  
وحرم به في الوخير ، وتد كره ابن عديس ، والنور ، ومشتب الأذى . وقدمه  
في القروع ، والمحير ، والنظم ، والرعيثين ، والحاربيين .

والمراد الآخر : يرد إلى أقرب الأشياء شيئاً به بالحجاز . وقدمه في  
الحلاصة ، وإدراك العدة ، ونعريد العناية ، وسهابة ابن رزين .

وقيل : يرد إلى أقرب الأشياء شيئاً به بالحجاز في الوزن لا غير .

فصل المذهب : لو اختلف عرف البلاد ، فالاعتبار بالعالم . فإن لم يكن  
غالب : تعين الوجه الثاني .

وعلى الوجه الثاني : إن تعدد ربح إلى عرف مله . قاله في الحارث وغيره .

### فروا

بمدائها : المانع كله مكيل على الصحيح من المذهب .

والأدهن ، والزيت والشيرج ، والعسل ، والدس ، والحل ، واللب ، ومحوه  
قدمه في القروع .

قال المصنف والشارح : الطاهر أنها مكيلة . قال القاضى : الأدهن مكيلة .  
وفى اللبن يصح السلم فيه كيلا .

وقدمه في الرعانة السكرى ، إلا في اللبن والسمن فإنه أطلق اختلاف فيها .  
وقدم في موسم : أن اللبن مكيل . وقال الزيد مكيل .

وسئل الإمام أحمد رحمه الله عن السلف في اللبن : فقال : نعم . كيلا أو ورثاً  
وحرم أن عدوس في قد كرتة . أن الدهن واللبن مكيل .

وقال المصنف والشارح : يباع السمن بالوزن . ونخرج أن يباع بالكيل .  
وجزماً بأن الزبد موروث . وجعل في الروضة الصل موروثاً .

قال المصنف والشارح : والخمر إذا سس ودفق وصار قنطار بيع كيلا .

وقال ابن عقيل : فيه وجه يباع بالوزن انتهى .

والدقيق مكيل . على الصحيح من المذهب .

وقال القاضى : يجوز بيع حصة بعض ورثاً . ولا يمنع أن تكون موروثاً .

وأصله مكيل ، كالخمر . وتقدم ذلك عند حوال بيع حصة ببعض .

الثانية : من جملة الموروث : الذهب ، والفضة ، والحاس الأصغر ، والرصاص

والزئبق ، والمكثان ، والقطن ، والحرير ، والقر ، والصوف ، والشعر ، والبر ،

والعسل ، والنول ، والزجاج ، واللحم ، والشحم ، والشح ، والزعفران ، والعصا ،

والورس ، والحز ، والجبن ، وما أشبهه .

ومن ذلك : الفول ، والعرجل ، والتفاح ، والسكرى ، والحوج ،

والإحاص ، وكل فاكهة رطبة ذكره القاضى .

ومن حلة المكيل : كل حب ، ونزر ، وأبارير ، وجص ، ومورة ، وأشنان ، وما أشبهه . وكذلك سائر ثمر النحل ، من الرطب والسر وغيرهما ، وسائر ما فيه الزكاة من الثمر . كالزبيب ، والفتق ، والندق ، والقوقز ، والصاب ، والمشمش ، والزيتون ، والبطم ، والبلح ، وما أشبهه .

الثالثة : قال في النهاية ، والترعيب ، والتلخيص ، والرعدة ، وغيرهم : يجوز التعامل بكيل لم يصهد .

قوله ﴿ وَأَمَّا مَا النِّسْبَةُ : فَكُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ أَحَدُهُمَا ثَمًّا عِلَّةٌ رُبَّمَا الْفَصْلُ فِيهِمَا وَاحِدَةٌ ، كَالْمَكِيلِ بِالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ بِالْمَوْزُونِ لَا يَحُوزُ النَّسَاءُ فِيهِمَا . وَإِنْ تَفَرَّقَا قُتِلَ الْقَبْضُ بَطُلَ الْعَقْدُ ﴾

مشترط دخول القبض في المجلس في ذلك . نص عليه في عدم مدثر خمسة ، أو شبر ونحوهما . بلا خلاف أعلاه .

قائمة : لو صرف الفوس النافقة بذهب أو فضة : لم يجر البيع . نص عليه في الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه . وقدمه في المحرر والقروع ، والراغبين ، والحاويين ، والفتاوى .

ونقل ابن منصور الحوار . ويحتمل كلام المصنف هنا واحدا من عقيل ، والشيخ تقي الدين . وذكره روية .

قال في الرعاية قنت : إن قسأه عروص : حار ، وإلا فلا . قال في المذهب . يجوز إسلام الدرهم في الفوس إذا لم تكن ثمنا ولا يجوز إذا كانت ثمنا .

قوله ﴿ وَإِنْ نَاعَ مَكِيلًا بِمَوْزُونٍ جَازَ التَّفَرُّقُ قَبْلَ الْقَبْضِ ﴾ هذا المذهب . وعنه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال أبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرهما : جاز . رواية واحدة .

قال الزركشي : هو المرفوع عند كثير من المتأخرين

قال في الفروع ، والمخالصة : حاز على الأصح .

وعنه : لا يجوز . ويحتمل كلام الحرق فيه قال : وما كان من حديث  
لحاز التعاضل فيه بدأ بيد .

قال الزركشي : هو ظاهر كلام الخرق .

قوله ﴿ وَفِي النِّسَاءِ رِوَايَتَانِ ﴾ .

وأطلقهم في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والكمال ، والهادي ،  
والمنقى ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والشرح . وشرح ابن منجد ،  
والرعايش ، والخبز ، والزركشي ، والفروع ، وشرح ابن رجب .

إحداهما : يجوز . وهو المذهب . صححه في الخلاصة ، والسطح . وحرم به في  
المنثور ، وتذكرة ابن عبدوس . وقدمه في المحرر ، والفائق

والرواية الثانية : لا يجوز . قطع به الخرق ، وصاحب الوجيز . وصححه في  
التصحيح

ودكر جماعة من الأصحاب هاتين الروايتين فيما إذا احصوا في العلة ، أو كان  
أحدهما غير روى

وأطلق في المنقى والشرح والتلخيص فيما إذا كان أحد اسميين غير روى -  
كالمسكين أو موروث - مندود - ربه تين .

قلت : ظاهر كلام أكثر الأصحاب هنا : الصحة .

قوله ﴿ وَمَا لَا يَدْخُلُهُ رِمَا الْمُضَلِّ - كَأَنْثِيَابِ وَالْخِيَوَانِ - يَحْجُورُ النِّسَاءُ  
فِيهِمَا ﴾ .

وهو الصحيح من ذهب ، سواء بيع بماله أو غير ماله ، متساوياً أو  
متعاضلاً . احتاره القاصي ، وأبو الخطاب ، وابن عبدوس المتقدم ، والمصنف ،

والشرح ، وغيرهم . وحرم به في الوحيز ، والمتور ، وقدمه في العروع ، والحجر ،  
والرعايتين ، ولخاوين ، والعائق ، ومهابة ابن زرين ، ونظمها ، وإخلاصة وغيرهم  
وقال القاضي : إن كان مظلوما حرم النساء ، وإن لم تكن مكلا ولا موروما  
وهو مبني على أن العلة العلم .

وعنه رواية ثانية : لا يجوز النساء في كل مال يبيع بأجر ، سواء كان من حسنة  
أولا أحارته أبو بكر ، وابن أبي موسى

قال القاضي : وأبو الخطاب وغيرهما : واحترته الحرق

فعلينا علة النساء : المالية ، وصعب انصاف هذه الرواية .

فعلينا هذه الرواية : لو بيع عرسا بعرص ، ومع أحدهم درهم ، والعروض نقداً  
والدرهم سبئة . حار . وإن كان بالعكس لم يجر ، لأنه ينص إلى السبئة في  
العروض

وعنه رواية ثالثة : لا يجوز في الحسن الواحد ، كالخيول بالخيول . ويجوز في  
الحسين ، كالثياب بالخيول . فاحسن أحد صفتي العلة ذكر

وعنه رواية رابعة : يجوز النساء إلا فيما يبيع نحوه منه صلا

احترته الشيخ في الذين رجعوا عنه وأطلقوا في التنجيس ، والسمه ،  
والمتنوع ، والبركشي

عن المذهب ، قال حسن الأصحاب . حسن شرط بحسن علم يؤثر ، قياساً  
على كل شرط ، كالإحصان مع الزنا

#### فأمرناه

إمدهما : حيث قلنا : يحرم . فإن كان مع أحدهم نقد : فإن كان وحده  
سبئة حار . وإن كان نقداً والعروض أو أحدهم سبئة ، يجر . نص عليه . وقاله  
القاضي وغيره . وحرم به في المتنوع ، والرعاة . واقتصر عليه في المنق ، والشرح .  
وقدمه في الفروع



وفي الواضح رواية بحرمه ، أفضل من جسمه . لأنه ذريعة إلى قرص جرة نفع .  
الثانية : قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ يَتَعَ الْكَالِيءُ بِالْكَالِيءِ ، وَهُوَ يَتَعَ الدِّينَ <sup>بِالدِّينِ</sup> ﴾

قال في التتبع . له صور .

مها : مع ما في الذمة حالاً - من عروض أو أئمان - يضمن إلى أجل ممن هو عليه .

ومها : جعل رأس مال السلم ديناً .

ومها : لو كان لكل واحد من اثنين دين على صاحبه من غير جسمه - كالذهب والفضة - وتصادفاهم بحصر اشتباه - فإنه لا يجوز . سواء كانا حلالين أو مؤجلين - نص عليه فيما إذا كانا قدين .

واختار الشيخ في الدين الحلال رحمه الله

في أحصر أحدهما حر سعي يومه . وكان العين بالدين . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وعنه لا يجوز

معلي المذهب . لو كان مؤجلاً فقد توقف أحمد عن ذلك . وذكر القاضي فيه وجهين .

أمرهما : يجوز أيضاً حثره المصنف ، والشارح

قال في الرعاية . لأظهر لا يشترط حثره

والوجه الثاني : لا يجوز . وحرمه في الوجهين وأطلقهما <sup>(١)</sup> في الفروع .

والفائق وهي من مسائل القاصة . والمصنف - رحمه الله - لم يذكرها هنا . وقد ذكر في كتاب الصداق ما يدل عليها في قوله « ومن روج عبده حرة ، ثم باعها السدس في الذمة تحول صدقاته أو نصعه ، إن كان قبل الدخول إلى ثمنه » وذكرها في آخر السرم والخلاف فيها كما ذكرها كثير من الأصحاب هناك .

(١) انتهى الحرم الذي في معطوبة المصنف عند قوله « وأطلقهما »

قوله في الصرف والسلام (وإن قبض القبض ثم افتراقاً: بطل في الجميع، في أحد الوجهين)

حرم به في الوحي في الصرف، وصححه في التصحيح.

وفي الآخر: بطل فيما يقبض وهو المذهب. لأشبه منيل عند الأصحاب على تمر من الصفة. وقد علمت فيما مضى المذهب في ذلك.

قوله (وإن تصارفاً ثم افتراقاً، فوجد أحدهما ما قبضه رديئاً فردّه: بطل المقد في إحدى الروايتين).

وفي الأخرى: إن قبض عوصه في مجلس الرد، بطل.

اعلم أنه إذا تصارفاً ووجد أحدهما - بما قبضه عيب، أو عصب، فتارة يكون المقد قد وقع على عيين، وتارة يكون في الدمة

فإن كان قد وقع على عيين، فتارة يكون العيب من حسه، وتارة يكون من

غير حسه

فإن كان من غير حسه، فتارة يكون قبل التفرق وتارة يكون بعده.

وإن كان من حسه، فتارة أيضاً يكون قبل التفرق وتارة يكون بعده.

وإن كان المقد قد وقع في الدمة فتارة يكون العيب من غير حسه وتارة

يكون من حسه.

فإن كان من غير حسه: فتارة يكون قبل التفرق، وتارة يكون بعده.

وإن كان من حسه فتارة أيضاً يكون قبل التفرق، وتارة يكون بعده، كما

قلنا فيما إذا وقع المقد على عيين.

هذه ثمان مسائل. أرسه فيما إذا وقع المقد على عيين. وأرسه فيما إذا كان

في الدمة.

وهذه التسمية نادرة تكون المصارفة فيها من حسن واحد ، ونادرة تكون من حسين هذه ستة عشر مثلاً .

فإن وقع النقد على عيين من حسين ، ولو بورر متقدماً بطلانه ، أو إخبار صاحبه ، وكان العيب من غير جنسه . فالصحيح من المذهب : بطلان النقد ، سواء كان قبل التفرق أو بعده . وعليه الأصحاب . ويجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

قال المصنف كقولهم سلك هذا البطل فدا هو حذر

وعنه : يصح ويقع لأمره . قال في الرعدة - وهو جيد

قال الزركشي : ولا معول عليه

وعنه له رده وأحد المدلل .

وقال في القواعد - ويحصل أن يصح عما في الدرر من الذهب قطعه من البيع ويبطل في الباقي ، وللمشتري الخيار تنعيمي البيع عليه . قلت : وهو قوي في النظر .

على المذهب - ظاهره سواء كان العيب كثيراً أو يسيراً . وهو كذلك وظاهر كلامه أن الحسين التميمي في حقه ، إن كان العيب يسيراً من غير حسه لا سطل النقد . وإليه ميل ابن رجب . وما هو جيد

وإن وقع على عيين من حسين ، والعيب من حسه - وقد انفردت تعين بالتعيين - فتارة يكون قبل التفرق ، وتارة يكون بعده

فإن كان قبل التفرق فالصحيح من المذهب - صحة النقد وعليه أكثر الأصحاب . وحرم به في الوجيز ، والقواعد ، وغيرهما . قال في الفروع هذا الأنهر وقال في الواضح وغيره . يبطل وهو صادر قبل حصر وان لم يحكم .

على المذهب : له قبوله ، وأخذ أرض العيب من غير حسن الثمن ، وهذا الصحيح وعنه أيضاً أكثر الأصحاب . وهو في حصر سح الخرقى

وقال في القواعد ، والزركشي ، وطاهر ما أورده أبو الخطاب في الهداية مذهباً وإحدى نسخ الحرقى : لا يجوز أحد الأرش مطلقاً  
وإن كان بعد التفرق عن مجلس العقد ، فالصحيح من المذهب : أن حكمه حكم ما لو كان قبل التفرق . على ما تقدم ، وهو ظاهر ما حرم به في الشرح .  
قال في القروع : هذا الأشهر  
قال الزركشي : والصواب لا فرق بين المجلس وبعده . وقبده في الوحيير بالمجلس . وهو اختيار المصنف .

قال الزركشي : وأغله أنه اختيار الشيخ تقي الدين رحمه الله  
وفي الواضح وغيره : يبطل وهو ظاهر نقل صغر وإن الحكم ، كما تقدم .  
على المذهب : له قوله وأحد أرش الميب ، ويكون من غير مجلس الثمن .  
لأنه لا يعتبر قصه ، كبيع ر شمبر ، فيحد أحدهما عيباً . فيأخذ أرشه درهم بعد التفرق ولا يجوز أحده من جلس الثمن كما تقدم  
والصحيح من المذهب : له رده ، سواء ظهر على الميب في المجلس أو بعده .  
ولا يدل له . لأنه إذا ما لم يشتره ، إلا على رواية أن النفوذ لا تتمين بالنسبة .  
قدمه في القروع . وهو ظاهر ما جزم به في المحرر .

ونقل الأكثر عن أحمد : أن له رده وبعده . وبه يفرق في الميب  
وأما إذا وقع العقد في القعدة على حسين ، وكان الميب من حسبه . فتارة  
يحد قبل التفرق ، وتارة بعده

فإن وحده قبل التفرق فالصرف صحيح . وإنه المظلة بالبدل . وله الإمام  
وأحد الأرش في الحسين ، على الصحيح من المذهب . قاله الزركشي<sup>(١)</sup>  
وحرم في الوحيير بأن له المظلة بالبدل . وجزم به في الشرح وغيره  
وإن وحده بعد التفرق ، فالصرف أبيض صحيح . ثم هو محير بين الرد

(١) من أولها بدأ بخطوطة لمصنف حرم .

والإمساك . فإن احتار ارد منه حطل العقد . احتاره أو نكر . وعنه : لا يبطل .  
وله الدل في مجلس الرد . فإن تفرق قبله يبطل العقد . وهو احتيار الفرق ، والحلال ،  
والقاضي ، وأصحابه ، وغيرهم . وحرم به في الوجيز . وهو ظاهر ما جزم به في المحرر .  
وأطنفه المصنف هنا ، والشرح ، وإن سبجا في شرحه ، والزركشي ، وصاحب  
المروع .

قال الزركشي : وحكي رواية ثالثة أن البيه قد زم . قال : وهي سيئة .  
على الأولى : إن وحد البعض ردياً فردّه : حطل فيه . وفي البقية : رواية  
بمرفق الصفة . والمصنف أطلق هنا الوجيز  
وعلى الثانية : له بدل المردود في مجلس الرد .  
وإن احتار الإمساك : لله ذلك بلا ريب ، لكن إن طلب معه الأرض  
له ذلك في الجنتين على الروايتين .

قال الزركشي : هذا هو المحقق .  
وقال أيضاً ، وقال أبو محمد . يعني به المصنف . له الأرض على الرواية الثانية ،  
لا الأولى . انتهى .

وإن كان الميب من غير المجلس فيما إذا كانا جسدي . فإن كان قبل التفرق  
رده ، وأحد بذله . والصرف صحيح . على الصحيح من المذهب . احتاره إن  
عقيل ، والثيراري ، والمصنف ، وصاحب التحصيل ، وغيرهم . وحرم به في  
الوجيز . وهو ظاهر كلام أبي الخطاب .

وقال صاحب المستوعب ، والشيخ تقي الدين : الصرف فاسد . وهو ظاهر  
كلام الحرقى .

على للمذهب : لو وجد الميب في البعض ، فبعد التفرق يبطل فيه . وفي غير  
الميب روايتان تفريق الصفة ، وقل التفرق مدله . وإن وجد بعد التفرق فصح  
العقد . على الصحيح من المذهب .

قال الزركشى : هذا هو المذهب المحقق . وعيه يحمل كلام الحرقى عندى . انتهى .

وجزم به فى الفائق ، والوجيز .

وأحرى المصنف فى الكافي ، وصاحب التلخيص فيه . قال فى الفروع :  
وجماعه . الروايتين اللتين هما إذا كان الميب من الجنس  
إحدهما : بطلان العقد برده .

والثانية : لا يبطل ، وبذلك فى مجلس الرد يقوم مقامه .

فجرد وجود الميب من غير الجنس عندهما بعد التفرق لا يبطل ، قولاً  
واحداً . فكس المذهب .

قال الزركشى : وليس شىء .

تنبه : هذه الأحكام التى ذكرت : فيما إذا كانت المصارفة فى جنسين . وحكم  
ما إذا كانت من جنس واحد حكم ما إذا كانت من جنسين إلا فى أحد الأرش .  
فإنه لا يجوز أحده من جنسه ، قولاً واحداً كما تقدم .

وقيل : يجوز . قال فى الفروع . وهو سهو .

قال المصنف ، والشارح . ولا وجه له . ويأتى ذلك قريباً .

وأما مسألة السلم التى ذكرها للمصنف هنا : فبأنى حكمها فى باب السلم فى أول  
الفصل السادس .

### قوائم

إمراها : يجوز اقتضاء نقد من آخر . على الصحيح من المذهب . نعم عليه  
فى رداية الأثرم ، وابن منصور ، وحسن . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
ويؤخذ ذلك من كلام المصنف فى قوله فى آخر الإدارة : « وإذا أكرتى بديارهم  
وأعطاهم عبا دبير » .

وعنه . لا يصح فعل المذهب . بشرط أن يحصر أحدهما ، والآخر في النعمة  
مستقر يسر يومه نص عليه . ويكون صرفاً حين وذمة  
وهل بشرط حمله ؟ على وجهين . وأطلقهما في الفروع ، والقائى ، وشرح  
ابن رزين . وقال توقف أحمد .

أمرهما : لا يشترط . وهو الصحيح . صححه في المعنى ، والشرح ، والعلم ،  
والرعاية الكبرى ، وغيره .

والثاني : يشترط . قال في الوجيز : حالا .

الثانية : لو كان له عبد رجل ذهب ، فقبض منه دراهم مراراً . فإن كان يعطيه  
كل درهم بمحاسبته من الدسار : صح نص عليه . وإن لم يفعل ذلك ، ثم تحسبها  
بعد ، فصارقه بها وقت الحاجة : لم يجر نص عليه . لأنه بيع دين بدين وهذا  
المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الفروع . وإن كان في ذمتهم فاصطرفا . فله . لا يصح وحالف  
شيعه انتهى .

الثالثة : متى صارقه ونقصا حاز له الشراء منه من حسن ما أخذ منه بلا  
مواصلة . على الصحيح من المذهب . وقدمه [ في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن  
رزين ، والفروع ، وغيره .

وعنه نكره في المحسن . فله في الرعاية الكبرى . ومنه ابن أبي موسى ،  
إلا أن يمسى ليعرف غيره . لم يستمر

ونقل الأثر من غيره : ما محسوس ، إلا أن ينمى ثم يجد

ونقل حرب وغيره من غيره أمحب إلى

قوله في الدرهم والدينار تتعين بالتعيين في القصد في أظهر الروايتين .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . حتى أن القامى في حقيقته أسكر ثبوت

الخلاص في ذلك في المذهب ، والأكثر أنتموه .



قال الزركشي : هذا التصوص عن أحد في رواية الجماعة . ولعمري عليه عند  
الأصحاب كافة . انتهى . وعنه لا تتميم بالتصيين .

### تسويات

أمرها : قوله ﴿ تَتَمَيَّنُ بِالتَّمْيِينِ فِي الْعَقْدِ ﴾

من في جميع عقود العداوات . مخرج به صاحب التخصيص ، والقواعد ،  
والرعائين ، وغيرهم . وهو واضح

الثاني لهذا اختلاف فوائد كثيرة . ذكر المصنف هذا مصفاً

منها - على المذهب - لا يجوز إبداء وإن خرجت معصومة . مثل العقد .  
وبحكم تمسكهم بمشترى بمجرد التبيين . فبذلك التصرف فيها ، وإن بلغت : من  
ضمانه . وإن وجدها مئة من غير جنسها : مثل العقد .

وإن كان العيب من جنسها - وهو مراد المصنف هنا - : خبر بين الفسخ  
والإمساك فلا أثر على الصحيح من المذهب ، وعنه الأصحاب .

وإذا وقع العقد على مثلين ، كالمذهب بالذهب ، والمقصود بالفضة . وتخرج  
القاضي وحدهم بمحو أحد الأرش في المجلس

قال المصنف : ولا وجه له .

قال في الفروع : وهو سهو

وإن كان العقد وقع على غير مثله ، كالدرهم والدينير . فله أحد الأرش في  
المجلس ، وإلا فلا . وجزم به في المسى وغيره .

قال ابن مينا : فيجب حمل كلام المصنف هذا على ما إذا كان العقد مشتقاً  
على الدرهم والدينير من الطرفين . انتهى

قال في المحرر وغيره ، في هذا التفريع : فإن أمسك الله الأرش ، إلا في صرفها  
نفسها [ وظاهر كلام الشارح : أنه أحرى كلام المصنف في الصرف وغيره ]

وقال المصنف هـ « ويتخرج أن يمسك ويطلب بالأرض » وهو لأبي الخطاب  
قال الزركشي : أطلق التحريم . فدخل في كلامه الحسن والحسان ، وفي  
الحسن وبطله . انتهى .

وعلى الرواية الثانية : له إندخالها مع عيب وعصب ، ولا يمسكها المشتري إلا  
قبضها . وهي قلة ملك النافع ، وإن تلفت : فس صباه .  
ومسها : لو باعه سلعة بنقد معين ، وتشاحا في التسليم . فعلى المذهب يحمل  
بينهما عدل يقبض مسها ويسلم يليهما .

وعلى الثانية : هو كالمو باعه بنقد في الدعة . يعنى أنه يحرم البائع على التسليم  
أولا . ثم يحرم المشتري على تسليم الثمن ، على ما تقدم في كلام المصنف في الباب  
قبله ، في آخر فصل اختلاف المتبايعين محررا .

ومسها : لو باعه سلعة بنقد معين حالة النقد ، وقبضه البائع ، ثم أحضره وبه  
عيب ، وأدعى أنه الذى دفعه إليه المشتري ، وأسكر المشتري . فعليه طريقان .

وتقدم ذلك مستوفى في الباب الذى قبله ، بعد قوله « وإن اختلفا في العيب »  
هل كان عند البائع ، أو حدث عند المشتري ؟ فليعاود

قوله « وَيَحْرُمُ الرِّبَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرْبِيِّ ، وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي دَارِ  
الْحَرْبِ ، كَمَا يَحْرُمُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ » .

يحرم الربا بين المسلمين في دار الحرب ، ودار الإسلام ، بلا نزاع . والصحيح  
من المذهب : أن الربا محرم بين الحربى والمسلم مطلقا ، وعليه أكثر الأصحاب .  
وقطع به كثير منهم . ونفى عليه الإمام أحمد .

وقال في المستوعب ، في باب الجهاد ، والمحرر ، والمور ، وتحرير العايدة ،  
وإدراك العايدة : يحرم الربا بين المسلم والحربى الذى لا أمان بينهما . ونفيه الميمونى  
وقلعه ابن عدوس في تذكرته . وهو ظاهر كلام الخرقى في دار الحرب ، حيث  
قال « ومن دخل إلى أرض العدو . فإن لم يخضعهم في مالهم ، ولا يعاملهم بالربا .

وأطلقها الزركشي ، ولم يقيده هذه الرواية في التبصرة وغيرها بعدم الأمان .  
وفي الموحز رواية : لا يحرم الرما في دار الحرب . وأقرها الشيخ تقي الدين  
رحمه الله على ظاهرها .

قلت : يمكن أن يعرف بين الرواية التي في التبصرة وغيرها ، وبين الرواية  
التي في الموحز ، وحلها على طهرها ، بأن الرواية التي في التبصرة وغيرها : لم يقيدها  
بعدم الأمان . فيدخل فيها لو كانوا بدار ما أو دارهم بأمان ، أو غيره .  
فرواية التبصرة أعم لشموعها دار الحرب ودار الإسلام ، بأمان أو غيره .  
ورواية الموحز أحص ، لقصورها على دار الحرب ، وحلها على ظاهرها ، سواء  
كان بينهم أمان أولا . ولا يتوهم من أن طهرها يشمل المسلم . فإن هذا لا راع  
فيه . ومعاذ الله أن يرد ذلك الإمام أحمد رضي الله عنه .

وقال في الانتصار : مال كافر مصالح مباح تطيب منه . وأخرى مباح أحده  
على أي وجه كان<sup>(١)</sup>

فأمره لا رما بين عبد أو مدبر أو أنه وفد ومحوم ، وبين سيدهم هذا  
المذهب . وقطع به الأصحاب . ونس عليه .

والترم المحدث في موضع حربان الرما بينه وبين سيده إذا قلنا بملكه . قاله في  
القواعد الأصولية .

والصحيح من المذهب : تحريم الرما بين السيد ومكانه ، كالأحبي . وعليه  
أكثر الأصحاب .

وعنه لا رما بينه وبين مكانه ، كعبده . احتاره أبو بكر ، وإن أي موسى  
ويستثنى من ذلك مال السكتانة . فإنه لا يحرم الرما فيه . قاله في الوحيين .  
والرعايتين . وغيرهم هناك .

صلى المذهب : لو زاد الأجل والدين : جاز في احتمال .

ويأتي ذلك في أول السكتانة في أول الفصل الثاني .

(١) هامش هو طهرانية كذا بخط المؤلف . أعني لعله صح في التوسعين

## باب بيع الأصول والثمار

قوله ﴿ وَمَنْ بَاعَ دارًا : تنازل البيع أرضها وبناها ﴾ .

بلا براء

وشمل قوله « أرضها » المعدن الجامد . وهو صحيح . ولا يشمل المعادن الجارية .

على الصحيح من المذهب

وعنه يدخل في المبيع . فملكه المشتري .

وأتى في أحد النوات « دأطه » مما أحياه معدن حار . هل يملكه أولاً ؟

وإذا دخل أحد الشجر والمعدن معروس في الدار . قولاً واحداً عند أكثر

الأصحاب . وقيل : فيه احتمالان

أما : مرافق الأملاك - كالطرق والأودية . ومسبل بيده . نحوه - هل هي

مملوكة ، أو ثبت فيها حق الاختصاص ؟ فيه وجهان .

أما الوجه الأول فهو أن لا اختصاص فيها من غير ملك حرمه في القاصي ،

وإن عقيد في حريم النوات . والمعدن . ودأطه بصوص الإماء محمد . وطرد

القاصي ذلك حتى في حريم النوات . وربما عيبه : أنه لا يباع أرضه من قبله صحيح

البيع ، لأن الإماء لا يختص به . بدستطرافه عام ، بخلاف ما لو باعها بطريقها

وذكر أن عقيل احتمالاً صحيح البيع بالفاء لأنه من حقوق كسبيل الماء .

والوجه الثاني أن الملك مخرج له لأشوب في الطرق وحريمه في الكل

صاحب المسمى وأحد من عن أحد ولحق على ملك حريم الشجر . ذكر ذلك

في القاعدة الخامسة والتمارين .

قوله ﴿ إلا ما كان من مصالحها . كأنمفتاح وخجر الرخا القوقاني

على وجهين

وأطلقها في الهدية . والمذهب وخلاصة . والسكاي . ومعنى ، وأهدى ،

والتحصيص ، واللمعة ، والشرح ، والطلم ، والرعييتين ، والخالوين ، والفائق ،  
وشرح ابن مسعود

أمرهما لا يدخل ، وهو المذهب ، قدمه في الفروع .

والوجه الثاني : يدخل صححه في التصحيح ، وحرمه في الوجيز .

وقيل : يدخل في المبيع المفتاح . ولا يدخل الحجر التوقائي . حرمه ابن  
عبدوس في تذكرته

### فأمرتان

أمرهما : النوع الدار وأطلق ، ولم يقل « بموقوفها » هل يدخل فيه ماء البئر  
التي في الدار ؟ على وجهين وأصنفهما في التحصيل ، والعائق وأصنفهما : هل  
يملك ابنه أو لا ؟ فانه في التصحيح

والتصحيح من المذهب : أنه لا يدخل فانه لم يصف والشرح

الثانية : لو كان في الدار متاع ، وطأت مدة بقله - وفيدته جماعة فوق ثلاثة

أيام . منهم : صاحب الرعاية الكبرى - فهو حبيب

والتصحيح من المذهب ثبت اليد عليها وقيل لا

وكذا الحكم في أرض بها ريع للنازع فهو تركه له ولا حصر ولا خيار له .

وفي التزويج وسيره لم يقل تركته لك ، هي كونه تملكها وحدها .

ولا أجرة مدة بقله . على التصحيح من المذهب وقيل مع العلم . وقيل : له

الأجرة مطلقاً وتطلق في رعاية الكبرى

وبقله تحسب المدة فلا بد من ليلة ، ولا جمع للجدتين

ولزمه تدوية الحق . وبين ما ينص مشتر بقله في إحصاءه وحدها

وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى .

قلت : الأولى أن لا يحسنه .

قوله ﴿ وَإِنْ بَاعَ أَرْضًا بِحَقُوقِهَا ، دَخَلَ عِرَاسَهَا وَبَنَازُهَا فِي الْبَيْعِ ﴾  
بلا نزاع ﴿ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : بِحَقُوقِهَا ، فَفَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والخلاصة ، والكافي ،  
والمعنى ، والتلخيص ، واللمعة ، والشرح ، وشرح ابن مكي ، والنظم ، والعتق ،  
والحدويين ، وإدراك العاية .

أمرهما : بدخل . وهو المذهب . حرم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس  
والمور ، ومتحجب الأرحى . وصححه في التصحيح . وقدمه في المحرر ، والطاوي ،  
والقروع ، والراعيين .

والوجه الثاني : لا يدخل . والباع تنبيه .

فرائد

الأدوى : حكم الأرض إذا رهنها حكمها إذا باعها ، خلافاً ومذهباً وتفصيلاً .  
على ما تقدم . وصرح به في النظم ، والقروع .

وقال في الترغيب ، والتشخيص : هل ينضم في الرهن كالبيع ، إذا قلنا يدخل  
أولاً ؟ فيه وجهان نصف الرهن عن البيع ، وكذا الوصية .

الثانية : لو باعه نسياناً بحقوقه دخل الباء ، والأرض وأشجار ولعل ،  
والسكرم وعريشه الذي يحمله . وإن لم يقل « بحقوقه » في دخول الباء . غير  
الخطأ . الوجهان المتقدمان حكاه ومذهباً قاله في القروع .

وقال في الرعاية : وفيها فيه من ماء غير الحيطان وجهان ، وظاهره : أنه سواء  
قال « بحقوقه » أولاً . وهي طريقة في المذهب .

الثالثة : لو باعه شجرة فله يمينها في أرض الدرع ، كالتمر على الشجر

قال أبو الخطاب وغيره . ونسبت له حق الاجتيار ، وله الدخول لمصالحها

الرابعة : لو باع قرية ، لم تدخل مراوعها إلا بذكرها .

وقال المصنف وغيره - أو قرصة - قاله في الفروع وهو أولى .

قلت . وهو الصواب .

القائمة لو كان في القرصة شعر بين سببها ، وه يقل « محقوق » فيه الخلاف المتقدم فلا ومدها . وحرم في الرعيّة الصغرى ، وخاوى الصغرى لها سدحوله .

القائمة . له مانع شعرة . فهل يدخل منها في البيع ؟ على وجهين . ذكرهما القاضى وحكى عن ابن شاقلا : أنه لا يدخل ، وأن ظاهر كلام الإمام أحمد الدخول ، حيث قال - فيمن أقر شعرة لرحل - هي له نصف

وعلى هذا لم انصفت لله إعادة غيرها مكانها

ولا يجوز ذلك على قول ابن شاقلا . كالزرع إذ حصده ، فلا يكون له في الأرض سوى حق الانتفاع . ذكره في القاعدة الخامسة والخمسين

قوله « وَإِنْ كَانَتْ فِيهَا زَرْعٌ يُحْرَقُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ، كَالرُّطْبَةِ وَالْبُقُولِ » .

أو يكون ثمرته كالقث والبادع [ فالأصول المشتري . وحرة الصاهرة واللقطة الصاهرة من القث ، والبادع [ البائع .

هذا المذهب . حرم به في الوجير ، والحاويين ، والرعيّة الصغرى . والله ثق وقدمه في المسمى ، والشرح .

قال في الرعيّة الكبرى : فصله للمشتري في الأصح

واحتذر ابن عقيل : إن كان البائع قال « ملك هذه الأرض محقوق » دخل فيها ذلك . وإلا فوجهان . وهو ظاهر كلامه في الفروع .

قال في القاعدة الثمانين : هل هذه الأشياء كالشجر ، أو كالزرع ؟ فيه وجهان . إن قلنا . كالشجر : انتهى على أن الشجر : هل يدخل في بيع الأرض مع الإحلاق أم لا ؟ وجه وجهان . وإن قلنا : هي كالزراع ، لم يدخل في البيع وجهاً واحداً .



وقال حكما حكم الشجر في سمية الأرض وهي طريقة ابن عقيل والمحد .  
وفيل ينعم ، وحما واحداً . بخلاف الشجر . وهي طريقة أبي الخطاب ،  
وصاحب معنى .

قائمه : وكذا الحكم . كان مما يؤخذ دهره وسقى في الأرض ، كالنمىج  
والبرس ، والورد ، واليسمين ، واليوسفر ، ومحوه . فإن تفتح دهره فهو للبانع .  
وصلى نمىج فهو يشترى على الصحيح . وفى على قول ابن عقيل التفتيل .

قوله ( وإن كان فينا رزق لا يُحصَد إلا مرة ، كالزيت والشعير : فهو  
للبانع . مَبْنِيٌّ إِلَى الْحَصَادِ )

وكذلك القطيعة . محو . وهذا المذهب وعليه الأثراب قال في معنى :  
لا أعرفه خلافاً

قال في التمهيد إن كانت الزرع صلاحه لا مع الأرض وإن لم  
صلاحه قبل وحسن

فإن قلت : لا ينع أحد النعم فطمه إلا أن يستأجر الأرض  
قال في القواعد وهو عربى جداً يخالف لما عليه الأصحاب انتهى .  
كما لا مقصود منه مستر ، كالحرر والعمل والقت والثوب والصل ، وأشبه  
ذلك ، وكذا القصب الفرسى إلا أن العروق لشترى

فما قصب السكر : فالصحيح من المذهب أنه كالزيت حرمه في العدة  
السكرى وقدمه في المعنى ، والشرح ، والدواع .

وفيل . هو كقصب الفرسى وهو أصح في المعنى ، والشرح  
قال في الدواع وتنويع مثله المحور .

نعم : قوله « مَبْنِيٌّ إِلَى الْحَصَادِ » معنى بلا أحبة . ويأخذ أول وصف أحده  
المصنف وسعه الشارح . ولو كان قارؤه حراً له .

وقد أخذ في عدة أحده إن لا يشترطه المشتري .

### قواعد

الأولى : لو اشترى أرضاً مع ربع للذئب ، أو شجرةً مع ثلث للذئب ، وطن دحوله في البيع ، أو ادعى الخول به ، ومثله نعله . فله المصح .

الثانية : لو كان في لأرض بدر فإن كان أصله بقي في الأرض ، كالنوى وبدر الرطبة ونحوها ، خشكه حكم لشجر ، على ما تقدم .

وإن كان لا يبقى أصله ، كالنوى ونحوه ، خشكه حكم برزخ النوى . هذا الذهب اختاره القاصي ، حرمه في معنى ، والشرح ، وأخرج ابن رجب وقدمه في معنى ، والنوى الصغير .

وعند ابن عقيل لا يدخل فيها شيئاً . لأنه عين مودعة في الأرض ، فكأن في حكم الحجر والخشب المدفونين ، وأطلقهما في النعيم .

قال في الفروع ، والفاشي : والبنديان بقي أصله فكشعر . وإلا كزراع عند القاصي . وعند ابن عقيل لا يدخل .

وأما في عيون ، مثل أن البدر لا يدخل . لأنه مودع .

وقال في مسج : في بدر وربع له صلاحه ، فير . مع الأرض . وفيه : لا . لو وجد الذئب أحده إن لا يستأجر الأرض .

الثالثة : لو باع الأرض ، أبيع من الدار فيه ثلاثة أوجه .

أحدها صح . حذره القاصي في الخرد .

قلت وهو الصواب لأنه دخل تحت .

والثاني لا يصح مطلقاً .

والثالث إن ذكر قدره ووصفه صح . وإلا فلا . وهو احتمال لاس عقيل . وأطلقهم في الفروع .

قوله (وَمَنْ بَاعَ نَحْلًا مُؤْتَرًّا وَهُوَ مَا تَشَقُّقَ طَلْمُهُ).

التأثير هو التفتيح . وهو وضع الذكر في الأثني . والمصنف - رحمه الله -  
فسره بالتشقق لأن الحكم عنده موقوف به وإن . يلقح . لصيرورته في حكم  
عين أخرى . وعلى هذا إبطال الحكم بالتأثير في الحديث لما رتبته للتشقق غالباً .  
إذا علمت هذا . فالتدري قاله المصنف : هو المذهب . وعليه الأصحاب .  
وحرم به الخرق ، وصاحب الحرر . والوجه ، وغيره . وفداه في الشرح ،  
والفروع ، والفتاوى ، والتركيب ، وغيره .

وباع المصنف . قال : لا خلاف فيه بين العلماء  
وعنه . رواية ثانية . الحكم موقوف بالتأثير - وهو التفتيح - لا بالتشقق .  
ذكرها ابن أبي موسى وغيره

صحيح . لا تشقق ولم يؤر : يكون للتشقق . ونصر هذه الرواية الشيخ  
تقي الدين رحمه الله . واختارها في الفتاوى . وقال : قلت . وعلى قياسه كل مفقود  
إلى صبح كثير لا يكون ظهوره الفصل ، بل إن يقع الفعل فيه وأطلقه في  
التحصيل ، والرعاية الكبرى  
فلخص : أن ما لم يكن تشقق طلمه : فهو مؤتر . وما تشقق ولفح : فهو تر .  
وما تشقق ولم يلقح : فحل الروابطين .

فأمره « طلع النحل » رد للتفتيح . كقطع الإثبات على الصحيح من المذهب  
وعليه الأصحاب .

وذكر ابن عقيل ، وأبو الخطاب احتمالاً : أنه لياتم بكل حال .  
قوله ( فَالتَّشَرُّقُ لِلْبَائِعِ ، مَتْرُوكٌ كَأَنِّي رُوُوسُ النَّحْلِ إِلَى الْحِذَادِ )  
وهذا إذا يشترط عليه قطعه .

فأمره . حكاه سائر المقود في ذلك كاسع في أن منه مؤتر . لمحقق أصله ، وما

أمر . لا يلحق . وذلك مثل الصلح ، والصدق ، وعوض الخلع ، والأحرى ، والهمة ،  
والرهن ، والشفعة ، إلا أن في الأحد بالشفعة وجهاً آخر : أنه يتبع فيه المؤثر ، إذا  
كان في حالة البيع غير مؤثر . وأما الفسخ : ففيها ثلاثة أوجه .

أمرها : يتبع الطلم مطلق . بناء على أنه زيادة متصلة ، أو على أن الفسخ رجع  
للمقدم من أصله .

والثاني : لا يتبع محل ، بناء على أنه زيادة منفصلة وإن لم تؤثر .

والثالث : أنه كالعقود المتقدمة .

هذا كله على القول بأن النماء المنفصل لا يتبع في الفسخ .

أما على القول بأنه يسع : فينتج الطلم مطلقاً . وأطلقهم في القواعد . وصرح  
في السكاي بالثالث . وصرح في المنى بالثاني . وقال ابن عقيل في الإفلاس ،  
والرجوع في الهبة .

وأما الوصية والوقف ، فالصحيح : أنه يدخل فيهما التمرة المنوعدة يوم الوصية  
إذا بقيت إلى يوم الموت ، سواء أرت أو لم تؤثر .

ثم : محل قوله « متروكاً في رهوس النخل إلى الجذاذ » إذا لم تجز الصادة  
« أحده تسراً ، أو يكون سره خيراً من رطبه » فإن كان كذلك : فإنه يحذف حين  
استحكام حلاوة سره . قاله ابن ركني وغيره .

وظاهر كلام المنصف وغيره : أنها تنقضي إلى وقت الجذاذ . ولو أصابها آفة ،  
بحيث إنه لا يبقى في قائنها فائدة ولا زيادة .

وهذا أحد الاحتمالين ، والآخر : يقطع في الحال .

قلت : وهو الصواب .

وظاهر كلامه وكلام غيره : أنها لا تقطع قبل الحدد ، ولو تصرر الأصل  
بذلك ضرراً كبيراً وهو أحد الوجهين .

والرغم الثاني . يعبر على قطع . والحالة هذه . وأطلقهم الزركشي  
قوله ( وكذلك الشجر إذا كان فيه ثمر باذ ، كالغلب والتين  
والرمان والجوز ) .

سعى . تكون للثمن مئة كما في شجرة في استوائه ، مما يظهر للمشتري  
واحد أنه إذا كان ما يحمل الشجر يظهر بارزاً لا قشر عليه . كالغلب والتين  
والثوب والجوز واللوز والأرج . ومحوه . أو كان عليه قشر سقى فيه إلى كلة ،  
كالرمان والموز ومحوها . أوله قشراً ، كالخوخ واللوز ومحوها . فالصحيح من  
الذهب في ذلك كلة . أنه يكون للثمن بمحرد ظهوره . وعنه جماهير الأصحاب ،  
وقطع به كثير منهم .

وقال القاضي . ماله قشراً لا يكون للثمن ، إلا شقق قشره الأعلى . وصححه  
في التبعيض . وقدمه في العشدين ، وحرره في حرمه في عموم استوائ في  
الجوز ، واللوز ، وقال : لا يلزم الموز ، والرمان ، والحنطة في سبيلها . والباقي في  
قشره لا يتبع الأصل . لأنه لا غاية لظهوره . ورد مقال القاضي ومن تابعه ،  
المصنف ، والشارح . وأطلقهما في الفائق .

وقال في المسحج : الاعتدال بمقدار ثلثه . من . سقط . مع أصله ، وإلا فلا .  
قوله ( وما ظهر من ثمره . كالشمش ، والثماح ، والسفرجل ) للثمن  
وما لم يظهر للمشتري .

أبطل المصنف . رحمه الله . الحكم بالظهور من الثمر . فطاهره سواء سائر  
أولاً وهو صحيح . وهو الذهب . وعنه أكثر الأصحاب . وهو ظاهر كلام  
الحرق . وقدمه في المعنى ، والشرح ، واحترره  
قال في القواعد الفقيه : وهو أصح .

وقيل : إن تناثر ثمره : فهو للثمن . وإلا فلا . وحرره القاضي في خلافه

لأن ظهور ثمرة تنوقف على تناثر بورد . وقدمه في الرعنتين ، والحدوى الصغير .  
وأطلقهما في الحدوى الكبير ، والدائق  
وقيل : يكون للبائع محدد ظهور الثمرة : ذكره القامصى احتمالاً . حلاً للنور  
كما في الطبع

**قائمة : قوله ( وَمَا خَرَجَ مِنْ أَكْثَامِهِ كَالْوَرْدِ ، وَالْقَطْرِ لِلْبَائِعِ )**  
« لا يخرج حرم به في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيره . وكذا البائعين ،  
والسبيح ، والبرحس ، ومحوه .

وقال الأصحاب : القطر كالطعم ، وأخذه به هذه الزهر  
قال في القواعد الفقهية : وفيه نظر . فإن هذا النظم هو نفس ثمرة أو قشرها  
الملازم لها ، كقشر الرمان . فظهور ظهور الثمرة . بخلاف الطبع . فإنه وجه للثمرة  
وكلام الحرفي يدل عليه ، حيث قال : وكذلك بيع الشجر إذا كان فيه ثمرة  
ناية ، ويدخله ورد ومحوه . طابره من شجره . وإنما كان معناه انتهى

**قوله ( وَالْوَرْدُ لِلْمُشْتَرِي بِكُلِّ حَالٍ )**  
هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .

ويحتمل في ورق الثوت المقصود أحده إن تفتح . فهو للبائع . وإن كان  
حماً : فهو للمشتري ، وهو وجه . وأطلقهما في التحصيل ، والحدوى الكبير .

**قوله ( وَإِنْ طَلَبَ بَعْضُ الثَّمَرَةِ : فَهُوَ لِلْبَائِعِ وَمَا يَضْهُرُ : فَهُوَ  
لِلْمُشْتَرِي )**

وكذلك ما أمر به . هذا المذهب . وإن كان نوعاً واحداً . نص عليه .  
وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والفروع ، والمائق  
وابن منبج . وقال : هذا المذهب - وغيره .

قال في الحدوى الكبير وغيره : اسقوله عن أحمد في المعنى . أن ما أمر للبائع

وعلم يؤر المشتري . وكذلك يخرج في الورد ونحوه . وكذا قال في الحدوى الصغير  
والرعيتين ، والوجيز ، والمهادى ، وغيرهم .

وقال ابن حامد : الكل للبائع . وهو رواية في الانتصار . واحتاره غير ابن  
حامد ، كشجرة .

وقال في الواصح — فيما يبد من شجرة — : للمشتري . وذكره أبو الخطاب  
ظاهر كلام أبي بكر .

ولو أرى صفة فباع ما لم يؤر وحده . فهو للمشتري . وقدمه في الرعاية  
الكبرى [ والمنى ، والشرح ، وشرح ابن درين ] .

وقيل . للبائع . وأطلقهما في الفروع .

فأمره : يقل قول البائع في بدو الفرة . ملا روع .

وقال في الفروع ، ويتوجه وجه من وأهب ادعى شرط ثواب .

وأما إن كان حسبا ، فلم يرق أبو الخطاب بيه وبين النوع . وهو وجه .

وقدمه في التبصرة .

والصحيح من المذهب : الفرق بين الجنس والنوع . قدمه في الفروع .

ورد المصنف ، والشرح لأول . وقالا . الأشبه الفرق بين النوع والنوعين

فما أبر من نوع ، أو ظهر بعض ثمرة لا يشتمل النوع الآخر .

قال الزركشى : هذا أشهر القويين .

نبيه . طاهر كلام المصنف في قوله ( وَإِنْ احتاج الزرعُ أو الثمرةُ

إلى سقى لم يلزم المشتري . ولم يملك منع البائع منه )

أنه لا يبقيه إلا بعد الحاجة ، وهو أحد الوجهين . وهو ظاهر كلام الشارح ،

والزركشى . وغيرهما .

والوجه الثاني : له سقيه ، المصلحة ، سواء كان نتم حاجة أولا ، ولو تقرر

الأصل ، وهو للمذهب . قدمه في الفروع .



وكذا الحكم لو احتاحت الأرض إلى سقي .

قائمة : حيث حكى أن الثمرة للنازع ، فإنه يأخذه أول وقت أحده بحسب العادة على الصحيح من المذهب راد المصنف . ولو كان نقاؤه خيراً له .  
وقيل : يؤخره إلى وقت أحده في العادة إن لم يشترطه المشتري .  
وقيل : يلزمه قطع الثمرة لتعسر الأصل . راد المصنف والشارح : تعسراً كثيراً ، وأطلقهما . وتقدم معناه عند قوله « يبقى إلى الحصاد » .  
قوله « وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْؤِ صَلَاحِهَا . وَلَا الزَّرْعُ قَبْلَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ » .

بلا راع في الحبة إلا شرط القطع في الحال . نص عليه . لكن يشترط أن يكون مستقراً في الحال . فإنه في الرعية ، والشح تنقئ اللبن في طليقه على الحرر .  
فت : وهو مراد غيرهما .

وقد دخل في كلام الأصحاب في شروط البيع ، حيث شرطوا : أن يكون فيه منفعة مباحة .

### مؤخر

الأولى : يستثنى من عموم كلام المصنف من عدم الحوار لو باع الثمرة قبل بدو صلاحها ماصلاً . فإنه يصح . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .  
وحكاية المصنف ، والشرح ، والنزكشي : إجماعاً لأنه دخل نكحاً .  
وقيل : لا يجوز . وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، وجماعة . وأطلقهما في الحرر ويستثنى أيضاً . لو باع الأرض ، فيها من درع قبل اشتداد حبه . فإنه يصح جرمه في الحرر ، والنوحير ، وتدكرة ابن عبدوس ، والحاوي الكبير ، والمفتي ، والشرح . وصححه في الرعية الصغرى ، والحاوي الصغير . وقدمه في الفروع .  
وقيل لا يصح وقدمه في الرعية الكبرى . وهو ظاهر كلام المصنف ها .  
• - الإصناف ج •

الثانية يجوز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها مالك الشجر . حرم به في الرعية الصغرى . واحتاره في الخاوى الكبير . وصححه في المستوعب ، والتلخيص ، والخواوى الصغير ، والرعاية الكبرى .

وفيه وجه آخر : لا يصح . وهو ظاهر كلام المصنف ، واخرى . وأطلقها في المعنى ، والشرح ، والمحرر ، والفروع ، والفتاوى ، والزرع .

على الوجه الثانى . هو شرط القطع : صح . قال المصنف : ولا يلزم الوفاء بالشرط . لأن الأصل له .

قال الزركشى ، ومقتضى هذا : أن اشتراط القطع حق للأدى . وفيه نظر ، بل هو حق لله تعالى .

وجوز بيع الزرع قبل اشتداده مالك الأرض . حرم به في تدكة ابن عبدوس ، والخواوى الكبير . واحتاره أبو الخطاب . وصححه في الرعية الصغرى ، والخواوى الصغير .

وفيه وجه آخر : لا يصح . وقدمه في الرعاية الكبرى . وهو ظاهر كلام المصنف . وأطلقهما في الفتاوى ، والشرح ، والمحرر ، والفروع ، والفتاوى ، والزرع .  
الثالثة : لو باع بعض مال يبد صلاحه مشاعاً لم يصح ، وهو شرط القطع . قاله الأصحاب .

قلت : فيما يلى - ٧ -

**قوله ( وَالْحَصَادُ وَالْقَاطُ عَلَى الْمُشْتَرَى )**

بلا رابع . وكذا الحداد . سكن لو شرطه على البائع : صح على الصحيح من المذهب ، من عليه . وعليه أكثر الأصحاب . منهم أبو بكر ، وابن حامد ، والدامى ، وأحمد ، وغيرهم . وحرم به في الشرح وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وقال الخرقي : لا يصح . وحرم به في الخاوى الكبير في هذا الباب . وهو الذى أورده ابن أبى موسى مثعباً . وقدمه في القاعدة الثالثة والسمين

قال القاضي : لم أحد قول الحرفي روايه

قال في الروضة . ليس له وجه .

قال في القاعدة لمقدمة . وقد استشكل مسألة الحرفي كثر لتأخيرين .

وتقدم ذلك مستوفى في باب الشروط في البيع . فراجع

قوله ( فَإِنْ نَاعَهُ مُطْلَقًا : لَمْ يَصَحْ )

يعنى . إذا ناعه وه شرط القطع ولا النقة وبما أطلق : يصح وهذا

المذهب مطلق . وعنه جماهير الأصحاب جزم به في المني ، والمحرر . والشرح ،

والفائق . وأكثر الأصحاب

قال الزركشي : جزم به الشيعان ، والأكثر

وعنه يصح إن قصد القطع . وتقدم به في الحال ليس عليه في رواية عندنا .

وتقدم في روضة : أن إطلاقه كشرط القطع

وحكى الشيرازي رواية بالصحة من غير قصد القطع

وما حكاه في الموسوع والحدوي الكبير عن س عمل في تذكره . أنه

ذكر في هذه المسألة أربع روايات . ليس سديد . إنما حكى ذلك على ما اقتضاه

لفظه فيما إذا شرط القطع ثم تركه

قوله ( وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الرُّطْبَةِ وَالْبَقُولِ إِلَّا شَرْطَ جَرِّهِ ) .

حكم بيع رطبة والقول حكم القمح والزرع فلا ساع من بذور صلاحه إلا

مع أصله أو ربه ، أو مع أرضه كما تقدم حلالاً ومذهباً ، ولا يبيع مفرداً بعد

بذور صلاحه إلا جرة جرة بشرطه .

قوله ( وَلَا لِقَاءٌ وَنَحْوُهُ إِلَّا لِقْطَةً لِقْطَةً ، إِلَّا أَنْ يَبْيِغَ أَصْلَهُ )

إن ناعه بأصله صح ، على الصحيح من المذهب وعنه لأصحاب .

وقال في التخصيص . ويقتل على عدم جواز بيع البلخي ونحوه مع أصله ،

إلا أن يبيعه مع أرضه

قال في القاعدة الثانية : ورجح صاحب التلخيص : أن المقتضى ومحوها لا يجوز  
بيع إلا بشرط القطع . وهو مقتضى كلام الخرفي ، وإن أنى موسى انتهى .  
وإن ناعه في غير أصله . فإن لم يبد صلاحه [ لم يصح ] إلا بشرط قطعه في  
الحال إن كان يتفحم به ، وإن بدا صلاحه : لم يجر بيعه إلا لقطعة لقطعة .

قال في الفروع : ولا ساء فناء ومحوه إلا لقطعة لقطعة . نص عليه ، إلا مع أصله  
ذكره في كتاب البيع في الشرط الخامس .

وقال هو : وما له أصل يتكرر حله . كفتاء وكالشعر ونحوه : كشجرة فيها  
تقدم ذكره جماعة ، لكن لا تأخذ الدائم اللقطة الطاهرة . ذكره في الترتيب  
وعيره ، وإن تعيب فالتفخ أو الارش .

وقيل : لا ساء إلا لقطعة لقطعة ، كشجر لم يبد صلاحه . ذكره شيخنا انتهى .  
وقيل : لا ساء بطيح قبل مصحه ، ولا فناء وحيار قبل أو أن أحده عرفا إلا  
بشرط قطعه في الحال .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يجوز بيع اللقطة الموحدة والمعدومة إلى أن  
تتيسر التفاتة .

وقال أيضاً : يجوز بيع المقتضى دون أصوله . وقال : قاله كثير من الأصحاب  
قصد الطاهر فالأصل

قائمة : انقطع إن كان له أصل ساق في الأرض أعوماً ، كقطب الحجر  
عسكه حكم الشجر في حوار إرادته بالبيع . وإذا بيعت الأرض بموقوفها دخل في  
البيع ونحوه كالطلع . إن تفتح فهو للبيع ، وإلا فهو لمشتري ، وإن كان يتكرر  
زرعه كل عام عسكه حكم الزرع .

ومتى كان جوزة ضيفاً رطباً لم يقوم فيه : لم يصح بيعه إلا بشرط القطع .  
كالزرع الأحصر ، وإن قوى حبه واشتد جاريه بشرط التفتة كالزرع إذا  
اشتد حبه .

وإذا بيعت الأرض لم يدخل في البيع إلا شرطه .  
والناقدون الذي تنق أصوله وتكرر ثمرته كالشجر . وما يتكرر درعه كل  
عام كالزروع .

قوله ( وَإِنْ شَرَطَ الْقَطْعَ ثُمَّ تَرَكَهُ حَتَّى يَدْأِ صِلَاحُ الثَّمَرَةِ ، وَطَالَتْ  
الْجُزْءُ ، وَحَدَّثَتْ ثَمَرَةً أُخْرَى . فَمَنْ تَمَيَّزَ ، أَوْ اشْتَرَى ثَمَرَتَهُ لِيَأْكُلَهَا  
رُطْبًا فَأَثْمَرَتْ : بَقِلَ الْبَيْعُ ) .

شم كلامة فمبين

أمرهما : إذا حدثت ثمرة أخرى قبل القطع ، ولم تميز من البيع

الثاني : ما عدا ذلك .

فإن كان ما عدا حدوث ثمرة أخرى فمصحح من المذهب . طلال البيع  
كما قال المصنف وعليه أكثر الأصحاب . ومن عليه .

قال في الفروع : فسد النقد في ظاهر المذهب

قال في القواعد الفقهية : هذه أشهر الروايات

قال القاسم : هذه أصح .

قال الزركشي : هذا المذهب المنصوص ، واختار الأصحاب . وصححه في

التصحيح ، والإحصاء ، وحرمه في الحيز ، ونذكره من عبدوس ، والمنور ،

ومتحب الأرحى وغيرهم . واختاره الحرقى وأبو بكر ، وإن أنى موسى ، والقاسم

وأحمد ، وغيرهم . وقدمه في الكافي ، والمهادي ، والمحرر ، والرازي ، والخبز ،

والعائق . وقال . اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . وهو من معرقات المذهب .

صحيح الأصل والزيادة للشيخ قطع به أكثر الأصحاب واختاره ابن

أنى موسى . والقاسم ، وغيرهما . وعلق أبو طالب وغيره عن الإمام أحمد رحمه الله

وقدمه في الفروع وغيره

وعنه الزيادة للناصح والمشتري . فتقوم القصة وقت النقد وسد الزيادة .  
وهذه الرواية ذكرها في الكافي ، والفروع وغيرها .  
وحكى ابن الزاغوني ، والمصنف وغيرها رواية : أن الناصح يتصدق بالزيادة  
على القول بالسطلان .

قال في التلخيص . وعنه سطل البيع . ويتصدق بالزيادة استحبابا . لاختلاف  
المقهاء . انتهى .

وحكى القاضي رواية : يتصدقان بها .

قال محمد : وهو سهو من القاضي ، وإي ذلك على الصحة . فاما مع المصاد :  
فلا وجه لهذا القول . انتهى .

وعنه : رواية ثانية في أصل المسألة : لا يبطل البيع . وشتركان في الزيادة .

قال في الخواص : وهو الأقوى عندى . واحتدره أبو حمزة البرمكي

وقال القاضي : الزيادة للمشتري . وحرمه في كتبه الروايتين .

قال في الخواص : كما لو أخره لمصر .

ورده في القواعد . وقال هو مختلف بخصوص أحد ، نعم قد . لو قال مع

ذلك بوجوب الأجرة للناصح إلى حين القطع كان أقرب

قال محمد . يحتمل عندى أن يعا : إن زيادة القصة في صفحتها للمشتري ،

وم طال من حرة للناصح انتهى وعنه يتصدقان بها

قال في الفروع : وعنه يتصدقان بها على الرايين وحوه . وقيل : بداهة

وكذلك قال في الرؤية

فاحذر القاضي : أنه على سبيل الاستحباب ، وإليه ميل المصنف ، والشارح .

وتفده كلامه في التلخيص

وقال ابن الزاغوني : على القول بالصحة . لا تدخل الزيادة في ملك واحد

مهما ، ويتصدق بها المشتري .

وعنه : الزيادة كلها للنائب . فذهب القاضي في خلافه في مسألة ررع الفاضل  
وبعض أحمد في رواية ابن منصور - فيمن اشترى قصبلا وتركه حتى سنبل -  
يكون له اشترى منه بقدر ما اشترى يوم اشترى . فإن كان فيه فضل : كان للنائب  
صاحب الأرض

وعنه يبطل البيع إن أحرقه بلا عذر . وعنه : يبطل قصد حيلة . ذكرها  
جماعة . منهم ابن عقيل في التذكرة ، والنهر في التلخيص .  
قال بعض الأصحاب : متى تمتد الحيلة بعد البيع من أصله ولم يعقد غير  
خلاف .

ودعه في الفروع فيما إذا ماعه عربة فثمرت : إن ساوى الثمر للشترى به : صح  
وقال في العتق والخيار ثبوت الخيار للبايع لبيع . وعنه إذا ترك الرطبة  
حتى طالت : لم يطل بيع . ذكره الزركشي  
نبيه : صرح المصنف : أن حكم العربة إذا تركها حتى أثمرت حكم الثمرة إذا  
تركها حتى بدا صلاحها . وهو صحيح وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب  
منهم القاضي .

وقطع بعض الأصحاب بالطلاق في الرأيا وحكي الخلاف في غيرها . منهم  
الخلواني وأبو . وهرقوا بينهما .

### فانتمتان

الأولى : لقول بالطلاق ما حداد

أحدهما : أن تحريمه محرم لحق الله فالبيع باطل كتحريم القمار في الربويات ،  
ولأنه وسيلة إلى شراء الثمرة وبيعها قبل بدو صلاحها وهو محرم . ووسائل  
المحرم مسموعة

الأحد الثاني : أن مال المشتري يحتبط بمال البايع قبل التسليم على وجه  
لا يشترطه . فباطل به البيع ، كما لو تلف .



على الأول . لا يبطل البيع إلا بالتأخير إلى مدو الصلاح واشتداد الحب .  
وهو ظاهر كلام الإمام أحمد ، والخرق . ويكون تأخيره إلى ما قبل ذلك حائراً .  
ولو كان المشتري رطبة أو ما أشبهها من التصع والمهلبا ، أو صوفاً على ظهر  
فتركها حتى طالت : لم يفسخ البيع لأنه انتهى في بيع هذه الأشياء . وهذه هي  
طريقة القاضي في المجرى .

وعلى الثاني . سئل البيع تنعرد الزيادة واحتياط المانين ، إلا أنه يعنى عن  
الزيادة اليسيرة . كاليوم واليومين . ولا فرق بين الفجر ، والزرع وغيرها من الرطبة  
والبقول والصوف . وهي طريقة أبى بكر ، والقاسمى في خلافه ، ونصف وغيرهم .  
ومتى تلف بمخامة بعد التحكك من قطعه فهو من ضمان المشتري . وهو مصرح  
به في المجرى ، والمتقى وغيرهما .

وتكون الزكاة على البائع على هذا إما أحد ميراثين . وأما على الأول .  
فيحتل أن تكون على المشتري . لأن ملكه إما يفسخ بعد مدو الصلاح  
ويحتل أن يكون على النافع . ولم يذكر الأصحاب خلافه . لأن الفسخ بعد  
الصلاح استند إلى سبب في عينه . وهو تأخير القطع . قال ذلك في القواعد .  
وقال : وقد يقال سمو الصلاح بتبين المصانع المقدم من حين التأخير . انتهى .

امتناع . تقدم : هل تكون الزكاة على النافع أو على المشتري ؟ إذا قلنا  
بالطلاق . وحيث قلنا بالصحة . فإن اتفاقاً على التيقية جاز . وزكاة المشتري ، وإن  
قلنا : الزيادة لها نصيب الزكاة إن بلغ نصيب كل واحد منهما نصيباً ، وإلا أبقى  
على الخلطة في غير الماشية على ما تقدم .

نعيه : وأما إذا حدثت ثمرة ولم تتميز . فقطع المصنف هنا : أن حكمها حكم  
المائل الأولى ، وهو رواية عن أحمد . ذكرها أبو الخطاب . وحرم به في الوخير ،  
والرعاثين ، والعاويين ، والهداية ، والمذهب ، والخلاص ، والهادى ، وغيرهم  
وهو احتمال في الكافي .

والصحيح من المذهب : أن حكمه حكم البيع الذي احتاط به . وفيما  
 شرى كان فيها ، كل واحد قد ربح ثمرته . فإن لم يطلما قدرها اصطلاحاً ، ولا يطل  
 العقد في ظاهر المذهب . قاله المصنف في المعنى ، والشارح ، وصاحب الفروع  
 [ وافق ] وغيره .

قال الزركشي : وهو أصواب . وقدمه في الكافي وغيره . واحتاره ابن عقيل  
 وغيره .

قال القاضي : إن كانت الثمرة للبائع حدثت أخرى ، قيل لكل منهما : اسمع  
 نصيبك . فإن من أجزأ الآخر على القبول ، وإلا فسماع العقد . وإن اشترى ثمرة  
 حدثت أخرى : وقيل للبائع ذلك لا غير انتهى .

ثالثة : لو اشترى حشاً بشرط القطع . فآخر قطعه مراد ، فالباع لازم .  
 والزيادة للبائع . قدمه في الفائق . فقال لو اشترى حشاً يقطعه فتركه ، فما وعط  
 فالزيادة لصاحب الأرض . نص عليه . واحتاره الرمكي انتهى

قال في الفروع : ونقل ابن منصور الزيادة لها . واحتاره الرمكي وقاله في  
 القواعد أيضاً .

فاختلف النقل عن الرمكي في الزيادة .

وقيل : البيع لازم ، والكل للمشتري . وعليه الأجرة أحده من بطة .

وقيل : بسماع العقد ، والكل للبائع .

قال المحمدي : بسماع العقد . قال في الفائق - مد قول المحمدي - قلت

يخرج الاشتراك . موافق المنصوص

وقال في الفروع . وإن آخر قطع خشب مع شرطه فزاد . فقيل : مرادة

البائع . وقيل : للكل . وقيل : للمشتري ، وعليه الأجرة

ونقل ابن منصور الزيادة لها . واحتاره الرمكي انتهى

قوله ﴿ وَإِذَا بَدَأَ الصَّلَاةَ فِي الثَّمَرَةِ وَاسْتَدَّ الْحَبُّ : جَازَ يَمْعُهُ مُطْلَقًا  
وَيَشْتَرِطُ التَّبَقُّتُ ﴾ .

وكذا قال كثير من الأصحاب .

وقال في الحرر ، والفروع ، والعائق ، وغيرهم : وإذا طاب أكل الثمر . وظهر  
صحيحه جاز يمه .

وفي الترمذي : بظهور مبادئ الخلاوة .

فأمره : يجوز لشتره أن يمه قبل حده ، على الصحيح من المذهب  
وعليه أكثر الأصحاب لأنه واحد من القسمين . فكفى ، للخدمة المبيعة  
يسمى الثمر قبل بدو صلاحه .

وعنه لا يجوز له حتى يحده احتداده أو يترك وأطلقه في الحرر ،  
والعائق .

قوله ﴿ وَإِنْ تَلَفَتْ بِجَانِحَةٍ مِنَ السَّمَاءِ رَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ ﴾  
هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب وسواء تلفت ثمر الثب أو أكثر  
أوراق ، إلا أنه لا يسمع في الشيء البير الذي لا ينضبط . نص عليه .

قال مصنف ، والشرح هذا ظاهر المذهب

قال الركني : هذا أصح جمهور الأصحاب . وحرم به في الجير وغيره  
وقدمه في السكبي ، والعج ، والفروع ، وأرغابيين ، وغيرهم . وهو من مفردات  
المذهب

وعنه إن تلفت الثب فصاعداً ، صمته البائع وإلا فلا . حتره الخلال  
وحرم به في الروضة . وأصنفه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتحصين ،  
واللمعة ، والحاوي الكبير ، وغيرهم .

وعنه لا حائجة في غير الحل نص عليه في رواية حماد . ذكره في العائق .

واحتار الزركشي في شرحه إسقاط الخواص محالاً وحمل أحاديثه على أنهم كانوا يبيعونها قبل بلوغ صلاحها .

### تغييرات

أمرها : قيد ابن عجيل ، وصاحب التذخيص ، وجماعة ، الروايتين بما يمد التحلية وطارهه : أن قبل التحلية تكون من صلب النافع ، قولاً واحداً . قاله الزركشي .

وحرم في الفروع أن يحمل الخائفة صد قبض اشترى ونسليمه . وهو موافق الأول وقطع به في الرعيتين ، والحاويين . والظاهر : أنه مراد من أطلق لأنه قبل التحلية ما حصل قبض .

الثاني : أضاف المصنف بقوله « رجع على النافع » صحة البيع وهو اذهب وعيه الأصحاب إلا صاحب النهاية . فإنه أطلق العقد كالألف الكحل .

الثالث : على الرواية الثالثة - وهي التي قلنا فيها - لا يصح إلا إذا ألفت الثنت فصاعداً - قيل - ميراث ثمة . وهو الصحيح فقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وأمسى ، والتذخيص ، والتممة ، والشرح ، والردعتين ، والحاويين ، وشرح ابن رزيق .

وقيل - يعتبر قدر الثلث - فقدمه في المحرر ، والمسلم ، ونحوه الصلة . وأطلقهم الزركشي ، ولعنق

وقيل يعتبر قدر الثلث ماثلين وأطلقهم في الفروع

الرابع : على المذهب - يوضع من ثمة قدر نصف . قاله أبو الخطاب ، وحرم به في الفروع .

الخامس : لم تعيبت بذلك - وه تتلف - حيز المشتري بين الإمصاء والأرض ، وبين الرد وأحد الثلث كاملاً . قاله الزركشي وغيره

فأمره : نخص الخنعة باليمن . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب وكذا ماله أهل يسكرر حمله ، كقضاء ، وحيار ، و... ، ومحوها . فانه جماعة وقدمه في المروء ، وتقدم لقطه

وقال في القعدة الثمينة . لو اشترى لقطة ظاهرة من هذه الأصول فتلعت بخنعة قبل القطع . فإن قلت : حكمها حكم ثمن الشعر من مال البائع .

وإن قيل : هي كالزرع حرجت على الوجهين في خاتمة الزرع . وقال القاصي : من شرط الثمن الذي تثبت به الخاتمة : أن يكون مما يستحق سد بدو صلاحه إلى وقت - كالحل ، والكربة ، وما أشبهها - وإن كان مما لا يستحق ثمرته سد بدو صلاحه - كالنبت ، والحوض ، ومحوها - فلا خاتمة به قال بعض الأصحاب : وهذا أليق بالمذهب .

وعنه لا خاتمة في غير التحل . نص عنه في رواية حسن كاتقدم . وتقدم احتياط الزركشي

وقال في السكال ، والمحرم : وثقت أيضاً في الزرع وذكر القاصي : أنه احتياط . ذكره الزركشي وقال في ميون المسائل : إذا تلعت الناقلا . أو الحظوة في سلسلها فسا وحيار الأقوى . يرجع بذلك على النافع

واحتار الشيخ تقي الدين رحمه الله : ثبوت الخاتمة في زرع مستأجر وحدوث نقص منه عن المأد . وحكمه أنه أبو الفصول من حجرة في حمام

وقال الشيخ تقي الدين أيضاً : قياس موصوفه وأصوله إذا تعطل مع الأرض بأفة : انقضت الإجازة فيما بقي . كإهداء الدار . وأنه لا خاتمة فيما تلف من زرع ، لأن المؤجر لم يبيعه إياه ولا سبغ في هذا من فيه

تفسيرها

أمرهما : قوله : خاتمة من السماء . صحتها . أن لا يكون فيها صبح

لأدبى - كالريح ، والمطر ، والنج ، والبرد ، والجليد ، والصقعة ، والحر ،  
والعطش ، ومحوها - وكذا الحراد حره به الأصحاب .

الثانى - يستثنى من عموم كلام المصنف : لو اشترى الثمرة مع أصلها . فإنه  
لا حاجة فيها إذا تلفت . قاله الأصحاب .

ويستثنى أيضاً : ما إذا أحر أحداه عن وقته المتأخر فيه لا يصحبها النافع .  
والحالة هذه على الصحيح من المذهب . وعنه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير  
مهم .

وقيل القصى : طاهر كلام الإمام أحمد : وصحبها عن أحر الأحد عن وقته .  
واستأثره . وفيه وجه ثالث . يفرق بين حالة المذبح وغيره

فأثره . لو باع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع . ثم تلفت ناعمة .  
فتارة تشكك من قطعها قبل تلفها وتارة لا يتمكن حين تمكن من قطعها ولم  
يقطعها حتى تذهب فلا ضل على النافع . قاله القاضى فى المحدث ، والمحدث ، وهو احتمال  
فى التعليل . وقدمه الرر كشى .

قال فى القواعد الفقهية : وهو مصرح به فى المعنى  
وذكره الشرح عن القصى ، واقتصر عليه

وقال القصى فى التعليل : طاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله : أنه من ضمان  
النافع ، اعتماداً على إطلاقه وطراً . أن النقص لا يحصل .

قال فى الحدود : بقوى عمدة وحوب الضمان على النافع ها . قولاً واحداً .  
لأن ما شرط فيه القطع فقصه : يكون بالقطع والقل إذا تلف قبله يكون  
كتلف المبيع قبل القبض . انتهى .

وأما إذا لم تشكك من قطعها حتى تلفت : فإنها من ضمان النافع . قولاً واحداً .  
قوله « وَإِنْ أَتَلَعْتُ آدَبِي : خَيْرُ الْمُشْتَرَى بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْتِنَانِ »  
وَمُطَالَعَةُ الْمُتَلَفِ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب . وحرمه في الزحير ، وغيره .  
وقدمه في القروع ، وغيره . واحتاره القاضي ، وغيره . فهو كإتلاف المبيع المكمل  
أو النورون قبل قصه ، على ما تقدم .  
سكن حريم في أروعة هذا . أنه من ما اشترى واحتاره أبو الخطاب في  
الانتصار .

قال الزركشي : قال ناطم مهابه ابن رزين : وهو القيس  
وفيل . إن كان نفعه بسكر أو أدهون ، فحكمه حكم الخائفة وأطلقه في  
الهداية ، والمذهب ، والمتنوع . وإخلاصه ، والمشي ، والتمحيص ، والشرح ،  
والرعايتين ، والحدويين ، والله ثقف

### قوله ﴿ وصلاخ نقص ثمر الشجرة صلاح لجميعها ﴾

بلا روع أعنه . وهو أن يندو الصلاخ في بعضه ، على الصحيح من المذهب  
وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب واحتاره ابن أبي موسى ، وأبو الخطاب  
وغيرهما . وقدمه في القروع

وقيل حصل إذا عيب الصلاخ وحرمه في الخور في النوع وقاله القاضي ،  
وأبو حنيفة الشرواني وغيرهم فيما إذا عيب الصلاخ في شجرة

فإن في رعايته ، والحدوي إذا ند الصلاخ في بعض النوع جاز بيع [بعض]  
ذلك النوع في إحدى الروايتين . وإن عيبه ببيع الكل نص عنه .

قوله ﴿ وهل يكون صلاحاً لساير النوع الذي في البستان ؟ ﴾

روايتين

وأطلقه في التمهيص والهداية . والمذهب والمتنوع ، والحدوي الكبير .  
والزركشي

إمامهما : يكون صلاحاً لساير النوع الذي في البستان وهو المذهب نص



عليه ، وعليه أكثر الأصحاب . وصححه في التصحيح ، والنعم . وجرمه به في  
الوجيز وغيره

قال الزركشي : هذا اختيار الأكثرين . وقدمه في الكافي ، والمحرم ،  
والرعايتين ، والخواص الصغير ، والفاثق .

قال المصنف ، والشارح : أظهرهما يكون صلاحاً . واحتدره ابن حامد ،  
وابن أبي موسى ، والقاضي وأصحابه وغيرهم .

والرواية الثانية : لا يكون صلاحاً له . فلا يباع إلا بما صلاحه .

قال الزركشي : هي أشهرهم . واحتدره أبو بصير في الثاقب ، وابن شاقلا  
في تبيينه .

### تغييرات

أمرها : مفهوم كلام المصنف : أنه لا يكون صلاحاً للحسن من ذلك  
استتار . وهو صحيح وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب منهم القاضي ، وابن  
عقيل ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم ، وجرمه به في الوجيز ، وغيره ، وقدمه في  
العروص وغيره

قال الزركشي ، احتدره لأكثرهم .

وقال أبو الخطاب : يكون صلاحاً لما في الستار من ذلك حسن . ويصح  
بيمه قاله الزركشي ، وقال : هذا ظاهر النص . وجرمه به في سور . واحتدره ابن  
عدوس في تذكرته وأصحابه في المداية ، والمذهب .

الثاني : مفهوم كلامه أيضاً : أن صلاح بعض نوع من ستن لا يكون  
حاصلاً لذلك النوع من ستن آخر . وهو الصحيح . وهو المذهب .

قال المصنف والشارح : هذا المذهب . قال في الفاثق : هذا أصح الروايتين .  
وجرمه به في الوجيز وغيره .

وعنه أن بدو الصلاح في شجرة من القراح تكون صلاحاً له وب غاربه .  
وأطلق في الروضة في البشائير روايتين .

الثالث : ليس صلاح بعض الحس صلاحاً لحس آخر بطريق أولى . على  
الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : صلاح حس في الحائط صلاح سائر  
أقسامه فينبغ الحذر التوث والعلّة عدم اختلاف الأبدى على الثمر فانه في العائق .

قال في الفروع : واحتار شيعنا بقية الأحسن التي تناع عدة كالنوع  
فأمره . لو أورد ما لم يبد صلاحه مما بدا صلاحه وباعه لم يصح على الصحيح  
من المذهب . قدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يصح ، وهو احتمال في المعنى ، والشرح . وأطلقها في المحرر ،  
والرعايتين ، والزر كشي ، والخلاو بين ، والعائق وهو وجهان في المحرر  
قوله ﴿ وَبُدُو الصَّالِح فِي ثَمَرَةِ الْحَلِّ : أَنْ يَحْمَرَّ ، أَوْ يَصْفَرَّ . وَفِي  
الْيَسْبِ أَنْ يَتَمَوَّه ﴾ .

وكذا قال كثير من الأصحاب

وقال نصف في المعنى ، والشرح ، وغيرهم . حكم ما يتمير لونه عند صلاحه  
كالإحاص ، والسب الأسود . حكم ثمرة المحل أن يتمير لونه . وفي سائر الثمر :  
أن يبدو فيه النضج ، ويطيب أكله .

وقال صاحب المحرر - ونسبه في الفروع - وجماعة : بدو صلاح الثمر : أن  
يطيب أكله ويظهر نضجه .

وهذا الصابط أولى والطاهر . أنه مراد غيرهم ، وما ذكره علامة على هذا .  
هذا حكم ما يظهر من الثمار قولاً واحداً وهذا ملا نزاع .

فأما ما يظهر في مدقم - كالقنّاء ، والخيار ، والبطيخ ، واليقطين ، ونحوها -

مدّة الصلاح فيه : أن يؤكل عادة . على الصحيح من المذهب . وعيه أكثر الأصحاب . واحترره المصنف وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقال القاضي ، وابن عقيل : صلاحه تنأى عظمه .

وقال في التجميع : صلاحه النقطة عرقا ، وإن طاب أكله قل ذلك .

**قائمة : صلاح الحب :** أن يشتد أو يبيض .

قوله ( وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ فَهَالَهُ لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ ) .

بلا راع في الجملة

وقياس قول المصنف في مزارع القرية « أو قرية » يكون للمبتاع تلك

القرية .

قست : وهو الصواب . واحترره المصنف في شراء الأمة من العبيدة يتبعها

ما عليها مع علمها به .

ونقل الجماعة عن أحمد : لا يتبعها وهو المذهب

قوله ( فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ الْمَالَ ، اشْتَرِطَ عَلَيْهِ ، وَسَائِرُ شُرُوطِ الْبَيْعِ ،

وإِذَا كَانَ يَكُنْ قَصْدُهُ الْمَالَ ، لَمْ يَشْتَرِطْ )

فظاهر ذلك : أنه سواء كان قصد تلك بالتمليك أو لا وهو احتساب المصنف

ودكره بعض الإمام أحمد . واختيار الحرق . ودكره في الاستعاب ، والتجميع عن

أحمد . وحرم به في لوجير . وقدمه في الفروع ، والشرح وقدمه في الرعايتين ،

والحدويين

من صلح ، وأبو الحارث . إذا كان يتم قصد المدة كان المال تبعاً له ، قل أو

كثر . واقتصر عليه أبو بكر في زاد المسافر .

وقال القاضي : إن قيل المدة تلك بالتمليك . تشترط شروط البيع ، وإلا

اعتبرت . وقطع به في المجموع . وراى : إلا إذا كان قصده المدة .

قال الزركشي : واعلم أن مذهب الحرق : أن المدة لا يملك . فكلامه خرج

على ذلك . وهو ظاهر كلامه في التجميع . وذهب أبو الركاك

أما إذا قلنا بملك ، فصرح أبو الركات : بأنه يصح شرطه ، وإن كان مجهولاً .  
ولم يستر أبو محمد الملك ، بل أبط الحكم بالقصد وعدمه . ورغم أن هذا  
منصوص الإمام أحمد ، والخرق .

وفي نسخة هذا إليهما نظر . لاحتمال سائهم على الملك كما تقدم . وهو أوفق  
لكلام الخرق ومشهور كلام الإمام أحمد .

وحكى أبو محمد عن القاضي أنه رتب الحكم على الملك وعدمه . فإن قلنا :  
بملك : لم يشترط . وإن قلنا : لا يملك : اشترط .

وحكى صاحب التلخيص عن الأصحاب : أنهم رتبوا الحكم على القصد  
وعدمه ، كما يقوله أبو محمد .

ثم قال : وهذا على القول بأن العبد يملك . أما على القول بأنه لا يملك :  
فيستقط حكم التسمية ، ويصير كمن يبيع عبداً ومالاً . وهذا عكس طريقة أبي الركات .

ثم يلزمه التفرع على الرواية الضعيفة

و تنحصر في المسألة أربعة طرق انتهى كلام الركني

وقال ابن رجب في مؤلفه : إذا باع عبداً وله مال . ففيه للأصحاب طرق :

أمرها . الب . على الملك وعدمه . فإن قلنا : بملك ، لم يشترط معرفة المال ،

ولا سائر شرائط البيع . لأنه غير داخل في العقد . وإنما اشترط على ملك العبد

ليكون عبداً دائماً . وذلك صفة في العبد لا تفرد بالمعاوضة . فهو كبيع امكانات

التي له مال

وإن قلنا لا يملك اشترط معرفة المال . وإن تيمم بغير جنس المال ، أو بحسه

شرط أن يكون النسي أكثر على رواية . ويشترط التقاض . لأن المال داخل في

عقد البيع . وهذه طريقة القاضي والحرث ، وابن عقيل ، وأبي الخطاب في انتصاره ،

وغيره

والطريقة الثانية . اعتبار قصد المال أو عدمه لا غير . فإن كان المال مقصوداً

المشترى اشترط عليه وسائر شروط البيع . وإن كان غير مقصود ، بل قصد  
المشترى تركه للعد ليقنع به وحده : لم يشترط ذلك لأنه باع غير مقصود . وهذه  
الطريقة هي المصروفة عن الإمام أحمد ، وأكثر أصحابه ، كالحرق ، وأبى بكر والقاسمي  
في خلافه . وكلامه طاهر في الصحة . وإن قسا : العد لا يملك .

وترجم المتن على هذه الطريقة إلى بيع بوي بغير حصة ، ومعه من حصة  
ما هو غير مقصود . ورحح صاحب المتن هذه الطريقة

وقال في القواعد : وأنكر القاضي في المحرد : أن يكون القصد وعدمه متبهماً  
في صحة العقد في الظاهر . وهو عدول عن قواعد المذهب وأصوله .

والطريقة الثالثة : الجمع بين الطريقتين . وهي طريقة القاضي في الجمع الكبير  
وصاحب المحرر ، ومضمونها : أن إن قسا العد يملك : لم يشترط به شروط البيع  
بالحال ، وإن قسا لا يملك : فإن كان الدال مقصوداً للمشترى اشترط له شرائط البيع  
وإن كان غير مقصود : لم يشترط له ذلك . انتهى .

ودكره أيضاً في القواعد [ وذكر الركنين أربع طرق ]

قوله : وإن كانت عليه ثياب . فقال أحمد . ما كان للجمال فهو  
للبيع . وما كان للثياب ، فمتاد فهو للمشترى .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقدم احتج المصنف فيما إذا اشترى أمة  
من النعم وإذا كان هناك قرينة تدل على أن مراده جميع الثياب .

فأمرتان

إحداهما : عدا الفرس ، ومفود له به : كثياب العد . ويدخل عليها في  
بيعها كلنس المبد . قل في الترغيب : وأولى .

الثانية : لو باع العد وله مربية : لم يفرق بينها ، كما مر أنه وهي ملك للمبد .  
نقله حرب . ذكره في الفروع في أحكام العد . واتفق أعلم .

## باب السلم

قائمة : قال في المتنوع هو أن يسلم إليه مالا في عين موصوفة في الذمة .  
وقال المصنف في المتنوع ، والكافي ، والشاح ، هو أن يسلم عيناً حاضرة في  
عوض موصوف في الذمة إلى أجل .

وقال في المطلاع : هو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بشئ مقبوض في  
مجلس النقد . وهو معنى الأول . وهو حسن .

وقال في الوجيز : هو بيع معدوم حاصل بشئ مما إلى أجل بشئ مقبوض  
في مجلس النقد .

وقال في الرعاية الكافي وغيرها . هو بيع عين موصوفة معدومة في الذمة إلى  
أجل معلوم مقدور عليه عند الأجل بشئ مقبوض عند النقد .

وقال في الرعاية الصغرى : هو بيع معدوم حاصل بشئ مقبوض اشروط تذكر

نبيه : قوله ( ولا يصح إلا بشرط متبقة )

وكذا ذكره جماعة وذكر في الفروع وغيرها سنة وذكر في الهداية وغيرها :  
خسة . وذكر في الكافي ، والمحرر ، وغيرها : أربعة . مع ذكرهم كلهم جميع  
الشروط

والظاهر : أن الذي لم يكن عند ذلك حصل الباقي من تنمة الشروط ،  
لا شروطاً بمس السلم .

قوله ( أخذها : أن يكون فيما يمكن ضبط صفاته . كالسكيل  
والموزون ، والمذروع ) .

أما السكيل والموزون : فيصح السلم فيهما ، قولاً واحداً .

وأما المذروع : فالصحيح من المذهب صحة السلم فيه ، كما قال المصنف .  
وعاين الأصحاب .

وعنه لا يصح السلم فيه ذكرها إسماعيل في الطريقة .  
 قوله ﴿ فَأَمَّا الْمُدُّودُ الْمُحْتَلَفُ - كَالْحَيَوَانِ ، وَالْقَوَاكِيهِ ، وَالْقُفُولِ ،  
 وَالرُّءُوسِ ، وَالْجُلُودِ وَمَحْوُهَا - فَفِيهِ رَوَاتَانِ ﴾ .  
 فأما الحيوان : فأطلق المصنف فيه الرواتين ، سواء كان آدمياً أو غيره .  
 وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والهدى ، والحرر ، وغيرهم .  
 بهما هما : يصح السلم فيه وهو الصحيح من المذهب .  
 قال المصنف في المنقح : هذا ظاهر المذهب .  
 قال الشارح : المشهور صحة السلم في الحيوان . من عيه في رواية الأثرم .  
 قال في السكافي : هذا الأظهر .  
 قال في تحريد الصائبة : صح على الأظهر .  
 قال النظم : هذا أولى .  
 قال في الدروع : يصح على الأصح .  
 قال في العاتق : صح في أصح الرواتين واحترره ابن عبدوس في ذكرته  
 وحزمه في الإرشاد ، والمستوعب ، والتجيب ، والسلمة ، والوجيز . وصححه في  
 التصحيح ، وعلم بهايه ابن رزيق .  
 والرواية الثانية : لا يصح فيه وقدمه في الخلاصة ، وشرح ابن رزيق ،  
 والزكاة الصوري ، والحاوي الصغير وصححه في الزكاة الكبرى

#### فوائده

منها : صح السلم في اللحم الثني بلا نزاع . ولا يمتنع بيع عطفه لأنه  
 كالنوى في الثمر . لكن يمتنع قوله عر أو عير ، صل أو مبر ، جدع أو نبي ،  
 ذكر أو أنثى ، حصى أو غيره ، صبيغ أو قطيع ، معلوفة أو راعية ، من المعد أو  
 الحلب . نقلها الجماعة سمين أو هرمل .



ومس : لا يصح السلم في اللحم المطبوع وللشوى ، على الصحيح من المذهب .  
 قدمه في المروع ، والرعاية الكبرى ، وغيرهما . واحتاره القاضي وغيره .  
 وقيل يصح . قدمه من روين وهما احتالان مطلقان في التلخيص .  
 وأطلق وجهين في معنى ، والشرح ، والرعاية الصغرى ، والحاو بين  
 ومس : يصح السلم في اللحم . حرم به في المروع .

قيل بالإمام أحمد رحمه الله إنه يختلف . قال : كل سلف يختلف .  
 وأما العواكه وأقول : فأطلق للمصنف في جواز السلم فيها روايتين .  
 وأطلقها في الهداية ، وعقود ابن الباء ، والمذهب ، ومسوث الذهب ،  
 والمتنوع ، والكافي ، والحاوى ، والمعنى ، والتلخيص ، واللمعة ، والمحرر ،  
 والشرح ، والنظم ، والمروع ، والفتاوى .

أما هما : لا يصح . وهو المذهب صححه في التصحيح .  
 قال في الرعاية الكبرى : ولا يصح في متعدد مختلف ، على الأصح .  
 قال أبو الحطاب : لا يرى السلم في الزمان والبيع . وحرم به في الوجيز  
 وقدمه في خلاصه ، وشرح ابن روين ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .  
 والرواية الثانية : يصح . حرم به ابن عدوس في تذكرته .

وأما الحبوب والبروس ونحوها ، كالأكاريخ ، فأطلق المصنف في حوار السلم  
 فيها روايتين وأصفهها في الكافي ، ومعنى ، والتلخيص ، واللمعة ، والمحرر ،  
 والشرح ، والمروع ، وفتاوى ، والبركشي .

أما هما : لا يصح . وهو المذهب حرم به في الوجيز وصححه في التصحيح ،  
 والرعاية الكبرى . وقدمه من روين في شرحه . وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية  
 الصغرى ، والحاوى الصغير .

والرواية الثانية : يصح السلم . واحتاره ابن عدوس في تذكرته . قال

الناظم . وهو أولى . وقدمه في التخصيص في مكان آخر [حرم به القاضي يعقوب في  
التشعير ، وصححه في تصحيح المحرر .

قلت : وهو الصواب . بما قاله المصنف كله حيث أمكن ضبطه .

قوله ﴿ وفي الأواني المختلفة الرؤوس ، والأوساط - كالأقماع ،  
والأسطال الضيقة الرؤوس - وجّهان ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ،  
والتلخيص ، والمهدي ، وشرح ابن معينا ، والركشي ، والشرح ، والنظم ، والخواص  
الكبير ، والفائق ، والفروع .

أمرهما : لا يصح . وهو المذهب . حرم به في مسبوكة الذهب ، والبحر ،  
وإدراك العاية . واختاره ابن عبدوس في ذكره . وقدمه في المعنى ، وشرح  
ابن زرير .

والرغم الثاني : يصح صححه في التصحيح . فيصط «ارتجاع حائطه ، ودور  
أسفله أو أعلاه .

قوله ﴿ وفيما يجمع أحلاطاً متميزة - كالتياب المنسوجة من نوعين -  
وجّهان ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمهدي ، والمستوعب ، والتلخيص ، والمحرر ،  
والرعاسين ، والخواص ، والفروع ، والفائق ، والركشي .

أمرهما : يصح . وهو المذهب . حرم به في المعنى ، والوجيز . وصححه في  
الكافي ، والشرح ، والتصحيح . وقدمه في النظم ، وشرح ابن زرير .

والرغم الثاني : لا يصح . اختاره القاضي ، وابن عبدوس في ذكره .

فائدة : حكم الثياب المربوش ، والسل المربوش ، والحقاف ، والرماع ، حكم  
التياب المنسوجة من نوعين ، حلالاً ومذهباً . قاله في الفروع ، والمحرر ، وغيرهما .

وقدم في المعنى ، والشرح ، وابن رزق ، وغيرهم الصحة هنا أيضاً .  
وأما القس : فخطها صاحب الهداية ، والمسعودي ، والخلاصة ، والمحرم ،  
والتلخيص ، والرعايين ، والخواصين ، وناقائق وغيرهم . كالثياب المنسوجة من  
بوعين [ والصحيح من المذهب : أنها ليست كالثياب المنسوجة من بوعين ]  
ولا يصح السلم فيها . لأنها مشتملة على حشب وقرن وعصب وور يد لا يمكن  
صط مقادير ذلك وتغيير ما فيها ، بخلاف الثياب وما أشبهه . قدمه في السكافي ،  
والمعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم

قال المصنف والشارح : هذا أولى . وجزم به في الهداية .

تعريف : مفهوم كلام المصنف صحة السلم في ثياب المنسوجة من بوع  
واحد ، وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
وقد دخل في كلام المصنف السابق في قوله « والمنسوجة » وتقدم هناك رواية :  
أنه لا يصح السلم في المنسوجة .

قوله ( ولا يصح فيما لا ينسبط ، كالحواشي كلها ) .

هذا المذهب في الحواشي كلها . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم  
وقتل أبو داود : السلم فيها لا يأس به .

وفي طريقة بعض لأصحاب ، في القول مع ونسب .

وأطلق في الفروع في العتيق وحبس . وحرم في المعنى ، والسكافي ، والشرح ،  
وابن رزق وغيرهم ، عدم الصحة فيه .

قوله ( وأحوال من الحيوان )

لا يصح السلم في الأحوال من الحيوان على الصحيح من المذهب . وعليه  
حماهير الأصحاب . وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحرم ، والوجيز ،  
والرعاية السكري [ والخواص الصغير ، والفروع والرعاية وغيرهم وقدمه في الشرح ]

وفيه وجه آخر : يصح وفي طريق بعض الأصحاب في الخلقات مع تسليم وأطلقهما في السكافي ، والنظم ، والفتاوى .

### قوائم

إبراهيم : لا يصح السلم في شاة بيون . على الصحيح من المذهب

وقيل : يصح . وأطلقهما في النظم .

الثانية : لا يصح السلم في أمة وولدها ، أو وأحبها ، أو عمتها ، أو حائنها لندرة جمعها الصفة .

الثالثة : يصح السلم في الشهيد . على الصحيح من المذهب حره في النظم ، ورعاية الصغرى ، والحويين ، وذكره ابن عدوس وصححه في التخييص وقيل : لا يصح . وأطلقها في الفروع ، ورعاية السكرى

تبيير : مفهوم قوله « ولا يصح فيما لا ينقطع » ومثل من جملة ذلك في المنشوش من الأيمان أن السلم يصح في الأيمان معها ، إذا كانت غير منشوشة وهو صحيح ، وهو الصحيح من المذهب . فيصح أن يسلم عرساً في ذهب أو فضة .

قال في الفروع : ويصح إسلام عرض في عرس ، أو في نخل ، على الأصح قال في الرعاية الصغرى : وإن أسلم في نقد أو عرض عرساً مقبوضاً حر في الأصح<sup>(١)</sup> . وحره في ابن عدوس في تذكرته . وصره في المعنى ، والشرح . وعنه لا يصح فذمه في المستوعب ، والرعاية السكرى وأطلقها في التخييص ، والفتاوى .

فعلى المذهب يشترط كون رأس المال غيرهما . فيحصل عرساً . وهذا الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وصححه في الفروع . وحره في الرعاية وقال أبو الخطاب : والسهم أيضاً مكاتب .

(١) في هذا انتهى إخراج من محظومة المصنف .

### فأمرناه

بإحداهما : يجوز إسلام عرض في عرض . على الصحيح من المذهب ، وعليه  
أكثر الأصحاب . وصححه في القروع وغيره . وحرمه في الكافي ، وإن عدوس  
وغيرهم . وقدمه في الرعائين ، والخواص ، وغيرهم .

وعنه لا يجوز السلم إلا معين أو ورق خاصة . ذكرها ابن أبي موسى .

قال ابن عقيل : لا يجوز حمل رأس المال عبر الذهب والفضة

عليها : لا يسلم العروض بعضها في بعض ، وهو ظاهر كلام الحرق .

وعلى المذهب : يصح

على المذهب : لو جاءه عليه عد محله لزمه قبوله . صححه في الفائق . وقدمه

في شرح ابن رزيق ، والرعائين .

وقال : فإن أخذ صعه ، لحده عند الأهل ، أحده منه لزمه أحده . وقيل : لا

وإن أسمع حارية صغيرة في كبيرة . فصارت عند الحل كما شرط . في حوار

أخذها وحيان . وإن كان حيلة حرم . انتهى .

وقيل : لا يلزمه أخذ عينه إذا جاءه به عند محله .

ورده ابن رزيق وغيره . وأطلقهما في الكافي .

الثانية في حوار السلم في الفوس رويته . وأطلقهما في الرهابة الكبرى ،

والعروء .

قل أبو حنيفة وابن منصور في مسائله عن الثوري ، والإمام أحمد ،

وإسحاق . لحوار . وقل عن ابن سعيد لمع . وقل حنبل الكراهة .

وقل بقول ابن أبي حرب : الفوس بالدرهم يبدأ بيد وسيئة . وإن أراد

فصلا لا يجوز . فهذه مصوحه في ذلك

قال في الرعانة - حد أن أطلق أو ابتين - قلت : هذا إن قلنا هي سلمة .

انتهى

احتار ابن عقيل - في باب الشراكة من الفصول - أن القلوس عروض بكل حال واحتاره على من ثاب الطالباني من الأصحاب ذكره عنه ابن رجب في الطبقات في ترجمته . وهي قبل ترجمة المصنف يسير .

عليه : يحور السلم فيها . وصرح به ابن الطالباني . واحتاره . وتداول رواية السلم وقال أبو الخطاب في خلافه الصغير وغيره . القلوس الدقة أتمان . وهو قول كثير من الأصحاب . قاله ابن رجب .

واحتار الشيرازي في المسجع : أبا أتمان بكل حال عليها . حكمها حكم الأتمان في جوار السلم فيها وعدمه ، على ما تقدم . وتوقف المصنف في حوار السلم فيها . فقال : أما متوقف عن الفتى في هذه المسألة . ذكره عنه ابن رجب في ترجمة ابن الطالباني . انتهى .

قلت . الصحيح السلم فيها . لأب . إما عرس أو نسي . لا يخرج عن ذلك . والصحيح من المذهب . صحة السلم في ذلك ، على ما تقدم .

وأما أن يقول بفسخ السلم في الأتمان والعروض ولا يصحح السلم فيها : فهذا لا يقوله أحد . فالظاهر : أن محل الخلاف المذكور يدور على عدم صحة السلم في الأتمان .

قوله « ولا يصحح فيما يجمم أحلاماً غير متميزة » كالمالية والشد والمناحين ومحوها « بلا نزاع أعلمه » ويصحح فيما يترك فيه شيء غير مقصود لمصلحته - كالخمر توضع فيه الأبقعة ، والسجين يوضع فيه الملح ، وكذا الخبز ، وحل التمر يوضع فيه الماء . والسكنجيين يوضع فيه الخل ومحوها » .

بلا نزاع

قوله « الثاني . أن يصفى عما يخالط به الثمن ظاهراً . فيذكر

جنسه ، ونوعه وقدره وبلده ، وحداثته وقدمته ، وجودته ووراءته .

قال في التنجيس : وأصحاب يعتبرون ذكر الخوذة والزينة ، مع بقية الصفات قال وعدى . أنه لا حاجة إلى ذلك ، لأنه إذا أتى بمجموع الصفات التي تزيد النقص لأجلها ، فلا يكون إلا حيداً أو بالعكس انتهى .

ويذكر على الصحيح من المذهب - وعنه أكثر الأصحاب - ما يميز مختلف النوع وبين الحيوان ، وذكرته وألوانه ، وهراله ، ورائحته أو مفعولاً . على ما تقدم أول الباب . ويذكر آلة الصيد ، أحسنه ، أو صدك أو هدا أو صقر .

وعند المصنف ، والشارح : لا يشترط ذلك . لأن التفات في سيرة .

قالا : وإذا لم يعتبر في الشيء ذكر السن والجزال ونحوهما - مما ينبغي في النثر - فهذا أولى السبب .

ويعتبر ذكر الطول ما شرف في الرقيق .

قال في المستوعب ، والتنجيس ، والفرعيب : إلا أن يكون رجلاً . فلا يحتاج<sup>(١)</sup> إلى ذكره . لكن يذكر طوله أو قصره أو رصاً .

ويعتبر في الرقيق - ذكر السكحل والدعج ، وتكلم الوحه ، وكون الحارثة حميدة ، ثقيلة الأرواف ، سميكة ، مكرراً أو تيباً ، ونحو ذلك مما قصد ولا يطول ، ولا ينتهي إلى علة الوجود عند أكثر الأصحاب .

قال في الظاهر : قد عرفت القاصي في المستوعب . وهو صحيح عندى وقيل : لا يعتبر ذكر ذلك . احتاره القاصي في المخرج ، والحاصل وأطلقها في السلطة ، والقروع .

قال في الرعاية السكرى وفي شرط ذكر السكحل والدعج ونقل الأرواف ووصافة الوحه ، وكون الحارث مفرق بين الشبر مسطاً ، أو حيداً ، وأشقر أو أسود ، والعين رطبة ، والأنف أقي - في صحة السلم وحمان . انتهى .

(١) كذا عند المصنف وفي الأعمدة يحتاج

وقال المصنف ، والشارح . ويدكر الثبوت والكاره . ولا يحتاج إلى ذكر  
المصودة والسبوتة . انتهى .

وإن أسلم في الطير : ذكر النوع واللون ، والكبر والصغر ، والحدوة الرداءة ،  
ولا يعرف سبها أصلاً .

وقال في عيون المسائل : يصرد كزورن في الطير كالكركي والبط . لأن  
القصدي له . ويُزَل الوصف على أقل درجة .

وقال في التجميع ، وعبور المسائل : ويدكر في العسل المكان : ملهى  
أو حلى ، ربيعي أو حرمي ، وليل . ولا حاجة إلى عتيق أو حديث .

وقال في الرعاية الكرمي . وفيه . في المسح فيه حمة أصرب  
الأول ما يصط كل واحد منه ثلاثة أوصاف . إن حفظ أوصافه ، كاللبن  
وحجارة السماء .

الثاني : ما يصط كل واحد منه أربعة أوصاف ، وإن احصت . وهو  
أربعة عشر شيئاً الرصاص ، والصغر ، والحدس ، وحجارة الآية . كالإبرام ،  
والرحس الطاهر ، والشوك ، ولحم الطير ، والسمك ، والإبريس ، والآجر ،  
والأموس ، والسمن ، والخبز ، والعسل .

الثالث : ما يصط كل واحد منه خمسة أوصاف . وهو ثلاثة عشر شيئاً .  
الخيزر ، وحجارة الأرض ، والصوف ، والقطن ، والفزل ، وخشب الوقود ،  
والسء ، والخبز ، والرند ، واللب ، والطح ، والطعام ، والعم ، والحيل .

الرابع : ما يصط كل واحد منه ستة أوصاف . وهو ثلاثة أشياء : السم  
والصيد ، وحشب القسي .

الخامس : ما يصط كل واحد منه سبعة أوصاف ، وهو شئان الثياب ،  
ولحم الصيد وغيره انتهى

قلت : حرم بهذا في المستوعب . ومن الأوصاف المصوطة بذلك كله .



وقال في الرعية أيضاً ، وغيره - غير منقده - ويدكر أيضاً ما يختص بالنس  
لأجله غالباً . كالترغص ، وأنتك ، وأندوير ، والس ، واللون ، واللين ، والنومة ،  
والخشونة ، والدقة ، والصف ، والرفة ، والصفقة ، وحجب يومه ، ورند يومه ،  
والخلاوة ، والخصوة ، والمرعى ، والصف ، وكون مسح حديثاً أو عتيقاً ، رطباً أو  
يابساً ، ربيعاً أو حريفاً وغير ذلك . كل شيء يحسنه من ذلك وغيره انتهى .  
وتقدم بعض ذلك .

ذكر أوصاف كل واحد من خور اسديه علون وقد ذكره المصنف ،  
والشرح ، وصاحب التاجين ، والرعية ، وغيرهم فابرجموا  
قوله ( وإن شرط الأزداء فعله وجهين ) .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ،  
واسكافي ، وانصبي ، وحاري ، والشرح ، وشرح ابن صبا ، والحجر ، والعلم ،  
والرعايتين ، والخواصين ، والفاثق ، والفروع .

أمرهما : لا يصح حرمه في الوحي ، ويدكره ابن عبدوس وصححه  
في التصحيح ، وتصحيح الحجر . وقدمه ابن راس في شرحه ، ونحوه المصنف  
والوجه الثاني - نحر - جزم به في المنور ، ومشتبه الأزجي . وصححه في  
التحجيص ، والبلعة ، وأبركشي

قال في التحجيص لأن طلب الأزداء من الأزداء عاد فلا نور فيه راء .

فأمره : لو شرط جيداً أو رديئاً صح بلا راء

قوله ( وإذا جاءه بدون ما وضعه له ، أو نوع آخر . فله أخذه ) .

إذا جاءه بدون ما وصف من نوعه . فلا خلاف أنه يحير في أخذه .

وإن جاءه نوع آخر . فالصحيح من المذهب : أنه يحير أيضاً في أخذه

وعنده . حرم به في الوحي ، والعلم ، وغيرهما . وحذره المصنف ، وغيره . وقدمه

في الشرح ، والفروع ، والراعاتين ، والخاوين ، والسكاني - وقال : هو أصح -  
وعبرهم .

وعند القاصي وعبره - يلزمه أخذه إذا لم يكن أدنى من النوع للشرط .  
واختاره المجد . وهو ظاهر ما جزم به في المحرر .

وعنه : يحرم أخذه كأخذ غير جنسه . نقله جماعة عن الإمام أحمد .  
وأطلقه البركشي وأطلق في السليبي في الأحد وعدمه روايتين  
وقال : بناء على كون النوعية تجري مجرى الصفة أو الجنس  
قوله ( وَإِنْ جَاءَهُ بِجَنَسٍ آخَرَ : لَمْ يَجْزُ لَهُ أَخْذُهُ ) .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل جماعة من أحمد حوار الأحد للأرداء عن الأعلى ، كشعر عن ر قد  
كيله . نقله أبو طالب ، والمروزي .

وحله المصنف والشارح على رواية : أسها جنس واحد

قال في التجميع : حمل من أسها هذا رواية في حوار الأحد من غير  
الحنس بقدره إذا كان دون المسلم فيه .

قال : وبس الأمر عندى كذلك . وإنما هذا يختص الحطة والشعر . معذرة  
نصه في إحدى الروايتين عنه : أن الضم في الزكاة يختص . دون التطليات  
وعبرها . بناء على كونها جنساً واحداً في إحدى الروايتين عنه ، وإن سوغ عنه  
حمل ولا يجوز التفصيل بينهما . ذكره القاصي أبو بلي وعبره . انتهى  
قوله ( وَإِنْ جَاءَهُ بِأَخَوَدٍ مِنْهُ مِنْ نَوْعِهِ لَرِمَهُ قَبُولُهُ ) .

هذا المذهب . وعليه جماعة الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : لا يلزمه قوله . وقيل : يحرم أخذه .

وحكى رواية نقل صالح وعبد الله : لا يأخذ فوق صفة ، بل دروب .

لأمره لو وجدته معيماً كان له رده أو إرضاه .

قوله ﴿فَإِنْ أَسْلَمَ فِي الْمَكِيلِ وَزَنَّا، وَفِي الْمَوْزُونِ كَيْلًا، لَمْ يَصِحَّ﴾

وهو إحدى الروايتين : نص عليه . واختاره أكثر الأصحاب

قال الزركشي : هو المشهور ، والاختار للعامة .

قلت . مهم القاصي ، وإن أبي موسى . وحرم به باطل المفردات - وهو منها -

واخلاصة ، والمهدي ، والمذهب الأحمد ، والسعة . وصححة في المحرر . وقدمه في

المداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والرعدة الصغرى ، والزبدة ،

والخاويين ، وإدراك القاية ، والفاثق . وهذا المذهب .

وعنه يصح . وهي من روائد الشارح . اختاره المصنف ، والشارح ، وابن هبوس

في تذكرته . وحرم به في الوجيز ، والنور ، ومنتهى الأزمج . وبمحتمله كلام

المحرفي . وهما روايتان مصححتان . وأطلقهما في الكافي ، والمحرر ، والرعاة

الكبرى ، والفروع .

قائمة لا يصح السلم في المدروع إلا بالدرع . على الصحيح من المذهب

وعليه الأصحاب وخرج الخوارزمي

قوله ﴿وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَكِيلُ مَقْلُومًا فَإِنْ شَرَطَ مَكِيلًا

بَعِيْنَهُ أَوْ صَحَّةَ بَعِيْنِهِ غَيْرَ مَقْلُومَةٍ لَمْ يَصِحَّ﴾

وكذا ميراثه والفرع . وهذا لا راع فيه ، لكن لو عيى مكيال رجل واحد

أو ميراثه : صح ، ولم يتم . على الصحيح من المذهب

قال في الفروع : لم يتم في الأصح

قال في الرعدة : صح العقد . ولم يتصفا في الأصح .

وحرم به في المنى ، والتلخيص ، والشرح ، وغيرهم .

قال الزركشي : هذا المذهب . وقيل : يتم

على المذهب في ساد العقد . وجهان . وأطلقهما في التلخيص ، والفروع ،

والزركشي .

وأطلق أبو الغليل روايتي في صحة المقدار معين مكين . انتهى .  
أمرهما : يصح وهو الصحيح حرم به في الزعامة الكبرى . وهو ظاهر  
 كلام المصنف ، والشارح وغيرهما .

والثاني : لا يصح .

قوله ( وفي المندود المختلف غير الحيوان روايتان ) .

يعني على القول بصحة السلم فيه ، كما تقدم وأجلفهما في الهداية ، والمذهب  
 والتلخيص ، والمستوعب ، والهادي ، وشرح ابن سعد ، والعاقل ، والركن .  
إمرهما : يسلم فيه عدداً . صححه في التصحيح . وهو مقتضى كلام الحرق .  
 والأخرى : يسلم فيه ورثاً . قدمه في الخلاصة ، والعينين ، والحاويين .  
 وقيل : يسلم في الحور ، والنبيص عدداً . وفي العواكف والقول وربما .  
 قال الشرح : يسلم في الحور والنبيص عدداً في أظهر الرواية . وأطلق في  
 الفواكه وحين

وقدم في المروء صحة السلم في معدود غير حيوان بتقريب عدداً . وهذا  
 المذهب .

قال في الكافي ، فإن المندود : يفقد بالعدد . وقيل : بالوزن . والأول أولى .  
 فإن كان يتفاوت كثيراً - كالرمان والطيطخ والسرحل والقول - : فدره بالوزن .  
 وقال في المصنف : يسلم في الحور والنبيص ونحوهما عدداً . وفيما يتفاوت - كالرمان ،  
 والسرحل والقناء - وحين

وتقدم كلام الشرح . فاصحیح إذن من المذهب . أن ما يتقارب السلم فيه  
 عدداً فيه وما تنوعت تعدوت كثيراً يسلم فيه ورثاً .

قوله ( الرابع : أن يشترط أحلاً معلوماً ، له وقع في الثمن )

يعني في العادة ، كالشهر ونحوه . قاله الأصحاب

قال في الرعية . وتعتبر فيه النفس عالة بحسب اللدان ، والأرمان ، والبيع .

قال في الكافي : كالشهر ونصفه ونحوه .

قال الزركشي ، وكثير من الأصحاب . يمثل بالشهر والشهرين . ثم قال  
نصفه . أقله شهر انتهى

قلت ، قال في الخلاصة : ويعتد إلى ذكر الأهل فيكون شهر فصاعداً .  
قال في الرعية الكبرى ، وقيل : أقله شهر

قال في الفروع . وليس هذا في كلام أحد . وظاهر كلامه : اشتراط الأهل .  
وهو كان أحلا قريباً . وما إلى ذلك . وقال : هو أقله

قوله : **فَإِنْ أَسْتَمَ حَالاً أَوْ إِلَى أَحَدٍ قَرِيبٍ ، كَالْيَوْمِ وَنَحْوِهِ ، لَمْ يَصِحَّ** .

وهو المذهب . وتليه الأصحاب .

ودكر في الانتصار رواية يصح حالاً . واحترره الشيخ في الذين يركن  
في ملكه . قال وهو المراد قوله عليه أفضل الصلاة والسلام لحكيم من حرام  
رمى الله عنه : لا بيع ما ليس عندك . أي ما ليس في ملكك . فهو يحرر المال حالاً  
لقال : لا بيع هذا ، سواء كان عندك أولاً . ولكم على ما ليس عندك .  
ذكره عنه صاحب الفروع في كتب البيع في الشرط الخامس . واحترره في  
القاضي .

قال في التلمذ : وما هو بعيد .

وحمل القاضي وغيره هذه الرواية على مذهب ولا يرتفع في الفروع . واحترره  
الصحة إذا أسلمه إلى أهل قريب ، كما تقدم . وإذا احتج به الأصحاب .

قال في القعدة اثنتا عشرة والثلاثين . له وجه . قاله القاضي في موضع من  
الخلاف بصحة السلم حالاً ويكون يميناً انتهى .

قوله : **إِلَّا أَنْ يُسْتَمَ فِي شَيْءٍ يَأْخُذُ مِنْهُ كُلُّ يَوْمٍ أَجْزَاءً مَعْلُومَةً** .

كاللحم والخبر ونحوهما ﴿ يصح ﴾

هذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : إن بين قسط كل أحل ونه : صحح وإلا فلا .

قوله ﴿ وإن أنتم في جنس إلى أحليل ﴾ ، أو في جنس إلى أجل صحح

إذا أسلم في جنس أو حسن واحد إلى أحليل صحح شرط أن بين قسط

كل أحل ونه . وهذا المذهب نص عليه . وعليه الأصحاب

وإن أسلم في جنس إلى أجل : صحح أيضاً . شرط أن بين نحر كل حليل .

وهو للمذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وعنه يصح وإن بين .

ويأتي هذا في كلام المصنف في آخر فصل حسن ، حيث قال

« وإن أسلم نكاحاً واحداً في حليلين ، بحر حتى بين من كل جنس »

وقال في الرخصة بعد ذكر هاتين المسألتين وغيرهما . وعنه يصح وإن أسلم

قل البيان .

فأما مثل مسألة الثانية وأسئلة جنس واحد على الصحيح من

المذهب . نقله أبو داود واحداً ، أبو بكر ، وابن أبي موسى وقدمه في المروء

وعيره .

وقيل : يصح هذا . حذره المصنف ، وشرحه

قال الركني : وهو الصواب

قوله ﴿ ولأبد أن يكون الأحل مقدراً برمي من مؤثوم ﴾ . فإن أنتم

إلى الحصاد والجذاد . فعلى روايتين

وأطلقهما في فدية ، وتلخيص ، واللمعة ، والراغبين ، والحرر .

إبراهيم لا يصح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال الركني احتاره عامة الأصحاب .  
 قال في الخلاصة ، والفروع : « يصح على الأصح :  
 وصحته في المذهب ، والنظم ، والتصحيح ، وغيرهم ، وحرمه في الوجيز  
 وغيره . وقدمه في السكافي ، والمنعي ، والشرح ، ونفراه ، وغيرهما .  
 والرواية الثانية يصح . قدمه في الفائق .  
 قال الركني : وقيل محل الخلاف في الحذف إذا جعله إلى ربه . أما إلى  
 فعله : فلا يصح .  
 قلت : حرم هذه الطريقة في الرعاية الكبرى وهو ظاهر الرعاية الصغرى  
 وتقدم نظيرها في مسألة خيار الشرط .  
 فائدة : أو احتلما في قدر الأهل ، أو مصبه - ولا يسه - فاقول قول المذهب  
 مع يمينه في قدر الأجل على المذهب . وقوله حريب . وفيه احتمال ذكره في  
 الرعاية ، وكذا في مصبه ، على الصحيح من المذهب . يحرم به في المحرر وغيره .  
 وصحته في الفروع .  
 وقيل لا يقبل قوله . وقيل قول المسلم إليه - وهو انتهى - في مكان نسبه .  
 وقوله حريب . وحرم به في الفروع ، وغيره .  
 قوله ( أو شرط الخيار إليه . فقل روايتين ) .  
 قد تقدم ذكر الروايتين في خيار الشرط . وذكره الصحيح من المذهب  
 هناك فلا حاجة إلى إعادته .

#### فوائد

مب : لو حصل الأهل مقدراً ، نشر الروم ، كشاط ونحوه . وعيد لهم  
 لا يحنف ، كحبرور والمهرحان ونحوهما ، في حرفة المسجون صح . على الصحيح  
 من المذهب . وهو ظاهر كلام المصنف وغيره . واحاره القاضي ، وغيره . وقدمه  
 في السكافي ، والرعايين . وأخروين ، والفروع ، وغيره .

وقيل : لا يصح كاشعابين ، وعيد الفطير ونحوهما ، مما يحبه المسلمون قال  
وهو ظاهر كلام الحنفى ، وإن أنى موسى ، وإن عدوس فى تذكره ، حيث  
قالوا بالآهلة . . .

ومنها : لو قال : محله شهر كذا : صح . وتعلق بأوله على الصحيح من المذهب .  
ومحله فى المعنى : والشرح وقدمه فى الفروع وغيره . وجزم به فى الرعاة  
السكرى ، وغيره .

وقيل : لا يصح

ومنها : لو قال : محله أول شهر كذا ، أو آخره : صح . وتعلق بأوله جزء منه ،  
أو آخره على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يصح لأن أول الشهر سمر به عن النصف الأول وكذا الآخر .  
وهو احتمال فى التلخيص

ومنها : لو قال - مثلاً - بل شهر رمضان : - بل بأوله . هذا المذهب . جزم به  
الأصحاب .

قال فى القواعد الأصولية : ويتخرج لنا وجه : أنه لا يحل إلا بانقضائه  
ومنها : لو حمل الأهل - مثلاً - بل جمادى ، أو ربيع ، أو يوفى النحر ونحوه .  
مع يشترط فيه شيئا لم يصح على الصحيح من المذهب قدمه فى التلخيص ،  
والفروع .

وقيل : يصح . وتعلق بأوله . جزم به فى المعنى ، والسكاي ، والشرح ،  
وغيره .

وأما إذا حمل على الشهر - وكان فى أثناء شهر - فبأن حكاه فى أثناء باب الإحارة  
قوله ( وَدَأْتِجَاءَهُ بِالسَّعْمِ قَتْلَ مَحَلِّهِ ، وَلَا صَرَرَ فِي قَبْضِهِ : لَزِمَهُ قَبْضُهُ  
وَالْأَفْلَ ) .

هذا المذهب . منه الجماعة عن الإمام أحمد . وجزم به فى المحرر ، والمستوعب



والوجيز . وانعى ، والشرح ، والفتى ، والرعاية ، والحاوى ، وغيرهم وقدمه  
في الفروع .

وقال في الروضة : إن كان ما خلف ، أو تعبر قدومه أو حديثه : برمه قصه .  
والإفلا

وقطع القصص ، ومن عقيل ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم أنه إن كان مما  
يتلف . أو تعبر قدومه أو حديثه . لا يلزم قصصه للتصريح . وهو ظاهر كلام  
المصنف .

تعبر : عبر المصنف . رحمه الله . بالنسبة إلى ما فيه . كما يعبر بالسرقة عن  
المسروق ، وبالرهن عن المرهون .

### فأمرنا

أمرنا : حيث قلنا يلزم قصه . وامتنع منه . قيل له : إما أن تفتص  
حقت ، أو تبرى . منه . فإن أرى رفع الأمر إلى الحاكم . فيقبضه له .

قال في الفروع : هذا المشهور . وحرم به في الشرح . وكذلك في السكاني  
وقال المصنف ، والشارح أيضاً : إن أرى قصه برى . ذكرناه في المسكول به .  
قال في القعدة الثالثة والعشرين . أو أرى العريم بدسه الذي يجب عليه  
قصه . فإن أرى نقصه ، قال في معنى : نقصه الحاكم ونراً دمة العريم ، لقيام  
الحاكم مقام المتنع بولائه .

الثانية : وكذا الحكم في كل دين له محل إذا أتى به قبل محله . ذكره في  
الفروع وغيره .

ورأى في كلام المصنف في باب الكتائب : إذا محله قبل محله .  
قوله : الْخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ الْمُنْمُ فِيهِ غَاثُ الْوُحُودِ فِي مَحَلِّهِ فَإِنْ

كَانَ لَا يُوجَدُ فِيهِ ، أَوْ لَا يُوجَدُ فِيهِ إِلَّا مُدْرًا - كَالسَّلَمِ فِي الْمَسِّ وَالرُّطْبِ  
إِلَى غَيْرِ وَقْتِهِ - لَمْ يَصِحْ .

بلا براء .

قوله ( فَإِنْ أَسْلَمَ فِي ثَمَرَةٍ نُسْتَانٍ بَعِيْبِهِ ، أَوْ قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ : لَمْ يَصِحْ )  
وكذا لو أسلم في مثل هذا الثوب . وهذا المذهب في ذلك . وعليه جماهير  
الأصحاب . وجزم به كثير منهم .

وقيل أو طاب ، وحسن . يصح إن بدا صلاحه ، أو استعصده . وقاله  
أو تك في التسمية : إن أس عيبها بالمعنى

قال الزركشي : قلت : وهو قول حسن . إن لم يحصل إجماع .

وقيل في الوصفة : إن كانت لثمرة موحدة : منه يصح السلم فيها . وعه لا .  
وعبها بشرط علمه عند المقد

نفسه . بمعنى قول المصنف : الخامس أن يكون السلم فيه عام لوجوده في  
محل . أنه لا يشترط وجوده حالة المقد . وهو كذلك . وكذلك لا يشترط علمه .  
على الصحيح من المذهب . قوله من عدوس انتقد وعيه .

قوله ( وَإِنْ أَسْلَمَ فِي مَحَلٍّ يُوجَدُ فِيهِ عَامًّا ، فَتَقَطَعَ : خَيْرٌ بَيْنَ الصَّبْرِ  
وَالْمَسْحِ ، وَالرَّجُوعِ بِرَأْسِ مَالِهِ ، أَوْ عَوَضِهِ . إِنْ كَانَ مُقْدُومًا فِي أَحَدِ  
الْوَحْيَيْنِ . وَفِي الْآخَرِ : يَصِحُّ بِفَقْدِ التَّعَذُّرِ )

اعلم أنه إذا صدر كل سلم فيه ، عند محله أو بوجه : إما لنية السلم فيه ،  
أو بغيره عن السلم ، أو لعدم حل لثمة ذلك السنة . وبأنه . فالصحيح من  
المذهب أنه يحبر بين الصبر والمسح في الكل ، أو المص . حرمه في الوحيين ،  
والنور ، ومقتضى الأدعي ، وغيره .

وتحمله في الكافي والمعنى ، والشرح ، وشرح ابن مسعود ، وغيره .

وقدمه في الخلاصة . والحدى ، والحرر ، والمروع ، والرعائس ، والخواص  
والنظم ، والفايق ، وغيرهم .

وقيل : يفتح نفس المتعذر . وهو الوجه الثاني وأطلقهما في الهدية ، والذهب  
وقيل : يفتح في المعنى المتعذر وله الخيار في الباقي . وله في الحرر .  
وقال في المعنى ، والشرح ، والفروع - فيما إذا تعذر المعنى - وقيل : ليس له  
الفتح إلا في الكل ، أو يسر

نحبه : قال في المروع ، في نقل المسألة : وإن تعذر أو بوجه . وقيل : أو انقطع  
وتحقق قضاؤه

فذكر أنه إذا انقطع وتحقق قضاؤه يلزم تحصيله على التقدمة  
ودكر المصنف هنا : أنه لا يلزم تحصيله إذا انقطع بلا خلاف .  
ويحتمل أن يحمل على ظاهره . فيكون موافقاً للقول الصحيح  
ويحتمل أن يحمل الانقطاع في كلام المصنف على التعذر فيكون موافقاً  
للصحيح . وهو أولى

قوله ( السادس ) أن يقضى رأس مال السلم في خمسين التقدير .  
نص عليه . وهذا بلا راع ، لكن وقع في كلام القاصي والجامع الصغير :  
إن تاجر القمص اليومي أو الثلاثة . نصح  
فوائد

الأولى لو قصص البعض ثم افترا : بطل فيما لم يقصم ولا يبطل فيما قصص  
على الصحيح من المذهب ، سواء على تفريق الصفقة . قاله أبو الخطاب والمصنف  
في السكاي وغيرهم . ..

قال الزركشي : هذا المشهور .

قال الفاضل : هذا الأقوى . وجزم به في الإحير ، وغيره . واحتارده الشريف  
أبو جعفر ، وإن عدلوا في تذكره

وعنه يطل في الجمع . وهو طهر كلام الحرفي ، وأنى نكر في التثنية . وقدمه في الخلاصة ، والرعايتين ، والحاويين ، والفتق . وصححه في التصحيح في باب الصرف وأطلق المصنف وجهين في باب الصرف وكذلك صاحب التبيين ، وأطلقهما هنا في الهداية والمذهب .

الثانية لو قصر رأس مال السلم ثم افترقا ، فوجدته معية . فتارة يكون العقد قد وقع على عين . وتارة يكون قد وقع على مال في الدمة ، ثم قصه . فإن كان وقع على عين . وقتل القود تنعيب بالتعيب ، وكان العيب من غير حسه : بطل العقد . وإن قلنا : لا تنعيب فيه الدن في مجلس الرد . وإن كان نصب من حسه منه إمساكه . واحد أَرش عليه ، أو رده واحد بذله في مجلس الرد .

وإن كان العقد وقع على مال في الدمة ثم قصه . فتارة يكون عيب من حسه وتارة يكون من غير حسه . فإن كان من حسه بطل السلم ، على الصحيح من المذهب . وله البذل في مجلس الرد . وإن تفرقا قبله بطل العقد قدمه في الرعايتين ، والحاويين ، والفتق وغيرهم . وعنه يبطل إن اختار الرد .

وإن كان العيب من غير حسه فبطل العقد على الصحيح من المذهب وأجبر المصنف وغيره في رواية عدم انقضاء بطل الدن في مجلس الرد ، على ما تقدم في الصرف فليعاود .

الثالثة : لو طهر رأس مال السلم مسحقاً بنصب أو عيب ، وهو معين . وقتل : تنعيب استقود بالتعيب . بطل العقد . وإن قلنا لا تنعيب . كان له الدن في مجلس الرد .

وإن كان العقد وقع في الدمة منه عطالة بذله في المجلس . وإن عرفنا بطل العقد إلا على رواية صحة تصرف القضوي ، أو أن القود لا تنعيب .

وتقدم في الصرف أحكام كهذه الأحكام . واستوعبها الكلام هناك . ثم  
من هذا . فليأود . فإن أكثر أحكام الموصفين على حد سواء  
قوله ﴿ وَهَلْ يُشْرَطُ كَوْنُهُ مَعْلُومٌ الصِّفَةِ وَالْقَدْرِ كَالْمُسْلِمِ فِيهِ ؟ ﴾  
على وجهين .

وأحفظها في معنى ، والشرح ، والمحرر ، والفروع ، والفاثق .  
أمرهم بشرط وهو المذهب . حرم به في الهداية ، واستوعب ، والإخلاصة ،  
والهدى ، والتخصيص ، والوجيز ، وغيره . وصححه في التصحيح ، والمعلم ، وقدمه  
في السككي ، وإبراهيم ، والحاويين . واختاره القامى ، وغيره  
واليوم التالي لاشتراط . ويمكن مشاهدته . وهو ظاهر كلام الخلق .  
لأنه : يذكره في شروط السلم . وإليه ميل المصنف ، والشارح ، وجزم به في  
التحصيل . واختاره ابن عدوس في تذكرته

على المذهب : لا يجوز أن يحمل رأس مال السلم فيه ما لا يتكسر صطبه بالصفة .  
كالخوامر وما شئت ما لا يجوز اسمه . في كل حال انقصد  
وتقدم هل صح السلم في أحد القديس والعروض ؟ عند ذكر النقوش من  
الأئمة

قوله ﴿ وَإِنْ أَسْلَمَ ثَمًا وَاحِدًا فِي جَنَسَيْنِ ثُمَّ يَخْرُ حَتَّى يُبَيِّنَ ثَمَنَ  
كُلِّ جَنَسٍ ﴾

وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب  
وعنه يصح قبل البيع . وهي تخرج وجه للمصنف والشرح من المسألة التي  
قبلها . وقال : الحوار هنا أولى .  
قال الزركشي : وهذه المسألة الخلفاء إلى معرفة رأس مال السلم وصفته . وهل  
الوجهين ثم من روايتين هنا انتهى .

وقد شمل كلام المصنف هذه المادة ، حيث قال « وإن أسلم في حسين إلى أهل » وأطلقهما في الفائق .

قوله « السامع . أن يُسلم في الدّعة . فإن أسلم في غير لم يصح » .

هذا المذهب . وعليه حمهير الأصحاب ، وفتح به أكثرهم .

وقال في الواضح . إن كانت العين حاصرة صح ، وكون نية ملقط السلم .

فيقتصر نية فيه

قائمة . هذه الشروط الستة هي المشترطة في صحة سم لا غير ، لكن هذه

أئدة على شروط البيع المتقدمة في كتاب البيع .

وذكر في التبصرة أن الإعتاب والقصور من شروط السلم أيضاً

قلت . هما من أركان السلم ، كما هما من أركان البيع . وليس هما من شروطه .

قوله « ولا يشترط ذكر مكان الإيفاء » ، إلا أن يكون موضع التقيد

لا يمكن الوفاء فيه . كالتزنية فيشترط ذكره

إذا كان موضع التقيد يمكن الوفاء فيه لم يشترط ذكر مكان الإيفاء . ويكون

الوفاء في موضع التقيد ، على ما تقي . وإن كان لا يمكن الوفاء فيه . كالتزنية ،

والنحر ، ودار الحرب . فالصحيح من المذهب : أنه بشرط ذكر مكان الوفاء

وعليه حمهير الأصحاب . وحرره في الإرشاد ، والاسكافي ، والمنقعي ، والشرح ،

والوحيير ، والنسفة ، وغيرهم

وقد مه في المحرر ، والقرويع ، والفتاوى ، والحناويين ، ورعاية الصغرى ، وغيرهم

وصححه في النظم وغيره .

وقال آفة صبي لا يشترط ذكره . ويؤيد الأقرب أن يكون إلى مكان العقد .

قال شارح المحرر : ولم أحده في كتب الفاضل . وحرره في المنور وقدمه

في الرعدة السكبي . وقال قلت إذا كان مكان العقد لا يصح التسليم . أو

يصح ، لكن لعله مؤنة . وحب ذكر موضع الوفاء ، وإلا فلا انتهى .  
ولم يذكر للقدم في المذهب .

قوله ﴿ وَيَكُونُ الْوَفَاءُ فِي مَكَانٍ الْمَقْدَرِ ﴾ .

يعنى إذا عقداء في موضع يمكن الوفاء فيه . فإن شرط الوفاء فيه كان تأكيذاً .  
وهذا المذهب . وعنه حماد بن الأحباب .

وعنه لا يصح هذا الشرط . ذكرها القاضي ، وأبو الخطاب ، واحتاره أبو بكر .  
قوله ﴿ وَإِنْ شَرَطَهُ فِي غَيْرِهِ : صَحَّ ﴾ .

وهو المذهب . وعنه حماد بن الأحباب . وقطع به كثير منهم .  
وعنه لا يصح . احتاره أبو بكر أيضاً في التبع .

قال في القاعدة الثالثة والسبعين : ونصوص صالحة في رواية مهم . وأطلقها  
في السكاي ، والقواعد .

قائمة : يجوز له أحده في غير موضع المقدر في غير شرط . إن رصداً ، لا مع  
آخره حمله إليه . قال القاضي . كأنه يدل السلم

قوله ﴿ وَلَا يَحْجُوزُ بَيْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَتْلُ قَبْضِهِ ﴾

هذا للمذهب . وعليه الأحباب . وقطع به أكثرهم .

وفي أشبه وغيره رواية : أن يبعه ببيع . واحتاره الشيخ بن الدين رحمه الله .  
وقال : هو قول ابن عباس رضي الله عنهما . لكن يكون قدر القبية فقط . فلا  
يرجح فيما لم يصرح

قال . وكذا ذكره الإمام أحمد في مثل القرض وغيره .

صل المذهب . في حوار بيع دين المكتنة ، ورواها مال السلم بعد الفسخ . :  
وحدهم . وأطلقها فيهم في الخبر ، والرعية المصرية ، والنفذ . وأطلقها في دين  
المكتنة في الفروع

وأما رأس حال السلم : فالصحيح من المذهب : أنه لا يصح بيعه بعد الفسخ  
بمن عليه . وعنه أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع وغيره .  
واحتار القضي في المحرد وأن عقيب الحوان ، وهو ظاهر ما جزم به في المنور .  
وأما بيع مال الكتابة ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يصح أيضاً . صححه  
في الرعاية الكبرى في باب القهص ولصالح من البيوع . وصححه في تصحيح المحرر  
وقال : حرم به في الهداة . ووافقه في شرحه عليه . ولم يرد انتهى :  
وقيل : يصح . وهو ظاهر ما جزم به في المنور .  
قوله ﴿ وَلَا هَيْئَةً ﴾ .

ظاهراً : أنه سواء كان لمن هو في دمه أو لغيره . فإن كمال العير من هو في دمه ،  
فالصحيح من المذهب : أنه لا يصح . وعنه الأصحاب . وحرره كثير منهم .  
وعنه لا يصح . نقلها حرب . واحتار في العائق . وهو مقتضى اختيار الشيخ  
تق الدين رحمه الله .

وإن كان لمن هو في دمه ، فظاهر كلامه في الوحد وغيره . أنه لا يصح .  
وجزم به في الرعاية الكبرى في مكان .

والصحيح من المذهب : صحة ذلك ، وعنه جمهور الأصحاب . وقدمه عليه  
ابنصف في كلامه في هذا الكتاب في باب الهداة ، حيث قال : وإن أبرأ العريم  
عريمه من دمه ، أو وجهه له ، أو أحله منه : رئت دمه .  
ظاهراً : بإدخال دين السلم وغيره . وهو كذلك .

قال في الفروع : ولا يصح هبة دين لعير عريم . وبين الكلام هناك أنهم  
من هذا وأعم .

قوله ﴿ وَلَا أَحْذُ عَيْرَهُ مَكَانَةً ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم .



وعنه يحور أخذ الشعر عن البر - ذكرها ابن أبي موسى وجماعة وحمل على  
أيهما حسن واحد .

وتقدم ذلك عند قول المصنف « وإن جاءه بحسن آخر » يحرك له أحد « .  
قوله « وَلَا الْحَوَالَةَ بِهِ » .

هذا المذهب بلا ريب - وعنه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وقيل : يصح

وفي طريقة بعض الأصحاب - يصح حوالة على دين الله ، ودين السلف ،  
ويأتي ذلك في باب الحوالة

على يذهب - في صحة حوالة على رأس من السلم وبه بعد الفسخ - وجهان .  
وأطلقه في المحرر ، والعمدة ، والفرع ، وأربعين ، والخامسين ، والعاشر ، وشرح  
المحرر ، والزرکشی .

أمرهما لا يصح قال في أربعة الكبرى - في باب القمص والصبار في  
البيع - ولا يصح التصرف مع الدين وغيره بحال في دين غير مستقر قبل فسخه .  
وكذا رأس مال السلم بعد فسخه مع استقراره إذن .  
وقيل : يصح تصرفه انتهى

والوجه الثاني : يصح قال في صحيح المحرر وهو أصح على ما يظهر لي .  
ومسند عمود عدوت لأصحاب ، أو جمهور . لأن بعضهم اشترط في الدين  
أن يكون مستقراً ، وحسبهم بقول : يصح في كل دين عدا كذا . ولم يذكر هذا  
في المتن . وهذا دين فصحت حوالة عليه على الماترين . انتهى

قوله « وَيَحُورُ نَيْمُ الدِّينِ الْمُسْتَقَرُّ »

من عين وقصر ، ومن بعد الدحول ، وأحدة استوفى بعضها وقرعت مدتها ،  
وأرشد حادثة ، وقبة متلف ويحور ذلك .

(إِنْ هُوَ فِي دِمَّتِهِ).

وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب احتواء المصنف ، والشرح ، وغيرهما .  
وصححه في العلم ، والحدوى الكبير ، وغيرهما . وقدمه في المروء ، والمخير ، وغيرهما .  
وقطع به ابن منجاء ، وابن عدوس في تذكرته ، وغيرهما .  
وعنه لا يجوز . اختاره الخلال . وذكرها في عيون . ثم عن صاحبها  
أبي بكر ، كدين السلم . وأطلقها في التلخيص  
وتقدم الخلاف في جواز بيع دين السكة قر .

تنبه : يستثنى - على المذهب - إذا كان عليه درهم من ثمن مكيل أو موزون  
باعه منه بالسنة . فإنه لا يجوز أن يستدل بما في القصة بما يشاركه المبيع في علة ربا  
الفصل عن عيه ، سيما مادة ربا السنة ، كما قدم ذلك في كلام المصنف في  
آخر كتاب البيع .

ويستثنى أيضاً ما في القصة من رأس مال السلم إذا مسح العقد . فإنه لا يجوز  
الاعتياص عنه وإن كان مستقراً ، على الصحيح ، كما قدمه قرب .  
وقيل : يصح . وهو ظاهر كلام المصنف .

على المذهب - في أصل المسألة في حوار ربه عدم عيه الحق - رواه -  
ذكرها في الانتصار في المتابع .

فت الأولى الجواز . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب حيث قالوا :  
يجوز دهن ما يصح بيعه .

قوله { بِشَرَطٍ أَنْ يَقْدَحَ عِوَصُهُ فِي الْمَحْلِسِ }

إذا باع دية في القصة مستقراً من هو في دمه - وقت : بصحته - فإن كان  
ما لا يباع به سنة ، أو بموصوف في القصة : اشترط قص عوصه في المجلس .  
ولا تراعى وإن كان سعيه مما لا يشترط التقاض - مثل ما لو قال : سلك الشعير  
الذي في دمتك دية درهم ، أو سهدا السد ، أو الثوب ومحوه - حرم المصنف

بإشتراط قبض العوض في الخمس أيضاً . وهو أحد لوحين جرد به ابن مينا في شرحه . وقدمه في الرعاية في باب القبض والضمان .

قال في التلخيص : وأيس شيء . انتهى .

والصحيح من المذهب : أنه لا يشترط للصحة قبض العوض في المجلس . قدمه في المعنى ، والتلخيص ، والمحزر ، والشرح ، وغيرهم . وصححه في النظم .

**قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ لغيرِهِ ﴾**

يعني لا يجوز بيع الدين المستقر لعبر من هو في دمه . وهو الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه يصح . قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قال ابن رجب في القاعدة الثانية والخمسين : نص عليه

وقد شمل كلامه نصف مسألة بيع الصكالك . وهي الديون الناشئة على الناس سكت في صكالك . وهو لورق ونحوه .

قال في القاعدة المذكورة : فإن كان الدين غداً ، أو بيع نقد : لم يجر ملاحاف لأنه مبرور سنة .

وإن بيع بدين وقصه في المجلس فعليه روايتان : عدم الحوار . قال الإمام أحمد رحمه الله : وهو عميد الحوار . نص عليها في رواية حرب ، وحسن ، وعبد الله بن الحكم . انتهى .

**قوله ﴿ وَيَجُوزُ الْإِقَالَةُ فِي التَّيَمُّنِ ﴾**

وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

وعنه لا يجوز . ذكرها ابن عقيل وابن الزغوي ، وصاحب الروضة .

نصيب : طاهر كلامه نصف صحة الإقالة في التيمم . سواء قضا : الإقالة

صح أو بيع وهو صحيح

قال في القواعد الفقهية : قيل : محور الإقالة فيه على الطريقتين . وهي طريقة  
الأكثرين . ونقل ابن السدر الإجماع على ذلك .

وقيل . إن قيل هي مسح : صححت الإقالة فيه . وإن قيل هي بيع : لم يصح .  
وهي طريقة القاصي ، وإن عقيل ، وصاحب الروضة ، وابن الزاغوني ، انتهى .  
قلت : حزم هذه الطريقة في الرعاة الصغرى ، والحلوين . وقدمهما في  
الرعاية الكبرى . وتقدم ذلك في فوائد الإقالة .

قائمة : لو قال في دين الله : صلحني منه على مثل لنس فقال القاصي : يصح  
وتكون بطلان .

وقال - هو وإن عقيل - لا يجوز بيع الدين من العريم عنه . لأنه نفس حقه .  
قال في القعدة التاسعة والثلاثين : يخرج في المنة وجهان . إلتفاتاً إلى  
اللفظ والمعنى

قوله ﴿ ويجوز في نفسه في أخذى الروايتين ﴾  
وأصنافها : الهداية ، والمذهب ، والهادي ، والمعنى ، والمحرر ، والشرح ،  
والرعاة الصغرى ، والحدويين ، والفروع ، وشرح ابن سبعا .

إمراهما : محور . ويصح . وهو المذهب . حزم به في الوجيز ، والموسر ،  
والعمدة . وصححه في السكافي ، والعلامة ، والتصحيح ، والقائوق . واحتاره ابن  
عمدوس في ذكره . وهو طاهر ما احتاره أبو بكر ، وابن أبي موسى .

والرواية الثانية : لا يجوز ولا يصح . وصححه في التلخيص ، وقدمه في الرعاية  
الكبرى ، والعلامة ، والمستوعب .

قوله ﴿ إذا قبض رأس مال السلم أو عوضه ﴾ .  
يعني إذا تعدر ذلك في مجلس الإقالة . يعني يشترط ذلك في الصحة . وهذا  
احتياط لأن الخطأ وغيره . وحرمه ابن منجاش في شرحه

وقال : صرح به أصحاب . وحرمه به في الخدانة . وأذهب . وإخلاصة ،  
 وإهادي ، والسبوع . وصححه في الظم . وقدمه في الإغنين ، والخبوين  
 والصحيح من مذهب : أنه لا يشترط قبض رأس من السم ولا عوصه ، إن  
 مضى في مجلس الإقالة . حرمه به في الحجر ، وسور . وقدمه في الحجر ، والفروع ،  
 والفاق

قال في الفروع : وفي المعنى : لا يشترط في ثمن لأنه ليس بموص . ولازم  
 رد الثمن الموقوف . فإن أحد بذله ثمناً وهو ثمن مفروق ، وإلا فيجب يجوز التصرف  
 فيه قبل القبض

قوله : « وَإِذَا انْصَحَ الْعَقْدُ بِإِقَالِهِ أَوْ غَيْرِهَا ، لَمْ يُحْزَرْ أَنْ يَأْخُذَ عَنِ  
 الثَّمَنِ عَوْصاً مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ »

قدمه في الآية الصمدية ، والخبوين . وحرمه به أن متجاني شرحه .  
 وقيل : يجوز من غير حصة . وهو ظاهر ما حرمه به في المستوعب  
 وقال في المعنى ، والشرح : إذا أوفاه رد الثمن ، كما كان دونه ، أو مثله إن  
 كان مثلياً ، أو قومه إن لم يكن مثلياً  
 فإن أراد أن يطلبه عوضه عنه ، فقال الشراء أو جعفر من مرف  
 ذلك الثمن في عقد آخر حتى يقبضه

وقال القاضي أبو علي : يجوز به أحد العوص عنه . فهو .  
 وقال في الفائق : يرجع رأس المال أو عوضه عند الفسخ . فإن كان من غير  
 حصة في حواره وجهان

وقال في موضع آخر : إذا قاملا السلم لم يجوز أن يشتري رأس المال شيئاً  
 قبل قبضه نص عليه . ولا حمله في سلم آخر .  
 وقال في المحرر : يجوز الاعتصام حالاً عنه قبل قبضه . انتهى .

وقال في الرعدة الكبرى ، في الإقالة ، وقصص النفس أو عوصه من غير حصة  
في محاسن الإقالة ، وقبل ، متى ت .

وقيل متى أصبح ياقظة أو غيره أحد شمه موجود .

وقيل ، أو مثله من حصة ، وقبل ، أو غيره قبل التدقيق إن كان روي  
وإن كان النفس معدوماً أحد قصص التدقيق مثل مثني وقبل ، أو مثله كغيره .  
وقيل ، لا يثري شمه غيره قبل قصصه نفس عليه .

وقيل : بخور أحد عوصه ، وم حرقه صف في شئ آخر انتهى

قوله ( وإن كان لرجب سلم ، وعينه سلم من حصة ) فقال لغريته :  
أقبض سلمى لنفسيك ، فقله : لم يصح قبضه لنفسه )

لأن قبضه شمه حوالة به ، وحوالة بالسم لا تكون

قوله ( وهل يقع قبضه للأم ) على وجهين )

وهما روايتان وأطلقهما في معنى ، والتأخير ، والشرح ، وشرح من معناه  
والفائق

أمرهما لا يقع قبضه للأم . وهو المذهب الصحيح في التصحيح وجره به

في الوجيز ، وقدمه في رعيين ، وأحدوى الصغير

واليوم الثاني : يقع قبضه للأم وجره به إن عدوس في تذكره

فصل للمذهب متى انقبض على ملك مسلم إليه

قائمة قال الأول للثاني : أحضر أكتيالي منه لأقصه لك ، فصل ، يصح

قبضه للثاني . ويكون قابضاً لنفسه على أولى الوجهين ، فانه ينصف ، والشرح .

وقيل : لا يصح قبضه لئنه أصلاً وأصفيهما في الرعدة الكبرى

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَقْبِضْهُ لِي ، ثُمَّ أَقْبِضْهُ لِنَفْسِكَ : صَحَّ ﴾ .

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وحرم به في الرعابة الصغرى ، والحاوى الصغير ، والوجير ، وتدكرة ابن عدوس ، وغيرهم . وصححه في الرعابة الكبرى ، والدروع ، وغيرهما .

وعنه لا يصح . قال في التحصيل : صار للأمر . وهل يصير مقبوضاً له من نفسه ؟ على وجهين .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنَا أَقْبِضْهُ لِنَفْسِي ، وَخُذْهُ بِالْكَيْلِ الَّتِي تَشَاهِدُ قَبْلَ يَحْزُورُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأضفه في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن مذهب ، وابن رريس ، والرعابيين ، والحاوى الصغير ، والركشي في الرهن .

إصداهما نحو ونصح . ولا يكون قبضاً نفسه . وهو مذهب . صححه في التصحيح . وحرم به في الوجير . وتدكرة ابن عدوس .

الثانية : لا يجوز ولا يصح . ولا يكون قبضاً لنفسه صححه في العلم . واحتاره أبو بكر ، والقاضي .

قال في الدروع ، في باب التصرف في المبيع : وإن قبضه جرافاً ، علمهما قدره .

وفي المكيال روايتان ذكره في المحرر . ودكر جماعة ميسر شاهد كذا قبل شرائه روايتين في شرائه فلا كيل ثان .

وحصها في التحصيل بالغسل ، وإلا لم يجز ، وأن الأمور مثله .

وقيل حرب وغيره : إن لم يحضر هذا المشرق المكيال فلا ، إلا مكيال .

وقال في الانتصار : وبمرعه في المكيال ثم يكيله انتهى كلامه في الدروع .

قوله ﴿ وَإِنْ أَكْتَلَهُ وَتَرَكَهُ فِي الْمِكْيَالِ ، وَسَمَّاهُ إِلَى عَرَبِيَّةٍ ، فَقَبْضُهُ : صَحَّ الْقَبْضُ لَهَا ﴾ .

وهو المذهب . حرم به في المعنى ، والشرح ، والنظم ، والوجيز ، وتذكيرة  
ابن عبدوس ، والرعاية ، والزركشي ، وغيرهم .

### قوائم

منها : لو دفع إليه كذا ، وقال له : استوف منه قدر حطك ، فعلى . فهل صح ؟  
على وجهين . سواء على قصص الموكل من نفسه لنفسه  
والمقصود : الصحة في رواية الأثرم . وهو مذهب . ويكون لائق في هذه  
ودبته .

وعلى عدم الصحة : قدر حقه كالمقصود على وجه السوء ، والحق أمانة  
ذكره في التلخيص .

وتقدم ذلك في أحكام القصاص في آخر باب حيا في البيع  
ومنها : إذا تبرع به في الصدقة بذنه الذي عليه عنه ، أو في صرفه . أو  
المصارفة به . صحح . ولم يجزأ على الصحيح من المذهب  
وعنه يصح . سواء القاصي على ثرائه من نفسه  
وسواء في البينة على قصصه من نفسه موكله . وفيهما . وتارة نفذت في أحكام  
القصاص من نفسه موكله ، وتارة لنفسه في كلام المصنف في الشريعة  
وكذا الحكم له في - اعزله وصار به .

ونقل ابن منصور : لا يجهل مصرا . ، إلا أن يقول : يدفعه إلى بذنه  
بدفعه إليك

ومنها : لو قال صدق عني تكذا . وه يقول : من دعي « صحح . وكان  
إقراصا ، كما له قال ذلك أمير عربي . ويسقط من الدين تقديره للمقاصة . قاله في  
الحرر ، والفتق وغيرهما

ومنها : مسألة المقاصة . وعدة المصنفين بعضهم يذكره هـ . ، وبعضهم  
يذكرها في أو حرر باب الخوالة



والمصنف - رحمه الله - ذكره رأساً ولكن ذكر ما يدل عليها في  
كتب الصداق وهو قوله « وإذا زوج عبده حرة ، ثم باعها العبد ضمن في  
الدمه نحو صداقها أو نصفه ، إن كان قبل الدخول ، إلى ثمنه » .

فقول - من ثبت له على عبيته مثل ما له عليه قدر أو نصفه وحالاً ومؤجلاً ،  
فالمصحيح من مذهبنا أنها تنساقطان ، أو يسقط من الأكثر قدر الأقل مطلقاً  
بحرمه في النفي ، والشرح في هذه المسألة وحرمه من عدوس في تذكره ،  
ومصاحب السور ، وغيرهم . وقدمه في المحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحلاوى  
الصغير ، والفروع ، والفائق وغيرهم بل عليه الأصحاب .

وعنه لا تنساقطان إلا برضاها

قال في الفائق . وتخرج الصحة براضيتها وهو محذور .

وعنه تنساقطان برضى أحدهما

وعنه لا تنساقطان مطلقاً

غيب : محل الخلاف في غير دين السلم . أما إن كان الدين من أحداهما دين  
سور - امتنع بقصة ، قولاً واحداً قطع به الأصحاب منهم صاحب المحرم ،  
والنعم ، والرعايتين ، والحلاويين ، والفروع ، والفائق وغيرهم .

وقال القاضي أبو الحسين في غروعه : وكذلك كان الدين من غير الأئمة  
وقال في النفي . والشرح من عباده دين من حسن وحب عقبتها ، لا تحسب  
به مع غيبتها . لأن قصده الدين فيها فصل .

ومما : لو كان أحد الدين حالاً والآخر مؤجلاً - يسقط . ذكره  
الشيرازي في المنصب . والمصنف في النفي ، والشرح في وطء المكائنة .  
وذكره المصنف أيضاً . والله في مسألة الطهر

ومما : لو قال لم يمه استلف أنه في رمتك في طعه ، ففعل . ثم أذن له في

قصائه بالثمن الذي له عنه فقد اشترى به . مثل ذلك العبر ، ووكله في قصاء دسه  
ت له عليه من الدين

ومنها لو قال : أعط فلان كذا . صح . وكان قرضاً  
ودكر في المجموع ولو سئل فيه روايتي قصاء دين غيره غير إيدنه .  
أظاهر النصرة : بلزمه إن قال « عى » فقط ، وإن قاله بغير عريته : صح  
إن قال « عى » وإلا فلا .

وعبر الشرع الصحة وحرم به الخواني .  
ومنها : يدفع به بحدأ ، ثم قال : اشتره مالك على ، ثم أقصه لك . صح  
دس عنه

قال في الرعاية : وإن قال اشتره لي ، ثم أقصه لنفسك . صح الشراء . ثم  
إن قال : أقصه لنفسك لم يصح قبضه لنفسه .

وفي صحة قصصه للموكل روايتان وأطلقهما في الفروع .  
قال في الرعاية : صح الشراء دون القرض معه  
وإن قال . أقصه لي ، ثم أقصه لك : صح عى الصحيح من المذهب .  
وعنه : لا يصح .

وإن قال : اشتره مثل مالك على لم يصح . حرره في المصنف ، والشرح ،  
والعبد ، وغيرهم .

قال في الفروع : لم يصح . لأنه فصولي  
قال : ووجه في صحة الروايتان في التي قبلها  
ومنها : لم أراد قصاء دين عن غيره . فلم يقبله ربه ، أو عسر صفقة روحته  
فدلت أحسن : به بغير وجه احتمال كشو كياه ، وكنتملكه للفروع والمديون  
ومتى بوى مديون وفاء دين ربه ، وإلا فقتل . وإن وفاه حاكم فمراً .  
كعب بقتله إن قصاه من مديون

وفي لزوم رب دين بية قص دسه فيه وجهاً . وأطلقهم في المروع  
قلت : الصواب عدم المروم .

وإن رد بدل عين فلا بد من الية . ذكره في العيون ، واقتصر عليه في المروع  
شبيب : عادة حص المصنفين . ذكر مسألة قص أحد الشريكين من الدين  
المشترك في التصرف في الدين . منهم صاحب المحرر ، والمروع ، وغيرها .  
ودكرها في العلم ، والرعائين ، والحاويين وغيرها في آخر باب الخوالة .  
ودكرها المصنف ، والشارح في باب الشركة .

فدكرها هناك ، وندكر ما يتعلق بها من المروع إن شاء الله تعالى .  
وعادة المصنفين أيضاً : ذكر مسألة البراءة من الدين ، والبراءة من المجهول :  
هـ . ولم يندكرها نصف هـ . وذكر البراءة من الدين في باب الهبة . فندكرها  
هناك وما يتعلق به من المروع إن شاء الله تعالى .

قوله : « وإن قبض المسلم فيه خُزاً ما لقول قوله في فذره » .  
متى قبضه حراً ، أو ما هو في حكم القوض حراً . أحدهما قدر حقه ،  
ويرد الباقي إن كان . وبطال بالبعض إن كان .  
وهل له أن يتصرف في قدر حقه ، السكك هل أن يصدقه كله ؟ فيه وجهان .  
وأطلقهم في المعنى ، والسكك ، والشرح ، والمروع .  
أحدهما : يصح التصرف في قدر حقه منه . قلعه ابن رزين في شرحه عند  
لام الخري في الصرة .

والوجه الثاني : لا يجوز ، ولا يصح . وهو ظاهر ما جرم به في الرعاية  
الكبرى ، والحاوي الكبير . وحرم به القاضي في المحرر  
وباحتساب في قدر ما قبضه حراً . فاقول قول القاض فلا تراجع .  
لكل هل يده بدمامة ، أو نصبه لملكه ، لأنه قبضه على أنه عوض عنه له  
فيه قولان . وأطلقهم في المروع

قلت : الصواب أنه يصممه :

ثم إنه في الكافي على القول بخوار التصرف في قدر حقه أنه قدر حقه ، وقد أحده ودخل في صممه .

وقال في التاجي : لو دفع إليه كيباً ، وقال : من منه قدر حقتك لم يكن قاصداً قدر حقه قبل الورن . ومعه فيه الوجهان

وعلى انتهاء الصفة : يكون في حكم القنوض للسوء ، والكس وبقية ما في يده أمانة كالوكيل .

وفي طريقة بعض الأصحاب ، في ضمان الزهر : لو دفع إليه عس ، وقال : حد حقت منها ، تعلق حقه بها ، ولا يصممها إذا تنعت

قال : ومن قصص دسه ثم من لا دين له ، صممه

قال : ولو اشترى به عيباً ، ثم من لا دين له بطل البيع

قوله ( وإن قبضه كذيلاً أو وزناً ، ثم ادعى عطلاً ، لم يقبل قوله

في أحد الوجهين ) .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وهدى ، ومضى ، والكافي

والمذهب الأحمد ، والتصحيح ، والمحرم ، والشرح ، وشرح من معناه ، والدواع ، والدائق

أمرهما : لا يقبل صححه في التصحيح

قال في الخلاصة : لم يقبل في الأصح .

قال في تحريد العيبة : لا يقبل قوله في الأظهر وجوبه في الوجوب . وقدمه

في رعيه الكبرى

والوجه الثاني : يقبل قوله إذا ادعى عيباً ممكناً . صححه في رعيه

الصغرى ، والمحوى الصغير ، والضم ، وتصحيح المحرم . وجزم به ابن عبدوس

في تذكره ، والموسم ، ومشتحب الأدب . وقدمه في إدراك العيبة

فت والفس تميز إلى ذلك ، مع صدقه وأمانه  
قائمة . وكذا حكم ما قلعه من مبيع غيره ، أو دير آخر ، كقرص وثمن مبيع  
وغيرهم ، خلافاً ومذهباً ظاهراً في الرعية وغيرها

قوله ( وهل يحوز الرهن والكفيل بالمسلم فيه ) على روايتين :  
وأطلقه في الهداية ، والمذهب ، والهاضي ، والشرح ، وشرح ابن معينا .  
وأطلقه في المحرر في الرهن وفي الكفيل في . . . وأطلقهما في المستوعب ،  
والكافي ، والتحصيل ، وأوعية الكعري ، والمطوى الكبير في الكفيل  
في . . .

مذهبهم لا يجوز وهو المذهب حرم به الخرقى ، وإن البدق في حلاله  
ومذهب المسجع ، والإصحاح ، واطم الفردات

قال في الخلاصة : لا يجوز أحد الرهن ، وإلا كفل ، عن الأصح .  
واحتاره أهـ بكر في التمسك ، وإن عدوس تليد القاضي ، وإن عدوس في  
تذكره . وإليه ميل الشارح . وقدمه في المستوعب ، والتحصيل ، والرعيين ،  
وحدويين في هـ الدب ، والقوى ، وشرح ابن رزين ، وإدراك الهداية وغيرهم  
وهو من مفردات المذهب

والرواية الثانية يجوز وصح . نقلاً عن حبل وصحة في التصحيح ،  
والرعية ، والظم . وحزمه في الرجح . واحتاره النصف . وحكام القاضي في  
روايته عن أي كـ .

قال الركني : وهو الصواب . قال : وفي حديثهم عن المذهب  
من أطلقه هـ ذوى

قال الأدي في مسحه . وبصح الرهن في السلم .  
على المذهب . لا يجوز الرهن برأس مال السلم . قدمه في مستوعب ،

والاعتنين ، والخاويين . وعراه الخد في شرحه إلى اختيار القاصي في الخرد في أول الرهن منه في تصحيح الخرد .

وعنه : يجوز . ويصح . صحته في الرعانة السكرى في آداب السلم .  
وقال في باب الرهن . ويصح الرهن رأس مال السلم على الأصح  
قال في الوجيز : ويجوز شرط الرهن والصميم في السلم ، والقرص . وأطلقهما  
في التنجيس ، والترغيب .  
وحكى في الفروع كلام صاحب الترغيب والتعريض عليه .

## باب القرض

فائدته

بدايتها : يشترط في صحة القرض : معرفة قدره بقدر معروف ووصفه ، ويأتي  
قرص آدم ، وأن يكون المقرض من يصح تبرعه . ويأتي : هل لولي أن يقرض  
من مال مولى عليه ؟

الثاني : المقرض : عبارة عن دفع مال إلى الغير يستعمل به ويرد مثله . قاله  
شارح الخرد

قوله ( ويصح في كل عين يجوز بيعها إلا نسي آدم والخواهر  
ونحوهما بما لا يصح السلم فيه في أحد الوختين فيما )

أما قرص نسي آدم : فأطلق المصنف في صحة قرصه وجهين وأطلقهما في  
الهدية ، والذهب ، والسكاي ، والشمع ، والهدى ، والتنجيس ، والخرد .  
وشرح ، وشرح ابن ماجة ، والفروع

أمرهما لا يصح . وهو المذهب . وصححه في التصحيح

قال في توحيد المسألة : لا يصح قرص آدمي في لأظم . واختاره القاصي

وعيره . وجرم به في المذهب الأحمد ، والوحير . ومهاية ابن دريس ، وتذكرة ابن  
عدوس ، والنور ، ومتعجب الأرحى . وقدمه في المستوعب ، والخلاصة ،  
والعظم ، والرعائين ، والحلوين ، وشرح ابن درين .

والرزم الثاني : يصح مطلقاً .

وقيل : يصح في المددور الأمة وهو صعب وقدمه في العظم . وأطلقه  
في الشرح ، والقائوق .

وقيل : يصح في الأمة إذا كانت غير مباحة للمقتصر .

قال في أربعة السكري ، وقيل : يصح في الأمة المحرم . وحرم منه  
لا يصح لغير محرم .

وأما قرض الخواهر وعوهم : يصح بيعه ، ولا يصح الشراء فيه . وأطلق  
المصنف في صحته وحيث وأطلقه في المذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمصنف ،  
والتنقيص ، والمحرر ، وشرح ، وشرح ابن مذهب ، والحلوين ، والفروع ، والقائوق  
أمرهما : يصح وهو الصحيح . احتد القاصي في الحد ، وعيره . وحرم  
به في الوحير ، وتحيد الماسة . وصححه في الصحيح ، وتنصيح المحر  
فعليه : يرد لفترض القيمة على ما يأتي .

والرزم الثاني : لا يصح حرم به في النور ، وتذكرة ابن عدوس ،  
ومتعجب الأرحى ، والمذهب ، لأحمد . وصححه في العظم وقدمه في خلاصة ، وشرح  
ابن دريس ، والرعائين . وحترمه أبو الخطاب في الهدية  
قال في التنقيص . أصل لوحيين في مقومات القيمة أو المنس ، على  
روايتين تأييد

فأمره قال في الفروع . ومن شأن القاص أن يصادف ذمة لا على  
ما يحدث ذكره في الاختصار

وفي الموحر . يصح فرض حيوان ، وثوب ليست المال ، ولأحد المسلمين .  
على الأول : لا يصح فرض حبة ، كالمسحود والقطعة ومحوه مما لا دمة له .

### تغييرها

أمرهما : ظاهر قوله « وبصح في كل عين يحوز بها » أنه لا يصح فرض المتاع . لأنها ليست بعباد .

قال في الانصار : لا يجوز فرض اسمع وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب حيث قالوا : ما صح السلم فيه صح فرضه ، إلا ما استثنى .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله . يجوز فرض المدفع ، مثل أن يحصد منه يوماً ويحصد منه الآخر يوماً ، أو يسكه الآخر داراً ليسكه الآخر بذلك .

الثاني : ظاهر قوله « وَيَنْبُتُ الْمَلِكُ فِيهِ بِالْقَبْضِ » .

أنه لا نبت الملك فيه قبل قبضه وهو أحد الحرمين حرم به انصاف في اسمي ، والشرح ، وشرح ابن المدا . قال في الهداية : والذهب ، والخلاصة ،

والتابعين ، وغيرهم . ويتلصق انقراض قبضه . انتهى والصحيح من المذهب . أنه يتم بقوله ، ويتلصق قبضه

قال في الفروع : ويتم بقوله . قال جماعة : ويملك

وقيل نبت ملكه بقصة كنية . وله الشراء من مقبضه . فقهه . انتهى قال في الرعيتين ، والحدويين ، والفتق ، والبحر ، وتد كرة ابن عدوس

وعبرهم . ويتم بالقول . ويتلصق قبضه .

وقال في القاعدة التاسعة والأربعين : القرض ، والصدقة ، والزكاة وغيرها فيه ضربان .

أمرهما : لا تملك إلا بالقبض . رواية واحدة . وهي طريقة المجرى ، والمهج .

ومن عليه في مواضع



والثانية: لا يملك لهما مدين القرض ، وذلك لعين القرض وهي طريقة  
القاضي في خلافه ، وإن عقيل في مع دانه ، وأحوى ، وانه ، إلا أنهم حكوا في  
أعين روايتين .

وأما اللزوم . فإن كان مكيلاً أو مورياً ، فمكيله أو مورياً . وإن كان غير ذلك  
فيه روايتان . وأصلهما في الدروع  
قلت حكم الموقوف ومذروح حكم المكيل والنورون والصحيح : أنه لا يلزم  
إلا بالقرض .

وجرم في التصحيح أنه هو التصرف فيه إذا كان معيب .  
وكذا حرم به في الزكاة الكسرى في باب القرض والعميان  
قوله ﴿ فلا يملك المقرض استرجاعه وله صلب بدله ﴾  
بلا ربح

قوله ﴿ فإن ردة المقرض عن عيئه لزمه قبوله ﴾ .

إن كان مثب لزمه قبوله . بلا ربح . وإن كان غير مثب ، فظاهر كلام المصنف :  
أنه يلزمه قبوله أيضاً وهو أحد الوجهين . وهو ظاهر كلامه في الهداية ، ومذهب ،  
ومسوك الذهب ، ومستوعب ، والخلاصة ، والكاوي ، والمطيع ، والسمعة ،  
والعظم ، ومنعجب لأدنى وغيرهم . لإطلاقهم الرد  
فإن شرح المحرر وأصحابنا لم يفرقوا بينهما . وقسمه في القرض ، والشرح ،  
والرعيين

وقيل . لا يلزمه قبوله ، لأن القرض فيه يرجع رد القيمة على أحد الوجهين  
فإذا رده عليه لم يرد الواجب عليه . وهو ظاهر كلامه في المحرر وغيره .  
قال شرح المحرر : ولا أحد ما قال في كتاب آخر . وهو احتمال في المعنى ،  
والشرح

نعم : طاهر كلام نصف أله ردد ، سواء رخص السعر أو علا . وهو صحيح وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب

وقيل : يلزم القيمة إذا رخص السعر .

قوله « مَالٌ يَتَعَيَّبُ ، أَوْ يَكُنْ فُلُوسًا ، أَوْ تَكْثُرَ فَيُحَرِّمُهَا السُّلْطَانُ »

فالصحيح من المذهب : أن له القيمة أصلاً ، سواء تنقّلت على ركبها أو لا . وعنه أكثر الأصحاب . وحرم به كثير منهم . وقدمه في بعض ، والشرح ، والفروع ، والرعايتين ، والحاويين .

وقال القاضى : إن تنقّلت على ركبها عنه القيمة ، وإن لم تنقل . مع تحريم السلطان لها ، لزمه أحدها

قوله « فَيَكُونُ لَهُ الْقِيَمَةُ وَقَدْ قَرَضَ »

هذا المذهب . نص عليه وعليه جماهير الأصحاب . ووجهه في الإرشاد ، والهداية ، والمذهب ، وحلاصة ، والكافي ، والمحلى ، والوجيز ، والشرح من رين ، والتميم ، ونزهة الكرام ، وسعدوس ، وغيرهم . وقدمه في التجميع ، والدرع ، والرعايتين ، والحاويين ، والامعى ، والشرح ، والفتاوى ، وغيرهم . وحده القاضى وغيره .

وقيل : له القيمة وقت تحريمها . قال أبو بكر في التمهيد

وقال في مستوعب : وهو الصحيح عندى .

قال في الموعود وغيره : والخلاف فيها إذا كانت ثمنًا .

وقيل : له القيمة وقت الخصومة .

فأمرنا

إبراهيم : قوله « فَيَكُونُ لَهُ الْقِيَمَةُ » أعلم أنه إذا كان مما يجرى فيه ربا الفصل .

فإنه يعطى بما لا يحصى فيه الرأى . هو أقصره دراهم مكسرة ، فخرها السلطان أعطى  
قيمتها ذهباً ، وعكسه مكه . صرح به فى الإرشاد ، والمهيج وهو واضح  
قال فى الفروع : فله القيمة من غير حصة .

الثانية : ذكر ناظم القردات هنا مماثل تشبه مسألة القرص . فبحث أن  
أذكرها هنا لعظم نعمها ، وحاجة الناس إليها . فقال

والنقد فى المبيع حيث عُيِّنَا . ومعد دا كدء سيب  
بحو الفلوس ، ثم لا يسامل . فله عدد لا يقبل  
بل قيمة الفلوس يوم النقد . والقرص أيضاً . هكذا فى الرد  
ومنعه من رام عود الثمن . رده المبيع . حر بالأحسن  
قد ذكر الأصحاب ذاك فى الصور . والنص فى القرص عيب قد ظهر  
والنص فى القيمة فى بطلانها . لاقى ارداد القدر أو نقصانها  
بل إن غلت فالمثل فيها أخرى . كذا فى عشرين صدر عشرين  
والشيخ فى زيادة أو نقص . مثلاً كقرص فى النمل والرحص  
وشيح الإسلام فى تيمينة . قال . قياس القرص عن حصة  
الطرد فى الدروب كالصدان . وعوص فى الخس والإعاق  
والعصب والصلح عن القصاص . وعود طراً بلا اختصاص  
قال : وفيه حاء فى الدين من مطلق . حرره الأئمة . يد بحقق  
وقولهم . إن الكساد نقصاً . فذلك نفس النوع عات رحصا  
قال . ونقص النوع ليس يعقل . فيما سوى القيمة ، ذا لا يجمل  
وخرج التهمة فى التلى . بنقص نوع ليس بالمسنى  
واحتاره ، وقال عدل ماضى . خوف انتظار المصير بالتناقص  
لحاجة الناس إلى ذى المسألة . نظمتها مسوطة مطولة

قوله ﴿ وَيَجِبُ رَدُّ الْمِثْلِ فِي الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ ، وَالْقِيَمَةِ فِي الْجَوَاهِرِ وَنَحْوِهَا ﴾ .

يجب رد المثل في المسكين ومورون بلا نزاع ، لكن لو أعور مثل فيهما لزمه قيمته يوم إغواره ذكره الأصحاب

وقال في المستوعب ولو اقتصر حصة ، فلم يكن عبده وقت الطالب ، فرضى تنكح كبر شعيراً . حر . ولا يجوز أحداً أكثر

وأما الجواهر ونحوها : يجب رد القيمة . هل الصحيح من المذهب . كما قال الأصناف وعليه حمير الأصناف . وقطع به أكثرهم يوم فقهه .

وقيل : يجب رد مثله جنساً وقيمة

قوله ﴿ وفيما سوى ذلك ﴾

يعنى في الشروع والمطود ، والحيوان ونحوه ﴿ وجهان ﴾ وأطلقهما في المداينة ومذهب . والمستوعب . والكافي ، والمفقى ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والحاوي ، والمروع ، والمفتق ، ونحو ذلك العديدة .

أمرهما يرد بالقيمة . صححه في التصحيح . وحزم به في الوجيز ، وذكره ابن عدوس ، وسهية ابن رزين ، ومسحج الأديمي ، والنهيل ، ومذهب الأحمد . وقدمه في الخلاصة ، وإهدى ، وشرح ابن رين ، والرغائب ، ورعدة .

والرود التالي : يجب رد مثله من جنسه بصفاته . وإليه مذهب الكافي ، والنسب ، والشرح وهو ظاهر كلامه في العدة

على الأول : يرد القيمة يوم القصد . حرم به في النسخ ، والشرح ، والكافي ، والفروع ، وغيرهم

وعلى الثاني : يعتبر مثله في الصدقات نقداً . فإن صدر مثل : عليه قيمته يوم

التعذر

### فأمرتان

أمرهما هما : لم يقرض حبراً و حبراً عدداً ، ورد عدداً بلا قصد : مادة : حبر ،  
على الصحيح من المذهب وعليه جواهر الأصحاب ونقله الخدعة عن الإمام أحمد ،  
رحمه الله تعالى .

وعنه بل مثله وثباً وقدمه ابن زريق في شرحه . وأطلقوه في التخييص ،  
ولعنق .

وقال في الرعاة : وقيل يرد مثله عدداً ، مع تحري النساوي والتدليل ، ولا يرد  
ولا مواطاة

الثانية : يصح قرض الماء كيلاً . ويصح قرضه للسقي ، إذا قدر سنة .  
ومحوها . قاله في الرعاتين ، والحارين ، وتذكروا من عدوس

وسأله أبو العقر عن عبي بن أقوام هم يوانب في الأيام : فقرض الماء من  
صاحب بونة الخمس للسقي به ، ويرد عليه يوم السبت ؟ قال : إذا كان محدوداً ،  
يبرأ كما يخرج منه ، فلا بأس . وإلا أكرهه

قوله ﴿ وَيَثْبُتُ الْقَرْضُ فِي الدَّمَةِ حَالاً ، وَإِنْ أَحْلَهُ ﴾

هذا المذهب . نص عليه في رواية يوسف بن موسى ، وأحياه الحسين . وعليه  
الأصحاب . وقصحه به أكثرهم

واختار الشيخ نفى الدين . صحة تأجيله ، ولو ربه إلى أحله . سواء كان قرضاً  
أو غيره . وذكره وحده .

قلت وهو الصواب . وهو مذهب مالك ، والليث . وذكره البخاري في  
صحيحه عن بعض السلف

وقال في الرعاة : وقيل . إن كان دمه من قرض أو عصب : حبر تأجيله  
إن رضى

وشرح رواية من تأجيل العارية . ومن إحدى الروايتين في صحة إحقق الآخر  
والخيار بعد بروه المقدم

ثائرة : وكذا الحكم في كل دين حل أحله . . . يصير مؤجلاً تأجيله

على مذهب ، في أصل مثله : بحرم التأجيل على الصحيح من المذهب  
فلم يقطع به أبو الخطاب وغيره . وصححه في الفروع .

قال الإمام أحمد رحمه الله : القرض حل . . . . .

وقيل : لا يحرم تأجيله . وهو الصواب

ونرى أنه استحب وجوب أداء دين الأديس على الفور في الأصل

قوله ( وَلَا يَخُورُ شَرْطُ مَا يَخْرُ تَفْعًا ، مَحْوٌ أَنْ يَنْشِكِبَ دَارُهُ ، أَوْ  
يَقْضِيَهُ خَيْرًا مِنْهُ ، أَوْ فِي تِلْكَ آخَرِ ) .

أما شرط ما يخرُ تفعا ، أو أن يقضيه خيراً منه . فلا خلاف في أنه لا يجوز .

وأما إذا شرط أن يقضيه بعد آخر . فله المصنف هـ : أنه لا يجوز . وهو

رواية عن الإمام أحمد . رحمه الله . وهو الصحيح بحرمه في البحر . وقدمه في

الرد المحتار . وأخوه . . . . .

قال المصنف هـ ( وَيَحْتَمِلُ حَوَازُ هَذَا الشَّرْطُ ) وهو عائد إلى هذه المسئلة

فقط . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . واحتار المصنف . والشبح في الدين

رحمه الله . وصححه في البحر . والشافعي . وهو صاهر كلام ابن أبي موسى .

وأطلق المصنف الحواز . . . . .

وأطلقهما في المتن . والشافعي . . . . .

وعنه الذريعة . . . . .

وعنه لا بأس . . . . .

فصل الأول . . . . .

والعروع ، والرعايتين ، والحاويين . وجزم ابن عثوس في تذكرته بالفساد .

قلت : الأولى عدم الفساد .

قائمة لو أراد إسان هقة إلى أهله ، فقص رحلا ليوفيهما لهم . جار

وقيل : لا يجوز . ذكره في الرعاية الصغرى وغيره .

قوله ( وَإِنْ قَمَلَهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ ، أَوْ قَصَى حَبْرًا مِنْهُ ) يعني بغير مواطاة

بص عليه ( أَوْ أَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً بِمَدِّ الْوَفَاءِ : حَارٍ ) .

وهو الصحيح من مذهب . قال في العروع : صح على الأصح وكذا قال

في الخلاصة ، والنظم وصححه في الذبابة والذئبة في الفائق وحرم به في المحرد ،

والهجير ، والبئر ، وغيره . وحرم به في المذهب ، والفائق فيما إذا عمله بغير شرط .

وقدمه في الجميع في الرعاية الصغرى ، والحاويين

، عنه لا يجوز . وأطلقهما في التبعيض وأصفه في المذهب ، ومستوعب

فما إذا أهدى له هدية بمد الوفاء ، أو أده .

وحرمه على أن أحد أخود مع والده .

قائمة

بهداهما لو علم أن المقرص يريد شيئا على قرصه ، فهو كشره احتاره

القاصي . وحرم به في الحدوى الصغر . وقدمه في الرعايتين

وقيل يجوز احتاره نصف ، والشرح .

وفي الحدوى الكبير ، وقالوا : لأنه عليه أفضل الصلاة والسلام كان معروفا

بمحسن الوفاء . فهل يسوع لأحد أن يقول . إن إفاصة مكروه ؟ وعظومه تعطيل

جيد . وقدمه ابن رزين في شرحه .

قلت : وهو الصواب . وصححه في النظم وأطلقهما في الفائق ، والعروع .

وقيل . إن إفاصة في الوفاء ، فزيادة مرة ثانية محرم . ذكره في النظم .

الثانية شرط النقص كشرط الزيادة . على الصحيح من مذهب حرمه  
في المعنى ، والشرح ، والحدويين وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعايين  
وقيل : يجوز . قال في الفروع : ويتوجه أنه فيما لا ربا فيه .  
قلت : قال المصنف ، والشرح : وإن شرط في القرص أن يوفيه أنقص ،  
وكل مما يجري فيه الربا : لم يجز ، وإن كان في غيره : لم يجز أصلاً  
وقال ابن رجب في شرحه : وإن شرط أن يوفيه أنقص ، وهو مما يجري فيه  
الربا : لم يجز ، وإلا حار . وقيل لا يجوز .

فائقة : لو أنقص عريمه لرهقه على ماله عليه وعلى ماله من في صحته  
روايتان . وأطلقوه في الفروع ، ورعاة الكفري ، والمستوعب  
قال في حدودي الكبير له قال صاحب الحق أعطى هذا ، وأعطيت مالا  
تعمل فيه وتقصيبي : هذا . وكذا قال أصلاً في ربيعة الكفري وحرمه ، وفي  
موضع

قوله ( وإن فمله قتل الوفاء لم يخر ) ، إلا أن تكون العادة حارية  
بينهما قبل القرص .

هذا المذهب من عليه . وعنده الأصحاب وعنده حرمه  
نفيهم : قوله « لا يخر » معنى لم يخر أحدهم مطلقاً ، وإنما إذا جرى أحده من  
دينه ، أو مكافأته : حرم من عليه . وكذلك العريم . وهذا منهجه حسب ما  
ما أكله من عليه . وعنده الأصحاب

وقال في الفروع . ويتوجه لا يحسب له  
قلت : سعى أن يخر . فإن كان له عدة بطعام من أمه . يحسب له  
وبالإحسان .

قال في الفروع . وطه كلامه أنه في الدعوات كغيره



## قوائم

منها : لو أقرض من به عليه دين يوفيه كل وقت شيئاً . حذر . نقله منها ،  
وحرم به نصف وغيره

ونقل حسن : يكذب . واحتره في الترعس .

ومم : لو أقرض فلاحه في شراء بقرأ ويلز بلا شرط : حرم عند الإمام  
أحمد واحتره من أبي موسى . وحوزه المصنف . وصححه في العلم ، والعبادة  
الصغرى . وقبضه في الفائق ، والعبادة الكبرى

وإن أمره مدره ، وأنه في دمه . كما يتبادر من الناس . فحسد . له تسمية  
من ولو سلفاً نصبه لأنه أمانة . ذكره الشرح بنى الدين رحمه الله .

ومم : لو أقرض من عليه تر يشتره به ويوفيه إياه . فقال صفيان : مكروه  
نظر بن

قال الإمام أحمد رحمه الله : حرم

وقال في استوعب كرم . وقال في معنى ، والشرح : يجوز .

ومم : لو حصل له حملاً على ثمرته له حله . صح لأنه في مقابلة ما سله  
من حله فقط . وبجل له حملاً على ضمانه له : لم يحزم . نص عليهما . لأنه  
ممن فيكون قسراً مضمناً . ومع الأرحى في الأول أيب .

قوله ( وإن أقرضه أماناً ) وكذا لو عصبه أماناً ( فطالبه بها سلف  
آخر لرمته )

ماده : إذا سلك لحظ على مقترض مؤنة . فلو أقرضه أماناً كثيرة ،  
ولحظ مؤنة على مقترض ، وقيمتها في ملك المقرض أتمم : لم يلزمه ، بل يلزمه إذن  
قيمته فيه فقط .

وقوى : ولحظ مؤنة ، قدمه في الدروع وأطلق أكثر الأصحاب لزوم الرد  
في الأثمان كالنصف هـ

ومصرح في مستوعب : أن الأئمة لا مؤنة لحطب .

والظاهر أنهم أرادوا في العائش . والتحقيق ما قام في العروغ .  
قوله **وَإِنْ أَقْرَبَهُ غَيْرَهَا : لَمْ تَلْزَمَهُ . فَإِنْ طَالَبَهُ بِالْقِيَمَةِ لَزِمَهُ**  
**أَدَاؤُهَا** .

ظاهره : أنه سواء كان لحظه مؤنة أو لا . أما إن كان لحظه مؤنة : فلا يبرمه .  
وإن كان ليس لحظه مؤنة ، فظاهر كلامه : أنه لا يبرمه أبصاً . وقدمه في  
البرعاتين ، والحدويين .

والصحيح من المذهب : أن حكمه حكم الأئمة . وحرمه في المعنى ، والشرح ،  
والوجيز ، والعروغ ، وغيرهم . وهو مراد المصنف . وكلامه حار على العائش .  
تفسير ذكر المصنف ، والشرح ، وصاحب الخلاصة ، وجماعة : ما لحظه  
مؤنة لا لزم مقتصر بذله ، بل قيمته . وما ليس له مؤنة يبرمه .

وذكر صاحب المطر ، والبرعاتين ، والوجيز ، والفاق وغيرهم . وقدمه في  
العروغ . : لو طلب مقتصر من مقتصر بذله في بلد آخر : لزمه ، إلا إذا كان  
لحظه مؤنة . وكان البلد المقرص أمقص قيمة . فلا يبرمه سوى قيمته فيه .  
قال شارح النحر : إن ما يكسر لحظه مؤنة . وهو في بلد المقرص يمثل قيمة ،  
وأعلى منه في ذلك البلد . يبرمه بذله . وإن كان لحظه مؤنة ، فإن كان في بلد  
المقرص أقل قيمة : يجب رد البلد ، ووجبت القيمة ، وإن كان في بلد المقرص  
مثل قيمته ، أو أكثر أمكنه أن يشتري في بلد انطاة مثله ويردها عليه .

### فوائد

أهمها : أداء ديون الأديين واجب على الفور عند المطالبة . قطع به  
الأصحاب ، وديون انطاة لا يجب على الفور . على الصحيح من المذهب .  
قال في القواعد الأصولية : هذا المذهب . وقوله أبو الحالى ، والسامري ،  
وغيرهم . وقدمه في العروغ في أول الفس

فمن الشيخ ريس الدين بن رجب : محل هذا : إذا لم يكن عين له وقت للوفاء .  
فأما إن عين له وقت للوفاء - كيو - كذا - فلا بد من أن يحوز تأخير . لأن تعيين  
الوفاء فيه كالمطالبة .

قال في القواعد الأصولية ، قلت : ويدعى أن يكون محل حوار التأخير إذا  
كان صاحب المال عيماً فإنه يستحق في دمه الدين . وأما إذا لم يكن يعلم فمحب  
إعلامه أسعى .

والرمح الثاني - يجب على الفور من غير مطالبة . قاله القاصي في الجامع ،  
والصنف في لمعى في قسم الروايات : أنه يجب على الفور . ذكرناه محل وفاء  
الثانية . لو بدل المقرض المقرض ما عليه من الدين في بلد آخر . فلا يجوز  
بما أن يكون محله على الله من مؤنة ، أولاً . فإن كان محله مؤنة : لم يلزم له من  
أحده . وإن لم يكن محله مؤنة ، فلا يجوز . بما أن يكون البلد والطرقي آمنين<sup>(١)</sup>  
أولاً . فإن كان آمينين : لزمه أحده بلا راء  
قلت : « قبل » . هذه الروايات لم تكن بعيداً لأنه قد يتحدد عنه الأمن ،  
وإن كان غير آمنين لم يلزمه أحده

الثالثة : لو بدل العاصب بدل المصوب التألف في غير بلد المصوب منه  
لمسكه حكمه . المقرض المقرض في بلد على ما تقدم . وإن كان غير آمن  
، يجوز على نفسه معلقاً

## باب الرهن

### قوائم

بغيرها : «الرهن» عذرة عن توفقة دين - من تمكن أحده من ثمنها إن عذر  
إعطاء من عذر - قال الركني . توفقة دين - دين أو مدين - في قول

الثامنة : «الرهن» عبارة عن كل عين حصلت وثيقة بحق تمكن استيفاء ماله .

الثانية : لا يصح الرهن بدون إيجاب وقبول - أو ما يدعى عيبه .

قال في الرعدة - من عذره - ونصح بالنص

الرابعة : لا بد من معرفة الرهن ، وقدره ، وصفه ، وحده فانه في الرعدة

الخامسة : يصح أخذ الرهن على كل دين واجب في الجملة . وهذا من

فيها خلاف

منها من السد وقد عدم الخلاف فيه ولصحيح من مذهب

ومنه : الأعيان المضمونة ، كالمصوب ، والمواري ، والمفوض على وجه

السود ، أو في بيع فاسد ، وفي صحة أخذ الرهن عيبه وحده وأطفافه في المعنى .

والشرح ، والفروع ، والعائق

أحد . لا يصح . قال في الكافي : هذا قياس المذهب . وقدمه في الرعدة

الكبرى .

قال في العائق : قلت وعيبه يوجب رهن على عودى المكسب للوقوف وحده .

والوجه الثاني : يصح أخذ الرهن بذلك

قال القاصي . هذا قدس مذهب

قلت - وهو أولى

وأما رهن هذه الأنش . - فيصح بلا راع

ومنها : الدية التي على المأفلة قبل الخول في صحة أحد الرهن عن وجهان وأطلقتهما في الدعوى .

أحدهما . لا يصح وهو المذهب حرم به في السكائي ، والمظفر ، والرئاسة الصغرى ، والخاويين ، وتذكيرة ابن عدوس ، وغيرهم . وقدمه في المفتي ، والشرح ، والرعاة السكري ، وشرح ابن زريق ، والفائق ، وغيرهم ونوعه الثاني . يصح

فالرعية ، وقيل : يصح إلى صح الرهن بدين قبل وجوبه انتهى وثبت بعد الخول ، فيصح قولاً واحداً .

ومنها : دين السكينة . وفيه وجهان وفي الموحدين . وأطلقتهما في المحرر ، والمظفر ، والدعوى ، والراغبين ، وجاهدين ، والفائق ، وشرح المحرر ، والزبد .

أحدهما . لا يصح أحد الرهن به . وهو المذهب حرم به في السكائي ، ولعمري . والنهض ، والشرح ، ودار ، وشرحه ، والسعة ، وتذكرة ابن عقيل . والإصحاح ، وتذكيرة ابن زريق ، وتذكيرة ابن عدوس ، وغيرهم . ونوعه الثاني : يصح .

وقيل . من حر أن يعجز مسكاتب نفسه في يصح . ولا يصح ومنه . من يجوز أخذ الرهن على الحمل في خمسة قبل العمل على وجهين وأصغرت في الرعاة السكري ، والعم .

أحدهما . لا يصح وهو المذهب حرم به في الرعاة الصغرى ، والخاويين وتذكيرة ابن عدوس وقدمه في الدعوى ، والفائق ، والسكائي ، ولعمري ، والشرح قولاً واحداً .

ونوعه الثاني : يصح . وهو احتمال القاضي . وأما بعد العمل : فيصح أخذ الرهن قولاً واحداً .

ومنها هل يصح أحد الرهن على عوض مصادقة ؟ فأصحح من المذهب  
أنه لا يصح . وقطع به كثير من الأصحاب ، لأنها حيلة . ولا يبطئ بقصاؤها إلى  
الوحيب .

وقال بعض الأصحاب فيها وجهان هل هي إجارة ، أو حيلة ؟  
فإن قل : هي إجارة . صح أحد الرهن عوضا  
وقال القاضي : لا يمكن فيها محلل ، فهي حيلة . وإن كان فيها محلل ،  
فعلى وجهين

قال المصنف . والشرح : وهذا كله جيد ذكره في آخر الدرر .  
المادة : لا يصح الرهن بهذه النسخ ، ولا عوض غير ثبت في الدمة .  
كأنه معين ، والإجارة المصفاة في الإجارة ، ونقصه عليه في الإجارة إذا كان  
مصدق معينة مثل إجارة الدرر ، وأحد معين ، والمحل أمين مدة معلومة ، أو محل  
شئ معين إلى مكان معلوم  
فإن وقعت الإجارة على مضمونة في الدمة كحطه ثوب وسدر ، ونحو  
ذلك صح أحداهن عليه

المادة : صح عقد رهن من كل من يصح منه .  
قال في الترتيب وغيره : وصح برعه  
وفي مستوعب وغيره : لو أن منه عبد أمين بمضاربة ، كل دين عليه  
قال في الزعامة : صح من له بيع ماله ولتبريعه فلا يصح من ماله  
ومعنى ومكاتب وعبد . وقد كان مذمونا في حرة ونحوه  
قوله ( يَجُوزُ عَقْدُهُ مَعَ الْحَقِّ وَمَعْدُهُ ) لا راع ( ولا يَخْوَزُ قَتْلُهُ )  
على الصحيح من مذهب وعيه : كثر لأصحاب  
وقال أبو الخطاب : يجوز قبه . وقد . ويحسمه كلام الإمام أحمد رحمه الله .  
وأطلقهما في الحواريين

قائمة : تخور الزيادة في الرهن ، ويكون حكم حكم الأصل ولا يجوز  
زيادة دين الرهن ، لأنه رهن مرهون .

قال القاضي وغيره . كازيادة في الثمن وهذا المذهب فيهما . وقطع به الأصحاب  
وقال في الروضة . لا يجوز بقوة ادين شيء آخر بعد عقد الرهن ولا ينس  
بالزيادة في الدين على الرهن الأول

قال في المروغ كذا قال .

وروي آخر الباب . أن من رهن ثوبه ادين الجاني ، وشرط عمله رهناً  
بالعداء مع الدين الأول هل صح أم لا ؟

على الصحة تكون كاستثنى من هذه المسألة

قوله ( وَيُخَوَّرُ رَهْنُ كُلِّ غَيْرٍ يُخَوَّرُ بَيْنَهُ ، لَا الْمَكَاتِبُ ، إِذَا قُلْنَا :  
استدامة القبض شرط : لَمْ يُخَوَّرْ رَهْنُهُ )

صح رهن كل عين يجوز بيعها في الحلة وهما مسائل فيها خلاف .

مسألة المكاتب ، ويصح بيعه بدينه . على الصحيح من  
المذهب

قال القاضي : قياس مذهب صحة بيعه

قال في الرعاية . هذا مذهب . وحرم به في المأثق . وتدل كرامة من عدوس .  
وقدمه في المروغ .

وقيل . لا يصح بيعه . وإن قلنا : صحة بيعه ، بد شرط استدامة القبض  
في الرهن . وهو الذي حرم به نصف مذهب . وصححه في معنى . وحرم به في  
الموحيير ، والعلم . وقدمه في الشرح

قال في الرعاية الصغرى ، وحديث : و صح رهن مسكوك إن صار  
بيعه . ولا يلزم فيه القبض .

على المذهب : يمكن من الكسب كما قبل الرهن

وأما أدؤه فهو رهن معه فان عجز ثنت الرهن فيه ولى أكاه . وإن عتق كان ما أداه من محومه بعد عقد الرهن رهناً .

ومما الدين المؤجرة ، وصح رهنها على الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : لا يصح

ومما ما قاله المصنف . وهو قوله في يجوز رهن ما شرع إليه القاذ بذئب مؤجل . ويصح ويجوز رهنه رهناً .

وهو المذهب . من عنه وعنده الأصحاب وقطع به كثير منهم وقدمه في النجيب ، والرعاة ، والدروع ، وغيرهم . وصححه المصنف ، والشارح ، وغيرهم وفيه وجه : أنه لا يصح ذكوه بقضى

قوله في يجوز رهنه الشائع

هذا المذهب . من عنه وعليه أكثر الأصحاب وخرج عنه المصنف .

قائمة يجوز رهن حصته من مسمى ، مثل أن يكون له نصف دار فيرهن نصيبه من بيت مسمى على الصحيح من المذهب . قدمه في مسمى ، والشرح ، ونصرا . وصححه في الفائق وقدمه ابن رجب .

وقيل : لا يصح رهن حصته من معين من شيء يمكن قسمته . وهو احتيا . للقاضي وحرم في التنصيص أمير الشريك ، وأطلقهما في الدروع

قال في الرعاة : ولا يصح رهن حقه من بيت معين من دار مشتركة بينهم . وفيه احتمال . وإن رهنه عند شريكه فاحتمالان ، وإن لم يقسم صح .

وقيل : إن رهن الرهن بالمقد صح . وإلا فلا . انتهى

والوجه الأولان في بيعه أيضاً وأطلقهما في الدروع .

وقال في الانصر . لا يصح بيعه . من عنه



وقطع في المعى والشرح نصحة بعه وهو ذهب .

فعلى المذهب أنه قسما ، فوقع المذهب غير لاهن : فمثل يلزم لاهن بذلك  
أو رهنه لشريكه ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في القروء

قلت : الصواب إزاهه بيده ، أو رهنه لشريكه

وقطع نصف ، وشرح أن المذهب ممنوع من القيمة في هذه الصورة  
فقد قيل في .

فأمره قوله ( فإن احتلما ) في الشريك والمترس في كونه في يد  
أحدهما أو غيرهما ( جفته الخاكيم في يد أميين ، أمانة أو بأجرة ) .  
ملا تراغ .

سكن هل للحاكم أن يجره ؟ فيه وجهان وأطلقهما في القروء  
أمرهما : أنه إجره حرمه في عدة الصمري ، والحدوي ، والبحير ،  
وتد كبة ابن عدوس وغيرهم

والثاني : لا يجوز له وهو الصواب

قوله ( ويجوز رهن اميسع - غير المكيل والموزون - قبل قبضه  
الأعلى منه في أحد الوجهين )

إذا أراد رهن اميسع للعير ، فلا يجوز . إما أن يكون قبل قبضه أو بعده فإن  
كان بعد قبضه حرم ملا تراغ . وإن كان قبل قبضه ، فلا يجوز : إما أن يكون  
مكيلا أو موزونا ، وما يلحق بهما ، من المصنوع والمزود ، أو غير ذلك

فإن كان غير هذه الأربعة . فلا يجوز : إما أن رهنه على ثمنه ، أو على غير  
ثمنه . فإن رهنه على غير ثمنه - صبح - حرمه في الشرح ، والحداني ، والمذهب ،  
والخلاصة ، والحدوي الكبير ، والبحير ، وتد كبة ابن عدوس ، والنصف هـ ،

وعبرهم . وقدمه في أربعة الصغرى . وصححه في الرعاية الكبرى ، والقائى ،  
سواء قصص ثمة أو لا .

وقيل : لا يصح . وأطلقهما في الحادى الصغير .

وقيل : لا يصح قبل بقائه .

وإن ربه على ثمة فأطلق النصف في صحته وحيث . وأطلقهما في الهداية ،  
والذهب ، والحلاصة ، والمعنى ، والشرح ، وشرح ابن سعد ، والرعاية الصغرى ،  
والحدوثين .

أمرهما : صح . صححه في التصحيح . وحرره في بحر ، وندوة

ن عبدوس

والعزم الثانى : لا يصح مطلقاً صححه في المعظم ، والرعاية الكبرى

وأما التكميل والموروث ، وما يلحق بهما من الحدود والمذنب قبل قصه .  
فذكر القاصى حوز ربه . وحكاة هو ومن عقيل عن الأصحاب .

قاله في القاعدة الثانية والخميس . واحتاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قال في العدة الكبرى ، والدقيق : يصح في أصح الوجهين . وقدمه في

المعظم ، والرعاية الصغرى ، والحادى الصغير . وحسن : كبير مكمل وموون

وهو طاهر كلامه في الهداية ، والذهب ، والحلاصة : وعبرهم لأنها أطلقوا .

وقال في الشرح : ويحتمل أن لا يصح ربه

فست : وهو طاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو طاهر كلام نصفهم .

واحتاره القاصى في المرد ، ومن عقيل . وحرره في الحادى الكبرى في

أحكام القاصى

وقال في الخميس : ذكر القاصى ، ومن عقيل في موضع آخر : إن كان

التمس قد قص : صح ربه ، وإلا فلا . وأطلقها في الدروع في باب التصرف في

المبيع وتلقه . لكن محلها عند : بعد قبض ثمة .

تعيه : افتصار المصنف على المكيل والموزون سواء منه على أن غيره ليس  
منهما في الحكم . وهو رواية . واحترره بعض الأصحاب ، والمصنف .  
والصحيح من المذهب : أن حكم المعلوم والمذروع : حكم المكيل والموزون ،  
على ما تقدم في آخر الخلاف في البيع .

قال ابن سبغ في شرحه : وأما كون رهن المكيل والموزون قبل قبضه  
لا يجوز ، فبنى على الرواية التي احتارها المصنف . وهي أن البيع من بيع المبيع قبل  
قبضه : يختص بالمكيل والموزون . وقدم في ذلك أربع روايات . هذه  
والثالثة : يختص بالبيع غير النسيئة كقبر من صرره فمليها . لا يجوز رهن  
غير النسيئة قبل قبضه . ويجوز رهن ما عداه على غير نسيئة . وفي رهنه على نسيئة  
الخلاف .

والثالثة : بيع يختص بالمعلوم فمليها لا يجوز رهنه قبل قبضه . ويجوز رهن  
ما عداه على غير نسيئة ، وفي رهنه على نسيئة الخلاف .  
والرابعة : بيع يضم كل مبيع فمليها . لا يجوز رهن كل مبيع قبل قبضه على  
غير نسيئة ، وفي رهنه على نسيئة الخلاف انتهى .  
وفي الأول : يرون الصالح يرهن على قياس ما إذا رهن المصوب عند  
عاصه . قوله في القاعدة السابعة والثلاثين .

وقد تقدم ما يحصل به الفصل في آخر باب حيدر في البيع ، في أول الفصل  
الأخير .

وتقدم في أواخر شروط البيع « لو «عه شرعه رهنه على نسيئة » .  
قوله « وما لا يجوز نسيئة لا يجوز رهنه » ، إلا الشجرة قتل بدو  
صلاحها من غير شرط القطع « وكذا الررع الأحصر « في أحد  
الوجهين فيما «

وأحلقهما في المنقح ، والشرح ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والنظم ،  
والندوع ، والنفائى

أمرهما : يجوز . أى يصح . وهو مذهب . حرم به فى خلاصة ، والمحرر ،  
ولجبر ، وتذكيرة ابن عدوس ، ووسط المفردات وغيره .

واحد . القاضى وغيره . ويحجه فى التصحيح ، وشرح ابن سعد ، وغيره  
وهو من مفردات المذهب .

والوجه الثانى : لا عو . يعنى لا يصح .

قال فى الرعاية الكبرى : وإن رهنها قبل بدو صلاحها بدين مؤجل : صح  
فى الأصح إن شرط القطع . لا الترتيب . وكذا الخلاف إن أطلق . فتشاع إذن على  
القطع . ويكون الثمن رهن بدين حال . شرط القطع . صح . وما عكذلك انتهى  
قائمة . لو رهنه لفترة قبل بدو صلاحها بشرط القطع : صح . على الصحيح  
من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : لا يصح . وأطلقه فى الحادى . وقدم كلامه فى رعيته .

نصيب . يستثنى من عموم كلاء المصنف : رهن الأمة دون ولدها وعكسه .  
ففيه يصح ومساء ، حيث حرم التمر فى . حرم به الأصحاب .

قائمة : متى يبيعا كان متعلق المرتهن ما يحتص المرهون منهما من الثمن . و  
قدره ثلاثة أوسه .

أمرها . أن يقال : إذا كانت الأم المرهونة ، كم قيمتها مفردة ؟ فيقال : مائة  
ومع الولد مائة وخمسين . فله ثلثا الثمن . وقدمه فى الرعاية الكبرى .

والوجه الثانى : أن تقوم الولد أيضاً مفرداً . فيقال : كم قيمته بدون أمه ؟  
فيقال : عشرون . فيكون له ثلثين حصة أمه .

الوجه الثالث : أن تقوم الأم ولها ولد ، ويقوم الولد وهو مع أمه . فإن

استد بقى مجتمع .

قال في التلخيص : وهذا الصحيح عندى ، إذا كان المرتهن يعلم أن لها ولدا .

قال في الرعاة الكبرى : وهو أول .

نص : ظاهر كلامه نصف : حواز رهن المصحف ، إذا قلنا يجوز بيعه مسلم .

وهو إحدى الرويتين . من عليه . صححه في الرعاة الكبرى .

قال في الفروع : ويصح في عين يجوز بيعها .

قال المصنف ، والشارح : والخلاف هنا مبنى على حواز بيعه .

والرواية الثانية : لا يصح . فيه الجملة من الإمام أحمد رحمه الله . وحرم به

ابن عدوس في تذكرته . وهو ظاهر ما قدمه في الرعاة الصغرى ، والحويين ،

فيهما ذكرنا حكم رهن المذموم لكافر . وقدم عدم الصحة . وقالوا وكذا

المصحف إن صار بهمه . وأطلقهما في الفائق .

وقال في الرعاة الكبرى . وإن صح بيع مصحف من مسلم : صح رهنه

منه على الأصح .

مطهر : أن له رواية بعدم صحة رهنه وإن صححت بيعه .

وأما رهنه على دين كافر إذا كان يدين مسلم . فيه وجهان

أمرهما . يصح . صححه في الرعاة الكبرى .

قلت : وهو المواب .

والثاني لا يصح ، وإن صح رهنه عند مسلم . وحرم به في الفائق ، والكافي

وهو ظاهر ما قدمه في رعاة الصغرى ، والحويين . وهو المذهب على

ما اصطاحه في الحطة وأطلقهما في الفروع

### قواعد

الاولى : قال في الرعدة الكبرى : وأخفت بمصنف كتب الحديث ،  
يسئ في حوار رهنها بدين كافر .

قال في الكافي : وإن من مصنف ، أو كتب حديث كافر ، يصح ،  
انتهى

الثانية : في حوار القراءة في المصنف لغير ربه بلا إذن ولا خسر : وجان .  
وأطلقهما في الفروع

أمرهما : لا يجوز قسمة في : عانة الكبرى في هذا الباب وهو ظاهر  
ما قطع به في المتن ، والشرح ، فإسبغ ، قال : وعنه يجوز رهنه

قال الإمام أحمد رحمه الله : إن رهن مصنف لا تقرأ فيه إلا بإذنه . انتهى .  
الثاني : يجوز . أحسنه في إرعية

وحور الإمام أحمد رحمه الله الفداء له نهى .

وعنه كره . وعن عبد الله : لا يباحق بلا إذنه .

الثالثة : لم يره بدله لحاجة على الصحيح من مذهب قسمة في الفروع .  
وقيل : يرم مطلقاً .

وقيل : لا يرم مطلقاً ، كعبه . وقسمة في إرعية الكبرى . ذكر ذلك في  
الفروع في أول كتب نسخ

وتقدم بعض أحكام مصنف هناك وأكثرها في آخر واقع الوصو .

قوله : ولا يجوز رهن العتد المسلم لكافر

هو أحد الوجهين . وحرم به في هادي وقسمة في خلاصة ، والكافي ،  
وإرعيتين ، وأخوين ، والنظم . واحتاره القاصي .

والرجم الثاني : يصح إذا شرطه في يد رجل مسلم . أحسنه أبو الحبيب ،

والصنف ، والشارح ، والشيخ تقي الدين رحمه الله . وقال : اختاره طائفة من أصحابنا . وحزم به ابن عجلون في تذكرته .

قال في المحرر : ويصح في كل عين يجوز بيعها وكذا في التلخيص ، والوحيير فت : وهو الصواب . وهو المذهب ، وإن كان محققاً أطلقناه . وأطلقناه في المذهب ، والفروع ، والفائق .

### فروا

إمراها يجوز أن يشتد نيتاً بيهنه ، وأن سعيه بيهنه ياد به فيها سواء تبى قدر الدين على أولاً . فله القاصي . وحزم به في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيره .

وقد في : عنة : أنه لا بد أن يعين الدين وجوه لها الرجوع قبل إقصائه ، على الصحيح من المذهب ، كما قبل القند . وقدمه في الفروع .

وقيل : ليس لها الرجوع . قدمه في التلخيص . قال في القواعد - في العارية - قل لأصحاب هو لازم بالنسبة إلى إراهن ، والمالك .

وأما بعد إقصائه : فلا يجوز من الرجوع ، وإن حرمه فيما قبله . على الصحيح من المذهب . وعنه جماهير الأصحاب . وحزم به كثير منهم . وقال في الانتصار : يجوز لها الرجوع أيضاً .

فإن حل الدين وبيع : رجع لمعير أو المؤجر بقيته ، أو مثله إن كان مثلياً . ولا يرجع عما باعه به ، سواء راد على القيمة أو نقص . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقدمه في الفروع ، والفائق ، والرعاة الصغرى ، والمخاوير .

وقيل : يرجع : كثرها . اختاره في الترتيب ، والتلخيص . وحزم به في المحرر ، والنور في باب العارية .

قل في الرعية الكبرى : وإن بيع أكثر منها رجع بالزيادة في الأصح  
وحرم به ابن عدوس في تذكره .

قلت . وهو الصواب .

قال ابن نصر الله . في حواشي الفروع . وهو الصواب قطعاً انتهى .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح

الثانية : لو تلف المهور ضمن المستعير فقط . على الصحيح من مذهب . وعليه  
الأصحاب .

وقال في الفروع : ويتوجه لوجه في مستند من مستعير .

الثالثة قال الشيخ تقي الدين رحمه الله . يجوز أن يرهن الإنسان مال نفسه

على دين غيره كما يجوز أن يصدقه ، وأولى . وهو بطير إعرابه لا هو انتهى .

قوله ( ولا يلزم الرهن إلا بالقبض )

يعني الرهن لو لم يقبض عليه . فلو أصيب رهن المهر في القبض . لم

يصح . قاله في القبض وغيره .

فمثل كلاء المصنف من غير

إحداهما : أن يكون له موصوف غير معين فلا يلزم إلا بالقبض كما يجوز

وهذا مذهب وعليه الأصحاب .

فعلى هذا : يكون قبل القبض حائراً ونصيح . على الصحيح من مذهب .

قال الركني : قطعه كلاء الحرق ، وإن أتي مومي ، والقاضي في الجامع

الصغير ، وإن عقيق في التذكرة ، وإن عدوس أن القبض شرط في صحة

الرهن وأنه قبل القبض غير صحيح . ويأتي ذلك

وحمل المصنف ، وإن الزاعوني ، والقاضي كلاء الحرق على لأول .



الثانية : أن يكون الرهن معيناً ، كالعبد والدار ومخومها . فالصحيح من المذهب : أنه لا يلزم إلا بالقبض ، كغير المتعين .

قال في السكاني ، وابن منبج ، وغيرهما : هذا المذهب . وحرم به في الوحيه ، وغيره . وقدمه في المنى ، والشرح ، والخمر ، والفروع ، وغيره .

وهو ظاهر كلام الخرقى ، وأبى بكر في التنبيه ، وابن أبى موسى . وغيره . أبو الخطاب ، والشرىف أبو جعفر ، وغيرهما .

قال في الفروع : ذكره الشيخ وغيره المذهب .

وعنه . أن القبض ليس بشرط في امتين . فليزم بمجرد العقد . من عليه .

قال القاضي في التعليل : هذا قول أصحاب .

قال في التدقيق : هذا أسهل وأجوز . وهو المذهب عند من عقيل وغيره .

وقدمه في المعين ، والمخولين ، والفاق .

ففيه . متى منع الراهن من تقييده . أجبر عليه ، كالبيع . وإن رده .

فترس على الراهن بعارضة أو غيره . ثم طلبه . أجبر الراهن على رده .

وذكر حجة من الأصحاب . أنه لا يصح الرهن إلا مقبوضاً ، سواء كان معيناً أو لا . ذكره في الفروع .

قال في القامدة النسخة والأربعين : وصرح أبو بكر بأن القبض شرط لصحة

الرهن . وأنه سطر زواله . وكذلك قال المجد في شرحه ، والثيرازى ، وغيرهما .

انتهى

وقد تقدم أنه ظاهر كلام الخرقى وغيره .

فأما . صفة قبض الرهن كقبض المبيع ، على ما تقدم

[ السكن لو كان في يد ترس عارية ، أو ودعة ، أو عصب ، أو مخوم :

صح الرهن

وامذهب . لزوم الرهن بقبض العقد من غير احتياج إلى أسره . واليد

ثالثة . والقصر حاصل . وإن ينعبر بالحكم ، لا غير . وهذا على الأكثر . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رضي الله عنه .

وقال القاسم وأصحابه : لا يصير رهنا حتى تمضي مدة ثأني قصه فيها . فإن كان مقولا فمضي مدة عكس قوله فيها . وإن كان مكثرا فمضي مدة يمكن اكتياله فيها . وإن كان غير مقول فمضي مدة التحية .

وإن كان عاكف عن الميراث . يصير مقبوضا حتى يوفيه هو أو وكيله ، ثم تمضي مدة يمكن قصه فيها . لأن العقد ينقل إلى القصر . والقصر إنما يحصل بعهده أو بإمكانه . وسكنى ذلك . ولا يحتاج إلى وجود حقيقة القصر . لأنه مقبوض حقيقة . فإن نفق قبل مضي مدة ثأني قصه فيها ، فهو كثلث الرهن قبل قصه . وكذا الحبة ، على الخلاف والذهب ، على ما يأتي [ (١) ] .

قوله { فَإِنْ أَخْرِجَهُ الْمُرْتَهِنُ بِاخْتِيَارِهِ إِلَى الرَّاهِنِ : رَأَى لَزُومَتَهُ } . غرضه : لو أخذ الرهن بآية أو لا . وهو صحيح وهو اسهب ، وظاهر كلام الأصحاب .

وذكر في الانتصار احتمالا . أنه لا يرون لزومه إذا أخذ الرهن منه بإذنه بآية فائده : لو أخذه أو أعاده للميراث أو غيره بإذنه . فلزومه باق ، على الصحيح من المذهب . اختاره المصنف في ثمنى ، والمحدث في المحرر وغيرها .

قال في الانتصار : هو المذهب كذا ثبت . وقدمه في الفروع ، والمحرر . وصححه الساجد .

وعنه : يرون لزومه بغيره القاسم . وقطع به جماعة . واختاره أبو بكر في الخلاف . وقدمه في الرعيتين ، والحدويين .

قال المحدث في شرحه . ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله أنه لا يصير مقبوضا محل انتهى .

(١) ما بين الميراثين ردة زادها المصنف بخطه هامش نسخة .

هو استأجره المرتهن عدد القروم معصى المدة . ولو سكنه مأجرته بلا إذن  
فلا رهن . نص عليهم

وقيل ان مصور : ان أكره يدين الرهن ، أوله ، فإذا رجع صار رهنًا .  
والسكراء لا رهن

وقيل : ان أعاره المرتهن ، لم يزل القروم . وبالأثر . وهي طريقة المصنف  
في المعنى .

وقال الزركشي : وفي المذهب قول : ان أكره المرتهن يدين الرهن . يزل  
القروم . وإن أكره الراهن يدين المرتهن رذل القروم انتهى

وقال في الرعية ، وقيل : ان رادت مدة الإجارة على أحل الدين ، لم يصح

محال

فأمره ورهه شيئًا . نعم أن له في الاستعارة ، عمل بصير عارية حالة  
الاستعارة به ، أنه لا .

قال القاسمي في حاله ، وان عقيل في نظريه ، ومصنف في المعنى ،  
ومصاحب النجاشي ، وغيرهم : بصير مصورًا بالاستعارة .

ودكر ان عقيل احتالًا . أنه بصير مصورًا بمجرد القرض . قد قصه على  
هذا الشرط .

تفسير محل الخلاف . إذا عقد على ذلك قبل احتداد مطلق الرهن على  
المذهب . وحتر في الرعية لا تعطى . ويعبر من أن مهلة الإجارة . انتهى  
قلت . الذي يظهر أنه ان أسمع الراهن يدين المرتهن ، وإن منع المرتهن  
لم تعطى .

قوله { واستدامته شرط في القروم }

هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب . معى حيث قلنا لا يلزم إلا القرض .

وعنه أن استدامته في اثنين تست شرط . واحتاره في العائق .

قائمة : لو ربه مهور في يدا ربهين ومصون عليه - كالمصوب ، والمواري ،  
والمقوص على وجه السوم حيث قلنا : يضمن ، والمقوص بقصد فاسد - صح  
الزهر ورأى الصبان كما لو كان غير مصون عليه - كالمدة ونحوها .

وظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله : لزوم زهر مجرد العقد ، ولا يحتاج إلى  
أمر ربه على ذلك ، وقدمه في النعي ، والشرح  
قلت : وهذا المذهب ، وهي شبهة المنة .

قال في المروء : فإن ربه ما يده ولو عصا ، فكيفه إياه .  
وقال القاضي وأصحابه : لا يصير رهناً حتى تنقضي مدة يتيقن فيه ،  
وأطلقهم في ربه .

ففي الثاني : إن كان مقولاً : فمضي مدة يمكن فيه ، وإن كان  
مكلاً ، أو مورياً : فمضي مدة يمكن اكتياله وتراجه فيه ، وإن كان غير  
مقول فمضي مدة التحلية وإن كان عائداً ، فهو مقصود حتى يتيقن به هو  
أو وكيله ، ثم مضى مدة يمكن فيه ، فهو كذهب الزهر من فقه  
ثم هل ينظر إلى إيداعه في فقهه ، فيه وجهان ، وصحيف ، في معنى ،  
والشرح ، والاعانة .

قال في المروء : فإن ربه ما يده ، ولو عصا ، فكيفه إياه ، ويرى صدقه .  
وظاهره : أنه يتم مجرد العقد على المذهب ، ولا يصح القبض إلا بإيداعه على  
الذهب ، كما في المنة ، على ما تلي في باب هبة

قوله : وتصرف الرهن في الرهن لا يصح ، لا بالعق ، فإنه ينفذ  
وأنخذ منه قيمته رهناً مكانه .

إذا تصرف " أهـ في الزهر ، فلا يجوز به أن يكون بالعق ، أو غيره .  
فإن كان بالعق ، فالصحيح من المذهب أنه ينفذ ، سواء كان موسراً أو  
معسراً ، وعليه جمهور الأصحاب ، ونحو عليه في المعسر

قال الركني : وهو المشهور والمختار من الروايات للأكثرين  
ويحتمل أن لا يعد عتق المفسر . ذكره في المحرر تحريراً . وهو رواية عن  
الإمام أحمد رحمه الله . وقدمه في بعض نسخ المصنف كذلك . احتج بها أبو محمد الحوري  
قلت : وهو قوي في النظر .

وهي طريفة بعض الأصحاب ، إن كان المقتب معصراً استسمى المصد فقدر  
قيمه تحمل رها .

وقيل : لا يصح عتق الموسر أبداً وذكره في المنهاج ، وغيره رواية  
وحديثه من حيث المنهاج .

وقال في العتق : ربه لا يعد عتق موسر غيره . وحديثه شيخه يحيى  
به الشيخ تقي الدين رحمه الله .

على المذهب في الموسر : يؤخذ منه قيمته على الصحيح من المذهب  
وغيره أو نكر في النسبة بين الرجوع بقيمته وبين أحد عهده مثله .  
وعلى المذهب في معسر متى أبسر قيمته قبل حلول الدين : أعتق ،  
واعتق رها . وأما بعد الحل فلا لأئدة في أحدها رها . بل يؤمر بالوفاء .

#### فأمرناه

إبراهيم - حيث قد أخذ القيمة فيها سكون وقت العتق .  
وحيث قد : لا يعد عتقه قد الركني . طاهر كلام الأصحاب أنه  
لا يعد بعد من الرهن . وفي الرعاية : احتج بالعمود .

الثانية : يحرم على الرهن عتقه على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب  
وعنه لا يخبر .

وإن بدا أقر بعتقه أو غيره ، في كلام المصنف قد  
وإن كان تصرف الرهن سبب العتق : لا يصح تصرفه مطلقاً على الصحيح  
من المذهب . وعنه حميد الأصحاب .

قال النصف هـ . وهو أصح . وحرم به كثير منهم .

وقيل : يصح وقعه .

وقال القاضي ، وجماعة : يصح تزويج الأمة . ويجمع زوج من وطنها . ومهرها  
وهن معها . وقاله أبو بكر . وذكره عن الإمام أحمد . وحده ابن عدوس في  
تذكره . وأطلقهما في التلخيص . وأخاوين ، والقائمين .

وفي طريقة بعض الأصحاب : يصح بيع الراهن لرهن وبكره . ويقف  
روحه في حق دينهم كبيع الخير .

ونقدم في كذب الزكاة حكم إباحة من المهور .

قوله ( وإن وطئ ، الجارية فأولدها ، خرجت من الزنح ) .

هذا مذموم . وعنه لأصحاب .

قال بركني : وعامة لأصحاب يحرمون سلك ، بخلاف الفسق . لأن البعض  
دوى من القول . وبين يعود إيلاد لمحمود دون عفه .

وطاهر كلامه في التلخيص : بحر . خلاف فيه . فبه دل ولاستلاد  
مرتب على العتق ، وأولى ، يعود . لأنه فعل انتهى .

فأمره . لأن من الزوط بشرط ذكره في عيون مسائل ، وانسحب . فبه  
في الفروع في السكتة .

قوله ( وأخذت منه قيمتها ، فحُملت رهنًا ) .

وهذا ملا راع . وأكثر الأصحاب قالوا كما قال النصف .

وقال بعضهم : شاح المال حتى يصح فتمره قيمتها بيد أحدهما . فآله في

القاعدة الرابعة والثانية .

فأمره له عرس الأص . ذلك أن لدين مؤحلا في أصح الاحتمالين . وأطلقهما

في الفروع

ولا تمنع من سقي شجرة ، ولتقيح ، ويزال ، حل على ، ث مرهونة ، على الصحيح  
من المذهب ، قطع به في المذهب ، وقدمه في النسخة ، والمبروع .  
وقيل : منع .

ولا يمنع من مداواة وفصد ومحوه ، بل من قطع سلعة فيها خطر .  
ويمنع من حذنه إلا مع من مؤجل برأ قبل حله  
ولم يمتنع مداواة ما فيه المصلحة . قاله المصنف وغيره .

قوله ( وإن أدن المرتهن له في بيع الرهن ، أو هبته ونحو ذلك

فمفعل : صنع وطل الرهن )

ملا راع في الجملة ، إلا أن أدن له في بيعه ، بشرط أن يحمل ثمنه رهنا .  
فهذا الشرط صحيح ، وصير رهنا ، على الصحيح من المذهب حرمه في المعنى ،  
والشرح ، والمحرر ، والراغبين ، ولخاويين ، وغيرهم .  
قال في المبروع : صح وصير ثمنه رهنا ، في الأصح . وذكر الشيع صحة الشرط ،  
وذكره في القرعبي ، وأن الثواب في ثمنه كذلك انتهى  
وقيل سهل الرهن

#### قوام

الأولى : يجوز للمرتهن الرجوع في كل صرف أدن فيه ملا راع . فمدعى  
أنه رجع قبل البيع ، فهل يقبل قوله ؟ على وجهين . وأطلق في المدعى ، والرعاة  
الكبرى .

أمرهما : يقبل قوله . واختاره القسبي ، واقتصر عليه في المعنى .

والثاني . لا يقبل قوله

قلت : وهو الصواب

الثاني : لم تمت رجوعه ، وصرف . من جهلا رجوعه ، قبل يصح صرفه ؟

على وجهين . وأطلقهما في المحرر ، والعظم ، والفروع ، والرعايتين ، والحدويين ،  
والعائق ، والمعنى ، والشرح ، والكافي ، وقالا : ساء على تصرف الوكيل بعد  
عزله قبل علمه .

والصحيح من المذهب هاتك : أنه سئل ، كما يأتي . فكذاها .  
ولا يصح تصرفه هنا . على الصحيح من المذهب أيضاً .

الثالث : لو باعه الراهن بإذن المرتهن . هذا أن حل الدين . صح البيع . وصار  
تمه رهاً ، بمعنى أنه يأخذ الدين منه . وهذا المذهب . وجرم به في المسمى ،  
والشرح ، والمحرر ، والرعايتين ، والحدويين ، والوجهين ، وغيره .  
فان في الفروع : صح ، وصار رهاً في الأصح .

وقيل . لا يبقى تمه رهاً له كان لدى غير حال . وه شرط حمل تمه رهاً  
مكانه ، بل فيه الأضرار . فهل حق تمه رهاً ، أو سطل الرهن ؟ فيه وجهان .  
أطلقهما في المحرر ، والردعية الكبرى ، والحدويين ، والفق ، والمذهب ، والتمه .  
أمرهما : يبقى تمه رهاً . احتج المسمى . وقدمه في ردعية المصري .

والثاني . سطل الرهن . احتج به المطلب . وقدمه في الخلاصة . وصححه في  
تصحيح المحرر . وهو ظاهر ما جزم به المصنف هنا . وجرم به الشارح .  
قلت : وهو المذهب .

قوله ( أَوْ يَشْرُطُ أَنْ يَحْمِلَ دَيْنَهُ مِنْ تَمَهُ ) .

إذا باعه بإذنه شرط أن يحمل له دينه المؤجل من تمه : صح البيع على  
الصحيح من المذهب . وعنه أكثر الأصحاب . مهم القامى . وإن عطل  
وجرم به في الهدية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والتلخيص ،  
والبسة ، والمعنى ، والشرح ، وشرح ابن مينا .

وقيل لا يصح البيع . والرهن بماله . قدمه في المحرر ، والرعايتين ،



والخاويين ، والقائق . واحترمه ابن عدوس في تذكرته وعراه المجد في شرحه  
إلى القاصي في ردوس المسائل قال : ونصره قال : وهو أصح عندى .  
قال شارح المحرر . وهذا أحد أجد من الأصحاب وافق المصنف على ما حكاه .  
قال في الفروع وكل شرط لم يقتضه القيد : فهو قاسد . وفي القيد رواية  
البيع انتهى .

وأما شرط التعجيل فبلغوا قولاً واحداً . قاله في المحرر وغيره .  
وقال في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم : يصح الشرط . وحرم به  
الشارح .

فصل المذهب : هل يكون التمس رهناً ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في التعجيل ،  
والمحرر ، والرعاشين ، والخواييين ، والقائق ، والعلم .  
أمرهما . يكون رهناً .

قلت وهو أولى ثم وجدت صحته في تصحيح المحرر وقال . قال المصنف  
في شرحه . متى به المجد . يصح البيع ، وبلغوا شرط التعجيل ، لكنه بعيد فقاء  
كونه رهناً . وعلى هذا يحمل كلام أبي الخطاب انتهى .  
والناتى : لا يكون رهناً .

قال شارح المحرر . وجهان . أحدهما : كما وجهان في مسألة السابقة انتهى .  
فيكون الصحيح لا يكون رهناً .

قوله : وعاء الرهن وكسبه من الرهن .

وهذا المذهب مطلقاً . وعيه أكثر الأصحاب . وحرم به كثير منهم .

وفي الصرف والبن وورق الشعر المقصود : وجه في المحرر ، والفصول : أنه  
ليس من الرهن .

قال في القواعد . وهو جيد .

وقال في الفائق : والمحذر عدم تحية كسب الرهن وشانه . وأرش الحدية

عليه . انتهى

وكون السكيب من الرهن من مفردات المذهب

قوله ﴿ وَأَرْشُ الْحَيَاةِ عَلَيْهِ مِنَ الرَّهْنِ ﴾ .

سواء كانت الحياة عليه عدداً أو خطأ . لكن كانت عدداً . فهو لبيده

القصص أم لا ؟

وإذا قصص ، فهل عليه القية أم لا يلزمه شيء ، نرى ذلك كله في كلام

انصف في آخر الباب .

قوام

أمرها : قوله ﴿ وَمَوْثِقُهُ عَلَى الرَّاهِنِ ، وَكِفْئُهُ إِنْ مَاتَ ، وَجُرَّةُ

مَحْرَبِهِ إِنْ كَانَ مَحْرُورًا ﴾

بلا ربح . لكن إن تعدل الأعداء من الرهن بيع بقدر الحاجة . فإن حيف

استمراقه بيع كله

الثانية : قوله ﴿ وَهُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، ولو قبل العقد نقل من مضمون كعقد الإقراض

ونقل أو طالب إذا صاع الرهن عند المرتهن أو

وطأه : لزوم الصيانة مطلقاً .

وأوله القاضي على التمسك . وهو الصواب .

وأي ذلك إن عقيل ، حرياً على الظاهر فله تركه وشيئاً .

وإن تعدى فيه شككه حكم المودعة ، على ما يأتي . لكن في هذه الرهنية

وحسن أنها لا تجمع أمانة وسيتا . وأخلفهم في البرء .

فت . طاهر كلام مصنف ، والشارح ، وكثير من الأصحاب : عدم الرهنية .

وهو الصواب . ثم وحدته قال في القواعد : لو عدى المرهن فيه رال ائتمانه ،  
وبقى مصمونا عليه . وه تطل توفيقه

وحكى ابن عقيل في سط بانه احتمالا يطلان الرهن . وفيه بعد . لأنه عند  
لام . وحق المرهن على الراهن . انتهى .

الثالثة : قوله ( وَإِنْ تَلَفَ بِغَيْرِ تَمَدُّى مِنْهُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ) .

لا راع . وكذا لو تلف عند العدل . ويقبل قوله .

وإن ادعى تلفه عاثر ظاهر ، وشهدت بينة بالحادثة : قبل قوله فيه أيضاً .

الرابعة : قوله ( وَلَا يَسْقُطُ بِهَلَاكِه شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ ) .

لا راع . من علمه . كدفع عند بيعه ويأخذ حقه من ثمنه ، فيتلف .

وتجس عين موجودة بعد الفسخ على الأجرة فتتلف . فلا يسقط ما عليه بسبب

ذلك بخلاف حسن النسخ المبيع المبيع على ثمنه . فإنه يسقط منه على إحدى

الروايتين . لأنه عوض . والرهن ليس عوض الدين

قوله ( وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ فَبَاقِيهِ رَهْنٌ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ )

لا راع في الحالة

لكل له رهن شئين بحق ، فتلف أحدهما . فالآخر رهن بجميع الحق .

على الصحيح من المذهب . وقدمه في الرعايتين ، والخاوين ، وغيرهم .

وقيل . بل يسقطه

قال في الرعاية الكبرى : سواء اتحد الراهن والمرتهن ، أو تعدد أحدهما .

قوله ( وَلَا يَنْفَكُ شَيْءٌ مِنَ الرَّهْنِ حَتَّى يَقْصِيَ جَمِيعَ الدَّيْنِ )

لا راع . حتى لو قصى أحد الوارثين ما يخصه من دين رهن .

قوله ( وَإِنْ رَهْنُهُ عِنْدَ رَحْلَيْنِ قَوَّى أَحَدُهُمَا انْفَكَ فِي نَصِيْبِهِ ) .

هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب . وحرمه في الوحي وغيره . وقدمه في الفروع ، والمعنى ، والشرح ، وغيرهم .

وقيل : لا ينعك

قال أبو الخطاب - فيمن رهن عدة رجلين ، فوفى أحدهما - ببق حبيبه رهن عند الآخر .

قال المصنف ، والشارح . وكلامه محمول على أنه ليس للرهن مقسمة المرتين لما عليه من العير ، لا معنى أن الرهن كلها تكون رهنًا ، إذ لا يجوز أن يقال : إنه رهن نصف العدد عند رجل ، فصار حبيبه رهنًا انتهى

والسألة التي ذكرها - وهي ما إذا رهن حرًا مملوكًا وكان في المقاسمة صرر على المرهون - انتهى أنه نقص قيمة الذي فإنه يقع الرهن من قسمته ويؤثر جميعه بيد المدين ، لنقص رهن ، والنقص أمانة

قوله ( وَإِنْ رَهْنُ رَجُلَيْنِ شَيْءٌ ، فَوَقَاةُ أَحَدِهِمَا ، أَفْلَحَ فِي تَصْدِيهِ ) هذا مذهب أصحابنا وعليه أكثر الأصحاب . وحرمه في الوحي وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : لا ينعك . وعنه

قال في القاعدة الثالثة عشر عدالة : إذا رهن اثنين عيين ، أو عين لهما صفقة واحدة على دين له عليهما ، مثل أن يرهن داراً على ألف درهم له عليهما نص الإمام أحمد رحمه الله - في رواية منها - على أن أحدهما يداقضي ما عليه ولا ينقص الآخر . أن الدار رهن على ما بقي

وطهر هذا . أنه حصل نصيب كل واحد رهنًا بجميع الحق ، وورثت بمجرد على الحلة لا على المفرد

وبذلك جزم أبو بكر في التبيين ، وإن أنى موسى . وأبو الخطاب وهو مذهب عند صاحب التجميع

قال القاضي : هذا بناء على الرواية التي تقول : إن عقد الاثنين مع الواحد في حكم الصفقة الواحدة

أما إذا قلنا بالمذهب الصحيح : إنها في حكم عقدين : كان يصيب كل واحد مرهوناً بنصف الدين . انتهى .

فأمره : لو قضى مائة دية ، أو أرى مائة . وسعه رهن أو كميل . كان عدوؤه ، الدافع أو المشتري من القسمين والقول قوله في النية بلا راع . من أطلق ، ولم يوشح حرقه إلى أبيه شه . على الصحيح من المذهب قدمه في الفروع ، والمحرد ، والرعديتين ، والحلاويين ، والشافعية ، وغيرهم وقطع به في المسمى ، والشرح

وقيل : يرفع بينهما بالخصم . وهو احتمال في المحرر .

قوله ﴿ وَإِذَا خَلَ الذِّينُ ، وَامْتَنَعَ مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَ الرَّاهِنُ أَذِنَ لِلْمُرْتَهِنِ أَوْ لِمَعْدُلٍ فِي بَيْعِهِ : مَاعُهُ وَوَقْفُ الذِّينِ ﴾

بلا راع . الحكم لو ماعه العدل ، اشترط إذن له . ولا يحتاج إلى تحديد إذن الراهن . على الصحيح من المذهب وقيل بل

فأمره : يجوز إذن العدل ، أو المرتن : بيع قيمة الرهن . كأصله بالإذن الأول . على الصحيح من المذهب احتاره القاضي . وقصر عليه في المسمى . والشرح . وجزم به ابن رزق في شرحه وغيرهم .

وقيل : لا يصح إلا بإذن متجدد . وأطلقه في الفروع .

قوله ﴿ وَإِلَّا رَفَعَ الْأَمْرُ إِلَى الْحَاكِمِ ﴾

يعني إذا امتنع الراهن من وفاة الدين ، ولم يكن إذن في بيعه ، أو كان إذن فيه ثم عرله . وفقاً . يصح عرله . وهو الصحيح ، على ما يأتي قريباً في كلام النصف . فإن الأمر يرفع إلى الحاكم فيحرقه على وفاة دية . أو بيع الرهن وهو الصحيح من المذهب . وعنه أكثر الأصحاب

ومن الأصحاب من قال : الحاكم بحجر ، إن شاء أجبره على البيع ، وإن شاء باعه عليه . وحججه في المعنى ، والشرح .

قوله ( فَإِنْ لَمْ يَحْمَلْ بَاعَهُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ ، وَقَضَى دَيْنَهُ ) .

قال الأصحاب : فإن امتنع من الوفاء ، أو من الإذن في البيع : حمله الحاكم أو عززه . فإن أصر بابعه ، ونص عليه الإمام أحد روجه الله

قوله ( وَإِنْ شَرَطَ فِي الرَّهْنِ جُمْلَهُ عَلَى يَدِ عَدْلٍ : صَحَّ ) وقام ففضله مقام قبض المرتبهين ( فلا نزاع

بظاهر كلامه أنه لا يصح استيفاء المرتبهين للرهن في القصر . وهو كذلك صرح به في التلخيص

وعنده وأم ولده فهو سكر صح استيفاء مكانه وعنده لأدور له في أصح الوجهين

وفي الآخر لا يصح إلا أن تكون عليه دين

قوله ( وَإِنْ أَدَانَا لَهُ فِي الْبَيْعِ : لَمْ يَبْعَ إِلَّا مَقْدَ الْبَلَدِ . فَإِنْ كَانَ فِيهِ قُودٌ بَاعَ بِحَسَنِ الدِّينِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا جِنْسُ الدِّينِ : بَاعَ عَادِي )  
أَنَّهُ أَصْلَحَ .

إذا أدان للعبد ، أو أحد الرهائن للرهنين في البيع ، فلا يجوز إلا أن يعين قوداً أو يطلق . فإن عين قوداً لم يحز بيعه مما يخالفه .

وإن أطلق ، فلا يجوز . إلا أن يكون في البلد قود واحد ، أو أكثر . فإن كان في البلد قود واحد باعه به . وإن كان فيه أكثر . فلا يجوز . إلا أن تساوى أولاً . فإن لم تساوى باع بأغلب قود البلد فلا نزاع .

ومظهر كلام المصنف ههنا أنه بيع بحسن الدين مع عدم التساوى

قال ابن مسعود في شرحه فصحت حمل كلامه على ما إذا كانت النقود  
مساوية انتهى

وإن تساوت النقود : باع عتس الدين على الصحيح من المذهب . وهو  
الذي يبيع به المصنف هنا . وحرره به في المحرر . ولجيز . والمأني . والمداينة .  
ومذهب . والملاحة . وبذكرة ابن عتس . والاشارة الصدى . والمحاوى .  
وعبرهم . وقدمه في الرعدة الكبرى

فمن يبيع بما يرى أنه أخطأ احتسبه القاصي . وقصر عليه في المعنى  
قد . وهو الصواب

وأطلقهما في الترخيم . والمروغ .

على مذهب . إن لم يكن فيها عتس الدين باع . يرى أنه أصح بلا ريب .  
فإن تساوت عتسه في ثلاث عين واحدة كما أنه ما يبيعه به

### فوائده

إبراهيم : لم يحتسب الزاهي والمرتب على العتس في حين النقد ، ما يسمع قول  
وحد سهم . ويرفع الأمر إلى الحاكم ، فيقرره ببيعة نقد البلد ، سواء كان من  
عتس الحق أو لم يكن ، وافق قول أحدهما أولاً  
قال المصنف . والأولى أنه يبيعه بما يرى الخط فيه

قد . وهو الصواب

الثاني : لا يبيع الوكيل هنا ساء ، فولاً واحداً عند الجمهور . وذكر القاصي  
رواية بخور ، ساء على موكل . ورد

الثالث : يد باع العدل بدون مثل ، عاب بذلك . فقد لمصنف في معنى .  
لا يبيع ببيعة . لكنه علة مخالفة . وهو مستحسن . فوكل . وهذا أخفه القاصي في  
المحرر ، وإن عتق في المصنوع . مع الوكيل . فصحة وصحة القصر . ذكره  
في القاعدة العامة ولا يبيع

قال الشارح ، قال شيخنا . . . صحيح ، وقال أصحابنا : صحيح ، ونصص البعض  
كله . وهو المذهب ، على ما يأتي في الوكالة  
قوله ( وإن ادعى دفع الثمن إلى المرتهن فأنكر ، ولم يكن  
قضاء بينة : ضمن )

إذا ادعى المدعي دفع الثمن إلى المرتهن وأنكر ، فلا نعمة . بل أن يدفعه بيعة  
أو محبرة الرهن . أولا . فإن دفعه بيعة ، وسواء كانت حاضرة أو غائبة ، حية  
أو ميتة . قبل قوله عنهم . وكذا . كان محبرة الرهن عند قوله على الصحيح  
من المذهب .

وقيل لا يسمى الضمان إذا دفعه إليه محبرة رهن ، اعتمادا على أن  
الاعتد لا يوجب إثباته قول عليه في البيعة وقدمه في البيع ، والمروءة .  
والعائق ، والخلاصة .

وقيل . صدق المدعي مع بيعة على رهنه ، ولا يصدق على المرتهن . احترره  
القاضي . قاله في المعنى والشرح . واحذر . أم الخطأ في الهدية  
وقيل . يصدق عليه في حق رهنه . احترره القاضي . قاله في الهداية وغيره  
واحتره الشرح . أم جمع ، وأم الخطأ في رهنه . قاله في المعنى  
قال في الشرح . ذكره الشرح . أم جمع . وأطلقه في الهداية ، ومذهب .  
ولستوعب ، والتجسس ، وحسين ، وغيرهم

وأطلق لآخر في المعنى ، والسكاي . والشرح  
على مذهب محلل المرتهن ، ويرجع على أبيه .  
فإن رجع على المدعي . رجع المدعي على الرهن . وإن رجع على الرهن .  
رجع على المدعي . قاله في الرعدة الكبرى .  
قال في المروءة . ويرجع على رهنه ونفي المدعي .



وقال في الهداية ، والمتوعب ، والتلخيص وغيرهم يرجع على الراهن ،  
والراهن يرجع على المدل . انتهى .

وعلى الوجه الذي إذا حلف المرتجع يرجع على من شاء منهما . فإن رجع  
على المدل . رجع على الراهن لأنه قول ظلي وأخذ من خير حق . قاله  
المصنف في معنى ، وأما ج

والرجع على الراهن ، فمعه يرجع على المدل أيضاً لأنه معرط على  
الصحيح فمعه في السكاي

ومعه لا يرجع عليه لأنه أمين في حقه . سواء صدقه أو كذبه ، إلا أن  
يكون أمره بالإشهاد فلا يشهد . وأطلقها في معنى ، والشرح .

وعنى الثالث . قيل قوله مع يمينه على ترينين في إسقاط الصلح عن نفسه  
ولا نفس في تقى الضمان عن غيره . فيرجع على الراهن وحده  
نعم . قوله ( وكذلك التوكيل )

في حكمه كـ كـ في كلام المصنف في باب الكالة فيما إذا وكاله في قضاء دين  
فقصده به شهيد

قوله ( فإن عرلها صح عرثه )

هذا المذهب نص عنه ، وعنه جمهور الأصحاب وقطع به كثير منهم .  
وفيه لا صح وهو توجيه لصاحب الإرشاد ، بدأ للدرعة الخيلة لأن  
فيه رأين اثنين بمعنى سم على هذا القول

قال في القاعدة السنية : وتخرج وحده ثالث ثالث من أن يوجد حاكم . ثم  
بالبيع أولاً . من مسألة الوصية . انتهى

قوله ( وإن شرط أن لا يبيعه عند الخلول ، أو إن جاءه بغيره في  
محلته ، وإلا فالرهن له . لم يصح الشرط ) لا نزاع ( وفي صحة  
الرهن روايتان )

علم أن كل شرط وافق مقتضى العقد إذا وجد ، يؤثر في العقد . وإن لم يقتضه العقد ، كالمنع والمجهول والمندوم ، وما لا يقدر على تسليمه ونحوه ، أو نافي العقد ، كعدم سعة عقد الحلول ، أو إن جاء بحقه في محله ، وإلا فالرهن له فالشرط فاسد .

وفي صحة الرهن روايتان ، كالبيع إذا اقترن بشرط فاسد وأطلقهما في الهداة والذهب ، والخلاصة ، والمهادي ، والتلخيص ، والحاويين ، والقائقي .

بمراهقتهما : لا صحح صحته في التصحيح وحرره في الوجيز وقدمه في المعنى ، والترح ، فيما إذا شرط ما سفيه ونصره

والثانية : يصح . وهو المذهب بنصره أو الخطأ في ردوس ابن اشل ، فيما إذا شرط ما سفيه ، وحرره في ردوس ابن اشل ، وقدمه في الرعاين

قال في المروغ : وكل شرط وافق مقتضاه ، يؤثر . وإن لم يقتضه أو سفيه ، نحو كونه مفسده له . وإن جاء بحقه في محله ، وإلا فهو ، أو لا يقتضيه فهو فاسد . وفي العقد رواية البيع

وقد تقدم في شروط البيع أنه : لو شرط ما سفيه مفسده . أنه يصح . على الصحيح من المذهب . وقدمه في المروغ .

فيكون هذا كله كذلك

وقيل . ما يقتضيه سادة حق المرتين . سطله ، وحقه واحداً وما لا يقتضيه فيه الرواس .

وفيل إن سقط دين الرهن فسد ، وإلا فهو ريثان ، إلا حصل الأمانة في بد أحسن عرب لأنه لا ضرر .

وفي القصول احتمال : يبطل فيه أيضاً ، بخلاف البيع . لأنه القياس

وقال في القائي ، وقال شيخنا : لا يفسد الثاني ، وإن لم يأتيه صار له ومنه الإمام

قلت : صلته عنقاً هن : استحقاق لارتبهن له بوضع النقد ، لا بالشروط ، كما  
لو باعه منه انتهى

قال في الفروع - حد أن يقل كلامه في الغصوب - ثم إذا طلع ، وكان في  
بيع في طلاله لأحده حطاً من الثمن أم لا ؟ لا يبرأه عنه كغيره في مسكح -  
احتلال . انتهى

قوله ( وإذا احتلفا في قدر الدين ، أو الزهن ، أو رده ، أو قال :  
أفقتك عصبياً ؟ فان : بل تخراً فالتقول قول الزاهن ) .

أم إذا احتلف في قدر الدين الذي وقع الزهن به ، نحو أن يقول رهنك  
عبدى ، فبقول لارتبهن بل تدعى فالتقول قول الزاهن . على الصحيح  
من المذهب . وعنه الأصحاب وقضوه به

وقال الشيخ في الميزان رحمه الله : القول قول لارتبهن ، ما به بدء أكثر من  
فئة الزهن وهو قول مالك ، وأحسن ، وقناعة

فعلى المذهب يقل قول الزهن في قدر ما رهنه ، سواء اتفقا على أنه رهن  
جميع الدين أو احتلفا .

فواتفا على قدر الدين فقال الزاهن : رهنك سمعة . فقال لارتبهن :  
مكلة ، فالتقول قول الزاهن

ولو اتفقا على أنه رهن لأحد لأهلين فقال الزاهن : بل يزوجك منها  
وقال لارتبهن : بل يخل فالتقول قول الزاهن أيضاً

وأما إذا احتلفا في قدر الزهن ، نحو قوله : رهنك هدفة . فله المذهب . وهذا  
أيضاً . فالتقول قول الزاهن . على الصحيح من المذهب وعليه حميد الأصحاب .  
وحرم به في ترجير وغيره وقدمه في الفروع وغيره .

وعنه يتحلفان في المشروط

ودكر أبو محمد الحوري : يقال قول المدعى مهما

فأمره : لو قال : رهنك على هذا ، قال : بل هذا ، فليس قول الرهن .  
وأما إذا احتج في رد الرهن بالقول قول الرهن على الصحيح من مذهب  
وعليه جماهير الأصحاب

قال في القواعد : هذا المشهور . وجزم به في الوجيز ، وغيره . وقسمه في معنى ،  
والشرح ، والله وسع ، وغيره .

وقال أبو خصب ، وأبو حسين . يخرج فيه وجه آخر هو قولنا : رهن  
بـ ، على المصداق ، ويكيل تحمل فإن فيها وجهين .  
خرج هذا الوجه انصافاً أيضاً في هذا «الكذب في باب الكفاة» بعد قوله  
«ورب احتجاج في رده إلى الموكل» حيث قال «وكذلك يخرج في الأجبر والماتن»  
وأطلقهما في أصل المسألة في العائيتين ، والمخاويين ، والماتن

### فوائده

الأولى : أنه ادعى أن الرهن أنه قصه منه ، فليس قوله إن كان رده هو  
رهنه فليس قول الرهن بل قصه ، أو هو ودعه عندك . أو غيره . وفي القول قول  
مرتبه ، وأما رهن لا فيه وجه . وأصلهما في المذهب . وفيه الكفاة .  
وأصلهما في المذهب . وفيه الكفاة .

أحداهما : القول قول الرهن . جزم به في المذهب . ووجهه في رده  
الصريح في الودعة والمارية . وقلمه في الفحص . وقدمه في المذهب في الودعة .  
والمراد : وجزم به في معنى ، والشرح في المسألة .

وقس : القول قول المرتبه

قال في التنصيص : الأقوى قول المرتبه في أنه رهن وليس بمصداق  
الثانية : لو قال : أريدت وكذلك ، فليس عندى هذا على غير قبضتها منى  
فقال : ما أدبت له إلا في رده . فليس صدق الرسول إذا رهن حلف ما رهنه

إلا نكف ، ولا قصص غيره ولا بين على الراهن وإن صدق امرئته حلف  
الراهن ، وعلى الرسول ألف وسقى الراهن ألف .

الثاني لو قال : رهنتك عدي الذي بيدي ألف فقال : بل ستي هو .  
أو قال : رهنتك هو . فقال : بل رهني هو . حلف كل منهما على ما  
ما ادعى عليه . وسقط . وإذا جد الراهن رهنه وسقى الألف بلا رهن .

الثالث : لو قال : رهنتك عدي ألف قصبتها منك ، وقال من هو بيده ، بل  
حتى هو . صدق ربه ، مع عده سنة ، نفوس حصصه فلا رهن ، وسقى الألف  
بلا رهن .

الرابع : من طلب منه الرد وقيل قوله ، فهل تأخيره مشهود أم لا  
إن حلف وإلا فلا وفي الحلف احتمال وأطلق في الفروع  
قال في إرادة الكسبي ، في الوكالة : وكل أمين يقبل فوه في الرد وصحب  
منه . فهل تأخيره حتى يشهد عنه ؟ فيه وجهان : إن قيل : يحلف ، وإلا  
بأنه لا يبرأ .

وأطلق الوجهين في إرادة الصمري ، وأجاب  
وقطع بمصنف ، والشيخ : من تأخير ذكره في آخر الوكالة  
وكذا مستبعد ، فهو لا حجة عنه . وهذه في إرادة الكسبي أنه لا يؤخر .  
ثم قال : قلت : في

وقطع لأول في إرادة الصمري ، وأجاب : ومصنف . وأشار  
وإن كان عليه حجة أخرى ، كدبر حجة : ذكره الأصحاب ولا يلزم دفع  
الوثيقة من الإشهاد ، حده

قال في القريب : ولا يجوز للحاكم إلزامه لأنه رغب حرج ما قصده مستحقاً  
فيحتاج إلى حجة تحفه

وكذا الحكم في تسليم ما لم يأت كتابه إلى مشرق .

ودكر الأرحى : لا يفرقه دمه حتى يربيل الوثيقة ولا يفرم رب الحق الاحتياط بالاشهاد .

وعنه في الودعة : يدفعها سنية بد قصصها سنية .

قال القاضي : من هذا للوجوب ، كالأمرين والصدقين والإشهاد في البيع

قال ابن عيينة : حمله على طهره للوجوب أشبه

وأكثر لأصحاب ذكروا هذه مسألة في أواخر الإكالة

وإذا قل إراهن - أقصنتك عصراً - قال المرتضى بل حراً ومراذه . إذا

شرط الرهن في البيع مخرج به الأصحاب منهم النصف ، وإشراح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم

فأصحح من مذهب . أن القبول قول إراهن وعنه حميد لأصحاب .

ومن عنه

وعنه : القبول قول إراهن وحصل منه معنى كالحذف في حديث الصب .

قوله ﴿ وَإِنْ أَقْرَأَ الرَّاهِنُ أَنَّهُ أُعْتِقَ الْعَمْدَ قَبْلَ رَهْنِهِ ، عَتَقَ

وَأَخَذَتْ مِنْهُ قِيمَتُهُ رَهْنًا ﴾

علم أن حكم إقرار إراهن متى أمد المرهون ، إذا كدنه إراهن ، حكم

مباشرة لعمه حالة الرهن ، خلافاً ومذهباً كما تقدمه . فراجع هذا الصحيح من المذهب

وميل إلى أن يصدق على إراهن محضاً ويحذف على الصب

وقال من يربس في مهنته وجهه ناطقاً - وإن أو إراهن صدقه قبل رهنه

قبل على نفسه لا إراهن

وقيل : يصل من المورس عليه

قوله ﴿ وَإِنْ أَقْرَأَ أَنَّهُ كَانَ جَنَى ﴾ .

قبل على نفسه ، وما قبل على المرتين ، إلا أن يصدقه

وهذا المذهب وعنه أكثر الأصحاب .

وقيل : يصل إقرار الرهن على الرهن . أيضاً لأنه غير منهم . ويحلف له .

فعلى المذهب نفي الرهن البين أنه ما علم ذلك . فإن نكل قصى عليه .

قوله ( أو أقر أنه ناعه . أو عصته . فن على نفسه . ولم يقبل )

على امرئته . إلا أن يصدقه )

وهذا المذهب . وعنه أكثر الأصحاب . وقطع . كثير منه .

وقيل : حكمه حكم الإقرار بالحق . على ما تقدم .

وفي هذا وجه . أن الرهن يحد .

وقال ابن ربري في هذه . ونظامهم هو كقول في الإقرار بالحق . وحسبنا

الحكم واحداً

فأما ما رواه ابن داود . سند روه له . فن في حقه . وه فن في

حق الرهن . على الصحيح من مذهب . وخالف أن فن في حق الرهن أيضاً

قوله ( وإذا كان الرهن موكوياً أو مخلوياً . فلائمرئته أن يركب

ويحجب قدر حقه . فمحرراً للمدلى في ذلك )

وهذا المذهب بلا . وعنه الأصحاب . ومن عيه في إانة محمد بن

الحكم . وأحمد بن القيس . وجره به في موح . والحجر . والحدق . والمعدة .

والسور . وغيرهم . وقدمه في نعي . والشرح . والفروع . وغيرهم

قال الماطم وهو ولى

قال الركني هذه المشهورة . والمعلوم بها في مذهب . وهو من معررات

المذهب

وعنه : لا يجوز

قال ابن منصور - عيسى ابنه دابة . فاعلمنا بغير إذن صاحبها - فالعلم على  
المرتبين من أمره أن يعلم

وهذه الرواية ظاهر ما أورده ابن أبي موسى

تفسير : ظاهر كلام المصنف : أنه لا فرق بين حصول الرأى وعينه ، وامتداده  
وعدمه . وهو صحيح . وهو المذهب . ووجهه في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن  
در بن وغيرهم . وهو ظاهر كلام الحرق ، وأبى الخطاب ، والمخد وغيرهم  
وذكر جماعة : يجوز ذلك مع عينة الرأى فلفظ منه العاصي في الجمع  
القديم ، وأبو الخطاب في خلافه ، وصاحب التحصين ، والمخد بن  
زاد في أربعين أو مسم

وشرط أبو نكة في التنبيه : مدح رأيه من النعمة

وحمل ابن هبيرة في الإصحاح كلامه على ذلك

وقال ابن عقيل في التذكرة : إذا تركه منه ، فله فعل ذلك

### خبرنا

أمرهما : قد يقال : دخل في قوله « أو بحرية » لأنه النعمة . وهو أحد  
الوجهين . حرم به أو ركش . وصححه في الإعادة السكرى . وأما إليه أو بكر  
في التنبيه

وقيل : لا تدخل . وهما روتان مطلقان في الرواية الصمري .

الثاني : ظاهر كلام المصنف وغيره : أنه لا يجوز للمرتب أن يتصرف في غير  
المركوب والمختص . وهو صحيح . وهو المذهب . وعينه أكثر الأصحاب . وهو  
من له دت

قال المصنف ، والشرح . ليس للمرتب أن يتعمق على العبد والأمة ويستخلصهما  
بقدر النعمة ، على ظاهر المذهب . ذكره الحرق . ومنعه في رواية الأثرم

قال تركش : هذا أشهر الروايتين



وقيل حصل : له أن يستخدم للميد . وحرره به ابن عبدوس في ذكرته .  
 وقدمه في العائق وصححه في العادة السكرى  
 لكن قول أبو بكر خالف حصل الحديث . وأطلقه في المحرر ، وشرحه ،  
 والرعدة الصدى ، والحاد بين

### فائرنان

أمرهما إلى فصل من لسان فصلة بعه ، إلى كان مذونة له فيه ، وإلا بعه  
 الحكم . إلى فصل من العفة شي . رجع به على الرهن . وله أبو بكر ، وابن  
 أبي موسى ، وغيرهما

وظاهر كلامهم الرجوع هنا . وإنما - رجع إذا أعق على الرهن في غير هذه  
 الصورة قاله الزركشي

وقال . لكن يسمى أنه إذا أعق مسعوق لا يرجع بلا . وهو كما قال .  
 الثانية : بحرله فعل ذلك كله . إلى كان عده مير رهن نص  
 عنهما .

ور في المتعجب : أوجهلت المتعجب  
 وكره الإمام أحمد رحمه الله أكل الفمرة ياديه  
 وقيل حصل : لاسكه إلا ياديه ، وله أحرة مثله  
 قوله ( وإن أعق على الرهن بشئ الرهن ، مع إشكائه  
 فهو متبرع )

إذا أعق رهن على الرهن مير إلى الرهن ، مع إشكائه ، فلا يجوز . إلى أن  
 يولى الرجوع أو لا . فإن يولى الرجوع ، فهو متبرع بلا تبرع أعله .  
 وإن يولى الرجوع فهو متبرع . على الصحيح من المذهب .  
 وهو ظاهر ما حرره به المصنف هما وهو ظاهر ما حرر في الهداية ، والمذهب ،

و الخلاصة ، والتنجيس ، والخمر ، والرائحتين ، والفائق ، والوجيز ، وغيره ، وقدمه  
في الفروع .

وحكى جماعة روية : أنه كذبته أو إذن الحاكم .

قال مصنف : يخرج على روايتين ، بناء على ما إذا قضى دمه بمير يده  
قال الشارح : وهذا أقبح إطلاعه في قصص الذين المير عن سند  
المير ، ويأتي كلامه في القواعد بعد هذا .

قوله : وإن عجز عن استنذابه ، ولم يستأذن الحاكم فعلى  
روايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمصنف ، والتنجيس ، والشرح ،  
وشرح ابن متين ، والعلامة ، والفروع .

إعراهما : بشرط إذنه ، فإن لم يستأذنه فهو متبرع .

قال شرح المحرر : إذن الحاكم كإذن الرهن عند تعدد . . وصححه في التصحيح .  
وحرم به ابن عدوس في تذكرته . وقدمه في الرءيتين ، والحاويين ، والفائق .  
ومظاهر ما حرم به في الفروع . أنه بشرط إذن الحاكم مع القدرة عليه .

والرواية الثانية : لا بشرط إذنه ، ويرجع على الرهن تأليف وهو صاهر  
ما جزم به في المحرر . وجزم به الوجيز .

قال في القواعد : إذا أعتق على عبد أو حيوان مرهون . فعليه طريقان .  
أشهرهما : أن فيه الروايتين اللتين فمس أدى حداً واحداً عن غيره .  
كذلك قال القاضى في المحرر وروايتين ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل ،  
والأكثر . والمذهب عند الأصحاب الرجوع . ونص عليه في رواية أبى الحارث .  
والطريق الثاني : أنه يرجع ، ورواية واحدة . انتهى . وكلامه عام .

فأمره : لو تعدد استئذان الحاكم ، رجع بالأقل مما أعتق أو سقته مثله إن

شهد وإن لم يشهد من له الرجوع إذا جاز؟ على روايتين وأطلقهما في الفروع  
قلت : المذهب أنه متى جاز الرجوع مع التمدد ، فهو ذلك ، وعليه أكثر  
الأصحاب . وهذه المصنف في معنى ، وغيره . وفي القواعد كلام حسن .

قوله : وكذلك الحكم في الوديعة ، وفي نفقة الجاني إذا هرب  
الجاني وتركها في يد المكثرى .

قال في الوحيير ، والمذبح ، وغيرهما . وكذا حكم كل حيوان مؤخر بمودع .  
وكذا قال في الحجر ، والمثاق . ورد . وإذا أبق على الأبق حالة رده .  
ورني ذلك في الحفلة .

وقال في عدة وعيرها . وكذلك الحكم إذا مات المذبح المهور مكفها .  
أما إذا أبق على الحيوان بمودع ، فقال في القعدة الخامسة والسبعين : إذا  
أبق عنه ماوية للرجوع . فمن تمدد استدلال ما كره رجوع . وإن . تعدد  
فطر قال .

نصهم أنه على . وأمين في قضاء الدين وأولى . والمذهب في قضاء الدين .  
الرجوع ، كما رني في باب الصلح . قال : وهذه طريقة المصنف في معنى  
والطريق الثاني لا يرجع قولاً وحداً . وهذه طريقة صاحب الحجر ، متسا  
لأن أخطأ انتهى

قلت : وهذه الطريقة هي المذهب . وهي طريقة صاحب التبيين ، والفروع .  
ولوحيير ، والمثاق ، وغيرهم . وهو ظاهر كلام المصنف هنا  
ورني الكلام في هذا في إودعة دهم من هذا

وأما إذا أبق على الجاني إذا هرب الجاني ، فقال في القاعدة استقدمة . إذا  
أبق على الجاني صبر إلى الحكم . ففي الرجوع . روي  
قال . وهذه طريقة الناصي . أنه يرجع رواية وحده

ثم إن الأكثرين اعتبروا هذا استدلال الحاكم بخلاف ما ذكره في الرهن .  
واعتبروه في المودع واللقطة  
وفي المعنى إشارة إلى التسوية بين الكل في عدم الاعتناء . وأن الاهداف  
بدون بدنه يخرج على الخلاف في قضاء الدين  
وكذلك اعتبروا لاشهاد على بينة أو حواء .  
وفي المعنى وغيره . وجه آخر أنه لا يعتبر وهو الصحيح انتهى .  
قوله ( وإن أنهت أدبار ، فعمدتها المرتب ) غير إذن الرهن : لم  
يرجع به ، رواية واحدة .

وكذلك قال القاضي في المحرر ، وصاحب المحرر ، وغيره . وهذا المذهب .  
لأنه لا يوجب الأضمان وحده في المعنى ، والشرح ، والجدير وغيره .  
وقسمه في الدعوى ، والقواعد المقررة

على هذا لا يرجع إلا غير آتية  
ووجه القاضي في الخلاف الكبير أنه يرجع بجميع ما عدا في الدار . لأنه  
من مصلحة الرهن . وحده في النوازل وقاله الشيخ تقي الدين رحمه الله ، فليس  
عمر وقته معروف : لينفذ عونه فيأخذ من ماله  
وقال ابن عقيل - ويحتمل عدى أنه يرجع بما عدا أصل مالية الدار لحفظ  
وثيقته

وقال ابن حبان في القعدة المذكورة أعلاه ، وهو قيل : إن كانت الدار بعد  
ما حارب منها نحو ربيعة الدين لم يجرع وإن كان دون حقه ، أو فوق  
حقه ، ويخشى من دعايتها للحراب شتاً شتاً ، حتى تنقص عن مقدار الحق - فله  
أن يصر ويرجع السكك معها انتهى  
قلت وهو قوي

قوله ﴿ وَإِذَا جِئَ الرَّهْنُ بِحَايَةٍ مُّوجِبَةٍ لِّغَالٍ ، تَمَلَّقَ أَرْضَهُ بِرَقَبَتِهِ  
وَلَيْسَ بِهِ فِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَ مِنْ يَمْتَهُ أَوْ أَرْضَ حِنَابَتِهِ ، أَوْ يَنْعُهُ فِي الْحَيَاةِ  
أَوْ تَسْلِيْنُهُ إِلَى وَلِيِّ الْحَيَاةِ فَيَمْلِكُهُ ﴾

يعنى إذا كانت الحدة تستعرفه ، إذ احتار السيد فداءه ، فيه أن يمدحه بنفس  
الأمري : من قيمته أو أرض حبابته ، على الصريح من المذهب  
قال الزركشى : هذا المشهور من الروايتين .

قال الشارح : هذا أصح الروايتين . وصححه في النعم وغيره . وحرره به في  
الوجهر وغيره . وقدمه في الهداية ، وذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والتلخيص ،  
والرعابيين ، والحاويين ، والفاثي وغيرهم  
قال ابن منتهى وغيره : هذا المذهب .

وعنه إن احتار فداءه زمه جميع الأرض وما وحدها مطلق في الكافي .  
تعليق : حيز المصنف السيد بين الفداء والبيع والتسليم [ وهو لمذهب عب  
وحرره به في الهداية ، ولمذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبيعة ،  
والحرر ، والرعابيين ، والحاويين ، والفروع ، والوجيز ، وقد ذكره ابن عبدوس ،  
والمور ، والمحق ، ومحمّد الصاية ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

وقال في المعنى ، والشرح بحيز السيد بين فداءه وبين تسليمه للبيع  
فاقتصر عليهما

وأما الزركشى فقال الخبر بين الثلاثة : إحدى الروايات . والرواية الثانية .  
بحيز بين فداءه وبينه . والرواية الثالثة : بخير بين فداءه ، أو دفعه بالجناية .  
وهذه الروايات ذكرها في الحرر ، والفروع ، وغيرها في مقادير الدماء .  
وبأنى ذلك في باب مقادير ديّات النفس في كلام المصنف .  
وبأنى هناك : إذا جئى المدعى وأحكامه .

وهو من ذكرهن هنا إلا الزركشي وهو قياس على معادير الديارات من هذه المسألة هو فرد من أفرادها هناك لسكن اقتضائهم هذا على الخبرة بين الثلاثة وهما بين شينين على الصحيح - عي - يائي - يدل على الفرق . ولا يخلو  
سكن ذكر في الرعاية المصري ، والحداء بين ، وتذكر أن عموس - حد  
أن قصصوا عما تقدم - أن غير المهور كالمهور ، وهو أظهر - يد لا فرق بينهم  
والله أعلم<sup>(١)</sup>

[ قال الزركشي ، هذا إحدى الروايات في برعاتين ، وهو بين - وحرم به  
أن منعها في شرحه - وهو ظاهر ما حرم به الشارح

والثانية : بحد بين البيع والهداء ، وقدمه في الرعائين ، والحداء بين

والثالثة : بغير بين التسليم والهداء ، وأطلقها الزركشي

وأتى ذلك في باب مع بدرديات العس في كلام المصنف ، واتي هناك .  
إذا جى العبد عمداً وأحكامه<sup>(٢)</sup>

قوله ( فإن لم يستعرق الأذن قيمته : بيع منه بعذره ، و باقيه رهن )

هذا المذهب ، قال ابن سعد في شرحه : هذا المذهب ، وحرم به في الوخير ،  
والكافي . وقدمه في المصنف ، والشرح ، والرعائين ، والحدوين ، والخلاصة

وقيل ببيع جمعه ، ويكون باقي ثمنه رهن . وهو اختار في الحدوين وحرم  
به في السور . وقدمه في الحجر ، وأطلقها في الهدائه ، والمذهب ، والنجاشي ،  
والفروع ، والفاثي ، والزركشي .

وقال ابن عبدوس في تذكرته : وبيع بدر الحاة

فإن خصت قيمته بالتشخيص : بيع كله .

(١) ما بين الأربعين زيادة بخط المصنف في هامش نسخة .

(٢) ما بين الأربعين زيادة بالأحمدية .

قلت : وهو الصواب .

تفسير : محل الخلاف عند المصنف ، والمحدث ، والشرح ، وغيرهم : إذا لم تعدد بيع بمعه . أما إن تعدد بيع بمعه : فإنه باع جميعه قولاً واحداً .

قائمة : قوله ( وإن اختار المرشئ فداءه ، فقداه بإذن الراهن . رجوع به ) .

لا نزاع . وإنما قد شرط أن تهن حملاً رهناً ، مع الدين الأول . هل يصح أم لا ؟ .

وقوله ( وإن فداء بغير إذنه ، فحين يرجع به ، على روايتين ) .  
وغرير ذلك أن التهن إذا اختار فداءه ، فلا يحو : إما أن يكون بدون إراهن أولاً . فإن فداء بإذن إراهن : يرجع لا يراجع .  
لكن هل يمدده بالأقل من قبضته ، أو أرش حديثه ، أو يمدده بجميع لأرش ؟  
فهذه الروايات المتقدمة .

وإن فداء بغير إذنه ، فلا يحو : إما أن سوى الرجوع أولاً . فإن لم سوى الرجوع : لم يرجع . وإن سوى الرجوع ، فحين يرجع به : على روايتين . ويجعل كلام المصنف على ذلك وأطلقها في الفداء ، والذهب ، والخلاصة ، والمحق ، والشرح ، والعائق ، والرعاشين ، واحديين ، والدروع ، والبركتي .  
فإن أو الخطأ ، والمصنف ، والشرح ، وصاحب التحصيل ، واحديين ، والبركتي ، وغيرهم : ساء على من قضى دين غيره بغير إذنه .  
وإن في باب الصلح : أنه يرجع على الصحيح من الذهب ، فكدها .  
عنه هؤلاء .

بهدايا لا يرجع . حرره في المحرر . وتذكره ابن عبدوس . ونوحير  
وصححه في التصحيح ، والخطم

قلت: وهو أصح لأن العداء ليس واجب على الزاهد.  
قال في القواعد: قال أكثر الأصحاب: القاصي وإن تغلب، وأبى الخطاب.  
إن لم تعدر استثنائه فلا رجوع  
وقال الزركشي وقيل لا يرجع هـ وإن جرح من أدى حقاً واحداً عن  
غيره احتاره أبو البركات  
والرواية الثانية: يرجع قال الزركشي وبه قطع القاصي، والشرع،  
وأبو الخطاب في خلافهما، وهذا يذهب عند من يذهب على قصده، دين غيره غير إداره

### فوائده

إبراهيم: لم تعدر مستنده، فقال ابن رجب حرج على الخلاف في مدة  
أخبار الزهري، على ما قدمه  
وقال صاحب المحرر لا يرجع شيء، وأطلق لأن ذلك، يجب عليه  
الاعتداء بها، وكذلك لو سلمه لم يلزمه فمسته تكون رها  
وقد وقع لأصحاب على ذلك وإنما حلف فيه من أي موسى انتهى  
الثانية: لم شرط إبراهيم كونه رهاً بعدائه، مع دونه الأول، لا تصح  
وقدمه في السكاني، ورعاية السكرى  
وفيه وجه آخر صحيح أحسنه القاصي وقدمه الزركشي  
قال في الفتاوى: حار في أصح له جهنم  
قلت: في معنى هـ  
وأطلقه في معنى، والشرح، والفروع [والمصنف في هذا الكتاب، و  
مقادر الديارات].

الثالثة: لم يسه لولي حذره ودد، وقال بقاء وأحضر النقي، رواه السيد  
ذلك على إحدى الروايات<sup>(١)</sup> قدمه في الزعائن، وأحدوين، والعائق

(١) في الأحكام «على الصحيح من مذهب»



وعنه لا يلزم . وقيل : يبيته الحاكم .

قلت : وهو الصواب . صححه في الخلاصة ، والتصحيح

قال في الرعاية - من عنده - هذا إذا لم يقعه المرتن .

وبأنى هذه مسألة في كلام المصنف في آخر باب مقادير ديال النفس بحرية

مسئله .

قوله : « وإن خفي عليه جنابةً مُوجِبَةٌ لِلْقَصَاصِ ، فَلْيُيَدِّهِ الْقَصَاصُ »

هذا المذهب مطلقاً حرمه في الشرح ، ولجيز . وهو ظاهر ما حرمه

في غير ، والسكاي ، والدروع . وقدمه من مع في شرحه ، وسهية ابن رزين ،

وطهيب .

قال في المائدة رامة والخمين ظاهر كلام الإمام أحمد حقه الله - حوار

القصاص

وقيل : ليس له القصاص بغير رضى المرتن وحكاه من ابن واة . وحرم

به في هذه ، والمذهب ، والخلاصة . واحتره الناصي ، ومن عميل . قال في

القواعد . وقدمه في الدائق . وعين .

وقال في الحارثين . وسند القود في العمدة رضى المرتن . وإلا حمل قيمة

أقرب قيمة من عنده

قال في الناحص . ولا تمتص إلا بدن مرتن . أو إعطائه قيمته ردها مكانه

قوله : « إِنْ اقْتَصَّ قَمَلِيَّةُ قِيَمَةِ أَقْبَمَاهَا قِيَمَةً ، تُجْعَلُ مَكَانَهُ »

من يلزم الصواب . وهذا المذهب من عنده في رواية ابن منصور . وقدمه في

النصي ، والشرح ، والدائق ، والراغبين ، والحارثين ، وغيرهم .

وحرمه في الهدية ، والمذهب ، والخلاصة . والوجيز ، وشرح ابن رزين ،

وعبرهم .

وقال الزركشي - هذا مشهور عند الأصحاب . واسصوص عن الإمام أحمد  
جه الله .

قال في القواعد الفقهية : احتاراه القاضي ، والأكثر .  
وقيل لا يلزمه شيء . وهو مخير في الشيء ، والشرح .  
قال في المحرر . وهو أصح عندي . وقطع به ابن الزاغوني في البحر . وحكى  
عن القاضي . قاله الزركشي .

وحكما في الكافي وجهين ، وأضيق  
تفسير : قوله « فَمَنْ يَمْلِكُ قِيَمَةَ أَقْلَيْهِمَا قِيَمَةً »  
هكذا قال المصنف هـ ، والثح ، ومما يجب الخاويل ، العائق . وقدمه  
في رعاة العمدى

قال في القواعد : قاله القاضي ، والأكثر .  
وقيل يلزمه أشد منه . وحده في المحرر وقدمه في رعاة الكبرى  
قال في القواعد وهو المصنف  
قال ابن سعد ، قال في الشيء : إن قصص أحدث منه قيمة لم يمت مكانه رها  
قال . نظام ما عت على الراس جميع قيمة لدى فإن وهو منعه انتهى  
قلت الذي ، حده في الشيء في الراس - عند قول الخرق « وإذا حرق العبد  
- هو أو قتل فالخمس في ذلك السيد » - أنه « فإن » فإذا انقص أحدث منه قيمة  
أقرب . فمة ، لم يمت مكانه رها . نص عليه . هذا لفظه .  
لعل ابن منحا رأى ما قال في غير هذا المكان .

#### تغييرات

القول : معنى قوله « عليه قيمة أقلهما قيمة » لو كان العبد الموهون يساوى  
عشره وقائله يساوى حمة ، أو عكسه . لأنه الراس إلا حمة . لأنه في الأولى

لم يعوت على المرتين إلا ذلك القدر . وفي الثانية : لم يكن حق المرتين متعلقا إلا  
بذلك القدر .

الثاني : محل الوحوب . إذا قلنا لم يجب في القصاص أحد شيئين . فإدعيه  
بالتقصص ، فقد فوت المال الواجب على المرتين  
وحاهر كلامه في الكافي أن الخلاف على فوت « موجب القصاص »  
فأما إن قلنا : موجب أحد شيئين : وجب الضمان .

قال في القواعد : وهو سيد

وأما إذا قلنا : الواجب القصاص ، فإنه لا يفسد قطعا  
وأطلق القدمى . وإن عقيل ، والمصنف هو خلاف من غير ذلك .  
قال في القواعد : ويتعين ساوؤه على القول « الواجب أحد شيئين »  
قال في التلخيص : وإن عد - وقد اوجب أحد أمرين - أحدث منه  
القيمة ، وإن قد . اوجب القصاص ، فلا قيمة على صحيح وجوب  
قوله « وكذلك إن جنى على سيده فاقْتَصَّ منه » ، هو أو ورثته .  
وكذا قال الأصحاب . يعنى حكمه حكم ما إذا كانت الجناية على السيد المرحون  
من أجنبي ، وانقص السيد : من الخلاف والمصنف على ما مر

قال المصنف . وإن رررر ، والشارح : فإن كانت الجناية على سيد السيد  
فلا يجوز . إما أن تكون موحية للقود . أو غير موحية له . كجناية الخطأ ، أو  
ببلاط المال

فإن كانت خطأ ، أو موحية لمال . فهدر

وإن كانت موحية للقود ، فلا يجوز : إما أن تكون على النفس أو على ماله  
فإن كانت على ماله . فإن عد على مال سقط القصاص . ولا يجب للمال  
وكذلك إن عفا على غير مال . وإن أراد أن يقتص منه ذلك . فإن اقتص فعليه  
قيسته تكون رها مكاهه ، أو قصاء عن الدين

ول الشارح : ويحتمل أن لا يحب عليه شيء .

وكذلك إن كانت الحباية على الميراث ، فاقترع الورثة ، فهل تجب عليهم القيمة ؟ يخرج على ما ذكر . وليس للورثة الميراث على مال ودك القاصي وحملاً هم ذلك وأصنافهما في الميراث فإن عه بعض الورثة سقط القصاص . وهذا نص غير القاصي نصه من المدية ، على ما وجب انتهى كلامهم .

قوله ( فإن عفا السيد على ماله ، أو كانت موجهة للمال . فما قبض منه جعل مكاة ) .

لأعز منه خلافاً

فاخره : لو عفا السيد على غيره من أو مطلقاً . وقد راجع القصاص عيب . كان كما واقتصر فيه القول السابق . قاله المصنف ، والشارح . وصح صاحب التلخيص . أنه لا شيء على السيد . أنه أنه فصح هذا بالوجوب كما هو المصوب

قوله ( فإن عفا السيد عن المال : صح في حقه ولم يصح في حق المرتبهين فإذا عفا المرتبهين رد إلى الجاني )

نعم إذا عفا السيد عن المال الذي وجب على الجاني بسبب الجباية : صح في حق المرتبهين . وقد صح في حق المرتبهين ، نعم أنه يؤخذ من الجاني الأرض ، ويدهج إلى المرتبهين فإذا ملك المرتبهين رد ما أخذ من الجاني إليه . وهذا المذهب

قد في الفروع . هذا الأشهر واحترره القاصي وحرمه في الوجيز ، والمظهر وقدمه في الشرح ، وشرحه ابن سعد ، وابن رجب . وإزالة العسر ، والقائين . وحاو بين .

وقال أبو الخطاب : يصح وعنه قيمته - معنى على إراهن قيمته - نعم  
هنا مكانه . جزم به في الهداية ، والمنهيب .

قال الزركشي وهو قول صاحب التلخيص . انتهى

وقال بعض الأصحاب : لا يصح مطلقاً . واحتره الصنف في معنى ، وقال  
هو صحيح في العلم . وقدمه في الرعاية السكري . واحتره في العائق . وأطلقه  
الزركشي

نعمه من خلاف . إذا قدما الواحد أحد شيئين

فإن قدم . أو حب القصص عينا - فلا شيء على - كما قدم  
على المنهيب . إن متولى الأمر حق من الراهن . إذا ما أحد من الخي .  
كما قال المنهيب

وإن متوفاه من الأرض . قليل . يرجع الخي على الذي . وهو الراهن  
لأن له ذهب في قص . ذبح الخي

قلت . وهو المصواب . ثم رأيت ابن ريس قدمه في شرحه

وقال لا يرجع عليه لأنه - يوجد منه في حق الجاني ما يقتضي وجوب  
الضمان . وإنما سوي نسب كان منه حال ملكه له . فأشبه ما لو حق إنسان  
على غيره . ثم هه حيرة ، فلف بالخدمة ابنة . وهو احتمال مصنف في معنى  
والشرح ، والعائق ، ولعروج ، والزركشي  
وأمره له أنصف . من متنفذ ، وأحدث فيه

قال في القعدة واحدة ولا يعين طه كلامهم أنها تكون هه مجرد  
الأحد

ووقع القاصي على ذلك أن له كيل في بيع شلف يهلك بيع الدل المأخوذ  
بغير إذن جدد

وحالها صاحب الكافي ، والتلخيص .

وظاهر كلامه أني الخطأ في الانتصار ، في مسألة إبدال الأنحية : أنه لا يصير  
هنا إلا عمل أرهن

قوله ( وإن وطئ ، المرتب الحاربه من غير شهية فعليه الحد )  
هذا المذهب . وعليه وعليه الأصحاب . وعنه لا حد .

قوله ( وإن وطئها يادب الزمان ، وأدعى الخيانة ، وكان مثله يجهل  
ذلك . فلا حد عليه ) لا راع ( ولا مهر عليه )

على الصحيح من المذهب . وعنه الأكثر  
وقيل : يجب به المهر

قوله ( وولده حر لا يبرأه قيمته )

يعني بد وطئ يادب . من . وهو عمل . وهذا الصحيح من المذهب .

قال أبو بصير : في النهاية - هذا الصحيح . واختاره القاسمي في الخلاف

وهو ظاهر كلامه في السكوت . وحرم به في الهداية ، والفصول ، والمذهب ،  
والمستوعب والمخلاصة ، والتلخيص ، و... حر ، وعنه . وقدمه في الشرح ، وشرح  
ان مسد .

وقال ابن عقيل : لا تسقط قيمة الولد لأنه حر بين الدول ملكة باعتقاده ،

فبره قيمته ، كالمهر . وقدمه في معنى وصحة في الشرح وأصنفها في الحر ،  
وله وقع ، و... عدة الصبري . وأحدون . والله ش

فأمرنا

أمرنا . وطئ من غير إذن . من . وهو عمل لتعريم . فلا حد

وولده حر . وعليه المذهب . وعنه

الثانية : لو كان عبده رهون لا يبرأ منه : حاربه بعد ، إن أبس من

معه فتم . ويجوز له الصدقة بها . بشرط صحتها . من عبه

وفي إسن الحاكم في يسه مع القدرة عليه ، وأخذ حقه من ثمنه ، مع عدمه :  
روايتان ، كثرهما وكيل . وأصلهما في الفروع . وهو ظاهر الشرح ، والمضى .  
قال في القواعد الساحة والتسعين : نص الإمام أحمد رحمه الله على حوار العدة  
سها في رواية أبي طالب ، وأبي الحارث .

وتأوله القاضي في المهر ، وابن عقيل : عن أبي عبد الله الحاكم . وأما  
ذلك المحدث وغيره . وأقروا بالنصوص على ظاهرها .

وقال في الفتق : ولا يسوي حقه من الثمن نص عليه  
وعنه : بل هو . وفي الحكة ووظف . انتهى  
وقد في الرعية الكبرى : ليس له به غير إسن الحاكم  
ورأى في أحد النصب : إذا بقيت في منه عصبون لأحد من الزوجين ، في كلام  
لمصنف .

ورأى في باب حجر . أن امرئتين أحق بشئ من في حبة الزهر وموته  
مع الإفلاس ، على الصحيح من المذهب .

## باب الضمان

فأما : احتتموا في الشقاق

ف قيل : هو مشتق من « الانضمام » لأن دمة الضامن تنضم إلى دمة المضمون  
عنه فسمي في المعنى ، والشرح ، والفتق ، ونرجح من معناه وجزم به « الهداية »  
والمذهب . والمذهب الآخر ، ومصنفه . وعائش

قال في المستوفى ، قاله بعض أصحابه

قال ابن عقيل : وليس هذا بالحيد

قال الركني : وردت لاء الكلمة في « الضم » مير وفي « الضمان » بون  
وشرحه صحة الاشتقاق . وجود حروف الأفعال في الفرع

ويجاب : أنه من الاشتقاق لأكثر وهو المشاركة في أكثر الأصول مع ملاحظة المعنى انتهى

وقيل : مشتق من « النقص » فله القاصي وصونه في سطره . لأن دمة الصامن تنقص الحق

قال في التنعيس : ومعه تصمين الدين في دمة الصامن  
وقيل : هو مشتق من « النقص » قال في العاقب . وهو أرجح  
قال ابن عقيل : والذي يتوهم في أنه مأخوذ من « النقص » فتصير دمة  
الصامن في ضمن دمة المصنوع عنه فهو مادة وثيقة انتهى .  
هذا بخلاف في الاشتقاق . وإنما المعنى : فواحد

قوله ( وهو صم دمة الصامن في دمة المصنوع عنه في التزام الحق )  
وكذا قال في الهداية ، والذهب لأحمد ، والمكاشاة والهدى ومعه في  
عاقبين ، والحاويين .

وقال في التوجيه هو التزام الصامتة في مد غيره . أو دمه ، حالا  
أو مآلاً

وقال في الفروع : هو التزام من يصح تبرعه ، أو مطلق : ماوجب على غيره مع  
بقائه ، وقد لا يبقى

وقال في المحرر : هو التزام بإسناد في دمه من المدون مع بقائه عليه  
وبسبب تمنع ، لدخول من لا يصح تبرعه . ولا جامع ، لخروج ماقد محب  
والأعيان المصنوعة ، ودين الميت إن ربي . ثم قد الصامن ، على رواية نافي  
قال في العاقب : ومن شاملاً ماقد محب

وقال في التنعيس : معه تصمين الدين في دمة الصامن ، حتى يصير مضاعفاً  
به مع بقائه في دمة الأصل .



قائمة : يصح العمل بقط ، صبي ، وكعب ، وقيل ، وحبل ، وصير ،  
ورعر ، أو نقول « حسب ذلك » أو « بحسبه » ونحو ذلك  
فإن قال « أنه يؤدى » أو « أحصر » - نكن من أفعال الصيغ - ولم يعر  
صمد به

ووجه في الفروع الصفة ، إمامه ، قال - هو وظاهر كلام جماعة في مسائل .  
وقال الشيخ في الدين رحمه الله : قياس المذهب - يصح بكل لفظ فهم منه  
الصيان عرفاً . مثل قوله « زوجه وأنا أؤدى الدين » أو « وأنا أعطيك الثمن »  
أو أتركه ولا تطالبه وأنا أعطيك » ونحو ذلك  
قوله « ولصاحب الحق مطالبة من شاء منهما »  
بلا نزاع وله مطالبتهم معاً أيضاً . ذكره الشيخ في الدين رحمه الله وغيره .  
قوله « في الحياة والموت » .

هذا المذهب - لا ريب - وعليه لأستحب - أنه إذا أتى أحدهما من التركة  
قال في الفروع . والمذهب حية وموت  
وعنه يرد المذهب بحد الصيغ إن كان ميتة مقبلة - نص عليه ، على ما أتى  
قوله « ولا يصح إلا من جاز التصرف »  
يستثنى من ذلك - انفس المحجور عليه بوجه يصح صياناً . على الصحيح من  
المذهب . وعليه الأصحاب - وحرمة في الهداية ، والمذهب ، واستنوع ،  
والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ، والخبر ، والراءتين ، والخواصين ، وشرح ابن  
ردس ، وغيره .

وقد صرح به بصف في هذا الكتاب في باب الحجر . حيث قال « وإن  
تصرف في دمه شراء ، أو صيان ، أو إقرار : صح » وقدمه في الفروع  
في التنصير رواية - لا يصح صيان انفس المحجور عليه - وهو ظاهر كلام

المصنف هنا أو يكون مفهوم كلامه هنا مخصوص بما صرح به هناك وهو أولى  
قال في الدعوى : فتوجه على هذه الرواية عدم صحة تصرفه في دمه

### تفسيراته

أمرهما : قال في المعتبين ، والخويعين : ومن صح تصرفه نفسه صح  
صيانته ومن لا فلا

وقيل : يصح صيان من حجر عليه لدمه ، ويسمى به مد فك الحجر كالنفس  
ومر حوا لصحة صيان النفس ، ويسمى به مد فك الحجر فيمكن عموم كلامه  
أولاً مخصوص بنفي المحذور عليه للنفس

الثاني دخل في عموم كلام المصنف : صحة صيان مريض ، وهو صحيح  
يصح صيانته بلا راع .

لكن إن مات في مرضه حسب ما صحت من ثلثه .

فائزته : في صحة صيان المسكاتب المبرد وحبس وأطلقهما في التعيين ،  
والرعاية الصبري ، والعلم ، والمروء ، والعتق

أمرهما لا يصح قال في المحرر وغيره ولا يصح إلا من جاز ترعه  
سوى النفس المحذور عليه .

قال في لزعة الكعري ، والخويعين ، وغيرهم : ومن صح تصرفه نفسه -  
إذا في الرعاية : وترعه ماله - صح صيانته

والوجه الثاني : يصح قال ابن رزين . ويسمى به مد العتق كالنفس .

وقيل : يصح بإذن سيده ولا يصح بغير إذنه . وأصل الذهب وحره  
به في الكافي

وقدم في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين : عدم الصحة إذا كان بغير  
إذن سيده وأطلقوا الوجهين إذا كان بإذنه .

قوله ﴿ فَإِنْ رِثْتَ دِمَّةَ الْمُضْمُونِ عَنْهُ بَرِيءُ الصَّامِسُ وَإِنْ بَرِيءُ الصَّامِسُ ، أَوْ أَقْرَبُ يَرَاهُ بَرِيءٌ : لَمْ يَبْرَأِ الْمُضْمُونُ عَنْهُ ﴾ فلا نزاع .  
ويأتي سد قوله « وإن اعترف المضمون له بالقص . . . » بوقال : رثت  
إلى أو أرائك »

قوله ﴿ وَلَوْ صَبَّحَ دِيمَتِي لِدَيْتِي عَنْ دِيمَتِي خَرًّا ، فَأَسْلَمَ الْمُضْمُونُ لَهُ أَوْ الْمُضْمُونُ عَنْهُ - بَرِيءٌ هُوَ وَالصَّامِسُ مَعًا ﴾  
وهذا ذهب وعليه الأصحاب . نص عليه  
وعنه إمام - سلم المضمون له أنه قيمته  
وقيل أو بكلا ديمتي بشرطيه  
ولو أسلم ضامها برى . وحده

قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ مَجْبُونٍ ، وَلَا صَبِيٍّ ، وَلَا سَفِيهٍ ﴾ .

أما المجنون : فلا يصح ضمانه قولاً واحداً

وكذا الصبي غير نكير ، وكذا المذنب على الصحيح من ذهب وعليه  
الأئمة وقدمه في الكافي ، والفروع ، وغيرهما وصححه في الفتاوى ، وغيره  
وحرمه في البحر ، وغيره . وعنه يصح ضمانه .

قال المصنف ، والشرح حرج أصحابنا صحة ضمانه على اروتين في صحة  
إقراره ونفي حكم إقراره في ماله .

وقال من رزى ، وقيل - يصح ، ماله على تصرفاته - وأطلقهما في الهداية ،  
ومذهب ، والمستوعب ، والمخلاصة ، والهدى . والتحيص ، ورعايتين ،  
وحدويتين ، وغيرهم

وفان في الكافي : وخرج من أصحابنا صحة صلب الصبي يذن عليه ، على الروايتين في صحة بيعه

وقال في الرعية : الكسرى ، وقيل يصح يذن عليه

على المذهب : هـ صحن ، وقال : كان قبل نوعي ، وقال حصصه : بل منه .  
فقال القاصي : قياس قول الإمام أحمد رضي الله عنه . أن القول قول المصنوع له .  
واحتاره من عبدوس في تذكرته .

وقيل . القول قول الصانع

فت : وهي شبهة مما إذا باع ، ثم ادعى الصخر بعد بوعه ، على ما تقدم في  
الحيار ، عند قوله « وإن اختلفا في أهل أو شرع » فاقول قول من معه «  
والمذهب هناك . لا يقبل قوله . فكذا هـ . وأطلقها في الرعايتين ،  
والعائق ، والحقون

وأما السبعة المحذور عليه : فاصحح من المذهب أنه لا يصح صيانته وعييه  
مما بهر الأصحاب . وحرم به في الإحتز ، والمحرر ، وغيرها . وقدمه في المصادقة ،  
والمستوعب ، وخلاصة ، والكافي . والشرح ، وشرح ابن راس ، والرعايتين ،  
والحقون ، والفروع ، والعائق ، وغيرهم  
قال الشارح : هذا أولى

وقيل : يصح . وهو احتمال القاصي ، وأنى لخطاب . فانه في المستوعب .  
وهو وجه في المذهب .

قال في الكافي . وقال القاصي . يصح صيان السفيه ، وسع به بعد ذلك  
المحرره

قال : وهو جيد وأصنف في مذهب

قوله « ولا من عند غير إذن سيده »

هذا مذهب ، فلا يصح بيعه . وفيه الأصحاب . ويحمل أن يصح

وينبغي به بعد الحق . وهو لأن الخطاب وهو رويته من الإمام أحمد رحمه الله  
فيطلبه به بعد عتقه

قال في التلخيص : وهو موصوف بـصح ، بعد أن أطلق وحيد

قال في القواعد الأصولية : الصحة أظهر .

قوله ﴿ وَإِنْ صَحَّ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ . صَحَّ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وحكى ابن رزيق في مباحته وجهها سلم الصحة .

قوله ﴿ وَهَلْ يَتَعَقُّ بِرَقَبَتِهِ أَوْ ذِقَةِ سَيِّدِهِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

وقيل : وجهان . وأطلقهما في الكافي ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، والمذهب الأحمد

إبراهيم : يتعلق بدمه سيده . وهو المذهب حرم به في الوجيز وصححه في

التصحيح وقدمه في الفروع ذكره في آخر المحرر

قال ابن عقيل : طاه المذهب وقياسه ، أن يتعلق بدمه سيده

والمراد الثانية : يتعلق رقبته

قال القاسمي : قياس المذهب ، أن المص يتعلق رقبته . واحتج به ابن عدوس

في تذكره . وقدمه في الزعاتين ، والخلويين ، والعاثي ، وشرح ابن رزيق .

قال ابن سعد في شرحه . مشؤهما أن دين مدون له في التجارة . هل يتعلق

رقبته ، أو بدمه سيده ؟

وقال المصنف ، والشرح ، وغيرهما : الصحيح هناك التعلق بدمه سيده

وقال ابن رزيق في شرحه . ويتعلق رقبته . وقيل بدمه سيده .

وقيل : فيه روايتان كاستدائه . ويبقى ذلك في آخر المحرر

واحتار في الرعية : أن يكون في كسبه . فإن عدمه في رقبته .

قائمة . يصبح صحن الأحرس إذا فهمت إشارته ، وإلا فلا .

قوله ﴿ وَلَا يُقْبَرُ مَعْرِفَةُ الصَّامِنِ لَهَا ﴾ .

هذا المذهب وعيه أكثر الأصحاب وحرمه في لوجير ، وغيره . وقدمه في الهدية ، والمذهب ، والمسوع ، والخلاصة ، والمقى ، والشرح ، والخر ، وشرح ابن مسيح ، والفروع ، والرعاسين ، والخواصين ، والعائق ، وغيره . وصححه الناظم وغيره .

وقال القاضي : يعتبر معرفتهما ، واختاره ابن الب

ودكر القاضي وحيا آخر : معرفة المصنوع له ، دون معرفة المصنوع عنه .

قوله ﴿ وَلَا كَوْنُ الْحَقِّ مُتَعَلِّمًا ﴾

معنى : إذا كان ماله إلى العلم ﴿ وَلَا وَاحِدًا ﴾ إذا كان ماله إلى لوجير

﴿ قَبُولًا قَالَ : صَبَّحْتُ لَكَ عَلَى فُلَانٍ ، أَمْ تَدَايَيْتُمْ بِهِ : صَحَّ ﴾

هذا المذهب وعله الأصحاب

والى المقى احتج أن لا يصبح صحن ما سبب

ليس : انذهب بخور له بفعل الصبا قبل وجوبه . على الصحيح من المذهب

قال في المحرر ، ورعنتين ، والنعم ، والخواصين ، والفروع له بطلان قبل

وجوبه في الأصح . وحزم به في الشوز ، وغيره .

واختاره ابن عدوس في مذكرة ، وغيره

وقيل : ليس له بطلان

فاسر تان

إسراهما لا يصبح صحن بعض الدين منه . على الصحيح من المذهب

حرم به في الحر ، وتذكرة ابن عدوس ، وغيرهما . وقدمه في الفروع ، ورعيتين ،

والخواصين ، والعائق

وقال أبو الخطاب يصح ، ومعه .

وقال في عيون المسائل : لا يعرف الرواية عن إمام فيصح وقد سمع بعض الأصحاب لجأته حالا ومآلا .

وأن صنف أحد هذين الدينين في يصح قولاً واحداً

واحتار الشيخ في الدين رحمه الله صحة صمان الحرس وبحوه ونحو الحرب ، صمدت من الدأو البحر ، وأن غايه صمان به يجب ، وضمان المجهول ، كضمان السوي وهو أن يصح ويجب على النجس من الديون . وهو جائز عند أكثر العلماء ، كالكافي وحسنه والإمام أحمد رحمه الله .

الثانية : لم قال . ما أعطيت فلاناً فهو علي . فهل يكون صانعاً لما يعطيه في المستقبل ، أو ما أعطاه في الماضي ، مما تصرفه سنة عن أحدهم ، فيه وجهان ذكرهما في الإرشاد وأخفاه . في استوعب ، والنجس ، والمحرر ، والحروري الكبير ، والله وع ، والعاق ، والركشي

أمرهما . يكون به صي

قال برركشي : يعتمد أن يكون ذلك مراد الحرق ويرحمه إعمال الحقيقة ، وحرم به في السور وقدمه في الرعائين ، والحاوي الصغير وصححه في النظم واليوم الثاني : يكون المستقبل وصححه شارح المحرر وحسن المنصف كلام الحرق عنه فيكون احتياط الحرق

قال في الفروع . وما أعطيت فلاناً علي وبحوه ، ولا قرينة . قيل منه . وقيل :

للوحي . انتهى

وقد ذكر المحقق الإجماع وقد ورد للفاضل في قوله تعالى ( ١٧٣ : ٣ ) الذين

قال لهم الدس ) وورد للمستقل في قوله تعالى ( ١٦٠ : ٢ ) إلا الذين تابوا ) قاله

برركشي

قلت : قد سوجه أنه للمضى والمستقبل فيقبل عسيره بأحدهما وهو ظاهر  
ماقدمه في الفروع .

نبيذ : مراده بقوله ( وَتَصِيحُ صِمَارُ دِينَ لَصَابِ ) أى الدين الذى ضمنه  
الصام فيثبت الحق في دم الثلاثة  
وكذا يصح صمار للدين الذى كعله السكيل . فبما الذى يارب . الأول .  
ولا عكس

وإن قضى للدين الصام الأول ، رجع على المصوم عنه  
وإن قضاه الثانى رجع على الصام الأول ثم يرجع الأول على المصوم  
عنه ، إذ كان كل واحد منهما قد ثبت لصاحبه . وإن لم يكن إذن ففى الرجوع  
روايتان ، وأطلقهما فى المتن ، والشرح ، والفروع

قلت : مذهب رجوع على ما أتى فيها بقضى الصام للدين  
وقال فى الرعاية ، فى هذه المسألة : وه يرجع الأول على أحد ، على الأظهر  
ورأى بعض مسائل تنطبق بالضمن إذا تعدد غيره فى الكفالة . فليعلم .

قوله ( وَيَصِيحُ صِمَارُ دِينَ الْمَيْتِ الْمُفْلِسِ وَغَيْرِهِ )  
أى غير المفلس .

يصح صمار دين ميت المفلس بلا راء .

ويصح صمار دين نبيذ غير المفلس على الصحيح من المذهب وعليه  
الأصحاب . وعنه لا يصح .

قوله ( وَلَا تَبْرَأُ ذِمَّتَهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ فِي أَحْصَ الرُّوَابِثِينَ )

وكذا كان فى الهداية ، والمنوع ، والخلاصة ، وغيره . وهو مذهب .  
وعليه الأصحاب وحرمه فى الوحيير ، وغيره . وقدمه فى الخبر ، وغيره  
والرواية الثانية : براء بمجرد الصمار من عصب . وتقدمت



قوله (ويصح صانُ عهدة المبيع عن البائع للمشتري : وعن  
المشتري للبائع ) .

بلا ريب في عهدة

وحكي الدلم وغيره - فيه خلافاً

فصانه عن مشتري البائع : أن يضمن الثمن الواجب قبل تسليمه . أو إن ظهر  
به عيب ، أو استحق

وصانه عن البائع للمشتري : أن يضمن عن البائع الثمن متى خرج المبيع  
مستحقاً ، أو دمر أو أوشى العيب .

فصان العهدة في موصفي - هو صان الثمن أو صنه عن أحدهما الآخر  
وأصل العهدة : هو الكتاب الذي يكتب فيه وثيقة البيع - ويذكر فيه  
الثمن ثم غيره عن الثمن الذي خصمه

والفاظ صان العهدة « صحت عهده » أو ثمة ، أو ذكره « أو يقول للمشتري  
« صحت خلاصتك منه » أو متى خرج نفع مستحقاً فقد ضمنت لك الثمن » وهذا  
مذهب في ذلك كله

وقال أنه يكرى التسمية ، والشاق لا يصح صان البائع

فان خص لا يصح ، أراد أن يكرى - صان العهدة ورد

فان القاضي لا يختلف المذهب أن صان البائع الثمن لم يبيع ، يصح وروي  
الذي لا يصح : صان البائع لعين المبيع وقد سبه أو يكرى فقال : أي خصمه يرد  
الثمن ، لا خلاص لأنه إذا باع مالا بملك فهو باطل أو إلى هذا الإمام  
أحمد رحمه الله

قوام

المؤلفي - لو سى المشتري وخصه المستحق فالأقاص للمشتري ويرجع

فئة الثالث على التاسع وهل يدخل في صلب العهدة في حق صامها ؟ على  
وحسين وأطلقهما في التلخيص ، والفروع ، والفائق

أحدهم : يدخل في صلب العهدة قدمه في الرء ، بين ، والحدوين .  
والثاني : لا يدخل وهو ظهر كلامه في المعنى ، والشرح فليهما ما مضاه  
إلا إذا ضمن ما يحدث في المنع من ، أو عراس

الثالثة : لا خوف من شترى واد البيع بمبراسته في المنع ، أو كونه الموصى  
معي ، أو شك في كمال المشقة ، وعودة حسن النعم ، فضمن ذلك صريحاً : صح  
كعبان العهدة : وإن لم يصرح ، فهل يدخل في مطلق صلب العهدة ؟ على وحسين  
وأطلقهما في التلخيص ، والرعاية

الثالثة : يصح صلب نفس الصلحة ، ونحوه ويرجع موله . مع بيته .  
على المذهب من المذهب

وقيل : لا يرجع إلا سببة في حق الصامن  
قوله : ( ولا يصح صلب دين السكتانية في أصح الروايتين ) .  
وهو المذهب مطلقاً . حرره في الحبر ، والطبر ، وغيرهما وقدمه في الفروع  
والسكا في . هذا المذهب

قال المصنف في المعنى ، والشرح : هذا أصح . وصححه ابن سبط في شرحه  
والرواية الشاذة يصح صلبه سواء كان الصامن حرّاً أو غيره . وحكاهما  
في خلاصة وجهاً وأطلقهما في الممددة ، ومذهب ، والمتوهم ، والخلاصة ،  
والهادي ، والتلخيص ، والمحرر ، والرعايتين ، والحدوين ، والفائق .

وقال القاضى : يصح صلبه إذا كان حرّاً ، لكنه يعرّفه قدمه ابن رزين  
في شرحه واحتراره من عدوس في تذكرة .

وقدم : هل يصح أن يكون المسكتان صلباً ، أو لا ؟  
ونأى في باب السكتانة : إذا ضمن أحد المسكتين الآخر ، هل يصح أم لا ؟

قوله ﴿ وَلَا يَصِيحُ صَاحُ الْأَمَانَاتِ ، كَالْوَدِيعَةِ وَنَحْوِهَا ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه يصح . وحمل على التعدى ، كتصريحه به . فإنه يصح . بلا نزاع .

وقد صرح به المصنف هنا وغيره من الأصحاب .

قوله ﴿ فَأَمَّا الْأَعْيَانُ الْمُضْمُونَةُ ، كَالْعَوَارِي ، وَالْمَقْصُوبِ ، وَالْمَقْبُوضِ

عَلَى وَجْهِ السُّومِ — فَيَصِيحُ ضَمَانُهَا ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه لا يصح ضمانها .

تنبيه : أقادنا المصنف — رحمه الله — أن المقبوض على وجه السوم من ضمان

الفارس ، وأن ضمانه يصح

والأصحاب — رحمه الله — يسكرون مسألة ضمان المقبوض على وجه السوم

في فصل « من باع مكيلا أو موروثا » وبذلكرونها أيضا في أحكام القبس .

وبذلكرون مسألة الضمان هنا ، ومسألة صحة ضمان الصامن للمقبوض على وجه

السوم مترتبة على ضمانه قبضه .

واعلم أنه قد ورد عن الإمام أحمد — رحمه الله — في ضمان مقبوض على وجه

السوم خصوص .

فقال حرب ، وأبو طاب ، وغيرهم : ضمان المقبوض على وجه السوم

ونقل ابن منصور وغيره : أنه من ضمان المالك ، كإرضاءه ومبايعته الأخير

ونقل حنبل إذا صاع من اشترى به بضع ثمة ، أو قطع ثمة زمه

ونقل حرب وغيره — فيس قال : يعني هذا : قل : حده — شئت ، فأخذه .

فثبت بيده — قال : هو من مال ثامنه لأنه يملكه حتى قطع ثمة .

ونقل ابن مشيش — فيس قال : يعني به : فقال : حده بما شئت فأخذه فثبت

بيده — بصمته ربه . هذا بعد أن يملكه

قال الخلد : هذا يدل على أنه أئمة ، وأنه محج مثله في بيع حيار على قون  
« لا ينسكه »

وقال : يصيبه مدعيه كعادة ، وأولى انتهى

فهذه نصوصه في هذه المسئلة

قال في المروء : ذكر الأصحاب في صباه رواتين

قال ابن رجب في قواعد فتن لأصحاب من حكي في صباه رواتين

سواء أحد يتقرب لغيره أو يذوبه وهي طهارة القضي ، وأن يتقرب ويصح  
البيان لأنه مقصود على وجه الدليل والعوض فهو مقصود مقدس انتهى .

قلت : ذكر لأصحاب في مقصود على وجه السوء ثلاث صور

الأولى : أن يسوء إماماً في ثوب أو نحوه ، ويقطع فيه ، ثم يقصه له ،

أما فإن رسوه وإلارده فينتاب

في هذه الصورة يصح إن صح مع المصطفة ونذهب . صح مع المصطفة  
وحرم بذلك في المستوعب ، وأربعين ، وطوبى ، والفروع ، والفتق ، وغيره

قال ابن أبي موسى يصمه بغير خلاف

قال ابن رجب في قواعد وهذا يدل على أنه حري فيه خلاف إذا

إنه لم ينقد البيع بذلك . وفي كلام الإمام أحمد حقه لله إمام في ذلك انتهى

الثانية : لو سومه ، وأحده ليريه أهله ، إن رسوه . وإلارده من غير قطع

نعمه ، فيسب في صباه رواتين وأصنف في أربعين ، وخو بين ، والفتق ،  
والمستوعب .

أما هما : يصمه القديس وهو الذهب وهو طاهر كالأصناف

وحرم به في الوجيز في هذا الباب

قال ابن أبي موسى فهو مصون بغير خلاف قل عن الإمام أحمد : هو

من صباه فاصه ، كالعامة .

والرواية الثانية لا يهضمه . قال في الخواص : قال ابن منظور وسيروا هو  
من صحت مالت كالرهن ، وما يهضمه الأخير

الثالث لم أحده . ذكره ليريه أهله . من رصوه اشتراه وإلا رده ، قتف  
بلا مدخل في نصيب

قال من أنى موسى هذا أظلم عنه وقدمه في الرعنتين ، والمستوعب ،  
والخاويين .

قال في العائق فلا صحت في أظلم " . ابن وعنه يهضمه فيه  
فأمره : تقبوس في الإحارة على وجه السوم : حكمه حد تقبوس على وجه  
السوم في البيع ذكره في الانتصاف وتقتصر عليه في الفروع . قال ، وولد تقبوس  
على وجه السوم كمو ، لا ولد حدية وصامية ، وشاهدة ، ومومى ، وحق  
حاجر ، وصامية

وميه في لا صا . إن أدل لأمته فيه سري  
وفي طريقة بعض الأصحاب : ولد موسى متب ، بعده سبق الحكم .  
وإنما المخاطب للموصى به . تنهى .  
وفي ذلك معنى من شأن ما علم صورته  
منها قوله « وحى حذر »

قال في القعدة الثانية والتدوين . منها : الشاهدة ، والصامية ، والكفيلة .  
لا يتعلق ، ولأدهن شيء . ذكره القاضي في المحرر ، وإن عقيل وحذر القاصي  
في خلافه أن ولد الصامية يسع ، وسع معها ، كولد المراهبة وصعفه ابن عقيل  
في مطلقاته

وقال في القعدة (١) لاند كورة الأمة الحدية لا يتعلق بأولاده وأكـهاشي .  
(١) في نسخة المصنف فوق « القاعدة » من السطور مخط « لفصول »

وقال في آية عدة المذكورة : إذا ولدت المفضلة على وجه السوم في يد القاص  
فقال القاصي : وإن عقيل : حكمه حكم أصله  
قال ابن رجب : يمكن أن يخرج منه وجه آخر : أنه ليس بمضمون كونه  
العبرة

وأن في آخر باب العبرة : حكم ولد مسرة ، أو موهبة ، وولد الدفعة ،  
وأن في حكمه ولد مذكرة ومكاته في أبيهما  
فأمرتان

بهما هما إذا طوب الصامن ، لمن ، فلا يجوز : إذا أن يكون من يدر  
المضمون عنه ولا فإن كان صممه يدره ، فله مطالبة بتعويضه على الصحيح  
من المذهب

قال في الفروع : أنه ذلك في لأصح ، وحرم به في غير ، والتأخير ،  
والرعي ، والحدوين ، والدقيق ، وقدمه في معنى ، والشرح ، وشرح ابن رجب  
وقيل : ليس للصامن مطالبة بتعويضه حتى يؤدي

وإن لم يدر الصامن ، لم تكن له مطالبة بتعويضه من المضمون له ، على  
الصحيح من المذهب ، قدمه في الفروع وهو مؤخر ما حرم به في المحرر

وقيل : أنه ذلك وأطلقهم في الصامين ، والحدوين ، والدقيق ، والتأخير  
وإن كان صممه غير يدره ، لكن به مطالبة بتعويضه في الأداء ، على  
الصحيح من المذهب ، قدمه في المحرر ، والصامين ، والحدوين ، والدقيق  
وقدمه في الفروع ، والمعنى ، والشرح ، وشرح ابن رجب وغيرهم  
وقيل : أنه ذلك إذا طاه

أشابه : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ثم يعيب مصمون عنه - أطلقه في  
موضع وقيدته في آخر - فإدراك على الوفاء - فأمسك الصامن ، وعزم شيئاً بسبب ذلك  
وأطلقه في حسن ، رجع به على مصمون عنه واقصر عليه في الفروع

قَبْ وَهُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا يَحْدُلُ عَنْهُ

وَيُنَى التَّسْبِيحُ عَلَى ذَلِكَ فِي أَوَّلِ سَرِّ حُجَّةٍ أَيْضًا

قَوْلُهُ : وَإِنْ قَصَى الضَّامِنُ الَّذِينَ مُتَّبِعًا : لَمْ يَرْجِعْ شَيْءٌ ، وَإِنْ  
نَوَى الرُّجُوعَ وَكَانَ الضَّامِنُ وَالْقَضَاءُ سَيْرَ إِذْنِ الْمُصْنُوعِ عَنْهُ قَهْلٌ  
يَرْجِعُ بِهِ عَلَى رَوَايَتَيْنِ وَإِنْ أُذِنَ فِي أَحَدِهِمَا ، قَلَّ الرُّجُوعُ بِأَقْلٍ  
الْأَمْرَيْنِ : تِمَامُ قَصَى ، أَوْ قَدَّرَ الَّذِينَ )

.. قَصَى الصَّامِنُ بَدَلًا ، فَلَا يَحْوِي : إِنْ أَلْ قَصِيهِ مُتَّبِعًا أَوْ لَا . فَإِنْ قَضَاءُ  
مُتَّبِعًا لَمْ يَرْجِعْ مَلَا رَاجِعٌ

قَالَ فِي الرَّعْدَةِ . هَذِهِ هِيَ ، نَحَاجُ قَوْلًا وَقَبْصًا وَرَضَى ، وَالْحَوَالَةُ : وَحَبْ  
قَضَاءُ .

وَبِنْ قَضَاءُ عِبْرَ مُتَّبِعٍ . فَلَا يَحْوِي : إِنْ أَلْ قَصِيهِ رَجُوعٌ . أَوْ يَدُلُّ عَنْ

ذَلِكَ فَبِنْ بَرَى الرُّجُوعَ فِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ ، شَتَّى كَلَامُ الْمَصْنُوعِ

أَمْرًا هَا : أَنْ يَصْنَعَ بِإِذْنِهِ ، وَنَقَصَ بِإِذْنِهِ ، فَيَرْجِعُ مَلَا رَاجِعٌ

الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَصْنَعَ بِإِذْنِهِ ، وَنَقَصَ سَيْرَ إِذْنِهِ فَيَرْجِعُ أَيْضًا مَلَا رَاجِعٌ

الثَّالِثَةُ : أَنْ يَصْنَعَ سَيْرَ إِذْنِهِ ، وَنَقَصَ بِإِذْنِهِ فَيَرْجِعُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ

الْمَذْهَبِ وَعَبْدُ الْأَحْمَدِ

وَاحْتَرَفَ فِي الرَّعْدَةِ الْكَتَرَى أَنَّهُ لَا رَجْعَ

الرَّابِعَةُ : أَنْ يَصْنَعَ سَيْرَ إِذْنِهِ ، وَنَقَصَ سَيْرَ إِذْنِهِ فَيَرْجِعُ فِيهِ رَوَايَاتَانِ .

وَأَصْنَعُهُمَا فِي الْمَذْهَبِ ، وَنَذْهَبُ ، وَاسْتَوْعَبُ ، وَحَلَاصَةُ ، وَالْكَافِي ، وَالتَّحْقِيقُ ،

وَالْتَرْجُحُ ، وَتَرْجُحُ مِنْ مَعْنَى ، وَالْجَوَابُ ، وَخَدَوْنِ

أَمْرًا هَا : رَجْعٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، لَا رَجْعَ وَنَقَصَ عِبْرَ

قال ابن رجب في القاعدة الخامسة والتسعين يرجع على أصح الروايتين  
وهي المذهب عند الخرق ، وأبي بكر ، والقاضي ، والأكثرين انتهى .  
قال البركشي : وهي احتبار الخرق ، والقاضي ، وأبي الخطاب ، والشريف ،  
واس عقيل ، والشيرازي ، وابن السكيت ، وغيرهم

قال في الفائق : اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله وحرمه في البحر  
غيره . وصححه في التصحيح وقدمه في المحرر ، والنظم ، والمروغ ، وقال بعض  
عبيه ، واحداً الأصحاب . انتهى

قال في القواعد واشترط القاضي أن يسوى الرجوع . ويشهد على نيته عند  
الأداء . فهو يوى التزعم ، أو أطلق اليه ، فلا رجوع له  
واشترط أيضاً أن يكون المدين ممتنعاً من الأداء .  
وهو يرجع إلى أن لا رجوع إلا عند تعدد دفعه  
وخالف في ذلك صاحب المنقذ ، والمحرر . وهو ظاهر إطلاق القاصي في  
المحرر ، ولذا أكثرين انتهى

والرواية الثامنة : لا يرجع احتاره أبو محمد الطوسي وقدمه في الفائق .  
وقال ابن عقيل عليه السلام - كدفع أصحية غيره فلا بد - في دفع الصمان  
والرجوع لأن القصة قد بررت ، كتحصيل لأجر المدعي انتهى  
ومن قصده ، ولم يوافق الرجوع ولا التزعم ، بل دهل عن قصد الرجوع وعدمه ،  
فالمذهب : أنه لا يرجع احتاره القاصي كما تقدم وقدمه في الفروع . وهو ظاهر  
ما حرمه في القواعد فإنه حمل اليه في قصة الدين فضلاً لأحد المحبين فيما يند  
اشترى أسيراً حراً مسلماً .

وقيل : يرجع وهو ظاهر نقل ابن منصور وهو غير الخرق وحرمه في



قائمة : وكذا احكم في كل من أدى عن غيره دونه وحده بغير إيداعه  
على ما تقدم من التتبع في ذلك واحلاف  
قوله (أو إن أنكر المصنوع له القضاء وحلف : ثم يرجع الصائم  
على المصنوع عنه ، سواء صدقه ، أو كذبه ) .

إذا ادعى الصائم القضاء ، وأنكر المصنوع له ، فلا يخلو : إما أن يصدق  
المصنوع عنه ، أو يكذبه . فإن كذبه : لا يرجع عليه إلا أنه تشهد له بالقضاء .  
فإن لم ينكر له أنه فعل المصنوع ، وجوز على لأصين والصائم  
فإن أحدهما الصائم ، فإن يرجع الصائم الأول للزم له بطلان ،  
أو الثاني فيه احتمالان مطلق في المذبح

أمرهما يرجع للقضاء ، قدمه في معنى ، والشرح وقال : هو أرجح  
وقدمه ابن رزيق في شرحه

والثاني : يرجع للقضاء أولاً . وهو طرفة في البرعة . والثاني -  
قدمه فيها - أنه يرجع عليه منه واحده بقدر الدين . ولا مدعاة من الطرفين  
وإن صدقه ، فلا يخلو ، إما أن يكون قصده بشهادة غيره ، فإن قصده  
بإشهاد صحيح ، يرجع عليه . ولو كانت البينة عائلاً أو ميتة  
فعدم بطريقه في رهن ، وثاني في الكالة

مكر لو ردت الشهادة منه حتى - كما سبق مطلقاً - أو كانت الشهادة محتاجة  
فيها - كشهادة الصيد ، أو شاهد واحد ، أو كل ميت أو عائلاً - فهل يرجع ؟ فيه  
احتمالان مطلق في معنى ، والشرح ، والمذبح  
قطع في رعيين ، والحواريين : أنه لا يكفي شاهد واحد  
وقال في الكبرى ، قلت : بلى ، ويخلف معه .

هو ادعى الإشهاد وأنكره المصنوع عنه . فهل يقبل قوله ؟ فيه وجهان  
وأطلقهما في القروع ، والرعاية الكبرى .

وإن قصص غير إسمه . فلا يجوز : إما أن تكون القصص تحفة المصنوع  
عنه ، أو في عيته فإن كان تحفته رجع ، على الصحيح من المذهب ، صححه في  
الفروع ، والفتاوى ، والزعمتين ، وحده في التلخيص ، وغيره . وقدمه في المحرر ،  
وشرح ابن رزمي ، وغيرها .

وقيل ليس له الرجوع ، وأطلقه في معنى : الشرح ، وحوين  
وإن كان القصص في غيبة المصنوع عنه ، لم يرجع عليه ، قولاً واحداً .  
قوله ( وإن اعترف بالقصص ) أي المصنوع له ( فأكثر المصنوعون  
عنه لم يسمع إنكاره ويرجع عليه )

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جملة الأصحاب . وحده في الوجيز ،  
وغيره . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وإخلاصه ، واسمى .  
والشرح ، والزعميتين ، والحاويين ، والفتاوى ، وغيره .

قال في التلخيص : رجع ، على الصحيح من المذهب

قال الشارح : هذا الأصح .

قال في الفروع : رجع في الأصح

وبه وجه آخر . لا يرجع وهو احتمال أي الخطأ في هدائه وأصنافه

في المحرر .

#### قائمه

المؤلف : لو قال المصنوع له « رئت إلى من الدين » فهو مقر بقصه ولو قال

« رئت » ولم يقل « إلى » . يمكن مقرا بامتناعه ، على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع ، والمستوعب ، والمسنى ، والشرح ، وصححه

وقيل تكون مقراً به . وحذره القاصي . قاله في المستوعب .

قال في المنور : وإن قال رب الحق للصائم « رئت إلى من الدين » فهو

مقر بقصه . وأطلقه في التلخيص ، والمحزر ، والزعمتين ، والحاويين ، والفتاوى .

ولو قال « أرايتك » ، يكن مبرأً ما تبص ، قولاً واحداً  
 الثاني : لو قال « وهنتك الحق » فهو تنكس ويرجع على المصوم عنه ، على  
 الصحيح من المذهب

وقيل بل هو إراء فلا رجوع  
 قوله : « وإن مات المصوم عنه ، أو الضامن ، فهل يحل الدين ؟ على  
 روايتين » .

وأطلقهما في الشرح ، وشرح من معناه  
 إحداهما : لا يحل وهو المذهب ، حرره في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ،  
 والوحيير ، والحدويين وقدمه في المستوعب ، وازدعجيين .  
 والثانية : يحل . وقال ابن أبي موسى : إذا مات المصوم عنه قبل محل الدين  
 معناه : « كى لمصوم له مطقة الضامن قبل محله » .

وإن حلف وفاة « بخلق من يحل ؟ على روايتين  
 إحداهما : يحل ، والأخرى لا يحل ، داوود في الميراث  
 حبه : « كى انصف هو الرواسين في إدامات أحدهم » وهي حرفة المصنف  
 والشارح ، وابن معناه

وقيل محل الرواسين فيما إدامات معناه وهي طريقة صاحب الهداية  
 والمذهب ، والخلاصة ، وازدعج الصغرى . وقدمه في المستوعب  
 حرموا عدم الخوف إدامات أحدهم . وأطلقوا الرواسين فيما إدامات معناه  
 وقال في ازعجة الكبرى . « ومن معناه » . وقيل : أو مديون وحده . حل .  
 لحرم بالخوف إدامات معناه

قوله : « ويصيح صمان الحال مؤجلاً » .

بلا رجع من عنه . فصاحب خلق مطقة لمصوم عنه في الحال ، دون  
 المصوم

قوله ﴿وَإِنْ صَبَنَ الْمُؤَحَّلُ حَالًا . لَمْ يَلْزَمَهُ قَبْلُ أَجَلِهِ ، فِي أَصَحِّ  
الْوَجْهَيْنِ ۝﴾ .

وهو المذهب حرم به في الوجيز . وقدمه في اسمي ، والمحرم ، والشرح .  
والعروة ، والزعاسين ، والحدويين ، والعاثق ، وغيرهم .

والوجه الآخر بدمه قبل أحله

غير : أضاف المذهب - رحمه الله - صحة صيان المؤحل حالا . وهو صحيح  
وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
وقيل : لا يصح . وأطلقهما في التلخيص .

تنبيهات

أمرها : ظاهر قوله ﴿فِي الْكَفَالَةِ﴾ وهي التبرأ من إحصار المكفول  
به ۝

أنه سواء كان المكفول به حاصراً أو عائلاً ، بإدبه فلا ريب ، وغير إدبه .  
على خلاف يأتي في كلام المصنف قرينة .  
وقيل : لا تصح كفالة المدبور إلا بإدبه .

الثاني : قوله ﴿وَنَصَحَ يَدِينِ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ﴾ .

يعني : سد كل من يلزمه الحضور إلى مجلس الحكم بدين لازم مطلقاً  
بصح صحته .

الثالث : قوله ﴿وَبِالْأَعْيَانِ الْمَضْمُونَةِ﴾ .

يعني : تصح أن تكفلها ، بحيث يه إدبها ، يحصرها بضمير ، إلا أن تصح  
بفعل الله تعالى على مبدئي .

وقال الزكشي في صحة كفالة الدين المضموية وجهان . وبأن خلافه غيره .

قائمة : تصفد السكينة ، لفظ العين متقدمة كلها على الصحيح من المذهب .

وقيل لا تصفد سقط « نجيب » وقيل « احذره » من عقيل .  
 قوله : « ولا تصيغ بدين من عليه حد أو قصاص »  
 هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يصح واحداً في الفائق  
 تنبيه : قوله « ولا تصح بدين من عليه حد أو قصاص » مثل سواء كان  
 حقه (١) ، كحد الزنا والسرقة ، ونحوهما ، ولا أدى ، كحد الهمم والقصاص .  
 ويكون من عنه حد أو قصاص لا يصح كدنه : من مفردات المذهب .

#### قائمة ثانية

إحدهما : يصح السكينة لأحد ما ، كالتدية وعزم السرقة .

الثانية : لا يصح السكينة زوج وشاهد .

قوله : « ولا يفتر مقتب ، كأحد هدين »

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به أكره .

وقيل يصح ، لأنه يرفع ، فهو كالإسره والإباحة ذكره في القاعدة الخامسة  
 عند المائة .

قوله : « وإن كفل بجزء شائع من إنسان - كثلثه أو رُبعه - صح

في أحد الوجهين »

وأطلقهما في الحرر ، والمروع ، والفائق .

أمرهما - يصح - وهو المذهب . حرم به في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ،

(١) من هنا خرم من نسخة المصنف ، له ورقة .

ولبور ، وإدراك الناية . وقدمه في هداية ، ولذهب ، والنسوع ، وخلاصة ،  
ولسكافي ، والتدخيص ، والشرح ، ورعيين ، والخواصين ، وغيرهم  
قال في تجريد البداية : هذا الأطر . ومجمعه في التصحيح

والرسم الثاني : لا تصح . قال القاضي في الخرد : لا تصح . الكفاية معص الدرس  
قوله : أو عضو في صح في أحد الوجهين .

إذا تكفل بضم من إنسان ، فلا يجوز . إما أن يكون وجهه أو سره . فإن  
كل وجهه . صح ، على الصحيح من المذهب . وجهه في الحصى والشرح ،  
والسكافي ، والمحرر ، ورعيين ، والخواصين ، والرائي ، وإدراك العامة ، وسور ،  
وغيرهم

قال ابن سعد في شرحه : وهم الطاهر . ويسمى حمل كلاء المصنف عليه .  
وقيل : لا يصح . قال القاضي : لا يصح معص الدرس . وهو طاهر ما قدمه في  
المروء

قلت : لا أر من صرح به القول . وطاهر كلاء مصنف . استحباب خلاف  
فيه

وإن كانت الكفاية معصو - غير وجهه - فأطلق المصنف فيه وجهين  
وأطلقهما في الحرر ، والفائق ، والمروء .

أمرهما : تصح . وهو المذهب . وحزم به ابن عدوس في نسخة . وحته .  
أبو الخطاب .

قال في تجريد الناية ، هذا الأظهر . وقدمه في الهدية . والمذهب ، واستوعب ،  
و الخلاصة ، والتدخيص ، ورعيين ، والخواصين ، وغيرهم . ومجمعه في التصحيح .

والرسم الثاني : لا تصح . احت . القاضي ، كما تقدم منه

وقيل : إن كانت الحياة سقى معه - كالد والرحل ونحوهم - . تصح . وإن

كانت لا تبقى معه - كإنه وكبدته ونحوها - صح - جزم به في الوجيز . وقدمه في المعنى ، والشرح . وهو الصواب .

قال في المكافي : قال غير القاضي : إن كفل معصو لا تبقى أخبائة مدونه - كإنه أس والقب والظهر - صح - وإن كان معبراً - كأيدي وأرجل - فوجهان . قوله : **وإن كفل يأنسان** ، على أنه إن شاء به ، وإلا فهو كعفل ناخر ، أو صامن ما عليه . صح في أخذ الوحيين .

وأطلقهما في المذهب ، والفروع ، والفتاوى .

وطاهر المعنى ، والشرح : الإصلاقي .

أمرهما : بصح . وهو المذهب . احتاره أه عطاء ، والشرع أبو جعفر . ومحمده في التصحيح وحرم به في الوجيز ، وسور ، وتذكيرة ابن عدوس وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتدريج ، والمحرر ، والرعابيتين ، والحدود . ونقلهما الصيغة في كعفل به .

والوجه الثاني : لا تصح احتاره القاضي في الجمع

### قواعد

منها : وقال . كعفل فلان على أن يرى ، فلانا الكعفل : حد الشرط ، على الصحيح من المذهب . وقيل . لا يحد فعل المذهب : حد العقد أيضاً على الصحيح من المذهب .

وفي الفروع : وتوجه وجه لا يحد

وكذا يحكم بوقال ضمنت لك هذا الدين على أنت تترني من الدين الآخر . وله في المعنى ، والشرح ، والفتاوى ، وغيرهم

ومنها : وقال . إن حدثت به في وقت كذا ، وإلا فأن كعفل فلان ،

أو وإلا فأن صامن فلان . أو قال : إن شاء مدونه صامن لك ما عليه

أو إذا قدم الحليج فأنا كفيل بفلان شهراً فقال القاضي لا يصح الكفالة

قوله المصنف ، والشرح . وهو أقس .

وقال الشريف أبو حمزة ، وأبو الخطاب في الانتصار : تصح

واعلم أن أكثر هذه المسائل وما ذكره المصنف ينزع إلى تطبيق النص

والكفالة بشرط وتوقيتها ، بل هي من جهتها .

قال في المروء : وفي صحة تعليق ضمان وكفالة ميراث الحق . وتوقيتها :

وحماة . وفي تكفل به على أنه إن لم تنه فهو ضمان ميراث ، أو كفيل به ،

أو كفله شهراً فوجهان . انتهى

وقدم في المحرر ، والرهاسين ، والحروري الصغير صحة تعليق الضمان والكفالة

بالشرط المستعمل . وحرمه في الوحيز ، والنور ، وغيرها . واختاره ابن عدوس

في تذكرته ، وصاحب الفائق ، وأبو الخطاب ، والشريف أبو حمزة وغيرهم

وتقدم ذلك في مسألة المصنف .

قال في الرعدة الكبرى . وإن علق الضمان على شرط مستقبل صحيح .

وقيل لا يصح إلا سب الحق ، كالهدية ، والهدية ، وما لا يحل وما يوجد

فيه ، ويصح توقيته مدة معينة .

قال ويعتمد عدمه . وهو أقس لأنه وعد اتفق .

فأمره . قال المصنف ، والشرح : إن كفيل إلى أجل محمول : ، تصح

الكفالة لأنه ليس له وقت يستحق مطاعته فيه . وهكذا العين . وإن جمعه إلى

المضاد والمحدد والمطاع .

وحرج على المحمين في الأجل في البيع والأولى صحته .

قوله ( ولا يصح إلا برضى الكفيل )

بالإرجاع . وفي رضى المكفول به . وهو المكفول عنه . وجهان . وأصح



في الهداية ، ولذهب ، والمستوعب ، وفادى ، والتحصين ، والمعنى ، والشرح ،  
والفتن ، والزكشى .

أهمهما : يعتبر رصاء حرمه في الحجر

قال في الخلاصة ، والرعايس ، والمخاوي : يعتبر رصاء في أصح الوجهين  
وصححه في الصحيح . قال ابن منجد : هذا أولى .

واليوم الثاني لا يعتبر رصاء قدمه في الفروع . وهو لذهب على ما اصطاحناه  
قوله : ومنى أحصر المكفول به وسئلته : ترى ، إلا أن يُحصره  
قبل الأجل ، وفي قبضه صرز ٤ .

إذا أحصر المكفول به وسئلته بعد حلول الأجل : ترى ، على الصحيح من  
الذهب مطاوع من عنه وعليه حمير الأصحاب وقطاع ، كثير منهم .  
قال في المستوعب : وحرمه في المعنى ، والشرح ، بشرط أن يكون هو  
بدنه طاعة

قلت الطام أنه دعيهم وعنه لا يرأيه

قال من رأى موسى لا يرأى حتى تقوم قد رئت إليك منه ، أو قد سلته  
يلك . أو قد أحضرت نفسك من كعدته .  
وقال من الأصحاب - منهم منصف والشارح - إذا امتنع من نفسه أشهد  
على استنائه رجلين و ترى .

وقال القاضى : يرصه إلى الحاكم ، فسمه إليه فإن لم يجد حاكماً أشهد شاهدين  
على إحصره واستدع المكفول له من قوله .

نصب ، حكم . إذا أحصره قبل حلول الأجل ، ولا يصرف في قبضه حكم ما إذا  
أحصره بعد حلول الأجل ، خلافاً وردده ، على ما تقدم

فأمره تعيين إحصاءه في مكان المقدس . على الصحيح من المذهب . قدمه  
في الدعوى

وقيل : تعيين فيه إن حصل ضرر في غيره ، وإلا فلا .  
وقيل : يبرأ بقية البلد . اختاره القاضي . قاله في المعنى ، والشرح .  
وعده غيره . إذ كان فيه سطر . اختاره القاضي ، وأصحابه . وقدمه في  
النجيب .

قال الشيخ في الدين : رحمه الله : إن كان المكفول في حبس الشرع ، فله  
إليه فيه رى . ولا يلزمه إحصاءه منه . به عدد أحد من الأئمة . وبمكة الحاكم  
من بلاد حليها كذا . ثم يرد . هذا مدعى الأئمة ، كلاك وأحد وعبره  
رحمه الله تعالى

والطريقة من الأصحاب . وإن قيل : دلالة عليه ، وإعلامه بمكانه  
لا عند نسائه

قد . إن مد . وهذا إذا دل على الصيد محرماً كغير  
قوله : « وإن مات المكفول به ، أو حبس العيّن ففعل الله تعالى .  
أو سلم نفسه : يرى ، الكفيل »

بذات المكفول . يرى الكفيل . على الصحيح من مذهب . سواء إلى  
الكفيل في نفسه . حتى مات أولاً من غيره . وعليه أكثر الأصحاب . وهو  
طاهر . حرم به في الحبس . وعبره . وقدمه في الفروع ، وعبره .

وقيل : لا يبرأ مطلقاً . بل يلزمه للدين . وهو احتمال في المداينة ، والمعنى ،  
والشرح . واختاره الشيخ في الدين : رحمه الله . ذكره عنه في الفائق  
وقيل : إن تباين في نفسه حتى مات . لا يبرأ ، وإلا يرى .  
تعيين : محل اختلاف . إذ لا شرط . فإن شرط الكفيل أنه لا شيء عليه

إن مات رى . محوته ، قولاً واحداً . قاله في التلخيص ، والحجر . وغيرهم .  
وأما إذا تلفت العين بعمل الله تعالى : فالصحيح من المذهب : أن الكفيل  
يرأ . حرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وإحلاصة ، والحجر ، وإعانة  
الصمري ، والحدوين ، وغيرهم . وقدمه في المنقح ، والشرح .  
وقيل لا يرأ وأطلقهما في المروء .

### تفسيرها

أمرهم : محل الخلاف : إذا بشرط أن لا مال عليه يتلف العين المكفول  
سها . فإن اشترط رى . قولاً واحداً . كما تقدم في ثبوت  
الثاني : مراده بقوله « أَوْ تَلَفَتْ عَيْنٌ بِمَعْلُوقٍ تَعَالَى » هل مضافة صريح  
به في الحجر ، والمروء ، وغيرهما .

وأما إذا سلم المكفول به عنه في محله . فإن الكفيل يرأ قولاً واحداً .  
قوله « وَإِنْ تَعَذَّرَ إِخْصَارُهُ ، مَعَ تَقَاتُلِهِ . لَزِمَ الْكَفِيلُ الدِّينُ ،  
أَوْ عَوَاضُ الْعَيْنِ » .

هذا المذهب وعنده أكثر الأصحاب وقطع به كثير منهم .  
وفي لمهجع وجه أنه يشترط البراءة منه .  
وقال ابن عقيل . قياس المذهب لا يلزمه : إن امتنع بسلطان . والحق به مصرأ  
أو محسوساً وبحسبها ، لاستواء المعنى .  
وكون الكفيل بضمن ما على المكفول به إذا لم يسلطه من العودات  
فأما : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : السجان كالكفيل . واقتصر عليه  
في المروء .

قوله « وَإِنْ غَابَ أَهْلُ الْكَفِيلِ بِقَدَرٍ مَا يَمْنَعِي فَيُخْضَرُهُ . وَإِنْ  
تَعَذَّرَ إِخْصَارُهُ صَحِيحٌ » .

إذا مضى الكفيل ليحضر المكفول هـ ، وتقدر إحصاءه بحسبه حكم ما إذا  
تقدر إحصاءه مع قائمه . على ما تقدم خلافاً ومذهباً .  
قوله ( وإذا طالب الكفيل المكفول به بالحضور مدة إزمه  
ذلك ، إذا كانت لكفاله بإذنه ، أو طالبه صاحب الحق بإحصاءه ،  
وإلا فلا )

وهذا المذهب مذهب وعليه جمهور الأصحاب وحرم هـ في التحريم ، والمعنى ،  
والشرح ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقيل : لا يلزمه لحصوله إلا إذا كانت الكفالة بإذنه ، وطالبه المكفول له  
محصوره .

قائمة حيث أدى الكفيل مالزمه ، ثم قدر على المكفول هـ ، هل في  
الفروع : ظاهر كلامهم : أنه في رجوعه عليه كعدمه ، وأنه لا يبرأ إلى مكفول  
هـ ، ثم يترد ما أدام خلاف معصوب بتقدر إحصاءه مع قائمه ، لا امتناع به .  
قوله ( وإذا كفّل اثنين برجل ، فسَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا مَيَّيْرُ الْآخَرِ <sup>(١)</sup> )  
هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب مذهب القامى وأصح هـ . ومن عليه  
وحرم هـ في المعنى ، والشرح ، ولو حيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره .  
قال في القواعد : أشهر الوجهين : لا يبرأ

وقيل . براء الآخر . وهو احتمال في السكالي وغيره الأرحى في هـ هـ .  
وهو ظاهر كلام السمرى في بوقه . قاله من حسب في قواعده ، وقال : والأظهر  
أنهما إن كفلا كفالة شتركة . مثل أن يقولوا كفلا هـ . دأ سمع إليك هـ .  
ويدأ سمع أحدهما رى ، الآخر لأن التسمية مشتركة واحد فهو كذا ، أحد  
الصامتين للمال .

(١) انتهى الحرم في نسخة المصنف

وإن كفلا كفالة ابراد واشتراد ، من قال « كل واحد من كفل لك  
زيد » فكل واحد منهما منزه له إحصاره ، فلا يرد بدونه ، مادام الحق باقياً على  
الكفول به . فهو كالو كفلا في عقدتين متفرقتين . وهذا قياس قول القاضي في  
صل الراجح الذين انتهى .

فأمره « سوا كفول به » يري ، الاثنان وقرى به وبين ما إذا  
سواء أحدهما .

قوله « وإن كفول واحد لاثنين ، فأمره أخذهما : ثم يبرأ  
الآخر »  
لا راع

### قوام

بمدها صح أن يكفل الكفيل كفلا آخر فإن رى ، لأول رى .  
الذى ، ولا عكس . وبن كفل الثاني ثالث : رى ، براءة الثاني والأول ،  
ولا عكس . فهو كفل اثنان واحداً ، وكفل كل واحد منهما كفيل آخر ،  
فأحصاه أحدهما رى ، هو ومن تكفل به ، وبقى الآخر ومن كفل به .

الثانية : ص اثنان دين رجل عربيته ، فلا نحو إما أن يقول كل واحد  
منهما « أنا صا من لك ألف » أو يطلق . فإن قال « كل واحد منا صا من لك  
الألف » فهو صا من اشتراك في ابراد . فله مطالبة كل واحد منهما بالألف إن  
ش . وه مطالبتهما وإن قصه أحدهما . يرجع إلا على المضمون به .

وإن أطلق الصا ، من قال « صا لك ألف » فهو بينهما بالخصص . فكل  
واحد منهما ضامن لخصته . وهذا الصحيح منذهب . وهو قول الله صى في  
الحود ، والخلاف ، وانصف ، وقطع به الشرح  
وقيل . كل واحد صا من للجميع ، كالأول . نص عليه الإمام أحمد . فله  
في روية مهد وكذا قال أبو بكر في النسيه .

وذكر ان عقيل فيها احتملين . وأطلق الوجهين في لقواعد .  
وهذه القاصي على أن الصفة تتمدد بتعدد الصامتين ، فصار العمل موزعاً

عنده .

وعلى هذا لو كان المصوب دةً منصوباً على وجهين . فمن كل واحد منهما صامتين ، نصف لدين ، أو كل واحد منهما صامتين لأحدهما بافتراده ؟  
إن شاء . صحيح صحت انهم يمتثل وجهين . فانه ان رجع في قواعد .

الثالثة : أنه كان على اثنين دةً لآخر ، فصم كل واحد منهما الآخر . فقصه  
أحدهم نصف الدة - أو أراه به - ولا ية عقيل : إن شاء صرقة في الذي عليه  
بالأصل ، وإن شاء صرقة إلى الذي عليه فخرق العمل

فت : وهو أو

وقد تقدم . يشبه ذلك في الرهن مدفوعاً . وإن شاء . جلال شدت فوفاء  
أحدهم .

وقيل . يكون سهمان نصف . وأطلقهما في المروء

الرافعة . أنه أحدهم ليقص من أيهما شاء . صحيح ، على الصحيح من  
أحدهم

وذكر ان لحوى وحماً لا يصح ، كقواته على اثنين له على كل واحد  
مهما دانه

الخامسة : أن أراه أحدهم من الدة ، على على لأحد محسوس أصدة

السادسة : أنه ضمن ثالث من أحدهم دانه أمره ، وقصصه يرجع على مصوب  
عنه .

وهو أنه أن يرجع ٣ على لآخر ٢ في رؤس . وأطلقهما في المروء .  
فت الذي ظهر . أن به الرجوع عليه . لأنه كذا من الصامتين

السابعة : له حسن معرفته : أحده : نقله أبو طاب

الثامنة : لو أحال رب الحق ، أو أحيل ، أو ران العقد ، رى ، الكفيل .  
وعقل الرهن ، وبنت لوارثه : ذكره في الانتصار .  
وذكر في : رعاية السكرى - في الصورة الأولى - احتمال وجهين في بناء  
الصلح

وقال مهديهما : براء ، وأنه إن عجز مكاتب رقب وسقط الصلح  
وذكر القاصي : أنه لو أقاله في سنة من حسه رأسه : حمله أصلاً .  
فحسن رهن ثم المثل بالخدمة .

لثامنه : لو حلف من عرق السبعة ، فأنق بعض من فيها متاعه في البحر  
لذهب . - يرجع به على أحد ، سواء روى رجوع أو لا ، وهذا المذهب وعليه  
الأصحاح

وقال في الرعاية السكرى - من عده - ويعتدل أن يرجع إذا روى الرجوع .  
وما هو بعيد ، انتهى

ويجب الإبقاء إن حلف نصف الزكيات بالدفق  
ولو قال بعض أهل السلفية : أتى متاعك . فألقاه . فلا ضمان على الأمر .  
وإن قال : ألقه وأد صممه . ضمن الجميع قاله أبو بكر ، والقاسي ، ومن بعده  
وإن قال : وأد وركن السلفية صمسون ، وأطلق . ضمن وحده بالمصلحة .  
على الصحيح من مذهب . قدمه في الموضع . وذات كره المصنف ، ولا الشارح ،  
ولا الحارثي

وقال أبو بكر . بصممه القدر وحده . إلا أن يطوع فبينه واحتره من  
عمل وقدمه في الرعاية

وقال القاصي : إن كان صلح مشترك ، فحسن عليه بالإصالح حصته وإن  
كل صلح مشترك وامرأه - أن يقول : كل واحد من حصص لك متاعك ،

أُوفِيته « صم القاتل ضمان الجميع . سواء كانوا يسمون قوله فكفوا أو لم يسموا . انتهى .

قال الحارثي ، في آخر العصب : وهو الحق وإن رخصوا بما قال : لم يهد

قال في المروع : ويتوجه الوجهان

وإن قالوا « ضمانه لك » صمنوا بالخصم

وإن قالوا « كل واحد منكم » صم الجميع ذكره أبو بكر ، والقاصي ،

ومن سدهما .

وكذا الحكم في ضمانه ما عليه من الدين

وبأن في آخر العصب مع هذا ، ومسائل تتعلق بهذا . فليراجع .

اعاشرة : لو قال برء « خلق روحك » وعلى ألف ، أو ميم ، « لزمه ذلك

بالطلاق » قاله في الرعدة .

وقال أيضاً : لو قال « مع عبدك » رء « مائة » وعلى « مائة أخرى » لم يدره

شيء . وفيه احتمال . والله أعلم



## باب الحوالة

فوائد

أما هنا - قال المصنف ، ولكم مع ، وغيره - هي مشتقة من تحويل الحق من دمه إلى دمة

وقال في مسوع - هي مشتقة من التحول . لأنها تحول الحق وينقله من دمه إلى دمة

والظاهر ، أن المعنى واحد بين « الحول » و « تحويل » و « تحويل » و « حولة »

الثاني - « الحوالة » عقد يرفع حق من دمة الخليل إلى دمة الخال عليه ولدت سماً ، على الصحيح من مذهب وعبده حمادير الأصحاب غورها بين الذين يتصورون حلاً وصحة وانفاق من القمص واحتصاصهم بحسن واحد ، وسرهم ، ورومهم

ولا هي في معنى السبع - لعدم المعنى فيها . وهذا الصواب في مصنف وهو أشبه بكلام الإمام أحمد رحمه الله في القاعدة الثالثة والمشرى « الحوالة » هل هي نقل للحق ، أو قياس « فيه خلاف

وقد قيل إنها سبع فإن الخليل يشتري ماله دمه بماله في دمة الخال عليه . وحر تحوير القمص رحمة لأنه موضوع على رفق فيحتمل خيار محاس واعلم أن حوالة تشبه « التحويلة » من حيث إنها دين دين وتشيبه « الاستيفاء » من حيث إنه يرى الخليل ، ويستحق تسليم سبع إذا أحل بالنظر ويرددها بين ذلك : ألحقها بمص الأصحاب بتحويلة ، كما تقدم والخلفاء معهم بالاستيفاء

الثالثة : قال مذهب - فليس يثبت رجلاً إلى رجل له عنده مال . فقال له : حد منه ديناً . فأخذ منه أكثر - قال : الصالح على الناس بعد يده . ورجع هو على الرسول . ذكره ابن رجب في فوائد

قوله لا تصيح إلا بثلاثة شروط أخذها أن يُجبل على دين مُستقر فإن أُنحال على مال الكتابة ، أو السهم ، أو الصداق قبل التحول

وكذلك أهل على الأجرة عند العهد لا تصيح وإن أُنحال المكاتب سيده ، أو لزوج امرأته : تصيح ) وكذلك أهل الأجرة

اعلم أن الحوالة تارة تكون على مال وتارة تكون على ما كان كانت الحوالة على مال . فيشترط أن يكون من المالك عليه مستعراً على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعنه حماد لأصحاب . وقطع به كثير منهم

وقيل : تصح الحوالة على مال الكتابة عند حوله . وفي طريقة بعض الأصحاب : أن المسلم فيه مبرور منزلة الموحود ، لصحة الإبراء ، منه ، والحوالة عليه وبه

وقال الزركشي . لا يظهر لي منع الحوالة بالمسلم فيه وظاهر ما قدمه في المحرر صحة الحوالة على لغير المسلم . وعلى الأجرة بالعقد .

وإن كانت الحوالة من . لا يشترط استقراره . وتصح الحوالة به . على الصحيح من المذهب . وعنه حماد من الأصحاب . وحرم به في الوحي ، والكاف ، ونحوه الصدية ، وغيره . وقدمه في الزركشي . وحرم به في المحرر في مال الكتابة . وقدمه في غيره . وحذره القاضي . وإن تجبل في مال الكتابة ذكره في التلخيص على ما يأتي

وقيل : يشترط كون الحال به مستقراً ، كأنه عليه حثارة الصبي في  
المجرد وجرم به الحية في .

قال في الهداية ، والذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والحلاصة :  
يشترط لصحتها أن يكون مدين مستقراً ، وعلى دين مستقر .

قال في الخواص : ولا تصح إلا مدين معلوم ، يصح السلم فيه ، مستقراً على  
مستقر .

قال في الرعايا : لا تصح مدين معلوم يصح السلم فيه ، مستقراً في الأشهر ،  
على دين مستقر .

قال في الفائق : وتخص صحتها مدين يصح فيه السلم ، ويشترط استقراره ، في  
أصح الوهمين ، على مستقر .

قال في التخصيص : فلا تصح الخوالة غير مستقر ، ولا على غير مستقر  
ولا تصح في ماله الخير ، ولا في الأجرة قبل استيفاء الأجرة ، ولا في الصداق قبل  
الدخول ، وكذلك دين الكتانة على طاهر كلام أي الخطاب

وقال القاصي ، وإن عقبل : تصح حوالة المكاتب لسيده مدين الكتانة على  
من له عليه دين ، وإن أصدق ، وحق ، ويبقى الدين في ذمة الحال عليه للسيد . انتهى  
وأصدق في الرعايا ، والفروع : وجهين في الخوالة تنال الكتانة ، والمهر ،  
والأجرة . وأطلقهما في الخواص ، والفائق ، في الخوالة مدين الكتانة ، والمهر  
وقال الركني - به - لأصحاب المحرر - : الدين أربعة أقسام دين سلم ،  
ودين كتانة ، وما عداها ، وهو قسمان مستقر ، وغير مستقر كثنمن للمبيع في  
مدة الخيار ونحوه

فلا تصح الخوالة مدين السلم ، ولا عليه . وتصح مدين الكتانة ، على  
الصحيح ، دون الخوالة عليه . ويصحان في سائر الديون مستقرها وغير مستقرها .  
وقيل لا تصح على غير مستقر محس . وبه ذهب أبو محمد ، وجماعة من  
الأصحاب .

وفيه . ولا يمانس مستقر . وهذا اختيار القاصي في المحرر . ونحوه أبو الخطاب  
والسمي انتهى

سبب : يستثنى من محل الخلاف من أصل المحل عليه ، والمحل به : دين السلم .  
فيه لا يصح الحوالة عليه ولا به ، عند الإمام أحمد وأصحابه ، إلا ما تقدم عن بعض  
الأصحاب في طريقته ، وكلام البركشي

ونحوه : في صحة الحوالة رأس مال السر وعيه وجهين وأطلقتهما في المحرر ،  
وضرحه ، وأظم ، والرعنتين ، وأحويين ، والدهوخ ، والتائق ، والزرکشي  
أمرهما : لا يصح قده في إرعاية الكبري في باب النص والممن من  
اليوم . فقل . لا يصح الصرف في رأس مال السر بعد فسحه واستقراره بحوالة  
ولا غيره . وقيل يصح . انتهى

وقد دلل في باب السلم في كلام مصنف

تفسير : حرج من كلام مصنف . لم أحال من لا دين عليه على من عليه دين  
فيه لا يسمى حوالة . بل هو وكالة في القرض ولو أحال من لا دين عليه على من  
لا دين عليه . فهو وكالة في اقتراض ، لا حوالة .  
ولو أحال من عليه دين على من لا دين عليه فهو وكالة في اقتراض أيضاً .  
فلا يصارحه . من عيه

قال في المحرر ، والمتصرة : إن رضى المحل عيه بالحوالة صدر صامتاً ،  
يلزمه الأد .

فاصلة : قوله ( الثاني اتفاق المدينين في الجنس والصفة والخلول  
ولتأجيل )

فلا راجع في الجملة

وأشبهه أيضاً : سمى ، وإن يكون فيما يصح فيه السلم من مثليات وفي

غير المتنى - كعدود ومدوع - وحبر - وأطلقهم في المعنى ، والشرح ، والفروع ،  
والدقيق ، والبركشي

وقال في الرعنتين ، والحدود : وإنما تصح بدين معلوم ، يصح السلم فيه  
وأطلقا في أصل الدية الحسين

أحمد ههما - تصح في المعدود ، المدروء

قال القاصي في المحرر : تخور الحوالة بكل ما يصح السلم فيه . وهو ما يصح  
الصفت ، سواء كان له مثل - كالأدهان ، والحبوب ، والثمار - أو لا مثل له ،  
كالخيل ، والنياب

وقد أورد إياه لإدعاء أحد حقه في دية الأثر . وقدمه ابن رزين في  
شرحه

قال الموطأ : صح فيما يصح السلم فيه

والوجه الثاني لا تصح قال الشيخ : ويحتمل أن يخرج هذا الوجه على  
الخلاف فيما يعنى به فريض هذه الأموال انتهى

وأما الإسن : فقال الشيخ : لم يكن عليه إسن من دية ، وله على آخر مندم  
في السن . فقال القاصي : تصح لأب نخس قبل ما يقع عليه لاسم في السن  
والقصة ، وسائر الصفات

وقال أبو خطاب لا تصح في أحد الحسين لأب مخمونه

وإن كان عليه إسن من دية ، وله على آخر مندم قصص ، فصح . فإن كان  
يرد في القرض قيمتها : لم تصح الحوالة . لاختلاف الجنس . وإن كان يرد مندم  
اقتضى قول القاصي صحة الحوالة .

وبما كانت ما يمكن ، فحال القرض إسن . يصح انتهى

تبيح : قوله في تحقيق الدائنين في الجنس : كالذهب بالذهب والفضة بالفضة  
ومحورها والفضة ، كما تصح ، صحح وعكسه .

وهو أحال من عليه دهم دمشق في درهم غناية ، تصح قطع به نصف ،  
والشرح ، وس ريس ، وغيرهم

قال زرركشي وكذلك لا يصح عند من أخطأ بموضعه إذ شرائط التعاوت  
فيهما مجتمع ، كالف من

وأما من أخطأ بالاسند ، فقال إن كان هو ، يعبر على أحده عند الله ،  
كالخيد عن بردى ، صحت وإلا فلا تنهى

قوله ( والثالث : أن يُحِيل بِرِصَاءٍ وَلَا يُقْبَلُ رِصَى الْمَحَالِّ عَلَيْهِ ،  
وَلَا رِصَى الْمُعْتَالِ ، إِذَا كَانَ الْمَحَالُّ عَلَيْهِ مَيْتًا )

لا يعتبر من اعتد إذا كان المحال عليه ميتاً ، على الصحيح من المذهب ،  
وعنه الأصحاب فيعبر على قبولها ، وهو من مفردات مذهب

وعنه يعتبر برصاء ، ذكره ابن هبيرة ومن بعده

#### فأثرناه

إبراهيم : في الإماء أحمد رضى الله عنه نفي ، هل هو أن تكون مائة  
مثاله وقوله وبذته ، وحزم به في المخررة والنظم ، ودواء ، والله نفي ، وغيرهم  
إد في الرعاية الصغرى ، والخوا بين : أو ضله ،

وإد في الكبرى عيبها ، وتمكنه من الأد ،

وقيل هو مئلي ، تقول والأمة ، ويمكن الأد ،

ون زرركشي عن مسير الإمام محمد الذي بعد أن مئلي ، يدل أن يقدر  
على الوفاء ، والقول أن لا يكون محلاً ، والمثل أن يتمكن حصوله إلى محض  
الحكم ،

الثانية : برأ الخيل بمجرد الخوالة ولو أنفس محل عليه ، ووجدت ، أو مات

على الصحيح من المذهب وقوله الخاتمة عن الإمام أحمد رحمه الله ، وصححه القاصي  
يعقوب

من السطم ، وصاحب العائق : هذا المشهور عن الإمام أحمد . وقدمه في  
أربعين ، والعلم ، والحاويين ، والقرويع ، وغيرهم  
وعنه لا يرا إلا برضى المحلل . فإن أقر أحده لحاكم سكر تنقطع  
المطالبة بمجرد الحولة

وقال في العائق : وعنه لا يرا مطلقا وهو ضار كلاء احرق ويعد الإلزام  
فقط ذكاه في السكت وهو المختار انتهى  
فهذه رواية ثالثة ، قل من ذكرها

وأعني روي عن الأوسيين في الخبر ، والركشي  
قال في القعدة الثالثة والعشرين ومضى الروايتين أن الحولة هل هي قبل  
للحق أو عيسى ؟ فإن قلنا هي قبل للحق ، لا يصير له قول ، وإن قلنا هي  
تقبض ، فلا بد من القبض بالقول ، وهو قول ، معبر المحلل عنه انتهى  
في الرواية الثانية ، قال في الفروع وشوحي أن بحث مطابقة محيل قبل  
إحدى الحاكم

ود كثر حارم ، وأنه أبو علي . ليس له المطعة ، كتبه كبر فيريد غيره  
قوله : وإن طله مليئا . فإن مفلسا ، ولم يكن رضى بالحولة :  
زخغ عليه . وإلا فلا .

هذا مسائل

الأولى : لم رضى المحتل بالحولة مطلقا ترى . المحلل

الثانية : لو ظهر أنه مفلس ، من غير شرط ولا رضى من المحلل - وهي إحدى  
مسئلتين لمصنف - رجع بلا نزاع

الثالثة : لم رضى بالحولة . ولم يشترط المسار وحمله ، أو طله مليئا ، من  
مفلسا ، وهي مسألة لمصنف الذية . ترى . المحلل ، على الصحيح من مذهب  
نص عليه وعنه الأصحاب

ويحتمل أن يرجع وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . ذكرها المنصوب  
في المعنى . وقال . ومنه قال بعض أصحابنا . وذكر بعضهم وجها . وهو ظاهر  
محرم به . أن . من في ماله . وعظم . وأطفالهم في العلم . والرعائين . والحيويين  
وقيل . لخلاف . وجها . وقدمه في الرعاية الكبرى . وهي طريقة ابن أبي  
الرهبة : لو شرد رجل : أن المأكل عليه . ثم بين عمرته . رجوعه . على  
على الخيل . فلا نزاع . وتقدم إذا أحاله على ماله .

قوله : وإذا أحال المشتري البائع بالثمن ، أو أحال الثمن عليه .  
فإن البيع باطلاً ، فالحالة باطلة . فلا راع

قوله : **( وَإِنْ فُسِّخَ الْبَيْعُ بِمَيْبُتٍ أَوْ إِفَالَةٍ لَمْ تَبْطُلِ الْحَوَالَةُ )**

بأن فسخ البيع يجب ، أو إفالة ، أو حيد . أو أصبح الكساح . من الحوالة بين  
أروحين . ومحوها ، فلا يخفى : إما أن يكون . من قبض المأكل ماله الحوالة أو قبله  
فإن كان بعد القبض . . نفس الحوالة . قولاً واحداً . فإله ابن من في شرجه  
وحرره . في المعنى . والشرح . والمصنف . وغيره .

فعل هذا . المشتري رجوعاً على البائع ، في مائتي حوائثه والحوالة عليه .  
لا أهل من كان عليه الدين في المسألة الأولى . ولا على من أحيل عليه في الثانية .  
وإن كان قبل القبض . . بطل الحوالة . نصاً . على الصحيح من المذهب  
سواء أحيل على المشتري ثمن بيع . أو أحال به . كما لو انتهى البيع بالفسخ .  
محرم به في الوجه . وضوء . ومتعجب الأئمة . وذكر ابن شدوس . وغيره .  
وقدمه المنصوب . وصاحب الخبر . والعروغ . وغيره .

وحكم على هذا . كما حكى في : إن كان بعد القبض . على ما تقدمه  
وللتابع أن يحيل المشتري على من أحاله لمشتري عليه في الصورة الأولى  
وللمشتري أن يحيل على عليه على البائع في الصورة الثانية .



ويحتمل أن سطل. وهو وجه. كاللؤلؤ في البيع مطلقا بصفة أو انما يقب  
ولا تخرج عليه وحرم به امر رزين في سببه وعظمها. وأطلقها في معنى ،  
والشرح ، وشرح من سطل ، والطر

وقال القسبي . سطل خولة به لا عليه . تنطق الحق ثابت .  
، حرم في خدانة ، الذهب ، والنسوع ، والحلاصة ، والكافي ،  
والنحيف ، واسمه وغيره . صفة حوله على . شترى وهي الصورة الثانية في  
كلامه .

وأخبروا له حرم في سطل خولة به . وهي الصورة الأولى في كلامه .  
إلا في الكافي فإنه قدم سطل خولة . وأخبرهم في أربعين ، وأخبرهم ،  
والعائق

فمن له وجه أثني من سطل يد . شترى للشيخ أنه لا : به وجهان ،  
وأطلقها في القواعد

أمرهما . سطل قدمه في . عامه الكري

والثاني لا سطل قال في النحيف من وجه سطل الخولة لا يجوز  
له القسبي من قول جميل أن لا يقع عن شترى . لأن الخولة . مسحت سطل  
الإذن الذي كل ضم

و جميل أن مع أنه . لأن المسح ورد على خصوص جهة الخولة ، دون  
ما خصه بالإذن . فيصحب تردد الذهب في الأمر إذا مسح الوجوب . هل يبقى  
أحوال : وأصبح عند أصحابه . وإذا صلى العرس قبل وقته انعقد مالا .  
اسم .

قال شيخنا في حواشي الفروع : وهذا يرجع إلى قاعدة ، وهي ما إذا سطل  
لوصف . هل سطل لأصل ، أو سطل لوصف فقد .

ويرجع إلى قاعدة وهي إذا بطل الخصوم : هل يبطل العمود ؟ وهي  
مادة خلاف بين المصنف ذكرها في الفوائد الأصولية  
قوله ( وإن قال : أحلتك . قال : بل وكنتي . أو قال : وكنتك  
قال : بل أحلتني فاقول قول مدعي الوكالة )

هذا المذهب فيها وعليه أكثر الأصحاب وحرمه في النعمي ، والكافي ،  
واعمر ، والشرح ، والعلم ، وشرح من معاد ، والوحي ، والعائق ، وغيرهم .  
وقدّمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والرد المحتار ، والحاويين .  
وقيل القول قول مدعي الخوالة اختاره القاسمي وقدّمه في الخلاصة  
وأضمه في التمهيد ، والفروع

قوله ( وإن اتفق على أنه قال . أحلتك ، والدعي أحدهما : أنه أريد  
بها الوكالة ، وأنكر الآخر : في أحدهما يُقبل قوله ، وأختار  
وأطلقهما في الكافي ، والنعمي ، وشرح ابن منبج ، والنظم ، والحاويين ،  
والفروع

أما ههنا : القول قول مدعي الوكالة وهو المذهب حرمه في الوحي ،  
ومور ، ومسجد الأدي ، وغيرهم وقدّمه في شرح ، ورد المحتار ، وصححه  
في التمهيد ، ولم يحرم

والوجه الثاني : القول قول مدعي الخوالة وصححه في التمهيد ، والعائق  
ونحوه في الصلاة .

قلت : وهو الصواب

فأمرتان

أما ههنا : مثل ذلك في الحكم : له قول « أحلتك مدعي » والدعي أحدهما : أنه  
أريد به الوكالة . قاله في الفروع .

وقدم في الرعاية السكرى في هذه . أن القول قول مدعى الخوالة  
 الثانية : لو اتفق على أنه قول هـ أحسنك مالاً الذي قبل فلا هـ ثم احتل  
 فقال اعجل . إنك وكلت في العسر . وقول الآخر : أن أحسنى هـ في  
 قبيل . القول قول محيل . قدمه في . عاتين ، والحويين ، والعائق  
 قال في الفروع حرره به جماعة

وقيل : القول قول مدعى الخوالة لأن الظاهر معه . وقدمه من ررير  
 في شرحه . وأطلقه في النعي ، والشرح ، والفروع . ويرى شكهم  
 فعل الأول : يحلف المحيل . ويبقى حقه في دمة المحال عليه . وله نصف  
 والشرح

قال في رعاية السكرى ، والفروع لا ينقص المحتسب من المحال عليه ، لعمله  
 بالإسكا . وفي طلب دمه من المحيل وجوب . وأطلقه في الشدة ، والحويين ،  
 والعائق والفروع .

وقال : لأن دعواه الخوالة رامة

أحدهم . له طلبة . وهو الصحيح من المذهب . سمعه النصف والشرح  
 وعلى الثاني : يحلف المحال . وثبت حقه في دمة المحال عليه . ويستحق  
 مقدسته . وينصف عن المحيل .

قال النصف ، والشرح ، وعلى كلا الوجهين : إن كان المحتسب قد قبض الحق  
 من المحال عليه ، ونسب في يده ، فقد تری ، كل واحد منهما من صاحبه ولا ضمان  
 عليه . سواء تلف بتقريب أو غيره .

وإن لم يتلف أحد من أن لا يثبت المحيل طلبة ، ويعتدل أن ملك أحده منه ،  
 ويمتلك مطالبته بذنبه . وهو الصحيح .

قال في الفروع : نرى على القول الأول وما قصه المحتسب . وهـ نصف  
 للمحيل أحده في الأصح . وحرره به في : رعاية السكرى . وأضمره في النعي ،  
 والشرح

وفى . تلك المحل أحده منه . ولا نلك المحل مطالعة منه . لا عرفة  
براه المحل منه الحوالة . وقد تقدم

قد انصف ، واثرج . ويس الصحيح . سيب

وإن كانت مسألة . مكس . أن قول المحل « أحتث بدلك نفس بل  
وكتنى » فيها لوحس . وأضفها . فى المعى . والشرح . وعبود

أمرهما . نفس قول مدعى الكالة . وهو الصحيح . حريم . فى الزمان  
الصمدى . والحوالى . والفاق

والوجه الثانى . القول قول مدعى الحوالة

فى قدم . القول قول المحل . مخلف . رى . من حق محتل . والله اعلم  
فمن من المحل عليه عنه

وإن فى القول قول محتل . مخلف : كان له مدعى المحل عنه . ومخلفه  
محال عليه . فى قدم منه قول أحده من محس . وقد أحده . فممن عنه . وإن  
ستوى من المحل دون المحل عليه : رجع المحل على محس . عنه فى أحد لو محس  
قال القاصى . وهذا أصح

وأما كتنى . لا رجع عنه . وأطافها . فى المعى . والشرح . وعبود .  
والحوالى . والفاق .

وإن كان قسم الحوالة . فقلت فى قدمه . أنه أنه . مدعى حقه على  
كلا البهين

وإن ذهب سببته . على . أنه أنه . مدعى حقه . وشى . أنه أنه  
الذى . أن رجع على المحل حقه . وليس للمحل الرجوع على المحل عنه  
قاله انصف . والشرح

قوله ( وإن قال : أحتث بدنتك فاقول قول مدعى الحوالة  
وحسها واحداً )

يعنى : إذا نفق على ذلك ، ودعى أحدهم أنه أراده الوكالة ، وأسكر  
 الآخر فافقوا فوسد على الخوالة . لا أعرف فيه خلافاً وقطع به الأئمة .  
 فإمره . قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الخوالة على ماله في الدون إلا في  
 الأسبغ ، عطل ، والمحتال ، جوع ومطالبة بحبه  
 نعم . ذكرا بعض مصنفين مسألة المقدسة<sup>(١)</sup> . ودكره بعضهم في آخر  
 السلم . ودكره الحنفى ، ودكره ما يدل عليه ، في كتاب الصديق .  
 وقد ذكرها في آخر باب المير في مابود .

## باب الصلح

فإمره . في الصلح . ع . عن معاهدة فوج . في إصلاح بين محتامين  
 ماله المصنف وعنه .

قال ابن تيمية : هو موافقة مدعى له . سعى  
 و « الصلح » أنواع : صلح بين مسلمين وأهل الحرب . وعنه في الجهاد  
 و صلح بين أهل النعمى والعس . وبنى وبين الزوجين إذا حيف الشقاق بينهما ،  
 أو حدث بركة بينهما من وجه عام . وبنى أيضاً . وبين المتعاضدين في غير  
 المال ، أو في مال وهو له ذهاب

وهو صلح صلح على الإفراج ، و صلح على إسكار  
 وقسم . وهو الصلح مع السكوت عنه

قوله . في صلح الإفراج . (أحدهما : المثلج على جنس الحق ، مثل  
 أن يُقر له دين فيض عنه بقضه ، أو بعين . فيهب له بمضها ،

(١) في الأحمدية لا علاقة .

وَيَأْخُذُ الْبَاقِي . فَيَصِحُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِشَرْطٍ . مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : عَلَى أَنْ  
تُعْطِيَ الْبَاقِي . أَوْ تَنْتَعِمَ حَقَّهُ بِذَوْبِهِ .

بِذَا قَرَأَ لَهُ بَدَسْ أَوْ مَسْ . فَوَضَعَ عَنْهُ مَعْنَاهُ ، أَوْ وَهَبَ لَهُ مَعْنَاهُ ، مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ  
وَهُوَ صَحِيحٌ . لِأَنَّهُ لَوْ رَوَى . وَالثَّانِي هُوَ بِلَا تَرْجَمَةٍ . حَتَّى لَا يَصِحَّ بِمَعْنَى  
« الصِّلَح » عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . لِأَنَّهُ هُجْرٌ لِلْحَقِّ  
قَالَ فِي الْقَرَعِ : لَا لَفْظُ « الصِّلَح » عَلَى الْأَصَحِّ

فَالْزَكَاةُ هَذَا الْمَشْهُورُ . وَهُوَ مَعْتَرِ لِهَامِي ، وَنَسْ عَقِيل ، وَسِيرَهَا  
وَالْقَاصِي . وَهُوَ مَقْصِي قَوْلَ لِأَمْ أَحْمَدُ حَمْدُهُ . وَنَسْ عَقِيلٌ بِمَعْنَى  
يَصِحُّ عَلَى مَعْنَاهُ ، لِأَنَّهُ صَحِيحٌ . لِأَنَّهُ هُجْرٌ لِلْحَقِّ  
وَقَدِمَ فِي الْمَذْهَبِ . وَهُوَ مَقْصِي كَلَامَ حَقِّ ، وَنَسْ أَيْ مُوسَى  
انْتَهَى . وَهُوَ مِنْ أَمْرِ دَاتٍ

وَعَنْهُ يَصِحُّ بِلَفْظِ « الصِّلَح » وَهُوَ طَاهِرٌ ، وَنَسْ لَوْجَرٍ ، وَالتَّبَصُّرَةُ . وَاحْتَارَهُ  
بِأَنَّهُ فِي حَصَلِهِ

فَامْرُؤٌ طَاهِرٌ . كَلَامٌ حَقٌّ . أَنَّ الصِّلَحَ عَلَى الْفَرَا لَيْسَ صَحِيحًا . وَهُوَ مِنْ  
أَيْ مُوسَى . وَسَمَاءُ الْقَاصِي وَأَحْمَدُ صَحِيحٌ

قَالَ مَصْنُوعٌ ، وَالشَّيْخُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَخِلَافُ الْقِسْمِيَّةِ . وَأَمَّا النَّمْيُ :  
فَمُنْفَقٌ عَنْهُ

قَالَ لِرِ كَشِي . وَصَوْنُهُ الصَّحِيحَةُ عِنْدَهُمْ . أَنَّ مَعْتَرِفَهُ مَعْنَى ، فَمَوْعِدُهُ  
عَمَّا ، أَوْ هَبَهُ مَصْطَبٌ . أَوْ بَدَسْ . فَيَعْرِضُهُ مِنْ مَعْنَاهُ وَبِحُكْمِ ذَلِكَ . فَيَصِحُّ بِمَعْنَى . كُنْ  
بِشَرْطٍ ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ أَدَاءِ الْحَقِّ بِذَوْبِهِ . تَهَيُّ  
وَقَوْلُ الْمَصْنُوعِ « إِنْ لَمْ يَكُنْ بِشَرْطٍ » لَهُ صَوْتَانِ

إِحْدَاهُمَا : أَنْ مَعْنَاهُ حَقُّ بِذَوْبِهِ . فَالصِّلَحُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ . طَاهِرٌ ، قَوْلًا وَاحِدًا .

والثانية: أن قور على أن تعطى الدق أو كذا وما أشبهه فاصح  
أيضاً في هذه الصورة، على أن الصحيح من ذهب، وعليه أكثر الأصحاب.  
وقطع به الأكثر.

وقيل: يصح الصلح والمخاللة هذه

قوله (ولا يصح ذلك ممن لا يملك التبرع، كالمكاتب والمأذون  
له ونحوهما) إلا في حال الإنكار وعدم التينة فلا راع فيها  
وقوله (وولي التيمم، إلا في حال الإنكار وعدم التينة).  
هو الصحيح من ذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وحده في المحبر  
وعبره، وندمه في البروع، وغيره.

وقيل: لا يصح الصلح أيضاً، قطع به في الترغيب

ثالثة: يصح الصلح عما ادعى على مؤنيه، وبه يثبت، على الصحيح من  
ذهب وقيل لا يصح

قوله (ولو صالح عن المؤجل بغيره حالاً: لم يصح).

هذا المذهب عنه عنه عن الإمام أحمد، وعليه جمهور الأصحاب وحرم  
به في المحبر، وغيره، وندمه في البروع، وغيره.  
وفي الإرشاد، ومهجع: رواية يصح.

وحقاره الشيخ تقي الدين، براه القصة هنا، وكذا في الكتابة، جرم به  
الأصحاب في دس السكة، وقوله ابن منصور  
وهي مستثناة من عموم كلام المصنف

قوله (وإن وصع بمض الحال، وأجل باقيه: صح الإسقاط دون  
التأجيل)

أما الإسقاط فيصح ، على الصحيح من مذهب وحاشية المصنف ،  
والشرح ، وغيرهما ، وحرره في الوجيز ، وغيره ، وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وعنه : لا يصح الإسقاط .

وأما التحيل : فلا يصح ، على الصحيح من مذهب وغيره لأختاف . لأنه  
وغيره . وعنه يصح .

وذكر الشيخ في اللبس رحمه الله رواية متأخيلة لحال في المسئلة ، لا التبرع  
قال في الفروع ، والظاهر : أنها هذه الرواية  
وأطبق في التجميع . انتهى في صحة الصحيح  
نعم قال والدي أبا في الروتين . في البراءة . وهو الإسقاط . فلما لأجل  
في السابق . فلا يصح تحال لأنه وعد سبي

وعم أن أكثر لأختاف فاه . لا يصح الصحيح في هذه المسئلة . وصححه في  
لهذه ، والمذهب ، والسويع ، والحلاصه ، وغيره . وحكمه في الكافي ،  
غيره . وقدمه على المفردات . فقال :

والدين إن وصف بطور فاصح لا يصح في القول  
عليه فاصح مع التحيل رحمه الله لموسور الدليل  
وقال باخرم في الكافي وفصل اصنع للحلاف  
فصحيح الإسقاط دون الآخر وذلك من الشافعي سحلي انتهى  
ثمرة : مثل ذلك - خلافا ومذهب - لو صلحه عن مائة صحاح تحصيل  
مكسرة ، هل هو : إيراد من المحلين أو وعد في الأخرى ؟ .

قوله ( وإن صالح عن الحق بأكثر منه من جنسه ، مثل أن  
يصلح عن دية الخطأ ، أو عن قيمة متغيب بأكثر منها من جنسها :  
لا يصح )



وهو مذهب وعده أكثر الأصحاب وفتح به كثير منهم  
 واحتر الشيوخ نفي الدين بحه الله الصحة في ذلك ، وأنه قدس قلوب الإمام  
 أحمد رحمه الله ، كموص ، وكاشي  
 وفي في الفروع : ويخرج على ذلك ما قيل القيمة ، فله القاصي وغيره  
 وذكر في المصنف ، والشرح ، ومن غيره . روية بأصحة فيما يرد صالح عن  
 المائة ان شدة ، بالآلاف عدة مؤخره

قوله ( وإن صالحه مرض قيمته أكثر منها صحه فيما )

لا راع

فأمره : لو كان في دمه منب ، من قرص أو غيره . يجرأ صحه عنه . أكثر  
 منه من حله . ومن صحه عن قيمه ذلك . أكثر من : ح . قطع به في الفروع  
 وإيمانه . وهو صاهو ما حرم به في غير . وغيره ، لكلام المصنف

قوله ( وإن صالح إنسان لمقر له بالعبودية . أو أمراً لتقر له  
 الروحانية : لا يصح ) .

لا راع أعده

ومفهوم قوله ( وإن دفع المدعى عنه العبودية إلى المدعى مالاً  
 صلحاً عن دعواه صح )

ن . أنه لو دفعت مالاً صلحاً عن دعواه عنه الروحانية : لا يصح . وهو أحد  
 لجمهور . وقدمه ابن رين في شرحه . وهو ظاهر كلامه في المذهب . ولطدانة ،  
 والموسوع وإحلامه ، والتعويض ، وغيره . وكلامه ككلام المصنف

والنوم الذي : صح . ذكره أبو الخطاب ، وابن عجيل . وهو الصحيح .  
 حرم به في لوخير ، وغيره . وقدمه في الكافي ، وغيره . وصححه في العلم ، وغيره .

وأنفهم في معنى ، والشرح ، والدعوة ، والاعتذار ، والحق ، والباطل ،  
في مصعب ، والشرح ، ومتى حالته على ذلك ، ثم ننتقل إلى حقيقة باقي هذه  
وأنه في قوله « الصلح » ، أصله « صلح » ، في محله ، وإن قيل ، هو صحيح  
حاصل ذلك أصلاً

قلت وهو الصواب

وحيث أن بين منه أحد العوضين ، يستحقه من يكسبه ، فكان حلقاً  
وأطلقه في الآية ، والفتاوى ، وشرح ابن عباس  
فإنه من طلقها ثلاثاً ، وأقول ، فصاحب على من ، شكك دعواه ،  
وإن دفعته إليه ملاً ، لم يفرط مطلقاً ، لم يفرط في أحد منعه  
قلت هذا الصحيح من مذهب .

وفي الآخرة ، يجوز ، كما لو بدته بطلقها ثلاثاً

قلت هو هذا أن يدفع إليه ويحرم عنه أن يأخذ ، وأنفهم في معنى ،  
والشرح ، والاعتذار

نعم : قوله « النوع الثاني » أن يصالحة عن الحق تغير جنسه ، فهو  
مماوصلة فإن كان أثماناً عن أثمان ، فهو حرفة

شروطه ما شرط في الصرف

ومفهوم قوله « وإن كان غير الأثمان فهو بيع » .

أن البيع يصح بلفظ « الصلح » وهو طاهر كلام القاصي في المحل ، وإن  
تقبل في الفصول ووجه في الترتيب

وقال في التاميم : وفي انعقاد البيع بلفظ الصلح تردد . يحتمل أن يصح ،  
ويحتمل أن لا يصح . وعليه .

ونقد ذلك في كتاب البيع .

### فائدتان

إمراهما : يجوز الصبح عن دين غير حبه مطلقا ، ويجزئ حبه إذا كثر  
أو أقل على سبيل المصوصة ، وتقدم قريب من ذلك .

الثانية : لو صالح شيء في لذة : حرم التعريق قبل الفحص .

قوله : وإن صالحه عنفة ، كسكنى دار فهو إجارة تبطل بتلف  
الدار ، كسائر الإجازات .

قوله الأصعب : وذكر صاحب التصديق ، والمحرر ، صح الورقة من وثقى له  
بخدمة أو سكنى ، أم حمل أمة ، بدينهم مبيع حر لا يبيع .

قوله : وإن صالح المرأة تزويج نفسها : صح فإن كان الصالح  
عن عيب في مبيعها ، فإن أنه ليس بصيب رجعت بأرضه لا يبرها .

وهكذا رأيت في نسخة وثقت على المصنف ، والمصنف يثبت الأصل ،  
وعليه حظه ، وكذا قال في الخلاصة ، والمحرر ، وإدراك العادة ، وغيره .

قال في مذكاة ابن عديس : « من صحبه »

وفي مورد لأدمي ، « مستحبه » « من لا عيب »

وفي تجريد العناية « بيان محله » وعليها شرح الشرح .

فمفهوم كلام هؤلاء : أنه « كان به عيب حقيقة ، ثم إن عدد شترى - أنه  
لا يرجع بالأرض .

قال ابن مبرق في حواشي الوجيز : بلا خلاف .

ووجدت نسخ « وال ، أى المبيع » وكذا في الكافي ، والوجيز ، والفروع ،  
وغيره .

نظام كلام هؤلاء : أنه إن كان به عيب حقيقة . ثم زال ، كالخبي مثلا ،  
والأصل ، ونحوه .

سكن أوله اس معاني شرحه . وقال معنى « زال » تبي . وذكر أنه  
لمصلحة من أدنى له في إصلاحه ، كالنسخة الأولى . ومثله : عما إذا كان المبيع أمة  
فلها حاملاً لا يتفانح مطلقاً . ثم زال .

وقال : صرح به أبو الخطاب في الهداية .

ثم قال : فعل هذا إن كان موجوداً . أي : المبيع . عند العقد . ثم زال  
كبيع طير مرصاً ، فتدعى : لا شيء له . ورواى المبيع بعد ثبوته حال العقد :  
لا يحجب مطلقاً الأرض

سكن تأويله مخالف ظاهر اللفظ . وهو مخالف لما صرح به في الرعايتين  
والخاويين ، والذهب ، والشمع . فإيه ذكروا الصوريين ، وحسبوا حكمهما واحداً .  
إذ تحقق ذلك . فله صورتان .

أحدهما : إذا عين أنه ليس بمبيع . فلهذا لا يرجع فيه في رد الأرض  
الثانية : إذا كان المبيع موجوداً ثم زال . فلهذا يحل الكلام والخلاف .  
تحكى في الرعايتين فيه . ورواى في الكبرى قولاً ثالثاً .

أحده . أنه حيث زال برد الأرض . وهو الذي قطع به في الذهب ،  
والخاويين . وقدمه في الرعايتين . وهو ظاهر قوله في الوحيين ، والسكاني ،  
والفروع . لاقتصرهم على قولهم « قرآن » .

والقول الثاني أن الأرض قد استقرس أحده ، ولو زال المبيع . ولا يرد  
رده . وهذا ظاهر ما في الخلاصة ، والمضغ في نسخة ، والمحرر ، والشرح ، وإدراك  
العامة . وذكر أن عدوس ، والمنور ، واستحب ، وتخرى العينة . لاقتصرهم  
على قولهم « فتبين أنه ليس بمبيع » . حشره اس معاً .

وقال اس نصر الله : لا خلاف فيه

وكأنه ما طلع على كلامه في الذهب ، والرعايتين ، والخاويين  
ولذا قول ثالث في امثلة . احتدره ابن حنبل في الكبرى

وقال ، قلت . إن ال العيب . والمقدح حائر . أحده ، والإفلا . انتهى .  
قلت ، وهو أقرب من القولين . ويراد « إذا زال سرعاً » قال « والله أعلم .  
ومعناه : القول حدم الرد .

والقول الرد مطلقاً إذا زال العيب بعد . إذ لا بد من حد يرد فيه .  
ثم وحديثه في النظم قال « إذا زال سرعاً » فحدث الله على موافقة ذلك  
قوله (وَيَصِحُّ الصَّلَاحُ عَنِ الْمَجْهُولِ مَعْلُومٍ ، إِذَا كَانَ ثَمًّا لَا يُمَكِّنُ  
مَعْرِفَتَهُ لِلْحَاجَةِ) .

سواء كان عتاً أو دساً ، أو كان أصل من الجانبين ، أو من عليه .  
وهذا المذهب مطابقٌ وعليه جماهير الأصحاب . منهم القاضي ، وابن عثيمين ، وقصم  
به كثير منهم .

وشرح القاضي في التعليل ، وأبو الخطاب في الأسنى ، وغيرهم . هذه الصحة  
في صلح المجهول ، والإنكار من البراءة من المجهول  
ووجهه في التنصرة من الإبراء من عيب ما يعلوه .

وقيل : لا يصح عن أعيان مجهولة الكونه براء . وهي لا تقبل  
وفاء في التعيين . وهو ظاهر كلامه . وحسنه في التخصيص . وقال قاله  
القاضي في التعليل الكبير .

نسب : مفهوم كلامه أنه إذا أمكن معرفة المجهول : لا يصح الصلح عنه  
وهو صحيح . حرم به في المعنى ، والسكاي ، والشرح ، والمحرر ، والدائق ، وغيرهم  
لعدم الحاجة كالبيع .

قال في الفروع : وهو ظاهر بصومه . وهو ظاهر ما حرم به في الإرشاد ، وغيره  
والذي قدمه في الفروع : أنه كبراءة من مجهول .

قال في التخصيص : وقد زال أصح الصلح عن المجهول المقر به بمعلوم منزلة  
الإبراء من المجهول . فيصح على مشهور ، لقطع النزاع .

وإن قلنا : لا يصح الإبراء من المجهول ، فلا يصح الصلح عنه  
قائمة : حيث قلنا : يصح الصلح عن المجهول . فيه يصح بعد وسيله .  
 حرم به في الفروع وغيره من الأصحاب .

قوله ( القسم الثاني . أن يدعى عنده غيباً ، أو دينا فيسكروه  
 أو يسكت ، ثم يصلحه على مال فيصح ، ويكون يتقاضي حق  
 المدعى حتى إن وجد بما أحده غيباً فله ردّه وفسخ الصلح . وإن كان  
 شقصاً مشفوعاً ثبتت فيه الشفعة )

وإن صلح بعض المبر المدعى به ، فهو له كالمسك . قاله الأصحاب

قال في الفروع : وفيه خلاف

قال في الرعاية الكبرى : فهو كالمسك . وفي صحته خلاف .

( ويكون إبراء في حق الآخر فلا ردّه ما صلح عنه بغيره .  
 ولا يؤخذ شفعة )

اعلم أن الصحيح من المذهب : صحة الصلح على الإسكار . وعنه الأصحاب .  
 وقطع به كثير منهم

وعنه لا يصح الصلح عن الإسكار

فصل مذهب : ثبت فيه ما قال المصنف . وعنده الأصحاب .

مسكن قال في الإرشاد : يصح هذا الصلح بعد وسيله لأن مدعى مدعى  
 إلى التأخير بتأخير خصمه .

قال في التلخيص ، والترغيب : وطاهر ما ذكره من أي موسى أن أحكام  
 البيع والصرف لا تثبت في هذا الصلح ، إلا فيما يختص بالناسخ ، من شفعة عليه ،  
 وأحد يده ، مع اتحاد حسن المصالح عنه والمصلحة به . لأنه قد أمكنه أخذ حقه  
 بدونه ، وإن تأخر .

واقصر صاحب المحرر على قول الإمام أحمد رحمه الله : إذا صلحه على من  
حقه : خير : حار

وعلى قول ابن أبي موسى : الصلح جائز بالقد والسبئية ومعه ذكره  
أو كره فيه قال : الصلح بالسبئية

ثم ذكر رواية منها يستقيم أن يكون صلحاً بخير فإذا أحده من المطاعه  
نصفه انتهى

قلت : من قطع صلحة صلح الإسكار نقد وسبئية : ابن حنبل في الرعاية  
وذكره في المستوعب ، والتلخيص ، والحاويين ، وغيرهم عن ابن أبي موسى .  
واقصروا عليه .

قوله ﴿ وَإِنْ صَالَحَ عَنِ الْمُسْكَرِ أُجِنِّيْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ صَحَّ ﴾ .  
هذا صلح عن مسكر أحبي ، فمرة يكون المدعى به دساً ، ومرة يكون عيباً .  
فإن كان المدعى به ذباً : صلح الصلح عند الأصحاب وحرم به الأكثر .  
مهم صاحب الفروع .

وقيل : لا صلح . لأنه بيع بين حبر المدينون ذكره في الرعاية الكبرى  
وبن كان عيباً . ولم يذكر أن للمسكر وكله . فظاهر كلام المصنف هنا :  
صلحة الصلح . وهو المذهب . وهو ظاهر كلامه في الوحي وغيره . وحرم به في  
المعنى ، والسكافي ، والشرح ، وشرح ابن مينا . وقدمه في أربعين ، والفائق  
وقيل : لا يصلح إن لم يدع أنه وكله . حرم به في المحرر ، والحاويين وهو ظاهر  
صاحبه . ابن رزين في سبائه . وقدمه في النظم . وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ وَلَمْ يَرْجَعْ عَلَيْهِ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ ﴾

قال في الخلاصة : لا يصلح في الأصح . وصححه ابن منبها في شرحه .  
قال في الرعاية الكبرى : أظهرهم لا يرجع واحترره في الحاوي الكبير

وهو ظاهر ما حرم به في الخاوي الصغير فإنه قال : ورجع إن كان أدب  
وحرم به في المحرم ، وله خبر . وقدمه في العائق ، والشرح ، والبطر .

والنوع الثاني : رجع ابن بوي السجوع ، وإلا فلا

قال المصنف ، ومن تسمه : وخرجه القاضي ، وأبو الخطاب على الروايتين في  
إدائتي دية الميت بغير دمه .

قال المصنف : وهذا التحريم لأبصح . وخرق بينهما

قال في العائق : وأما إن كان باطل ، وأظهري في الهداية ، وسذهب ، وسجوع  
والتحريم ، وبرائة الصغرى ، والخاوي الكبير ، والفروع .

قوله : وإن صالح الأجنبي أنصفه لتكون المطالبة له ، غير متعارف

صحة الدعوى ، أو متعارفاً بها ، عالمنا متجرب عن استنقاده . لم يصح

إدائه متعارف لأجنبي مدعى بصدقه دعواه ، فأبصح باطل . فلا ريب أنه

وإن عترف له بصحة الدعوى ، وكان المدعى به ديناً لم يصح أنصفه ، على

الصحيح من المذهب ومن الأصحاب من قال يصح .

قال في المفتى ، والشرح وليس تحيد

قال من صح في شرحه : وليس بشيء .

وإن كان المدعى به عيباً . فقال الأجنبي لمدعى : أن أعلم أنك صادق ،

فصاحبي عم . فإني قادر على استنقاده من المكبر . صح الصحيح . قاله الأصحاب .

فإن عجز عن استنقاده : فله الصبح ، كما قال المصنف .

قال في المفتى : ويحكي أنه يـ بين أنه لا يقدر على تسليمه ، بين أن الصبح

كان قاسداً . وهذه طريقة المصنف ، والشارح ، وغيرها في هذه المسألة

وقد في الفروع : ولو صالح الأجنبي ليكون الحق له ، مع تصدقه مدعى

فهو شراء دس أو منصوب . تقدم بينه .

وكذا قال في الرعاية ، والخاوي ، والعائق ، وغيرهم . وهو الصواب .



والذي تقدم هو في آخر باب السهم عند قوله « ويحوز مع الدين المستقرش هو في دمه »

قوله « ويصح الصلح عن القصاص بديات » . ويسكن ما يُثبت  
 مهراً »

هذا المذهب ، عنه حميد الأوصاف وحريم في المعنى ، والشرح ،  
 والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره .  
 وقيل : لا يصح عنهم من أعيان محتمة .

وقال في « غاية الكفرى » : ويجعل قطع صحة الصلح ما كثر منها  
 قال أبو الخطاب في الانتصار : لا يصح الصلح ، لأن الدية تحب بالمعوى  
 والمنصرفة فلا يجوز أحداً كثر من الواجب من الحسن

وقال في الترتيب ، والتلخيص : يصح ما يريد على قدر الدية إذا قصد :  
 بحسب القود عيباً أو احتارته الولي ، على القول بوجوب أحد شيئين

وقيل لا اختيار يصح على غير حسن الدية ولا يصح على حسنها إلا بعد  
 حين الحسن . من أجل أو غير - حد آمن ما القميعة ، وربما الفصل . انتهى .  
 وسمه في « غاية الكفرى » ، والعائى ، وجماعة  
 ونفى نفسه على ذلك في أوائل باب المعوى عن القصاص  
 وعنده الصلح عن دية خطأ . أنه لا يصح كثر منها من حسنها .

قوام

الطولى : قال في الفروع . وطاهر كلامهم يصح خطأ ومؤحلاً وذكره  
 صاحب المحرر .

فتى . قال في « غاية الكفرى » : ويصح الصلح عن القود ، أنت مهراً  
 ويكون خطأ في مال القاتل

الثانية : ويصح عن القصاص سداً أو غيره ، يخرج مستحقاً أو حراً : رجع

قيمه . ويؤكد كونه مستحقاً أو حراً ، أو كان مجهولاً ، كدثار وشعدة  
 طلعت التسمية ووجبت الدية ، أو أرض الجرح .  
 وإن صلح على حيوان مطلق من آدمي أو غيره صح ووجب الوسيط ، على  
 الصحيح من المذهب ، وخرج بطلانه

الثالث لو صلح عن دار ونحوها بموص . فإن الموص مستحق رجع الدار  
 وعوها ، أو قيمه إن كان الدار لأن الصلح هنا بيع حقيقة ، إذا كان الصلح عن  
 بقرا . وإن كان عن سكا رجع بالدعوى .  
 قال في العدة ، قلت : أو قيمه مع الإسكان .  
 وحكاه في الدعوى قولاً . لأنه فيه بيع .

### قوله ﴿ وَإِنْ صَالَحَ سَارِقًا ﴾

وكذا تدرج . فله ، أو شاهداً بكثر شهادته . أو ثلاثة شهد عليه ، أو  
 يشهد بالزور ، أو شعيماً عن شتمه ، أو مقدوها عن حمله : لم يصح الصلح فلا نزاع  
 وكذا لو صلحه بموص من غير

### قوله ﴿ وَتَسْقُطُ الشَّعْنَةُ ﴾

هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب .

قال في الأربعين . وتسقط الشعنة في الأصح  
 قال في الخلاف : وحقق في أصح الوجهين . وحرم به في الهداية ، والمذهب ،  
 واستوعب ، وإخلاصه ، والمعنى . والشرح ، والتلخيص ، والوجيز ، واسور ،  
 وغيرهم .

وقيل : لا تسقط احتار القاسمي ، وابن عقيل

قال في محرم الدية : وتسقط في وجه وأطلقه في الجرح ، والفروع ،  
 والناظر .

وباق ذلك أيضاً في كلام المصنف في باب الشعنة في الشرط الثالث .

وأما سقوط حد القذف : فطلق المصنف فيه وجهين وأطلقهما في الخلاصة ،  
والحرر ، والقائى . وغيرهم .

وعما مبيان عند : كثر الأصحاب على أن حد القذف : هل هو حق لله  
أولاً أدى : فيه روايات . يأتيان إن شاء الله تعالى في كلام المصنف في أوائل  
باب القذف .

فإن قذف : هو حق لله ، يسقط ، وبالإسقاط . والصحيح من المذهب أنه  
حق للأدى . يسقط الحد هنا ، على الصحيح .

وقال في الزينة السكرى وتسقط الشبهة في الأصح . وكذا الخلاف في  
سقوط حد القذف .

وقيل : إن جعل حق أدى سقط ، وإلا وجب  
قوله ( وإن صالحه على أن يجزى على أرضه أو سطوحه ماء مملوئاً :  
مسح )

بلا راع أعده السكرى إن صالحه موصى . فإن كان مع قذف ملكه . فهو  
إحارة ، وإلأبع .

وإن صالحه على موضع قذف من أرضه يجزى فيها ماء وسب ، موضع ، وعدها  
وطولها : ح . ولا حاجة إلى بيان محققه . وطوقد الله تقدر الباقية . وماء  
مطر : روضة مأجول عه الماء ومساحتها . وتترفيه تقدر ما تجزى فيه الماء . لا قدر  
المدة للحاجة كالسكاح .

### فوائد

الطولى : إذا أراد أن يجزى ماء في أرض غيره من غير ضرر عليه ، ولا على  
أرضه . لم يجز له ذلك إلا بإذن ربه . إن لم تكن حاجة ولا ضرورة . بلا راع ،  
وإن كان مصروراً إلى ذلك : لم يجز أيضاً إلا بإذنه ، على الصحيح من المذهب .

قال المصنف ، وصاحب الحاوي الكبير ، والشارح : هذا أنفس وأولى وقدمه في الفروع .

وعنه بحور ، ولو مع حفر . احتاره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وصاحب الفائق وقدمه في أرواحه الكبرى . وحرم به في الحبر . وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والفائق .

على الرواية الثانية : لا يجوز حمل ذلك إلا للضرورة . وهو ظاهر ما قطع به في معنى ، والشرح ، والحاوي الكبير . وحزم به في الفائق ، والوجيز وقيل : يجوز للمصلحة .

وصاحب أربعين ، والحاوي الصغير : إن حكموا الرواسين في الحجة وأطلق القولين في المدوع ، وأطلقهما من عقيل في حذر ، أو إحداهما .

قال أبو الصقر : هذا شرح عيباً تحت أرض ، فأنهى حده إلى أرض رحل أردار : فليس له منه من طه الأرض ولا يطه إذا نكر عليه مصره .

الثانية : لو كانت الأرض في مدة إحارة ، حرمت حر أن يصلح على إحراء الماء فيها في ساقية مغمورة مدة لا تتجاوز مدة الإحارة . ولو سكن الساقية مغمورة ، نحر المصلحة على ذلك . وكذا حكم الصغير .

ولا يصح منهما الصبح على إحراء ماء انظر على سطح . وفيه على أرض بلا صبر احتمالان وأطلقهما في المدوع ، والمعنى ، والشرح ، والحاوي الكبير .

قلت : الصواب عدم الجواز . ثم رأيت ابن رزيق في شرحه قدمه وإن كانت الأرض التي في مدة وقف فضل القاضي ومن عقيل : هو كاستأجر . وحرم به في الرعاية الكبرى . وهو ظاهر مقدمه في الفروع . وقدمه ابن رزيق في شرحه .

وقال المصنف . يجوز له حفر الباقية . لأن الأرض له ، وله التصرف فيها  
كف شيء ، ماء ينقل الملك فيه إلى غيره ، بخلاف المستحجر .

قال في الردع قد أنساب ، والخوذة والكوة ، ونحو ذلك لا يجوز  
فعله في دار مؤجرة وفي موقوفة : الخلاف ، أو يجوز قولاً واحداً . وهو أولى . لأن  
يعمل الشيخ - يعني به المصنف - لو لم يكن نسباً لم يعد وطهره : لا تعتبر  
المصلحة وإن الحاكم من عدم الضرر ، وإن كانه اعتبر رفع الخلاف .  
ورأى كلامه أن عقيل في الوقف .

وفي إنبه به مصلحة المأذون المتناهي بأمر شرعي ، فمصلحة الموقوف أو  
الموقوف عنه أولى وهو معنى فيه في تعدده ، مصلحة .

وقد جاء الشيخ يعني للدين رحمه الله عن كثر الفقهاء في تغيير صفات الوقف  
بمصلحة كالحكورة . وعنه أحكام الشئ حتى صاحب الشرح في الجامع للطبري .  
وقد دعمه عثمان - رضي الله عنه - في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وغيره .  
سواء ثم عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ورواه أبو إسحاق . ثم انتهى ثم المأمون .  
الثالثة لو صالح رجلاً على أن يسقى أرضه من حير لرجل يوماً أو يومين ،  
أو من عينه . وقدره شيء . مع أنه غير ، على الصحيح من المذهب . لأن الماء  
ليس بموت ، ولا يجوز له فلا يجوز الصبح عليه أحداً من المذاهب وقدمه في  
الردع

وقيل : يجوز وهو احتال في المعنى ، والشرح ، وما لا إليه

قلت وهو الصواب وعمل الناس عليه قديماً وحديثاً

المراجعة إذا صالحه على سهم من المير أو المهر - كانت أربع وعشرون

جاء وكان بعداً<sup>(١)</sup> للقرار ، وهذه تابع له . وحزم به في المعنى ، والشرح ، والردع  
وعيره .

(١) في لأحمدية : ساء

قوله (وَيُخَوَّرُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَرًّا فِي دَارٍ وَمَوْصِيًّا فِي حَائِطِهِ يَفْتَحُهُ  
بَابًا، وَنُقْمَةً يَحْفَرُهَا شَرًّا، وَعُلُوًّا يَنْتِ يَنْتِي عَلَيْهِ ثِيَابًا مَوْصُوفًا)  
بلا ريع - وقال مصنف ومن معه - في وضع حشب أو ماء - خور إجازة ،  
مدة معلومة ، ويخوَّر صحاح بدأ

قوله (فَإِنْ كَانَ لَيْسَ غَيْرُ مَنِيٍّ، لَمْ يَحْزُ فِي أَحَدِ الْوَحْتَيْنِ)  
وَأُظْهِرَ فِي مَعْنَى، وَالشَّرْحُ، وَشَرَحَ اس مَحَد  
أَمْرُهُمَا يَخَوَّرُ - أَي يَصْح - إِذَا وَصَفَ الْعَوَّالِ السَّلَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ  
قَالَ فِي الْفُرُوعِ : وَالْأَصَحُّ يَصْح إِذَا كَانَ مَعْمُومًا وَحَرَمًا فِي الْمَدِينَةِ ،  
وَعَلَاةً، وَاعْبَارَ ، وَالْوَحْدَ ، وَخَدَوَى الْكَبِيرَ ، وَاسْ عَمْرُوسَ فِي مَذْكَرِهِ  
وَعَبْرَهُ وَصَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ وَالْإِعْدَةِ ، وَغَيْرِهِ

وَالْوَحْدَ إِذَا لَمْ يَلْحَقْ - أَي لَا يَصْح - قَالَ الْقَامِسُ  
وَتَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ كَلِمَةً فِي كِتَابِ الْبَيْعِ فِي الشَّرْحِ الثَّانِي فِيهِ دَخَلَ فِي  
كَلَامِهِ هَذَا عَلَى وَجْهِ الْمَوْصُوفِ وَهَذَا مَصْرُوحٌ بِهِ  
وَمَعْنَى الْأَصْحَابِ دَخَلَ مَعْنَى هَذَا ، وَحَصَّصَهُمْ دَخَلَ هَذَا ، وَحَصَّصَهُمْ عَنْ  
يَصْح عَنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ كَالْبَيْعِ هَذَا فَاقْتُلَ فِيهَا مِنْ لِمَكَايِ  
تَحْبِيبٍ حَيْثُ صَحَّحَ ذَلِكَ فَهِيَ أَنْ يَكُونَ إِعْدَتُهُ مَصْفً ، وَبَرَجَعَتْ حَجَرُهُ مَدَّةً  
وَالَهُ عَنْهُ وَفِي الْمَصْنُوعِ : عَلَى رَوْنِهِ ، وَغَدَّ عَوْدُهُ .  
فَانْزَعَتْ - حَكَمَ الْمَصْنُوعَ فِي ذَلِكَ كَلِمَةً - حَكَمَ إِلَيْهِ  
سَكَّرَ قَالَ فِي الْعُقُودِ : إِذَا وَاعَتْ مَدَّةً يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رِبَ لِحَدَارٍ مَطَاةً  
يَقَعُ حَشَبُهُ

قَالَ : وَهُوَ الْأَشْءُ كِبَارُهُ لِذَلِكَ ، هَذَا فِيهِ مِنْ خُرُوجِ عَنْ حَكَمِ الْعَرَفِ .  
ذَلِكَ الْعَرَفُ وَصَفَهَا لِلْأَنْدِ - هُوَ كِبَارَةُ الْأَرْضِ لِلدَّفْنِ .

ثم إما أن تتركه بعد المدة بحكم العرف بأجرة مثله إلى حين عاد الحطب ،  
لأنه العرف فيه . كالزراع إلى حصاده ، لعرف فيه ، أو يحدد أجرة بأجرة النخل .  
وهي المستحقة بالداود بلا عقد .

قوله ﴿ وَإِنْ حَصَلَ فِي هَوَائِهِ أَغْصَانُ شَجَرَةٍ غَيْرِ قَطَالِبَةٍ بِإِزَالَتِهَا  
لِزِمَةٍ . فَإِنْ أُنِيَ قَلَّةٌ قَطَمَهَا ﴾ .

قال الأصحاب : أنه إزالتها بلا حكم حاكم

قال في الوعر : بأن أي قوله ، إن أسكن ، وإلا فله قطعه . وكذا قال غيره .  
وقيل الإيلاء أحد وجهي قطعه هو : لا يجوز له حقه حتى  
يصله .

وأمره : بأن يحصل في مسكه أو هوائه أغصان شجرة : لزم المالك إزالته إذا  
طالته بذلك بلا راع يحسب به امتنع من إزالته ، فهل يحرق عليه ويحرق  
ما ينف به ، فيه وجهان وأطلق في الإيلاء ، والفاق ، والضم .

أمره ثانياً : لا يحرق . ولا يمس ما ينف به وهو لصحيح قدمه في النسخ ،  
والشرح ، وشرح ابن دريم في هدم الإحار

والثاني . يحرق على إزالته ، و يمس ما ينف به وهو احتمال في النسخ ،  
والشرح

وقال ابن دريم : ويمس ما ينف به ، إن أمر بإزالته ولم يفعل .  
وكذا قال في النسخ والشرح .

قوله ﴿ وَإِنْ صَالِحَةٌ عَنْ ذَلِكَ بَعُوضٌ : لَمْ يُحْزَ ﴾ .

وهو أحد البعوض حرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والغلاصة  
وسهابة ابن دريم وقدمه في رعاية الكرى وقيل يحرق  
قال المصنف في النسخ : اللائق بذهب محته . وحذره ابن حامد ، وابن

عمل . وحرمه في المور . وقسمه ابن رزيق في شرحه وأطلقه في المعنى ،  
والحرر . والشرح ، والفروع .

وقيل : إن صالحه عن رطبه . يحزم ، وإن كان بإسجاز . اختاره القاصي .  
وحزمه في الوجيز ، والمستوعب .

وقدم في التنحيص عدم الحوار في ارضه ، لأنها تعتبر وأطلق الوجهين  
في البسة

وقال في الرعاية الصغرى : واحدوين : وإن صالحه عن رطبة لم يحزم .

وقيل في الصبح عن عصا الشجرة وجهان انتهى .

وأطلق الأوجه الثلاثة في الظلم ، والعائق .

وشترط القاصي للصحة : أن يكون العصى معتمد على نفس الحائط . ومع  
يد كان في نفس الهواء . لأنه تبع للهواء المحرر .

وقال في التنصرة : يحوز مع معرفة قدر الزيدة بالأدري .

قوله ( وإن اتفقا على أن الشجرة له ، أو بينهما : حار ، ولم يلتزم )

وهو المذهب حرمه في الوجيز . وتدكاة ابن عبدوس ، ورعدة الصغرى ،

واحدوين ، وغيرهم . وقدمه في العائق .

قال في الرعاية الكبرى : حار في الأصح

وقيل . لا يحوز .

وقال الإمام أحمد رحمه الله - في جبل الثمرة بينهما - لا أدري . وهما احتمالان

مختلفان في المعنى ، والشرح وأطلقهما في الفروع

وقال المصنف والذي أقوى عندي أن ذلك باهية ، لا يصح

فأمرتان

مراهما : حكم عروق الشجرة في غير أرض مالكيها . حكم الأعصاب على



الصحيح من مذهب . حرمة به في النفس ، والشرع ، والنظم ، والعائق ، وغيرهم .  
وقدس في الفروع

وقيل عنه حكمه حكم الأعصاب إذا حصل ضرر . وإلا فلا  
الثاني : صح من ما حاطه ، أو رلق من حشه إلى مثل غيره : كالأعصاب .  
قاله في الفروع .

وقال وهو صاهر رواية يعقوب  
وفي المسج - في باب الأضمة - نذرة عمن في هواه طريق عام المسلمين .  
قوله ( ولا يجوز أن يشرع إلى طريق نافذ حاشاً ولا سائطاً )  
وكذا لا يجوز أن يخرج دكة وهذا مذهب مطلقاً من عنده في رواية  
أبي طالب ، وابن ميمون ، وميمون ، وغيرهم . انتهى

وعليه جمع لأصحاب وقطع به كثير منهم وهو من مبررات المذهب .  
وحكى عن الإمام أحمد رحمه الله حواره بلا سرور ذكره الشيخ نفى الدين  
رحمه الله في شرح العمدة . واختاره هو وصاحب الفتاوى .

على مذهب ميمون وفي أمراء - لآلى حكمه - بعض ما تنف به .  
وفي ذلك في كلام المصنف في آخر باب المصنف  
في مقوط مصنف الصالح ، على أصله وحكمه . وأضمه في الفروع ،  
والرعاية في باب المصنف

قلت : الصواب ضمان الجميع .  
تم وجدت المصنف والشارح - في كتاب المصنف - فلاش قال من أصحاب  
الشافعي : إنه يصح بالتصنف ، لأنه إخراج بعض به المصنف بعض به الكل ،  
لأنه اليهود في الصالح .

وقال الحارثي وقال الأصحاب وأن المصنف عدوان . فأوجب كل الصالح  
مظاهر ما ظاهراً أنه يصح للجميع .

### فأمرتنا

إمداهما : لا يجوز إخراج ميراث إلى الطبق بقى الذهد ، ولا إلى ذرب غير ماعد  
إلا بدين أهله ، على الصحيح من المذهب . وعنه جدهير الأصحاب  
قال في القواعد الفقهية : هو كإشريع الأحصنة عند الأصحاب وهو كما قال  
وهو من المفردات

وفي المعنى ، والشرح احتمال بالخوار ، مع انتهاء الضرر  
وحكى رواية عن الإمام أحمد ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله في شرح  
المعدة كما تقدم

قلت : وعليه العمل في كل عصر ومصر .  
قال في القواعد الفقهية : أحده طائفة من المتأخرين  
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إخراج ميراث إلى الذرب هو السنة  
وحقاره . وقدمه في العلم على هذا لأصحاب  
نفسه بحسب عدم الخوار ، والعمل في الحاضر والماض وميراث ميراث  
فيه الإمام أو نائبه

وقد بين أدب أحدهم فيه : حر ذلك إن يكن فيه ضرر ، عند جماهير  
الأصحاب

قال في الفروع : وجوز ذلك الأكثر بدين الإمام وقاله في القواعد عن  
القاضي ، والأكثر .

وحرم به في التلخيص ، وأغرى ، والعلامة وغيرهم  
قال الحارثي : وجزم به القاضي في المحدث ، والتصديق الكبير ، وابن عقيل  
في المصول .

وقيل : لا يجوز ، ولو أدب فيه : قدمه في المعنى ، والشرح ، وابن عسبر ،  
والفائق ، والحدويين .

وقال الخارقي ، في باب المص : والمدعب المنصوص : عدم الإباحة مطلقاً ، كما تقدم في باب الصلح . انتهى .

وقدمه في القعدة الثامنة والتمدين . وفان : نص عليه في رواية أبي طالب ، وإن مصور ، ومهنا ، وغيرهم . قاله القاضي في المحرر .

قلت : هو ظاهر كلام المصنف هنا .

وقال المحرر في شرحه ، في كتاب الصلاة : إن كان لا يصير بالماء حر . وهل ينظر إلى إسن الإمام ؟ على روايتين .

الثانية : لم يذكر الأصحاب مقدار طول الحدار الذي يشرع عليه الجراح ، والمتراب والسائط ، إذ قلنا بالجواز . لكن حيث انتهى الضرر جاز .

وقال في التنبه ، والترغيب : يكون بحيث يمكن عود عمل وقدمه في الرعاية الكبرى واحتاره الشيخ في المدير رحمه الله

وقال بعض الأصحاب : يكون بحيث يمكن مرور جمع قائماً يدقاس .

قوله « ولا دُكاناً »

لا يجوز أن يشرع دكان في طريق أحد ، سواء أذن فيه الإمام أو لا . على الصحيح من المذهب . وعليه شاهير الأصحاب

قال في المعنى ، والشرح ، والحاوي الكبير لا سلم فيه خلاف . وقدمه في الفروع

وقيل : حكمه حكم الخناج ويحوى .

قال في الفروع : مع أن الأصحاب لم يحدوا واحداً من الثروالنساء في ذلك لفسه وكأنه ما فيه من النوم قال : وتنوحه من هذا الوجه - نخرج - يعني : في حوار حفر الثروالب .

وظاهر كلامه في الرعاية الكبرى : حوار إخراج الدكان وإن سمع من غيره على التقديم .

فيه قال : وليس لأحد أن يخرج إلى درب منكم رؤسها ولا كذا ،  
ولا كذا ، وقيل : ولا دكانا .

وعنه فهو : إن « نكن في السحرة غلط » .

نغيب : ممن ذكر « الدكان » - كالمصنف - واقصر عليه : أو الخطأ في  
المدونة واستوعب ، وجمع كثير .

ومن ذكر « الدكة » - واقصر عليها ، و « دكة » الدكان « - حاجة  
سهم ابن هذان في الرعاية المصري ، وصاحب الخاوي الصغير .

« قد فسر ابن منجاء « الدكان » في كلام المصنف بالدكة .

قال في المطمح : قال ابن أو المعاديت « الدكان » الدكة نسبة للحوس عنه .  
وقال في البذر المنير « الدكة » المكان المجمع بحس عليه . وهو المصطبة .

وجمع ابن هذان في الرأية الكبرى بينهما . قال : وليس لأحد أن يخرج  
إلى طريق نافذ دكة ، وقيل : ولا دكانا . انتهى . فصار بينهما

« قد قال الخواري « الدكان » الحبوب . انتهى .

فهو غير « الدكة » عنه .

وقال في الدرر سير : و « الدكان » يطلق على الحبوب ، وعلى « الدكة »  
التي بقصد عليها . انتهى .

وقال في القاموس « الدكة » « لفتح » و « الدكان » « بالضم » : ماء يسطع  
أعلاه للمقعد . انتهى <sup>(١)</sup>

قوله « ولا أن يفعل ذلك في درب غير نافذ ، إلا يذن أهله » .

بلا راع . وكذا لا يجوز له أن يفعل ذلك في هوا جاره إلا بإذنه

قوله « فإن صالح عن ذلك يعرض جاره في أحد الوجهين » .

وهو المذهب . قال في الفروع : ويصح صلحه عن ماله موصى في الأصح ،

(١) رواية من هامش نسخة المصنف .

وصححه في التصحيح ، والمائق ، وأربعائين ، والخاوئين . واحتره أبو الخطاب  
وعبره وحرمه في البحر ، والوحي ، واسور ، وعبره . وقدمه في المعى ،  
والشرح ، وغيرهما .

الوجه الثاني : لأحور . احتره القاصي . وحرمه في سبابة ابن راس . ورده  
انصف ، والشارح وأطلقها في المذهب . والخلاصة  
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ طَهْرُ ذَاكِ فِي دَرْبٍ غَيْرِ نَاقِدٍ ، فَفُتِحَ فِيهِ بِأَنَّا لِفَيْتْرِ  
الاسْتِطْرَاقِ : جَزَاءُ ﴾

وهو المذهب . من عليه وعليه أكثر لأصحاب .  
ويحتمل أن لا يحور إلا بإذهم . وهو لا ينفي . واحتره من الأصحاب  
قوله ﴿ وَإِنْ فَتِحَ لِلْإِسْتِطْرَاقِ لَمْ يَحْزَ إِلَّا بِإِذِهِمْ ، فِي أَحَدِ  
الْوَحْيَيْنِ ﴾

وهو المذهب من عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وصححه في التصحيح ،  
وعبره وحرمه في البحر ، وسره . وقدمه في المعى ، والشرح ، والفتح  
وعبره

قال في المائق . بحر في أصح الوحيين  
والوجه الثاني : يحور . عبر بإذهم .

قوله ﴿ وَلَوْ أَنَّ نَاهُ فِي آخِرِ الدَّرَبِ : مَلَكَ نَقَلَهُ إِلَى أَوَّلِهِ ﴾

بمعنى : إذا لم يحصل ضرر من فتحة محدثة ساب غيره ونحوه . وهذا المذهب  
مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وحرمه في المعى ، والشرح ، والمحرر ، والوحي .  
والمائق ، وغيرهم

وقال في الترمذي : وقيل لا يحور محدثاً ساب غيره  
بظاهره . أنه قدم الحوار مطلقاً . وهو صميم .

قوله ﴿ وَلَمْ يَمْلِكْ تَقْلَهُ إِلَى دَاحِلِ مَتْنِهِ ﴾ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ

وهو المذهب نص عليه . وعنه جواهر الأصحاب . وحرم به في الهداية  
والمذهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والمحزر ، والوحيير ، وغيرهم وقدمه في  
المعنى ، والشرح ، والهيروغ ، وشرح ابن رزين ، والعاثق ، وغيرهم .

والرمز الثاني : يجوز قال في الحاوي الكبير : إيماره صاحب المعنى

لكن لا يقتضيه قالة باب غيره نص عليه

وقال ابن أبي موسى : يجوز إن سئل الب الأول وهو طاهر نقل مقبوع .

تفسير : محل الخلاف : إذا كان له من فوقه .

فما إن أدبر ارتفع الخلاف ، على الصحيح

وقيل : لا بد أيضاً من أن من هو أسفل منه . وهو جيد

وحيث قد : بالذات ، وأدوا فيكون إيماره

قال في المروءة : ويكون إيماره في الأتفه وكذا قال في إيماره الكبرى

فوائده

إيمارها : هـ كل . حل درس ، علم كل واحدة منها إلى طهر الأخرى

والب كل واحدة منها إلى طرف غير مرفوع ، ورفع الآخر منها ، وحصلها دياً

واحدة : هـ فإن فتح من كل واحدة منها ما إلى الأخرى يتمكن من التفريق

من كل واحدة منها إلى كلا الدارين . فقال القاضي : لا يجوز وحرم به في

المذهب . وقدمه ابن رزين في شرحه .

قال في الرعاية الكبرى : يجوز في الأصح

قال في الصغرى : جازي وجه . وقيل : يجوز

قال المصنف : الأتفه حوار .

قلت وهو الصواب .

قال في العلم : وهو الأقوى . وحرم به في المورد وأطلقهما في التلخيص ،  
والحرر ، والمحاويين .

الثاني الصحيح من المذهب : أن المأخوذ من التصرف في ملكه مما يصير  
محرم ، كحرق كنيف إلى جنب حائط حاره ، وسد حمام إلى حب داره يتأذى  
ملك ، ونصب نور يتأذى باستدامة دكانه ، وعمل دكان قصارة ، أو حذادة ،  
يتأذى كثرة دقه ، أو رحن ، أو حفر تر سقطع به ماء نراً حاره ، ونحو ذلك .  
وسيه مما غير الأنساب . وحرم به في الحرر ، وغيره . وقدمه في المصنف ، والشرح ،  
والرايعتين ، والمحاويين ، والفروع وغيره .

في حد نراً في ملكه ، فانقطع ماء نر حاره . أمر سده ، يعود ماء النر  
الأولة . على الصحيح

في لم يعد كلف صاحب البئر الأولية حفر البئر التي صنعت لأجله من ماله .  
وعنه لا يكلف سد بئر ، ولو انقطع ماء بئر جاره .  
قال القاضى : يخرج في المسائل التي قبلها - من الحمام ، والنور ، ودكان  
القصارة ، والحذادة ونحوها - وتبين .

قال ابن ررس : رواية عدم المنع في الجميع أقس  
وهي في التلخيص - في باب إحياء الموات - يمتنع من ذلك  
نعم قال : وفيه رواية أخرى - لا يمتنع من ذلك  
احتاره أبو بكر ذكره أبو إسحاق في تعاليقه عنه  
وأطلق الروايتين في الجميع في العائق .

الثالث : لو ادعى أن بئرهُ فسدت من خلل جاره ، أو بانهته : طرح في الخلا .  
أو بالوعة عطف . في لم يظهر طعم التعط ولا رائحته في النر - علم أن فسادها غير  
ذلك . وإن طهر طعمه أو رائحته فيها : كلف صاحب الخلا والبالوعة نقل ذلك ،  
إن لم يمكن إصلاحها

هذا إذا كانت الشرا أقدم منهما .

وعلى الرواية الأخرى : لا يلزم مالك الخلاه والبالوعة تعبير ما عهده في مسكه محال . قاله في الحاويين وغيره .

الرافعة : ليس له مسكه من بطنه داره ، في ظاهر ما ذكره المصنف في المعنى . ولو أفضى إلى سد المصاء عن حاره . قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقال في القروع : وبتوجه من قول الإمام أحمد رحمه الله « لا حصر ولا صرار »

صه

فت وهو الصواب

وقال الشيخ في الدين : ليس له مسكه ، خوفاً من نفس أحره ما مسكه فلا راع .

وقد قال في القروع : من أحدث في داره دمع الخود ، أو عمل الصعاء .

بمقتل المنع .

وقال من غفيل أيضاً لا عور أن يحدث في مسكه قناة يبرأ إلى جيطان

النس انتهى

قوله ( وليس له أن يفتح في حائط حاره ، ولا الخائط المشترك

رواية ، ولا طاقاً إلا بإذن صاحبه )

يعر عليه التصرف في ذلك حتى يصرب وتد ، ولا يحدث ستره

قال في القروع : ذكره جماعة

وحمل القاصي قول الإمام أحمد رحمه الله « يلزم الشريك النفقة مع شريكه

على السترة » على ستره فدينة أهدمت

واحتار في استوعب وجوبها مطلقاً على نفسه . فقل . وعندي أن السترة

وحدة على كل حال على مانع عليه من وجوب

فأمره . بله للأعلى . ستره نفع مشرفة الأهل . على الصحيح من



الذهب . وعليه حميد الأصحاب . ونقله ابن منصور . وجزم به في الحق ، والشرح ،  
والجزم ، والحاويين ، والرعية الصدى ، وخريد الصاية ، وغيرهم . وقدمه في  
الفروع ، وإجابة الكبرى . وهو من مددات الذهب  
وقيل : يشركه الأسفل

وإنما إذا تسوية ، فإن المانع يلزم بمشركة .

قوله ( وَلَيْسَ لَهُ وَصْعٌ حَشْبُهُ عَلَيْهِ ) يعني على حائط جاره ، أو  
الحائط المشترك .

( إِلَّا عِنْدَ الصَّرُورَةِ . بَأَن لَّا يُمْكِنُهُ التَّنْقِيفُ إِلَّا بِهِ )

إذا أراد أن يضع حشبه على حائط جاره ، أو الحائط المشترك ، فلا يجوز . إما  
أن يصير حائط ذلك أولاً . فإن نصرت بذلك : منع ملا ترابع  
وإن . بتصدد فلا يخلو : إما أن يكون صاحب الحشب مستعياً عن ذلك ،  
بإمكانه وصعه على غيره أولاً . فإن كان مستعياً عن وصعه . وأراد وصعه عليه  
منع منه . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

قل نصف . والشرح . عليه أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع  
وصححه في إراءته ، وغيره . وجرم به في الهداية ، والذهب ، والخلاصة ،  
والستوعب ، والوجيز ، وغيرهم .

وقل : ينقل بخور

وأطلق الإمام أحمد رحمه الله الخوار . وكذا صاحب المحرر وغيره .

وإن لم يكن مستعياً ، ودعت الصرورة إلى ذلك عند الأكثر . وفي المتن ،  
والشرح . ودعت الحاجة إلى ذلك . قال الصحيح من المذهب . نه وصعه عليه .

نص عليه . وعليه حميد الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو من مفردات .

على هذا : لا يجوز لب الخدار معه ، وإن منع أخبره الحاكم

وقد نص الإمام أحمد رحمه الله على عدم اعتباره في الوصع . ولو صالحه عنه شيء حار .

قال في الرعاية : جار في الأصح .

وقيل : لا يجوز له وضعه خير إياه .

وحرقه أبو الخطاب من رواية المصنف عن وضعه على حدار المسجد . وهو قول

المصنف

وهذا تنبيه على أنه لا يضعه على حدار حار . لأن به في المسجد حقاً .

وحق الله منى على من هتك وكذا قول في الهداية ، والمستوعب ، والحاويين .

فما عرف : ذكر أكثر الأصحاب الصرورة ، مثل أن يكون للحدار ثلاثة جدران ،

وله حدار واحد . منهم من يرى أن عقيل وحرم به في المستوعب ، والرعاية .

وقال المصنف ، والشرح : ومن هذا في كلام الإمام أحمد رحمه الله ، وما

قد في رتبة أي دود لا يجمعه إذا لم يكن صرر ، وكان الحائط سقياً ، ولأنه قد

تمتع التقيف على حائطين ، إذ كان غير متقاسين . أو كان الست واسعاً يحتاج

أن يحمل فيه حمر ، ثم يضع الخشب على ذلك الحمر .

قال المصنف : والأولى اعتباره بما ذكرنا ، من امتناع التقيف بدونه . ولا فرق

فيما ذكرنا بين البالغ والنيهر والسافل والمختون .

تنبيه . ظاهر قوله ( وعنه لبس له وضع خشبه على حدار المسجد )

أن المقدم : جواز وضعه عليه . وهو ظاهر ما قدمه في الحاويين . وهو

إحدى الروايتين أو الوجهين . وهو المذهب عند من سحا في شرحه . وحرم به في

المنور . وهو احتمال في المذهب .

والرواية الأخرى ليس له وضعه على حدار المسجد ، وإن حار وضعه على

حدار غيره . وهي التي ذكرها المصنف . واحتارها أبو بكر . وأبو محمد الطوري .

وصححه في أربعين . وحرمه في الخلاصة . وقدمه في المذهب . وأطلقه في  
التنخيص ، والشرح ، والمحرر ، والفروع ، والفتاوى ، والكافي .

### قوائمه

إبراهيم : لو كان له حق ما يجرى على سطح جاره : لم يجر له تغطية سطحه لينعم  
الله . ذكره ابن عقيل ، وغيره . وليس له تغطيته لكثرة صبره .  
الثاني : يجوز له الاستناد إلى حائط جاره . وإسناد قشة إليه .  
وذكر في الهبة في مسحه احتيازين

وله الجيوس في ظله ، ونظيره في ضوء سراجيه .  
وقيل المرودي : أنه ذمه ألحق إلى . فإن مسحه حادثة  
وقيل حميد قيل له . أصعبه ، ولا يستأذنه . قال : نعم . إن استأذنه ؟  
قال الشيخ أبي الدين رحمه الله : العين والسمعة التي لا قيمة لها عادة . لا يصح  
أن يرد عليها عقد بيع وبجارية اتفاقاً ، كسائر

الثالث : لو ملك وصم حشيه على حائط . فزل سقوطه ، أو قصه ، أو سقوط  
الحائط ، ثم أعيد . فله إعادة حشيه إن حصل له ضرر بتركه ولم يخنس على الحائط  
من وضعه عليه ، وإن حيف سقوط الحائط بعد وضعه عليه : برمه وإزالته  
الرابع : لو كان له وضع حشيه على حائط غيره . لم يملك إحارته ، ولا إعادته .  
ولا يملك أيضاً بيعه ، ولا المصاحفة عنه بمالك ولا لغيره  
ولو أراد صاحب الحائط إعادته أو إحارته على وجه منع هذا استحق من  
وضع حشيه : لم يملك ذلك . فيصيرى بها

ولو أراد هدم الحائط من غير حاجة : لم يملك ذلك  
الخامس : لو أذن صاحب الحائط لجاره في البناء على حائطه ، أو وضع سقفة  
عليه ، أو وضع حشيه عليه في الموضع الذي استحق وضعه . وصارت عارية  
لارمة ، يأنى حكمها في باب العارية

وإن أفن في ذلك مأخره : جار ، سواء كانت إجازة أو صلحاً على وضعه  
على التأييد . وسق زال فله إعادته .

وبشروط معرفة الباء والعرص والظن والسمك والآلات .

الساو : لو وجد بناءه أو حشيه على حائط مشترك ، أو حائط جاره ، ولم

علم سبه . حتى زال فله إعادته

وكذا لو وجد صيل ماء بحري في أرض غيره ، أو بحري ماء سطحه على  
سطح غيره وما أشبهه . فإن اختلف ، فاتفق قول صاحب الحطب ونحوه

قوله ( وَإِنْ كَانَ يَنْهَمَا حَائِطٌ ، فَاتَّهَدَمَ فَطَالِبُ أَحَدَهُمَا صَاحِبَةُ  
يَسَائِرِ مَنَّهُ : أَخْبِرْ عَلَيْهِ )

هذا مذهب الألبان ومن عيه في رواية من القسم ، وحسب ، وسبى  
وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره أصحاب

من ابن عقيل : عليه أصحابنا .

قال القاضي : هذا أصح .

قال في الرعاية الكبرى : لم الآخر على الأصح

قال في الحاويين ، والفاثق ، وغيرهم : أخبر ، في أصح الروايتين

قال من روى اختاره أكثر الأشياع

قال في القواعد الفقهية - هذا مذهب من عيه في رواية جماعة . وجره

في البحر ، وغيره

وقدمه في ، المحرر ، والفروع ، والرعاية الصغرى ، وغيرهم

وهو من المعردات

وعنه لا يخبر اختاره المصنف ، والشرح ، قالوا . هو أقوى في النظر .

واحداه أبو محمد الحورى أيضاً .

قال ابن ريس في شرحه : وهو أظهر ، كنه حائظ بين ملكيهم .  
على ما رواه الثالثة : قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما . لو ساء ، ثم أراد  
نقصه ، فإن كان ساء بآفته : لم يكن له ذلك . وإن كان ساء من عذبه : فله نقصه .  
فإن قال الشريك : أنا أدفع إليك نصف قيمة الساء ولا تنقصه : لا يغير على  
ذلك .

وإن أراد غير الثاني نقصه ، أو أجبر عليه على نفسه . يمكن له ذلك ،  
على كلا الروايتين . انتهى .

و في الحكم إذا قل : جرح ، في أحد المسألة

وعلى الرواية الثانية أيضاً . ليس له منه من ساءه

يمكن أن ساء بآفته فهو يمس . وليس له منه من الانتفاع . فقل أن  
يعطيه نصف قيمة عمله . على الصحيح . وعنده أكثر الأصحاب

قال في المروغ : ليس له منه من الانتفاع في الأثمن . كما ليس له نفسه

قال في الكافي : عدد منهم . كما كان رسومه وحقوقه لأنه عار عليه

وهو ظاهر ما جرح به في الهدية ، والذهب ، والخلاصة ، والمعي ، والشرح .

قال في القاعدة السادسة والسبعين : هو قول القاضي في المجرى ، وإن عقيل ،

والأكثر . وقدمه في النهاية ، والتلخيص ، والراغبين

وقيل له منه من الانتفاع حتى يعطيه نصف قيمة العمل . جزم به في

نسوع ، وأخر ، والمخاوين . وهو ظاهر ما قدمه في القاس . وهو ظاهر كلام

ابن أبي موسى . والقاضي في خلافه

وحكامه في التلخيص عن بعض متأخري الأصحاب .

قال ابن سعد في شرحه : وفيما ذكره الأصحاب . من عدم منه من الانتفاع

به من أن يعطيه نصف قيمة عمله . نظر . بل ينبغي أن الثاني بذلك مع شريكه

من التصرف فيه ، حتى يؤدي ما يحسنه من القرامة الواقعة بأجرة الشئ لأنه لو لم  
كن كذلك لأدى إلى صانع حق الشريك انتهى  
قلت : وهو الصواب .

قال في الرجحان : وإدعى أحدهما الخاطئ بأنه حقه ، وهو بينهما ، إلى أدى  
الأحد نصف قيمة الدار

قوله على الرواية الثانية ( وإن شاء بآلة من عنده فهو له )  
ولا يحتاج إلى رد كما في نسخة صرح به القاسمي في حلاله وودعه  
في القواعد

واعترض في المغرد إن المدعى . ومن الإله أحد رحمه الله على أنه يشهد على  
ذلك ( وأينس لأخبر الاندفاع به ) فلا يمنع شريكه من الانتفاع به ، ومن  
وصع حسنه وسومه حتى يدفع ما يجب عليه

صرح بذلك في معنى ، والشرح ، والقواعد  
قال في الفائت : حصص به وسومه دون أربعة

قال في الحواشي : منسكه الذي حقه ، وليس شركه الانتفاع به  
فإن كان لغير الذي عليه . من طرح أحساب ، فالنابى غير بين أن يمكنه من  
وصع أحشاه . وإن حقه نصف قيمة الدار . وبين أن أحد مدعى يبيع الدار

بها . أو يشترى كان في الطرح

وقال في المروحة : وإن شاء يبيعه ، فله منعه من غير رد من طرح حسب  
قطار كلامه . عدم منع من الرسوم  
وقد صرح بمصنف وغيره بالمنع

والظاهر . أن من صاحب المروحة بخور . إذا كان له حق في ذلك ، وإذا  
الانتفاع بعد سائه

وهذا صرح بمصنف ، والشارح . بعد كلامه الأول . فرب من ذلك

فقال : فإن كان على الحائض رسم انتفاع ، أو وضع حشيش ، قال له : إما أن تأخذ من نصف قيمته . أو تمسك من انتفاعي ، وإما أن تعلق حائكك بعد الماء سبعا فليزد الآخر إحاطته . لأنه لا يملك إبطال رسومه وانتفاعه بسائه . انتهى . وكذا قال غيره .

فأمره : قال في المدة السابعة والسمين ، فإن قبل صدقة لا يجوز للمحار مع حاء من الانتفاع بوضع حشيشه على حذره فكيف مع غيره ؟ .

قد إجماعا معهما من عود الحق القديم . يتعين ملك الانتفاع فمأ سواء كان محاربا به أو . لكن وأما للمسكين من الوضع فلا ريب . فذلك مسألة أخرى . وأكثر الأصحاب يشترطون في الحائض أو الضرورة ، على ما تقدم .

قوله ﴿ فَإِنْ طَلَبَ ذَلِكَ ﴾ يعني الشريك الذي لم يبيع . الانتفاع ﴿ خَيْرَ الْبَائِيَيْنِ أَخَذَ نَصْفَ قِيَمَتِهِ مِنْهُ . وَيَنْ أَخَذَ آتَهُ ﴾

وهذا لا ريب . لكن لو احتار الأحد ، فالصحيح من المذهب أنه يأخذ نصف قيمة سائه . حرره في المحبر ، والحدوي ، والمصنف ، والشرح . وقدمه في الفروع .

وعنه يدفع ما يخضع كرامة لأنه سائه معنى وقدمه في البرقة الكبرى

#### فوائده

إمراؤها إذا قد : يخرج على سائه معه ، وهو مذهب ، وامتنع : أحمره الحاكم على ذلك . فإن لم يفعل أحد الحاكم من ماله وأعطى عليه . فإن لم يكن له عين مال دفع من عروصه . فإن قدر اقتراض عليه . وإن عمره شريكه يذره أو يدين حاكم رجع عليه . وإن أوداه سائه . يملك الشريك منه .

وهو المصنف ، إن رجع به : لم يكن له رجوع .

وإن رأى الرجوع به . هل له الرجوع ؟

قال في الشرح : يحتمل وجهين ، ساء على ما إذا قضى ذنبه غير إدمه انتهى

قال في الفروع : وفيه - سية رجوعه على الأول - الخلاف

وإن ساء نفسه مآله فهو بينهما . وإن ساء مآله من عنده فهو له خاصة

وإن أراد نفسه له ذلك ، إلا أن يدفع إليه شريكه نصف قبضته فلا يكون

له نفسه

الثانية : يحرم الشريك على العبارة مع شركه في الأملاك المشتركة ، على

المصحيح من المذهب ، وإروايتين ، قاله في الرعاية وغيرها . وعنه لا يحرم .

الثالثة : لو استهدم حدارهما ، أو حجب ضرره بقضاء . فإن أن أحدهما أحرقه

لحاك . فإن تعدد ضمن مانع به إذا أشهد على شريكه . وإلا فلا .

وقيل : بلى ، إن تقدم إليه نفسه وأصحابه إدمه إذن غير إذن صاحبه مهدر

وقيل : بلومه بحدته على صفته ، كما لو هدمه من غير حاجة إلى هدمه

وحده . إن شاء

وإن ذلك في أواحد العقب في كلام المصنف . ومن أراحق في المذهب

هناك

الرابعة : لو أراد بناء حائط بين ملكيهما : لم يحرم المقتنع منهما . وبش الطائفتين

في مسكه إن شاء . رواية واحدة . قاله المصنف ومن تابعه .

وقال في العائق : ولم يعرف من الأصحاب . احتداه شيخنا . عني به الشيخ

تقي الدين رحمه الله

الخامسة : لو اعقبا على ساء حائط مشترك بينهما نصفين . على أن ثلثه لواحد

وسننه لآخر . لم يصح

وإن اعقبا على أن يحمله كل واحد منهما ماشاء . لم يصح لحائته . وإن



وصد الخجل ، في الصحة وجهه . وأطلقها في الفروع ، وإبراعة السكرى  
قال في المعنى ، والشرح : وإن افق على أن تكون بينهما نصيبين : صح .  
قوله (وَبَيْنَ كَانِ بَيْنَهُمَا سَهْرٌ ، أَوْ بَيْتٌ ، أَوْ ذُو لَابِ ، أَوْ نَاعُورَةٌ ،  
أَوْ قَنَازَةٌ ، وَاجْتِنَابٌ إِلَى عِمَارَةٍ ، فَقَى إِبْجَارَ الْمُعْتَمِدِينَ : رَوَاتَانِ )

إبراهيم : يعر وهو مذهب وعيه أكثر الأصحاب . نص عليه . وحرم  
فيه في الوحي ، وعيره وصححه في التصحيح ، وعيره وقدمه في الفروع ، وعيره

الثاني : لأبهر

واعلم أن الحكم هنا والخلاف كخلاف في الحائط مشترك إذا اهتم ، على  
ما تقدم ، فلا مذهب وتفضيل ، وإن كان لأصحاب منهم القاضي ، والمصنف ،  
وصاحب الهداية ، والمذهب ، واستنوع ، والخلاصة ، والتلخيص ، والغرر ،  
والشرح ، والهدية ، وغيرهم

وقال ابن أبي موسى : نعه هذا قولاً واحداً وحكي لأوسين في الحائط .  
قال في القواعد : والحق أن الحائط يمكن قسمه ، بخلاف القنزة والمتر

قوله (وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا مَنَعٌ مِمَّا جِبِهَ مِنْ عِمَارَتِهِ )

ملا راج

قوله (فَإِذَا عَمَّرَهُ قَائِمًا ، يَنْبَغُ عَلَى الشَّرِكَةِ )

هذا المذهب . لأن البناء يقع على ما كان عليه من الملك والإباحة . وعيه  
جميع الأصحاب منهم القاضي في الجرد ، ومن عمل ، والمصنف في المعنى ،  
والشرح ، وصاحب التلخيص ، والفروع ، وغيرهم . وفي خلاف الكبير للقاضي ،  
والتمام لأبي الحسين : له المنع من الاستعاضة بالقفلة .

قال في القواعد ، ويشهد به نص الإمام أحمد رحمه الله بأسع من سكنى السفلى

إذا ساء صاحب المعبر . وضع الشريك من الانتفاع بالحائط إذا أعيد له العتقة .  
قلت : وهو الصواب .

### قواعد

الأولى : لو اتفقا على ساء حائطستان ، فبني أحدهما . فما تلف من الثمرة  
سب إهمال الآخر : بضمه الذي أهم . قاله الشيخ نفى بدين رحمه الله  
الثانية : لو كان العمل لواحد وساء الآخر ، فاسقف سببه ، لا لصاحب العمل .  
على الصحيح من المذهب .

والإجماع . - إذا أسدء السقف - كما تقدم في الحائط الذي سببه إذا أسدء  
وإذا أسدء الجميع ، فلو لم يمتد إحداهما صاحب العمل على بنائه على الصحيح  
من المذهب .

قال في النسخة ، والتأخير ، والتأخير ، والتأخير . - أحمر في أصح الروايات  
واحتاره ابن عبدوس في تكرهه . ويجزم به في الخلافين . وقدمه ابن رزين ،  
واقواعه .

وعنه لأحمر . وأطلقهم في المعنى . والخروج ، والشرح ، والفروع  
فعل المذهب . هل يفرق صاحب العمل ساء العمل ، أو يشركه فيه صاحب  
العمل ، ويحجر عليه إذا طلبه صاحب العمل ؟ فيه روايات وأحاديث في استوعاب .  
والتأخير ، والتأخير ، واقواعه .

إبراهيم : يفرق صاحب العمل ساء ، إن حده . ويفرق صاحب العمل  
سائه . وهو المذهب . قدمه في أحمر ، والفروع ، ورعديتين ، وأحدوين .  
وحرم به في المعنى ، وأشرح

الثالثة - يشركه صاحب المعبر فيما تحمله منه . وعبر عليه إذا منع  
وعلى الثانية : في أصل مسألة - وهو أنه لا يحجر - لصاحب المعبر ساء العمل ،  
وفي مذهب السككي : ما سب من الخلاف فيما إذا كان يملك حائطاً

الثالثة : لو كان بينهما طبقة ثالثة ، فهل يشترك الثلاثة في ساء السفل ، والأمان في ساء الوسط ؟ فيه الروايتان المتقدمتان حكما ومذهباً .  
وكذا الطبقة الرابعة ؟ كثر . وصاحب الوسط مع من فوقه كمن تحته معه .  
قال في المروع : إذا كانوا ثلاث طبقات فإن ساء رب العلو ، في منع رب السفل الانساع ، لمصلحة قبل أحد فسمه . احتمالان  
قلت : لأولى الشئ والله أعلم  
وهو ظاهر ما قطع به في الرعاية الكبرى

## كتاب الحجر

فأمرناه

إبراهيم : « حجر الفلوس » عبارة عن صمغ الحماكم من عيه دس حال بمعز  
فيه ساءه الموجود مدة الحجر من التصرّف فيه .

الثانية قوله : « وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ . حَجَرٌ لِحَقِّ الْعَبْرِ »

، حدد لحظ نفسه

فالْحَجَرُ لِحَقِّ الْعَبْرِ ، كالحجر على الفلوس ، والمربص عند راد على الثمن ، والمبد .  
وشكاك ، ومشتري إذا كان الثمن في المدة ، على ما تعدد في كلامه النصف في  
آخر فصل حيا انشوية

ومشتري مد طلبه شبيع والمريد يحج عيه لحق مسلمين ، وإلهن والزوجة  
مد راد على الثلث في التبرع على ما يأتي في الباب

والحجر خط به كالحجر على الصمير والخوص ، والعبه

ههه عشرة أساب « حجر »

وقال في المروع : ولا يجبر حاكم على مقتر على نفسه وعياله .

وحتر الأحي : بل فيكون هذا سبباً آخر ، على قوله .

نبيه : قوله ﴿ فَإِنْ أَرَادَ سَفَرًا يَحِطُّ الدِّينُ قَبْلَ مُدَّتِهِ : فَلَفْرِغِهِ مِنْهُ ، إِلَّا أَنْ يُوثِّقَهُ بِرَهْنٍ ، أَوْ كَفِيلٍ ﴾ .

بلا ريع . السكن من شرط السكينة أن يكون مبيتاً ذكره الأصحاب وهو واضح

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ لَا يَحِطُّ فَسُهُ ، فَمِنْ مَنَعِهِ رِوَايَتَانِ ﴾

وأطلقهما في معنى ، وحصل من الس ، والشرح ، والعائق ، والحدوى ، والركشي ، وغيره .

إبراهيم : له منعه . وهو الصحيح من المذهب

قال في المروء : فله منعه على الأصح وصححه في التصحيح وحرمه في البقرة ، والوحي ، وسور . واختاره من عدوس في ذلك . وقدمه في المحر قال في المذهب مع في ظاهر المذهب

والناتبة : من له منعه وهو ظاهر كلام حرمي ، والمعدة . واختاره القاصي . وقدمه في الخلاصة ، والهداية ، والتلخيص ، وربعين ، والنظم ، والحدوى الصغير نعيم : ظاهر كلام المصنف : أن الربويين في السر ، سواء كان محوفاً أو غير محوف وهو مذهب كلامه في الهداية ، والكمال ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيره . ونقله المصنف

ومحله - عند صاحب المروء - إذا كان السفر محوفاً ، كالجهاد ومحوه .

وحكى في السر غير المخوف وحين

قال في الرعدة الصدي والحدوى الصغير : فإن أراد سفرأ مدة قبل أهل الدين ، حذر كالجهاد

وأدخل صاحب المروء في السر المخوف : الحج

ومحلهما عند المصنف في المعنى ، ومن الس ، وصاحب التلخيص ، والبقرة ،

والجهر ، والطم ، والشرح ، والحدوى الكبير ، والقاتنى ، والزر كنى : فى غير الجهاد  
وأما فى الجهاد فيسبح ، حتى يوفقه رهن أو صمين ، على رواية واحدة .  
وطاهر كلامه فى الزعة الكبرى : أن محل الخلاف فى غير الجهاد . وأن  
الجهاد لا يمنع منه قولاً واحداً . لأنه قال . ومن عيه دس مؤجل ، فله الصغر دون  
أجله

وعنه لا بد من غير جهاد . حتى متى رهن أو صمين .  
وتقدم كلامه فى الزعة الصغرى ، والحدوى الصغير . فإن طاهره كذلك  
فلمنه أريد إذا من عيه ، وإلا فعبد  
وقد تقدم فى أول كتاب الجهاد . أنه لا يجاهد من عيه دين لا ولاء له إلا  
بدون عريته . على الصحيح . وذكره هناك الخلاف ، وأن له قولاً لا يستأده  
فى الجهاد إذا كان الدين مؤجلاً ، وقولاً إذا كان مدينون حدى مؤوقاً به  
لا يستأده . واستأده غيره  
ومعناه . عند نصف أصل والشرح ، وجمعه : إذا كان الصغر طويلاً .  
لأنهم علواً ربة عدم المع . فقالوا . لأن هذا الصغر من أنه على مع الحق  
فى محله . فرب تلك معه منه . كانه . لقصور . ولله أولى  
فمنه ست طرق فى محل الخلاف

#### فأمرنا

إبراهيم : حذر الشيخ بنى الدين رحمه الله من أراد سفرأ ، وهو عاجر  
عن وفاء دمه . أن يعريته سمعه حتى يقيم كفلاً له  
قال فى الواقع : وهو متعه .  
قلت : من فوعند المذهب : أن العاجر عن وفاء دينه ، إذا كان له حرفة :  
لزم بإيجار معه لقضاء الدين . فلا يبعد أن يتبع ليعمل .

الثانية: لو طلب منه دين حال بعدد على وفائه، فسد قبل وفائه: لم يجز له أن يترخص، على الصحيح من المذهب.

وقيل: يجوز.

وإن عطل منه لدين أحسن، أو يمن في سعة، فقبل له التقصير والترخص، لئلا يحبس قبل ظله، كحس الحاكم.

وقيل لا يجوز به ذلك إلا أن موكله في قصده، لئلا يجمع به واجباً ذكر هذين الوجهين من عقيل. وأطلقهما في القاعدة الثالثة والخمسة وأطلقهما من غير في باب قصر الصلاة. وكذا ابن حبان.

وقيل: إن ساء وكمل في القصد: لم يترخص.

فإن يعمل أن يخلط على خلافه على خلاف في وجوب الدفع قبل الطلب وعدمه، على ما تقدم في آخر باب القرض.

والذهب لا يجب قبل الطلب. فله التقصير. وأطلق في ذلك.

قوله: وإن كان حالاً، وله مال يهي به: لا يخرج عليه ويأثره الحاكم بوفائه. فإن أرى حذراً.

القول: بحسب. حدثه جدير الأصحاب وقطعه به أكثرهم. وعنه لعل. وهو الصواب. ولا يخلص الحقوق في هذه الأربعة غالباً إلا به. وبه هو أشد منه. وقال ابن هبيرة في الإصباح: أول من حبس على الدين شريح القمي. ومضت السنة في عدم النبي صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعنه رضي الله عنهم أنه لا يحبس على الدين. لكن ملأه الخصام.

وأما حبس الآن على الدين: فلا أعلم أنه يجوز عند أحد من المسلمين.

وتكلم على ذلك وأطلق. ذكره في الفروع والطبقات.

قائمة. إذا حبس فليس للحاكم إخراجه حتى يقين له أمره، أو أنه شره أو يرضى بإخراجه.

في نبي آدم - م بسع الحاكم حسه ، ولو برص عريته . لأنه طر محص  
 قوله : **( فَإِنْ أَصْرٌ : بَاعَ مَالَهُ . وَفَقَضَى دِينَهُ )**  
 إذا أصر على الحس ، فقال المصنف هنا : سيع الحاكم ماله ونقص دمه ،  
 من غير ضرب .

قال في الدائق : **أبى الضرب الأكترون**  
 وقال جماعة من الأصحاب إذا أصر على الحس ، وصدر عليه صر به الحاكم  
 عنه حبل : ذكره عنه في المنتخب وغيره .  
 قال في الأصول وغيره بحسه . فإن أبى غيره  
 قال : ذكر حسه وعريته حتى يقصيه  
 قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : نص عليه الأئمة من أصحاب الإمام أحمد  
 رحمه الله وغيرهم . ولا أعلم فيه راء ، لكن لا يراد في كل يوم على أكثر التعرير ،  
 إن قيل بتقديره انتهى

#### فأشهرتان

إمراهما متى باع الحاكم عيه . قال في الفروع : ذكر جماعة أنه يحبس فإن  
 م نفسه باع الحاكم وقصاه  
 فظاهره يجب على الحاكم بيمه  
 قال حبل إذا تضاءل حقوق الناس : بسع عيه ، وبه هي  
 وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لا يلزمه أن يسبع عيه  
 وقال أيضاً من طوب ناداء حق عليه ، فطلب إسبالاً . أمهل قدر ذلك  
 بعد أن سكن إن حاف عريته منه . احتاط عليه بالرامة ، أو كميل ، أو زبير  
 عيه .

الناجزة : لو مطن عريته حتى أحوجه إلى الشكابة ، فاعرعه سب ذلك لم  
 ماطل حرة في الفروع وقاله الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً .

قلت : وطير ذلك ما ذكره المصنف والأصحوب في باب اسمه الفحص  
في أنه فصل ٤ ولا يستوي النصاص إلا محصورة السطان ٥  
نم قال : وإلا أمر بالموكيل . وإن احتاج إلى أحرة من ما لحى وكذا  
أحرة القطع في السرة على المارق .

وقال في الرابعة الكرى - في باب من الدعاوى - وإن حصر الشئ في  
وه بنت لمعنى : رمة مؤنة حصاة وردة ، وإلا لزم الشكر .

وهذه كلام الشيخ بقى لدين رحمه الله في الصل : يد حب المصون  
عنه حتى عزم الصان شئاً منه ، أو ألقه في الحبس ، أنه يرجع به على  
مصون عنه .

وقال أيضاً : له ما كتب عليه عبد ولي الأمر . جمع به على الكاذب  
ذكره عنه في الموضع في أول الفصل الأول من كتاب العصب

قوله : وإن ادعى الإغسار ، وكان دينة عن عوص - كالنعم  
والقرص - أو عرف له مال سابق : حبس ، إلا أن يُقيم البينة على ما  
ماله ، أو يغساره . وهل يخلف معها ؟ على وجهين :

يد ادعى الإغسار ، فلا يجوز ما كان يكون دينة عن عوص . أو عرف له  
مال سابق . أو غير ذلك

فإن كان دينة عن عوص ، كاتبع والقرص وعوصا والصاب فتؤد أو عن  
غير ما - كالصان وعوص - أو عرف له مال - أو عرف له مال - في مثل قوله  
بلا بينة

ثم إن البينة لا تحبو : إما أن تشهد بنقاد ماله ، أو غيره . فإن شهدت بعد  
ماله أو لغيره : حلف معها . على الصحيح من المذهب : أن لا يلامه في ذلك .

قال في الفروع : ورعاية الكرى : ويخلف معها على الأصح  
قال في المتن : حلف معها في أصح الوجهين وحرره في السكافي ،



والتحجيص ، والمجرو ، والشرح ، والحجر ، والنور . وقدمه في الرعاية الصمدى ،  
وخاوين

والوجه الثانى : لا يحلف مع بنة هذا

و. شهدت بعينه فلا بد أن يكون البنة ممن يحرم ما طل حاله لأنها  
شهادة على من قست للمحبة ولا يحلف معها على الصحيح من المذهب . وهو  
ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله

قال في الرعاية الكبرى ، والفروع . ولا يحلف معها ، على الأصح . لأنها تكون  
مكذبة عنه . وحرم به في الكافي ، والمجرو ، والرعاية الصمدى ، وخواوين ،  
والمعنى وقدمه في التحجيص ، والشرح  
والوجه الثانى يحلف معها .

و. كما في موسى ، عن حص الأنصاري أنه يحلف مع بيته : أنه  
مصر . لأنها تشهد بالظاهر

### قوام

أمرها : كتمنى في البنة أن تشهد بالناف ، أو بالإعارة ، على الصحيح من  
المذهب

قال الزركشى هذا المحقق وقاؤه للمحد وغيره  
قلت : حرم به المصنف ، وصحبه الفروع  
وحرم في التحجيص . أنه لا كتمنى في الشهادة بالإعارة ، من لا بد من الشهادة  
بالمصنف والإعارة .

وكذا قال في العربية ، وخواوين ، ومعنى ، فإنهم قالوا شهد بدهانه  
وإعارة ، لأنه لا يملك شيئاً

الثانية : سمع بنة إعارة ونحوها قبل حسمه وسنده ، ولو بيوم . قاله  
الأنصاري

الثالثة : إذا لم يكن مدعى الإعسار سنة - والحال ما تقدم - كان القول قول  
عريته مع يمينه - أنه لا يعلم عسره بدينه ، وكان له حسه وملا منه - قاله في الكافي  
والتلخيص ، وبركشي ، وغيرهم  
وقال في الترمذي : إن حلف أنه قاتل حسه ، وإلا حلف أسكر عليه  
وحلى .

وهو من جنس حلف من عزم له ما مضى  
وفي المستوعب : إن ع ف تن . أو أو أنه ملى . ، وحلف عريته أنه  
لا يعلم عسره : حلف  
وفي الإعراب : حلف أنه مؤسره بدينه ، ولا يعلم إعساره به .  
وفي مني ، وأشرح : إذا حلف أنه قاتل : حلف  
وقال في الفروع : وعده كلاء جماعة : أنه لا يحلف إلا أن يدعى المدعيون  
بدينه أو إعساره ، أو بدين مؤلفه فتكون دعوى مستقلة ، فإن كان له بقاء ماله  
أو قدره . سنة ولا كلاء . وإلا فيمين صاحب الحق بحسب جواب مدعيون  
كسائر الدعاوى .

قال في الفروع : وهذا أظهر . وهو مرادهم . لأنه دعى الإعسار ، وأنه أسر  
ذلك ، وأسكره انتهى

وحيث قد يحلف صاحب الحق وأنى : حلف الآخر وحلى سبيله .  
الرافعة : تكفي في السنة ما يثبت على الصحيح من المذهب . وعليه  
الأصحاب

وعنه لا يكفي أقل من ثلاثة كمن يرد أحد الركاة ، وكان معروفاً مدعى ،  
وادعى الفقر . على ما تقدم في أو حررت ذكر أهل الركاة  
قوله ( فإن لم يسكن كذلك : حلف وحلى سبيله )  
أى وإن ادعى الإعسار ، ولم يعرف له ما سأل ، ودفعه عن غير عوض ،

يقر بثلاثة . أو عرف له مال سابق والحساب ذهبه . وهذا الصحيح من المذهب . وعليه جواهر الأصحاب .

قال الزركشي : هذا المعروف في نذهب . وحرم به في الهداية . والمذهب ، والخلاصة ، والفتاوى ، والمحرر ، والعلم ، والحرير ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الترتيب . يحس إلى ظهور عساره .  
وقال في النسخة : يحس إلى أن نشت بعساره .  
وطاهر كلاء الحرق أن حكمه حكم من عرف بال . أو كان دمه من عوص .  
كما تقدم .

#### فأمرتاه

إمراهما . له قدمت بنية بنفس من معين ، ونسك . وقد قرره لأحد أولاد  
هو لزيد . فكذلك . رد . قضى من النفس منه  
وإن صدقه . رد . فمن قضى من النفس منه . على وجهين . وأطلقهما في  
الله وع .

أحدهما : لا يقضى منه . ويكون يريد مع غيره لاحتقال التواطؤ . حرم به  
في المعنى ، والشرح ، وسرر . والعلم .

قال في الرعاية السكرى : فإن أتت أنه يريد مصارفة . قد فوه مع يمينه  
إن صدقه . رد . أو كان عاثاً .

والثاني : يقضى منه دمه

وعلى الوجهين : لا نشت تلك البدن لأنه لا يدعيه .

قال في الفروع : فطه هذا : أن البنية لا يستبرأها مقدم دعوى

وإن كان للمقر له المصدق بنية . قدمت لإقرار رب اليد

وفي المنتجب . بنية المدعى لأنها خارقة .

الثاني: يحرم على المسلم أن يخلف أنه لاحق عليه ويتناول من عبه .  
حرم به في المروءة وغيرها .

قلت : قيل بخوره . إذ تحقق طهر ربه الحق له وجهه وسمعه من ميام  
على عياله : لكان له وجهه .

قوله : « وإن كان له مال لا يبي دينه » . وسأل عرمانوه الخكيم  
الحضر عني . لرمه إجاباتهم .

هد المذهب وعنه الأصحاب

وحد : الشخ تقي الدين رحمه الله إن صاف ماله عن دينه . صار محجوراً عليه  
بغير حكم حاكم . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله  
و « في معنى ذلك فر »

### نسيهات

أمرها : قوله « وإن كان له مال لا يبي دينه » هكذا عبارة أكثر  
الأصحاب .

وقال في العادة الكبرى : ومن له دين ما عليه من دين حال ، أو قدره ،  
ولا كسبه له ، ولا ما يبيع منه غيره . أو حيف تصرفه فيه .

الثاني : ظاهر قوله « وسأل عرمانوه الخكيم » أنه في نه البعض حمد عليه  
« بلمه إجاباتهم » وهو ظاهر المعنى ، والمسوع ، والشرح ، والخبر ، والظفر ،  
والخاوي ، وجماعة . وهو أحد الوجهين . وقدمه في الرديتين ، والفائق ، وبر كشى  
الوجه الثاني بلمه إجاباتهم أيضاً . وهو الصحيح من المذهب

قال في المروءة : « رحمه الخكيم عليه طلب عرمانه والأصح : أو عصمهم  
قال في تحريد العادة هذا الأنظم . واحتمل من عدوس في تذكره  
وحرم به في البحر ، والمحيص ، والملة . وهو الصواب

الثالث . طاهر كلامه أيضاً : أن الصبر لو طلب الحجر على نفسه من الحكيم  
لا يبرمه إحاطته إلى ذلك . وهو طاهر كلام أكثر الأصحاب .  
وقال في المسوع : إن أدسه على ثوب - وقيل أو صب الممسح الحجر  
من حاكم لبرمه .

وقال في الرعدة الكبرى : وإن طنه الممسح وحده : احتسب وجهين .  
فأما في ثوبه فعدة : وسؤاله في وجهه .

قوله : ويتعلق بالحجر عليه أربعة أحكام

أحدها : يتعلق حق الرماء بماله فلا يُقْبَلُ إقراره عليه .  
ولا يصح تصرفه فيه إلا بالتقاضي على إحدى الروايتين .  
علم أنه إذا كان عليه دين كثير من ماله ، وتصرف فلا يجوز ، إما أن  
يكون تصرفه من الحجر عنه أو بعده .

فإن كان قبل الحجر عليه . صح تصرفه ، على الصحيح من مذهب . بعض  
عليه ، وعند جمهور الأصحاب وقصم به كثير منهم ولو سته في جميع ماله ، حتى  
قال في المسوع وغيره : لا ينفذ المذهب في ذلك .

وقيل لا ينفذ تصرفه . ذكره الشيخ في الدين ، وحكام رونة وحده .  
وسأله حماد : من عنه دين تصدق بشيء ؟ قال : الشيء اليسير وقصده  
دنه أو حب عليه .

فت : وهذا القول هو الأصواب ، خصوصاً وقد كثرت حيل الناس ، وحرم  
به في النجدة الثالثة والخمسين .

وقال : نفلس إذا طلب الدائع منه سلعة التي يرجع بها قبل الحجر . ثم ينفذ  
تصرفه . بعض عليه .

وذكر في ذلك ثلاث أحوال ، سلك ذلك مخصوص بمطالبة الدائع .

وعنه له مع اسمه من التصريف في مثله مما يعبره

وعمل حسن - فليس يصدق وأبواه فقيران - د عسب ، لا من دوسم

ومن في رواية : على أن من أوصى لأخائب ، وله أقارب محتاجون أن

الوصية رد عنهم

قال في القاعده احدى عشر - فمدح من ذلك . أن من برع وعينه بقاء

وحدة لو رث أو دس ، ومن له وفاة . أنه يرد . وهذا ما يدرى الذين خاصة

على رده

ومن من موصو - فليس يصدق عند موته ثمانية كلة - من : هذا مردود ،

له كان في حياته . له أخو . كان له ولد

على المذهب : يحرم عليه التصريف إن حضر مريته ذكره الأديب المعدادي .

واقصر غاية في الوج - وهو حسن

وإن تصرف هذا المذهب فيه ، فلا يجوز . إن تصرف باحق أو غيره

من تصرف باحق . أصح المذهب في صحة عتقه . وسجن . وأطلقه في

أحد ، ومذهب ، وسوء عتق ، وخلاصة . والحكاية . هدى . والتحبص .

وسعة . وغيره .

إبراهيم : لا يصح . وهو مذهب

قال المذهب ، الشافعي . في كسبي في كتاب العسر . هذا أصح

وحده أثير خطاب في . ومن مدس ، ومن عروس في تذكرته . وحرم

له في الوجه . ومور ، ومسحب لأرجى وغيره . وصحة في التصحيح ، وغيره

وقدومه في الحجر . والمذهب ، وجماعة الصغرى ، والحواس ، والفتق ، ويد إلى

العدة

والرواية الثانية : صحيح . حواء . نو كة ، والقاضي ، والشريف . قاله

الزكشي .

قال في الزعم الكبري : صحيح عتقه على الأفسس .

وإن تعريف بحر العتق ، فلا يجوز ، إما أن يكون تقدير رقيقه أو غيره  
فإن كان بالتقدير : صحيح ، فلا يرفع أعنه

وإن كان معبره ، فلا يجوز ، إما أن يكون ناشئ السير أو غيره  
فإن كان ناشئ السير ، بعد تعريفه على الصحيح من المذهب ، من  
عنه ، وعليه الأصحاب

وفي الاستصحاب ، ورعاية صحيح معبره ، صدقة في الشيء السير ، إذا في  
الرعاية شرهه أن لا يصح .

قلت : إذا كانت الصدقة من حرة ، ومصدق مثله ، فيسعى أن يصح  
تعريفه به فلا خلاف

وفي الزعم وغيرها : صحيح وصيه شرهه أن لا يصح لأنه انتهى  
وإن كان معبره بحر السير ، ، صحيح معبره ، على الصحيح من المذهب .  
وعليه الأصحاب ، ومن عبه

وهو موسى بن سعيد : إن تصرف قبل طلب رب العيين له - حار ، لا بد .

### فائرنان

إبراهيم ، لم يصح له حرمة لكل الدن الذي عليه ، فهي محنة وجهاً .  
وأطلقهما في الدعوى .

قال في الرعاية : يَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ

أحدهما : صحيح لوصفه به . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .

والوجه الثاني : لا يصح لاحتمال ظهور عريم آخر

قلت وهو الصواب .

الثاني : تلك رد معيب اشتراه قبل ححره . ويثبت أن رد بحر عبر متقيد

الأخط ، على الصحيح من المذهب .

قال في التبيين : ولا يتقيد بالأخط على الأصح .

قال في المائق هذا أصح الوجهين وهو ظاهر ما حرمه في الخواص ،  
وعادة الصغرى ، فإيهما فلا وله رد ما شراها قبل الحرجة ، أو أحد  
وقدمه في المروغ ، وعادة الكبرى .

قال الزركشي وهو مشهور وحرمه في المعنى ، والشرح في الذية  
وقيل : إن كان فيه حظ غدا تصرفه ، وإلا فلا .

قال في التبيين وهو قدس المذهب

فت - وهو المصواب

قوله ( وإن تصرف في دميته بشراء أو صال ، أو إفراز : صح  
ويشبع به بمقتضى العجز عنه ) .

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب فلا شك من كان دمه قبل الحرجة  
وفي المسح : في جاهل به وجهان .

وعنه يصح إدراكه إن أصابه إلى ما قبل الحرجة ، أو أذنه عامل قبل قراصه  
قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وفى في البرعانة : ومحمّل أن يشاركهم من قرأه بدين لزمه قبل الحرجة  
وقال أيضاً : وإن أقام معي ، أو عن احتمال وجهين .  
وتقدم نقل موسى بن سعيد .

وتقدم في باب الميال : أن صاحب المتصرة حكى رواه بعدم صحة صباه  
قال في المروغ : وسوجه عليها عدم صحة تصرفه في دميته انتهى

نعم : طاهر كلامه أن من عمله بعد الحرجة لا يرجع معي إليه وهو أحد

الوجهين

فت - وهو طاهر كلام كثير من الأصحاب وقدمه في عادة الكبرى



وقيل يرجع أيضاً . وأطلقهما في العائق

وقيل : يرجع مع جهله الخبير . قاله الزركشي وهو حسن وهذا الأخير  
انتهى وقدمه في الفروع وغيره

قوله ( الثاني أن من وَحَدَ عِنْدَهُ عَيْبًا نَاقَهَا إِيَّاهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا  
بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمُفْلَسَ حَيًّا ، وَلَمْ يَنْقُذْ مِنْ عَيْنِهَا شَيْئًا ، وَالسَّيِّئَةُ  
بِمَحَالِهَا ، لَمْ يَتَغَيَّرْ نَفْسُهَا ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ صِفَتُهَا بِمَا يُرِيدُ أَفْتِمَاءً ، كَفَسَجِ  
الْعَرْلِ ، وَجَبَرِ الدَّقِيقِ وَلَمْ يَتَمَلَّقْ بِهَا حَقٌّ مِنْ شَفْعَةٍ ، أَوْ حَيَاةٍ ،  
أَوْ زَهْيٍ ، وَنَحْوِهِ ، وَلَمْ تَزِدْ رِيَادَةً مُتَّصِلَةً ، كَالسُّسْ ، وَتَعَلَّمَ ضَعْفٌ )  
ذكر المصنف لاحتصاص رب العن شناعة انوحودة عند المحرر في المحرور  
عليه شره مد

من أن يكون نفس حيًّا . فمدت كل صاحب نسوة . . . مطلقا .  
على الصحيح من اندهب وعيه الأصحاب . وحرمه في معنى ، والشرح ،  
ومدوع ، وغيره

وقيل : ذلك مد ما قبل المحرر

نفس . طاهر كلام المصنف . أن رب معين ومدت كان أورثته أحد النسوة ،  
كانوا كان صاحب حيًّا وهو صحيح . وهو طاهر ما قدمه في الفروع ، وطاهر كلام  
أكثر الأصحاب ، منهم صاحب الحاويين

قال الزركشي : وهو ظاهر كلام الشيعيين - المصنف ، والمحدث . عدم  
اشتراطهم ذلك

وقال في الترتيب ، وأمانة السكري : مدته دون ورثته - على الأصح -  
أحمد . وقدمه في الرعدة الصغرى ، والعائق ، والزركشي .

وقال في التخصيص : من الشروط : أن يكون الدائع حيا ، إذ لا رجوع للوثة .  
للحدث

وحكى أبو الحسن الأمدى رواية أخرى : أنهم يرجعون ، انتهى .  
ومما شأن لا يكون مذهب شيئا فإن كان مذهب شيئا كان أسوة  
الأمم ، لا أثر فيه خلافا .

ومما : أن تكون السلطة مخالفا يتلف بعضها . وكذا . بر ملكه من بعض  
سبع أو هبة أو وقف ، أو غير ذلك . إن كان عبدا وحده  
وإن كان أسير عيسى - كمدى ، أو ثوبين ونحوهما - فسب أحدهما أو بعض  
ونحوه . جمع في معنى الأخرى على الصحيح من مذهب حرمه في الأصول .  
ومستحب الأمدى وقدمه في المحرر ، والله وح ، ورعاين ، واحدتين  
ومعه له أسوة العزما . وهو عدم كلاء المصنف ، وجماعه وقدمه من  
شأن في شرحه

وحده به في لإشهاد ، وصفها في معنى ، والسكافي ، والسحس .  
وامتنع وشرح ، والمائق ، ووركي  
وقال : وليس مساهم أن العقد هل تعدد تعدد بيع أم لا ، وحكم يقال  
المعنى بيع ونحوه حكم التلف انتهى  
قلت : قدم في كتاب البيع مذهب قوله : وإذا جمع بين كذاه وبيع له أن  
الصيغة تعدد تعدد بيع ، على الصحيح

تفسير : من حلة صور تلف المعنى : إذا سافر أرضا للرجوع ، فليس بعد  
معنى سنة مثله ، أخرجه ، بر لا لحدة مائة بيع ، ومضى معناه شجرة تلف معناه .  
وهو المذهب أحده المصنف ، والشارح ، واسر ، وغيرهم  
وقال القاسمي ، صاحب التخصيص . له الرجوع . وهل يلزم تنقية ربح المفسر  
فيه وجهان وأطلقه الرركشي شجرة المثال .

ثم هل نصرت بها له مع العرماء ؟ اختاره القاضى ، أو تقدم به عليهم ؟ قاله  
فى التلخيص .

### قوام

بمراهما : . وطى ، الك - متع الرجوع ، على الصحيح من المذهب . أحضره  
أ . نكر وعيره . وحده به فى التلخيص . والمتوع ، وعيرها . وقدمه فى الرجوع ،  
وراء تن ، والحدوس .

وهو لا يتبع . اختاره القاضى . وأطلقهما فى الفائق  
وكذا الحكم إذا حرج المند

على المذهب : لا يرجع ، وعلى قول القاضى يرجع  
إن كان لا لأرض له ، كالحاصل بعمل الله تعالى ، أو بمن هبته ، أو حبة  
نفس ، أو عده ، أو جناية السد على نفسه فلا أرض له مع الرجوع .  
إن كان المراجع موجب للأرض - كحبة الأحمى - فللمنع إذا رجع أن  
يصر ب مع العرماء محضة ما قص من الثمن .

وعلى مذهب الأصح . أنه وطى . أتىب كان له الرجوع على الصحيح من  
المذهب وعليه أكثر الأصحاب . حرم به فى المسمى ، والشرح ، والفائق ، وشرح  
ن . ن . وعيره . وقدمه فى الرجوع وعيره .

قال فى رعاية المكبرى : أنه الرجوع فى الأصح ، إذا - تحمل .  
وفيه وجه آخر يتبع الرجوع . ذكره ابن أبى موسى . وأطلقهما فى  
التلخيص ، والمتوع ، والرعاة الصغرى ، والحدوس .

الناجى لا يبيع لأحد تزويج الأمة . فإذا أخذها البائع ظل النكاح فى  
الأقبس قاله فى الرعاية المكبرى

فت الصواب هذه الطلال .

الثالثة : لو حرحت السلعة عن ملكه قبل المدة ، ورجعت سد المحرم ، فقبل :  
له الرجوع قال القاضى . عاد الرجوع على القوى .  
قال فى التلخيص . هى كمود الموهوب إلى الامر حد رواله هل للأب  
رجوع أم لا ؟

قلت : الصحيح من المذهب أن له الرجوع على ما يأتى . وقدمه ابن  
ررر فى شرحه

وقيل ليس له الرجوع مطلقا

وقيل . إن عدت إليه بسبب حديد - كبيع وهبة وإرث ، ووصية - ،  
يرجع ، وإن عدت إليه ببيع - كالإقالة ، وإيراد المبيع والخير ونحوه - فله الرجوع  
وأنى فى المنة نظير ذلك فى رجوع الأب ، يرجع إلى الابن سد وقاته  
والصحيح من ذلك وأطلقهم فى معنى ، والشرح ، والركنى ، والقواعد الفقهية .  
وأطلق المحرمين ، الذوى فى الكافى ، والتلخيص ، والرعايتين ، والحاويين ،  
واله نقى

وحيث قد . له الرجوع : لو اشتراها ، ثم باعها ، ثم اشتراها فقبل : يختص  
بها النفع لأول ، سبقه .

وفى : قدع سه وبين النفع الثانى وأطلقهما فى الفروع

وصح . فداء صفة السعة . فلو تميرت بماء بريل اسمها - كبيع العزل ، وحبر  
الذفيق ، وطلح الحطة ، وعمل لرت صابون ، أو قطع الثوب قيصا ، أو بحر  
الحشب أبوابا ، أو عمل الشريط أترا ، أو نحو ذلك - امتنع الرجوع على الصحيح  
من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وحزم به فى معنى ، والكافى ، والشرح ،  
والرعاة الصغرى ، والحاويين ، والوجيز ، وغيرهم . وقدم فى الفروع ، والرعاية  
السكرى

وقال في الوحر : إن أحدث صفة - كسج عرل ، وعمل الدهن صابوناً -  
فروايتان .

وقال في التبصرة : لا يأخذ .

وعنه : بلى ، ويشاركه المفلس في الزيادة .

وقال في الرعاية الكبرى - من عنده - إن : تزد قيمة الحب بطعمه ، والدقيق بحمره ، والعرل بسجته ، رجع وإلا فلا .

### فانمرتان

بمدهما : لو كان حراً فصار ررعاً ، أو مالمكس . أو وى ميت شعراً ،  
أو يصف فصار حراً . سقط الرجوع . على الصحيح من المذهب .

وقال القاضى : لا ينعى ذلك الرجوع . واختاره في التنجيس . وده في  
المضى ، والشرح

الثانية : لو حصد سبع أو مائة من الأسيير منه . فقال المصنف : وشرح  
وغيرهم : سقط حقه من الرجوع لأنه لا يجد عين ماله . وهو المذهب . قطع  
به في التبصرة

وقال الركنى ، وقد قال : يسى على وجهين في أن الخلط : هل هو عزلة  
الإتلاف أم لا ، ولا سم أنه لا يجد عين ماله بل وحده حكماً . انتهى

قلت الصحيح من المذهب : أن الخلط ليس بالإتلاف . وإنما هو شترائه  
على ما يأتي في كلام المصنف في باب المص في قوله : وإن حبط المصوب بماله  
على وجه لا يسميه .

ومنها : أن لا يشارك بها حق شععة . فإن يشارك بها حق شععة امتنع الرجوع ،  
على الصحيح من المذهب . وعنه أكثر الأصحاب . وحرره في الهداية ،  
والمذهب . والمستوعب ، والخلاصة ، والتنجيس ، والمحرر ، والمحاويين ،  
والوحرر ، وازرعيتين ، في موضح ، وغيرهم . وقدمه في الفائق

قال في العروء : هو أسوة القرماء في الأصح .

وقيل : لا يتمتع الرجوع . اختاره ابن حامد .

وقال في الكسرى ، في موضع آخر : وإن اشترى شخصاً مشعوراً فدينه الرجوع .

وقيل : الشفيع أحق به .

وقيل : إن طالب الشفيع : امتنع . وإلا فلا . أطلق في المعنى ، والشرح ، والكافي ، والزرعكي .

وسمى أن لا يتعلق بها حق رهن . فإن علق بها حق رهن : امتنع الرجوع لا أمر فيه حلقاً .

يكن إذا كان الرهن أكثر من الدين ، فافصل منه رد على المال وليس ماله الرجوع في الفاصل ، على الصحيح من المذهب .  
وإن في كلام المصنف محزوماً به .

وحرم به في الوحبر وغيره . وقدمه في المعنى ، والكافي ، والشرح ، والعروء ، وغيره .

وقال القدسي : له الرجوع . لأنه عين ماله .

قال المصنف ، والشرح : وما ذكره القاضى لا يخرج على المذهب . لأن ما من شخص المبيع يبيع " حو" فكذلك ذهب منه ما يبيع "سهي"

أعزل المبيع عينين ، وهن أحدهما . فهل يملك المبيع الرجوع في الأخرى ؟ على وجهين . على الروايتين فيما إذا تلف أحد العينين ، على ما قدمه . وقد عت أن المذهب : له الرجوع هناك . فكذلكها .

فانظر : لو مات المبيع ، وصاحب التركة عن الدين . قدم المرتين برهه ، على الصحيح من المذهب . ونص عليه . وعليه الأصحاب .

وحته هو أسوة القرماء . نص عليه أيضاً . وأطلقه الزركشي آخر رهن .

ومنها أن لا يتعاقب بها حق جارية ، بأن يشتري عبداً ، ثم يفلس بعد تعلق  
أرض الحانة بوقتته . فيمنع الرجوع . على الصحيح من المذهب . يجوز به في  
الوجير ، والغروع ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب . والخلاصة . وقدمه في  
العائق ، والسكافي

وقيل : له الرجوع . لأنه حق لا يمنع تصرف المشتري فيه ، بخلاف الرهن .  
وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والعظم ، والركشي  
على المذهب : حكمه حكم الرهن

وعلى الثاني . هو محير ، إن شاء رجع فيه ناقصاً بأرض الحانة . وإن شاء  
صرب شمس مع العرماء ، فإن أروا المريم من الحدية ، فلذئع الرجوع .  
قال في القاعدة السادسة عشر : لو تعاقب باعين المبيعة حق شععة ، أو حدية ،  
أو رهن ، ثم أفلس ثم أسقط الرهنين ، أو التبيع ، أو ألحق عليه حقه . فالنازع  
أحق بها من العرماء . روال المراجعة ، على ظاهر كلام القاصي ، وإن عقيل ذكره  
المحدثي شرحه

وسخرج فيه وجه آخر أنه أسوة العرماء . انتهى .

ومنها أن لا يزيد زيادة متصلة . فإن زادت أداة متصلة - كالسنة ، وتعلم  
صناعة ، كالكتابة والقرآن ومحوها - امتنع الرجوع . على الصحيح من المذهب .  
اختاره الحارثي ، والشيرازي . وقدمه في معني ، والهدى ، والسكافي ، والشرح ،  
والغروع . ونصره المصنف ، والشارح ورّداً غيره

قال القاصي ، في كتاب الفقة من خلافة : هو مصوص الإمام أحمد رحمه الله .

وعنه أن الزيادة لا تمنع الرجوع . نص عليه في رواية أبي موسى

وظالة القاصي وأصحابه . وإن أنى موسى . وحرم به في الوجير ، والمور ،  
ومحريد العادة ، وغيرهم . وقدمه في العظم ، والعائق ، وبعثين ، والهداية ،

والمستوعب ، والخلاصة ، والتاحص ، والمحرم ، وإدراك الغاية ، وشرح ابن درين  
وقال - وهو القيس -

قال في المذهب ، ومسبوك الذهب : هذا ظاهر المذهب ، وأمله المذهب .  
لأنه مصوص . وعليه الأكثر

عليه . أحدهم يريدونها وأطلقها من الب في الحاصل ، وصاحب  
الموازين .

قوله ( فَأَمَّا الزِّيَادَةُ التَّفْصِيلَةُ : فَلَا تَمْنَعُ الرُّجُوعَ )

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

قال مصنف ، والشرح لا تمنع الرجوع ، غير خلاف بين أصحابنا  
ودكر في الإرشاد والتمهيد ، والموجز ، في مع التفصيلة من الرجوع .  
وانتهى

وعند أبي موسى يتبع ولد الرجوع في أمه

فأمره . لو كان حملاً عند البيع ، أو عند الرجوع فوجهان . وأطلقهما في

الرجوع

قال في التاحص ، و . عامة الكرى : إن كان حملاً عند البيع والرجوع

يتبع الرجوع كالس . وإن كان حملاً عند البيع ، متبعاً عند الرجوع فوجهان

وأطلقهما في العامة المعصية ، وخدوين ، والفاثق

ومع الرجوع لا أرض ، على لأهله

وإن كانت حاملاً عند البيع ، حاملاً عند الرجوع فقد في الكرى :

فوجهان .

وقال في التاحص . هو كاسس ، والأظهر : يتبع في الرجوع كاسس انتهى

وقال مصنف . قل القاصي : إن شترها حملاً . وأفسد بعد وصحبه فله

الرجوع فيها مطلقاً



قال المصنف - والعصم أنما إذا قلنا : لا حكم للعمل - فهو زيادة منفصلة .  
وإن قلنا : له حكم - وهو الصحيح - فإن كان هو والأثم قد رادا بالوضع ، فزيادة  
متصلة . وإن لم يربدا - حار الرجوع فيهما

وإن زاد أحدهما دون الآخر - خرج على ادواتين فيما إذا كان البيع عيين  
تلف بعض أحدهما على ما تقدم

وإن كانت عند البيع حائلا ، وحاملا عند الرجوع ، وادت فيهما : فزيادة  
منفصلة . وإن أفسد عند الوضع فزيادة منفصلة .

وقال القاصي : إن وجدها حاملا أسى على أن يلحق هل له حكم ، فيكون  
زيادة منفصلة ، ثم يصح حتى تصح ، أولا حكم له ، كزيادة متصلة انتهى كلام  
المصنف .

### قوله ( والزيادة للمفلس )

هذا ظاهر كلام الحنفية ، واحتيار ابن حامد ، والقاصي في رواية ، والمهرج ،  
والشريف . وأما الخطاب في حلايتهما ، وإن عقيل في الفصول ، ونصف  
وإن لا يفتي أن يكون فيه خلاف .

قال في السكاي : هذا ظاهر المذهب

قال الشارح : هذا أصح إن شاء الله . وحزم به في الوجيز  
وعنه ثمة - للشيخ - وهو مذهب اختاره أبو بكر ، والقاصي في الجامع  
والخلاف ، وإن عقيل وحزم به في سور ، ومنع الأذى . وقدمه في  
استوعب ، والحلاصة ، والتحصين ، والمهرج ، والراغبين ، والمروغ ،  
والعائق

وهو ظاهر مقدمه في الهداية ، والمذهب . وأطلقتهما برركتي .

وأتى بطريق ذلك في الحصة والقطعة .

على الأول . إذا كانت الزيادة منفصلة ولها ضمير : أجبر النافع على بدل

قيمته . وكذا إن كان كثيراً ، وقد يحرم التعريض . فإن أتى بطل الرجوع في أحد الوجهين .

وفي الوجه الآخر : ماعن ، ويصرف إليه ما حصل لأهله في التسبيح وقال في الرعدة ، والحواشي ، والعائق فهو كالتزادة المفصلة ولزامة . والله أحده بقيته ، أو مع الأم معه وله قيمته ذات ولد غير ولد راد في الفائق : ويحتمل منع الرجوع في الأم .

قال في رعدة الكهني ، وقيل : إن يدفع قيمته فلا رجوع . قوله ( وإن صبح الثوب أو قصره لم يمنع الرجوع . والزيادة للمفسر )

هذا ذهب . حرره في هداه . ونذهب . والخلاصة ، والكافي ، والخبير ، وشرح من معناه وغيره . وقدمه في الرعدة العمري ، والحواشي ، والعائق ، وغيره . واحداً القاصي وغيره .

قال صاحب التلخيص وغيره : هذا المذهب

قال مصنف ، والشرح ، إذا صبح الثوب ، أو تلو الثوب حررت . فقال أصحابنا : إنما الثوب والسوق الرجوع في أعيان أموالهم . قال المصنف : ويحتمل أن لا يكون له الرجوع إذا ردت القيمة ، كمن الصد .

وقال : وإن قصر الثوب ، فإن لم ترد قيمته فلا منع الرجوع فيه . وإن ادب : فليس له الرجوع في قياس قول الحرقي . وقال القاصي . وأما ما : له الرجوع انتهى . وقال من أتى موسى : إذا ردت العين قصارة . أو صاعة ومحوها اسمع الرجوع . وهو ظاهر كلامه .

وقال في الفروع . وإن صمعه أو قصره . فله أسوة القرماء في وجهه .  
كنقصه سهما في الأصح

قال في العائق . وإن صمغ الثوب ، أو قصره . لا يبيع . وشاركه المجلس  
في الزيادة .

وقيل لا رجوع إن رادت القبة

وقال في استوعب : وإن كانت ثياباً مصبغة ، أو قصرها ، فذكر من  
أبي موسى أنه يكون أسوة القرماء .

وقال القامح . لا يبيع الرجوع

وقال في الرعدة الكبرى إن قصر الثوب - وقدما - رجع في الأفس  
فرادت قيمته رجع فيه ربه في الأصح . وزيادة المجلس في الأفس . فله من  
الثوب نفقة ما أراد من قيمته .

وقيل : بل أحرة القفصارة . إلا أن تلف بيده فيفقد

وقيل : القفصارة كالمس . وفي أحرتها وجهان .

وإن لم تردوه تنقص : فله الرجوع ، أو مشاركة العرماء .

وقال في صمغ الثوب : وإن صبغه ، فزادت قيمته قدر قيمة الصمغ . رجع  
البائع في الأصح . وشاركه المجلس فيه قيمة صمغه . إلا أن يدفعه البائع فإن أبي  
دعها . أخبر على بيع حقه .

وإن نقصت عن قيمة الصمغ فالتقص من المجلس ، وإن . دت فيمنه :  
فالزيادة - مع قيمة الصمغ - له .

وقيل : يشتركان منه بالنسبة .

وإن . ترد قيمته . فله أحداه محاراً ، أو يكون كالعرماء . . وإن نقص  
قيمته : لم يرجع في الأفس . انتهى

فأمرناه

إمداً هنا : لو كانت الماعة صمماً فصنع به ، أو رتاً فنت به . فلا جوع  
على الصحيح من المذهب .

قل في المذنب : فلا رجوع في أصبح الوجهين وقدمه في نفي ، والشرح .  
وحرم به في الكافي ، وغيره .

قال القاضي . له . جوع .

وحرم في نفي ، والكافي ، والشرح ، وغيره . أنه إذا حذفه مثله على  
وجه لا تميز بين الجوع كحفظ الريث والمصح ونحوه مثله

الثاني : أنه كان الثوب والصنع من واحد قل انصف ، والشرح قل  
أصح . هو كاله كان الصنع من غير نافع الثوب

فعل ثوبه . يرجع في الثوب وحده . ويكون مفسد شر كزيادة الصنع  
ويصرب مع العراء بمن الصنع ،

قل . ويجعل أن يرجع فيها ههنا ، كما لو اشترى دهنًا ومسامير من واحد  
بمعه . فله يرجع فيها

قوله : فإن عرس الأرض ، أو بني فيها فله الرجوع . ودفع قيمة  
العراس والنساء فيمنكته ، إلا أن يختار لفلس والعراء القلع  
ومشاركتة بالقص .

إذا انعكس على بيع العرس والنساء فبهم ذلك فإذا فسد فله الرجوع في  
أرضه فإذا أراد جوع قل القلع فله ذلك . على الصحيح من المذهب

قال في الفروع : والأصح أنه الرجوع قبل بيع عرس ونساء وقدمه في نفي ،  
والشرح وهو ظاهر ما حرم به كثير من الأصحاب

ويحتمل أن لا يستحقه إلا بعد القلع .

على مذهبهم نوية الأرض ، وأرش نصب الحاصل به .  
و يصرت تنقص مع العراء

وعلى الثاني . لا يرمهم ذلك

فإن اسم العرس والعراء من القلع : لا يحبروا عليه .

وإن أي العرس القلع ، فالصحيح من المذهب : أن للناع أحد وبعده وصل

نصفه

وقيل يس له ذلك .

وعلى مذهب : لا بد من الناع قيمة العرس والنع ، فملكه ، وقال أبو القح

وأصحب النفس له ذلك

وعلى الثاني . يس له ذلك

قوله ( فإن أبوا القنع ، وأنى دفع القصة : سقط الرخوع )

وهو المذهب اختاره ابن حامد ونصره المصنف ، والشارح . وقدمه

في الفروع ، والرعابيتين ، والحاويين ، والخلاصة . ومجمعه في العدة .

وقال القاسمي : إن الرخوع في الأرض ويكون مبيعاً له نفس وأطلقهما

في الهداية والمذهب ، والمستوعب ، والتنجيس

وعلى مذهب . لا يبيع .

وعلى الثاني : إن مقد على البيع بغيره . وإن أنى أحدهما ، فإن المصنف ،

والشارح يفتن أن خبره فيبيع الجميع ويحتسب لا فيبيع النفس عرسه وماله

معدداً

فإن في المذوع وهل ساء العرس معدداً ، أو الجميع ، ونقسم الثمن على القيمة

فيه وجهين وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتنجيس ،

والعائق ، والحاويين ، وغيرهم .

أمرهما : بيع الجميع . قدمه في الخلاصة ، والرعاية الصغرى .  
والوجه الثاني : بيع العريس والبناء مفرقاً . قدمه في الرعاية الكبرى .

### قوائم

إبراهيم : قال انصف ، والشرح : لو كان بيع شجرة أو محلا ، لله  
أربعة حوز

أحدها : أفلس وهي بحالها . فله الرجوع .

الثاني : كان فيه وقت البيع ثم ظهر ، أو طلع مؤثر ، واشترطه اشترى  
وكاه ، أو تصرف فيه ، أو عيب حادثة ، ثم أفلس فهو في حكم ماله اشترى  
مبين وتلف أحدهما على ما تقدم

الثالث : أطلع وهو مؤثر ، أو كان فيه ثم لم يطلع وقت البيع . فيدخل في  
البيع وهو أفلس بعد ماله أو حصه ، أو د ، أو بد صاحبه . فحكمه حكم ماله  
فمن مبيع و يادته المصلحة ، على ما تقدم

فان في الرعاية الكبرى فهو يادته مصلحة في لأصح

بيع ماله محلا أو طلع ، أو شجرة أو ثمر ، فهو على عدة أقدم  
لأن أفلس قبل تهره . فاطلع زيادة مصلحة .

الثاني : أفلس بعد التبريد ، وظهر الثمرة . فلا بيع الرجوع والطعم  
اشترى على الصحيح من مذهب ، خلافاً لأنى نك

وبوجه آخر فإزالة ، فريعه اشترى . ثم أفلس . جمع في لأرض دون  
الرجوع ، وجه واحد

ثالث : أفلس ، والطعم غير مؤثر . فهو يرجع حتى أثر فليس له الرجوع  
فيه كما لو أفلس بعد التبريد

هو ادعى الرجوع قبل التبريد ، وأمسك بفلس . فاقول فوه

وإن قل الدئع : تمت بعد التأخير وقد المفسر : بل قبله فالقول قول الدئع

١ مع أمس بعد أحد الثمرة ، أو ذهبها بمنفعة أو غيرها : فله الرجوع في الأصل والتمتع بمشترى ، إلا على قول أبي بكر .

الثانية : كل موضع لا يمنع الثمر الشجر إذا رجع الدئع . فليس له مطالعة المفسر بقطع الثمرة قبل أول الحداد

وكذا إذا رجع في الأصح وفيها مع المفسر . وليس على صاحب الزرع أجرة

إذا ثاب هد قبل انقضاء المفسر والعزم على التفتية أو القطع عنهم ذلك . وإن احتسبوا ، وكان في لاقية ، أو قيمة سيرة ، بقطع

وإن كانت قيمة سيرة قد تم قول من طلب القطع ، في أحد النسخ . احتداه القس وحرمه في العادة الكثرى

والثاني : ينظر ما فيه الاحتياط فيعمل به .

قلت : وهو الصواب .

والثالث : إن طلب العزم القطع وحسب . وإن كان المفسر . فمكان التأخير أخطأ له : لم يمنع

الثالثة : إذ كانت الشروط في أحد من غير حكم حاكم ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . فليس كودمة . وسواء رأت قيمتها أو نقصت ولو بدل العزم منها كله ، وهو يردى بسبع أو دونه أو فوقه وقيل : لا . أحدهم إلا حكم حاكم . ساء على تسوية لاحتداد .

الرابعة : لو حكم حاكم بكونه أسوة له . . . فليس حكمه ، على الصحيح من المذهب . من عليه وعليه لأصعب وفيه احتمال . لا يفسر .

الخامسة : تكون الاسترجاع في السنة بالقول هو أقدم على التعريف فيها

تدبره بعد ، وإن يكن استرحاً ، وكذا لو طء ذكره العصى في الخلاف ، لنعم  
ملك الفلاس .

وفي الجرد ، والفصول : يكون الوطاء استرحاً ، وأن فيه احتمالاً آخر  
مدحه ، فإله في القعدة الحذرة والخمين

السابعة : يسى من حوار لأحد . حد كمال الشروط . مسألة  
وهي ما إذا كان المبيع حيداً والناشع محرماً . فإنه يس له الرجوع فيه لأنه كان  
للمبيع لا نحو . قاله المصنف ، والشارح ، وصاحب العدة ، وفضلوه به .  
قوله فيجدي ٣

ولم يجر أدوا على القبول أن المصحح على الفور في تلك الحالة وهو المصحح ،  
وإلا فلا وجه له

السابعة : الصحيح من المذهب أن أحد السعة على التراخي ، كخيار العيب .  
قدمه في المروغ ، والمحرر ، وغيرهما . وقاله المصنف ، والشارح ، وغيرهما  
وقيل : على الفور .

قال في ١١ : به السكري أخذ على الفور في أنفس وصحة الناطم  
وصحة القاصي وغيره وأطلقه في المعنى ، والشارح ، والفتاوى  
قال المصنف ، والشارح : أنه حينها من غير أن يكون على الراشدين في جبر الزد ما عيب  
الثامنة : حيث أحد الشئ سعة ، وجوعه فصح للعيب فلا يحتاج إلى  
معرفة سبع ، ولا إلى القدرة على تسيبه .

فجر جمع قيم أنق صح : وصار له . فإن قدر عنه . أحده . وإن تلف : فمن  
ماله . وإن تبين أنه كان ، مما حين استرجاعه بطل رجوعه  
وإن جمع في سبع شئ غيره : قدم حين الفلاس ، لا سكاره دعوى استحقاق  
البائع . قاله المصنف ، والشارح ، وصاحب المروغ ، وغيره



التاسعة : متى قلنا له الرجوع ، فهو كان ممن السبع الموحود مؤحلا على الفلاس .  
وقيل : لا يحمل الفلاس . فاصحح من ذهب : أنه أحد سبع عبد الأجل من  
عليه وقدمه في الخبر ، والإرعييل ، والحاويز ، والقروخ ، والنهي ، والشرح .  
وقالا هو أولى

قال الركني عليه السجود

وقيل : تأخذه في الحال . بحار . ابن أبي موسى  
وقيل بناء . اختاره أبو بكر في التثنية ، وصاحب التلخيص . وقدمه  
الركني وهو يخرج في المعنى ، والشرح  
وقيل : إن ، ردقبت رجع فيه محذوف ذكره في أربعة الكبرى .

العاشرة : ذكر نصف هذا حكم الدامة اسمها إذا وحدها . وكذا حكم  
القرص وغيره إذا وحدها .

قال في الرعدة : لما كان دمه سائما ، فذكر النسي فيه : أخذه  
قال في التلخيص : الرجوع ثابت في كل ما هو في معنى البيع : من عقود  
المساومات المحصة ، كالإجارة والسم ، والصنع بمعنى البيع . وكذلك الصداق ،  
كأن يحدق له أنه عيبا ، وتحصل الفقرة من جهتها ، وقد أفلست  
وكذا له وحده عيبا مؤخره . بمص من ائدة شيء . هو معنى بعض المدة فلا  
أسوة الغرماء . على الصحيح من المذهب . وقدمه في المروء  
وقيل : يختص بها

الحادية عشر : لو كان للفلاس عين مؤجرة : كان المستأجر أحق بمصارفها مدة  
الإجارة . فإن نطقت في أثناء المدة صرف له ما بقي مع الغرماء . قاله الأصحاب  
قوله ( الحكم الثالث ) بين الحاكم ماله  
يعني إن كان من غير مجلس الدين ( وقسمه ثمانية )

في مح ذلك على الخ كم . ويكون على الفور .

قوله ﴿ وَيَنْبَغِي أَنْ يُخَصِّرَهُ وَيُخَصِّرَ الْفَرَمَاءُ ﴾

يعني يستحب ذكره لأصحاب

قوله ﴿ وَيَنْبَغِي كُلُّ شَيْءٍ فِي شَوْهٍ ﴾

شرط أن يبيعه ضمن مثله المستقر في وقته أو أكثر . ذكره الشيخ تقي الدين

وعيره . واقتصر عليه في المروء

قوله ﴿ وَيَتْرَكُ لَهُ مِنْ مَالِهِ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ حَاجَتُهُ : مِنْ مَسْكَنٍ ﴾

لا تراعى السكن إن كان واسعاً ففصل عن سكني مثله . بيع . وشترى به

مسكن مثله

ولأن هذا احتمال أن من دار به شترى به مسكناً . أنه سبي . ولا تترك

الشيء

وهو كان مسكن عين من بعض العرماء . أخذ به الشرط المتقدمة .

قوله ﴿ وَحَادِمٍ ﴾

لا تراعى السكن شرط أن لا يكون مائة . أكد مسكن بعض عليه

فأمره . تراعى أيضاً أنه حرفة . فإن يكن صاحب حرفة . ترك له ما شترى

به . بعض عليه . وحزم به ناظم المفردات ، وعيره ، وهو مذهب

وول في الموح ، والتمصرة : وترك له أيضاً درس يحتاج إلى وكوبها .

وقال في البروضة : ترك له دية محتاجه

وغفل عن الله : يبيع الكل إلا السكن ، وما يربى به من ثياب وخدام محتاجة .

نعم . مراد المصنف وغيره بترك السكن والخدام وغيرهم : إذا لم يكن عين

من العرماء

وأما إن كان عين مالهم : فإنه لا يترك له منه شيء ، ولو كان محتاجاً إليه .  
 حرم به في النسي ، والشرح ، وغيرهما ، وهو واضح .  
 فكلامهم هنا مخصوص بما تقدم .

قوله ( وَيُفْقَرُ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ إِنْ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ قِسْمِهِ بَيْنَ غَرَمَائِهِ )  
 معنى عليه وعلى عياله ومن العفة : كسوته وكسوة عياله وهذا الصحيح  
 من المذهب مطلقاً وعليه أكثر الأصحاب وحرم به في التوجيه ، وغيره وقسمه  
 في الفروع ، وغيره .

وقال المصنف ، والشرح محل هذا إذا لم يكن له كسب وأما إن كان يقدر  
 على الكسب : لم يترك له شيء من العفة وقطعه به وهو قوي  
 فأمره . لو مات خسر من ماله ، كعفة . قاله في العائق وغيره

قوله ( وَيُعْطَى الْمُنَادِي ) يعني ويحوى ( أَجْرَتُهُ مِنَ الْمَالِ )

ولما زاد إذا ما يوجد متطوع . وهذا الذهب وعليه أكثر الأصحاب منهم  
 ابن عثيمين وحرم به في المحرم ، والتوجيه ، والنور ، وغيرهم . وقدمه في النسي ،  
 والشرح ، وأربعة الصغرى ، والفروع ، والعائق وغيرهم .

وقيل : إن بعض من بيت المال إن أمكن لأنه من المصاع حرم به في  
 الهدايا ، والذهب ، ومسوك الذهب ، واستوعب ، والخلاصة ، وبراءة العاية .  
 وقدمه في التلخيص ، والرعاية الكبرى .

قال في الحارمين : وحرم المنادى من النسي . إن فقد من متطوع بالهداء وتعدر  
 من بيت المال وقدمه في التلخيص ، والرعاية الكبرى

قال في العائق : وأجرة المنادى - من النسي ، إن فقد متطوع وقيل : من  
 بيت المال إن تعدر .

وقال ابن عثيمين : هي من مال الفليس ابتداء . انتهى .

وفي القول الثاني : نظره ولعل النسخة مموطة .

تعجب : ما اده بقوة في وتبدأ بالتعجب عليه في إذا كان احادى عند انفس  
سبيل قوله في فيدفع اليه الأقل من الأرض أو ثمن الحايي في .

سواء كانت الخدمة عليه قبل الحجر أو بعده . حرمه في المروع وغيره  
وأما إن كان الحاي هو انفس فالحاي عليه أسوة العدم . لأن حقه متعلق  
بالدمه

قوله في ثم يمن له رهن . فيختص شمله في

ظاهره : أنه سواء كان الرهن لازماً أو لا وهو ظاهر كلامه في المحرر .  
وأي ، والشرح ، والموحج ، وغيره

قال في المروع : وه عيده جماعة بالاروم والصحيح من المذهب : أنه  
لا يخص شمله إلا إذا كان لازماً قدمه في المروع .  
وعنه : إذا مات الرهن أو أفلس ، فانه يهن أحق به وه عتبه وجود قومه  
بدمه أو قومه

وقال في العتق ثم يخص من له رهن شمله في أصبح الوجهين .  
وقال في عتبه الصدى . يخص شمن الرهن ، على الأصح . فحكى  
المخالف روايتين

ودكرها من عتق وغيره في صورة الموت . لعدم رضاه بدمته ، بخلاف  
موت مانع وخد مائة

وقال في العتبه السكرى - بعد أن قدم بدمه . وعنه أنه بعد الموت  
أسوة العتبه مائة

قوله في فإن فضل له فضل : صرب به مع الغرماء . وإن فضل منه  
فضل زد على المال في

وتقدم : أن الفاضل يرد على المال على الصحيح من المذهب . كما حرمه  
 ها ، وأن القاضي احتار . أن يائسه أحق بالفاضل . وله الرجوع فيه .

قوله ﴿ ثُمَّ يَمْنُ لَهُ عَيْنٌ مَالٍ يَأْخُذُهَا ﴾

يعني بالشروط المتقدمة . وكلامه هذا أم .

فيدخل عن القرض ، وأس مال السلم ، وغيرهما . كما تقدم .

وكذا المستأجر من نفسه أحق بالمذبح مدة الإجارة من بقية العرماء ، على  
 ما تقدم قرينة .

قوله ﴿ ثُمَّ يَقْسِمُ الْبَاقِي بَيْنَ نَاقِي الْعَرْمَاءِ عَلَى قَدْرِ ذُرِّيَّتِهِمْ . فَإِنْ كَانَ

فِيهِمْ مَنْ لَهُ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ : لَمْ يَحِلَّ ﴾

هذا إحدى الروايات . وهو المذهب .

قال الزركشي : هذا المذهب مشهور .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب . وهو أصح .

قال القاضي : لا يحل الدين بالفلس . رواية واحدة .

قال في التلخيص : لا يحل الثمن المؤجل بالفلس ، على الأصح .

قال في الخلاصة : وإن كان له دين مؤجل . بشارك على الأصح . وقدمه في

المشروع ، والكافي ، والمفتي ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ،  
 والفتاوى ، وغيرهم . وحزم به في المدة وغيره .

وعنه : يحل ذكرها أو الخطاب .

قال ابن رزيب : وليس شيء . وأطلقها في الهداية ، والمذهب .

وعنه لا يحل إذا وثق برهن ، أو كميل ملي ، وإلا حل . قلها إن متصور .

فتى قلها . يحل ، فهو كبقية الديون الحائلة .

ومتى قبل . لا يحل . لم يوقف ربه شيء ، ولا يرجع على العرماء به إذا حل .

لكن إن حل قبل القصة شارك العرماء . وإن حل بعد قصة النعم  
شاركه أيضاً . وعرب عبيد دمه وفاق العرماء نفية ديوسهم . قاله الزركشي  
وعبره من الأصحاب .

قوله ( ومن مات وعليه دين مؤجل : لم يحل إذا وثق الوارثة )

يعني رجل الأمان من قيمة التركة أو الدين هذا المذهب .

قال في القواعد الفقهية هذا أشهر الروايتين

قال الزركشي . هذا أشهر وأختار للأصحاب من الروايتين وعبره

انصف . والشرح وقطع ، خرق ، وصاحب الصلدة ، والوجيز ، والنور ،

وعبرهم وقدمه في المتنوع ، والخارج ، والدروع ، والفائق ، وغيرهم .

وعنه يحل هذا مطلقاً ، ولو قتل ربه ، ولم يقد : لا يحل بالنفس . احتاره من

أن موسى وقدمه من ربه في شرحه . ومال إليه .

أما المذهب من حديث التوفيق : حل ، على الصحيح من المذهب . جزم به

في المعنى ، والخارج ، وغيرهما وقدمه في المتنوع وغيره

وعنه لا يحل . أحسنه أبو محمد الجوزي . وقدمه في الرعايتين ، والخاويين .

قال حلم معردات - ولا يحل على المدين ثوبه من أجل الدين

وقال في الانتصاف شتافى الحق بدمته وذكره عن أحمد ، وأما في الخوالة .

من كانت ميتة ، وإلا ونحو

وقال أيضاً : الصحيح أن الدين في دمه ميتة والتركة

على المذهب : يختص بأرباب الديون الحاله من

وعلى الثانية : شاركه

وقال في الرعاة : ومن مات ، وعنه دين حال ودين مؤجل - وقد لا يحل

نموه وماله نقد الحال - فهل يترك له قدر ما يحصيه بتركه إذا حل دمه ، أو يوفى

المجان ، ويرجع على ربه صاحب المؤجل إذا حل محضته ، أو لا يرجع ؟ يحتدل ثلاثة أوجه .

### قواعد

الأولى : إذا لم يمكن له وارثه ، فقال القاضي في المجرى ، وإن عقيل ، والمنصف في معنى نحن الدين ، لأن الأصل يستحقه لو ارث وقد عدمها وقدمه في القواعد الفقهية ، وذكر القاضي في خلافه حجتين .

قال في العروة : ولو ورثته بنت المات ، أحصل انتقاله . وبصن الإمام للعرماء وحتمل حوله . وذكرهما في عيون المسائل .

وذكرهما القاضي في التعليل ، بمدة وارث ممتنع ، وأطلق في الفائق وحسين فيما إذا لم يكن له وارث .

الثانية : قال في المنجس : حكم من طرأ عليه جنون حكم لمفس والميت في حلول الدين وعدمه .

الثالثة : متى قلنا بحلول الدين المؤجل ، فإنه يأخذ كله على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام الأصحاب وقدمه في الفائق ، وقال : والمختار سقوط حره من محله مقابل الأجل فسطه . وهو مأخوذ من المصم والتأجيل . انتهى . قلت وهو حسن .

الرابعة : هل يمس الدين انتقال التركة إلى الوثمة ، أم لا يمنع ؟ فيه روايتان . إحداهما : لا يمنع بل تنقل وهو الصحيح من المذهب أحده أو أكثر ، والخاصي ، وأحمد .

قال ابن عقيل : هي المذهب

قال بر كشي : هو المصوص المشهور المختار الأصحاب

وقد نص الإمام أحمد رحمه الله : أن الفليس إذا مات سقط حق الناعم من غير ماله لأن المال انتقل إلى الورثة .

قال في القواعد الفقهية : أشهر الروايتين الانتقال

والرواية الثانية : لا تنتقل . نقلها ابن منصور . وصححه الناصر . وحده في

الاستصار

وإن ذلك في آخر المسألة ثم من هذا

وهذا الخلاف فوئد تأتي يساه قريشاً

ولا فرق في ذلك بين ديون الله تعالى وديون الآدميين ، ولا بين الديون الثابتة

في الحياه ، والمستحقة بعد موت صاحبها ، كحقوق الضمان ، كحقوق الزرع ونحوه . صرح

في القاموس

وهل من يكون الدين محيطاً بتركته أم لا ؟

قال في القواعد : صرح به جماعة . منهم صاحب الترتيب في التمهيل .

وقال في الفوائد : صرح به جماعة . منهم صاحب الترتيب . حيث فرضوا المسألة في الدين

المستحق

ومهم : من صرح بأن من الانتقال ، وإن . لكن مستغرقاً ذكره في

مسائل الشفعة .

وعلى القول بالاستقرار . يتعلق حق المرمية بها جميعها ، وإن . يستغرقها

الدين . صرح به في الترتيب .

وهل يعلق حقهم بها . يعلق رهن ، أو حصة ؟ فيه خلاف .

قال في القواعد : صرح لا كثرة : أنه يتعلق الرهن . ويعبر ثلاثة أشياء .

وقال في الفوائد : يحرر بخلاف تحرير مسائل .

أما إذا ؟ هل تنطبق جميع الدين بتركته . وبكل جزء من أجزائه ، أم

تقتطع ؟

صرح في القاموس في خلافه ، لأن كل الورث واحداً . وإن كان متعدداً

فمهم على قدر حقوقهم . وتعلق بخاصة كل ورث منهم قطباً من الدين ، وبكل



حره منها ، كالعبد المشترك إذا رده الشر كان يدين عليهما  
والثاني هل يسمع هذا النطق من يعود التصرف ؟ سيأتي ذلك في فوائد  
الروايتين .

والثالث هل ينطق الدين حين التركة مع الذمة ؟ فيه ثلاثة أوجه .  
وقال في موضع آخر : هل الدين باق في ذمة ميت ، أو ينتقل إلى دم الورثة ،  
أو هو منقطع . نعم التركة لا غير ؟ فيه ثلاثة أوجه .

أعدها . ينتقل إلى دم الورثة . قاله القاضي في حله ، وهو الخطاب في  
انتصاره ، وابن عقيل . وقيدته القاضي في المحرر والمؤيد .  
قال في الفروع . وفي الانتصار ، الصحيح : أنه في ذمة ميت في التركة انتهى  
بمسألة من حصة بالقول بانتقال التركة إليهم .

والرابع الثاني : هو باق في ذمة الميت . ذكره القاضي أيضاً ، والآمدي ،  
وابن عقيل في فتاوه ، والمصنف في المتن . وهو ظاهر كلام الأصحاب في بيان  
دين الميت .

والرابع الثالث : ينطق بمعين التركة فقط . قاله من أبي موسى  
ورد بدروه . رآه ذمة الميت فيها بالتلف  
وأي هذا أيضاً في باب القسمة .

إذا عرف هذا : فلعلا في أصل المسألة . وهو كون الدين مع الانتقال  
أم لا ؟ فوائد كثيرة . ذكرها ابن رجب في الفوائد من قواعد .  
منها : يعود تصرف الورثة فيها ببيع أو غيره من العقود  
على الكفاية : لا إشكال في عدم العقود .

وعلى المذهب قبل : لا بعد . قاله القاضي في المحرر ، وابن عقيل في باب  
الشركة من كتابهما .

وحمل القاصي في المحرد رواية ابن منصور على هذا .  
 وقيل بعد : قاله القاصي ، وإن عقيل في رهن والقصة ، وجملاء المذهب .  
 قال في القاعدة الثامنة والخمسين : أصبح الوجهين : صحة تصرفهم . انتهى .  
 وفي محور علم التصرف بشرط الصيانة . قاله القاصي .  
 قال ومتى حل الورثة بين التركة وبين العرماء ، سقطت مطالبتهم بالدين  
 وحب الحاكم من يوفيهن منها . وفي يملكهم العرماء بذلك .  
 وهذا يدل على أنهم إذا تصرفوا فيها طعنوا بالدين كلها .  
 وفي الكافي . إن يمسكون الأهل من قبلة التركة أو الدين  
 وعلى الأول بعد العتق خاصة . كعتق اراهن . ذكره في الانتصار  
 وحكي القاصي في المحرد - في باب العتق في مورد المقت ، مع عدم العلم -  
 وجهين ، وأنه لا يبعد مع العر .  
 وحمل مصنف في الكافي ما ذهب . أن حقوق العرماء منتسقة بالتركة ، هل  
 يملكه رثة سقطت ، بامرهم الأد . من عندهم أم لا ؟  
 وفي النظريات لأن عقيل : عتق الورثة بعد مع سائرهم ، دون إحصائهم  
 اعتباراً بعتق موروثهم في مرصه .  
 وهل يصح رهن التركة عند المراء ؟ قال القاصي في المحرد : لا يصح  
 ومنها بماء التركة  
 على الثانية : يتعلق حق العرماء به أيضاً  
 وعلى المذهب فيه وجهان . هل يتعلق حق العرماء بالماء أم لا ؟  
 وأصلهما في الفوائد .

وقال في القاعدة الثانية والخمسين ، إن قيل : إن التركة باقية على حكم ملك  
 المشت ، تنطق حق العرماء بالماء كالموروث . ذكره القاصي ، وإن عقيل  
 ويسمى أن يقال : إن قد . تنطق الدين بالتركة علق رهن يبيع التصرف فيه ،

فالأمر كذلك . وإن قلنا : متعلق خاصة لا يمتنع التصرف ، فلا تنطبق بالجماء  
وأما إن قلنا : لا ينتقل الميركة إلى الورثة بمجرد الموت : لم تنطبق حقوق  
المرءاء بالجماء . ذكره القاضى ، وإن عطف  
وخرج الأمدى . وصاحب معنى : متعلق الحق بالجماء مع الانتقال أيضاً ،  
كمتعلق الرهن .

وقد ينسب تلك من أصل آخر وهو أن الدين هل هو باق في دمه الميت ،  
أو ينتقل إلى دمة الورثة ، أو هو متعلق بغير الميركة لا غير ؟ وفيه ثلاثة أوجه .  
وقد تقدمت قبل العوائد .

قال : معنى القول الثالث : تنوجه أن لا تنطبق حقوق الجماء : إذ هو كمتعلق  
الحياة .

وعلى الأوبى : تنوجه تنطبق بالجماء كما هو .

ومم : لو مات وعليه دين ، وله مال كوى فهل يسدى الدنة حول الزكاة  
من حين الموت ، أم لا ؟

وعلى الثانية لا إشكال في أنه لا يخفى في حقه حتى ينتقل إليه .

وعلى المذهب : ينسب على أن الدين : هل هو مضمون في دمة لورث ، أم  
هو في دمة الميت خاصة ؟

فإن قلنا : هو في دمة الوارث . وكان مما يمنع الزكاة - انبنى على الدين المانع :  
هل يمنع انعقاد الحول في اشتدائه ، أو يمنع الوحوب في انتهائه خاصة ؟ فيه روايتان .  
ذكرهما المحدث في شرحه

والمذهب : أنه يمنع الانعقاد فيمنع انعقاد الحول على مقدار الدين من المال  
وإن قلنا : إنه يمنع وحبوب تركاة في آخر الحول : يمنع الوحوب هنا آخر  
الحول في قدره أيضاً

وإن قلنا : ينسب في دمة الوارث شيء ، فظهر كلام أحمد : أن متعلق الدين  
بالمال مانع

ومنها لو كان له شجر وعينه دين فمات . فهذا صورته .

بمعناها : أن يموت قبل أن يشرب ثم يشرب قبل الوفاة . فيبقى على أن الدين

هل يتعلق بالعماء ؟

في قولنا : يبقى به ، حرج على الخلاف في منع الدين بركة في الأمور

الطاهرة ، على ما تقدم .

وإن قلنا : لا يتعلق به ، فإزكاة على الوارث

وهذا كإزكاة ما على القوم . فتعلق المثلث إياه .

أما إن قلنا : لا يتعلق المثلث ، فلا إزكاة عليه ، إلا أن يملك التمتع قبل ادو

الصلاح

الصورة الثانية : أن يموت بعد ما تموت ، فيعلق الدين بتمتة .

نعم إن كان موته بعد وقت الوحوب . فقد وجدت عليه الإزكاة . إلا أن

يموت من الدين ببيع الإزكاة في حال الطهر

وإن كان قبل الوحوب ، فإن قلنا : ينقل التركة إلى الورثة مع الدين .

فلا حكم كذلك

وإن قلنا : لا يتعلق ، فلا إزكاة عليه .

وهذه أدلة تدل على أن الدين لم يعلق بموت . فلا خلاف

وهو في الفروع . وإن مات بعد أن أتت : يعلق بها الدين . نعم إن كان

بعد وقت الوحوب . ففي الإزكاة يوارث . وكذا إن كان قبله ، وقتا : تنقل

التركة مع الدين ، وإلا فلا إزكاة استحق .

وكذا قال من يبيع من حذال في باب إزكاة الرروع والخمر .

ومنها : لو مات به عبد وعليه دين . وأهله هلال العظم .

فعلى مذهب : فطرتهم على الورثة .

وعلى الثانية : لا فطرة لهم على أحد .

ومنها : لو كانت التركة حيواناً .

على المذهب : النعقة عليهم .

وعلى الناسة من التركة كمؤنة . وكذلك مؤنة المال ، كأجرة الخمر ونحوه

ومنها . ومات المدين وله شقص ، فباع شريكه نصيبه قبل الوفاء

على المذهب . لم يأخذ بالشفعة

وعلى النامية : لا

ولو كان الوارث شريك لوروث وبيع نصيب لوروث في دمه

على المذهب : لا شفعة للوارث .

وعلى الناسة له الشفعة

ومنها : لو وطئ الوارث الحرة المورثة . والدين يسمون التركة . فوله

على المذهب . لا أحد عليه . ولم يميز .

وعلى النية . لا أحد أصلاً شفعة منك ، وعليه قيمته . ومعه ذكره في

الانتصار . فعائدة الخلاف حينئذ في مهر .

ومنها : لو زوج الام أمة أبيه ، ثم طلق إن مات أمي فأت طالق وقال

أبوه . إن مات فأت حرة ، ثم مات وعليه دين يستغرق البركة . معتق

وهل يقع الطلاق ؟ قال القاضي في المجرى : يقع . وقال ابن عديل : لا يقع

فقول ابن عديل : مبني على المذهب .

وقول القاضي : مبني على النية

وكذلك إذا لم يدرها الأب سواء .

وقيل : يقع الطلاق على المذهب أيضاً

ومنها : برأى شخص ، فقال : له في ميراثه ألف

فالمشهور : أنه متناقص في إقراره .

وقال في التخصيص : يحتمل أن يلزمه . إذ المشهور عندنا . أن الدين لا يجمع



ومن الإمام أحمد رحمه الله في وديعة لا بدعها إلا إلى العرمة، ولورثة جميعاً .  
وهو يدل على أن للعرمة ولاية المأذنة والرجوع على المودع إذا سلم الوديعة  
إلى الورثة . وحله القاضي على الاحتياط .

قال في القواعد - وظاهر كلامه - إن قلنا : التركة ملك له - فلهم ولاية  
الطلب والقبض ، وإن قلنا : كانت ملكاً لهم ، فمنهم من الاستقلال بذلك .  
وقال أحمد : عدى أن الص على طهره . لأن لورثة العرمة تنعق  
حقوقهم بالتركة ، كالأهل واحد في علاه . يدفع إلى بعضهم انتهى الكلام  
على القوائد ملخصاً

قوله ( وإن ظهر عريم بعد قسم ماله . رجع على العرمة بقسطه )  
هذا مذهب . عليه الأصحاب .

لكن قلنا : مصنف ، والله : هذه قصة من الخطأ فيها . فأشبهه ما وقع  
أيضاً أو ميراث بين شركاء ، ثم طهر شريك آخر ، أو واث آخر  
قال الأحناف : فوكان ، أب اقتسمها عريته معين ، ثم طهر ثالث ودية  
كدين أحدهم . رجع على كل واحد شت ما قصه من غير زيادة .  
وأصل هذا : ما لو أقر أحد لأثنين بدين . فإنه يحدد ما في يده إذا كان  
سألهما

قال في المروغ . كذا قال . وهو كما قال في الشبهة . هو خطأ فيها  
قال في المروغ . فظاهر كلامهم : رجع على من أنفق ما قصه من حصته .  
ثم قال : ويتوجه كفقود رجع صدقة وثلث  
وفي فتاوى المصنف لو وصل مال لثلاث ، فأقام رجل سنة أن عليه دين  
وأقام آخر سنة أن عليه دين أيضاً ، فقال : إن طالباً جميعاً اشتركا ، وإن طالب  
أحدهما : احتسب به لأحدهما . لا يربح عليه . وعدم حق الدين بماله .  
قال في المروغ . ومما ذكره : وهو مطالب أصلاً ، وإلا شاركه ما قصه .

قوله ( وَإِنْ بَقِيَ عَلَى الْمَقْلَسِ بَقِيَّةٌ وَلَهُ صَعَةٌ ، فَهَلْ يُجْبَرُ عَلَى إِخْرَاقِ  
نَفْسِهِ لِقَضَائِهَا ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ )

وأطلق في الهدية ، والذهب ، والتنوع ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح  
بمراهم : بحر ، وهو الصحيح من المذهب . جرم به في الوجيز ، ونظم  
فردات ، والمور ، ومنتخب الأدبي . وقلمه في المحرر ، والفروع ، والمحامين  
وصححه في الصحيح ، والراغبين ، وشرح من منبج ، والنظم . وصيره المصنف ،  
ونشره وهو من الفردت

والرواية الثانية لا بحر . قدمه في إدراك السادة ، وشرح من ررين . كما  
لا بحر على قول الهدية والصدقة والقرص والهبة والهبة والهدية والهدية والهدية  
أم وده . وأحد الهدية على قود  
وقيل : لأنشط دته اهدوه على عمر من أو مطلقاً ، بل قد يجب ما بعد  
أحد شئين

وهداه أنه لا بحر على رد مبيع . إذا كان فيه الأخط  
قال في التلخيص هو قياس المذهب .  
على المذهب : يبقى للبحر عليه ببقائه دينه إلى اللوا  
فأشبه الصحيح من المذهب أنه بحر على إيجار . موقوف عليه ، وإيجار  
أم ولله إذا استغنى عنها .

قال في الفروع : وبحر على إيجار . ذلك في الأصح . وحرم به في معنى ،  
والشرح ، والنواعدي أم لولد .

وقيل : لا بحر ، وأطلق في رعاية الكدري  
قوله ( وَلَا يَمْلِكُ عَنْهُ الْحَبْرُ إِلَّا بِحُكْمِ حَاكِمِهِ )  
هذا المذهب . وعليه جواهر الأحكام .



قال في الفروع . ويعتمد رواه إلى حكم في الأصح . وحرم به في الوحيد ،  
وشرح ابن منجد . وقدمه في المعنى والخبر ، والشرح ، وأرغاسين ، والحاويين  
والفائق .

وفيه وجه آخر : يرول المحرر نفسه ماله

نفسه . يؤخذ من قوله « وإن كان للمفلس حق له به شاهد ،  
فأني أن يجلب معه : لم يكن ليرمائه أن يجلبوا » .

عدم وجوب الجلب عليه . وهو كذلك - لاحتمال شبهة

قوله « الحكم الرابع : انقطاع المطالبة عن المفلس ، فمن  
أقرضه شيئاً ، أو باعه ، لم يملك مطالبة حتى يملك الخبز عنه » .

هذا المذهب . وتقدم كلامه في مسج في هذا .

وتقدم رواية صحة إقراره إذا أصابه إلى ما قبل المحرر . وقوله « وإن تصرف  
في دمه شراء أو ضمان أو إقرار صحيح ، ويتبع به بعد ذلك المحرر عنه » .

قوله « الصرف الثاني . المختور عليه لحظه . وهو الصبي ،  
والمجنون ، والسفيه . فلا يصح نصرته قبل الإذن » .

وهذا المذهب في الحالة . وعليه الأصحاب .

وطاهره . أنه صبي لا تصح . ويؤكد بعبارة وهو صحيح . وهو المذهب .  
نفس عليه . وعليه الأصحاب .

ومثل الإمام أحمد رحمه الله متى تصح عهده الملام ؟ قال : ليس فيه اختلاف  
إذا احتل ، أو يصير ابن خمس عشرة سنة .

وذكر بعض الأصحاب رواية في صحة يرضه فاهمة مثله .

ونفى : هل تصح وصيته وعيظه أم لا ؟

قوله ﴿ومن دفع إليهم﴾ يعنى : إلى الصبي ، والمجنون ، والسفيه  
 ﴿ماله بيع ، أو قرض . رجع فيه ما كان باقياً وإن تلف فهو من  
 ضمان ماليك ، علم بالخبر أو لم يعلم﴾

هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب وحده في الوجه ، والمعنى ،  
 والشرح ، وعبرم وقدمه في المروء ، وعبره .

وقيل : بضمن المجنون .

وقيل : بضمن السفيه إذا جهل أنه محجور عليه .

وحده في الرعاية الصمدى الصمان مطلقاً وحده من عقيل دكه

الزركشى

فات . وهو الصواب كتصرف المدبير بدين سيده والفرق عن

مذهب عمر .

سبح : محل هذا : إذا كان صاحب المال قد سلطه عليه ، كالبيع والقرض ،  
 وعوم . كما قال مصنف . وما إن حصل في أيديهم باحتار صاحبه من غير  
 تسديد : كالوديعة ، والعارية ، ونحوهما . وكذلك المد - مالاً فأنفقوه . فويل :  
 لا يصحون ذلك . وقدمه في الرعاية في باب الوديعة وهو احتياطي في المعنى ،

والشرح

وقيل : بضمون احتاره القاضي .

وقيل : بضم المد وحده .

وقد قطع في الهداية ، والمذهب . واستوعب ، وإخلاصة ، والنفع ، والتجديد  
 وعبرم : ضمان العهد إذا أنفق الوديعة .

وأطلق في الهداية ، ومذهب ، واستوعب ، والتجديد . الخلاف في ضمان

الصبي الوديعة إذا أنفقها . وكذلك أطلقه في الرعايتين ونحوه الصغير .

وقيل : يصم الصد وحده

وقيل : يصم الصد ، والسنة .

وأطلقهن في الفروع ، والدنق

وأطلقهن المحرر في باب الودعة

و أن ذلك في كلاء أصف هلك رثمة من هذا محرراً

قوله ( فَإِنْ جَنَوْا فَعَلَيْهِمْ أَزْشُ الْجَنَائَةِ ) بلا نزاع .

و يصمون أيضاً ، إذا ألقوا نبتاً لم يدفع إليهم .

قوله ( وَمَنْ عَقَلَ الْهَخُونُ ، وَبَلَغَ الصَّبِي ، وَرَشِدَا : أَنْفَكَ الْخَضِرُ

عَنْهُمَا نَتِيرُ حُكْمَ حَاكِمٍ )

وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب ، ومن عيه .

وقيل : لا ينفاك إلا بحكم حاكم . احتاره القاضي

وقيل لا ينفاك في الصبي إلا بحكم حاكم ، وسلك في غيره بمعد رثده

قوله ( وَالْبُلُوغُ : يَخْضَلُ بِالْأَخْتِلَامِ ) بلا نزاع ( أَوْ يُلَوَّعُ حَتَّى

عَشْرَةَ سَنَةٍ ، أَوْ نَبَاتِ الشَّعْرِ الْخَضِرِ حَوْلَ الْقُلْفِ )

هذا المذهب وعليه الأصحاب ومعه الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وحكى عنه رواية : لا يحصل البلوغ بالإمات .

وقال في المتن : ويحصل البلوغ بإكمال خمس عشرة سنة

وعنه الذكر وحده .

قوله ( وَتَرْبِيدُ الْحَارِيَةِ بِالْخَيْضِ وَالْحَمْلِ ) بلا نزاع

على الصحيح من المذهب

قال في المحرر ، والفروع . ومعه دليل إرسله وهو مدة نفق مدة الحمل

وكذا قال الزركشي ، وغيره

وعه لا يحصل نوعها غير الجنس . فكل جمعة  
 في أو بكر هذا قول أول .

وأما نوع واحد من ذكر حتى مشكل ، فهو غير على نوعه . وكونه  
 حلاً في خرج من فرجه أو حاض كان على نوعه ، وكونه امرأة .  
 هذا الصحيح من المذهب . وحرمه في الكمال وقدمه في المعنى ،  
 والشرح . ومحمده في التاميم .  
 قال في الرعاية : والصحيح : أن الإنزال علامة النوع مطلقاً وقدمه ابن  
 رين في شرحه .

وقال القاضي : من وحداً منهما على النوع  
 قال في عيون المسائل : من حاض من فرج امرأة ، أو حتم منه ، أو أثر  
 من ذكر الرجل ، يمكنه نوعه لحوا كونه حنفية الندة . ومن حاض من فرج  
 النساء ، وأثر من ذكر الرجل ، فحرام ، بلا إشكال . انتهى .  
 ومن خرج من ذكره ، والخص من فرجه : مشكل . وينت النوع  
 بذلك على الصحيح من المذهب .

قال القاضي : منت النوع به ، حرمه في الفصوص ، والتاميم ، والرعايتين ،  
 وخلافه ، ووافقه ، وقد كره من عدوس ، والعروع . وقد كره في باب ميراث  
 ثلثي وقدمه ابن رين في شرحه . وقدمه كلامه في عيون المسائل .  
 وقيل : لا تمت ذلك النوع وأصنافه في المعنى ، والشرح .  
 ومن خرج من أي وخص من محج وحدث مشكل بلا راء  
 وهو منت النوع بذلك ؟ فيه وجهان . وأصنافه في رعاية الصغرى ،  
 والدروع ، والدوق .

أما المسمى : لا يحصل النوع بذلك . وقدمه في رعاية الكبرى

ولثاني : يحصل به .

فت : وهو أولى لأنه إن كان ذكراً فقد أمنى . وإن كان أنثى فقد أدت وحاصت . وكلاهما يحصل به البلوغ .

ثم وجدت صاحب الحارثي الكبير قطع بذلك . وعندنا ما قلنا .

قوله ﴿ وَالرُّشْدُ : الصَّلَاحُ فِي الْمَالِ ﴾

يعني لا عبر . وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقال ابن عقيل : الرشد الصلاح في المال والدين .

قال : وهو الأليق بذهب . قال في التجميع : ومن عابه

فأمره قوله ﴿ وَلَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَالَهُ حَتَّى يَخْتَبِرَ ﴾ يعني : بما يليق به

ويؤنس رشده ﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ أَوْلَادِ الثَّجَارِ فَإِنْ يَسْكُرْ مِنْهُ

التَّبَعُ وَالشَّرَاءُ ، فَلَا يُنْبَرُ ﴾

يعني لا يعين في العالب ولا يحش قوله وأن يحفظ ما في يديه عن صرفه

فيها لأفائدة فيه ، كالتقار ، والقصد ، وشراء المحرمات ونحوه .

قال ابن عقيل وجماعة : ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله أن التدبير

والإمراة : ما أحرجه في الخاء .

قال في النهاية : أو يصرفه في صدقة نصر سياله ، أو كال وحده وله يثق بإيمانه .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إذا أخرج في مساح قدرأ رائداً على المصلحة

انتهى . وهو الصواب .

تنبه : دخل في كلام المصنف : إذا تمت الحارثية وشدت . دفع إليها ما لم .

وهو الصحيح من المذهب ، كالتقلام وعليه أكثر الأصحاب

وعنه لا ندفع إلى الحارثية مالها ، ولو صد رشدها ، حتى تزوج وتلد ، أو تقيم

في بيت الزوجية احتدره جماعة من الأصحاب . منهم أبو بكر ، والقاسمي ، وابن

عقيل في التذكرة ، والشرايبي في الإيضاح .

قال الزركشي : وهو منصوب . وأطلق في الذهب  
على هذه الرواية : إذا لم تزوج فقبل . يبقى الخبر عليها . وهو احتمال المصنف  
وعبره .

وقيل : نقيضه نفس .

قال القاسمي : عندى أنها إذا لم تزوج يدفع إليها ماله ، إذا عنت وحرث  
للرجال . وهو الصواب . واقتصر عليه في الكافي وأطلقه في المروعة  
قوله : ( ووقت الاختيار : قبل البلوغ ) .

وهذا المذهب بلا خلاف وعيه أكثر الأصحاب وقطع به كثير منهم .  
وعنه بعده . وأصنف في هداية ، ومذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ،  
والمعاني ، والتلخيص .

وقيل : هذه المقالة لتقص خبرتها ، وقيل للعلام .

قائمة : لا يختار إلا المير . والذى هي البيع والشراء والمصلحة  
ومفسده ، وبيع الاحسان ونزاهة صحيح بلا تراخ .

ومقدم في أول كتاب البيع التنبه على ذلك ، وحكم خبره بدونيه  
قوله : ( ولا تمت الولاية على الصبي والمجنون إلا للأب )

يستحق الأب الولاية على الصغير والمجنون بلا تراخ . لكن شرط أن يكون  
رشيداً . ويكفي كونه مستورا لحل ، على الصحيح من المذهب .

وقيل في الخبر ، والعلم ، والرعايتين ، والحدوين ، والفائق ، وتذكرة ابن  
عدوس ، وغيرهم . وبها الأب ما لم يعرفه .

قلت وهو الصواب .

وقيل : يشترط عدلته طهراً ودينياً .

قال في المورد : وولى الصبي والمجنون الأب ، ثم الوصي العدول . وأصنفهما  
في الفروع .

### نفس : طاهر قوله ( ثُمَّ لَوْصِيَّتِهِ . ثُمَّ لَأَنَا كَيْم )

أَلِ الْحَدِّ وَالْأَمِّ وَسَائِرِ الْعَصَاتِ لَسَ لَهَا وَلَايَةٌ . وَهُوَ الذَّهَبُ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ وَهُوَ طَاهِرٌ مَا حَرَّمَ بِهِ فِي مَعْنَى ، وَالتَّلْحِيصُ ، وَالشَّرْحُ ، وَالْوَجِيزُ وَغَيْرُهُمْ . وَاحْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِ دُوسٍ فِي تَذَكُّرِهِ وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ ، وَالْإِعْيَاتِينَ ، وَالدَّوِينَ ، وَالْعَائِقَ ، وَالْمُحَرَّرَ ، وَالْمُظْمَ . وَغَيْرُهُ . لِلْحَدِّ وَلَايَةٌ فَصَنَمٌ . قَدَّمَهُ عَلَى الْحَدِّ بِمَا رَأَى . وَغَدَمَ عَلَى الْوَصِيِّ عَلَى الصَّحِيحِ

فَالِ فِي الْعَائِقِ . وَهُوَ الْمَخَارِ . وَقَدَّمَهُ فِي الرَّعَاتِينَ ، وَالْحَوِثِينَ . قَابَ . وَهُوَ الْعَوَابُ . وَحَرَّمَ بِهِ فِي الرَّبْدَةِ . وَفِيهِ . غَدَمَ الْوَصِيَّ عَلَيْهِ . وَأَطْلَقَهُ فِي الْحَرْفِ ، وَالْفُرُوعِ ، وَالْمُظْمَ ، وَالْعَائِقِ . وَتَذَكُّرَ الْقَصِي . أَلِ الْأُمِّ وَلَايَةٌ . وَقِيلَ : حَازَرُ الْعَصَةِ وَلَايَةٌ أَمَّا اشْرَاطُ الْعَدَةِ . فَحَقَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيَّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ . ذَكَرَهُ فِي الْعَائِقِ . ثُمَّ قَالَ ، قَاتَ : وَبَشَّهْدَ لَهُ حَدِّ الْأَسِّ عَلَى أَبِيهِ عَدَّ حَرْفَهُ . أَسْهَى

فَتَ الَّذِي يَطْلُبُ أَنَّهُ حَيْثُ قَاتَ : الْأُمِّ وَالْعَصَةِ وَلَايَةٌ . أَسْهَى كَأَخَذَ فِي التَّقْدِيمِ عَلَى الْحَاكِمِ . عَلَى الْوَصِيِّ ، عَلَى الصَّحِيحِ . فَامْرَأَتُهُ

بِهَذَا هُمَا : اشْتَرَطَ فِي الْحَاكِمِ مَا اشْتَرَطَ فِي الْأَبِ . فَبِأَنَّ سَكَنَ كَذَلِكَ ، أَوْ لَا يُوَحِّدُ حَاكِمًا . فَبِأَنَّ يَقُومُ بِهِ . أَحْقَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيَّ الدِّينِ . وَقَالَ : الْحَاكِمُ الْعَدُّ كَأَمْدٍ .

الثَّانِيَةُ . بَلَى كَافٍ عَدْلٌ مَالِيٌّ وَلَهُ السَّكَافُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الذَّهَبِ . وَهُوَ طَاهِرٌ كَلَامٌ يَصِفُهَا . وَاحِدَةً الْأَصْحَابِ .

قال في الخاويين ، وانفاق : وبلى الكافر العبد في دسه : مال ولده . على  
أصح الوجهين . وجمعه شينخا في تصحيح الخور . وقدمه في الرعايتين .  
وقيل : لا يبيعه ، وإنما يبيعه الحاكم . وأطلقهما في الخور ، والنظم ، والفروع .  
ورق : هل بلى مال الذمية التي بلى مكاحها من مسد في باب أركان المكاح  
عند قوله « وبلى يسمى مكاح موسى » مع أن الحكمها يشبه  
قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ لَوْلَاهُمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَالِهِمَا . إِلَّا عَلَى رَحْمَةِ  
لِحَظِّ لِهْمَا ﴾

لا راع . من مخرج ، أو حاشي . أو رد على النسخة عبيد . أو على من  
رمم مؤتمنه . وف . ضمن هذا مذهب وعليه الأصحاب وقطعه لا كثر من  
وقال في الرعايتين ضمن في لأصح .

وقيل : لا ضمن  
قلت . وهذا صحيح جداً

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ مَالِهِمَا شَيْئاً لِنَفْسِهِ ، وَلَا يَبِيْعَهُمَا  
إِلَّا الْآبُ ﴾

هذا مذهب وعليه الأصحاب

وعنه : هو للومى الشراء من ماله . وكل من يبيعه هو ، ويستفهم في  
أثر بالذاء في الأسواق . قال في الرعية

قوله ﴿ وَلَوْلَاهُمَا مَكَانَةُ رَفِيقَهُمَا ﴾ .

هذا مذهب من عده . وعليه الأصحاب

إلا أنه قال في التزيب يجوز ذلك غير الحاكم

عنه . وهو قوله ﴿ وَعِثَّةٌ عَلَى مَالٍ ﴾ .

أنه لا يجوز عتقه بماله مضمناً وهو الصحيح . وهو المذهب . وعليه حمير  
الأصحاب



وعنه يجوز محاماة مصلحة . اختاره أبو بكر ، بأن تساوى أمة وولدها مائة  
و يساوى أحدهما مائة

قلت : ونعل هذا كالتعق عليه

قائمة : من شرط صحة مكانة رققتهم وعنفه على مال . أن يكون فيه حظ لها  
مثل : أن يساوى أمة مكانته على الفين ، أو عتقه عليهما ونحو ذلك . فإن لم  
نكر فيه حظ لها لم يصح

قوله ﴿ وَتَرْوِجُ إِمَانَهُمَا ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب

قال في المعنى ، والشرح وله ترويح إيمانهم إذا وحب ترويحهم ، من  
مطعن ذلك ، أو يرى المصلحة فيه وقطعه

قال في الفروع ، والرعاية الكبرى : له ذلك على الأصح . وجزم به في  
المذهب ، واسهب ، والغلاصة ، والرعاية الصغرى ، والجار بين ، والوحيز ،  
وعبرهم .

وعنه : لا يجوز ذلك

وعنه : يجوز لحوف فساد ، وإلا لم يجر

قائمة : العبد في ذلك كالإمام ، حلاقاً ومذهباً . على الصحيح من المذهب .

وعنه . لا يزوج الأمة وإن جاز تزويج العبد ، تركه حاجته إليها

قلت : يحتمل العكس ، لرفع مؤنتها وحصول صداقها ، بخلاف العبد .

قوله ﴿ وَالشَّعْرُ بِمَا لَهَا ﴾ .

هذا أراد الولي السر من لهما ، فلا يجوز : إما أن يسافر به لتعدية ، أو غيرها .

فإن سافر به تنجاسة . لا أعلم فيه حلاقاً وحرم به في المعنى ، والشرح ،

والكافي ، وعبرهم . لكن لا تنجر إلا في المواضع الآتية

وحمل الشارح وإن متجاء كلام المصنف عليه .

وإن سوره سير التحرة ، مثل أن يعرض له سر . حار . على الصحيح من مذهب . وهو ظاهر كلام المصنف ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، واخلاصة ، والمستوعب ، والمحرج ، والوجيز ، والفاثق ، وغيرهم . وقدمه في المروء . وقال القاصي في المحرد . ولا بد منه . وحرمه في الكافي ، والنعمي ، والشرح .

وظاهر كلامه في الفروع : إجراء اختلاف في ذلك . به قال : وله الغر علة ، حلاله للمحرد ، والنعمي والكافي .  
وسن محمد . لأنه قطع في الكافي ومعنى محو السر به للتحارة ، ومنع من السر سيرة لها .

قوله ﴿ والمُضَارَّةُ به ﴾

معنى أن للولي أن يبيع وشترى في من يولي عليه بلا راع . لكن لا يستحق أحده . بل جميع الرمح يولي عليه . على الصحيح من المذهب .  
قال في المروء . وإن نحر نفسه فلا أحرة له في الأصح . وحرمه في الكافي ، والرعائين ، والخواصين ، والوجيز . وقدمه في معي . وصححه في الرعائين ، والخواصين .

وقيل يستحق لأحرة . وهو تخريج في معنى وعيره من الأجنبي واحتاره الشيخ في الدين رحمه الله ذكره عنه في الفائق .  
فان . وهو قوي .

قوله ﴿ وَلَهُ ذِمَّةٌ مُضَارَّةٌ ﴾

هذا الصحيح من المذهب ، وعيه الأصحاب وعده لا يجوز .

### قوله ﴿بِجُرَّةٍ مِنَ الرَّثَجِ﴾

هو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وحرمه في الوحي ، والكافي ،  
والشرح ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : شجرة مثله . وقيل : ثقبها اختاره ابن عقيل .

### قوله ﴿وَيَبْتِغِي نَسَاءً﴾

هذا الصحيح من المذهب ، شرط أن يكون فيه مصلحة

قال في الفروع : وله دمه ساء على الأصح .

قال في الوحي : وبه . ميثاً زهياً يحفظه . وحرمه في الهدية ،

والمذهب ، ومسوك الذهب ، واستوعب ، والحلاصة ، والمعنى ، والمحرر ،

والشرح ، والحوارين ، وغيرهم .

وعنه : ليس له ذلك .

### قوله ﴿وَقَرَصَهُ﴾

بحرف قرصه مصلحة على الصحيح من المذهب . نص عليه ، وهو من

المعربات

قال في الوحي : والمصلحة قرصه

قال في الفروع : وله قرصه ، على الأصح ، لمصلحة .

قال في الزعامة الكبرى : وله قرصه على الأصح ميثاً وحرمه في الهدية ،

والمذهب ، ومسوك الذهب ، واستوعب ، والحلاصة ، والكافي ، والمحرر ،

وغيرهم . وقدمه في الزعامة الصغرى ، والحوارين ، والفاثق

قال في المعنى ، والشرح : قرصه حجة ساء ، أو حوف عليه ، أو غيرهما .

وعنه لا قرصه مطلقاً .

### قوله ﴿بِرَهْنٍ﴾

هذا أحد البحيين حرره في الهداية ، والذهب ، ومسيوك الذهب ،  
 وخلاصة ، والهادي ، والرعيتين ، والنظم ، والحاويين ، وغيرهم . واحتره  
 ابن عبدوس في تذكرته فقال : يقرضه برهن  
 قال ناطم المفردات : قطع به في المعنى  
 قال في الفروع : وسبق كلامهم : لخطه  
 وقال في المستوعب : وفي قرضه برهن . ويتهد رواش  
 وقال في الترعيب : وفي قرضه برهن . روس انتهى  
 والصحيح من المذهب : حواز قرصه للمصلحة ، سواء كان برهن أولا  
 وحزم به في الوحيز ، وقدمه في الشرح ، والفروع  
 قال في غرر : وبذلك قرصه  
 قال في الكافي . فإن رُحِدَ رهنًا في ماله كلامه . وتصريحه .  
 وأما في المأني

### قواعد

الأولى قد في المعنى ، والشرح . فإن أمكن أحد الرهن فلاوى له  
 أحده احتياطاً . فإن تركه : احتل أن يضمن إن صاح المال لنفسه . واحتل  
 أن لا يضمن . لأن الصاهر سلامته .  
 وهذا ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله بكونه . بدكر الرهن  
 قلت : إن رأى المصلحة وأقرضه ثم تلف : لم يضمن . وأطلقهما في الفائق .  
 الثانية : يجوز إبداعه مع إمكان قرصه . ذكره في المعنى ، والشرح  
 قال في الفروع ، فظاهره . متى صار قرصه . إبدعه  
 وظهر كلامه لأكثر نحو : إبدعه . فقولهم : تصرف بالمصلحة ، وقد  
 بره مصدقة . ولقد جر . مع إمكان قرصه . أن يتسكه الشريك ، في إحدى  
 روتين ، دون الآخر . لأنه يبيع . ولو دعة متباعدة في حفظ . ولا سيما إن حر

للوكيل التوكيل وهذا يتوجه في المودع رواية . ويتوجه أيضاً في قرص الشريك  
رواية

قال ، وقال في الكافي لا يودعه إلا لحاجة . ويقرعه لحطه بلا رهن ، وأنه  
لو سافر أودعه وفرعه أولى . انتهى .

الثالثة : حيث قضا . فصره . فلا يقرعه مودة ومكافاة . نص عليه .  
الرافع : قال في . عاية الكبرى . وغيره : ولا يقترض وصي ولا حاكم منه  
شئاً . ويأتي في باب الشفعة : أنه يلزمه أن يأخذ شفعة إذا كان ذلك أحط  
الخامسة : نحو . من ماله للحاجة عند ثقة . ولأنه أن يرهنه . فله من ماله  
ولا يجوز غيره . هي المذهب

وفي المعنى رواية : ما يجوز غيره

قال البركشي : وفيها خطأ

قوله ( وشراء المقار لهم ) . وله بناءؤه عما حرت عادة أهل بلده .  
هكذا قال المصنف في المعنى ، والشرح ، وصاحب الرعايين ، والحارثيين ،  
والوحيير ، وبذكرة ابن عدوس وغيره

قال المصنف : والشارح ، وقال أصحابنا : يبيح للأجر والطيب ولا يبيح بالأس  
وحلا كلامهم على من عادتهم ذلك ، وهو أولى .

وأحرأه في العائق على ظاهره . وحصل الأول اختيار المصنف

قوله ( وله شراء الأصحية لليتيم الموصر . نص عليه )

وهو المذهب . معى يستحب له شراؤه .

قال في المودع والصحية به على الأصح . وحرم به في الوحيير ، والحجر ،  
ورعايين ، والحارثيين . وودعه في المعنى ، والشرح ، والظم

وعنه لا يجوز له ذلك .

قال المصنف في معنى: يحتمل أن يحمل كلام الإمام أحمد رحمه الله في  
روايتين على حالتين

فالوضع الذي فتح منه: إذا كان الطفل لا يقبل التصحية، ولا يفرح بها،  
ولا يكسر قنقه، تركها

والموضع الذي أجارها: عكس ذلك، سوى

ودكره في العلم قولاً، وأطلق الرويتين في مستوعب، والزيادة في باب  
الأمحية

ودكر في الانتصار عن الإمام أحمد رحمه الله: تحبب الأمحية عن التيمم للموسر،

وعلى مذهب يحرم عليه الصدقة من شيء، قاله المصنف، والشارح،

ومصاحب الفروع، وغيرهم، في باب ٦٠

قلت: ولو قيل: حوار التصديق من حيث العادة به: كان معجماً، على

ما تقدم التنبيه عليه في ٢٠

### فانترنايه

امراً مهماً: له علمه ما معه، ومذواته: حرية نصيحة في ذلك، وحمله: خبر

يشهد الجماعة، قاله في المجرى، والمصنف، واقتصر عنه أيضاً في الفروع.

قال في مذهب: أنه أن أد له، بصدقة بالشيء، السير، واقتصر عنه أيضاً

في الفروع.

الثامن: للولي أن يثبت للصغيرة أن تصب بالمال، إذا كانت غير مصورة،

وشراؤها لها، من عندهم، وهذا المذهب

وقيل: من ماله، وصححه العلم في آد به.

وهو، احتمالاً، مطبق في التحريض في باب اللبس

قوله: ولا يبيع عقارهم إلا بصروقة، أو عطية، وهو أن يزاد

في ثمنه، اثلث فصاعداً

اشتراط المصنف - رحمه الله - لحوار بيع عقارهم وحوادث أحد شئتين - إما  
الضرورة ، وإما العطية .

فأما العروة : فيحور بيعه في الأربعة . ولكن حصص القسمة الضرورية  
محتجبهم إلى كسوة أو نفقة ، أو قص ، دين ، أو مالا بدمه

، من غيره : أو يخاف عليه الهلاك عرق أو حاد أو محو

ومعهم كلام المصنف ، أنه لا يحور إذا لم تكن ضرورة وهو أحد

الوجهين أحده القسمة وهو طاه كلامه في الهداية ، والمذهب ، ومسوك

الذهب ، وخلاصة ، وخو ، وأربعة المذهب ، وغيرهم وكلامهم ككلام

المصنف وقدمه في عامة المكبرى

والصحيح من المذهب - حور بيعه إذا كان فيه مصلحة وهو طاه كلام

الإمام أحمد رحمه الله

واحد المصنف في غير هذا المكتب واحتراره الشرح ، والفائق ، ومال

إليه في أربعة المكبرى .

قال النظم : هذا أولى . وقدمه في الفروع .

وأما العطية : فيحور بيعه في الأربعة ، لكن اشتراط المصنف « أن ترد

في تسعة الثلث قسمة » وهو أحد الوجهين . وحزم به في الهداية ، وخلاصة ،

والهادي ، والحاويين .

وقال القاسي : ريذة كثيرة طاهرة على ثمن مثله . ولم يقيد بالثلث ولا غيره .

وقدمه في الرءتين .

والصحيح من المذهب - حور بيعه إذا كان فيه مصلحة . نص عليه ، كما

تقدم سواء حصل زيادة أو لا - حواره للمصنف ، والشارح ، والشيع تقي الدين

والنظم .

قال في أربعة المكبرى - ماله إليه وقدمه في الفروع ، والفائق

قوله ﴿ وَمَنْ ظَنَّنَا نَحْنُ عَنْهُ الْحَجَرُ فَمَا وَدَّ السَّعَةِ . أُعِيدَ عَلَيْهِ الْحَجَرُ ﴾

ملا راع . وقوله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله

قوله ﴿ وَلَا يَنْظُرُ فِي مَالِهِ إِلَّا الْحَاكِمُ ﴾

هذا الصحيح من مذهب وعليه أكثر الأصحاب . وحرمه في الوجيز .

وعبره . وقدمه في الفروع ، وعبره .

وقيل : ينظر فيه الحاكم ، أو أموه

والا من أن موسى : حرم ذلك على من التمس السعي واحب على نفسه ،

حكما كان أو غير حاكم

وقيل : ينظر فيه ولي الأول ، كما لو بلغ سقيها .

وقيل : إن زال الحجر بمحرم رشده ملا حكم عاد بالسفه .

فأمره لو حرم بعد شده فويله ولي الصغير <sup>(١)</sup> على الصحيح من المذهب .

وفى الحاكم فسمه <sup>(٢)</sup> في ربيعة السكري

، قال في الأشعر : يلى على أموه المحبوبين

وقيل امرودى : أرى أن يحرم الا على الأب إذ أسرف ، أو كان يصع ماله

في الفساد ، أو شراء اعتيادات

قوله ﴿ وَلَا يَنْفَعُ الْحَجَرُ إِلَّا بِحُكْمِهِ ﴾

هذا مذهب . وعليه أكثر الأصحاب

قال في الفروع : يقتصر إلى حكم في الأصح .

قال برركشى : هذا الصحيح وحرمه في اسحب . وعبره . وقدمه في

الشرح وعبره

(١) وفي الأحمدية « فويله الحاكم »

(٢) وفي الأحمدية « من يله الأب ذكره »



وقيل : ينفك عنه الحجر بمجرد رثته . احتاره أو الخطاب .

وقيل : ينفك عنه بمجرد رثته في غير النسخة . فمما في النسخة فلا بد من

الحكم بمكة

تبيد مفهوم قوله ( ويصيح نروحه يادى وية ) أنه لا يصح ميراثه .

وله حالتان

أما الأولى . أن يكون محتاجاً إلى الزوج . فيصح نروحه ميراثه . على

الصحيح من المذهب

قال في المروء . يصح في الأصح . وحرم به في النسخة ، والشرح ، والوجيز .

وغيرهم . واختاره القاضى وغيره .

وقيل لا يصح . وهو ظاهر كلام انصافهما ، وصاحب الهداية ، والمذهب ،

والخلاصة ، والكافي ، وغيرهم . لأنهم قالوا : يصح ميراثه .

وقال القاضى : يصح ميراثه . وأطلقه في النسخة

والثاني : أن لا يكون محتاجاً إليه . فلا يصح نروحه ، على الصحيح

من المذهب .

قال في المروء . . يصح في الأصح . وحرم به في النسخة ، والشرح في باب

أركان الكفا . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ،

والكافي ، والهادى ، وغيرهم .

وقيل : يصح . واختاره القاضى . وقدمه ابن رزير في شرحه .

قال في الوجيز : ويصح نروحه ، وأطلق . وأطلقهما في النسخة .

قوله

الزوى : للزوى نروحه ميراثه إذا كان محتاجاً إليه ، على الصحيح

من المذهب .

قال في الفروع : وله تزويج سفيه بلا إداره في الأصح .  
قال الشرح - في باب أركان النكاح - قال أصحابنا : يصح تزويجه من غير  
إداره لأنه عقد معذومة . فملكه أولى ، كائين ، وكذا قال المصنف في المسمى  
وقيل : يس به ذلك ، اختاره المصنف ، والشارح .  
قال في الرعاية الكبرى : واسع أقيس  
قلت : وهو الصواب . وأطلقهما في الرعايتين في باب النكاح .  
على المذهب : في إيجابه وجهان . وأطلقهما في الفروع ، واللمعة ، والرعايتين ،  
والخاوي الصغير في النكاح .

فت : الأولى الإحصار إذا كان أصلياً له  
ومن ابن زرين في شرحه في السكح : والأظهر أنه لا ينعده . لأنه  
لامصلحة فيه

وطاهر من المصنف في المسمى والشرح : أن لأصحابنا قالوا : له حد .  
الثانية : وإذا دل عليه ، في زوم تعيين المرأة وجهان . وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : لا يلزمه بتعيين ، بل هو محير . وهو الصحيح .

قال في المسمى ، والشرح : أبو محير بين أن يعين له المرأة ، أو يأتى به  
مطلقاً . ونصرناه . وهو الصواب . وجزم به ابن زرين في شرحه .

والوجه الثاني : حرمة تعيين المرأة له . وبتقدير غير المثل ، على الصحيح من  
المذهب . ويحتمل زومه زيادة إداره فيها ، كتزويجه في أحد الوجهين

والذي : تعطى هي للمهر ع . فلا يدرم أحداً

قلت : ويحتمل أن تدرم الولي

وإن عصبه ولي مستقل بأزواجه ، كما تقدم قرباً

وأتى معنى ذلك في باب أركان النكاح .

الثالثة : لو علم من السفيه أنه يطلق إذا روج : استقرى له أمة  
 الرابعة : يصح حنمه ، كطلاقه وطهره ولعانه وإبلاغه ، لكن لا يقص  
 العوض قبل قبضه : - يصح قبضه على الصحيح من المذهب .  
 وقبل القاضي : يصح  
 على المذهب : لو أتلفه لم يضمن . ولا تقرأ الألف بضمهم .  
 الخامسة : لو روجت على السفيه كدرة كعمر ، فهو . على الصحيح من المذهب  
 كالنفس

قلت : صدق .  
 وفيه تكفر به إن لم يصح عتقه ، على ما تقي فرساً .  
 على المذهب : لو فكك عنه الحنك قبل التكفير ، وقدر على العتق : أعنى  
 السارسة : عتق عليه بالشرع . فإن أعتقه دفع إليه يومئذ يوم . فهو أعتقها  
 أطلعه بمحسوره .

وإن أعتق كسوته ستر عورته فقط في البيت إن لم يمكن التحيل ولو شهيد .  
 وإذا رآه الناس أسسه ، فإذا عاد برع عنه

السادس : يصح بديرة ووصته على الصحيح من المذهب  
 وقبل : لا يصح .  
 وروى وصته في كتاب الوصايا في كلام المصنف .  
 قوله ( وهو يصح عتقه ) على روايتين  
 وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسوك المذهب ، وخلاصة ، والتلخيص ،  
 والحدوى الصغير

إمامهم : لا يصح . وهو المذهب صحيح في الصحيح  
 قال تركشي ، في كتاب العتق : هذا أصح الروايتين وجره به في الوحيه ،  
 وغيره واحده مصنف ، وأشرح

في ربيعة الكبرى : يصح عتقه على الأصح .  
قال في المناقب . ولا يقد عتقه في أصح الروايتين . وصححه في النظم . وقدمه  
في الكافي ، وغيره .

والرواية الثانية : صحح احتاره ابن عدوس في تذكرته . وقدمه في  
سمره . على ما تقدم في كتاب البيع .

قال في الرعاة الصغرى ، والخواوى الكبير : وصح عتقه المحرز ، في أصح  
الروايتين

وتقدم : هل يصح بيعه إذا أذن له الولي ؟ في كتاب البيع .  
قوله ( وإن أقرَّ بحدِّه أو فِصاصٍ صحَّ ، وأُخذ به )  
إذا أقرَّ بحدِّه استوى له فلا راع . وإن أقرَّ بفاصص ، فطلب إقامته : كان  
رأيه استيفاء ذلك فلا راع .

سكن بوعده على مال . حتل أن يحب . وحتل أن لا يحب ، لئلا يتعد  
ذلك وسيلة إلى الإقرار بالمال . وقاعدة المذهب : حد القرائع . وهو الصواب .  
وأطلقهم في معنى ، ولشرح ، والرعية الكبرى ، والفروع  
ومرة . لا يعرف فيه زكاة مائة مائة . ولا تصح شركته ، ولا حوالته .  
ولا حوالته عليه ، ولا صدقه ، ولا كفايته

و يصح منه بدر كل عدة مدية من حج وغيره  
ولا تصح منه بدر عدة مالية ، على الصحيح من المذهب  
وقيل : يصح بدرها وتعمل بمد فك حجره  
قال في الكافي : قياس قول أحمد . يدرمه . وقوله بمد فك حجره كالإقرار .  
وتقدم في أوائل كتاب الحج : إذا أحرره السفيه فعلاه  
قوله ( وإن أقرَّ حاله : لم يدر منه في حال خفيه )

يعنى يصح إقراره . ولا يلزمه في حال حجره . وهذا الصحيح من المذهب .  
وعليه الأصحاب .

قال في الفروع : والأصح صحة إقراره بماله ، لزمه باختيار أولاً  
قال في الوجيز : وإن أقر بدين ، أو بوجوب ماله ، لزمه بعد حجره ، إن  
عم استحقاقه في دفته حال حجره . وقلمه في الشرح ، وشرح ابن مسعود ، والرعدة ،  
وعبرهم .

قوله ﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزِمَهُ مُطْلَقاً ﴾

وإليه ميل الشارح . واحتاره المصنف .

فصل هذا : لا يصح إقراره بماله .

ونقدم بعض أحكام السبب في أوائل كتاب البيع

تنبيه : طاهر قوله ﴿ وَلَوْلَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِ الْمُوتَى عَلَيْهِ ﴾

ولو ، قدره الحاكم وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه أكثر الأصحاب  
شرطه الآتي

وقال في الإيضاح : كل بد قدره الحاكم وبالإفلا .

تنبيه آخر : طاهر قوله ﴿ وَيَأْكُلُ بِقَدْرِ عَقْلِهِ ﴾

حوار أكله قدر عمله ، ونوكل فوق كفايته . وعلى ذلك شرح ابن مسعود .  
وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب .

والصحيح من مذهب : أنه لا يأكل إلا الأقل من أجره مثله ، أو قدر

كفايته . حرم به في الخلاصة ، والمعنى ، والمحرر ، والشرح ، والرعدتين ،  
والحاويين ، والفروع ، والفايق ، وغيرهم من الأصحاب .

قلت . ويمكن أن يقال : هذا الظاهر مردود بقوله ( إِذَا اخْتِاجَ بِإِيَّاهِ ) لأنه

إذا أخذ قدر عمله ، وكان أكثر من كفايته : لم يكن محتاجاً إلى الفاضل عن كفايته  
فلم يحز له أخذه . وهو واضح .

أو يقال : هل الاعتبار بحالة الأحذ ؟ وبمقتله كلام المصنف . أو حيث  
استغنى امتنع الأحذ ؟

قوله ﴿ إِذَا أُحْتَاجَ إِلَيْهِ ﴾

الصحيح من مذهب أنه لا كل من من أمواله عليه إلا مع فقره  
وحاجته . وعابه جمهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

قال في الوجيز : وإن كل الفقير من من ماله الأقل من كفايته أو حاجته  
بحال . إن شمله عن كسبه يقوم بكفايته . وكذا قال غيره من الأصحاب .

وقال ابن عثيمين : لا كل من كان عباً ، قيساً على الصل في إركابه .  
وقال : الآية محمولة على الاستحباب . وحكمه رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وقال ابن رجب : لا كل فقير وص يمسح من معاشه بالسرووف .

نعم محل ذلك في غير الأب . فما الأب فيجوز له الأكل مع الحاجة  
وعدمها في الحكم . ولا يلزمه عوصه . هل ما يأتي في باب العصة .

قال القاضى : ليس له الأكل لأحد عمله . لئلا يمسح منه ما ينفق له في ماله .  
ولكن له الأكل بحمة المالك سدده .

وصف ذلك لشع في الدين رحمه الله

ومحل خلاف أيضاً . إذا لم يعرض له الحاكم فإن فرض له الحاكم شيئاً :  
حار له أحده محالاً مع عدم غير خلاف . فانه في القاعدة الحدية والسعي . وقال  
هذا ظاهر كلام القاضى .

ومن عيه الإمام أحمد رحمه الله في رواية البراطلى في الأم الخاصة

قوله ﴿ وَهَنْ يَلْمُزُهُ عَوْضُ ذَلِكَ إِذَا أُيْسِرَ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الهدية ، وبذهب ، وشرح ابن منجد ، والمحرر ، والفتاوى  
والمواعيد الفقهية .

أمرهما . لا يلزمه عوصه إذا أسير وهو الصحيح من الذهب  
وقال في الفروع . ولا يلزمه عوصه سار . على الأصح وصححه المصنف  
والشرح . وصاحب التصحيح . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وحزمه  
في الوحيد . وقدمه في الرعايتين ، والحاوئين  
والرواية الثانية : يلزمه عوصه إذا أسير  
قال في الخلاصة . ويلزمه عوصه إذا أسير على الأصح .  
قوله ( وكذلك يُخْرِجُ فِي النَّاطِرِ فِي الْوَقْفِ ) .  
رحمه أبو الخطاب وغيره .

والمقصود عن الإمام أحمد رحمه الله ، في رواية أبي حنيفة وحري : حوار  
الأكل منه بالمعروف . قاله في الفروع ، وغيره .  
قال في المائق - بعد ذكر التعرّيج - قلت : وإلحاقه بمثل الزكاة في  
الأكل مع المعنى : أولى كيف وقد نص الإمام أحمد على أكله منه بالمعروف ،  
وله بشرط قرأ ؟ ذكره الحلال في الوقف .  
قال في رواية أبي حنيفة : وإن أكل منه بالمعروف فلا بأس . قلت :  
يقصى إليه ؟ قال : سمعت فيه شئ انتهى .  
وعنه : يأكل إذا اشترط .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله . لا يقدم بمصومه بلا شرط ، إلا أن يأخذ  
أخيه عنه مع مهره ، كوصى البنين .  
ودق القاصي بين الوصي والوكيل . لأنه يمكنه موافقته على الأجرة .  
والوكيل يمكنه .

ونقل حبل - في الولي والوصي يقومان بأمره - يأكلان بالمعروف . لأنهما  
كلاهما خير والوكيل .  
وظاهر هذا : النفقة للوكيل .

### فأمرتان

**إمارة:** الحاكم أو أمينه إذا نظر في مال اليتيم ، فقال القاضي مرة  
لا يأكل وإن أكل الوصي وورق بيده وبين الوصي  
وقال مرة : لا يأكل . كوصي الأب

فت : وهو الصواب وهو داخل في عموم كلاء النصف وغيره  
الثانية : لو قيل في الصدقة لا يأكل منها شيء لأجل العمل . نعم عليه .  
وقد صرح القاضي في الحرد أن من أوصى إليه بفرقة مال على المساكين ،  
أو دفع إليه رجل في حقه مالا يفرقه صدقة لا يجوز له أن يأكل منه شيء بحق  
فيه لأنه منعة وليس داخل في منة منكر

قوله (ومتى زال الخضر ما دعى على الولي تعدياً ، أو ما يوجب ضماناً ؛  
فانقول قول الولي) فلا راع .

جزم به الأصحاب . مهم صاحب الفروع . وقال : ما لم يخلفه عدة وعرف .  
ويخلف غير الحاكم . على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : ويخلف غير الحاكم على الأصح  
فالراجح : وعبر عنه بمخلف على المذهب إن اتهم .  
وعنه نفس قوله من غير تعيين

قوله (وكذلك القول قوله في دفع المال إليه بعد رشده)

وهو نذهب . قاله المصنف ، والشارح . وحرم به في التوضيح ، وشرح ابن  
سب ، وأهداية ، وإخلاصه ، وغيرهم . وقدم في الرعايتين ، والخلويين ، والمقاتق ،  
وغيرهم

قال في القواعد وغيره : هذا المذهب .  
ويحتمل أن لا يدل قوله إلا سبحة .



فت . وهو قوى .

قال في القاعدة الرعة ولأر من : وحج طائفة من الأصحاب - في وصي  
البي - أنه لا يقل قوله في الرد بدون بيعة ، وعراه القاصي في خلافه إلى قول الحرق  
وهو متوجه على هذا لما أخذ . لأن الإشهاد بالدفع مأمور به من القرآن .  
وقد صرح أبو الخطاب في ابتصاره باشتراط الشهادة عليه ، كالسكاح . انتهى .  
نفس . نحن هذا : إن كان مترعاً .

وما كان عمل : فلا يقل قوله إلا بيعة . على الصحيح من المذهب .  
ذكره في المحرر ، والفروع ، والفتاوى ، وغيرهم في الرهن .  
وقيل : يقل مطلقاً . وهو ظاهر كلام المصنف وجاعة .

قائمة : يقل قول الأب ، والوصي ، والمالك ، وأمينه ، وحاضن الطفل ،  
وقبضه ، وحار حجر ، ومده ، في العمة وقدره ، وحواجره ووجود الضرورة والمصلحة  
ومصلحة في البيع والتف .

وحتن أن لا يقل قوله إلا في لأخطية في البيع إلا بيعة . وقول مات  
في من سه ، أو قال : أعفت على من سه ، يقل الوصي : إن من سنتين .  
قد قول الوصي

قوله : **وهن للزوج أن يحجر على أمراته في التبرع بما راد على  
الثلث من مالها على روايتين**

وطبقته في الهداة ، والمذهب ، واستنوع ، والرعية الكبرى .

أما هما : يس له منعه من ذلك . وهو المذهب احتاره المصنف ،

والشرح . وصححه في التصحيح ، والفتاوى ، والعظم ، وحرمه في الوجيز ، وسهالة  
س ، س ، وعظمها ، وغيرهم وقدمه في الفروع ، والمحرر . ذكره في آخر

باب لمة

قال في تحريد العدة . وتنصدق من مالها عما شأته . على الأظهر .  
والرواية الثانية . له معها من الزيادة على الثلث . فلا يجوز لها ذلك إلا بإذنه .  
ونصره القاضي وأصحابه . وصححه في الخلاصة . وقدمه في الأربعين ، والخواص ،  
وشرح ابن رين .

### تفسيرها

أمرها . محل الخلاف : إذا كانت رشيده . وما غير الرشيدة . فهي  
ممنوعة مطلقاً .

الثاني منه . قوله « . راد على الثلث » أنه لا يجوز عيبها في التبرع بالثلث  
والأول . وهو صحيح وهو المذهب .

قال في الكافي وهو قول أصحاب . وصححه في المتن ، وسيره . وقدمه في  
الرواية ، ورواية السكري . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .  
وعنه . أنه ذلك . صححه في عيون المسائل . فلا يبعد عتقها . وأطافها في  
الكافي .

ويأتي في آخر الباب « إذا برعت من مال زوجها » .  
قوله « يجوز لولي الصبي المتميز : أن يأذن له في التجارة » ، في  
إحدى الروايتين .

وهي المذهب . وعليه الأصحاب .

والرواية الثانية : لا يجوز .

قوله « ويجوز ذلك لسيّد المبتد » بلا نزاع .

قوله « ولا تنفك عنهما المحرر إلا فيما أدن لهما فيه » .

تنفك عنهما المحرر فيما أدن لهما فيه ، على الصحيح من المذهب . وعليه  
الأصحاب . وقطع ، أكثرهم . وهو عليه .

وفي طريقة بعض الأصحاب : لا يملك الحجر عليهما لأنه لو افك لما تصور  
عوده ، ولما اعتبر علم المد يادته .

قوله ﴿ وفي النوع الذي أمر به ﴾ .

يعني يملك عليهما الحجر في النوع الذي أمر به فقط وهذا المذهب وعليه  
الأصحاب .

وذكر في الانصار رواية . أنه إن أدن لصدقه في نوع ، وه يسه عن غيره  
ملكه .

قائمة : قال في الفروع وصاح كلامهم . أنه كصارت في البيع بشئة وغيره .

قوله ﴿ وإن أدن له في جميع أنواع التجارة . لم يجز له أن يوجر  
نفسه ، ولا أن يتوكل لغيره ﴾ .

بلا راع . لكن في حوار إجازة عبده وسهانه خلاف في الانصار .

قوله ﴿ وإن رآه سيده أو وليه يتحر ، فلم يسه : لم يصبر  
مأذونا له ﴾

بلا راع . لكن قال الشيخ في القين : الذي يدعي أن قال - فيما إذا  
رأى عبده يبيع فلا سه ، وفي جميع النوصع - أنه لا يكون دنا ، ولا يصح  
التصرف . ولكن يكون تعرياً فيكون صامداً ، نثبت به ليس له أن يطالب  
المشتري بالصمان . فإن ترك الواجب عندنا كفعل المحرم ، كما تقول فيمن قدر على  
إنقاذ إنسان من هلكة مل العيان هذا أقوى .

قوله ﴿ وهل له أن يوكل فيما يتولى مثله نفسه ، على وجهين ﴾ .

وهما متباين على الخلاف في جوار بوكيل الوكيل . على ما تأتي في به .

وهذه طرعة الجمهور . منهم مصنف ، والشرح ، وصاحب الهداية ،

ولستوعب ، والعروع ، وإن سجد في شرحه ، وغيرهم ، وصاحب التنجيس أيضاً في هذا الباب .

وقال في التنجيس ، في باب الوكالة . يس له أن يوكل بدون إذن أو عرف . جعله أصلاً في عدم توكيل الوكيل .

فأمره : هل للمولى المأذون له أن يوكل ؟ قال في الكافي : هو كالوكيل . قلت : لم يقل بمده حواراه مطلقاً ، لكن منعها .

قوله ( وما استئذان المئذ هو في رقبته يفتديه سيده ، أو يُسَمِّهُ وعنه ، يَتَعَلَّقُ بِدَمِيهِ ، يُتَبَّعُ بِهِ بِمَدِّ لَمْتَقٍ . إِلَّا الْمَأْذُونُ لَهُ . هُنَّ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ أَوْ دَمَتِهِ سَيِّدُهُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ )

ذكر مصنف المصنف إذا استئذان حالته .

أمرهما : أن يكون غير مأذون له . فلا يصح تصرفه ، لكن إن تصرف في عين المأذون . إما نفسه أو غيره . فهو كالمالك ، أو كالفصولي ، على ما هو مقرر في مواضعه .

وإن تصرف في دمه شراء أو قرص : لم يصح ، هل الصحيح من المذهب . وعنه : يصح ، ويصح به مد عتقه . ذكره في العروع في كتاب البيع .

وذكر لمصنف الخلاف ، وصاحب الشرح وغيرهم : حنابين ، وصاحب التنجيس وجهين .

فعلى مذهب : إن وخدم أحده فيه أحده . ومن السيد إن كان بيده . فإن تلف من العبد في يد السيد رجع عليه بذلك . وإن شاء كان متعلقاً برفة العبد . قاله المصنف وغيره .

وإن أهلكه العبد ، فقدم المصنف . أنه يتعلق برفته يفتديه سيده أو يملكه . وهو مذهب . ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه أكثر الأصحاب .

صحة الحق ، وأبو بكر ، وغيرهما ، وحرمه في الوحي ، وغيره ، وقدمه في الفروع وغيره

قال الزركشي : هذا المشهور - وهو من المفردات .

والرواية الثانية : يعنى بدمته ، وسع به حد المتق ، وقدمه في الخلاصة وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، والمنى ، والشرح ، والتلخيص ، والزركشي .  
وتقدم رواه حسن

وعنه إن فداء فداء بكل الحق بالعام لم يذكرها في التلخيص وغيره  
وعنه إن علم رب الدين أنه عند فلا شيء له . نص عليه في رواية حسن كما تقدم .

على مذهب : لو اعتقه سيده . فعلى السيد الذي عليه نقله أبو طالب ،  
واقصر عليه في الفروع .

وعلى الرواية الثانية ، في أصل المسألة - وهو صحة نصرته بدخول بصره بغيره  
وعلى المذهب بصره عنه إن كان مثلياً ، وإلا بقيته  
وعلى الرواية الثالثة أيضاً إن وحده في يد الصد انترعه صاحبه منه لتحقق  
إعساره قاله نصف ، والشرح ، وصاحب التلخيص ، وغيرهم .

وإن كان في يد السيد : لم ينزع منه ، على الصحيح من مذهب حرم به  
النصف ، والشرح وغيرهما  
قال الزركشي هذا مشهور .

واحتار صاحب التلخيص : حوار الاتباع منه انتهى .  
وإن نفى في يد السيد بصره وهل يتحقق ثمة رقبة السيد أو بدمته ؟ على  
الخلاف متقدم وكذا إن نفى في يد المد المسمى ، فنقصى كلام الحد : أنه  
لا ينزع ، وإن كان يد المد وأن الثمن يتحقق بدمته قاله الزركشي .

قال . ويطهر قلوب المحدثين عن النافع أو المقيص بالحق ، وإن ، بعد ،  
فتوحه قلوب الأكرمين .

خاتمة للندبة : أن يكون مأدوداً له ، ويستدين . فيطلق بدمعة سيده . على  
الصحيح من المذهب لأنه تصرف بغيره . وهذا له أخذ عليه . وتصرف في بيع  
خير بفسح أو إمضاء ، وثبوت الملك . وسعره وكيله بحر سيده بموكل فذلك  
على بدمعة سيده . وعنده أكثر لأصحاب وجزم به الطريق ، وصاحب الوجيز ،  
والنور ، وبناظم المفردات ، وغيرهم

قال الزركشي : هذا المشهور من الروايات . واحتسب القاصي ، وحق في  
وأن الحضانة ، وغيرهم . وقدمه في الخلاصة ، والرحميين ، والفروع ، والحاويين ،  
وغيرهم . وصححه في التصحيح ، والنظم ، وغيرهما . وهو من معربات مذهب  
وعنه : تنعلق رفته وأطلقها المصنف ها ، وصاحب فدية ، والمذهب ،  
والتحصيل ، والشرح ، والزركشي ، وغيرهم

قال الزركشي : روى الشيخ بن الدين رحمه الله الرويتين على أن نصرته  
مع الإذن هل هو سيده . فيتنطق بدمته كوكيله . أو لمعه فيتنطق برفته ؟ على  
رويتين أسهي

وعنه : تنعلق بدمعة سيده ورفته

وذكر في الرسيه رواية : تنطق بدمعة الممد

وقيل صالح وعند الله : يؤخذ السيد ، اسد لما أذن له فيه فقط .

وقيل ابن منصور : إذا أذن فلي سيده ، وإن جنى فلي سيده .

وقال في الروعة : إن أد مطلقاً : زمه كل ما أذن . وإن قيده ببيع لم

ذكر فيه اسداية ، فرفته كبير مأدود .

#### تسميات

المأدود : يكون لتنطق بالدين كله ، على الصحيح من المذهب نقله الجماعة عن

الإمام أحمد رحمه الله . واختاره جماعة من الأصحاب . وقدمه في الفروع . وهو ظاهر كلام الأصحاب .

وفي الوسيلة : يتعلق بقدر قيمته . وقوله منها .

الثاني : محل الخلاف يستند في الحالتين : إما هو في الدين

أما أروش حاشيته ، وقيم متعلقاته . فتتعلق برفته رواية واحدة فانه المصنف ، والشرح وغيرها . وقدمه في الفروع .

وقدم في رواية ابن منصور . إن حتى فعل سيده .

الثالث : عموم كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب ، يقتضي حرمان الخلاف

وإن كان في يده مال . وهو صحيح . وقطع به المصنف ، والشرح ، وغيرها

وحمل ابن حنبل في رعايته محل الخلاف : فيما إذا عمره في يده عن الدين .

#### فأمرتان

أمران هما : حكم ما استدانه أو اقتصره يدين السيد حكم ما استدانه للتعذر

بإذنه . قاله المصنف ، والشرح ، والناظم ، وصاحب الرعدة ، وغيرهم .

وقطع في التلخيص والبصرة لزومه للسيد ، وكذا قال الشيخ تقي الدين . وهو ظاهر كلام المجد .

الثاني : لا فرق فيما استدانه بين أن يكون فيما أدن له به ، أو في الذي لا

يؤذن له به ، كالأذن به في التعذر في التلخيص وغيره . قاله المصنف ،

والشرح ، وصاحب الرعدة ، والفروع ، وغيرهم . وفيه أبو طالب .

في الركني وفيه نظر . وهو كمال .

قوله « وإن ناع السيد عبده المأذون له شيئاً : لم يصحح » في أحد

الوجهين »

وهو مذهب . صححه في التصحيح . وجزم به في التلخيص ، وغيره . واختاره

ان عيونس وغيره . وقدمه في الخلاصة ، والرعايين ، والحدويين ، والفروع ،  
والفائق ، والظفر ، وغيرهم

قوله ( ويصبح في الآخر إذا كان عليه دين بقدر قيمته )

وهو رواية في الرعدة ، والحدوي ، والفائق وغيرهم . وأطلقهما في الهداية ،  
وسدس ، والمستوعب ، والنسي ، والتشخيص ، والشرح ، وشرح ابن مسعود ،  
وعبرهم

وقيل يصبح مطلقا ذكره في الفروع .

وأما شراء السيد من عبده : فيأتي في كلام الأصم في المصارفة في قوله  
« وكذا شراء السيد من عبده »

ثمرة : لو نزل على عبد دين - راد في الرعدة : أو أرش حصة - ثم ملكه  
من له الدين أو الأرض : سقط عنه ذلك ، على الصحيح من المذهب قدمه في  
الرعايين ، وغيره .

وقيل : لا يسقط . وأطلقهما في المحرر ، والفروع . ذكره في كتب الصداق .

قوله ( ويصبح بإقرار المأذون في مذر ما دين له فيه ) .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وحرم به في النسي ، والشرح ، والوحيد  
غيرهم . وقدمه في الفروع وغيره .

وقال أبو بكر ، وابن أبي موسى : إنما يصبح بإقرار المصبي فيما أدن له فيه من  
التجارة ، إن كان يسير .

وأطلق في الروضة : صحة إقرار المسير .

ودكر الأدمي العدادي : أن السهم والمسير إن أقر أحد أو قود أو سب  
أو ملاق : لازم . وإن أقر أحد من أحد سب الحجر

قال في الفروع : كذا قال . وإنما ذلك في السهم وهو كمال

ويأتي ذلك في كتب إقرار التتم من هذا



و يأتي هناك إقرار الصد غير المأثور له في كلام المصنف  
 قوله { وَإِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ وَفِي يَدِهِ مَالٌ ، ثُمَّ أُدِنَ لَهُ فَأَقْرَبَهُ : صَحَّ }  
 هذا المذهب . حرم به في الهداة ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
 والمعنى ، والنهيص ، والشرح ، والراشدين ، والخواصين ، والوجيز ، وذكره  
 ابن عبدوس ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .

وقال . ذكره الأرحي وصاحب الترميز وغيرهما

وقيل . إنما ذلك في الصق في الشيء اليسير .

ومع في الانتصار عدة الصحة ، ثم سئل ذلك .

فأمره : له اشترى من يفتق على سنده بلا إيدنه : صح .

قال في الرعدة الكبرى : صح في الأصح . وحرم به في الهداة ، وروى  
 ابنه له

وأقره في شرح الهداة . وحرم به أيضا في المذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .  
 وقدمه ابن رزق في شرحه في باب المصارعة

وقيل . لا يصح صححه في النظم ، وشيخنا في تصحيح الحرر . واحتاره القاصي  
 قاله الخدي في شرحه ، والمصنف في المعنى . وأطلقهما في المعنى ، والشرح في باب  
 المصانة ، والحرر ، والرعدة الصغرى ، والخواصين ، والمفتق والفروع ورواد .  
 لو اشترى من يفتق على امرأته وروج صاحبة مال .

وقال في الرعدة الكبرى ، في باب الكفاية : وإن اشترى روحته : اصح  
 بكاتب . وإن اشترى روحه سيده . احتل وجهين . انتهى .

وكذا الحكم لو اشترى امرأة سيده ، أو صاحبة مال . قاله في المعنى ،  
 والشرح ، وشرح ابن منجد ، وغيرهم في باب المصارعة .

على الأول : لو كان عليه دين . قليل : ساع فيه . قدمه في الرعدة الكبرى .  
 وقيل : يفتق . وهو احتمال في الرعاية . وأطلقهما في الفروع .

وَأَتَى بِطَبِيرِهِ هَلْ اشْتَرَى بِمَصَارِفٍ مِنْ يَتَّقِ عَلَى رِبِّ الْمَالِ فِي الْمَصَارِفِ ه .  
وقد تقدم في أول كتاب الزكاة : هل يملك الصد بالتملك أم لا ؟ وذكر  
هناك فوائد حجة . ذكرها أكثر الأصحاب هنا . فتراجع هناك

قوله ﴿ وَلَا يَبْطُلُ إِلَّا ذَنْهُ بِالْإِذَاقِ ﴾

هذا الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : ولا يبطل إدمه بإذاقه في الأصح . واحده لقصى . وحرم  
في الهدية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمضى ، والشرح ، والوجه ، وغيره  
وقدّمه في أربعين ، والحويين ، والعائق ، وتذكّر من عدوس  
وقيل : سطل . احتاره ابن عدوس في تذكّر . وقدّمه في الاستوعاب .  
قلت : وهو الصواب . وأطلقها في التلخيص

قائمة : لو دره ، أو استولده ، لم يطل إدمه . حرمه في الفروع

وفي سطلان إدمه نكتة واحدة وأسر . خلاف في الاستيعاب .

وفي الموحز والنبصرة : يرول مسكه بحرية وغيره . كبحر على سده .

وقال في الرعاية الكبرى ، واستوعب : سطل إدمه بحروجه عن مسكه

سبع أو هبة أو صدقة أو سبي . وحرم منه سطل إدمه بإلاذه وهو سطل .

قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ تَبَرُّعُ الْمَأْذُونِ لَهُ بِهَبَةِ الذَّرَاهِمِ وَكُنُوهُ لَثِيبِ ﴾

ملا راع .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ ﴾ يُعْنِي لِلْعَبْدِ ﴿ هَدِيَّتُهُ لِلْمَاكُولِ وَإِعَارَةُ دَابَّتِهِ ﴾

وكذا عمل دعوة وعموه من غير إسراف في السكل . وهذا المذهب . وعليه  
جمهور الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، واستوعب ، والخلاصة ،  
والمضى ، والمحرر ، والشرح ، والتلخيص ، وأربعين ، والحويين ، والعائق ،  
والوجه ، وتذكّر ابن عدوس ، وغيرهم . وقدّمه في الفروع .

وقيل - لا يجوز . اختاره الأرحى .

قوله ( وهل يُغَيِّرُ الْمَأْدُونُ لَهُ الصَّدَقَةَ مِنْ قُوَّتِهِ بِالرَّغِيْبِ إِذَا لَمْ يَصُرْ بِهِ عَلَى رَوَاتَيْنِ )

معى للمد . وأطلقهما في الهدية ، والمذهب ، والنمى ، والشرح ، والتلخيص ، والعائق .

إمراءهما . يجوز له ذلك . وهو المذهب . صححه في التصحيح ، والعلم ، وغيرهما . واختاره ابن عبدوس ، وغيره . وحرمه في الوحر ، وغيره . وقدمه في المستوع ، والخلاصة ، والمحرم ، والدوع ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .  
والرواية الثانية : لا يجوز .

وأمره : لا تصح هبة المد إلا من سيده . معى عليه في رواية جميل .

قال أحراني : وهذا على كلا الرواتين . الملك ، وعدمه .

قوله ( وهل لِلْمَرْأَةِ الصَّدَقَةُ مِنْ يَتَمِّ زَوْجَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ يَنْحَوِي ذَلِكَ عَلَى رَوَاتَيْنِ )

وأطلقهما في الهدية ، والمذهب ، والكافي ، والتلخيص ، والعائق .

إمراءهما . يجوز . وهو المذهب . وصححه المصنف ، والشارح ، وصاحب التصحيح ، والعلم ، وغيرهم .

قال العلم وغيره : هذا ذلك ما يتمها . وجزم به في الموحيز ، والمختار ، ومختار الأرحى ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس في ذكره وغيره . وقدمه في المستوع ، والخلاصة ، والمحرم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع .

وقال : والمراد إلا أن يضطرب العرف ، ويشك في رصاه . أو يكون محيلا ، وتشك في صه فلا يصح .

والرواية الثانية: لا يجوز . نعم أو طالب . كصدقة . حل من طعام المرأة

وكأن يعلمها . نعم أو غير .

وال في الفروع . وحق الإمام أحمد .

## باب الوكالة

المعرفة « وكالة » عبارة عن إذن في تصرف يسلكه لأن فيما تدخله النيابة .

أنه في « وكالة الكبرى » .

وإذن في « حصة » هي عبارة عن سلطة حائز التصرف مثله فيما له عمله حال

الحال

وإذن تركه في « في الاصطلاح » التعميم في شيء خاص في الحصة .

من حصة

وإذن في « مسووع » هي عبارة عن استسقاء المعروف في مدحه النيابة

قوله « تصيح » وكالة « كذل قول يدل على الإذن »

« قوله » وكنت في كذا « أو « فوضته إليك » أو « أدت لك فيه »

أو « ما » أو « شئ » أو « كذا » ونحو ذلك وهو مدح من غيره

منه لأحد

ومن جملة « إذا قال « بيع هذا » من شيء « حتى يقول « قد وكلتك »

قال في معنى « من شئ » من قول « خذني » وإذا وكله في طلاق زوجته

سقط . وهذا هو من « مسووع »

وقد قدم ذكر الدليل على حوزة التوكيل « غير مطلق التوكيل » وهو الذي نقله

منه

« أنه من على « كذا » حصه على « مسووع » بالتعظيم والمساواة . فكذا

الوكالة

قال ابن غنبل : هذا ذات شخص : أن يحمل كلام الإمام أحمد رحمه الله على أظهره ، ويصرفه عن ظاهره . والواجب أن يقال : كل لفظ رواية . ويصح الصحيح .

قال الأحمي : سعى أن يقول في المذهب على هذا حتى لا يصير مذهب رواية واحدة . وقال المازني .

وكل مقال يعهم منه الإذن صحح به عقدها من مطبق ومفيد وعنه سوى فوجعت أمر كذا له . ووكنته فيه أدبه فتقد نفيه : ظاهر كلامه ناصف وغيره . عدم صحة له كونه بأعمال الدال عليها من الموكل ، وهو صحيح .

وقال في الفروع : في كلام القاضي المتقدم على العقد الوكالة بأعمال من الموكل الدال عليه ، كاسم . قال : وهو ظاهر كلام الشيخ . سعى به بصف . فيس دفع ثوبه إلى قصر ، أو حياض . وهو أصح . انتهى قوله : « وكل قول أو فعل يدل على القول » .

يصح القول بكل قول من أو كذا يدل عليه . لا تراعى وكذا كل فعل دل عليه . على الصحيح من مذهب وعنه حمير لأصحاب وعدمه في الحبر وغيره ، وصححه وقدمه في الفروع وغيره . قال في القواعد : صرح به الأصحاب . وقيل لا ينفذ لقولهم بأعمال .

### قواعد

المؤولى . مثل ذلك سائر العقود الخاتمة ، كاشركة ، وإحصانية ، وإساقاة ، في أن القول يصح بالفعل . قال في القواعد . ظاهر كلام صاحب النجاشي ، أو سريجه . أن هذه العقود مثل الوكالة .

الثانية : يشترط لصحة الوكالة تعيين الوكيل ، قاله القاضي ، وأصحابه ، وسيرهم .

في مسألة : تصدق بالدين الذي عليك

وقال أبو الخطاب في لا تقصر : لو وكل : بذا ، وهو لا يعرفه ، أو لم يعرف  
الوكيل موكله : لم يصح .

الثالثة : تصح الوكالة مؤقته لا راجع ، ومصلحة شرط على الصحيح من  
مذهب من عبه . وقطع به أكثرهم ، كوصية ، وبيعة أكل ، وقضاء ،  
ومائة ، وكسابق تصرف كقوله : وكلتك الآن أن تبع بعتك . أو : تنفق  
إحدى مائة ، أو : تصدق بكذا .

وقال في عبون : أن - في عتيق وقف شرط - لا يصح عتيق توكيل  
لأنه عبه أصحه ، وأنه يصح عتيق تصرف .

وقيل لا يصح عتيق تصح

الرابعة : أن أن يقال لو وكالة قولاً أو فعلاً فهو كغيره معه فيه في  
الرعاية الكبرى .

قلت : ويحتمل لا .

قوله ( ولا يجوز التوكيل والتوكيل في شيء ) ، إلا تمن يصح  
تصرفه فيه .

هذا المذهب . من حيث الجملة .

فصل هذا : وكفه في بيع ما يملكه ، أو في حلاق من يتروحه : لا يصح  
بالتبع والاطلاق ، يملكه في الحال . ذكره الأرحي . وهو ظاهر ما تقدم في  
العروع

ودكر غيره . منه صاحب الرعاية الكبرى : لو قال : إن تزوجت هذه

فقد وكلت في طلاقه ، وإن اشترت هذا المذ ، فقد وكلت في عتقه . صح .  
 إن قب . يصح تعليقهما على ملكيهما ، وإلا فلا .  
 وقال في التلخيص . قاس المذهب . صحة ما إذا كان . إذا تزوجت فلانة فقد  
 وكلت في حلقها .

قال في القواعد . ويتخرج وجه لا يصح  
 غير . يستثنى من هذه القاعدة : صحة توكيل الخ الوحد الطول في قبول  
 سكاح الأمة لمن سأل له ، وصحة توكيل المولى في قبض الزكاة لغيره لأن سندها  
 القدوة . مريباً بمعنى يقتضى منع الزكاة ، قاله الأصحاب .  
 وليس به أنه أن تطلق نفسها . ويجوز أن يطلق نفسها . لكأنه ، ومراة غيره .  
 ويجوز لا حل أن يقبل سكاح أخته من أبيه لأحصى ويجوز ذلك . قاله في  
 التحرير وغيره .

قائمة صحة وكالة المير في الطلاق وغيره . متى على صحته منه ، على الصحيح  
 من المذهب .  
 وفي القاعدة منه نفسه ، أو غيره . رواه بلائد . وفيه في مذهب لغيره  
 وإلا .

وإن في كلام مصنف : لو وكل احد في نزع نفسه من سيده وحكاماً أمر  
 قوله : ويجوز التوكيل في حق كل آدمي من العقود .  
 والعقود . والعقود . والطلاق ، والرحمة .  
 يشمل كلامه الخوة ، ودهن ، والمصان ، والسكينة ، وشركة ، والودعة ،  
 والمصرية ، والخدمة ، والمساواة ، والإجارة ، والقرض ، والصلح ، والمدة ،  
 والصدقة ، والوصية ، والإبراء ، ويجوز ذلك لا سمي فيه حلقاً وكذا المسكينة ،  
 والتدبير ، والإبراء ، والعممة ، والحكومة . وكذا وكالة في الوقف ذكره  
 ركشي ، وإن كان . وحكمه في جميع إجماعاً .

تنبيه : قوله ( وَالْعَتَقُ ، وَالطَّلَاق ) .

يجوز التوكيل في العتق والطلاق . بلا نزاع . لكن لا وكل عبده أو غريمه  
أو امرأته في إعتاق عبيده ، وإبراء غرمائه ، وطلاق نسائه : لما يملك عتق نفسه ،  
ولا طلاقها ، ولا إبراءه . على الصحيح من المذهب  
وقيل : يملك ذلك . وحرره به الأرحى في العتق والإبراء .

قائمتان

إبراءهما : لم أدن له أن تصدق على . حرره أن يخلد منه لنفسه إذا  
كان من أهل الصدقة على الصحيح من المذهب . من عبده في وفاة من يحنن  
وعتق لغيره مطلقاً .

وحنن لغيره من ذمت له على إرادة أحده من ذكرهما في المعنى  
، أن في كل المكاح . هل للتوكيل في المكاح أن يروح منه ، أم لا ؟  
الثانية : حود التوكيل في الإبراء .

والصحيح من المذهب . أن لو كالة فيه إذا . حرره . في المحل . ولغيره .  
والله تعالى . والله في ما به .

قال في إرادة المذهب . والتوكيل في الإبراء : يقرر في الأصح  
وقال في الكبرى وفي صحة التوكيل في الإبراء والصالح وحسن .  
وقيل : التوكيل في الإبراء : يقرر .

وقيل : يقول : حخته مقرأ . انتهى  
وطاهر كلامه لا كثيرين . أنه يس بغير . وهو مذهب مابده في له وع

وعيره

وقال الأرحى لاند من ميين ما يفر به ، وإلأرحى في ميره إلى لوكل  
قوله ( وَتَمْلِكُ الْمُبَاحَاتُ مِنَ الصَّيْدِ وَالْحَبَشِشِ وَنَحْوِهِ )



كإحياء الموت ، واستفاد الماء ، يعنى أنه يجوز التوكيل في تلك المداخات . لأنه  
تلك ما يستلزم لا تعين عليه ، كالاتباع والانتهاج . وهذا الصحيح  
من المذهب

قال في الموعود : « وأصح الشركة والوكالة في تلك مباح في الأصح . كالاستئجار  
عليه وحده في معنى ، والشرح . وشرح بن معاذ ، والمداية ، والمذهب ،  
والاستوعب ، والملاحة ، والتلخيص ، والمحرر ، والتوجيه ، وغيره .  
وقيل : لا يصح .

قلت : وأمس عينى بذلك لأن الموكل لا يملكه عند الوكالة وهو  
من مذهب من استولى عليه ملكه

قال في الرعدة الكبرى ، وقيل : من وكل في احتشاش وخطاب  
فهو يملك التوكيل ما أحده أه موكله بحتمل وجهى انتهى

قوله { إِلَّا الظَّهَارَ وَالْعَمَانَ وَالْأَيْمَانَ }

وكذا الإيلاء ، والقسامة ، والشهادة ، والمعصية .

وروى حكم وكالة في العداوات

قوله « وَنَحْوُ أَنْ يُوَكَّلَ مَنْ يَقْبَلُ لَهُ الشَّكَّاحَ وَمَنْ يُرَوِّجُ  
مَوْلِيَّتَهُ »

هذا مذهب شرطه ، بشرط صحة عقد الشكاح ، نسبية للموكل في صلب  
العقد ذكره في الانتصار ، ومعنى ، وشرح

وقال في الرعدة الكبرى : « وإن قال « قلت هذا الشكاح » وروى أنه فيه  
مؤكبه ، وذكره صحيح

قلت : ويحتمل صده ، بخلاف البيع ، انتهى

قال في الترميز : لو قال الموكيل « قلت شكاح » وه « علان »  
فوجه . وأطلقهم في الموعود .

وذكر ذلك أيضاً في باب أكل الكناح عند قوله «ووكيل كل واحد من هؤلاء بقوله مقدمه» وإن كان حاصراً «دتم من هذا

قوله (وَإِنْ كَانَ تَمَنَّى يَصِيحُ مِنْهُ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ وَمَوْلَاتِهِ) .

على هذا . لا يصح توكيل تاسق في إيجاب كناح إلا على رواية عدم شرط  
تدالة على على ما في باب أكل الكناح إن شاء الله تعالى  
وما قول الكناح منه . فيصح لنفسه . فكذا يصح لغيره وهو ظاهر  
كلامه . نصف هذا

في قوله (وَإِنْ كَانَ تَمَنَّى يَصِيحُ تَوَكُّلاً وَلَا تَوَكُّلاً فِي شَيْءٍ إِلَّا يَمُنُّ بِصِيحِ  
غيره فيه) .

أحد من غير الخطأ ، ومن عقل ، ومن عدوس في ذكره  
فان نصف ، وشرح وهو القيس وقدمه في الكافي ، والمعنى وصحة  
من صدر الله في حوثية

وهذا أقصى لا يصح قوله غيره

في «المعجم» أحدهم صحاب إلا من عيّن وقدمه في رواية الكافي  
وشرح من من وصحة السطر .

فان في وجيز ولا توكيل تاسق في كناح وأطلقهما في الدعوى ، والأدلة  
الصدى ، والخويع ، والمائق

وفي ذلك أيضاً في أكل الكناح

وإن السهمه ، حين : يصح أن يكون وكلاً في الإيجاب والقول اختاره  
من عقيل في تذكره

وقيل : لا يصح فيها قدمه في الأدلة الكبرى وصحة النظم وحده  
صاحب الهداية ، والمستوعب ، ومعنى ، والشرح ، ومن : في شرحه وأطلقهما  
في الدعوى ، والرعاية الصدى ، والخويع

وقيل - يصح في قول السكاح دون إجماعه

قال في العتبة الكبرى ، قلت : إن قسما « تروج السفيه سير يدي وليه » وله أن يوكل ويتوكل في إجماعه وقوله ، وإلا فلا . انتهى .

وهو الصواب . وظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو ظاهر كلام المصنف هـ . وقد عدم في الباب لدى قوله : هل للولي أن يروجه سير إديه أم لا ؟ وهل يباشر المقدم أم لا ؟

وسأى في أركان السكاح : هل للوكيل انطلق في السكاح أن يروجه لنفسه أم لا ؟

أقوله ( ويصح ) في ككل حق لله تعالى تذخه النيابة من الصادق (

كانت ذات والأركان كوث وأندوزات وإسكافرات . بلا نزاع أعلمه . وأما الصادات الدنية المحضة - كإصلاة ، والصوم ، والطهارة من الحدث - فلا يجوز التوكل فيها ، إلا الصوم مندور بفعل عن الميت ، على ما تقدم في هـ ، وليس ذلك بوكالة

وصح التوكيل في الحج . وكفى الطوف فيه تدخل تعالاه

قوله ( وألحدوذ في إثباتها واستيفائها ) .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب وحرمه في وجيز . والمطر . واحتاره القمى في الحدود ، وإن عيوس في تذكره . وقدمه في معنى ، وشرح وشرح ابن رزين ، ومصرود . وقدمه ابن ميمون في شرحه

وقال أبو حنبل لا تصح الوكالة في إثباته ، وتصح في استيفائه ، حرمه في الهداه ، والمذهب ، ومسعود لذهب ، والخلاصة . وقدمه في مستوع

قال ابن رزين في شرحه : وليس شيء . وأطلقها في الرعايتين ، والخاوين ، ومما

قوله ( وَيُحْجُزُ الْإِسْتِيفَاءُ فِي حَضَرِهِ الْمُوَكَّلُ وَعَيْتِيَّتِهِ ، إِلَّا الْقَصَاصَ وَحَدَّ الْقَذْفِ ، عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا . لَا يُحْجُزُ فِي غَيْبَتِهِ )  
 منهم ابن بطة ، وابن عبدوس في نذكرته . وهو رواية عن الإمام أحمد .  
 حقه الله . ذكرها ابن أبي موسى ومن بعده .

قال ابن بطة ، عن هذا القول : ومن شئ . وأصحح من المذهب .  
 حوزة منبغهم في غيبة موكل .

قال في المعنى ، والشرح ، وابن رزين في شرحه . هذا طاهر المذهب .  
 قال ابن سبعا في شرحه . وصاحب الفائق . هذا مذهب . وحرمه في  
 نحره ، وغيره . وقدمه في الهدى ، والمذهب ، ومسوق للمذهب ، والسويع ،  
 واخلاصة ، والراغبين ، والمحاوئين ، وغيرهم .  
 على المذهب : لو استوفى القصاص . له . ولم يحل : في صلب موكل  
 وحبان .

قال أبو بكر : لا ضمان على الوكيل .

في الأصحاب من قال : عليه تعريضه

ومنه من قال : لأن عمه موكله . يصح . حيث حصل على وجه لا يمكن

سدراكه . فهو كإله عند الله .

قال أبو بكر . ومن نذر الموكل : على قوب

ولأن صاحب طريقة آتية ، وهي . الله على امرئ . قبل أن

يقول قد . لا يحسن . يصح العمو ، ويدفع . حال صحيح العمو ، ومن

الوكيل . وهل يرجع على الموكل ؟ على وجهين .

أحدهما . يرجع له . والثاني . لا .

على هذا : فائدة على غفلة الوكيل عند أي الخطأ ، لأنه خطأ وعد

القاضي : في ماله ، وهو سيد . وقد يقال : هو شبه عبد . قاله المصنف

والأصحاب طريفة ثمانية ، وهي : ابن قلندر ، لا يعرف ، له يمين التوكيل . وهل  
صاحب الدعي ، علي ، وحميد ، ساء على صحة عموم ما ورد في ابن جرير ، وإحسانه ،  
وإن قلنا ، يعرف برشته المدة .

وهل يكون في . له أو على عاقلته ؟ فيه وجهان . وهي طريقة أي الخطأ ،  
وصاحب الترتيب ، واد ، وإد فند في ماله ، فهل يرجع بها على موكل ؟ على وجهين  
قوله : « ولا يجوز للتوكيل التوكيل فيما يتوفى مثله نفسه » .  
هذا المذهب . وعنده الأصحاب .

وعنه يجوز . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمسمى .  
والتاميم ، والشرح ، وقواعد ابن رجب وغيرهم .

### قوله : « وكذلك الوصي والخادم »

في أنه : أوصى إليه في شيء . هل له أن يوكل من عهده ؟ وهل له أن  
أن يمسك غيره فيما يولى مثله ؟ فضع المصنف أن أوصى في حوار التوكيل  
وعنده كالتوكيل ، حلاق ومدها . وهو إحدى الطريقين . وهو مذهب . وهي  
طريقة القاضي ، وإن عقيل . وصاحب الهداية ، والمستوعب ، والمصنف ،  
والشرح ، وإن ربي . وحده في البحر ، وغيره . وقدمها في الفروع ،  
والرعاين ، والخاوين ، وغيرهم .

والطريقة الثامنة : يجوز للوصي التوكيل ، وإن مضى في التوكيل . ورجحه  
القاضي ، وإن عقيل ، وأبو أصحاب أصا . وقدمه في المحرر ، والمسمى .  
قلت : وهو الصواب . لأنه متصرف بالولاية ، وليس وكيلاً محضاً . فيه  
متصرف بعد الموت ، بخلاف التوكيل . ولأنه تعتبر عدالته وأمانته .

وأما إسناد الوصية من الوصي إلى غيره : فيأتي في كلام المصنف في باب  
الموصى إليه .

وأما الحكماء ، ففقط لمصنف أصلاً ، أنه كالتوكيل في حوار مستندة غيره وهو  
 مدعي وهو إحدى لطقتين أصلاً ، وهي طريقة الناصي في الحوار ، والحلاف ،  
 وصاحب الهدية ، والمنسوع ، والمصنف ، وحريمه في لهجته وغيره . وقدمه في  
 الفروع ، رعيقتين ، وعاديين ، والشرح ، وغيره .

والطريقة الثانية يحولها الأسلوب والاسحلاف ، ومن معها التوكيل منها ،  
 وهي طريقة القاضي في الأحكام السلطانية ، وابن عقيل . واحتجته النظر وقدمه  
 في مقرر ، ومن عليه في رواية منها .

قال من ربح في قواعد ، على أن القاضي ليس نائب بلامه بل هو  
 مدعي للمدعي لا عين ولاية . وهذا لا يحل بؤنه ولا بؤنه . فيكون حكمه في  
 ولاية حكم الإماء ، بخلاف التوكيل . ولأن حكمه عين عليه بولي جميع الأحكام .  
 مدعي ، وؤدى ذلك إلى بعض مصالح الناس العامة ، ونفسه من وكل فيه  
 لا يتكلمه . شره عدة سكرته سبي

والحق حكم أمية في رعيقتين ، واحدتين

فروا

شبه ما تقدم

منه . اثبات ، ومصارف من فـ أن يركل . لا . وفي ذلك في  
 شركة الناس ، ومكلم عصب هـ

ومن يـ في السكاح من يجوز له أن يركل ولا . فلا يجوز . بل  
 يكون محرراً أولاً . ومن كان محرراً فلا يشكك في حوار توكيله لأن ولايته  
 أنه سراً من غير جهه بأه . ولذلك لا يعتبر معه . وقطع هذا الجهر

وعين لا يجوز حكمه في رعية الكبرى

ومن كان غير محرراً فعليه طلاق

أحدهم عول له التوكيل . ومن معها التوكيل من التوكيل لأن ولايته خاصة

بالتشريع من غير جهة المرأة . فلا تتوقف سندته على إدمها كالخمر . وإن اختلفا  
على اعتبار إدمها في صحة السكاج . ولا أثر له . وهذه طريقة نصف ، والشرح ،  
وصاحب المحرر ، والطبر ، والدقيق ، وشرح ابن رزين وغيرهم .

قلت : وهو أقوى دليلاً ، وهو المذهب .

والصريح الذي . أن حكمه حكمه كمين ، حلقاً ومذهباً . قدمه في الفروع

هذا وقدم في باب أركان السكاج الأول ، فافهم

قال ابن رزين في شرحه . عن هذه الطريقة . بها صنف

وأطلق في التلخيص في إثباتها وعدمه رويته

وإن ذلك في أركان السكاج عند قوله « وأبلى كل واحد من هؤلاء يقوم

مقامه وإن كان حاضراً » بأنهم من هذا

ومم . المد والقصي مذون . هل لها أن يركلا ؟ وتقدم الكلام عليها

في آخر باب المحرر

قوله « ويحوز » بوكيله فيما لا يتوقى مثله بنفسه ، أو يستجز عنه

لكن كثرته

بلا ربح سكن هل يسوع له الموكل في الخبز ؟ وهو الصحيح من المذهب .

قدمه في المصنف ، والشرح ، وشرح ابن . . . ومروء

وفي القدر الميجوز عنه حاشية ؟ اختاره القاصي ، وإن غلب فيه وجه .

وأهملها في القواعد الفقهية ، والبركشي

فوائد

الأولى : حيث حوز له موكلين ، من شرطه أن يكون الثاني أن يكون

أماً ، إلا أن يعبه الموكل الأول

الثانية : لو غلب الموكل للموكلين « وكل عتق » صحيح وكان وكيل وكيله حرم

به في معنى ، والشرح ، والمفروع ، والرعاية ، وشرح ابن رزين ، وغيره  
 وإن قال : « وكل عي » صح أيضاً وكل وكيل موكله ، على الصحيح  
 من ادعاء قطع به في معنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، والرعاية ، وغيره  
 وقدمه في المفروع

وقيل : يكون وكل وكنه أيضاً ، كالأولى . هذا قوله في المفروع  
 وقال في التلخيص : « ما إذا قال « وكل عي » - أنه وكيل موكل وقطع به  
 وقال - « ما إذا قال « وكل عت » - « هل يكون وكيل الموكل ، أو وكيل  
 « كل » يحتل وجهين : فله كذا في محل الخلاف  
 فاعلم في التلخيص عطف من السج ، من الله فله لأول أصوب وأوفق  
 الأصول ، أو يكون مرغفة وهو جيد

وإن قال « وكل » به من « عي » ولا « عت » « هل يكون وكل  
 الموكل كالأولى ، أو وكيل موكل كالمسألة « به وجهان : « صدق في التلخيص ،  
 والرعاية ، والمفروع

أحدهم : يكون وكيلاً للموكل وهو الصحيح من مذهب . حريم به في  
 معنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، ووجه في آخر مقدمه مدونة  
 والمستين

وثنى يكون وكيل « كل »  
 وأما إذا وكل في لأول منته معه ، أو معج به كثره ، أو في عو  
 له فهو كل من غير إذن ، ووكيل « كل » شئ وكيل موكل حريم به  
 المصنف وشرح .

الثالث : حيث حكم في « كل الثاني وكيل موكل ، به من غيره  
 وعموه ونحوه : « ثلاث موكل لأول غيره ولا يعرف نونه  
 وحيث قد . هو وكيل الموكل « به من غيره ونونه ويعرف غيره



الموكل أيضاً على الصحيح من المذهب . حرم به في التلخيص وغيره  
قال في الفروع . ولا يصح له عزل وكيل وكيله  
وقال في الرعدة . له عزله في أصح الوجوه . وقيل : ليس به .  
قوله ﴿ وَيَحْزُزُ تَوَكُّلٌ عِنْدَ غَيْرِهِ يَأْتِي سَيِّدَهُ وَلَا يَحْزُزُ بغير  
إذنه ﴾

بلا براء في الحجة .  
وفي حجة توكيله في سكاك بلا إذن سيده وجهان . وأطلقهما في الفروع .  
وأصنفهما في الرعدة المعنى ، وأخوين ، والله في حجة قبوله .  
أمرهما . لا يصح التوكيل في الإيجاب ولا القبول . حرم به في التلخيص .  
قال في الشرح . ولا يجوز توكيل السيد بغير إذن سيده . وهو ظاهر كلامه  
في الكافي ، وأما خبر وقدمه في رعدة الكسرى ، والقواعد الأصولية  
وأما الخبر الثاني . صححه أحمد بن محمد بن عديس في ذكره .  
وقيل : يصح في القبول دون الإيجاب . وهو ظاهر كلامه في المعنى .  
فإنه لا يشترط إذن سيده فيما يتسكه وحده . فمحور توكيله في العاقب من  
غير إذن سيده ، كما يجوز ، الطلاق من غير إذنه . وكذلك السمية .

قوله ﴿ وَإِنْ وَكَّئَهُ يَأْتِيهِ فِي شِرَاءٍ نَفْسِهِ مِنْ سَيِّدِهِ هَبْنِي ﴾  
وكذا حكمهما في الهداة ، والمذهب ، والسوء ، والإخلاص ، والتلخيص  
والرعيثين ، وأخوين ، وغيرهم

وحكماهما روايتين في معنى ، والشرح ، والفروع ، والعاقب . وأطلقهما في  
الهداة ، ومذهب ، ومسوك المذهب ، وسوء ، والشرح ، والتلخيص ،  
والحدوى الكبير ، والله في العاقب

أمرهما : يصح . وهو المذهب . وحرم به في الكافي وصححه في التصحيح

والعلم ، واحترامه المصنف ، والشرح ، وإن عدوس في تذكرته . وحرم به في  
الوجيز

قال في الرعاية الكبرى : صح في الأصح

قال في القواعد الأصولية : الصحيح الصحة . وقدمه في الصغرى ، واخذوى  
الصغير ، والملاحة ، والمعنى ، وشرح ابن رين  
ولوجه الثاني : لا يصح

فصل المذهب : له قال « اشترت مني ريد » وصدقه . صح ولو قال السيد  
« ما اشترت منك ، لا لميك » علق ولزمه ثمن  
وإن صدقه السيد في الأولى وكده يد . سقط في نمكده . فإن كده  
في الوكالة . حذف وري . ، وللسيد فتح البيع  
وإن صدقه في الوكالة ، وقال « ما اشترت منك في » فاقول قول السيد  
فانه في المعنى ، والشرح .

قال في رعاية الكبرى : لو قال « ما اشترت منك مني إلا لك » فقال  
« من ريد » فكده يد . علق ولزمه ثمن . وإن صدقه . علق . قلت بلى .  
تهى

تعليق : معهود قوله « وإن وكله يده في شراء نفسه » أنه لا يصح بوكيله سيرة  
بدن سيده في شراء نفسه وهو صحيح وهو مذهب وقدمه في الفروع وسيره  
وحرم به كثير من الأصحاب .

وقيل : يصح وأصلهم في القواعد الأصولية

فأعرف : وكل عبد غيره بدن سيده في شراء عبد غيره من سيده : فهل  
يصح ؟ على رأيين . وأصلهم في الفروع .

إمضاء : صح . وهو المذهب . جزم به في الكافي .

قال في الوجيز : ومن كل عبد غيره بدن سيده : صح . وقدمه في المعنى .

والرواية الثانية : لا يصح . وقدمه ابن رزق في شرحه .

قوله ( الوكالة عقد حائز من الطرفين لكل واحد منهما فسخه )

بلا راع

وقيل « وكلت وكلت » وكلمة « عرفت » قد وكلت » من قوله « عرفت » وكلمة « وكلت قد عرفت » .

ويسمى الوكالة الدورية وهو فسخ مطلق شرط . قوله في الفروع

والصحيح من المذهب : محتم . وحرم به في الرعائين ، والغائب

قال في التلخيص فاس المذهب صحة الوكالة الدورية . على أن الوكالة

قابلة للمضيق عند . وكذلك فسخها .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله . لا يصح لأنه يؤدي إلى أن نصير العقود

الحائزة لامة . وذلك يميز عدة الشرع . ومن مفسود المطلق إيقاع الفسخ .

وبت فسخه الامتناع من التوكيل ، وحله فسخ وقوعه والعقود لا تفسخ قبل

مقدمه ذكره من راجع في عدة الدائمة عشر بعد المائة

قوله ( وتبطل بالأموت والخول )

نصير الوكالة يموت أو يهلك ، غير خلاف صحة سكر ووكيل

وفي السلم ووطأ . وقيل « أو عقد عقد حائز غير » كاشركة وانصافه . وفي

لا تفسخ بموته . لأنه منصرف على غيره . فصح به في عدة الدورية والسنين

وعمل . وخول ، على الصحيح من المذهب . وعنه أكثر الأصحاب

قال في المصنف . والتبرج . فعمل بخول مطلق ، بغير خلاف علمناه . وحرم به

في عدة ، ومذهب ، والمستوعب ، وحلله ، وانصر ، وعبره . وقدمه في

الفروع ، وعبره

وقيل لا يطل به وأصلها في التلخيص ، والخول ، والرعيين ،

وخوليين ، والعتق

وقال في الرعابة الكبرى : وفي حرمه - وقيل - المطلق - وجهان .  
قال الناعم -

ومضى مناف للوكالة سطل \* كذا يحتمون مطبق متأخذ

وأكثر الأصحاب أطلق الحور

قوله ( وَكَذَلِكَ كُلُّ عَقْدٍ حَائِزٌ ) يعني من الطرفين ( كَالشَّرِكَةِ  
وَالْمُضَارَبَةِ )

وكذا الجسالة ، والسبق ، والرمي ، ونحوها .

قوله ( وَلَا تَبْطُلُ بِالشُّكْرِ وَالْإِعْمَادِ )

أما الشكر : حيث قاله سبق . فإن الوكالة سطل فيما ساق الفسق كالإيجاب  
في عقد الكاح ونحوه ، وإلا فلا .

وأما الإعما : فلا سطل ، قولاً واحداً .

قال في المصنوع . لا سطل في قبس المذهب واقتصر عنه

قوله ( وَالتَّمْدِي )

هي لا سطل الوكالة بالتمدى ، كلبس الثوب ، وركوب الدابة ونحوها .

وهذا المذهب . حرمه في الهدنة ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والإخلاصة ،

والنمق ، والنسكاف ، والشرح ، والتنعيم ، وشرح ابن رزين ، والوجيز ، وغيرهم .

واحتاره ابن عدوس في تذكره

قال في القعدة الخامسة والأربعين . ومشهور : أنها لا تسعح .

قال في الرعية الصغرى : تمتد في الأصح انتهى

وذلك لأن الوكالة إذن في التصرف مع استئذان . فإن أحدهما لم يرل الآخر .

وقيل : تسطل الوكالة به . حكاه ابن عقيل في طرياقه وغيره . وحرمه

القاضي في خلافه . وأطلقهما في الحرر ، والزراعة الكبرى ، والمروء ، والفائق ،  
والخاوي الصغير .

وقال في المستوجب ، ومن تابه : أطلق أو الخطاب القول أنها لا تبطل بتعدي  
الوكيل فيها وكل فيه .  
وهذا فيه تفصيل .

ومنعها . أنه إن أتت تعدد عين ما وكاله فيه طلت الوكالة . وإن كانت  
عين ماتت في باقية : لم تبطل وهو ظاهر كلامه في المعنى ، والشرح وغيره .  
وهو مراد أبي الخطاب وغيره .

وقال في القاعدة الخامسة والأربعين : وظاهر كلام كثير من الأصحاب : أن  
الجماعة من الوكيل تقتضي فساد الوكالة ، لا إطلاقها . فيفسد العقد ويصير متعصفا  
بمجرد الإذن

على المذهب . لو تعدى زالت الوكالة وصار ضامناً . فإذا تصرف كما قال  
موكله رى . ففسد الموضع فإن ردد عليه حيب عاد الصالح

قال في القواعد : وعلى . شهور . أي يضمن ما فيه التعدي خاصة ، حتى لو باعه  
وقبض منه لم يضمنه . لأنه لم يتعدى عنه ذكره في التخصيص ، والمعنى ،  
والشرح .

ولا يبرأ الصالح عن عين موقع فيه التعدي عنه ، إلا على طريقة من الرعوى  
في الوديعة

قوله ( وهل تبطل بالردة ، وحرية عبده ؟ على وجهين )

أطلق المصنف في سلاتن الوكالة بالردة وجهين . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب  
والخلاصة ، والمظن ، والرعايين ، والخويعين ، والفائق ، والمروء

أمرهما : لا تبطل . وهو المذهب . صححه في المعنى ، والشرح ، والصحيح .  
وحزم به في السكافي ، والوجيه .

والوجه الثاني : سطل .

وقيل : سطل ردة لوكل دور ابو كليل .

قال في المنوعب : ولا سطل ردة الوكيل ، وإن لحق بشار الحرب . وهل سطل ردة لوكل ؟ على وجهين أصلهما - هل يرول ملكه ولا ينفد تصرفه ، أو يكون موقوفاً ؟ على مبادئ في باب الردة .

قال في القعدة السادسة عشر : إن قتل يروى ملكه : سطل وكانه وأطلق المصنف أيضاً في سطلان الوكالة بحرية هذه وجهين . وأطلقهما في الهدية ، والمذهب ، والمنوعب ، وفندي ، والمعلم ، والفروع ، والرعية الصدى ، والحاويين ، وشرح ابن معاذ .

أمرهما : لا سطل . وهو المذهب . صححه في المعنى ، والشرح ، والتصحيح . وجزم به في الوجيز . وقدمه في الفائق ، وشرح ابن رزين .

وقيل : سطل . قدمه في الرعاية الكبرى

فأمره : وكذا حكمه وسطل عنه

قال في الرعاية الكبرى ، قلت : أو وجهه ، أو كونه ، انتهى .

وكذا لو وكل عبد غيره فباعه الغير .

وأما إذا وكل عبد غيره ، فاعتقه ذلك المير : لم تبطل الوكالة . جزم به في

المعنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، والفروع ، وغيرهم

فأمر

مها : لو وكل امرأته ثم طلقها . لم تبطل الوكالة

ومها : لو جحد أحداهن أو كالة ، فهل سطل ؟ فيه وجهين وأطلقهما في المحرر ،

واربعين ، والحاويين ، والفروع ، والفائق ، والنظم .

أمرهما : تبطل . احتاره ابن عدوس في تذكرته ، فيما إذا جحد التوكيل .

والوجه الثاني : لا تبطل . جزم به في الوجيز .

وقيل : بطلان تعدد ، وإلا فلا .

ومنها : لا تبطل الوكالة لإدنى . على الصحيح من المذهب . جزم به في الوجيز

وقيل : تبطل . وقدم نظيره في أحكام المندى الذي قبله .

ومنها : وكله في طلاق زوجته ، هو طلقها : بطلت الوكالة . على الصحيح من المذهب ، وإلا ريتين . وعنه لا تبطل .

على المذهب : في طلاقها قبله وبحود خلاف ، بل على الخلاف في حصول الرجعة به ، على ما يأتي في باب إن شاء الله تعالى

ومنها : لو وكله في عتق عبد فكأنه أودعه . بطلت الوكالة . على الصحيح من المذهب . ويحتمل صحة عتقه

قوله ( وهل ينزل الوكيل بالثوب والعزل قتل عليه ؟ على روايتين )

وأصلهما في الهداية ، والمنوع ، والدمى ، والتعريض ، والمحرر ، والشرح والإعانة الكبرى ، والعروغ ، والعائق ، وشرح المذهب ، وشرح المحرر .  
إحداهما : نحرل . وهو المذهب . وهو طاهر كلام الحنفى .

قال في المذهب ، ومسوك المذهب : نحرل في أصح الروايتين . ومعه في الخلاصة واحتره أبو الخطاب ، والشريف ، وابن عقيل

قال في العروغ : احتره الأكثر

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هذا أشهر

قال القاضى : هذا أشبه بأصول المذهب ، وقيل لقول : إذا كان اختيارها كان لأحدهما الفسخ من غير حصول الآخر . وجزم به في التوجيه ، والمهور ، ونهاية ابن رزين ، وغيرهم

والرواية الثانية : لا تسئل نص عليها في رواية ابن منصور ، وحضر بن محمد  
وأبى الحارث وصححه في النظم وقدمه في إعرابة العمري ، وإخاوين  
قلت : وهو الصواب

وقيل : تسئل بالموت لا بالحرر ذكره الشيخ في الدين  
وقال القاضي : محل الروايتين فيما إذا كان الموكل فيه نفي في ملك موكل  
أما إن أحرقه من ملكه حتى أبيع ، امسحت بوكالة بذلك ، وحرمه  
وهو القاضي بين موت موكل أو الوكيل لا تسئل عن رواية ، وبين  
إخراج موكل فيه من ملك موكل حتى أبيع ، أنه حرر حرراً ، إن حكم ملك  
في العتق والبيع قدر ، وفي موت موكل الصفة رتبة على حكم ملكه  
قال الشيخ في الدين رحمه الله - وفيه نظر فإن لا تسئل بموت أقوى من  
البيع واعتق ، فإن هذا يمكن موكل لا حترار منه فيكون تبرره عنه لا تسئل  
وذلك لأن بعض الله تعالى فيه

### قواعد

مبدأ : سئل على الخلاف - وتصديه وعدمه .  
فإن قيل تسئل صحت ، وإلا فلا .  
وقال الشيخ في الدين رحمه الله : لا تصح مصداق  
هات وهو الصواب ، لأنه - مرط  
ومبدأ : جعل القاضي ، ومصنف ، والشارح ، وجماعة محل خلاف في  
نص مداح عند الوكالة قبل المظ وجعل المحدث ، والناسخ ، وجماعة محل خلاف  
في نفوذ التصرف ، لا في نص الأصل - وهو مسمى كلام حربي  
قال ابن كثير وهذا وقع للمصنفين  
قال الشيخ في الدين رحمه الله : وخلاف مطلق



ويبقى في آخر باب صريح الطلاق وسنه : إذا ادعى الموكل عزل الوكيل ، هل يقبل بلا بينة أم لا ؟

ومنها : لا عزل مودع قبل عهده على الصحيح من المذهب خلافاً لأنى الخطأ ، لما بيده أمانة وقد مثله المصارف .

ومنها : لو قال شخص لآخر : اشتركنا بكذا ، فقال : نعم . ثم قال لآخر : نعم فقد عزل نفسه من وكالة الأول ، ويكون ذلك له ولثاني .

ومنها : عقود المشاركة - كالشركة والمصارفة - والصحيح من المذهب : أنها تنسخ قبل العلم ، كالوكالة .

وقال ابن عقيل الأتيق عدها في المصارفة ، والشركة لا تنسخ بمسح المصارف ، حتى يهرّب مال والشريك لأنه ذبقة بل عامة الأضرار ، وهو تعطيل المال عن الموائد والأرباح .

وأما : لو عزل الوكيل ، كان ما بيده أمانة وكذلك عقود الأمانات كلها كالوديعة ، والشركة ، والمصارفة ، والرهن ، إذا انتهت أو فسخت ، وأما إذا رجع فيها الأب . وهو المذهب . صرح به القاضي ، وابن عقيل في الرهن وصرح به القاضي ، وأبو الخطاب في خلافهما في بقية العقود . وأما تنقي أمانة

وقيل : سبق مضمونة إن لم يرد المدعى إلى المالك كمن أطارت الريح إلى دره ثوباً .

وصرح به القاضي في موضع من خلافه في الوديعة والوكالة وكلام القاضي وابن عقيل يشعر بأمر في الوديعة والرهن فلا يصح في الرهن ، ويصح في الوديعة .

قوله : ( وَإِنْ وَكَّلَ اثْنَيْنِ : لَمْ يَجْزِ لِحَدِّهِمَا أَنْ يَتَفَرَّدَ بِالتَّصَرُّفِ إِلَّا أَنْ يَحْتَمِلَ ذَلِكَ إِلَيْهِ ) .

وهو المذهب . وحرمة به في الوحي ، والمحق ، والشرح ، وغيره . وقدمه  
في الرعايتين ، والخاويين ، والفروع ، والمقاتل ، وغيره .  
وقيل . لا يجوز لأحدهما الانفراد بالتصرف إلا في المصومة .  
قال في الفروع ، وقيل . إن وكلهما في مصومة أحداهما للعرف .  
فت : وهو الصواب .

وأما : حقوق المقدمة على الموكل وهذا المذهب وعيه الأصحاب . وقطع  
به كثير منهم لأنه لا استحقاق له وكل عليه . وسئل المالك إلى الموكل .  
ويطالب بالثمن ، ويرد بالعيب ، وبعض المهدد وغير ذلك .  
قال المصنف . وإن استغنى وكيل في شراء في كدمة : فكصمن .  
وقال الشيخ في القديم . رحمه الله . من وكل في بيع ، أو اشتجار . فإن لم  
يسم موكله في العقد : فصمن . وإلا فروشن .

وقال طاهر المذهب بفسخه قال : ومثله الوكيل في الافتراض .  
قوله « ولا يجوز للوكيل في البيع أن يبيع لنفسه » .

هذا المذهب وعيه الجمهور . وحرمة به في الوحي ، وغيره . وصححه في المذهب  
وعيره . وقدمه في الخلاصة ، والمحرر ، والرعايتين ، والخاويين ، والفروع ،  
والمقاتل ، وغيره . واحتاره أبو الخطيب ، والشرع ، وإن عقيل ، والمحرر ،  
وعيره .

وعنه . يجوز . كما هو أدن له ، على الصحيح . إذا أراد على مبلغ ثمنه في النداء  
واحتاره ابن عدوس في تذكرته ، أو وكل من يبيع حيث حرر التوكيل . وكان  
هو أحد المشتريين .

وكذا قال في الهدية ، وذهب ، واستوعب . والخلاصة ، وأربعائين ،  
والخاويين ، وغيره . وقدمه في المقاتل

وقال في المحرر . وعنه له البيع من نفسه إذا أراد على ثمنه في النداء .

وقال في الفروع : وعنه : يصح أن يبيع من نفسه يد راد على نمته في الداء .  
وقيل : أو وكل مائماً وهو طاهر ما قبله حسن .  
وقيل : هما . انتهى .

وحكى الزركشي : إذا راد على منيع نمته في الداء وائة . وإذا وكل في  
البيع وكان هو أحد المشتريين واية أخرى .  
وقال في القاعدة السبعين : وأما رواية الخوارج فاحتجاف في حكاية شروطها  
على طرف

أحدها . اشتراط الزيادة على الثمن الذي تنقضي إليه " عدت في الداء " ، وفي  
اشتراط أن يتولى الداء غيره وسحان . وهي طريقة القاضي في المهرج ، وابن عقيل  
والذي أن المشتراط : التوكيل المهرج . كما هي طريقة ابن أبي موسى ،  
والشبراوي .

والثالث : أن المشتراط أحدان . إما أن يוכל من نفسه ، على قوله .  
ينحو . ذلك وإب الزيادة على نمته في الداء . وهي طريقة القاضي في خلافه ،  
وأبي الخطاب

وأطلق الروايتين في الهداية ، ومستوعب ، والشرح  
ودكر الأرحي احتمالاً أسهلاً لا يصران . لأن دمه وأمانته نعمته على عمل  
الحق . ورتباً ادحيراً

وعنه رواية صفة يجوز أن يشركه فيه . لأن بشرته كله ذكره  
أركشي وغيره . ونسب أبو الخثر

نسيم : محل الخلاف . إذا كان له من أذن له في شراء من نفسه حار  
ومقصود تعجيل الإجماع . أحد رحمه الله في رواية التي تقول يجوز بيعه ويترك  
لا يجوز . لأنه لا يحد يحدى يديه من الأذى .

### فائدتان

أمرهما : وكذا الحكم في شراء الوكيل من نفسه لموكل . وكذا الحكم وأمينه والوصي وناظر الوقف والمصارف كالوكيل .

وإذا ذكر من أبي موسى في الوصي سوى الشيخ

وقال في القعدة السبعين : شوحه الله بقى بين حكمه وغيره . فإن الحكم ولايته غير مسندة إلى إذن فتسكون عامة ، بخلاف غيره

الثانية : حيث صححت ذلك : صحح أن يتولى طريق العقد - إلى التصحيح من

مذهب أحمد في المروءة ، والمائتي ومحمد بن مصطفى ، والله اعلم

قال في أربعة : صحح على الأفس وقيل لا يصح

ثالثة : وكذا الحكم لو وكل في بيع عبد أو غيره ، ووكله آخر في شراؤه

من نفسه في قياس مذهب أحمد بن حنبل ، والله اعلم

وقال : ومثله لو وكله المدايعي في الدعوى عنه . لأنه يمكنه الدعوى عن

أحدهم ، والخوانسار عن الآخر ، وإدانة حجة كل واحد منهم . وقدمه في

الله

وقال الأرحي . لا يصح في الدعوى من واحد للأصل

قوله : **«وَهَلْ يَحْجُورُ أَنْ يَدِيْعَهُ لَوْلِيهِ ، أَوْ وَالِدِهِ ، أَوْ مُكَلَّمِهِ»**

على وجهين

وهما : أحدهما : مطلق في الهدية وطابق وجهين في الله وع ، ومذهب  
والثاني : والتشجيع . وبراءة الصدي ، والمحرر ، والخويع ، والفتن ،

وشرح ابن سعد

أمرهما : لا يجوز . أي لا يصح . كنهه وهو مذهب أحمد في

التصحيح . وحرره في البحر ، وأبو ، ومشتبه لأرحي ، وسير

وقدمه في الخلاصة ، والكافي ، والزعدي الكبري ، وغيرهم .

قال المحمد في شرحه . اختاره القاضي ، واس عقيل

قال المصنف في المعنى ، والكافي ، والشرح الوحي هو مسيب على  
أرواسين في أصل المسألة .

قلت : الصواب أن الخلاف هو : متى على القول بعدم الصحة ذلك . وهو  
ظاهر كلام أكثر الأصحاب .

والوجه الثاني : يجوز أي يصح . وبين مصداق الصحة في شره المكيل من  
عنه نفسه

تنبيه : محل الخلاف في هذه المسألة ، وفي التي قبلها : إذا كان به موكل في  
ذلك ، وما إن أدركه فيه يجوز ، وصحح على الصحيح من المذهب .  
وقيل : لا يصح أيضاً . حكاه المحمد .

قلت : وهو بعيد في غير الوكيل

تنبيه : مفهوم كلامه : حذر بعه لإخوته وسائر أقاربه وهو صحيح وهو  
المذهب . وهو ظاهر كلام الأصحاب . وصرح به جماعة .  
ودكر الأرجح فيهم وجهين .

قلت : حيث حصلت نهية في ذلك لا يصح

قوله ( ولا يجوز ) أي لا يصح ( أن يبيع لئله ، ولا يبيع نقد

البلد )

وكذا لا يجوز أن يبيع بغير عاقل قد البلد إن كان فيه عود

ومرده : إذا أطلق المكالمة . وهذا المذهب في ذلك نص عليه . وحرم به في

النخس ، والمحرم ، وتوجيه ، وغيرهم . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك

الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وشرح ابن سعد ، والشافعي ، والشرح ، وقال :

وهو أولى

ويعتبر من يجوز ، كالمصارف ، وهو لأى الخطاب فى المداية . وهو يخرج  
فى الفائق وهو رواية فى الخبر وغيره . واحتماره أو خطاب  
ودكر اس درين فى النهاية . أن الوكيل يبيع حالاً بتقديره وبغيره ، لانشاء  
ودكر فى الاختصار أنه يلزمه النقد أو ما يقتضيه  
تعليق : أقام المصنف - رحمه الله تعالى - جواز بيع المصارف سواء لكونه  
حمله هنا أصلاً لا حوارج . وهو صحيح . وهو الصحيح من ذهب على ما أتى من  
شاء الله تعالى فى باب الشركة

امكن أطلق هناك خلاف فى شركة العنان ، والمصارفة مثله  
فالخلاص أن الصحيح من ذهب فى كاله . عدم حوار . وفى المصارفة .  
الحوار .

وفرق المصنف والشرح بهما بأن المقصود من المصارفة الربح . وهو فى  
النساء أكثر . ولا يتعين فى الوكالة ذلك . بل من كان مقصود تحصيل الثمن  
لدفع حاجته . ولأن سيد . الثمن فى المصارفة على المصارف فيعود صير التخيير  
فى التقضى عليه ، بخلاف وكالة فيعود صير الطلب على موكل .  
قائمة : إذا أطلق الوكالة : صح أن يبيع بمفعة ، ولا يصرص أصلاً على  
الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام المصنف .

وفى العرص احتمال بالصحة وهو رواية فى الموحى .  
ويأتى فى كلام المصنف : إذا قال للوكيل : أدبى فى البيع سواء فى  
الشراء بمحبة ، وأسكر . موكل .

قوله : ( وإن باع بدون ثمن المثل . أو باقص مما قدره : صح  
وضمن التقص )

وهو المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . واحتماره الخرق ،  
والقاضى فى خلاف وغيرهما . وحرمة فى الرجوع ، وغيره

قال ابن مذهب في شرحه: هذا المذهب، وقدمه في الهداية، والمذهب،  
ومسوك المذهب، والمستوعب، والخلاصة، والمحرر، والظاهر، والبرهان،  
والحاويين، والعائق، ووسط المبررات، وقال: قاله الأكثر وهو من المفردات.  
قوله (وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَصِيحَ) ٤.

وهو رواية منصوصة عن الإمام أحمد رحمه الله وأحد المصنفين وصححه  
القاضي في المحرر، ورغب في التحصيل وقال: إنه لدى تفتيشه  
أصول مذهب وقدمه الشيخ، والمصنف في المذهب وحرمه، وسري في  
شرحهم، وأطلقهم في السكاي

وقال في المحرر، وشيخ، ويبره: وسدح أنه كتصرف المصنفين  
قال في الهداية: قيل به كالمصنفين. عن غيره من كتب ومثل ذلك  
رجع على مشتمل التلخيص عنده

وقيل صبح من غيره انتهى  
وروى في كلام المصنف رحمه الله: ورواه في الشراء فاشترى، أكثر  
من ثمن الشئ ٥.

نصيب جمع المصنفين ما يد وكله في البيع وأطلق، وبين ما لا قدره  
له. جعل الحكم وحداً وهو أصبح الطرقيين وصرح به القاضي وغيره.  
ومن غيره في رواية لأثره، وفي داود، ومن منصور

وقيل مطلق المذهب مع جملة التسمية ولا يصح مع الإطلاق  
ومن قال ذلك القاضي في المحرر، وابن عقيل في فصوله. قاله في القاعدة  
المعبر

نصيب ٥ قد نقوله لا وروى مع بدون ثمن أمثل ٤  
٥ ثمن ليس مثله عادة. وقد ما لا ينقص الثمن مثله، كاله في الشرة:  
في ذلك مع غيره ٥. لكن الموكف قد قدر الثمن

وقوله (وصين المتقن) .

في قدره وحماه وأطلقه في المعنى ، والشرح ، والدواع ، والفائق ، والكافي  
أمرهما ، هو ما بين ما يباع به ونحوه

قال الشارح . وهذا أقس . واحد من عقيل ذكره عنه في القواعد  
الفقهية . وقدمه ابن رزير في شرحه ، والرعاية الكبرى

والجزم الثاني ، هو ما بين ما يبتزان به الناس ومالا يتعاسون .

على الذهب ، في أصل المسألة . لا يضمن عبد لسيد ولا هي لنفسه . ويصح  
البيع . على الصحيح من الذهب . قدمه في الفروع

وبه احتمال : أنه بطل . قال في الفروع : وهو أظهر

قلت . على الأول : مدعيها في الصبي

فائده

إمرأهما . قال في الرعاية الكبرى . وكاه في بيع من . إلى أحسن

مردده أو قصة ، ولا حظ فيه : لم يصح .

قال في الفروع : وإن أمر شراء بكده حلالا ، أو بيع بكده حلالا .

في حبس ونحوه : صح في الأصح

وقيل : إن لم يتصرر . انتهى

الثانية : لو حضر من يرد على من مثل : لم يحرك أن يبيع شئ مثل . حرم

به في المعنى ، والشرح ، والرعاية ، والفائق وغيره

قلت . فيحاييها .

وهي مخصوصة من مفهوم كلام المصنف وكلام غيره ، من أطلق

ولو مائة شئ مثله . فرد عليه آخر في مدة خيار . فله المصحح .

قال في الرعاية ، قلت . ويحتمل لزومه إن صح بيعه على بيع أخيه . انتهى .



قال في المعنى ، والشرح : ويحتمل أن يلزمه ذلك .

وقال في الفروع : وفيه وجه : يلزمه .

قوله ﴿ وَإِنْ بَاعَ بِأَكْثَرِ مِنْهُ : صَحَّ ، سَوَاءٌ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنْ  
حَسَنِ الثَّمَنِ الَّذِي أَمْرُهُ بِهِ أَوْ لَمْ تَكُنْ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

قال في التلخيص : وهو الاختصاص : الصحة .

قال القاسمي : وهو مذهب .

وقيل : إن كانت الزيادة من حسن الثمن : صح ، وإلا فلا .

قال في التلخيص ، قال القاسمي : ويحتمل أن يعمل في زيادة من غير الحسن

محتمل من الثمن .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : بَعْتُ بِدِرْهَمٍ فَبَاعَهُ بِدِرْهَمَيْنِ : صَحَّ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾

وهو المذهب . صححه في المذهب ، ومسونه الذهب ، والاسلم ، والتصحيح ،

والقواعد الفقهية . وحرره في الوجيز . وقدمه في الشرح ، والعائق .

والرخصة الثانية لا يصح احتاره القاسمي وهو طاهر ما قدمه في المعنى ، وظاهر

ما قطع به ابن عدوس في تذكره . وأطلقها في الهدية ، والمستوعب ، والتلخيص

والفروع ، والرد المحتار ، وحواشيه ، والكافي

فائز : لم قال . اشتره ثمانية ولا اشتره مائة . صح شرائه ثمانية . وكذا

بدون الخمسين . على الصحيح قدمه ابن رزيق . وهو المذهب .

وقيل لا يصح بدون الخمسين كالمخمس . وأطلقهما في المعنى ، والشرح ،

والفروع

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : بَعْتُ بِأَلْفٍ نِسَاءً ، فَبَاعَهُ بِأَلْفٍ حَالَةً : صَحَّ إِنْ كَانَ

لَا يَسْتَصْرِ بِحِفْظِ الثَّمَنِ فِي الْحَالِّ وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

صححه في الشرح ، والظلم ، وحزم به في الوحيز .

والوجه الثاني : صح مطلقاً ما لم ينسب . وهو المذهب . احتاره القاضي

قال في الفروع ، ومذهب ، وسوء المذهب ، صح في أصح لهجه

قال ابن رزيق في نهايته : صح في لأهل . وقدمه في طرانة ، وإخلاصة .

والمستوعب ، والتعريض

وقيل لا صح مطلقاً . وأطلق في الرعي ، والحوين ، وعتق .

ويأتي عكس هذه السألة في كلام المصنف قريباً

قوله ( وإن وكله في الشراء فاشترى بأكثر من ثمن المثل ،

أو بأكثر مما قدر له لم يبيع وهو أحد الوجهين )

احتاره القاضي في الجامع . وجزم به في المستوعب ، والتعريض ، وشرح ابن

رزيق ، والشارح ، وقال : هو كنصرف لأحس . واحتاره المصنف قاله

بعض مله ذات .

والوجه الثاني : يصح . وهو المذهب . نص عنه وعيه أكثر لأصحاب .

وقدمه في المحرر ، والرعيتين ، والحوين . وصححه المصنف

قال ناظم المعربات : هو المنصوص . وعيه الأكثر انتهى .

وذلك : لأن حكمه حكم ما لو باع بثلث ثمن المثل ، ونقص مما قدر له ذكره

الأصحاب .

وقدم هناك : أن المذهب صحة البيع فكذلك . لأن المنصوص في

موصفين الصحة . وعيه أكثر لأصحاب .

سكن المصنف قدم هناك الصحة ، وقدم هنا عدمها . فذلك قال ابن سعد : الفرق

بين استثنين على ما ذكره المصنف غير . انتهى .

والذي يظهر . أن المصنف هناك إنما قدمه لتساؤل لأصحاب . وإن كان اختياره

مخالفة له . وهذا يقع له كثيراً . وقدم هنا نظراً إلى ما اختاره ، لا إلى الفرق بين  
المأثني . فإن اختياره في المأثني واحد . والحكم عنده فيهما واحد . وأطلق  
المؤلفين في المأثني في النوع

وظهر مما تقدم : أن للأصحاب في المأثني طائفتين : الأولى : وهو  
الصحيح . والصحة هناك ، وعدمها . وهي طائفتان في المتنوع ، وإن رزى  
وهو ظاهر كلام المصنف هنا

وذكر أن ذكره في ثلاثه أقوال : ثابت . الفرق ، وهو ما قاله المصنف في  
هذا الكتاب .

قوله ( أو وكذا في بيع شيء ، فباع بصفة بدون ثمن الكل : لم  
يصح )

إذا وكله في بيع شيء فباع بصفة ، فلا يجوز : إما أن يبيع البعض من الكل  
أولاً . فإن بعه ثمنه كله : صح على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام  
المصنف . حرم به في البيع ، والشرح ، والحاويين ، وشرح من مذهب ،  
والأخبار ، وغيرهم . وقدمه في له نوع وغيره

وقيل : لا يصح . قدمه في الفائق . وهو ظاهر ما قطع به في الهداية ،  
والمتنوع ، والخلاصة ، وغيرهم . وظاهر ما قدمه في الرأيتين ، والنظر ، وغيرهم .  
قلت : وهذا القول صحيح

على المذهب . يجوز له بيع الباقي على الصحيح من المذهب . وقدمه في  
المسئ ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم . وصححه في الفروع ، والفائق  
ويحتمل أن لا يجوز

وإن باع البعض بدون ثمن الكل ، فلا يجوز . إما أن يبيع الباقي أولاً .  
فإن باع الباقي : صح البيع ، وإلا لم يصح . على الصحيح من المذهب فيهما .  
قدمه في الفروع . وحرم به في المتنوع . وقال : من عتبه

قال في التلخيص : والذي نقله الأصحاب في ذلك . أنه لا يصح إذا لم ينع  
الناق ، دفعا لصدد المشاركة بما بقي .  
وقولهم « إذا لم ينع الناقي » يدل على أنه إذا باعه نصف صحباً وفيه عدى  
نظر . انتهى

وقيل لا يصح مطلقاً . وهو صهر ما قطع به في الهداة ، والمذهب ، والخلاصة  
وغيرهم . وقدمه في الرعاية الكبرى .

نعي : يستثنى من محل الخلاف بما تقدم ، ومن عموم كلام النصف لو وكله  
في بيع عييد أو صيرة ونحوهما ، فإنه يجوز له بيع كل عدد مفرداً ، وبيع الجميع صفقة  
واحدة ، وبيع بعض الصيرة مفردة ، وبيعها كلها جملة واحدة . قاله الأصحاب ،  
إن لم يفرق بينها صفقة واحدة .

نعم : قولي - عن كلام النصف - « بدون ثمن اكمل » هو في معنى  
النسخ وعليها شرح الشارح

وفي بعضها - بإسقاطها ، تبعاً لأبي الخطاب وجماعة ، وعليها شرح ابن منبها  
لكن قيدها بذلك من كلامه في المنقذ .

قوله « وإن اشتراه بئنا قدره له مؤجلاً »

صح . وهو المذهب مطلقاً .

قال في الفروع : صح في الأصح . وحرمه في شرح ابن منبها . وقدمه في  
المعنى ، والشرح . وحرمه في الهداية ، والخلاصة ، والرعاية الصغرى ، والحاويين  
وصححه في النظم .

وقيل : لا يصح إن حصل ضرر ، وإلا صح . وهو احتمال في المنقذ ،  
والشرح . وحرمه في الوجيز .

فتى وهو الصواب .

والأول ضعيف . وأطلقهما في الرعاية الكبرى

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: اشْتَرَيْ شَاةً بِدِينَارٍ فَاشْتَرَى لَهُ شَاتَيْنِ تَسَاوِي  
إِحْدَاهُمَا دِينَاراً، أَوْ اشْتَرَى شَاةً تَسَاوِي دِينَاراً فَأَقْلَّ مِنْهُ صَحٌّ﴾  
وكان لموكل ﴿وَالْأَلَمْ يَصِحَّ﴾

يعني وإن اشتري واحداً ديناراً . . . يصح . . . وهذا مذهب ملا ريب .  
وعليه الأصحاب

وفي النهج روية في مسألة الأولى : أنه كفصولي

وقال في عيون المسائل : إن ساوت كل واحدة منهما نصف دينار . . . صح  
لموكل لا لوكيل . وإن كانت كل واحدة منهما لا تساوي نصف دينار فمرويتان

أمرهما . تحق على إحارة لموكل . وفي الرعائين ، والهاثق ، والحدويين ،

وقيل : الزائد على النص وشتم المحدثين للوكيل

فعلى المذهب . لو باع إحدى الشاتين بمير فإن لموكل ، قيل : يصح إن  
كانت الثانية تساوي ديناراً ، بخلاف عروة البارقي رضي الله عنه <sup>(١)</sup> .

قال المصنف ، والت ح . وهو طاهر كلاء . لأنما أحمد رحمه الله ، لأنه أحد  
محدث عروة . وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقيل : لا يصح مصداقاً وأطلقه في معنى ، والشرح ، والفروع ، والهاثق .

وقيل : يصح مطلقاً . ذكره ابن ريب في شرحه

وقال في العائده العشرين : لو باع إحداها بطون فإنه عليه طر يقان .

أمرهما يخرج على حرف العوض

(١) روى أحمد والبخاري وأبو داود عن عروة بن أنس الجعدي البارقي رضي الله

عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً ليشتري به شاة فاشترى به شاتين .

فباع إحداها بدينار . وجاءه دينار وشاة فباعه بالبركة في يمينه . وكان

لو اشترى التراب لربح فيه »

والثاني - أنه صحيح ، وحده واحدًا وهو المصوم .

قوله ﴿ وَلَيْسَ لَهُ شِرَاءٌ مَعِيْبٌ ﴾ .

بلا راع . فإن كان ، فلا يجوز : إما أن يكون جاهلاً أو عدلاً فإن كان جاهلاً به فيأتي .

وإن كان عدلاً : يرد الوكيل ما - برض الموكل . وليس له ولا لموكله رده .  
وإن اشترى بين المال - فكشراء فصولي . وهذا المذهب في ذلك كله .  
وعليه الأصحاب .

وقال الأرحبي : إن اشتراه مع علمه بالعيب . فهل يقع عن الموكل ؟ لأن العيب  
إنما يخاف منه نقص الشئ . فإذا كان مساوياً للثمن ، فالظاهر : أنه يرعى به أم  
لا يقع عن الموكل ؟ فيه وجهان .

قوله ﴿ وَإِنْ وَحَّدَ عَا شَتْرَى عَيْنًا هَلَهُ الرُّدُّ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وإن بصره

وقال الأرحبي : إن جيل عليه . وقد اشترى بين المال - فهل يقع عن  
الموكل ؟ فيه خلاف . انتهى .

وله رده وأحد سبب رده إذا لم يجبه الموكل . على ما يأتي قريباً .

فإنما

بمراهما . له أسقط الوكيل حده ، فحصر موكله ، ورضي به : لومه ، وإلا  
له رده على الصحيح من المذهب . قدمه في الخروج .

وقال في المعنى . وله رده على وجه .

الثاني : أنه طهر به عيب ، وأسكر النافع أن الشراء وقع للموكل لزم الوكيل .

وليس له رده ، على الصحيح من المذهب . حرم به في المعنى ، والشرح وقدمه  
في الخروج .

وقيل : يلزم الموكل . وله أرش . فإن تعدد من البائع لزم الوكيل .  
قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ الْبَائِعُ : مُوَكَّلْتُكَ فَقَدْ رَضِيَ بِالْعَيْبِ قَالُوا قَوْلُ قَوْلِ  
الْوَكِيلِ مَعَ يَمِينِهِ : أَنَّهُ لَا يَتَلَمَّ ذَلِكَ ﴾  
وهذا المذهب مطلقاً وعليه أكثر الأصحاب . وحرم به في المني ، والشرح  
وبوحر ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره  
وقيل : ينفذ الأمر على حذف موكله . والله كم إرمه حتى يتعصر موكله

فأمرناه

إمراًهما مثل ذلك - خلافاً ومذهباً - قول غريم وكيك نائب في قصص حقه  
« أَرَأَيْتَ مُوَكَّلْتُكَ » أو « قصه » ويعلم عليه بيته إن حكم على نائب .  
التأني : لو ادعى الغريم : أن الموكل عزل الوكيل في قضاء الدين ، أو ادعى  
موت الموكل : حذف الوكيل على معنى العلم ، في أصح الوجهين . وقدمه في  
الراءيتين ، والحاويين

وقيل : ينفذ قوله من غير يمين .

قوله ﴿ فَإِنْ رَدَّهُ فَصَدَّقَ الْمُوَكَّلُ الْبَائِعَ فِي الرَّضَى بِالْعَيْبِ ، فَهَلْ  
يَصِحُّ الرَّدُّ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾

وأعطاهما في الهداية ، ومذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والتلخيص ،  
والشرح ، وشرح ابن متعب ، والفروع ، والفائق  
أمرهما : لا يصح الرد وهو باق لموكل وهو المذهب . صححه في  
التصحیح وقدمه في الرعايتين ، والحاويين ، والمصنف .

والثاني : يصح فيحدد الموكل العقد صححه في النظم وحرم به في البجير  
قال المصنف ، والشرح يصح الرد . به على أن الوكيل لا ينعزل قبل علمه .  
وقال أبو لمال في النهاية : طرد رويان متصوحتان في استيفاء حد وقود

وعيرهما من الحقوق ، مع عية الموكل ، وحضور وكيله . وحكماهما غيره في حد  
وقود على ما تقدم .

والمراد : رضى الموكل العائد ، فغيب عزل بوكيله عن رده

قوله ﴿ وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي شَيْءٍ مُّضِيِّ ، فَاشْتَرَاهُ وَوَحَّدَهُ مُمِيبًا قَبْلَ لَهُ  
الرَّدُّ قَبْلَ إِغْلَامِ الْمُوَكَّلِ عَلَى وَجْهَيْ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والذهب ، وسوسوع ، وأبغى ، والشرح ، والفروع  
والفائق ، والمحرر ، والتلخيص ، واللمعة .

أمرهما : له الرد . وهو الصحيح . صححه في التصحيح ، وأصحح المحرر .  
والنظم . وجزم به في البحر . وقدمه في الرعائين ، والحاويين ، وشرح ابن

والمراد الثاني . من له رد

قال في الرعائين هـ أولى

وقال في تحرير لمعة - هـ الأظهر . وقدمه في الخلاصة

قلت وهو الصواب

« ثم عية قبل شره » . فهل له سرؤفه فيه وحسن ميبين على الوجهين  
الذين قسمهما

فإن قسم تلك الأولى فببس له ها شرؤفه : وإن قد لا تلك هالك ،  
فهو الشرء ها . قاله المصنف والشارح

قال في الفروع : فإن مسكه فله سرؤفه بن على عية فيه . وهو محرف ما فلاه  
وقد قدمه أنه بداه . بكن ميب أن له رد واحد منه من غير إغلام الموكل

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لَهُ : اشْتَرِ لِي يَضِي هَذَا الثَّمَرُ فَاشْتَرَى لَهُ فِي  
دَمَّتِهِ : لَمْ يَلْزَمْ الْمُوَكَّلُ ﴾



هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : إن أحاره التوكيل لزمه وإلا فلا

وعلى كل قول : البيع صحيح . وحيث لم يلزم التوكيل لزم التوكيل .

فأمره : لم يقل « اشتري هذه الدار كذا » ولم يقل « سب » حار له أن

يشتري له في دمه ، وسبيبه . حره به في المني ، والشرح ، والفروع ، وغيره .

ومن له العقد مع فقير وقطع طريق ، إلا أمره بقتله لا يرم

قوله ( وإن قال : اشتر لي في ذمتك وأتقذ الثمن فاشتري

بمبنيه : صح )

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح وغيرهما : ذكره أصحابنا . وحره به في الهداية ،

والذهب ، وسبوك الذهب ، وسبوع ، والخلاصة ، وغيره .

وحره به في الوحيز ، وقال : إن « كمل التوكيل » من وقده في الفروع ،

والعاسين ، والحاويين وغيره .

وقيل لا يصح . وهو احتياط في المني ، والشرح ، وما لا يه

قال في عدة الكبري ، وقيل إن « ص » به وإلا « ص » وهو أولى .

فأمره : قبل إقرار التوكيل يجب فيما ماعه على الصحيح من المذهب . من

عنه وقده في الفروع وغيره . وحره به في الهداية ، والذهب ، وسبوع ،

والخلاصة ، والسكالي وغيره . ذكره في الشركة

وهل في المستحب لا قبل واحداه نصف فلا يرد على موكله وإن

رد بكوله في ده على موكله وجهان وأطلقه في الفروع

فت : المصوب رده على التوكيل .

قوله ( وإن أمره بمبنيه في سوق شمن فماعة به في آخر صح )

إن لم يسه عنه ، ولم يكن به فيه عرص . ملا راع .  
 قوله ﴿ وإن وكله في بيع شئ ، ملك تسليمه ﴾ .  
 ملا راع

قوله ﴿ ولم يملك قص ثمنه إلا بقرينة ﴾ .  
 هذا أحد لوجوه حرمه في البيع . وهو صاهر محرم به في الرقة  
 الصغرى ، والحاو بن ، والفائق على صانئ . واحترام مصنف . وقدمه في العهر  
 والزعة السكرى وهو الصور .  
 والنوم الثاني . لا ملك قص ثمنه مطلقاً وهو الذهب ، كالحك وأمينه  
 احتداء القصاصي ، وعينه . وحرمه في خدانة ، وذهب ، ومسوك الذهب ،  
 وسوسع ، وإخلاصة ، والتأخير . وقدمه في الفروع  
 وأوجه الثالث : بسبكه مطلقاً . وهو احتفال في ثمن ، والشرح  
 وقال في الزعة الصغرى ، وحاو بن ، والفائق وفي قصه ثمنه  
 ملا راع وحسن

وقال بن عدوس في تذكره : أنه قص ثمن ، إن فقدت قرينة البيع  
 فعل فذهب : إن صدر قص ثمن من مشري . حرمه على كين شئ . كما  
 نعلم من مستحق أو مبيعاً  
 وعلى الثالث : من له سبب مبيع لا يقص ثمن . أو حصوم . فإن مله  
 قبل قص ثمنه : صومه

وعلى الأول ، إن دت فدية على قصه ولم يقصه : صومه وإلا فلا

فأمرتان

أمرأتهما : وكذا الحكم به وكل في شراء سعة . هن نقصان أم لا أم  
 يقصم إن دت فدية عليه

وإن أخر تسليم ثمنه فلا عذر : صحته على الصحيح من المذهب نص عليه .  
وقيل : لا يصح

الثاني هل للموكل في البيع أو الشراء فعل ذلك بشرط الخيار له . وقيل :  
مطلقاً . أم لا ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في الفروع  
وقال في الرعدة : وإن وكّل في شراء : أنه يشترط الخيار للمانع . وهل له  
شرطه لنفسه ، أو لموكله ؟ يحتمل وجهين . انتهى .  
وظاهر كلامه في الخود ، والرعاية السكرى في البيع صحة ذلك . وكون  
الموكل .

هذا شرط الخيار فهو موكله . وإن شرطه لنفسه فهو هي . ولا يصح شرطه  
له وحده .

ويختص الوكيل بخيار المجلس . ويختص به الموكل إن حضره وحده . عليه  
حرره في الفروع .

وقال في التلخيص : وإن حضر الموكل في المجلس ، وحضر على الوكيل في  
الخيار ، رحمت حقيقة الخيار إلى الموكل في أظهر الاحتمالين  
وتقدم ذلك في هذا الموضع . ثم أحرر عند قوله : وإن شرط الخيار  
لموكله .

قوله ( وإن وكّله في بيع فاسد ، أو في كسب قليل وكثير لم يفسح )  
إذا وكّله في بيع فاسد ، فباع به صحته . لم يفسح قطع به الأصحاب  
وإن وكّله في كل قدر وكثير . لم يفسح على الصحيح من المذهب كما  
قطع به المصنف هنا . وعليه أكثر الأصحاب وقطع به أكثرهم  
وقال لأحق في الهبة . لم يفسح به في الأصحاب  
وقيل : يفسح . كما لو وكّله في بيع ماله كله ، أو ماله عقوقه كدم  
أو الإبراء منه ، أو تشاء .

كما احتاره النصف ، وبجاعة ، فيما إذا وكله في بيع شيء : أنه لا يملك قبض شيء إلا فريضة .

قوله ( وإن وكله في القبض : كأن وكله في الخصومة ، في أحد الوجهين ) .

وهو مذهب صحبه في الصحيح ، وتصحيح الخبر ، والراءيتين ، وخدوش ، والبطي ، وغيرهم . وحرره في الحبر ، وهداية . وقدمه في مذهب ومسعود ، والملاحة . ومن إياه نصف ، والشارح .

والوجه الثاني : لا يكون وكلاً في الخصومة . وأطاهه - في الكافي ، وعمر ، وشرحه ، والفروع ، والفتاوى .

وقال في معنى ، والشرح ، ويحتمل - إن كان الموكل عادماً لمحمد من عليه الحق أو مطلقه - كان توكله في شيء وخصومة به ، حقه شوق القبض عليه وإلا فلا .

#### فأمرنا

إمامهما : أفاد نصف - رحمه الله - صحة الوكالة في الخصومة . وهو صحيح . وهو مذهب وعبد الأصحاب ومن عليه .

فإن قال في النور لا يصح من غير موكله في خصومة . وانقصر عليه في الدعوى وهذا لما لا شك فيه .

قال في أنه وقع ، بطه . يصح إذا لم يملكه . فهو من طه حار وسوجه مع .

فت وهو الصواب .

قال : ومع الشك بوجه احتمال . وحمل نحو أولى ، كأنه في عدم طه . فإن حوز فيه ظاهر . ويرد الخبر الحكم مع الامة في الامة .

وقال القاضي في قوله تعالى ( ١٠٥ . ٤ ) ولا تنكروا للقاتلين حصيلاً ) من  
على أنه لا يجوز لأحد أن يخاصم عن غيره في إثبات حق أو ضيق ، وهو غير عالم  
بمعرفة أمره .

وكذا قال المصنف في المني ، والتميز ، في الصحيح عن المنكر : شرط أن  
يتم صدق مدعى . فلا نحل دعوى من لم يثبت موثقه .

انساناً له إثبات مكانه مع عينة موثقه ، على الصحيح من المذهب . وعنده  
الأنصار .

وقيل : ليس له ذلك

وأي في باب نفسه المشهود به ما ثبت به الوكالة والخلاف فيه

وبن قال . ٥ . أحب على حصصه احتساب أهلها كالحصومة ، وأحسن  
الطلاق ، وأما في المدعى .

قلت : المصنف رجوع في ذلك إلى الفرق . وفيه بدل من قوله فهو في  
الحصومة أقرب .

قوله ( وإن وكنت في الإيداع ، فأودع ولم يشهد ، لم يقسم )

هذا المذهب . وعنه جمهور الأنصار . وجزم به في الهداية ، والمذهب .

والخلاصة ، والمجمل ، والحقير ، وغيرهم .

قال المصنف ، والتميز ، ذكره أصحاب

قال في المدعى . لم يصح في الأصح .

وقيل : حسن . وذكره القاضي رواية

قوله ( وإن وكنت في قضاء دين ، ففعلت ولم يشهد ، ونسكت الغريم )

حسن .

هذا المذهب بشرطه . وعنه أكثر الأصحاب . كما أنه لا يشهد بغيره .

قال في النجاشي حسن . في أصح الروايات . وهو ما مر من غيره في الوجيز ،

والحرثي وحرمه في المدة ، وغيرها . وعلقه في الحرث ، والزعاتين ،  
والخاوين ، والفروع ، والنقى ، والشرح ، والركشي ، وقال : هذا المذهب .  
وقال القاضي وغيره من الأصحاب : وسواء صدقه موكل أو كدنه .

وعنه لا يصح سوء أمكه الإشهاد أولاً . اختاره ابن عقيل

وقيل : يصح أن أمكه الإشهاد ولا يشهد ، وإلا فلا .

وقال في الفروع ويؤيده احتج بمسألة كدنه موكل ، وإلا فلا .

قال الركني وهذا مفتحي كلام الحق .

قوله ( إلا أن ينفية محضرة الموكل ) .

يعني أنه إذا قصد تحضيرة موكل ، من غير إتيان لاصح وهذا المذهب .

حرمه في الهدية ، وبذهب ، وإخلاصة ، والنقى ، والتحصين ، والحرث ،

والشرح ، والرعية الصغرى ، والخاوين ، وغيره .

قال في الرعاية الكبرى ، والفروع . يصح في الأصح .

قال الركني . هذا الصحيح

وقيل : يصح ، عماد على أن ما كت لا يثبت به قوب .

وتقدم بطر هذه مسألة في ما قضى لاصح الدين وتقدم هناك : إذا أشهد

ومات الشهود وعو ذلك ، وحكمه كذا

وتقدم أيضاً في إلهي في إذا قضى المدعي

وتقدم أيضاً في إلهي . من طلب منه رد ، وقيل قوله هل له التأخير

شاهد أم لا ؟ وما يتعلق بذلك عند قوله « إن حلف في رد الرهن » والأصحاب

يذكرون مسألة

قوله ( والوكيل أمين ) . لا ضمان عليه فيما يشف في يده غير

تقريباً والقول قوله مع يمينه في أهلاكه ونحوه تقريباً

هذا المذهب مطلقاً وعليه الأصحاب في حقه .

قال القاضي : إلا أن يدعى تلفاً ظاهر ، كالحريق والهب ونحوهما . صيه إقامة الية على وجود ذلك في تلك الناحية . ثم يكون القول قوله في تلفها به . وجرم به في الحرق ، والوحيير ، والدنق ، والزر كشي ، وغيرهم من الأنحاء . قال في القروع : ويقبل قوله في التلف . وكذا إن ادعاء محادث ظاهر ، وشهدت يية بالحادث : قل قوله مع يمينه .

وفي اليمين رواية : إذ أثبت الحادث الطاهر ، ولو استدعاة أنه لا يجب . ويأتي مظهر ذلك في الرد بيبه .

قوله ﴿ ولو قال : نعت الثوب وقصنت النمس فتلف . فالتقول قوله ﴾ .

هذا المذهب حقه من حامد .

قال في العائق : قل قوله في أصح الوجهين . وجرم به في الهداة ، والمذهب ، والخلاصة ، والمستوعب ، والوحيير ، والحاروي الصغير ، وغيرهم . ومجمعه في النظم قال في زرعيتين : قل قول الوكيل في الأشبه . وقدمه في المعنى ، والشرح . وقيل : لا يعمل قوله . وهو احتمال في المعنى ، والشرح وأطلقته في الكافي فأمره : لو وكله في شراء عبد فاشتراه ، واحتلها في قدر اشترى فقال « اشترته بألف » فقال الموكل « بن خمسة » فالتقول قول الوكيل ، على الصحيح من المذهب . وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفائق .

قال القاضي القول قول الموكل ، إلا أن يكون عين له الشراء عما ادعاء الوكيل . فكون القول قوله

قوله ﴿ فإن اختلفا في رده إلى الموكل ، فالتقول قوله ﴾ . إن كان متطوعاً .

على الصحيح من المذهب . وعليه لأصحاب وقضيه الأكثر .

وقيل : لا يقبل قوله إلا سنة . ذكره في الرعية .  
 وإن كان يعمل . على وجهين . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسوك  
 الذهب ، ومستوعب ، وخلاصة ، والسكاكي ، والشمسي ، والهادي ، والتنجيس ،  
 والشرح ، والنظم ، والخواص ، والقواعد الفعمية ، والفتاوى .  
 أحدهما : نقل قوله مع بيانه ، كالشمسي . من عليه . وهو المذهب . وصححه  
 في التصحيح . وحرم به في العمدة ، ونجس به . وقدمه في الرعايتين . واحتج به  
 القاسمي في خلاصة ، وأبو الحسين ، والشريف أبو حمزة ، وأبو الخطاب في  
 خلاصة وغيرهم . وموافقا لاختلاف في رد الثمين أو رد تنبيه  
 والوجه الثاني : لا يقبل قوله إلا بيينة . وهو المذهب . احتج به ابن حمزة ،  
 وابن أبي موسى ، والقاسمي في المحرر ، وابن عقيل وغيرهم . وقدمه في المحرر ،  
 والبروق ، ونجس به العناية ، وغيرهم . وصححه في إدراك العاية ، وغيره . وقطع به  
 في السور وغيره .

### قوله ( وكذلك يخرج في الأجير والمرتهن )

وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، ومستوعب ، وخلاصة ، وغيرهم .  
 قال في الفائق : والوجهان في الأجير والمرتهن . انتهى  
 وكذا استأنف والشرنك ، ونصارت ، وسودج ونحوهم . قاله في الرعية  
 وغيره .

وتقدم في كلام المصنف : أن القول قول المرتهن إذا دعى المرتهن رده ،  
 وأنه ائتمن

وتقدم في الباب الذي قبله أن القول قول دعي في دفع مال إلى سولي  
 عليه ، على الصحيح .

ومآتي في كلام المصنف في مصرنة : أن القول قول رب المال في رد مال  
 إليه . ويأتي الخلاف فيه



ويأتي في كلام المصنف في باب المودعة : أن القول قول المدعى في الرد على الصحيح من المذهب .

قائمة : لم يدعي الرد إلى غير من اتهمه بدين الموكل قبل قول الوكيل ، على الصحيح من المذهب . نص عليه

قال في الرعيتين ، والحدوى الصغير : لو قال « دفعتم لي ريد بأمرك » قبل قوله فهما . نص عليه . احتاره أو أحسن التبيين . قاله في القعدة الرابعة والأربعين

وقيل لا يقبل قوله

ف قيل لتعريضه بترك الإثم على المدعى إليه . فعرضه الأمر على المدعى : لم ينفذ العمل

وقيل : بل لأنه ليس أمراً له فهو بالمدعى إليه . فلا يقبل قوله في الرد إليه . كالأحرى

وكل من الأقوال الثلاثة قد سب إلى الحق هذا كلامه في القواعد . وقال في الفروع . فلا عمل قوله في دفع مال إلى غير ربه وإطلاقه . ولا في صرفه في وجوه عيشت له من أجرة لزمته . وذكره الأدي المعددي . انتهى وحرم في الرعدة السكرى ، في موضع أنه لا عمل قول كل من ادعى الرد إلى غير من اتهمه

قوله ( وإن قال . أذنت لي في البيع بكذا ، وفي الشراء بخمسة فأنكره . فلي وحسين ) .

وأطلقهما في المذهب .

أمرهما القول قول الوكيل . وهو المذهب . نص عليه في المصائب

قال في عنه السكرى . صدق الوكيل في الأشم إن حلف وقدمه

في الهداية ، والمستوعب ، والمخلاصة ، والمهادي ، والمعادى الكبير ، والفروع ،  
والعائق

والوجه الثاني : القول قول المالك . احتاره القاصي . وصححه المصنف ،  
والشارح ، وصاحب التصحيح . وجرم به الوخير . وقدمه في الكافي . وشرح  
ابن درين

قائمة : وكذا حكم لو قال « أدت لي في البيع سبر قد الله » أو احتلف  
في صفة الإذن . وكذا حكم لمصدر في ذلك كله . نص عليه واحتاره المصنف .  
على الوجه الثاني إذا حلف المالك رى . من الشراء  
فلو كان المشتري حاربه ، فلا يحد . إما أن يكون الشراء معين المال ، أو  
الذمة

فإن كان معين المال ، فليس باطل . وترد الحاربه على النافع إن اعترف بذلك .  
وإن كذبه في الشراء ، صره ، أو مال غيره سبر إذنه . فالقول قول النافع  
فلو ادعى الوكيل حلف بذلك ، حلف : أنه لا يعلم أنه اشتراه بمال موكله . فإذا  
حلف مضمي البيع ، وعلى الوكيل غرامة الثمن لموكله ، ودفع الثمن إلى النافع  
وسق الحاربه في يده لا عمل له . فإن أراد استعلاها اشتراها ممن هي له في الماثل  
لتعمل له ظاهراً وباطناً .

فوقال « منكم إن كانت لي » أو « إن كنت أدت لك في شريتها بكذا  
فقد ستمكها » في ستمه وجهان وأطلقهما في معنى ، والشرح ، والفروع ، والقواعد  
أمرهما : لا يصح لأنه بيع معلق على شرط . احتاره القاصي . وقدمه في  
الرعاية الكبرى

والوجه الثاني : يصح لأن هذا واقع بعد وجوده . فلا يصح له شرطاً .  
كما قال ستمت هذه الأمة إن كانت أمة

فات - وهو الصواب ، وهو احتمال في المكافئ ، ومن إليه هو وصاحب  
الفوائد

وكذا كل شرط عمده وجوده ، فإنه لا يجب وقوع البيع ، ولا يؤثر فيه  
شكا أصلاً .

وفد ذكر أن عقل في المصون : أن أصل هذا قولهم في الصوم : إن كان  
تدراً من رمضان فهو فرضي ، وإلا فنقل .

وذكر في التبصرة : أن التعريفات كاسع - انتهى .

غير أنه امتنع من بيعها من هي له في الدطن . رفع الأمر إلى الحاكم ، ليرفق  
به ديمه بإياها ، لينت له الملك ظاهراً وباطناً . فإن امتنع ، يجر عليه وله بيعها  
له وإخيره

قال في العدد ، والمصون . ولا يستوفيه من تحت يده ، كسائر الحقوق

قال لأحق ، وقيل : سمعه ويأخذ ما عرمة من نفسه

وقال في الترغيب ، الصحيح : أنه لا يعمل ، وهل تقر يده ، أو يأخذها  
الحاكم ، كالمضائق ؟ على وجهين انتهى .

وإن اشترها في الدمة ، ثم قد التمس ، فاسع صحيح . ويلزم الوكيل في  
الظاهر

فإنما في الدطن : فإن كان كادراً في دعواه ، فاحذر منه له وإن كان صدقاً

فاحذر منه لموكله . فإن أراد إحلالها : توصل إلى شرائها منه كادراً أولاً .

وكل موضع كانت للموكل في الباطن ، وامتنع من بيعها للوكيل : فقد حصلت

في يد الوكيل ، وهي للموكل ، وفي دمه تمها للوكيل

فاقرب الوحوه : أن تدن الحاكم في بيعها ، ويؤيه حقه من نفسها ، فإن كانت

للكوكل فقد بيعت يده . وإن كانت للموكل فقد باعها الحاكم في يده ، فإن امتنع

لئلا من وفاته

قال المصنف والشارح ، وقد قيل : غير ذلك . وهذا أقرب إن شاء الله تعالى  
وإن اشتراها الوكيل من أحدكم بماله على مؤكل .  
وقال الأحمدي : إن كان الشراء في الدمة ، ودعى أنه متبع من الوكالة ، فصدقه  
البيع أو كدحه . قيل : سئل كماله كان يفتي معه . وكفهونه . فبنت السكاج  
افلان الغائب . فيسكن الوكالة

وقيل : يصح . فإذا حلف للموكل ما أدركه الوكيل  
قوله : وإن قال : وكنتي أنا أتروح لك فلانة ، ففعلت  
وصدقته المرأة ، فأنكره : فالقول قول المنكر

من عليه يبرئين قال الإمام أحمد رحمه الله لا يستحب  
قال القاضي : لأن الوكيل يدعى حده بعد فدا إلى أدته مرة . فبني أن  
يستحب لأبيه يدعى الصداق في دمه وظاله لأصحب بعده وهو صحيح  
قوله : وهل يرمي الوكيل نصف الصداق ؟ على روايتين

وأطمنهم في عداة ، والفصول ، والذهب ، والمنوع ، وخلاصة ،  
والنهي ، والله دى ، وشرح ابن مسعود ، والمائى ، والمخ ، وشرحه  
إمامهما . لا لزمه وهو المذهب صحيح في التصحيح ، وصحيح في الخبر ،  
والنصف ، والشارح . وحرره في الوخير وقدمه في السكاج  
والرواية الثانية بدمه وقدمه في العدين ، والخدوين وحرره به  
ابن أبي شيبة ، وعظم وصحبه في دمه

### قوائم

المروى بدمه مؤكل صبيها ، على الصحيح من المذهب صحيح في الدم  
وقدمه ابن أبي شيبة ، وخدوين  
وقيل لا لزمه وهو حملان مضطرب في المعنى ، والشرح

الثانية: لو اتفق على أنه وكله في السكك . فقل الوكيل « تروحت لك »  
وأسكره موكل . فاقول قول الوكيل ، على صحيح من لذهب قدمه في  
المعى ، والشرح ، والفروع ، والحاوي الكبير ، والفتاوى  
دعه لقول قول موكل لا شرط الينة احتاره الفهمى ، وغيره . وحده  
به في الحاوي الصغير .

قال في الرد : قيل قول موكل في الأقبس  
ودكاه في التحصيل ، والتعريب عن أمه ، كأمه . كاله  
على هذه الرواية . ثم موكل مطلق . على الصحيح من لذهب من  
عليه كالأولى وقبل لا .

وعلى الرواية الثانية . لا لاله . ككيل نصف أمه . لا بشرط .

الثالثة . قال « وكلنى في بيع كده » فسكر موكل ، وصدق المبلغ بزم  
وكيله في صاه كلاء النصف . فاه في الهدية ، وهل . وصاه كلاء غيره . أنه  
كبير ، أو لا . مع شىء . هذه امرطة بترك الينة قال وهو أصح .

الرابعة : قوله « فلو قال : بيع ثوبى بغيره ، فما راد ذلك صح  
نص عليه »

قال الإمام أحمد رحمه الله . هل هذا إلا كالمصارفة ، وأصح له . فهو من  
عس . معى أنه أمر ذلك . وهو من معدت مذهب

لكن لو أنه سبغ بزيده ، فإن قد لا يصح البيع فلا كلام . وير قد  
يصح ، يستحق لزيده . حرم به في الفروع ، وغيره .

الخامسة . يستحق لحمل قبل قبض الثمن ، هذه شرط عليه الوكيل حرم به  
في المعنى ، والشرح .

وقال في الفروع : « هل يستحق لحمل قبل تسليم ثمنه » يوجه فيه خلاف .

اساوسة : يجوز بوجه محتمل معناه أيما معلومة ، أو عطية من الألف شيئاً معلوماً ، لا من كل ثوب كذا ، لم يصفه ، ولا قدر منه في ظاهر كلامه واقتصر عليه في القروع . وله أجر مثله .

وإن عين الثوب المنية في بيع ، أو شراء من معين . فهي الصحة خلاف .  
قوله في الدعوى .

قلت : الصواب الصحة

الساعة : لا يصح التوكيل بمحل مجهول . ولكن يصح نصرته بالإذن ويستحق أجره المثل .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَقٌّ لِبَشَرٍ ، فادَّعى رَحُلُ أُمِّهِ وَكَيْلُ صَاحِبِهِ فِي مَنَاصِرِهِ ، فَصَدَّقَهُ . لَمْ يَتَرَمَّهُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ . وَإِنْ كَذَبَهُ : لَمْ يُشْتَخَفْ ﴾

لا نزاع . كدعوى وصية .

بأن دفعه إليه . فذكر صاحب الحق الوكالة حلف ، ورجع على الدافع وحده .

فإن كان مدفوع وصية ، فوحده أحدها . وإن لمقت ، فله نصيب من شيء منهما . ولا يرجع من حصه على الآخر .

وقال في القروع . ومنى أسكر . بـ الحق الوكالة : حلف ، ورجع على الدافع . وإن كان دعيًا ، وهو على الوكيل ، مع بقائه أو تنديه . وإن لم يتصدق به . مع تلعه : يرجع على الدافع . وإن كان عينا أحدها . ولا يرجع من حصه على الآخر . انتهى .

فأمره : متى لم يصدق الدافع بوكيل . يرجع عنه . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله وفاقا . وقال : مجرد التسليم ليس تصديقا .

وقال . وإن صدقه حين أبصا في أحد القولين في مذهب الإمام أحمد ، بل به . لأنه إن لم يتبين صدقه ، فقد غرر .

وله أحد توكل ، فظن صدقه : تصرف وصين ، في ظاهر قوله ، قاله في المروع .

وقال الأرحى : به تصرف ، على هذا خبر ، فهل يصح فيه وجه . ذكرهما القاضي في الخلاف ، بناء على صحة كالة وعدمها ، وإسقاط التهمة في شهادته لنفسه .

والأصل في هذا قول حذيفة بن أسد صدقه ، وهذا الكلام في دعواه به على ظنه .

ولو شهد بموكلة ثلث ، ثم قال أحدهما قد عركه ، لم يثبت وكالة ، على الصحيح من المذهب .

قال في المروع : ونحوه على ، كقوله بعد حكم الحاكم بصحته ، وكقول واحد غيره .

ولو أقدم الشهادة حسب بلا دعوى التوكيل ، فشهدا عند الحكم ، أن فلان الغائب وكل هذا الرجل في كد ، فإن اعترف ، أو قال « ما علمت هذا » ، وأن أنصرف عنه ، ثبتت وكالته . وعكسه « ما أعلم صدقه » ، فإن أطلق ، قيل عسره . قوله « وإن كان ادعى أن صاحب الحق أخالة به ، ففي وجوب الدفع إليه - مع التصديق واليمين مع الإنكار - وجهان »

وأطلقهم في الهداية ، وعقود من الب ، والمذهب ، ومسبوق المذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والعمى ، والمحدث ، والفتاوى ، والعمى ، والخلاطين ، والمخاويين ، والفروع ، والفاثق ، وسهابة ابن رزيق ، وطهم ، وإدراك الصيغة أمرهما لا يجب الدفع إليه مع التصديق ، ولا اليمين مع الإنكار ، كالوكلالة . قال في المروع هذا أولى

قد انصف ، والشارح . هذا أشبه وأولى لأن السلف في حوار مع التوكيل كون الدفع لا يرد ، وهي موحودة به ، والله في وجود الدفع إلى إوارث ، كونه

مستحبه ، والدفع إليه يبرئ . وهو متعلق هنا . فالحاقه بالوكيل أولى . انتهى .  
وحرم له لأدعى في مستحبه وقدمه من رزين في شرحه . وهذا المذهب ،  
على ما اصطبحه في الحقة .

ول في تصحيح الحجر . وذكر ابن مصنف الحجر في شرح الهداية - لولده -  
أن عدم براءة الدفع حيا القاصي  
والنوع الثاني يجب الدفع إليه ، مع التصديق ، واليمين مع الإنكار . صححه  
في التصحيح ، والظاهر .

ول في رذاتين : لزمه ذلك في الأصح ، وحده ابن عبدوس في مذكرته  
وحرمه ، أو حيز . وصححه شيخنا في تصحيح الحجر . وقدمه في تحرير المباحة  
فأمره تقل بينة الخلع عليه على شغل فلا بطلان . ومذاهب مختل  
بعد دعواه . فمضى به إلى بشر

قوله ﴿ فَمَنْ ادَّعى أَنه مَاتَ ، وَأَمَّا وَارِثَتُهُ لِرِمَّةِ الدَّفْعِ إِلَيْهِ ، مَعَ  
التَّصْدِيقِ ، وَالْيَمِينِ مَعَ الْإِنْكَارِ ﴾

وهذا بلا ريب . وسواء كان دينا أو عينا ، ودعاه أو غيره .  
وقد نقله العرفي بين هذه مسألة وبين مسألة خولة والله أعلم



## كتاب الشركة

### قواعد

- الأولى : الشركة : عبارة عن اجتماع في استحقاق ، أو تصرف ، فالأول : شركة ملك أو استحقاق ، والثاني : شركة عقود وهي اداها .
- الثانية : لا تنكح شركة السكندر : إذ هي اسم التصرف ، على الصحيح من المذهب . من عليه وقطع به الأكثر وكبره الأحن
- وقيل : تنكح شركة كونه إذ كان غير ذي
- الثالثة : تنكح شركة المحوسب من عهده
- قيل : لا يفتق به وثني ومن في معده
- الرابعة : تنكح شركة من في ماله حلال وحرام ، على الصحيح من المذهب
- أحد : حصة وقدمه في المروءة
- وعنه : حرم به في سبب وجهه الأحن قيس المذهب
- وقيل : حصة : إن غلب حرام : حرمت معه ماله ، وإلا كرهت
- وقيل : إن حاور الحرام المثل : حرمت معه ماله ، وإلا كرهت
- الخامسة : قيل : العس : من عس إذا عرس ، فكل واحد من الشريكين عس له أن يشترط صاحبه طاله الله . ومن قسمة وعبرهما
- وقيل : هو مصدر من عاصف فكل واحد من الشريكين معاصر لصاحبه ماله وقطعه
- وقيل : سميت بذلك ، لأنها مساوية في المال والتصرف ، كالتعريض إذا سوي بين فرسين ، وسوي في لغيره من شبيهه يكون سواء . قطع به في التخصيص ، وعبره

قوله في شركة المنان - (وهي : أن يشترك اثنان بماليهما) .

يعني : سواء كان من جنس أو جنسين .  
من شرط صحة الشركة أن يكون للمال معوض . ومن اشتراك في محض  
نفسه شانه : صحيح . إن علما قدره لكل واحد منهما  
ومن شرط صحته أيضا حضور المدين . على الصحيح من المذهب . لتقدير  
العمل ، وتحقيق الشركة إذن ، كالمصارعة . وعليه أكثر الأصحاب .  
وقيل : أو حضور مال أحدهما . احتاره لقامى في المذهب . وجهه في الناحية من  
على شرط إحصائه .

وقوله ( ليغضلا فيه سديهما ) فلا راع

والصحيح من المذهب : أو يعمل به أحدهما . لكن شرط أن يكون له  
أكثر من ربح ماله .

قال في الفروع : الأصح : وأحدهما هذا الشرع  
وقال في الرعاية السكري : أو يعمل به أحدهما في الأصح منه انتهى  
وقال في التبيين : إن اشتراكا على أن العمل من أحدهما في المدين صحيح  
ويكون عتاقا ومضاربة .

وقال في المعنى : هذا شركة ومصارعة . وقاله في السكاي ، والشرح .  
وقال الركني : هذه الشركة تجمع شركة ومصارعة . فمن حيث إن كل  
واحد منهما يجمع المان . نشأ شركة العنان ، ومن حيث إن أحدهما يعمل في مان  
صاحبه في حرم من الربح هي مضاربة انتهى .

وهي شركة عدل ، على الصحيح من المذهب . وقيل : مضاربة .

فإن شرط له ربحا قدر ماله . فهو إصناع

وإن شرط له ربحا أقل من ماله : لم يصح على الصحيح من المذهب . قدمه  
في الفروع ، والرعاية السكري . وحرم به في المعنى ، والشرح . والرعاية الصغرى .

والدائق ، والحويين ، وسيرم ، وحتاه لقصى في المرد  
وفيه وجه آخر وهو ظاهر كلامه ادق . وذكره القاصي في العدة في  
المرد وأطلقهم في التبعين

قوله ﴿ فيسْقُدُ تَصَرُّفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا فِيهِمَا مَحْكُمُ الْمُلْكِ فِي  
نَصِيْبِهِ ، وَالْوَكَّالَةُ فِي نَصِيْبِ شَرِيْكِهِ ﴾ لا نزاع .

وقال في المردح : وهل كل منهما أحير مع صاحبه : به خلاف  
فإن كان أحير مع صاحبه ، فما ادعى له من نصيب حرج على الاثنين  
فأله في الترعيب . وإن كان نصيب ظاهر من قوته  
و من قول رب اليد أن سده له  
وبادى أحدهما القسمة - قل قول مسكرها

قوله ﴿ وَلَا نَصِيْحٌ إِلَّا شَرْطَيْنِ أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْقَالِ  
فَرَاهِمٍ أَوْ ذَنَانِيرٍ ﴾ .

هذا المذهب . قاله المصنف ، والشارح ، وابن رزق ، وصاحب المردح ،  
وعبرهما . هذا ظاهر المذهب

قال في المذهب ، ومسيرك الذهب : هذا أصح روايتين  
قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وحرره في تذكرة ابن عقيل ، وحصل ابن الد ، والجامع ، والمنهج ،  
والوحد ، والمذهب الأحمد ، ومتبع الأدي ، وسيرم

ومدحه في الخلاصة ، والهادي ، والمعي ، والشرح ، والمردح ، وشرح ابن  
رزق ، وشرح ابن منبج ، وغيره  
وعنه : تصح « مردح » .

قال س ر س في شرحه : وعنه : يصح «العروض» وهي «طهر» واحدة  
أو «نكر» وأبو الخطاب ، وابن عثرون في تذكره ، وصاحب «المائق» وحرمه  
في «النو» وقدمه في «المحرر» ، والمطر  
قنت وهو «المصوب»

وأطلقها في «الهداية» ، واسموع ، والكافي ، والتلخيص  
على «الرواية الثانية» : «عص رأس الشال قمتها وقت المقد» ، كما قال «الصف»  
و«رجح كل واحد منهم» عند «معرفة قيمة ما له عند المقد» ، كما «حسب» «بصام» قيمتها ،  
وسواء كانت مثنية أو غير مثنية  
[ وقال في «العروض» عند المقد : «كما «حسب» «بصام» قيمتها ، وسواء كانت مثنية  
أو غير مثنية » (١) ]

وقال في «العروض» ، وفي «في لأصغر» : «صحيح»  
وقال في «عدة» ، وعنه : «صحيح» بكل «عرض» متقو .  
وقال : «متلى» و«كول» رأس «ال» مثله وقصة غيره . «سهي»  
قوله (وهذه تصح بالمشوش والفلوس على وجهين) .

معني : «ب» «صحيح» «وص» وأطلقها في «الذهب» ، و«سبك الذهب» ،  
و«الهداية» ، و«اسموع» ، و«خلاصة» : «كوه» في «النصارية» ، و«الهادي» ، و«التلخيص» ،  
و«محرر» ، و«الشمس» ، و«العروض» ، و«ابن عثرون» ، و«المائق» ، و«الحوى» ، و«الهداية» ، و«شرح»  
ابن «مجد» وأطلقها في «الشرح» في «الشمس»

أعدهما «الانصاح» وهو «الذهب» «صحيح» في «التصحيح» و«حرم» في «بحر» ،  
وقدمه س ر س وقدمه في «معني» ، و«شرح» «المجد» ، و«الشرح» في «الشمس» ، قالوا :  
حكم «مشوش» حكم «ال» «وص» . وكذا قال في «الكافي»

والوجه الثاني : يصح . احتاره ابن عدوس في ذلك أنه إذا كانت صفقة .  
وقال في رعدة الكبري : قال ابن علي قدر العش وحدث اسمية : صحت  
الشركة ، وإلا فلا

وإن قال القوس مودونه كأصحب أو أئتمن صحت ، وإلا فلا . انتهى  
وصاحب القروع : اشترط معنى في منشوش ، كالقوس ودك وجهها فيها  
مصلحة ، وإن . تنكر صفقة كالقوس  
تعيه : طاهر كلام المصنف في قوس . أنها سواء كانت صفقة أو لا وهو  
أحد الوجهين

والصحيح من المذهب : أن محل خلاف : إذا كانت صفقة وعليه أكثر  
الأصحاب وجهه في هذا ، ذهب ، ومذهب الذهب ، والحق ،  
والرعايتين ، والحدوى الصغير ، وغيرهم وقدمه في مودونه  
وفي القريب : في القوس صفقة وإن

فأمره : إذا كانت القوس كاسدة ، ورأس من قيمتها ، كاهروص وإن كانت  
صفقة ، كالرأس من منم . وكذلك الأئمن المنشوشة ، إذا كانت صفقة  
وقيل : رأس من قيمتها ، وإن قلنا القوس النافعة كسدة : فمثلها . وإن كان  
كاهروص . فليتم . وكذا النقد المنشوش . فإنه في الرعاية

#### فوائده

إمامه . حكم «النافعة» (١) وهي التي لا يضر : حكم القوس قوله لأصحاب  
الثانية حكمه . في حنابلة فقدن بها والدوس . والمنشوش ،  
والقوس - حكم شركة العمل ، خلافاً ومذهباً . وله الأصحاب

الثالثة لا أثر لمن يبيع ذهباً صفقة إذا كان لمصلحة . كخطة قصة ونحوها  
(١) ضم مؤن . سبكه لفظة

في دسار، في شركة العذر والمصارعة والرمي وغير ذلك فإنه نصف، والثالث ح،

دسار ين، واقتصر عليه في الفروع

قوله ﴿وَالثَّانِي أَنْ يَشْتَرِطَ لِكُلِّ وَاحِدٍ جُزْءًا مِنَ الرِّبْحِ مُشَاعًا

مَفْلُومًا فَإِنْ قَالَ الرِّبْحُ بَيْنَنَا، فَهُوَ يَتَنَبَّأُ بَيْنَهُمَا نَصْفَانِ. فَإِنْ لَمْ يَذْكُرَا

الرِّبْحَ، أَوْ شَرَطَا لِأَحَدِهِمَا جُزْءًا مَخْصُومًا، أَوْ دَرَاهِمَ مَفْلُومَةً، أَوْ رِنَجَ

أَحَدِ الثَّوْنَيْنِ لَمْ يَصِحَّ وَلَا رَاجِعٌ فِي ذَلِكَ

قَوْلُهُ ﴿وَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَحْطُطَ الدَّائِنُ﴾

من يكفي الية إذا عيناها. وقطع به الأصحاب. وهو من المفردات وحده

به ما علمنا لأنه مورد عقد الشركة وبه العمل والمال تابع، لا العكس. والرجح

بمنحه مورد العقد.

فأمره لفظ «الشركة» هو عن ابن مريح بالتصرف على الصحيح

من المذهب وهو المصور به عند الأصحاب فإنه في الأصول.

قال في الفروع: وينبغي لفظ «الشركة» على الأصح. وقدمه في التلخيص،

والعائق.

وحده: لأنه من لفظ من على الإذن من عيه وهو دول في التلخيص.

وقدمه في الزعامة الكبرى

قوله ﴿وَأَنْ تَلَفَ أَحَدُ التَّائِيَيْنِ: فَهُوَ مِنْ صَاهِبِهَا﴾

حتى إذا تلف بعد عقد الشركة وشمل مسألتين

إحداهما: إذا كان مختلطين فلا راجع أنه من صاحبها.

الثانية: إذا كان قبل الاحتلاط فهو من صاحبها أصلاً. على الصحيح من

المذهب وعليه لأصحاب وجوه في غير واحد من غيرهم وقدمه في

الدروع وغيره

وعنه : من خمان صاحبه فقط . اذ كرها في التمام .

قوله ﴿ وَيُخَوِّرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَرُدَّ نَاسِبٌ ﴾

أي ولو رضى شريكه ، بوله أن يقرنه فلا تراجع

قال في التمهدة : ولو بعد سحب

قوله ﴿ وَأَنْ يُقَابِلَ ﴾

هذا الصحيح من المذهب

قال في المسكوى ، والشرح ، والفروع وغيره في الأصح

وقال في المنى لأولى أنه يملك الإقالة لأب إذا كانت بيعاً : فهو يملك

البيع وإن كانت فسخاً فهو يملك الفسخ . وردنا حسب رأي مصدقة فيه

فكذلك يملك الفسخ بالإقارة . كان فيه حصة فيه يشتري ما يرى أنه قدس

فيه انتهى

قال في المواعيد لأكثر من عي أن يفسد ، والشرع يملك الإقالة

لمصلحة سواء قل : هي بيع ، أو فسخ وحريمه في الوحد وغيره . وقدمه في

المحرر ، وشرح ابن سعد ، والفتاوى ، وغيره

وقيل ليس له ذلك وأطلقه في الهداية ، والذهب ، ومبيوك الذهب ،

والمسوع ، والهدى ، والحبس ، وأربعة عشر ، وعوى الصمير

وعنه : يجوز مع الإذن ، ولا فلا

وقال نصف في المنى . ويحتمل أن لا يملكها ، إذ قد هي فسخ

قل أن مذهب في شرحه ، قال في المنى . إن قد هي بيع ، ملكها . لأنه

يملك البيع وإن قل هو فسخ . يملكها لأن الفسخ يس من التحدرة .

نم قل في المنى . وقد ذكرنا أن الصحيح أنها فسخ . فلا يملكها ، انتهى .

فيه رأي ذك في غير هذا محل

وقال في الفصل ، على المذهب : لا يملك الإقالة . وعلى القول بأنها بيع : تسلكها . وتعد ذلك في فوائد الإقالة

قوله ( وليس له أن يكتب الرقيق . ولا يفتقه بحال ، ولا يروحه )  
هذا الصحيح من المذهب . وشبه جاهر الأصحاب . وقطعوا به منهم  
صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسعودي ، واستوعب ، والخلاصة ،  
والهادي ، والسكاني ، ومعنى ، وغيره ، ولعنق ، والشرح ، وشرح ابن معمر ،  
والبحر ، والرازي ، والحدوي الصغير ، وسيرهم . وقدمه في القرواء .

قيل : أنه ذلك .

قلت : حيث كان في عنه من مصدحه حار

قوله ( ولا يقرض )

هذا المذهب . وعليه جاهر الأصحاب . وقطع به أكثر الأصحاب منهم  
صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسعودي ، واستوعب ، والخلاصة ،  
والهادي ، والمعنى ، والسكاني ، والتلخيص ، واسمه ، وغيره ، والشرح ،  
والصغير ، والبحر ، والرازي ، والعتاق ، والحدوي الصغير ، ومحمود . وقدمه  
في المذهب .

وقال ابن عمير : يجوز المصداقة

[ حتى : على سبيل القرض . صرح به في التلخيص وغيره ] .

قوله ( ولا يضارب بالمال ) .

هذا الصحيح من المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه  
الأصحاب .

وفيه تخريج من حوار توكيله . وروى ذلك في مسندة عبد الله بن وهب . وليس  
المضرب أن يضرب الآخر . لأن حكمه واحد



فأمره : حكم شاركة في مال حكم المصارعة

قوله ﴿ وَلَا يَأْخُذُ بِهِ سَفْتَحَةٌ ﴾

وهذا مذهب حرمه في هدية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمتنوع ، وخلاصة ، ومعنى ، والشرح ، والتجسس ، والرعيتين ، والحدوى  
الضمير ، والاعلم ، وغيرهم وقدمه في الفروع  
وقيل هو أخذه .

قال في الفروع وهذا أصح لأنه لا أمر فيه

است وهو المصروف إذا كان فيه مصبحة

وأما إعطاء السفتحة : فلا يجوز حرمه في معنى ، والشرح ، والشرح من  
مبجأ وغيرهم ، كما حرم به المصنف هذا

فأمرته

أمرهم معنى قوله : أخذ سفتحة ، أن يدفع إلى من شاء شيء من مال  
الشركة ، وأخذ منه كل ما شاء من ذلك يستوفى منه ذلك .  
ومعنى قوله : مضى ، أن أخذ من مال صاحبه ، ومضيه من ذلك  
كتاباً إلى وكيله يبلغه آخر يستوفى منه ذلك . قاله المصنف ، والشرح ، وغيرهم  
لأن فيه خطأ

الثاني : هو الكل واحد منهم ، أن يؤخذ واحد

قوله ﴿ وَهَلْ لَهُ أَنْ يُدْعَى ، أَوْ يُبْعَ نَسَاءً ، أَوْ يُبْعَ ، أَوْ يُؤْكَلْ ﴾

فيما يتولى مثله ، أو يرهن ، أو يزني ، على وجهين

أما هو الإبداع ، فمضى نصف فيه وجهين وهو روايتان وأحدهما في  
الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمتنوع ، وخلاصة ، والفاق ،  
والتجسس ، والرعيتين ، والحدوى الضمير ، والاعلم .

أمرهما : يجوز ، عند الحاجة وهو الصحيح من اذهب وصححه في التصحيح  
والنظم

قال في الامي ، والشرح والصحيح أن الإنداع يجوز عند الحاجة  
ون النظم ، وهو أولى حرم به في التوحيد

والثاني لا يجوز

قال في المحرر ، والله ثق لا يملك الإنداع في أصح وجهين ، وحرم به في  
المسور ، ومسحب الأرحى

وأما حوار البيع : - فطلق المصنف فيه وجهين وهو روايتان وأصوبهما  
في أمره ، وذهب ، ومسبوك الذهب ، والمسبوك ، والخلاصة ، والسكاي ،  
والنمى ، والسحب ، والشرح ، والرعدس ، والركشي ، وأصنفهما في في صين  
مال انصارية

أمرهما : له ذلك وهو الصحيح من اذهب حرم به في السكاي وغيره

وقال في الله ثق : وملك البيع شاء ، في أصح الروايتين

قال في الركشي : وهو مقتضى كلام المحرر في ، وصححه في التصحيح

قال النظم : هذا أقوى .

قال في المروع : ونصح في الأصح ذكره في باب الوكالة ، عند الكلام

على حوار بيع الوكيل له . وقدمه في المحرر هناك واختاره ابن عقيل .

وحرم المصنف في باب لوكالة حوار البيع شاء للمصارف وحكم انصارية

حكم شركة المدن .

والثاني : أسس له ذلك . حرم به في مستحب الأرحى ، والعمدة .

فعل هذا الوجه ، قال المصنف : هو من تصرف المصطفى

وقال في الركشي : بدمه صابر الثمن .

قال : ونمى أن تكون حلالا ، والبيع صحيح . - هي .

وأما حوال الإصباح - وممنه : أن يعطى من من الشركة لمن ينخر فيه  
والربح كله للذمخ - فأطلق المصنف فيه وجهين . وهما : واظنهما في  
المداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والسوع ، والخلاصة ، والكاف ،  
والمعنى ، والتلخيص ، والشرح ، والبرهان .

أمرهما . لا يجوز له ذلك وهو مذهب

قال في الدرر ولا يصح في لأصح وقدمه في الحرر ، والفائق .

والوجه الثاني : يجوز ، صححه في التصحيح ، والنظر وحرمه في الوجيز

قال الناظم . هذا أولى

وأما حوال التوكيل فيما يتولى مثله فأطلق المصنف فيه وجهين . وأطلقهما

في المداية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والسوع ، والخلاصة ، والمداي ،  
والتلخيص ، و غائبي ، والحاوي الصغير ، وغيره .

واعلم أن في حوال التوكيل في شركة الصان والمصارفة طريقين .

أمرهما أن حكمت حكم وكيل التوكيل فيما يتولى مثله . وهي طريقة جمهور

الأصحاب

قال في الفوائد : هي طريقة القاضي ، والأكثرين وهو كما قال

وقد عمت الصحاح من المذهب . أنه لا يجوز للوكيل التوكيل فيما يتولى مثله

إلا أنه معز عنه فكذلك هو .

والطريق الثاني : يجوز لها التوكيل هو وإن مع في التوكيل . وقدمه في

الحرر و صححه أبو الخطاب في روس المسائل وصححه في التصحيح . وذلك

لعموم تصرفه ، وكثرته ، وطول مدته غالباً وهذه قرائن تدل على الإذن في

التوكيل في البيع والشراء

قال من رحم : وكلام من عقيل يشهد به في بين لمصرب والشريك .

فيجوز للشريك التوكيل لأنه على رأس الشريك يستعد بفقد الشركة ما هو

دونه ، وهو الوكالة . لأن أحسن والشركة أعم . فكان له الاستقامة في الأحسن  
مخلاف بوكيل فإنه سعاد يحكم المقد مثل المقد . وهذا يدل على بحقه  
المصارف بوكيل . انتهى

ورثي في المصارفة . هل المصارف أن دفع مال المصارفة لآخر بمصارف به  
أم لا ؟

وأما جواز رهنه وارتبائه : فمطلق المصنف فيه وجهين . وأطلقهما في الهداية ،  
ومذهب ، ومذهب الذهب ، وسبوع ، والحلافة ، وعادي ، والنحيص ،  
والرعايتين ، والحواشي الصغير .

أمرهما : يجوز . وهو الصحيح من المذهب .

قال في لمعي ، والشرح : أصبح بوجهين . له ذلك عند الحاجة

قال في الفروع : له أن يرهن ورتنه في الأصح

قال في العلم : هذا أقوى وصححه في التصحيح واحتراره من عدوس

في تذكرته . وحرره في منتخب الأرحى

قال في الوجيز ، والشرح : وعمل النصيحة وقدمه في الحرة ، والفاق

والوجه الثاني : مع من ذلك

فانترنان

أمرهما : يجوز له المر على الصحيح من المذهب ، مع الإطلاق حرره به

في منتخب الأرحى . وقدمه في الفروع ، والفاق ، والمحرر .

قال القاضي : قياس الذهب جواره .

وعه لاسبوع به السر بلا إذن نصره الأرحى وهي وجهان مطلقين في

الهداية ، والمذهب ، ومبوك الذهب ، والمتوعب ، والحلافة ، والسكافي ،

ومعي ، والشرح ، ورعايتين ، وعادي الصغير

الثانية : لو صار والذهب العصب صلب على الصحيح من المذهب : كره

أموال الدج وقدمه في الفروع ، وقال : وظاهر كلام غيره وفيما ليس بالصلوات  
السلامة : يضمن أيضاً ، انتهى

قال في الرحمة : وإن سافر سافراً ظنه آمناً لم يضمن أسرى .  
وكذا حكم المصارنة

قوله ﴿ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَدِينَ ﴾

أن يشتري بأكثر من رأس المال

هذا المذهب مصوص عن الإمام أحمد رحمه الله وعنه جماعة الأصحاب  
قال في الدعوى : ولا تملك الاستدانة في المصوص وحريمه وفي المحرم ،  
والحرر ، والكاف ، وغيرهم وصححه في العلم وغيره وقدمه في النسي ، والشرح ،  
والعائق ، وغيرهم

وقيل : يجوز له ذلك .

قال القامسي : إذا استقرض شدت لزمهم ورعيه لها

قاسم ثاني

إبراهيم قاسم لا يجوز له الشراء ممن ليس معه من جيله ، غير الذهب والفضة ،  
على الصحيح من مذهب وعنه الجمهور . وحرمه في الحرر ، وغيره . وقدمه في  
الفروع ، وغيره

وقال لمصنف : يجوز كما يجوز عصاة ومعه ذهب وعك

قلت : وهو المصواب وأظنهم في العلم .

الثانية : لم قال له ؟ عمل رأيت ؟ ؟ ؟ ؟ كل ما هو ممنوع منه في قدم

إذا رآه مصلحة . قاله أكثر الأصحاب

وقال القامسي في حقه : ليس له أن يقرض . ولا أحد معنونه على مدين

المدين . ولا يستدين عليه . وخالفه ابن عقيل وغيره . ذكره في الدعوى في

المصارنة وقدمه . قاله القامسي في التحريض

نعمية . مفهوم قوله : ﴿ وَإِنْ أُخِرَ حَقُّهُ مِنَ الدِّينِ - حَارَ ﴾  
أنه لا يجوز تأخير حق شريكه . وهو صحيح وهو المذهب . قدمه في الفروع  
وعبره

وقيل . يجوز تأخيره أيضاً  
قوله : ﴿ وَإِنْ تَقَاسَمُوا الدِّينَ فِي النِّعَةِ لَمْ يَصِحَّ فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ ﴾  
وهو المذهب

قال في المعنى : هذا الصحيح . وصححه في التصحيح . واختاره أبو بكر .  
وخرجه في الوجوه . وقدمه في الخلاصة ، والمستوعب ، والشرح ، وغيرهم .

قال في حرر الصلاة : لا يفسر على الأشهر .

قال ابن رزين في شرحه : لا يجوز في الأطهر

والرواية الثانية : صحح صححه في النظم واحده الشيخ في الدين رحمه الله  
وقدمه في العائتين . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والفروع ،  
والفائق ، وشرح ابن مبيد ، والحاوي الصغير .

نعمية : مراده بقوله « في النعمة » المجلس .

فصل الخلاف : إذا كان في دينين ما كثر . قاله الأصحاب .

ثم إذا كان في دمة واحدة فلا يصح تقسيمها ، قولاً واحداً . فانه في  
نعمي ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم

وقال الشيخ في الدين رحمه الله . يجوز أيضاً ذكره في الاحتدات  
ودكره من القيم رحمه الله رواية في أهلام الموقفين

فأمره لو تكافأت النعم ، فقال الشيخ في الدين رحمه الله فيس لمذهب

من الجواهر على معنى : وجوه

قوله ﴿وَإِنْ أَرَأَيْتَ الَّذِينَ لَزِمَ فِي حَقِّهِ، ذُنُوبَ حَقٍّ ضَالِحَةٍ﴾

بلا براء.

وقوله ﴿وَكَذَبْتَ إِنْ أَقْرَأْتَ﴾

بمعنى لا تقل في حق شركك . بل في حقه وهو مذهب سواء كان  
سبي . أو بدعي . حرمه في توحيد . والسكاني وقدمه في هداية . ومذهب .  
والمستوعب . والخلاصة . وإمامي . وحموي الصمير . والفاق . وشرح  
وحرمه في معنى

وقال . إن أم نفية من سبي . أو حبيبه . أو أحرار . أو طحل وعوه  
وأشبهه . بمعنى أن من لا من نواح التحريم .

وقال القاصي في خصال . قال إن ربه على مال الشريعة . ومحمده في العلم .  
قلت . وهو الصواب وأخفاه في الدعاء .

فأمره . إذ قصص أحد الشركين من من مشترك بينهما سبب واحد .

كإثبات . أو إنلاف . قال الشيخ تقي الدين رحمه الله . أو صراحة سبب مشترك  
واحد . لمشاركة الأخذ من التريم . وله الأخذ من الأحد . على الصحيح من  
المذهب

قال في معنى . والشرح . هذا ظاهر المذهب .

قال في الاعتصام . واحويين . له ذلك . على الأصح . ويجزم به في المحرم .  
والعلم . وعبرها . وقدمه في الدعاء . وقال . حرمه . الأكثر . ومن عنه في  
رواية جميل . وحسب

وقال أبو بكر . العمل عنه

وعنه : لا يشترك فيها أحد . كما لو نفى القصوص في . فقصه . فإنه ينعين  
حقه فيه . ولا يرجع على التريم . لعدم بعده . لأنه قد حقه . وإن شاركه شئونه  
مشتركا . مع أن الأصحاب ذكروا أن أحرجه القصوص . أو قصه . ويرى أنه  
أحد من . كقصوص سعد فاسد

قال في العروغ : فيتوجه منه : تعديه في التي قلها ويصمه . وهو وجه في النظم .  
واحتاره الشيخ بقى الدين رحمه الله

و يتوجه من عدم تعديه - صحة تصرفه . وفي التذوقه بطر ظاهر انتهى .  
فإن كان القصر بادن شريكه ، أو جدي تاحيل شريكه حقه ، أو كان  
الدين بعد موته . وأطلقه في العروغ . وأطلقه في النظم ، والحجر ،  
والرعنتين ، والحويين ، فإيا إذا كان الدين بقدر .  
والصحيح منها : أنه كالميراث وغيره ، كما تقدم .

قال المصنف . والشارح : هذا طهر المذهب ، فإيا إذا كان بقدر  
وقلا فإيا إذا أحل حقه ما قصه لآخر ، لكن اشتركه الرجوع عليه  
ذكره القاضي

ول وأولى له الرجوع

وقال في الحجر ، والرعنتين ، والحويين ، والقائ : وإن قصه يادنه :  
فلا محصية في الأصح وحرم له من غلبوس في تذكره واحتاره المصنف .  
وول في القائق : فإن كان بقدر ، فشركه حصته على أصح الروايتين .  
ول في العروغ : ونصه - في شركه وبإ عقد مدانة - لأحدهما أخذ  
نصه . وفي دين من ثمن مبيع ، أو قرض ، أو غيره - وجه . وأطلقه في العروغ .  
فإن الذي علم أنه كالدين الذي بعد بل هو من حلقه  
فإن في الميراث . فشركه لأنه لا سحر أصله . وبإ رأيه : صح في نصه .  
وإن صرح - من أحد من من دونه فقط . ذكره القاضي ، واقتصر عليه في العروغ  
والعريم المحصين ، مع تعدد سبب الاستحقاق . ولكن من لأحدهما  
إكرامه على تعديه

نصه - ذكر هذه المسألة في الحجر والعروغ في التصرف في الدين

وذكرها المصنف والشارح وغيرهم في هذا الباب



ودكرها في الرعنتين والحاويين والبط في آخر باب الحوالة . ولكل منها وجه  
 قوله ﴿ وما خَرَّتْ القَادَةُ أَنْ يَنْقَتِيبَ فِيهِ ، هَهُ أَنْ يَنْتَأَحِرَ مَنْ  
 يَفْعَلُهُ ﴾ بلا راع

لكي لا يستأخر أحدهما الآخر فيما لا يستحق أخرته إلا بمن فيه . كسفل  
 صفة نفسه ، أو علامة ، أو دة . كداره قدمه في الفروع . وقال فله  
 الاكثر

وقدمه في معنى ، وشرح . ذكره في المصدر  
 ووجه لا نحو عدم . مع العمل فيه لعدم تغيير مصيها . حتى ان عقيل .  
 قوله ﴿ فَإِنْ فَعَلَهُ لِيَأْخُذَ أُخْرَتَهُ فَبَلَّ لَهُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .  
 وهم . وستان . وأطلقهما في الهداية ، والذهب ، وسوع ، والتلخيص ،  
 والحجر ، والرعابيين ، ووجهي الصبر . واعتق ، وشرح من معنى  
 أهدرهما . من له أحد أخره . وهو مذهب صحبه انفس في المعنى ،  
 وصاحب التصحيح ، والبط

قال في الفروع . ليس له فعله نفسه ، يأخذ الأخره بلا شرط على الأصح .  
 وحرمه في الوحي . وقدمه في الخلاصة ، والحجر . وشرح

والوجه الثاني : هو له لأحد .

قوله ﴿ والشُّرُوطُ فِي الشَّرَكَةِ ضَرْبَانِ . صَحِيحٌ ، وَفَاسِدٌ فَالْقَاسِدُ :  
 مِثْلُ أَنْ يَشْتَرِطَ مَا يَمْوُذُ بِجَهَالَةِ الرَّبْحِ ، أَوْ صِلَانِ الْمَالِ ، أَوْ أَنَّ عَلَيْهِ  
 مِنَ الْوَصِيغَةِ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ مَالِهِ ، أَوْ أَنَّ يُوَكِّلُهُ مَا يَخْتَلِوْا مِنَ السَّلْعِ ،  
 أَوْ يَرْتَبِقُ بِهَا ، أَوْ لَا يَصْحُحُ الشَّرَكَةُ مُدَّةً بَيْنَهُمَا ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ﴾ .

في يهود عملة ربح . بعدد القدر ، مثل أن شرط المصارع حرمه من

الربح مجهولا ، أو ربح أحد السكسين ، أو أحد الألفين ، أو أحد العدين ، أو إحدى المئتين ، أو مئتين في هذا الشهر ، ونحو ذلك . فهذا يعد القصد بلا ريب . قال في الوجوه : وإن شرط توقيتها ، أو ميعود بمهلة الربح : ففسد القصد . وللعمل أحرة المثل .

ويخرج في سائرها ريب . وشمل فسين .  
أحدهم : ما سق مقتضى القصد ، نحو أن يشترط لزوم المصارفة ، أو لا يعبره مدة عيها ، أو لا سح . لا رأس مال أو أقل ، أو أن لا يبيع إلا بمن اشترى منه ، أو شرط أن لا يبيع أو لا يشتري ، أو أن يوزن ما يختاره من السلع ونحو ذلك .  
والثاني : كاشتراكه من من مصلحة القصد ولا مقتضاه . نحو أن يشترط على المصارف : مصاربه في من آخر ، أو أحدهم معة ، أو قرصا ، أو أن يخدمه في شيء عيها ، أو أن يرتفع بعض السلع ، كلنس الثوب ، واستخدام العبد ، أو أن يشترط على المصارف صيانة من ، أو سهما من المصيبة ، أو أنه متى ربح السلطة فهو أحق بها بالتمن ونحو ذلك .

إمامهما : لا يعد القصد . وهو الصحيح من انذهب المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله . صححه في التصحيح .

قال في المعنى ، والشرح : المنصوص عن الإمام أحمد - رحمه الله - في أطهر الرواسين . أن القصد صحيح .

قال في المروء ، فانهب : صحة القصد . من عليه . وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعاشين ، والحدوى الصغير ، والدائق . وحرره في الحرر .

والرواية الثانية : بعد القصد ذكرها القاضي ، وأبو الخطاب .

ودكاها أبو الخطاب ، والمصنف ، والمحد وغيرهم : نحو تحا من البيع والبراعة قوله : **( وَإِذَا فَسَدَ الْقَدُّ : قُسِمَ الرِّبْحُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ )**

هذا المنه . قدمه في الحرر ، والرعاشين ، والنظم ، والمروء ، والحدوى

الصغير، والناثو، والمعنى. وقال: هذا المذهب واحتاره القاصي وغيره  
وحرم به في الهدية، والمذهب، ومسوك الذهب، واستوعب، والخلاصة،  
وشرح اس مذهب، وغيره

وعنه. إن قد ميرجهاته أربع. وحب السعي  
وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله طاهر مذهب.  
قال في معنى واحتاره الشريف أبو حمزة: أنها قسما أربع على  
منازلها وأحد مخرجي صحيحة. انتهى.  
وأطلق في لربيع رواسي

وأوجب الشيخ تقي الدين في العدد نصب من يحب من أربع حرم  
حرمته بعده في مثله وأنه قيس مذهب الإمام أحمد رحمه الله لأبيه سده  
مكة. لا من باب الإحارة

قوله (وهن أربع جمع) أحدهما باخرة عمليه؛ على وجيب ().

هما رواسي في الأربعين، وطوى الصغير. وأطلقهم في الهداية، والمذهب،  
واستوعب، والخبر، والتائق.

أمرهما له رجوع. وهو الصحيح من المذهب.

قال في القروع: يرجع بها على الأصح

وصححه في التصحيح. وقدمه في الخلاصة، ومعنى، والشرح، ورعدين،  
والخاوي الصغير. واحتاره القاصي ذكره في التصحيح الكبير  
والنوم الثاني لا يرجع. حاربه الشريف أبو حمزة وأخبره كاصحيحة

فأمرنا

أمرهما: لو مدى الشريك مطلقاً ضمن. ورع رب المال، على  
الصحيح من المذهب وقته للجنة وهو مذهب عند أبي بكر، والنصف،  
والشارح، وغيرهم وقدمه في القروع.

وذكر حاجة : إن اشترى معين اسأل فهو كعصولي . وعنه أبو داود

قال في العروغ : وهو أطهر .

وذكر بعضهم : إن اشترى في دمه لرب اسأل ، ثم بقده وبيع ، ثم أحازه :

فه الأجرة في رواية . وإن كان الشراء بغيره فلا

وعنه : له أجرة مثله . أطلقهما في الهدية ، والذهب ، والمنوع ، وغيره

ذكره في حدى المصرب .

وقال في المعنى ، والشرح : له أجرة مثله منه بمحض بالبيع . وثقه صالح ، وإن

الإمام أحمد رحمه الله كان يذهب إلى أن البيع رب اسأل ، ثم استحس هذا

منه . وهو قول في رتبة .

وعنه : له الأقل منه . أو ما شرط من البيع

وعنه يتصدقان به

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله أنه يسأل على طاه يذهب

وفي بعض كلامه إن أحازه غدر مال والعمل انتهى

قال سلم المحدثات

وإن تعدى عامل ما أمر به الشريف ثم ربح طهرا

وأجرة المثل به . وعنه لا . والربح للمالك من نقلا

وعنه بل صدقه . يحسن لأن ذلك ربح مالا يحسن

ذكرها في المصنف

الثامن قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ربح العامل من مال له

منه . سكه في الصدقة به ، قيل : للمالك وقيل للعامل وقيل . يتصدقان به

وقيل . يسأل على قدر العمل ، بحسب معرفة أهل الخبرة قال . وهو أصح ،

إلا أن يتعبر به على غير وجه العلوان ، مثل أن يعتمد أنه من نفسه ، فيبين مال

غيره . فما قسمه الربح فلا ربح

وقال في الموح - فيمن أتمر عال غيره مع الرمح فيه - : به أجرة مثله . وعه  
تصدق به .

ودكر الشيخ تقي الدين أصفى في موضع آخر : أنه إن كان عتق نأه من  
الغير ، فهو نحوه قول من لا - فيه شبهة - فإذا تاب أبيع له مقومة فإذا - رتب  
في حقه نظر .

قال - وكذلك نحوه فيما يد تعصب شت - كهرس - وكس به مالا حمل  
السكب بين العصب ومالك لدة على قد . فعصب ، أن تقوم مقعة الركب  
ومقعة الدس ، ثم يقسم العصب بينهما .

وأما إذا كس - فلو حب أن - على مثلك أكثر الأمر من كسبه ،  
أوقية لغة انتهى

فإنه « لغة » هي دفعه إلى أحد شجريه ، الرخ بينهما كما قال  
المصنف . ونسب « فرص » أنه

واحصل في اشتقاق - والصحيح - أنه - مشقة من العريب في الأرض  
وهو العريب للحدقة .

وقيل من صرب كل واحد منهما اسمهم في الرخ  
و « القس » مشتق من قطع على الصحيح . فكأن من قنطع من  
ماده قطعة وسبب في العمل ، وقنطع به قطعة من الرخ  
وقيل مشتق من مساواة والتورية في العمل . العيب . ومن الآخر  
العمل فتوا .

ومنى « انصارية » على لأمانة ووكالة . فإذا حب ربح صار شريكاً فيه .  
فإن قدمت - صارت - حرة . ويستحق العامل أجرة شغل  
فإن خالف العامل صار غاصباً .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : خُذْهُ مُصَارَةً ، وَالرُّنْحُ كُلُّهُ لَكَ ، أَوْ لِي . لَمْ يَصِحَّ ﴾

يعنى إن قال جده ، مع قوله لا مصارعة ، صح . وهذا الذهب ، حرم به في الهدية ، وذهب ، ومسواه الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، ومعنى ، والشرح ، وشرح من صح ، وغيره . قال القاضي ، ومن عقيل ، وأبو خطاب ، وغيره : هي مصارعة مسلمة يستحق فيها أحدهم .

وكذا قال في معنى ، لكنه قال لا يستحق شيئاً في الصورة الثانية ، لأنه دخل على أن لا شيء ، ورعى به .

وقاله ابن عمير في موضع آخر من الهدية

وقال في معنى ، في موضع آخر ، به ، وهذا صحيح

وعنى الحكم دون اللط

وعلى هذا ، يكون في الصورة الأولى قرصاً ذكره في القاعدة النعمة والثلاثين .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَيِ ثُلُثُ الرُّنْحِ ﴾

يعنى : وإن يدرك نصيب العامل

﴿ فَمِنْ يَصِحُّ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾

والأولاهما ، في الهدية ، وذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتعويض ، والبيعة ، والرعنتين ، والحرى الصغير .

أما ثانيهما : صح والباقي بعد الثلث للعامل . وهو الصحيح من الذهب ، صحه

مصرف ، والشرح ، ومن الخوري في الذهب ، والباطل ، وصاحب الفروع ،

والعائق ، والصحيح ، وغيره . وحرره به في الخبر ، وتاجير ، وحدود القاضي في

الخرد ، ومن عقيل . وقالوا : حذرنا ابن حمد ذكره في التصحيح الكبير

والثاني : لا يصح فتكون المصارفة فاسدة .

على المذهب : لو أتى معه ٢٠ عشر الباقي ونحوه . صح . على الصحيح من المذهب

قال في البروع : في الأصح

وقيل : لا يصح . ويكون الرب المثل . ولعل أجرة مثله . نص عليه .

فأمران

إمدهما : لو قال « لك الثلث ولى النصف » صح . وكان السدس الباقي

لرب المثل . قاله في الرعاية الكبرى ، وغيرها .

الثاني : حكم المساقاة والمرعة : حكم المصارفة فيما تقدم

قوله ( وحكم المصارفة : حكم الشركة فيما للعامل أن يضمنه أو لا يضمنه ، وما يدرمه فمعه ) .

وفيما تصح به الشركة من العروس والمشوش والعوس والقرعة خلافاً ومذهب  
وهكذا قال جماعة

أعني : أنهم جمعوا شركة المال أصلاً . وألحقوا به مصارفة

وأكثر الأصحاب قالوا : حكم شركة المال حكم مصارفة فيما له وعليه ،

وما يجمع منه لعدم المصارفة أصلاً .

واعلم أنه لا خلاف في أن حكمه واحد في ذكوره .

قوله ( وفي الشروط : وإن فسدت فالرب النخ لرب المال ، وللعامل  
الأجرة ) خسر أو كسب .

وهذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب : نص فيه وجوبه في الوجر ،

وطهارة ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والسوء ، وقدمه في سعي ، والشرح ،

والعروس ، والرعي ، والحلوى الصغير ، والنظم ، والطلاقة

وقال : وعنه تصديق بالرجح . انتهى .

وعنه : له الأقل من أجرة المثل ، ثم ما شرع له من اربح  
واحتار الشرف أبو جعد . أن الجمع بينهما على ما شرطاه . كما قال في شركة  
العتان ، على ما تقدم .

فائدة : ثم بعد التصديق ، لا أنه صرف الذهب بالورق ، فانفع  
الصرف استحق ما مرها . قلله حصل . وحرم به في الفروع .  
فت وهو ظاهر كلام الأصحاب

قوله : « وإن شرطاً تأقيت المصارفة قبل تفسد » على روايتين .  
وأصحهما في الهدية ، وذهب ، ومسوك الذهب ، والمتنوع ، والتنجيس  
والغير .

إبراهما لا يمدد وهو الصحيح من ذهب بذهب بذهب ، والشرح  
وصححه في الدعوى ، والنظم ، والفتاوى ، والتصحيح ، وتصحيح الغير ، وشرح  
ابن . بن . وقدمه في الكافي . وقال : نص عليه

والرواية الثانية بعد . حرم به في التوجيه ، والمو . واحتاره أبو حمص  
المسكوى ، والقصى في التعليق الكبير . قاله في التنجيس . وقدمه في الخلاصة ،  
والربعة الصغرى ، والحاوى الصغير .

وقال في الرعاية الكبرى ، وإن قال . صارتك سنة ، أو شهراً .  
الشرط وهو : والمقد

فت . وإن قال . لا تبع مد سنة بطل العقد . وإن قال . لا تتبع مدته  
صح . كما لو قال : لا تنصرف بعدها . ويحتمل طلاقه

فمن مدته ، وإن قال . متى مضى لأحد فهو من قضى وهو مدته  
فلا يش . مدته . كمن مره . بقدمه . وقوله نو بكر . ومن بعده



ويصح قوله : إذا انقضى الأجل فلا تشتت ، على الصحيح من المذهب .  
وفيه احتمال لا يصح . قاله في المدوع وغيره  
وقد كلفه في الآية

قوله : وإن قال : دفع هذا العرض وصاربت شتمه صح .  
هذا مذهب . من عيه ، وعيه أكثر الأصحاب

قال في المدوع : ويصح في المستوص ، وحده في المدية ، ومذهب .  
ومسوك المذهب ، والمستوع ، والخلاصة ، والمنقضي ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم  
وقيل : لا يصح ، وهو مخبر

قوله : وإن قال : صاربت بالدين الذي عليك . لم يصح .

هذا المذهب ، حرم به الحرق ، وصاحب المستوع ، والتحصين ، والوجيز ،  
وغيرهم . وقدمه في المنقضي ، والشرح ، والخبر . ذكره في باب التصرف في الدين  
بالحلوة وغيره . وقدمه في المدوع . ذكره في آخر باب الدين

وعه . صح . وهو مخبر في الخبر ، واحتمال لبعض الأصحاب  
وسه القاصي على شرائه من ماله . وسه في الهبة على قصه من ماله  
لموكله . وفيهما روي .

### قوام

سأله قال : إذا قصت الدين الذي على ربه ، هذا صوابه : لا يصح  
وله آخره تصرفه

قال في الرضا ، قلت : احتمال صحة التصرف : لا يصح مذهبنا على شرط  
مسألة لو كان في يده عين معصومة . هذا المأثرت : صواب مذهب .  
وزوال صمد المذهب حرمه في التحصين ، وبرعمة الكبري . وقدمه في  
المنقضي ، والشرح ، والمدوع ، وغيره

وقال القاسمي - لا يجوز قبل النصب فقد انصرت

منها ، وقال : هو قرص عليك نهباً ، ثم هو مصرفة : ما يصح حرم به  
الدين وقدمه في الرعدة الكبرى وقد : يصح

قوله ( وإن أخرج مالا يعمل فيه هو وآخر الرنح بينهما صح  
ذكره الخرقى ويكون مضاربة )

وهذا المذهب - نص عليه .

قال في المتن ، والسكاني ، والشرح : هذا أظهر . وحرم به في الوحي .

وقدمه بركنتي . وقال : هو مصوص الإمام أحمد رحمه الله في رواية  
أبي أحمد . وقدمه في النقي ، والتلخيص ، والخبر ، والشرح ، والفرع ،  
والدين ، والمستوعب وصححه الماعز .

وقال القاسمي : إذا شرط المصرب أن يعمل معه رب المال : ما يصح . واختاره  
ابن حمد وحرم به في الهداة ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة وقدمه في الرعدة الصدي ، والحاوي الصغير وأطلقها في الرعدة  
الكبرى ، والهادي

وحمل القاسمي كلام الإمام أحمد والخرقي على أن رب المال عمل فيه من غير  
شرط ورده المصنف ، والشارح ، وغيرهم .

قوله ( وإن شرط عمل علامة : فلي وحتين )

وأطلقهما في الهداة ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والهادي ، والدين ، والنظر

أمرهما : يصح ، كما يصح أن يصير له هيئة يحمل عليها . وهو المذهب

قال في الباعثين ، والحاوي الصغير : يصح في أصح الوجهين . وحرم به في  
وجه ، وغيره وصححه في التصحيح ، وغيره وقدمه في النقي ، والشرح ،  
والفرع ، والسكاني وقال : هو أولى بخوار

والنوع الثاني . لا يصح . احتاره القاضي .

قال في التلخيص : الأظهر النع .

وظهر كلام الزركشي . أن الخلاف في النكاح على القول بدم الصحة من رب

المال

على اذهب - في المائتين - قال المصنف . بشرط علم عمله . وأن يكون

دون المصنف واندفع لا

قائمة : وكذا حكم المدة وربعه في المائتين

قوام

منها : لا يصح عمل المالك بلا شرط . من عليه

ومنها : لو قال رب المال . نحن في المال . قد كان من ربح فيه . صح فيه

أبو داود رحمه الله

ومنها : ما قبل أو طاب - فيما أعطى ( خلاصة ) على أن يخرج إلى

الموصل فيوجه إليه طعمه فيه . ثم يشتريه . ووجه إليه إلى الموصل -

قال . لا بأس . إذا كان نواصو على البيع

قدم في أول الباب . في شركة العس . عند قوله . بعمله له انشركا في

ما بين ورس أحدهما .

قوله ﴿ وليس للعامل شراء من يفتق على رب المال . فإن فعل .

صح وعقق وصين ثمنه ﴾

لا يجوز للعامل أن يشتري من عتق على رب المال فإن فعل قدم المصنف

على صحة الشراء وهو المذهب . احتاره نوكر . والقاضي . وغيرها . وجزم به

في الهداية . والمذهب . ومذهب الذهب . والنسوع . والخلاصة . والتلخيص .

والهادي ، والوحيد ، وغيره . وقدمه في الكافي ، والرائتين ، والحاوي الصغير  
ومجمعه النظم وغيره .

قال القاسمي : طاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله : صحة الشراء .

• يعمل أن لا يصح شراء . وهو لا يخرج في الكافي . ووجه في الفروع  
وغيره . وأصنافها في الفروع ، وفي . والأشبه أنه يمكن بدراعه من حيث  
لا يملكه .

سعى كماله اشترى بذهب من يد رب من عتقه ، أو حذف لا يملكه .  
ذكره في أوامر المحرر في أحكام العبد . وقوله في التلخيص ، وغيره .

وقرر بصف في سعي ، والشرح يحسن أن لا يصح البيع إذا كان التمس  
عينا . وإن كان اشترى في الدمة وقع الشراء للعاقبة .

وطاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله : صحة الشراء . قوله القاسمي تنبيه

وقال في الفائق : ولو اشترى في الدمة فله نقد . وإن كان بالعين ، فمحل في  
أحد الوجهين .

فعل المذهب : يصمم الممثل مصفاً

أعني سواء علم أو لم يعلم . وهو الصحيح من المذهب

قال في الفروع . ويضمن في الأصح

قال القاسمي وغيره . وطاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله في رواية ابن

مصور . أنه يضمن ، سواء علم أو لم يعلم . وقدمه بصف هـ ، وفي المحق ،

والشرح ، والمهداة ، والمذهب ، والمستوعب ، وإحلاصة ، وطاوي ، والكافي ،

والنظم . وحرم به في الوحيد ، واختاره القاضي في المحرر . قاله في التلخيص ،

وقال أبو بكر في التنبيه : إن لم يعلم لم يضمن . وجزم به في عيون المسائل .

وقال : لأن الأصول قد عرفت بين العلم وعدمه في باب العيان كالمندور ،

وكن ربحي إلى صف الشركيين . انتهى

واختاره القاضي في التطبيق الكبير قاله في التلخيص وقال : هذا الصحيح  
عدي انتهى

وقيل لا يصح . وهو كمن عداً أيضاً . وهو وجه لأبي بكر في التلخيص .  
وأصنفه في القواعد .

وهي القواعد التي تضمنها الصحيح من المذهب والروايات أنه تضمنت  
كما قدمه المصنف هذه وجوه في الوجيز وقدمه في الدعوى في الرد في الخبر .  
وقدمه في الخلاصة ، وبعده في الحدود والصغير

وعنه يضمن فيه وأصنفها في هدايته . والمذهب . ومسيره لذهب ،  
واستوعب ، انتهى ، والتلخيص ، والشرح ، ووجهان مطابق في القواعد .

على رواية الثانية : يسقط عن العامل قسمة منها ، على الصحيح .

قال في التلخيص : هذا أصح . وجزم به في الحق ، والشرح

وبه وجه آخر لا يسقط وأطلقه في الدعوى . والعدة ، والوجهان ذكرهما  
أبو بكر .

وقدم عليه ذلك فيما إذا اشترى عبده المأذون له من يثوق على سيده في  
أحكام المبدى في أوامر باب المحر

قوله : « وإن اشترى امرأة » يعني امرأة رب المال « صاع  
واقسح يكافئه » .

وكذا لو كان رب المال امرأة واشترى الصبي زوجها . وهذا المذهب هو .

كالشراء في الدمة ، أو بالعين وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم

ودكر في الوسيلة أن الخلاف المتقدم فيه أيضاً .

قلت : وما هو بعيد .

قوله : « وإن اشترى من يثوق على نفسه » ولم يظهر ربح : ألم  
يثوق » .

هد المذهب . بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم  
وقيل : يعتق .

قوله ﴿ وَإِنْ ظَهَرَ رِيحٌ ، فَهَلْ يَفْتَقُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما مبيان على ملك المصارف للريح بعد الظهور وعدمه . على الصحيح من  
مذهب وعنه أكثر الأصحاب وقطع به كثير منهم . منهم ، القاضي في خلافه  
واسه أبو الحسن ، وأبو الفتح الخوافي ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، وصاحب  
مستوعب ، والمذهب ، والتنجيس ، والشرح وغيره . وقدموا كثير من الأصحاب .  
في قلنا : يملك بالظهور : يعتق عليه . على الصحيح من المذهب . وعليه  
أكثر الأصحاب . وحرمه في الهداية ، وغيره . واختاره القاضي ، وغيره .  
وقدمه في المذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، وغيرهم .

قال ابن رجب : وهو أصح .

وإن قلنا : لا يملك ، لم يعتق عليه .

قال في الكافي إن قل لا يملك إلا بالقصة : لم يعتق ، وإن قلنا يملك  
بالظهور : يعتق عليه قدر حصته ، وسرى إلى باقيه إن كان موسراً . وعزم فيسته ،  
وإن كان مصرراً لم يعتق عليه إلا ما ملك انتهى .

وقال أبو بكر في النسيئة لا يعتق عليه ، وإن قل : يملك . لعدم استقراره .  
وصححه ابن رجب في سبأته

وأطلق المعتق وعدمه ، إذا قل : يملك بالظهور في المني ، والشرح والتنجيس ،  
والخلاصة ، والدروع ، وغيرهم .

وقد في التنجيس : وله طهر ربح بعد الشراء بارتفاع الأسواق . وقلنا :  
يملك بالظهور . - عتق نصيبه ، ولم يسر إذا لا اختيار له في ارتفاع الأسواق .

فأمره ليس للمصارف أن يشتري فأكثر من رأس المال .

فإن كان رأس مال أمة فاشترى عبداً مائتاً ، ثم اشترى عبداً آخر سبعين

الألف . فالشراء فاسد . نعم عليه . وتقدم طيرة في شركة المال في كلام المصنف حيث قال « وليس به أن يستدين » .

نبيه : مفهوم قوله « وَلَيْسَ لِلْمُضَارِبِ أَنْ يُضَارِبَ لآخر ، إذا كَانَ فِيهِ حُرْرٌ عَلَى الْأَوَّلِ » .

أنه إذا لم يكن فيه حرر على الأول يجوز أن يضرب لآخر . وهو صحيح . وهو المذهب معتقداً وعليه أكثر الأصحاب وحرمه في المستوعب والشافعي ، والحنافى الصغير ، والشافعي ، والشافعي . وهو طاعة كراهة حذير الأصحاب لتقدم مع الحرر . وقدمه في الفروع وقاله القاضى في المحرر وغيره

وقال الأثر - متى اشترط النصفة على رب المال ، فقد صار أحيراً له . ولا يضارب لغيره قيل : فإن كانت لا تنصفه ؟ قال : لا يصح . لأنه من ضمن حال في العائق - ولو شرط النصفة ، وجد لغيره مصداقاً ، وإن لم ينصفه عليه . وقدمه في المشرح . ووجه المصنف على الاستصحاب

قوله « فَإِنْ قَعَلَ رَدُّ تَصْبِيئِهِ مِنَ الرِّبْحِ فِي شَرَكَةِ الْأَوَّلِ »

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وحرمه أكثرهم منهم الحنفى . وصاحب الهداية ، والمذهب . وسبوع ، والخلاصة ، والشافعى ، وذكره ابن عبدوس ، والتفصيل ، والهداية ، والشافعى ، والشافعى ، ووسط المحدث ، وغيرهم . وقدمه في المعنى والشرح . وأبو عيسى ، والشافعى الصغير . ولقروء . والعائق ، والنعم . وغيرهم وهو من مبررات المذهب

وقال المصنف المظهر يقتضى أن لا يستحق رب مائة الأولى من ربح المصروفة الثانية شيئاً

قال ابن رزين في شرحه . والقيس أن رب الأولى ليس به شيء من ربح الثانية . لأنه لا عمل له فيها ولا مال . أحرمه الشيخ تقي الدين رحمه الله

قال في العاقل : وهو المختار . واحتاره في الخوى الصغير .

### فائدتان

إمراهما . ليس لمصارف دفع مال المصارفة لأحر مصارفة من غير إذن  
رب المال ، على الصحيح من المذهب . نقله الجماعة . وعي أكثر الأصحاب .  
وخرج القاضي وجهاً مجاوزه . بناء على توكيل الكيل  
قال في القواعد : وحكى رواية الجواز .  
قال نصف والشيخ وغيرهما : ولا يصح هذا لغيره . تنهى  
ولا أحده لثاني على ربه . على الصحيح من المذهب .  
وعنه على

وقيل على الأول : مع جهله كدفع المصنف مال المصنف مصارفة ، وأن مع  
العلم لا شيء له . وربحه لربه

ودكر جماعة : إن تعدد رده إن كان شراءه بين المالك  
ودكوا وحده . وإن كان في دمه . كان الربح للمصنف . وهو حتمال في  
الكافي

وقال في التلخيص : إن شري في دمه . فعلى : أن نصف الربح لرب  
المال ، والنصف الآخر بين الماملين نصيب .

الثانية : من أن يحاط مال مصارفة غيره مطلقاً على الصحيح من  
المذهب . وحرمه في المعنى ، والشرح . وقدمه في الفروع  
وعنه يجوز تداوله معه . قال ابن منصور : وهذا لأنه متداول فيدخل فيها  
دفعه . ذكره القاضي

قوله : وَلَيْسَ لِرَبِّ الْمَالِ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ مَالِ الْمَصَارِفَةِ شَيْئاً  
لِنَفْسِهِ



## هذا المذهب

قال في الرعييتين ، ولطوى الصغير . ولا تشتري لك من مال المصارفة شيئاً على الأصح .

قال في الفائق . من له ذلك ، على أصح الروايتين وصححه في السلم . وحرم به في الوخير ، وغيره . وقدمه في الخلاصة ، ولعروة . وعنه يجوز صححه الأحمي .

ومنه . تأخذ شفعة وأطلقها في الهداية . والمذهب . والمستوعب ، والتلخيص ، والمفتي ، والشرح ، والكافي .

وقال في الزعابة الكبرى . قلت . طهر فيه ريح صح . وإلا فلا

قوله ( وَكَذَلِكَ شَرَاءُ السَّيِّدِ مِنْ عَبْدِهِ الْمَأْدُونُ لَهُ )

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقضيه كثير منهم

وعنه . يصح . صححه الأحمي ، كما كانه

ومنه . تأخذ شفعة نصفاً وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،

والتلخيص ، وزعمه الصغير والحدوي ، وغيره .

وقال المصنف ، والشرح . ويحتمل أن يصح الشراء من عبده مأدون

إذا استعرفته المديون

وأما شراء العبد من سيده فتقدم في آخر الجزء في أحكام العبد .

فانظر . من مضرب أن يشتري من مال النصف إذا طهر ريح . على

الصحيح من المذهب .

وفيل . يصح . وهو طاهر محرر به في الكافي ، والشرح ، والتلخيص

وقدمه عن القاضي .

وإن لم يطهر ريح صح الشراء . على الصحيح من المذهب . من عنه

وحرم به في المفتي ، والشرح ، وغيره . وقدمه في القروع وغيره .

وقيل : لا يصح

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَى أَخَذَ الشَّرِيكَيْنِ نَصِيبَ شَرِيكِهِ : صَحَّ .  
 ﴿ وَإِنْ اشْتَرَى الْجَمِيعَ نَظَلَ : فِي نَصِيبِهِ . وَفِي نَصِيبِ شَرِيكِهِ وَجْهَانِ ﴾  
 قال الأصحاب : منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسعود ، والمصنف ،  
 والتلخيص ، والشرح ، والقواعد ، وغيرهم . س . على ما سبق في الصفة . وقد علمت  
 أن الصحيح من المذهب . الصحة هناك . فكذلك هنا . وصححه في التصحيح .  
 ﴿ وَنُفَخَ أَنْ يَصِحَّ فِي الْجَمِيعِ ﴾ .

ناه على شراء رب المال من مال المصنف . وبعد المدح لآل المذهب  
 قوله ﴿ وَلَيْسَ لِلْمُضَارِبِ حَقٌّ إِلَّا شَرْطُهُ ﴾ .  
 هذا المذهب من عنه . وعليه الأصحاب

إلا أن الشيخ في الدين - رحمه الله - قال : ليس له حصة . لا بشرط أو إعادة  
 فيعمل بها .

وكأنه أضاف إعادة مفاد الشرط وهو قوي في النظر  
 قوله ﴿ فَإِنْ شَرَّهَا لَهُ وَأَمْلَقَ : فَلَهُ حَقُّهُ مِنْ أَمَّا كَوْلِ  
 وَالْمَلْبُوسِ بِالْمَقْرُوفِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب - منهم القاضي - وحرمه في الهداية ،  
 والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والهادي ، والتلخيص ،  
 والمحرم ، والوجيز ، والرعاية العمدى ، والحاوي الصغير . وغيرهم . وقدمه في  
 الرعاية الكبرى ، والفروع .

والنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله : أنه ليس له حصة إلا من أمة كونه  
 خاصة . قلعه في للمصنف ، والشرح ، والعائق .

وقال المصنف ، والشرح ، وصاحب الفروع وغيرهم : طاهر كلام الإمام أحمد

رحمه الله إذا كان معه ملوئاً يحتاج إلى تحديد كسوة حواشيها . وحزبه به في السكاي .

وقال حسبل : سبق على معنى . كان سبق على نفسه . غير معد ولا مصر بامس

وظا في العبد الكبرى وقيل . كلفه الكلفة وأن مسوس منه وقيل . هذا التعبير مع التبارع

قائمة : قوله سئل عن في سفره به . وقد سبق في . فحدد به . فلما مل نفقة رجوعه في وجه

وفي وجه آخر : لا يفتنه قدمه في معنى . والشرح وحزبه به في راء . وهو صاهر ما قدمه في الموضع . فإنه قال . فله نفقة رجوعه في وجه . واقتصر به . قوله : فإن احتلجا رجوع في القوت : إلى الإطعام في الكفارة وفي المنسوس إلى أهل منسوس مثله .

وكذا قال في الهداية . ومذهب . ومستوعب . والاصحاح . وسعي واقتصر عليه في الشرح . وقدمه في المطر قال ابن سعد في شرحه . وفيه بعد

قال الزركشي . هذا تحريك

وقيل . له نفقة منه عرفاً من الطماء والكسوة وهو الصحيح من مذهب حرم به في الحزب وغيره . وقدمه في الموضع . والعباسيين . والحدوى الصمد وغيرهم . قائمة : لو كان معه من نفسه سبع فيه ويشترى أو مصفة أخرى . أو مصافة لأجر . فاسقته على قدر ما في إلا أن يكون رب من قد شرط له النفقة من ماله . مع غلبه بذلك

قوله ( وَإِنْ أَدْنَىٰ لَهُ فِي السَّرِيِّ فَاشْتَرَىٰ جَارِيَةً مَلَكَهَا وَصَارَ  
نَسَبًا قَرَضًا . نَعْنُ عَلَيْهِ )

في رواية يعقوب بن محمد . وهذا المذهب وعليه الأصحاب . وقطعوا به .  
وقال في العصول . فإن شرط المصارب أن يشتري من مال المصاربة فقال  
في رواية الأثرم . وإبراهيم بن الحارث . يجوز أن يشتري المصارب حارة من  
المال إذا أتت .

وقال في رواية يعقوب بن محمد : يجوز ذلك ويكون ذيب عليه  
فإنه ذلك شرط أن يكون له في دمه .  
قال أبو بكر : أحب لي ما نقله يعقوب  
وكأنه حمل مسألة على روايتين ، واحتج هذه

في شحان . وعدي أن المسألة رواية واحدة ، وأنه لا نحو السري من مال  
مصاربة ، إلا أن يحمل من في دمه . وعلى هذا يحمل قوله في رواية الأثرم  
لأنه لو كان ذلك لاسمح النعم مير ملك تين ولا عقد سكاك انتهى  
كلامه في العصول .

قال في المربع . وفي السري بآله ، في رواية في العصول . وسذهب أنه  
يملكها ويصير نكاحا قرضا . ونقل يعقوب : اعتبر تسمية نكاح .

قال في القاعدة الثانية والستين . قال الأصحاب : إذا شرط مصارب السري  
من مال المصاربة ، فاشترى أمة منه مملكها ، ويكون نكاحا عليه لأن البوط  
لا يحل بدون الملك

وأش . أنه يمكن أن رواية أخرى : يملك المصارب الأمة بغير عوض انتهى .

فانظر

إبراهيم . ليس له أن يشتري بغير إذن رب المال . فلو خالف ووطئ . عزز ،

على الصحيح من المذهب - نص عليه في رواية منصور: وقدمه في القروع، والرعاة.  
وقيل: يحد إن كان قبل ظهور ربح ذكره ابن رزين. واحتاره القاضي.  
قلت وهو العوالم يشمله وأطلقها في القواعد.  
وذكر ابن رزين: إن ظهر ربح عمر. وبكره الم. وقبعتها إن أولده،  
وإلا حد عام. ونصه: عمر. كما قدمه وقال في الرعاة - بعد أن قدم الأول -  
وقيل: إن يظهر ربح حد، ومثل رب المال ولده. وإذا حضر أم ولد له، وإن  
ظهر ربح، فولده حد، وهي أم ولد. وعنده قيمته، وسقط من الم. والقيمة قدر  
حق العامل ولا يحد من عهده.

الثاني لا حظ لرب الم.، ووعد ربح أم حرمه في معنى، والشرح،  
والأروء، وعمره. ولم يحد عليه. سكن إن كان فيه ربح للعامل  
حسنة منه.

قوله (وليس للمصارف ربح حتى يشتوي رأس المال)

لا ربح

وقوله (وإن اشترى سعتين، فربح في إحداهما، وخسر في  
الأخرى - نسب مرض، أو عيب حدث أو نزول سعر، أو فقد  
صفة ونحوه. أو تلفت، أو مصب - خبرت الوصفة من الرّبح)  
وكذا قال كثير من الأصحاب.

قال في الم. وع: إذا حصل ذلك بعد الصرف - وغل حبل وقوله - حدث  
أوصية من ربح ناقية. من قسمته أصدا، أو مصبته مع محسنه من عبيده.  
وقال في رعاة الم.، وأخوى المصير - حرم من ربح قبل قسمته  
وقيل وسددها، مع قدم المصارفة.

قوله ﴿وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُ رَأْسِ الْمَالِ قَتَلَ التَّصَرُّفُ فِيهِ : انْفُسَحَتْ فِيهِ الْمَصَارِيفَةُ ﴾

بلا رياء أعينه ، وكان رأس المال الباقي حصة .  
قوله ﴿وَإِنْ تَلَفَ لِمَالٌ . ثُمَّ اشْتَرَى سَبْعَةَ لِلْمَصَارِيفَةِ : فَبَقِيَ لَهُ وَثَمْنُهَا عَلَيْهِ . إِلَّا أَنْ يَحْتَرَهُ رَبُّ الْمَالِ ﴾ .

هذا إحدى أبواب من الصحيح من مذهب  
قال في الوهب ، وهو في الصغير ، وشرح من مذهب وغيره هو كقصوى  
ونقد في الصحيح من مذهب . وفي إحدى شرى في دونه لأحد . صحة  
الخذ ، وأنه إن أحرق ماله في كسب إليه وكذا  
وعنه : يكون للعامل ثروماً . صحة في التطر

قال في إرغاه الكرى وهو أظرف . وقدمه في المذهب ، والخلاصة .  
وأطلقهما في الهداية ، واستوعب ، والشرح  
على الأول . تكون تلك مصاريف ، على الصحيح صحة الدلم . وقال .  
وعنه : أن يحرق مالك صار ملكه مصاريف لا غيرها في الجرد

قوله ﴿وَإِنْ تَلَفَ بَعْدَ الشَّرَاءِ : فَاَلْمَصَارِيفَةُ بِحَالِهَا ، وَالثَّمْنُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ ﴾ .

بأن تمت طه التصرف ، وبصير رأس من الثمن دون التلف . حرم به في  
نفي ، والشرح . وغيره .

وقدمه في العدة الكرى . أن رأس من هذا الثمن والتلف أصلاً وكذا  
كان التلف في هذه المسألة من التصرف .

قاله في أعية الصدى ، وسخاوى لصغر . وحكمه في الكرى قولاً .  
عليه تبقى المصاريف في قدر الثمن بلا نزاع .

وقال في المروغ : ولو اشترى سلعة في القصة ، ثم تلف المال قبل فقد ثمنه ، أو تلف هو والسلعة : فالتمن على رب المال ، ولرب السلعة : مطالبة كل منهما بالتمن ، ويرجع به على العامل .

وبن أنفه : ثم قد التمن من مال ماله فلا يدين به يرجع رب المال عليه شيء . وهو على المضاربة ، لأنه لم يتمد فيه ذكره إلا حتى واقتصر عليه في المروغ .

قوله ( وَإِذَا ظَهَرَ رَيْحٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّ الْمَالِ ) .

لا نزاع .

قوله ( وَهَلْ يَمْلِكُ الْعَامِلُ حَصْنَةً مِنَ الرِّيحِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ؟ ) على روايتين .

وفي بعض النسخ مكان « قبل القسمة » : « بالظهور » .

بمراهما : يملكه بالظهور ، وهو مذهب

قال أبو الخطاب : يملكه بالظهور رواية واحدة

قال في المروغ ، ومذهب : « ثلاث حصن منه ظهوره » كملك وكسافة في الأصح

قال في التوعد الذهبية : وهذا المذهب المشهور

قال في النعي : هذا ظاهر مذهب

قال في السكافي : هذا المذهب وجيز به في الوعد وقدمه في المحرر ، وغيره

والرواية الثانية : لا يملكه إلا بمسمة . اختاره القاضى في حلاله ، وغيره

لأنه لو اشترى بأكثر من كل واحد ساوياً ، فاشتريه بثلث : عتق ، وم بضع للمعامل شيئاً ذكره الأئمة

وحه رونه ثالثة . يملكها بالخامسة والتصبيص والمصح قبل القصة ،  
والفقس ومن عليها واحذره الشيخ تقى الدين رحمه الله ، وصاحب الفائق .

#### ثالثا

أمرهما : يستقر المالك فم ما يقسمه عبد القاصي وأحمد . ولا يستقر بنوم  
ومن الأصحاب من قال : يستقر بالخامسة الثمة ، كان أنى موسى وغيره  
وبذلك حرم أبو بكر

قال في القواعد : وهو المنصوص صريحاً عن الإمام أحمد رحمه الله .

الثانية : إنلاف المالك كاقصمه . فيمزه بصله وكذلك الأحمي

تبيين : لهذا الخلاف فوائد كثيرة . ذكرها الشيخ زين الدين رحمه الله <sup>(١)</sup> في  
فوائد قواعده ، غيرها . ذكرها هـ ما يحسنه

ومها : ائصد الخول على حصة المصارب بالظهور قبل القصة . وتقدم ذلك  
في كلام المصنف في أول كتاب الركة :

ومها : لو اشترى المصارب من يفتق عنه بملك بعد ظهور الربح . وتقدم  
ذلك قرناً .

ومها : لو وطئ . مصارب أمة من مال المصاربه بعد ظهور الربح . وتقدم  
ذلك قرناً .

ومها : لو اشترى المصارب بصله من مال المصاربة . وتقدم كل ذلك في  
هذا الباب

ومها : لو اشترى المصارب شقصاً للمضاربة وله فيه شركة . فهل له الأحد  
بالشفقة ؟ فيه طر بقال .

أمرهما : ما قاله المصنف في المعنى . والشرح : إن لم يكن في المال ربح ،

(١) هو الشيخ زين الدين بن رجب



أو كان - وقد - لا عليك بالظهور - فله الأحد - لأن المثلث لم يرد - فكذلك الآخر  
 معه ، وإن كان فيه ربح - وقد - عليك بالظهور - ففيه وجهان - سواء على شراء  
 بمصارف من مال بمصارفة بعد ملكك من الربح -

والطريق الثاني : ما قاله أبو الخطاب ، ومن ناسه وفيه وجهان .

أمرهما : لا يملك الأحد وحده في مائة مائة

ونشأ له لأحد وحده من وجوب لركة غلة في حصه فإنه مدير  
 حينئذ شركاء بمصرف نفسه وشركه ومع حصة مائة مائة في الهبة ، وعلى  
 هذا فالتأدية مقيدة بحالة ظهور الربح ، ولا بد

ومسألة : وأما مصاريف حصه من الربح بعد ظهوره فإن قيل يملكه  
 بالظهور - نسفد وإن قلنا : لا يملكه بدون القسمة ، فوجهان

ومسألة : لو قارض المدين ، وسعى له من فوق تسعة مائة  
 فحق القاض والأصحاب - فهو ولا يفتنه من الثلث لأن ذلك لا يؤحد  
 من ماله ، وإن استحققه بماله من الربح الحادث ويحدث على ملك المصارف ،  
 دون المالك

فإن في القواعد وهذا إنما يوجه على القول : أنه يملكه بالظهور وإن  
 قلنا : لا يملكه بدون القسمة - احتمال أن يحتسب من الثلث لأنه حرج حينئذ  
 عن ملكه واحتمال أن لا يحتسب منه وهو طاهر كلامه . وثاني هذا في كلام  
 المصنف قريباً .

قائمة : من جهة الربح الله والنفرة والأجرة ، والأرض . وكذا التلج ، على  
 الصحيح . وقال في المروحة : ويتوجه فيه وجه .

قوله : « وَإِنْ طَلَبَ الْعَامِلُ الْبَيْعَ ، فَأَبَى رَبُّ الْمَالِ : أَجْبَرُ إِنْ كَانَ  
 فِيهِ رَيْحٌ ، بَلَا خِلَافٍ أَعْلَمُهُ وَالْأَفْلَا »

معنى . وإن لم يكن فيه ربح لم يحبر . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب وهيل يحبر .

قال في الفروع . على تقدير الحسارة ينقص منه من ذلك ذكره الأرحى .  
فت . وهو الصواب .

قوله ﴿ وَإِذَا انْقَسَحَ الْقَرْضُ وَالْمَالُ عَرَضَ فَرَعَى رَبُّ الْمَالِ أَنْ يَأْخُذَ  
عَالِهِ عَرَضًا ، أَوْ يَطْلُبَ الْبَيْعَ فَلَهُ ذَلِكَ ﴾

إذا انقح القرض مطلقاً ، وأما عرصة ، فذلك أن يأخذ عرصة .  
بأن يقوم عليه . من عليه . وإذا ارتفع السعر بعد ذلك لم يكن للضارب أن  
يطالب بمسطه . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : له ذلك

قال ابن عثيمين . وإن فقد رب المال الخيلة يبيع ما ربح ، وإن كان العامل  
اشترى حراً في الصب يربح في الشدة . أو يرحل دون مؤسره أو قبل . فإن حقه  
يبقى من الربح .

فت . هذا هو الصواب . ولا أصل أن الأصحاب يخالفون ذلك  
قال الأرحى . أصل المذهب : أن الخيل لا أثرها انتهى

وإذا ربح من مال من أخذ عرصة . وطالب البيع ، أو طله اتد . :  
فهو ذلك . وإليه انصرف بيعة مطلقاً . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ،  
وبعده . وصححه في النجيص . وحرره في النظم . والمقدمة . والمذهب .  
والمنوع . والخلاصة

وقيل لا يحبر إذا لم يكن في ما ربح ، أو كان فيه ربح وأمسط العامل حقه  
منه . وأطلقه في المعنى ، والشرح

على مذهب . قال نصف . والشرح . ثم يدرمه لبيع في مقدار رأس  
من . وحرره في الإحبر . والصحيح من المذهب : يدرمه في الجميع

قلت وهو الصواب . وهو ظاهر كلام نصف هـ ، وأكثر الأصحاب .  
وقدّمه في الفروع كما تقدم .  
وعلى الوجه الثاني في استفراد «مسح وحبس» . وأصلقهما في الرعايتين ،  
والجواب الصغير ، والفروع ، والفتاوى  
فت : الأولى لاستمراره .

### فائدتان

إحدهما : لو فسخ المالك المصاربة ، والمال عرض مسحت والمصارب  
بيعه بعد الفسخ ، على الصحيح من المذهب . فمطلق حقه ربحه ذكره القاضى في  
حلافه . وهو ظاهر كلام الإمام في رواية ابن مسعود . وقدّمه في القاعدة المستبين  
وذكر القاضى في المحرر ، وإن تعدل ، في باب الشركة أن المصارب لا يعبر  
بإتمامه موصفاً بل تلك التصرف حتى ينقض رأس مال<sup>(١)</sup> . وليس بمالك عرضه ،  
وأن هذا ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله في رواية حنبل

وذكر في المصاربة أن المصارب يعبر بالنسبة إلى اشتراؤه دون البيع  
وحمل صاحب المسمى مطلق كلامهما في الشركة على هذا التقييد .  
والمكن صرح ابن عقيل ، في موضع آخر أن العامل لا يملك الفسخ حتى  
يصل رأس المال ، مراعاة لحق مـ .

وقال في باب الخدعة المصاربة كالحصاة . لا يملك رب المال فسخه بعد تدنيس  
العامل بالعمل وأطلق ذلك .

وقال في مبردته : إن يملك المصارب الفسخ بعد أن يصل رأس المال ،  
ويعلم رب المال أنه أراد الفسخ

قال : وهو الأتيقن بذهب وأنه لا يعبر لأحد المتدينين في الشركة  
والمصاربات الفسخ مع كثر شريكه .

( ) أي صار حياً وبعداً عنه أن كان عروصاً محارماً

قال في القواعد - وهو حسن - حار على قواعد المذهب في اعتبار المقدار  
وسد الدرر .

الثانية - له كالرأس مثل درهم ، فصر دنانير - أو عكسه - فهو كالعرض  
قاله الأصحاب

وقال لأخي - من كتب ما شئ واحد - وهو قيمة الأشياء - لا يدرى ،  
ولا يرى ، لقيام كل واحد منهم به - الآخر - قل على هذا يدور الكلام  
وقال أيضاً - ولو كان محدداً فنقص فإصابة ، أو مكسرة - لزم المعلن دونه  
الصحيح - فليست به ، أو بعض ثم تشتري بها .

قوله ( وإن كان ديناً لزم المعلن تقاضيه ) يعني كله

هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب - وحده به المصنف ، وشرحه ،  
وصاحب البحر ، وغيرهم - وقدمه في الدروع ، وغيره  
وقيل - أنه مقصود في قد أس أس لا غير

قائمة - لا يدرى - أو كمال فخاص الدين ، على الصحيح من المذهب - قدمه في  
الدروع - وحده به في معنى ، والشرح ، وهذا - والمذهب ، ومستوعب ،  
والخلاصة

ودكر أبو الفرج - رحمه الله - على حاله - في فتح الوكالة بلا إذنه - وكذا حكم  
الشريك

قوله ( وإن قارص في المرحس ، فالرشيح من رأس المال وإن راذ  
على أجره المثل )

وهو المذهب - وعليه الأصحاب .

وتقدم ذلك مستوفى في الفوائد قريباً - فليطوود - وقدمه به على سائر العرفاء  
قائمة - لو ساق ، أو راع في مرض موته - ينحصر من الثلث على الصحيح

من مذهب واحد به في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والنفقة .  
 قد في القواعد عقيمة ، أشبه بالوحين : أن يفتقر من التث  
 وقيل : هو كالمصارفة حرم به في الأخير وأصنافها في الدروع  
 قوله : وَإِنْ مَاتَ الْمَصَارِبُ . ولم يُعرف مالُ الْمَصَارِبَةِ ؟ يعني  
 لكونه به يمينه بمصارب ؟ فهو دين في تركته .

صاحب نسوة المدة . وهو المذهب عليه جملة لأصحاب نسوة  
 مات ثمة أو لا . ومن عده واحد به في الأخير ، وغيره . وقدمه في الدروع ،  
 وسيره . سلا بالأصل ولأنه . أحده به عليه . فكانه عاصب فنصق بدمه  
 وعده لا يكون ديناً في تركته . لا إدامة غير ثمة  
 وقيل يكون كالمدة . تنبى . في في مسألة التي مدها

#### فأثرنا

إعدهما : أن داب من به رويث مصارب : ح . وكونه معه به  
 مسدأة . شرطها ما بشرط المصارفة

التابع . مات أحد ثمة وصحي . أو حسن . أو وسوس ، أو أحد عده به  
 أصبح القاص . وقوم ورثت بالدمه فيقره بمصارب . وقدمه على  
 عريم . ولا شترى من مال المصارفة . وهو في بيع واقتضاء من كسحه وإدالك  
 حي . على ما تقدمه .

قال في التجميع . رد رد ورثت به به ، هي مصارفة مسدأة على  
 الأصح . وقيل : هي استدامة . انتهى

وهي كل لئال عرصاً ، وأد إقامه . فهي مصارفة مستدأة على الصحيح .  
 احتاره القاصي

قال المصنف . وهذا وجه أقس . وقدمه في الدروع

وطه كلام الإمام أحمد رحمه الله حواره .

قال مصنف : كلام الإمام أحمد رحمه الله محمول على أنه يبيع ويشترى إبدان

البرية كبيعته وشرائه عند فسخ القراض

قوله « وَكَذَلِكَ الْوَدِيعَةُ »

هي أمانة تكون دية في تركته . قلت وه . وهو المذهب

وعليه جماهير الأصحاب وحرمه في مكي ، والشرح ، والوحد ، والخبر ، وغيرهم .

قال في القروع : هي في تركته في الأصح .

وهي لا تكون دية في تركته ، ولا يلزم شيء .

وقال في القرض : هي في تركته إلا أن يموت خائفاً

أدى في السحب أو يوصى إلى عدل . ويدرك جسم كقوله « فيصير »

في وحد .

### قوام

إمداها أوصيات وصي وحمل نقاء من موليّه .

قال في القروع : يتوجه أنه كمال المصارفة والودعة .

قال الشيخ نفق الله رحمه الله : هو في تركته

الثاني : لو دفع عبده أو دأبه إلى من جعلهما نجس من الأحرار ، أو نكاحاً

محظاً ، أو عراً بفساده نجس من ربه ، أو نجس منه - حر - من عليه . وهو

المذهب . حرم به رسم مكررات وهو منها

حرمه في الأوليين في المحرم ، ودرعانة الصغرى ، والحنوى الصغرى .

قال في القاعة المشربين : يحسبونها على الأصح . وقدمه في الرعاة

السكري ، والفائق فيها .

قال في الفائت : حرج القاصي مطلابه .

وصحح النص في تصحيح الخبر فيما أطلق اختلاف به . وقدمه في المتن  
في الجمع ، والمخبر

وعنه لا نحو وهو قول في الرعدة حقاؤه من عظيم فيه أحده مثله  
قال في المروءة ، سجد ومثله حصاد ربه ، وطعن قبحه ، وصحح ربيعة  
قال في : عامة : صح في الأصح وصححه في الطر في الإحارة  
قال في الصدى : وفي سنده لم يصح عنه ثوب ، أو حصاد رده ، وطعن  
قبيد ، اثنت وخمسة ، وثان

وقال في الخوى الصمير : وإن سائر من حدث عنه ، أو حصاد رده حرم  
مشح منه . حرم من عليه في رواية مبهمة  
وعنه لا نحو ولله من أحده مثله

وأصل في صح العرب ، وطعن القبح ، اثنت وخمسة الروتين .  
وأطلق في لائق في صح العرب ، وحصاد الرخ ، ودرج أفضل حرم

الروتين

وطابق الروتين في غير لأوس في الخبر : ذكره في الإحارة . وكذا غيره  
مداة غيره من السهم وخمسة

وقال ابن عس ، وأه داود : حرم

وحمله القاصي على مداة مدومة ، كما من بعض الجراح

وهي مداة فقير الضمان ، وصحح يكره في الإحارة

وقال في الرعدة : وإن صح إياه عزلا ينسجه ، أو حصاد سجد صح  
إن صحته بصره بالمعروض .

وفي عموم مدائن : مسألة الثابتة ، وأنه يصح على رواية للمصاربة بالمعروض .  
وأنه ليس شراكة ، من عليه في رواية ابن أبي حزم ، وأن مثله الفرس حرم من  
القيسة .

وعمل مه في المصايد : هو الحب إلى من لقطة .

قال المصنف : وعلى قياس المذهب : دفع الشبكة للصيد

قال في الفائق قلت : والحمل ، والدجاج ، والجم ، وبحو ذلك

وعن الكل للمصايد . وسه أمة مثل للشكة

وعنه وله معه حمل فقد معهود كعاص

وعنه له دفع دانه أو عله من قومه له حرم من دانه أحرمه الشيخ

تقي الدين رحمه الله

ولمذهب : لا ، لحصول دانه عبر عنه ، ويجوز تحريمه مدة معصومة ، وتأوه

ملك لها

وقال في العناية الكبرى - في الإحابة - وفي الطعن بالعبادة . وعن السمر

شريحاً بالكتب ، والصحاح ، والخلع ، والطلب ، وحسن

وكذا قال في الصغرى في الطعن ، وعمل السمر ، وخارج

وحكى في الطعن بالعبادة روتين .

وكذا قال في الحارثي الصغير وصححه في المظهر في الإحابة

والأثر له أحد ما شبهه يقوم عليها - رعى وعنف وسقى وحسن وعبر ذلك -

نحو من ذرّها ولها وصوفها - يصح على الصحيح من مذهب - من عبه .

وفي في الدروع : هذا المذهب وصححه في الصحيح المحرم وحرم ، في

المنع ، والتعويض ، والشرح ، وعيوب المسائل ، وسببهم . ذكره في باب

الإحابة وله أخره

وعنه صحح احتاره من عدوس في ذكرته ، والشيخ تقي الدين

رحمه الله وقدمه في الفائق ، والعناية الكبرى وقال - من عبه - ذكره في

آخر مصدره



وقال في باب الإحارة : لا يصح استتجار راعي غنم معاملة يرعاها نثلث ذرّها  
وسلمها ، وصوبها ، وشعرها . من عليه . وله آخره مثله .

وقال في نسخة مستند راعي الغنم يجمع تشبهاً روايتاً تنحى .  
أطلقهما في الحجر ، والبرادة الصغرى ، والحدوى الصغير .

وقال السهم

والأوكد مع عطاء مائتين من حود نثلث لدر والنس أسد  
وإن برع حولاً كلاً تشب له النثل ، ما منى يصح ، ووطد  
وكذا قال في المروء وغيره<sup>(١)</sup>

قوله : « والتعالم أمين » . والقول فوائده فيما يدعيه من هلاك  
حكم العدل في دعوى تناف حكمه ، كين ، على ما قدم في باب الوكالة .

قوله : « والقول قول رب المال في ردّه إليه »

هذا مذهب . من عليه في رواية ابن منصور وغيره أكثر الأنساب  
مهم من حماد ، وابن أبي موسى ، والقاضي في المجد ، وابن عقيل ، وغيرهم  
وآخره في الوجيز ، وغيره . وقدمه في المتن ، والشرح ، والفروع ، والراغبين ،  
والعائق ، والحدوى الصغير

وقال قول العدل وهو يخرج في المتن ، والشرح .

قال في القواعد الجامعة والأربعين وجدت ذلك مصححاً عن الإمام أحمد  
رحمه الله في روايته من منصور أيضاً . في رجل دفع إلى آخر مصرية ، فذهب ، فذهب  
فقال هذا نخ ، وقد دفعت إليك أمراً ما لك . فقال : هو مصدق فيما قال  
قال . ووحدت في مسائل أبي داود عن الإمام أحمد رحمه الله نحو هذا أيضاً

(١) عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرعى الغنم لأهل  
مكة على قراريط مما يخرج منها » رواه أحمد والبخاري وابن ماجه

وكذلك قل عنه مهدي في مصائب دفع إلى رب المال كل يوم شيئاً ، ثم  
قال : من رأس المال . إن القول قوله مع يمينه .  
قوله « وَالْآخَرُ الْمَشْرُوطُ لِلْعَامِلِ » .

يعني أن القول قول رب المال فيما شرط للعمل وهو مذهب . من عليه  
في رواية ابن منصور ، وسدي . وحرمه في الإجماع وقدمه في النقي ، والشرح ،  
والدروع ، وأربعة عشر ، ولخداة ، والمذهب ، وسنوع ، وإحلاصة ، والمهدي ،  
والكافي ، والتلخيص .

وعنه : القول قول العمل ، إذا دعي أحدهما . وفي حذر أحدهما .  
رجع إلى مقدم حصول

وقال ابن عمير : إلا فيما لا يصدق العمل به عفا . وحرمه مهدي الزائدة في  
روايه في النقي ، والشرح ، وأربعة عشر ، ومذهبه ، والمنتهى ،  
والإحلاصة ، والمهدي ، والكافي ، والتلخيص ، وأطلقهما في الكافي .

قائمة : أقام كل واحد منهما يمينه : قاله قدمت يمينه العباس من  
الصحيح من المذهب لأنه خارج . وقطع به كثير من الأصحاب وقدمه في  
الدروع .

وقيل : قدم يمينه ب .

وقال مهدي : ليس قال : دعيته معارضة . قال ابن وضاح ، وهو حسن .  
قال : الزم يمينه . مصدر . وهو معنى كلام الأزهري .

قال الأزهري : وعن الإمام أحمد رحمه الله في مثل هذا : يمين دعي متى  
كس ، وأدعي آخر يمينه . رواه

إبراهيم : أنه يمينها نصفان .

والثانية : لأحمد رحمه الله ، وثلاثة أروعه

قوله ﴿وَيَا إِبْرَاهِيمَ خُذْ أَسْمَاءَ وَتَوَضَّعْ لَهَا وَاسْمَعْ لَهَا﴾ .

حتى . أن القول قول مالك في عدم الإذن في البيع . أو التبرع . كذا  
وكون القول قول مالك في الإذن في البيع . وهو وجه ذكره بعضهم  
قال من أنى موسى توجه أن القول قول مالك . حكاه في الشرح ،  
وعبره هؤلاء .

والصحيح من مذهب . أن القول قول المولى في ذلك . نص عنه . وعنه  
الأصحاب . وجهه في الهداية ، ومذهب ، والخلاصة ، ونحوه .

قال من صدق في شرحه . قوله الأصحاب . وصحبه الأصحاب . وقدمه في  
التحصيل ، والشرح ، والعروة ، وربعين ، والله أعلم ، وحوى الصغير ، ومذهب  
قال من صدق في شرحه . به أحدنا . فإنه يصفه . به ، ولا وجه من  
أحد من المتقدمين ، غير أن صاحب . مستوعب حكى عن قوله « القول قول  
المولى » أن من أنى موسى قال : وتوجه أن القول قول رب ابن  
ورثه . حكى . من أنشد . في ذلك وجه . وأنه أحد من كلامه . مذهب  
هـ . أو من قول من أنى موسى يقضي ذلك .

وفي الحجة . قول رب . قال وجه من يدين . وفق رواية أو وجهاً ،  
ودكره انتهى .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ الْعَامِلُ رَزَقْتُمُنَا فَمَا تَجِدُنَا فِي شَيْءٍ﴾ . أو هكذا .

قوله ﴿فَلَا رَأْيَ﴾ .

﴿وَإِنْ قَالَ عَمِلْتُ . لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ﴾ .

وكذا . قال . بيت . أو كذا . وهو مذهب . حرم به . كذا  
الأصحاب . منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، ومستوعب ، وخلاصة ، وهادي ،  
والكافي ، والتحصيل ، والشرح ، وغيرهم . وقدمه في العروة  
قال في ربعين : لم يقبل على لأصح . وعنه : نقل قوله

يقول أبو داود ومعه : إذا أقر ربح . ثم قال : إني كنت أعطيتك من رأس  
مالك . صدق .

قال أبو بكر : وعينه الفصل . وحده به . ما لم يرد . وهو منها . وخرج .  
يقول قوله سنة .

فأمره يقول قول العامل في أنه ربح أم لا ؟ وكذا يقول قوله في قدره ربح  
على الصحيح من المذهب . وعينه لأصحاب . وفيه من مذهب  
وهو الخواص فيه . ت . كموس كسنة . القبول . وعدمه . والثالثة .  
تداول

وحزم أبو محمد الخواري : يقول قول . ب . مال  
د . : وهو جيد

قوله ( الثالثة . شركة الوُحوم ) أي الشركة بالوحوم  
( وهو أن يشتركا على أن يشتريا محابهما ديناً )

أي شرا إلى أصل . هو مذهب . وعينه لأصحاب . وسواء عتبت حسن  
الذي يشتروه أو قدره أو وفده ، أو لا .

وقال كل واحد منهما الآخر . ما اشترت من شيء فهو لك . صح  
وقال آخر : هي أن يشتركا في أصل . من غير

فصل القاصي . د . ح . أن يدفع واحد ماله إلى اثنين مضاربة  
فيكون نصف كل شركتين في الربح . قال غيره : ذهب إذا أحدا من عاهله .  
لكو مشتركين من غيرهما

قال نصف . والشرح . وقد يمتثل

وحيث غير القاصي كلام الخواري على الأول . منهم نصف . والشرح .  
وقولا واحداً هذا التعبير : لأن كلام آخر في هذا التعبير يكون جامعاً



تعب - قوله (الرابع : شركة الأبدان وهي أن يشتركا فيما  
يكتسبان بأنفسهما)

قال في الدعوى - وهي أن يشتركا فيما يكتسبان في ذمتهم من عمل وكذا  
قال في المحر وغيره

قوله (وما يتقنه أحدهم من العمل يصير في ذمتهم) يُضالان  
به . ويندرجها عنده

هذا المذهب ومعه لأصحاب وذلك - نصف وسيرة عن القاضي احتلالا  
لأهل أحداهما بغير حجة

قوله (وهل يصح مع اختلاف الصانع على وجهين)

وأختلف في حدة ، وذهب ، وذهب ، وذهب ، وذهب ، وذهب ،  
ولمعي ، والنجيب ، والمحر ، والشرح ، والزمخشري ، وذهب إلى الصميم ،  
وبركشي ، وذهب إلى أحد

أمرهما - صحيح وهو الصحيح من مذهب احتلال القاضي

قال في الفروع - وصح مع حلال المدة في الأصح  
قال النظم - هذا أحد

وصححه في صحيح - وحده في لوجه ، وسور ، وإسمه ، وإسمه ، وإسمه ،  
وقد مر في الكتاب وهو طاهر كلامه حتى

والوجه الثاني لا يصح قال في مقدمة وهو الأقوى عندى

قوله (ويصح في الأختاش والأضياد) وللشخص على دار الحرب  
وسائر المسكنات

وهذا المذهب - قال في الفروع - وصح في تلك المباحات في الأصح

كالاستثمار عليه وحرمه في الهداية ، والذهب ، والمتنوع ، والحلاصة ،  
والتنخيص ، والمحرم ، والنعم ، والعنتين ، والحاوي الصغير ، والوحد .  
أقول لا يصح .

نفس معوم قوله ( وإن مرص أحدُهما فالكسب بينهما )  
فيه ترك العمل لغيره فلا يكون الكسب بينهما وهو أحد الوجهين  
وهو احتمال المصنف

والرم الثاني : يكون الكسب بينهما أصلاً . وهو الصحيح من المذهب  
قال في الدين ، والأصح : ولو تركه فلا عبرة بالكسب بينهما وقدمه في  
المعنى ، والشرح ، والعدة الكبرى ، والعائق

قوله ( وإن اشتراكاً ليعمل على دأب بينهما والأخرة بينهما ) صحيح فإن  
تقبلاً لخل شيء ، فعمله عليهما ضمن الشراكة والأخرة على ما شرعناه  
على الصحيح من مذهب من عليه وعليه أكثر الأصحاب . وحرمه  
في الهداية . والمذهب ، والمتنوع ، والحلاصة ، والمعنى ، والشرح ، وغيرهم من  
الأصحاب

وقيل : بل الأخرة بينهما نصفان ، كما لو أخلف . ذكره في رعاية الكبرى

### قوام

الأولى : يصح شركة اليهود قاله الشيخ نقي الدين رحمه الله . واقتصر عليه

في المروء

قال الشيخ نقي الدين : ولشاهد أن غير مقدمه ، بل كان على عمل في الدماء .  
وإن كان العمل على شهادته بعبه : فيه وجهان .

قال الشيخ نقي الدين رحمه الله والأصح حرمه .

قال ولله كما إكرامهم . لأن للحدكم في العدالة وغيرها .

وفان أصاً - إن اشتركوا على أن كل ما حصل له كل واحد منهم منهم ، بحيث  
إد كسب أحدهم ، وشهد ساركة لأحد وإن عمل في شركته لأحد .  
تعو حيث هو وكالة

أما حيث لا نحو . معيب وحم . كشركة لدلائر .

الناشئة . لا تصح شركه لدلائر . فله في الترتيب وغيره .

قال في التخصيص . لا تصح شركه لدلائر فيما يحصل له ذكاه القاصي في  
الحرد واقصر عليه وقدمه في الفروع ، والفائق والرعاه ، والحدوى الصدير لأنه  
لا بد من وكالة ، وهي على هذا الوجه لا تصح كإخراج دست ، والأجرة  
سهم لأن الشريكة الشرعية لا يخرج من النص ولو كلة ، ولا وكالة له فيه  
لا يمكن توكيل أحدهم في بيع من غير ولا صبا فيه لأدس صدر بذلك في  
دعة واحد منهم ، ولا قبل عمل

وقال في المخرج . تصح

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله وقد نص لإيه أحمد رحمه الله على حواره  
فعل في . ، أن داود . وقد سئل عن رجل أخذ الثوب ببيعته ، فقدمه إلى  
آخر ببيعه وبعده ما أخذ من الكرا . قال في الكرا ، لدى ، عه ، إلا أن  
تكون مشتركاً فيما أصابا انتهى

ودكر نصف : أن قياس المذهب جوارها .

وقال في المخرج ، والنظم : يجوز إن قيل « فلو قيل التوكيل » وهو معنى

كلامه في الحرد ، فله في الفروع

وقال في رعاة الكثرى - سدا أن حكى القول الثاني - قلت : هذا إذا

أدس سدا وفي الداء على شيء ، أو وكلة في بيعة ، أو بعل « لا فعله إلا أنت »

فعله بكر يدن عمو . فإن صح فالأجرة هنا على ما شرطه . وإن صح ، فلك

أجرة منه على عمرو



وإن اشتركا ابتداء في التذاع على شيء معين ، أو على ما يأنفذه ، أو على  
ما أحده أحده من متاع الناس ، أو في بيعه : صحيح . والأجرة لها على ما شرطت  
ولا يتوفاها ، ولا يحصل جملة انتهى .

وقال الشيخ في ذلك رحمه الله : سبب لأموالهم ، مع العلم بالشركة  
بأن لهم

في ذلك مع كل واحد ما أخذ ، وله بعد غيره ، . . . شركا في المكس  
ما في أصله المصوب كذا ، . . . وشلا قطع ما منه

وقال شيخ في ذلك أحد : فبما من حد من الصغرى . . . ثم عده على  
عند لأدته . . . في ذهب القاصي إلى أن شركة مدلين لا صحيح لأنه يأتين  
في ما من الله

وقال الثرمب أو حقه . . . من صحيح الشركة ، على ما قبله في صانع  
الشيء انتهى

وقال القاصي ونحوه : . . . في أن أحد القاصي . . . أنت ، والأجرة  
بيننا ، جاز ، حلالا لظمان التمثيل كالمال

الثالثة : لو اشترك ثلاثة - لو أحد دابة ، ولآخر أو ، والثالث ميل - صحيح  
في قياس قول الإمام أحمد ، فإنه نص في مدية . . . دفعه إلى أحد القاصي  
على أن لها الأجرة : على صحة ذلك وهذا مثله

على هذا يكون ما رفق الله بينهم على ما تحقق عليه

وكذا لو اشترك أربعة : واحد دابة ، ولآخر رجا ، وثالث دكان ، ورابع  
معمل وهذا الصحيح فيها . احتاره المصنف ، والشارح وقدمه في القروع ،  
والرعاة

وهيل - العقد فاسد في امرأتين

قال المصنف . احتاره القاصي .

قال في المدوع : وعند الأكثر فاسدين . وحده ، في التحص

فلى الثاني : للعامل الأجرة . وعليه رفقته أجرة آلاتهم

، قيل : إن قصد السقاة أخذ الماء : فليس . ذكره في الفروع .

وقيل في الرعاة ، وقيل : ماء له من سرقه له من موضع مباح للناس

وقيل : الماء هم على قدر أحدهم

وقيل : بل الثلاثة انتهى .

الرافعة : لو استأجر شخص من الأربعة مذكر ، صح

وهل الأجرة قدر القيمة ، أو أربعة أعين وحمين ، أو على ما إذا تزوج أو ساء

تم ، وحده أو كانت أربعة أعد سواض واحد ، على ما يأتي في مواضع

وإن تقبل الأربعة الطحن في دهم صح ، والأجرة أربعة ، ويرجع كل

واحد على رفقته ، لتفاوت قدر العمل ثلاثة أربع آخر مثال .

خاصة : قال : آخر عددي ، وأحد سبعا ، فالأجرة كلها للسيد ، وللآخر

أجرة مثله

قوله ( الخامس ) : شركة المعاوضة . وهي أن يُدخِلَا في الشركة

الأَكْسَابَ البَادِرَةَ ، كَوُحْدَانِ لُقْطَةٍ ، أَوْ رِكَارٍ ، أَوْ مَا يَحْصُلُ لَهَا

مِنْ مِيرَاثٍ ، وَمَا يَكْرُمُ أَحَدُهُمَا مِنْ صَمَانٍ غَضَبٍ ، أَوْ أَرْضٍ حَيَاةٍ ،

وَنَحْوِ ذَلِكَ )

كما يحصل لها من هبة أو وصية ، وعقيد ، وعقد ، وبيع فاسد

( فَيَقْدِرُ شَرِكَةُ فَاسِدَةٍ )

علم أن شركة « المعاوضة » على ضربين .

أمرهما . أن يعوض كل واحد منهما إلى صاحبه الشراء أو البيع ، والمصارفة ،

والتوكيل ، والابتاع في النعمة ، والمداورة بالنال ، والارتهان ، وصحان ما يرى من

العمل فبها شركة صحيحة . لأنها لا يخرج عن شركة العنان ، والوجود ،

والأندس وجميعها منصوب على سحتها . والربح على ما شرطه . والوصيفة على قدر  
النسب . قاله الأصحاب . وقطع به في الهداية ، والذهب ، والمستوعب ، والحلاصة ،  
والتلخيص ، وغيرهم .

قال في الفروع : وإن اشتركا في كل ما نشت لم أو عليهما ، وهما بدخلا فيهم .  
كس ، بدرأ ، أو عده ، كلفظة وصيان من . صح .

وقال في الرعي ، والفتاوى ، والحاوي الصغير ، وغيرهم : « في المناقحة » أن  
موص كل واحد منهم ، في الآخر كل تصرف مالي وبن من أنواع الشركة في  
كل وقت ومكان على ما يرى . ويربح على ما شرطه . والوصيفة تقدر المال  
فتكون شركة عس ، أو بحوه ، أو أندس ، ووصيفة ، انتهى .

المصنف الثاني : ما ذكره المصنف . هي أن بدخلا فيهم الأكتاب السادة  
وبحوه . فبده شركة فاسدة . على الصحيح من ذهب كما قال المصنف . ومن  
عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وحريم به في الهداية ، والذهب ، والمستوعب ،  
والحلاصة ، والسكاي ، والهادي ، والمق ، والتلخيص ، والحاوي الصغير ،  
والشرح ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعي .

وقال في المحرر . إن شتركا في كل ما نشت لم أو عليهما . صح العقد ، دون  
الشرط . من عليه وأطلق . وذكره في الزعامة قولاً .

وفي مد يقة خمس لأصحاب : شركة المناقحة . أن يقول « أنت شريك في  
في كل ما تحصل في بني حبة كانت من إرث وغيره » ساقية روايات . المنصور :  
لا تصح . انتهى .

صل المذهب . السكل ميسار مع ماله وأجرة عمله . وما سعيده له . ويختص  
بصيان ما غصبه ، أو حناه ، أو ضمنه عن الغير .

## باب المصاقاة

**قائمة:** المصاقاة معاملة من السقي . وهي دفع شجر إلى من يقوم بمصلحته  
نحر . معلوم من ثمرته . قاله المصنف ، والشارح ، ومن منه في شرحه  
قال السامري في مستوعبه : هي أن يسلم بحد أو كمة ، أو شجرة له ثمره كقول  
قال الزركشي : ويس جمع . خروج ما يدفع إليه يعرضه ويعمل عليه .  
ولا يمنع ، لدخول ماله ثمر غير مقصود ، كما هو  
قوله : **تَحْوَرُ الْمَصَاقَاةُ فِي النَّحْلِ وَكُلُّ شَجَرٍ لَهُ ثَمَرٌ مَا كَوَّلَ يَنْفَعُ**  
**ثَمَرَتَهُ** .

هذا المذهب حرمه في هذابة ، والذهب ، والمتنوع ، والظلمة ،  
والتمحيص ، والبحير ، وغيرهم وقدمه في الفروع ، والمانع  
وقال المصنف ، ونحوه الشارح : نصح على كل ثمر مقصود . فلا نصح في  
الصورة .

وقال : نصح على ما قصد ورقه أو زهره وحرمه في العظم ، ونحوه العذبة .  
وفي الرعاية السكرى . قلت : وهو . كورد ، وسمين ونحوهم انتهى  
قلت : وهو الصوت

وصه : لا نصح إلا في النحل والسكرم ، لا غير  
وقال في الرعاية السكرى - مدد كرمه - ولا نصح على شجر ثمر  
بعد عدة سنين . وقيل : نصح . انتهى  
قلت : وهو مشكل . فإن النحل وحسن لأشجار لا ثمر إلا بعد مدة  
طويلة ، ونصح المصاقاة عليه

**قائمة:** لم يوافق على ما تكره حمله . من الصور القول ، والخصروت -  
كالقطن ولقثي ، والدنجر ونحوه - لم نصح .

قال في المراجعة وغيره . ولا تصح المساقاة على مال اسبق له  
وقال في المراجعة النخيل . بل قيل هي كالشجر ، صحت مساقاة . وإن قيل :  
هي كالبرقع ، فهي مراجعة وفيه وجهان

قوله ﴿ وَتَصِحُّ بِدَفْعِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمُعَامَلَةِ ، وَمَا فِي مَقَامَهُمَا ﴾  
بحو . فالجئت ، أو عن سائر هذا .  
قل في المراجعة . قلت . وقوله لا عهد غلبي . أو أمره ، أو اسقه . وقت  
كده أو دسه . إيئت لتعده بكدام تده . انتهى  
قوله ﴿ وَتَصِحُّ بِدَفْعِ الْإِحَارَةِ فِي أَحَدِ الْوَحْشِ ﴾  
ومما في المراجعة أيضاً . وأطلقه في مذهب . وصوبك الذهب . والذهب .  
والذهب . والذهب . والصغير . والذويع . والذئبق . وشرح بن منجد . والذهب  
الأحد

أمرهم : تصح إحارته لمذهب هذا . والشرح . ومن . بين . وقتو . هو  
أقرب . ومن بعده . في تذكرته . وصححه في الصحيح . وحرمه في واحد . وهو  
الذهب . على ما مضى

والثاني : لا تصح قدمه في الهدية ، ومستوعب ، وحلاصه ، والتنجيس ،  
والبلعة ، وشرح ابن رزين . وغيره .

وقيل : إن صحت طلعه كانت حارة . ذكره في . عنه .  
قوله ﴿ وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ - فَمَنْ قَالَ - أَخْرَجْتُ هَذِهِ  
الْأَرْضَ بِثَلَاثٍ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا - أَنَّهُ " يَصِحُّ " . وَهَذِهِ مُرَاعَةٌ بِفَطْنِ  
الْإِجَازَةِ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ﴾ .

والمصنف ها ، وحتاره في الساقطة . واختار المصنف ، وأبو الخطاب ، وابن عيين أن هذه مراعاة لفظ الإحارة .

قال المصنف ها ، وهذا أقس ، وأصح وحم به من ربي شرحه .  
على هذا . يكون ذلك على قولنا « لا يشترط كون المهر من رب الأرض »  
كما هو محار مصنف ، وحمه من يجوز أن يكون من الناس ، على ما أتى في  
المراعاة .

والصحيح من ذهب أن هذه بحارة ، وأن الإحارة تحوز بحوزة مباح  
مهره ، يخرج من الأرض لأخوة من عليه وعليه ضاهير لأصحاب  
قال مصنف ، والشراح ، وحمه انه وحمه ، وغيره حذره لا كثير .  
قال القاضي هذا مذهب .

قال الشيخ في الدين رحمه الله . صرح بإحاره لأصل للربح من مخرج  
من وهذا ظاهر المذهب ، وقول الجمهور . على .  
وقد مر في الفروع ، وأربعة الكرى ، والعاش وغيره وحزه في الإحارة  
الصمدى ، والحاوى الضمير وهو من مفردات المذهب .  
وعنه لا تصح الإحارة بحوزة مخرج من لأرض واختاره أبو الخطاب  
والمصنف .

قال الشراح وهو الصحيح ذكره ح الدب

وقال هي مراعاة لفظ الإحارة

وعنه ح كده ، وصح وأصلق الأولى والأخيرة في المستوعب .

على لمذهب : يشترط لها شروط الإحارة ، من حين المدة وغيره

### فوائده

الأولى وصح فيها نقد إحارة أو مراعاة ، علم بربح نظر إلى تعديل المن

فيجب القسط المسمى فيه ، فإن قلت ، وصحت إجازة : فحرة المثل ، على الصحيح  
من المذهب . قدمه في الفروع

قال في الدقيق : حسن من صححه إجازة الموصى غير موصون .

وقيل : قسط المثل إجازة الشيخ في الدين رحمه الله

الثامنة : محور وصح إجازة الأرض طعمه معوم من حسن الخارج ، على  
الصحيح نصه أبو الخطاب

قال في الدقيق : وهو المختار وحرم به ما ظم لفردات وهو مباح . وقدمه  
في المستوعب ، والردعية السكري ، والمحاوي الصغير

وعنه : لا تجوز ، ولا تصح حصة القاصي وصححه النظم .

قال في رررر : لا تصح في لأطه وحرم به في ماله وأطفيه في المعنى  
والشرح ، والدقيق

وعنه رواية ثالثة : حكمه ، وصح . وأظفم في الفروع .

وحمل القاصي محور على التهمة ، وأصح على أنه منه

الثالثة : إجازة طعمه من غير حسن الخارج صح على الصحيح من المذهب

ومن عليه في رواية الحسن بن قواب وحرم به في المستوعب ، والنظم ، والردعية  
السكري . وقدمه في المعنى ، والشرح ، وشرح الرررر ، والفروع ، والدقيق .

وعنه رررر قال : «هتته»

قال القاصي : هذا من الإمام أحمد على سبيل النوع .

قوله ( وهل يصح على ثمره مؤخوذة ) يعني : إذا لم تكن ؟ على  
روايتين

وأظفمه في ماله ، والمذهب ، ومسبوء الذهب ، وسوع ، والكرار  
والشرح ، والمذهب لأحد

إبراهيم : صح ، وهي للذهب وعلم : كثر الأصحاب منهم أو بكر .  
قال في الخلاصة ، والتعريض ، والنسخ ، وبراءة الكبرى ، والفروع ، صح  
عن صحيح الروانين ، وصححه في صحيح المحرر .  
قال في تحفة القاصد : نصح على الأنظمة ، وأما من عدوس في تذكره  
وخرجه في المجرى ، وسور ، ومنتخب الأرحى ، وغيرهم . وقدمه في ترجمة  
القصص ، والحق ، وخواص الصغير ، وغيرهم .

### والرواية الثامنة لا صح صححه في النسخ

قائمه : وكذا حكمه ببراءة على ربيع ، استسوى بأصل قوله الأصحاب  
وأما من راعه على الأرض وساقه على الشجر . فيبقى في كلام المصنف  
وما يتعلق به في أول فصل تراعة

قوله : « وإن ساقه على شجر يقرضه ويقتل عليه حتى يشجر بحزة  
من الشجرة : صح »

هذا مذهب المشهور منصوص عن الإمام أحمد رحمه الله ، وعليه جماعة  
الأصحاب . وحزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسئول المذهب ، واستوعب ،  
و الخلاصة ، والتعريض ، وخرجه ، ولو خسر ، ورعيته ، وخواص الصغير ، وسور ،  
ومنتخب الأرحى ، وغيرهم .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والطه ، والفروع ، والفتق .

وقيل لا صح

في القصص : لمقالة طنة

على مذهب يكون العرس من رب الأرض . فمن شرطه على العامل :  
حكمه حكم التراعة إذ شرطه الدر من العرس على ما روي في كلام المصنف



### قوائم

الأولى : قس في القروع : طاهر من الإثم . أحمد رحمه الله . حوار المساقمة  
على شجر . مرسه . ويحمل عنه حرمه . معونه من الشجر . أو يحرمه من الشجر . والنظر .  
كثير . عت . وهي العارضة ، والخاصة

واختاره أبو حمزة المكنزي في كتابه . وصححه القاسمي في التمهيق أحراً .  
وحده في الفائق . والشيخ نفى بدين رحمه الله . وذكره طاهر المذهب .  
وقال : ولو كان معدوماً ، ولم يكن باظن وقف ، وأنه لا يجوز ، للناظر بعده  
بيع . نصيب الموقف من الشجر بلا حصة ، وإن كان الحصة موقوفاً في محل  
البيع فقط انتهى

وهذا احتمال في معنى ، والشرح

وقيل لأصح : أنه العاصي في الحدود ، والنصف ، والثالث . وحرمه  
في الرعدة السكرى . وقدمه في معنى ، والشرح ، والنظم ، والفائق  
سابقة له كل الاشتراك في أماس . لأن من بدت وحياً واحداً قاله  
النصف ، والثالث ، والناظر ، وغيرهم

وقيل الشيخ نفى بدين . قس مذهب صحيح

قال في الفائق : قلت . وصحح . سكيون . معارضة في لأرض الملك ،  
لا يوقف . شرط استحقاق العامل حراً من الأرض مع القصد من الشجر . انتهى  
الثالث . ه . عملاً في شجره ، وهو بينهما نصيب ، وشرط التفصيل في غيره

صح على الصحيح من مذهب . حرمه في أمور وغيره . واختاره ابن عديموس في  
تذكرته ، وغيره . وقدمه في الرعدتين ، والقروع . وصححه في تصحيح المحرر .

وقيل : لا تصح كسافة أحدهما للآخر بصفة . وأطلقهما في الغرر ، والعمر ،  
والحدوى الصغير ، والفائق

صل هذا الذهب في أخرته احتلالاً في الرعية الكبرى ، والفروع  
قلت : الأولى أن تكون له الأجرة على الآخر ، قياساً على نظائرها  
قوله ( **وَالْمَسَاقَاةُ** : عَقْدُ جَائِزٍ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ) .  
في رواه الأثرم وقد سئل عن الأثرم يخرج من غير أن يحرمه صاحب  
الصيغة ؟ هم يتبعه من ذلك

وكذا حكم المارعة . وهذا المذهب اختاره ابن حمد وغيره .  
قال في تهريد الفتاوى : **وهي عقد جائز في الظاهر** . وصححه « طه » بدات .  
واختاره ابن عديس في تذكرته . وحرمه في الوجيز . والمذهب الأحمد ،  
ومستحب الأدي . وقدمه في معنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين . والظاهر ،  
والمرعيتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والمذاق . وهو من بدات المذهب  
وقيل . هي عقد لازم . قاله القاسم . واختاره الشيخ تقي الدين . وقدمه في  
مذهب ، ومسوك الذهب ، وإحلاصة ، وأطلفها في الهداية ، والمتنوع  
واحتد في التنصرة : أب حائرة من جهة العامل ، بل لازمة من جهة مالك .  
مأخوذ من الإجارة

صل المذهب . سلطان ما سلطان الوكالة ولا تعتقر إلى ذكر مدة ويصح  
بوقتها . وكل واحد منهما صحيح

فتى المصنف - بعد ظهور الثمرة - فهي بينهما . وعليه تمام العمل  
وإن فسخ العامل قبل ظهوره . فلا شيء له . وإن فسخ رب المال - قال في  
الرعاية أو أحسن - فإياه للعامل أجرة عمله .

وعلى الوجه الثاني . لا ينطّل مع بطلان الوكالة  
وتعتمد إلى الفصول فقط . ويشترط ضرب مدة معلومة تسكن في مثلها الثمرة  
فإن حملها مدة لا تسكن فيها : لم تصح .

وهل لله مل أجرة ؟ على وجهين . وأطلقها في الهداية ، والمذهب ،

والشعوب ، والخلاصة ، والرعاتين ، والحدوي الصغير ، والفائق ، والعروة

أحدهم - له أحرة مثله وهو الصحيح .

فإن في التصحيح : أحدهما : إن عمل فيها وظهرت الثمرة : فله أحرة مثله .

وهو الصحيح . . . . . نظير - فلا شيء له

وكذا فإن في المعنى ، والشرح ، وغيرهما . ومحمداه . ومحمداه في العلم

ولهذا الثاني لا أحرة له وقدمه س درر .

وفإن في الرعاة ، قلت : إن جعل ذلك فله أحرة . وبالإفلا

نصف : عكس صاحب العروة . . . . . على المجهول والظاهر . أنه من

الكاتب حين التمييز ، أو مبيعة فلز

قائمة : لو كان البنفسج رب الأرض ، وصنع قيل فهو درر . أو قد

الدرر ومداخلة ، فـ القاصي في الأحكام السطوية : قياس الذهب حو

بيع الميرة التي هي الآبار ، ويكون شريكاً في الأرض ميرة

واختار ابن منصور . أنه حب له أحرة عمله مده . وما أفتق على الأرض

من ماله . وحمل كلام الإمام أحمد رحمه الله عليه .

وأفتى الشيخ تقي الدين رحمه الله - فيمن أرى رجلاً على مربعة ستين

نم أحرها - هل تطلق المربعة ؟

فقال : إن رابعة مربعة لأبنة : لم تطلق بالإحرة . وإن لم تكن لأبنة

أعطى الفلاح أحرة عمه

وأفتى أيضاً في رجل أرى رجلاً ، وكانت بوراً وحارثاً ، فهل له إذا حار - مع

فلاحة : إن كان له في الأرض فلاحة ، ينفع به ، فله قيمته على من استعمل به

فإن كان الملك ينفع به ، أو أحد عوصا عنه ، مستحق - فله به عليه . وإن أحد

الأحرة عن الأرض وحدها . فصان الفلاحة على المشاخر لم ينفع به .

قال في القواعد : ومن الإمام أحمد ، في رواية صالح - فيمن استأجر رجلاً

مفوضة . وشرط عليه أن يردّها مفوضة ، فأنحدها . أن له أن يردّها عليه كما شرط قال : ويتحدّج مثل ذلك في المراجعة

قوله ﴿ وَإِنْ حَصَلَ مُدَّةٌ قَدْ تَكْمُلُ وَقَدْ لَا تَكْمُلُ ، فَبَلِّغْ نَصِيحَةً ؟ عَلَى وَحْيَيْنِ ﴾

وأطلق في فداة ، والذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ، والفروع ، والفائق

أمرهما : نصيح وهو الصحيح صححه في التصحيح وقدمه في الرعايتين وحده في الصغير ، وشرح ابن رزيق

واليوم الثاني - لا نصيح

قال السطر - هذا أقوى - وحرره به ابن رزيق في حديثه واهتم فأمره - وكذا لم يكن له خلاصه إلى الحدود ، أو إلى إدارتهم ، فإنه في الفروع وأطلق في الرعاية الكبرى الوجهين هن

ثبت : الصواب الصفة . وإن سجد في التي قلها .

قوله ﴿ وَإِنْ قُضِيَ ، لَا نَصِيحَةً ، فَبَلِّغْ لِلْعَامِلِ أَجْرَهُ ؟ عَلَى وَحْيَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في فداة ، والذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، والكافي ، وحده ، وبعدين ، وأخو في الصغير

أمرهما له لأجرة وهو الصحيح صححه في التصحيح ، والمعنى وقطع في الفصول وقدمه في المعنى ، والشرح ، وس رز ، وما إلى ابن سعد في شرحه

واليوم الثاني - من له أجرة .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ الْعَامِلُ : تَمَّ الْوَارِثُ ، فَإِنْ أَبَى اسْتَوْجِرْ عَلَى

العمى) يعنى استأجر الحاكم (من تركته فإن تعذر فليزب المال  
المسح) بلا راع.

قوله (فإن مسح بعد ظهور الثمرة . فهي بينهم)

يعنى : إذا مات العامل ، وأتى الورثة العمى ، وبعد الاستئجار عليه ، ومسح  
رب المال ، فإن كان بعد ظهور الثمرة . فهي بينهم . قوله الأصحاب .

وهو كلام صاحب المدعى . فى استحقاق العامل حلاق مطلقاً

فيه قال : فإن . يصلح فى ثمة . نيت وحسن

والعرف بين الأصحاب أن يحل خلاف إذا ظهر لا إذا . مسح .

فيهم ذلك

قوله (وإن مسح قبله) يعنى قبل الظهور (فهو للعامل آخره)

على وجهين

وأطلقهم فى الهداة ، وذهب ، والسويع ، وخلاصة ، وهدى ، والمعنى ،

والشرح ، والمردع ، والفاق ، وشرح من مسح ، والضم

أمرهما : له الأثرة . صححه فى التصحيح . وحرره فى مسند لأدى

والوجه الثانى ليس له أثرة . وقدمه فى العدين

فأثرة . إذا مسح بعد ظهور الثمرة ، وبعد موت العامل ، فهي بينهم

فإن كان قد بدا صلاحه خير مالك بين البيع والشراء . فإن شترى نصيب

العامل حار . وإن احتار بيع غيبه . بالحاكم . نصيب العامل

وأما إذا . بعد صلاحه . فلا يبيع بيعه إلا بشرط القطع . ولا يباع نصيب

العامل وحده لأحقى

وهو يجوز . لك شروؤه . على وجهين .

وكذا الحكم في بيع الزرع . فإنه إن باعه قبل ظهوره : لا يصح . وإن باعه  
بعد اشتداد حبه : صح .

وفيما بينهما اعير رب الأرض باطن وفيه له وجهان وأطلقهما في المعنى ،  
والشرح ، والفروع ، والعائق ، والفصول

ودعه في رعدة لكبرى عدة الصحة

فأت : قد تقدم في بيع الأصول والثمار الخلاف هناك وإن الصحيح من

المذهب : الحواشي .

قوله { وَكَذَلِكَ إِنْ هَرَبَ الْعَامِلُ فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مَا يَنْفِقُ مِنْهُ عَيْنًا }

يعني سكه حكم ما لو مات . كما تقدم من التفصيل . وهو أحد الوجهين

وخرجه في الهدية ، والخلاصة ، وشرح ابن صبح .

والصحيح من المذهب أن الغائب ليس له أجره قبل الظهور .

قال المصنف ، والشرح ، والأولى في هذه الصورة أن لا يكون للعامل

أجره . وقدمه في الفروع ، وراعين ، والحواشي الصغرى

فأخره . طه الشرح مستحقاً . فله عمل أحده منه على عاصبه ولا شيء .

على ربه

قوله { وَإِنْ عَمِلَ فِيهَا رَبُّ الْمَالِ يَدُنْ حَاكِمٍ ، أَوْ إِشْهَادٍ رَجَعَ }

به . وَإِلَّا فَلَا }

إذا عمل فيها رب من يدين حاكم : رجع قولاً واحداً وقطع المصنف .

نه يرجع إذا أشهد

وذكر الأصحاب في الرجوع إذا جواه ، ولم يثبتوا حكمهم . روايتين اللذين

فيمن قضى دونه عن غيره سهواً حرج . على ما تقدم في باب العمان

والصحيح : الرجوع على ما تقدمه .

ثم إن الأكثرين اعتبروا هنا استدلال الحاكم .

وكذلك اعتبر الأكثر : الأشهاد على بية الرجوع

وفي المعنى وغيره . وحده لا يمتنع

فإن في القواعد : وهو الصحيح .

وقوله « وبالإفلا » معنى أنه إذا استدرك حاكم . ولم يشهد لا يرجع .

وكذا قال في الهداية . وسذهب . ونسبوع . والخلاصة . والهادي .

والتلخيص . والرعدة الصغرى . وحوى الصغير . وغيره . وقدمه في العلم .

أما إذا استدرك الحاكم . فلا يجوز إلا أن يتركه محرراً عنه . أو لا .

فإن ذلك استدلال أحد الأمرين . فإن الرجوع جمع حرمه في الدعوى

وهو . سواء الرجوع . يرجع

وإن قدر على الاستدراك . إذا استدركه . وفي الرجوع . في حرمه

الروايات التي فيها نص في عدمه . والصحيح الرجوع . على ما تقدم

فإنه في القواعد

وهنا في العدة الكبرى وإن أمكن ذلك لعدم . أو الحاكم . ولم يستدركه

فإن يرى الرجوع . أو أشهد مع الله . فوجه

قوله « ويترك القابل ما فيه صلاح الثمرة وزيادتها . من السقي

والحرث . والإباز . والتلقيح . والتشميس . وإصلاح ضَرْق الماء .

وموضع التشميس ونحوه »

وبره أيضاً قطع حشيش مصر . وآلة الحث . وهه الخث وهه مذهب .

وعليه لأصحاب

وقال ابن رجب : في مقر حدث رواه .

وقال ابن علقم في القصور : بركة العامل القس المحسن التي قطع الأكل

فلا يست . وهو معنى ما في الخبر . غيره فإنه في الدعوى

قلت : قال في الحجر وغيره : ويلزم العامل قطع الخشب المصر .  
 قوله ( وعلى رب المال ما فيه حفظ الأصل : من سد الجيطان  
 وجرأه الأنهار ، وحفر البئر ، والدولاب وما يُدِيرُهُ )  
 وبدره أبداً ، شرهه . وما يقع به وهذا مذهب وشبهه كثر  
 الأصحاب

قل الأصحاب : يقر الدولاب على رب المال ، فلا يصف ، والشارح وحرم  
 به في الهداية ، ومذهب ، وحلاصة ، وغيرهم . وقدمه في المستوعب ، والروغ  
 وقل ابن أبي موسى : يصف : بناء العامل قد الدولاب ، كقد الحث .  
 وقيل : لا يكره كل عام فهو على المال وما لا فلا  
 قل المصنف : وهذا أصح ، فلا يقع به . فإنه على رب المال وإن كره  
 كل سنة .

ودكر ابن رجب في فقر الحث وإنه - وهي المكره - وما يقع به :  
 رواهين .

وقال الشيخ في الدرر : السح على مالك وكملك بسد الأرض ، فإن  
 إذا احتاجت إليه وسكن به بقعة في الأرض على المال  
 فائتره لو تميز عن أحدهما مائة الآح لم يجر ، وفقد الشرط على  
 الصحيح من المذهب ، إلا في الخدد على ما يأتي ، اختاره القاصي ، وأبو الخطاب ،  
 وغيرهم .

وقال في أنه وقع : والأسهر بفقد الشرط  
 قال في إرمعة السكرى : فقد الشرط في لأفيس وقدمه في معنى ، والشرح .  
 وحرمه في رعه لصدي . ولجوى الصغير ، والمعم  
 ود : أو الفج : فقد شره حراج أو حصه على عمل .



وأحد المصنف من الرواية التي في الحداد - إن شرطه على العامل وجميع  
الصحابة ، لا كمن قال - شرط أن يعمل العامل أكثر العمل .

صلى الأول : في بطلان العقد ، وإيقان ، وإتقانه ، في موعده ، وإدائه  
والخاوي الصغير ، والفروع ، والنظر ، والالتفات

أما المعنى فمعد العقد حرمه في المعنى . الشرح وقدمه من ريب  
في شرحه

والثاني لا يبعد حذره من عدوس في ذكره

قوله : **وَحُكْمُ الْعَامِلِ حُكْمُ الْمَصْرِبِ فَيَتَقَبَّلُ قَوْلُهُ فِيهِ**  
**وَمَا يُرَدُّ**

وما سئل العقد ، وفي الجزء المصوب كما عدم في حساب وهو يذهب  
وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم وقسمه في الدواعي وغيره

وقال في النوح ، إن احتد فيما شرط له صدق ، في أصح الروايات  
وقال في العدة الكبرى يصدى رب الأرض في قدر ما شرط له وقدم  
استه وقيل من مدة العمل وهو أصح

فائدة : يس يساق أن يساق على الشعر لدى - في عده - وكذا جرد  
كالصارب قاله في المعنى ، وغيره

قوله : **وَإِنْ تَمَتَّ حَيَاتُهُ حَتَّى يَمُوتَ مِنْ بَشَارَتِهِ . فَإِنَّهُ يُمْسِكُ**  
**حَقَّهُ اسْتَوْجَرَ مِنْ مَالِهِ مَنْ يَعْمَلُ الْعَمَلُ**

وهذا بلا راع لا يمكن إن سهم لأحيائه وقد تمت . فإن المصنف ، والشرح  
والررير في شرحه ، يخفف كالمصارب

قلب : وهو المصوب .

وقال غيره . أمالك ضم أمي ناحية من منه . قاله في العروع .  
والظاهر : أن مراد النصف - ومن ناحية - بعد فراغ العمل . ومراد غيره :  
في ثمة . العمل . فلا تـ في منه .  
لان في الرعاية الكبرى وإن ثبت حياته بذلك في ذلك  
وقال في شئنا . نسمع دعوه المودة  
قال في الله و . وإن . يقع النعم به ، حده بطه : أقيم مقامه ،  
أو عمر بيه .

قوله ( فإن شرط إن سقي شيئاً . فله الرئخ . وإن سقي يكفبه فله  
النصف . وإن رزعا شبيراً : فله الرئخ . وإن رزعا حنطة . فله  
النصف : لم يصح في أحد الوحيين ) .

وهو المذهب الصحيح في الصحيح ، والنظم وحرمه في الوحي . وقدمه في  
الله و . والرعي ، والحدوى الصغير . وقدمه في الأولى ، وفي أمدايه ، والمذهب  
ومسوخ الذهب ، والإعلاصة ، ومسوخ ، وقال . هي عبه  
والمراد الثاني : صح . قال النصف . والشرح . وغيره . س . على قوله  
في الإحارة : إن حطته ردياً : ذلك درهم ، وإن حطته فاسياً : ذلك نصف  
درهم . فإنه يصح على المنصوص على ما يأتي . وهذا مثله . وأطلقه في المعنى .  
والشرح ، وشرح من صح  
وأطلقهما في الأولى في العائق . وأطلقهما في الثانية في المداية . والمذهب  
ومسوخ الذهب ، والمسوخ ، والإعلاصة<sup>(١)</sup> ، والتلخيص ، والسعة .

#### فانظر

إمدهما : لو قال : لك الخ . إن لم تكن حرة ، ولك الربع إن لم تكن

(١) س . الخرم من مسخه نصف

حصارة لا تصح ، على الصحيح من المذهب . ومن عيه وقال : هذا شرطان  
في شرط وعيه أكثر الأصحاب . وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ،  
والدقائق . وغيره .

وقال المصنف : يخرج فيها مثل ما إذا قال : إن سقى سيح ، فله كذا ، وإن  
سقى تكلفه فله كذا .

الثاني : قال : ربيت من نبي ، على نفسه ، صبح قولاً وحده  
قوله : **وَتَحْوِزُ الْمَزَارَعَةِ** .

هذا المذهب إلا أن وعيه لأصناف خاصة  
وقال الشيخ في الدرس : سمعته من أحسن من إجماعه لا يتراكمها في  
العلم والماء .

وحكي أبو الخطاب : روية : لا تصح دكاها في مائة الفقه  
قوله : **فَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ شَجَرٌ فَرَارِعُهُ الْأَرْضُ وَسَافَهُ عَلَى**  
**الشَّجَرِ : صَحَّ** .

الاربع . ومن عيه

فأمره : إذا أحره الأرض ، وسافاه على الشجر ، فلا يحده : إما أن يكون  
ذلك حيلة أو لا فإن كان غير حيلة ، فخر في المذوع فكجميع من بيع وإجماعه  
والصحيح من المذهب : صحها هناك فكذلك هو وهو المذهب  
قال في المذوق : صح في أصح المصنفين وحده في العائق أيضاً ، في أوامر  
بيع الأصول والثمار وقدمه في المعنى ، والشرح ، والشرح ، وبراعتين ، والمذوق  
المصنف

وقيل : لا تصح وهو حله في معنى ، وغيره

وإن كان حله ، فالصحيح من المذهب أنه لا تصح .

قال في المروع هذا المذهب . وحرم به في المعى ، والشرح ، والمناقض في  
هذا الباب . وقدمه في الدقيق في باب بيع الأصول والثمار  
وقال في لعبة الكبري : لم تصح المساقاة والمستأجر فصح الإجارة إن  
جمعها في عقد واحد .

وذكر القاضي في إبطال الخيل جوارره .

قلت . وعلة العمل في بلاد الشام

فان في العائق ومحمده القاضي .

فصل المذهب إن كانت المساقاة في عقد ثان ، فهل تفسد المساقاة فقط ،  
أو تفسد هي والإجارة ؟ فيه وجهان . وأطلقها في المروع .

أمرهما : تفسد المساقاة فقط . وهو الصحيح . قدمه في رعاية الكبري

والوجه الثاني : بفساد . وهو ظاهر ما جرم به في المعى ، والشرح .

وإن جمع بينهما في عقد واحد ، فكثير من الصدقة والمستأجر فسخ الإجارة

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : سواء صحت أو لا ، فذهب من الشعر

ذهب ما في من المعوص

فأمره لا يجوز . وأرض وشعر لهما ، من الصحيح من المذهب

وعليه حمية الأصحاب وقطع به أكثرهم وحكاه أبو عبيد إجماعاً

قال الإمام أحمد رحمه الله : أخاف أن يكون استأجر شعر ألبشمر ، وجورده

من عقيل ، نعم بالأرض . ولو كان الشعر أكثر واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله ،

وصاحب الدقيق

وقال في المروع : وجوز شيخنا إجارة الشعر مفرداً . ويقوم عليها المستأجر

كإجارة أرض للزراعة ، بخلاف بيع السبب

(١) كذا في الأصل الذي خط المصنف وفي كشف القناع (ج ٣ ص ٤٥٤)

« نصح إجارة أرض وشعر لهما ، أي من لشعر . وهو ورقها ونمرها .

فإن نلت الثمرة : فلا أجرة . وإن قصت عن العدة : فالعش أو الأرض .  
العدة : المدة المقصودة بالنقد وهي كدخلة . انتهى .

وأما إخراجها بشر الثياب عنها ونحوه فتصح  
قوله ﴿ ولا يُشترطُ كَوْنُ المَذْرُومِ رَبَّ الأرض ﴾

هذا إحدى الروايتين

واحداه النصف ، والشيخ ، وابن بريق ، وأبو محمد الحوي ، والشيخ  
نقي الدين ، وصاحب النقي ، والحدوي الصغير . وحرمه ابن بريق في هـ .  
ونظم

فت : وهو أقوى دليلا .

﴿ وطاهر المذهب ﴾

وهو الصحيح من مذهب . ويشتهر عن الإمام أحمد رحمه الله . وعنه  
جده الأصحاب ونصه .

في الشرح : اختاره الحنفى ، وعمدة الأصحاب . وحرمه الهوى ، وغيره  
من أصحابه وأطعمهم في المسوعة ، والهدى ، والنسخت ، والنفقة ، والمحرر  
على المذهب : في كل الدرر كله من المذهب فالمرجعه . وعنه أجرة الأرض  
لها ، وهي المحررة

وهي المحررة : أن يخص أحدها : على حدود أو سبعة ، أو غيرها .  
في رعاها

وحج الشيخ في الدين رحمه الله وحجها في مراعاة الله سبحانه . أنها سبلك  
بالنفقة من ريع المذهب

قال في القاعدة التاسعة والسبعين . وقد ثبت كلام الإمام أحمد رحمه الله  
على عليه ، لا على خلافه

فأمره . مثل ذلك الإحالة للفسدة

تنبيه : دخل في كلام المصنف : ما لو كان الدر من العامل أو غيره ، والأرض  
لهما ، أو بينهما ، وهو صحيح . قاله في الفروع وغيره .  
قال في العاقل : ولو كان من العامل ، أو منهما ، أو من العامل والأرض بينهما ،  
نم حكمي الخلاف .

وقال لأصحاب له كان الدر منهما . لحكمه حكم شركة العنان .

### فائدتان

الفردى : لو دعي عامل كذره ، ووالس في الواضع نقله في الفروع .  
قلت : أكثر لأصحاب قطعوا بسنده حيث شرط ذلك  
الثامنة : لو كان الدر من ثالث ، أو من أحدهما والأرض والعامل من آخر ،  
أو له من رابع ، يصح على الصحيح من مذهب .  
ودكر في غيره ، ومن معه من حجة صحيحة .  
ودكره الشيخ في الدين رحمه الله رواية واحتره .  
ودكر ابن رزين في محضره : أنه لأظهر .  
ولو كانت اليد من واحد ، والأرض والدر من آخر العمل من آخر : حار .  
فانه في العاقل ، والفروع .  
ومن كان من أحدهم . : في الصفحة رواس ، . : في كلام المصنف .  
قاساً . وأظهره في الفروع .  
قلت : طهر كلام الإمام أحمد رحمه الله ، وأكثر الأصحاب . عدم الصفحة .  
نم وجدت الشارح صححه . وصححه في تصحيح المحرر . وقدمه في الخلاصة ،  
والسكافي واحتره القاصي طالع شرح عمر .  
قوله ( وإن شرط أن يأخذ رب الأرض ، مثل بذره ، ويقتسم الباقي :  
عدت المراجعة )

هذا المذهب . من عليه وعليه الأصحاب .  
 وقال في الفروع : وشوحيه يخرج من المصيرية .  
 وجوز الشيخ تقي الدين أخذ البدر أو نصفه بطريق القرمص . وقال : لم  
 من اعتبر البدر من رب الأرض . وإلا فقولنا قاسد .  
 وقال أيضاً : يجوز كالمصيرية . وكافئتهما ما يتقيد به السكك .  
 وقال أيضاً : وسع في السكك النصية المدف . ماء . بكن شرط .  
 واشترط عمل الآخر حتى لا يفسد .  
 قال . وما حاب من قرينة وطائفة مدطاية ومحوها : فملي قدر الأموال .  
 وإن وصفت على ترتيب . فملي ربه . أو على القار : فملي ربه . ما لا يشترطه على  
 مسأله . وإن وضع مطلقاً : رجع إلى العادة .  
 فائتم : لم شرط أحدهما اختصاصاً بقدر معلوم من علة . أو داه . أو  
 حاب من الأرض . أو يذنه : حال معلومة . فمدب .

### قوله ( والخصاص على العامل )

هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب . ومن عنده . وقدمه في الهداية .  
 والمذهب . والمستوعب . والخلاصة . والفردى . والتحصين . والبلقة . والفروع .  
 والعمتين . والحدوى الصير . والطر . وغيرهم . وحرره في العرر . والحد .  
 وغيرهم .

وقيل : عيبها . وهو رونة عدد من ررين . واختار لأنى الخطأ . ونخرج  
 جماعة

وقال في موحى في الحقد . والدياس . والحد . وحفظه بحد . الزيد  
 اللان في الحد .

فائمه : القاط كالمصدا . على الصحيح من المذهب . وقصده انه اخبر

وقال في موحى : هل هو كالمصدا . فيه روايت

قال في رعاية الكبرى ، قلت : والفقلا يحتمل وجهين .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ الْخُذَّادُ ﴾

مى أنه على العامل كالحصاد . وهو إحدى الروايتين في الرعاية الكبرى ،  
والمدوع ، ونحوه في المحرر وغيره ، وقيل في التلخيص وحرمه في الوجيز ،  
وقد مر في شرح ابن ر. ن ، والنمى ، والشرح ، ونصراه  
وعنه أن الخُذَّادَ تلحقهما قدر حصتهما ، إلا أن بشرطه على العامل ، نص عليه  
وهو "الصحيح من المذهب" وعليه جمهور الأصحاب وقطع به كثير منهم وهو  
من معدلات المذهب .

قائمة : بكرة الحصاد والخُذَّادَ ليلا . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنَا أَرْزَعُ الْأَرْضَ يَنْدَرِي وَعَوَامِلِي وَتَسْقِيهَا بِمَائِكَ ﴾

وَالرَّزْعُ نَسَا . قَهْلُ يَصِيحُ عَلَى رَوَاتِبِينَ ﴾

وأخفهم في المذابة ، ومذهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والمادى ،  
والمحرر ، والزراعتين ، والمطوى الصغير ، والنظم ، والقروع ، ومناه ابن ر. ن .  
ونظم

أمرهما : لا يصح . وهو الصحيح من المذهب . اختاره القاضى في المحرر ،  
والمصنف ، والشارح . وصححه في التصحيح . وقدمه في الخلاصة ، والكافي ،  
وشرح ابن ر. ن ، والفاثق

والرواية الثانية : صحح اختاره أبو نك ، وابن عدوس في ذكرته .

قوله ﴿ وَإِنْ زَارَعَ شَرِيكُهُ فِي نَعْيِهِ : صَحَّ ﴾ .

هذا المذهب صححه المصنف ، والشارح ، والنظم . واختاره ابن عدوس في  
ذكره . وحرمه من صح في شرحه . وقدمه في الرعايتين ، والمحرر الصغير .



وقيل : لا يصح احتاره القاصي ، قاله في التلخيص وأطلقه في هدية ،  
والذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والفادي ، والتلخيص  
على المذهب : شرط أن يكون للممل أكثر من نصيبه والواقع كذلك .  
فأمرنا

أمرنا : ما سقط من حق وقت الحصد ، إذا تمت في العام الذي هو  
لرب الأرض ، على الصحيح من المذهب ، وهو شيء  
وذكر في المسحوح أنه ما  
وقال في سنة . هو رب الأرض ، مالكاً أو مستأجراً أو مسجراً  
وقيل له حكم العارية .  
وقيل : حكم العصب .  
قال في العدة : وفيه مد

ورى في الدر ١٠٤ إذا حمل السيل من إسان إلى أرض غيره وسق  
وكذا من إمام أحمد رحمه الله - فيس باع فصيلاً لحصد ، وحق يسيراً .  
فصل سبلاً - فهو رب الأرض على الصحيح من المذهب .  
وقال في المستوعب . له أجرة أرضاً يصد . ليحل فيها شوكاً أو دواماً ،  
فتأثر فيها حب ، أو بوى . فهو مسجراً وللمسجراً إحصاء على قلمه بدمع القيمة  
لص الإمام أحمد رحمه الله على ذلك في المصنف

الثانية : لو أضح أرضه سنة من بريرة وورده فلم يستأجر في تلك  
السنة ثم استأجر في السنة الأخرى . فهو المستأجر وعليه الأجرة لرب الأرض  
مدة احتسابها وليس لرب الأرض مطالبة بقلمه قبل إدراكه والله أعلم

بسم محمد الله وحسن توفيقه : طبع الجزء الخامس من كتاب الإنصاف على  
السبعة التي تحت المصنف ، والتي من الله ما خيره الثالث منها .  
وهو لذلك - فيما أعفد - أدق تصحيحاً ، وصفاً من الأجزاء التي قبله  
والحمد لله الذي وفق وأعان على إتمام طبعه كذلك : تلك مطبعة السنة  
، عمدة في يوم الاثنين الثامن من شهر جمادى الأولى من سنة ١٣٧٦ هجرية ،  
موافق لليوم العاشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٦ ميلادية  
وبإية إن شاء الله على الجزء السادس ، وأوله « باب الإجارة » .  
والله وحده مسئول أن يحين على سرعة إتمام طبع الأجزاء اللاحقة  
وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه ، وصعقته من عبده ، إمام المهتدين ،  
« حاتم المؤمنين » ، عبد الله وسوله الكريم محمد وعلى آله أجمعين  
وأنا لله أن يحب وإخوان المؤمنين ، من آل هذا الرسول وحرمة  
مخلص في لديب والأمة

وكتبه فقير عفو الله ورحمته

صالح المصطفى

## فهرس

### الحرء السادس من الإصاف

- ٣ باب الإحارة
- ٤ ما سمع به من الألفاظ
- ٥ معرفة النعمة . إن بالعرف . كسكى  
الدار شهر
- ٦ معرفة لعمدة بالوصف
- ٦ في ساء الحائط يذكر طوله وعرضه  
وسمكه وآله
- ٧ إحارة أرض معينة لزراع ، أو عرس  
أو ساء
- ٨ إن استأجر للركوب ذكر مركوب  
فرساً ، أو بعيراً ، أو حوّه
- ٩ إن كان الحمل م يجمع إلى ذكره
- ١٠ ثانياً : معرفة الأحره عما حصل به  
معرفة اثنين
- ١٢ يصح أن يستأجر الأخير بطعامه ،  
وكسوته . وكذلك الظئر
- ١٣ يعطى لظئر عند العظم عدداً أو  
وليداً ، ١٥ إن لم يرضع مؤسراً
- ١٦ إن دفع نوبه إلى قصار أو حياض
- ١٨ إحارة أخرى بأحره من حبه
- ١٩ إن قال : إن خطبت هذا الثوب  
اليوم فلك درهم . وإن خطته عدداً  
فلك نصف درهم
- ١٨ وإن قال . إن خطته رومياً فلك  
درهم . وإن خطته فارسياً فلك  
نصف درهم
- ١٩ إن أكره دابة . وكان إن رددتها  
اليوم فكراؤها حصة . وإن رددتها  
عدداً فكراؤها عشرة
- ٢٠ إن أكره دابة عشرة أيام عشرة  
درهم . وما زاد فله بكل يوم درهم
- ٢١ لا يجوز أن يكترى مدة عرانه . وإن  
سمى لكل يوم شيئاً معلوماً . لحائر
- ٢١ إن أكره كل شهر درهم ، أو كل  
دلو شجرة . فالصوم في رواية بن  
مصور أنه صح
- ٢٢ كلما دخل شهر نزهما حكم الإحارة
- ٢٢ لكل واحد منهما الفسخ عند نفي  
كل شهر
- ٢٣ لا يصح الاستئجار على حمل البنية ،  
والحجر
- ٢٤ مكروه كل أحره
- ٢٥ محرر إحارة كل عين يمكن استيفاء  
النعمة لما حقه من مع عائها ، وحيوان  
يعتد به لا النكاح
- ٢٧ حوار استئجار حكايات ليقراً فيه

إلا لصحف في أحد الوحيين

٢٧ استبحار اسعد للنحي واورن لا عبر

٢٨ إن أغلق في لعد وقل لصحة في

التي قبلها : لم يصح في أحد الوحيين

٢٩ استبحار ولده لخدمته وامرأة لرضاع

ولده وحصاته

» شروط استبحار لعدة أحدها

أن يعقد على نفع المين دون أجزائها

» لا تصح إحدره انطمان للأكل . ولا

الشمع لشمعه

٣٠ لا يصح استبحار حيوان إلا أحده

إلا في الطير . وتقع لشر يدخل سعة

٣١ ثلثي معرفة اسعين رؤيه أو صفة .

في أحد الوحيين

٣٢ لا يجوز إحدره المتاع مفرداً لمير

شريكه

٣٣ لا يجوز إحارة هبة زمة للحمل

ولا أرض لا ست للزرع

٣٤ كون معة مخلوكة بمؤخر أو مادونا

له فيها

» للمستأجر إحارة ميعين لمير بموم

معاقبه الخ

٣٥ للمستأجر إحارها إذا أدن به لمير

مدة حسب

٣٦ يجوز إحارة الوقف فإن مات

لمؤخر ففعل به من بعده . تنسخ

الإحارة

٣٨ إن أحر نوى يبيع أو أحر معة

أو لبيد لعد ثم مع الصبي وعق

العد

٤٠ شرط كون لعد معلومة على على

لظني بقاء ميعين فيها وإن طالت

٤١ لا شرط أن تلي لعد . ولو أحره

سنة خمس في سنة أربع صح

٤٢ إن أحره في أثناء شهر سنة ستوفي

شهر بالعد

» لصرف الكى عند على معة في

العدة الخ

٤٣ لا يجوز الخلع بين نمدر لعدة

ولعمل الخ

» لا يصح إحارة على عند حنص

طاعة أن يكون من أهل القرية

٤٤ الاستبحار للحج

٤٥ يكره الحراكل أجرته

٤٦ للمستأجر استيعاء النعمة بنفسه وبمثله

٤٧ لا يجوز من هو أكبر صرراً منه .

ولا بمن يخالف صرراً ضرراً

» أن يستوفي النعمة وما دونه في

في الضرر من جنسها الخ

٤٨ فإن فعل معة أحره أشد

٤٩ إن اكترى الدابة لحولة شيء . فزاد

عنه أو إلى موضع آخره خ

٥٠ إن نعتت ضمن قسم

٥١ إلا أن يكون في يد صاحبه الخ

٥٢ يرم مؤخر كل ما يمكن به من

نسخ . كرمم الحمل الخ

٥٦ وتروم العير يرون لعلاء العير  
٥٧ تفرج البلوغة ولكسف يلزم  
الساحر إذا تمها فارغة

٥٨ الإحارة عقد لازم من الطرفين الخ  
٥٩ إن حوله ملك قبل تقصيصه يمكن  
له أخره ما سكر

٦٠ إن هرب الأخير حتى انقضت المدة  
الخ

٦١ إن هرب الخيال أو مات وترك الخيال  
أنفق عليها الخ

٦٢ تنسخ الإحارة بموت الراكب الخ  
عليها

٦٣ تنسخ الإحارة بموت الراكب الخ  
» إن أكرى داراً فأنهضت الخ

» أو أرضاً للزراع . فانقطع ماؤها الخ  
٦٤ لا تنسخ الإحارة بموت للسكري .

ولا للسكري

٦٥ إن عصمت العين . حير الساحرين  
الصنع ومطاسة العاصب لأخره  
المثل الخ

٦٦ من استأجر لعمال ثوب . فمرو  
أقيم مقامه من عمله والأخره على  
نحوه

» إن وجد العين معيبة . أو حدث بـ  
عيب فلا لصح

٦٨ حواري بيع بعين مستأجرة

٦٩ إذا اشتد الساحر أصعب  
الإحارة

٧٠ لأصله على الأخير الخاص وهو  
التي سلمه إلى الساحر

٧١ إذا تعدى الأخير الخاص

٧٢ يضمن الأخير المشترك ما حلت به  
من حريق الثوب وعطشه في تفصيله

٧٣ لا ضمان على الأخير لشركه في تلف  
من حرره أو حره

» لا أخره له في عمل فيه

٧٤ لا ضمان على حديم . ولا حمال . ولا  
راعي الخ

٧٥ لا ضمان على الراس إذا لم يعد

٧٦ إذا حبس اصنع الثوب على آخره  
الخ

» إن أنصف الثوب بعد عمله حير  
مالكه الخ

٧٨ إذا ضرب الساحر الدابة فقد المائدة  
أو كسرها الخ

٧٩ إن قال أدت لي في تفصيله فداء الخ

٨٠ نجب الأجرة نفس المقد

٨١ إلا أن يتفقا على تأخيرها

٨٢ لا يجب تسليم أجرة العمل في السنة  
حتى يتسله

٨٣ إذا انقضت الإحارة . ولى الأرض  
عمران الخ

٨٤ ب شرطه قيمة لزمه ذلك

» إن كان فيها ريع ب وثم يعرض  
الساحر

» إن كان عدم يعرض ب ريعه . لأخره

٨٧ إذا تسل العين في الإحارة الفاسدة

لخ

٨٨ إن أكثرى بدمام ، وأعطاء عنها

دناير الخ

٨٩ باب السبق

• يجوز السابعة على الدواب والأقدام

الخ

٩٠ لا يجوز بوض إلا في الخيل والإبل

والسهم

٩١ تعيين المركوب والرمة الخ

• يكون المركوبان من نوع واحد الخ

٩٢ لا مسافة بين قوس عرب وطرسى

• يبين مدى الرمي بما جرت به العادة

٩٣ يكون النوض معلوماً مباحاً

• فإن أحرعاً مما لم يمر الخ

• يكافى ، فرس أحسن فرساً ، أو

خير من سبيلها الخ

٩٤ وإن شرط أن السابق يطعم السابق

أصحبه الخ

• والمسابقة جملة

٩٥ على القول بآزومها : ليس لأحدهما

فصحها الخ

• يقوم وارث الميت مقامه . وإن م

يكفى له وارث أقام الحاكم مقامه من

ركبه

٩٦ استقى في الخيل بالترأس إذا عاثت

الأنثى

• ولا يجوز أن يمس أحدهما مع فرسه

فرساً الخ

٩٧ شروط المناضلة . أن تكون على

من يحسن الرمي الخ

٩٨ معرفة الرمي : هل هو ماضية .

أو مادرة •

• ماهو الخواصق •

٩٩ إن تشاحا في المتدعى بالرمي

أمرع بينهما

• إن أطرب الريح العرس ، فوقع

السهم موضعه الخ

• إن عرس عارض من كسر قوس ،

أو قطع وير الخ

١٠٠ يكره للأمين والشهود مدح أحدهما

لما فيه من كسر قلب صاحبه

١٠١ كتاب العارية

• هي هبة منعمة

١٠٢ تجوز في كل المانع إلا مانع

المنع

١٠٣ ولا تجوز إعاره العد المسلم

كافر

١٠٤ نكروه بإعارة الأمة ، لثمة رجل

غير محرماً

١٠٥ للمعير الرجوع متى شاء ما لم يأت

١٠٦ إن أعاده أرضاً للدين . لم يرجع

حتى يبنى بيت

١٠٧ إن أعاده حائط يصع عليه أطراف

حشده الخ

١١٦ إن رد الدابة إلى اصطبل المالك  
أو غلامه النح

١١٧ إن رد إلى من حوت عادته بخران  
ذلك على يده كالتاسيس ومحوه

» إذا اختلعا . فقال: أحررتك . قال:  
من أعرتني

» إن كان بعد مضي مدة لما أحره النح  
١١٨ هل يستحق أجرة التلث ، أو للدعي

» إن راد عليه ؟  
١١٩ إن قال : أعريتك . قال . من

أعرتني والبيضة تالفة . فالتقول  
قول المالك

» إن قال : أعرتني أو أعرتني . قال:  
من عصفتي . فالتقول قول المالك .

١٢٠ وقد نقول قول العاصم .  
١٢١ كتاب الغصب

» هو الاستيلاء على ما للمرء مهورا  
غير حق

١٢٣ ضمن لغيره غصب  
١٢٤ إن غصب كذا فيه بيع أو حرم

دعي زمة رده  
١٢٥ إن أسفه . لم يترمه فيه

١٢٦ إن غصب جلد البقرة . فهل يترمه  
رده . ؟

» إن دهمه . وقتلنا بطهارته . لم يترمه رده  
١٢٧ إن استولى على حر : ضمه بذلك

١٢٨ إلا أن يكون صغيرا  
» إن استعمل الحر كرها . عليه أحرته

١٠٦ إن سقط عنه لهضم أو غيره . لم  
يتلك رده

» إن أعاره أرضا للزرع : لم يرجع  
إلى الحصاد الخ

» إن أعارها للفرس والباه . وشرط  
عليه القلع في وقت الخ

» لا يترمه تسوية الأرض إلا بشرطه  
١٠٧ إن لم يشترط عليه القلع . لم يترمه

» إن فعل فعله تسوية الأرض  
١٠٨ للمعير أحده نقيضه إن ألقى القلع

١٠٩ م يذكر أصحابا عليه أحره من  
حبس الزحوم الخ

١١٠ إن حمل السيد يد . إلى أرض  
فقت فيها . فهو لصاحبه الخ

» يحمل أن لصاحب الأرض أحده  
ببيحته

١١١ إن حمل عرس رجل فقت في  
أرض غيره . فهل يكون كعرس

» شفع ح  
١١٢ حكم أسير في أمينة . لعنة

» عبارة مصونة نفسها يوم  
بالمعاصي

١١٣ » المسلمون على شروطهم »  
» وكل ما كان أمانة لا يصير مصوناً

شرطه  
» إن تلفت أحرأوها بالاستعمال الخ

١١٤ ليس للمسيير أن يسير  
١١٥ على المستجير مؤنة رد العارية

- ١٢٩ إن حبه مدة ، ثم حبه أخرته ؟  
 » إن حطه ي بصره . رمة  
 حليته إن لم يكن  
 » إن روع الأرض وردها بعد أخذ  
 الزرع عليه أخرى  
 ١٣١ إن أدركها والزرع قائم الخ  
 ١٣٢ من ذلك بينه أو بعده ؟  
 ١٣٤ إن عرسها أو من فيها أحد قطع  
 عرسه وبه الخ  
 ١٣٨ إن عصب لوحاً فرج به حبه : لم  
 يطلع حتى رسي  
 ١٣٩ إن عصب حطه ، حبه ، حرج  
 حيوان نج  
 ١٤٠ إن مات الحيوان لزمه رده إلا أن  
 يكون آتياً  
 ١٤٢ لو عصب خارجاً صاده ، أو  
 سكه ، أو شراكاً لم يمت شيئاً  
 ١٤٥ إن عصب ثوباً فقصه الخ  
 ١٤٨ إن عصب ثوباً ، فخر فيها ثوباً .  
 ١٥٠ إن عصب حباً فزرعه ، أو يثاً  
 صار قراحاً  
 ١٥٠ إن نقص رمة صلب عصبه  
 ١٥٣ إن عصبه وحى عصبه صبه  
 ما كثر الأمر  
 ١٥٤ إن حوى عصبه عن عصب  
 ١٥٥ إن عصب عبداً خطاه : فزعه رده  
 ورد قيعته  
 » إن نقصت العين لعير الأسعار  
 لم يضمن  
 ١٥٦ إن نقصت القيمة بصر  
 ١٥٧ إن راد من حبة أخرى  
 » إن ردت القيمة - لم يضمن أو نحو  
 ثم نقصت الخ  
 » إن عد مثله الزيادة ، الأولى من  
 حسب .  
 ١٥٨ إن كانت من غير حسب ، الأولى لم  
 يضمن صاحبها  
 » إن نقص المصوب ، يضمن أيضاً غير  
 مستقر .  
 ١٥٩ إن جنى المصوب عليه أرض جانيته  
 ١٦٠ جانيته على المصوب وعلى ماله قدر  
 » يضمن روائده المصوب  
 ١٦١ إن حصد المصوب مع له على وجه  
 لا يضمن  
 ١٦٣ إن حطه بدونه أو بحره ، أو  
 بغير حبه  
 ١٦٤ إن عصب ثوباً فصبغه  
 ١٦٥ إن أورد أحدها قطع لصع ، بحر  
 الآخر  
 ١٦٦ إن وهب لصع للمالك ، أو وهبه  
 رويق الدار  
 ١٦٧ إن عصب صاع فصع به ثوباً  
 ١٦٨ إن وطى ، الحارقة ، يضمن له الحد  
 وانهر  
 » إن وفت فالوله رويق للبد  
 ١٦٩ لو ولدت حباً ، ثم مات صممه  
 قيمته



- ١٧٠ إن «عيا أو وهيا لعمد بالصعب  
فوطئها
- ١٧١ إن «عيا بالصعب فصعب . رجعا  
على الصعب
- « أولد حر إن ولد من «عدها  
١٧٢ مثله في صغته مرة
- ١٧٣ رجع بذلك على الصعب  
« إن تلفت صعبه فصعب . ولا رجع  
سها إن كان مشترى ورجع بها  
لثيب
- ١٧٤ ما حصلت له به منفعة كالأجرة  
١٧٦ إن ضمن الناصر جمع على المشتري  
عما لا يرجع له عليه
- ١٧٧ إن وفقت من زوج . فمات الولد  
١٧٨ إن أعارها فتلقت عند المستمر
- ١٨٤ إن اشترى أرضا فعرسها أو سويها  
١٨٥ إن أعدم . معصوب لعدم الصعب .
- ١٨٦ إن «م قل في أمها . مستقر عليه  
صعب
- « إن «صعبه لذلك . وه يعلم  
١٨٨ إن «صعبه عند ما سكه أو «عه إياه
- ١٨٩ إن أكره إياه  
١٩٠ من اشترى عند «عقته
- « إن تلف المعصوب . ربه مثله إن  
كان مكلا أو موروثا
- ١٩١ إن أعوز الكل فله قيمة مثله يوم  
إعواره
- ١٩٢ إن لم يكن مثليا : صعبه يفيته
- ١٩٤ صعبه يفيته يوم تنفع في بلدة من  
تقدمه .
- ١٩٧ إن كان معصوبا . أو تروا تخالف  
قيمة وره
- ١٩٨ إن كان على بالتقدين معا : قومه  
بما شاء منهما .
- « إن تلف بعض المعصوب فقصت  
قيمة باقيه .
- ١٩٩ إن عصب عبدا فأبق أو فرسا ففرد  
٢٠٠ إن عصب عصرا فحمر . صعبه  
قيمة
- « إن تلف حلا . رده وما نقص من  
قيمة المعصير
- ٢٠١ إن كان للمعصوب أجرة . ففرد  
أجره مثله
- ٢٠٣ إن عصب شيئا . ففرد عن رده  
« تصرفات الناصب الحكيمة بالطلقة  
في إحدى الروايتين
- ٢٠٨ إن أكره بالدرهم فالربع لاسكها  
« إن اشترى في دمه . ثم عدها  
وكذلك
- ٢١١ « احصى في قيمة المعصوب  
أو قدره . أو صاعه فيه فالقون  
قول الناصب
- « إن احصى في رده أو عيب فالقون  
قول مالك
- ٢١٢ إن فبى في يده معصوب لا يعرف  
أولاه

- ٢١٦ من أنلف مالا محترماً لغيره صفة  
 ٢١٨ إن قنع قنعاً عن طائر، أو حل  
 قيد عبد، أو رباط فرس : ضمنه  
 ٢١٩ إن حل وكاء رقي مانع أو حامد النح  
 ٢٢٠ إن ربط دابة في طريق فأنلفت  
 ٢٢١ إن اتقى كلباً عقوراً ففقر، أو حرق  
 ثوباً لح  
 ٢٢٢ في السكب لمعور دواتان في الحملة  
 ٢٢٤ إن أضحج ماراً في ملكه، أو سقى  
 أرضه قنصاً إلى ملك غيره فأنلفه  
 ٢٢٥ إن حرق في فائه نزلت له  
 ٢٢٨ إن سط في معد حصيراً، أو  
 علق فيه مدلاً  
 ٢٢٩ إن جلس في مسجد، أو طريق  
 واسع : فمتر به حيوان  
 ٢٣١ إن أخرج حاداً، أو معراً إلى  
 الطريق  
 ٢٣٥ إن مال حائظه فمهدمه حتى أنصف  
 شيئاً  
 ٢٣٥ ما أنفت السبعة فلا صون على  
 صاحبها  
 ٢٣٦ إلا أن تكون في يد إنسان،  
 كالمركب والسائق والعدو  
 ٢٣٩ ما أنفت من برع، أو شجر  
 لئلا يح  
 ٢٤١ ولا يصح ما أنفت من ذلك  
 بهاراً
- ٢٤٣ من مال عليه آدمي أو غيره .  
 قتله دفناً عن نفسه  
 ٢٤٤ إن اصطدمت سعتان ففرقتا  
 ٢٤٥ إن كانت إحداها محذرة صل  
 صاحبها صيان المصعدة الخ  
 ٢٤٧ من أنلف ممروراً، أو طسوراً،  
 أو صلياً : أو كسر به صفة لح  
 ٢٥٠ كتب الشفعة  
 ٢٥١ لا يحل الاحتيل لإسقاطها، ولا  
 تسقط بالتجيل أيضاً  
 ٢٥٢ لاشفعة فيه عوضه غير مال .  
 كالصداق وعوض الخلع الخ  
 ٢٥٥ أن يكون شفعاً متعاً من غير  
 علم  
 ٢٥٦ لاشفعة فيها لا تحب قسمه كالخيم  
 الصغير والبقير الخ  
 ٢٥٨ لا يؤخذ الثمرة وأبرع سماً  
 ٢٦٠ لطدة ٣ على لهور  
 ٢٦٣ إن أخره سقطت شفعه  
 ٢٦٨ إن ترك لطب يكون بشري  
 غيره خ  
 ٢٦٩ إن أخره من يقبل حبه، فلم  
 صدقه  
 ٢٦٩ إن قال للبشري سوا ما اشترت  
 أو مالحى . سقطت شفعه

٢٧١ إن دله في البيع أو توكل لأحد التبايعين . فهو على شفعة

» إن أسقط الشفعة قبل البيع لم تسقط

٢٧٢ إن ترك الولي شفعة لقصى فيها حظ

٢٧٥ الشرط الرابع : أن يأخذ جميع المبيع

» إن كانا شفعين . فالشفعة بينهما على قدر ملكتهما

٢٧٦ إن ترك أحدهما شفعة . م يكن للآخر أن يأخذ إلا الكل أو يرد

٢٧٧ إن كان المشتري شريكا للشفعة بينه وبين الآخر

» إذا كانت داراً بين اثنين فباع أحدهما نصيبه لأحدهما مضمين

٢٧٨ إن أخذ بالتالي شاركه المشتري في شفعة

» إن أخذ بهما م شاركه في شفعة الأول

» إن اشترى اثنين حق واحد

٢٨٠ إن اشترى واحد حق اثنين

٢٨٢ إن باع شقصاً وصيفاً .

» إن تلف بعض المبيع . فله أخذه الباقي حصه من الثمن

٢٨٣ الشرط الخامس : أن يكون للشفيع ملك سابق ، فإن ادعى كل واحد منهما اسبق . فتحالفا .

» لاشفعة بشركة الوقف

٢٨٥ إن تصرف المشتري في المبيع قبل طلب توقف أو هبة .

٢٨٧ إن باع للشفيع أحد ماى المبيع شاء .

» إن فسخ البيع بعيب أو إقالة للشفيع أحده إذا هبى لا الشفع

٢٩٠ إن أجره أخذه الشفيع وله الأجرة من يوم أخذه .

٢٩١ إن استطاع فالعلة له

٢٩٢ إن قام المشتري وكس الشفيع .

٢٩٤ إن احتار أحده فأراد المشتري فله ذلك إذا م يكن فيه ضرر

٢٩٥ إن باع للشفيع ملكه قبل لعمه م سقط شفعة .

٢٩٧ إن مات للشفيع تطلبت الشفعة ، لأن يموت بعد منسبها فيكون نوارته

٢٩٩ أخذ للشفيع ما منى الذي وقع عليه بعد

٣٠٠ إن عجز عنه أو عن نصيبه سقطت شفعة

٣٠١ إن كان مؤجلاً أحده الشفيع لأجل أن كان ملكاً . وإلا أقام كعقلاً ملكاً واحداً .

٣٠٢ إن كان من عرصاً أعطاه مثله .

» إن كان فاق مثله وإلا قبضته

٣٠٣ إن اختلفا في قدر الثمن فالقول قول المشتري . إلا أن يكون للشفيع بنة

٣٠٥ إن قدر المشتري . اشتريه بألف  
وأقام النافع بية . أنه ناعه شاعين  
» إن قال المشتري غلطت أو سبت .  
أو كذبت . فهذا يقبل قوله مع  
عنه .

٣٠٦ إن ادعى أنك اشتريته بألف  
فقال : بل اتيت . فاقول قوله مع  
فيه .

٣٠٧ إن كاتب عوصا في الخلع أو انكاح  
أو عن دم العمد

٣٠٨ لاشعة في بيع الخيار قبل انقضاءه  
٣٠٩ إن أقر البائع بالبيع ، وأسكر  
المشتري . فهل يجب لاشعة ؟

٣١٠ عهدة الشبيع على المشتري . وعهدة  
المشتري على شبع

٣١١ إن أقر المشتري فليس اشبع .

» لاشعة للكافر على مسلم

٣١٢ هل يجب لاشعة للمصارف على  
ربها .

٣١٣ باب الوديعة

» إن سفت من بين ماله

٣١٤ يلزمه حطها في حرر مثلي

» إن عصى صاحبها حرر .

٣١٥ إن أحررها مثله . أو فوقه

» إن ساء على إخراجها

٣١٦ إن تركها فلهب .

» إن أخرجها بغير خوف .

٣١٧ إن قال لا أخرجها . وإن حفت  
عليها . فأخرجها عند الخوف أو تركها  
٣١٨ إن أودعه سبعة . فلم يمسها حتى  
ماتت .

٣١٩ إن قال أركبها في كرك . فتركها  
في حية .

٣٢٠ إن تركها في يده احتمل وحيين .

٣٢١ إن دفع الوديعة إلى من يحط ماله

٣٢٢ إن دفعها إلى أحسن أو حاكم .  
وليس للمالك مطالبة الأخرى .

٣٢٣ إن أراد سفرأ . أو خاف عليها  
عنده : ردها إلى مالكها .

٣٢٤ ولا ذهب إلى الحاكم .

٣٢٥ إن صدر ذلك أو ردها ثمة .

٣٢٦ ذهب وإعلام . ثمة يسكن تلك  
الدار

» إن لم يدرى فيها فركب الادانة بغير  
معهها

٣٢٧ إن تعدى حطها بالاتباع منه .

٣٢٨ إن حطها بغير .

» إن رد ماله مضمرا فكذلك

» إن كان غير مضمرا ضمن .

٣٢٩ إن أودعه صبي ودية .

» إن أودع الصبي ودية .

٣٣٠ إن أهدى مضمرا .

٣٣١ إن أودع غدا ودية . فأنصه .

» سمها في رفته

» أودع أمين . والقول بوجه في يديه

من رد وتلف .

٣٣٩ إن أدن في دفعها إلى إنسان .

٣٤٠ مدعى عليه من حدة أو تعريض

» إن قال : م يدعى . ثم أقر .

و ثبتت سببه .

٣٤٢ إن قال مالك مدعى نفي .

» إن مات المودع فأدعى وارثه الرد

٣٤٣ إن تلفت عند الوارث قبل إمكان

رده لم يضمها ، وبعدة يضمها

٣٤٦ إن ادعى الوديعة إنسان ، فأقر بها

لأحدهم

٣٤٧ إن أقر بها لها وحلف لكل واحد

مهما .

» إن قال : لا أعرف صاحبها : حلف

أنه لا علم .

٣٤٩ إن أودعه اثنين مكيلا ، موروثا

» إن عصمت الودعة فهل للمودع

لطالبة بها ؟

٣٥٤ باب إحياء الموات

» هي الأرض الدائرة في لاهل أنها

ملك .

» إن كان فيها آثار الملك ولا حد

لها ملك

٣٥٧ من أحرق أرض ميتة .

٣٦٠ إن م يعلق غنسه

٣٦٣ إن كان غريمه ساحل موضع إذا

حصل فيه الماء .

» إذا ملك المحي ملكه بما فيه من

البناء خاصة .

٣٦٥ إن صهره عين ماء أو معدن حار

٣٦٥ ما فضل من مائه لزمه بدله سها

عمره .

» هل يرميه بدله يزرع غيره ؟

٣٦٨ إحياء الأرض : أن يحوزها لحائط

أو يجري لها ماء .

٣٦٩ إن صهر يثرا عادية : ملك حر يثرا

حسين ذواعا .

٣٧٣ من حفر مواتا لم يملكه

٣٧٤ هو أحق به ووارثه بعده ومن

عنه إليه .

» إن م سهر إحياءه

٣٧٥ إن أحياه غيره . فهل علكه ؟

٣٧٧ للإمام إقطاع موات ابن يحميه .

» الإمام إقطاع الخلو في طرق

الواسعة

٣٧٨ إن م قطعها فمن سبق بها

الخلوس فيها . وكون أحق بها

ماء على شفته مح

٣٧٩ إن أصل الخلو فيها . فهل ران ؟

٣٧٩ إن سبق إنسان أفرغ بينهما .

٣٨٠ من سبق في معدن فهو أحق به

بأن منه

» هل تبع إذا مقدمه ؟

٣٨٢ من سبق إلى مناج . كصيد وغير

٣٨٣ إن سبق إليه إنسان . بينهما

٣٨٤ إذا كان للشاة في نهر غير مخلوك .

كشاة الأمطار .

٣٨٧ ما حماء النى صلى الله عليه وسلم :

فليس لأحد نفسه .

» ما حماء غيره من الأئمة فهل يجوز

نفسه ؟

### ٣٨٩ باب الجمالة

» هي أن يقول من رد عسدي .

أو عسقي ، أو سى هذا الخاطئ

٣٩٠ من فعله بعد أن علمه الجمال

استدعيه .

» تصح على مدّة مجهولة وعمل مجهول

٣٩٢ إن أحدهما في أصل الحمل أو قدره

فالمعروف هو الخاطئ .

» من عمل لغيره عملاً بغير جعل

فلا تنقض له .

٣٩٤ له بالنسبة في رد الأبقى دساراً ،

أو اثني عشر درهماً

٣٩٦ بأحد منه ما يقع عليه في قوله .

### ٣٩٩ باب اللقطة

٣٩٩ هي ابدال الشائع من ربه

» ينقسم ثلاثة أقسام أحدها

فلا تنقض الهبة .

٤٠١ وذلك بأحد بلا تعريض .

٤٠٢ ثلثي الصداق متى تمتع من صهار

النساع كالإبل ، والنعير .

٤٠٣ من أحدها سمياً .

» إن دفعها إلى نائب الإمام راب من

٤٠٤ الثالث : سائر الأموال ، كالأثمان

والمناع ، والغنم ، ولقصال ،

والمعاجيل والأفلاك .

٤٠٥ من آمن نفسه عليها ، وقوى على

تعريضها لله أحدها والأصل :

ركب .

٤٠٦ متى أحدها . ثم ردها إلى موضعها

أو فريط بها .

» هي ثلاثة أضرب ، أحدها : حيوان

يحدر بين أكله وعليه قيمته ، وبين

يبعه وحفظ نفسه . وبين حفظه

والإماني عليه من ماله .

٤٠٧ هل يرجع بذلك ؟

٤٠٨ ثلثي ما نحتى فسادته ، وبحير

بين يبعه وأكله .

٤١٠ ما تمكن شعيبه بفعل ما يرى فيه

أخطئ لما كره .

» يعرف الجميع بالدهاء عليه في محامع

لباس كاملاً : من ضاع منه شيء

أو بقعة

٤١٢ أخرجه المذنب عنه

» قال أبو الخطاب : ما لا يملك بالعرف

وما يقصد حفظه لمالكه . رجوع

بالأجرة عليه .

» إن لم تعرف دخلت في ملكه بعد

الحول حكماً . كالبراث .

٤١٤ عن الإمام أحمد : لا يملك إلا

الأثمان . وهي ظاهر للمذهب

٤١٥ هل له الصدقة غيرها ؟  
٤١٧ لا يجوز التصرف في القطة حتى يعرف صاحبها . ويستحب ذلك عند وحدتها  
٤١٨ الاشهاد عليها . واعطائها لمن يعرفها .  
٤١٩ زيادتها المنفعة للكسب قبل الحول ولو احدثها منه  
٤٢٠ إن تلفت أو نقصت قبل الحول أو صده  
٤٢٢ إذا ادعاه انسان . يقرع بينهما فمن قرع صاحبه . حلف وأحدثها  
٤٢٣ إن أقام آخر بينة : أنها له النخ  
٤٢٤ متى سس الدافع . رجع على الواصف  
» لا فرق بين كون الملتقط غنياً أو فقيراً النخ  
٤٢٥ إن وجدها سي . أو منبه النخ  
٤٢٦ إن وجدها عبد : فليده أخفها منه النخ  
» فإن ألقاها قبل الحول : فهي في رقه . النخ  
٤٢٨ ومن سسه حر فبيده وبين سيده النخ .  
٤٣٢ باب اللقيط  
» هو الطفل المسود  
» وهو حر  
٤٣٣ يستحب لمقتطع الاشهاد النخ  
٤٣٤ ينفق على اللقيط من بيت المال النخ  
» هل لمن أنفق عليه مع تملك بيت المال الرجوع ؟  
» على من يرجع ؟ على بيت المال . أو على اللقيط حين يبلغ ؟  
٤٣٤ متى يحكم بإسلام اللقيط أو كفره ؟  
٤٣٥ ما يوجد مع اللقيط من فراش ونحوها . أو ما في فيه فهو له  
» إن وجد تحتها مال مدفوناً أو مطروحاً قريباً منه فله وحده  
٤٣٦ إذا كان النفق طرباً  
٤٣٧ له الاعاق عليه ما وجد معه عبر بدن الحاكم  
» هل شرط في الملتقط أن يكون عدلاً ؟  
٤٣٨ أولى الناس بحضائه : واجده الأمين  
» إذا كان الملتقط غير أمين : مع من السرى  
» هل يقر في يد مستور الحال ؟  
٤٣٩ لا يأخذ الرقيق اللقيط . لا بدن سيده . إلا أن لا يجد من لا يأخذه  
» وكذلك المذرب وأم الولد والمعلق عنه  
» ليس للكافر انقطاع المسلم . ولا عمر في ماله  
» لو نطقه مسد وكافر

٤١٥ هل له الصدقة غيرها ؟  
٤١٧ لا يجوز التصرف في القطة حتى يعرف صاحبها . ويستحب ذلك عند وحدتها  
٤١٨ الاشهاد عليها . واعطائها لمن يعرفها .  
٤١٩ زيادتها المنفعة للكسب قبل الحول ولو احدثها منه  
٤٢٠ إن تلفت أو نقصت قبل الحول أو صده  
٤٢٢ إذا ادعاه انسان . يقرع بينهما فمن قرع صاحبه . حلف وأحدثها  
٤٢٣ إن أقام آخر بينة : أنها له النخ  
٤٢٤ متى سس الدافع . رجع على الواصف  
» لا فرق بين كون الملتقط غنياً أو فقيراً النخ  
٤٢٥ إن وجدها سي . أو منبه النخ  
٤٢٦ إن وجدها عبد : فليده أخفها منه النخ  
» فإن ألقاها قبل الحول : فهي في رقه . النخ  
٤٢٨ ومن سسه حر فبيده وبين سيده النخ .  
٤٣٢ باب اللقيط  
» هو الطفل المسود  
» وهو حر  
٤٣٣ يستحب لمقتطع الاشهاد النخ

- ٤٥١ إن أقر بوري بعد بلوغه م يقل  
 ٤٥٢ إن أقر بالكفر م يقل وحكمه  
 حكم امرئ .  
 » إن أقر بإسار أمه ولده أخق به  
 ٤٥٣ لا يقع الكافر في دينه  
 » إن أقر به امرأة أخق بها  
 ٤٥٤ إن أقر به عبد أو أمة أخق بهما  
 » المحبون كالطفل إذا تمكن أن  
 يكون منه  
 » من شرب خمره ، ثم أنكر بعد البلوغ  
 » لو ادعى أحسب سبه ثبت مع  
 نفيه ملك سيده  
 ٤٥٥ إن ادعاه اثنين فأكثر الخ  
 » لو كان في يد أحدهما وأقام كل  
 واحد بيته صح  
 » لو كان في يد امرأة الخ  
 » عرضه على القافة  
 » إن ألحقت بأحدهما : لحق به  
 ٤٥٦ إن ادعاه أكثر من اثنين فألحق  
 بهم لحق ، وإن كثروا  
 » يرث كل من لحق به ميراث ولد  
 كامل ، ويرثونه ميراث أب واحد  
 ٤٥٧ إذا ولدت امرأة ذكراً وولدت  
 أخرى أنثى ، ودبت كل واحدة  
 منهما ولد الأخرى  
 » إن نفته القافة عنهم ، أو أشكل ،  
 أو لم يوحدها قافة صاع سبه  
 ٤٥٨ لو ألحقت لهقة بغير من انتسب إليه

- ٤٤٠ شرط في المنقط أن يكون  
 مكلفاً وتنبأ  
 » لا يقر اللقيط في يد منقطه اسدوى  
 » يد المنقطه حصري وأراد نقله  
 إلى السادة  
 ٤٤١ إذا سقطه حصري وتراد نقله  
 إلى بلد آخر  
 » يستثنى ما لو كان نكحاً ونبأ  
 ٤٤٢ دعا يؤخذ في يد منقطه من هو  
 أقوى إذ وجد  
 » إن التقطه اثنان قدم الموسر والمقيم  
 » إن تشاحا أقرع بينهما  
 ٤٤٣ إن احسب المنقطان قدم صاحب  
 البيعة ، فإن كان لكل بيعة قدم  
 الأسبق تاريخاً ، أو أقرع بينهما ،  
 ٤٤٤ فإن لم يكن بيعة قدم صاحب اليد  
 » فإن كان في أيديهما أقرع بينهما .  
 ٤٤٥ فإن لم تكن يد فمن وضعه علامة  
 بحمراء .  
 » وإلا سلمه الحاكم لمن يرى  
 » ميراث اللقيط ودمه بيت المال  
 ٤٤٦ وله الإقليم في تصدق والدته في  
 نفس والأضراف  
 ٤٤٨ إن ادعى لحاي عليه ربه .  
 فكفده اللقيط بعد بلوغه  
 ٤٤٩ إن ادعى - أن للقيط مملوكه  
 » عمل بلائمة يشهد أن أمه  
 ولده في ملكه



٤٥٨ ليس الانسب بانتهى ، بل بالحل لطبعي .	٤٥٩ إذا وطئ ، اثنان امرأه تشبه . أو حارية مشتركة . » شرط نقائب
» لو انتسب إليهما جميعاً	٤٦٠ يكفي قائب واحد ؟ .
» لو بلغ ولم ينتسب إلى واحد منهما	٤٦١ نقائب شاهد ، أو حاكم ؟ .
» تحت نفقة عليهما مدة الانتظار	٤٦٢ هل بشرط لفظ « الشهادة »
» إذا أوجدت الفاقة عكس كان بعيد دهور إليهما	» إذا تعرضت شهاده الفاقة .
» لو قلته من ادعيه قل أن يلحق بواحد منهما	» يعمل بالفاقة في الأخوة والعمومة
	٤٦٣ نفقة امويود على الواطنين حتى يلحق بأحدهما ، فيرجع بها .



# الأَنْصِفَانِ

فِي مَعْرِفَةِ الرَّابِحِ مِنَ الْخِلَافِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُجْتَمِعِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ

تَأَلَّفَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ السَّلَامَةُ الْفَقِيهُ الْحَقِيقُ

عَلَّامٌ دَرَجَاتٍ جَدُّهُ عَلِيُّ بْنُ شَيْبَانَ الْمَشْهُورُ

الْحَسَنِيُّ تَعَمَّدَهُ اللَّهُ رَحِمَهُ

---

مُحَقَّقُهُ وَحَقَّقَهُ

مُحَمَّدُ حَامِدُ الْفَيْقِي

---

الْجُزْءُ الْإِسْرَاقِي

الطبعة الأولى

على نسخة بخط المؤلف

حق الطبع محفوظ

رجب ١٣٧٦ هـ - فبراير ١٩٥٧ م

طبعة السنة المئدة

٧٩١١٧

رجب ١٢٧٦

## بسم الله الرحمن الرحيم

و به ستمین . ولا حول ولا قوة الا بالله العلی العظيم

### باب الإجارة

فأمرنا

أمرنا : في حده . قال في الرعاية ، قلت ونحوه « يد عوص معلوم .  
في مسعة معلومة من عين موصية ، أو موصوفة في الدمة ، أو في عمل معلوم » ووجه  
في الوحي

قال الزركشي : ونيس ندع ، لدحور امر وعو بيت ، والمافع مخرمة . انتهى  
يعني : إذا بيع امر وعو بيت ، فبهما مفعولان

قلت : بور دفيه « مسعة مدة معلومة » سر

الثاني : قيل : الإجارة واردة على خلاف القياس .

قال في المذوع : وأصح لا لأن من . يخص العلة لا يتصور عنده بحاجة  
قياس صحيح ومن خصص ، فإنه يكون الشيء . خلاف القياس عنده إذا كان  
الشيء المقصود للحكم موجوداً فيه وبخلاف الحكم عنه . انتهى

قال في القواعد الأصولية ، في آخر القاعدة الثامنة والعشرين من الرخص  
ما هو مذبح - كاهن ، و - طاعة ، و - رعة ، وإجارة ، والكنة ، والشعة ،  
وغير ذلك . من العقود الذمة تستقر حكمها - على خلاف القياس هكذا  
أصح وغيره

وقال الشيخ في الدين : من شيء من العقود وغيرها الذمة تستقر حكمها  
على خلاف القياس وقد ذلك نحن نقرر ووجه نحن سن

نبي قوله ( تنفذ بلفظ الإجارة والكراء وما في معناهما ) .

كالتبكي ونحوه ، يعني قوله « وما في معناهما » إذا أضافه إلى العين . وكذا إذا أضافه إلى النفع ، في أصبح لوحين . قاله في الروح .

قال الزركشي : وتنفذ بلفظ الإجارة والكراء وما في معناهما على الصحيح انتهى . وقيل : لا تنفذ

قال في الرعاة المكري . فإن آخر عيد مربية أو موصوفة في الدمة ، قال « أحرنتك ، أو أكرنتك ، أو ملكتك معك سنة تكدا » وإن قال « أحرنتك أو أكرنتك فيها » فاحتمالان . انتهى

قوله ( وفي لفظ البيع وجهان ) .

من قول . ملكت معها وأطلقها في الدمة ، وبذهب ، ومسبوك الذهب والمتوعب ، والملاصة ، والكافي ، والهادي . وانعق ، والمذهب الأحمد ، والتلخيص ، واللغة ، والشرح ، وشرح ابن معاذ ، وأربعين ، والحاوي الصغير والفروع ، والذائق ، والزركشي ، والقواعد الفقهية ، والطوق في شرح الخرقى قال في التلخيص . والفائق . وأم لفظ البيع : فإن أضافه إلى الدار لم يصح وإن أضافه إلى النعمة فوجهان . انتهى .

أمرهما : يصح . اختاره ابن عدوس في تذكرته ، والشيخ في الدين رحمه الله فقال في قاعدة له في تقرير القياس - بعد إطلاق الوحيين - والتحقيق . أن المتأقدين إن عرطا المقصود استقلت بأي لفظ كان من الألفاظ التي عرفت به استعقادان مقصودهما وهذا عدم في جميع المقود فإن الشارع لم يحدد أحد الألفاظ المقود ، بل ذكرها مطلقة . انتهى .

وكذا قال ابن القيم رحمه الله في أعلام المؤمنين .

قال في إدراك العادة : لا تصح سعة البيع في وجه وقدمه ابن ررين في شرحه

واليوم التالي : لا يصح . صححه في التصحيح ، والنظم .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله - بعد ذكر الوجهين - بناء على أن هذه  
المناوصة نوع من البيع ، أو شبهة به .

قوام

بمدها : قوله ( أخذها : مرفقة المذمة ، إنما بالمرفق ، ككفى  
الذار شهراً ) .

وهذا لا راع . سكر سائر هذا للسكنى ، عمل فيها حدادة ولا قصرة  
ولا يسكنها دابة . والصحيح من المذهب : أنه لا يحملها مخزنا للطعام .

قال في المروءة : هذا الأشهر وقيل : له ذلك

وقيل الإمام أحمد رحمه الله : يحثه رواه ، عليه أن يجر صاحب البيت ؟

قال : كثر ، وأي أن يجره

وهو أصح : يد . كان يحثه الفرد ، ليس عليه أن يجره

وقال الأصحاب : له إسكان ضيف ورث

واحترق في الرعاة عبداً للسكنى ، وصفتها ، وعدد من يسكنها وصفهم

إن احتلت لأحد .

الثاني : قوله ( وخدمته القندسة )

فصيح لا راع . سكر سكر الخدمة عرقاً ، على الصحيح من المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

قلب وهو الصواب

وقال في النود ، والرعاة : يخدم ليلاً ومهراً انتهى

وأما إن سائر العمل فإنه يستحقه ليلاً .

الثانية : قوله ﴿ وَإِنَّمَا بِالْوُضْئِ كَحُفْلٍ زُتْرُهُ حديدٌ وَزُتْنُهَا كَذَا إِلَى مَوْصِيعٍ مُعَيَّنٍ ﴾ .

وهو بلا زرع . لكن لو استأجره لحمل كتاب محمله ، فوجد الحبوب إليه عشة  
فهو الأجرة لخدمته وردة أيضاً . على الصحيح من المذهب . وحزمه في المعنى ،  
والشرح ، والفاق ، وغيرهم . وصححه في التلم ، وغيره . وقدمه في المروغ وغيره  
وقال في الرعاة - وهو ظاهر الترتيب - إن وحده مستأجره - على ما سمي فقط  
ورده .

وقال في التلخيص : وإن وحده ميقاً استحق الأجرة ، وما يصح ما لا كتاب ؟  
وقال الشيخ أبو حكيم - شيخ السامري - الصحيح : أنه لا يلزم رد الكتب  
إلى المستأجر لأنه أمانة فوجد رده انتهى

سكن الذي ظهر . أن لفظة « لا » في قوله « لا يلزم » رائدة . بدليل تعليله  
فقل حرب : إن استأجر دابة ، أو وكيلاً يحمل له ثياب من المكوفة ، فما  
وصلها لم يمت وكيله عما أراد ، فهو الأجرة من هذا إلى ثم  
قال أبو بكر : هذا جواب على أحد القويين والقول الآخر له الأجرة في  
ذهابه ومجيئه . فإذا جاء والوقت - سلمه - فالأجرة له ، ويسجد به بقية المدة .

الرائعة : قوله ﴿ وَبَنَاءُ سَائِطٍ ، يَدْكُرُ طُولَهُ وَعَرَصَهُ وَمُتَمَكِّكُهُ وَآتَهُ ﴾  
فيصح بلا نزاع

لكن لو استأجره لحمل ثمر طوله عشرة ، وعرصه عشرة ، وعقه عشرة ،  
فلم يملح طوله خمسة في عرس خمسة في عرس خمسة فاقرب عشرة في عشرة في ربع  
فأعمره في عشرة سبع ألف ، وأصرب خمسة في خمسة في ربع فأعمره في خمسة يبيع  
مائة وحباً وعشرين . وذلك ثمن الألف ، فله ثمن الأجرة ، إن وحب له شيء ،  
فأله في الرعاة . وهو واضح . وهو من التمرين .



قوله « وإجارة أرض مبيّنة لزرع كذا ، أو عرس كذا ، أو بناء  
مفلور » .

اشترط المصنف هنا لصحة إجارة لأرض للزرع أو العرس أو البناء : معرفة  
ما يرعه ، أي حدسه ، أو سبه .

وكذا قال في الهداية ، والذهب ، والعلم ، وغيره .

فمفهوم كلامهم : أنه لو استأجر لزرع ماشاء أو عرس ماشاء أو لزعة وعرس  
ماشاء : أنه لا يصح . وهو أحد الوجهين . وظاهر ما حرم به في الفائق ، وحرم  
به في الشرح .

والوجه الثاني : يصح . وهو الصحيح من ذهب وحرم به في التلخيص .  
قال في الفروع ، عن ذلك : صح في الأصح كزرع ماشئت ، أي كقول  
« أحرثت لزرع ماشئت » بلا راء .

ومفهوم كلامهم أيضاً أنه لو قال « للزرع أو للعرس » وسكت : أنه لا يصح  
وهو أحد الوجهين .

والوجه الآخر : يصح . وحرم به في المنى . والشرح ، وبصره .

قال في الدعوى السكرى : وإن كثر لزرع ، وأطلق زرعه ماشاء . وحرم  
به ابن رين في شرحه ، وأطلقه في الفروع .

ومفهوم كلامهم : أنه لو أجرة الأرض وأطلق . وهي تصح للزرع وغيره .  
أنه لا يصح . وهو أحد الوجهين أيضاً .

قال في التلخيص : ولو أجرة الأرض سنة ، ولم يذكر المنفعة من زرعه أو غيره .  
مع تعيينها للحبيح : لا يصح ، للحيلة .

والوجه الآخر : يصح . وهو الصحيح من الذهب .

قال في الفروع ، عن ذلك : صح في الأصح .

قال في الرعاية : صح في الأقس .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يتم إن أطلق .

وإن قال : انقطع بها عما شئت : فله زرع وغرس وبناء .

ويأتى بعض ذلك وغيره . عند قوله « وله أن يستوى المنفعة وما دونه »

فائدة : قوله « وإن استأجر للزكوب : ذكر الزكوب : قرئاً ،

أو بغيره أو نحوه » .

لا يراى . ويدكر أيضاً ما يركب به من سرج وغيره

ويدكر أيضاً كيفية سيره : من مخلاج وغيره . على الصحيح من المذهب

حرم به في المعى ، والشرح ، وشرح ابن رز ، والفائق ، وغيرهم . وقدمه

في الفروع .

قال في الرعدة : ونعت ذكر سيره في الأصح

وقدم في التعيب : أنه لا يشترط معرفة كيفية سيره

نفي : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يشترط ذكر أئونة الدابة ، ولاد كورتها

وهو أحد الوجهين . وهو المذهب

قدمه في الكافي ، والمعنى ، والشرح ، والفائق .

والوجه الثاني : يشترط احتارده العاصي في خصال ، ومن غفيل في الفصول .

واقصر عليه في المستوعب . وقدمه ابن رز في شرحه وأطلقه في الرعدة

الكبرى ، والفروع

وظاهر كلام المصنف : أنه لا يشترط ذكر روعه وهو الصحيح . وقدمه

في الفروع

وفي الموحى : يشترط ذكر ذلك . وقدمه في معنى ، والشرح . وحرره به

ابن رز في شرحه

قال في الرعاية الصغرى : قلت : بل يجب ذكر حبه ووجعه في مراكوب  
والحمل .

وحرم به القاصي في الحصان . وتنه في المسوعب ، ومن عقيل في الفصول .  
وقال المصنف : متى كان الكبر ، إلى مكة . فاصحیح : أنه لا يحتاج إلى  
ذكر الخس ولا البوع لأن المادة أل الهدي بحسن عيه في مرق مكة الحمل  
المراب دون البهاني

قائمة لا بد من معرفة الراكب : بما رؤيه أو صفة على الصحيح من  
مذهب كاسيع . ذكره الخري ، وغيره . وحده به في اسور ، وتخر يد العسة ،  
وصححه في صحيح الخري وقدمه في النعي ، والشرح ، والفروع ، والمثق ،  
والزركشي

وهان الشريف ، وأبو الخطاب لا يجرى فيه إلا الرؤية فلا تكفي الصفة  
من غير رؤية وقدمه في الأشة الكبرى .

وحده به في الهداية ، والمذهب وصححه في الطم وأطلقه في الخري ،  
والرعاية الصغرى .

ويشترط معرفة توابع الراكب العسة كالرد ، ولأثاث ، من الأعطيه ،  
والأوطئة ، أو رؤية ، أو صفة ، أو دور ، على الصحيح من المذهب  
وحده به في النعي ، والشرح ، وتخر يد العسة ، والمور وقدمه في الفروع ،  
ورعاية الكبرى

وقيل . لا بد من رؤية فلا تكفي الصفة وأطلقه في الخري  
وقيل : لا يشترط ذلك ذلك مطلقاً ذكره في العسة وغيره .  
وقال القاصي لا يشترط معرفة غطاء الحمل . بل محور إطلاقه لأنه  
لا يختلف اختلاف كثيراً متداً .

وعان في رعاية الكرى ، ويشترط معرفة المحمل رؤية أو وصف  
وقيين : أو غيره .

قوله : **وَإِنْ كَانَ لِلْحِمْلِ** يحتاج إلى ذكره .

عم أنه إذا استند للحمل ، فلا يجوز إيمان أن يكون المحمول نصره كثرة الحركة  
أولاً فإن كان لا نصره كثرة الحركة ، لا يحتاج إلى ذكره ما تقدم ، على الصحيح  
من مذهب حرمه في المعنى ، والتلخيص ، والشرح ، والعلم ، وغيره .  
وقدمه في الدعوى

وقيين : يحتاج إلى ذكره .

وإن كان نصره كثرة الحركة - كالزجاج ، والحرف ، والتفاح ، ونحوه -  
اشترط مدفعه حاميه ، على الصحيح من المذهب . قطع به من عقيل في التذكرة ،  
والمصنف في المعنى ، والشرح ، وصاحب التلخيص ، والعلم ، وغيره . وقدمه في  
الدعوى

وقيين : لا يحتاج إلى ذكره . وهو ظاهر كلام مصنفه

قال في الدعوى : وتوجه منه ما يرد أولاً وحى واعتبره في النمرة .  
فإنه بشرط مدفعه يتبع المحمول رؤية أو صفة ، وذكره حمه وقدره  
بالكبر . أو بلور على الصحيح من المذهب قدمه في المعنى ، والشرح ،  
والدعوى

و كنى من عقيل ، وصاحب التلخيص ، وغيره من كرون غموم .  
وإن مدفعه ، وتقدم كلامه في الرعاية في المحمل

فإنه - بشرط مدفعه أرض الحرث ، حرمه في الدعوى وغيره من الأصحاب

قوله : **الْثَّانِي** : معرفة الأخرى بما يحصل به معرفة الثمن .

هذا سبب في الخلط ، لأنه سبب من لأجر ، والطير ، وحوها ، وعليه  
 الأصحاب وقطع به كثير منهم . وقدمه في الفروع وغيره  
 قال في الرعابين ، والفروع ، والحوي ، وغيره : يشترط معرفة الأجرة  
 في كانت في الدمة فكأن ، ونعنية كبيع  
 وعنه تصح بحارة الدمة سقم  
 وإن في هذه الرواية ومن أحارها عند حكاها الطائر

### في برئانه

إبراهيم . حمل لأجرة ضربه درهم أو غيره . صحب لإجارة على  
 الصحيح من مذهب . صحبه في الطر وغيره كما يصح البيع بها على الصحيح  
 كما تقدم

وفيه وجه آخر : لا يصح

وأطلقها الركني وهو كبيع . قال في الفروع ، وغيره . وصح الصحة  
 في البيع . فسكداها وأطلقها في الرعابين ، والحوي الصغير .  
 القامه الثانية : قال في التنقيص ، والرعاية : وإن استأجر في الدمة ظاهراً  
 بركه ، أو يعمل عليه إلى مكة سقط « الدر » اشترط قبض الأجرة في المجلس ،  
 وإن حين لغير مدة معينة

« دي الرعية » : وإن كان سقط « لإجارة » حار التدي قبل القبض ، وهل  
 يعود تأجيله ؟ محتمل وجوب انتهى

نعيه : تقدم في أول باب السابقة هل يجوز إجارة الأرض بحس ما يخرج  
 منها ، أو بغيره ؟ عليه ود

وقدمه أيضاً ، في أثناء المصارفة لم أحد مائة يقوم عليها جزء من درهما  
 وسلبها وصرفها ، ومن مسائل تتعلق بذلك .

قوله «إِلَّا أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْأَجِيرَ بِطَعَامِهِ وَكُسُوتِهِ ،  
وَكَذَلِكَ الظَّنُّ»

وهذا المذهب مطلقاً وعليه جماهير الأصحاب .

قال في القواعد : من الأصحاب من لم يبحث فيه حلقاً  
قال الزركشي : هذا المشهور من الرويين واحتير القاضي في التعميق  
وجامعة

قال الطوفي في شرح الخرقى : هذا ظاهر المذهب

قال في القواعد : هذا أصح . وبصره نصف ، والشارح ، ومن ردد  
وعبره ، وحرره في الوحر وغيره وقدمه في الحر ، والدفع ، ورأى  
والحاوي الصغير ، والتجسس ، والنظم ، والفتاوى

وعنه : لا يصح فيها حتى يصف الطعام والكسوة

وعنه : لا يصح في الأجير ، ويصح في الظئر حذره القاضي في بعض كتبه  
قال الزركشي : أغله في الحر .

وقدم في التجسس : الصحة في الظئر وأطلق في الأجير : الرويين

قال في الرعاية الكبرى : في قدر للظئر حالة الإحارة ، وإلا فهو الوسط  
على المذهب : لو تدرع في قدر الصمد والكسوة : رجع فيها إلى العرف ،  
على الصحيح من المذهب . فكونه مضمناً أو مثله ، وكسوة مثله  
أو مثله ، كالروحة مع روجها . ومن علمه وحرره به في التجسس . وحرره مثله في  
الحر في انصارب . وقدمه في المروع

وعنه : كالمسكين في الكسوة في الطعام والكسوة وقدمه الطوفي في

شرحه ورد : أو رجع إلى كسوة الزوجات وأطلقها الزركشي

وفى : رجع في الإطعام إلى إطعام المسكين في الكسوة ، وفي الملبوس

إلى أقل ملبوس منادى وقدمه في المعى ، والشرح ، والعائق . وجره في الرعاية الكبرى

قال الزركشي وهو يحكى

قال في الرعاية الصغرى : وله الوسط مع الراعى . كإطعام الكفارة .  
وهذا القول بطير ما قطع به نصف وعده في عفة المصارف مع السرع  
قوله ( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْطَى عِنْدَ الْغَضَامِ عَبْدًا أَوْ وَلِيدَةً ، إِذَا كَانَ الْمُسْتَرْصِعُ مُوسِرًا ) .

هذا المذهب وعليه جميع الأصحاب وقطع به كثير منهم وقدمه في الدعوى ، وغيره

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ولعل هذا في المتبعة بالرصاص . انتهى . وقال أبو بكر : نعم

### قوام

سب : قال في رعاية ، والنظم وغيرها لو كانت اربعة أمة ستحب إعتاق

ومنها : لو استؤجرت للرضاع والحضانة معاً . فلا إشكال في ذلك  
وإن استؤجرت للرصاص ، وأطلق فهل يلزم الحضانة ؟ فيه وجهان  
ذكرهما القاضى ومن بعده ، وأطلقه في المعنى ، والشرح ، والتلخيص ، والدعوى ،  
والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والعائق  
أمرهما : يلزمها الحضانة أيضاً وقدمه في رعاية الكبرى أيضاً في الفصل  
الأربعين من هذا الباب .

والمراد الثانى لا يلزم سوى الرصاص قدمه ابن رزق في شرحه  
وقيل : الحضانة تتبع الرضاع ، المعروف

قلب ، وهو الصواب

وفين : عكسه ذكره في الموضع

معنى : أن الرصع يقع الحصاة للعرف في ذلك ، وإن أهم معناه على الحقيقة  
على الوجه الثاني من على الرصعة إلا وضع حصاة الندى في ثم العنق  
وجده ، ووضع في حجرها ، وفي الأعنق في مهبه على الحصاة ، ودحون اللين  
سواء كقطع النر ، على ما نرى

قال ابن القيم رحمه الله - في الهدى - عن هذا القول - الله يعلم ، والحق  
قائله : أن الأم ليس كذلك - وأن وضع العنق في حجرها ليس مقصوداً أصلاً  
ولا ورد عليه عقد الإحارة ، لا عرف ولا حقيقة ، ولا شرعاً ولو أُرصعت العنق  
وهو في حجر غيرها أو في مهبه ، لاستحقت الإحارة وإن كان المقصود إلقاء الندى  
المجرد لاستزاحه كل امرأة في ندى ، وله من كبرها من مهب هو القدس  
الفاسد حقاً والفقير البارد . انتهى

وإن استؤجرت الحصاة ، وأطلق : لم يلزمها الرصع ، على الصحيح من  
المذهب

قال في التلخيص : يلزم وجه واحد

وفين : يلزم . وقدمه في الرعاية الكبرى في الفصل الأربعين . وأحلفه  
في الموضع ، والرعاية الكبرى في موضع

ومنها : سقوطه عليه في الرصع خدمة الصبي ، وحمله ، ووضع ندى في مهبه  
على الصحيح من المذهب وإن كان قد دخل نساء

قال في الرعاية : المقدوم على الرصعة ، واللين تبع . سندحق بإلغائه  
بأرصع وقدمه في الشرح

قال في المصنوع ، الصحيح : أن المقدوم على الرصعة ويكون للين نساء  
قال القاصي في الخصص : بين به حصاة يدخل في عقد الإحارة ، وإن كان  
يهلك بالانسداع ، لأنه يدخل على ما بين النسخ



قلت : وكذا قال المصنف وغيره في هذا الباب ، حيث قاله : يشترط أن  
تكون الإحارة على نوع فلا يصح إحارة حيوان لا أحد له إلا في الطير ومع  
البريد من ثم وقاله في الله ومع غيره من الأصحاب ، على أحد الاحتياين وكلام  
مصنف على ما أتى

وقيل : المقد وقع على اللبن

قال القاضي : وهو لأشبه

قال من روى في شرحه وهو : لأصبح نفوه من ( ٦٠٦٥ ) من الرصاص  
حكم في يوهن أخوه من ( نهي

قال ابن القيم في الهدى : والمقصود إنما هو اللبن

وبعد كلامه من قال المقد وقع على وجهه الطفل في حجره ، وبقيت له  
واللبن لذكر ثم

قال الساطع :

وفي الأخود المقصود بالمقد ذرها والإرصاص ، لا حصص ومبدأ مقصد

؛ أطلق له حيوان في غنم ، والمذبح ، والفائق

وصم : أنه وقعت لإحارة على الحصاة والرصاص ، وانقطع اللبن - نزل

المقد في رصاص وفي طلالة في الحصاة وحيوان وأظنهما في رعدة الكرى

قلت الأولى : الطلاق ، لأنها في الغالب تبع ويد - يلزم الحصاة .

وانقطع منها ثبت الفصح وإن قلت : لمزم الحصاة ، ثبت الفصح ، على

الصحيح

قال في ١٤ : ثبت الفصح في لأصبح فسد من الأجرة فسخه

وقيل ثبت الفصح وأصلهما في النحيص ، والفائق

ومما يجب على الرخصة أن كل وشرب مذبه بها ، ويجوز به

الكبرى مصانته بذلك

ولو سقته لبناً ، أو أطعمته : فلا أجر لها . وإن أرضعته خادمها : فكذلك قطع به في المفتي ، والشرح .

ومنها : لا تشتط رؤية المنصع ، بل تكفي صفة حرم به في الرعيتين ، والفائق

قلت : وهو الصواب

وقيل : تشتط رؤيته . قدمه في المفتي . والشرح ، وشرح ابن رزيق وحرم به في اندهب وهو اندهب . على ما اصطاحاه وأطلقهما في الفروع .

ومنها : يشترط معرفة مدة الرضاع ومكانه : هل هو عند المرضعة ، أو عند أبيه ؟ قطع به المصنف ، والشرح . وصاحب الفروع ، والظم ، وغيرهم .

ونائب : هل سطل الإحارة بموت المدصعة ؟ عند قوله : وينسخ الإحارة تنف المين المحفود عليها .

ومنها : رخص الإمام أحمد - رضي الله عنه - في مائة ترصع طفلاً لصاري ساحة ، لا لخوس . وقدمه في الفروع

وسوى أبو بكر وغيره بينهما لاستواء البيع والإحارة

فأمره : لا يصح أن تستأجر الدابة نصفها ، على الصحيح من اندهب

احتاره مصنف . والشرح ، وغيرهما . وقدمه في الفروع .

وعنه يصح . احتاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . وحرم به القاصي في التعليق وقدمه في الفائق ، وقال : نص عليه في رواية الكحل .

وقال في القاعدة القاية والسمين : في استئجار غير الظئر من لأخر بالطعام والكسوة روايتان . أصحابهما - الحوار ، كالظئر . انتهى .

قوله : وإن دفع ثوبه إلى قصار أو خياط ليتملأه ولهما إعادة بأخره صح . ولهما ذلك . وإن لم ينفذا عقد إجارة . وكذلك دخول الحمام والركوب في سقينة الملاح .

قال في الفروع : وكذا لو استعمل حلالاً ، أو شائعاً ومحوه .  
قال في القواعد : وكالمكاري ، والحمام ، والدلال ومحوهم  
اشتراط المصنف لذلك : أن يكون له عادة بأحد الأجرة . وهو أحد الأقوال  
كثير يصح بها

أحد الأجرة ، والشرح . وقطع به في الحرر وهو ظاهر ما قطع به في  
التعليق ، والفصول ، والمنهج ، وقواعد من رحب ، وحرر ، والظم  
فان في التلخيص : إن كان مثله يعمل بأجرة

فان في الوجيز : وإن دخل حمام ، أو سبحة ، أو أعطى ثوبه قصداً أو حياءً  
ملا عقد صح بأجرة العدة انتهى

والصحيح من مذهبنا أن له الأجرة مطلقاً . وعليه جامع الأنصاب ، وهو  
ظاهر ما قطع به في الهداة ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، والمسوغ ، والإحصاء  
والتلخيص ، والحدوى الصغير ، وغيرهم . وصرح به السلم . وقدمه في الرعايين ،  
والفروع ، والفتاوى

وقيل : لا أجرة له مطلقاً

وحيث قد له لأجرة ، ويكون أجرة مثل لأنه بعد منه عقد إجارة  
فأمره قال في التلخيص : إن على الخادم من الثياب ، إلّا أن يستعمله  
إياه مريضاً بأقرب

وقال أيضاً : وما يعطاه الخدم فهو أجرة مكان والسطل والمنزل ، لأنهم  
لهم فيه مدخل تبعاً .

وقال في الفروع : في باب القطع في السرقة وإن ودع في حفظ ثياب في  
حمام ، وأعدال ، وعزل في سوق أو خان ، وما كان مشتركاً في الدخول إليه بحفظ  
فان أو اشتعل .

وقال في التلخيص : نعم إن يستعمله به صريحاً ، كما قال في التلخيص .

قوله ﴿ وَيُحَوِّرُ إِجَارَةَ الْخَلِيِّ بِأُخْرَةٍ مِنْ جَنْبِهِ ﴾ .

هذا المذهب نص عليه في رواية عبد الله . وحزم به في الوجيز . وقدمه في  
المعنى ، والشرح ، والنظم ، والعائق .

قال ابن منبغا في شرحه : هذا المذهب .

وقال جماعة من الأصحاب : يجوز ، وبكره ، منهم ، القاصي

وقيل : لا يصح . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . احتاره ابن عدوس  
في تذكرته

وقدمه في الهدية ، والمذهب ، ومسوعب ، والخلاصة ، والتنبيه ،  
والرايتين ، والحاوي الصغير .

وأما إذا كانت الأجرة من غير جنسه : فيصح قولاً واحداً .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ خَطَّتْ هَذَا الثَّوْبَ الْيَوْمَ فَلَكَ دِرْهَمٌ وَإِنْ

خَطَّتْهُ عَدَا فَلَكَ بَصْفٌ دِرْهَمٍ . فَبَلَّ يَصِحُّ أَعْلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ،  
والعائق ، وشرح ابن منبغا ، والحاوي الصغير

إحداهما : لا يصح . وهو المذهب

قال في التنبيه . والصحيح المنع

فان في العلم ، الأولى : أنه لا يصح . وصححه في التصحيح . وحرره به في  
الوجيز . وقدمه في المحرر ، والفروع

والرواية الثانية : يصح . وقدمه في برعاسين

غيره . قدمه في الرعاية ، والحاوي الصغير . أن الخلاف وجهين .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ خَصَّتْهُ زَوْجِيًّا فَلَكَ دِرْهَمٌ وَإِنْ خَطَّتْهُ فَارْسِيًّا

فَلَكَ بَصْفٌ دِرْهَمٍ : فَتَلَّى وَحَتَيْنِ ﴾

وما رواه ابن . وأطلقه في المتنوع ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ،  
والعائق ، ورعاية الصغرى ، والحاوى الصغير  
قال في الهدية ، وانذهب . فيه وجهان ، بناء على مسألة التي قبلها . وهي « إن  
حطه اليوم فكدا ، وإن حطه عدداً فكدا »

أمرهما : لا يصح . وهو انذهب .

قال في التنقيص . والصحيح اسم . ومحمدة في التصحيح ، والظن وحرم  
به في المحرم وقدمه في الشر ، والدواء

والرمم الثاني . صح . قدمه في رعاية الكبرى

قاربه . قال في الهدية ، وانذهب ، والمتنوع ، والخلاصة ، وازعة ،  
والعائق ، وغيره . ولوجهان في قوله « إن قمت حياطةً فكدا ، وإن قمت  
حدداً فكدا »

قال في العائق . ويقال ما حمت من هذه الصبرة فكل صغير يدرهم : لا يصح  
قوله لقى . ويحتل عكسه ذكره الشرح . معنى به المصنف . ثم قال : قلت  
وتخرج الصبرة من بيته بها

وفيه وجهان . وبشهادة ما سبق من النص انتهى

وإن قال : إن زرعها قمحاً فيعمسة ، وإن زرعها درة فيعشرة : لا يصح .  
قدمه في رعاية الكبرى . ومحمدة في الصغرى ، والظن .

وعنه : يصح . وأطلقه في الحاوى الصغير

قوله « وإن أكرأه ذاباً » ، وقال : إن رددتها اليوم فكراؤها خمسة  
وإن رددتها عدداً فكراؤها عشرة فقال أخذ . في رواية عند الله .

لا بأس به »

قال في الفائق : صحيح في أصح الرويتين . وحرم به في الوجيز ، والمذهب .  
وقدمه في الرعنتين ، والخلاصة ، والحاوي الصغير ، والنظم .

وقال القاضي : يصح في اليوم الأول

وقال المصنف ، والشرح . والظاهر عن الإمام أحمد رحمه الله عنه فيما ذكرنا  
فاد العقد ، على يمتين في ليلة ، وقياس حديث علي والأصاري صحته .

وصحح الناظم فاد العقد

قوله ﴿ وَإِنْ أَكْرَأْ دَابَّةً عَشْرَةَ أَيَّامٍ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ ، وَمَا رَأَدَ فَلَهُ  
سَكْلٌ يَوْمَ دَرَنَمَ ، فَقَالَ أَحْمَدُ - فِي زَوَايَةِ أَبِي حَارِثٍ - هُوَ جَائِرٌ ﴾

وهو الصحيح من المذهب بصره المصنف ، والشرح . وحرم به في الوجيز .  
وقدمه في رعتين ، والخلاصة ، والعلم ، والحاوي الصغير ، والفائق

وقال القاضي : يصح في الفشرة وحدها ،

وقال المصنف الإمام أحمد رحمه الله على أن قوله . لا بأس . وحارثي  
الأول ، وسقط في الثاني

قال المصنف والظاهر عن الإمام أحمد رحمه الله خلاف ذلك .

قال في الهداية : الظاهر أن قول القاضي رجع إلى ما فيه الإشكال .

قال في مستوعب : وعندي أن حكم هذه المسألة حكم ما يرد أحد عينا كل  
شهر بكده . انتهى . وهي الآية قريباً .

قوله ﴿ وَبَصْنُ أَحْمَدَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكْتَرِيَ لِمُدَّةٍ عَرَاتِهِ . وَإِنْ

سَمِيَ بِسَكْلٍ يَوْمَ شَيْئًا مَعْلُومًا . فَحَارِثٌ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقدمه في الفروع

وقال في المحرر ، والفتاوى وغيرها : وشحج المنع . وهو رواية في الفروع .

قوله ﴿وَأَمَّا أَكْرَاهُ كُلِّ شَيْءٍ بِذَنِّهِ﴾ ، أَوْ كُلِّ ذَلِّهِ بِشَرِّهِ  
فَالْمُتَّصِفُ فِي رَوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ : أَنَّهُ يُصَحِّحُ .  
وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .

فان الركني : وهو المتصوِّف عن الإمام أحمد ، وحثير القاصي ، وعمدة  
أصحابه ، والشيخين ، انتهى .

فان السلم : ينحوي في الأولى وحده ، وفي الحرفي ، وصاحب أوجير وصحبه في  
تصحيح الحرفي وقدمه في عبدة الكبري ، والفاق ، والكافي ، وشرح ابن رزين  
وقال أبو بكر ، وابن حامد لا يصح واحتاره ابن عقيل  
فان في الكافي - وقال أبو بكر ، وجماعة من أصحابه بالاطلاق وهو روافد  
عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال الشارح : والتمس مقتضى هذه الصيغة لأن المقدمات من جميع لأشهر  
وذلك محمول . وأطلقهما في المتن ، والشرح ، والحرف ، والفروع  
وقيل : يصح في المقدمات الأولى لا غير

قوله ﴿وَكَلَّمَا دَخَلَ شَهْرٌ لَزِمَهُمَا حُكْمُ الْإِجَارَةِ﴾ .  
هذا تقرير على الذي قدمه . وهو المذهب

قال المصنف ، والشارح ، والمسلم ، وصاحب الفائق وغيرهم يلزم لأن  
بالمقد ، وسائرهما بالتلفظ به .

نبي : ظاهر قوله ﴿وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْفَسْخُ عِنْدَ تَقْضِي كُلِّ

شهر

أن الفسخ يكون فسخ دخول الشهر الثاني وهو احتياط أي الخطأ ،  
والمصنف ، والشارح ، والشيخ تقي الدين رحمه الله وهو مقتضى كلام الحنفية ،  
وابن عقيل في التذكرة ، وصاحب الفائق وجزم به في الوجيز . وصرح به ابن

الرغوى فقال : يلزم قية الشهور إذا شرع في أول الحرة من ذلك الشهر انتهى  
على هذا : لو أراد الفصح يقول : صنعت الإجازة في الشهر مستقبل  
وبحو ذلك .

والصحيح من المذهب : أن الفصح لا يكون إلا بعد فراغ الشهر احتاره  
لقاصي وحرة به في المحرم ، والعظم ، والمنور ، وقدمه في المروع  
وقال المصنف أيضاً : له الفصح بعد دخول الشهر الذي ، وهذه أيضاً  
وقال أيضاً : ترك التمس به فصح وحرة به في المعى ، والشرح ، والفتاوى  
وقال في الروضة : إن لم يصح حتى دخل الذي فهل له الفصح فيه وإنشأ  
انتهى

على المذهب يكون الفصح في أول كل شهر في الحال ، على الصحيح .  
قال في المروع : يصح بعد دخول الثاني وقدمه في النظم  
وقال القاصي ، والمخذ في محرمه : له الفصح إلى تمام يوم  
قال في الرعية الكبرى : إلا أن يصح أحدهما في أول يوم منه  
وقيل : أو يومين وقيل : بل أول ليلة منه وقيل : عند مخرج ما قبله .  
وقلت : أو نقول : إذا مضى هذا الشهر فقد فصح . انتهى

#### فأمرنا

إبراهيم : لو أحره شهر أ لم يصح ، على الصحيح من المذهب نص عليه  
وقدمه في المروع

قال الركني قطع به القاصي ، وكثيرون .  
وعنه يصح . احتاره المصنف . واعتداه من حين العقد .  
وحرة في المستوعب من كل شهر كذا . وروى القاصي وأحمد به بهما  
الثانية - لو قال : أحرته هذا الشهر كذا ، وما أراد فصح به صح في  
الشهر الأول . ويحتمل أن يصح في كل شهر تلي به .



قال في المعنى ، والشرح وإن كثرتها شهراً معيناً بغيره ، وكل شهر مائة  
لدرهم أو بغيره من : صح في الأول . وفيما بعده وجهاً وأطلقها في المعنى ،  
والشرح ، والناظم ، والرعايتين ، وشرح ابن رزمي  
قلت : الأولى الصحة .

وهي شبيهة بمائة نصف والحق في متقدمة  
ثم وحده قدمه في الرعية الصغرى ، والحوى الصغرى وقال : من عبه  
وقال في الحوى عنه : القول عدم الصحة اختاره القاضي  
قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ الاسْتِئْجَارُ عَلَى تَحْمِيلِ الْمَيْتَةِ وَالْخَمْرِ ﴾  
هذا المذهب قال في الفروع ونحوه عن الأصح  
قال من معناه في شرحه هذا المذهب وحده في التاجير وغيره وقدمه

في لشرح وقال : هذا المذهب  
﴿ وَقَعْنَهُ : يَصِحُّ ﴾ لكن يكره وأطلقها في الهدية ، والذهب ، والمستوعب  
والخلاصة ، والرعايتين ، والحوى الصغرى ، وغيره  
على مذهب لا آخر له قاله في التاجير .  
قوله ﴿ وَيُكْرَهُ أَكْلُ أُجْرَتِهِ ﴾

عني : على الرواية الثانية التي تقول : يصح لإحارة على ذلك وهذا  
الصحيح ، وعنه الأصح

وقال صاحب الفائق وغيره ، وقيل . فيه روايتان  
قال في المستوعب : وهل يطيب له أكل أجرته ؟ فيه وجهان . أحدهما .  
لا يطيب ، ويتصدق به

وقال في التلخيص : وهو يأكل الأجرة ، ويتصدق بها ؟ فيه وجهان  
نسيب : مراده بحمل الميتة والخمر هنا : الحمل لأجل أكلها لتغير مضطرب أو شرها

فأما الاستشعار لأجل إقائها أو إزالتها : فيجوز على الصحيح من المذهب .  
وعليه الأصحاب وقطع به كثير ، منهم النصف ، والشارح ، وصاحب الفروع  
وغيرهم .

وإن كان كلامه في الفروع موهماً .

وقيل : لا يجوز . حكاه الناطق ، فقال :

وجوز على المشهور حمل إزافة ، وبديلتها ، وكسح الأذى الردى  
وعنه : بكره . وهى مراد غير المشهور فى النظم .

فترجم

بمذهبها : لا بكره . أكل آخره على الصحيح من المذهب . وعنه بكره .

الثانية : لو استأجر على سبوح الهبة بخلافه : لم يصح . حرره به فى النظم

والشرح . وقدمه فى النظم

وقيل : يصح

وصححه فى التلخيص وهو الصواب قال الناطق

ولو حوروه مثل تخوير بيعه حيراً وثقيلاً بخلافه لم يصح

وأطلقهما فى الرواية

وتقدمه التنية على ذلك ، وعلى نظائره فى أوجز لمصدره

فعلى الأول : له أحرة فتن .

الثالثة : تخوير إحارة المسك للدمى إذ كانت الإحارة فى الدمة بلا حرج أعده

واص على رواية الأخرى .

قال ابن المحورى فى المذهب : يجوز على منصوص . وحرره به فى الفروع

وغيره

وفى حوار إجارته له لعمى غير الخدمة مدة معلومة : رواه فى وأطلقهما فى

الفروع ، والنظم

إمرأتهما : يحور . وهو المذهب صحة المصنف ، والشرح هنا .  
قال في النسخ في البصرة : هذا أولى . وحرره به في المحرر ، والوحيد . وقدمه  
في الشرح ، والرعيين ، والحارثي الصغير .

والثانية : لا يحور ، ولا يصح  
وأما إجارته لخدمته : فلا يصح على الصحيح من المذهب . ومن عليه  
في ومة الأثر .

قال في الفروع : ولا تحوز إجارته لخدمته ، على الأصح . وجزم به في  
المذهب ، والنعى ، والشرح  
وعنه يحور . وقدمه في المحرر ، والرعاة الصغير ، والحارثي الصغير وحرره  
به في المورد .

وكذا حكم إجارته . قاله في الفروع وغيره  
فأثره : حكم إجارته حكم إجارته للخدمة قاله في الفروع وغيره . وثني  
ذلك في العارية

قوله : وَالْإِجَارَةُ عَلَى صَرْتَيْنِ . أَحَدُهُمَا إِجَارَةٌ عَيْنٍ فَتَحْزُورُ إِجَارَةً  
كُلُّ عَيْنٍ يُمَكِّنُ اسْتِيفَاءَ الْمَنْعَةِ الْمُبَاحَةِ مِنْهَا مَعَ بَقَائِهَا ، وَحَيَوَانٌ لِيَصِيدَ  
بِهَا إِلَّا الْكَلْبُ )

لا يحور إجارة الكلب مطلقاً على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب  
وقطعه به أكثرهم

وقيل : يحور إجارة كلب يحور اقتضاه  
ومحى . على ما اختاره الدرر في حوار به صحة إجارته أيضاً .  
قال في القعدة السابعة والتمدين : حكى الحلواني فيه وجهين . وخرج  
أبو الخطاب وجهاً في الجواز .

### غيره

أمرهما : طاهر قوله : وحيوان يصيد ، أنه إذا لم يصح للصيد ، أنه لا تخور  
إحارته وهو صحيح . قاله المصنف ، والشايع ، وغيرها

الثاني : صحة إحارة حيوان يصيد به صبيحة على صحة بيعه ، على ما قدم في  
كتب البيع

سكن حرم في النصرة بصحة إحارة هيزر وفهد وصقير معتمد لاندريد ، وحكي  
في بيعه خلاف . قاله في الدعوى

فنت . وكذا فعل المصنف في هذه السكتات ، وكثير من الأصحاب في  
في اختصاص صاحب النصرة بهد الحكم مربة . وفي ذكر الأصحاب ذلك  
... على الصحيح من المذهب

ثالثة : عدم إحارة محل للزور على الصحيح من المذهب . وعنه الأصحاب  
... : لا تصح وقد تصح وهو يخرج لأن الخطأ ... على إحارة  
الطائر للرصاص ، واحتمال لاس عقيل : ذكره الركني  
وكرهه الإمام أحمد رحمه الله . راجع حرب : جداً .  
فيل : قاله يعطى ولا يخدم منه طناً ؟ فكرهه .

وقيل إن القاسم : قيل له : تكون مثل الخدم يعطى وإن كان صبيحة عنه ؟  
فقال : ربما أنه عليه الصلاة والسلام أعطى في مثل هذا كما سمع في الخدم  
وحله القاصي على طاهر . وقال : هذا مقتضى النظر ، ترك في الخدم  
وحمل المصنف كلام الإمام أحمد على الورع : لا التحريم .  
وقال : إن احتاج ولم يخدم من طريق له : حذر أن يبذل السكراء . وليس  
بمطرق أحده

قال الركني : وفيه نظر

قال المصنف : فإن طُرف في غير حارة ولا شرط ، فهديت له هذه ، أو أكرم  
بكرامة : فلا بأس .

في الشيخ بقى الدين رحمه الله . ورواه على وسمه بنفس حسن قصه  
قوله ( وَيَخُورُ اسْتِجَارُ كِتَابٍ لِيَقْرَأَ فِيهِ ، إِلَّا التَّمْصِيفَ فِي أَحَدِ  
الْوَجْهَيْنِ ) .

في حوا : إحادة . مصحف يق فيه ثلاث روايات الكهنة ، والمعلم ،  
والإحادة ، وأطلس في المصنف .

والخلاف هنا : مبنى على الخلاف في يمه

أعدها : لا يجوز وهو المذهب . صححه في التصحيح ، والمعلم ، والمذهب  
وحرم به في الوجيز وغيره

الثاني يجوز قدمه في الفائق . وأصغرها في الهدية ، والمذهب ،  
والتنوع ، والمعلم ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي الصغير

وقيل : ساج

فأمره : تصححه بأحده نص عليه

وتقدم في موقص الطهارة - هل يجوز للذي يحمله ؟

فأمره : ما حرم به حرم إحادة . إلا الحد والحلة ، ويصرف غيره عن

النظر نص عليه ولوقف ، وأم الولد قوله الأصحاب

قوله ( وَاسْتِجَارُ التَّقْدِ لِلتَّحْلِ وَالْوَزْنِ لَا غَيْرُ )

حرم به في المعنى ، والإخلاصة ، والتلخيص ، والشرح ، والرعايتين ،

والفائق ، والحاوي الصغير

قال في المحرر : يجوز إحادة التقيد للوزن وبحره

وقال في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والوحيد ، وغيره : ومحور إشارة  
نقد للورن . واقتصرُوا عليه

قال في الفروع : ومع في المعنى إشارة نقد ، أو شمع للتحمل ، ونوب  
تغطية شئ ، وما يسرع فساد كرايحين

قال في الترتيب وغيره : وعدة لشم . بل عبر وشبهه . وظهر كلام  
جماعة : حوا ذلك . انتهى .

فظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، والمتنوع ، والوحيد أنه لا يجوز  
للتحمل . لاقتصارهم على الورن . اللهم إلا أن يقال : خرج كلامهم عن الغالب .  
لأن الغالب في الدرر والمناخير لا يتحمل بها

وقول صاحب الفروع «للتحمل» ليس المراد التحمل به . لأن التحمل غير التحمل  
وأطلق في الفروع في إشارة للنقد للتحمل والورن الوحيين في كتاب الوقف .  
قوله «فإن أطلق» يعني الإيجاز «في النقد» وقلنا بالصحة في  
التي قبلها : لم يصح في أحد الوجهين

وهو مذهب . اختياره القاضي . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وحزم  
به في الوحيد وقدمه في الخلاصة ، والراغبين ، والخبوي الصغير ، والفائق ،  
والفروع . ذكره في كتاب الوقف

والوجه الثاني : يصح .

(وَدَفَعْنَا بِهَا فِي ذَلِكَ) مع في التحمل ، والورن . اختاره أبو الخطاب ،  
ونصف وهو الصواب وقدمه في الشرح . وأطافهما في المذهب ، والمتنوع ،  
والتنجيس ، وشرح ابن سبعا ، والقواعد . وعند القاضي يكون قرصاً أيضاً  
مع المذهب : يكون قرصاً . قاله الأصحاب

فائدة : وكذا حكم التكيل ، ونورون ، والمعوس .

قاله في القعدة الثامنة والثلاثين .

قوله ﴿ وَيَجُورُ اسْتِخَارُ وَلَيْمَ لِحِدْمَتِهِ ، وَأَمْرَاتِهِ لِرِصَاعٍ وَلَيْمَ وَحَصَاتِهِ ﴾ .

يجور استخار ولده خدمته قاله الأصحاب وقطموه .  
قلت : وفي النفس منه شيء . بل الذي ينبغي : أنها لا تصح ، ويجب عليه خدمته بالمعروف .

وأما سئد امرأته لِرِصَاعٍ ولده : فانه صحيح من المذهب . حوزة . وعينه جاهل لأصحاب . وقطموه لحاق وغيره .

قال المصنف . والشرح هذا الصحيح من مذهب وهو من معادات المذهب

وقال القاسمي : لا يجوز . ونون كلام عراقي على أنها في حساب روح آخر قال الشيرازي في المشعب إن امرأة حر من عبيت لِرِصَاعٍ ولده لم يجز لأنه متعلق بها .

وعند الشيخ نقي الدين رحمه الله : لا أحره لها مطلقاً .  
ونفي في باب نفقة الأقرار يتم من هذا . عند قوله « وإن طلقت أحره مثلاً » . ووجد من شرع رصاعه هي أحره .  
من المذهب لا فرق بين أن يكون لولد من أم من غيرها . ولا أن يكون في حاله أو لا .

ونفي قريب من ذلك في آخر باب نفقة لأقرار ومديك  
فائدة يجوز أن يستأجر أحد ولديه للخدمة سكن بكرة ذلك  
قوله ﴿ وَلَا يَصَحُّ إِلَّا بِشَرْطِ تَحْسِيَةِ . أَخْذُهَا . أَنْ يَقْبَلَ عَلَى تَعْمِ

الطيب دون أجرائها . فلا نصح بإجاءه الطعام للأكل ولا الشمع  
للبشعة )

لا يجوز بحارة الشمع لبشعه . على الصحيح من مذهب . وعليه جماعة  
الأصحاب وقصصه أكثرهم

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ليس هذا بحارة ، بل هو إيد في الإلتلاف ،  
وهو سابع ، كقوله . من ألقى متاعه

قال في الفتاوى وهو المختار ثم قال : قلت : وهو مثله بيعة من الصبرة  
كل قفيز يكاد وله أدنى في الطعام عوض كالشمع مثله انتهى

وقال في الرد : وحمله شيع - على إحادة الشمع شعله - مثل - كل شهر  
بدرهم . فنه في الأعيان يعبر هذه المسألة في ما يعبر ومنه كل أعتقت عبداً من

عبيدك صلى الله عليه وآله ببيع ، وإن لم يبين العدد والتمن . وهو إيد في الانتفاع  
عوض واحتياجه . وأنه يس بلا . بل حذر ، كحالة ، وكقوله : ألقى

متاع في البحر وعلى صحبه . فإنه حذر . ومن ألقى كذا فله كذا انتهى  
وتقدم في أول فصل من رابعه : هل يجوز بحارة الشجرة بشره ؟

قوله ( ولا حيوان ليأخذ لبنه ، إلا في الظئر وتقع النار يدخل  
تسماً )

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب وطروا به

وأما قوله « إلا في الظئر وتقع النار يدخل تسماً » فتقدم في الظئر : هل وقع  
العقد على اللبن ، ودخلت الحصانة تسماً ، أو عكسه ؟ في أول الباب .

وحذر الشيخ تقي الدين رحمه الله : حوار إحارة قناة ماء مدة وماء قائم بركة  
رشته ، وبحارة حيوان لأجل لبه ، قائم به هو أو به عين قائم عليها مستأجر

وعليه فكاستباح الشجر . وإن علم به . ويأخذ المشتري لبناً مقدراً :



جميع محض . وإن كان أحد للشيء مطلقاً فيجب أيضاً . ومن هذا نرى . ولأن  
هذا يحدث شيئاً قسماً . فهو بالذات اسمه بالذات . ولأن استوفى فقد  
الإحارة على ريع الأرض هو عين من أحد . وهو ما عدته الله من الحب فيه  
وعمله . وكذا من هذا الشيء للنسب مقصوده ما عدته الله من به يعلم والقيام  
عنه . فلا فرق بينه . والآفات والموانع التي تعد من لاربح أكثر من آفات التي  
ولأن الأصل في العقود الخور والصحة قال . وكثير انتهى .

قوله ﴿ وَتَقَعُ الْيَمْرُ نَدْخُلُ نَعْمًا ﴾

هذا المذهب بلا لب . وعنه الأصحاب

وقال في السج وغيره ما نرى .

وقال في المصنوع لا يستحق بالإحارة . لأنه إنما يحسب كغيره

وذكر صاحب المحرر وغيره : إن قد يملك ما لا يحسب محمولاً . إلا أن

وكون على أصل الإحارة

وقال في الانتصار . قال أصحابه ولو عدا ما د . مؤخره فلا يصح عدم

دخوله في الإحارة

وقال في النمرة . لا يملك فيها ولا يستحقها بإحارة إلا مع النمر في موضع

منه . وبين طر مدخلان نعا .

نعم : قال ابن مكي في شرحه : قول المصنف « يدخل نعا » يحتمل أنه

عائد إلى وقع النمر لأنه أود الصيرر ويحتمل أنه عائد إلى الطائر وقع النمر

وبه صرح غيره . قال : إلا في الطائر وقع النمر . فيهم مدخلان نعا . انتهى

قلت : من صرح بذلك : صاحب المتنوع . فيه قال . ولا يستحق بقدر

الإحارة عين إلا في موضعين : ليس الطائر وقع النمر . فيهم مدخلان نعا . انتهى

وكذا صاحب التبصرة لعدم صيطه . انتهى

وقال في الرعيّة الكبرى . وقع القند على المصحة واللين نفع ، يستحق  
إتلافه بالرضاع .

وقال القاصي في الخصال . وصححه ابن عقيل في الفصول . وقدمه في الشرح ،  
وشرح ابن رزين ، كما تقدم في الطبر .

على الاحتيا . تكون الإجازة وقعت على اللين وعلى الثاني : يدخل  
اللين تماؤها قولان تقدما

فأمره . وي يدخل في حيز النافع ، وحيوط انطياط ، وكل الكمال ،  
ومرهم الطيب . وصنع الصنع ونحوه على الصحيح من المذهب قدمه في  
الرعائين وحرمه في الحاروي الصغير في الحبر ، والحيوط . وأطلق وجهين  
في الصبح .

قال في الدواء . ومن كثرى لسح أو حياطة أو كحل ونحوه لزمه حبر  
وحيوط وكل .

وقيل : يرد ذلك استأجر

وقيل : سح في ذلك العرف

قال يركش يجوز شترط السكر من الطيب على لأصح لا الدواء  
اعتقاداً على العرف وقطع يدي في أمي . والنسرح

قوله ( الثاني : مفرقة العين برؤية أو صفة في أحد الوجهين )

وهو اندھب

قال المصنف والشارح : هذا اندھب والمشهور . وصححه في التصحيح ،  
والنظم ، والغداية ، والندھب ، والمستوعب ، وغيرهم وحرمه في الوجيز ،  
والخلاصة ، وغيرهما . وقدمه في الرعائين ، والحاروي الصغير وغيرهم .

( وفي الآخر ) يجوز ( بدويه ، وللمستأجر جيز الرؤية ) .

واعلم أن الخلاف هنا مبني على الخلاف في البيع على ما تقدم .

قوله ( وَلَا يَجُوزُ إِجَارَةُ الْمَشَاعِ مُقَرَّدًا لِغَيْرِ شَرِيكِهِ ) .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماعة الأصحاب .

قال المصنف في المتن : قال أصحابنا : وَلَا يَجُوزُ إِجَارَةُ مَشَاعٍ لِغَيْرِ الشَّرِيكِ

إِلَّا أَنْ يُؤْجَرَ الشَّرِيكَانِ مَعًا . وحرم به في لوحيه وغيره . وقدمه في الفروع

وعبره

قال في العائق : ولا يصح إجارته مشاعاً مفرداً غير شريك أو معه

إلا بدس .

قال في العدة : لا يصح إلا شريكاً بالباقي ، أو معه لثالث . انتهى .

ومعه : مَا دَلَّ عَلَى حَوْرِهِ

حذره أبو حمص السكري ، وأبو الخطاب ، وصاحب العائق ، والحافظ

ابن عبد الهادي في حواشيه . وقدمه في التنصرة . وهو الصواب .

وفي طريقة بعض الأصحاب : وتخرج لما من عدم إجارة المشاع : أن لا يصح

رهنه ، وكذا هنته وتوجه دفعه قال والصحيح هو صحة رهنه وإجارته

وعنته

قال في الفروع : وهذا التحريم خلاف نص الإمام أحمد في روية سدي :

يجوز بيع المشاع ورهنه ، ولا يجوز أن يؤجر لأن الإجارة المباحة ، ولا يقدر

على الانتفاع .

### فأمرنا

إبراهيم . هل إجارة حيوان ودار لاثنتين وهما لواحد مثل إجارة المشاع ،

أو يصحهما ، وإن معناه في المشاع ؟ فيه وجهان وأطلقهما في الفروع وحملهما

في المتن والشرح وغيرهما مثله . وجوز به في الوجيز .

وقيل : يصح هذا ، وإن معناه المصلحة على الشارع .

الثانية : قوله ﴿ فَلَا تَحْجُورُ إِبْرَارَةً سَبِيحَةً زَهْنَةً لِلْحَمَلِ ، وَلَا أَرْضٍ لَا تُبْنَى لِلزَّرْعِ ﴾ :

قال في الموخر ولا تحجور محل الكتب ، لتعديده . وفي احتمال يصح ذكره في التنصرة .

قال في الفروع : وهو أولى .

قوله ﴿ الْخَامِسُ : كَوْنُ الْمُنْفَعَةِ مَمْلُوكَةً لِلْمُؤَجَّرِ ، أَوْ مَا ذُوْنَاهُ فِيهَا ﴾

وهذا المذهب وعليه جمهور الأصحاب . ويحتمل الحوار ويقف على إحارة الثالث . ساء على حوار بيع مال الغير بغير إيدنه ، على ما تقدم في تصرف الفصول في كتاب البيع .

قوله ﴿ فَيَجُوزُ لِلْمُسْتَأْجِرِ إِبْرَارَةُ الْبَيْتِ لِمَنْ يَقُومُ مَقَامُهُ . وَيَجُوزُ لِلْمُؤَجَّرِ وَعَبْرِهِ بِثَلِثِ الْأَجْرَةِ وَزِيَادَةٍ ﴾ .

هذا المذهب : وعليه الأصحاب .

قال الزركشي : هذا المذهب عند الأصحاب وحرم به في الوحيه وغيره وقدمه في الفروع وغيره

وعنه : لا تحجور إحارتهَا ذكرها القاصي

وعنه : لا تحجور إلا بإدنه .

وعنه : لا تحجور بزيادة إلا بإدنه .

وعنه : إن حدد فيها عمدة حارث الزيادة ، وإلا فلا فإن فعل تصديقها . قاله في الرعدة وغيره

وأمره : قال في التلخيص ، في أول النصب : ليس لمستأجر آخر أن يؤجره

من آخر إذا قد لا تثبت يد غيره عليه ، وإعما هو يعلم نفسه . وإن قلنا : تثبت  
صح انتهى

قلت : فعلى الأول سبى هـ ، وستثنى من كلام من أصلق

### تغييرها

أمرهما . الذى يسمى أن يفيد هذه المسألة فيما إذا أمرها المؤخر بما إذا  
يكن حيلة . فإن كان حيلة ، بحر قولاً واحداً . ولعله مراد الأصحاب . وهى شبيهة  
بمسألة العينة وعكسها .

الثالث : ظاهر كلامه بصف : حوار إحارته ، سواء كان فصيحاً أولاً وهو

صحيح وهو المذهب على ما اصطحناه . وقدمه فى القروع

وقيل : ليس له ذلك قبل قصده . حرم به فى الوحي

وقيل : نحو : إحارته للمؤخر دون غيره . قدمه فى العائتين ، واحداً

وصححوه فى غير المؤخر أنه لا يصح ، وأطلقوه فى المعنى . والشرح وقالوا .

أصل الوحيين : بيع الطعام قبل قصده . هل يصح من فائه أم لا ؟ على ما تقدم

والمذهب عنه الحوار هناك . يؤكد ها . فيكون بما قاله فى الوحيين ، والمذهب ،

وظاهر كلامه فى القروع : عدم البيع والصواب البيع . وهو أظهر وأبسط

شبهة بيع الطعام قبل قصده فيما ظهر ، بل بيع المقار قبل قصده

قوله ( وللمستعير إيجارها إذا أدن له المير مدة بينها ) .

سمى أدن له فى إحارته . وحرم به فى الهدية ، والمذهب ، ومسوك

الذهب ، والتنوع ، والخلاصة ، والمعنى . والشرح ، والنسخ . وشرح ابن

سبج ، والرعاية الضرى ، وما خاوى الصغير ، وغيره .

وقال فى الرعاية الكبرى : ولا يصح إيجار معار .

وقيل : إلا أن يأذن ربه فى مدة معلومة .

قوله ﴿وَيُخَوِّرُ إِجَارَةُ الْوَقْفِ فَإِنْ مَاتَ الْمُؤَجَّرُ فَأَنْتَقَلَ إِلَى مَنْ  
بَعْدَهُ : لَمْ تَنْفِيخِ الْإِحَارَةَ فِي أَحَدٍ الْوَحِيدِ﴾

وأطلقهما في لهما ، والذهب ، والستوع ، والخلاصة ، والهدى ، والمضى  
والسكاي ، والتلخيص ، والبنية ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والمائق ،  
والزركشي ، ونجريد الصاية .

أمرهما : لا يفسح موت مؤخر . وهو المذهب على ما اصطلاحه في لخطه  
كما لو عرف الولي . ودط . وقف ، وكسكة أطلق . طاله . مصنف وغيره  
صحيحه في التصحيح ، والعظم . وحده في الأحرار . وقدمه في الفروع ، والعدة  
الكبرى ، وشرح من رز .

قال القاضي في المحرر : هذا قياس مذهب

والوجه الثاني : تفسح حرمه القاضي في خلاصه ، وأبو الحسين أيضا .  
وحكياء عن أبي إسحاق بن شاقلا . واحتره ابن عقيل ، وابن عدوس في تذكره  
والشيخ تقي الدين وغيرهم .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هذا أصح لوحيين

قال القاضي : هذا ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله في رواية صالح

قال من ربح في قواعد : وهو المذهب الصحيح لأن الطلقة الثانية  
تستحق العين بمصاحها تنقب عن النواصب ما قرأ من الطلقة الأولى . وقدمه في الرعاية  
الصغرى ، والحاوي الصغير .

قلت : وهو الصواب . وهو المذهب . قال الناظم :

ووقيل : أن يؤخره فوخر من المحس لم يفسخ قط لم أبعد

وقيل : تبطل الإحارة . وهو تخرج المصنف في المضى من فريق الصفة .

قال في القاعدة السادسة والثلاثين : لكن الأحرار إن كانت . نقطة على

أشهر مدة الإحارة أو أعوام ، فهي صفقات متعددة على أصح أوجحين فلا  
يطلق جميعاً بطلان مذهب . وإن لم يكن مقسطة فهي صفقة واحدة . يطرد  
فيها الخلاف المذكور . انتهى .

وقال في العائق ، قد تخرج الصفة بعد موت موقوفة ، لا لا ، وهو  
المحذر انتهى

### تطبيقات

أمرها : قال في الفروع : ويتوجه مثله فيما إذا أجره ثم وقفه

الثاني . قال العلامة من رجب في قوله - أعز أن في ثبوت نوجه الأول  
بطراً لأن القاصي إلى وجهه فيما إذا تم الموقوف عنه ، سيكون المطر له مشروط  
وهو محل تردد أعز إذا تم معنى المطر مشروط له ، هل يلحق بالظاهر  
العام ، فلا يفسح نوجه أم لا . فإن من أصحاب المتأخرين من الخلف بالظاهر  
لعمد انتهى

الثالث - محل الخلاف متقدم : إذا كان المؤجر هو لموقوف عليه فالحال  
الاستحقاق

فإن إن كان المؤجر هو المالك المدة ، ومن شرط له ، وكان أصيباً - يفسح  
الإحارة تنويه . قولاً وحداً . فإنه يفسح ، والشرح ، والشيخ في الدين ، والشيخ  
بن الدين من رجب وغيره .

وقال من رجب : أما إذا شرطه لموقوف عليه ، أو أتى بقطعة على ذلك ،  
وفقى من المتأخرين بإحاقه بالذكر ونحوه ، وأنه لا يفسح قولاً وحداً .  
وأدخله من حذر في الخلاف

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وهو الأشبه .

الرابع : محل الخلاف أيضاً عند من حذر في رعايته وغيره : إذا أجره

مدة يعيش فيها عالداً ، فأما إن أحره مدة لا يعيش فيها عالداً - فإياها نسمي قولاً واحداً ، وما هو بعيد .

ومع لوجه الأول ، من أصل المسألة يستحق العطل الثاني حصته من الأجرة من تركته المؤخر إن كان قصصاً ، وإن لم يتمكن قصصاً جعل المتأخر وعلى لوجه الثاني : يرجع المتأخر على ورثة المؤخر القاصص .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن كان قصصاً المؤخر رجع بذلك في تركته فإن لم يكن تركته نافذة من أصحابها فإنه إذا كان الموقوف عليه هو الناظر فالتقط الثاني مع الإجارة ، والرجوع بالأجرة على من هو في يده . انتهى وقال أيضاً : والذي يتوجه أولاً : أنه لا يجوز سب الأجرة بموقوف عليه لأنه لا يستحق البعثة المستقلة ، ولا الأجرة عليهم . فالتسليم لهم قصص ما لا ينقصونه ، بخلاف مالك . وعلى هذا : فليقط الثاني أن يطالبوا بالأجرة المتأخر لأنه يمكن له التسليم ، ولم أن يطالبوا الناظر انتهى

فأمره : فإن من رغب - بعد ذكر هذه المسألة - . وهكذا حكم النقط إذا أحر إحصاءه ثم انتقلت عنه إلى غيره بإفطاع آخر

قوله ( وإن أجز الوالي التيمم ، أو أجز ماله ، أو السيد العبد . ثم بلغ الصبي وعق العبد : لم تنفسخ الإجارة ) .

هذا يذهب وعليه الأصحاب وقطع به كثير منهم منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، والملاحاة ، وغيرهم . ذكروه في باب الحجر

ويحتمل أن يفسح وهو وجه في الصبي ، وتحريم في المد من الصبي قال في القعدة الراحة والثلاثين : وعند الشيخ يفسح ، إلا أن يستثنى في العتق فإن له استثناء ماضيه بالشروط . والاستثناء المحكى أقوى ، بخلاف الصبي إذا منع ورشد . فإن الولي تنقطع ولايته عنه بالكلية .



على المذهب ، لا يوجب التصديق على سيده مسمى من بالأحقة ، على الصحيح من المذهب

وقيل : يرجع نفي ما نفى ، كما لزمه مقتضى ، بشرطه على مستلحه  
قال في الفروع : وتوجه مثله فيما إذا أحره ثم وقفه

شبه محل الخلاف فيما إذا لم يعلو بوعه عند داعها ، فأما إن أحره مدة علم بوعه فيها ، فإنها تنسخ على الصحيح من المذهب فدمه في الفروع وهو احتياط في معنى والشرح

وقيل : لا يفسح أي

وقلمه في القاعدة السادسة والثلاثين ، قال : هذا الأشبه - واحتياط القاصي وأصحابه .

قلت : وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب ، وظهر ما قدمه الشارح .  
قلت : وما حق به العبد إذا علم عتقه في المدة التي وقعت عليها الإحارة ونصو . ذلك بأن يمتنع عتقه على صفة يوجب مدق الإحارة ، ولا أراه للأصحاب وهو واضح ، ثم رأته في الرعية الكبرى مخرج بذلك

فانظر

أمرهما : لو ورث المأحور ، أو اشترى أو أتى ، أو وصى له بالعين ، أو أحدهم صداقاً ، أو أحدهم تزوج عوصاً عن جمع ، أو صدقاً ، أو غير ذلك : فالإحارة بخلاف . قطع به في القاعدة السادسة والثلاثين

قلت : وقد صرح به المصنف وغيره من الأصحاب ، حيث قالوا : ويجوز بيع العين مستنجرة ، ولا تبيح الإحارة إلا أن يشترها مستنجر .

الثانية : يجوز إحارة الإقطاع كالصبي . قاله الشيخ تقي الدين ، وقال له بل يجوز من مرس - الصحابة إلى الآن . قال : وما علمت أحداً من علماء

الإسلام - الأئمة الأربعة ولا غيرهم - قال : إجارة الإقطاع لا تخور ، حتى  
حدث في زماننا . فاستدع القول بعدم الجواز .  
واقصر عليه في الفروع .

وقال ابن رجب في القواعد : وأما إجارة إقطاع الاستغلال التي موردها مفعة  
الأرض دون رقتها - فلا نقل فيها مفعه . وكلام القاصي بشر ما لمع ، لأنه جعل  
مناط صحة الإجارة للمنافع لزوم العقد وهذا مستند في الإقطاع انتهى .  
فصل ما قاله الشيخ تقي الدين : لو أجرة ثم استحققت الإقطاع لأجره ، فذكر  
في القواعد : أن حكمه حكم أوقف إذا نقل إلى طين تين ، وأن الصحيح تنسخ  
قوله ( وَيُشْرَطُ كَوْنُ الْمُدَّةِ مَقْلُومَةً )

بلا نزاع في الجملة

لكن لو علقها على ما يقع اسمه على شيئين - كالعيد ، وحمادي ، وريم -  
فهل يصح ، ويعرف إلى الأول ، أو لا يصح حتى يمين ؟ فيه وجهان .

المؤول : اختيار المصنف ، وخاصة من الأصحاب

الثاني : اختيار القاضى .

قلت : وهو الصواب . وأطلقتم الزكوى وقد تقدم بطريق ذلك في السلم ،  
وأن الصحيح عدم الصحة

قوله ( يَنْقَلِبُ عَلَى الْقَلْبِ بَقَاءُ الْعَيْنِ فِيهَا ، وَإِنْ طَالَتْ )

هذا المذهب المشهور بالأرباب وعندهم هير الأصحاب وحرره في التوجيه  
وعيره . وقدمه في الفروع وغيره

وقيل : لا يجوز إحارتها أكثر من ستة . قاله ابن حامد ، واحتاره

وقيل . تصح ثلاث سنين لا غير .

وقيل . ثلاثين سنة . ذكره القاصي قال في الزعامة . نص عليه

وقيل : لا تبلغ ثلاثين سنة .

فأمره : يس لو قيل مطلقاً بمدة طويلة ، بل العرف ، كستين ومجوعها .

قاله الشيخ تقى الدين رحمه الله .

قلت : الصواب الخور ، إن رأى في ذلك مصلحة ، وتدفدله أثر . والذي

يظهر : أن الشيخ تقى الدين لا يمنع .

### تغييرات

الزول : قال في الفروع - مدحكاة هذه الأقوال - وظاهره : ولو ظن عدم

المقد ولومدة لا يظن قضاء الدنيا فيها

وفي طائفة من الأصحاب في السلم : الشرع يرعى الطاهر . ألا ترى أنه لو

اشتد أحوالنا في مدة صح ، ولو شرط مائتين أو أكثر : صح ؟

الثاني : قوله ( ولا يشترط أن يلى المقد فلو أخره سنة خمس في

سنة أربع صح ) . سواء كانت الميث مشغولة وقت المقد أو لم

تكن .

وسو . كانت مشغولة بإجارة أو غيرها

وأي كلام من عيى وعيره قريب وهو صحيح لكن لو كانت مرهونة

فيه خلاف . أي يسهه وصحيحه مد ذلك .

هذا علمت ذلك ، فقال من الأصحاب : إذا أخره وكانت الميث مشغولة صح

إن طل التسليم عد وجوه . وقدمه في الفروع

وقال في رتبة الكرى : صح إن أمكن سديه في أوله

وقال المصنف وغيره - في أثناء بحث لم - تشترط القدرة على التسليم عد

وجوه ولا فرق بين كونه مشغولة أولاً ، كالمقوله لا يشترط وجود القدرة عليه

حال المقد .

وقال ابن عقيل في العصول ، أو العصور : لا يتصرف مالك المقار في الماص  
بإحارته ولا إعارته ، إلا بعد انقضاء المدة واسيعده النافع المستحق عليه فقد  
الإجارة لأنه ما تنفص المدة له حق الاستيعاد . فلا تصح تصرفات المالك في  
محبوس بحق لأنه يتعدر السليم المستحق بالمقد . انتهى .  
قال في الدعوى : مراد الأصحاب منفق . وهو أنه يجوز إحارة المؤجر ، ويستبر  
النسيب وقت وجوبه . انتهى

الثالث : ظاهر كلام ابن عقيل السابق : أنه لا يجوز إحارة العين إذا كانت  
مشعولة

وقد قال في العائق : ظاهر كلام أصحابنا : عدم صحة إحارة المشعول بملك غيره  
مستأجر . وقال شيخنا : يجوز في أحد القولين ، وهو المختار انتهى .  
وقد قال الشيخ تقي الدين رحمه الله - فيمن استأجر أرضاً من جدي وعرضها  
قصاً ثم اشتمل الإنقطاع عن الجدي - . إن الجدي الثاني لا يلزمه حكم الإحارة  
الأول ، وأنه إن شاء أن يؤجرها لمن له فيها الفصب أو لغيره - انتهى .  
قلت : قال شيخنا الشيخ تقي الدين السبكي : ظاهر كلام الأصحاب صحة  
إحارة المشعول بملك الغير المستأجر من إطلاقهم حوار الإحارة المصافة فإن عموم  
كلامهم يشمل المشعولة وقت الدعوى مراس أو ساء أو غيرها . انتهى .  
وقال في القروع : لا يجوز للمؤجر إحارة العين المشعولة مراس الغير أو ساءه  
إلا بعد فراغ مدة صاحب المراس والساء

وهذا أيضاً . لا يجوز إحارة لمن يقوم مقام المؤجر كما يقضيه بعض الناس .  
قال : وأفتى جماعة من أصحابنا وغيرهم في هذا الزمان أن هذا لا يصح . وهو  
واضح . ولم أجد في كلامهم ما يخالف هذا .  
قال : ومن المذهب قول بعضهم « في هذا الزمان » الذي يحظر ساءه من  
كلام أصحابنا : أن هذه الإحارة تصح كذا قال . انتهى .

وقد قال الشيخ تقي الدين رحمه الله ، فيها حكى عنه في الاحتيارات : ويجوز  
المؤجر إجارة العين المؤجرة من غير المستأجر في مدة الإجارة ، ويقوم المستأجر  
الثاني مقام المالك في ستيق الأجرة من المستأجر الأول ، وعلط بعض الفقهاء  
وافق في نحو ذلك معاد الإجارة الثانية ، ظانين أنه هذا كبيع المبيع ، وأنه تصرف  
فيها لا يملك . وس كذلك ، بل هو تصرف فيما استحقه على المستأجر .

وأما إن كانت مرهونة وقت عقد الإجارة ، فهي محتبة وحدها ، وأطلقها في  
في الفروع

قال في إجابة السكري : وإن أجرة مدة لاني المقد ، صح إن أمكن التسليم  
في أولها

ثم قال : قلت : فإن كان ما أجرة مرهون وقت العقد لا وقت التسليم المستحق  
بالأجرة ، احتمل وجهين . انتهى

قلت : إن علب على الأصل القدرة على التسليم وقت وجوبه صح ، وإلا فلا .

وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب ، وداحل في عموم كلامهم

وتقدم في الرهن أن الرهن والمرتهن إذا اتفقا على إيجار المرهون . وإن

اختلفا تسط ، على الصحيح من الذهب

[ وقال في السكري : وإذا اتفقا على إيجاره أو إعارته حار في قول الحنفية

وأبي الخطاب

وقال أبو بكر : يجوز إيجاره

وقال أبو موسى : إذا أذن الرهن لمرتهن في إعارته أو إيجاره حار

والأجرة رهن . وإن أجرة الرهن بأذن المرتهن خرج من الرهن في أحد الوجهين

في لآح : لا يخرج .

تنبيه : محل هذا الخلاف إذا كان الرهن لازماً ، أما إن كان غير لازم : فيصح

إيجاره قولاً واحداً

وتقدم في الرهن هل يدوم لزومه بإيجاره أم لا ؟ ]

قوله ﴿وَإِنْ أُخْرِيَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ مَسَّةً اسْتَوَى شَهْرًا بِالْقَدْرِ  
وَسَائِرُهَا بِالْأَهْلِ. وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْأَشْهُرُ، كَهَذِهِ  
الْوَفَاةِ، وَشَهْرِ صِيَامِ الْكَفَّارَةِ﴾.

وكذا الدر وكذا مدة الخبر، وغير ذلك. وهذا الذهب وعليه جواهر  
الأصحاب ومن عليه في البدن. وحرم به في الوضوء وغيره. وقدمه في السجدة،  
والشرح، والمحرر، والفروع، والراغبين، وغيرهم.

وَعَنْهُ يَسْتَوِي الْجَمِيعُ بِالْقَدْرِ

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله إلى مثل تلك الساعة.

نفسه قوله ﴿اسْتَوَى شَهْرًا بِالْقَدْرِ﴾

سواء ثلاثين يوما حرم به في الدعاء، وقول. ومن عليه في بدر، وصوم.  
وحرم به في الصلاة أيضا وغيره.

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله: إنما يصير لشهر الأول حسب تمامه ونقصه  
فإن كان تاما كمل به. وإن كان ناقصا كمل ناقصا.

وسواء طهر ذلك في باب الطلاق في الماضي والمستقبل، عند قوله «وإن قال  
بأنه مضى منه وقت طلاق، طلق إذا مضى أحد عشر شهرا بالأهلة، وبكسر  
الشه الذي حلف في أمثاله بالمدد».

فإنه قوله ﴿الضَرْبُ الثَّانِي. فَقَدْ عَلَيَّ مَقْعَةٍ فِي الدِّمَةِ مَصْطُوطَةٍ

بصفات كالشم، كجياطة ثوب، وسواء دار، وتخل إلى موضع مميّز﴾

هذا صحيح بلا راع. ويلزمه الشروع فيه عقب القصد. فهو ترك ما يلزمه.

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله: بلا علو. فحلف ممن يسعه. وله الاستئذان. فإن  
من أوجب أكثر من يعمل عليه فإن شرطه شرطه له معه فلا. والاستئذان

قل حرب - فمن دفع إلى حياض ثوباً ليحيطه ، فقطعه ودممه إلى حياض آخر -  
قال - لا ، إن فعل صحيح

قل انصف في المعنى ، والشرح : فإن اختلف القصد ، كسح كتاب ،  
يلزم الأخير أن يقيم مقامه ، وإن أقام مقامه لم يلزم السكتى قوله فهو مبدل فعل  
لأحبر يمرض أو غيره فله النسخ .

وإن ذلك في قوله « ومن ستؤخر حسن سي » فمرض

قوله « وَلَا يَحْزُرُ الْخُفَّ بَيْنَ تَقْدِيرِ الْمُدَّةِ وَالْفَعْلِ » كقوله :  
استأخرتُك لتحيط لي هذا الثوب في هذا اليوم

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقدموه . ويحسن أن يصح . وهو رواية ،  
كالخالة على أصح الوجهين فيها .

قال في التنصير : وإن اشترط تعجيل العمل في أقصى ممكن . فله شرطه  
وأطلق الروايتين في المحرر

صل الصحة : لو أنه قبل فراغ المدة فلا نفي . عليه . وبه مضت المدة فله  
فيه الفسخ . قال في الفائق وغيره

قوله « وَلَا يَصِحُّ الْإِحَارَةُ عَلَى عَمَلٍ يَخْتَصُّ بِأَعْلَى أَنْ يَكُونَ مِنْ  
أَهْلِ الْقُرْآنَةِ »

يعنى - يكون مسماً ، ولا يقع إلا قرينة دأبه كالخروج ، أى البينة به ،  
والعمرة ، والأذان ومحوها . كالإقامة ، وإمامة صلاة ، وتعليم القرآن  
قال في الرعاية - والقضاء . وهذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب .

قال ابن مسعود وغيره هذا أصح . ويجرم به في الجهر وغيره . وقدمه في  
العروغ وغيره

وعنه : يصح كالحذو فلا شرط . مع غيره

وقال في رعاية - قيل صلاة المريض - ويكره أخذ الأجرة على الإمامة باسمه  
وعنه رحمه . انتهى .

واحتار من شاقلا الصحة في الحج ، لأنه لا يحب على أخير ، بخلاف أذان  
ومحوه .

ودكر في الوسيلة الصحة عنه ، وعن الحرق . سكر الإمام أحمد رحمه الله ،  
مع الإمامة بلا شرط أيضاً .

وقيل يصح للحاجة ذكره الشيخ في الدين رحمه الله ، واحتاره .  
وقال : لا يصح الاستئجار على القراءة ، وإهدائه إلى الميت ، لأنه ، ينقل  
عن أحد من الأئمة الإذن في ذلك .

وقد قال الصنف . إن القارىء إذا قرأ لأهل المان فلا ثواب له . فأي شيء  
يهدى إلى الميت ؟ وإذا وصل إلى الميت العمل الصالح والاستئجار على مجرد  
التلاوة ، نقل به أحد من الأئمة . ويذكر تفاهما في الاستئجار على التلخيص ،  
والمستحب : أن يأخذ الحاج عن غيره بمحج ، لأن محج بأحد . من أحب  
إبراء ذمة الميت أو رؤية المشاعر يأخذ بمحج . ومثله كل رفق أحد على عمل  
صالح ، يعرف من من يقصد الدين فقط ، والدينا وسيلة ، وعكسه فالأشبه :  
أن عكسه ليس له في الآخرة من خلاق .

قال : ورحمة عن غيره ليستحصل ما يوقى دينه : الأفضل تركه . لا يفعل  
السلف . وشوحيه عليه الحاجة . قاله صاحب الفروع ، وبصره بأدلة  
ونقل من هدى . فليس عليه دين ، وليس له بمحج ، المحج عن غيره ليقضى  
دينه . قال رحمه .

### فوائده

الرؤوف . يعيب الفقه والحديث ما لمحق بما تقدم ، على الصحيح . احتاره القاصي  
في الخلاف . ويرى عدوس في تذكرته . وحرمه في المحرم ، والهداية ، والمذهب ،



والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم ، وقدمه في الرعايتين ، والحدوى الصغير  
وقيل : يصح هذا ، وإن منع فيما تقدم حرم به في الوحي ، وشرح اس  
رررر واحتارده النصف ، والشرح وهو المذهب على المصطلح ، وأطلقه في  
المروع

الثانية : لا بأس بأحد أحده على الزينة . نص عليه . قاله الشيخ تقي الدين  
رحمه الله ، وغيره

الثالثة : يجوز أحد الحصة على ذلك كله ، على الصحيح من المذهب وقطع  
به جماعة . وقدمه في المروع وغيره

قال المصنف : فيه وجهان وهو طاهر الترتيب وغيره  
وقال في المنع : المحل في الحج كالأحره .

الرابعة : يحرم أحد أحره وحالة على ما لا يمتد به كصوم وصلاة  
حده ومحو

الخامسة : يجوز أحد الرزق على ما يمتد به ، على الصحيح من المذهب  
وقال ابن عثيل في التذكرة : لا يجوز أحد الرزق على الحج ، والفرو ،  
والصلاة ، والصيام

ودكر نحوه القاضي في المحال ، وصاحب التبيين . وذكره في التعليق .  
وقيل صالح ، وحليل : لا يمتد به أن يأخذ ما يحج به ، إلا أن يتبرع . وتقدم  
كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله فيس أحد ليحج قرب  
قوله ( وإن استأجره ليحججه : صح ) .

هذا المذهب احتاره المصنف ، والشرح ، وأبو الخطاب ، وغيرهم . وحرم  
به في الوحي وغيره . وقدمه في المروع ، وغيره وهو من مذهب المذهب  
وعنه : لا يصح . احتارده القاضي ، والحدوى

قال الزركشي : هو قول القاضي ، وجمهور أصحابه  
قال في التلخيص : وهو المصوم . وقدمه في المستوعب ، والمائق . وأطلقه  
في المذهب ، والخلاصة ، والرعائين ، والهاوي الصغير .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ لِلْحُرِّ أَنْ يَكُنْ أُجْرَنِي ﴾

يعني على لقول صحة الاستحار عليه [ إلا إذا أعطى من غير شرط ولا  
إجارة ] .

وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وحرم به في الهداية ، والمذهب ،  
والخلاصة . ومحرر ، والوجيز ، وغيرهم . وصححه في المستوعب وغيره . وقدمه  
في الفروع ، وغيره .

وعنه : يحرم مطلقاً . واختار القاضي في التلخيص : أنه يحرم أكله على سيده .

فانظرنا

أما أحكام نكراه أحد ما أعطاه بلا شرط ، على الصحيح من المذهب .  
وقدمه في الفروع

و حار القاضي وغيره : بطعمه رقيقه وباصحه .

وعنه : يحرم ، وجوزة الخلوات وغيره لغير حر .

قلت : وهو للصواب .

على المذهب : يحرم أكله على إحدى الروايتين

قال القاضي : لو أعطى شيئاً من غير عقد ، ولا شرط : كان له أخذه . ويصرفه  
في حلف دوابه ، ومؤنة صناعته ، ولا يحل أكله .

قال الزركشي حار تحريم أكله القاضي وطائفة من أصحابه . وقدمه ناظم  
المعربات . وعنه : يكره أكله .

على رواية تحريم أكله : ظاهر كلام القاضي في التلخيص وصاحب التلخيص :

نحره على كل الأحرار ، وصرح القاضي في الروايتين - أنه لا يحرم على غير الحاجم .  
 الثانية : يجوز استئجاره لغير المحمة كالمعد ، وحلق الشعر ، وتقصيره ،  
 والختان ، وقطع شيء من جلده للحاجة إليه . قاله الأصحاب  
 قلت : لو خرج في المعد من المحمة لما كان بيذاً . وكذلك الاشتراط  
 كالمعد .

قوله { وللمستأجر استيفاء المنفعة بنفسه وبمن يديره }

يجوز مستأجر إجارة مأجور من يقوم مقامه - من دار ، وحايوت ، ومركوب  
 وغير ذلك - بشرط أن يكون الزاكن الثاني مثل الأول في الطول والقصر ، على  
 الصحيح من المذهب . احتاره القاضي وقدمه في الفروع  
 وقيل : لا يشترط ذلك . احتاره المصنف ، والشارح .  
 والصحيح من المذهب : أنه لا يشترط معرفة بالمركوب  
 قال في الفروع : لا يتر المدة بالمركوب في الأصح . وقدمه في المعنى ، والشرح ،  
 ونصراه

وقيل : يشترط احتاره القاضي

تفسير : ظاهر قول المصنف « وتثله » حور إجارة المأجور من يقوم مقامه ،  
 ولو شرط المؤجر عليه استيفاء المدة بنفسه . وهو الصحيح من المذهب  
 قال المصنف ، والشارح : قياس قول أصحابنا صحة العقد ، وظلان الشرط .  
 وقدمه في الفروع وهو احتمال في الرعاية  
 وقيل : يصح الشرط أيضاً . وهو احتمال المصنف وقدمه في الرعاية  
 السكري وقيل : لا يصح العقد

فأمرناه

إعارة المأجور المستأجر العين المأجورة فتنت عند المستعير من غير  
 تفرط لم يصحبها على الصحيح من المذهب

قال في التلخيص ولا ضمان على المستعير من المستأجر في الأصح . واقتصر عليه في القواعد الفقهية . وقدمه في الرعاية السكرى في باب العارية .

قلت : فيعاليها . وقيل : تصمها وأطلقها في الفروع .

الثانية : لو اكترها بركبها إلى موضع معين ، أو يحمل عليها إليه فإراد المدول إلى منتهى المسافة والحروقة والأمن ، أو التي يسدل إليها أقل ضرراً . حاز على الصحيح من المذهب إحصاءه القاصي وقدمه في الفروع .

قال في الرعاية الصمري . حاز في الأشهر . وجزم به في الحاوي الصغير وقال المصنف : لا يجوز .

وإن سلك أسدسه أو أشق فأحرقه المثل قدمه في الرعيتين ، والحاوي

الصغير .

وقيل : المسمى وأجرة الزائد والمنفعة

قال الشارح . وهو قياس المصوم .

قوله ﴿ ولا يجوز بمن هو أكبر ضرراً منه ، ولا غنى بخالفه ﴾

ضرورة صررة

لا نزاع في الجملة .

نبيه : قوله ﴿ وله أن يستوفي المنفعة وما دونهما في الضرر من ﴾

جنبها . فإذا اكترى لزراع حنطة . فله زرع الشعير ونحوه وليس

له زرع الذخن ونحوه ، ولا يملك الفرس ولا النساء .

فإن من زعمه أحرقه مثل ، وإن اكترها لأحدهما يملك الآخر ، وإن

اكترها للفرس ملك الزرع وهذا المذهب

وقد في الرعاية : وإن اكترها للفرس أو ساء يملك الآخر . فإن صل

فأحرقه المثل وله الزرع . انتهى

وقيل : لا تزرع له مع البناء .

فائدة . لو قال أحد تسكبها لترعها أو تدمسها : لم يصح قطع به كثير من الأصحاب لأنه بمعنى أحدهم . منهم المصنف ، والشارح  
وقال في الرعاية السكرى : وإن قال تزرع أو تفرس ماشئت ، زرع أو فرس ماشاء .

وقيل : لا يصح التردد . انتهى

وإن قال : لترعها ماشئت ، وله سها ماشئت صح قطع به المصنف ، والشارح وبصره . وقالوا له أن ترعها كلها ، وأن تفرسها كلها  
وقال في الرعاية السكرى : وإن قال : لترع ، وتفرس ماشئت ، ولم يبين قدر كل منها : لم يصح .

وقيل : يصح . وله ماشاء سها . انتهى

وإن قال : لتقطع سها ماشئت . لله الزرع والفرس والسها كيف شاء . قاله في الرعاية السكرى وغيره . واختاره الشيخ تقي الدين كما تقدم .  
وتقدم إذا قال : إن زرعتها كذا فكذا . وإن زرعتها كذا فكذا . عند قوله « إن حطته رومي فكذا » ، وإن حطته فارسياً فكذا »  
وتقدم بعض أحكام الزرع ، والدمس ، والسها في الباب عند قوله « وإحارة أرض معينة تزرع كذا أو فرس ، أو بناء معلوم » طبعه . فإن عادة المصنفين ذكره هنا .

قوله « فَإِنْ قِيلَ فَمِنْهُ أَجْرَةٌ لِلْمِثْلِ »

يعني : إذا قيل ما لا يجوز فعله من زرع ، وسها ، وفرس ، وركوب ، وحمل ، ونحوه . فقطع المصنف أن عليه أجرة المثل يعني للمصنف وهو اختيار أبي بكر  
قاله القاضي

واحتاره أيضاً ابن عقيل ، والمصنف ، والشارح . وحرم به في العمدة ،  
والشرح ، وشرح ابن منجا . وقدمه في الفائق

والصحيح من المذهب : أنه يلزمه المسمى ، مع تعديتها في أحرة المثل من  
عليه وحرم به في الوجيز . وقدمه في الفروع ، والمحرم . وهو قول الحرق ،  
والقاضي ، وغيرهما .

وكلام أبي بكر في التنبيه موافق لهذا . قاله في القواعد  
وقال في الرعاة السكري : وإن أحرقها للبرع ، فحرم أو بى . لزمه أحرة  
مثل . وإن أحرق حرس أو ساء . بتلك الآخرة . فإن فعل فحرة المثل  
، وإن أحرق لبرع شمبر . برع دخنا . فإن فعل غرم أجره المثل لكل  
وقيل . بل المسمى ، وأحرة المثل لزيادة صبر الأرض .  
وقيل هو كعاصب . وكذا لو أحرق برع فتح فرع ذرة ودحا . انتهى .  
ذكره من عرف

واستثنى المصنف . ونسبه الشارح ، واقتصر عليه الزركشي . من محل  
المخلاف . لو كثرى لمحل حديد . تحمل قطعا ، أو عكس : أنه يلزمه أحرة المثل  
ملا نزاع .

قوله ( وإن أكرهاها الحُمولة شئ ) مراد عليه ، أو إلى موضع ،  
بجأوزة . فعليه الأجرة المذكورة ، وأحرة المثل للرأيد .  
ذكره الحرق وهو المذهب . حرم به في المحرم ، والعمدة ، ونحوه السابعة .  
وقطع به الأصحاب في التنبيه

وقدمه في معنى ، والشرح ، والفروع ، والرعيتين ، والحاوى الصغير .  
وقال أبو بكر : عليه أحرة المثل للجميع . جرم به في الوجيز .  
نفسه : طهر كلام المصنف : أن أبى بكر قاله في المتن ، أعني : إذا أكرها  
لحمولة شئ . مراد عليه ، أو إلى موضع لحاوه .

والذى ينفقه القاضى عن أى نكر ، ونقله الأصحاب - منهم - المصنف فى المعنى ،  
والشرح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم - إنما هو فى مسألة من كثرى لمخولة شئ .  
فإراد عليه فقط

فذلك قال الزركشى : ولا عورة مما يؤممه كلام أى محمد فى المقنع من وجوب  
أجرة المثل على قول أى نكر فيما إذا كثرى لموضع الحدود ، ولا ما اقتضاه كلام  
أبي حنبل من وجوب ما بين القيمين على قول ، وأجرة المثل على قول آخر فإن  
القاضى قال : لا يختلف أصحابنا فى ذلك . وقد نص عليه الإمام أحمد انتهى  
والذى ظهر أن المصنف تابع أبا حنبل فى الهداية . فإنه ذكر كلام أى  
نكر بعد المسألتين ، إلا أن كلامه فى الهداية أوضح . فإنه ذكر مسألة أى نكر  
أخيراً . والمصنف ذكرها أولاً . فحصل الإيهام

وقال المصنف فى المعنى ، والشرح وحكى أنه صلى الله عليه وسلم قال أى نكر فى  
مسألة من كثرى مخولة شئ . فإراد عليه وجوب أجر مثل فى الجميع ، وأحده من  
قوله - فمن استأجر أرضاً يزرعها شعيراً فربها حططة - فمثل عليه أجرة  
مثل للجميع ، لأنه من عن المعهود عليه إلى غيره فأنشأه ما لو استأجر أرضاً  
زرع أخرى .

فألا لمع القاضى بين مسألة خرق ومسأله أى نكر  
وقالا : ينقل قول كل واحد من إحدى المسألتين إلى الأخرى . ومنها  
فى أن الزيادة لا تتميز . فيكون فى المسألة وجهان  
فألا . ومن الأثر كذلك بين المسألتين فرقاً ظاهراً ودكاً . منها  
قوله ( وإن تلفت ضمن قيمتها ) .

قال المصنف حاشى كلام الخرقى وجوب قيمته . إذ عفت به ، سواء تلفت  
فى الزيادة أو سددته إلى المسافة ، وسواء كان صاحبه مع المكثري أو نكر  
وقطع به فى تسويع ، والحدوى ، والشرح وغيرهم

قال في الفروع : ويلزمه قيمة الدابة إن تلفت .  
 قال الرركشي لما قال الحرقى : وإن تلفت عليه أيضاً ضمانها ، يعنى : إذا  
 تلفت في مدة المحاوزة .

قل في الوحي : وإن تلفت ضمن قيمتها مد محاور المسافة  
 قال في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم : وإن تلفت في حال زيادة  
 الطريق ، عليه كمال قيمتها .

وقال القاضى إن كان المكترى رل عب ، وسلمها إلى صاحبها ليملكها  
 أو يستقيها تلفت : فلا ضمان على المكترى

وقال المصنف أيضاً : إذا تلفت في حال التمدي ، ولم يكن صاحبها مع راكمها :  
 فلا خلاف في ضمانها بكامل قيمتها وكذا إذا تلفت تحت الرأك ، أو تحت حملة  
 وصاحبها معها

فأما إن تلفت في يد صاحبها ، بعد رول الرأك عب فإن كان نسب  
 نصها بالحل والسير : فهو كالمو تلفت تحت الحل والرأك وإن تلفت نسب  
 آخر فلا ضمان فيها ، وقطع به في الفروع وغيره  
 قال في القاعدة الثامنة والعشرين ضمانها بكامل القيمة ومن عليه في  
 الزيادة على المدة

وحرج الأصحاب وحماً ضمان النصف من مسألة الحد  
 قوله ( إِلَّا أَنْ تَكُونَ فِي يَدِ صَاحِبِهَا . فَيَضْمَنُ نِصْفَ قِيَمَتِهَا فِي  
 أَحَدِ الرَّجْعَيْنِ ) .

وهما احتمالان مطلقان في الدرابة وأطلقهما في المذهب ، والمتنوع ،  
 ومبيوك الذهب

أخرهما : تضمن قيمتها كلها وهو المذهب . وهو ظاهر كلام الحرقى ،



والقاضي في التليق ، والشريف ، وأبي الخطاب في خلافهما ، والشيرازي ،  
وإن البنا ، والمحد .

وقال أبو الحالى في النهاية : هذا المذهب . وحرم به في الوحيز ، والمحد  
للقاضي وقدمه في الخلاصة ، والفروع ، والرعيثين ، والحاوي الصغير ، والشرح .

والوجه الثاني : بضمن نصف قيمتها فقط

وقال في التنقيص . إن تلفت بعض ثمة . بضمن وإن تلفت بالحل

في تكيل الصبار وتنصيفه وجهان

واحتار في الرعية : أنه إن زاد في الحل ضمن نصفها مطلقاً وإن راد في

المسافة : ضمن الكل إن تلفت حال الزيادة ، وإلا هدر

وعن القاضي في الشرح الصغير . لا ضمان عليه أئنة

وقال القاضي أيضاً . إن كان المكتري رل عنها ، وسلمها لصاحبها لميسكها

أو يسقيها فتلف . بضمن وإن هلك ، والمكتري راكمها ، أو حله

عليها : صمها

ووقفه في لمص ، والفروع على ذلك ، إلا أنه احتج به إذا تلفت في يد

مالكها نسب منها من الحل والسير كما تقدم

قال في التصحيح بضمن نصف قيمتها في أحد الوجهين وفي الآخر

بضمن جميع قيمتها . وهو الصحيح إذا تلفت نسب منها بالحل والسير

وإنما يظهر ذلك إذا راد سوط على الحد ، ومثل أخرى هناك . فراجع

في أوائل كتاب الحدود

نبيه : دخل في قوله ( إذا أكثرها حثولة شيء فراد عليه ) .

لو أكثرها يركبها وحده فركبها معه آخر . فتلف . وصرح به في القواعد .

قوله ( ويلزم الموزع كل ما يتمكن به من النفع ، كزمام الحبل

ورخلة وحزامه ، والشدة عذبه ، وشدة الأتخال والمحامل والرفيع والخطأ  
وكذلك كل ميسوق البع عنه . كمنوطه مركوب عادة ، والقائد والسائق  
وهذا كله ملا راع في الجملة

ولانهم المؤخر المحمل واسطة الوصل فهو الحرس وحسن قران من المحملين  
قال في الترتيب : وعدل لفرش على مكبرى إن كانت في الدمة  
وقال المصنف ، والشارح : إنما يلزم المكبرى ما تقدم ذكره إن كان السكران  
على أن ينهب منه المكبرى . فاما إن كان على أن يسرقه اراك البهيمة  
ليركبها نفسه : فيشكل ذلك عليه . انتهى

قلت . لأولى أن يرجع في ذلك إلى العرف والمادة . والله مرادهم  
فائدة أحرة الدليل على المكبرى ، على الصحيح . فقدمه في المعنى ،  
والشرح . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع

وقيل إن كان كبرى من همة نهيها فأنه الدليل على مكبرى ،  
وإن كانت الإجارة على حمله إلى مكان معين في دمة فهي على المكبرى ،  
وحرم به في عبود المسائل . لأنه التزم أن يوصله  
وجزم به في الرعاية الكبرى أيضاً

قلت : نعمى [ أيضاً ] أن يرجع في ذلك إلى العرف والمادة  
تعييه : مفهوم قوله « وَلَوْوُمُ البعير لَيَنْزِلَ لِصَلاَمِ العَرَضِ »  
أنه لا يلزمه ذلك لينزل لسلامة رائحة وهو صحيح وهو لدهب حرم به في  
المعنى ، والشرح ، والمائق وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره  
وقال جماعة من الأصحاب : يلزمه أيضاً

فوائده

الأولى : أنه المؤخر أيضاً . روى البعير إذا عصت نفسها حادة

لبرو له وتترك النعير للشيخ الضعيف ، ولما ألقوا السجين ، وشبههم ركوبهم ورواهم  
 وطلبه ذلك أيضاً من طال . على الصحيح من الذهب حرمه في المعنى ،  
 والشرح ، والأداة الكبرى ، وشرح ابن رزين  
 ، قيل : لا يدرى وأظنه في الفروع

الثالثة : لا يدرى الركاب الضعيف والمرأة التي المعتاد عند قرب المنزل  
 وهل يدرى غيرها " فيه وجهان وأظنه في المعنى ، والشرح ، والفروع  
 " قدما . لا يدرى وهو ظاهر كلاء كثير من الأصحاب وقدمه ابن رزين  
 في شرحه وهو الضعيف لكن مروءة تقتضي من ذلك  
 " وسمى بمره

قد في الآية الكبرى وإن حرمت المادة بالبرور فيه ، وخصي بزم  
 الركاب القوي في الأقيس

قلت : تنوحه أن رجع في ذلك إلى الفروع  
 الثالثة : لا يدرى حملا يرجع عليه فلا يركب إلى مكة ومن مكة إلى  
 عرفة ، ويخرج عنه إلى من يدرى من لزم الحارفة الضعيف ، والشرح ،  
 وقدمه ودلا لأولى له ذلك وقدمه ابن رزين في شرحه وفيه يس  
 به الركوب إلى من لأنه بعد الحمل من الحج وأظنه في الرتبة  
 وأما إن كثر إلى مكة فقط . فسر به " كوت إلى الحج على " الصحيح  
 من الذهب لأمر زيادة . على الصحيح من الذهب ، لما قدمه في المعنى ،  
 والشرح ، وشرح ابن رزين .

وتقدم في أول الباب : اشتراط ذكر الركوب ، والركب . وعمول ،  
 وأحكام ذلك على راجع .

الرابعة : قوله ( فأما تفريق البالوعة والسكيف . فينزع المشتاجر  
 إذا تسلمتها فارة ) لا راع .

قلت : يتوجه أن يرجع في ذلك إلى العرف .  
وكذا مخرج الدار من القمامة والربيل ونحوهما . ويدرم لشكري تسليمها  
مطقة ، وتسليم المفتاح وهو أمانة مع المستأجر  
وعلى المستأجر : المكرة ، والحمل ، والهدو .

قوله : « والإحارة عقد لأرتم من الطرفين . ليس لأحدهما فتحها ،  
وإن بذالة قبل تقضى المدة ، فقلبه الأخرى »

الإحارة عقد لأرتم يقتضى تملك المؤجر الأجرة ، والمستأجر استمتع بها  
ومعه المستأجر قبل قضاء المدة لا يسمع ولا يجوز للمؤجر التصرف فيها في  
حال كون المستأجر عليها

فإن تصرف فيها قبل انقضاء مدة ، مثل أن يسكن المالك الدار ، أو يؤجرها  
لبعده : لا يسمع لإحارة على الصحيح من المذهب . وعلى المستأجر جميع الأجرة  
وهو على المالك أجرة المثل لا سكن أو تصرف فيه

قلت : وهو الصواب . وإليه ميل المصنف ، والشرح  
على هذا : إن كانت أجرة المثل الواجبة على المالك قد أجرة السجدة في  
المقد : لم يحل على المستأجر شيء . وإن فصلت منه فصلة لزمت المالك للمستأجر  
ويحتمل أن يسمع العقد فيما استوفاه المالك ، وهما احتمالان مطلقان في النفي ،  
والشرح ، ولزركشي

وأما إذا تصرف المالك قبل تسليمها ، أو امتنع منه حتى تقضى مدة : فإن  
الإحارة تنسخ وجهاً واحداً . قاله المصنف ، والشرح

وإن سلمها إليه في أثناء المدة انقضت فيما مضى . وتحب أجرة الباقى الحصة .  
وقال في الرعاية الكبرى : وإن أرى المؤجر تسليم ما أحده . أو امتنع مستأجر  
الاستماع به كل المدة . فله التمسح بمحاة  
وقيل : بل سطل العقد محاة

وقيل . إن كانت المدة معينة بطل . وإلا فلا يصح بحالاً  
 قوله ( وَإِنْ حَوَّلَهُ الْمَالِكُ قَبْلَ تَقْصِيَّتِهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرَةٌ لِمَا سَكَنَ  
 مِنْ عَلَيْهِ ) .

وهو المذهب لمخصوص عن الإمام أحمد ، وعليه الأصحاب . قاله الرزكاشي  
 وغيره . وهو من المفردات .

ويحتمل أن له من الأجرة مفسطه . وحتاره في الفائق .  
 ونأتي إذا عصم ماله عند قوله « إذا عصمت العين »  
فأجرة . وكذا الحكم لو امتنع الأخير من تكميل العمل . قاله في التلخيص  
 وغيره

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : ولحكم فيما اكترى دابة فامتنع  
 المكري من تسليمها في بعض المدة ، أو أخره عنه أو عهده للعذمة مدة ، وامتنع  
 من إتمامها ، أو أخره عنه لمدة حائط ، أو حياطة ثوب ، أو حفر ثور أو حمل  
 شيء إلى مكان ، وامتنع من إتمام العمل مع القدرة عليه : كالحكم في التقدير بمع  
 من تسليمه . انتهى .

قال في الرعاية : وكذا الخلاف والتفصيل إن أوى الأخير الخاص العمل أو  
 عصه ، كالمدة أو عصها ، أو أوى مستأجر الصد والهيبة والحال الانتفاع بهم  
 كذلك ، ولا مانع من الأخير والمؤجر . انتهى .

وقد في القاعدة الخامسة والأربعين : إذا استأجره لحفظ شيء مدة لمعه  
 في عصها ثم ترك : فهل تطل الإحارة ؟ فيه وجهان .

قال من لم ي . أحجم لا تطل . بل يرول الاستئمان . وتصير صاماً .  
 وفي مسائل أن منصور عن الإمام أحمد : إذا استأجر أخيراً شهراً مطوماً .  
 لجاء إليه في نصف ذلك الشهر : أن يستأجر الخيار .

والوجه الثاني : سئل القدر فلا يستحق شيئا من الأجرة لقاء على أصله فمن  
سمع من سمع سمع المستأجرة : أنه لا يستحق أجرة . بذلك أفق ابن عقيل  
في صوره انتهى

قوله ( وإن هرب الأجير حتى انقضت المدة : انقضت الإجارة .  
وإن كان على عمل : حيز المستأجر بين المسح والصبر ) .

إد هرب الأجير ، أو شردت الدابة ، أو أخذ للوَجَر العين وهرب بها ، أو منعه  
أبيه ، فمعه منها من غير هرب : لم يمسح الإجارة . وشت له خيار المسح .  
فإن مسح فلا كلام . وإن لم يمسح ، وكانت الإجارة على مدة : انقضت  
نصيبها يومًا بيومًا . فإن عادت العين و أناب أسوق ما بقي ، وإن انقضت  
انقضت

وإن كانت على موصوف في القيمة . كخيانة نوب وعمود أو حمل إلى موضع  
معين : استأجر من ماله من عمله . فإن تعذر له المسح . فإن لم يقض له مطالبته  
بالعمل ،

وإن هرب قبل إكمال عمله ملك استأجر المسح والصبر ، كرمه . قدمه في  
العامتين ، والغائب ، والحوي الصغير

وقيل . لا يكثرى عليه من يقوم به . فإن تعذر له مسح .  
وإن فرغت مدته في هربه فله المسح . قدمه في الغائب ، والرمضتين ،  
والحوي الصغير

وهمل : تمسح هي وهو الذي قطع به نصفها  
قوله ( وإن هرب الخمار أو مات وترك الجمال أثمق عليها . الخاكم  
من مال الخمار ، أو أدب للمستأجر في الثففة . فإذا انقضت الإجارة  
باعها الخاكم ووفى المثل وحفظ باقي ثمنها لصاحبه )

إذا أُلحق المستححر على الجلال - وإحالة ما تقدم - يدرك حكم : يرجع : أمه  
 بلا راع وإن لم يستأنده وروى الرجوع فيه الروتان اللان خمس قصى دس  
 عن غيره غير إده ، على ما تقدم في باب الصيام والصحيح منها : أنه يرجع .  
 قال في القواعد : ومقتضى ضرورة القاصي : أنه يرجع رواية واحدة  
 ثم إن الأكتبرين عدهوا الإشهاد على بية الرجوع .  
 وروى المعنى وغيره : وجه أنه لا يعتبر

قال في القواعد : وهو الصحيح . انتهى .  
 وحكم موت الخيال حكم حرمه ، على الصحيح من المذهب كما قال المصنف  
 وقال أبو بكر : مذهب الإمام أحمد : أن الموت لا يمسح الإحارة وله أن  
 يركبها ، ولا يسرف في علمها ولا يقصر . ويرجع ذلك .  
 قوله : **( وَتَنْفُسُ الإِحَارَةِ تَلْفُ الْتَيْنِ الْمُتَقَوِّدِ عَيْنَهَا )** .

سواء تلفت ابتداء أو في أثناء المدة فإذا تلف في ابتداء المدة تلفت  
 وإن تلفت في أثناءها لم تفسد أيضاً فيما بقي فقط . على الصحيح من المذهب .  
 حرمه في المعنى ، والشرح ، والحجر ، وغيره . وقدمه في له وع وغيره  
 وقيل : تنفسح أيضاً فيما مضى ونفسط المسمى على قيمة شفعة ويلزمه  
 محضته

فن الأثرم ليس : كثرى سبواً عليه فئات ، وأهدمت الدار : هو عذر  
 عطيه بحساب ما كسب

وقيل : يلزمه بمحضته من المسمى

وقيل : لا يفسح بهنم دار . فيجوز .

ويأتي حكم الدار إذا أهدمت في كلام المصنف عدها وكلامه هذا أم  
 وعه . لا تنفسح موت برصعة . ويجب في ماها أحرة من برصعة اختاره  
 أبو بكر .

وأما موت المرتجع فتصح به الإجارة قولاً واحداً كما حرم به المصنف هـ .  
 قوله ﴿ وَتَنْفِيسُ الْإِجَارَةِ يُعَوِّتُ الرَّابِي إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ  
 يَقُومُ مَقَامَهُ فِي اسْتِيفَاءِ الْمَقْعَةِ ﴾ .

هذا إحدى الروايتين . احتار المصنف ، والشارح . وجزم به في الرعاية  
 الصغرى ، والحاوى الصغير ، وشرح ابن سبعا ، والوجيز .  
 والصحيح من المذهب . أن الإجارة لا تنسخ بموت الرابك مطلقاً . قدمه في  
 القروع .

قال في المحرر وغيره لا تنسخ بالموت .  
 فإن الزكوى هذا . المصوم . وعليه الأصحاب ، إلا أنه محذور .  
 قوله ﴿ وَإِنْ أَكْرَى دَارًا فَاهْتَدَمَتْ . انْقَضَتْ الْإِجَارَةُ فِيمَا بَقِيَ  
 مِنَ الْمُدَّةِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهو لمذهب صحبه في المصنف ، والشرح ، والتصحيح . وحرم به سبأ  
 موسى ، والشيرازي ، وابن السكيت ، وصاحب الوجيز ، وغيرهم . وهو طاهر كلام  
 الحرق . وقدمه في القروع ، والعائق ، وأربعين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
 والوجه الثاني لا تنسخ . وبنت للمصنف حيدر الفصح وهو رواية عن  
 الإمام أحمد احتار القاصي

قال في التلخيص : لم تنسخ . على أصح الوجهين .  
 وفيل . تنسخ فيما بقى وفيما مضى . ذكره في الرعاية الكبرى .  
 قوله ﴿ أَوْ أَرْضًا لِلرَّزْقِ ، فَانْقَطَعَ مَاؤُهَا : انْقَضَتْ الْإِجَارَةُ فِيمَا بَقِيَ  
 مِنَ الْمُدَّةِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهو لمذهب صحبه في المصنف ، والشارح ، والتصحيح . وحرم به في الوجيز  
 وقدمه في العائق ، وأربعة الصغرى ، والحاوى الصغير



والوجه الثاني : لا تنفخ ولمستأخر حيا الفصح احتاره القاصي وحرم

في التلخيص في موضع

وقال في موضع آخر : لا تنفخ على أصح الوجهين . وقدمه في الرعاية

الكبرى .

فأمره : أو أحرأرضا بلا ماء . صح . فإن أخرجه وأطلق فاحت المصنف

الصحة ، إذ كان المستأخر علما بمحاطها وعدم مائها . وقدمه في المعنى ، والشرح

وقيل . لا يصح . وحرم به ابن رزين في شرحه ، وأطلقهما في الفروع

وإن طعن المستأخر بإمكان تحصيل الماء ، وأطلق الإحارة : لا يصح . حرم به

في المعنى ، والشرح ، والفروع وغيره

وإن طعن وجوده بالأمطار ، أو بزيادة الأنهار صح على الصحيح من

المذهب ، كالمع . حرم به في المعنى ، والتلخيص ، وغيرهما . وقدمه في الفروع

وفي الترتيب ، والرعاية وجهان .

ومضى ررع فرفق : أو تلف ، أو يست : فلا حيار له . وتلزمه الأجرة .

نص عليه .

وإن تعدل زرعها لفرقها لله الخيار

وكذلك له الخيار لقله ماء . قل زرعه ، أو سده ، أو عادت يرق بعبه به بعض

الزرع .

واحتار الشيخ تقى الدين رحمه الله : أو يزد ، أو فز ، أو عذر

قال . فإن أمضى العقد لله الأرض ، كسب الأعيان . وإن فسخ عليه

القسط قبل القبض ، ثم أجرة المثل إلى كاله

قال . وما . وروى الأرض فلا أجرة له اتفاقا ، وإن قال في الإحارة مثلا

ومعنى ، أو أطلق لأنه لا يرد على عقد ، كأرض العرية .

قوله ﴿ وَلَا تَفْسِخْ ﴾ أى الإجارة ﴿ بِمَوْتِ الْمَكْرَى . وَلَا الْمَكْتَرَى ﴾

هذا المذهب مطلق في الجملة . وعليه حميد الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
مهم صاحب لوجير . وقدمه في العروغ وغيره .

قال زركنى : هذا المذهب المنصوص . وعليه الأصحاب .

وتقدم رواية - اختارها جماعة - أنها تفسخ بموت الراكب .

وتقدم رواية . لا تفسخ الإجارة بموت المرصعة .

عنه : قال ابن منبجاني شرحه : فإن قيل : كيف الجمع بين قول المصنف

« تفسخ بموت الراكب » وبين قوله بعد « لا تفسخ بموت المكبرى ولا

المكترى » ؟ قيل : يجب حمل قوله « لا تفسخ بموت المكترى » على أنه مات

وله وارث . وهناك صرح بها تفسخ إذا . يمكن له من يقوم مقامه

فت : ويحتل أنه قال هذا متاعاً للأصحاب . وقال ذلك لأجل احتياله

قوله ﴿ وَإِنْ عَصَيْتَ الْعَيْنَ : خَيْرُ الْمُسَاجِرِ بَيْنَ الْفَسْحِ وَمُطَالَبَةِ

الْعَاصِبِ نَاجِرَةُ الْمَثَلِ فَإِنْ فَسَحَ فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ مَا مَضَى ﴾

إذا عصت العين فلا تخو . إما أن تكون إيجارها لعمل أو مدة . فإن

كانت لعمل ، فلا تخو . إن أن تكون الإجارة على عين موصوفة في القيمة . أو

تكون على عين معينة

فإن كانت على عين موصوفة في القيمة وعصت : لزمه بدلها . فإن تعدل كان

له الفسخ .

وإن كانت على عين معينة . خير بين الفسخ والصبر إلى أن يقدر على العين

بموصوفة استوفى ما

وإن كانت إلى مدة : فهو محير بين الفصح والإمضاء وأخذ أجرة مثلها من  
عاصمها إن قضت مدفع العصب وإن لم تضمن افصح الفقد  
وقال في الانتصار : تفسخ تلك المدة والأجرة المؤخر لاستيفاء المفعة على  
مدى . وأن مثله وطء مروجة . ويكون الفصح مترجياً  
وإذا لم يفسح حتى انقضت مدة الإحارة كان له الخيار بين الفصح والرجوع  
بالسعى ، وبين الفداء على الفقد ومطالبة العاصب بأجرة مثل  
فإن ردت العين في أثناء المدة وهـ يكن فسخ : استوفى ما قضى منها ويكون  
فيها معنى من مدة محيراً . كما ذكره . فانه في المعنى ، والشرح ، وغيرهما

#### لائحة

إبراهيم : لو كان العاصب هو المؤخر لم يكن له أجرة مطلقاً على  
الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . ومن عليه .  
وقيل : حكمه حكم العاصب الأحمى . وهو تخرج في المحرر وغيره  
وقال الزركشي : لو أئلف المستأجر العين نمت ما تقدم من الفصح ،  
أو الأفساخ ، مع تضمنين المستأجر ما أئلف .  
ومثله : جَبَّ المرأة روحها ، نصن ولها الفصح انتهى  
قلت : يحتمل أن لا فسخ لها  
وتقدم قريباً إذا حوله المالك قبل تقضى المدة .  
وهذه المسألة من بعض صور تلك .

الثانية : لو حدث خوف عام يجمع من سكنى المكان الذي فيه العين  
المستأجرة ، أو حصر البلد ، فامتنع خروج المستأجر إلى الأرض : نمت له خيار الفصح  
قال المحرقى . وإذا جاء أمر غالب بحجر المستأجر عن منعة موقع عليه الفقد  
عليه من الأجرة قدر مدة امتناعه .

وكلامه أعم من كلام المصنف هنا لأنه يشمل المصعب وغيره .  
استشهد به المصنف .

فإن كان ظنوف حاصراً للمستأجر ، كمن حلف وحده لقرب أعدائه من الموضع  
المنجور ، أو حلف في طريقه : - يترك المصنف وكذا الحكم لو حلف أو مرض  
قوله ﴿ وَمَنْ اسْتَوْجِرَ لِعَمَلٍ شَيْءٍ ، فَمَرِضٌ : أَيْمٌ مَقَامُهُ مَنْ يَقْمَلُهُ  
وَالْأَجْرَةُ عَلَى الْمَرِيضِ ﴾ .

مراده : إذا استأجره ليعمل في الدماء ، كخياطة و... ونحوها . ومراده : إذا لم  
يشترط عليه مباشرته . فإن شرط عليه مباشرته لم يقم غيره مقامه .

وكذا لو كانت الإحارة على غيره في مدة أو غيرها فمرض : لم يقم غيره مقامه .  
لأن الإحارة وقعت على عمله فيه لا على نفسه في دمه

وقال المصنف ، والشارح أنه كان العمل في الدماء واحتلف القصد -  
كاستنحاره لتصح كذب - لم يكلف الأخير إقامة غيره مقامه . ولا يلزم المستأجر

قبول ذلك إن بذله الأخير لأن المريض يختلف  
فإن تمدد عمل الأخير فامتدح المصنف

وتقدم النسيه على ذلك أيضاً عند قوله « والعرب الثاني عقد على معة في الدماء »  
قوله ﴿ وَإِنْ وَحَدَ الْعَيْنُ مَمِيَّةً ، أَوْ حَدَثَ بِهَا عَيْبٌ فَلَهُ الْمَسْحُ ﴾

مراده ومراد غيره إن لم يزل العيب فلا ضرر يلحقه . فإن زال سريعاً  
فلا ضرر فلا مسح .

تنبيه : ظاهر كلامه أنه ليس له إلا المسح أو الإمضاء محضاً وهو صحيح .  
وهو المذهب أطلقه الأصحاب وصرح به ابن عجيل ، والمصنف ، وغيرهما

وهيل . يترك الإمضاء مع الأثر وهو يخرج للمصنف .

وقال في الخمر - ونعمه في الفروع ، وعمره - وقياس المذهب له الصبح  
أو الإمساك مع الأرض وجرم به في المنور  
قال باظم المفردات - بعد ذكر مسألة عيب الميع وأمه بالخبرة  
كذلك مأثور ، قياس مذهب قد قاله الشيخان ، فافهم مطلب  
فهذا من المفردات أيضاً  
قال الشيخ نقي الدين رحمه الله إن لم نقل بالأرض فهو رد صمعه على  
أصل الإمام أحمد رحمه الله بن وتقدم التنبيه على هذا في الخبر في العيب ، مد  
قوله « ومن اشترى مبيعاً لم يعلم عيبه »

#### مؤثر

بعضها في العيب هنا : ما يظهر به تفاوت الأجرة

الثانية : لو لم يدر بالعيب حتى تمت المدة لزمه الأجرة كاملة - على الصحيح  
من المذهب ، وعليه الأصحاب - وخارج المصنف لزوم الأرض  
قلت : وهو الصواب ، لا سيما إذا كان ذلك

الثالثة : دل في الغرض : « تحتاج الدار تحسناً » فإن حدد المؤجر  
والأكل المستأجر الصبح ولو عمر فيها المستأجر بدون إدره - يرجع به نص  
عليه في عائق الدار إذا عملها الكس ويحتمل الرجوع به على منتهى في برهن  
قلت : بل أولى ، وحكي في التلخيص : « أن المؤجر يجبر على الترميم بإصلاح  
مكسره ، وإقامة ماثل

قلت وهو الصواب

في الشيخ نقي الدين رحمه الله المستأجر مطانة المؤجر بالعبرة التي يحتاج  
إليها المسكان المأثور فإن كان وقعاً فالعبرة واحدة من وجهين ، من جهة أهل  
الوقت ، ومن جهة حق المستأجر انتهى .

وبس له جواره على التحديد على الصحيح من المذهب وقيل . بلى  
الرابعة : لو شرط عليه مدة عطيتها أو أن يأخذ بقدر مدة التعطيل بعد المدة ،  
 أو شرط عليه المدة ، أو حصلها أجرة : لم يصح ومتى أفاق بإذن على الشرط  
 أو سه جمع عما قال المؤخر ذكره المصنف ، والشارح ، وهو ظاهر ما قدمه في  
 الفروع

وذكر في الترتيب وغيره . في الإذن يرجع بما قال المستأجر ، كما لو أدن له  
 حاكم في عفته على حال هرب مؤجرها .

قلت : وهو الصواب لأنه كالوكيل

قوله ( وَيَجُوزُ بَيْعُ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ ) .

هذا المذهب . نص عليه في رواية حنفر بن محمد وعليه الأصحاب وحرمه  
 في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمسمى والملاصة ، والمحرر ، والشرح ،  
 والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا يصح بيعها . قال في الرعية : وخرج مع البيع

قال الشيخ نقي الدين رحمه الله : وظاهر كلامه في رواية الميسوي : أنه إذا باع  
 العين المؤجرة ، ولم يبين أنها مستأجرة : أن البيع لا يصح . ووجهه : أنه باع  
 ملكه وملك غيره . هي مسألة تفريق الصفقة

على المذهب : إذا لم يعلم المشتري بذلك ، ثم علم . فله الفسخ أو الإمضاء  
 عما نا على الصحيح . جرمه في المسمى ، والشرح وقدمه في الفروع

وقال في الرعيتين ، والحاوي الصغير : له الفسخ أو الإمضاء مع الأرض .

قال الإمام أحمد رحمه الله : هو عيب

قلت : وهو الصواب . ويجزم به في الفائق .

وقال : قلت : فوكالات الأرض مشعولة ببناء غيره أو زرعه وعمره ، فقال

شيخنا : يصح التقطع حالا . وهو المختار . انتهى .

### فأمرناه

إمدهما : مثل ذلك في الحكم لو كانت مرهونة . وقدم ذلك في بابه .

الثانية : لو باع الدار التي تستحق المدة للوفاة سكتها ، وهي حامل . فقال

انصف : لا يصح بيعها لأن المدة الباقية إلى حين وضع الحمل محمولة

فنت : فبأنى ما . وقال المحمّد : قياس المذهب : الصحة

فنت : وهو العتوب . وبأنى ذلك أيضاً في عدة الوفاة

قوله (إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهَا الْمُسْتَأْجِرُ فَتَنْقَسِحَ ، عَلَى إِنْجَذِ الرُّوَايَتَيْنِ) .

وهما وجهان عند أكثر الأصحاب وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ،

ومتنوع ، والمهادي ، والكافي ، والمصنف ، والتهذيب ، والشرح ، والمروغ ، والمحقق

إمدهما : لانفسح وهو المذهب صحيحه في التصحيح

قال في القاعدة الحاشية والثلاثين : وهو الصحيح احتاره القاصي ، وإن

حقيل ، والأكثرين وحرمه في لوحيه . وقدمه في الرعاية الكبرى .

والرواية الثانية : تنفسح قدر في الرعاية الصغرى ، والحدوى الصغير .

صحت الإجارة على الأصح . قال في الخلاصة : انضحت في الأصح .

قدر في الرعاية الكبرى : وعه سطل الإجارة بالشراء ، ورجع المشتري

بأجرة ما بقى من المدة إن كان المؤجر أحده ، وإلا سقط من الثمن بقدره

شرطه . انتهى .

على المذهب : لو أجرة المؤجرها صح .

وعلى الثانية لا يصح

على الأولى : تكون الأجرة باقية على المشتري وعليه الثمن ، ويحتسب

للبائع . كما لو كان المشتري غيره .

### قواعد

إبراهيم : حكم ماورثة المستأجر حكم ما اشتراه . على الصحيح من المذهب ،  
وعليه أكثر الأصحاب ، وقطعوا به .

قال القاضى فى الخلاف : هذا المذهب

وقال فى المحدث : نعم . لأن الملك ما لا يورث . وأيضاً فقد سعى على أن  
البيع المستأجر : هل تحدث على ملك مؤجر ، ثم تنتقل إلى ملك المستأجر ؟  
فإن قلنا بملك . فلا معنى لحديثنا على ملكه وانتقاله إليه  
هذا إذا كان ثمناً وارث سواء . فلو بدأ بالملك له وارث سواء فلا معنى  
لإستحقاق الموصى على نفسه ، إلا أن يكون على أبيه دين لم يبره ، وقد مات مقلداً  
بعد أن أسلفه الأجرة .

الثانية : لو ملك المستأجر العين سبة ، فهو كالمالكها بالشراء . صرح به  
المحدث فى مسودته على الهداية . ذكره فى القاعدة الخامسة والثلاثين

الثالثة : لو وهبت العين المستأجرة للتمير . طلعت العارية . ذكره القاضى ،  
واس عقيب . وانضم عليه فى القواعد . لأنه عقد غير لازم

قوله ( وَلَا صَاحِبَ عَلَى الْأَجِيرِ الْخَاصِّ وَهُوَ الَّذِي يُسَلَّمُ هَسَّهُ إِلَى  
الْمُسْتَأْجِرِ ) .

يعنى : لعمل معلوم مباح فيما يتلف بيده

فقول المصنف فى هذه : هو الذى يسلم به إلى المستأجر . هو أحد  
الوجهين . ذكرهما فى الرعاية الصفوى . وطلع به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة  
والفائق ، والرعاية الكبرى .

والصحيح من المذهب : أن الأجير الخاص هو الذى يؤجر به مدة معينة  
يستحق المستأجر فيها فى جميعها ، سواء سلم به إلى المستأجر أولاً . حرم به فى



المعى ، والشرح ، والمح ، والمستوع ، والفروع ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وقدمه فى اربعة الصرى

والذى يظهر لى : أن المسألة قولاً واحداً ، وأن صاحب الرعاية الصفرى رأى  
مقصود ذكر المصداق لأوى ، وذكر مصم المصداق الثانية فظن أنها قولان .  
والعصر من قال هو الذى سلم نفسه إلى المسند أنه الواقع فى القلب  
عند الحكماء ، لأن الذى يؤخر به مدة وهى إلى المتأخر لا يسى  
أخيراً خاصاً . فإن المعنى الذى سعى به يشمله

لأنه إلا أن من على أحد من لأصحاب من ذلك وذكر علة كل قول  
بداً عن ذلك ، فاصحح من المذهب أنه لا يصح ما تدف بيده شرطه  
من عيه

قال فى الفروع : لا يصح حمله فى المصوص وحرمه فى المعنى ،  
والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه فى اربعة الكبرى

قال الر كسى . وعيه الأصحاب ومن عيه فى رواية جماعة  
وقيل بضم ح تارة من أنى موسى فى الإرتداد وحكى فيه عن الإمام  
أحمد رواية تمصيه ما تدف به حتى لا يجر إلا من جهته ، كما يأتى فى الأخير المشترك  
وقر فيه لأحد من هلك بغيره قولاً واحداً إذا كانت فى بيت استأجر  
وقر : لا فرق بين الأخير الخاص والمشارك .

**نبيه : قوله «إلا أن يتعدى»**

قال فى الهداية ، والمذهب ، والمستوع ، والطلاصة ، والمحرر . والفروع ،  
والعائق ، وغيرهم «إلا أن يتعمد»

وقال جماعة من الأصحاب - منهم من جدد - فى معانيه «إلا أن يتعمد»  
أو يبرطاً

### فان كان

إبراهيم : ليس له أن يستنيب فيما عمله . وله من الصلوات الخمس في أوقتها  
بسنها ، وصلاة الجمعة ، والعيدين .

الثانية : ليس له أن يعمل غيره في مدة استأجر . فإن عمل وأصر باستأجر  
فهو قيمة ما فوته على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والرعدة الكبرى  
وقيل . يرجع بقيمة ما عمله لميره . وهو احتمال في الرعاية .

وقال القاضي : يرجع بالأجرة التي أخذها من غير استأجره .  
قوله ( وَيَضْمَنُ الْأَجِيرُ الْمَشْتَرِكُ مَا جَنَّتْ يَدُهُ مِنْ تَخْرِيقِ الثُّوبِ  
وَعَلَطِهِ فِي تَفْصِيلِهِ ) .

الأجير المشترك : هو الذي يقع العقد معه على عمل معين . فيضمن ما حدث  
بده من تخريق الثوب وعلطه في تفصيله ، ورتق الختان والسقوط عن دابته  
وكذا الطباح ، والحبار ، والحائك ، وملاح البعثة ، ونحوهم .

ويضمن أيضاً ما تنكب عمله مطلقاً . على الصحيح من المذهب . نص عليه في  
رواية ابن منصور وحرم به في المحرر ، والوجيز ، والمبور ، وغيرهم . وقدمه في  
الكافي ، والمعي ، والشرح ، والعائين ، والفروع ، والعائق ، واهدانة ،  
والمذهب ، والخلاصة وغيرهم .

ومصرح به القاضي في التعليق في أنه المأثمة وإن عطل واحتره المصنف  
وعيره .

وقيل : لا يضمن ما يتمد . وهو محرج لأن في الخطأ  
قلت : والنسب تين إليه .

وقيل : إن كان عمله في بيت استأجر أو بده عليه لم يضمن ، وإلا صهر  
واحتاره القاضي ، وأصحابه . قاله في الكافي . ونقله في القاعدة الثامنة والتسعين  
عن القاضي ، واقتصر عليه .

ودكر القاصي أيضاً في نصيبه ثلاث روايات : الصبار ، وعنده . والثالثة :  
لا يصح إذا كان غير مستطاع كبرلق ومحوم  
قلت : وهذا قوي

قوله ( ولا صبار عليه فيما تلف من حرره أو بشير فعله )  
مرداه : إذا لم يتعد . وما قاله هو المذهب .

قال في الفائق : ولا يصح ما تلف بشير فعل . ولو علم من حرره ملاءمان  
في أصح الروايتين

قال في الفروع : وما تلف بشير فعله ولا تعديه . لا يصح في ظاهر المذهب .  
فإن من منع في ثمره . هذا المذهب . وبصره المصنف ، والشارح وغيرهم .  
فإن لركشي . هو المشهور ، والمخصوص عنه في رتبة الجماعة وهو حنبل  
الخرقي ، وأبي بكر ، والقاسمي ، وأحمد ، والشيخين وحرمة في الحرر ، والوحي ،  
والخاروي الصغير . وغيرهم . وعنده في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والراغبين ،  
وغيرهم

وعنده بضم وعه ونة ثالثة : إن كان التلف بأمر ظاهر . كالخرق ،  
والمصوص ومحوم . فلا صبار . وإن كان بأمر حي . كاصياء . فعليه الصبار  
وأطلق في المتنوع

قال في المتنوع ، والتعويض : محل روايات إذا سكر به مالك على  
المال أما إن كانت يده على المال : فلا ضمان بماله .

قوله ( ولا أحره له فيما عمل فيه )

هذا المذهب مطلقاً وعليه أكثر الأصحاب وهو ظاهر ما قطع به الخرق ،  
ومحب الهدية ، والمذهب ، والتنوع ، والخلاصة ، والوحي ، وغيرهم .  
وقد عرفت في الفروع ، والراغبين ، وغيرهم

وقال في الخمر : ولا أجرة له فيما عمل فيه إلا ما عمله في بيت ربه . وقدمه في  
الحوى الصغير ، والحق  
وعنه : له أجرة الماء لا غير من غيره في رواية من مصور . وقطع به القاضي  
في التليق . قاله الزركشي .

وعنه : له أجرة الماء واسقوا إذا عمله في بيت ربه .  
وقال من عبيد في المور : له الأجرة مطلقاً  
نفس وهو قوي

وأما : لو استأجر أجير مشترك أجيراً خاصاً - كالحياط في دكان يستأجر  
أجيراً خاصاً - فستعمل مشترك حياطة ثوب ، ثم يذهب إلى الأجير الخاص ، فخرقه  
أو أفسده - نصه الخاص ، ونصه الأجير المشترك له . قاله الأصحاب  
وإن استعان به ولم يعمل له لأجرة لأجل صناعته ، لا يسبب العمل فله في  
الاستعانة في شركة الأبدان

قوله : **وَلَا صِحَّانَ عَلَى حِجَابٍ وَلَا حَتَّانٍ وَلَا بَزَّاعٍ** - وهو البيطار -  
**وَلَا طَيِّبٍ إِذَا عُرِفَ مِنْهُمْ جَذْقُ الصَّنْعَةِ** . ولم تخص أيديهم .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وقال في العانة ، وفدت : إن كان أحدهم أجيراً خاصاً أو مشتركاً له حكمه .  
وكذا قال في " إعي

وقال ابن أبي موسى : إن ماتت طائلة من الحتان فدينها على عاقلة صاحبها  
قصي بذلك عمر رضي الله عنه

تعليق : ظهر كلام المصنف وغيره من الأصحاب . أنه لا صِحَّانَ عليه ، سواء  
كان أجيراً خاصاً أو مشتركاً . وهو صحيح . وقدمه في المروء وغيره

واختار ابن عقيل في المور : عدم الصِحَّان في الأجير لمشارك لا غير . وقال :

لأنه العيب من هؤلاء ، وأنه لا يتوحد حق رؤوس يوم حتى عيبها عراجه ،  
لا يضمن ، كجائته في قصارة وحيطة وبحارة  
واحتار في الرعاة : أن كلا من هؤلاء له حكمه . إن كان حاملاً له حكمه  
وإن كان مشتركاً له حكمه . وكذا قل في راعي

### فامرنانه

إمراهما : بشرط عدم الصيام في ذلك أيضاً ، وفي قطع سلمه وبحوره . إن  
سكف أو لى فإن لم يأنه ممن على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب  
وقدّمه في المروع .

و احتار في الهدى عدم الصيام فإن لأنه محسن ، وقال : هذا موضع يط  
الناج : محور أن يستأجر حياً ، وغدر ذلك مألوفة لأن العمل غير  
مضبوط . وبين قدر ما يأتي له هل هو مرة أو أكثر؟ ولا يجوز التقدير بالثبوت  
عند القاصي . وحوره أن أي موسى . واختاره المصنف . وقال : سكن يكون  
حالة لا إجارة انتهى

فإن استأجره مدة كعمله أو يعالجه فيها ، فلم يبرأ : استحق الأجر . إن رأى  
في أثناء المدة . انقضت الإجارة فيما بقي . وكذا لو مات  
فإن استمتع المريض من ذلك - مع بقاء المصنف - استحق الطبيب الأجر  
بمضي المدة .

فإن إن شرطه على البر ، فهي حاملة . لا يستحق شيئاً حتى يوحّد البر ،  
وله أحكام للحالة

وقدّم أن الصحيح من المذهب : جواز اشتراط الكحل على الطبيب .  
و يدخل معاً كقطع الثمر

قوله ( ولا ضمان على الراعي إذا لم يعتد ) فلا نزاع

فإن تعدى صحت ، مثل أن ينتم ، أو يفعل عنها ، أو يتركب تسعد عنه ، أو  
يميت عن مطاء وحفظه ، أو يسرف في صرفها ، أو بصرفها في غير موضع  
الصرف ، أو من غير حاجة إليه ، أو يسلط بها موضعاً تنصرف فيه لتلف .  
وما أشبه ذلك

### فائدتان

أما الأولى : أن أحصر الجلد ونحوه ، مدعي الموت ، قل قوله في أصبح زويتين .

قوله المصنف ، والشارح ، والزر كشي ، وصاحب الفائق ، وغيرهم  
وهو : لا يقبل قوله إلا بيينة تشهد بموته . وأطلقهما في المستوعب وغيره .  
وأنى قريباً إذا ادعى موت المداد أحقر ، أو غيره ، أو له .

الثانية : يجوز عقد الإجارة على ماشية مصسة ، وعلى حمل في لده  
فإن كانت الإجارة على مصينة تعلقت الإجارة بغيرها . فلا يجوز إنزالها  
ويبطل العقد فيما تلف منها . والهاء في لده أمانة كأصله . ولا يلزمه رعي سباعها  
لها . قاله الأصحاب .

ويحتمل أن لا تتعلق الإجارة بغيرها . قاله المصنف وغيره .  
وإن عقد على موصوف ، الذمة ، فلا بد من ذكر حسنة ، ونوعه ، وصغره  
وكبره ، وعدده . وهذا المذهب مطلقاً  
وقال القاضى : إن أطلق ، ولم يذكر عدداً . صح . ويحمل على ما حدث به  
العادة . كالثمانية من القيم ونحوها

قال في القاعدة الثانية والثانية . لوضع الاستقذار على رعي عم غير مصينة .  
كان عليه رعي سباعها . لأن عليه أن رعى ما يحوى العرف به مع الإطلاق  
ذكره القاضى في المجلد ، واقتصر عليه .

وتقدم في أواخر المصارة : هل يجوز رعيها بحره من صوفها وغيره ؟

قوله ﴿وَإِذْ حَبَسَ الصَّائِغَ الثَّوْبَ عَلَى أَجْرَتِهِ، فَتَلَفَ صِيغَتُهُ﴾

هذا المذهب مطلقاً وعليه أكثر الأصحاب . وحريمه في لو حبر ، وغيره

وقدومه في القروع وغيره

وقيل : إن كان صدقه منه فله حصة وإن كانت من ربه ، أو قصره :

فوجهان .

وقال في المنثور : إن حاطه ، أو قصره وعمره ، فتلف سرقة ، أو دمار من

ماله ، ولا أجر له . لأن الصنعة غير متغيرة كقبر من صدرة .

وإن أفلس متأخره ، ثم جاء بانه يطله للصاع حصة .

قوله ﴿وَإِنْ أَتَلَفَ الثَّوْبَ بِنَدِّ عَمَلِهِ : خَيْرَ مَالِكِهِ بَيْنَ تَضْمِينِهِ

إِيَّاهُ غَيْرَ مَقْمُولٍ ، وَلَا أَجْرَ لَهُ وَبَيْنَ تَضْمِينِهِ إِيَّاهُ مَقْمُولًا . وَيَدْفَعُ

إِلَيْهِ أَجْرَتَهُ﴾ .

وهذا بلا خلاف . وقدم قول ربه في صفته مضمولاً . ذكره ابن رزيق

### قوائم

إحداهما : مثل هذه المسألة : لو وحب عليه صاع المتاع المحمول فصاحه محبر

بين تضييحه قيمته في الموضع الذي سلمه إليه ، ولا أجر له ، وبين تضييحه إياه في

الموضع الذي أمدده . وبسطه الآخر إلى ذلك المكان فله القاصي وغيره . وحريم

به في المنفى ، والشرح . وقدمه في القروع

وقال أبو الخطاب : يلزمه قيمته موضع تلفه . وله أجرته إليه

الثانية : مثل المسألة في الحكم أيضاً : لو عمل على غير صفة ما شرطه عليه ،

مثل أن يدفع إليه عرلاً لينسج له عشرة أدرع في عرض ذراع ، فينسجه زائداً في

الطول والعرض . فقدمه في القروع

وقال المصنف ، والشارح له المسمى إن زاد الطول وحده ، وه يصير الأصل وإن جاء به زائداً في العرض وحده ، أو فيها معه وجهان .  
وأما إذا جاء به ناقصاً في الطول والعرض ، أو في أحدهما . قيل : لا أحره له . وعندنا صيان بعض العمل .

وقيل له حصه من المسمى . وأطلقهم في المسمى ، والشرح ، والمروع .  
وقال المصنف : ويحتمل إن جاء به ناقصاً في العرض فلا شيء له . وإن جاء به ناقصاً في الطول فله بحصته من المسمى

الثالثة : لو دفع القصر الثوب إلى غير ما سكه خطأ صممه

قال الإمام أحمد رحمه الله : يصمن القصار ، ولا يسع المدفوع إليه لبسه إذا علم أنه ليس له . ويزده إلى القصار . وعطائه ثوبه . فإن لم يعلم المدفوع إليه حتى قطعه . عزم أرض القطع ، على الصحيح من المذهب . وحرم به المصنف ، والشارح .  
وابن حبان ، والسامري ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .

وعنه لا يصمن وقدمه في القاعدة المدممة والسامين ، وقال إليه قال : وبعض الأصحاب حل رواية ضياع القصار : على أنه كان أخيراً مشتركاً ، ورواية عدم صيان على أنه أخيراً حصص . وأشار إلى ذلك القاضي في المحرر .  
وإن لم يعد المدفوع إليه صممه على الصحيح من المذهب . وقدمه في المروع

وعنه لا يصمن . كمنزله من دمه لمرض ومحوه . وأطلقهما في المسمى ، والشرح .

قوله ﴿ وإذا ضرب المستاجر الذئبة فَقَدِرِ السَّادَةَ أَوْ كَتَحَهَا ﴾  
أي : جدها لتقف ﴿ أَوْ الزَّائِضُ الذَّائِبَةُ ﴾ وهو الذي يعلمها السير ﴿ لَمْ يَضُنَّ مَا تَلَفَ بِهِ ﴾



هذا مذهب نصر عليه وعليه جواهر لأصحابه وقطع به في المعنى ،  
والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . وقلمه في الفروع وغيره  
وقيل : بصر . وبأن في كلام المصنف في أحد كتب الدييات : لو أدب  
ولده ، أو أصرأه في النشور . أو الملمصيه ، أو السلطان رعيتيه ، ولم يصر فافعى  
إلى تلمه .

وذهب الصبي ، وادأة مذكور في صر لسح  
قوله ( وإن قال : أدتني في تفصيله فناء قال : بل قيصاً ، فأنقول  
قول الخياط نص عليه ) .

ثلاثة : نفسه محبة ، مجرد قول به ، بخلاف الوكيل وهذا مذهب  
قال في التلخيص القول قول الأخير في أصح الروتين وحرره في  
الهدية ، ومذهب . وانخلاصة ، والحرر ، والوجيز ، وغيرهم وقدمه في  
استوعب ، والمعنى ، والكافي ، والشرح ، والفائق ، وشرح ابن رزيق ، وغيرهم .  
وعنه : القول قول مالك احتاره المصنف قاله في الفروع ، ولم أره . وطاه  
الدروع ، طلاق الخلاف

وعنه : القول قول من يشهد له الحال ، مثل أن يكون التفصيل لا يلبسه  
مالك ، أو غيره

فت : وهو قوي

وقيل : بالتحلف

على المذهب له أحد مثله وعلى الثانية . لا أحرة له

قوله

القول : لو قل : إن كان الثوب كمنى فاطمه ومعه . فقال : تكفيك

فصله . فلم يكن صحت

ووقل : انظر هل تكفي قبصاً ؟ قال : سم فعل قطعه ، فقطعه لم يكفه . لـ صـ حرم به في المني ، والشرح ، والحدوى

الثاني : لو ادعى مرض السد ، أو إناقه ، أو شرود الدانة ، أو موتها - بعد فراع المدة أو فيها - أو تلف المحمول - قبل قوله - على الصحيح من المذهب - قدمه في القروع - وقدمه في الرعاية في إباق السد وعنه : القول قول ربه

وقطع به في المني فيما إذا ادعى مرض السد وجاء به صحيحاً وقطع به في الرعاية وفي التعريب في دعوواه التلف في المدة : روايتان من دعوى راع تلف الشاة واحتار في المسج لا تقبل دعوى حرب السد أول المدة .

وفي التعريب : نقل ، وأن فيه سدها روايتين .

وتقدم قريباً لو أحضر الجلد مدعي الموت .

الثالث : يستحق في المحمول أجرة حمله . ذكره في التنصرة

الرابعة : لو احتلما في قتل الأجرة - شكك حكم اختلافهم في قدر الثمن في البيع - نص عليه .

وكذا لو اختلفا في قدر مدة الإحارة ، كالبيع . كقوله : أجرتك سنة بدينار .

وقال : بل سنتين بدينارين

وعلى القول بالتحالف : إن كان مد فراع المدة عليه أجرة المثل ، لتعذر رده

المنفعة . وفي أمثاله بالقسط

قوله ﴿ وَتَحِبُّ الْأَجْرَةَ بِنَفْسِ الْمُقَدِّرِ ﴾

هذا المذهب ، سواء كانت إجارة عين أو في القدمة . فيحوز له الوطء إذا

كانت الأجرة أمة

قال في القروع : ويتوجه فيه قبل القبض رواية - يعني : بدم الجواز .

فأخره : تستحق الأجرة كاملة تسليم العين ، أو مراع العمل الذي يد  
 الشارح ، أو بدلها . على الصحيح من المذهب ، على ما رآني في كلام المصنف قريبا .  
 وعنه : تستحق الأجرة بقدر ما سكن .

وحمل القاضي على تركها لحد . ومثله تركه ثمة عمله . وفيه في الاستصار  
 كفون مدعى انتهى

وله الطلب بالتسليم . ولا تستقر لأجرة إلا حتى مدة بلا ربح  
 ولو بدل تسليم العين ، وكانت لإجدة على عمل في الدمة . فقال الأصحاب .  
 إذا مضت مدة يمكن الانقضاء فيها . سعت عليه الأجرة . بقية المصنف .  
 والشارح . وغيره

واحد مصنف لأنه عليه . فقال في المتن : هذا أصح عندي . وأطلقهما  
 في الفروع .

### قوله ( إلا أن يتم على تأخيرها )

بحور تأجيل لأجرة مطلقاً على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب  
 وجزم به في المعنى ، والحرر ، والشرح ، ولوحبر ، والقائق ، وغيرهم من الأصحاب  
 وفل . يجوز تأجيلها إذا . لكن بعد في الدمة

وفيل . يجوز فصلا في الخمس أيضاً

على المذهب : تكون الأجرة في الدمة غير مؤجلة ، بل ثابتة في الحال ، وإن  
 تأخرت بمطالبة . صرح به القاضى في تعليقه في الحديات ، فقل . الذين في الدمة  
 غير مؤجل ، بل ثابت في الحال ، وإن تأخر بمطالبة .

وحمل الزركشي كلام الحرقى في الإجارة عليه . وقدره تقديره .

قلت . طاهر كلام كثير من لأصحاب . خلاف ذلك ، كأنه مصنف .  
 والحرقى وغيره

ولا يلزم من كون القاصي ذكر ذلك أن تكون متفقة عليه بين الأصحاب  
في المسألة محتلة لما قاله القاصي ، وما هو طه كلاء غيره

فقول المصنف وحده ، والمجرب محل انتهاء الأجل والله أعلم  
واشرف : لو أحبطت استأجر : لم يحل الأجرة وإن قد تحول الدين  
بموت كل حله مع تأخير استيفاء المنفعة ظلم . قال الشيخ تقي الدين رحمه الله  
وقال أيضاً : ليس بباطل الوفاء ومحوه تصحيلها كلها إلا للحاجة ولو شرط له  
بحر . لأن الموقوف عليه يأخذ ما لا يستحقه الآن ، كما يفرقون في الأرض المكتونة  
إدبيعت وورثت ، فإن لحكم من الاستقار ، لم يمتدحى والوارث وليس لم  
أخذ من الباقي ، وتركه في أصح قولهم .

قوله ( ولا يجب تسليم أجره الممل في النعمة حتى ينسفه )  
إذا استؤجر على عمل ملكك الأجرة بالقد أيضاً ، لكن لا يستحق  
تسليمها إلا بدفع الممل وتسليمه لما سلك . على الصحيح من مذهب وغيره  
حاشا للأصحاب ، على ما تقدم قريباً .  
وطعن به الخرفي ، وصاحب المحرر ، والوجيه وغيرهم . وقدمه في المعنى ،  
والشرح ، والفتاوى ، وغيرهم .

وقال القاصي في حلقه : عتد دفع لأجرة إلى الأخير إذا شرع في العمل  
لأنه قد سلم فيه لاستيفاء المنفعة . فهو كتسليم الدار المؤجرة  
قال في القاعدة النامية والأرضين : ولعله يحصى ذلك بالأجير النماص . لأن  
مساحته تتلف تحت يد المستأجر . فهو شبيه بتسليم المقار .

وقال ابن أبي موسى : من استؤجر بعمل استحق الأجر عند بدء العمل  
فإن استؤجر في كل يوم أجر معلوم . فله أجر كل يوم عند تمامه  
وحده . وكفى على المصنف . وكذا في العوائد  
وقال : وقد يحصى على ما يذكركم . كاستئجاره كل

يوم يكدا . فإنه يصح . وبقت له الخيار في أجر كل يوم فتجب له الأجرة فيه  
لأنه غير منزه بالعمل فيما بعده . ولأن مدته لا تنقضي . فلا يمكن تأخير إعطائه في  
تمامها ، أو على أن المدة المبيعة إذا عين لسجل يوم فيها قطعاً من الأجرة ، فهي  
بحارات متعددة انتهى

وقال بر كشي - بعد كلامه على العرف - أصل المسألة : ما فيه خلاف بين  
الأصحاب انتهى

وقال أبو الخطاب - ملك بالمعد . ويستحق التسليم . وتنفق على الله  
فائدة : إذا انقضت المدة رفع المأجور يده عن المأجور ، ولم يلزمه الرد ، على  
مذهب مطلق . ولم يلف مد تمكنه من رده . يصح حرمه في التخصيص في  
باب لخدمة وحرمه في حاوي الصمير . وقدمه في العروة لأن الإذن في  
الاستعاع انتهى دون الإذن في حفظ ومؤنه كودع

وقال القاضي في التطبيق : يلزمه رده بالطلب ، ككفاية ، لا مؤنة العين .  
وقال : أو ما يليه .

وقال في الرعية : يلزمه رده مع القدرة بطله . وقبل : مطلق . ويصح مع  
بمكاته قال ومؤنه على ربه . وقبل : عليه

قال في التنصير : يلزمه رده بالشرط . وندم يستعير مؤنة الهيبة عدة مدة  
كوبها في يده

وبأنى حكم مؤنة ردها في كلام المصنف في العارية

قوله : وإذا انقضت الإجارة وفي الأرض عرائن . أو ساء لم  
يُشترط قهقهة عند انقضاءها : حرم المالك نيل أخذها بالقيمة ، أو تركه  
بالأجرة . أو قلعه وصاحب نقضه

هذا المذهب وعنه حماد بن أبي حنيفة وأصحابه من حيث الحلال والحرام في المعنى ،  
والشرح ، والوجوه ، وغيرهم . وقدمه في الدعوى ، والفتوى ، وغيرهم .  
قال في السجستان : إذا احتل القمع وصنعت القمع ، فالقطع على مستأجره .  
وليس عليه تسوية الأرض لأن المؤجر دخل على ذلك  
وإن يذكر جماعة من الأصحاب أحدهم باقية منهم صاحب الهدية ،  
وبذهب ، والخلاصة ، والتلخيص ، ورد كما في عارية مؤقته  
وقال في الفتوى ، قلت . لو كانت لأرض وقفاً ، فجزئ التملك إلا بشرط  
الوقف ، أو رضى منقطع بزم

وقال في الدعوى . وإن كان لأصحاب بين كونه مستأجر وقف مائة أولاً  
مع أنهم ذكروا . مستأجر دار عصباً مسجداً . فإن لم يترك بالأجرة ، فينوحه أن  
لا يسلط الوقف مطلقاً

قال الشيخ في الدين رحمه الله . فمن حنك أرضاً في فيها مسجداً ، أو ساء  
وقفه عليه . متى فرغت المدة وأهدم البناء : ران حكم الوقف . وأخذوا أرضهم  
فانتقموا منها . وإن دام البناء فأبى فيها عليه أجرة المثل ، كوقف عورع أو دار  
مسجداً . فإن وقف على ذلك لا يسقط حق ملاك السهل . كذا وقف البناء  
لا يسقط حق ملك الأرض . وذكر في الفتوى معناه  
قلت : وهو الصواب . ولا يسع الناس إلا ذلك .

### تفسيرها

أمرهما : محل الخلاف في هذه المسألة . إذ ، بقية التملك على الصحيح ولم  
يشترط أن يحدد ذلك

قال في القاعدة السابعة والسبعين . فعليه حمل الخبرة لذلك الأرض دون  
مالك العرائس والبناء . وهذا أحسن المسأحة لقمع كان له ذلك . وبدره تسوية  
الحق . صرح به المصنف في السكاي وغيره ، والشرح وغيرهما

الثاني : يأتي في باب الشفعة : كيف تقوّم العراس والشاء إذا أحد من ربه  
 بعد قوله « وإن قاسم المشتري وكب الشفع »  
 فوائده

إبراهيم . بـ شرط في الإحارة فـ العراس فهو كإطلاقه على الصحيح  
 من المذهب احتياط القاصي وغيره

وقدّمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، والمآثر

وقيل : يبطل . وهو احتمال للمصنف

وقال في المآثر : قلت قد حُكِمَ بقاءه بعد الندة فسرّ بـ نكرة مثله  
 بصادق محلا .

الثالث : عرس ، أو بى مشتر . ثم فتح البيع بيب . كان لرب لأرض  
 الأحد بالقيمة والقبح ، وصالح النقص ، وركه بالأحد . على الصحيح من المذهب  
 وقدّمه في الفروع وغيره

وقال في المحرر : وبـ عده ، والحاوي الصغير ، وغيره : له أخذه قيمته ، أو قلعه  
 وصالح نفسه

وقال الخواص : ليس له قلعه .

وقيل : ليس له قلعه ، ولا أخذه قيمته

ونقدم إذا عرس المحرور عليه ، أو بى ، ثم أحدث الأرض وحكمه في بـ في  
 كلام المصنف

وأما البيع بقدر فاسد إذا عرس فيه اشترى ، أو بى : فالصحيح من  
 المذهب . أن حكمه حكم المسعر إذا عرس أو بى على ما يأتي في ما ذكره  
 القاصي في المحرر . وإن عقيل في المصول . ونصنف في المعنى في الشروط في  
 الرهن ، لتصنعه إذناً . وقدّمه في الفروع .

وقال صاحب المحرر لا أحرمه

وَأَنى في باب العصب - إذا عرس اشترى من العاصب وهو لا يعلم بعض  
أحكام عرس العاصب

وَأَنى أيضاً بعد ذلك في كلام المصنف « إذا اشترى أرضاً عرس فيها ثم  
حرجت مستحقة » مستوفى في المسكابين

« قال القاضي في المحرر له عاربه على أن لأرض والمراس بينهما فلا أحداً  
نفسه بالأخرة »

قال في المروغ وبتوجه في العاصب وجه كعصب لأنهم الحقوه في الصان  
الثالث: قوله « وإن شرط قلعة لزمة ذلك » بلا نزاع .

سكن لا يجب على صاحب الأرض عرامة نفس المراس والبناء ، ولا على  
المستأجر نسوة المحرر ، ولا إصلاح الأرض إلا بشرط  
قوله « وإن كان فيها زرع بقاؤه بتقريب المستأجر : فَلَمَّا لَكَ أَخَذُهُ  
بِالْقِيَةِ » .

قال في الرعاية ، وقال : معقته « وَتَرْكُهُ بِالْأَخْرَةِ »

وهذا بلا نزاع

وقال في الرعاية ، قلت : وقلمه محدد انتهى

فهو كمرع العاصب قاله لأصحاب بقوله في القواعد

لكن لو أراد المستأجر قلع زرعه في الحال ، وتقريغ الأرض فلا ذلك

من غير إلزام له به . على الصحيح من المذهب . جزم به في المعنى ، والشرح .

وقلمه في المروغ ، والقواعد وهو المذهب بل لا ريب

وقال القاضي وابن عقيل : يلزمه ذلك

قال في القواعد : وليس يحار على قواعد المذهب .

قوله « وإن كان بغير تقريب : لزمه تركه بالأخرة »



يعنى به أجرة مثله ، راد بلا ريع  
فائدة لو كثرى أرباعاً مدة لا تكل فيها ، وشرط قلعه بعدها صح .  
وإن شرط بقائه لبذلك : فسدت بلا نزاع فيها  
وإن سكنت فسدت أيضاً ، على الصحيح من المذهب . وقدمه في المروع ،  
والرعاة الكثرى

وقيل يصح وأطلقهم في النسي . والشرح  
وقال في الرعاة الكثرى بحسن أنه إن أمكن أن يتمتع ٣ في ريع ،  
صorre كصير ريع بشرط أنه دونه صح المقدم ، وإلا فلا انتهى . وهو في  
النسي ، والشرح

على المذهب : لو ع فيما شرط بقاؤه لبذلك لزمه أجرة المثل  
وعلى القول ، صحة فيما إذا سكنت : أنه نصت المدة والريع باق ، فقبل  
حكمه حكم ريع بقاؤه بشرط استباح على ما تقدم  
وقدمه في الرعاة الكثرى فقال : وقيل : إن سكنت : صح المقدم فإذا  
فرغت المدة وريع باق ، فهو كعقرط وقيل : لا انتهى  
وقيل : حكمه حكم زرع بقاؤه بعد فراغ المدة من غيره . ص على ما تقدم  
وأطلقهم في النسي ، والشرح ، والمروع

قوله ( وإذا نسم المئين في الإجارة الفاسدة حتى انقضت المدة  
فقلية أجرة المثل ، سكر أولم يشكر )

هذا لمذهب حرم به في الوجيز وقدمه في المروع ، والعائش .  
وقيل لا أجرة عليه إن لم يسمع وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله  
وأطلقهم في النسي ، والشرح .

وقال القاضي في التمسق : يجب سمي في سكاك فاسد . فيجب أن يقول  
منه في الإجارة . وعلى أن القصد فيها الوض . واعتبرها في الأعيان أولى

وقد في الروضة : هل يجب السعي في الإحالة الفاسدة ، أم أحرم مثل -  
وهي الصحيحة - فيه روايتان

فائقة : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يلزمه أجره إذا لم يسلف ولم يده له  
المالك . وهو صحيح . ولا خلاف فيه .

قوله ﴿ وَإِنْ أَكْثَرَى بِدِرَاهِمٍ ، وَأَعْطَاهُ عَنْهَا دَنَانِيرَ ، ثُمَّ انْتَسَحَ الْعَقْدُ :  
رَجَعَ الْمُسْتَأْجَرُ بِالدَّرَاهِمِ ﴾

لا أعلم فيه حلافاً وحرمه في المنع ، والشرح ، والبرهان ، والحدوى  
الصغير ، والدقيق ، وغيرهم من الأصحاب وقدّم بطير ذلك

## باب السبق

قوله **يَحْجُورُ** مسابقة على الدواب ، والأقدام ، وسائر الحيوانات  
والسفن ، والمرارقي وغيرها .

معنى **يَحْجُورُ** ذلك بلا عوص وهذا مذهب وعنه أكثر الأصحاب وقصم  
به كثير منهم .

وقال لأمدي : **يَحْجُورُ** في ذلك كله إلا بالجماء .

وقيل لا بالجمام والطير .

وقال في **الرعاة** السكدي . وفتح السبق بلا عوص على أقدام ، وسال .

وحبر

وقيل : وقر ، وغنم ، وطيور ، ورماح ، وحراب ، ومرارقي . وشعوت ،  
ومسابق ، ورمي أحجار ، وسفن ، ومقاليم .

وقال في **الرعاة** الصغرى ، والخواوي الصغرى : وفي الطيور وحبر .

وباقى كلامه في الروضة

وقال في القروع : ذكره أبو بكر الرمي عن قوس فارسية

وقال في الله ثق : وفتح به أبو بكر .

فأثرناه

إمراهما في كرامة نص غير مبرر على علو : وحبر . وأصلهما في القروع

قلت : الأولى السكرة . اللهم إلا أن يكون له في ذلك قصد حسن

قال في المستوعب : وكل ما يسمى بسكرة ، إلا ما كان معاً على قدر

العلو . ذكره ابن عقيل واقتصر عليه

وذكر في لهيبه : سكرة الرقص والعبث كله ، وبحس الشعر .

وذكر ابن عقيل وغيره : سكرة له نرجوحة ونحوها

وقال أيضاً لا ينكر المؤمن تكرمة الله مطلقاً .

وقال الآخرون في النصيحة من وثق وثقة مدحاً ومدة بلا نفع ، فاقبل ، فذهب عقله عصي وفعي الصلاة

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يجوز ما قد يكون فيه منعة بلا مصرة  
قال في الدعوى : وذهب كلامه : لا يجوز اللعب المعروف بالطب والتفلة .  
وقال الشيخ تقي الدين أيضاً كل من ألقى إلى محرم كثيراً حرمه الشارع  
إذا لم يكن فيه مصلحة راجعة . لأنه يكون سبباً للشر والفساد

قال أيضاً : وما ألقى وشئ مما أمر الله به فهو مباح عنه . وإن لم يحرم  
حله كسج وخاء وعود .

الثاني : يستحب اللعب بألة الحرب . قال جماعة : والتفاف .

قال أبو داود لا يحصى أن ينظر سيف حديد ، بل سيف حشب  
وليس من اللهو المحرم : ذب فرسه ، وملاعبة أهله ، ورسمه عن قوسه  
للحدث الذي رد في ذلك

وقال ركني : ونحو الصراخ ، ورفع الحجارة ، له في الأند

قوله ( ولا يجوز رمي الأبي الخيل والإبل والشام )

هذا المذهب لا يثبت وعنه جماعة لأصحابه وقطع به كثير منهم  
ودكر أن الواجب : يجوز رمي في الطير المدة لأخبار الأعداء انتهى  
ودكر في الطير وحده أيضاً يجوز رمي في العيلة  
وقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم ركعة على شاة مصرة ثم عد مراراً  
مصرة فأمر : ودعه عنه » رواه أبو داود في مراسله

قال في الدعوى : وهذا دعه مع الكفار من حسن جهدهم فهو في  
معنى الثلاثة المذكورة : فإن حلس جهاد وهي مذمومة إذا أريد به الفجر  
والجلاء والظلم

والصريح ، والمسبق بالإقدام وبحوهم : صاعته إذا قصد بها نصر الإسلام  
وأحد العوض عليه أحد ما في قاعدة الحائزة محل التعوض إذا كانت مما يعين  
على الدرس ، كما في مراعاة أن بكر الصدوق رضى الله عنه  
واختار هذا كله الشرح في الدرس . وجه الله . وذكر أنه أحد النوحين عند  
معتدلاً على ما ذكره ابن السبا  
قل في الفروع : يظهر حوار المراهنة سوز في باب العلم ، نقيم الدرس  
بالجهد والعلم

وهذا ظاهر اختيار صاحب الفروع . وهو حسن  
وقال في الروضة : السبق يختص بثلاثة أنواع : الحاضر فيم كل دى حد ،  
والخلف فيم كل دى حب والصل فيم كل حب والحب ولا صح  
السبق والزمى في غيرها مع الجمل وعلمه  
قل في الفروع : كذا قال . ولتصميم وجه . ونوجه عليه تمام الدرس  
انتهى

فائدة : قوله في الشرط ( أخذها . تفصيل المتركوب ) يعنى بالرؤية  
( والرؤية سواء كانت أجنبية أو جماعية ) لا راع .

لكن قل في الترميز : في عدد الرمة وحسن  
قوله ( الثانى : أن يكون المتركوبان من نوع واحد فلا يجوز أن  
عربي وهجين ) .

وهو المذهب وعليه حمير لأصحاب . وحرمه في الخبر ، وأوجب ،  
وأبوز . وعبرهم . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والإخلاص ،  
والفروع ، والبطم ، وزركشى ، وعبرهم  
ويحتمل الحوار وهو وجه احتارده القاصي ذكره في الفائق . وأطلقه في  
المعنى ، والشرح ، والفائق .

قال في الهداية ، ومن تسمه : و شجر الحوا ، من على تساويهم في السهم

وقال في الترميز : وتساويهم في السجدة والبطالة وشكافهما

قوله ( ولا بين قوس عربي وفارسي )

وهو المذهب حده في الحر ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،

والخلاصه ، و وجير ، والسرور ، وغيرهم وقدمه في العاشين ، والعلم ، والحار

الصغير . و ر كشي .

وقال : هذا المذهب

( و يَحْتَمِلُ الْخَوَارِ ) وهو وجه حذره القاصي وأطلقهم في المعنى ، والبعة

والشرح ، والقروع ، والقائ

فأمرناه

إبراهيم عور الذي بالقوس العربية من عمر كراهة . من عليه . وعده

أكثر الأصحاب

وهو أبو بكر لا يجوز له في القائق

وقال في القروع : وكراهه أبو بكر كما قدمه أبو الم

الثانية : إذ عقد العصب ، ولم يذكر أقوم : صح في ظاهر كلام القاصي

و يستوفى في العربية أو غيره .

وقال غيره : لا صح حتى يدكر أروع القوس الذي يرمي به في الاشتاء .

قوله ( وَمَدَى الرَّعْيِي بِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ ) .

قال النصف وغيره : يعرف ذلك إما بالمشاهدة أو بالذراع ، نحو مائة ذراع

أو مائتي ذراع . ومنه غير به العادة . وهو مرد على ثلاثة ذراع - فلا يصح

وقد قبل به مرمى في أرمائه ذراع ، إلا عبه من عامر الجهن رضى الله

تعالى عنه

قائمة لا يصح بذهبهم على أن السق لأحد هرياً على الصحيح من

ذهب رادى القريب من غير هري

وقل : يصح أحدهما الشيخ تقي الدين رحمه الله فله في الفائق وهو  
العمول به عند الرمة الآن في أماكن كثيرة

قوله ( الثاني . أن يكون الموض معلوماً مباحاً ) بلا نزاع

لكه نيك شرودسفه فهذا ظاهر في الانتصاف في سره احد القيس

لا يصح

قوله ( فإن أخرجا معاً : لم يجر . إلا أن يدخل بينهما محلاً ) .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يجوز من غير محس

قال : وعدم اخلل أولى وأقرب إلى السهل من كون السق من أحدهما ،

وأبغ في محس من موصود كل مسم وهو بيان محس آخر ، وأن المسر والفهر منه  
لم يحرم لمجرد الخطأ ، بل لأنه أكل للكل بالصل ، أو محسده انصمة له

انتهى

وأحدهما صاحب الفائق

قوله ( يُسكاي فرسته فرسيهما ، أو بعيره بعيريهما ، أو رميه

رميتهما فإن سبقهما أخررت سبقيهما وإن سبقاه أخررتا سبقيهما

وم يأخذانه شيئاً وإن سبق أحدهما . أخررتا سبقيهما وإن سبق

معه المحل : فسبق الآخر بينهما ) بلا راع في ذلك كله

نعم . طاهر قوله ( إلا أن يدخل بينهما محلاً ) لا ينتصاف المحل الواحد

ولا يكون أكثر من واحد وهو صحيح وهو المذهب وعليه هذه الأصحاب .

وقطع به كثير منهم .

في الأمدى . لا يجوز أكثر من واحد ، لعدم الحاجة به .

وقال في الرعاية : وفي نحو أكثر من واحد ، حرم به في الكافي .

قوله ﴿ وَإِنْ شَرَطَا أَنْ السَّابِقُ يَطْعِمُ السَّابِقَ أَصْحَابَهُ ، أَوْ غَيْرَهُمْ .

لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ ﴾ .

هذا المذهب وعنده لأصحاب .

وقال الشيخ في الدين رحمه الله : يصح شرط السابق للاستناد ، وشراء

قوس . وكراهة ما وثق ، وإطعامه للحرمة ، لأنه ، حسن على إرثي

قوله ﴿ وَفِي صِحَّةِ الْمُسَابَقَةِ وَحُجَّتِهِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومستوعب ، والدفع ، والفتق ، والحوى

الصغير ، وغيره .

أمرهما . صح . وهو الصحيح من المذهب صححه في التصحيح ، والنظم ،

وعندهما ، وأما النصف ، والشرح ، وابن عدوس في تذكرته ، وغيره . وقدمه

في الخلاصة ، ونفى ، والشرح ، والرعاية الصغرى ، وغيره .

والوجه الثاني : لا يصح . قدمه في الرعاية الكبرى

قوله ﴿ وَالْمُسَابَقَةُ جَمَالَةٌ ﴾ .

هذا المذهب حذره ابن حماد ، وغيره . وصححه في النظم ، وغيره . وحرم

به في الخبر ، وغيره . وقدمه في نفي . والكافي ، والشرح ، والفتق .

والحوى الصغير ، والمروء ، والفتق ، ويجزئ العناية ، وغيره .

وفي هي عهد لا . يس لأحمد فصح ذكره القاصي . فهي كالأحار

سكن . يفتح ثوب أحد المأذنين . وأحد زمين . وأطلقهما في الهداية ،

ومذهب ، ومستوعب .



وفي التعريف حتى يرد للروم في حق محسن وحده لأنه معصوم . كرتين  
على المذهب . كل واحد منهما فصحا ، إلا أن يظهر الفصل لأحدهما  
فيكون له الفسخ دون صاحبه

ومعنى موت أحد المتعاقدين ولا يؤخذ به ، ولا كيف موصوف .  
وقال في المذهب ، ومبوك المذهب ، وتبرها - على هذا الوجه - بجم  
مسحه ، والامتناع منه ، وزيادة في العوض  
إدعاه وأحده به هـ أو كـ

قوله ( وعلى القول بِلَرُومِهَا : لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَسْخُهَا لِكَيْفِهَا تَفْسِيْخُ  
مَوْتِ أَحَدِ الْمَرْكُوبَيْنِ وَأَحَدِ الرَّامِيَيْنِ وَلَا تَبْطُلُ بِمَوْتِ الرَّا كِبَيْنِ  
وَلَا تَلْفِ أَحَدِ الْقَوْسَيْنِ ) .

وهذا بلا خلاف على هذا القول .

وقوله ( وَيَقُومُ وَارِثُ الْمَيِّتِ مَقَامَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثُ أَقَامَ  
الْحَاكِمُ مَقَامَهُ مِنْ تَرْكِتِهِ )

هذا إذا غابا ، وإلا لزمه

فإن إن فقد ، إما حاضرة ، فظاهر كلام المصنف أن ورثته لا يقوم بمده

ولا يقيم الحاكم من يقوم مقامه وهو أحد الوجهين

فت هذا المذهب وهو كاصريح لمقطوع به في كلام كثير من أصحاب  
لقطعهم صححها بموت أحد المتعاقدين ، على القول بأن عقد حائر كما قطع به  
المصنف فيما تقدم ، وغيره من الأصحاب وهو ظاهر كلامه في الحاوي .

والرؤم الزمر دارته كهو في ذلك ثم الحاكم . جزم به ابن عبدوس في  
تدركه وهو طاهر كلامه في . عدة الصغرى . ولقدش وهو كاصريح في  
البنة . وصرح به في الكافي . وجزم به فيه

الكنس جعل الوارث بالحرة في ذلك . وهو طه . ما قطع . في المستوعب .  
وأظنهما في الفروع .

قال في الفروع ، والسنة . ولا يجب تسليم العوض فيه قبل الصل ولو قضا  
بدونه . على الأصح بخلاف الأجرة . من بدأ بتسليم الصل قبل العوض  
قوله (وَالسَّبْقُ فِي الْخَيْلِ بِالرَّأْسِ إِذَا تَمَاتَلَّتِ الْأَعْقَاقُ وَفِي مُخْتَلَفِي  
الْمُقْتَرِ وَالْإِبِلِ بِالْكَتِفِ)

وكذا قال في الهداة ، والمذهب ، والمستوعب ، وخاصة ، والمضى .  
والشرح ، وشرح من متعاه ، والفاثق ، والنظم ، وغيرهم  
وقال في الفروع . والسبق بالرأس في متاتل عقه وفي محله وإبل . كتفه  
وكذا قال في الحبر

وقال في الحرر : والسبق في الإبل وحده سبق الكتف . وبه في المور .  
وقال في الرعيين : والسبق في الخيل بالصق . وقيل بالرأس  
إدعى الكبرى مع بدوى الأعناق  
ثم قال به . وفي محقق الصق والإبل بالكتف  
إدعى الكبرى أو سمعه ثم قال به وقت في الكل . بالأقدام .

تم

وقال المصنف . والشرح . وإن شرط السبق تقدم معنوية ، كقائمة  
أو أكثر أو أقل . يصح

قوله (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْتَبَ أَحَدُهُمَا مَعَ فَرَسِهِ فَرَسًا يُحْرَسُهُ عَلَى  
الْمَذْوِ وَلَا يَصِيحُ بِهِ فِي وَقْتِ سَبَاقِهِ)

هذا المذهب أصح من ذلك محرم وعليه حميد الأصحاب وقطع به  
أكثرهم

وقال ابن رزين في مختصره : بكرها .

، فسر القصى الحب : بأن يحب فرما آخر معه . فإذا قصر المذكوب رك  
المحبوب

قوله في المتأصل : وَيُشْتَرَطُ لَهَا شُرُوطُ أَرْبَعَةٌ أَخَذَهَا : أَنْ  
تَكُونَ عَلَى مَنْ يُحْسِنُ الرِّقَى فَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِ الْحَزَنَيْنِ مَنْ لَا يُحْسِنُ :  
يَطْلُ الْعَقْدُ فِيهِ ، وَأُخْرِجَ مِنَ الْحَرْبِ الْآخَرُ مِثْلَهُ . وَلَهُمُ الْمَسْحُ إِنْ  
أَخْبَوْا

فأظهره : عدم طلاق العقد . بقوله « وهم لمسح » وهو الصحيح من  
الذهب وعليه أكثر لأصحاب وصححه في العلم ، وغيره .

قال نصيب ، والشرح : وفي طلاق العقد وجهان : ساء على تمريق الصدقة .  
وقد عمت قبل أنه لا يطل العقد في الباقي على الصحيح . فكذاها

شروا

الأولى : لو عقد المصلح جماعة ليقسموا بعد العقد حربيين رخصهم لأمره .  
صح . على الصحيح من المذهب حرمه في الفروع ، والرعاية لصعري ،  
والحاوي الصعبر ، وغيرهم واحتد . القصى وغيره وصححه في الرعاية السكري .  
قال نصيب ، والشرح : ويحتمل أن لا يصح وما لا يبه

فيلي هذا : إذا تفاصوا عقدوا المصلح بعده

وعلى المذهب ، يحمل لكل حرب رئيس . فيختار أحدهم واحداً . ثم يختار  
الآخر آخر حق يفرقا . وإن اختلفا فيمن بدأ بالحرة فترعا ولا ينسما بقرعة .  
ولا يجوز حمل رئيس الحزبين واحداً ولا خيرة في غيرهما ، ولا السق عليه .  
الثانية : لا يشترط ستواء عدد الرماة . على الصحيح . صححه في العلم . وحرم  
ه أن عبدوس في تذكرته .

وقيل : يشترط وأطعمهما في العروب ، والرعايتين ، والحاوي الصمير  
وهما وجهان في الترغيب ، واحتمالان في الرعاية الكبرى ، واحتمال وجهين  
في الصمير ، والحاوي الصمير  
الثالثة : لا يصح شرط إصابة ، ذكره المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وقدme في العروب

وذكر في الترغيب وغيره : أنه يستبر فيه إصابة ممكنة في السادة  
قوله ( الثالث مفرقة الرئي : هل هو مُصَاصَة ، أو مُبَادَرَة ؟ ) .  
وكذا : هل هو مُحَاظَة ؟ وهو حط ما سواها فيه بإصابة من رشق معلوم مع  
تساوئهما في الرميات ، بشرط معرفة ذلك على الصحيح من مذهب . حرم به  
في الهداية ، والذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والعائق ، والرعدة الصمير ،  
والحاوي الصمير ، وغيرهم . وقدme في الشرح  
قال في الرعدة الكبرى : ويجب من حكم الإصابة : هل هي مُصَاصَة ،  
أو غيرها . وقيل يستحب . انتهى

وطاهر كلام القاصي . لا يحتاج إلى اشتراط ذلك . لأن مقتضى النصال :  
المبادرة . فانه المصنف ، والشارح

وقال في « رعاية الكبرى أيضاً » وليس أن يصح الإصابة . فيقولان  
خواصيل ، ونحوه

وقيل : يجب

قوله ( وإن قالوا حواشيق وهو ما خرق الفرض وثبت فيه )

هكذا قال أكثر الأصحاب . وقدme في رعاية الكبرى

ثم قال ، وبين أو مرق . وبين سقط حدقه . أو حدشه . أو قحه ،  
وثبت فيه فوجهن . سعي

قوله ﴿وَإِنْ تَشَاحَا فِي الْمُبْتَدَىٰ بِالرَّثِي أَقْرِع يَنْتَهَمَا﴾

هذا المذهب وعنده أكثر الأصحاب وحرم به في البحر وغيره وقدمه في المروغ ، وغيره

وقيل قدم من له مزية بإخراج السبق ، اختاره القاضي

واحتار في التعريب أنه يتردد كالمبتدئ ، منها

قوله ﴿وَإِنْ أَطَارَت الرِّيحُ الْمَرَضُ ، فَوَقِعَ الشَّهْمُ مَوْضِعَهُ فَإِنْ كَانَ شَرَطُهُمْ حَوَاصِلُ اخْتِسَابٍ بِهِ﴾ فلا راع ﴿وَإِنْ كَانَ خَوَاصِقُ : لَمْ يُخْتَسَبْ لَهُ بِهِ وَلَا عَلَيْهِ﴾

هذا المذهب حرم به في الهدية ، والمذهب ، والسويع ، والخلاصة

وقال القاضي ، خطأ ، فإن كانت صلاة المذهب كصلاة المرمى ، فتت

في المذهب : بحسب له به ، وإلا فلا بحسب له به ولا عنه

قوله ﴿وَإِنْ غَرَضَ غَارِصٌ - مِنْ كَثَرِ قَوْسٍ ، أَوْ قَطَعَ وَزِرٌ ، أَوْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ - لَمْ يُخْتَسَبْ عَلَيْهِ بِالشَّهْمِ﴾

غادره : أنه بحسب له به إن أصاب ، وهو أحد الأوجه ، وهو ظاهر ما قطع

به في الهدية ، والمذهب ، والسويع ، والخلاصة ، والرعاية الكبرى ، وقدمه

في المروغ

وقيل : بحسب عليه بالشهم إن خط

وقيل : لا بحسب عليه ، ولأنه وهو المذهب أحد المذهبين وغيره

قال في المروغ وهذا أشهر وقدمه في الرعاية الصغرى

قال في الرعاية الكبرى ، وإن غرض لأحدهم كسر قوس ، أو قطع وزر ،

أو ريح في يده ، أو دبت سهمه عاص ، فحسب له به ، وإلا فلا

وقيل ، على

قوله ﴿وَيُكْرَهُ لِلْأَمِينِ وَالشُّهُودِ مَدْحُ أَحَدِهِمَا﴾ ، لما فيه من كثرة

قلب صاحبه

هذا مدح ، وعليه حميد الأصحاب ، وقطع به في الهداية ، وللذهب ،  
والمستوعب ، وإخلاصه ، والمعنى ، والشرح ، وإن جيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .  
وقيل : يحرم . حذره ابن عيين

قلت : وهو قوى في النظر

وقال في المدح : وتنويعه لحوار في مدح ، والتصيب ، والكراهة في عيب

غيره

قال : وتنويعه في شيوخ العلم وغيره مدح المصنف من الطائفة . وعيب غيره

كذلك انتهى

قلت : إن كان مدحه يعصى إلى ما لم يمدح . أو كسر قلب غيره :

فوى التحريم . وإن كان فيه محرم على الاشتغال ونحوه . قوى الاستحباب .  
والله أعلم .

## كتاب العارية

قوله ﴿ وهي هبة منعمة ﴾ .

هذا أحد الوجهين ، حرره في الهدية ، والإعارة ، والكاو . والهادي  
وامدب الأحمدي ، والبحر ، وإدراك العانة ، وشرح ابن رزمي . وقدمه في  
الرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير .

والوجه الثاني أنها إباحة منعمة واحتماره ابن عقيل ، وصاحب الرعاية  
«صغرى» ، وابن عبدوس في تذكرة حرره في المعنى ، والشرح ،  
والتلخيص ، والمعنون

قال الخازني : وهو نفس بهبه

وقال احتاره غير واحد وقدمه في مسوعة ، والرعاية الكبرى  
وأطلقه في النظر ، والدوخ

قال الخازني : وسحق على دون الوصية «منعمة» ونس بإعارة .

وهو : الذي بين العوين أن الهبة عليك يستفيد به التصرف في الشيء .  
كما يستفيد به من الموصية والإباحة رفع الحرج عن تناول ما ليس بمملوك له .  
فالتسوية ، مسند إلى الإباحة وفي الأول : مسند إلى الملك .

وقال في حيل منحه الخازني : فإن استعارة لو ملكك بمجرد الإعارة  
لاستقل المستعير بالإحارة والإعارة كما في الهدية الموهبة من الإعارة

تدبر في حازني عريف المصنف للعارية مما قال ، توسع لا يحسن استعماله  
في هذا المقام . « هبة » مصدر والمصادر ليست أحياناً . و « العارية » نفس  
أعين ونيت معنى الفعل

قال والأولى إيراد التعريف على لفظ « الإعارة » فيقال الإعارة هبة

## قواعد

الأولى : بح إعارة المصنف لمن احتاج إلى القراءة فيه ولم يجد غيره . ونقله  
القاضي في الجامع الكبير . وخرجه ابن عقيل في كتب المحتاج إليها من القصة  
والحكاية . وأهل الفتاوى ، وأن ذلك واجب . نقله في القاعدة السادسة والتسعين

قوله ﴿ تَحْذَرُ فِي كُلِّ الْمَنَافِعِ إِلَّا مَنَافِعَ الْبَيْعِ ﴾

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جمهور الأصحاب في الخلقة . وحرمه في  
المداينة ، والمصول ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، وغيرهم  
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل لا يجوز إعارة كتب الصيد ، وخلق الصرب . احتج من عقيل  
بأنه الحاقى إلى التذكير . ولم أره فيها في هذا الباب  
وقيل لا يجوز إعارة أمة شاة أمير محرم وامرأة حرمه في التنصرة ،  
والسكاف ، والوجيز ، وشرح ابن رزين .

وقيل تحب العربية مع غنى المالك . واحتاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

الثانية حرم إعارة ما يحرم استعماله لحرم . فهذا التحريم لعارض

الثالثة بشرط فيها كون العين مستعملاً بها ، مع فناء عيها .

وسنقى الحديث في حوار إعارة العبر وشبهه لأحد لها للنص لو اورد في ذلك .

وعقله

قوله ﴿ وَلَا يَحْذَرُ إِعَارَةَ الْقَتْلِ الْمُسْلِمِ لِكَافِرٍ ﴾ .

يعنى للعامة . قاله الحارثي . هذا الصحيح من المذهب . حرمه في  
أهنية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، واللمعة ، والمقى ،  
والشرح . والوجيز ، وغيرهم



وقال في العروغ ، في باب الإحارة - لا يجوز إحارة مسلم تلذمة ذي على الأصح وكذا بغيره

وقال في باب العدة - ويجوز إحارة ذي نفع حائز مستضع به مع فناء عيه إلا البصع ، وما حرم استعماله لحرم

وفي النمرة - وعبداً مسلماً لكافر . ويتوجه . كإحارة .

وفي فيه كراهه . عدهم . شئ

وقال في الرعدة - ولا يدر كاه عدماً مسلماً .

وقال إن حار أن يستحرم . حار إعدته . وإلا فلا

وقال حرقى - لا تخرج هب من الخلاف مثل الإحارة لأن الإحارة

مماوضة ، فتدخل في جنس البياعات . وهذا بخلافه

قوله ( وشكره بإقارة الأمة الشائبة لرجل غير محرماً )

هذا المذهب حرمه في الهداية ، والذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والتلخيص ، والنفقة ، والفاثق

قال في العروغ : هذا الأشهر ، وقدمه في النظم

قال الحارثي ، قال أصحابنا : نكراه تحريمها

وبعده قول - حرمه في النمرة ، والكافي ، والوجيز - سحرته

قال ابن عقيل : لا يجوز إحارتها من الغراب .

قلت وهو الصواب - وقال النازم :

وأن صغير المشتبهة أحصى إن حُفَّ حوة والخطرة أهد

وقال في نهي لا يجوز إحارتها . إن كانت حميلة . إن كان يحرم أو يطر إليها

وقال في التلخيص : إن كانت مزرعة حار إحارتها مطلقاً

قال في النعمة - كرهه إعتابه المذنب من غير محرم أو امرأة ، إلا أن يكون

قوله ( وَلِلْمُيَرِّ الرُّجُوعُ متى شاء ، ما لم يَأْذَنْ ) أى المير في شمله  
( بِشَيْءٍ يَسْتَصِرُّ الْمُسْتَعِيرُ بِرُجُوعِهِ )

وهذا المذهب معتقداً وعينه لأصحاب في الحلة  
قال الحارثي عليه أكثر لأصحاب  
وعنه إن عين مده حيث  
قال الحارثي : وهو الأقوى .

وعنه : لا يملك الرجوع قبل انتفاعه به ، مع الإطلاق  
قال القاصي : قياس المذهب يقتضيه ذكره في التعاقب الكبير  
قال القاصي : القاص شرط في لزومه  
وقال أيضاً : يحصل به الملك مع عدم قبضه .

وقال ابن عثيمين في مددانه ، في صان أصيح انتمين ما عقد . الملك أطلا  
حصولاً وأكثر شروطاً من العتبات ، يباحة اطلعه بتدنيه إلى ماله ، وصان  
المنفعة مصرية العين ، ولا ملك فإذا حصل ما يضمن هذا الإطلا . فاولى حصول  
الإسراع . وهو الضمان

قال الحارثي . وقال القاصي ، وإن عتيل . والمصنف له الرجوع قبل الانتفاع ،  
حتى بعد وضع الخشب ، وقبل البدء فيه

قال وهو مشكل على المذهب جداً فإن الملك لا يملك الاستمتاع من  
الإعارة انتفاء فكيف يملكه مد ؟ اللهم إلا أن يحمل على حالة سرور مالك  
أو حاجته إليه انتهى

قلت : تصور ذلك في غير ما قال وهو حيث لا يلزم الإعارة انتفاء شرط  
أو وجود مانع على مده

فإنه قال أو الخطأ لا يملك مكيل ومورون بلفظ العارية وإن لم  
وتكون قرضاً فإنه يملكه ويقتضيه

وقال في الانحصار : لفظ « العارية » في الأئمة قرص .

وقال في النقص والشرح : وإن ستمائة لثمة بقرص

وقال لا يجوز .

ونقل صاحب نسخة من هو المدة وصحة ورق : هو القرص

ودكر الأرحى حلاق في صحة عمدة درهم ودينير للتعامل والروية

وقال في النقص : وربعه . وغيره . يصح إغارة أحد القديس للورث

والترين

في زكاة الترين : أنه ، ومكان

وقال في آية عدة النكاح والثلاثين : لم أعده شئاً وشيخه عليه العوض فهو

نصح أم لا ؟ على وجهين

أمرهما : يصح وتكون كسعة عن اقرص مملوك ، بعض إذا كان مكلاً

أو موروثة ذكره في الانحصار ، والقاضي في حلاله

وقال أبو الخطاب في : وس مسائل ، في موضع : يصح عند شرط العوض

في العارية انتهى

والوجه الثاني : تصد ذلك

وحده أبو الخطاب في موضع آخر اندهب لأن العوض يجرها عن موضوعها .

قوله : « وَإِنْ أَعَارَهُ أَزْوَاجًا لِلذَّقْنِ : لَمْ يَرْجَعْ حَتَّى يَبْلُغَ الْمَيْتُ »

هذا اندهب وعليه صحاح الأصحاب وقطعه به كثير منهم وقدمه في

العروة وغيره

وقيل حتى يبي ونصره ربما

وقال من الخوى : يخرج عظامه . ويأخذ أرحه

قوله ﴿ وَإِنْ أَعَارَهُ خَائِطًا لِيَتَّصِعَ عَلَيْهِ أَطْرَافُ خَشِيئِهِ : لَمْ يَرْجِعْ  
مَادَامَ عَلَيْهِ ﴾

هذا المذهب . وعليه : أن الأوصاف  
وفيها احتمال بالرجوع ، وبضمن نفسه

قوله ﴿ فَإِنْ سَقَطَ عَنْهُ لِهَذِمِ أَوْ غَيْرِهِ : لَمْ يَمْلِكْ رَدُّهُ ﴾

هذا المذهب . وهو : أن عييد الخائف مآلته الأولى ، أو غيرها . حريم به في  
الشرح . وشرح ابن . مع ، والدفع . وهذا ، ومذهب . واستنوع . والحدوي  
الصغير . والنظم ، والهاق ، والمحرر ، وغيرهم

في الحدوي . فإنه نصف . والدمي . ومن تفصيل في آخ . من الأصحاب  
ون . وقال القاضي ، ونصف . في باب الصنع به . ٥٥٤ إلى حد  
في . وهو الصحيح اللان . مذهب لأن امت مست . فكل الاستحقاق

قوله ﴿ وَإِنْ أَعَارَهُ أَرْضًا لِلزَّرْعِ : لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْخِصَادِ ، إِلَّا أَنْ  
يَكُونَ تِمَّا يُخَصَّدُ فَصِيلًا فَيُخَصَّدُ فِي وَقْتِ فَصْلِهِ عَرَفًا ﴾ بِلَا رَاعٍ  
وَيَأْتِي حَكْمُ الْأَجْرَةِ مِنْ حِينَ رَجوعِهِ .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعَارَهَا لِلْعَرَسِ وَالْبِئَاءِ ، وَشَرَطَ عَلَيْهِ الْقَنْعَ فِي وَقْتِ ،  
أَوْ عِنْدَ رُجُوعِهِ ، ثُمَّ رَحِمَ : لِرِمَّةِ الْقَنْعِ ﴾ بِلَا رَاعٍ مَحَامًا  
وقوله ﴿ وَلَا يَلْزِمُهُ نَسْوِيَةُ الْأَرْضِ إِلَّا بِشَرْطٍ ﴾

هذا المذهب . وعليه : أكثر الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ،  
والخلاصة ، ولوحج ، والحدوي في شرحه ، وغيرهم . وقلمه في العروع ، وغيره  
وقيل : لِرِمَّةٍ . وجزم به في الاستنوع . وأطلقهما في الرعاية الكبرى .

وإن شرط على المستعير القلع ، وشرط عليه تسوية الأرض - لزمه مع القلع تسويتها . قطع به الأصحاب .

وإن شرط عليه القلع ، ولم يشترط عليه تسوية الأرض : لم يلزمه تسويتها . على الصحيح من المذهب قطع به في الهدية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ، والحقير ، وشرح الدرر ، والقواعد الفقهية . وشرح ابن ريس . والرعاية المصرية ، والحاوي الصغير . وغيره .

قال في المروع : ولا يلزم المستعير تسوية المهر .

قال جماعة ، وقيل : يلزمه والحالة هذه .

قال في القواعد إن شرط حرم عليه فمعه لزمه ذلك ، وتسوية الأرض

وأطلقهما في الرعاية الكبرى

قوله « وإن لم يشترط عليه القلع . لم يلزمه ، إلا أن يضمن

المعير النقص »

وهو المذهب . وعنه أكثر الأصحاب وحرم به في الوحر وغيره . وقدمه

في المروع وغيره .

وعند الخواص : لا يضمن النقص

قوله « فإن قلَّ قَمَلِيهِ تسوية الأرض » .

على إزاء قدمه المستعير ، والحالة ما تقدم ، فعليه تسوية لأرضه . وشرط

عليه سيرة المبيع ، فعليه تسوية الأرض . وهذا أحد الوجهين

وآخره . مع أنه لم يصف في الكافي . ويجزم به فيه ، وفي الرعاية

المصرية ، والحاوي الصغير ، والحقير وغيره . وهو احتمال في النص . وهو ظاهر

ما تقدمه في المروع . وقدمه في الشرح وهذا المذهب على ما اصطاحناه

في الخطه

والوجه الثاني لالزمة تسوية الأرض حصاره القاصي . وسر عقيل .  
وقطع به في مسوع

قال في العروق : ولا يلزم مستمير تسوية احد . فانه جماعة كما تقدم .  
فإن قل ذلك بعدما ذكر شرط القلع وعده شرطه . وقدمه ابن رزين في  
شرحه وأطلقهما في القاعدة الثامنة والسبعين

وعند المصنف : لا يلزمه تسوية الأرض إلا مع الإطلاق  
قوله { فَإِنْ أُنِي الْقُلْعُ فَلِلْمُغِيرِ أَخْذُهُ بَقِيَّتُهُ }

يعني إذا لم يستمير القلع في الحال التي لا يجر منها : فللمغير أخذه بقيته .  
من غايه في رواية منها ، وإن مضمور

وكذا نقل عنه جعفر بن محمد ، لكن قال في روايته : سمسكك بالبقعة .  
قال الحارثي : ولا بد من رمي المستمير لأنه بيع . وهو الصحيح . فإن أنى  
ذلك - يعني المغير - من دفع القيمة ، وأرض النفس ، وأسمه مستمير من القلع ،  
ودفع الآخر : بيعا لها . فإن أيا البيع تركه ماله .

قال في الدعوى السكرى : فإن أبيه بقي فيها محبوسا في الأصح ، حتى تنفذ  
وفاته . بل بيعها الحاكم . انتهى

هو أنى أحدهم . فإن يجر على البيع مع صاحبه ؟ فيه وجهان وأطلقهما في  
المحرر ، والقروء ، والفاثق ، والنظم

أحد ههما : يجر . قال في الرعنتين ، والحدوى الصغير - أخبر في أصح الوجهين  
وحزم به في الوجيز . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

والوجه الثاني : لا يجر صحبه الناطق ونحوه العدة ، وتصحيح المحرر  
فأما : نحو . لكل واحد منهما مع ماله مفردا بل شاء . على الصحيح من  
الذهب . ونحوه لأصحاب

وقيل لا سمع لغيره مستعمل

قوله ﴿وَلَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابًا عَلَيْهِ أَجْرَةٌ مِنْ حَبِ الرُّجُوعِ﴾

يعنى - فيما تقدم من القراس والبناء

﴿وَذَكَرُوا عَلَيْهِ أَجْرَةً فِي الرُّجْعِ وَهَذَا مَثَلُهُ فَيُخْرِجُ فِيهِمَا - وَفِي

سَائِرِ الْمَسَائِلِ وَهَذَا نَزْلُهَا﴾

ذكر لأصحاب - أن عليه الأجرة في الرجوع من حب الرجوع وهو

الذهب وعليه جهر لأصحاب مهم القضي ، وأصحابه

وحناء الحدي في الحرز أنه لا أجرة له وجرحه نصف هذا وحباً

قال في القواعد : وبشهادة ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله في أنه صالح

وصححه لاسم ، والحرق ، وصحيح الحرز ، وجرحه في الحرز

وأما القراس ، والبناء والسقينة إذا رجع وهي في حبه البحر ، ولأرض إذا

أغارها للدين ، ورجع قبل أن يبلى الميت ، والحائط إذا أغار له لوضع أطراف الخشب

عليه ورجع ، وبحو ذلك - لم يذكر لأصحاب أن عليه أجرة من حب الرجوع

وخرج المصنف في ذلك كله من الأجرة في الرجوع وحبين

وجه عدم الأجرة - وهو طهر كلام الأصحاب وقدمه في رجعتين

ومال آخر في بئ عدم الحريق وأندى مرة

وجه وجوبها - قياساً على ما ذكره في رجوع وأطلق هذين الوجهين

في الدائق ، والحوى الصمير

ووجه بعضهم في القراس وأنه لا عبر

ووجه بعضهم في الجميع أعني - وجوب الأجرة في الجميع

ووجه في الحرز - أنه لا أجرة بعد رجوعه في مثله - أجرة الأرض للدين ،

والحائط لوضع الخشب ، والسقينة .

وحرره في التصرة بوجوب الأجرة في مائة لعيه  
 واحداً أو محمد يوسف الجوزي فيما سوى الأرض للدفن  
 قوله ﴿ وَإِنْ تَحُلْ السَّيْلُ بَدَرًا إِلَى الْأَرْضِ ، فَبِتَّ فِيهَا ، فَهُوَ لِمَوْلَاهِ ﴾  
 مُبَيَّنٌّ إِلَى الْخَصَادِ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ ﴿ وَهُوَ الْمَذْهَبُ

قال في برعائتي ، ولعروغ . فصاحب الأرض أجرة مثله ، في الأصح  
 وصححه في غيره ، ولحق في وجوبه في الوحي ، ومن عليه .

قال في القعدة التاسعة والسبعين : لو حفر نيل في بلاد إلى أرض غيره  
 فبنت فيها بئر لم يحق ريع المص ، أو ريع مستعير ، أو أجرة من بعد  
 مضاء ، لأنه ؟ على وجهين أشهرهما أنه كريع المستعير وهو اختيار القاضي .  
 والله أبي الحسين ، وابن عقيل

ودكره أبو الخطاب عن الإمام أحمد رحمه الله وقدمه في الهدية ،  
 والمذهب ، والسوء ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ، وصدق ، ولتحريم .  
 على هذا قال القاضي : لأجرة له واختاره ابن عقيل أيضاً . ذكره  
 في القواعد

وقيل : له لأجرة . وذكره أبو الخطاب نصاً عن الإمام أحمد رحمه الله .  
 وأطلقهما في القواعد

قوله ﴿ وَبِحَسْبِ الْإِصْبَابِ الْأَرْضُ أَحَدُ فَيَمْتَنِي ﴾  
 قال في القعدة . ومن رآه وقيل هو صاحب الأرض وعليه قيمة  
 الدر

وذكر في برعائتي وقيل : من قيمته يدر  
 راد في الكبري : ويعمل أنه كريع صاحب  
 وهذه كلام صاحب القواعد



وقد في آية من آيات - إذا - فطرس الحمد في - قال أنه يكون  
 رب لأرض ، على الصحيح من المذهب .

قوله : **وَإِنْ حُلَّ عَرْشُ رَحُلٍ قُلْتُ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ قُلْتُ يَكُونُ**  
**كَعَرْشِ الشَّعِيرِ ، أَوْ كَعَرْشِ الْقَاصِبِ ؛ عَلَى وَجْهِينِ**  
 وأطعمهم في المعنى ، والشرح .

أمرهما : يكون كعرب الشعير على ما أتى في ٥٠ وهو المذهب  
 قال المصنف : هذا الأقوى ، وقدمه في الدرس ، والظاهر ، والحدوى الصغرى  
 الوجه الثاني : هو أن عرش القاصب على ما أتى في ٥٠ حرره في  
 الوجه

وقال في العاية الكبرى ، قلت : بل كعرب مشرقى شعير له شعرة .  
 وعلى كل حال يلزم صاحب العرش ثبوتية المظهر  
 نعم : قوله : **قُلْتُ يَكُونُ كَعَرْشِ الشَّعِيرِ ؟** فيه سهل ، وفيه قتل  
 سهل هو كعرب مشرقى شعير الذي تحده الشعير ، وهذا قول حارثي وهو  
 هو وقع في السكت انتهى  
 مع أن مصنف زعم جماعة منهم صاحب المصنف ، والظاهر ، والحدوى ،  
 والحدوى الصغرى

### قواعد

**الأولى :** وكذا حكم النوى ، وهو واللوا : إذا حله السبب فثبت  
**الثانية :** لو ترك صاحب أربع له شجرة ، صاحب لأرض الذي انقل إلى  
 من ذلك لما سرقه منه ولا حرره ، ولا سرق ذلك  
**الثالثة :** لو حار السيل أرضاً شجرها فثبت في أرض أخرى كما كانت  
 فهي ساكنة ، نحر على . انتهى ذكره في المعنى ، والشرح ، والحدوى

وائرة . قوله ﴿ وَحُكْمُ الْمُتَعَبِّرِ فِي اسْتِيفَاءِ الثَّمَنِ : حُكْمُ  
الْمُسْتَأْجِرِ ﴾

على أنه كالمستأجر في استيفاء ثمنه نفسه . ومن قام مقامه ، وفي استيفائها  
بنيها ، وما دونهما في الضرر من غيرها ، إلا أنها يحتج بها في شئئين .

أحدهما لا يملك لإعادة ولا الإحالة ، على ما ذكرنا

الثاني - الإعادة لا يشترط لها تعيين نوع الانتفاع . فهو أعده مطلقاً : ملك  
الانتفاع بالمعروف في كل ما هو مهيأ له ، كالأرض مثلاً . هذا الصحيح  
وفيه وجه . أنها كالإحالة في هذا ذكره في التحجيص وغيره  
ذكر ذلك الحارثي ، وغيره

قوله ﴿ وَالْعَالِيَةُ مَضْمُونَةٌ نَقِيَّتُهَا يَوْمَ الدِّفْعِ . وَإِنْ شَرَطَ نَقْيُ  
ضَمَانِهَا ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه بالإيجاب وعنه حميد الأصحاب وجرم به في  
الوحي ، وغيره . قدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمخالصة ، والمعنى ،  
والشرح ، والفروع ، والعاثق ، وغيره .

قال الحارثي . نص الإمام أحمد رحمه الله على ضمان العارية ، وإن لم تعد فيها  
كثير متكرر جداً من حوادث ، وقف على رواية اثنين وعشرين رجلاً ،  
ودكرها

قال في الفروع . وفاس جماعة هذه المسألة على المقوص على وجه السوء .  
فدل على رواية مخرجة . وهو متعه . انتهى .

ودكر الحارثي خلافاً لا يضمن

ودكره الشيخ نقي الدين رحمه الله عن بعض الأصحاب واحداً من القيم  
رحمه الله في هدى

قوله (وعن الإمام أحمد رحمه الله : أنه ذكر له ذلك . فقال  
« المسلمون على شروطهم » فيدل على نفي الضمان بشرطه )

فهذه رتبة الضمان إلى شرطه . وجره بها في التصريح  
وعنه : ضمن إلى شرطه ، وبلا فلا . احتاره أبو حصص الكبري ، والشبح  
نفي الدين رحمه الله ، وصاحب الفائق

وقوله ( وكل ما كان أمانة لا يصير مصمونا بشرطه ) .

هذا المذهب . وعليه الأنحاب

قال في المعنى ، والشرح ، والفائق ، وغيرهم : هذا ظاهر المذهب . وجرهم به  
في الوخير ، وغيره . وقدمه في الدعوى ، وغيره  
وعنه : المسلمون على شروطهم . كما تقدم .

قائمة . لا ضمن الوقت إذا استعد . وفيه منعه . ككتب العلم وغيره  
في ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله ، والأنحاب . قاله في الدعوى  
وعلى هذا أبو إسحاق . ومن ثم لم يأن . ومن رجع إلى ربه  
قلت . في معنى .

قوله ( وإن تعدت آخرها بالاستغناء ، كجعل المنشقة . فلي  
وجهمين )

أصلها . حبالان للقاضي في الخرد . وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ،  
والمعنى ، والشرح ، والزبد الكبري .

أمرهما : لا ضمن إذا كان استعانة بالمروى . وهو الصحيح من المذهب .  
قال في الدعوى : لا يضمن في الأصح . وصححه في التصحيح ، والمذهب ،  
واخلاصة ، والبراعة الصغرى ، والخرق . واحدى الصغرى ، ونحوه الصابة ،  
وغيره . وقطعه في التبيين ، والخرد .

والنوم الثاني : يصن وكلامه في الوحي محتمل وقدمه من درس  
في شرحه

### قائمتان

إبراهيم : لو بلغت كلم بالاستبحان معروف ، لحكمها كذلك وكذا  
الحكم والمذهب لو تلف وله العارية أو الزكاة  
وفي ضمان وله المؤجزة والوديعة الوحيان .  
وتقدم في أثناء باب الصمان - في أواخر القبول على وجه السوم - حكم وله  
الهدية ، والصامنة ، والشاهدة ، والموصى بها  
وبأنى حكم وله المسكنة ، والمذمة في بابها  
الثانية : يقبل قول المتعبر بأنه مات على بلا نزاع .  
ولا يصن رائس ووكيل . لأنه غير مستعبر  
قوله « وَلَيْسَ لِمُسْتَمِيرٍ أَنْ يُبَيَّرَ »

هذا الصحيح من المذهب مطلقاً . وعليه صاحب الأنصاف . وقدمه في الشرح  
ونصره وصححه في العظم ، والفتن . والرعاية الصغرى ، والحدوى الصغير ،  
وغيرهم . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمتوع ، والخلاصة ، والكافي ،  
والمعنى ، والبلغة ، والوحي ، وغيرهم  
قال الخارني هذا المشهور في المذهب وحكماء جمهور الأصحاب انتهى  
وقيل : لا ذلك .

قال الشرح وحكماء صاحب المهر قولاً للإمام أحمد رضي الله عنه .  
وأطلقها في المهر ، والرعاية الكبرى ، والفروع . وقال : أصلهما هل  
هي هبة منقذة ، أم إباحة منقذة ؟ فيه وجهان  
، كما هو ظاهر بحث مصنف في المعنى ، والشرح .

قال الحارثي : أصل هذا : ما قلنا من أن الإعارة بإحالة متضمنة .  
وقال عن الوجه الثاني : يتصرف على رواية اللزوم في العارية المؤقتة انتهى .  
قلت قطع في القاعدة السابعة والتمارين بخوار إعارة العين المارة المؤقتة إذا  
قيل لزومها ، وذلك المنفعة فيها . انتهى .

قلت وطه كلام المصنف هـ ، وصاحب الهداية ، والخلاصة ، والوجيز ،  
وعبرهم : أن خلاف ما ليس مبدئياً فيهم قولوا : هي هبة مضمرة  
وقالوا : ليس للاستمرار أن يعبر .

قال في الدروع ، ويتوجه عليها تطبيقها بشرط . وذكر في المنتجب  
أنه يصح .

قال في الترميز<sup>(١)</sup> . يمكن ما ذكر على الرضى من قول أوصل هو سمع من  
يقول . أردت من يعبر في كذا : أعطاه : كى لأنه بإحالة عقد انتهى  
وقيل : له أن يعبره إذا وقت له المعبر وقتاً ، وإلا فلا .

#### فانظر

أما هـما عنه الخلاف إذا . لأن المعبر له . فأما إن أذن له : فإنه يجوز  
قولاً واحداً وهو واضح

الثانية . ليس للاستمرار أن يؤخر ما استمره . مع دون المعبر ، على الصحيح  
من المذهب . وعليه حميد لأصحاب  
وقيل : له ذلك في الإعارة المؤقتة .

ومنى قد نصحتهم ، فإن امتنعوا لا يصح على الصحيح من المذهب  
وقيل ضمن

قلت : يعبرني هـ

---

(١) هامش الأمل في نسخة : التصريح .

وتقدم عكسها في الإحارة عند قوله : **والمنع حر استيفاء** تسعة نفيه وتثله  
وهو لو أحرر الساخر العين المؤجزة فقلت عند استعير من غير حد : هل يصحها ؟  
ونقدم في باب الزهر حور : هل الحر وأحكامه . فلم يرد  
وقدم حكم سهم الفرس ستة . في كلام المصنف في باب قصة العائش

### قواعد

منها لو قال يسر لا أرك لداية إلا أحرة . وقال بها : لا أحدها  
أحرة ، ولا عقد بينهما فركب وبلغت ، فحكمها حكم العارية ، وحرمه في الفروع ،  
وارعدة الكبرى . وقال قلت إن حد إحداها هي إحداه موهنة ، وإلا فلا  
ومنها : لو أرك دأته منقطعة تعالى ، فقلت تحته . فبعض على الصحيح  
من المذهب حرمه ، وفي التنجيس ، وخرى الصبر . واردة الصدى ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره . وقيل : بعض .  
ومنها : لو أرك المالك شعصا ، فقلت : بعض شدة على الصحيح من  
المذهب .

وقيل : بعض نصف القيمة . وما إلى هذه الخواص

قوله : **(وعلى المستعير مؤنة رد القارية)**

هذا المذهب وعنه ذهب الأصحاب وقطعوا به . منه : نصف  
والأرجح ، والحداني في النقرة . وصاحب المحرر ، والفروع ، ونحوه ، وإن  
منع في شرحه ، وغيره .

وقيل : مؤنة ردها على المالك . ذكره في عدة الكفاة والثلاثين .

قوله : **(فإن رد الذابة إلى اصطبيل المالك أو علامة : لم يبرأ من الضمان)** .

هذا المذهب وعنه الأصحاب . إلا أن صاحب العائش احتار عدم الضمان  
ردها إلى علامة

قوله (إِلَّا أَنْ يَرُدَّهَا إِلَى مَنْ جَرَتْ عَادَتُهُ بِحَرَمَانِ ذَلِكَ عَلَى يَدِهِ  
كَالسَّائِسِ وَنَحْوِهِ)

كروحه ، ولحارن ، والوكيل العم في قص حقيقه . قاله في المحرد وهذا  
المذهب . أعنى : أنه لا يضمن إدارتها إلى من حرمت عادته بحرم ذلك على يده .  
وعليه حماة الأصحاب وقطع به كثير منهم .  
وعند الخواري لا يبرأ مدعها إلى السائس .  
ظاهر ما قدمه في استوعب : أنه لا يبرأ إلا مدعها إلى رباها ، أو وكيله فقط ،  
وإن طهر ذلك في المدة

فأمره : لو سلم شريك شركه الدية ، فقلعت بلائها بعد ولائها ، من سابق  
فوق العادة ونحوه . - يضمن - قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله ، واتصم عليه في  
المفروع

قلت وهو العيوب

قال في الدعوى : ووجه كذا ، به إن كان عاربه ، وإلا - يضمن  
فت قال القمى في المحدث : يستحق قصص المشاع يد الشريك فيه فيكون  
نصفه مقبوضاً غلصكاً ، ونصف الشريك أمانة .  
وقال في الفصول : بل عارية مضمونة  
وإن ذلك في قص المنة

قوله (وإذا احتسباً فقال : أحرقتك . قال : بل أعزيتني) إذا كان  
الاختلاف (عقيب المقد . فالتقول قول الزاكي) فلا راع والحال  
هذه . فلا يفرم القيمة .

(وإن كان بعد مضي مدة لها أجره فالتقول قول المالك فيما  
مضى من المدة) هذا الصحيح من المذهب

قال في المفروع : وسد معنى مدة لها أجره نقل قول المالك في الأصح في

ما صبه ، وحرم به في المعنى ، والشرح ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة  
وعبرهم وقدمه في المستوعب ، والتلخيص ، والرعاة الكبرى ، والحاوي  
الصغير ، وغيرهم .

قال الحارثي : هو قول معظم الأصحاب .

وقيل القول قول الراكب احتاره ابن عميل في ذكرته

قال في المستوعب وهو محمول على ما إذا احتلف عقب قصص العين ، وقيل  
انتفاع القاصص ، يعني : المسألة الأولى

قال في التلخيص وعدى أن كلامه على ظاهره وعظه

على المذهب : يخلف على نفي الإحارة

وهو تعرض لإنات الإحارة ؟

قال الحارثي : ظاهر كلام انصف والأكثرين : التعريض

وقال في التلخيص : لا يتعرض لإنات الإحارة ، ولا لأحدة مناهة وقطع به .

قال الحارثي : وهو الحق

على هذا الوجه : يجب أقل الأخرين من المنسى ، أو أجره المثل حرم به

في التلخيص

قوله « وهل يستحق أجره المثل أو المدعي إن زاد عليها ؟ على

وجهين »

وأطلقه في الفائق ، وشرح ابن مسعود ، والحار

أمرهما : له أجرة المثل وهو الصحيح من المذهب . وصححه المصنف ،

والشارح ، وصاحب التصحيح ، وتصحيح الحار ، والنظم ، وغيرهم . وحرم به في

الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والوجيز ، والمتور ، وغيرهم وقدمه في القروع

والراغبين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم



والنوم الثاني : يستحق المدعى إن راد على أحرة المثل  
وقيل له لأقل من المسمى ، وأحرة المثل احتدرة في حجره وأطلقهن  
الحارثي

وقيل يستحق المسمى مطلقاً

فأمرنا

إمرأهما ولد الحكم لو ادعى مدريخ الأرض أمه عارية وقال رب  
الأرض من حارة ، ذكره الشيخ في الدين رحمه الله .  
فت . وكذا جميع ما يصلح للإحارة والإعارة . إذا احتلف مدعى مدة  
لها أحده

الثانية : قوله ( وَإِنْ قَالَ : أَعْرَضْتُكَ . قَالَ : بَلْ أَخْرَجْتَنِي . وَبِئْسَتَ تَأْلِفَةُ  
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ ) .

لا نزاع . وكذا مثله في الحكم لو قال . أعرتني . قال : بل أودعتك .  
فالقول قول المالك وبمعنى ما اتفق به وكذا لو احتلفا في ردها فالقول  
قول المالك

قوله ( وَإِنْ قَالَ : أَعْرَضْتَنِي ، أَوْ أَخْرَجْتَنِي . قَالَ : بَلْ عَصَبْتَنِي ، فَالْقَوْلُ  
قَوْلُ الْمَالِكِ )

في أنه ، أحر ولا أعذر ولا راع . ثم هنا صور  
أحدهما : أن يقول . أءسى فيقول المالك : بل عصبتني فإن وقع  
الاحتلاف عيب المقد ، والدانة نافية . أحدها المالك ، ولا معنى للاختلاف .  
وكذا إن كانت نافية . قاله المصنف وغيره .

قال الحارثي . ويختلف . على أصح الوجهين .  
وإن وقع مدعى مدة لها أحرة فيحب عليه أحرة المثل . لأن القول

قول المالك . على الصحيح من المذهب وعنه جماعة الأصحاب . وصححه  
وقيل : القول قول الزاكب وأطلقه في الرعييتين ، والحدوى الصغير ،  
والعائق .

الصورة الثانية : قل أعزبني قل من عصيتي . فالقول قول مالك على  
الصحيح من المذهب وعنه جماعة الأصحاب وقطع به كثير منهم وصححه  
وقيل : القول قول الزاكب

### ضميماته

أمرهما : ثمة اختلاف نظر في هذه الصورة مع التلف فتجب القيمة  
على المذهب

وعلى الثاني : لا شيء على الزاكب . ويختلف ويبرأ .  
ومع عدم التلف يرجع بيمين في الحد مع اليمين لا حرج ولا تنافي الوجه  
الآخر هنا . قاله الحارثي

وأما الأخيرة . فتوقف عليها التهم إلا أن بدعت المسمى وأجرة التل . فإن  
كان أحر المثل أقل أحده المالك وكذلك لو استناده . ويخفى على الصحيح  
وإن كان الأحر أكثر حلف ولا بد من حلف واحد . قاله الحارثي

الثاني : قوله ( وقيل : القول قول الناصب ) فيه تجوز  
قال الحارثي : ومن الحسن . وكان الأخود أن يقول القاص أو الزاكب  
ومحمود إذ قبول القول بنافي كونه عاصياً . انتهى  
فأمره لا قال مالك . أعزبتك قل من أودعني فاعود قول مالك ،  
ويستحق قيمة العين إن كانت له

ولو قال مالك . أودعتك قل من أعزبني فالقول قول مالك أيضاً  
وبالحسن أحده . اتفق . فهو كما قل عصى ذكرهما في استناده وغيره

## كتاب الغصب

قوله ( وَهُوَ الْأَسْتِيلَاءُ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ قَهْرًا بِغَيْرِ حَقٍّ )

وكذا قال في الهدية ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، واستنوع ، والخلاصة ،  
والمذهب الأحمد ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وليس عامع . لهذه دخول غصب الكل . وحرم لدى ، واستنوع ،  
والحقوق ، والاحتصاص

قال الحارثي : وحقوق الولايات ، كغصب الإمارة ، والقضاء .

فمن ركش الأسبلاء يستدعي القهر والفتية . فإذا قوله « قهراً » زيادة  
في الحد . ولهذا استقله في المفتي . انتهى .

قلت : الذي يظهر : أن « الأسبلاء » يشمل القهر والفتية وغيرهما .  
اقتصر على الأسبلاء لورد عيه المسروق . واستنبه ، والمختار . فإن ذلك لا يس  
عصاً . ومن : استولى عليه .

وقال في المطبع : هو قول « لأسبلاء » على حق غيره « صح لفظاً وعم معاً .

تم

وقوله « لصح لفظاً » يكون انصرف أدخل الألف واللام على « غير »

قال : والمعروف عند أهل اللغة عدم دخولها عليها .

قلت : قد حكى النووي رحمه الله في هذا لأسماء والفتية عن غير واحد  
من أهل المدينة : أنهم حوروا دخولها على « غير »

ومن أدخل الألف واللام على « غير » من الأصحاب من تقدم ذكره ،  
ومصاحب الحارثي ، والاعشبي ، والدارقطني .

وقال في الزعامة : هو الأسبلاء على ما قاله في المصنف .

ويرد عيه ما تقدم

وقال في المصنف : - نسبة الحارثي - هو الأسبلاء على حق غيره فمأخوذ

### قال الخارثي : هذا أسد الحدود

قلت : فهو أولى من حد صاحب المصنع وأصح . فإنه يرد على حد صاحب المصنع . من سئول على حق غيره من غير ظلم ولا فخر . أنه يسئ عصباً . وليس كذلك اللهم إلا أن يكون له ذلك مع بقية حد المصنف . وهو الظاهر .

وقال في الوحي : هو الاستيلاء على حق غيره ظلماً

ويرد عليه : أحد من غير قهر .

وقال في تحرير العدة : هو استيلاء غير حر بي على حق غيره قهراً بغير حق

قلت : هو أصح الحدود وأسلمها .

ويرد على حد غيره : استيلاء الحر في فإنه استيلاء على حق غيره قهراً بغير

حق . وسئ عصباً على مائتي دينار في كلاء الشيخ بن أبي الدرداء رحمه الله

وقال في المحرر : هو الاستيلاء على مال الغير ظلماً

وتأنيده في الفائق ، وإدراك المانة . ومقتضى الكافي ، والسدة ، والمغني

قال الشيخ بن أبي الدرداء رحمه الله : وقوله : على مال الغير ظلماً ، يدخل فيه مال

المسلم ، والمعاد ، وهو المال المصنوع . ويخرج منه استيلاء المسلمين على أموال أهل

الحرب . فإنه ليس ظلماً

ويدخل فيه استيلاء أهل الحرب على مال المسلمين . وليس محمداً ، فإنه ليس

من العصب . إذ كونه حكماً . هذا بإجماع المسلمين . إذ لا خلاف أنه لا يصح

بالإتلاف ، ولا بالتلف . وإجماع الخلاف في وجوب رد عينه إذا قدرنا على أخذه .

وأما أموال أهل المعنى ، وأهل العدى فقد لا يرد لأنه هناك لا يجوز الاستيلاء

على غيرها . ومضى نعمت مد الاستيلاء على غيرها صححت . وإجماع الخلاف في ضمانها

بالإتلاف وقت الحرب

ويدخل فيه ما أخذ من الثوب والقطع من أموال الناس بغير حق من المكوس

وعبرها

فإن استيلاء أهل الحرب بعضهم على بعض : يدخل فيه . وليس محمداً .

لأنه ظلم . فيجره عليهم قتل النفوس ، وأخذ الأموال إلا ما مر الله  
السكر يقال : لم كان المأخوذ مباحاً بالنسبة إليهم . يصر حلفاً في حقها ،  
ولا في حق من أسلم منهم .

فإن ما أخذ من لأموال والنفوس ، أو أسلم منهم في حال الإغلبة . بعد  
أقر قراره لأنه كان مباحاً لأن الإسلام عداه فهو غنى شرط الإسلام .  
وكذا شرط الأمان . فهو تعاكم إية مستحسن حكم بالاستقرار . تنهى  
قلت : وورد عليه ما ورد على المصنف وغيره مما تقدم ذكره .

ويرد عليه أيضاً المبروق ، والمختل ، ومحوه

قوله ( وَيُضْمَنُ الْفَقَارُ بِالْمَصِيبِ )

هذا المذهب وعليه لأصحاب حق إن القاصي وأكثر أصحابه لم يذكروا  
فيه خلافاً

وعنه : ما يدل على أن الفقار لا يصمن بالمصيب . فله إن منصور

فانظرنا

إبراهيم : يحصل المصيب بمحدد الاستيلاء . فمأطلاً ، كما تقدم على  
الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب

وقيل : يعتبر في مصيب ما قبل نقله . وجزم به في التلخيص ، إلا بالاستثناء فيه  
وفي التعريب . فقل إلا في ركوبه دابة ، وحصوله على وشائه  
عاصب وأطلق الوجهين في الرعاية

وقال : ومن ركب دابة ، أو جلس على فراشه ، أو مر به قهراً : فهو عاصب  
إثباته : قال في القاعدة الحادية والستين : من الأصحاب من قال : مفعة  
المصع لا تدخل تحت اليد . وبه حرم القاصي في خلافة ، وإن غلب في تذكركه ،  
وغيرها . وقرعوا عليه صحة تزويج الأمة المنصوبة . وأن العاصب لا يصمن مهرها  
ولو حبسها عن النكاح حتى ماتت بالسكر

وحلف ابن أبي وحرم في تطبيقه لبيان مهر الأمة فتعويت السكاح  
وذكر في الحرة تردداً ، لا متتابع ثبوت البد عليها .

قوله ( وَإِنْ غَضِبَ كَلْبًا فِيهِ نَقْعٌ ، أَوْ خَرَّ ذِمِّيٌّ : لَزِمَتْهُ رَدُّهُ )

هذا مذهب . وعليه جرح الأصحاب وقطع به كثير منهم وقدمه في  
الروح وغيره

وذكر في الانحصار : لا ترد المهر وتدر إراقتها إن خُدَّ ، وإلا لزمه تركه .  
وعليهما يخرج تعليلهم به .

وقال في القواعد الأصولية : له غصب مسلم حر ذمِّيٌّ : أسي وجوب رده  
على مسكه هم وفيه روايتان حكاهما القاضي بقوت وغيره .

أما هما . ينكحون بحب الد وهذا قول جمهور أصحاب

والثانية : لا ينكحون . فمسي وجوب الد

وقد قال . لا يحب .

واتفق الأصحاب على إراقتها إذا أظلمها . وله أنلهما به يصيب عند جمهور  
وخرج أبو الخطاب وحياً لبيان قيمتها إذا فقد إنها مال هم . وأما  
الأكثر

وحكى . قول : يصيب الذي للذي

قال في الترتيب ، وعبود من أن . نرد المهر المحترمة ، ورد ما تحل بيده

إلا ما أرى لحمة آخر فتحل . وإن دعه

وقدم في أول باب إرالة العدة : أن الصحيح . أن لا حرراً محترمة وهي

حرمة الحلال

وأن في حد المسكر : هل يحد الذي شرها في كلام المصنف .

## تعبيراته

أهمها : محل الخلاف يد كات مستورة وفي إزاء سكن مستورة  
فلا يلزم ردها ، فولا واحداً .

الثاني : ظاهر كلام المصنف أنه لم يحسب حرج من لا يلزم رده وهو  
صحيح . لكن لم تخلت في يد الأصحاب وحج رده ذكره القاضي ، وإن  
عقيل ، والأصحاب . لأن يد الأول من عبء العصب . فكانت تخلت في  
يده . قاله في القاعدة الخامسة والتمارين

وفان . واحتسب عبارات الأصحاب في وإن ملك مجرد التعمير ونطاق  
الأكثر من الروال . منهم القاضي ، وإن عقيل .

وظاهر كلامهم . أن الملك لم يزل منهم صاحب النقص في كتاب الحج .  
وفي كلام القاضي ما يدل عليه .

وبكل حال لم يرد خلاص ملك الأول حقوقه من ثبوت الأهمية وغيرها  
حتى . حلف حرجاً ودساً فتخلت : فبقي منه دسه . ذكره القاضي في المحرر .  
في الإله انتهى

قوله ( وإن أئلمة لم يلزمه قيمته )

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجيز به في الوجيز . وغيره . وقدمه  
في الفروع ، وغيره .

وعنه يلزم قيمة الحرج

وحرج يصحبها الذي يمثله

قال في الفروع : وعنه يرد فيمنه . وقيل : دمي

وقال في الإيضاح . محسن السكك .

وبنى قريشاً إذ صاد بالسكاب وغيره من الخورج : هل يرد الصبي ، وتفرمه  
الأجرة أيضاً أم لا ؟ في كلام المصنف  
ونقد أول الصالح : إذا أسلم المصمون له ، أو المصوم عنه هل يمس  
الدين إذا كان خيراً ؟ .

قوله ( وإن عصب جلد الميتة ، فهل يلزمه ردّه ؟ على وجهين ) .  
وأطلقهما في طحاوية ، والذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ، والهادي ،  
والربعة الصغرى ، والحاوي ، والعائق ، وغيرهم . ومبنيين على طهارته بالدفع  
وعدمها .

فإن قد يطر بالدفع : وحسب ردّه وإن قد لا يطر بالدفع : .  
يجب ردّه

وقد علمت أن المذهب : لا يطر بدنه . فلا يجب ردّه ها  
هذا هو الصحيح من المذهب . وجزم به في المعنى ، والشرح ، وشرح  
الحارثي ، وابن منبأ وغيرهم .

وقد علم هذه الطريقة في السكابي ، والفروع ، وشرح ابن رجب ، وغيرهما  
وقيل : لا يجب ردّه ولو قد يطر بالدفع  
وقال في الفروع . وفي رد جلد ميتة وجهين . وقيل ولو طهر  
قطره . أن اتقده عدمه أن خلاف على القول بعدم الطهارة  
قوله ( فإن دمه ، وقتل بطهارته لزومه ردّه ) .

هذا الصحيح من المذهب قدمه في المعنى ، والشرح ، وشرح الحارثي ،  
والفروع ، والعائق ، وغيرهم

وجزم به ابن منبأ ، والربعة الصغرى ، والحاوي الصغير ، وغيرهم  
وقيل لا يلزمه ردّه ، صيروره ملاً . بخلاف الحمة المتحللة وهو  
أحتمل للمصنف ، والشرح



قال الحارثي - وفي هذا الفرق بحث  
وأطلق في الفروع في أروم - ده - دأ - دعه العاصب وجبه  
قال الحارثي - وإن كان العاصب دعه ، هي رده الوجهان المتيان  
وإن قلت : لا يطهر - نعم رده ، على الصحيح من المذهب - فدمه في المعى ،  
والكافي ، والشرح ، والفائق ، وغيرهم .  
وقيل . نعم رده إذا قلنا بساح الاستماع به في اليات . وكذلك قبل الدع .  
وجزم به الحارثي في شرحه

وطاهر الفروع : إطلاق الخلاف ، كما تقدم  
وقال في الزكاة الكبرى : وإن عصب جلد مثية فوجه الرد ، وعلمه .  
والثالث - إن قلت : يطهر بدعه ، أو يستمع به في يأس - رده . وإلا فلا  
وإن أتلفه فهدر . وإن دبه - وقلنا : يطهر - رده . انتهى .  
قوله ﴿ وَإِنْ اسْتَوَىٰ عَلَىٰ حَبْرٍ : لَمْ يَحْصِنْهُ بِذَلِكَ ﴾  
هذا مذهب . وعليه حماد بن أبي حمزة ، والأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
قال في الفروع ، والرعائين ، والحارثي الصغير : ولا يحسن حرمه في  
الأصح .

قال الحارثي : هذا مذهب وعليه حماد بن أبي حمزة ، لأن اليد لا تمت  
حكما على الحر  
وفي التحريض وجه ثبوت البد عليه

وبني على هذا من سائر الحر إحداه من آخر ؟ إن قيل : عدم الثبوت  
امتنع الإمام . وإن هو بدعه ، وإلا فلا يمنع .  
على المذهب : لو غصب دابة عليها مالها ومذعه : لم يحسن ذلك العاصب  
قاله القاضي في الخلاف الكبير . واقتصر عليه في آخره الثامنة والنسب

### قوله (إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَغِيرًا فَفِيهِ وَخْتَانٌ)

وأصلها في المعنى ، والدعاء الكرى ، والقواعد الفقهية ، والشرح ، والدق  
والخارج

أمرهما : لا يصح . وهو المذهب . صححه في التصحيح . وجزم به في الوحي  
وشرح ابن رزين ، وغيرهما . وقدمه في الدعوى وغيره . وهو ظاهر ما قطع به في الهداية  
والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

والرسم الثاني . قدمه في الدعوى الصغرى ، والحدوى الصغرى

وقدمه في السلم . أن الصغير يولدع أو صق : وجوب المدة

وقال ابن علق : لا يجب ، كما هو من على الصحيح

وباقى هذا في أوائل كتاب المكاتبات في كلام المصنف .

فصل المذهب : هل يصح نكاحه وحبيته ؟ على الوجهين . وأطلقهما في الشرح ،

والعلم ، والدعوى ، وشرح ابن رزين ، والحدوى الصغير ، والدعوى

أمرهما : يصحها . صححه في التصحيح ، والقانون

قال الخارج : وهو أصح

والرسم الثاني : لا يصح . قدمه في المعنى ، ولو جبر

فأمره . وكذا حكم وحلاف في أحده مدة حبه ، على ما ذكر ، وإباحة

المتأخر . قاله في الدعوى . وجزم في الوجيزها وجوب الأجرة .

قوله (وَإِنْ اسْتَقْبَلَ الْحُرَّ كَرِهًا فَصَلَّيْهِ أَجْرَتُهُ ) .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

ولو مداه العمل من غير حبس ، ولو عدداً . . بدمه . حرم به في المعنى ،

والشرح ، وشرح ابن رزين ، والقانون وغيرهم .

قال في العروغ وتوجه إلى فيها  
قلت : وهو الصواب وهو المد أكد  
وقال في التريب : في مفعلة ح وجهن .  
وقال في الانتصار لا يرمه بمسكه لأن الح في يد نفسه ، ومما فعت تفتت  
معه كما لا يضمن نفسه وتو به الذي عنه ، بخلاف المد .  
وكذا قال في سبيل المسائل لا يضمنه إذ أمسكه لأن الح في يد نفسه ،  
ومما فعت تفتت معه كما لا يضمن نفسه وتو به الذي عنه ، بخلاف المد فإن مد  
الفاصل ثمة عنه ، ومفعلة تفرقة

قوله ﴿ وَإِنْ حَبَسَهُ مُدَّةٌ . فَهَلْ يَدْرُهُ أُخْرَتُهُ ؟ عَلَى وَجْهِهِ ﴾

وهما احتمالان في مدته . وأطلقهما فيها ، وفي مذهب ، ومسبوبة الذهب ،  
والمستوعب ، والحلافة ، والحق ، والسكافي ، والهادي ، والشرح ، والحجر ،  
والعائق ، والعاصي ، والحواشي الصغير ، والعروغ  
أهمهما . سمة وهو الصحيح صححه في التصحيح وحده في الوحي  
وعيره وقدمه من رين في شرحه

والرمح الثاني : لا يلزمه . صححه الناظم

قال الحارثي وهو الأصح وعيه من نفسه .  
وتقدم في التي قدم ما يثبت من في هذه المسألة  
قوله ﴿ وَإِنْ حَفَظَهُ بِمَا يَتَمَيَّزُ مِنْهُ : لَرِمَهُ تَخْلِيصُهُ إِنْ أُمِكن ﴾  
وكذا إن أمكن تخليص نفسه وإن لم يمكن تخليصه منه فساق في أول  
الفصل الرابع من الباب

قوله ﴿ وَإِنْ زَرَعَ الْأَرْضَ ، وَرَدَّهَا بِمَدِّ أَخَذَ الرُّزْغَ . فَعَلَيْهِ  
أُجْرَتُهَا ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقيل حرب . حكمها حكم الزرع الذي . يحدد

قال في العائق . قلت . وجميع ابن عقيل إلى مساواة الحكمين

واختاره صاحب العائق في غير العائق . ورد كلام الأصحاب

قال في القاعدة التاسعة والسبعين . وروى أبو حفص ناقلاً على أن من

الأصحاب من رجحها ، بناء على أن الزرع ثبت على ملك مالك الأرض ابتداءً

والمعروف في المذهب : خلافه . انتهى

قال الحارثي : هذا المعروف عند الأصحاب

قال ، وعنه . يتحدث على ملك رب الأرض . ذكره القاضي بقوت . ومع في

صحيحه من كونه ملكاً للمصعب

وقال . لا فرق بين ما قبل الحصاد وبعده . على ما قبله حرب

قال الحارثي . وكذا أورده القاضي في تعليقه الكبير ، فيما أظن . أو أحرم .

وأورده شيخنا أبو بكر بن الصيرفي في كتاب نوازل المذهب . انتهى

قال في العائق . وقال القاضي بقوت : لا فرق بين ما قبل الحصاد وبعده

في إحدى أو بين

وساء على . رب المصعب . هل يتحدث على ملك صاحب الدر ، أو صاحب

الأرض ؟ على رأيين . والحدوث على ملك صاحب الأرض هو المختار . انتهى

وقال أحدنا . وهل المصعب كونه الزرع ، أو رب البئر ، أو رب الأرض ؟ المتصور :

الأول

وقال ابن عقيل ، والشيخ تقي الدين رحمه الله . الثاني .

وقال الشيخ تقي الدين أيضاً . متى هد على المدفوع . إن كان المدفوع . فرب

الأرض مطلقاً . والمتصور الثاني

على المذهب : على المصعب أحقة أشد .

وعلى الرواية الثانية : للعاصب عفة الزرع وأما مؤنة الحصاد : فيحتمل  
أن تكون كذلك ، ويحتمل أن لا تكون .

قال الحارثي وهو الأقوى

نعم : قوله ﴿ وَزَكَاةً تَقَدَّ أَخْذُ الزَّرْعِ ﴾

هذا للذهب أعنى أنه يشترط أن يكون قد حصد وعيه أكثر  
الأنصاب

وقال في الرعية ، قيل : أو استعبد قلبه ولا يعصده

قوله ﴿ وَإِنْ أَذْرَكَهَا زَكَاةً ، وَالزَّرْعُ قَائِمٌ : خَيْرٌ بَيْنَ تَرْكِهِ إِلَى  
الْحَصَادِ بِأَجْرَتِهِ ، وَبَيْنَ اخْتِذِهِ بِمَوْجِبِهِ ﴾

هذا الصحيح من الذهب من عيه

قال الحارثي : إن النص عن الإمام أحمد رحمه الله : أن الزرع للمالك ، وعليه

جاءه الأئمة ، وحرمه في الوجيز ، وغيره ، وقدمه في الفروع ، وغيره

قال الركني : هو قول القاضي ، وعمدة أصحابه ، والشيخين ، انتهى

قال الحارثي : هو قول القاضي ، وجمهور أصحابه ، ومن يلازمه . والنصف في

سائر كسبه وهو من معدن الذهب قال صاحب

بالإحترام حكم لرب العاصب وليس كالمالك ، أو كالعاصب

بأنه شاء رب الأرض ترك لرب العاصب مثل فوحه مدعي

أو ملكه إن شاء بالإعاق أو قيمة للرب بالوفاء

ويحتمل أن يكون ربع للعاصب ، وعليه الأخوة وهذا الإحتياط لأن في خطاب

وقيل : أنه قلعه إن ضمه

واحتار من غليل ، وغيره : أن ربع لرب الأرض ، كالولد . فإنه ليد الأم ،

الكن منى لا قيمة له ، بخلاف الدر ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله

قال الركني : وهذا القول ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله في عامة مصومه ،  
والخرفي ، والثيراري ، وابن أبي موسى - فيما أظن - وعليه اعتمد الإمام أحمد .  
وكذا قال الحارثي : ظاهر كلام من تقدم من الأصحاب - كالحرق ، وأبي بكر  
وإسحاق بن موسى - عدم التحجير . بل كلامهم قال : الزرع لمالك الأرض ،  
وعليه الثقة

وهذا مذهب هو يتوارى عن الإمام أحمد رحمه الله . ولم يذكر أحد عنه  
تحجيماً وهو الصواب والله . انتهى .

وقال الشيخ في الدين رحمه الله فيس ربح ملا يدن شريكه - والعادة  
أن من ربح معه له نصف معلوم ، ولو بها نصيب - : فم ما ربحه في نصف  
شريكه كذلك . قال - ولو طلب أحدهما من الآخر أن يربح معه أو يهبطه فيها  
فإن ، فلا أول الزرع في قدر حقه ملا أجرة ، كدار بينهما فيها متن سكن أحدهما  
عند امتداده بما معه انتهى

قلت وهذا الصواب ولا يسمع الناس غيره

قوله ( وهل ذلك قيمته ، أو مفعته ؟ على وجهين )

وهما وجهان في سجة معروفة على نصف ربح - ربحه رواه ، وعليه -

شرح الشارح ، وإس مباح

قال الحارثي . حكاهما متخذاً للأصحاب ونصف في ثمة الكبير . يتبين

وأوردتهما ما وجهين

قال - والصواب أنها رويته -

قال هو والشارح والمقول عن الإمام أحمد في ذلك رواهين وأطلقته

في الهداية ، وبذكر ابن عقيل ، وانذهب ، وسبوت الذهب ، والمنوعب .

والحق ، والكافي ، والهادي ، والتلخيص ، والبيعة ، والشرح ، والزركني .

إحدهما : يأخذ مفعته . وهي ما أبقى من البذر ومونة الزرع ، من الحوت

والسقي وغيرها وهو المذهب ، وهو طاهر كلاء الحرق ، واشعرازي

واختاره القاصي في موس المسائل ، وابن عقيل .

قال الحارثي وهو المذهب وعنه متقدمو الأصحاب ، كالتخريفي ، وأبي بكر  
ثم ابن أبي موسى ، والقاصي في كتبي الحدود ، وموس مسائل ، وابن عقيل .  
لصريح الأخبار المتقدمة فيه ، انتهى .

وصححه في التصحيح . وحرره في الطائفي الأقرب ، والوحيير وقدمه في  
المخلاصة ، والفروع ، والفائق .

والرواية الثانية : يأخذه خيمته روعاً الآن

صححه القاصي في التنبؤ وحرره في العمدة ، واسمور ، ومسحبه لأرجى  
وقدمه في الخبر ، والدر ، والاعتين ، والحدوى الصغير ، ومحمد بن العصابة ،  
وإدراك العاية ، واختاره من عدوس في ذكره .

قلت والنفس تيل إليه

قال ابن الراعي أصبهم هل يصح ولد ممرور مثله ، أو قيسه ؟

وعنه رواية ثالثة أخذه نهباً شاة فلقها مهد قاله في الفروع

قال الحارثي وحكي القاصي حين - في كتاب النظم - عن أخيه أبي القاسم  
رواية الصغير وهو الظاهر من إيراد القاصي بقول في التطبيق وذكر بعض مهدي

وقال في الفائق : وحج ثبو القاسم من القاصي رواية بالخيرة فكذلك ما طبع

على كلاء الحارثي ، أو أنه لأن القاسم يخرج رواية ثم اطبع ، فوافق التخرج لها

فعلى نزوانه الثانية ، واحتمال أبي خطاب . (ب) الأرض أحدثها إلى حين

تسليم الزرع على الصحيح من المذهب حرره في المصنف ، والشرح ، والحارثي .

وعبرهم . وقدمه في الفروع .

وذكر أبو علي الصغير ، أنه لا أحده له . وقوله إبراهيم بن الحارث

وعلى مذهب - انتهى إذا أوجها رد البقرة - فقال في المصنف ، والشرح يرد

مثل الدر وانه قال ان الراعى لأن الدر مثلى ونصره الحارثى

وقال القاضي في المجرد: يجب ثمن الدر

نعم: قال الحارثى: غير النصف بالحققة عن عوض زرع وكذلك غير

أو تفلطاب، والسمري، وصاحب التلخيص، وغيرهم. وليس بجيد لوحيين.

أمرهما: أن معاوضة تستلزم ملك متوحد ودحوه الزرع في ملك المص

باطل بالنص. كما تقدم: فيبطل كونها عوضا عنه.

الثاني: لأصل في المعاوضة: ماوتيت وتعدده. قد على تعدد المعاوضة

والصواب: أنها عوض الدر ولو اختلف انتهى

فاندر: يركبه رب الأرض، إن أحده قبل وجوب الزكاة وإن أحده بعد

الوجوب: في وجوب الزكاة عليه وجوب وأطلقهما في الدعوى، ولقوا عددا فقهية

قلت: الصحيح أنه لا يركبه، بل نحب الزكاة على المص. لأنه ملكه

إلى حين أحده. على الصحيح، كما تقدم.

وعلى مفتى النصوص وحبيب الدقي، وأبي بكر، وابن أبي موسى،

والحارثى، وغيرهم: يركبه رب الأرض لأنهم حكموا أن الزرع من أصله رب

الأرض. وعلى هذا يكون هذا المذهب.

قوله: «وَأَنْ غَرَسَهَا، أَوْ بَنَى فِيهَا: أَحَدٌ يَقْنَعُ غَرْسِهِ وَبَنَائِهِ

وَنَسْوَبةِ الْأَرْضِ، وَأَرْضٌ تَقْصِبُهَا وَأَخْرَجَتْهَا».

وهذا مقطوع به عند جمهور الأصحاب

إلا أن صاحب الرعاية قال: لزمه القنع في الأصح.

قال في القاعة السابعة والسبعين: واشتهر عن الإمام أحمد رحمه الله: الثالث

قلعه عانا، وعليه الأصحاب.

وعنه: لا يقطع، بل يتملكه بالقبضة



وعليه لا يقع إلا مضموناً . كعريس استعير كذلك حكاه القاضي ،  
واس غفل

نظم : شمس كلام نصف . ما له كان العارس أو الماني أحد الشركين .  
وهو كذلك ، حتى ولو لم يصبه ، لكن عرس أو من غير إذن . وهو صحيح  
نص عليه في رواية جعفر بن محمد : أنه سئل عن رجل عرس محلاً في أرض يسه  
و بين قوم مشاعاً قال : إن كان غير إذهب فبع محله  
و نفي هذا أيضاً في النعقة

### قوافر

منها : ربع ، شجر أو شجرة . فانصوص عن الإمام أحمد رحمه الله - وعليه  
الأصحاب - : أنه له ، كما في العراس

ويجوز كونه . رب الأرض لدخوله في عموم أحد الرربع قاله الحارثي  
ومنها : أثر ما عرس العاصب ، عرس في المخرود ، والفصول ، وصاحب  
المستوعب ، ورواد المذهب . التمتلك الأرض ، كالربع . إن أدركه أحده ورد  
النعقة ، وإلا فهو للعاصب

واختاره القاضي . ونص عليه في رواية علي بن سعيد  
قال في المدوع : وعنه فيمن عرس أرض التمة رب لأرض ، وعليه النعقة .  
وهان نصف في المقي . والشرح . وصاحب الفائق ، ورس رزين . لو أنتم  
مأعزبه العاصب . فإن أدركه صاحب الأرض بعد الحدود فللعاصب وكذلك  
قله

وعنه ذلك الأرض . وعليه النعقة استهوا  
قال رس رزين - عن القول بأنه لصاحب الأرض - من شيء .  
قال الحارثي : وفيه وجه أنه للعاصب بكل حال .  
وحكامه من الراغوثي في كتاب الشروط رواية عن الإمام أحمد

قال وهذا أصبح ، اختاراً ما هله .

قال : واقبس على الررع صعيص

واختار الخارفي ما قدمه المصنف وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

ومنها : لو حصص الدار وروقت ، فحكما كاسه . قاله في الكافي . ولو وهب

ذلك مالكمها ، فهي إحداه على قوله وحبها ، كالصنع في الثوب ، على ما رآني .

ومنها : لو عصب أرضاً ، فساها داراً بتراب منها وآلات من المصوب منه

عليه آخرتها مدية . وإن كانت آلات من مال المصوب : عليه أجرة لأرض

دون سائرها . لأنه إن عصب لأرض ، والبس له . لم يلزمه أجرة ماله . فهو آخرها

فالأجرة لها عند قسيتها

نقل ابن منصور - فليس بي فيها ونؤجرها - العلة على العصب

ونقل ابن منصور أيضاً : ويكون شريكاً تزيده به .

ومنها : لو طس أحد البساتين أو العراس فقيسته ، وأنى مسكه إلا القمع . فله

ذلك ، ولا يجبر على أخذ القية . وفي البناء تخريج : إذا بنى صاحب الأرض

صاحب القية - أنه غير على قبوله . إذ لم يكن في الفحص عزم صحيح . وهو

لمصنف . والذهب - الأول

ودكر من عقيل رواية فيه لاسرمة . وعصيه منه . ونقل ابن حنبل .

وروى خلال فيه عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً : أنه لا يمسك

من أبو علي الصغير . هذا منها من الفيس

ونقل حماد بن محمد عنها : رب لأرض أحده وجره به من ربح . ود :

وركة زخرة انتهى

ومنها : إذا عفا على القية : فالواجب قية الفراس مقبوعاً . حكاه ابن

أبي موسى وعبره

وإن وهبها المصنف رب الأرض . أجد من معه كلفة القلع : فقد حار .

وإن أرى إلا القلع . وكان في قلعه عرس صحيح - لم يجر على القبول . وإن نكر  
له في القلع عرس صحيح ، في إحداه على القبول احتمالان وأطلقهما في المعنى ،  
والشرح ، والمخارفي ، والعروء

قد في العدة . وإن وهب رب الأرض : - يدومه القبول ، إن أورد القلع ،  
وإلا احتمال وجهين انتهى

قلت الأولى أنه لا يجر

ومعها : لو وهب أرضاً وعاش من شعص واحد ، فمعه فيها : فاشكل  
لأنك الأرض . فإن طالع رب الأرض قلعه - وله في قلعه عرس صحيح - أجز  
عليه . وعليه دعوة الأرض ومعصم ، ونفس العراس

وإن نكر في قلعه عرس صحيح : - يجر على الصحيح من المذهب . فدمه  
في معنى ، والشرح ، والمخارفي والعروء ، وغيرهم  
وقيل يجر وهو احتمال المصنف

وإن أراد العاصم قلعه المدة . قلعه معه قلعه المخارفي ، وصاحب العدة ،  
وغيرهم . ويدومه أحده مدياً ، كما تقدم .

فأمرن

إبراهيم : لو عرس اشترى من المصنف . بعد ما كان فقال من في موسى ،  
والقاصي في المحدث ، ووجهه عنه متشدد . لأنك قلعه محدد . ويرجع إلى  
ما قص على من عتده

قال المخارفي الحكم كما تقدم قلعه محدد . وقدمه في المحدث ، ورأيت  
وإحدى الصمير ، وغيرهم

وقال في القاعدة المدة والسجين المصنف أنه شمسك بالقيمة ، ولا يقع  
محدد قلعه حرب ، وحقوب من محدث . قال ولاشت عن الإمام أحمد رحمه الله  
سواء وهو الصحيح . انتهى .

ويأتي في كلام النصف ما هو أهم من ذلك في الباب في قوله « وإن اشترى  
أرضاً ففرضها » ونفى فيها ، فخرحت مستحقة » .

الثانية : الرطة وعوها . هل هي كالزرع في الأحكام المتقدمة ، وكالغراس ؟  
فيه احتمالان . وأصلهما في المعنى ، والشرح ، والدروع ، والعائق ، وقواعد من  
رجب . والبركتي

أمرهما أنه كالزرع . فدمه من رين في ترصه . وقال : لأنه زرع ليس له  
« زرع قوي فأنته الحنطة

« زرع كشي . ويدخل في عموم كلامه الحرق  
قلب . وكذا غيره .

والرغم الثاني : هو كالغراس

قال النافذ : وكالغراس في الأقوى . - كزجر  
« نى فـ » « لو حرم في لأ من نـ »

قوله « وإن عصب لوزحار فزع به سعيته : لم يقطع حتى ترسي »  
معنى : إذا كان يحرف من فمه . وهذا المذهب مطلقاً ، وعليه حماد  
الأصحاب . وحرم به في لو حيز ، وغيره . وفدنه في لغزوع ، وغيره .

قال في القواعد لأصوبه . هو نذهب عند الأصحاب  
وقيل : قطع ، إلا أن يكون فيه حيون محقر ، أو مل للمر حرم به في  
عيون . مثلاً . وهو احتمال لأى الخطأ في الهداية

قال الحارثي . ومطلق كلامه من أى موسى يقتضيه . فبه قال . من اعتصب  
ساحة من عيب ، حائطاً ، أو حطاً في سعيته : قدمت من الخطأ أو العيب  
وإن شهدما بالعلم . نعى

فأمره . حيث يتأخر القلم ، فلما لك القيمة . ثم إذا أسكن الرد أحده مع

الأرض من بعض ، واسترد العصب لقمة ، كما لم أتق لمصوب ، قاله الحارثي  
قلت : وقد شمله كلام المصنف الآتي حيث قال « وإن عصب عبداً فأبى ،  
أو فرساً فشرذ ، أو شاةً فمدرده مع هاتئ : صس قيمته »

ويؤيد أنه تعين له الأحد ، إلى أن يقع مكان متجه

قوله « وإن عصب خيلاً ، فخطأ به جرح حيوان ، وجيف عليه  
من قلعه : فمليه قيمته ، إلا أن يكون الحيوان مأكولاً للناسيب .  
فهل ينزله رده ، وينزع الحيوان ؟ على وجهين »

إذ عصب خطأ وخطأ به جرح حيوان فلا يحو ، إما أن يحاف على  
حيوان ، فله أولاً ، فإن لم يحاف عليه فله : قطع .

وإن حيف عليه ، فلا يحو : إما أن يكون مأكولاً أولاً ، فله لم يكن  
مأكولاً ، فلا يحو ، إما أن يكون محترماً ، أولاً ، فإن كان غير محترم - كالبدن  
والسكك المقور ، والحرير ، ونحوها - فله قلعه منه بلا راع .

وإن كان محترماً ، فلا يحو : إما أن يكون آدمياً ، أو غيره . فإن كان آدمياً .  
لم يقطع ، على الصحيح من المذهب إذا حيف عليه الضرر وتوحد قيمته - فدمه  
في الدرع وحتره نصف ، وكراخ ، والحارثي ، وغيرهم .

ويقال : لا تؤخذ قيمته إلا إذا حيف منه . ويقع كميته من الحيوانات  
محترمة فإنه لا يذهب من خوف الذئب على الصحيح وفيه احتمال

وهذه الأمور مذهبنا قطع به في المأثوق ، والمذهب ، والتلخيص ، والرعاية  
الصغرى ، والحارثي الصغير لأنهم قدّموا التلف وقدمه في الرعاية الكبرى .  
وهو احتمال القاصي ، ومن عفا

وإن كان مأكولاً ، فلا يحو : إما أن يكون للناسيب أولاً ، فإن لم يكن  
للناسيب لم يقطع . حزم به في المصنف ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، وغيرهم .

وإن كان لعاصب - وهي ملة المصنف - وخلق الوحيين وأطاعتهم في الهداية ، والذهب ، وشرح الحارثي ، وإن سمعنا  
أمرهما : يدع ويترمه رده وهو المذهب حثارة القاصي ، وغيره .  
قال الحارثي : وصححه في التصحيح ، والبطر وحرمه في الوحيين وقدمه في  
السكاي .

والرم الثاني : لا يدع ، ورد قيسه قدمه في المستوعب ، والتأخير ،  
والعائين ، والحدوي الصغير

وفي وجه ثالث : إن كان معاً للأكل - كهيئة الأعمام ، والدجاج ،  
ومحوم - دمع ورده ، وإلا فلا . وهو احتمال للمصنف

قال الحارثي : وهو حسن . وأطلقه في الشرح ، والفروع .  
قوله ( وإن مات الحيوان : لزمه رده ، إلا أن يكون آدمياً )  
هذا المذهب وعليه جمهور الأصحاب وحرمه في معنى ، والتلخيص ،  
والشرح ، وشرح الحارثي ، ولو حرم ، وغيرهم من الأصحاب وقدمه في الفروع ، وغيره  
وقيل : يلزمه رده موت الأدي

قال ابن شهاب : الحيوان أكثر حرمة من بنية إهال وهذا لا يجوز مع  
مائه منه ولو قتل دمه عن ماله : قتل ، لا عن نفسه

### قوام

الأولي : لو عص جوهرة فاشتمها سبعة فقال الأصحاب حكوا حكوا  
الخط . قال المصنف ، والشارح ، والحارثي

وقال : إن كانت ما كولة دعت على لاشهر .  
وقال المصنف في المعنى : ومحمّل أن الجوهرة متى كانت أكثر قسمة من

الحيوان : ذبح الحيوان ، و دث إلى مالكها . وضمان الحيوان على الفاسد ، إلا أن يكون آدمياً

الثانية : لو اتعت شه رجل جوهرة آخر غير معصومة ، ووظف الإخراج على الدرع ، دعت ، فيد كون الدرع أقل من أ قاله المصنف ، و الشارح ومن تابعهما قال الحارثي واحتير الأصحاب ، عدم القيد وعلى مالك الجوهرة ضمان نقص الدرع ، إلا أن مد مالك الشاة يكون يده عليها فلا شيء له ، غير أنه الثالثة : لو أدمت الشاة أسماً في فم وعود ، ولا يمكن جراحه إلا يدعي أو كسره فيها حادث

يحداهما أن يكون مأكولة للأصحاب فيها طريقان أحدهما - وهو قول الأكثرين - منه العاصي ، وإن عقل - إن كان لا يعرط من أحد كسر القدر ، ووجب الأرض على مالك الهبة . وإن كان يعرط مالكها ، أن تدخل أسماً يده ، أو كات يده عليها ونحوه : دعت من غير ضمان وحكي غير ذلك وحب عدم الدرع فصح الكسر والمصنف وإن كات يعرط مالك القدر ، أن أدمه يده ، وأدمها في الطريق . كسرت ولا أرض قال ذلك الحارثي

الطريق الثاني - وهو ما قاله المصنف والشارح - اعتبر أهل المردن . إن كان الكسر هو لأقل من . وبلا ذبح ، والمكس كذلك .

ثم التعرط من أيهما حصل : كان الضمان عليه . وإن لم يحصل من واحد منهما : فالضمان على مالك الهبة . إن كسر القدر . وإن دعت الهبة فالضمان على صاحب القدر . وإن اتفقا على ترك الحال على ما هو عليه . مخرج .

ولو قال من عليه الضمان : أ كسرت ولا أعز شاة الآخر كان له ذلك الحاشية الثانية : أن يكون غير مأكولة . فكسر القدر ولا تقتل الهبة تعالى . وهذا المذهب . وعليه جمهور الأصحاب

قال مصنف ، والشرح : فانه الأصحاب  
 قال الحارثي : فانه الأكثر من الأصحاب  
 وعلى هذا : له وفقا على القتل لا يملك  
 وقيل . حكمه حكم المأكل على ما تقدم  
 وفيه وجه ثالث . أنه يقتل إن كانت الحماة من ماله ، أو القتل أهل  
 صرراً

قتل . وهو الصواب . وأطلق في معنى ، والشرح . وظاهر الحارثي  
 الإطلاق

المرايض : لو سقط دسر أو ديم . أو أقل أو أكثر . في بحيرة العير ، وعسر  
 : جراحه . فإن كان فعل مالك الحيرة : كسرت بحيرة مطلقاً  
 وإن كان فعل مالك الدسر . ففصل القاصي ، ومن عقيل . بحير بين تركه  
 فيها وبين كسرها وعليه قسمته

وعلى هذا : ويدل مالك الحيرة مالك الدسر مثل دسره . عقيل . بدمه  
 قوله : أحده صاحب التلخيص فيه . وقدمه في العيين ، وأخاوي التلخيص  
 وقيل : لا دمه قوله . وأصناف في الحارثي ، والشرح الحارثي ، والله وع  
 وذكر مصنف والشرح في إحداث مالك الحيرة على الكسر شدة : وحسين  
 أمرهما : لا يحجر . قالوا : وعليه نقص الحيرة

قال الحارثي : ويحب على هذا الوجه : أن كان يوجب بدل الدسر انتهى  
 والوجه الثاني يحجر . وعلى مالك الدسر ضمان القيمة وحجره صاحب  
 التلخيص

قال الحارثي : وهذا الوجه هو حاصل ما قال القاصي ، ومن عقيل من التحجير  
 بين الترك والكسر



وكيف كان لو صدر وكسر عدواً . ثمه أكثر من قيمته . وحباً واحداً  
 وإن كان السقوط لا يعمل أحداً . من سقط من مكان ، أو ألقه طائر ،  
 أو هر ، وحب الكسر . وعنى رب اللبس الأثر  
 فإن كانت لمجرة نية ، وتمتع ب اللبس من صلبها في معاملة اللبس ،  
 فقال من عقيل قياس قول أصحاب أن يقال له . شئت أن تذكر فاعم ، وإلا  
 فأترك ، ولا شيء لك  
 قال الحارثي والأقرب - إن شاء الله - سقوط حقه من الكسر عند  
 وبطلان علمه

ولو غصب اللبس وأعمده في محله آخر ، أو سقط فيه سيرة فالكسر  
 مسمون . وعلى الماص صلب ، إلا أن يرد صير الكسر على التهمة فيسقط  
 ويحب على الماص ضمان الدينار . ذكره نصف والثاني . وحبها الحارثي  
 الخاصة : لو حصل منه أو فصيل في داره لآخر ، وسعد إخراجها بدون نقص  
 الباب : وحب النقص .

ثم إن كان عن نحره مالكة الله ، من غصبه وأدخله فلا كلام . وإن  
 كان لا عن نحره من أحد : فعلى المص على مالكة الحيوان  
 وذكر المص حمالاً . عند أقل الصرب . فإن كان المص أو فسما  
 قلنا . وإن كان أكثر : دبح  
 قال الحارثي : وهذا أولى  
 وعنى هذا : إن كان حيوان غير مذكور . بين النقص  
 وإن كان عن نحره مالكة حيوان . سقط ودبح ، وإن رد صيرته  
 حكاه في المعنى

ودكر صاحب التلخيص : وجوب النقص وغرم الأرض  
 وكلام من غنم نحوه أو قريب منه . قاله الحارثي .

وقد : الأول الصحيح .

وإن كان المصوب حشة ، فذبحها الدار هي كناية الفصيل نقص  
الباب لإخراجها

السابعة : لو باع داراً ومساها بمصر إخراجها . فقال القاضي ، وإن غفل ،  
ومصاحب التلخيص ، وغيرهم : ينقص الباب ، وعليه ضيان النقص .

وقال المصنف : يعتبر أقل الضررين ، إن رد قوته في الدار ، أو تعييكه  
إن كان مراكاً ، أو دمه إن كان حيواناً على النقص : فمن مع لأرش  
وإن كان بالعكس فلا نقص لعدم فائدته

قال : وبصطلاحان إما أن يشترطه مشتق الدار ، أو غير ذلك انتهى .  
قوله ( ولو غصب خارجاً فصاد به . أو شبكة ، أو شر كاً فأمسك  
شيئاً ، أو فرساً فصاد عليه ، أو غنم : فهو للمالك )  
إذ غصب خارجاً فصاد به ، أو فرساً فصاد عليه . فالمصيد للمالك . على الصحيح  
من المذهب

قال الحارثي : هذا المذهب . وحرم به في الوجير ، وغيره  
قال في تحرير المسألة : هذه في الأضطر . وقدمه في المسمى ، وأشرح . وحرم  
به في الصيد في الغنم ، ودعاه في غير الكلب

وقيل : هو للعاصب . وعليه الأجرة . وهو احتمال في المسمى .  
قال الحارثي : وهو قوي . وحده . في التلخيص في صيد الكلب . وأطلقهما  
في المروء . ورعاية في الكلب

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يتوجه . فيما يد غصب فرساً ، وكسب عليه  
مالاً . أن يحمل الكسب من العاصب ومالك الدابة على قدر نعمتهما . أن تقوم  
منفعة الباكب ومنفعة الفرس . ثم يقسم الصيد بينهما .

وتقدم ذلك في الشركة العائدة

بعل المذهب : هل لزم العاصب حرمة مده مضمونة أم لا ، فيه وجهان .  
وأطعمهما في المعنى ، ولشرح ، ووجهه ، والفروع

أمرهما لا لزمه قدمه الحرفي وقال هو الصحيح

قال في حديث العدة ، ولا حرمة بده مدة اصطيدته في لأظهر

والوجه الثاني : حرمة ، وهو قياس قول صاحب النجاشي في عهد العدة ،

على ما يأتي قرأ

وأما سبب إعراس الدعوة : فقد تقدم في كلام المصنف أيضاً في باب قصة

العتيقة في قوله : ومن نصب وصياً قبل تنبيهه ، فسيبها سبكه ، وذكرنا الخلاف  
فيه هناك

فما إذا نصب شركة ، أو شركاً تصديه ، حرمة نصبها أنه مالكة

وهو المذهب

قال الحنفى : هذا مذهب وعية عامة الأصحاب ، وحرمة به ان منحا في

شرحه ، وقدمه في الشرح

والوجه الثاني : يكون للعاصب وحرمة به في توجير

وقال في الفروع : بعد أن ذكر صيد السمك ، والفوس - وحبس : وكذا

أحواله ، حرمة به تير واحد في كتب خلاف ، قالوا : على قياس قوله : ربح  
الدرهم السمك

قائمة : صيد الصيد المنسوب ، سائر أكله : للسيد بلا راع وفي لزوم

أجرته مدة اصطيدته وعمله : الوجهان المتقدمان في الخارجه

قال في التلخيص : ولا تدخل أجرته تحته ، إذا قضا بصلح السامع

قوله ( وإن غصب ثوباً فتصره ، أو غزلاً فتسجبه ، أو فضة ،

أَوْ خَدِيدًا فَضْرَبَهُ بِرَأٍ أَوْ أَوَانِي أَوْ خَشَبًا فَتَحَرَّهٗ بَانًا وَمَحْوَهُ ، أَوْ  
شَاةً فَذَمَّهَا وَشَوَاهَا : رَدَّ ذَلِكَ بِرِيَادَتِهِ وَأَرْشَ تَقْصِيهِ وَلَا شَيْءَ لَهُ ،  
وَكَذَلِكَ عَصَبٌ طَيِّبٌ ، فَضْرَبَهُ نَسًا ، أَوْ حَمَلَهُ حَقَارًا ، أَوْ حَتًّا فَطَحَهُ ،  
وَمَحْوٌ ذَلِكَ

ذكر المصنف هنا : ما يعبر المصنوع عن صمته ، وينقله إلى سائر آخر . كما مثل  
ومحوه . ففي هذا يكون الحكم كما قال المصنف . على الصحيح من المذهب .  
قال المصنف ، والشارح ، وصاحب الفتاوى : هذا طاهر المذهب .  
قال ابن منعم في شرحه : هذا المذهب .

قال الحارثي : احتاره المصنف ، والأكثر من أهل المذهب . منهم .  
القاضي في المحرر ، وأبو علي بن شهاب ، وإن غفل في القصور قال : وهو  
المختار

قال في التلخيص : هذا الصحيح عندى . وصححه في النظم . وغيره . وحرم  
به في الوجيز ، والنور . وقدمه في المحرر ، والفروع ، والفتاوى ،  
وعنه : يكون شركاً بالزيادة . احتاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . قاله  
في الفتاوى

قال في الهداية ، وسبوع الصحيح من المذهب . إن رادت القيمة  
بذلك ، فالعاصب شركاً بذلك بالزيادة انتهى  
وقدمه في الخلاصة ، وادعيتين . والحدوى الصغير ، وباطل المفردات . وقال :  
حجه الأكثر في الخلاف . سعى .

وحاره القاضي في جامع الصغير ، والقاضي يعقوب ، وإن غفل في التذكيرة .  
وأبو الحسن بن بكروس

وقيل للعاصب أجرة عمله فله . إذ كانت ريادة مثلها لمساعداً . أو ما إليه  
من أنى موسى ذكره عنه في التلخيص

قال الخازن : قال ابن أبي موسى ، والشيرازي .

فعل هذا : إن عمل ولم يستأجر ، فلا شيء له . قاله الشيرازي في السهج .

وقال أبو بكر . يملكه . وعليه قيمته قل تعبيره . وهو رواية قلب محمد بن الحكم ، إلا أن النصف ، والشرح فالأول هو قول قديم رجع عنه . فإن محمداً مات قبل أبي عبد الله بنحو من عشرين سنة .

قلت : موته قبل أبي عبد الله عشرين سنة لا يدل على أنه رجع عنه ، بل لابد من دليل على رجوعه ، وإلا فالأصل عدمه .

ثم وجدت الحارثي قال نحوه . قلت : وليس يلزم من تقدم الوقف الرجوع إذ من الحارثي تقدم صحيح من تأخرت وفاته . وكان يجب على ما قال إلقاء ما خالف أبو بكر فيه رواية من تأخر موته . والأمر بخلافه انتهى .

وعنه يميز المالك بين العين والقيمة

قال في الفائق : وهو المختار

نعم : أدخل النصف فيما يعبر بمصوب عن صفته . فصر التوب ، ودفع

الشاة وشيها

قال في الفروع : قد ذكر جماعة : أنه كالنوع الأول

قلت : منهم صاحب المنوعب ، والتنعيس ، والشرح ، والنظم ، والفائق ، والوحي ، والرداسي ، والحافى الصمير ، وغيرهم .

فإن الحارثي وقد أدرج هو وغيره في هذا الأصل فصر التوب وليس بالمتحد لانتهاء سب الاسم والشيء

تعبير ثانياً . فاد نصف أن دفع المصوب للحيوان بمصوب لا يجره أكله . وهو كذلك على الصحيح . وثاني ذلك : سب تصرفات المصوب لحكميه ، وفي باب انقطاع في السيرة

فأما في مصوبه نصفه وعدمه في هذه مسألة . نعم . في يمكن الرد إلى

الحالة الأولى - كالخلى ، والأولى ، والدرهم - فيحبر لذلك على الإعادة قوله في التلخيص . واقتصر عليه الخارقي .

وإن غير ممكن - كالأبواب ، والفخار ، ونحوها - فاس للماصب إعادته . ولا المالك إحصاءه عليه ، فيما عدا الأبواب ونحوها

وقال ابن عقيل ، في الأثر المتصلة من التراب : لملك ردها ومطابقتها مثل التراب

قوله ( وإن عصب أرضاً ، فخر فيها ثراً ووسع ثرابها في أرض مالِكها : لم يملك طمها ، إذا أراها المالك من حَتَمٍ ما يتلف بها في أحد الوَحْتَيْنِ )

بـ حد ثراً ، أو شق سراً ونحوه في أرض عصبه - معناه المالك يطمها . زعمه ذلك من كان له من . فله الخارقي

وإن أراد المصطلح عليها الله ، فلا يجوز . إما أن يكون من صحيح ، أو لا . فإن كان له من صحيح - كقطعة من مبيعها . أو يكون قد قل ثرابها إلى مسكها ، أو ملك غيره ، أو في طريق يحتاج إلى تفريقه - فله طمها من غير إثباتها على الصحيح من مذهب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وحرره به في معنى ، والشرح ، والخارقي .

واحد من القاصي وقدمه في العروع ، والخارقي ، والخلاصة وقد لا غلط طمها ، لا يبدنه وهو طمها مقدمه في استوعب ، والتلخيص على مداني من كلامهما

وإن لم يكن له عرض صحيح في ذلك - وهي مائة نصف . مثل : أن يكون قد وضع التراب في أرض مسكها ، أو في موات ، أو أراها من صلب مائنتها . قال المصنف ، والشارح : أو منعه منه فهل يملك طمها ؟ فيه وجهان .

وأطلقها في المعنى ، والشرح ، والمحرر ، والفروع ، والمحرر في  
أمرهما - لا يترك طمها - وهو الصحيح - أصدره المصنف ، والشارح -  
وصححه في التصحيح ، وحده أبو الخطاب  
والمعنى الثاني : تسكبه أصدره القاصي  
قال في المستوعب ، والتلخيص : وإن عصب داراً لمع فيها ثراً ، ثم استردها  
مالسكها ، فزاد العاصب طم الثر - تسكبه له ذلك  
وقد القاصي - له ذلك من غير رمى المثلث  
وقد أبو الخطاب في الهدية : يس له ذلك إذا أراه أن ذلك من صلب ما شغل  
فيها ، انتهى ، وأطلقها في المذهب  
قال في التلخيص : وأما اختلاف القاصي ، وأبي الخطاب : هل الرمي  
القاري ، كالتقدير للحد ، أم لا ؟ ، الصحيح : أنه كالتقدير انتهى  
وقد في الرعيين ، وحده الصمد ، والفاقي : وإن حفر فيها ثراً أو نحو  
فه طمها مصداقاً  
وإن سجد ربه ، ووجه النبي ، وإثبات  
والتثنية : إن أراه من صلب ما شغل ، وصح في وجه فلا  
رأى ربه السكري وجهاً راسخاً وهو من كان عصبه فيه محبوباً - كدفع  
صرد ، وحده ونحوهما - وإلا فلا  
وحاشاً وهو من ثرت ربه في أرض غير ربه : فلا  
وقيل : يس ، مع عصب صحيح انتهى وقد ذلك والصحيح منه  
تفسيره  
أمرهما في القول المحكي عن القاصي  
قال المحرر : إذا كان مأخوذاً من غير كتاب المحرر فهو دبر كان من  
المحرر - مكلامه فيه موقوف لأن الخطب فإنه قد - وذكر كلامه

قلت : الناقل عن القاصي تلميذه أبو الخطاب في الهداية . وهو أعلم بكلامه  
من غيره . والقاصي في مسائل كثيرة القولان والثلاثة . وكنته كثيرة  
الثاني طهر كلام أبي الخطاب وجماعة . أنه إذا أراء الثالث من صياح مختلف  
ها . أنه صحيح ، وبرأ . وهو أحد الوجهين  
حتاره المصنف ، والشارح ، وابن عس . والقاصي في المجرى . قاله الحارثي  
لما ذكر كلامه المتقدم .

والوجه الثاني : أنه لا برأ . وقد مر كلامه في رعايتين في ذلك .  
وأطلقهما في المجرى

قال الحارثي : وحاصل المسألة الأولى : الخلاف في صحة الإراء . وفيه وجهان .  
قوله ( وإن غصب حباً فزرعه ، أو يئضاً فصار فرائخاً ، أو نوى  
فصار غراساً )

قال في الانتصار : أو غصناً فصار شجرة . رده . ولا شيء . به . وهذا المذهب  
وعنه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وتخرج فيه مثل لدى قلبه  
قال ، مصف ، والشرح . وتخرج أن يملكه الغاصب  
فصل هذا : تخرج ما أن يكون شجرة دائمة ، كالمسألة التي فيها انتهى  
ذلك . لأنها نوع مما تقدم من تغيير العين وتبدل اسمها .  
فأمره . في الكافي من صور الاستحالة . فزرع صرحاً

قال الحارثي : وفيه نظر . فإن الزرع إن كان قد سلك حالة الغصب فهو  
من قبيل الرطب والغصن يصير ثمراً ورثاً . ويبقى من مستحيل بالاتفاق . وإن  
لا يكن من . فهو في معنى إثمار الشجر . فيكون من قبيل الثوب ، لا مستحيل  
لوجوده لذات عينا انتهى

قوله ( وإن نقص : لزيمه صباك فغصبه بقيعته ، رقيقاً كان أو غيره )



قال الأصحاب : ولو ساء لغة أحد ، وقطع داب حار ، وهذا مذهب في ذلك كله ، وجزم به في الخبر وغيره ، واحتشد ، نصف ، والشارح ، والمحد ، وغيرهم ، وقدمه في محار ، والنظم ، وأرعاب ، وأحدى الصمير ، والفروع ، والفتاوى ، والشرح ، والحرق

وقال عليه جمهور أهل المذهب

(وَعَمَّةُ أَهْلِ بَرَقِيقٍ بَعْضُهُمْ ، بَعْضُهُ يَوْمَ فِي الْإِتْلَافِ)

فيجب في هذه نصف قيمة ، وفي موصفاته نصف عشر قيمة ، وعلى هذا

نقص

في كل النقص ، لا مقدرة ، كنهه للسكر أو ، ص ، أو نحه دون

لموصفه ، فعليه ما نقص مع أحد فقط

قال حار ، هذه رواية أقوى

(وَحَرَجُ أَهْلِ بَعْضَةٍ أَكْثَرُ الْأَشْرَافِ مِنْهَا) وأورد ، نصف هذا

التحريج ، قاله الزركشي

وعنه في عين الدابة - من حمل ، والنقل ، والخير - مع قيمتها نصفه

القصي ، ونصفه

قال الزركشي : وهو مشهور عن الإمام أحمد رحمه الله

نقص القصي - في رويته - وأبو الخطاب ، والمصنف ، والمحد ، والشارح ،

وغيرهم ، خلاف في عين الدابة من الحمل ، والنقل ، والخير ، وقدمه في الفروع

وغيره

قال الزركشي : ومصوص الإمام أحمد رحمه الله على ذلك

وقال في الفروع : وحسن في روضة هذه الرواية عين العرس وحمل في

عين غيرها ما عمن ، وإمام أحمد : قال في عين الدابة انتهى

قال حار ، من الأصحاب من قصر الخلاف على عين الله من ، دون

الحل والحق . وهذه طريقة القاضي في التطبيق الكبير ، وأنى الخطاب في ردوس  
المسائل ، والقاضي يعقوب ، . أنى الواهب الحديث من محمد العكدي في آخر من  
واعتبار أكثر هؤلاء القوم بالمعنى

قال : ونحن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل في حفظه الله ، بشمل البعل ،  
والفرس ، والحب . وكذلك صيغة الدليل المتمسك به . فانه يحصى خلاف  
الأصل ، مع أن محمد بن الحسن خصائص تناسب اختصاص الحكماء ، . لكن  
ما أحسن فيه غير القياس . ولا حكم إمامنا ما ذكرنا من المسئلة انتهى  
قلت : ومن حسن الله به من الحسن بن : الشريف أبو جعفر  
وصاحب المستوعب ، والنكاح ، والتحصين وغيرهم

على هذه الرواية ، في العيين ما نقص ، كثر الأعضاء  
قال احاديثي : كذلك قال الأصحاب . لا أعلمهم اختلفوا فيه  
قال : وعن أبي حنيفة : نصف القيمة ، اعتسراً بالمرع في إحداهم  
قال : وهو أعلم انتهى

ورثي : بد شق نواماً ، أو أثلث حصاً ، أو قصصة ، أو كسر حلالاً وعمود  
في صحت غير الشئ في الفصل السادس ، والخلام فيه

وأتى وقت لزوم قيمته في أول الفصل السادس في كلام المصنف  
تخير : دخل في قول المصنف : . إن تلف لزمه ضمان قصه بقيته ، لو جنى  
على حيوان حامل ولقت جسم ميتاً . وهو كذلك . فيجب عليه ضمان ما نقص  
من أمه بالحكمة . من عليه في رواية ابن منصور . وعليه حمولة الأنثى . قاله  
في القعدة أربعة والتفريق

وقال أبو بكر : نعم ههنا حين الهائم بمشتر قيمة أمه ، كحين لأمه  
قال في القواعد : . وفيه حين الصيد في الخاء ، لإحداه . والشهور . أنه  
بصمته . من أمه أيضاً . ورتى في مفادير القواعد

قال . وبه ألفت الشهيدة بالحياة حقتاً حياتهم مات : ففيه حتمالان ذكرهما

القاصي ، ومن عقيل في الزمان

أخذها بعض قبعة أولاد حية لا غير

والثاني شبه أكثر الأم من ، أو ما فصحت لأم انتهى

قلت : الثاني هو العصب

قوله ( وإن غصه وحنى عليه : صمته ما أكثر الأمرين )

وهو مدح على القول بالتقدير من القيمة . قاله الحرني

قال الشيخ : إذا حنى العصب على العبد المصوب حدة معدة له

فهو قول صواب العصب صواب الحدة : يكون الواجب أن يشح حدة

له حتى عنه من غير عصب

وإن قلت : صواب العصب غير صواب حدة - وهو الصحيح - فمعه

الأمر من من أش النقص . أو دة ذلك المصو

وحرره بأنه يصمته أكثر الأم من في العاصي ، ويخوى الصمير ، والوحر

من في العود يصمته أكثرهما على الأصح

وعنه . أنه يصمته بعض

ذكرها مصنف في هذا الكتاب في الفصل الثالث من باب مدح الذات

احترامه خلا ، ومن عقيل أصح ذكره على

لكل هذه العود أهم من أن يكون الحنى العصب أو غيره

في الحرفي ، وجوب أكثر الأمرين مدح على القول بمدح

السبب بعيد والخد

مثله . لو كانت القيمة ، فمضت ما قطع أو بعبارة : فالواجب حمدانه

ولو نقص ستانة : كال هو الواجب

وعلى القول بما نقص : فكذلك في التثنية لأنه على وفق سوجب وفي  
قوله <sup>أمره</sup> لأنه ما نقص

وأمره : ونصب عبداً قيمته ألف . هزادت القيمة إلى أربعين . ثم قطع منه  
نقص <sup>أمره</sup> فيجب ألف على ثلاثين وربعين وهذا لا ريب

• بر نقص ألفاً وثمانمائة . فالواجب ألف وثمانمائة ، على الرويتين أيضاً  
أن تقدير القول : نقص - قطع . وتقدير القول بالمقدّر : يكون الواجب  
أكثر لأن بين هذا استواء . كان أولى

وهو انقص ، والثالث : وإن قل : سوجب مائة - على تقدير -  
ففيه ألف فقط

قال الحارثي وهذا متكل جداً لإقصائه في إغناء أثر البدع وجوده . انتهى  
• بر من حسمائة . قال الحارثي : من : أنه انقص عليه ألف . وعلى  
أنه ما نقص عليه حسمائة فقط وهو جاهل . وأكد قول غيره

### تبرهان

الأول : حكم انقص ما على المد إذا جنى عليه العاصب ، أو جنى عليه  
في حال عصه . وفي قسمين : ث ، وهو ما إذا جنى عليه من غير عصب . وقد  
ذكره انقص في باب مقادير الذنوب في الفصل الثالث

ثاني : قوله : وإن جنى عليه غير العاصب ، فله تضمين العاصب  
أكثر الأمرين . ويرجع العاصب على الخاني أرض الحناية وله  
تضمين أجاني أرض الحناية ، وتضمين العاصب ما بقي من النقص

هذا مع على القول بالنقد

ثالث : على القول : نقص - فلما كانت نصيبه من شيء مهم . وقد قرر الصالح على  
الحاشية مباشرة . قاله الحارثي وهو صحيح

قوله ﴿ وَإِنْ عَصَبٌ عَبْدًا فَتَخَصَّاهُ : لَزِمَهُ رَدُّهُ وَرَدُّ قِيَمَتِهِ ﴾

وكذا لو قطع يده ، أو حبيه ، أو سده ، أو دنف فيه الدية كاملة من  
الحجر ، فإنه يلزمه رده ورد قيمته ونقص عنه الإمام أحمد وعنه الأصحاب  
في الحارثي فله ما في الذي قبله من خلاف غير أنه لا يثنى القول بأكثر  
الأمرين - لاسيما في القصة في المنكر - وإن - بعض القيمة بالخصص  
فعلى القول - بعد - رده ، بجملة قيمته ، على القول - نقص - لاندومه شيء  
انتهى

قوله ﴿ وَإِنْ انْقَصَتْ أُحْتَى ﴾ أى قيمة العين ﴿ لَتُغَيَّرَ الْأَشْهُارُ بِمِ  
يَضْمَنْ نَصْرَ عَنْتِهِ ﴾

وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، ونقص عليه

قال الحارثي : هذا المذهب ، وعليه التصريح

قال الزركشي : حدثنا الأصحاب ، حتى إن القاضي قال - أحد عن الإمام  
أحمد رحمه الله - أنه قال : وأما حرره في له خير ، وغيره ، وقدمه في له ، وغيره  
وعنه ، بعض - حدثنا عن أبي موسى ، والشيخ في له من جهة الله - قاله في  
الغائب ، ورده ، حتى

وقيل : بعض نقصه مع تغير الأسماء ، إذا عطف ، وإلا فلا

وقال الحارثي - بعد أن حكى ردتين - : وهذا كله مالم يتصل التلف

بالزيادة

فيمن عصب ، أو عصب ما قيمته مائة ، فارتفع الحجر إلى مائتين ، وبعت المبيع

بمئتين ، وحباً واحداً ، إذ الصلح معتبر بيوم التلف

وإن كان مثلياً - قائم حب - مثل لا خلاف

وقال في التنجيس - لم عصب شيئاً بدوى حمته ، فباعت قيمته إلى درهم ،

ثم نام بجملة حمته - وهذا على اعتبار الصلح بحالة العصب

قال الحارثي : وهو قول ضعيف ومن يذهب إليه من  
كلام بعض الحنابلة .

ولو بلغ نصف الفين بعد الفود إلى درهم فرجع الباقي إلى نصف درهم :  
رد الباقي ومنه قيمة التالف نصف درهم .

وفي السجيعين برد درهمين ومنه وليس يذهب ، كافت

قال الحارثي : وإنما أوردته سبباً

قوله : **وَبِإِنْ نَقَصَتْ الْقِيَمَةُ لِمَرَضٍ ، ثُمَّ صَادَتْ يَرْثِيهِ لَمْ يَلْزِمَتْهُ**

**شَيْءٌ**

وهو المذهب حرمه في المعى ، والشرح ، والفتاوى ، وأبو حنيفة ، والحارثي ،  
وأبو حنيفة ، والصوري ، وأبو حنيفة ، وأبو حنيفة ، وأبو حنيفة ، وأبو حنيفة ،  
وأبو حنيفة ، وأبو حنيفة ، وأبو حنيفة ، وأبو حنيفة ، وأبو حنيفة ، وأبو حنيفة ،

وحكى الحارثي وحياً للشافعية بالصالح قال وهو عندى أقوى بل أقوى  
ورد أدلة الأصحاب

والصالح أنه لم يطلع على ما ذكره صاحب المروء من النص

فهذا أقوى قوله ورد ما كان مذهب

وقدمه في أربعة السكبرى وقال نص سببه

فأمره لو استردده مالك مع الأرض ثم ل العيب في يده ما سلكه

قال المصنف ، والشرح ، وغيرهم لا يحب رد الأرض لاستفادته أحد العين

فصحة وكذا لو أخذ بمصوب غير أرض ، ثم ردت في يده ، لم يسقط لأرض كماله

قال الحارثي ومن ذكره من لاستفادته غير مسموح

قال : والصواب - إن شاء الله - أن يحجب بغير النص حدوث في المدة

ويجب رد ما كان

قوله (وَإِنْ رَأَى مِنْ حِفْظٍ أُخْرَى - مِثْلَ مَنْ تَعَلَّمَ صُنْعَهُ - فَعَادَتْ  
الْقِيَمَةُ : صَمِنَ الْمُقَصِّرُ )

وهو ذهب حرمه في هديه ، وذهب ، ومتنوع ، ولخلافه ،  
والصبي ، والشرح ، وحدي ، والمعاد ، وحر ، وغيره . وقدمه في الدروع  
وقيل لأصله .

قوله (وَإِنْ زَادَتْ الْقِيَمَةُ - لِمَنْ ، أَوْ تَحْوُهُ - ثُمَّ نَقَصَتْ : صَمِنَ  
الرَّيْبُ ) .

وهو الصحيح من الذهب .

قال في الدروع ، والربح صمن على الأصح وحرمه في الوحي ، وغيره  
وقدمه في الصبي ، والشرح . وعمره ، وسعير ، وحدي ، وحدي الصغير ،  
وغيره . وقاله الخرق ، وغيره .

عنه : إذا رده عليه . لم يمه شيء . ذكره ابن أبي موسى وهو وجه  
مطلق في السابق

قوله (وَإِنْ عَادَ مِثْلَ الرِّبِّ دِمَ الْأَوَّلَى مِنْ حُسْنِهَا )

مثل إن كانت قيمتها قد زادت على ما كان من ونحوه . ثم هزأت  
معدب في ساء ، ثم سميت فزدت على ما كان ، فحسنت في أحد وجهين  
وهما حلال للقصي في الحاد وأصغره في هدية ، وذهب ، والسوء  
والخلاصة ، والصبي ، والشرح ، والتلخيص ، ودروع ، وحدي الصغير  
أمرهم . لأصله . وهو ذهب

قال الخري . هذا ذهب معدب في الخلق كسر " قال صلحه أحب  
إلى وهو أحد صور مائة وصححه في التصحيح

قال المصنف ، والشارح : هذا أقيس . وحرمه في الوحي .

والوجه الثاني مصمم في الزعماء ، والفائق ، مصمم في أصح  
الوجهين ، وقدمه من زعماء في شرحه

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ جَنْسِ الْأُولَى : لَمْ يَسْقُطْ صِحَّاهَا ﴾  
وهو الصحيح من مذهب وعنده أكثر الأصحاب ، وحرمه في التحصيل ،  
والوجه ، والبرعائين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم ، وقدمه في الفروع ، والحاوي  
وقال : هذا المذهب

وقيل بسقط الصواب ذكره من عقيل وأطلق في شرح  
قائمة : من صو المائة لو كان للذهب تمام أو صناعة ، قطع عما آخر  
أو صناعة أخرى قاله الحارثي

وقال للصنف ، والشرح هو كمود نس ، جرى فيه بوجهين  
قال الحارثي : والصحيح الأول  
قوله ﴿ وَإِنْ نَقَصَ الْمَقْصُوبُ نَقْصًا غَيْرَ مُسْتَقِيرٍ - كَجَنْطِيَّةٍ ابْتَدَتْ  
وَعَفَّتْ - خَيْرٌ بَيْنَ أَخْذِ مِثْلِهَا وَبَيْنَ تَرْكِهَا حَتَّى يَسْتَقِرَّ فِسَادُهَا ،  
وَيَأْخُذَهَا وَأَرْضُ نَقْصِهَا ﴾

هذا أحد الوجوه خمسة في الهدية ، ومذهب ، والمتوعب ، والخلاصة ،  
والوجه ، والفائق ، وشرح من مذهب ، والزحاة الصفري ، والحاوي الصغير ،  
وعنده ، وقدمه في الزعماء الكبرى ، وأظم

قال مصنف قول أي خطاب في الهدية لا نس به  
وقيل له أش ما نقص به من غير تحيير اختاره المصنف في المعنى  
وقدمه في الشرح

وقيل يصححه بده ، كما في الثالث  
قال حارثي وهم قول المصنف ، ونقصه - الشريف أي جعفر ، وإن



عقيل . والعاصي يعقوب بن زهير . والشيرى . وأبى الخطب . وروس  
المسائل ، والشراف الزبدي واحتره ابن كروس  
وسيره في التعيب بين أحده مع أرثه ، وبين أخذ بذله . وأطلقهن في المروء  
نسيم . محل الخلاف إذا يستقر المعنى فما إن استقر فالأرض خير خلاف  
في المذهب قاله الحارثي

قوله ﴿ وَإِنْ جَنَّ الْمَسْهُوتُ فَقَلْبُهُ أَرْضٌ حَنَانِيَّةٌ ، سَوَاءٌ حَى عَلَى  
سَيِّدِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ﴾

إن حى على غير سيده . فعلى العاصب أرض واحدة بلا ربيع . وسواء في  
ذلك ما يوجب الفحص . بل لا بد منه أكثر من القصد الذي حق العبد  
وإن حى على سيده ، فعلى العاصب أرض واحدة على الصحيح من  
المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

وجزم به في المعنى ، والشرح ، والحقير ، والمحدث ، والمذهب ، وإخلاصه ،  
وعيرهم . وقدمه في المروء

وقيل . لا يفتن حديثه على سيده . لتعظيم رفته  
قال الحارثي . إن حى على سيده . فعلى المصنف ، وأبو الخطاب : يضمن  
العاصب أبصاً . ويستدل له ما قياس على الأحمى قال : وإنما يتمشى هذا حالة  
الاقتصار لوجود الموت

أما حالة عدم الاقتصار . فلا لأن الموت مستفاد فاعين مستفاد  
ويستفاد الموت مستفاد لأن العاصب إذا مضى لأش دارقة . وهو غير  
تمكن لأن ملكه حى عنه فما حصل فلا يتمكن عصبه . فيكون حالة عدم  
العقد من هدر

ثم قال بعد ذلك . وما هذه موجبة لـ . كاحد . وبإللاف من .  
فتتممة . وهـ . وعلى العاصب تحصيل ما بعد الموت على

قال القاصي ، وابن عيسى ، والصف ، وغيرهم : قال لأمر من من القيمة  
أو أرض الحسبة  
وهو يروى : قال القاصي : قال لأمر من من القيمة .  
لأن الذي ذكره هو الأصح ، لأن خلاف غير مطرد . وفي كون الأول هو  
الأصح حث انتهى

فانظرنا

مرهها قوله ( وجناتة على الفاصب وعلى ماله هذر )  
بلا نزاع .

وقوله ( ويضمن روائد المصتب - كالتوليد ، والتمزيق - إذا تدمت ،  
أو نقصت كالأصل )  
بلا نزاع في الحق

في عصب حملاً أو حنلاً ، تحت عدة : فإنه مصموم عليه  
نحوه ولدت ، فلا يرد . ما أن له حياة . أو ميتة  
في ولدته ميتة ، وكان قد عصب حملاً فلا شيء عليه لأنه لا يعلم حياته  
وهو كان عصباً حنلاً تحت وولده ميتة : فكذلك عند القاصي  
وعند أبي الحبيب يضمنه نفسه لو كان حياً  
وقال المصنف ، ومن معه ، والأدوية ، أنه يضمنه عشر قيمة أمه .  
وإن ولدته حياً ومات . فعليه قيمته يوم تمعه

الثابت : قول في الفروع - في هذا الباب ، في أول الفصل الأخير منه - :  
وإلا لا يصح أن لا يضمن ما أتت به هبة لا بدع فيها ظهرة ، ولو كانت  
منصوبة . لظاهر الخبر

وعلى الأصحاب المسألة بأنه لا يفرط من المالك ، ولا ذمة لها فيطلق بها .  
ولا قصد فيتعاق رقبته

وبين ذلك : أنهم ذكروا جناية اليد المنصوب ، وأن الفاضل يضمنها .  
وقالوا : لأن جانيته تنعق رقبته فضمنها لأنه قصر حصل في يد المنصوب  
فهذا التخصيص وتعليقه يقتضي حلاله في الهبة

قال : وهذا فيه نظر ، ولهذا قال من عفي عن حدييات الهبة : لو قبض  
لص ، وركب الف ، فخرجت منه هبة ، ضمنها ، وضمن ما تجني بإفلاتها وتخليتها .  
وقد يحتمل ، إن حرره وركب شكل : ضمن تعديه بتركه فيه بخلاف  
ما لو تركها مكانها وقت النصب ، وفيه نظر .

وهذا قول الأصحاب ، في نقل التراب من لأرض المنصوبه ، إن أراد  
المنصب ، وأى مالك : فقد نصب ذلك مع أرض صحيح . مثل : إن كان نقله  
إلى ملك نفسه ، فبمده ليعتق بملك ، أو كان طرحة في حريق . فيضمن ما يحدد  
به من حديه على آدمي ، أو هبة

ولا يملك ذلك إلا عرض صحيح مثل : إن كان نقله إلى ملك لملك ،  
أو طرف الأرض مني حده

وعرض ضم الأمر لأنه لا يملك عرض لأنه يسقط صيانة حده  
بأنه من غيبيل وعنه معنى كلاء بعضهم : أو حديه الغير ، وأبواب انتهى  
كلام صاحب الله وع

وحل هذه المدة عند صيانة ما لبست الهبة شكل لهذه نوع يعنى  
قوله ( وإن خلط المنصوب بماله على وجه لا يتميز ، مثل : أن  
خلط حنطة ، أو زيتاً بمثله ) .

قال في الرأية : وهو مشترك بينهما انتهى ( لزمه مثله منه في أحد لو خفي )  
وهو لذهب . وهو خبر كلاء الإمام أحمد رحمه الله

قال في القاعدة الثانية والعشرون : المنصوص في رواية عبد الله ، وأبي الحارث ،  
أنه اشتراك فيما إذا جلد ربه تركت غيره

واختاره ابن حمد ، والقاضي في خلافه . ومن عُدوس في تذكرته ،  
والمصنف ، والشرح ، وصاحب النجاشي وحرمه في المحرر ، والعمدة .

قال في الوجيز فهما شريكان

وقدّمه في الخلاصة ، ونزاعتهين ، والحاوي للعمير . وشرح ابن رزيق ،  
والعروغ ، وغيرهم

قال الحارثي : هذا أمر يذهب وأقرب إلى الصواب .

وفي الآخرة . يرميه مثله من حيث ش . اختاره القاضي في محرر

وقال . هذا قياس للذهب وأطلقها في الهداية ، والذهب ، والمنوع ،  
والقاضي ، والشرح ، والعاشق ، والحارثي ، والزرکشي ، وغيرهم .

قال في الوع : وقال في الوسيلة ، والموخر . قسم بينهما قدر قيمتهما انتهى  
وقال الحارثي . وفيه وجه ثالث وهو الشركة ، كما في الأول ، لكن سبع  
ونفس الثمن على خمسة كذا أطلق القاضي صفوان بن إبراهيم في تعليقه ،  
وأبو الخطاب ، وأبو الحسن بن بكروس ، وغيرهما في ردوس مسائلهم حتى قالوا به  
في الدرر والدرام

وقال ابن عقيل في تذكرته

وأظنه قول القاضي في التطبيق الكبير . انتهى

ثم قال وأما إخراج هذا الوجه في الدرر ، والدرام فهو حدّ لأب فيه  
الأشياء ، وقسم بمكة . فأى فائدة في البيع ؟ ورد هذا الوجه الأخير .

في سورة هل يجوز للمصنف أن يصرف في قدر ماله فيه . أم لا ؟

قال الإمام أحمد . رحمه الله : روية أي طاب . قد حصد أوله وآخره

أعجب إلى أن يصره عنه كله . وينصدق به

وأسكر قول من قال يخرج منه قدر ما حاطه  
واحترا من عقيل في فتونه : التحريم . لا متراج الحلال بالحرام فيه . و مستحالة  
افراد أحدهما عن الآخر .

وعلى هذا من له إخراج قدر الحرام منه بدون إدراكه منسوب منه . وهو  
متناه على أنه شراب

وعن الإمام أحمد رحمه الله رواية أخرى . أنه ستهلاك فتخرج . قدر  
الحرام ، ولو من غيره . قاله ابن حبان في الفعدة الثانية والعشرون

قوله ( وَإِنْ خَلَطَهُ بِدُونِهِ ، أَوْ بَخِيرَ مِنْهُ ، أَوْ بَمِيزَ حَسَنُهُ ) يعني .  
على وجه لا يتميز ( لَرَمَهُ مِثْلُهُ فِي قِيَاسِ الَّتِي قَبْلَهَا )

في القاضى ، في المزد : قياس المذهب يلزم المفاضل مثله

واحترا في الكافي وإياه من الشارح

وطاهر كلامه أنه ، شراب كان غير مكسب . وهو مذهب

قال في المروغ : شراب كان قدر حقه ، كاحتلاطه من غير عصب

عليه في رواية أبي الحارث

قال حارث : وهذا اختيار من تبيده في نوحه الثالث انتهى

قوله في المذهب : هذا طاهر المذهب .

واحد من عدوس في مذكرة . وقدمه في المحرر ، ورعيه ، وحوى

الصغير ، وسلاصة . وحده في أوجيز وأظفها في الهداية ، واستوعب

والتحصيل

وقال القاضى أيضاً : مذهب غيره - كنه - يلزمه عوصه من حيث ش .

ومثل كلامه هذه مسألة والتي فيها

فانظرنا

أمرهم له حفظ الوقت . شرح ودهن اللو ندهن خو . ردق

الخطبة بدين الشعر ، فالصوم - الشركة . وعليه أكثر الأصحاب كالتي قلها .

وقد شمله كلام المصنف

وقياس المذهب وحوب مثل عد القصى

والحرثى : وهو أظهر

الثانية : لو حلط درهم درهمين لآخر ، فثلث اثنين ، فبقي بينهما أثلاثا ،

أو درهمين تنوجه فيه وحده فانه في الدروع

قلت : لدى يظهر . أن لصاحب الدرهمين نصف الدق لا غير .

ذلك لأنه يحمل أن يكون النصف مائة كاملاً . فيحتص صاحب الدرهم

به . يحمل أن يكون النصف درهمان وهذا . فيحتص صاحب الدرهمين

بالدق . فسويًا . لا احتمال عند ذلك ، ومن كل واحد منهما متغير قطعاً ، بخلاف

ما في المقدمة

ع . : أنه إيهام عيب

فائدة قوله ( وإن عصب ثوباً فصبغه ، أو سويقاً فبشّه بريئ

فقصت قيمتهما ، أو قينة أحدهما حين انقضى وإن لم تنقض ولم

ترد ، أو رادت قيمتهما : فهما شريكان بقدر ما بينهما وإن رادت قينة

أحدهما : فالزيادة لصاحبه ) .

هذه الخطة لاختلاف فيها

السكر والحناء : الصمغ في « قصت قيمتهما » عائد على الثوب والصمغ ،

والسويق والبرست لأنها إحدى الحالات الواردة في قيمة الثوب ، من الرعدة

والقص والتسوي

والعودة على مجموع الأمرين - أعنى الثوب والصمغ في صورة القص -

مناقشة فإن حبان العاصب لا تصور لنقص الصنع إذ هو ماله فلا يجوز  
إبراده لإثبات حكم الضمان

والأجود أن يقال : تنقص قيمة التوب .

وكذا قوله : أو قيمة أحدهما ، لسر بسيد فإنه منقول حالة النقصان في  
الصنع . دون التوب . وليس الأمر كذلك فإن العاصب لا يحب على حد التقدير  
بحال . والصواب : حذفه

غير أن الضمان إن قسر بالنسبة إلى العاصب : يكون النقص محسوساً عليه  
وقيل : باستعمال اللفظ في حقيقته ومخاره معاً ، واستعمال مشترك في مدلوليه معاً  
فيتمشى . انتهى

فقد حصل النقصان ، السكونه مصبوعاً ، أو سوء العمل ، فعلى العاصب  
وعلى هذا يحمل إطلاق النقص

فقد كان قيمة كل سهم خمسة . . هي الآن بعد الصنع خمسة . فانقص على  
العاصب . وإن كان لا يخص سعر التوب فانقص على ذلك فيكون له  
ثلاثة . وإن كان لا يخص سعر الصنع فانقص على العاصب . فيكون له ثلاثة  
وإن كان لا يخصهما معاً على السواء . فانقص عليهما . لكل منهما أربعة .  
هذا الصحيح . فقدمه الحارثي

وقيل : يحمل النقص على الصنع في كل حال . وهو قول صاحب النسخ

قوله ( فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا قَلْعَ الصَّنِيعِ : لَمْ يُجْزِ الْأَخَرُ )

هذا المذهب حرم به في توجيز واختاره نصف ، والشارح ، ورس عليل .  
وعبره . وقدمه في المحرر ، والعروغ

قال القاضى : هذا قياس المذهب

وفيه وجه آخر . يعبر وبصين النقص ، سواء كان العاصب أو المصنوع  
منه وأطلقه الحارثي في شرحه

ويحتمل أن يعبر إذا ضمن الناصب النفس

بمعنى إذا أراد الناصب قلع صممه ، وامتنع بحصوب منه أحر على مكيبه  
من قنعه ، وضمن النفس وهذا قدمه في الهداية ، واندفع ، وامتنع ،  
والخلاصة ، والتلخيص ، والرعاشين ، والحاوي الصغير ، والغائق

قال المصنف ، والشارح : إذا أراد الناصب قلع الصم فقل أصحاب به ذلك  
سواء أصر بالثوب أو لم يصر ، وضمن قص الثوب إن قص

ولا ينفق الأصحاب بين ما يهلك صممه بالقطع ، وبين ما لا يهلك

قال المصنف : وينبغي أن ما يهلك بالقطع لا يهلك قصه

وطاهر كلام عراقي : أنه لا يهلك قصه إذا تصرع به الثوب لأنه قال

المشترى إذا سعى أو عرس في الأرض المشعوشة فله أحده إذا سعى في أحده صرر

وقال المصنف - ونعمه الشارح - إن احتار المحصوب منه جميع الصم قصه

وحيث

أمرهما : يملك إيجاب الناصب عليه

والثاني : لا يملك إجباره عليه

قال القاضي هذا ظاهر كلام الإمام أحمد حقه الله تعالى وقدم ذلك

على القول بالإحصار من الطرفين له نفس الثوب بالقطع صممه الناصب

لا رابع

وإن قص الصم فقال في الكافي لاسي على مالك

قال الحارثي : وهو أصح

وقال في المحرر : بضمه المالك كما في الطوف الأحمر

قوله ( وإن ذهب الصنيع للمالك ، أو وهته تزويق الدار ونحوها

فإن يلزم المالك قولها ؟ على وجهين )



وأطلقهما في الكافي ، ونسقى ، والشرح ، والعائق ، والحدوى الصغير .  
أمرهما : يلزمه قبوله وهو المذهب وهو طائفة كلاء أحرق في الصداق .  
 وصححه القاضي ، وصاحب المستوعب ، والتجيب ، والرعدة الصدي وقدمه  
 في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والرعاية الكبرى ، والفروع .  
 قلت : فيما فيها .

والوجه الثاني لا يلزمه قبوله صححه في التصحيح ، واللمع  
 قال الحارثي : في الترويض وجوه . هذا أقرب إن شاء الله تعالى  
 فأمرونا

إمرأهما . له طلب المالك تلك الصنع ما يقبضه فقال القاضي ، وإن غفل -  
 وظاهر كلاء الإمام أحمد رحمه الله - لا يغير المصنف على القبول واحتجوا به  
 في القواعد . وذكر المصنف وجهاً بالإجماع .  
 قال الحارثي : وهو الصحيح

الثاني : لا يسج العزل المنصوب ، أو قصر الثوب ، أو عمل الحديد إيراً ، أو  
 سبوقاً ونحو ذلك ، ووجه المالك : يلزمه قبوله  
 وله سحر سامية ما معصوم ، ثم ذهب المسامير رب الداب : يلزمه قبولها  
 قطع به الأكثر . منهم صاحب المستوعب ، والتجيب ، والرعدة

قال في الفروع : في الأصح وقيل يلزمه  
 قوله ( وَإِنْ عَصِبَ صَنِيعًا فَصَبَّغَ بِهِ ثَوْبًا ، أَوْ زَيْتًا فَلَيْتَ بِهِ سَبُوقًا .  
 احْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ )

يعنى يكون شر يمكن فقدر ما بهما ، كما لو عصب ثوباً فصعبه بصع من  
 عنده وهذا المذهب

قال الحارثي : ولم يذكر الأصحاب سواء في صورة الصبغ وحرم به في

التنجيس ، والوحي ، وقدمه في الظن ، والعيسى ، والحاوي الصغير  
واحتمل أن يلزمه قيمته ، أو مثله إلى كان شيئاً لأن الصنع والرات مصدر  
مستهلكين . أشبه ما لو أعتب

قال الحارثي : وهذا مما انفرد به في الكتاب ، قال : ويخرج منه في الصورة  
الساقية . بمعنى أنه يصنع الصنع على العصب ، ويحده المالك محاسباً . وأصق  
الاحتامين في الشرح ، وشرح من مع

قوله ﴿ وَإِنْ وَطِئَ الْجَارِيَةُ : فَمَلَيْهِ الْخَدَّ وَالْمَهْرُ ، وَإِنْ كَانَتْ  
مُطَاوَعَةً . وَأَرِشُ الْبِكَارَةِ ﴾

هذا المذهب مطلقاً وعليه أكثر الأصحاب وصححه المصنف ، والشرح  
قال الزركشي : هذا مذهب وحرم به في الوحي ، وغيره وقدمه في المروغ ،  
وارعيتين ، والحاوي الصغير ، والظن ، والفاثق ، وشرح الحارثي ، وغيرهم .  
وعنه : لا يلزمه مهر للثيب حنابلة أبو بكر في التنيب ، والخرق ، وابن عثيمين ،  
والشيخ تقي الدين رحمه الله . ولا يوجب عليه سوى أرش البكارة . فله عنه  
في الفاثق

قال الزركشي : عدم لزوم مهر الثيب بعيد .  
وعنه : لا يلزمه أرش البكارة لأنه يدخل في مهره . وهو احتساب في  
المعنى ، وغيره

قال الحارثي : وهو واه  
وعنه : لا يهر مع المطوعة ذكره الآمدي . قال الزركشي : وهو حيد .  
قوله ﴿ وَإِنْ وَلَدَتْ : فَالْوَلَدُ رَقِيقٌ لِلسَّيِّدِ ﴾ وهذا يلا راع  
يسكن لو انفصل ميتاً ، فلا يحرر . بما أن يكون مات بحياة أو لا  
فإن كان مات بحياة ، فلا يحرر . إن أن تكون من العصب أو من غيره

فإن كانت من العاصب . فإن المصنف في المعنى ، والشرح ، وغيرهم . عنه  
عشر قيمة أمه

وقال الحارثي . ولأولى كثر الأمرين ، من قيمة الولد أو عشر قيمة أمه  
وإن كانت الحدة من غير العاصب : عليه عشر قيمة أمه . بلا نزاع  
يرجع به على من شاء منهم . وانقرار على الجاني .

وإن كان مات من غير حدة ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يصح  
تدنيه في معنى ، والشرح ، والفروع ، والمناق . واحتاره القاضي ، وإن عقيل .  
ومصاحب التلخيص

وقيل : يصح . احتاره القاضي أبو الحسين ، والمصنف

قال الحارثي وهو أصح

على القول بثمان ، فويل يصح عشر قيمة أمه . احتاره المصنف  
وقيل : نعمته له كان حدة . احتاره القاضي أبو الحسين . وأطلقهما في الفروع ،  
وشرح الحارثي ، والقواعد الأصولية

، وتحتل العمل ، كثر الأمرين . قال الحارثي وهو أنيس

مؤخر

الأولى : قال الحارثي والوجهان حارثي في حمل القيمة المصونة إذا

انفصل كذلك

الناية : قوله « وَلَوْ وَلَدَتْهُ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ صَمْتُهُ بِقِيَمَتِهِ »

حرم به في المعنى ، والشرح ، وغيرهم

وظاهر كلام الناظم : أن فيه الخلاف المتخذ

الثالثة : بقتلها العاصب بوجته . وحيث عليه الدية . فله مهر . وحره به

في الفروع

المرءة . هـ الحكم فيما تقدم إذا كان على .  
 فمما كان جاهلاً بالتحريم فالولد حر للعاصب عن عليه  
 من بعض حيٍّ على العاصب مدونه يومئذ .  
 وإن انفصل ميتاً من غير حاة : فقير مصون بلا خلاف .  
 ، من كان حاة . على الحار الضمان . من كان من العاصب فحررة مورثة  
 له لا يرث العاصب منها شيئاً . وعلى اليد عشرة قيمة الأم .  
 ، من كان من غير العاصب : فعليه العرة ، يرث العاصب دون أمه . وعلى  
 العاصب عشرة قيمة الأم لذلك لو عصب .  
 الخامسة : لو عصب حاة فولدت عنه من بعض الولادة كما قال

مصف

فإن مات ذلك فعلى الحرق ، يصبه . ثم ما كانت قيمته  
 من مائة ، والتعظيم . هل يلزمه قيمته يوم مات . أو أكثر  
 ما كانت ، على روايتين .  
 قال حاقى ، ويذهب لأحد طائفة ، موت  
 وإن عصب ميتاً فعلى مائة من النصفين  
 ، من مات الأم بالولادة : وجب ضيق  
 وكذلك لو عصبه مريضاً ، مات في يده بذلك الموضع . حرمه الحارثي  
 قوله : وإن ناعها ، أو وهبها لغيره بالعصب فوطئها : فللمالك ضمير  
 أيها شاء . نقصها ومهرها ، وأخرتها وقيمة ولدها إن تلف فإن ضمن  
 العاصب رجوعاً على الآخر ولا يرجع الآخر عنه .  
 وهذا بلا ريب أغلظ . حرمه في معنى ، والمشرح . وشرح من معناه ،  
 والحارثي ، وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْقَلِبْ إِلَى النَّاصِبِ ﴾ . فصمنها . رجما على الناصب .  
اعلم أن بيع العاصب المين لمصونة غير صحيح مطلقا على المذهب وفيه  
رواية . يصح ، ويقف على إحاطة ذلك .  
وحكى فيه رواية أنه يصح البيع على ما في في تصرفات العاصب ،  
والتميز على المذهب . وكذا أنه غير صحيح .  
إذا عصب ذلك فهو بئر العاصب في حوا نصيبه ما كان العاصب  
نصيبه ، على الصحيح من المذهب .  
قال في أول القعدة أنه . النعمان من قبض مضمونا من غاصبه ، ولم يعلم  
أنه مضمون ، فالشهر من لأشهر أنه بئر العاصب في حوا نصيبه ما كان  
العاصب يضمنه من عين ومضعة انتهى .  
وقطع به في المحرر ، وغيره من الأصحاب .  
وقوله ﴿ فَصَمْنَهَا ﴾ رجما على الناصب .  
نحو إذا صمن لشترى أو التهب نفسها ومهرها ، وأجرتها وقية ولدها ،  
وأرش الكارة . إن كانت نكرا . رجما على العاصب بذلك . وهو للذهب في  
الجملة . نص عليه في رواية حماد في الدعاء .  
وفي رواية إسحاق بن منصور : على المهر .  
وبأنى التخصيل في ذلك عند ذكره . التي ذكرها المصنف وحذف .  
قوله ﴿ وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا فَالْوَلَدُ حُرٌّ ﴾ بلا راع ﴿ وَيُقَدِّيه  
يُعْثِلُهُ فِي صِفَاتِهِ تَقْرِيْبًا ﴾ .  
بحسب إسناده الولد على الصحيح من المذهب . نص عليه في رواية ابن منصور .  
وحسن بن محمد ، وشيخه ، ويعقوب بن محن . قاله الحارثي .  
وهو ابن منصور عن إسماعيل بن أحمد : لا يلزم لشترى فداء أولاده . وليس  
للسيد بل لم لأنه لا يقدح

قال الحلال أحسن قولاً لأنى عبد الله أول والذى أذهب إليه : أنه عندهم

قال الحارثي : واشتهر لأول . ولم يعول الأصحاب على هذه الرواية .

قوله ( **بِغْيَالِهِ فِي صِفَاتِهِ تَقْرِيْبًا** ) .

يعنى من غير نظر إلى القيمة والمثل في الجنس والسن .

نكر قال الحارثي : أما السن . فلا يحى من نظر . وقدوة مثله في صفاته

تقريباً : هو إحدى الروايات عن الإمام أحمد .

قال سديد . هذا المذهب واحداً للقاصي وأصحابه

قال الحارثي : وهى اختيار الطرق ، وأنى نكر في التفضيل ، والقاصيين أنى يعلى ،

ويستوفى بن إبراهيم في تفضيله ، وأنى خطاب في رؤوس مسائله ، والشريف

أنى القاصي الرضى وغيره

قال القاصي أبو الحسين ، والشريف أبو حمزة ، وأبو الحسن بن بكروس .

وهى أصح انتهى

قال الزركشى : هو مختار الحرق ، والقاصي ، وعمدة أصحابه . وحرره في الكافي

ويحتمل أن يصير مثله في القيمة وهو لأنى الخطاب وهو وجه في المستوعب

والتنجيص ، ورواية في الحار

قال الحارثي : وسب إلى اختيار أنى نكر

قب - فإنه لم يصح ، والشرح عنه وقدمه في الدائق

وتصنيفه المثل من المفردات

وعنه بصفة قيمته وهو مذهب . على ما صنفه . احتجاره انصاف ،

والشرح ، وصاحب التنجيص ، وابن سعد في شرحه ، وابن الزاغوني

قال القاصي في المحدث : وهو شبه هؤلاء لأنه يصح على أن الحارثي لا مثل له

وهو مذهب لأئمة الثلاثة . وحرره في الحار . وغيره . وقدمه في الفروع ،

والزغين ، واحدى الصغير

وعنه : حصه أبيها شاه . احتاره أبو بكر في تقع  
قال في القواعد الأصولية : وعنه عدل كل وصيف توصيفين أو ده السامري  
وعنه عن ابن أبي موسى في معرور السكاح .

ثمة : حيث قد عدله إما مثل أو القيمة فيكون ذلك يوم وعنه على  
الصحيح من المذهب وعنه حميد الأصحاب . منهم القاضي ، والشريف أبو حمير ،  
وأبو الخطاب ، والنصف ، واحد ، والشيخ ، وعنه من الأصحاب وقدمه في  
العروغ ، والفائق ، وبركشي ، وغيرهم .

وعنه تكون الغداء يوم الحسومة وهو طهر إطلاق الإمام أحمد في واة  
ابن منصور وحمير وهو وجه في الفائق

قال ابن أبي موسى : حكاية وجه : الاعتدال يوم حكمة  
قوله ( ويرجع بذلك إلى العاصب ) .

عن حماد بن أبي الولاد وهو مذهب وعنه حميد الأصحاب  
ودكر ابن عفيف رواية لا يرجع غدا . اهله

قوله ( وإن تليت : فمليته قيمتها . ولا يرجع بها إن كان مشترياً  
ويرجع بها المتب )

بدلت عند اشتري فله فيها بمصوب منه . لا يرجع على العاصب  
بعينه . على الصحيح من المذهب وعنه حميد الأصحاب منهم حماد بن  
والشريف وأكثرهم قطع به

وفي معنى - في باب الرهن - رواية استقرار العاصب على العاصب فلا يرجع  
على مشتري .

وحكاية في السكاح في باب القسمة وحده

وعنه القاضي مثل ذلك في خلافه . قاله من رجب

وقال : هو عدل قياس المذهب وقوله واستدل له عثمان وطاهر

صلى الله عليه وسلم رجوع على العاصب بذلك كله . ورجوع بالنفس بلا رجوع  
وعلى المذهب . أحد من العاصب منها . وأحد أيضاً بغيره . وعنه من النائم  
العار . قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقال في الفتاوى المصرية . يوجب عقراً ثم حرج مسحقاً . فإن كان مشتري  
عالمياً . من . بصفة . سواء اتمتع بها أو . يستمتع . فإن . طر . فقرار الضمان على  
البائع العاصب . إن اتمتع اسع من . اشتري . فأحدث منه الأجرة . وهو  
معروف . رجوع بذلك على البائع العار . انتهى

وفي الترتيب . والنجس . احتمال أن يشتري رجوع . راد على النفس  
وهو . إن لم يرد في حلاله .

وفي الترتيب أيضاً . لا يوجب بالزيادة الحاصلة قبل قبضه  
قال في القواعد لأصولية . فب . وإحلاق لأصحاب فتصلي لا رجوع . ثم  
راد على نفس وفيه طر انتهى

قال لصاحب الفتاوى . وإن نفي على أنقام عاصب ومثله . مع علمه أنه  
عاصب . لم يرجع . وإلا يرجع . لأن الموصى غره . انتهى

وأما إذا تلفت عند ثوب . عليه قيمتها ربا . ورجوع . ثم عزمه على العاصب  
على الصحيح من مذهب . وعليه جواهر الأصحاب . وقطع به في معنى . والشرح .  
والحجج . والفتاوى . وغيره .

قال في المروغ . ورجوع منه في الأصح

وقيل لا يرجع كاشترى

قال الحنفى . وفي الكافي رواه عنه الرجوع فيها إذ سلف . لأنه عزم  
مأله انتهى

قوله ( وَعَنْهُ أَنَّ مَا حَصَلَتْ لَهُ بِهِ مَقْصُودَةٌ كَالْأَجْرَةِ وَالْمَهْرِ وَأَرْضِ

الْبَيْكَةِ . لَا يَرْجِعُ فِيهَا )



هذه الرواية عائدة إلى قوله لا يرد ، هذا المصنف فصحته : رجع على المصنف هـ  
 امسك هذه الرواية : رجع على الإمام أحمد رحمه الله  
 قال الحارثي : واعلم أن الرواية بعدة رجع عليها لإمام أحمد  
 قال القاسمي في كتاب الروايتين : رجع عن قوله حدث علي  
 وإذا كان كذلك فلا يكون عدم رجوع مدعيه في شيء من هذه الأمور  
 أصلاً ومرةً هي كلام الحارثي  
 قلت إذا رجع لإمام أحمد رحمه الله عن قول فهل يترك ، ولا يترك ،  
 رجوعه عنه ؟ أو لا ؟ ونسب في التصانيف تقدم حكم ذلك في الحقة . وباب  
 التيمم .

واعلم أن ثالث رجع على مشتري ، وأراد المشتري الرجوع على المصنف  
 فلا يرد من قسم

أمرها ، لا يرجع به وهو فيمنها إذا تمت كلف ، أو حروجه في دمه  
 على ما تقدم من الخلاف

والمأني فيه خلاف ، والفرجيج مختلف ، وهو ، أرض المكاة ، وهو ،  
 وأجرة بيع

فما أرض المكاة ، فقدم المصنف هـ أنه يرجع به

قال في الفائق : اختاره المخرقي .

قال الحارثي : هذا المذهب انتهى

قال الزركشي : الرجوع احتسب المخرقي ، والاصمعي ، وعدمه أصح

والصحيح من مذهب ، أنه لا يرجع به حرمه في محرر ، واسور ، وقدمه

في اصمعي ، والدحاقي ، والشح ، والدويح ، وحده القاسمي ، وابن عقيل ،

وأما كذا قوله : يفتق وأطعمه في خذ ، ومنوع ، ومنوع ،

والفتق ، ومنوع ، والحاوي الصغير .

وأما المهر وأجرة النعيم ، فالصحيح من المذهب : أنه يرجع لها على العاصب .  
 حرم به في الوخير ، والمزور . وقدمه المصنف هـ ، وصاحب المحرر ، والفروع  
 قال الحارثي : هذا المذهب . ورجوعه بالمهر على العاصب من المفردات .  
 وعنه . لا يرجع اختاره أبو بكر ، وإن أنى موسى . قاله في القواعد .  
 قال في الفروع - في حصول نفع - اختاره الحارثي ، وأبو بكر ، وإن عقيل .  
 قلت المصريح به في الحارثي : رجوع المشتري بالمهر

قال زدكشي : يرجع بالمهر عند الحارثي ، والقاضي ، وعامة أصحابه . وأطلقهما  
 في المهر في الهداية ، والمذهب ، والحوى الصغير ، ورعدة ، وغيرهم . وأطلقهما في  
 المهر والأجرة في المستوعب ، والخلاصة ، والشرح . والمحقق وغيرهم

الثالث ما يرجع به على الصحيح من مذهب - وهو قيمة الولد ، كما قدم .

والرابع ، ما يرجع به قولاً واحداً وهو نفق ولادة ، وسبعة فائده .  
 حرم به في الفروع . وحرم به القاصي ، وإن عقيل ، ومصنف في السكاني ،  
 والمحقق في نفق الولادة

قال الحارثي : وأدخله القائل بها يرجع به ، كما في ابن  
 فائده : حكم المذهب حكم المشتري وقد حكى نصفه هـ ، وصاحب  
 المحرر ، وجماعة فيه واثنين وحكى الخلاف في المذهب وجهين .  
 وإن الحارثي . وهو أصواب . فإنه مفسر على أنه

في قصة أميرة : حكم نعمة والولد الحادث في المبيع : حكم المنافع ، إذا ضمنها :  
 رجوع مذهب على العاصب وكذلك السكك صرح به القاصي في خلافه ، إلا  
 أن يكون اسم شيء من ذلك فيخرج على الواثنين  
 قوله ( وإن ضمن الناصب : رجع على المشتري بما لا يرجع به

عليه )

اعلم أن المالك نضمين من شاء منهما - أعنى الفاضل ومن انتقلت إليه منه -  
فإن ضمن غير الماصب - فقد تقدم حكم رجوعه على الماصب وعلمه - وإن رجع  
على الماصب - وهو ما قاله المصنف ها - فهو أرسه أضرب  
أمرها : قيمة العين - فهذا إذا رجع به المالك على الفاضل ، يرجع الفاضل  
به على المشتري

الثاني : قيمة الولد - فإذا رجع به على الماصب : لم يرجع الماصب على  
المشتري ، على الصحيح من مذهب وعية الأصحاب  
وقدم رواية ذكرها ابن عقيل : أن مالك إذا ضمن المشتري لا يرجع به  
على الماصب - فتأمل الرواية ها - أن الماصب إذا ضمنه المالك يرجع به على  
المشتري

الثالث : الهب وأرش الكفاية والأجرة ونحوه - فعلى القول برجوع المشتري ،  
والتسبب على الماصب إذا ضمنه المالك هناك : لا يرجع الماصب عنهما ها إذا  
ضمنه المالك

وعلى القول بـ لا يرجعان يرجع الماصب عنهما ها

الرابع : نفس الولادة والسمعة العائنة - فإن رجع المالك على الماصب :  
لم يرجع به الماصب على المشتري - قولاً واحداً على قول صاحب الفروع وغيره .  
وهذا كله قد شمله قول المصنف « وإن ضمن الماصب : يرجع على المشتري بما  
لا يرجع به عليه » .

فحيث ضمن المشتري - وقبلاً - يرجع على الماصب إذا ضمن الماصب - لا يرجع  
على المشتري وعكسه حكمه

قوله ﴿ وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ رَوْحٍ فَمَاتَ الْوَلَدُ : صَمِيحٌ بِقِيَمَتِهِ . وَهَلْ  
يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْفَاضِلِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾

مثال ذلك - أن يكون المشتري جاهلاً بخصبها ، فيزوجها أميراً عاماً بالمعسر  
فتلد منه فهو محبوك . فيصنعه من هو في يده قيمته إذا تلف

و هل يرجع به على العاصب ؟ على رويتين ، على رويتين في ضمان النفع  
إذا تلف عند المشتري . على ما تقدم . قوله المصنف ، والشرح وأطلقهما في المعنى ،  
والشرح ، وشرح ابن منبج ، والقائى ، وغيرهم .

إبراهيم : يرجع صحته في التصحيح وحرمه في نوحه وهو المذهب  
لأن التصحيح من المذهب أنه يرجع عليه بأجرة النفع ، على ما تقدم قرأ  
فكذلك هذا

والنائب : لا يرجع

قوله ( وَإِنْ أَعَارَهَا فَتَلَيَّتْ عِنْدَ الْمُسْتَعِيرِ : اسْتَقْرَ صَاحِبُ قِيمَتِهَا عَلَيْهِ  
وصحان الأجرة على العاصب )

إذا استعارها من العاصب عاماً بخصبها فلا يصح العاصب ، والمستعير  
فإن ضمن العاصب يرجع على المستعير وإن ضمن المستعير لا يرجع على  
العاصب مطلقاً .

وإن كان غير عام بخصبها ، ضمن المستعير لا يرجع على العاصب بقيمة  
العين . ويرجع عليه بضمن المنفعة . على الصحيح من المذهب . وهو قول المصنف  
« وصحان الأجرة على العاصب »

وعنه لا يرجع بضمن منفعة إذا تلفت بالاسيود . ويستقر العيان عليه في  
مقابلة الاستداع

فإن في القواعد وإن ضمن العاصب لمنفعة ابتداء ففيه طريقان  
أماهما : السواء على الروايتين . فإن لا يرجع العاصب عليه إذا ضمن  
ابتداء . يرجع على العاصب به عليه . وإلا فلا وهي طريقة في خصص . ومن  
أنه . والله في موضع

والفرع الثاني لا يرجع المصعب على القاص ، قولاً واحداً ، قاله القاضي .  
واس عقيل في موضع آخر

قائمة ذكر المصعب - حقه الله - فيما إذا انتقلت العين من يد المصعب إلى  
يد غيره ثلاث مسائل مسألة الشراء ، ومسألة الهدية ، ومسألة العارية ، وتقديره  
الكلام عليها .

وقد ذكر العلامة ابن رجب في فوائده - أن الأدي القاصصة من المصعب ،  
مع عدم العلم بأحوال عشرة

مسألة : الثلاثة المذكورة ، التي ذكرها المصعب ، ولكن جيداً كما يد المنهـ  
لأجل بطلانها في اليد التاسعة

قائمة الثالثة المصبة من المصعب ، وحقق أن يكون أولى لأهل الأصل  
للأدي وهو أن اليد العاصمة من المصعب تنعاق من الصانع ، كأصـ وبسـ  
عليها مع التلف تحتها . ولا يطالب بما زاد على مـ

الباب الرابعة : إذا أخذت مصلحة المصعب - كالإسديع ، والوكالة مير محل  
فأصبح من المصعب - أن له لك تصيبها - ثم يرجع : من على المصعب ،  
لـ

وهو وجه آخر باستقرار الصانع عليها ، ولـ من تحتها من غير يد  
صرح به القاضي في المحرر ، في باب المضاربة

قال ابن رجب - وسـ في وجه آخر - لا نحو ، تصيبها من الوجه  
الحكي كذلك في مـ ، ونحوه ، وأولى

ووجه الشيخ تقي الدين رحمه الله من مودع المودع ، حيث لا يجوز له  
الإداع من الصانع على الأول وحده

كذلك قال القاضي في المحرر ، واس عقيل في العصور ، وذكر أنه ظاهر  
كلام الإمام أحمد رحمه الله ، ومن الأصحاب من مع ظهوره

البر الخاصة : يد قضة لمصلحتها ، ومصلحه العاصب - كالشريك ،  
والمضارب ، ولو كمل بمجل ، والمرتب - فاشهور - حور تضمينها أيضاً وترجع  
تماماً صحت . لدخولها على الأمانة

ودكر القاضي في الجرد ، وإن عقيل ، والمصنف في الرهن ، ختامين آخرين .  
أمرهما : استقرار الصلح على القاض . وحكوا هذا الوجه في المضارب أيضاً  
والثاني : لا يجوز تضمينها محال . لدخولها على الأمانة

قال ابن رجب : وسعى أن يكون هو مذهب . وأنه لا يجوز تضمين  
القاض ماله بدخل على ضمانه في جميع هذه الأقسام .

وحكى القاضي ، وغيره في المضاربة وجهاً آخر : أن الصلح في هذه الأمانات  
يستقر على من ضمن ماله . وفيه حسن لم يرجع على الآخر .

البر البارزة : يد قضة عوضاً مستحقاً بغير عقد البيع - كالصدقة ، وعوض  
الجمع ، والعتق . والصلح عن دم الممعد إذا كان مبيعاً له ، أو كان القرض وقاه  
لدى مستقر في الدمة من ثم مبيع ، أو غيره ، أو صدقة ، وقية . دفع وعوضه -  
فإذا تمت هذه الأعيان في يد من قبضها ، ثم استعقت : فلمستحق يرجوع على  
القاض بدل العين والمفعة ، على ما تقرر

قال - وشخرج وجهه : أن لا مطقة له عليه . وهو ظاهر كلام ابن أبي موسى  
في الصداق . والناق مثله على القول بالتضييق . فيرجع على العاصب بما عزم من  
قيمة المدايع ، ثم يبرره . إلا بنا استمع به . فإنه مخرج على الروايتين .

وأما قيم الأعيان ، فنقتضي ما ذكره القاضي ومن بعده : أنه لا يرجع به .

ثم إن كان القرض وقاه عن دين ثابت في الدمة : فهو باق تحله . وإن كان  
عوضاً متيناً في عقد : لم ينفسخ العقد هنا باستحقاقه . ولو قلنا : إن الكساح على  
لمصوب لا يصح . لأن القول بانتفاء الصحة مختص بحالة العلم . ذكره ابن

أى موسى ويرجع على الزوج قيمة المستحق في المصوص وهو قول القاضي  
في خلافه .

وقال في المهرود ويحب مهر المثل .

وأى عوض الخلع ، واستحق ، والصلح عن ده الممد . فعنه وجه  
أمرهما : يحب الزوج فيها قيمة العوض المستحق وهو المصوص وهو  
قول القاضي في أكثر كتبه . وحزم به صاحب المهرود

والثاني : يحب قيمة المستحق في الخلع ، والصلح عن ده الممد بخلاف  
العتق فإن لأصحاب فيه قيمة الممد وهو قول القاضي في البيوع من خلاف  
ويشبه قول الأصحاب ، فيما إذا جيل عتق أمته صداقها وقبلا لا يشقده به النكاح -  
فأنت أن تزوجه على ذلك أن عيبها قيمة نفسها لأقيمة مهر مثلها  
وعلى لوحة المخرج في البيع أن المهرود يرجع قيمة العين . فهذا كذلك  
البر السائمة : بد فائده معاوضة وهي بد المهرود

فقال القاضي ، والأكثر : إذا صحت السعة ، يرجع بها  
وه ردت أجرة المثل على الأجرة السائمة : فعنه ما مر من زيادة قيمة العين  
على الثمن وإذا صحت قيمة العين رجعت بها على المصوب للمهرود  
وفي تعليقه لمجد نتخرج لأصحاب وجه

أمرهما . أن المستأجر لا يملك عليه محال لقول الجمهور بفسخ العين  
وهل القرار عليه ؟ لنا وجهان

أمرهما : عليه .

والثاني على المصوب وهو الذي ذكره القاضي في خلافه انتهى

البر السائمة : بد فائده للشركة وهي المنصرفة في المال بما سمي به من

البناء - كالشريك ، والمصارف ، والمزارع ، والساق - وهم الأحرار على العاصب  
لعملهم له نفع لم يسلم

فإن مصارف ، والمزارع بالعين المصونة ، وشريك العاصب : فقد دخلوا على  
أن لا يصيب عليهم محال ، فإذا صمموا - على المشهور - رجحوا تصمصموا ، إلا  
حظهم من النفع ، فلا رجحون تصمصمها - ذكره القاصي ، وإن عقيل في المذنب في  
والمزارع طيرة

أما مصارف ، والشريك - فلا ينبغي أن يستفاد عليهم ضمان نفي ، بل هو  
القسم مطلقاً

بحكم لأصناف في المصارف للمصارف غير إذن وجه آخر أنه يرجع إلى  
صحة . . على الوجه المذكور يستفاد العاصب على من تنف المالك بيده  
وخرج وجه آخر . أنه لا يملك المالك تصمصمهم محال . وإنما أعد حكم  
الشريك ومصارف المذكورين

وأما لما في إذا طرأ الشجر متحقاً بعد تكملة العمل : فمعامل أجرة المنزل  
معه على العاصب . وإذا تنف الثمن فله حالتان

أحدهما : أن تنف بعد القصة . فللمالك تصمصم كل من العاصب والعامل  
ماقصه - وله أن يحسن الكل للعاصب ، فإذا صدق الكل - رجح على العامل بما  
قصه عنه

وفي معنى احتمال : لا يرجع عنه . وهل للمالك تصمصم العامل جميع الثمرة ؟  
ذكر القاصي فيه احتمالين

أحدهما : نعم ثم يرجع العامل على العاصب بما قصه على الثمرة على المشهور ،  
وبالكل على الاحتمال المذكور والذي لا

الحالة الثانية : أن تنف الثمر قبل القصة : إما على الشجر ، وإما بعد جده  
في التحصيل في مطاة العامل ماجميع . احتمالان . وكذا لو تنف بعض الشجر



ف. س. رحب : وهو ملتفت إلى أن يد العمل هل تثبت على الشعر والتمر  
أم لا ؟ والأظهر - أن لا - لأن الصمان عندما لا يفتقر إلى التماسك على شجرة  
بالتجلية

١. واشترى شجرة شدة - فمن يدخل الثمرة في صلبه نجا للشجرة ؟ قال  
إن عقل في قومه ، لا تدخل  
قال إن حب : وأذهب دجونا ثم

أبدر الباسف ، بد قاضية تمسكا لا يعوض إلى للمين عما فيها - كاشفة ،  
وأوقف والصدقة والبوصية - أو للشفقة - كالوصي له مانع - والمشهور : أنها  
رجع عن صفة بكل حال ، إلا ما حصل له من دفع في رجوعه لصانه الروايات  
، سراج وجه آخر ، أنها لا تصل إلى : ما يستحق صلبها عليه  
وذكر القاصي ، وإن عقيل روية أنها لا ترجع عن صفة حال  
ثم حذف الأصحاب في محل ، وأنشئ في الرجوع عن شغفته على طرق  
ثلاث

أبدرهون أن محمداً إن لم يقل العاصب هذا مدسكي ، أو ما يدل عليه  
فإن في ذلك فاعلم ربه غير خلاف وهي طريقة نصف في معنى  
والطريقة الثانية : إن صفت ذلك القاصي أشد ، في رجوعه على العاصب  
، وبين مدسكي ، وإن صلب العاصب مدسكي ، فإن كان القاصي قد أقر له  
بأنه سكة ، يرجع على القاصي رواية واحدة وهي طريقة القاصي  
والطريقة الثالثة : الخلاف في الكل من غير تعصيل وهي طريقة  
أن عطاب وغيره

أبدر العاشرة : بد شدة للمال بيدة عن العاصب - كالذائح للحيوان ،  
والطائح له - فلا قرار عليها محل ، ثم أقر على العاصب قوله القاصي ،  
وإن عقيل ، ولأصحاب .

قال ابن رجب: ويتحدج وجه آخر بقرار عليه مما أتت به ، كما مودع إذا تفتحت يده وأولى . لما شترتها للإبلاف .

قال : ويتحدج وجه آخر . لأصهار عليه بحال من نص الإمام أحمد فيمن حفر لرحل نذراً في غير ملكه ، فوقع فيها إنسان فقال الحافر : فقلت أنها في ملكه فلا شيء عليه . وبذلك حرره القاضي ، وإن عقبل في كتاب الحديث وأما إذا أتت على وجه محرمة شرعاً ، عالمة بتحريمه ، كانت له لأمد المصوب والمحرقة لئلا يأتى الماصب بهما في التحريم : يستفاد عدم الصالح لأنها عالمة بالتحريم . فهي كالعائلة بأنه مال الغير

ورجح الحارثي دسوله في قسم المبرور انتهى كلام ابن رجب في القواعد ملخصاً . ولقد أجاد . فرحمه الله .

قوله ( وإن اشترى أرضاً ففارسها ، أو بنتي فيها فخرحت مستحقة فقتل عرسه وبناه : رجع المشتري على البائع بما عزمه ) .

ذكره القاضي في القصة وهذا لا راع على القول بخوار الفسخ وأعاد ما كلام المصنف : أن لماك فلع الفرس والبناء هذا المذهب مطلقاً أعنى من غير صال النص ، ولا الأخذ بالقيمة وعيه حمادير لأصحاب وحرم به في الشرح ، وشرح ابن سعد ، والوجيز وقدمه في المحرر ، والفروع ، وشرح الحارثي . وقال : هو الأصح قال في القواعد : هذا الذي ذكره ابن أبي موسى ، والقاضي في المحرر وتبعه عليه المتأخرون

وعنه : رب الأرض منه إن ضمن قصصه ثم يرجع به على الدرع . قاله في المحرر ، وغيره .

وقال الحارثي . وعن الإمام أحمد رحمه الله . لا يقع بل يأخذ بقصته وذكر النص من رواية حرب .

وقدمه في القعدة السبعة والسعين في عرس المشتري من المصنف وقال :  
نقله عنه حرب ، ويعقوب بن يحيى ، وذكر النص ، وقال : وكذلك نقل عنه  
محمد بن حرب الخ ، وقال هذا الصحيح . ولا يثبت عن الإمام أحمد سواء  
ونصره بأدلة .

وتقدم التنبيه على حسن ذلك في أول الدب ، عند عرس المصنف وبيان  
ولكن كلامه هذا

### فائرنان

إمراهما : لو لم يكن عليه منك حار بعضه ثم يله ويرجع على من  
عنه ذكره في الانتصار في التبع واقتصر عليه في الفروع  
الثانية لم أحده ما اشتره حجة مطابقة ذاته ، فله من على الصحيح  
من المذهب قدمه في الفروع

وقيل إن سبق ملك ثمرة وإلا فلا ذكره في الزكاة في الدعوى  
قوله ( وإن أظنتم المنصوب لعالم بالمصنف : استقر الصانع عليه )  
يعنى : على الآكل . وهذا بلا نزاع .

( وإن لم يعلم ، وقال له المصنف : كنه ، فإنه طماعي : استقر  
الصانع على المصنف )

على الصحيح من المذهب . وعنه أكثر لأصحاب وجوه في المعنى ،  
والشرح ، والمطالع ، والوجيز ، وغيره وقدمه في الفروع ، والخلاصة  
وقيل : الصانع على الآكل

وأطلقهم في الرعيين ، والفاش ، وحوار الصغير

ويأتى كلام القاضي ، وأبي الخطاب ، وغيرها



قال الحارثي : نص عليه من وجوه وذكرها - وهو مذهب حرم به في  
الوجيز ، والعائق ، ومنظم المعربات ، والهدية ، ومذهب ، وخشوع ، والخلاصة  
وقدّمه في الكافي ، ومعنى ، والتأخير ، والشرح ، والنصر ، ورعيّتين ،  
والحدوى الصغير ، واحد في وهو من معربات مذهب  
قال المصنف - وفيه الشرح - ومخرج أن يرأ ، سه على ما إذا أطمعه  
لأحدي فيه يستد الصبر على الآكل في أحد الوجوه كما تقدّم وذكره ابن  
أبي موسى نحرية

### فأمرناه

أمرناهما : وأطمعه لأنه المنصوب منه ، أو لمده . يرأ على الصحيح  
من المذهب وحرم به التأخير  
قال في العائق - ولو أطمعه لأنه مع عنه : روى من القصب ، وإلا فلا  
نص عليه . وقدّمه في ربيعة ، الصدق ، والحدوى الصغير .

قال في العروق خبر عنه نفسه

قال جماعة أولادته . استدعيه عليه

وقال في رعاية الكبري : ابن حنبل ماله فيه ثلاثة أوجه

الثالث : لا يرأ ، ابن قال هو في ، لا يرى . انتهى

الثاني : قال المصنف ، والشرح . ذهب منصوب ماله . أو أهداه إليه .

روى . على الصحيح من المذهب لأنه سلمه إليه نسباً تاماً . وكذا ابن مائة ألفاً ،  
وسلمه إليه ، أو أقرضه بياض وهو روية عن الإمام أحمد رحمه الله

قال في العروق : وحرم به جماعة . ومحمّد في الكافي ، وغيره

وقال في القاعدة السادسة والستين والمشهور في أنه لا يرأ نص عليه

الإمام أحمد معللاً بأنه يحمل منه . وروى كافّة على ذلك

واختار القاضي في خلافه ، وصاحب الفنى : أنه يبرأ . لأن ذلك تله نلماً  
تاماً . وعادت سلطته إليه . انتهى .

وقدم في الفروع : أن أحده مهنة ، أو شراء ، أو صدقة : أنه كما طعمه له .  
على ما تقدم

وقال في رعدة الكرى : أن أهله إليه ، أو حله صدقة : أنه يبرأ على الأصح .  
قال الحنفى : والمصوص عدم البرائة أحقره . من أى موسى ، والقاصيان  
أو على ، وعقوب بن إبراهيم انتهى

قوله ( وَإِنْ رَهْنُهُ عِنْدَ مَالِكِهِ ، أَوْ أَوْدَعَهُ إِيَّاهُ ، أَوْ أُجْرُهُ ،  
أَوْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى قِصَارَتِهِ وَجِبَاعَتِهِ : يُبْرَأُ ، إِلَّا أَنْ يَقْلَمَ ) .

وهو شذوذ حرمه في الوحر ، والشافى وقدمه في المعنى ، والشرح ،  
والدوع

قال الحارثى : قاله قاض عدم البرائة . انتهى

وقدمه في السكافى في غير الرهن . وقيل به

قال في الفروع ، وقال جماعة : يبرأ في وجبة ، ونحوها

قال الشارح ، وقال بعض أصحابنا : يبرأ

قلت : ورأيت في نسخة قرئت على المصنف

وقال أبو الخطاب : يبرأ .

قائمة : لو أمانه مالكة للناصب ، فأكد قبل عنه . من ذكره في

الاتصار فيما إذا حلف : لا أخرجت إلا بإذن

قال في الفروع : ويتوجه الوجه . يعنى : عدم الصبر

قال : والطاهر أن مرادهم غير المصمم كهوى ذلك . ولا فرق

قال في الفروع ، في مسألة الطعام : يبقى الصبيان . بدليل ما لو قدم له شوكه

الذى غصبه منه فسحره وهو لا يمل . انتهى

ومد كره في الانتصار ذكره القاصي يعقوب في تعليقه في الشك المذکور ،  
ولم يخصه باطعام ، بل قال : كل تصرف تصرف به لأحس في مال غيره ، وقد  
أذن فيه مالكة ولم يعلم : فعليه العمل انتهى .  
ولم يرتبه بعض المتأخرين

قلت : قال في القاعدة الرسة والسنين . ومدة كره في الانتصار بعيد جداً  
والصواب : الحزم بعدم الصيام لأن الصيام لا ثبت بمجرد الاعتقاد فيما ليس  
بمحمول ، كمن وطئ امرأة عليها أجنبية فبطلت زوجته ، فإنه لا مهر عليه ، ولا  
غيره . وكما لو أكل في الصوم بطل أن الشمس غربت ، فبين أنها كانت  
غربت فإنه لا لزوم القضاء . انتهى وهو الصواب

**قوله ( وَإِنْ أَغَارَهُ إِيَّاهُ : بَرِي ، عَمِ أَوْلَاهُ يَعْلَمُ )**

هذا مذهب . حرم به في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منجد ، والفروع ،  
والوجيز ، وغيرهم .

وقيل : إذا علمه برأ حرم به في التخصيص

قال الحارثي . ومقتضى النص : الصيام . وبه قال ابن عيينة ، ومالك  
التنخيص انتهى .

وقد مر في الكافي . الزعابيتين ، والحوى الصغير ، والماتق . وقال : أحذره  
الشيخ . يعني به المصنف

والظاهر أنه أراد ما قدمه في الكافي ، ولم يدره المعنى ، ويقع فإن  
المصنف حرمه . براءة جميعها .

وأما صاحب الفروع : فإنه تابع مصنف في المعنى ، ولو أورد النظر لحكي  
الخلاف ، كما حكاه غيره .

**فائدة :** لو ناعه إيائه ، أو أقرضه ، فقتضه جاهلاً : مذموم ، على المصوص

قوله الحارثي وأجاز لمصنف : أنه برأ

قوله ﴿وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ فَأَدْعَى رَجُلٌ أَنْ يَنْتَهِ عَصِيْبُهُ مِنْهُ  
فَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا﴾ يُقْبَلُ عَلَى الْآخَرِ ﴿بِلاَ نَزَاعٍ﴾ وَإِنْ صَدَّقَهُ مَعَ الْعَتِدِ  
لَمْ يَنْصُلِ الْعِتْقُ .

ويستقر الصمان على المشتري . وهو المذهب . وعليه : لغير الأصحاب منهم  
الفاسي ، وغيره . وحرره به في التوجيه ، وغيره . وقدمه في الهداية ، والمذهب ،  
والمستوعب ، وإحلاصه ، والسكافي ، وأربعين ، والحاوي الصغير ، والمردوع ،  
والدينق ، والطارفي .

وقيل أبو أعطاب في الهداية ، والنصف ، جماعة : ويحتمل أن سئل العتق  
﴿إِذَا صَدَّقُوهُ كَتَبَتْهُ﴾

حتى إذا اعتقوا عليه كلهم . ويعود العتق إلى المدعي

نبي . الصمان هنا هو نفسه . قلعه في الزهارة الكبرى .

وقيل : بل قيمته حين لهده

ففي الزهارة الكبرى ، قلت : إن أحرار البيع - وقد صرح بالإجماع -  
فله النقص وإن دعه . فله القيمة

فعل المذهب ، في أصل المسألة . يومات العتد ، وحلف مائلاً : فهو المدعي  
إلا أن يحلف واثلاً فاحده . وليس له عليه ولا .

قوله ﴿وَإِنْ تَبَيَّنَ الْمَصْرُوبُ : لَرَمَةِ بِمَثَلِهِ﴾ ، إن كان مكيبلاً ،  
أو مؤزرواً .

وكذا لو أسفه هده مذهب . وعليه لأصحاب ، سواء كانت أحراراً أو  
تعدت - كالأثمن ، والمصوب ، والأدهان ، وغير ذلك - وحرره به في الهداية ،  
والمستوعب ، وفتح ، والنسبيل ، وغيره . وقدمه في نفى ، والشرح ، والفروع ،  
والمشترى ، وغيره .



وحكاه ابن عبد البر إجماعاً في الماء كونه ، والمشروب

وعنه ، بصلته بقيته

قال البخاري ذكره القاضي نويسين في كتابه له . وأبو الحسن  
ابن بكروس في راس المسائل وذكره القاضي أيضاً

وذكر أيضاً أحد القيمة في فترة وسبكة لأش ، وعن ورط وكثري

قال لصف ، والشارح ويحمل أن يضمن لقدمه فستتم

تخيم محل هذا إذا كان دقيقاً على أصله . وفي مسح العذبة - كعمول

الحديد ، والمجس ، وبرصص ، والصوف ، والشعر المعروف ، وغير ذلك -

فإنه يضمن بقيته لأنه خرج عن أصله حرمه في معنى ، والشرح ،

والفروع ، وغيره

قوله ﴿ وَإِنْ أَغْوَرَ الْمِثْلُ قَمِيئَهُ فِيمَا مِثْلُهُ يَوْمَ إِغْوَارِهِ ﴾

هذا الذهب وعليه حمير الأصحاب وحرمه في الحبر ، والخمر ، ويطم

المحدث ، وسوء ، وغيره

وقد في الهدية ، والذهب ، والمشروع ، والإحصاء ، والسكنى ،

والنقى ، والشرح ، والتحصين ، والفروع ، والفتق ، وغيره

وهو من مذهب مذهب .

وقال القاضي في الحديث بصلته بقيته يوم الفحص يعني يوم فحص البدن .

قال في التلخيص : وذكره من عميل

قال البخاري احتاره من عميل

وعنه بمره بقيته يوم تمه

وقيل أكثرهم - يعني أكثر التسمين - بقيته يوم البدن ، وفيه يوم

الثالث

وعنه : يوم الحياكة وعنه يلزمه قيمته يوم عصه  
وقيل : يلزمه أكثر القيمتين : قيمته يوم الإغوار ، وقيمته يوم العصب  
وهو منحرج في الهداة وغيرها

### قوله

بعمدها : إن قدر على المثل قبل أحد القيمة : وجب رد المثل قاله لأصحاب  
وقال في القاعدة السادسة ولأربعين : سمي أن يحمل كلامهم على ما إذا قدر  
على المثل عند الإنفاق ، ثم علمه .

أما إن عدمه انتفاء فلا سعد أن يجر في وجوب أداء المثل خلاف انتهى  
وإن كان بعد أخذها : أمراء .

ولا يلزمه ردّها ، وأخذ المثل . هل الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : لم يرد القيمة في الأصح .

قال في التلخيص : لم يرد القيمة على الأظهر وحرم به في الفائق ، ورعايه

الصغرى ، والحاوى الصغير

وقيل : يردّه ويأخذ المثل

الثانية : الصحيح من المذهب : أن المثل هو المكيل والموزون

قال الحارثي . المذهب أنه المكيل والموزون . كذلك نص عليه من رواية

إبراهيم بن هاني ، وحرب بن اسمعيل

وتقدم كلام القاسمي في السيكة ونحوها

وقال في المحرر : الخشب ، والحديد ، والنحاس ، والرماس نيس

مثلياً لا يختلف .

قال الحارثي : وعموم نص الإمام أحمد رحمه الله على خلافه . وهو الصحة

انتهى

ذكر في المستوعب : أن كل مالا يضبط بالصفة - كالأثربة ، والأشربة ،  
والعابية - غير مثل . لاختلافه باختلاف المركبات والتركيب  
قال الحارثي : والصلوب إدراجها في المتخصص . لأنه موزون .  
وقد الحارثي أيضاً . وامرئى ، ان اعتنا المثل بكل ما ثبت في اللغة حسن .  
والتشابه في غير المسكيل ونورون ممكن فلا مدح منه . وكذلك ما نظم بالأحرف .  
بين الشريكين من غير تعويم ، مصداقاً إلى هذا النوع لوجود التماثل وانتفاء  
التعالف . انتهى

الثالثة : الفهرام المشوشة الرائحة مثله للمدح عرقاً ولأن أحلاطها عبر  
مقصودة قاله الحارثي

قوله ( وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلِيًّا : صَمِيحُهُ بَقِيَّتُهُ )

هذا المذهب . وعنه حمادير لأصحاب وهو من المددات

قال الحارثي : هو قول الأكرس

وقد نص عليه ، في الأمانة من رواية صالح وحليل ، وموسى بن سعيد ، ومحمد  
ابن يحيى الكحال . وفي الدانة : من رواية مهنا . وفي الثياب : من رواية الكحال  
أيضاً ، وابن شيش ومها

وعنه في الثوب والقصة والعصى ونحوها . مصمماً مثل ، مدحياً للقيمة  
احتراماً للشيخ تقي الدين رحمه الله ، وصاحب الفائق

قال في رواية موسى بن سعيد : المثل في العصى والقصة إذا كسر ، وفي  
الثوب . وصاحب الثوب يحير إلى شاء شق الثوب ، وإن شاء مثله  
قل لمصنف : معناه - والله أعلم - إن شاء أحد أرس الشق .

قال الحارثي وفيه نظر . فقد قل في رواية الشالحي : يلزم المثل في العصى ،  
والقصة والثوب .

قلت : مع كان الشق قبلاً ؟ قال صاحب الثوب ماخيا قبلاً كان أو كثيراً  
ودكر ذلك في الفائق ، وغيره

وقال في العروغ ، وعنه . يصنع مثله دكره ابن أبي موسى واحد  
شيخنا

قال في الاحتيارات وهو مذهب عند ابن أبي موسى  
قال الحارثي : هو المذهب عند ابن أبي موسى . واحدة . ودكر نظره في  
الإرشاد

قال الحارثي : وهو الحق  
وعنه يصنع مثله وعنه : يصنع في غير الحيوان مثله . دكره جماعة .  
وذكر في الواضح ، والموجز : أنه ينقص عنه عشرة د م  
ودكر في الاتصاف ، وفرد . لوحكم كسبر مثل في المنى . وغير  
القيمة في استفوم : لم ينفذ حكمه ، ولم يلزمه قبوله

وقال ابن منصور فيمن كسر خلخالاً : أنه يصاحبه  
قوله ( صِمْنة بَقِيمَتِهِ يَوْمَ تَنْفَعُ فِي بَلَدِهِ مِنْ تَقْدِهِ )  
وهذا مذهب بهاء جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله

قال الحارثي : وهو الصحيح والمشهور  
وقال ابن ركني : هذا مشهور واحد عند الأصحاب . واحد . في السحر ،  
وعلم المفردات ، والموسم ، وغيرهم . وقدمه في هذا ، ومذهب ، والموسم ،  
والخلاصة ، والمنع ، والتأخير ، والشرح ، والرعايتين ، والحارثي الصغير ،  
والعروغ ، والفائق ، والحارثي ، وغيرهم

يخرج أن صمته صمته يوم تفع وهو يومه عن الإمام أحمد رحمه الله  
قال الحارثي : ورد نصف وأنه مذهب هذا التبع من قول الإمام

أحمد في حوائج القال معطاه على سم يوم أحد وعرق سهما بأن الحوائج يملكها  
الأحد أحدها بخلاف المصوب انتهى .

وعنه كثرة ما - على أكثر القيمين - فيه يوم سعة ويوم عصه

قال الخرق : ومن الأصحاب من حكى رواية بوجوب أقصى القيم من يوم  
العصب إلى يوم التيف

وسب إلى الخرق من قوله : ولد عصب سميلا ، فولدت في يده ثم مات الولد  
أحدها سميلا وقيمة ولدها أكثر ما كانت قيمة ه وهو أحب السامى

قد القى في الرواسين : وما وجدت رواية عما قال الخرق

وهو عندى غير مضاف للأور : فإن قيمة الولد بعد ولادة سميلا سميلا  
زمنه فتكون يوم مونه أكثر ما كانت

وعلى هذا معنى حال ما قال : لأنه لو كان من غير الإمام أحمد وما عداه  
من ذلك لا عرف من بعده سمي

فإنه في حكم المصوب بعد ما قد ورد من حرى بحكم المصوب في اعتبار

العصب يوم التيف وكذا مضاف إلى عصب ، غير خلاف ، قاله الخارق

وقد تمت لإحالة على هذا المسكن في أوجه حيا البيع

وقوله : في طه ه هو الصحيح من المذهب أى في لا تنهيه حرم ه

في الهدية ، وبذهب ، وبسوء ، وبخلافه ، وعلى ، والشرح ، والتجسس ،

والعش ، والحر ، وغيرهم وقدمه في الدوا

وعنه بغير القيمة من بعد الملة لدى ما فيه لأنه موضع صبه حرم  
به في السكا

قال الخرق : عن القور لأول : أنه في أه خطاه ومن سمه ، عند

أنه من لعن ما خصه دور غيره

قال : وفي هذا ما : فإنه باتت تمشى على عهد القيم يوم العصب لأنه

بأن من الدوا

أما على اعتباره يوم التلف - كما هو الصحيح - فلا اعتبار إذن بما هو محل  
التلف لأنه محل المبال ، حيث وحد منه فيه فوجب الاعتبار به  
وقد أشار صاحب التمهيد إلى ما قبل

فيه قل : لو عصب في بلد ، وتلف في بلد آخر ، وفيه في ثالث : كان له  
مطالبة بقيمة أي المثل من بلد المصوب وتلف ، إلا أن يقول : الاعتبار  
يوم القبض ، فيطالب بقيمة في بلد الفصب - انتهى .

قلت قد مرّح في التمهيد أنه يعتبر القيمة في بلد المصوب في هذا المثل  
من كتبه . قل : وتعتبر القيمة في بلد المصوب .  
وعلى كلا القولين . إن كان في البلد فقد أحده . وإن كان فيه فقد أحده  
من عالها صرح به الأنجب ، إلا أن يكون من جنس المصوب مثل المصوغ  
ومحوه على ما ترى

### قواعد

الأولى لا تسبغ عزلاً ، أو محس دقفاً صيل حكمه كذلك . حرم به في  
الفائق

وقيل حكمه كذلك ، أو القصة

قال في التمهيد : وهو أولى مندى . وأطلقهما في الفروع .

الثانية لا قصص في المال . مثل شق ثوبه ومحوه . على الصحيح من  
المذهب . وعليه الأصحاب

ويقل جماعة ، وموسى من سعيد ، والشافعي ، وغيرهم . أنه يحبر في ذلك  
واحترمه الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وصاحب الفائق ، وإن أي موسى  
وتقدم النقل في ذلك قريباً في قوله « وإن - يكن مثلاً »

و « هل يقتض من اللطمة ومحوها ؟ » في باب ما يوجب القصص

الثالثة لو عصب جماعة مشاعاً . فرد واحد منهم سهم واحد إليه : لم يحبر

له ، حتى يعطى شركاءه نص عليه . وكذا لو صالحوه عنه عار . فله حرب .

قال في القروع : ويتوجه أنه بيع المشاع .

الرابعة : لو ركاه ربه : رجع بها . قدمه في القروع .

وقال : ظاهر كلام أبي المعالي : لا يرجع

قال في القروع : وهو أنظم

واختار صاحب الرعاية : أنه كنفة

قوله : **( فَإِنْ كَانَ مَعْرُوفًا ، أَوْ ثَرًا تُخَالِفُ قِيَمَتَهُ وَرَبُّهُ : قَوْمُهُ بِغَيْرِ**

**جَنْبِهِ )** هذا المذهب .

قال في الرعايتين ، والطم : قومه غير حسبه ، في الأصح . وحرمه في الهدية ،

والندب ، والمستوعب ، وخلاصة ، والصحص ، والوجير ، وغيره . وقدمه في

المعنى ، والشرح ، والحدوى الصغير ، والنفق ، وقال : قاله الشيخ وغيره

قال الحد في - هذا المشهور

وقال المعالي : نحو تقويمه بحسبه . واختاره في الفائق

قال الحد في : وهو قول القاضي ، وإن غفيل قال : وهو الأصح

وقال الحد في : إذ استهلك دها أو نسه . فلا يجر . إن أن يكون معروفاً

أو لا . فإن كان معروفاً : فثنتين

وإن كان غير معروفاً ، فلا يخلو : إن أن يكون معروفاً أو لا

فإن أن يكون معروفاً : فإن قيل ثلثيته . كما هو الصواب . فيصمان

مثل

وإن قيل : فتوجه . وهو الذي في الكتاب - فإن كان من حسن قد

الملك ، واستودارمة وقصة : فمضمون بآدمه من قد الملك

وإن حسبه - وهي مسألة الكتاب - فمضمون بغير الحسن وذكره

القاضي أيضاً ، وإن غفيل ، وغيرهما

وإن كان معياراً لحسن هذا اللد، فإن كان مثقال ذهب، وبعد ليلته دراهم،  
أو بالعكس حسن معيار عد اللد

وإن كان مصوغين فإن قيل، بالثلية في مثله - كما تقدم - وحب المثل به  
وصوه - وإن قيل بالتقويم - كما هو المشهور - فإن عدا قيمة ووزن - سواء الصاعقة  
حسن ربه من هذا اللد كيف كان - وإن عطف وحب قيمة من غير لحسن  
وهو قصي، وإن عطف بخور أدا - القيمة من الحسن - هو لأطه

تتم

نصيب من هذا إذا كان صابح الصاعقة - فله بمجره الصاعقة - كالأولى،  
وعلى الرجال المحرم - فإنه لا يجوز صماء - كنه من وزنه - وحماً واحداً، قاله  
لنصف الثالث، والخارجي، وغيره

وعنه بعض قيمة ذكره في الرعايتين

وراد في الكبرى فقد وقيل إن حار بمجره حسن، كالصباح والإفلا،  
قوله (فإن كان محلياً بالتقديرات مما: قومة بما شاء منهما، وأعطاه  
بقيمتها عرصاً)

حرمه في المعنى، والشرح، ولعناتين، والحدوى الصغير، والف ثق،  
والنظم، والوحي، وغيره

في الخارجى قالو حب القيمة من غير لحسن وهو المرص موقومة بينهم  
شاه، وظه وقيل هذا على أصل نصف وموافقته في مسألة الأولى

أما على أصل القاصي، ومن وافقه فحاز نصيبه بالحسن على مائة انتهى  
قوله (وإن تلف بمقتضى المنصوب، فقصدت قيمةً بآقيه - كزوجي  
حمت تلف أحدهما - فبغيره ردة الباقي، وقيمة التالف، وأرض القصر)  
هذا المذهب لا يوجب عليه جدير لأصحاب وقطعه كثير منهم



وبعده نصف ، والشرح ، وغيره ، وصححه في الطر ، وغيره ، وحرمه في  
وغيره ، وغيره

في حاشي هذا المذهب ، قدمه في الهدية ، وغيره  
وقيل لانه أرش المص

في حاشي وهذا وجه لا أصل له ، ووجهه أعرض عنه غير ، أحد من  
الأصحاب ، مع الإطلاع على إردائي لمصوب له . أطفقوا في العاجين ، والعائق ،  
قوله : وإن عصب عبداً فابق ، أو هرساً فشرّد ، أو شيئاً تمدر  
ردّه مع بقائه . سيم قيمته فإن قدر عليه بعد ردّه : أخذ القيمة .  
هذا المذهب . وعليه الأصحاب

وقيل رد القبة للعاصب بيها إن كانت نافية . ورد زوائدها المتصلة ،  
من سيم ، عود ، ولا رد لعصمه الأرع

وهذا ذات مع قسمين . كانت منية ، أو يمينها إن كانت معومة  
وهل للعاصب حبس العين لاسترداد القيمة ؟

قال في التحصيل : يحتمل وجهين . قال وكذلك بد اشترى شراء فاسداً  
هل يحبس المشتري مبيع على رد الثمن ، والصحيح : أنه لا يحبس ، بل يدفعان إلى  
عده . يسر إلى كل واحد منه سوي وأصفهما في مروج ، وإرعانة .

فأما إذا أخذ مالك القيمة من العاصب ملكها على الصحيح من  
المذهب . قاله لمصنف ، وغيره . وقدمه في المدوع ، وغيره  
قال حاشي والله أصحاب

وقال في غيور مسائل وغيره : لا يملكها وإنما حصل بها الانتفاع في  
مقالة ما فوه للعاصب . فما احتج الدين والمثل منه . نقله عنه في المروج  
وقال الركني : وقال القاضى : لا يملكها . لا يملكها . وإنما سأل الانتفاع  
بها بغيره . ما فوه من مدفع العين معقوبة

قال القاضي بغيره . في نصيحه : لا يملكها . وإنما حصل الانتفاع بها عوضاً عما هو فيه الناصب .

قال الحارثي : يجب اعتبار القيمة يوم التمدد .

قال في التلخيص . ولا يعبر بالمالك على أحده . ولا يصح الإبراء منها ولا يتعلق الحق بالدل فلا ينتقل إلى القيمة . وإنما كانت حوار الأحدث دفماً للصرر . فتوقف على خبره

وأما لا يملك الناصب المين النصوبة بدفع القيمة . فلا تملك كسبه ولا يعلق عليه لو كان قرينه .

وبسبب المالك . فإنه المتصل والمفصل . وكذلك أجرة الشئ إلى حين دفع الفل على ما يأتي

قوله ( وَإِنْ عَصَبٌ عَمِيرًا فَتَحْتَرُ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ )

أنت في نسخة مفروقة على النصف . وعليها حطه « فقيمة قيمته » وهو أحد الوحيين . جرم به في الهداية ، والمذهب ، ومبيوك الذهب ، والمستوعب ، والخلصة ، والرعاية الصغرى ، والحارثي الصغير

قال الحارثي : وليس بالجيد

فتب وهو سبب حداً . لأن له مثلاً

والوجه الثاني : لأنه مثله . ودرت في نسخ « عليه مثله » وعليها شرح

الشارح ، والحارثي ، وابن سعد ، وهو المذهب . حرم به في معنى ، والشرح ، وشرح ابن سعد ، والرعاية الكبرى ، والوحيير ، ونذكره من عدوس . والتلخيص ، وغيرهم . وقدمه في شرح الحارثي ، والعاثق وأظنهما في المروء

قوله ( وَإِنْ انْقَلَبَ خَلًّا : رَدُّهُ وَمَا تَقَصَّ مِنْ قِيَمَةِ الْعَمِيرِ )

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وحرم به في الهداية ، والمذهب .

والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ، والعظم ، والزعامتين ، واحداً من الصغير  
والوحيير ، والعائق ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وشرح الحارثي  
وقال في عيون السائل : لا يلزمه قيمة الصغير ، لأن الغل فيه كحتمل صار  
كشاً .

وقال الحارثي : ولست نصية وجهه . نسكه العاصب وهو الأقوى وأصره  
بأدلة كثيرة .

فأمره : لو على الصغير ، فقص . عزم أرش قصه . وكذا سره فقصه على  
الذهب وقاله الأصحاب

قال في الفروع . ويحتمل أنه لا يلزمه . لأنه ما ،  
قوله ( وإن كان للمقصوب أجرته : فعلى الناصب أجرته مثله  
مُدَّة مقامه في يده ) .

في إذا كانت أصح إجره هذا المذهب وعليه حميد الأصحاب  
ونص عليه في قصايا كثيرة . وحرمه في الوحيير ، وغيره . وقدمه في المعنى ،  
والشرح ، وشرح الحارثي ، والفروع ، وغيرهم  
وعنه التوقف عن ذلك

قال أبو بكر . قد قول قدم رجوعه . لأن روى عنه محمد بن الحكم  
وقد مات قبل الإمام أحمد رحمه الله بشرين سنة  
قلت . موه قبل الإمام أحمد لاندل على حوجه . بل لاند من دليل يدل  
على رجوعه غير ذلك

ثم وجدت الحارثي قال قريباً من ذلك ، هذا الاستدلال على رجوع  
سقدم وفاة محمد بن الحكم لا يصح . فإن من أحرقت وقاته من الخثر أن يكون  
منهم من سمع من سمع محمد بن الحكم لاسم أبو طاب . فيه قدیم الصحة  
لأحمد رحمه الله

قال : وأحسن منه الناس ما روى أن من مضى له أن الإمام أحمد  
رجع عن بعض المسائل التي عتق . فجمع في ج اب وحب على طهره وخرج إلى  
مطارد . وعرض خطوط الإمام أحمد عليه في كل مسألة . فقول له يا ز  
فأله . أن ذلك كان بعد موت ابن الحكم ، وقبل وفاة الإمام أحمد  
سنة ١٠٠ من مضى . فمن رأى الصبار فيكون مثلاً عن وفاة ابن الحكم  
انتهى

وهذه طر ذلك في الباب عند قوله « وإن عصب ثوباً ففصره » أو عرلاً  
فأله »

قال في الدرر : « قل ابن الحكم لا أحرة مطلقاً ، سوى سوء . انتفع  
به أولاً »

وطاهر مذهب التدقيق يعني إن منع به فعليه الأحرة ، ولا فلا . واحترمه  
معص الأصحاب

وحسنه الشيخ نقي الدين رحمه الله ظاهر ما نقل عنه

وقد نقل من مضى : إن ربح مائة ، فيه أحرة الأرض بقدر ما يستعملها  
في ذم أو إيلافه ثوباً ففصره

### فائدتان

أما الأولى : أنه كان الممدد صانع لزمه أحرة عتق

الثانية : صانع المقيوس قد فسد كمدع المصنف « مصنف » فوات والنفوت

نفسه قال : « أي مكر » منهم في الكذب هو خلال وإطلاق

« أي مكر » أي في الأصحاب . هو ثوب مكر عند المرير . لا خلال ، وإن

كان حتمل أن يكون من كلام أي مكر عند المرير كما في . فإنه أدخل في

جميع خلال شيئاً من كلامه . وإنما شبه بكلام خلال إلا أن العاصي ، وإن

عجز . وعمره من أهل المذهب . إذ حكوه عن خلال انتهى

قوله (وإب عصب شيئا . فمخز عن رده فاذى قيمته . فمليه  
آخرته إلى وقت أداء القيمة . وفيما بمدة وجهان )

إن كان قبل أداء القيمة حكمه حكم مسألة التي قبله . خلافاً ومدها  
وإن كان بعد أدائها . فطبق في وجوبها الحمين . وأطفيها في التلخيص  
وقال ذكره المصنف ، وس عديل

أمرهما . لا يملكه . وهو الصحيح من المذهب . صححه في المستوعب .  
والمذهب . الشرح . صحح التصحيح . وغيره . وحزم به في الوجيز . وغيره  
وقدمه في المروء . وغيره

والوجه الثاني : عدمه . لأن العين باقية على ملك المصنوع منه والمنفعة  
على هذا الوجه : تلزمه الأجرة إلى رده مع بقائه  
قائمة . قال في المروء . وصححه . لأنه لأصح . نعم إنحة المسك  
ومحوه . خلافاً للاختصار . لا قدراً لتجارة

فب القى يبنى : أن يقطع بالضمان في ذهب إنحة المسك ومحوه  
قوله ( وتصرفت الغاصب الحكيمية . كالتحج وسائر العبادات .  
والمشهود كالبيع . والكساح . ونحوها . بائنة في إحدى الروايتين )  
وهي المذهب . قال الشرح : هذا أظهر

فإن الزكشي : هذا المذهب . صححه في التصحيح وغيره  
قال في التلخيص . في باب البيع : وإن كثرت تصرفاته في أعيان المصنوعات  
يحكم بسلطان السك . على الأصح . وجزه به في الوجيز . وغيره . وقدمه في  
المروء . وغيره .

قال في المروء . حقه . الأكثر . ذكره في كتاب البيع في الشرط السابع .

وانظر مرئى : صحيحة .

وعنه - تصح موقوفة على الإحارة . وأطلقهن في العائق

وقال ، وهين : الصحة مقيدة بما يطله المالك من المقود . انتهى

فت قال الشارح . وقد ذكر شيخنا في السكتب المشروح رواية . أنها

صحيحة .

ودكرها أم الخطاب قال وهذا يسمى أن يفيد من المقود ، إذا لم

يطله المالك .

فأما من احتار المالك بطله ، فخذ المقود عليه فلا سلم فيه خلاف

وفما جاء بذكره المالك ، فوجه التصحيح فيه . أن عصب بطول مدته ،

وبكثر صرفه . في انقضاء سطلانها ضرر كثير . وربما عاد الضرر على المالك

انتهى

وقد مقاله اشارع ، والقصى في خلافه . وإن عقيل منه عيبها في الفائدة

المشترين ، والمصنف في المنق

وأطلق الرواية مرة كما هنا ، ومرة قد يسمى أن يفيد كما قال الشارح

وقال . هو أشبه من الإطلاق

قال الحارثى : وهذه رواية لم أر من غده مصنف وأما الخطاب في إرداه

وقال أصلاً وأما الصحة على الإطلاق . فلا أعلمه أصلاً ، سوى نصه على

ملك المالك ، كرمح من المصوب ، كما سورده في مسألة الأصح

وقال . عن كلام مصنف في تقييد الرواية . أما طول مدة المصوب ، وكثرة

تصرفات المصوب . فلا يطرده من كثير من المصوب لا تصرف فيه فقد أصلاً ،

وبتقدير الاطراد غالباً

### تصريفان

أحمد هما . بن المصنف في الحق ، وجمعة . تصريف المذهب ، على تصريف  
العصولى . فأنشئت فيه مدى تصريف العصولى ، من رواية الأستاذ موقوفا على إجازة  
المالك

قال الحارثى : ومن متأخري الأئمة من جعل هذه التصريفات من نفس  
تصرفات العصولى . قال : وليس بشئ .

ثم قال : ولا يصح إحقاقه بالعصولى . ويرى بهما مروق جيدة  
الثانى . وهذا الخلاف المحكى في أصل المسألة من حيث الجملة . وقد قسمها  
انصف قسرين : عبادات ، وعقود  
فأما العبادات : ففيها مسائل

منها : الوضوء ، ثم معصوب ، ولوضوء من . معصوب ، وعمل النجاسة  
ثماء معصوب ، وستر العورة شوب معصوب ، والصلاة في موضع معصوب  
وقد تقدم ذلك مستوفى في كتاب الطهارة ، والآية . وإزالة النجاسة ، وستر  
العورة ، واحتساب النجاسة

ومنها : الحج . معصوب ، كما قال انصف والصحيح من المذهب  
أنه لا يصح . من عبده

قال ابن أبى موسى . وهو الصحيح من المذهب . وجرم به في الزجر ، وغيره  
قال في خلاصة : باطل على الأصح .

قال الشارح : باطل على الأقل

قال ابن متجا في شرحه : هذا المذهب .

قال في الإعياء الصمدى ، والحدوى الصغير : يبطل في كل عبادة على الأصح .

وصححه الناطم ، وغيره . وقدمه الحارثى وغيره . وهو من مفردات المذهب .

وقيل عنه : يحرمه مع الكراهة . فله ان أنى موسى واحتره من عقيل  
قال الحارثي : وهو أقوى

قلت . وهو المصوب . فيجب بذل المال ديناً في ذمته  
ومنها الهدى المصوب : لا يحرق . صريح به الأصحاب . من عبه في رواية  
على بن سعد

وعنه . الصحة موقوفة على إجازة المالك  
وبعض الإمام أحمد رحمه الله على الفرق بين أن يهرقها أميره فلا يحرقه .  
وبأن يهرقها غيره . فيحرقه في رواية ابن القاسم . وسدى  
وسوى كثير من الأصحاب بينهما في حكاية الخلاف  
قال في العدة المشترس ولا يصح  
وإن كان ثمر معصومة . لا يحرقه . نعم . أنه يهرق في الدماء . قاله  
الحارثي

قلت . له قيل بالإحراق إذا اشتبه في الدماء كان معصوماً  
ومنها : أوقع المصوب أو السبي أو الوقوف على الدماء معصومة . هي  
الصحة . في الصلاة . الدفعة معصومة . قاله الحارثي  
قلت . النفس تنبئ في صحة الوقوف على الدماء معصومة  
ومنها : أداء من المصوب في الركعة غير يحرق .  
قال الحارثي : نعم . إن كان مصوباً صريحاً في خلاف في الركعة . ونعمه  
مضروب في معنى وغيره من الأصحاب . كما يتطوعه عموم إيراد السكر .  
فإن أراد من أداء من المصوب عن المحصر . وهو الصحيح .  
فقد نفي . لا يصل ركعة أتمتها من المصوب فلا يؤمر بخلافه  
وإن أراد من ذلك . أن أخرج عنه من التصاب المصوب . وهو  
نصبه حداً . فإن كان من التصرف للمادة . لا يكون عن التصاب نفسه . فلا



يقبل أيضاً . خلافاً لاتفاقنا على اعتبارية الملك ، إلا أن يمتنع من الأداء . فيقره  
الإمام على الأحكامه . فيجزي . في الظاهر . وليس هذا واحد من الأمرين . فلا  
يجزي . بوجه

ومنها كل صدقة - من كسرة . أو در . أو عيرم - كالزكاة سو .  
ومنها عق المعصوم لا بعد بلا خلاف في مذهب ومن عليه والله  
الخالق

ومنها : الموقف لا بعد في معصوم قولاً واحداً  
السكر أو كمال ثم يسبق أو الموقف معصوماً . فإن شغري بين ابن . .  
بعد . وإن اشترى في لدمه ، ثم فده . فإن قبل بده إعادة الملك . بعد  
وإن قبل بالإفادة . بعد العتق وله وقف . والله الخالق

وأما المعصوم - من البيع . والإجارة . والسكاج . ونحوه . لا بعد بده  
على الصحيح من مذهب ومن عليه الأصحاب

وقدم حكاية الآية بالصححة والكلام عليها ، والبرهنة بالموقف على الإجارة  
تنبيه : قوله ( ونصريات العاصب الحكيمية )

أي التي حكم بها بصدقه أو عدل . حذر من غير الحكمة . في خلاف  
معصوم . كالكلام له ، أو إشغاله الشيع . ونحوه . وكله التوب وعود  
فإن عدل لا فإن فيه صحيح ولا فاسد والله أعلم

قال من نصرت الله في حوائج المحرر . والله الحكيم . حذر من  
التصرفات الصورية

فالحكمة منه حكم من صدقة . أو د . كاسيع . وذهبة . وله وقف . ونحوه  
والصور . كحجر حب . وسج الد . ونحو حب . عود . ليس  
وهو كالأدي فده

قوله ﴿ وَإِنْ اتَّخَذَ الرَّجُلُ مَالًا كَثِيرًا ﴾ .

يعنى إذا اتجر بين المال ، أو شس الأعيان المنصوبة : فإلّا ورعها نالها  
وهذا الصحيح من المذهب . ونص عليه . ونقله الجماعة . وعليه الأصحاب .  
قال المصنف ، والشارح ، قال أصحابنا : الرّبح للمالك ، والسلع المشتراة له .  
وحزم به في الرّبح . وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره . وهو من مفردات المذهب  
واحتج الإمام أحمد بحديث عروة بن الحنفية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وقيل حرب في حرفة : إما حار ، لأنه عليه أفضل الصلاة والسلام حوذه له  
وقيل جمعة - منهم : صاحب الفنون ، والترغيب - : الرّبح للمالك ، صحيح  
الشراء . وأطلق الأكثر

وقال الحارثي . وتخرج من القول سلطان التصرف . رواية عدم المالك  
الربح . وهو الأقوى . انتهى  
وعنه : يتصدق به

وقيل : لا يصح عليه . إن قلنا النفوذ تنهين بالعين

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَى فِي دِمَّتِهِ ثُمَّ نَقَضَهَا فَكَذَلِكَ ﴾

يعنى : الربح للمالك أيضاً .

واسم أنه إذا اشترى في الدمة ، أو باع سلعة ، ثم أقبض المصوب ورع :  
فالمقد صحيح على المذهب . والإقباض فاسد . ناسى أنه غير مبرى . وصحة العقد  
نص عليها في رواية المروذي

وحكى القاسمي في التلخيص الكبير وحياً : يكون العقد موقوفاً على إجارة  
المالك . إن أجاره صحيح ، وإلا بطل . وهو أصح ما يقال في المسألة .

قال الحارثي : وهو مأخوذ من مثله في مسألة الفضولي . قال : وهو مشكل

بذلك كيف يقف تصرف الإنسان لنفسه على إجازة غيره انتهى

وأما الزمخ ، فقدمه المصنف أنه مائة وهو الصحيح من الذهب  
 قال الشارح : هذا مشهور في مذهب  
 قال الحارثي هو طاهر لذهب ، وحرمه جماعة لأصحاب ، حتى أبو الخطاب  
 في ر. و. س. لم يثبت انتهى  
 وحرمه في الإرشاد وغيره ، وقدمه في الدعوى ، وربعين ، واحدي الصمير ،  
 والمائق ، ومستنوع ، وغيرهم . وهو من لم يثبت  
 وقال في الحجر ، وأوجيز ، وسور . إن شري في دمه بية نقدها . فزبح  
 له مائة . واحتاره من عدوس في ذكرته  
 وعنه الزمخ بمشترى وهو ختم في الشرح وهو قياس قول الحارثي .  
 قال الحارثي : وهو أقوى  
 فعلم بحرمه لوطه وقنه مذوى  
 وعلى هذا : إن أذا الحصص من شبهة بيده اشترى في دمه ، ثم نقده  
 وقاله القسبي ، وإن عقيل ، ذكره عن الإمام أحمد أنه قد

#### قوام

الذولي . آخر مودعه . فزبح مائة . على الصحيح من مذهب  
 ونص عليه في رواية الجماعة  
 ونقل حسن : ليس لو أحد مذهب ، وصدق به  
 قال الحارثي : وهذا من الإمام أحمد مقتضى إبطال العقد وذلك وفق  
 المذهب المختار في تصرف القاصب . وهو أقوى . انتهى  
 انتهى . لو غرض بمصوب ، أو أودعة . فزبح على ما عزم ولا شيء .  
 للعامل على مائة . وإن علم . فلا شيء له على القاصب أحداً . وإلا فله عليه  
 أحرة لمنزل

الثالثة . إجارة العاصب للمصوب وهو كالبيع . كما تقدم وهو داخل في كلام المصنف والأجرة لعالك . نص عليه .

وظاهر كلام الإمام أحمد أن المسمى هو لو حب لعالك . قاله الحارثي .

وقال للمصنف ، وغيره : إن الواجب أجرة المثل .

قال الحارثي : وهو أقوى

الرابعة . لو ألكح الأمة لمصوبة ، فهي الطلاق والصحة : ما قاله المصنف

في المتن

قال الحارثي ، والتصحيح لا أصل له فإنه مقتضى لى اشتراط الولي في

النكاح . وهو خلاف المذهب

لكن قد قرب إحراؤه بحرى العسولي فتأني روية الاستفاد مع الإحارة

الخامسة : لو وهب المصوب : صبه الخلاف السابق والصحيح من المذهب :

الطلاق ، على ما تقدم .

السادسة : تدكية العاصب حيوان الذكول . وفي بعضه حل الأكل :

رواس

إمدادها . هو مئة لا يحل أكله مطلقاً حرم به أبو بكر في التسمية

والرواية الثانية يحل قال الحارثي وهو قول الأكثرين انتهى

وهذا المذهب . وهو قول غير أبي بكر من الأصحاب قاله في الله سنة الثانية

بعد المائة

وقد به عليه مصنف قبل ذلك فيما يد دبح الشاة وشواه

وبأنى تطير ذلك في دبح الدارق حيوان مسروق ، في باب القمع في السرقة

ومن جملة المسائل المتعقبة بذلك التدكية بالآلة المعصومة وكذلك الترويح

بمال مقصوب . وفي كل منهما خلاف يأتي .

قوله ﴿ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ الْمَقْصُوبِ ، أَوْ قَدَرِهِ ، أَوْ صِنَاعَةِ فِيهِ  
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْفَاصِبِ ﴾ .

لا أعلم فيه خلافاً

وأثره : و احتف في لف المقصوب فالقول قول الفاصب في تمامه على  
الصحيح من المذهب

قوله في الفروع قوله قول الفاصب في الأصح وحرره به في المعنى ، والشرح ،  
وعبرها وقدمه الحارثي

وقال : القول قول المالك حذاء الحارثي . وهما احتمالان مطلقان في التلخيص  
على المذهب المقصوب منه أن مطالب الفاصب بذلك . على الصحيح من  
المذهب وقدمه في الشرح ، والتلخيص ، والفروع وصححه الحارثي واحده  
المصنف

وقيل : ليس له مطالبته ، لأنه لا يدعيه

قوله ﴿ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي رَدِّهِ ، أَوْ تَحْيِيهِ : فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ ﴾

لا راع أعنه وحرره به في المعنى ، والشرح ، والحارثي ، وله خبر ، والعائز ،  
وعبرهم

ذكر أبو شاذان النسبة الصدمية عند الفاصب . فقال المالك حدث  
عبد المصعب ، وقد الفاصب أن كان فيه قبل عصبه فقول الفاصب  
على الصحيح من المذهب حرم به في المعنى ، وعبره وقدمه في شرح الحارثي ،  
والشرح

وقال وسعد ج أن القول قول المالك ، كما له سابقا واحتف في تحييه هل  
كان عند النفع ، أو حدث عند المشتري ، فإن فيه رواية أن القول قول النفع  
كذلك عند الأصول السلامة . ونحو الحديث عن وقت المصعب انتهى

قلت هذه الرواية اختارها جماعة من الأصحاب هناك ، على ما تقدم في  
الخيار في العيب

قوله ( وإن بقيت في يده عُصُوبٌ لا يُعْرِفُ أَرْبَابَهَا : تصدَّق بها  
عَهِمٌ ، لِشَرَطِ الصَّانِ ، كَالنَّقْطَةِ )

إداسي في يده عصوب لا يعرف أصحابها ، فهم في الحكم يرى من  
عَهِمٍ ، لا راعٍ . ونحو له الصدق به عَهِمٍ شرط صحتها وبسقط عنه إنهم  
العصوب على الصحيح من مذهب وعنده لأصحاب وجره في المعنى .  
والشرح ، وإليه خبر ، وغيره

قال في القاعدة السابعة والستين . مذكر أصحاب فيه حلال  
وقال في القاعدة لخدمة حدثة . وتصديق به عَهِمٌ على الصحيح .  
وقدme في الفروع ، والقائس . وغيره

نقل مرودي : معنى الصدقة به  
وقال في أصية عليه ذلك  
وهو أصح على قه . مكانه إن عه  
وقد صح . وفيه

وله خبر . عرض به وتصديق به ولا تخور بحياة قه وغيره من عليهما .  
وظاهر من حديث في الآية الكريمة

قال في الفروع وهو صرح بكلامه في غير موضع انتهى  
وعنه : يس له الصدقة به ذكره القاصي في كتاب الترويق وهو  
مخرج في الشرح ، والحق

فأمرتان

إبراهيم . قال الخافى وغيره وكذا البرهون ، وإليه دافع ، وسائر الأمانات .

كالأموال المحرمة فيما ذكرنا وذكر خصوصاً في ذلك .

وتقدم حكم الموهوب في آخر الزهر

وأنتى فربما من ذلك في باب أدب القاضي ، عند حكم الهدية ، وارشوة

وأنتى مسألة الودعة في سب . وهل يلزم الحكم بالأحد أم لا ؟

الذاتية لا يجوز لمن هذه الأشياء في سب . وقد : له الصدقة سب . أن يأخذ

منها بمعه إذا كان من أهل الصدقة . نص عليه

وحرج القاضي : هو الأكل سب إذا كان فقيراً ، على روايتين في ضرره

الوصي من ماله قاله عنه من عميل في ماله وألقى به الشيخ نفي الدن عنه لله

في العاصب إذا مات

تفسير طه قوله : لا ف' سب له أنه لا يصدق بها إلا مع عدمه

معرفة أ' سب ، سواء كان مسلماً أو كافراً وهو مذهب وقدمه في الدرر

، قال الأثر : وعيد له الصدقة : إذا علم بها وثق دفعه إياه ، وهو - حرر

الحكمة

، عظم به في العائدة إليه جنة والنفس ، فقل : له الصدقة به عنه نص عليه

في مواضع .

وقال ابن تيمية : إن علم العاصب ذلك فهو حرام

بإبراهيم . قطع جرحه حية بما طهره السلامة كإجرامه ، والله

ومضت مدة الإلزام ولا وراث له صدق من كراهي من سبه وإياه

صاحبه ثلاث - كما عقود من من أهله ، أو في مهمكة ، أو في سبعين ونحوه

وكذلك أربع سنين ، وأربعة أشهر وعشر ، ولا وراث له صدق ، وأحد

نص عنه وإن كان له وراث سب إليه

وذكر أنه لا زيادة على أربع سنين ، وإن لامع لآله أشبه

والله

قال القاضي ، وغيره أصل المسألة . هل يقسم مال المفقود للمدة التي تساح روحته فيها ، أو لأربع سنين فقط ؟ على روايتين .

وينبغي أن يحسن المدة المستعرة في المال المحرر بتعيين التفسير إلى الحاكم من غير انتظار .

وأما أوّل عليه - كالودعة ، والرهن - : فليس عليه الدفع إليه الحالة الثانية : أن علم وجوده فإن كان عائداً سلم إلى وكيله . وإلا إلى الحاكم . وإن كان حاضراً فإليه أو إلى وكيله . وإن علم موته : فإن ورثته فإن لم يرثه . صدق به نص عليه ولا يكون لبيت المال فيه شيء .

وأي . إذا كسب مالا حراماً رضى الدافع ومحوه . في ذلك نص القاضي ، عند الكلام على الهدية للحاكم .

تفسير : قول المصنف « كاللقطة » قال الحارثي : الأنيق به التشبيه بأصل العمل لا في مضمون الصدقة والعيار فإن المذهب في « اللقطة » المملوك لا التصديق . انتهى .

قلت بل الصحيح من المذهب حوار التصديق « اللقطة التي لا تملك بالتمتع » على ما ذكر من كلام المصنف في اللقطة .

قال الشارح هـ : وعنه في اللقطة لا تخور الصدقة بها فتخرج هو مثله

#### قوائد

إبراهيم : قال في العروغ : لم يذكر الأصحاب في ذلك سوى الصدقة بها ونقل إبراهيم بن هاني : تصديق بها ، أو شترى بها كرهاً ، أو سلاخاً . يوقف هو مصلحة للمسلمين . انتهى .

قلت : قد ذكر ذلك الحارثي وقال عن ذلك : يرسل منزلة الصدقة انتهى .



قال في الفروع . والله حط عن مات ، وكان بدعي في أمور تركه ،  
فيرد من ولده التبره ؟ فقال : إذا دفعها إلى المالكين ، فبى شئ . فبى عليه ؟  
واستحسن أن يوقفها على المالكين . وسوجه على أفضل البر

قال الشيخ تقي الدين ، رحمه الله : تصرف في المصالح وقاله في ودعه وغيرها  
وقال قاله المصنف ، وأنه مذهب ومذهب أبي حنيفة ، ومالك وهذا مراد  
أصحابنا لأن الكل صدقة

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : من تصرف في ولاية شرعية لم يحسن  
وقال : ليس لصاحبه إذا عرف رد المعاوضة ، لتبوت الولاية عيباً شرعاً  
للحاجة . كمن مات ولا ولي له ، ولا حاكم

مع أنه ذكر أن مذهب الإمام أحمد رحمه الله وقف المقتد للحاجة لفقد  
مالك ، ونهبر حاجة الرواس

وقال : فبينما شترى مال مسلم من التتر لمسا دخلوا الشام : إن لم يعرف  
صاحبه صرف في المصالح ، وأعطى مشتريه ما اشتراه به لأنه لم يصير لها إلا سقته  
وإن لم يقصد ذلك كما رجعه فبينما نحر مال غيره ورجح  
ومن في ودعة لم يفتقر ، كمال مفقود وأن حائز الإمام أحب إليه من  
الصدقة

قال القاضى إن لم يعرف أن عيه معصوم فله قوله .  
وسوى ابن عقيل وغيره من ودعة وعصب . ذكرهم الخوافي كرهين  
الثانية إذا تصدق بمال ، ثم حصر المالك : خبر بين الأحد وبين الأحد  
من المتصدق فإن اختار لأحد فذلك وإن اختار للأحد فله ذلك . والأمر  
للقائم نص عليه في الرهن قاله الحارثي

الثالثة إذا لم يبق درهم مباح فقال في الواو : إذا كل عادته لأماله عنه  
عنه كحوا . وفا كفة

قوله « ومن أنفق مالا محترماً لغيره : ضمنه » .

سواء كان عمداً أو سهواً

ومعومه : أن غير محترمه لا يحسمه ، كمال الحرى والصائل ، والعقدى حان  
قطعه الطريق ومحومه . وهو كذلك

تعجب : يستثنى من قوله « ومن أنفق مالا محترماً » المحرم إذا أنفق  
مالاً مسلم فإنه لا يحسمه

فروا

منه : قال في القاموس . قلت : وهو أنفق لغيره وثيقة مثلاً - لا تحت ذلك المال  
إلا ما به في إثماته ما تضمنته احتمالاً

إهداهما لزمه كفور المالكية انتهى

قلت - وهذا محذور

وقال في المرويات في باب القطع في السرقة وإن سرى فرد حجب ، فحسمه كل  
وحد منه معرداً درهماً ، ومعا عشرة . حسم : بفتح الحاء حسمه وحسم  
التعريف ثلاثة

وقال درهمين ولا قطع

قلت : حسم ما في الشقة منها من حد يتوجه نحوه عسماً . انتهى  
وقال من حسم لله في حوائج الروح . وقد خرج الصالح للوقوف من مسألة  
الكفاية . فبب تقصير . ككفور ، أو صال . عسماً . وهذا . ما أن يحصر  
التيقن ، أو يحسم ما فيها من حد

ومنها : أو أكرم على . لأن من « غير » فحسمه بضمه مكرهه . فحسمه  
القاضي في كسبه « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » . ومن تقصير في عدم الأدلة  
قوله : القواعد

وقيل : هو كصطر

قال في اللحيص : تحت الصبر عبيهم ، وانقصر عليه حارفي وهو خيال  
للأصمى في بعض حقيقته ، وأظنهما في الموضع ، والقول  
وقيل في : عانة : وإن ذكره على ، لأنه صمه حتى استأثر وقطع ،  
انتهى

في صم استأثر إن كان حمله رجوع على مكرهه على الصحيح من  
الذهب حرمه في العانة وصححه في الموضع وقيل لا يرجع  
وإن كان : ما يرجع إلى "صحيح من ذهب  
وإذا رجع لإباحة بلاله ووجوهه بخلاف إذا ذكره على "من ولم يجزده ،  
خلاف مصط.

وهل لالمسكة مطابقة لمكرهه إذا كان لمسكه . . . . .  
له أو حرمه سنة أو فيه وجوه

وقيل في أربعين سنة . . . . .  
قلت له : لا

وقيل له : مصاصه . . . . .  
وقيل الصبر بينهما

ومما : أن يلبس في بلاله . . . . .  
الصحيح من ذهب

وقيل إن : بل من لوحة . . . . .  
وقيل في : أن في قبل عده . . . . .  
وأن في : بلاله . . . . .

وقيل : عد ذلك . . . . .  
يقع من نصيب حب واليد في الأرض السبعة . . . . .  
فتقصي أنه محل وفاق

في في الفروع . وسبق أنه حرم - في الأشهر - دهن شئ . مع الكعس  
قوله ( وإن فتح قفصاً عن طائر ، أو خلّ قيد عبّداً ، أو رباطاً فرس  
صممه )

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جمهور الأصحاب . وحرمه في معنى ، والشرح  
والوحد ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره  
قال في التلخيص ، قال أصحابنا : لم يمتص الصبار في جميع ذلك سواء يعقب  
ذلك صممه ، أو راحي عنه

قال في القواعد : ذكره القاصي ، والأكثر  
قال في المختار : لا يمتص فيه المذهب  
قال في الفروع : إن كان الطائر مضمماً ، صممه  
قال أيضاً : الصحيح التدقيق من ما عمل الصبار على صممه كالآدمي . وبين  
ملايين عليه الصبار كالحيوادث والجمادات فإذا حل قيد الصمد . صممه  
وقيل : لا يصمن إلا إذا ذهبوا عن الفتح والحل .  
على المذهب : صممه ، سواء ذهب غيب قطعه أو منزجاً عنه . وسواء هيج  
الطائر ولدانة حتى ذهب أو . يبيحهما قاله الأصحاب

### قواعد

أمرها : لو غلب الطائر والبس بحالها . حتى يرميها أحد صممه بعد  
حرمه في معنى ، والشرح . وشرح المختار ، وأربعة ، وغيره  
الثاني : دفع مردأ إلى عبد مريد به قيده ، فهل صممه أم لا ؟  
حكى في المصنوع ، والتلخيص ، وأربعة ، فيه اختلاف . وحكاهما في الفروع  
وحسين . وأطلقهما

قلت : الصواب الصمان . وهو ظاهر ما تقدمه الخارقي .

ولو دهم مفتاحاً إلى لص من

الثالث : لو حل قيد أسير ، ضمن . كحل قيد العبد ، وكذا لو فتح الاصطبل فصاعت الدابة ، وكذا لو حل دابة سبعة ممرقت ، وسوء . كان له صوف ربيع أولاً على الصحيح من مذهب

وعلى قول القاصي لا ضمن المصوف

الرابع : قال الشيخ بقى الدين لو علم سب كذب عليه ، عمد على الأمد .

جمع على الكاذب

قلت وهو الصحيح . وبغده ذلك وغيره في باب الخمر

الخامس : لو كانت الدابة محمولة عقوراً وحتت ضمن صاحبها ذكره ابن عقيل ، وغيره . وقصر عنه في شرح الخازني . كما لو حل سلة مريد ، أو ساحور كلب . صفر

وإن أفتت ربيع إنسان فكيف بدده فيه على ما في

السادس : لو وثقت هذه على الطائر بعد الفتح ضمنه . وقد نصه كلام المصنف

وكذا لو كسر الطائر في حروجه فأورده ضمن

قوله ( أَوْ حَلَّ وَكَأَنَّ زَيْدًا مَائِدًا أَوْ جَائِدًا ، فَأَذَاتُهُ الشَّمْسُ ، أَوْ تَقَى بَعْدَ حَلِّهِ قَاعِدًا ، فَأَلْقَتْهُ الرِّيحُ ، فَأَذْفَقَ . صَمْنُهُ )

إذا حل وكأَنَّ زَيْدًا مَائِدًا فَأَذْفَقَ . ضمنه بلا راجع أعنه

وإن كان متصباً فلفظ ربيع ، أو ذرلة أو طائر . ضمن على الصحيح من المذهب . وقدمه في المسمى ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمخلاصة ، والحاشي . وصره .

وقال القاصي : لا يصمن ما ألقته الريح وكذا قال أبو الخطاب ، وغيره  
وقال الحارثي : وعن القاصي ، وإن عقيل لا يصمن وقدمه في التلخيص ،  
وإن ذهب شمس الموفق صرح على الصحيح من المذهب  
قال حارثي : وافق على ذلك القاصي ، وصاحب التلخيص ، وقدمه في المعنى ،  
والكافي ، وغيره

وقال في المتن ، قال القاصي : لا يصمن ، فاعلم له قولان .  
وقال من ضمن شدي لا فرق بين حر الشمس وهبوب الريح . إما أن  
سقط الضمان في موضعين ، أو حبسها ، وحذفه لاضمانه أصلاً  
وقال في الفروع : وإن حل وعاء به دهن جامد ، فذهب بريح ألقته ، أو  
شمس فوحدها

قوله (وإن ربط دابة في طريق فأنفقت)

صلى شمل ما بين

أما هما : أن يكون الطريق صيقاً ، فمصمن . أنسب حرمه في المعنى ،  
والشرح ، وسرح الطريق ، والفروع ، ونزكشي ، وغيره . وقوله من عقيل ، وإن  
الربط دابة ، فأنفقت ، فأنفقت .  
ومن صرح به فأنفقت فأنفقت .

والنكاح الذي . أن يكون الطريق واسعة فظاهر ما قطع به المصنف هما :  
أنه يصمن وإن ألقته وكذا لو ألقته من موسى . أما خطب ، فخطب  
وهو عنه لإمام أحمد رحمه الله تعالى

فمن : وهو ظاهر ما حرم به في المذهب ، والخلاصة ، لإطلاقهم المصنف  
وقسعه في المدة الثامنة ، ثم بين وقال : هذا المصنف . وذكر المصنف  
في ذلك

والسرواية الثانية: لا يضمن إذا سكر في يده ذكرها القاضي في المحرد .  
وهو طاهر ما حرم به في توحيد وقدمه في لاعتين ، والحاوي الصغير  
وأظنهم في المستوعب ، وشمس ، المشرح ، والفائق ، والفروع ، والفوائد  
لأصوبية ، وزركشي

وقال القسبي في كتابه لو من ، وغيره : وطاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله  
أنه لا يضمن إذا كان واقعاً له ، والظاهر في رسمه  
قال الحارثي وهو لأقوى مدأ

قائمة : تورك حياً في طريق ، مرس فيه يمان ، أو حشمة ، أو عموداً ،  
أو حجرأ ، أو كيس دراهم من عنقه ، أو أسد حشمة إلى حائط ، فتف به نسي .  
صحة حرمة به في الفروع ، وغيره

ورأى في أول كتاب الحديث إذا صب ماء في طريق ، أو باب فيها دابة ،  
أو رمى فشرط طيح فتابع به ، في كلامه نصف

قوله ( أو أقتنى كلباً عقوراً فعقره ، أو حرق ثوباً ، إلا أن يكون  
دخل منزله من غير إذنه )

إذا دخل بيته إذنه فعقره ، أو حرق ثوبه ، أو فعل ذلك مع حج البيت .  
صحيح على الصحيح من مذهب ، من عنده وعليه جواهر الأصحاب

قال الحارثي : يضمن بغير خلاف في مذهب إذا فعل ذلك خارج من  
وقال إذا دخل بيته ، يضمن بغيره ، إذا فعله على الكلب ، وعلى  
كونه غير موثق أما إن به فلا ضمان

قال في الرعية : إن عقر خارج الدار : يضمن ، إن لم يكن له . أو يحد منه  
انتهى

وعنه : لا يضمن احتاره الشريف أبو جعفر

وإن دخل بيته خير إداه ، فصل ذلك . - - - ضمن على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

ومنه : يضمن أياً . اختاره القاضى فى الجامع

وقيل حسب إذا كان السكك موثقاً . - - - ضمن ما عقر

قوله ( وقيل : فى السكك القصور روايتان فى الجملة )

نص . روايتان مطلقتين ، سواء دخل يادى أو لا . سواء كان فى ممر صاحبه ، أو خارجاً عنه . ذكره الشارح

قال شارحى : أورد المصنف - فى كتابه - أن أى موسى ، والقاضى فى

المحدد ، وصاحب غير ذلك من غير خلاف فى شئ من ذلك

وحكى القاضى فى الجامع الصغير فى الصلح مختلف من غير تقييد يادى

روايتين وهو ما حكى أبو الخطاب فى كتابه عن القاضى وأورده المصنف هـ .

وحوى على حكمه هذا خلاف حماد من أنفة مذهب الشريفة أبو جعفر ،

وأبو الخطاب ، وأبو الحسن بن بكروس فى كتبهم بخلافه

وحسبوا أنهم من صحيح الصلح ، وهو القاضى فى الجامع ومنهم من

عكس ، وهو قول الشريفة والطاهر من كلام أبى الخطاب ، ومن بكروس

وقال - وهو المصنف - وقيل فى السكك روايتان .

قال شارحى : أى عمدة فى شرحه : سواء كان فى ممر صاحبه ، أو خارجاً ،

وسواء دخل يادى صاحب الممر أو لا

ومن ذلك من كلام أبى الخطاب - الذى أخذ منه المصنف ذلك -

أنه هو وارد فى حالة الدخول والإجمال فيه عائد على الإذن وعنده .

وكذلك ورد السمرى فى كتابه . فقال : إن اقتضى فى منزله كلاً عقوراً ،

فمعه فإسائه ، وإن كان دخل يادى غيره فلا ضمان . وإن كان يده عليه



قال : وخرجها القاصي على روايتين : الصبر ، وعنده فإن عفر خارج  
المثل : حسن ذكره ابن أبي موسى انتهى  
قال الحارثي : فخص الحلاف بحالة العفر داخل المير دون خارجه وهو  
الصحيح . انتهى . وهذا قطع به ابن منبغا في شرحه

### قوائم

الزوي : إفساد الكلب ، عدا القتر - كوله وولوعه في باب الأمير - لا يوجب  
صحة ذكره المصنف ، وغيره ، واقتصر عنه الحارثي .

وكذلك لا يصح ما أنفقه غير القفور ليلاً ومهاراً . قاله المصنف ، وغيره  
وهو ظاهر كلام الأصحاب . تنقيد الحكماء بالقفور .

قال الحارثي : وكلام المصنف محمول على ما سح اقتضاه وأما ما سحر -  
كالكلب الأسود - فيجب الصبان به . لأنه في معنى القفور في منع الاقتناء  
واستحقاق القتل . وكذلك ما عد كلب الصيد والحرب ونشية ، لأنه في معنى  
ما تقدم ، فيحصل المدون به . انتهى

الثاني : لو رضى أمه أو تم زواجاً ، ويحوي ذلك من السبب متوحشه  
فكالسكاب فهو فيما تقدم لأنه في مساء وأولى عنه المصنف

الثالث : لو أختى منه كل الصبور ، وغلب القدر في سادة فعليه صلب  
ماتته بلاء ومها ، كالسكاب حره به في معنى ، والشرح ، والفروع ، والعاثق  
وقال - إلا صاحب الفروع - قاله القاصي

قال الحارثي : ذكره أصحاب

فإن يكن من عادات ذلك : فلا ضمان . قاله الأصحاب

وبو حصل عنه كلب عقور . وسور صر من غير اقتناء ، وحته ، وأحد

الرابع: يجوز قتل كل خم ومحمود . على الصحيح من المذهب قدمه  
في الفروع

وقال في المصنوع: له عليها حين أكلها فقط واقتصر عليه الخافئ . ونصره

وقال في الترتيب: له عليها إذا لم تدفع إليه ، كالصائل

قوله: «وإن أجمع نارا في منكبه» أو سقى أرضه فتعدى إلى ملك  
غيره فأنتمه: صمته إذا كان قد أسرف فيه ، أو فرط ، أو إغلا

هذا المذهب ، وشبه لأصحاب

قال في الفروع ، ويراد : لا يطريان ريح ولهذا قال في عيون المثل  
لو أحبط على سطح در فميت ريح ، فطارت الثريد : لا يصح لأنه في  
منكبه ولم يفرط ، وهووب الريح يس من صفة بخلاف ما لو أوقف دابة في  
طريق فمات ، أو رمى فيه فميت ريح لأنه في غير منكبه فهو معرط .

قال في الفروع وصاحه لا يصح في الأول مطلقا انتهى

وقال في الزعامة - عدد ذلك السنة - قلب . وإن كان مكان معصوما .  
صمن مطلقا ، يعني سوء فرط وأسرف أو لا . إن لم يكن للسطح سقفة ويقر به  
ربيع ومحمود ، وأجمع هبة ، أو أرسل في ماء منقلب ويصير صمن

فقال من أجمع «رأى ملك يده له ، أو يعيره بها أو إهارة ، وأسرف  
صمن ، وإغلا وإن منع من ذلك لأذى حاربه صمن . وإن لم يسرف انتهى  
فأما في الحديث قوله «أسرف فيه أو فرط» فيبقى الاختصار على لفظ  
«التمر» «لداحول» «الإسراف» فيه انتهى .

فت ، الذي يظهر : أن الأمر ليس كذلك ، وأن كل واحد منهما يثبت عن  
الآخر . لأن «الإسراف» محمولة الحد عمدا عدونا وأما «التفريط» فهو التقصير  
في الأمور .

وذلك من بعض المحققين شرط أو فرط

قوله ﴿وإن حفر في مائه يثراً لنفسه صمن ماتت بها﴾ .

هذا مذهب الملا رب من عبده وعبه الأصحاب .

وحور من الأصحاب حفر ثلثه في مائه يادن الإمام ذكره القاصي  
قال الشيخ في الدين رحمه الله ثلثه من حطه في مائة حدث في ربه  
قال في الهداية الثامنة ونحوه وفي الأحكام السطوية : له التصرف في  
مائه بما شاء من حفر وغيره إذا عسر .

وقال الشيخ في الدين رحمه الله ومن بعد ثلثه بدأ بجمع من الضرر صمن  
ماتت بها

وأنى ذلك أيضاً في أول كتاب الهيات

فائدة : لو حفر الحفر ثلثاً مرة أولاً ، وثبت عليه ثلث في ملك غيره - من  
عليه - صمن الحرام . قاله القاصي ، ومن عقل ، وامصب ، وغيرهم من الأصحاب .  
وقدمه في البروع وقال رحمه الله

وقدمه الحديث ، وقال : هو مقصود إرداس أي موسى - معي : أيها  
صمن - وإن جهل صمن الأمر

وقيل - الحرام ويرجع على الأمر

قوله ﴿وإن حفرها في مائة ليفع المسلمين : لم يصم في أضح  
الروايتين﴾

معني : إذا لم يكن فيه ضرر وهذا مذهب هذا الشرط .

قال في الوجيز ، وغيره : إن كانت المائة واسعة وهو قد حفر ، كما في .  
حرم به أن أي موسى ، والقاصي في الجمع الصغير ، وأوالفرج الشيرازي ، وغيرهم .  
قال في الهداية ، والمذهب ، والإحالة : لم يصم في أضح الروايتين . وصححه

المصنف ، والشارح أيضاً ، والناظم وقدمه في الفروع ، والعاثق ، والرعائتين  
والخارقي الصغير ، والمحرر .

وعنه . بصم . ولا يذكر القاصي غير هذه الرواية  
قال الخارقي : وهذا له قوة . وإن كان المصنف وأبو الخطاب صحيحاً غيره .  
وعنه : لا يضمن إن كان ياذن الإمام ، وإلا ضمن  
قال المصنف ، والشارح . قال بعض أصحابنا لا يصح إذا كان ياذن الإمام .  
قال الخارقي : وهذه طريقة القاصي في المحرد ، وكتب الروائين ، وإن عقيل  
والساري ، وصاحب التلخيص ، وغيرهم . انتهى  
وهي طريقة صاحب المحرر أيضاً

وقال بعض الأصحاب . سعى أن يتقيد سقوط الصلابة عنه فيما إذا حمرها في  
موضع مائل من القارعة ، بشرط أن يعمل عليه حاحراً سطحاً ، ليتوقَّف

#### تفصيله

أمرهما : محل خلاف . إذا كانت السائلة واسعة . فإن كانت ضيقة . ضمن  
بلا راع

قال الخارقي . لو حدث في سائلة ضيقة . وجب الصلابة لأنه لا يختلف المذهب  
فيه . وليس بداحل فيما أورد المصنف من الخلاف . وإن كان ظاهر لا يراد شمله  
ومحل الخلاف أيضاً . إذا حمر في غير مكان بهر مادرة  
فإنما إن حفر في طريق واسع في مكان منه يضر بالمادة : فهو كالأول كان الطريق  
منه صفاً

ولا فرق بين كونه مصدحة عامة ، أو خاصة ، ياذن الإمام أو غيره  
الثاني : مفهوم قوله « لا نفع لمسلمين » أنه لو حمر لنفع نفسه أنه يصح . وهو  
كذلك ، لأن فيه الإمامة . انتهى

فأمرنا

إبراهيم لو حرق في موات للتطكت ، أو الارتفاع ، أو الانتفاع به :  
فلا ضمان عليه وقطع به الحرق ، والمصنف ، والشرح ، وغيرهم ذكرناه في كتاب  
الديات .

الثانية حكم ما لو بنى فيه مسجداً أو غيره لمع المسلمين - كالحل ونحوه -  
يقول إسماعيل بن سعيد في المسجد لا تس به إذا لم يصر بالحق  
وقيل عند الله أكره الصلاة فيه إلا أن يكون بادر إمامه  
وقيل لا ودي حكم هذه المسجد التي ست في الطريق تهده  
وسنة محمد بن يحيى السكندر برمد في المسجد من الطريق ؟ قال :  
لا يصلي فيه

وقيل حصل أنه سأل عن مسجده على الأسماء قال أحسن أن يكون  
من الطريق

وسأله عن إبراهيم بن ساعد موفه مسجده ، أبصلي فيه ؟ قال : لا يصلي فيه  
إذا كان من الطريق

قال في الفروع : لأن كثر من الأصحاب قالوا : إن كان بادر الإمام -  
وإلا فرواها - ماله نصر مائة  
ومهم من أطلق أرونتين

قال المصنف ، والشرح : وحصل أن هذه إدر الإمام في بناء مع المسلمين  
دون غيره ، لدعوى الحاجة إلى الحمد لمع الصديق وإصلاحه ، وإزالة الطين وإزالة  
مها فهو كشيئين ، واحد هذه فيه ، وقيل حجر نصر مائة ، ووضع الحص  
في حدة بملاها ، تضعف ساقية فيه ، ووضع حجر في حدة فيها بطن الله من  
عليه فهد كنه مسج لا تضمن مائة به لا علم فيه خلاص



قال الحارثي : هذا ما حكى النصف ، والقاضي في الخلف الصغير ، وأبو الخطاب ،  
والشريف - أبو حمزة ، وأبو القاسم الرضائي - وأبو مري - في آخر - عن  
المذهب انتهى

ووجهه في الخبر ، وغيره ، وقدمه في العائق ، وغيره

وقد ضمن قدمه في الرفع وهو يخرج لأن الخلف في مقدمه من  
التي فيها وهي حد الشر وكذلك وجه أنه الحسن من كتاب  
قال الحارثي لا يصح لأن حد عدوان لا يطرح حق له ، وكذلك  
ما نحن فيه

ودكر القاضي في الحد ، كتاب " انتهى إلى أن الإمام فلا يصح  
والأصل وجوبه - على أنه

وجهه على ذلك من أنه في النص ، مع أنه قال أن أحد في " يرى  
المستند - لأصل على عام ، وهو ، حد الإمام ، غير أنه لأن حد  
من - من مصدقه

فأمره ، من حد ما ، أو محمد ، في حد ما ، حد ما ، فأستعمله  
الحد ، أو من حد ما ، أو قد مضى فلا يصح منه  
فأستعمله - في يرى المستند - لأصل على حد واحد ، وهو ،  
كان يدين لأمره ، به

قوله : وإن جلس في مستند ، أو طريق واسع ، فمشر به حيوان ،  
لم يضمن في أحد الوجهين ، وهو المذهب

وفي مدرج ، ذبح لأصل

في - مع أنه في

في في القدر ، في حد حسن في حد في واسع - من في صحيح  
الوجهين ، مستند في الخط واحد ، به في الحد

والوجه الثاني : يصمن وقدمه في رعايتين واحتره اس عبدوس في  
 بكاته في الحاس في الطريق وأطلقهما في الهدية ، والمذهب ، والمتوعب ،  
 والخلاصه ، والتجيب ، والحدوى الصغير ، وشرح اس سعد

غيب قبل الحارثي : أورد المصنف الوهمين في المتن ، أحداً من يرد  
 أن الخطاب . قال : ولم أرهما لأحد قبله

وأصل ذلك . وثقه أعلم . صم من روايته في . بعد الهدية في الطريق  
 ، بحمد . مذهب مكن الحوس منحه ، كالحوس في المذهب مع الهدية والحيص ،  
 أو البيع والشر . . . وبحو ذلك  
 أم ما هو مطلوب . كالاعتكاف ، وانتظار الصلاة ، والحوس لتعليم القرآن  
 والصحة . فلا تأتي الخلاف فيه وجه .

، كد ما هو مباح من الحوس فيه ، وفي حواش الطرق الواسعة . كبح  
 ، كقول وبحو . لا مشاع الخلاف فيه لأنه جلس فيما يستحقه بالاحتصاص  
 هو كالحوس في ملكه ، من غير فرق

وهذا حكمي القاصي الحر . سى الصمان في المسألة في الطريق ، ومع  
 وهذا التقييد حكاه من شيوخنا في كفه عن بعض الأصحاب ولاند منه  
 لكنه يقتضي اختصاص الخلاف بالسجد دون الطريق ، لأن الحوس  
 . سبط في الواسعة بما مباح . كاد ك . فلا صمان بحال وإما غير مباح .  
 كالحوس وسط الحدة فاصمان وحب ، لاند . تنهى كلام الحارثي  
 فائزاً حكم الاصطلاح في السجد ، والطريق الواسعة حكم الحوس  
 فيهما على ما تقدم

وأما التقييد . فلا صمان به بحال لأنه من مدافق الطرق ، كالمروور  
 عنه : مفهوم كلامه . أنه لو جلس في طريق حقيقة : أنه يصمن . وهو كذلك



وذكر في كلام المصنف ، في أول كتاب الديات ، في مسألة الاصطدام  
قوله ﴿ وَإِنْ أُخْرِجَ جَنَاحًا ، أَوْ مِيرَانًا إِلَى الطَّرِيقِ ﴾  
قال في الرعدة : نافذاً أو غير نافذ - يعني بنور إذن أهله ﴿ فَسَقَطَ عَلَى شَيْءٍ  
فَأَثْلَقَهُ : ضَمِنَ ﴾ .

وهذا قاله أكثر الأصحاب  
وتقدم السكالك في ذلك محراً في باب الصبح عند قوله « ولا أن يشرح  
إلى طريق نافذ جناحاً » .

قال في المروغ : ولو سدد بيع وقد حولت بنفسه خصوله بماله شبي  
وقال القاسم ، وغيره  
وقال في الرعدة : هذا أن ذكر الأول : « ولا يصح ما ذهب إليه صاحب » من  
جناح وسائط وميزاب

من من ذلك أن « اد المصنف - وغيره ممن أطلق - : إذا كان ذلك  
لاصح فعليه ، قد صرح بذلك المصنف ، والشارح في إخراج الجناح في غير الدرب  
النافذ بإذن أهله : أنه لا بضمن .

قال الحارثي : ومبنى هذا الأصل : أن الإخراج من صاح أم لا ؟  
قوله ﴿ وَإِنْ مَالَ حَائِطَةٍ ، فَلَمْ يَهْدْمَهُ حَتَّى أَثْلَقَ شَيْئًا : لَمْ يَضْمَنْهُ ﴾  
من عليه . وهو المذهب .

قال الحارثي في شرحه : والذي عليه من أحررو لأصحاب - القاسم ومن بعده -  
أن الأصح من المذهب - عدم الضمان

قال وأصل ذلك قول القاسم في المحرر : خصوصاً عنه في وانه من منصور :  
لا ضمان عليه سواء حولت بنفسه أو لم يطالب انتهى

وحرمه في الرجيز . ولمن وصحة الناظم . وقدمه في المحرر ، والمضى ،  
والشرح ، والمروغ ، وشرح ابن منبج ، والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير

وأورد في موضع أنه إن تعدد إياه نفسه ، وشهد عليه فلم يفعل - ضمن  
وهذا الإتيان ذكره ابن مختار ، وابن هاني ، ونص على ذلك في رواية إسحاق  
ابن منصور . ذكره أبو بكر في رد المساء

قال الحافظ : وهذا الرواية هي المذهب . وم يورد س في موسى سوه  
وكذلك قال في . موس مسائل وهو من كتبه القديمة  
ودكر أم الخطاب ، والخصي أبو الحسين ، وابن بكروس ، وغيرهم أنه  
حديثاً طائفة من الأئمة

قال في العروة . وعنه . طالبه مستحق نفسه ، فأبى - مع إمكانه - ضمنه  
أحمد . حمزة . وقدمه في السطر

قال مصنف ، والشرح . وأما إن طوب نفسه ، لم يمس . قد روى  
الإمام أحمد رحمه الله عن خوب .  
وقال أحمد . ضمن وقد أورد إياه الإمام أحمد رحمه الله . التفرع عنه  
وأظهره في عنه الكفرى

وقيل ، ضمن معه

وحججه أبو الخطاب ، وأحمد ، وحجها .

قال الشرح . ضمن أحمد ، وحجها . ضمن معه . سمي

أحمد حمزة . سمي

قال الحافظ . وهو الأقوى

تعدد نفسه على بعض ذلك في أول آخر باب الصلح

ضمن . محال . خلاف . رد عن سئلانه . على الصحيح من مذهب أحمد . في

له و

وذكر في العروة . أم . يلا . وهو طاهر . كماله . مصنف . في جملة



وإن جحد على المالك - سعة ، أو صغر ، أو حنون - فطوبى - ، يضمن .  
 وإن طوبى وبه ، أو وصيه ، فم ينقصه : صبي المالك . قاله القاصي في  
 العدد ، ونصف في المعنى . والشرح ، والخارقي ، وغيرهم  
 في في الفروع ولا يضمن ولي وط من موليّه . ذكره في المنتجب  
 ونحوه عنك

وكأنه - طبع على كلام المصنف ، والشرح ، والخارقي

وقال من عقيل الصبيان على نولي

في الخارقي ، وهو لحق بوجود التوطى وهو التوجيه الذي ذكره في  
 الفروع

الراجحة . إن كان اميلان إلى ملك ماله معين - إما واحد أو جماعة - فم يملكه  
 المالك . أو أراءه حار ، ولا صان

وإن أمهه - أي ملك ، أو أراءه - فكذلك ذكره القاصي ، والمصنف ،  
 والشرح وقدمه الخارقي

وقال من عقيل لا يضمن ، ولا شاحل ، إلا أن يجتمع أعين الساكنين  
 ومالك

في الخارقي ولدى به أنه لا يبرأ بالنسبة إلى المبرء ، وليس كما قال .  
 لأن من ملك حقاً ملك به ماله وإن كان بالنسبة إلى من لم يبرأ ، فم . وذلك  
 على سبيل التعصيص لأفضل حلالاً

وإن كان اميلان إلى حرب لا ينفذ ، أو إلى ساطة . فأراءه المصن أو أمهله :  
 رى ، بالنسبة إلى مبرئ . أو أمهله

الخامسة - إن كان ملك مشتركاً ، فطوبى أحدهم ينقصه . فقال المصنف ،  
 والث حاحل وحين . وأطلقهما في الفروع

أمرهما : لا يلزمه شيء .

والثاني : يلزمه بحسبه . وهو ظاهر ما حزم به الناظر

السادس : لو بيع الجذا مثلاً بعد التقدم إليه حصل القضي في الجود ،  
والمنصف ، والشارح ، والسمي في ووقه لأعمال عليه لزوال التمسك من  
الجهة حالة السقوط

قال المنصف : ولا على المشتري لاستثناء التقدم إليه  
وكذا الحكم لو وجبه وأقصه

وإن قيل بدونه لجهة : أن العمل به بمجرد العقد سمي  
وقال ابن عقيل في الفصول : إن دفعه فراءاً لم يفتقر العمل لأن البيع  
لا يسقط الحقوق بعد وجوبها انتهى

قال الحارثي : والأولى : إن شاء الله - وجوب الصمان عليه مطلقاً .  
وقال ابن عقيل - بعد كلامه المتقدم - وكذا لو باع شيئاً أشكك منه وبين  
موقعه صيد في الحرم ، أو بمحرمة للصحر : لم يسقط عنه صيانته  
قال من رجب : والطاهر أن القاصي لا يحدف في هذه الصورة - قاله في  
القاعدة الراحة والعشرين

وقال في القاعدة التسعة والتمدين : ومن يجب الصمان على من سقى ثلاث  
إليه إذا استداره ، أم لا ؟ لأعلم وجوبه عليه . كمن اشترى حائطاً مثلاً فإنه  
يقوم مقام الشئ فيه فإذا طوب بدارائه ، فلم يفعل ضمن على وائمه انتهى  
السابع : رد تشقق الحائط طويلاً لم يوجب نقصه ، بحكمه حكم الصحيح  
وإن تشقق عرضاً ، بحكمه حكم مثل على مدقده - قاله المنصف ، والشارح ،  
والحارثي ، وصاحب الفروع ، والفاثق ، وغيرهم

قوله ﴿ وَمَا أَتَلَقْتِ النَّبِيَّةَ فَلَا صَيَانَ عَلَى صَاحِبِهَا ﴾



والشريف ، ووجهه ، وامر عتيق في التدكئة ، والذهب ، وسبوك الذهب ،  
 والمستوعب ، والغلاصة ، ووجهر ، وغيرهم . وقدمه في معنى ، والشرح ، وشرح  
 حارثي ، والفروع ، والعتيق ، وغيرهم . وعنه حميد لأصحب  
 وعنه : يصمن السائق حصة رحل .

قال القاضي ، وابن عقيل : وهي أصح . لتسكن السائق من مراعاة الرحل ،  
 بخلاف الراكب والقائد .

وعنه : يصمن صاحب رحله ، سواء كان سائقاً أو قائداً أو راكباً ذكره  
 في المعنى ، وغيره .

قال الحارثي : وأورد في المعنى هذا خلاف مطلق في القائد والسائق والراكب  
 والصواب : ما حكاه في السكاني وغيره من التقييد . سائق به مأخوذ من  
 القاضي . والقاضي إنما ذكره في السائق فقط انتهى .

قلت : هذا غير مؤثر فيما أورده النصف من الإحلاق لأن جمعة من  
 الأصحاب حكوا الرويت الثلاث . والناقل مقدم على الداني

وقال في المحرر : يصمن إذا كان معها راكباً أو قائداً أو سائقاً صاحب سبده  
 وقب ووجهه . رحيم ، دون مصم ابتدأ . انتهى .

واحتاره ابن عدوس في تذكره

وقال ابن السكيت : يصمحت رحيم . وهو يسر عصبه . فلا يصح . إن كان  
 سائقاً : يصمحت رحله .

### قوام

منها : لو كتبها بالجمع . يادة على المعتد . أو صرحت في الوجه . صمن  
 صاحب رحل أيضاً ، ولو لمصلحة

قال الحارثي : لا يحنف الأصحاب في حبوب الصهار وطأة ونمعا

وطاهر نقل ابن هادي . في الوطء : لا يصح

وهو أن طالب لا يصح ما أصحت رحبها ، أو فعت م لأنه لا يقدر  
على حبسها . وهو ظاهراً كلاً . حماءه . قاله في الدع

ومما لا يصح ما أصحت بدسها على الصحيح من المذهب . كرحب .  
قال في الفروع : ولا يصح بدسها في الأصح حرمة في التعقيب وغيره  
وحرمة في الأصح في الرضتين ، والحدوى الصغير ، والفائق ، وغيرهم مع ذكرهم  
الخلاف في الرجل وقيل : يصح

قال الحارثي : ولدس كاحل ، يجري فيه الخلاف في السابق ولا يصح  
به راكب والقائد ، كما لا يصح باحل وحده وحده كذا أورده في  
الكافي . انتهى

ومما لا يصح ما أصحت من غير أن ينفق والقائد والراكب ، مثل إن نخسها  
أو غيرها غيره . فاصح على من فعل ذلك حرمة في معنى ، والشرح ، وشرح  
الحارثي ، والفروع ، وغيرهم

ومما لا يصح ما أصحت من غير أن ينفق على الصحيح من المذهب من عليه  
واحدة من أي موسى ، والسادس ، وقطع به وقدمه في الفروع ، وشرح الحارثي  
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يصح أن ينفق ، نحو أن ينفق شمس ،  
والإمام

وقيل لا يصح مطلقاً . وحده المصنف ، وشرح وقدمه في الفائق  
ومما لا يصح ما أصحت من غير أن ينفق : فاصح على الأول ، إلا أن يكون صغيراً  
أو بصاً ومحوماً ، وكان الذي متوياً يديره فيكون المصالح عليه  
قال الحارثي : وإن شتركا في النصف شتركا في المصالح

وإن كان مع والده سابق وقائد : فاصح عبيد على المذهب وعبيد  
لأصحب



قال الحارثي : وعن عمر بن الخطاب - الصديق - القائد وحده  
 قال : وهذا قول حسن  
 وإن كان معهما ، أو مع أحدهما ، ك : اشتراكهما في الصديق الصحيح  
 من المذهب قدمه في الله ، وع  
 وفيه وجه آخر الصديق على الأكب فقط ، وأطلقهما في النص ، وشرحه ،  
 وشرح حارثي ، والعائق  
 وفيه : يضمن القائد فقط وهو احتمال في النص  
 ومنها : الإلزام والعمل القطرة كالهيئة الواحدة . على قائدها الصديق وإن  
 كان معه سابق ، ك : في صديق الأحرار ، دون سابقه هذا إذا كان في آخره  
 فإن كان في أولها : شارك في الكل وإن كان فيما عدا الأول : شارك في صديق  
 ما يشر سؤقه دون سابقه وشارك فيما بعده  
 وإن انفرد راكب بالقطار ، وكان على أوله : ضمن حماية الجميع . قال الحارثي .  
 قال المصنف في نصي ، ومن نعمة : المقطوع على الحمل لا كوت بعض حديثه  
 لأنه في حكم القائد له  
 وأما المقطوع على الحمل الثاني فيسمى لا يضمن حديثه لأن ك  
 الأول لا يمكنه حفظه عن الخطأ انتهى  
 قال الحارثي : وليس بالقوي فإن ما بعد ك : يتسبب سببه ، وط  
 بوطه ونسكن حظه عن الحصة نص . ك : المقطوع على ما عتبه انتهى  
 . من له هتفت الدانة من هي في يده ، وأقوت . فلا صديق من عتبه  
 فهو استغنى . إن فرده . فقياس قول الأصحاب الصديق قاله الحارثي  
 ومنها : لا فرق في أكب والشافعي والقائد بين مالك ، والأجير ، والمستأجر ،  
 والمستعير ، ولو وصى إليه مائة وعجوة صوم من الإمارة أحمد حقه الله عتصه  
 قوله : ﴿ وما أفسدت من الزرع والشجر ثلثاً ﴾ يعني ﴿ يضمنه رثها ﴾

وهذا بلا راع لكن طاهر كلامه نصف - الصالح ، سواء اعتنت «حشاشه»  
أو غير احتياده . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله قلب جماعة ، منهم ابن  
منصور ، وابن هاني ، وقطع به مصنف

قال ابن منجد في شرحه : مخرج به نفسه ، في معنى . وغيره من الأصحاب .  
انتهى . وقدمه في المتن

قال الركني كذا في جملة من الأصحاب منهم القاضي في الجامع  
الصغير ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلاصهما ، والشيرازي ، وابن الباء ، وابن  
عقيل في التذكرة ، وغيرهم انتهى  
والصحيح من مذهب أنه لا يصح دأه يمدد قدمه في المحرر ، والفروع  
وقال : جزم به جماعة

قال ابن منجد وكلامه هذا مشهور لأنه عطفه على صمان به حيث مذهب  
أولها ، بعد اشتراط كونها في يد إنسان موصوف في ذكر انتهى  
قال الخارقي : إنما يضمن إذا شرط . أم . د . بمرط فإنه لا يضمن قاله  
القاضي - أبو حلي ، وأبو الحسين - وابن عقيل ، والقاضي يعقوب ، والعمري ،  
والمنصف في الكافي ، وغيرهم

قال في المتن : وبكرت الدب أو صحنه : قهر ولو فتحه آدمي : ضمن  
نعم : قوله « وما أفدت من الزرع والشجر ليلا يصسه ربه » حصص  
الصمان بالآمرين وهكذا قال في الشرح ، والنظم ، وجماعة

قال في المتن : جزم به المصنف ولعله . أراد في هذا الكتاب .

ودكره أيضاً رواية عن الإمام أحمد رحمه الله

وحرمه في المعنى ، والله خير : أنه لا يصح سوى الزرع .

فقال في المعنى : إن أعتت عن الزرع : لم يضمن مالكها ، نهارة كان  
بلاؤها أو ليلا

قال الحارثي ، وإن سمعنا : ولم أحده لأحد غيره .

فت : هو طاهر كلام الحارثي لأقصاره عليه

والصحيح من المذهب : أنه يضمن جميع ما أتلفته مطلقاً

قال الحارثي وكافة الأصحاب على التسمية لكل من بل منهم من صرح

بأنسوبة بين ربيع وغيره منهم القاضي في المجرى ، والناصري في المستوعب

قال من سمع في شرحه حصص المصنف الحسنة بالربيع والشعب وليس كذلك

عند الأصحاب . انتهى

وقدمه في العروغ وقال نص عليه وحرم به جماعة انتهى

وقدمه في الفائق أيضاً

وقال في الواضح : يضمن ما أتلفت بيلا من سائر المال ، بحيث لا يثبت

واضحه إلى تفريط

فأمره : لو ادعى صاحب ربيع . أن عم فلان بعثت ليلاً . ووجد في الزرع

أثر غنم : قضى بالعمان على صاحب الغنم . نص عليه في رواية ابن منصور

وحمل الشيخ نقي الدين هذا من الفياضة في الأموال وحملها معتبرة كالتقايضة

في الأسباب . قوله في القاعدة ثلثة عشر وتخرج روجه . لا يكتفى بذلك .

فت : وبحمل الخلاف إذا لم يكن هناك غنم فغيره

قوله ( ولا يضمن ما أفسدت من ذلك نهائياً )

ظاهره : سواء أفسدها بعد ما قصدت عدة أولاً وهو أحد القوي وهو

طاهر كلامه في الهداية ، وبذهب ، والخلاصة ، وجماعه . وقدمه في العروغ

قال الحارثي - وهو الحق - وهو طاهر كلامه إلا كثيرين من أهل المذهب

وصرح به المصنف في المتن

وقال القاضي ، وجماعة من الأصحاب . لا يصح إلا أن يرسلها بقرب ما تنفعه عادة ، فيصم .

ودكره الحارثي ، وغيره رواية . وحرمه في بحر . والعلم ، والوجيز .  
والهائي ، وأربعين ، والحارثي الصغير ، والزرکشي  
قلت : وهو الصواب

وقاله القاضي في موضع . قلله الزركشي

فرائد

المؤولي . قال الحارثي : لو حرت عادة حص الواحي رطلها سهاراً ويزرسلها  
وحفظ الزرع ليلاً فاحكم كذلك لأن هذا يدر فلا يستره في التعصيص  
الثانية . إرسال الماصب وخوء موجب للصهار ، سهاراً كان أو يلاً .  
وإرسال المودع كإرسال المالك في انتهاء الصهار . قاله الحارثي أيضاً ، والصغير ،  
والمستأجر كذلك .

وبه استأجر أخيراً لحفظ دونه ، فإرسالها سهاراً فكذلك اللهم إلا أن يشترط  
الكف عن الزرع ، فيصم . فهو كاشتراط المالك على المودع صبطلها سهاراً  
الثالثة : لو طرد دابة من مرعته لم يصم ما تحتها ، إلا أن يدخلها مرعته  
غيره ، فيصم . وإن انصلت المزارع : صهر ، يرجع على صاحبها .  
ولو قدر أن يجرها ، وله مصرف غير المزارع فتركها : فهو

الرابعة : الخطب التي على الدابة . إذا جرى نوب آدمي لصير عاقل ، يجد  
مصرفاً : فهو هدر . وكذلك لو كان مستدرأ ، وصاح به متبهاً له ، وإلا ضمنه  
فيهما . ذكره في الترتيب . واقتصر عليه في القروع .

الخامسة : لو أرسل طائراً فأفسد ، أو نقط حنك : فلا ضمان . قاله الشيخ  
الموفق في المعنى . والحارثي

وقيل : ضمن مطلقاً وهو الصحيح صححه ابن مطيع في الأدب وصنف  
الأول . وكذلك صححه ابن القيم في الطرق الحكيمة . وقد ذكرها في المروغ  
قوله ( وَمَنْ صَالَ عَلَيْهِ آدَمِيٌّ ، أَوْ غَيْرُهُ فَقَتَلَهُ دَمًا عَنْ نَفْسِهِ :  
لَمْ يُصْنَفْهُ ) .

هذا الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب  
وقال في القاعدة السبعة والعشرين لو دفع صائلاً عليه بالقتل : بضمه  
ولو دفعه عن غيره بالقتل : بضمه . ذكره القاسمي  
وفي الفتاوى الرحمت ، عن ابن عجيل ، وابن الرامحوي لأصحاب عليه أحد .  
قال الحارثي ، وعن الإمام أحمد : رواية ناسخ من قتال الصومع في القننة  
فيترتب عليه وجوب الصيام بالقتل لأنه مجموع منه إدر . وهذا لا عمل عنه  
انتهى

قلت أما ورود الرواية بذلك فمرد وأما وجوب الصيام بالقتل في  
النفس من هذا شيء .

وخرج الحارثي . وغيره . قولاً بأصحاب قتل الهرم الصائر . على ما قاله  
أبو بكر في الصيد الصائل على الحرم .

وبأنى ذلك في كلام المصنف أيضاً في آخر باب الحارثيين بأنهم من هذا ،  
ومسائل آخر . إن شاء الله تعالى

فأمره . لو حالت سبيمة منه . بين ماله . وبين نفسه إلا نفسه . فبعضها :  
فيحتمل أن يصمن . ويحتمل أن لا يصمن

قلت وهو الصواب

وأطلقهما لحارثي

قلت قد نفى من ذلك ماله بمرش الحارثي في طريق الحرم . حيث به  
لا يقد على ما لا يلا قتله . هل يصمه أم لا ؟ على ما تقدم

و في نظيره في آخر باب اللقيات

قوله (وإن اصطدمت سفيتان ، ففرقتا : ضمن كل واحد منهما  
سفينة الآخر وما فيها )

هكذا أطلق كثير من الأصحاب .

قال المصنف وغيره بحقه ، إذ فرط

قال الحارثي : إن فرط ضمن كل واحد سفينة الآخر وما فيها ، وإن لم فرط  
فلا ضمن على واحد منهما . حكاه المصنف في كتابه ، ومن عده من الأصحاب  
ونص الإمام أحمد - رحمه الله - على نحوه من رونة أبي طاب

مع أن إطلاق المتن لا يقتضيه . غير أن الإطلاق مفيد بحالة الفرط التي  
قد مر على مذهب أبي الأصحاب من غير خلاف عنه بينهم انتهى .

وقال في الفروع : وإن اصطدمت سفيتان ففرقتا : ضمن كل واحد منهما  
متلف الآخر

وفي المتن . إن فرط وقته في المتعصب ، وأنه عاهر كلامه انتهى

وجزم بما قاله الحارثي في الرعدة وغيره

تعبير : حيث قد سمعنا ، فضمن كل واحد منهما سفينة الآخر وما فيها

كما قال المصنف . وهو المذهب . وعليه الأصحاب

وقال الحارثي ، قال الشافعي رحمه الله . على كل واحد منهما نصف الصبيان  
لاشترائك في المص . فإنه حصل من كل واحد نصيبه وفعل صاحبه فكان  
معد في حق نفسه ، مصوناً في حق الآخر . كما في النصف من حراقة نفسه  
وحراقة غيره

قال الحارثي . وهذا قوة .

قوله ( وَإِنْ كَانَتْ إِخْدَاهُمْ مُنْجِدَةً : فَمَلَىٰ صَاحِبُهَا مَنَازِلَ الْمُنْجِدَةِ  
إِلَّا أَنْ يَكُونُ عَلَيْهِ رَيْحٌ ، فَلَمْ يَنْقُذْ عَلَىٰ صَبَاطٍ ) .

وهذا المذهب نص عليه وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به في المعنى ،  
والشرح ، والمحقق ، والحراني ، وغيرهم من الأصحاب  
وفي الواضح وجه : لأنفس المنجدة .

وقال في الترتيب السبعة كذبة . والملاح كذا كـ

تميم : قال الحراني سوء . وطالب المصنف في هذه الحالة أولاً ، على ما صرح به  
في السكاني وأطلقه الأصحاب ، والإمام أحمد رحمه الله

وقال في المعنى : إن شرط المصنف ، بأن أسكنه المدون نصيبه ، والمنجدة غير  
قادر ولا ممرط . ولبيان على المصنف . لأنه الممرط

قال الحراني وهذا صريح في أن المصنف يؤاخذ بغيره

فأمرنا به

أمرنا به . نقل قول الملاح . إن تلف المال بصفة ربيع

وبعد المصنف . فشره مكان في إتيان كل منهما ، ومن فيهما

في قول في المال . فالقود ، وإلا شئ غيره

ولا يقتضيه المصنف في حق نفسه مع غيره

ولو حقه غيره أو شبهه ، أو حقه على ذلك قوله في المدور

وقال الحراني إن غيره لا يهلك غيره . فشره غيره وكذا ما قصد

إصلاحه . ففقط لوحاً أو أصبع مسباراً ، فخرق موضعاً حكاه القاصي وغيره

وقال المصنف في المعنى . والصحيح أنه خطأ محض . لأنه قصد إصلاحه

وهل يصح من أنفي بدلاً عما سبعة مرقب ومافهم ، أو حصه ، أو حصه

قال في الرعية ، وسعه في الفروع . فتمثل أوجه

فب هي شبيهة بما إذا حاور بالذات مكان الإحارة أو حجبها زيادة على  
مأخوذ. فقلت أو زاد على الحدسوما فقتله والمصحح من المذهب هناك أنه  
بصيه حمله على ما تقدم.

وذكر في كلامه المصنف في كتاب الحدود وكذلك هو  
وحرره في العصور أنه يصن جميع ما فيها ذكره في أثناء الإحارة وحمله  
أصلاً، إذا دعى الحدسوما في وجوب الدية كاملة  
وكذلك المصنف في المعنى حسبها أصلاً في وجوب ضمان الدية كاملة، إذا  
حاورها مكان الإحارة، أو زاد على الحدسوما.

ولو أشرفت على الفرق: فعل الركبان إلقاء بعض الأمتعة حسب الحاجة.  
وغيره إلقاء التواب، حيث أمكن التحفيف بالأمتعة وإن ألحقت ضرورة  
بلى إلقاءها حال صوراً للأدبيين والصيد كالأحدا  
وإن تعددوا عن الإلقاء مع الإمكان أنتموا  
وهن حب الصغار فيه وجوب أحداً لمصنف وغيره عدمه  
والناني: يصن وأطلقها الحارثي.

ولو أتى متاعه، ومنع غيره فلا ضمان على أحد ذكره الأصحاب. فانه  
الحارثي

وإن امتنع من إلقاء متاعه فله غير القنوة من غير رجاء، دعماً للمعدة  
لكل بصيه فانه القاصي في الحدود، وإن غفيل في العصور، والمصنف في المعنى،  
وغيره

قال الحارثي وعن مالك رضي الله عنه لا يصن اعتذاراً يدفع الصائل  
قال: وتخرج له مثله سواء على استثناء الصائل أو أرسل صيداً من  
بد محرم

فب وهذا هو الصواب



وتقدم في آخر الكتاب من ذلك ومسائل آخر تنطق بهذا فليدور  
الثانية : لو كانت إحداهما واقعة ، والأخرى سارة : على قيم السائرة مبان  
الواقعة ، إن مرط ، وإلا فلا ذكره المصنف ، والقاضي ، والشارح ، وصاحب  
الفروع ، وغيرهم

وروي في كلام المصنف ، في أوائل كتاب القيات : إذا اصطدم عمل ، أو  
أركب صين فاصطدم ، وهو ما

قوله : « ومن أتلف مرقرا ، أو طنبورا ، أو صليبا ، أو كسرا ، أو  
فضة ، أو ذهب ، أو إنا ، فخر : لم يصم »

وكذا المود ، والطنس ، والبرد ، وآلة السح ، والتبريم ، والتشمع ، وصور  
حيال ، والأوتار ، والأنصاء ، وكتب المستدعة بصفة ، وكسب الكرم ، نحو ذلك  
وهذا المذهب في ذلك كله وجزم به في المعنى ، والشرح ، والقائى ، وغيرهم  
من الأصحاب ، في الثلاثة الأول ، وقدموه في الباقي من كلام المصنف وصححه  
وجزم به في الوحيد ، وغيره ، في الجميع .

قال باقر المقررات : لا صبر في المشهور وهو صبر ، وقدمه في الفروع ،  
وغيره

وعنه : يصم غير الصليب مما ذكره المصنف .

وأطلق في الخبر في صلب كسر آية الذهب والفضة والخم روايتين  
وأطلق في التلخيص في صلب كسر أواني الخمر وشق طروقه - روايتين .  
قال في المعنى حكى أبو الخطاب رواية : أنه يصم ، إذا كسر أواني  
الذهب والفضة

قال الحارثي : وحكاها القاضي بقوب في تعليقه ، وأبو الحسين في التمام ،  
وأبو بلى الصغير في المقررات ، وغيرهم

قن الحرقى إن أردت صياح الإحراء - وهو ظاهر إرادته - فإن يصح  
عليه يجوز المعاوضة عليه - والقطع بسرقتها - فسلم - ولكن ليس محل النزاع -  
لأنه لا خلاف فيه

وإن أردت صياح الأش - وهو فرض المسألة - فلا أعلم له وجهاً وذكر  
مأخذهم من الردة ، ورده

وعنه - يصح آية الخ - إن كان ينتفع بها في غيره

وعنه - يصح غير آلة الله في ذكره لمصنف

وعنه : لا يصح غير الله

وأطلق في الرعاية في ضمان دفع الصنوج : رواه

وعنه - لا يصح دفع العرس - أعنى : التي يس فيها صواح - ذكرها الحرقى

وحكى القصى في كتاب الروايتين رواية نحو : إلهة في القلب - عدا

النكاح ورده الحرقى

وقال في العنود - يحتدل أن يصح آلة الله ، إذا كان يُرْعَب في مدته

كعود ، ودافورة

نصيب محل الخلاف في آية الخ - إذا كان مأموراً بإراقتهم

واعلم أن ظاهر كلام المصنف في آية الخ أنه سو ، قدر على إراقتهم بدون

تلف الإماء أولاً وهو صحيح وهو المذهب نقله المرودى وقدمه في الفروع

ونقل الأثر ، وغيره إن ، قدر على إراقتهم إلا تنعم - لا يصح وإلا صحت

#### شواهد

منها - لا يصح محرق الخ إذا أحرقه على الصحيح من المذهب

نقله ابن منصور وحذره ابن عصة - وغيره وقدمه في الفروع

وهل حصل - يصح - وحرقه به المصنف

وقال ابن القيم في الهدى : يجوز تحريق ما كان مسمى وهدمها كما حرق  
رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام مسجد الضرار ، وأمر بهدمه  
ومها . لا يصح كذا ، فيه أحدث ردثة حرقه على الصحيح من الهدم  
قوله بلودي ، وقدمه في الفروع

قال في الانتصار لمجمله كآلة فهو نعم سبه ، على ما في رواية بلودي  
في سنن أبي بصير

ومس على ما من الثابت السود

قال في الفروع . فتوجه فيها روتان

ومها . لا يصح حلقاً محرماً على الرجال ، يستعملوه ، يصلح للبدن . قاله  
في الدع

ومها . قال صاحب الدع ، طهر كلاء الأصنام أن الشطرنج من  
آلة اللهو

قلت إن هي من أعظم وقد عم اللأ بها

وقال أبو داود لا شيء عليه به

## كتاب الشفعة

قوله (وهي استحقاق الإنسان انزع حصّة شريكه من يد  
مُشترِها)

وكذلك قال في الهدية، والمذهب، ومسوك الذهب، ومسوع، وغيره،  
وعلاصة ود فهر

قال الزكشي: وهو غير جامع. تخرج الصبح على البيع، واهية شرط  
الثوب، وهو ذلك منه

قلت، وبممكن الحوت عن ذلك أن اهية شرط الثوب: بيع على  
الصحيح من الذهب على ما يأتي. فالموهوب له مشقة. وكذلك الصلح يسمى  
فيه رهنًا، مشقة لأن الأصحاب ظنوا فيها: هو بيع. فهو إذن جامع.  
قال في معنى هي استحقاق الشريك انزع حصّة شريكه متفلة عنه من  
يد من تنقلت إليه

قال الزكشي وهو غير جامع لدخول ما تنقل غير عوض، كالأرض،  
والموصية، والاهية غير ثواب، أو غير عوض مالي على المشهور، كالحلع ونحوه.  
قال فالأحد إذاً أن قل: من يد من تنقلت إليه عوض مالي، أو مطلقاً  
تعي

### فأمرتا

إهداهما قل الخافى، ولا أحد، بالعبودية حد مصنف.

فقيده الشركة، مخرج الحوار، والخطة سطى

وقيده الشر، مخرج الموهوب، والموصى به، والموروث، والمشهور،

والموصى في الجمع، والصبح عن ذه العمد، وفي بعضه خلاف

قال : وأود على قيد الشركة أن كل من جاء إلهية ما حسن أن  
يقال : هل تشتت الشعة للحار ، أم لا ؟ انتهى  
الثانية : قوله { ولا يحل الاختيال لإسقاطها } فلا نزاع في المذهب  
نص عليه .

{ ولا تسقط بالتحثل أيضاً } نص عليه

وقد ذكر الأنحاب للعلامة في إسنه طلب صوراً

الأولى : أن يكون خمسة الشقص مائة ، وله شترى عرض قيمته مائة فصدقه  
العرض ، ثمن ، ثم شترى الشقص من مائتين ، وتعاقد ، أو يتواطآن على  
أن يدفع إليه عشرة دنانير عن مائتين وهي أولى من المائتين فلا تقدم البيع  
عليه لفصل قيمته عن مائتين

الثانية : إن لم يكن ثمن مائة ، ويكون المدفوع عشريين فقط

الثالثة : أن يكون كذلك ، ويكون من مائتين

الرابعة : أن يسه الشقص ، وبه الموهوب له الثمن

الخامسة : أن يسه الشقص بضرة درهم معلومة بالمشاهدة ، بمهوية المقدار ،

أو نحو هذه ونحوها

فالسبع على شتمته في جميع ذلك يدفع في الأولى فيه العرض مائة ،  
أو مثل العشرة دينار وفي الثانية عشريين وفي الثالثة كذلك لأن الإبر  
حيث قاله في العائق ، وقاله القاضي ، ومن عفي

قال في المعنى ، والشرح أحد الخبر ، السبع من الشقص فسطه من الثمن  
ويحتمل أن أحد الشقص كله يجمع لثمن ، وحرره بهذا الاختيار في المستوعب .  
قال الحارثي ، وهو الصحيح .

وفي راحة يرجع في التمر موهوب له  
 وفي الحمة: يدفع مثل التمر المحبوس، أو قسمته إن كان باقياً، وه تعذر تلف  
 أو موت. دفع إليه قيمة النقص، ذلك ذلك الأصحاب، فله في التخصيص  
 وأما إذا عذر معرفة لثمن من غير حيلة، فإن قال: اشترى: لا أعلم قدر الثمن،  
 قال: القبول قوله مع يمينه، وأنه لم عمله حيلة، ونسقط الشفعة  
 وقال في العائق، قلت: ومن صور التخصيص، أن يعمه اشترى أو يهبه حيلة،  
 لإسقاطها، فلا يسقط بذلك عند الأئمة لأمره، ويعطى من يحكم بهذا من يتحل  
 مذهب الإمام أحمد رحمه الله، وللشافعية الأحاد بدون حكم انتهى  
 قال في القعدة اراحة، فخص به الهدى الاطمين  
 قوله (ولا شفعة فيما عوّضه غير المال، كالصداق وعوض الخلع،  
 والصنّاج عن دم العنبر في أحد الوجهين) ٤  
 وأصناف في الهدية، والذهب، والمستوعب، والتلخيص، والمهر، والرهانة  
 السكرى، والمروء، والفائق، وطاهر الشرح الإطلاقي  
 أمرهما، لا شفعة في ذلك وهو الصحيح من المذهب  
 قال في الكافي لا شفعة فيه في ظاهر المذهب  
 قال زركشي هذا أشهر لو جهل عند القاضي، وأكثر أصحبه  
 قال ابن سبّا: هذا أولى  
 من الخيارات أكنة لأصحاب قال: ما شاء الشفعة، منهم أبو بكر، وابن  
 أبي موسى، وأبو علي بن شهاب، والقاضي، وأبو الخطاب في رؤوس المسائل، ومن  
 عقيل، والقاضي يعقوب، والشرقيان - أبو جعفر، وأبو القاسم الزبيدي -  
 والسكري، وابن بكروس، وانصف وهذا هو المذهب ولذلك قدمه في  
 المتن انتهى

وهو طاهر كلاء الخ في وصحة في التصحيح، والعظم وحرمة في الصدقة،

والبحر ، والنور ، ، حاوى الصغرى ، وغيرهم . وقدمه فى معنى ، والنسخ ، وشرح  
الحارثى ، وغيرهم

واسمها الثانى : فيه شعرة . حذو اس حامد ، وأبو خطاب فى الاختصار ،  
واسم هذا فى الرعاية الصغرى . وقدمه س . س . فى شرحه

على هذا القول : راجعه بحينه على الصحيح . احده القاصى . واس  
عقيل . وابن عدوس فى تذكره ، ، صاحب المثلث . وصححه الدائم . وقدمه فى  
الرعاية الصغرى ، وحاوى الصغرى . وحرم . فى الهداية

وقيل : راجعه بحينه مقلد من مقلد . حكاة الشرف أبو حمزة عن  
اس حامد . وأطلقه فى المحرر . والمذبح ، وبرر كشي  
وسبأى ذلك فى كلامه . مسبق فى آخر الفصل السادس

### فوائده

منها : قال فى الفروع ، وعلى قياس هذه مسألة : راجد احرة ، أو ثنى  
سنة ، أو عوص فى كنية . وحرم به فى : لغة النكرى  
قال فى النكاح . ومثله . ما استقره لدى محرم ، أو حريم  
قال الحارثى : وطرد نحمد الوحيين فى الشفص المحمول أحده : لإحارة  
وسكن بقول : الإحارة نوع من البيع . فبعد طرد خلاف إذن  
فما يصح على صمد : حريمين اشعة قولاً واحداً  
ولو كان الشفص حلالاً فى حصة . فكذلك من غير فرق  
وطرد صاحب النجيبين وغيره من لأصحاب الخلاف أيضاً فى الشمس  
الماخوذ عوصاً عن نحوه الكتبة

ومنه : من قطع نقي الشعرة فيه وهو الذى يعقوب . ولا نعلم ذلك وجهاً .  
وحكى بعض شيوخنا : فيما قرأت منه . طرد الوحيين أيضاً فى المحمول  
رأس مال فى السلم . وهو أيضاً جيد فإن السلم نوع من البيع . انتهى كلام الحارثى

ثم قال : إذا قرر ما قبل في الأخود عموماً عن نحوه الكتابة ، فهو محرم  
المكاتب هذا الدفع وري . هل تحت الشمعة إذن ؟  
قال في التخصيص : يحمل وجهين أحدهما : سر والثاني : لا وهو أولى

### فامرتان

إحداهما : لو كان لأم ولده . إن حدثت أولادى شهراً ملك هذا الشقص  
تخدمتهم استحقته وهل تحت فيه الشمعة ؟ عمل وجهين  
أخرهما : سر . وهذا على القول بالشمعة في الإحالة

والثاني : لا لأنها وصية قاله حارثي وهذا الثاني هو الصواب

الثاني : إذا قيل بالشمعة في المنهول فطلق الروح قبل الدحول وقبل الأخذ .  
فالشمعة مستحقة في النصف بعد إنكار وما نفي إن عفا عنه الروح قيمة متدأة  
لا شمعة فيه . على الصحيح

وقل اس عليل يستحقه الشيع

وإن عفا فلا شمعة فيه أيضاً على الصحيح لدخوله في ملك الروح قبل  
الأخذ قدمه في شرح الحارثي

ودكر القاصي وس عليل احتيازي ، ونصف وجهين .

قال حارثي : والأخذ هو بالشمعة لا ينشئ على أصول الإمام أحمد رحمه الله  
وإن أخذ الشيع قبل الطلاق فالشمعة ماضية ويرجع الروح إلى نصف قيمة

### الشقص

قال القاصي وغيره يرجع قبل الأمر من نصف قيمته . يوم إصدافها ،  
ويوم إفصافها



قوله ( الثاني : أن يكون شقاً مشاعاً من عقار ينقسم )

معنى . قصة إحد

فما يقسم الحدود فلا شعبة الحرة فيه وهذا المذهب وعليه جمهور  
الأصحاب وقطع به كثير منهم  
وقيل نشت الشعبة للحار  
وحكام القاصى يعقوب في النبصرة ، ومن « اعوى عن قوم من الأصحاب  
رواية .

قال الزركشى : وصححه ابن الصيرفى واحترام الحارنى في أمر واحد  
الرواية من نصه في « ردة أى طاب ومنى : لا يجب أن الشعبة تستعمل بالحوار  
قال الحارنى ، والمحب من نسب يهد رواية عن الإمام أحمد رحمه الله  
قال في الفائق : وهو مأخذ ضئيل

وقيل : يجب الشعبة « شركة في مصلح عقار . اختاره الشيخ تقي الدين -  
رحمه الله - صاحب الفائق وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله في روايه  
أبى طالب ، وقد سأل عن الشعبة ؟ فقال : إذا كان طريقهما واحداً شركة .  
فتسوم . فإذا صُرقت الطرق ، وعرفت الحدود : فلا شعبة  
وهذا هو الذى احتاره الحارنى . لا كما طه زركشى . من أنه احتار الشعبة  
للحارنى مطلقاً .

فإن الحارنى قال . ومن الناس من قل بالحوار ، سكر جيد الشركة في  
الطريق

ودكر ظاهر كلام الإمام أحمد المتقدم . ثم قل . وهذا الصحيح الذى سعين  
المصير إليه

ثم ذكر ذلك . وقال . في هذا المذهب حجة بين الأحرار . دور عيرد  
فيكون أولى بالصواب

## قوائم

ومنها : شركت الشيع أوى من شركت الطريق على القول بالأحد  
قوله الخارقي

ومنها : عدم الفرق في الطريق بين كونه مشتركا تملك ، أو اختصاص  
قدمه الخارقي . وقال ومن المسمى من قال يعتبر شركة الملك ، لا شركة  
الاحتصاص وهو الصحيح

ومنها : لو بيعت دار في طريق لها درب في طريق لا بعد فالأشهر  
نحو ، إن كان لشعري طريق غيره ، أو أمكن فتح باب إلى شارع . فله في  
الدروع وحرمه في التنجيس وغيره . وقدمه في الشرح وغيره

وقيل . لا شفعة للشركة فيه فقط . ومال إليه المصنف ، والشارح  
وقيل . بلى وأصنفهما في الدروع

، إن كان نصيب المشتري فوق حصته . في الزائد وجهان . أحتر المصنف ،  
وان عقيل . وجوب للشفعة في الزائد

وقيل المصنف في المسمى : والصحيح لا شفعة . ومحمد الشارح . وأصلقهما  
الخارقي في شرحه ، والدروع

وكذا دلهما الخار وصحن داره . فله في الدروع ، والخارقي ، والمصنف ،  
والشارح ،

ومنها . لا شفعة للشركة في الشرب مطلقاً . وهو المهر ، أو النثر ، يعني  
أرض هذا وأرض هذا فإذا باع أحدهما أرضه ليس للآخر أحد بحقه من  
الشرب . فله الخارقي وغيره . ومن عليه

قوله ﴿ وَلَا شَفْعَةٌ فِيمَا لَا تَجِبُ قِسْمَتُهُ ﴾ كالأحطام الصغير ، والبئر ،  
والطريق ، والعراض الصيقة ، ولا ما ليس بمقار كالشجر ، والحيوان ،

والنساء المفرد ، وكأجوة هرة ، والسيف ونحوهما - في إحدى الروايتين {

وأطلقهما في الهداية . وسذهب . ورعاية الكبرى

إبراهيمهما - لاشعة فيه وهو الصحيح من الذهب وعيه حمادير الأصحاب

قال المصنف ، والشارح : وهذا ظاهر للذهب

قال في الرعاية الكبرى : أظهرها لاشعة فيه

قال في المسوئ ، والتعريض ، والبعض ، والمروغ ، والعائق ، والحدوى

الصغير : لاشعة فيه . في أصح الروايتين

وصححه في التصحيح . وحده به في خلاصة ، والجبر وغيرهما وقدمه

في الكافي ، والمحرر ، ورعاية لصغرى ، وغيرهم

والرواية الثانية فيه لشعة

أحداه اس عميل ، وثو محمد الحوى ، والشيخ تقي الدين رحمه الله

قال الحرقي وهو الحق

وعنه : تحب في كل مال ، حائلي موقولا لا خسر

قال في أمانة الكبرى ، وقيل - تحب في بيع ونذر معد

فعلى ذهب : يؤخذ منه ، وأمراس بعد الأرض كما تقدم

قال المصنف ، قال الحرقي لا خلاف فيهما على كلتا الروايتين

راد في الرعاية : مما يدخل تباً : النهر والبئر ، والقناة ، والرحى والدولاب .

وأمره : لا بد من بقعة : ما تحب قسمته إحاراً . وفيه روايات

إبراهيمهما : ما ينفع به مقسوماً بمعنائه التي كانت ، ولو على نصيبين يجعل

البيت متين

قال في التلخيص : وهو الأظهر

قال الحرقي : وينفع به مقسوماً .

قال الحارثي . ويرد المصنف هـ . بمعنى العويل على هذه الرواية . دون  
ماعداه . لأنه مثل ما لا يحب قسمة المثل . وانظر المصنف هـ . والطريق والمصنف  
الصفة . وكذلك أبو المصنف في كتابه انتهى  
قال الحارثي . وهو أشبه عن الإمام أحمد رحمه الله . وأصح . وحرره في  
العمدة في باب القسمة

قال في التلخيص . وعلم أن يكون أي مائة كانت ، ولو كانت بالسكنى  
وهو ظاهر إطلاقه في المخرج . انتهى .

والرواية الثانية : لا تذكر ، أو أن لا تنقص القسمة بالقسمة نقصاً .

بمعنى

واعبر المصنف هو ما كان إليه المصنف ، وأبو خطاب في باب القسمة  
وأطلقهما في شرح الحارثي

وأي ذلك في كلام المصنف في باب القسمة دهم من ذلك محمداً  
قوله « وَلَا تَوْحِذُ الشَّمْرَةَ وَالزَّرْعُ تَبْعاً ، فِي أَحَدِ الْوَحْشَيْنِ »

وهو المذهب . احتاره القاضي ، والمصنف ، والشارح .

قال الحارثي . وهو قول أبي خطاب في ردوس مسائل . وابن عقيل .  
والشرف أبو حنيفة في آداب . انتهى

ومحمداً في التصحيح . والشمز . وحت هـ من عدوس في ذكره . وحرره في  
الوجيز ، وغيره . وقدمه في لكاني ، وبراءة الكثرى ، والمروغ .

والنوع الثاني . وحديثاً . والشمز . وهو حتم في الهداية

قال في المسوع ، والتلخيص . وفي أم خطاب تؤخذ الثمار ، وعنده يخرج  
الزرع

قال الحارثي . وحت هـ القاضي فدية في ردوس مسائل . وأصنفه في المذهب  
وحلاصة . وبرعاية الصغرى . والعاثق .



وإن كان السقف مشتركاً بين أصحاب العلو فكذلك . قاله في التنجيس  
وعيره .

وإن كان السقف مشتركاً والعلو خاصاً لأحد الشريكين ، فماع العلو ونصيبه  
من السقف : فليس شرك الشفعة في السقف ، لا في العلو لعدم الشركة فيه

قوله ﴿ انشألت : المضاللة لها على الفور ﴾

هذا الصحيح من المذهب وعليه جمهور الأصحاب وقطع به كثير منهم ،  
وبعض عليه . بل هو مشهور عنه

وعنه أسهب على القرافي ما يرمى ، كتحريم العيب احتاراه القاضي يعقوب .  
قاله الحارثي وعيره

حكى جماعة - وعندهم - روى شوب على القرافي . لا تنقطع ما لم يوجد  
منه . من على الرضى أو دله كالمصانة بقصة أو بيع ، أو هبة ، نحو : منيه ، أو  
هبة لي ، أو هبة ، أو هبة غلام ، أو هبة له انتهى والتعريض على الأول .  
قوله ﴿ ساعة يقيم ﴾ .

من عليه هذا المذهب أعمى أن نقطة على الفور ساعة يقيم من عليه .  
وعليه أكثر الأصحاب وحرم به من السقف في حصته ، والعمدة ، والوجيز ،  
ومستحب الأرجح ، وعيرهم

وقد مر في الهداية ، ومسوك الذهب ، والمتعصب ، وانطلاقة ، والسكاني ،  
والهادي ، والتنجيس ، والمحرر ، والشرح ، وزعيتين ، والعلم ، وشرح ابن معاذ  
والخازني ، والبره ، والفتوح ، وإدراك العدة ، وعيرهم  
فمن من مذهبهم : لا بد من طلبه حين يسمع حتى يعلم طلبه ثم له أن يحصم  
ولو بعد أيام . قاله في الفروع وعيره

وقال القاضي : له طلب في المحبس ، وإن طار . وهو رواية عن الإمام أحمد .

واحتدره ابن حامد أيضاً ، وأكثر أصحاب القاصي ، منهم الشريفين - أبو جعفر ،  
والزبدي - وأبو الخطاب في ردوس المسائل ، وابن عقيل ، والمكبري ، وغيرهم  
قال الحارثي : وهذا تتدرج من بعض الإمام أحمد رحمه الله على مثله في حيار  
الحيرة ومن غيره .

قال : وهذا متفرع على القول بالقورية ، كافى التمام ، وفي معنى لأن المحس  
كله في معنى حالة المقد . تدليل التفاهات فيه لما اعتبر به القاصي . يدل مرة حالة  
المقد . ولكن إرادته هنا مشعر بكونه قسماً للقورية . انتهى .

قال في العروخ : احتاره الحارثي ، وابن حامد ، والقاصي ، وأصحابه  
قلت : ليس كما قال عن الحارثي ، بل ظاهر كلامه : وجوب المطالبة ساعة  
بهم . فإنه قال : ومن - مطالب - الشفعة في وقت غلقه ، يسبق فلا شفعة له . انتهى  
وأطلقته فيذهب

#### في بيان

أمرهما فإن الحارثي وفي حاشي هذا شرط إشكال وهو أن يطالبه  
بالحق فرع ثبوت ذلك حق . ورتبة ذلك الشرط تقدمه على الشروط . فكيف  
قد تقدم المطالبة على ما هو أصله " هذا حذف

أو نقول : اشترط أيضاً بوجوب ثبوت الثبوت . لا شك في بوجوب  
المطالبة على الثبوت . فيكون دوا .

والصحيح : أنه شرط لاستدامة الشفعة . لا لأصل ثبوت الشفعة . ولمد  
قال : فإن آخره سقطت شفعته . انتهى

الثاني - كلام النصف وغيره . فقد - إذا - بكر عد . فإن كان عد -  
من أن لا يلزم . أو عم بلا فحده . إلى الصبح . أو آخره لشدة جوع ، أو عطش  
حتى أكل أو شرب أو آخره لطهارة أو إغلاق باب ، أو إخراج من الحمام ، أو

ليقتضى حاجته ، أو يؤذن ونحوه ، وأتى بالصلاة وسنم ، أو شاهده في جماعة  
بحاف موتها ، ونحو ذلك .

في التخصيص : حبان أنه يقطع الصلاة ، إلا أن تكون وصفاً  
فان الحارثي وليس بشيء ، وهو كما قال فلا سقط . إلا أن يكون لشئ  
حاصر أعده في هذه الأحوال فطائفة ممكنة ، مع عدم الصلاة ، وسن عليه  
تخصيصاً ، ولا الاعتداد عن أقل ما جرى .

ثم إن كان عائداً عن المحس ، حاصر في الصلاة فالأول أن يشهد على  
الطلب ، وساد إلى لشئ منه ، أو بوجه .

فإن يد هو أو وكيله من غير إثم : « صحيح من المذهب » أنه على  
شتمته صححه في التخصيص ، وشرح الحارثي ، وغيرها .

قال الحارثي وهو طاه : إيراد المصنف في آخر  
وقيل : يشترط الإثم واحتفاء القاصي في الجامع الصغير  
وأنتى هل علك الشيع الشقص بمعد المطالبة أم لا ؟ عند قوله « وإن  
مات الشيع طلعت الشعة »

وأما إن صدر لإشهاد : سقط ، فلا نزاع ، والحالة هذه ، لانتهاء التخصيص .  
وإن اقتصر على الطلب محرراً عن مواجعة ، شترى ، قال الحارثي : فالمذهب  
الإجماع .

قال : وكذلك قال أبو الحسن بن الزاغولي في المسوط : وثقت من خطه .  
فقال الذي ذهب إليه أن ذلك معنى عن مطالبة بمحصر الخصم فإن ذلك  
ليس بشرط في صحة المطالبة

وهو طاه ما نقله أبو طالب عن الإمام أحمد رحمه الله . وهو نفس المذهب أيضاً  
وهو طاه كلاء أن الخطب في رسوم مسائله ، والقاضي أبي الحسين في تمامه



وشرح في ع . لكن عند الإشهاد وهو انشوص من وبة أن طالب  
والأثر . وهذا أحسن أني نكر

وإراد المصنف . فتعني عدم الإحالة . وأن حب المواحة . ولقد  
قال في نثر الطالب والإشهاد لعدم عهده . كبري . ومحبوس . فهو على  
نعمته

ومعهم أنهم لا يحتران عن مساعدة أنفسهم . فطلب  
وقد مرّح به في المقدمة . إن أحده . على . طلبة . طلبة . طلبة  
إلا أن يكون عاجزاً عنها . أي . حس . أو مدح . فكون على نعمته . متى  
قدر عليها . انتهى كلام الحارثي

قوله ﴿ فَإِنْ أُخِرْتُ سَقَطَتْ شُعْمَةُ ﴾

معنى على الصحيح من ذهب  
وقد قدمت رواه . أنه على القرحي

قوله ﴿ لِأَنْ يُعْلَمَ وَهُوَ عَائِبٌ . فَيُشْهِدَ عَلَى الطَّلَبِ بِهَا ثُمَّ إِنْ أُخِرَ  
الطَّلَبُ بَعْدَ الْإِشْهَادِ عِنْدَ امْتِكَانِهِ . أَوْ لَمْ يُشْهِدْ . لَكِنَّهُ سَارَ فِي طَلِبَتِهَا .  
فَعَلَى وَجْهِينِ ﴾

شمل كلامه مسألتين

أما الأولى . أن أشهد على الطالب حين نعم . أو أخر الطالب بعده . مع إمكانه  
فاطلق في سوط الشعمة ذلك وجهين . وأطلقهما في العلم . وأما عاتين . والقروع  
والفائق . وشرح من معناه

أما الثانية : لأن سقط الشعمة ذلك . وهو المذهب . نصره المصنف . والشارح  
وهو طاهر كلام الحارثي . وأخره به في الأخير . وعبره . وقدمه في النهاية .

والذهب ، ومسوك الذهب ، والمتوع ، والخلاصة ، والتجعي ، والحرفي .  
وقال : هذا المذهب

والوجه الثاني : نلفظ إداة نكن عذر احتاره القاصي ، وإن عدوس في  
تذكرته وهو احتال في الهداية .

### تخيرها

أمرهما : حكى المصنف في المعنى ، ومن تبعه : أن السقوط قول القاصي  
قال الحارثي : وإن يحكمه أحد عن القاصي سواء ، والذي عرفت من كلام  
القاصي خلافه

ونقل كلامه من كتبه ، ثم قال : ولدى حكاه في المعنى عنه : إنه قوله في  
أحد رواه إداة ، نكن أشهد على الطلب وإن سلمة سميت عليه حشية أن  
يكون أصلا لنقل الوجه الذي أورده . انتهى

الثاني : قال ابن منجاني شرحه : وأعلم أن المصنف في المعنى « وإن أح  
القدم بعد الإشهاد » بدل قوله « وإن أح الطلب بعد الإشهاد » وهو صحيح ،  
لأنه لا وجه لإسقاط الشععة تأخير الطلب بعد الإشهاد لأن الطلب حينئذ  
لا يمكن ، بخلاف القدم ، فإنه يمكن ، وتأخير ما يمكن لإسقاط الشععة وجه  
بخلاف تأخير ما لا يمكن انتهى

وكذلك الحارثي مثل ما توخا في السير انتهى  
فصل في كلا الوجهين إداة وحده عذر ، مثل أن لا يعدم بشهده ، أو وجد من  
لا يقل شهادته - كإدانة ، والتسقي ونحوهما - أو وجد من لا يعدم معه إلى موضع  
بطانة : لا تسقط الشععة

وإن لم يجد إلا مستورى الحال فلم يشهد فهل سقطت شععته أم لا ؟ فيه  
احتلال وأطلقها في المعنى ، والشرح ، وشرح الحارثي ، والدون .

قلت : الصواب أنها لا تسقط شفعته لأن الصحيح من المذهب : أن شهادة مسووي الحال لا تقبل مهما كافأ سبق بالنسبة إلى عدم قبول شهادتهما فإن أشهدهما لم تبطل شفعته ، ولو لم تقبل شهادتهما .

وكذلك إن لم يقدر إلا على شاهد واحد فأشهد أو ترك إشهاد

قال المصنف ، والثالث ربح ، قال الحارثي : وإن وجد عدلاً واحداً ففي النفي : إشهاد وترك إشهاد سواء ، قال : وهو سهو . فإن شهادة الواحد معمول بها مع بين الطالب . فتعين اعتبارها .

ولو قصر على التوكيد لم يוכל . فهل تسقط شفعته فيه وجهان وأطلقهما

في المروء

أمرهما : لا يخل وهو لمذهب نصره مصنف ، والثالث

والوجه الثاني تنظر احتراء القضي وهو طاهر كلام كثير من الأصحاب

ثالثة - سقط الطالب « أن طالب أو مذهب . أو أحد الشفعة ، أو قائم على

الشفعة ، وعوه مما عيّد بحوثة لأحد لأنه يحصل للعرض

أما أن الثانية إذا كان عتاف ربحين عتاف في طلب . ولم يشهد - مع القدرة على

الإشهاد - فطلق المصنف في سقوط وجهين وأطلقه في الهداية ، وللذهب ،

ومسوك الذهب ، والمسوع ، والإعلاء ، والنحيص ، والنظم ، والرعيتين ،

والدروع ، والفتق ، وحدي الصغير ، والزكشي ، وغيرهم

أمرهما . سقط الشفعة وهو لمذهب وهو طاهر كلام الإمام أحمد رحمه

الله في روية أنى طالب وحتاره انفرق ، وإن عيّدوس في تذكره ،

قال الحارثي عنه أ كثر الأصحاب وقدمه في شرح الحارثي . ومعنى .

والشرح ، ونصره . وجره في العملة

والوجه الثاني : لا تسقط ، بل هي باقية

قال القاصي . من سار تف عنه إلى البلد التي فيه المشتري من غير إظهار :  
احتمل أن لا يسلط شععه .

فصل في هذا الوجه . صدر باسم القاصي . ولا ريب . ولا يدرى قطعه .  
ووجهه . وفيه . على الصحيح من مذهب

وفي : من . وكذا الحكيم له كان عائداً عن المجلس حاصراً في البلد

### تفسيره

أمرهم : قال في حكي نصف الخلاف وجهين . وكذا هو خطب

وهو هو روات

ثم قال : وأصل الوجهين في كلامه احتمالان . أو ردهما القاصي في المحذور  
والاحتمال . أو ردهما في إظهار على السير للطلب . وذلك من ر إظهار على  
الطلب حين العلم . وهذا قال ثم إن في الطلب من إظهار . وعدد . يمكنه  
أي السير للطلب مواجهة . فلا يصح إثبات الخلاف في الطلب الأول ، متفق  
عن الخلاف في الطلب الثاني . انتهى

قال الخاقاني . وهو معتبر في غير إظهار فيما عدا هذا . وإسماء على الطلب  
تتبعه عادة عن ذلك . وهو خلاف . من لأصحاب  
وأما قال إظهار على ما قال من إظهار على الطلب في الحقيقة . أن هو  
إظهار على فعل حقه الطلب

الثاني : استند من قوة كلامه لنصف أنه يدعي ، وإشهاد عنه . طلب .  
وب في طلبها عند إمكانية . أن لا يسلط . وهو صحيح

وكذا له إظهار عنه . وب وكيفية . وكذا له تراخي البراءة

### قوامه

أمرهم : . حتى يشتري ، فلم عنه . ثم عنه . طلب . فهو على شعته

قوله لأصحاب

وكذا له قال بعد السلام « يا الله لك في صفتك » ذكره الأمدى ،  
والمصنف ، وغير واحد . وصححه في نسخة . وقدمه في الدروس . وكذا أبو دى له  
بالعبرة ونحوه . وفيها حين تنقص تلك

الثانية : حاصر . من والجوس ٥ عن في غير لإشهاد . من ترك في  
المنوط ممر من خلاف

الثالثة : لم يأتى إطلاقه أو البيع أو جهنم . فهو سقط . « نعمة » فيه وجهان  
وأطلقه في الدروس

قال في معنى : إذ رثت أصاب سب آله ، أو للسمع ، أو تركه جهلا . سقطت  
سقطت نعمة . وقدمه في الشرح

وقاسه هو والمصنف في معنى على : ذهب وفيه ع

وفيه وجه آخر . أب لا تذهب

قلت . وهو الصواب

قال الحارثي : وهو الصحيح . وقال جرس : « خلاف على أبو من في حيدر  
لحقه عت الصد ، إذا مكته من اليد . جهلا فلكم للفتح ، على مارتى  
وإن أحد جهلا أن التخرج سقط . فإن كان منه لأجهنم سقطت  
لتقصيره ، وإن كان منه جهنم . كان في التمهيد . جهنم وجهان

أحدهما لا تنقص

قال الحارثي : وهو الصحيح . وجه . في : عاية ، والجمع ، والعائق

قلت . وهو الصواب

والرسم التالي : سقط

وأتى في كلام المصنف « يدع الشرح مسك قبل عهده »

ويقال « له لكم اشترت ؟ » أو « اشترت حصصا » . فإن تنقص الشعة فيه

وجم . وأطلقه في التخصيص ، ودرعية ، والدروع

قلت : قواعد المذهب تقتضي سقوطها مع علمه  
 قوله ﴿ وَإِنْ تَرَكَ الطَّلَبَ لِكَوْنِ الْمُشْتَرَى غَيْرَهُ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ هُوَ :  
 فَهُوَ عَلَى شَفَعَتِهِ ﴾ .

وهذا المذهب حرم به في المعنى ، والشرح ، وشرح الخارقي ، وابن ماجة ،  
 والتلخيص ، وأربعائين ، والحاوي الصغير ، والقائني ، وتذكرة ابن عبدوس ،  
 وغيرهم

وفيه وجه آخر أنه لفظ وأطلقها في الفروع  
 قوله ﴿ وَإِنْ أَخْبَرَهُ مَنْ يُقْبَلُ خَبَرُهُ ، فَلَمْ يُصَدِّقْهُ : سَقَطَتْ شَفَعَتُهُ ﴾  
 إذا أخبره عدل واحد فلم يصدقته : سقطت شفعته .

على الصحيح من المذهب حرم به في هدية ، وامدح ، ومسوك الذهب  
 والمستوعب ، والخلاصة ، ونوحير ، وناور ، وغيرهم وقدمه في المعنى ، والشرح ،  
 والتلخيص ، وأربعائين ، والقائني ، والحاوي الصغير ، وغيرهم  
 واحترمه ابن عبدوس في تذكرته .

وفيه : لأن لفظ وهو وجه ذكره الآمدي ، ولحد وصحة الدطر وهما  
 احتمالان لأن عقيل ، والقاضي

قال في التلخيص : بناء على اختلاف رواين في الجرح والتعديل والرسالة :  
 هل يقبل منها خبر الواحد أم يحتاج إلى اثنين .

قلت : الصحيح من مذهب أنه لا بد فيها من اثنين ، على ما يأتي في باب  
 من نفي حكم وصفته في كلام النصف

والذي يظهر أنها ليست مسلمة عليهم لأن الصحيح هنا غير الصحيح  
 هناك وأطلقها في شرح ، والدرويش

### تفسيره

أمرهما : المرأة كالرجل ، والمند كالحجر ، على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .

وقد القى ، كما عاين . وقدمه في الفائق  
قال الحارثي : وإلحاق المند بمرأة والصبي غلط ، لكونه من أهل الشهادة  
سير خلاف في المذهب ، انتهى .

وإن أحده مستور الحال سقطت ، فله في الفائق  
وفيل . لا تسقط وأطافه في المروع  
وإن أخبره فاسق أو صبي . سقطت شعبة  
باعت ذلك ، فبذلك يكذب للعدس أو العدس على مامر ، سقطت شعبة  
قال الحارثي : هذا ما قيل في المصنف ، وهو جمهور الأصحاب  
قال ، ونحوه النفيد ، إذا كانت المدانة معلومة أو ظاهرة لا تخفى على مثله .  
أما إن حمل . أو كانت تحمل أحد ، أو تردد فاشعبة بغير المدرك  
هذا كله إذا لم يسمع الخبر أحد النوار . أما إن سمع فسهل الشعبة ما ترك  
ولابد ، وإن كانوا قسمة ، على ما لا يخفى انتهى  
التفسير الثاني : محل صدقة ، إذا صدقة

أما إن صدقة ، ولا يصدق بها ، فإن سقطت سواء كان الخبر من لا يقبل  
خبره أو قبل ، لأن العلم قد يحصل بحرم من لا يقبل خبره لقرائن . قطع به المصنف  
والشرح وغيره .

قوله ( أو قال للمشتري : بئى ما اشتريت ، أو صالحتي : سقطت  
شعبته )

إذا قال للمشتري : بئى ما اشتريت ، أو بهي لي . أو نسي عليه : سقطت

شفعته . على الصحيح من ذهب . وقطع به الأصحاب منهم صاحب الهدية ،  
والذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ، والنظم ،  
والجدير ، وغيرهم . والخاصة وإن تقوى عدى بقية الموقوف ، كقول أشهر  
صاحب الإمامة مالك رحمهما الله

وإن قال صحت عنده ، سقطت شفعته أيضاً ، على الصحيح من المذهب .  
قطع به في هذه ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والوحد ، وغيرهم

وقدمه في معنى ، والشرح ، وتصراه . وحده في الشرح في باب الصلح  
وأكد حجة به هذا صاحب النجاشي وغيره  
قال في رعايته ، والحدس . سقط الشفعة في صلح ، وحسين  
وقد لا سقط حد ، المعنى ، وإن عيّن قاله الخاص وأصنافهم في  
المحرر ، والفروع ، والعائق هناك وأصنافهم في النظر أيضاً  
وتقدم ذلك في باب الصلح .

تبيح : نحن خلاف في سقوط الشفعة ، وهو واضح  
أمر الصلح على موص فلا صلح قولاً واحداً قاله الأصحاب وحده به  
بصنف ، وعده في باب الصلح

قائمة : لو قال : سه من ثنت ، أو وثه بإيد ، أو سه له ، ونحو هذا ، بطلت  
الشفعة

وكذا لو قال : كثر ، أو سفي . أو كثرى منه أو سقاء  
وإن قال : لا معنى ، وإلا في الشفعة فهو كالم قال معنى قدمه الخاص  
وقال : وحسن أنه إن يسه أنه لا يسه  
ولو قال له الشقري : متنت ، أو ويك ففمن . سقطت



قوله ﴿وإن دل في البيع أو توكل لأحد المتبايعين فهو على شفيعته﴾

وإن دل على شيء أي . ص . دلالا . وهم الصغير في البيع . فهو على شفيعته  
قولا واحدا . وإن توكل لأحد متبايعين فهو على شفيعته نصا على الصحيح من  
مذهب حماد في الحدية ، ومذهب ، ومسوك الذهب ، ومستوعب ،  
والخلاصة ، والحرر ، والوحيير ، وأربعين ، الحارثي الصغير ، والقدسي ، وغيره  
وحقاره شريف ، وغيره

قال حارثي قال الأصحاب لا سهل شفيعه مذهب القاسمي في المرد وغيره  
قال في المردج لا سهل موكله في لأصح وقدمه في معنى ، والشرح  
ونصراه

وقيل سقط الشفعة ذلك

وقيل : لا تسقط إذا كان دالا للبيع

وقيل : لا تسقط إذا كان وكلا للمشتري . مذهب القاسمي قاله المصنف

قال الحارثي : وحكاية القاسمي يعقوب : عدم السقوط ، وكذا هو في المرد  
وغيره .

وهذا وأمثاله . مذهب حارثي فإنه إذا وضع على . كان الذي يقبض  
منه مصنف . حكمه في ذلك ، وعبر عن مصنف وهو غير لائق من  
مصنف فيه ، والقاسمي وغيره له أقوال كثيرة في كسبه وقد يكون في غير ذلك . كما  
وقد تقدم له بطريق ذلك في مائة

قال الحارثي ومن لأصحاب من قال في صورة البيع متى على اختلاف  
بإثبات في الشرع من نفسه إذ قد لا فلا شفعة وإن قد سمع منه

قوله ﴿وإن أسقط الشفعة قبل البيع لم تسقط﴾

مذهب حماد عن عبيد وعنه حماد الأصحاب . وحرمه في الوحيير .  
وغيره . وقدمه في معنى ، والشرح ، والدروع ، والشرح الحارثي ، وغيره

قال الزركشي : عليه الأصحاب

(وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَنْقُطَ) وهو رواية عن الإمام أحمد ذكرها أبو بكر في  
الشافعي . واحترره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وصاحب الفائق . وأظنهما في  
المحرر ، والرعابتين ، والحاوي الصغير ، والعائني ، والقواعد  
قوله : (وإن ترك الوبي شقعة للصبي فيها حظٌ . لم تنسقط وله  
الأخذ بها إذا كبر . وإن تركها لعدم الخط فيها : سقطت)

هذا أحد الوجوه . احتاره ابن حامد ، والشح تقي الدين . وجزم به في  
لهدية ، ومذهب ، ومسوع ، والوجيز . وقدمه في المطم

قال الحارثي : هذا ما قاله الأصحاب

قال الزركشي : احتاره ابن حامد . وتيمم القاضي ، وعامة أصحابه  
وقيل : سقط مصفاً وليس للولد الأحمد إذا كبر . احتاره ابن عطاء وكان  
معنى به نقله عنه أبو حمزة . وحرم به في مسور .  
وقيل لا سقط مصفاً . وله لأحمد ما إذا كبر وهو المذهب مصر عليه  
وهو طه كلام الحارثي

قال في المحرر : احتاره الحارثي

قال في الخلاصة : وإذا عفا ولي الصبي عن شقعة : لم تنسقط . وقدمه في  
المحرر ، والعائني  
قال الحارثي : هذا المذهب عدى ، وإن كان الأصحاب على خلافه . نصه  
في خصوص مسألة ، على ما بينا .

قال في الفروع : نصه لا تنسقط . وقيل : بل .

وقيل : مع عدم الخط . وأظنهما ابن حبان في إرادة السكرى ، والزركشي .

فوائد

مها . ب . بيع شقص في شركة حمل . فالأحد له متمدر ، إذ لا يدخل في

ملكه بذلك قاله الحارثي . وقدمه قس في القاعدة اثرية والتدوين ومنها  
الأحد للحمل «شعبة» إذا مات مورثه بعد مطلقه قول الأصحاب لا يؤخذ له .  
ثم منهم : من عطل . به لا يتحقق وجوده . ومنهم من عطل «شعبة» ملكه  
قاس . ويتخرج وجه آخر بالأحد له «شعبة» . به على أن له حكمة ومسا  
استوى

وقس في المعنى . والشرح . إذا ولد وصغير : فله الأحد . إذا . بالأحد له  
الولي كالصبي

ومس . لم أحد الولي «شعبة» . ولا حظ فيه . يصح الأحد . على الصحيح  
من المذهب والروايتين . وإلا استقر أحده

ومس . لو كان الأحد نعتا للولد : لزم وبه لأحد . فله النصف .  
والشارح . وقطع به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم  
ذكره في آخر باب الحجر .

قس الحارثي : عليه الأصحاب

وقس بر كشي . وقس غير نصف . به لأحد من غير لزوم

وكنهه . مطلق على ما قلناه في أحد في مسألة مخصوص

وعلى كلا القولين يستأخذ أحد . له في حق الصبي

ولو تزلم لولي مصححة : إن لأن الشراء وقع بأكثر من القصة ، أو لأن  
النسب محتجج بإن ينفقه أو صرفة فيما هو أهم . أو لأن موضعه لأربع في مثله ،  
أو لأن أحده يؤدي إلى بيع ما يقوؤه أولى ، أو إلى استيفاء ثمنه ورهن ماله ،  
أو إلى صرر وقتة . ونحو ذلك : فأنزل متعين

وهل يسقط به الأحد عند العرق ؟ وهو مقصود مسألة

قس نصف عن ابن حامد . نعم . واحتاره ابن عطاء ، وأبو الفرج الشيرازي .

ومال إليه في مستوعب

قال ابن عقيل . وهو أصح عندى

قال فى الدعوى . - يصح على الأصح

قال القاضى فى الحرد . ويحتمل هذه السقوط ، وما لا يابى . وقال : هو ظاهر كلام الإمام أحمد . وجه الله فى رونة من منصور . واحتار الحارثى .

وقال أبو بكر فى التنبيه . يحكم للصغير بالشفعة إذا بلغ . ونحوه عبارة من

أبى موسى . ونقدته معنى ذلك فى ذلك

ومنه . لو عد الولى عن الشفعة التى فيها حط له . ثم أريد أحده . فله

ذلك فى قبس المذهب . فله المصنف ، والشرح

فتت . فقد يعانى بها

ولو أريد الولي الأحيد فى ثنى الحان ، ومن فيه . مصلحة . - بالأسك

لاستمرار مع

وإن تعدد الخط ، فإن قيل حده السقوط : أحد . فبقاء المقتضى واستد

مع . وإن قيل بالسقوط : أحد . فالحال لا يقطع . فحق . فذكره

مصنف ، وغيره

ومنه . حكم على محصور المظن ، والعبية . حكم على الصغير . فله الأصحاب

تعبير : المظن هو الذى لا يرجى إفاقة . حكاه ابن الزاغوى . ومن هو

الأشبه بمصلحة . ودصول المذهب . لأن شيوعه الأوائل . فله فى المصوب

الذى يرجى أن يرجع عنه . هو الذى لا يرجى رؤى

وحكى عن قوة تعدد لخطوط بالحول فما زاد ، قياساً على ترميز الثمة

وعن قوم التحديد بالشهر . ومن نفس ملحق بالإعانة . ذكر ذلك الحارثى

ومنه : حكم المسمى عليه . والمحسور غير المظن . حكم محسوس والقائب

بنته . إفاقة

ومنها : للمعسر لأحدهما ، والمعسر هو : وليس للفرمان إحصاءه على الأخذ  
بها ، ولو كان فيه حظ . قطع به المصنف . والشارح ، وغيرهما  
قال الحارثي : ويخرج من بعده على السكك : بها . على لأحد إذا  
كان أحط للفرمان . انتهى

ومن ثم الأخذ بها

ومنها : للمكاتب الأعداء والقرن . ولقدور له من السيد الأعداء دور  
القرن . وإن مع السيد سقط

و في آخر الباب : هل لأحد السيد شفعة من مكاتب . السيد لأدور له

ثانئة : قوله ( الشرط الرابع : أن يأخذ جميع المبيع )

قال الحارثي : هذا الشرط كالذي قبله . من كونه ليس شرطاً لأصل استحقاق  
الشفعة بل أخذ الجميع أو من يكفيه لأحد . اعترض كيفية لأحد وع  
استقر . فسمي حمل شرط ثبوت أصله

قال واصوب ، أن يحمل شرط الاستدانة . كما في الذي قبله انتهى

قوله ( فإن كانا شقيقين . فالشفعة بينهما على قدر منسكبينهما )

هذا ذهب بعض علية في رتبة سحاق من مصور . وعليه جماهير الأصحاب

قال مصنف في المعنى ، والسكك ، والشرع ، وغيرهم . هذا مذهب المذهب

قال الحارثي : ذهب عند الأصحاب جملة من موت الشفعة تنبوت الحصص

قال في العائق الشفعة قد حقق في أصح الروايات

في الزركشي هذا الصحيح المشهور من الروايات . وهذا من عقيل

في تذكره ، ومما يجب لوجبه ، وغيرهما

وقد مر في له وع ، وقال : أحسنه لأكثر

فإن منهم حدي ، وأبو بكر ، وأبو جعفر ، . انتهى

قال الزكشي : وجمهور أحده .

وعنه : الشعة على عدد الرؤوس ، اختاره ابن عجل ، فصار في الفصول : هذا

الصحيح عندي

وروي الأثرم عنه الوصف في ذلك . حكاه الخارني

فأمره : قوله ( فَإِنْ تَرَكَ أَحَدُهُمَا شَفَقَتَهُ : لَمْ يَكُنْ لِلْآخِرِ أَنْ

يَأْخُذَ إِلَّا لِكُلِّ أَوْ يَتْرُكُ )

وهذا لا راع وحكاه ابن اسد راجعاً

وكذا لم يحصر أحد الشفاء وغالب الباقون

فقال لأصحب ليس له إلا أحد السكل ، أو الترك

قال الخارني : وإطلاق بعض الإمام أحمد رحمه الله بقطر « مائت » من ردة

حبيل - فتصلي لأمره على حصته

قال : وهذا أقوى والتعبرع على الأول

فصل في الدخيل : ليس له خير شيء من النمل إلى حصو العائين

وحكي النصف ، والشرح وحمين وأصلقاه

أمرهما لا واحد شئاً بين رجل يطل حقه من الشعة

والوجه الثاني له ذلك ولا سلطان حقه وهو مأورده القصى ، وإن عقيل

فإن كان العائت اثنين ، وأخذ الحاضر السكل ، ثم قدم أحدهما : أحد

النصف من الحاضر والعفو

فإن أخذ ثم قدم الآخر : فله مقاسمتها . أحد من كل منهما ثلث ما في يده

هكذا قال القاضي ، وإن عقيل ، والنصف ، والشرح ، وغيرهم ، وقدمه الخارني .

وقال ابن الراعوي : القدم بالخيار بين الأحد من الحاضر ، وبين نقص

شعته في قدر حقه . فاحد من المشتريين تراصوا على ذلك . وإلا نقص الحاكم  
كما قلنا . ولم يجز الحاضر على التسليم إلى القادم  
قال : وهذا طاهر المذهب فيما ذكر أصحابنا حكاة في كتاب الشروط  
ثم إن طهر الشفص مستحق . صيغة الثلاثة على المشتري . قاله القاضي ،  
وابن عقيل ، والمصنف ، وغيرهم .

وكلام من الراعي . يقتضي أن عمدة كل واحد من تسلمه  
وإن أحد الحاضر السكل . ثم قدم أحدهما ، وأراد الاقتصار على حصته .  
وامتنع من أخذ النصف . فقال أصحابنا : له ذلك  
إذا أخذه ، ثم قدم الثائب الثاني . فإن أحد من الحاضر سهمين ولم يتعرض  
لقدام الأول : فلا كلام . وإن تعرض ، فقال الأصحاب : مهم : القاضي .  
والنصف - له أن أحد منه ثلثي سهم . وهو ثلث ما في يده  
قال الحارثي : ولثانية وجه : يأخذ الثاني من الحاضر نصف ما في يده  
وهو الثلث . وهو أحدهما . والله

قوله ( فإن كان المشتري شريكاً : فالشفعة بينه وبين الآخر )  
مثال ذلك أن يكون الدار بين ثلاثة . فيشتري أحدهم نصيب شريكه  
فالشفص بين المشتري وشريكه . قاله الأصحاب . ولا أعز فيه رعا  
سكن قل الحارثي . غير في المتن من هذا بقوله « فالشفعة بينه وبين الآخر »  
وكذا غير أم الخطاب وغيره . وفيه غور . فإن حقيقة الشفعة استراع الشفص من  
يد من انقلت إليه . وهو متحقق في حق المشتري . لأنه الذي انتقل إليه هـ  
قوله ( وإذا كانت داراً بين اثنين فباع أحدهما نصيبه لأجنبي  
صفقتين ثم علم شريكه أنه أن يأخذ بالثمين . وله أن يأخذ  
بأحدهما )

قاله الأصحاب منهم القمى ، وإن عقيل ، وغيرها وهى تعدد العقد  
قوله ﴿ فَإِنْ أَخَذَ الْثَانِي شَارِكُهُ الْمُشْتَرَى فِي شُقْعَتِهِ ، فِي أَحَدِ  
الْوَجْهَيْنِ ﴾

وهو الصحيح من المذهب صحة في النحر ، وشرح الحارثى ، والتصحيح  
وعدمه في المسوع ، واللحيص ، والشافى وقدمه من فى شرحه  
والوجه الثانى لا يشاركه فيها حنابلة القمى ، وإن عقيل .

وجه وجه ثالث . وهو : إن عفا الشفع عن الأول : شاركه في الثاني  
وأطلقها في المص ، والشرح ، والفروع  
قوله ﴿ وَإِنْ أَخَذَ هِمَا لَمْ يُشَارِكْهُ فِي شُقْعَةِ الْأَوَّلِ ﴾ بلا راع  
﴿ وهل يشاركه في شُقْعَةِ الثَّانِي ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾

وأطلقه في المص ، والشرح ، وشرح من مباح ، والفروع ، والشافى  
أمرهما : يشاركه صحة في التصحيح ، والنظم

والوجه الثانى : لا يشاركه

قال الحارثى . وهو الأصح

قلت : وهو الصواب

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَى آثَارَ حَقٍّ وَاحِدٍ فَلِلْمُشْتَرِيعِ أَخْذُ حَقٍّ أَحَدَهُمَا ﴾  
إذا تعدد المشتري والمبيع واحد من اتع ثلث - أو جماعة - شقصاً من  
واحد . فقل من يرعوى في المسوط . نص الإمام أحمد على أن شراء الأنبي  
من الوحد عقد . ومعتق . فللمشيع إذن أحد نصيب أحدهما ، وترك الباقي ،  
كما قال المعتصم وغيره من الأصحاب وقطع به في الهدية ، والمذهب ، والمسوع ،



والخلاصة ، ولحقى ، والمحرر ، والمخاريق ، الشرح ، والناحية ، والدواع ، وغيره  
من الأصحاب ، وقدمه في الرعاية ، والفائق  
وقيل هو عقد واحد فلا يأخذ إلا الكل . أو ترك

### فائدتان

إحدى هاتين : المشتري إذا أخذ نفسه وغيره ما وكالة شفعاً من واحد فالحكم  
كذلك تعدد من وضع العقد له ولد ما لو كان وكيلاً لثنين واشترى لهما  
وميل الاعتناء وكيل المشتري ذكره في الرعاية  
الثانية : لو باع أحد الشركيين حصه من ثلاثة صفقة واحدة فلا شفع  
الأخذ من الجميع ، ومن العوض  
من أحد من العوض فليس من هذه الشركة في الشفعة  
وإن باع كلأ منهم على حدة ، ثم علم الشفع . فله الأخذ من الكل ، ومن  
العوض

من أحد من الأول : فلا شركة للآخرين . وإن أخذ من الثاني : فلا  
شركة للثالث . وللأول : الشركة في أصح الوجهين . فله المخاريق . ويجزم به في  
الخصيص ، وغيره . وفي الآخر لا

وإن أخذ من الثالث : في شركة الأولين الوجهان  
وإن أخذ من الكل : في شركة لأول في الثاني والثالث والثاني في  
الثالث والوجهان

فإن قيل : في الشركة وسبع مساوي فاسدس الأول للشفيع ، وثلاثة أرباع  
الثاني وثلاثة أحمس الثالث . والمشتري لأول ربع السدس الثاني ، وحس الثالث .  
ومشتري الثاني الخمس الثاني من الثالث  
وصح من مائة وعشرين للشفيع مائة وسبعة ومشتري الأول : تسعة .  
والثاني أربعة

« إن قيل بالروس المشتري الأول : صف الدس الثاني ، وثالث الثالث . ولكي الثالث الذي من الثالث فصاعداً من ستة وثلاثين ، للشيخ : نعة وعشرون . ولكي حصة . وثالث : اثنان . ذكر ذلك المصنف ، وغيره . واقتصر عليه الحارثي

قوله ( وإن اشترى واحد حق اثنين ، أو اشترى واحد شقطين من أرضين صفقة واحدة ، والشريك واحد . فليشفع أخذ حق أحدهما في أصح الوجهين )

ذكر المصنف ههنا اثنين

إحدهما : تعدد الدس ، والمشتري واحد . فإن باع اثنان حصيبهما من واحد صفقة واحدة . فلا يشفع أحد أحدهما . على الصحيح من المذهب . وعليه حميد الأصحاب

قال الحارثي : عليه الأصحاب حتى القاصي في مورد لأيه عقدان يتوقف نقل ملك عن كل واحد من الدس على عقد فملك الاقتصار على أحدهما . كما لو كانا متعاقبين ، أو المشتري اثنان وحرم به في الكافي ، والوحيد ، وغيرهما . وصححه في الخلاصة ، وشرح حفيده ، وغيرهما . وقدمه في الهداية ، والتاجين . ونسبى ، والشرح وبصره ، وغيرهم

والمراد الثاني : سئل له إلا أحد الكل . أو الترتيب احتاره القاصي في الجمع الصغير ، وروس المسائل . وأطلقهما في المخرور ، وبزعمه الكبرى

وقيل : له أحد أحدهما . دون التي بعده . حرم به في العيون . وقامه على تعدد المشتري بكلام يقتضي أنه بحر وفاق وأطلق في العروق وهي تعدد الدس .

المائة الثانية : التعدد بتعدد الشفع . فإن باع شقطين من دس صفقة واحدة

من واحد فلشيع أحدهما حيداً وإن أحد أحدهما فله ذلك على الصحيح من المذهب

قال الحارثي : هذا المذهب . وحزم به في الوحي ، وغيره وصححه في الخلاصة ، وحفيدة في شرحه . وغيره . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمفني ، والشرح ، ونصراء وغيره وهو من مفردات المذهب . حزم به فانظروا .

والوجه الثاني : نس له أحد أحدهما . وهو احتمال في الهداية قبل انفسهم : احسنه القاضي في المحرر . وأصله في المحرر ، والمروغ ، والرعاية . وهي تعدد المبيع .

ففي هذا الوجه إن احتار أحدهما سقطت الشعة منه . فترك البعض مع إمكان أحد الكل ، وكما لو كان شقة واحدة

غير . هذا إذا تعدد الشيع فإن كان لكل واحد منهما شيع منه أحد الخيع ، وقسمه الثمن على القصة . وليس لواحد منهما الأفراد بجميع في أصح الوجهين ، ذكره المصنف ، وغيره .

ثم له الاختصار على ما هو شريك فيه محضته من الثمن واقفه الآخر بالأحد أو حصة

وخرج المصنف ، والشرح . هذه الشعة بالسكة من مائة الشقص ، وليس

فأمره . ففي هذا للتعدد صورة . وهي أن يبيع اثنين بمسهم من اثنين صفقة واحدة . فالتعدد واقع من الطرفين ، والعقد واحد

قال الحارثي ولما قال أحمد . هي ثلاثة أربع صفقات . وحزم به في المصنف ، والشرح

، ولا هي . أنه تفوت . إذ عمد الواحد مع الاثنين عقداً . فلشيع أحد

الكل ، أو ثلث منها ، وذلك حصة أخيرة ، أحد الكل ، أحد نصفه ورسمه  
منها أحد نصفه منها أحد نصفه من أحدها أحد رسمه من أحدها ذكره  
القاضي ، وإن عيّن ، وغيره

وفي ذلك عقدان قسمه في أربعة

وفي العاقبة وله تعدد البيع والمبيع ، وانحد العقد واشترى فعل وحسين  
قوله ﴿ وإن بع شقصاً وشيئاً ، فلتشيع أخذ الشقص بحصته  
من الثمن ﴾

هذا المذهب من المذهب نص عليه وعنه الأصحاب ﴿ وتجب أن  
لا غور ﴾

وهو يخرج ذاتي الخطأ في الهداية ، ومن بعده ... على مرق الصدقة  
فإنه أحد الشيع للشفص لا تمت حد التبع للشرى قاله في  
التعليق ، وغيره وافصر عليه الحارثي

قوله ﴿ وإن تلف ثمن المبيع ، فله أخذ الباقي بحصته من  
الثمن ﴾

هذا المذهب مطلقاً ، وعنه الأصحاب إلا أن ابن حامد احتج أنه إن كان  
لله فعل الله تعالى فيس له أحده إلا بجميع الثمن كما قاله المصنف عنه  
فإنه ... يبيع ببيع من العيوب المقصصة للثمن ، مع بقائه عليه فليس  
له لأحد لا بكل ثمن ، أو الترتب فطرح به مصنف في المعنى ، وصاحب التعليق ،  
والشرح ، وصاحب رد المحتار ، والحاوي الصمد

وفي وجه آخر له لأخذ الحصة اختاره المصنف يعقوب  
ول الحارثي ، أصله - أو آخره - أنه قول القاضي في التعليق ، قال وهو  
الصحيح

قوله (الخامس: أَنْ يَكُونَ لِلشَّعِيعِ مَلِكٌ سَابِقٌ فَإِنْ اشْتَرَى  
اِثْنَانِ دَارًا صَفْقَةً وَاحِدَةً. فَلَا شُفْعَةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ) فلا راع  
(فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مَهُمَا السُّتْقَ، فَتَحَالَفَا أَوْ تَعَارَصَتَا يَبْتَئَاهُمَا  
فَلَا شُفْعَةَ لَهُمَا).

هذا المذهب في تعارض البيتين، على ما يأتي في ما به  
فإن قيل يستعملها ثالثه من أربع حذف وقصى له  
وإن قيل يستعملها رابعة فلا شفعه فيها، لأن المصنف سماها  
مقسمة إلا أن تفاوت الشركة، بعد السيف، لا تين إنما، على ما يأتي  
إن شاء الله تعالى

قوله (وَلَا شُفْعَةَ بِشَرِكَةِ الْوَقْفِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ)  
إذا بيع طلق في شركة وقف فمن سحبه انعقوب عليه؟ لا أعلم بما  
أن قول يملك الموقوف عليه الوقف أو لا؟

فإن قلنا يملكه - وهو المذهب على ما يأتي - الصحيح من المذهب  
أنه لا شفعة له - حرره في الوحي وغيره - وقطع به أصح من أبي موسى، والقاضي  
واسه، وأبو عجيل، والشرع - أبو جعفر، والريدي - وأبو العرج الشيرازي  
في الحرب واحتاره مصنف، وغيره وصححه في الخلاصة، والعظم وقدمه في  
المعنى، والشرح، والدروع، والفتاوى  
وقال أبو الخطاب له شفعة

فإن الحارثي وجوب الشفعة على قوت الملك: هو الحق - وقدمه في  
الردائين، والحدوي الصغير

وأطلقها في مذهب، وإسوع، وأعرر، والكافي  
وإن قيل لا يملك الموقوف عليه الوقف: فلا شفعة أيضاً على الصحيح من

المذهب قطع به الجمهور منهم القاصي ، وأبو الخطاب ، وصاحب المحرر ،  
والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير ، ومن تقدم ذكره في المائة الأولى ، وغيرهم  
وقدمه في الرعاية الكبرى

وقيل له : الشفعة . قال في الرعاية الكبرى : وقيل إن قلت : القصة إقرار ،  
وحجت . وإلا فلا . انتهى .

احتار في التعريب إن قلت : القصة إقرار وحجت هي والقصة بينهما

فصل هذا الأصح . يؤخذ بها موقوف حار به .

قد في التخصيص . سد أن حكى كلاء أي الخطاب المتقدم . وتخرج  
عدي . وإن قلت . تمسك في الشفعة . وحيثما سئل على أنه هل يقسم الوقف ،  
والطلق أم لا ؟

في قلت . القصة إدراك . فسر ، ونحو الشفعة . وإن قلت بيع فلا قصة  
ولا شفعة انتهى

قد في الفوائد . سد أن حكى الطرقتين . حد كله مخرج على المذهب في  
حوار قصة الوقف من الطلق

أم على الوجه الآخر مع القصة : فلا شفعة . إذ لا شفعة في ظاهر المذهب  
إلا بما يقبل القصة من الغار

وكذلك في صاحب التخصيص وحيث على الخلاف في قول القصة . انتهى .

نصيب : هذه العارضة التي ذكرناها . وهي إن قلت الموقوف عليه يملك  
المذهب وحجت الشفعة . أو لا يملك فلا شفعة . هي طريقة أي الخطاب ، وجماعة  
والأصحاب طريقة أخرى . وهي أن الخلاف هو سواء قلت . يملك الموقوف  
عليه لا وقف أم لا . وهي طريقة لاكثر من وهي طريقة لمصنفها وغيره  
وممن من قال : إن قلت عدم الملك فلا شفعة . وإن قيل بالملك . فهو حار  
وهي طريقة صاحب المحرر واحتاره في التخصيص لكن ساء على ما تقدمه

قوله ( وإن تصرف المشتري في المبيع قبل الطلب بوقف أو هبة  
وكذا بصدقة سقطت ، وكذا لو أعتقه )

من عليه ، وقت . فيه الشبهة على ما تقدم . وهذا المذهب في الجميع من عليه  
وعليه جماهير الأصحاب

قال الحارثي وقال أصحابنا - إن تصرف المله أو الصدقة أو الوقف . سقطت  
الشبهة وحرم به في الوحيير . وغيره . وصححه في الخلاصة ، وغيره . وقدمه في  
الهداية ، والمذهب ، ومسوك المذهب ، والمسعودي ، والنعني ، والشرح ،  
والرعايتين ، وحدوى الصمبر ، والذويج . والفتاوى ، وبطلان المفردات وهو منها  
فقال - هذا أن ذكر الوقف ، والهمة ، والصدقة .

جمهور الأصحاب على هذا النمط \* والقاضي قال المنع في الوقف فقط  
وقال أبو بكر في التنبيه ، ولو بني حصته محجداً كان البناء باطلاً لأنه وقع  
في غير ملك تام له . هذا لفظه .

قال المصنف : القياس قول أبي بكر . واحتماره في المتن

قال الحارثي : وهو قوي جداً

وقال : حكى القاضي أن أبا بكر قال في التنبيه . الشبهة خير بين أن يعرف  
على . تصرف وبين أن ينقص التصرف . فإن كان وقفاً على قوم فسحبه ، وإن  
كان مسجداً فقصه . اختياراً به لو تصرف بالبيع  
قال : وتبعه الأصحاب عليه

ومن ضرورته - عدم سقوط مطلقاً ، كما ذكره المصنف هنا عنه

قال : ولم أر هذا في التنبيه . فإنه ما ذكره أولاً ، من بطلان أصل التصرف  
وسبهما من البطلان مالا يحصى انتهى

وقال في المتن وحسن القاضي المنع بالوقف ، وه يعمل غيره مسقطاً .

احتماره شيخنا انتهى

قال في المصنوع: وعنه لا يسقط، لأنه شعير، وصفه بوقف عصب أو مريض  
مسعداً

شعير قال في القعدة الراسية والخمس: صرح القاضي نحو الوقف والإقدام  
عليه وظاهر كلامه في مسألة التحيل على إسقاط الشععة: محرمة وهو لأظم.  
انتهى

فت قد تقدم كلاء صاحب العائق في ذلك في أول الباب

فأمرنا

إبراهيم: لا يسقط هذه الشععة، على الدخيل من المذهب وإن سقطت  
بالوقف والهبة والصدقة، قلعه في القروع، ونصره الطارئي

وقيل: هو كالوقف وهذه والصدقة حرة في السكاف، وأما  
والحبر وقدمه في الرعدة السكاف

قال الخ: الحق المصنف، هو وقف والهبة، وهو بعيد عن نص الإمام  
أحمد رحمه الله، فإنه أسقط في الصدقة والوقف الخروج عن اليد والملك، وأما  
غير خارج عن الملك، فامتنع لإخفاق انتهى

وقال في العائق: وحسن القاضي النص بالوقف، وإن يحمل غيره، مسقطاً

حداره شيخه - متى الشيخ بقي الدين رحمه الله

وكلاء الشيخ - متى المصنف - تقتضي مساواة الرهن والإحارة وكل  
عقد لا تعب الشععة فيه للوقف

قل - متى المصنف - ولو حصل صدق أو عوض عن حلق، انتهى على  
الوجهين في الأحد بالشععة انتهى

وقدم في رعدة سقوطها بإحارة وصدقة

الثانية له أوصى بشخص، فإن أحمد الشيخ من القول: بطلت الوصية  
واسقط الأحد ذكره، مصنف، والشرح، والحديث، وغيرهم.



وإن طسب ولم تأخذ مد ، عشت الوصية أصاً . ودمع الفس إلى الونة  
لأنه مسكهم . ودر كان انوصى له قبل قتل أحد الشيع أو طله : فكما مر في  
الهيئة : تقطع الشعمة . على الذهب  
قال الحارثي : وعلى المحكي عن أبي بكر - وإن كان لا تثبت عنه - لا تقطع ،  
وهو الحق انتهى .

وهو مقتضى ، صلاق المصنف في النسخ

قوله ( وإن يأخ فلا تشيع الأخذ ماى التبعين شاء )

هذا مذهب ملا - والشهور عند الأصحاب . وقطع به كثير منهم  
وقال ابن أبي موسى : تأخذ من هو في يده وهو طه ثلاث من غنيل في  
التدكير . لأنه قال : يخرج من يده وملكه ، كيف يشاء  
وقيل البيع باطل وهو طه ثلاث أو بكر أو اسمه . قوله في له عدة  
الرامة والمشرين

وول في أنه عدة الكثرة والحسين وذكر أن لو طسب أن تصرف  
مشتري في الشقص المشهور صحيح ، ، عقب على : حارة لتبيع  
قوله ( وإن فسبح التبع بيمين أو إقالة فلا تشيع . أخذة إذا تقايلا  
الشقص . ثم علم المشتري ، إن قلنا الإقالة تبع . فله الأخذ من أيهما شاء )  
بين أحد من المشتري نفس لإقالة يعود الشقص إليه فيأخذ منه . وإن  
قلنا فسبح : فله الشعمة أصاً . على الصحيح من المذهب

قال الحارثي : ذكره لأصحاب - القاسم . وأبو خطاب - واس غنيل ،  
والمصنف في آخر من انتهى

وحزم به في الهداية ، وذهب . والخلاصة . والنظم . ومعنى ، الك ح ،  
ولو حزم ، وعبره وقدمه في البروء ، وعبره .

قال الحارثي : ثم ذكر القاصي ، وس عقيل ، والمصنف في كتابه : أنه  
صح الإقالة ، ليرجع الشقص إلى المشتري فيأخذه .  
قال المصنف : لأنه لا يمكن الأخذ معها  
وقال ابن أبي موسى : للشفيع ابتراعه من يد الدرع  
قال الحارثي : والأول أولى لأن لا يشترط الابتراع من يد المشتري وهذا  
مقتضى قوله « لا يمكن الأخذ معها » .

وقد نص الإمام أحمد رحمه الله في رواية بن الحكم عن يظان الشفة  
وحده القاصي على أن الشفيع عب وأنه يظان ونحوه ابن عقيل .  
قرئ في المستوعب : وعندي أن الكلام على طاهر . ومقتضى نقله قبل  
طالبة بالشفعة . لم تجب الشفة . وكذا قال صاحب التلخيص ، ويرد  
فيكون على رواين

قال الحارثي : والظلال هو الذي يصح عن الإمام أحمد رحمه الله  
فأمره . لوقت بلا مد عمرو الشفيع ، ثم عني له المطالبة : في المرد والمقصود  
إن قيل . الإقالة فصح ، فلا شيء . وإن قيل : هي بيع . تحدت الشفة وأحد  
من الشفيع لتحديد الشفيع فهو كالمود إليه بالبيع الصريح واقتصر عليه الحارثي  
وإن صح البيع صيب قديم ، ثم عم الشفيع وطاب مقدم على العيب  
فصل المصنف عب . له الشفة وكذا قال الأنصاري : القاصي ، وأبو الخطاب ،  
وإن عقيل في آخره

وحرم به في الهدية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ، والنظم ،  
والوجيز ، وغيرهم وقدمه في المستوعب ، والتلخيص ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه ليس له لأحد إذا صح صيب ذكره في المستوعب ، والتلخيص ،  
أحداً من عبه في رواية ابن الحكم في المطالبة  
وأكثرهم حكاه قولاً ، ومال إليه الحارثي

### قوائم

سها : لو دفع شقصاً معيداً ، ثم وجد العبد معيماً . فقال في المقي ، والمجرد ،  
والفصول ، وغيرهم . انه رد المد ، اسرجاء الشقص . ولا شيء للشقص . واحتجنا  
الحارثي ثبوت الشقة له انتهى

قال الأصحاب . وإن أخذ الشقص بالشقص : ثم وجد الباقي الممس . يملك  
استرداد الشقص لأنه يرد عنه بطلان عقد آخر  
قلت : فيه بطلان

وسكن يرجع قيمة الشقص ، ومشتري قد أخذ من الشقص قيمة المد . فإن  
ساوت قيمة المد قدس . وإن ردت إحداها على الأخرى . في رجوع باطل  
الزيادة من المشتري والشقص على صاحبه وجوب . وأضيف في معنى ، والشرح .  
أحمد الله . يرجع بالزيادة . وهو المبيع من الذهب . احتد القاسي ، وفي  
تفصيل ومقد . وحرره في السكافي . صححه في الدعوى

### والرزم الثاني . لا يرجع

وإن عاد الشقص إلى مشتري مد دفع قيمته سبع أو إثنتي عشرة أو غيرها .  
في المرد . والفصول . لا يرد على الدافع ، ولا للدافع استردده  
في في المعنى . والشرح . ليس للشقص أحده ما سيم الأول . سها  
وإن أخذ الباقي الأرض ولم يرد . فإن كان الشقص أحد قيمه صحيحاً ، فلا  
رجوع للمشتري عليه . وإن أخذ قيمته معيماً ، فالمشتري رجوع . أي من  
الأرض ذكره الأصحاب

ولو عد الدافع بما ناقصه صحيحاً . في المعنى . والشرح : لا يرجع الشقص  
على المشتري شيء . واقتصر عليه الحارثي

وقس يرجع على المشتري بالأرض وأطلقها في الدعوى

ومم - له شري شقص بعد أو شري معي ، وظهر مستحق بالبيع يمين ،  
ولا شفعة ، على الشيع رد الشقص إلى أحده ، وإن ظهر المصير مستحقاً بطل  
البيع فيه . وفي الباقي روايتان تفريق الصفقة

ومم - إذا كان الشراء شري في الذمة وفقد ، فخرج مستحقاً بطل البيع ،  
والشفعة محالها . ويرد الثمن إلى مالكة . وعلى المشتري ثمن صحيح وإن تمرد  
باعت أو غيره في ثمنه ، والشرح للذم فصح البيع وهذه حق الشيع  
ومم - لو كان الثمن مكبلاً أو مودعاً ، تلف قبل فسخه بطل البيع ، وانفت  
الشفعة فإن كان الشيع أحد الشفعة ، نكر لأحد مترداده ذكره المصنف .  
والشرح -

ومم - له أن يدان شري . وقتل أو مات فلا شيع لأحد من بيت المال  
قاله الشارح : واقتصر عنه الحارثي

### قوله (أو تحالفاً)

يعني إذا حلف المدين في قدر الثمن - ولا ذمة - وتحلف ، وغاسعا ، فلا  
يحتج به أن يكون من أحد الشيع أو بعده  
فإن كان من أحد الشيع - وهي ذمة المصنف - فلا شيع لأحد هذا  
المذهب ، وعليه الأصحاب وعلماؤنا

قال الحارثي : وشجع اسمه الشفعة من مثله في الإطالة والرد ما يجب ، على  
أرواة المحكية وأولى

فعلى المذهب ما حلف عليه الشيع لأنه مفر بالبيع بالثمن الذي حلف  
عليه ، ومثله له بالشفعة ، وإن وجد التعاسح بعد أحد الشيع أقر بيد الشيع ، وكان  
عليه للشافع ما حلف عليه

نبيذ : ظاهر قوله (وإن أخره أحد الشيع) . وله الأخره من يوم

أحده

أن الإحارة لا تفسح ، ويستحق الشيع الأحرار من يوم أحدهم الشعة ،  
وهو أحد الوجوه

حرم به في الشرح ، وشرح ابن مسعود ، والنظم  
قال الحارثي ، وفيه إشكال

والوجه الثاني : مسح من حين أحده وهو المذهب حرم به في الشرح ،  
والنور ، وذكره ابن عبدوس ، وقدمه في الفروع ، وراغبين  
قال في الفروع ، وفي الإحارة في الكافي خلاف في هذه انتهى ، وطلب  
في الحارثي الصغير .

والوجه الثالث : للشيع خير بين مسح الإحارة وتركه  
قال في آية عدة السدسة والثلاثين . وهو ظاهر كلام القاسمي في حله في مسألة  
إعادة العروة قال وهو أحد انتهى

قال الحارثي . وشرح من الوجه الذي يقول : سوف يحل الإحارة على  
إجازه البعض الثاني في الوجه ، إعادة الشيع هنا . إن أجازه : صح . وإلا طل في  
حقه بالأولى . قال : وهذا أقوى . انتهى

وأضيق لأوجه الثلاثة في القواعد . ويذكر في الوجه الثالث في الفروع  
قوله ﴿ وَإِنْ أَمْسَتْ لَهُ فَالْعَلَّةُ لَهُ ﴾ بلا راع

وإن أحده الشيع وفيه روع ، أو نعمة ظاهرة : هي المشتري ، مبقاة إلى  
الحصاد والجداد . يعني بلا أجر . وهذا المذهب

قال المجد في شرح الهداية : هذا أصح الوجهين لأنهما . وحرم به في الشرح  
والشرح ، وشرح ابن منبج ، والتلخيص ، والراغبين ، والحارثي الصغير ، والنظم ،  
وعبرهم . وقدمه في الفروع ، وشرح الحارثي

وقيل : تحب في الزرع الأحرار . من حين أحد الشيع واحداً من عبدوس  
في ذكرته

قال ابن رجب في التواعد : وهو أظهر

قلت : وهو الصواب

وهذا الوجه ذكره أبو الخطاب في الاختصار

قال في الفروع : فيتوجه منه يخرج في الفرة

قلت : وهو ظاهر بحث ابن منعا في شرحه .

قال الحارثي - لما عني بكلامه في المعنى - وهذا بالنسبة إلى وجوب الأجرة

للشعير في المؤجر مشكل جداً . فيسمى أن يخرج وجوب الأجرة هذا من وجوبها

هناك

نعم : مفهوم قوله ( أو ثمرة طاهرة )

أن ماء طعم يكون ملكاً للشعير وذلك كاشح إذا كبر ، والطعم إذا لم

يؤثر ، ونحوها وهو كذلك فانه الأصحاب منهم القاضي في المحرد ، وابن عقيل

في الفصول ، والمصنف في السكاني ، والنسفي ، والشرح ، وغيرهم .

فأمره لا تأثر الطعم المشمول بالبيع في يد المشتري : كانت الفرة له . على

الصحيح من مذهب طعمه في المعنى ، والشرح ، وغيرهما وقدمه الحارثي .

وميه وجه : هي للشعير

قوله ( وإن قاسم لمشتري وكيل الشفيع ، أو قاسم الشفيع لكونه

أظهر له زيادة في الثمن ، أو نحوه ، وغرس ، أو بئى : فلا شفيع أن

يدفع إليه قيمة الغراس والبناء ، ونحوك . أو يقطع ، ويضمن

المقص .

إذا أنى مشتري أحد عمة وسانه . كان للشعير أحد الغراس والبناء ، والحالة

هذه . وله الفهم ، وصحاب المقص ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر

الأصحاب . وقطع به كثير منهم وقدمه في الفروع وغيره

قال في الانتصار : أو أقره بأحده . فإن في فلا شعبة .

قال الحارثي إذا لم يقطع المشتري : ففي الكتاب تحيير الشفيع بين أحد  
المراس والسوء بالقيمة ، وبين قلعه وصيان نفسه . وهذا ما قاله في وجهه وأصحابه  
فإن ولا أعرفه فلا عن الإمام أحمد رحمه الله . وفيه استقول عنه روايات  
التحيير من غير أرش

والأخرى - وهي مشهورة عنه - إيجاب القيمة من غير تحيير وهو ما ذكره  
الطوق ، وإن أبي موسى ، وإن عقيل في التذكرة . وأبو العراج الشيرازي وهو  
المذهب .

إدريس أبي موسى ولا يؤيد المشتري بقطع ساء انتهى

قال في المروغ : وقيل الخ : له قيمة الباء . ولا بقاء

وقيل سبدي : أنه قيمة الباء ، أم قيمة النقص ؟ قل لا ، قيمة الباء

فأما : رد أحده بالقيمة في الخ : بقاء من الباء أو المر من ما يردوه

حين التقويم ، لا : أنه المشتري ، دعي القيمة أو نقص ذكره أصحاب  
انتهى

وقال في المنع ، وسعه الشارح لا يمكن إيجاب قيمة الباء لأن الباء غير

مستحق ولا قيمته مقبولة لأنه لم يكن كذلك . ملك المبيع محلاً لأنه قد  
يكون لا قيمة له إذا قل

قلا . وبذلك أصحاب كيبه وحول القيمة

والظاهر : أن الأص قنود معدومة ومبدية ، ثم قنود حائية فيكون ما سبها

قيمة العرس والباء . وحمه بهذا من رين في شرحه

قال مصنف ، وشارح . ونحن أن قنود العرس والباء ، مستحق للعرس

بالأحرة ، أو لأحده بالقيمة ، رد اعتصم من قلعه سبها

قوله ﴿ وَإِنْ احْتَارَ أَحَدُكُمْ فَأَرَادَ الْمَشْتَرَى - وَهُوَ صَاحِبُهُ - قَلَمَهُ : فَلَهُ ذَلِكَ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ صَرَرٌ ﴾

هذا أحد الوجهين - اختاره المصنف ، والشارح  
وحرم به الحرق ، وإن عقيل في التدكية ، والأدبي العددي ، وإن سحا  
في شرحه ، وصاحب الوجهين  
، الصحيح من المذهب : أن له القام . سو . كان فيه صرر أو لا وعيه  
أكثر لأحد

قال الحارثي : وإن سحا القام وأحد به الصرر وعدمه  
قال الركني : وهو ظاهر كلام الأكرمين من الذي حرموا به : له ذلك  
سواء أضر بالأرض ، أو لم يضر . انتهى

وعدمه في المروع ، والتلخيص ، والفائق  
نعم قال الحارثي : وهذا الخلاف الذي أوردته من قوله من الأصحاب  
مطهر : ليس بالحيد بل بتعين تبريله : إما على اختلاف حالين . وإما على  
ما قبل الأحد . وإما أوردته القام ، وإن عقيل في الفصول ، على هذه الحالة  
لا غير

وحيث قيل باعتبار عدم الضرر ، ففيما عدا الأحد ، وهو ظاهر ما أوردته في  
التدكية

### فأمرنا

أمرنا أمرنا أو قلمه المشتري ، وهو صاحبه . يمس بعض الأرض على  
الصحيح من المذهب . اختاره القاصي وغيره  
قال في المروع : لا يمس بعض الأرض في الأصح وقدمه في الشرح ،  
والفائق وحرم به في الكافي وعمله بانتفاء عدوانه ، مع أنه حرم في باب  
العارية بخلافه



وقيل يلزم وهو ظاهر كلام الخوفي ومن إليه الخارقي وقيل .  
وكلام في سوية الحد . كالسكلام في ضمن أرض القصر وأطلقهما في  
القعدة الثامنة والسبعين

الثاني : محور . يشتري التصرف في الشقص الذي اشتراه بالعس والداء  
في محنة وهو صاهر كلام الأصحاب

قال في رواية سدي . من هد بركة العاصب  
ومن في رواية حنبل لأنه عمر وهو غير أنه مسكه ، وليس كما .  
ررر . غير إذن أهله

قال الخارقي . عند هد بعد القصة والتميز . ليكون التصرف في حائل  
ملكه . أما قبل القصة : فلا يملك العس والداء . وللشيع . دأ قمع العرس  
والبناء معاً للشركة . لا للشعة . فإن أحد الشريكين إذا انفرد بهذا التصرف  
كان بلائاً القمع محلاً

في حصر من محمد . سمعت أبا عبد الله تعالى عن رجل عرس محلاً في أرض  
بينه وبين قوم مشاعاً . قال . إن كان خير إذسهم قمع محله . انتهى  
قلت . وهذا لا شك فيه

قوله ( وإن باع الشيع ملكه قبل العلم : لم تسقط شفعته في  
أحد الوجهين )

وهو المذهب . احتاره أو لخطاب ، وإن عدوس في ذلك .  
قال الخارقي . هد . أظهر وجهين

وصححه في التصحيح ، والنظر . وحده في الوجهين وغيره . وقدمه في  
اهداء ، والمذهب ، واستوعب ، وخلاصة .

والثاني : سقط احتاره القضي في الحد وأطلقهما في التلخيص ، والحد ،  
والشرح ، والرعاية ، والفروع ، والفتاوى .

على اندهب : البائع الثاني - وهو الشفع - أحد الشقص من مشتري الأول  
 فإن عفا عنه ، فلا يشتري الأول أحد الشقص من المشتري الثاني  
 فإن أحد مه : فهل يشتري الأحده من الثاني ؟ على الوجهين وهو قوله  
 « وللمشتري الشفعة فيما يسهه الشفع في أصحاب الوجهين » وهو اندهب صححه  
 المصنف ، والشارح ، والنظم ، وصاحب العاتق وحرمه في الوجهين  
 والوجه الثاني : لا شفعة له وأطلقهم في شرح الحدوث  
 وعلى الوجه الثاني ، في المادة الأولى : لا خلاف في ثبوت الشفعة للمشتري  
 الأول على مشتري الثاني في بيع الشفع لسبق شركته على البيع ، واستقر  
 ملكه .

تعليق : معهود كلامه : أن الشفع لو باع ملكه أحد عفا . أن شفعه فقط  
 وهو صحيح ، لا خلاف فيه أعني  
 لكن لو باع بمعه عفاً في سقوط الشفعة وجهان وأطلقهم في الوجهين ،  
 والشرح ، والعتق  
 أمدهما فقط

والثاني : لا ينقص لأيه فدفق من ملكه ما يستحق به الشفعة في جميع البيوع  
 سواء كان ذلك إداً على

قال حد في : هو أصح إن شاء الله تعالى لقيام المقصود وهو الشركة  
 وللمشتري الأول الشفعة على المشتري الثاني في المادة الأولى  
 وفي الزبية : إذا فسد معهود شفعة البائع لأول ، وإن فسد لا تنفذ شفعة  
 البائع فلا أحد الشقص من المشتري الأول

وهل للمشتري الأول شفعة على المشتري الثاني ؟ هو وجهان وأحدهما في  
 المسعى ، والشرح

أمرهما : له الشفعة .

قال المصنف في المقي : وهو التمسك .

ونوم الثاني لاشعة له .

على الأول : المشتري الأول الشفعة على المشتري الثاني ، سواء أحدهما اشبع بالشفعة أو لا . أخذ . ولما تم الثاني إذا اشبع من الشقص - الأحدهما من المشتري الأول في أحد الوجهين وأطلقهما في المقي ، والشرح فائدة : لو اشبع من الشقص جاهلاً من قبل بالشفعة فيها ، في الشكل في هذه الحال فلا كلام . وإن قيل سموط في وجه وجوب أوردتها القاضي ، وإن عتيل

وجوب ما تقدم وأصل المسألة

قال الحارثي : والأصح جريان الشفعة بالأولى

قوله : وإن مات الشفيع : فصلت الشفعة . إلا أن عوت نقد طلبها فتكون لوازمه .

إذا مات الشفيع فلا يجد : إما أن يكون قد مات قبل طلبها أو بعده

فإن مات قبل طلبه لم يستحق الورثة الشفعة على الصحيح من مذهب وعليه الأصحاب ومن عليه مراراً

قال في القواعد الفقهية : لا يورث موطئة الشفعة من غير موطئة . على الصحيح من مذهب وله ما حد .

أمرهما : أنه حق له : فلا يثبت بدون موطئة . مات رعيه من غير موطئة سكتي في الإرث ذكره القاضي في حله

والمأخذ الثاني : أن حقه سكت تركه وإعاده ، لاسيما على قولنا : إنها على

الفوز

معنى هذا لو كان ثابتاً للورثة المطالبة وليس ذلك على الأول انتهى  
 وقيل للورثة المطالبة وهو يخرج لأبي الخطاب .  
 وعلى الأصح : إدامات صاحب الشفعة ، فلو أنه أن يعلو الشفعة لمورثهم  
 كان في القواعد . وطاهر هذا : أن لم المطالبة بكل حال . انتهى  
 وإن مات بعد أن طاب بها . ستحقها الورثة وهو المذهب . وعليه  
 الأصحاب . ولا أعرفه خلافاً

وقد وقف في رواية من القسم . وقال وهو موضع مد  
 وقدم طر ذلك في آخر فصل خيار الشرط  
 قال الحارثي : ثم من الأصحاب من يعمل بإفادة الطلب للملك فيكون الحق  
 موروثاً عند الاعتدال . وهي طرفة القسي . وأبي الخطاب ، ومن وجهه على  
 إفادة الملك

وصيهم من عمل بأن الطلب مقرر للحق وهذا لا يمتنع تأخير الأحدث بعده  
 وقد قد قبله . إذا قرر الحق وحسب أن يكون موروثاً . وهي طرفة المصنف ،  
 ومن وافقه على أن الطلب لا يمد ملك . وهو مقتضى كلام الإمام أحمد رحمه الله .  
 غيب : طاهر كلام المصنف أن التمتع لا يملك الشقص بمجرد المطالبة وهو  
 أحد الوجوه . فلا بد للملك من أحد الشقص ، أو يأتي بالنقطة بدل على أحده بعد  
 المطالبة . أن يقول « قد أحده بالتمتع » أو « تملكته بالتمتع » ونحو ذلك وهو  
 حسب المصنف . والشارح وقدمه الحارثي ، ونصره  
 وقال احتار المصنف . وغيره من الأصحاب .

وقيل : قد كره مجرد المطالبة إذا كان مليئاً بالتمتع . وهو المذهب . احتاره  
 القاضي ، وأبو الخطاب ، وابن عديس في تركه . وقدمه في الفروع ، والمستوعب ،  
 والراغبين ، والحاوي الصغير

قال الحارثي وهو قول القاضي . وأكثر أصحابه ، وصاحب التجميع

فيصح تصرفه قبل قبضه فيه  
وقيل : لا يملكه إلا بطلانه وقبضه  
وقيل : لا يملكه إلا بحكم الحاكم حتى من عييل وقطع به في ذكره  
قال حذفي : وحصل الملك بحكم الحاكم أصلاً ذكره من العييل في  
وذكره وقال به غير واحد انتهى  
وقيل لا يملكه إلا بدفع ثمنه ، ما هو مشترى واحد من عييل أصلاً  
حكاه في الموسوع ، ولتنبيه  
قال في القواعد ، شذبه من الإمام أحمد رحمه الله ، رد له بحصة المدة  
مدة طويلة ، طلت شعته

وقال في الرعية : لأصح أن له التصرف قبل قبضه وملكه  
وقال في التنجيس ، والمتربع : المشتري حصة على ثمنه لأن الملك بالثمن  
قهرى ، كالميراث ، والبيع عن رضى  
وبخلافه أيضاً في خيار الشرط ، وكذا خيار مجلس من جهة شفيق بعد تملكه .  
لنفوذ تصرفه قبل قبضه بعد تملكه يثبت

نعم : قوله ﴿ وَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ النِّمْنَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْقَدْرُ ﴾  
قال حذفي : فيه مصد حذف حصاراً وتقديره مثل النمن ، أو قدره  
لأن الأحد بين النمن مأخوذ به المشتري غير ممكن ، تنجيس الإضرار ،  
وهذا مظهر برادة الثاني ، وهو القدر لأنه من وصف التحيل ،  
والثنية ، والتقوم فيها بعد فوكل مثل مراداً فكان سكريراً الشوم  
« المثل » للصقة والذات انتهى

#### قواعد

منها : تنتقل الشععة إلى الورثة كلهم على حسب ميراثهم ذكره غير واحد  
منهم المصنف ، والشارح ، والسمري ، وابن رجب ، وغيرهم .

ومنها : لا وفق في الوارث بين ذوي الرحم والزوج والولي وبيت المال  
فيأخذ الإمام بها صرح به الأصحاب فانه في القاعدة التاسعة والأربعين حد المائة  
ومنها : يتمد الشفع على الطلب حالة المدر يقوم مقام الطلب في الانتقال  
إلى الورثة

ومنها : شفع في شفعي عند أحدهما ، وطالب الآخر ، ثم مات فورثه  
الغاي : له أخذ الشفع بالشعة . ذكره نصف ، وغيره  
قال المصنف : وكذا لو قذف وحسن أمها المنة ، عند أحدهما ، وطالب الآخر  
ثم مات فورثه الغاي : كان له اسمه المدة ، من أخيه ، إذ قيل بوجوب  
الحد بقدمها .

قوله ( وإن عجز عنه أو عن بعضه : سقطت شفعته )

ولو أن بهن أو منهن . بله مشقري ولكن سطر ثلاثة على الصحيح  
من المذهب ( حتى تتبين عجزه )

بعضه : وحرمه في الرعدة الصغرى ، وغیره ، والحاوى الصغير ، والعظم ،  
وذكره ابن عدوس وقدمه في المروء ، ونحوه

وعنه : لا سطر لایمین . جرمه في المص ، والشرح ، والنحيص ، والمستوعب  
وعنه : يرجع في ذلك إلى رأى الحاكم

قلت : وهذا المروء في وقتنا هذا

فقد مضى الأهل فصح مشقري على الصحيح من المذهب أحذره  
القاضي ، والمصنف

قال الحارثي : وهو أصح وقدمه في المروء .

وقيل : لا مدحه الحاكم . قدمه في الشرح ، والرعدة ، والفتق

وقيل : غير بطلانه حتى لا ينقض

قال الحارثي : والنعموس من رواية الخال : طلائع الشعمة مطلقا . وهو ما قال  
في التلخيص ، والمحذور

### قوام

الأولى : المذهب أ . لأحد الشعمة مع بيع لأنه دفع مال حرص المالك  
ولهذا اعتبره الطل بالشخص والتمس فلا يصح مع جهاتهما ذكره المصنف ، وغيره  
قال : وله المطاسة ، شعمة مع الخيالة ثم يتعرف مقدار ثمن وذكر احتمالا  
بحوار الأحد مع جهالة الشخص ، ساء على حوز بيع الأعيان العامة  
الثانية قال المصنف ، وغيره : إذا أخذ شعمة ، بخره اشترى ببيع  
الشخص حتى يصح لثمن وقوله في التلخيص ، وغيره : وفي بيعه وبين البيع .  
الثالثة له سلم الشمس ولثمن في القصة ، فافلس . فقال المصنف ، وغيره :  
المشترى محذور بين المسخ والصرب مع القرض ، بالتمس ، كالناش إذا أخلص للمشترى  
الرابعة في رجوع شمع نارش على مشترى عدده ثم وحده . وأختلفا  
في الرعابة ، والقروع .

فت المصواب عدم رجوع وهو طه كلاء كثير من الأصحاب . ثم  
وحده في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن رزيق ، والحارثي قطعوا بذلك  
وقدم ذلك مد قوله « ومن فسخ البيع ببيع أو إقالة »  
قوله ( وَإِنْ كَانَ مُؤَجَّلًا . أَخَذَهُ الشَّفِيعُ بِالْأَجَلِ إِنْ كَانَ مَبِيتًا ،  
وإِلَّا أَقَامَ كَفِيلًا مَدِينًا وَأَخَذَ بِهِ )

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه

لكن شرط القاضي في الجامع الصغير ، وغيره ، رده أبو الحسين ، والقاضي  
يعقوب ، وأبو الحسن بن بكروس : وصف « الثقة » مع « الملامة » فلا يستحق  
مدونهما

قال الحارثي : وليس سعيد من النص

فأمره لو أحد الشيع بالأجل ، ثم مات هو أو ، شترى ، وقد ، يحل الدس بالموت - حل النص عليه ، وقد يحل على الخي منه - ذكره المصنف وغيره

فأمره : قال حارثي : إجماع قول المصنف : إن كان مؤجلاً أحده بالأجل إن كان ميتاً ، بعيد منوه ، تنفق طلب الشيع إلا عند حلول الأجل أو بعده ، أن نبت له استئناف الأجل ، وقطع به ونصره

قوله ( وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ عَرَصًا أُعْطِيَ مِنْهُ ، إِنْ كَانَ ذَا مِثْلٍ ، وَإِلَّا فِيمَنَّهُ )

اعلم أن الثمن لا يجوز به ، أن يكون مثلاً ، أو منوياً ، فإن كان مثلاً انقسم إلى نقد وعرض ، وأما ما كان قائماً عليه في تنفق ، فهو أمرها : الجنس ، فحب مثله من الجنس كالذهب ، والفضة ، والخطبة ، والشمر ، والرت ، ونحوه ، وإن دفع مثل حالة الأجل ، استقل إلى القيمة كما في المصنف حكاه من الزاعوى محل وفاق

وفي أصل لمثله رواية أنه يأخذ بقيمة المكيل ومورون ، بعد المثل أولاً وأما مدروغ - كاتيب - فقال إن الزاعوى في شروطه : القول فيه كالقول في المكيل ومورون - إلا أن القول فيها منى عن السلم فيه ، حيث صحح السلم فيه أحد مثله ، إلا على الرواية في أنها مصنوعة بالقيمة فيأخذ الشيع بالقيمة وحيث قد - لا تصح بأحد القيمة ، والأولى القيمة - انتهى

قال الحارثي : والقصة احتير المصنف ، وعمدة الأصحاب

وما يندود - كالبيع ونحوه - فقال من الزاعوى - منى عن السلم فيه إن قيل يصححه فيه ما في المكيل ، ومورون ، وإلا فاقصة

الثاني : المقدار ، فحب مثل الثمن قدراً من غير زيادة ولا نقص ، فإن وقع



المقد على ما هو مقدور بالمعيار الشرعى هناك . وإن كان بيعه - كالبيع بألف رطل  
من حنطة - فقال فى التنجيس طاهر كلام أصح - أنه نكاح ويدفع إليه مئة  
مكيه ، لأن الزوات نكاح بالمعيار الشرعى . وكذلك إقراض الحنطة بالوزن .  
قال نكحى عدى الزوايا إذا ائتمن فى مقدرة الشقص وقدر الثمن معادله  
لأعوضه انتهى

نكحى تقدمه فى الحبل . إذا حمل الثمن ما يحدد

الثالث الصفه فى الصبح ، ومكسرة ، والسود ، والبلد ، والخمر ،  
وصده . فيجب مثله صفه

وإن كان ممنوعاً - كالعبد ، والذر ، ونحوه - فالواجب اعتباره بالقيمة يوم

البيع

وقال فى الرعاية : يأخذ الشبيع الشقص بما استقر عليه المصدق من ثمن مئتين أو  
قيمة غيره وقت لزوم المقد

وقيل بل وقت وجوب الشفعة انتهى

الرابعة : لو باع دميان بمائة ، فإن لم يمسك ما لا لهم . فلا شفعة نحو

احتذره القاصى ، وس عقيل ، ومضرب ، وغيره . وانقصر عليه خذرى

وإن قبض : هى من لم يمسك أو خطاها ، وغيره . وجوب الشفعة

وكذا قال القاصى وغيره

ثم قال فى المستوفى ، والتنجيس : يأخذ ضمه على كالألف على  
دى حراً

قوله ( وإن اختلفا فى قدر الثمن فالقول قول المشتري ، إلا أن

يكون للشبيع يثقة )

وهذا بلا نزاع . وعليه لأصح

السكر لو أقام كل واحد - من الشيع والمشتري - سنة شمه فقال القاصي ،  
 وبه أبو الحسين ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل ، والشرع أبو حنيفة ، وأبو القاسم  
 الزبيدي ، وصاحب المستوعب : تقدم سنة الشيع  
 قال الحارثي : وفتحيه بطلاق الحرق ، والمصنف ها وحده في أربعين ،  
 والحارثي الصغير ، والمستوعب ، ولطفا ، والمذهب ، والخلاصة .  
 وقيل : تنافس وهو احتمال في المصنف وقدمه ابن رزين في شرحه  
 وقيل : يستعمل في الفرقة وأطلقها في العروة  
 ، وحده الحارثي قولاً أن القول قول المشتري لأنه قال : قول الأصحاب  
 ها بمصنف ثالثة في سنة الشيع والمشتري ، حيث قدموا سنة الشيع لأنه مدع  
 زيادة وهذا فيه موحود في المشتري ها فيحتمل أن يقال فيه ثلث ذلك  
 انتهى

### قوام

إبراهيم . قول المشتري : لأعلم قدر الثمن فاقول قوله . ذكره الأصحاب :  
 القاصي وابن عقيل ، والمصنف ، وغيرهم  
 قول القاصي ، وابن عقيل . فيحتمل أنه لا يعلم قدره لأن ذلك وفق  
 لحواب وإذا لا شفعة لأنها لا تسحق بدول البدن ، ويحتمل البدن متعبر  
 للجهة  
 ولو ادعى المشتري جهل قيمة العرص . فكدهوى جهل الثمن ذكره  
 لمصنف وغيره

وتقدم السنة على ذلك بعد ذكر الحيل أو الباطل  
 الثانية . لو قول الشيع . الثمن ثلاثة آلاف . وقول المشتري : ألفان وقال  
 الشيع : ألف ، وقدموا السنة غالبية الشيع على ما تقدم ، مدعوى الزيادة  
 الثالثة : لو قال الثمن عرصا ، واحتلت الشيع والمشتري في قيمته . فإن وحده

قَوْمٌ وَإِنْ تَعَدَّرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرَى مَعَ بَيْتِهِ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ  
وَإِنْ أَقَامَ بَيْتَهُ نَقِيصَتَهُ قِيلَ الْحَارِثِيُّ مَا لَطَمَ التَّعْرِصَ وَيَحْتَمِلُ قَدِيمُ  
بَيْتِ الشَّعْبِ .

قَوْلُهُ ﴿ وَإِنْ قَالَ الْمُشْتَرَى . اشْتَرَيْتُهُ بِأَلْفٍ ، وَأَقَامَ الْبَائِعُ بَيْتَهُ :  
أَنَّهُ بَاعَهُ بِأَلْفَيْنِ ، فَلِلشَّعْبِ أَخَذُهُ بِالْأَلْفِ ﴾ بِلَا نِزَاعٍ .  
﴿ فَإِنْ قَالَ الْمُشْتَرَى غَطَطْتُ ﴾ أَوْ نَسِيتُ ، أَوْ كَذَبْتُ ﴿ فَهَنْ  
يُقْبَلُ قَوْلُهُ مَعَ عِيَمِهِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾

وَاطْنَقَهَا فِي الْمُدَّةِ ، وَالْمَدَّهْ ، وَاسْتَوْعَبَ ، وَخَلَّاهُ ، وَالْمَقَى ، وَالتَّلْبِيسَ  
وَالشَّرْحَ ، وَالْعَرُوعَ ، وَآلَهُ نَقِ  
أَمْرُهُمَا . عَمِلَ قَوْلُهُ

قَالَ الْقَاسِمِيُّ : قِيَاسُ الْمَدَّهْ عِنْدِي : يَقْبَلُ قَوْلُهُ ، كَالْوَأَحِيدِ فِي الْمَرَامَةِ ، ثُمَّ  
قَالَ غَطَطْتُ ، بَلْ هَذَا أَوَّلِي . لِأَنَّهُ قَدْ قَامَتْ بَيْتُهُ بِكَذِبِهِ  
قَالَ الْحَارِثِيُّ : هَذَا الْأَقْوَى

قَالَ فِي الْمُدَّةِ - لَمْ أَطَاقِ الْوَحِيدَ - سَاءَ عَلَى الْمُخَرِّجِ الْمَرَامَةَ إِذَا قَالَ  
﴿ غَطَطْتُ ﴾

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ أَكْثَرَ الْأَصْحَابِ قَبِلُوا قَوْلَهُ فِي ادِّعَائِهِ غَطَطْتُ فِي الْمَرَامَةِ  
وَصَحَّحَهُ هَذَا فِي التَّصْحِيحِ ، وَالْعَطَمِ وَقَدَّمَهُ فِي الرِّعَايَتَيْنِ ، وَالْحَدِيدِ الصَّغِيرِ  
وَالْوَرْدِ اشْتَأَى : لَا يَقْبَلُ قَدَمَهُ أَنْ يَرَيْنِ فِي شَرْحِهِ . وَجُزْمُهُ فِي الْكَلَامِ .  
وَاحْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ

وَهَذَا الْمَدَّهْ عَلَى مَا اصْطَلَحْنَا بِهِ .  
وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ فِي الْمَرَامَةِ : إِنْ كَانَ الْبَائِعُ مَعْرُوفًا بِالصَّدَقِ . قِيلَ قَوْلُهُ ،  
وَالْإِلَّا فَلَ

قل لى فى : فيخرج مثله هنا

وقل : وس الأصحاب من أى الإلحاق : آلة المراجعة

قل ابن عقيل : عدى أن دعوى لا تقبل . لأن مذهب أن الدرائع محسومة

وهذا فتح لباب الاستدراك لكل قول يوجب حقاً

نم وفى بأن المراجعة كان فيه أمية . حيث رجع إليه فى الإحراج بالنمى ،

وس المشتري<sup>(١)</sup> أمية للشعيع . وإنا هو حصصه فافرق .

وقال فى الرعاية الكبرى : وقد سجد لها . وبيع البيع . وناحده :

حلف عليه البائع لا المشتري

قوله ( فإن ادعى أنك اشتريته بالبيع . فقال : بل اتهمته ) قال قول

قوله مع يمينه ) بلا نزاع

فإن بكل عب ، أو قمت للشعيع بية لله أحده . وقال للمشتري : إما

أن تقبل النمس ، وإما أن تبرى منه .

اعلم أنه إذا ادعى الشعيع على بعض الشركاء دعوى محرره أنه اشترى بعبه

فله أحده بالشفعة ، وأسكر الشريك . وفى : بيم اتهمته ، أو ورثته قال قول

قوله مع يمينه

فإن سكر عن النمس ، أو قمت بية للشعيع بالشراء : فلا شعيع أحده ودفع

النمس إليه

فإن قال : لا أستحقه . فخره المصنف . أن يدل للمشتري : إما أن تقبل

النمس ، وإما أن تبرى منه ، كما سلك إذا جاء بهم قبل وقته . وهذا أحد الوجوه

حذره القاضى ، وس عدوس فى تذكره . وحرم به فى النظم ، والرعيين ،

والحدوى الصغير ، على ما يأتى قريباً .

وقيل : سقى فى بد الشعيع إلى أن يدعيه اشترى بعبه .

(١) ها حرم فى نسخة المصنف بمسار ثلاث ورقات

قال المصنف ، والشرح ، وهدى

قال الحارثي . ونقل غيره أنه المذهب

وقيل : أنه المذهب المحقق لمصاحبه ، إلى أن يدعيه . فتن ادعاء المشتري  
دفع إليه وأطافه في اسمي ، والشرح ، والفروع ، والفائق . وأطلق لأخبارتين  
في التخصيص

تفسير . محل الخلاف عند المصنف ، والشرح ، وصاحب الفروع . والمحقق ،  
وعبره . حيث أصر على المدة أو الإرث . وقامت منه بالشراء

ومحل الخلاف عند صاحب الرعايتين ، والشرح ، والحاوي الصغير . ونذكرة  
أن عدوس - على قول المصنف - مضع هؤلاء . بل قد إيمان نقل المثل أو  
يرى . فإن أبي من ذلك ، فيبقى الخلاف . وهو أنه يكون عند الشفع أو الحاكم  
فقد في الرعايتين . والحاوي الصغير . والشرح أنه يكون عند الشفع  
وقطع أن عدوس : أنه يكون عند الحاكم محطه له

قوله ( وإن كانت عوضاً في الخلع ، أو الكاح ، أو عن  
ذم القمذ )

فقال القاضي : بأجله بقيت

قال القاضي ، وإن غلب : قدس قول من حامد . الأجل عينة الشفع  
وهو الصحيح . أحده من عدوس في تذكرة ، وصاحب الفائق وصححه في  
الشرح . وقدس من رعاية الصمري ، والحاوي الصغير وقطع به في الهداية  
وقال غيره : يأخذ به المذبة ومنه المتأخر . حقاها من حامد . حكاه عنه الشريفة  
أو حمير ، وغيره

ومقتضى قول المصنف - أن غير القاضي من الأصحاب قال ذلك . وفيه بعد  
وأضافهم في المحرر . والفروع ، والبركشي

نعم . هذا الخلاف مفرع على القول بثبوت الشفعة في ذلك وهو قول  
ابن حامد ، وجاعة ، على ما تقدم في أول الباب  
وتقدم التنبيه أيضاً على الخلاف ههنا .

وأما على الصحيح من المذهب : فلا يأتي الخلاف .

فائدة : تقويم الشقص ، أو تقويم مقايضه على كلا الوجهين : معتبر في مهر  
يوم السكاح ، وفي اجتماع يوم البيونة

وإن كان متعة في طلاق . فعلى الأول . أخذ قيمته . وعلى الثاني : يأخذ  
مهر مثل قوله نصف ، والشرح ، كما في الجمع .

قال الحارثي : وبمقتضى أن يأخذ متعة مثلها . قال : وهو الأقرب .

قوله ( ولا شفعة في بيع الخيار قبل انقضاءه ) .

نص عليه وهو المذهب وعليه حميد الأصحاب . وجزم به في الخيار ،  
وعيره . وقدمه في الدروع ، وعيره

قال في القواعد في الفائدة الراسية . وأما الشفعة فلا تثبت في مدة الخيار على  
الروينين ، عند أكثر الأصحاب . ونص عليه في رواية حسن .

من الأصحاب من طلل بأن الملك ، يستقر

وعمل القضي في خلافه بأن لأخذ بالشفعة يسقط حق النفع من الخيار  
ولذلك لم يحرر المطالبة في مدته

فعلى هذا : لو كان الخيار لمشتري وحده : ثبتت الشفعة . انتهى .

وتحتل أن نحب مطلقاً . وهو يخرج لأثر الخطاب . على هذا قلب  
بانتقال الملك

وقيل : نحب في حيز الشرط ، إذا كان الخيار للمشتري . وهو مقتضى

تعين القضي في خلافه كما قاله في القوائد عنه

وتقدم ذلك في الحيز في البيع على قوله « و تصل المك إلى المشتري منس  
المقد »

قائمة حكم حيز المحس . حكم حيز الشرط . قوله في العروء وغيره  
قوله « وإن أقر البائع بالتبع ، وأنكر المشتري فهل يجب  
الشفعة أ على وجهين » .

وأنصبت في الحداثة ، والمذهب ، ومسوك الذهب ، واستنوع ،  
والخلاصة ، والمناق

أمرهما : يجب وهو مذهب صحة في التصحيح ، والضم ، وعمره  
النصف ، والشرع ، وحده القاصي ، ومنه . ومن عقيل ، ومن مكروس  
واحدته أبو الخطاب ، وابن الزاغوني

وقال في المستوعب هذا قيس مذهب ذكره شيوعه لأوائل  
قال ولأن أصحابه قاله : بد حلف الذبح وشترى في نفس نكاحها  
ومسح البيع ، وأخذ الشفع مما حلف عليه البائع .

وتنوا له الشفعة مع طلاق البيع في حق المشتري . انتهى .  
وحده في لو غير وغيره . وقدمه في التبعيض ، والمحرر ، وأربعين ،  
واللهي الصغير ، والمذبح

والمرم الثاني لا يجب حده الشرع - أبو جعفر ، وأبو القاسم الريدي -

ول في التبعيض . حده جماعة من لأصحاب

قال الحارثي وهذا أقوى

فعلى المذهب بقصر الشفع من الذبح

وأما الش فلا يجب ، بل أن لا الذبح بقصه أولاً فإن . يمر بقصه فإنه

يسلم في الذبح والعهد عليه ولا عهدة على المشتري . قاله الأصحاب . منهم

القاضي في المحرد ، وابن عقيل في الفصول ، والمصنف في المعنى ، والشرح ،  
وصاحب المحرد ، والقروى ، والوجيز ، . . . . . وكشي . وغيرهم

قال الحارثي : وهذا يقتضي تلقى الملك عنه . وهو مشكل

وكذلك أحد البائع لثمن مشكل . لا اعتراضه هذه استحقاقه عليه

ثم قال القاضي ، وابن عقيل ، والمصنف ، وجماعة . يس للشعير ولا للبائع  
بحكمة المشتري . ينتدب الباع في حقه وبحسب العمد عليه . لأن مقصود البائع .  
التمس . وقد حصل من شعير ومقصود البائع أحد الثمن . صمد . مهدة  
وقد حصل من لبائع الثلاثة في الحكمة تسمى

قد حكى في بعض أحاديث يدفع إلى نائب نفسه لحكم عن المشتري

و . وهو مشكل لأن قوله نائب عن فكيف

وإن كان منع مقرأ فقص الثمن من مشتري وفي الثمن على شعير

لا بدعيه أحد : فيه ثلاثة أوجه

أحدها . نقل المشتري : إن أن يقصه ، وإن أن يرى منه ، قياساً على

نحوه ككافة إذا قل السيد . هي عصب اخت . القاضي ، وابن عقيل . وحرم

في العلم

والوجه الثاني . متى في دمه الشعير قدمه في العديتين ، والحارثي الصغير

والوجه الثالث : رآه لحكم منه . وهي كائنة التي قسم . حكاه حلاق

وأطعموني في معنى ، وشرح . وشرح الحارثي

قال المصنف ، والشرح ، وغيرهما . وفي جميع ذلك . متى دعه الداع أو المشتري

دعه إليه لأنه لأحدهم

قال الحارثي : وفيه نظر وبحث

وإن دعه جهة . وأقر المشتري بالبائع ، وأسك البائع القصد : فهو للمشتري .



فائدة قوله (وَعَهْدَةُ الشَّيْعِ عَلَى الْمُشْتَرَى وَعَهْدَةُ الْمُشْتَرَى عَلَى الْبَائِعِ) وهذا بلا نزاع.

سكن ستنى من ذلك إذا أو البائع باع ، وأسكر المشتري - وقتنا  
شئت لشعة - على ما عده من الهبة على البائع - لحصول الملك له من حبه .  
فاله بر كشي وهو وصح

و « لهبة » لغة من العهد وهي في الأصل ثياب بشر .  
ومعناه : كلام على صفة العهد ، وعلى معناه في باب مبال  
وإذا ذهب رجوع من فعل الملك إليه على من انتقل عنه باليمن أو بالأرض ،  
عند سحوق لشع أو غيره فيكون وثيقه للبيع لا لمة للعنق عنه فيكون  
عهد هذا لأعب

فوعلم المشتري الميب عند بيع ، ولم يطمع الشفيع عند الأخذ : فلا شيء  
للمشتري وللشفيع الرد ، وأحد بالأرض على الصحيح من المذهب  
ود كر المصنف وجهاً بامتياز الأرض  
وإن عهده شفيع ، ولم يطمع المشتري فلا رد له منهما ولا أرض قدمه  
الحارثي

وهي شرح وجه أن مشتري بأحد الأرض وهو موقوف القاصي ، وس  
عقيل ، وأبدي  
فعليه رد أحد سعة عن شفيع موقوف من ثمن ، تحفظاً منه لثمن الذي  
استوفى عقده عنه

وإن عهده فلا رد لأحد منهما ولا أرض  
وهي صورة عهدهما : إن رد لشفيع فلا رد لمشتري وإن أحد اشفع  
أرضه من مشتري أحده لمشتري من البائع وإن رد لأحد الشفيع . هي أحد  
المشتري لوجه

وعلى الوجه بالأحد، إن سقطه الشئع عن المشتري سقط عنه قدره من الثمن، وإن أسقطه توفّر على المشتري

قوله ( فَإِنْ أَتَى الْمَشْتَرِي قَبْضَ الْمَبِيعِ : أَجْبَزَهُ الْخَاطِمُ عَلَيْهِ )

وهو المذهب - أحده القاصي، وانه أبو الحين، والشريع - أبو جعفر، وأبو القاسم الزيدى - والقاصي يعقوب، والشريعي، وأبو الحسن بن بكروس وغيرهم. وقدمه في الخلاصة، والشرح، والطه، والفروع، وشرح ابن صبا

وقال أبو الخطاب في الهداية قياس مذهب، أن أخذ الشئع من يد البائع واختاره المصنف، وقال: هو قياس للمذهب

قال الخارقي: وهو الأصح لأن الأصح، أو مشهور: لزوم التقدي ببيع العقد قبل قبضه، وحوه التصرف فيه ضمن العقد والدخول في صحته به وأصوبها في المذهب، والمتنوع، والتلخيص

قوله ( وَلَا شُعْمَةَ لِكَاْفِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ )

من عليه من وحوه كثرة وهو المذهب وعليه الأصحاب وهو من معرّيات المذهب

وقيل: لا لشعمة. ذكره ماظم المفردات.

تعبير: معهود كلام المصنف ثبوت الشعمة لكافر على كافر، وسواء كان البائع مسلماً أو كافراً وهو صحيح وهو المذهب وعليه جمهور الأصحاب. وحرم به في المعنى، والشرح، والزرکشی. وغيرهم. وقدمه في الدعوى، وشرح الخارقي وغيرهما.

قال في التلخيص هو قياس مذهب

وقيل: لا شعمة له إذ كان الذئع مسلماً.

وهو مذهب كلام أبي الخطاب في الهداية وأطبقها في التلخيص، ورعاية

« مفهوم كلامه أيضاً : ثبوتها للمسلم على الكافر . وهو من باب أوى  
فائدة : لو تابع كافر محمد ، وأحد الشفع بذلك ، يقتضيه ما مضى  
 وإن جرى التقاض بين مسلمين دون الشفع ، وتراضوا إليها : فلا شفعة له  
 على الصحيح من مذهب ، كالأمر بها مخزير . وعليه أكثر الأصحاب  
 وظل أبو الخطاب يرد ما هو عليه . وقد هي مال لم . حكاه في شفعة .  
 وقدم التنبيه على بعض ذلك من قوله « وإن حمله في قدر »  
 قوله ( وهل تحب الشفعة للمضارب على رب المال ، أو لرب المال  
 على المضارب فيما يشتره للمضاربة ) على وجهين )  
 ذكر مصنف هذا منتهى

إحداهما هل تحب الشفعة للمضارب على رب المال ، أم لا ؟  
 من ذلك أن يكون المضارب شفع فيما نجب فيه الشفعة ، ثم يشترى  
 من مال المضاربة شفعاً من شركة المضارب . فهل تحب للمضارب شفعة فيما اشترى  
 من مال المضاربة ؟  
 أطلق المصنف فيه وجهين . وأطلقها تحريماً في الهداية ، والمذهب ،  
 والمصنف . والتخصيص

واعلم أن في محل الخلاف طريقتين الأصحاب  
 إحداهما : أنه حاربان ، سواء ظهر ربح أم لا ، وسواء قبلت تلك المضاربة  
 حصته ، أم لا . وهي مرقعة أي الخطأ في الهداية ، وصاحب المذهب .  
 والمصنف ، والخلاصة ، والتخصيص ، والمصنف هو وعموم . وقدم في  
 أمدهما لا تحب الشفعة . وهو الصحيح من مذهب صحبه في الخلاصة ،  
 والمصنف واحد . ثم الخطأ في . ومن أمثال ، وهو المعالي في الهداية

والوجه الثاني يحب حجة أبو خطاب من وجوب بركة عليه في حصه

فان يحبني : وهو الأول

فان من يحب في القواعد - بعد تخرج أي الخطب - فائدة مقدمة بحالة

طهور : مع ولادة - فهو

الطريق الثاني - وهي طريقة النصف ، والشارح ، والناظم ، وجماعة - إن

طهور مع في إن ، وكان فيه مع - وقنا : لا يملكك بالظهور - فله الأخذ

بأشده - لأن الملك لغيره . فكذا الأخذ منه

بأن ك - فيه مع - وقد يملكك بالظهور - في وجوب الشفعة ، وجهان

أول على أنه : العمل من مال المصارفة بعد ملكه من مع ، على ما سبق في

المصارفة عند قوله : وليس لرب المال أن يشتري من مال المصارفة شذاه

ويصح هذه الطريقة في الدروع - وقد عده الأئمة - ذكر ذلك في باب

المصارفة

المبطل الثانية هل حب الشفعة - ب إن على مصاب ، في يشتريه

للمصارفة

مثاله : يشتري مصاب ثلث المصارفة شفعة في شركة رب -

فأصح مصاب فيه وجهين : وصحبه في هذه ، المذهب ، وسواء

بالتخصيص وشاح من مع ، والحرفي

أمرهما : لا يحب الشفعة وهو الصحيح من مذهب صحبه أبو يعلى في

بنته ، وحاصله : الناظم ، وصاحب التصحيح ، وخه

فان الحرفي أحد القاصي ، وأبو الخطاب وقده في الدروع - ذكره في

المصارفة

والوجه الثاني : يحب فيه الشفعة - إن إن عدوس في بد

في نصف ، والثالث ، في . وغيرهم من لوجهين على . و  
في شر ، رب المال من مال المصرفة  
وتقدم الخلاف في ذلك ، وأن الصحيح من ذهب أنه لا يصح ، في باب  
المصرفة

### قواعد

أحكامها : وبيع شعير من شركة مال المصرفة فله من لأحدهم إذا كان  
الحظ فيه . فإن أرم فرب المال لأحد لأن مال المصرفة ملكه ولا يعد  
عموالة من

وهو كالعمالة ثلاثة ، فمن أحد أحد شركته نصف ، فاشترى  
نصف نصف الثالث فلا شفعة فيه في أحد وجهين لأن أحدهما مالك المال  
والآخر ، من فيه فهو كغيره في شدة ، لا يسحق أحدهما على الآخر شفعة  
ذكره في معنى ، والشرح ، وحارثي  
فت وهو الصواب

### والوجه الآخر فيه الشفعة

فإنه : ولو باع ثلث شفعة لصاحبه لأحصى ثلث الشفعة بينهم أحسن  
لمالك حصة ، وللمساكين شدة . ومن مصد به حكمه يدين الذي له ، جعل  
مال مصد به كغيره كالأحد

الثاني : وهو مصد من مصد في شدة شفعة ، وهو  
شفعة لأنه منهم وشدة الشفعة من فيه ذكره بعض ، وغيره  
الثالث : ثلث الشفعة للسيد على . ذكره القاضى ، والمصنف ، وغيرهم  
لأن السيد لا يملك في هذه ، ولا تركه . وهذا إذا لم يشرى منه  
وإن لم يشرى منه فإن كان لأدين عليه ، فلا شفعة له عليه . وإن

كان عليه دين فالشعة عليه سبي على حوار الشراء منه على ما تقدم في أواخر  
الحجر ، والله أعلم بالصواب  
وتقدم أحد مكاتب والصمد المذكور له «شعة قبل قوله » فإن كانا شهيدين  
فالشعة بينهما »

## باب الوديعة

فأما « نودعة » عبارة عن وكل حفظ مال غيره نبراً بمعبر تصرف فله  
في المثلق

وقد في الرعاية الصغرى : وهي عقد تبرع بحفظ مال غيره فلا تصرف فيه .  
وقال في الكبرى والإبداء بوكيل ، أو سديته في حفظ مال ردياً ،  
ومعانيها متقدمة

ويعتبر له أكل أو كالة ونظير تعطلاتها .

ووعدها معه فهي بعه أمانة شرعية . حكمها في بطل حكم الثوب إذا أطارته  
يرجع إلى داره ، يجب رده إلى مالكه .

وقد انقضى في موضع من خلافه . في مثله «وكالة» : اودعة لا يلحقها

المصحح بقول : وإذا تصحح بالرد إلى صاحبها ، أو من يمتدى بوديعة فيها

قد في القعدة الثانية والستين : في أن كمال حد تعريف بين مصحح بوديعة

والوديعة . أو يكون من اختلاف في المسألة والأول أنه انتهى

وقال في الأربعين . إن بطل حكم اودعة سبي في بطل بعه أمانة من بطل

من لم يكن من رده : فهو ردي . وإن تلف بعه : فهو حرج

وقال أيضاً : كقولهم قولاً واحداً وفيه لا

قوله « وإن تلفت من بين ماله » ثم يضمن في أصح

الروايتين

يعنى : إذا لم تنطق . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
قال البخاري هذا حديثاً كثيراً لأصحاب ومصدق المصنف في آخرين :  
أه أصح

قال القاضي هذا أصح

قال الزركشي هذا مذهب

قال في الكافي : هذا أصح الروايتين وحرمه في وجيز . وغيره . وقدمه  
في المعنى <sup>(١)</sup> ، ولشرح ، وشرح ابن مسعود ، والحاوي ، وغيرهم

والرواية الثانية : نص من علم

قال أبو كشي : يدعى أن يكون محل الرواية في دعوى التلف أم لا ثبت  
التلف : فإنه يسمى التلف الصالح رواية واحدة

قائمة : أو ثبت مع ماله من غير شرط فلا يصلح فيه إلا جراح في  
المذهب . وقد تواتر النص عن الإمام أحمد رحمه الله بذلك

ومن تأملت فتدبر . ويعرطه ضمن بلا خلاف

قوله : ﴿ وَيَلْزَمُهُ جَفْظُهَا فِي حَرْزِ مِثْلِهَا ﴾

يعنى : عرفاً . كالحرز في السرقة . على ما يأتي إن شاء الله تعالى . هذا إذا  
لم يعين له صاحبها حرراً

قوله : ﴿ فَإِنْ عَيَّنَ صَاحِبَهَا حَرِّراً ، فَجَمَعَهَا فِي دُونِهِ : صَمْن ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . أعني : سواء ردها إلى حرزها الذي عينه له أولاً .  
حرم به في المعنى ، والشرح ، وشرح البخاري ، والحاوي الصغير ، وغيرهم  
من الأصحاب

وقيل : إن ردها إلى حرزها الذي عينه له ، فثبت : لم يصح . حكاه في  
الفروع .

(١) انتهى إلى هذا الحرم من نسخة المصنف

قال في الرعية الكبرى : قال ابن جرير : فأحررها بدونه حين  
قلت : ولم يرددها إلى حره . انتهى .

قوله ( وَإِنْ أَحْرَرَهَا بِمِثْلِهِ ، أَوْ قَوْفَهُ ، لَمْ يَضْمَنْ )

هذا الصحيح من مذهب احتاراه القاضي ، وابن عقيل . وجزم به في  
الوحيير ، وسكافي ، وغيرهم . وقدمه في الهداية ، والمذهب . والمستوعب في المسألة  
الأولى

وقدمه في القروب ، ورعاية الصغرى ، والحوى الصغير ، والعاثق

وجزم به في الثانية في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب

وقيل : ضمن فيه . إلا أن معه حجة ذكره الآمدي . وأبو حكم

وهو رواية في التنصير

قال نصير : وهو طاه كلام أحرق . وهو طاه كلام لإمام أحمد رحمه الله

في رواية حرب : وحره به في أسور . وقدمه في المحر

وقيل : ضمن إن أحررها غنله . ولا يضمن إن أحررها دغى منه . ذكره

أبو الخطيب وغيره

وقال في إيهابة الكبرى : وهو أقص . وأطلقين فيهما

نصير . قال الحارثي : لا يرى . فما ذكره . بين الجمل أو لا في غير الممين ،

وبين النقل إليه

قال في التجميع : وأصحاب : يفرقوا بين تلف سب النقل ، وبين تلف سبيرة

وعدى : إذا حصل التلف سب النقل ، كسبها البت المنقول إليه . ضمن

قوله ( وَإِنْ سَاءَ عَنْ إِحْرَاجِهَا ، فَأَحْرَجَهَا لَفِشْيَانِ شَيْءٍ الْعَالِبُ فِيهِ

التوى : لَمْ يَضْمَنْ )

هذا مذهب وعنه : لا يضمن ولا أمر فيه حلافة



لسكر ، و أحدها فلا حررها إلا في حرر مثلها أو فوقه . فإن تعدد  
 والحالة هذه ، وعلى إلى أدنى . فلا صحت ذكره المصنف في معنى واقتصر عليه  
 الحارثي لأنه إذن أحفظ . وليس في الوسخ سواء

قلت : فيما يلي بها

قوله ﴿ وَإِنْ تَرَكَهَا قَتَيْتَ : صَمْنٌ ﴾

هذا المذهب . لأنه يلزمه إخراجها . والحالة هذه

قال في الكافي : هذا المذهب

قال الحارثي : هذا أصح

قال في الفروع : يلزمه إخراجها في الأصح

قال في البدق صمن في أصح لإحسين وحرره في الهدية ، والمذهب ،

والمنوع ، وحلاصة ، ورسالة المصنف ، وحرره في الصغير ، والوحيد ، وغيره

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والرعاية الكبرى وغيره

وقيل لا صمن لأنه مشق أم بها

فائدة : لا يدرى الأئمة وماز . ، الحالة هذه . فلا صحت ذكره المصنف

في المعنى

قوله ﴿ وَإِنْ أَخْرَجَهَا لِغَيْرِ خَوْفٍ : صَمْنٌ ﴾

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب

قال في الفروع : ويحرم إخراجها لغير خوف في الأصح . وجزم به في الوحيد

وشرح الحارثي ، وغيرهما وقسمه في المعنى ، والشرح ، وغيرهما

وقيل . لا يمس . حذره القاصي . قاله في المعنى ، والشرح

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : لَا تُخْرِجَهَا ، وَإِنْ خِفْتُ عَلَيْهَا فَأَخْرِجَهَا عِنْدَ

الْخَوْفِ ، أَوْ تَرَكَهَا . لَمْ يَصْنَعْ ﴾

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب وقطع به أكثروهم . منهم صاحب  
المعنى ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، وشرح  
الحارثي ، والوحيد ، والعائق ، والزر كشي ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .  
وقيل : إن وافقه أو جاعه صمم

قلت : وهو صميم جداً

تسميه : طاهر كلامه أنه وأحرجها من غير خوف : أنه بصم وهو  
صحيح . صرح به الأصحاب .

قوله : وإن أودعه بهيمة ، فلم يصدقها حتى ماتت : ضمن .

هذا المذهب وعيه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم . وقدمه في  
المعنى ، والشرح ، وشرح الحارثي ، والله وع ، وغيرهم .  
وقيل : لا يضمنها . وهو احتمال في المعنى

قلت : السكر يحرم تركه عنها ، ودثم حتى ولو قال له لا تصنع ، على  
ما نأى

#### قواعد

منها : لو أمره بطلبها : ربه ذلك مطلقاً ، على الصحيح من المذهب  
وقيل : لا يلزمه إلا مع قوله . وهو احتمال في المعنى .

ومنها : لو نهى عن علمها : انتفى وجوب الصمان بالنسبة إلى حفظ المالك .  
وأما بالنسبة إلى الحرمه : فلا أثر ليهي . والوجوب باق بحاله  
قل في الحوى الصغير . وتقوى عدى أنه ضمن

ومنها : إن كان إضاقة عليها يادن ربها فلا كلام . وإن تعذر إداه ، فأنق  
يادن حاكم : رجع به . وإن كان بعير يده ، فإن كان مع تعدده ، وأشهد على  
الإضاقة : قلله الرجوع

قال الخارثي : رواية واحدة . حكاه الأصحاب

وإن كان مع إمكان ذلك الحکم ، وإيضاحه ، من موى الرجوع فقط . م .  
يرجع . على الصحيح منذهب قدمه في الدعوى . وهو ظاهر ما جرد به في  
المحرر في باب الزهني ، وأما

وقيل يرجع حرمه في الشعب واحدة . من عيذوس في تذكرته  
وصحبه الخارثي ، وصاحب ' عنه الصمري ، والحدوي الصغير ، والعاثي .

قلت : وهو الصواب

وأطلقوه في الهدية ، والذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ،  
والتنجيس ، والرعدة السكرى

وطاهر الفروع في باب الزهني : إصلافي الخلاف

وقال في القاعدة الخامسة والسبعين . إذا ألق مودع على الحيوان استودع  
ناور للرجوع . فإن تضرر سندان مسكه : رجع ، وإن تضرر قطريقتان .

إعراهما : أنه على اثنين في قصه الدين وأولى لأن للحيوان حرمة في  
قصه نوح . قدّمه على قصه الدين أحيا . وهي طريقة صاحب المعنى

والتأني : لا يرجع قولاً واحداً . وهي طريقة صاحب المحرر ، متاعفة  
لأن الخطأ . انتهى

وهذه الطريقة . هي ذهب . وهي طريقة صاحب التنجيس ، والفروع .  
والوحيد ، وغيره .

ونقدم حكم المسألة في كلام المصنف في باب الزهني أيضاً

ومها . لو حيف على النوب أثبت . وحب عليه شره . فإن فعل ولف

صم

قوله ( وإن قال : أتركها في كميّك ، فتركها في جيبه : لم يضمن )

هد يذهب وعليه الأصحاب

ويخرج على وجه القصد بالعلم بالآخر فيما فوق العلم وحول العلم  
هو قوله الحارثي .

**قوله ( وإن تركها في يده احتمل وجهين )**

وأطلقها في الهدية ، والذهب ، والمستوعب ، وخلاصة ، والمعنى ،  
والهدى ، والتضييع ، والشرح ، والغائب ، والظن ، والحدوي الصغير ، والعائق .

**بعدهما : لا يصح**

قال الحارثي ، وهو الأظهر عند القاصي ، وإن عيّل وحرمه في توحيد

**والثاني : يصح** ، وهو الصحيح صححه في التصحيح وقدمه في الكافي

قال الحارثي : وفيه ميل مصدق في كذا به وقدمه في إدرات العدة

وفي التضييع وجه ثالث **إن نكحت بأحد عاصب** ، لا يصح لأن اليد

بالسنة إليه آخر .

**وإن نكحت لزوج أو سبي** ، أصح لأنها لو كانت في الحكم منوطاً ما

ذهبت

**قواعد**

**الأولى** . وكذلك الحسك ، والخلاف بوقوع تركها في يده فتركها في كفه

قال في القروع ، وغيره وقال القاصي - **الدأب** عند لهاله والسكر **أحد** عند

عدم انفصاله

صلى **هد** إن أمده تركها في يده ، فشده في كفه في غير حال المعادة فلا

صالح عليه وإن صل ذلك عند المعادة . **صين**

**الثانية** : لو جاءه إلى السوق وأمه تعطلت في بيته ، فتركها عنده إلى مصيه إلى

مهرله ، **صين** .

حرمة في المستوعب ، والتلخيص وغيره وقدمه في الفروع وغيره

قال الحارثي قدس الأصحاب ضمن مطلقاً

وقيل لا يضمن في الحالة هذه وهو احتمال في المعنى . ومن إليه

قال الحارثي وهذا الصحيح إن شاء الله تعالى

في في الفروع : وهو لأجله

قلت وهو المصوب

الثالثة لو دفعها إليه ، وأطلق ولم يبين موضعاً ، تركه بحبه أو يده ، أو

شدّه في كفه ، أو رث في كفه نقلاً بلا شد ، أو تركه في وسطه وشد عليه .

مراوذه . ضمن حرمة في معنى . والشرح ، وشرح الحارثي . وكذا

لو شده على عصده وهذا المذهب في ذلك كله قدمه في الفروع

قال القاصي . إن شده على عصده من حيث خيب . ضمنه ومن

شده من الجانب الآخر ضمن

ومن من عقيل . في الفصول . إن تركه في حبه أو كره ضمن ، على إرواه

التي تقول إن الطائر لا يقطع

وقيل أيضاً : إن تركه في أمه . أو عده في عجمه . أو تحت قدسه .

احتمل أنه حر مثله

الرابعة إذا ستودعه حائنه ، ومن حمله في حصر نفسه في البصر

فلا ضمان ذكره الأصحاب القاصي ، وابن عقيل ، والنصف ، وغيرهم لأنهم

أعطوا ، وهي أح

وفيه الوجه المخرج منقده

سكن إن أسكر لعنط - ضمن ذكره الأصحاب أيضاً

وإن قال - حمل في البصر - فحملة في الحصر ضمن . ذكره القاصي .

ومن عقيل واقتصر عليه الحارثي أيضاً

وإن جعله في الوسطى ، وأمكن إدخاله في جميعها : هـ يصح . ذكره في  
الكافي واقتصر عليه الحارثي أيضاً

، إن لم يدخل في جميعها فجعله في نصف : صم لأنه أدنى من الأمور هـ .  
الخامسة : لو قال : احفظ في هذا البيت ، ولا تدخله أحداً . لحاقب وتلفت  
بحرق أو عرق أو سرقه ، غير الداخل . ففي الصمان وجهان  
أمرهما : لا يصح أحدهما القاصي

والثاني : يصح أحدهما من غفل ، والنصف وما يليه الشرح .  
قوله « وإن دفع الوديعة إلى من يحفظ ماله ، كزوجته ، وعنده :  
لم يقضن » .

وكذا خادمه . وهذا الذهب بلا ريب . ومن عيه وعليه جمهير الأصحاب  
وحرمه في النسي ، والحجر ، والشرح ، والوعير ، وغيرهم . وقسمه في المستوعب ،  
والتحصن ، والرعاة ، والفروع ، والفائق ، والحارثي ونصره ، وغيرهم  
وقيل : يصح . ذكره من أي موسى  
فإن الحارثي : وأورده السامري عن ابن أبي موسى وجهاً . ولم أجده  
في الإرشاد

### قوائم

منها الحق في الروضة : لولد ونحوه بدروجة والعد  
فت . إن كان من يحفظ ماله فلا شك في إدخاله . وإلا فلا في الجميع .  
حتى الروضة والعد والخادم . فلا حاجة إلى إلحاق وكذلك قال الحارثي .  
وقوله « إن من يحفظ ماله ، كزوجته ، وعنده » اعتبر لوجود وصف الحفظ  
لماله فيمن ذكر ، على ما تقدم قيل . يوجد : صم ، إذا دفع إليه . وهو كما قال .

انتهى

ومس : لو رد الوديعة إلى من حرت العادة بأن يحفظ ما من المودع - تكسر  
 الدال - كزوجته ، وأمه ، وعبد ، قتلته : لم يصمن . نص عليه  
 وقيل : يصمن . حكاه ابن أبي موسى وحماد  
 قال الحارثي : وهو الصحيح . وتقدم نظير ذلك في النارة  
 ومس : لو دفعها إلى الشريك ضمن ، كالأجنبي المحض  
 ومس : له الاستعانة بالأجانب في الحن والقل وسقى الدية وعندي ذكره  
 المصنف ، وغيره . وانصرف عليه الحارثي

قوله ( وإب دفعها إلى أجنبي ، أو حاكم ) صمن . وليس للمالك  
 مطالبة الأجنبي . وقال لقاضي : له ذلك )

إذا أودع المودع - ففتح الدال - نودمة لأجنبي ، أو حاكم . فلا يجوز :  
 فلما أن يكون لعذر ، أو غيره . فإن كان لعذر : جاز . على الصحيح من المذهب  
 وعليه الأصحاب في الحالة

وقال في المروغ : سوء ، تحريم رويته من توكيل أو وكيل له لإبداع ما  
 عد . وإن كان ميراثا لم يجر . وصمن على الصحيح من المذهب ، وعليه  
 الأصحاب

وقيل : يجوز بدفعها للحاكم ، مع الإطاعة وعدم العد  
 وتقدم في نعه في المودع فهو أعم  
 فعلى المذهب إن كان الذي عاتب به من سنه الصلح عليه وللمالك  
 مطالته ، بلا راع . وإن كان جاهلا . لم يلزمه

وقدم مصنف هذا أنه أسس له مطالته ، أي تصمينه . وهو اختيار القاضي  
 في المحرد ، وإن عقي في الفصول . وقالا : إنه ظاهر كلامه

قال في المذهب ، ومسوك المذهب . من الدالك مطالبة الأجنبي . على

المصنوع وقدمه في الهداية ، وسوسوع ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ،

والفائق ، واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله

قال في التلخيص : وهو صحيح

وقال القامح : له ذلك . يعني مطالبته

قال في المعنى : ومحمّل أن له تصميمين الثاني نصّاً لكن يستقر الصواب على

الأول . وهو رواية في التعليق الكبير ، ورواها ابن أبي عمير وهذا المذهب

قال في التعليق هذا المذهب واحترره المصنف في معنى

قال الشارح : وهذا القول أقرب إلى الصواب

ولم يدرني : اختاره أبو الخطاب ، وعادة الأصحاب وهو الصحيح

تمت وقدمه في التلخيص ، والمحرر ، والفروع

قال في الدعوى وإن أودع مالا عند ص. وقوله عنه فإن علم

الثاني فعليه

وعنه : لا يضمن الثاني إن حمل اخت. شيخه ، كما نهى في وجه واحترره

شيخنا ، انتهى

قوله (وإن أراد سفيراً ، أو خاف عليها عنده : ردّها إلى مالكها)

وكذا إلى وكيله في قصص . إن كان

(فإن لم يجدّه تخلف مئة ، وإن كان حَقَّقَ لها ) .

م د . إذا لم يسه عن حمله معه

علم أنه إذا أراد سفيراً وكان مالكها غائباً ووكيله معه السرح . إن كان

أحفظ لها ، ولم ينه عن حملها .

وإن كان حاضراً أو وكيله في قصصها فصار كالأصل المستدعي . أنه لا يحملها

بلا يد . فإن من ص. وهو أحد الوجهين



قال في معنى : وهو معنى أنه متى ساء به مع القدرة على ما كانه أو  
 أنه غير بدى . أنه معطى عليه أفعال انتهى  
 قلت : وهو ظاهر كلامه في هذابة ، ومذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
 والحكم ، والاعتناء ، والحواشي الصغرى ، والحقائق ، وغيرهم . وهو الصواب  
والنوع الثاني : أنه لم يرد له ك . أحفظ فؤادها عنها . وهو مذهب  
 بعض عنه . وحذره القاصي ، ومن عهدين . وقدمه في الدعوى ، ونهى . والشرح  
 ونصره .

### تفسيرها

أمرهما : ظاهر قوله « فإن لم يجد حلقها معه » ك . أحفظ . « أ . السمع  
 شرطه . لا حسن . وهو صحيح . وهو مذهب . وعنه حميد الأصحاب  
 ومن نص في ردوس المسائل : : . سمى بها حسن  
الثاني : ظاهر كلام المصنف أنه إذا استوى عنده الأمران في الخوف مع الإقامة  
 والسمع : أنه لا يحددها معه . وهو أحد الوجهين . وظاهر النص  
 قلت : وهو ظاهر كلام كثير من لأصحاب . وهو الصواب  
 قال في المسجع : لا ساء به إلا إذا كان الماء السلامة  
والنوع الثاني : له حميد . وأطلقه في التمهيد . والاعتناء ، والعلم ،  
 وشرح حذرى ، والفروع ، والحقائق ، والحواشي الصغرى

### قوائمه

مس . حور . السمع به مشروط . إن لم يسه عن حميد معه . فإن ساء امتنع .  
 وحسن إلى خلاف . اللهم إلا أن يكون السمع به بعد ، ككلاء أهل البلد ، وهجوم  
 عدو ، أو حرق أو عرق : فلا صيان

وهل يحب العمل بالترك ؟ تقدم بطريقه في كلام المصنف . وأن الصحيح .  
أنه يصح إذا ترك قبل الأصلح ، والحالة هذه .

ومس - لو أودع مائة ألف درهم وتفتت في اليد : فلا ضمان عليه  
ومنها - له هجره قطع الطريق عليه . فأقضى لئلا يجمع له وصاع - فلا ضمان  
عليه

ومس له . جوع تب تفتت عليها بنية الرجوع ذكره القاصي وقدمه في  
العروء

وقال ويتوسع فيه كسطرود ونحوه مؤنة  
وفي مؤنة رد من نقد خلاف في الاستعارة وفي العروء  
قوله ( وإلا دفعها إلى الحاكم )

يعني رد حاف عيبها بحملهم . ولم يحدد ما حكمه ولا وكيله . فالصحيح من  
المذهب : أنه يضمن عليه دفعها إلى الحاكم قدر عيبه قدمه في المعنى ، والشرح  
وشرح الخارئي ، والعروء ، وغيرهم  
ولم يحدد في وعيه الأصحاب  
قال الزركشي : قطع به الأصحاب .

وقيل : يجوز دفعها إلى ثقة . حكاه المصنف في المعنى . وذكره الخارئي في رواية  
قال في العائق : وله حاف عيب : أودعها حاكماً أو أميناً  
وقيل لا يودع شيئاً

قلت الصور هذا أن يرعى لأصيح في دفعها إلى الحاكم ، أو الثقة .  
استوى الأمر فالحاكم

فأشبهه : أودع التي حصل ملاكم يجوز التصرف فيها بدون حاكم من عيبه  
وكذا إن صدق ولم يطمع على حرمه . ونسب له وريثة . يصدق به نص عليه ، ولم  
يذكر حاكم

ويحتمل أنه ليس به الصدقة . إلا إذا بعدد إسن الخاكم ذكره القاضي  
وغدم بطير ذلك في العصب ، وآجر الزهر  
ونزه الخاكم قول ، ووثق ، والمصوب ، ودين العتب ، والمال الصانع  
على الصحيح من المذهب .

فرد في النجيص لأصح للزهر في قلوب ودمعة ، والعدوب ، واللاس  
وقبل - لا يرمه - وأصغتها في رعدة الكبد ، والفروع

قوله ( وَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ )

يعنى إذا تعذر دفعها إلى الخاكم ( أَوْ دَعَا ثَقَّةً )

هذا الصحيح من المذهب .

قال في الخلاصة ، والفروع : دفعها إلى ثقه . في لأصح . وحرم به في  
الحرم ، ورجيز ، والمسور ، وغيرهم . وقدمه في المعى ، والشرح ، والتنجيص .  
والراءيين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم . وحذره القاضي ، وغيره .

وقيل لا تدفع به الخاكم وقطع به أبو الخطاب في ردوس مدش  
قال القاضي . وس غفل : طاهر كلامه لإمام أحمد رحمه الله أنه لا يجوز  
الدفع به غير الخاكم عدد أو غير عدد .

نم أولاً ذلك على الدفع غير حجة . ومع الدقة على الخاكم  
قال الخارقي : وفيه نظر ، بل النص صريح في ذلك وذكره  
وقيل لا يوجب مطلقاً ونقله لأثره نصاً

في في رعدة ودمعة منه وهو طاهر . قدمه في دمة ، واستوعب  
وقدمه في مذهب

وقيل في المؤثر وأطلق الإمام أحمد رحمه الله الإبداء عند غيره خوفاً من  
وجهه القاضي على غير لا مشور

ثالثة. حكم من حصره موت حكم من زاد سيرة على ما تقدم من أحكامه  
إلا في أخذها معه

قوله ﴿ أَوْ دَفَنَهَا وَأَعْلَمَ بِهَا ثَقَّةً يَسْكُنُ تِلْكَ الدَّارَ ﴾

حتى يدفن دفنها إلى الدار : هو ما خيرة من دفنها إلى ثقة ، و بين دفنها  
وإعلام ثقة سكر تلك الدار .  
من الدار . وقوله القاضي ، وإن عقيل ، وغيرهما ، وقطع به في الشرح ،  
وشرح من معناه

من في الدار . و بين دفنها مكان وأعلم بها كنه فكيف بداع  
من في الدار . و الحادي الصغير ، والقائى . و دفنها مكان وأعلم  
ال . و بين وجهين ، قبل بإعلامه كيداعه انتهى .  
وأطلق في ضابطها إذا دفنها وأعلم بها ثقة وجهين في إهدائه ، والمذهب ،  
والتوبة

نعم طاهر كلام المصنف وغيره من لأصحاب . أنه إذا لم يولد له  
فليس له دفع إلى غير المودع أو وكيله ، سواء قدر عليهما أولا ، وسواء الحاكم  
وغيره ، هو كذلك ومن على اسم من إهداء المير واختاره القاضي ، وإن  
عقيل ، وغيرهم ، وقدمه الحارثي  
فإن في السكوى إلى عدائلك دفع إلى الحاكم وأحداه صاحب  
التجسس

قوله ﴿ وَإِنْ تَعَدَّى فِيهَا ، فَرَكِبَ الدَّائَةَ لَغَيْرِ نَفْسٍ ، وَلَيْسَ الثَّوْبُ  
وَأَخْرَجَ الدَّرَامَ لِيَنْفَقَهَا ﴾ أو لشهوة رؤيتها ﴿ ثُمَّ رَدَّهَا أَوْ خَذَهَا ، ثُمَّ  
قَرَّبَهَا ، أَوْ كَسَرَ حَتْمَ كَيْسِيَّهَا ﴾ . وكذا لو حمله : صمها .

يد تعدى من فعل ما ذكره غير وجوده ثم إقرارها بالصحيح من

المذهب . أنه يصمم ، وعنه لأصحاب . وحرم به في المعنى . والخبر ، والشرح ،  
 وواحد ، وغيرهم . وقدمه في التخصيص ، والفروع ، والعائق ، وغيرهم  
 وقال في العائق . ونقل البعوى ما يدل على نفي الصانع  
 وقيل لا يصح إذا أُخرج للزعم سقط ، أو لشبهة رؤيته ، ثم رده .  
 اختاره من لزعم

وعنه . لا يصح إذا كثر خبر كسبه . أو حقه  
 حتى يذهب لا يعود عفا . ودعاة غير تفقد متجدد  
 وأما إذا جحد ، ثم أقر . وصحیح من المذهب أنه يصمم من حيث  
 الحيلة . حرم به في الفروع . وعنه . وقدمه في العائق ، وعنه . وقال ونقل  
 البعوى ما يدل على نفي الصانع

قوله ﴿ أَوْ حَلَطَهَا مَا لَا تَمَيَّزُ مِنْهُ صَمْنًا ﴾

وهو يذهب وعنه لأصحاب

قال في التخصيص ومع عنه تميز بعض . وبه وحده وحرم به في المعنى ،  
 والخبر ، والشرح ، وواحد ، والعائق ، وغيرهم . وقدمه في الفروع  
 وقال . ظاهر نقل البعوى : لا يصح . وبه قوله في مورد

ودكره الخواص ظاهر كلام الحرفي

وحرم به في المنشور من الإمام أحمد رحمه الله

قال لأنه حطه الله

وحرم به في نهج في وكيل كوديته في أحد وجهين

قال الحنفى وعن إمام أحمد لا يصح لمحض البعوى وقوله عبد الله

البعوى

بني هذه الرواية . لو لم يصح لمحض البعوى لمحض التبع كلّه

من ماله . وحمل الباقي من الدفعة من عنه

فإنه لو احتطت لودعة سيرة ، ثم صرح العيص : حمل من مال المودع  
في طاهر كلامه ذكره المحقق في شرحه

ودكر العيص في خلاف : أنها بصيران شركيين  
فإن المحقق ولا سعد - على حد - أن يكون لهما سهمان . ذكره في القعدة  
الثانية والمشرحين

قوله ( وَإِنْ خَلَطَهَا مُتَمَيِّزٌ : لَمْ يَضْمَنْ )  
هذا الصحيح من المذهب نص عليه وعليه الأصحاب  
وعنه : يضمن . وحمل المصنف على نقصها بالخلط  
قوله ( وَإِنْ أَحَدُ ذَرْهَمًا ثُمَّ رَدَّهُ ، فَصَاعُ الْكُلِّ : صِمُّهُ وَخَذَهُ ) .  
هذا الصحيح من المذهب نص عليه وحرره في الحرف ، وصاحب التلخيص ،  
والقصود ، والمفاتيح ، والسكاك ، والمحرم ، والشرح ، والجوهر ، وغيرهم  
وهو عجيب من الشرح . إذ الكتاب المشرح على اختلاف لكنه مع  
المعنى وصححه في اللفظ وغيره

وعنه يضمن الجميع وأطلقها في التلخيص ، والمفاتيح .  
وقيل : بصمته وحده ، إن لم يفتح الودعة  
وقيل : لا يضمن شيئاً  
قوله ( وَإِنْ رَدَّهُ بَدَلَهُ مُتَمَيِّزًا فَكَذَلِكَ )

نص أن الحكم فيه كالحكم فيما إذا رد لأحد حبه حرره في  
القصود ، والمفاتيح ، والشرح من سعد ، وغيرهم  
وكذا الحكم لو أن صاحبه له في لأحد من ، فخذتم رد بدله فلا يدينه

قوله ( وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَمَيِّزٍ ، صِمَّ الْجَمِيعُ )

وهو المذهب حرم به في الحدود ، والمصول ، والتنجيس ، وغيرهم وقدمه  
في الفروع ( وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا تَصْنَعُ )  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله وحزم به القاضي في التلخيص ، وذكر  
أن الإمام أحمد نص عليه في رواية الجماعة .  
وحكى عنه من رواية الأثرم أنه أسكر القول بتصميم الجميع ، وأنه قال  
هو قول سوء

وهذا ظاهر كلام الخرق

وقطع به ابن أبي موسى ، والقاضي أبو الحسين ، وأبو الحسن بن بكروس ،  
وعيرهم . واحسبه أبو بكر . وقدمه الحارثي في شرحه . وقال : هو المذهب  
ومال إليه في المعنى وأصلق روايته في الخ  
على رواية الشيبه . إن لم يدر أيهما صدق ضمن فيه العمى وذكره  
جماعة واقتصر عليه في الفروع

فأمره : لو كان لهدم أو بدله غير متبصر ، ونف نصف البدل فصل . ضمن  
نصف دهم ويضمن أن لا يلزم شيء . لا احتمال قده الله دهم أو بدله ولا يجب  
مع الشك . قاله الحارثي

### تصريحات

الأول : قال الزركشي . إذا بدل ما أخذ . فلا أصحاب في ذلك طرق :  
أمرها : لا يلزمه إلا مقدار ما أخذ . سواء كان البدل متبصراً أو غير متبصر .  
وهذا مقتضى كلام الخرق . وبه قطع القاضي في التلخيص . وذكر أن الإمام  
أحمد - رحمه الله - نص عليه في رواية الجماعة

وأسكر في رواية الأثرم على من يقول بتصميم الجميع

والطريق الثاني : إن ثبت البدل ضمن قدر ما أخذ فقط ، وإن لم يتميم .

صلى روستين وهي طرفة المصنف في معنى ، والكافي ، والمجد  
والطريق الثالث : في المسألة روايتان فيها وهي طاهر كلام أبي الخطاب ،  
في الهداية

والطريق الرابع : إن من الدرس - صلى روستين ، وإن ، شمير - ضمن  
رواية واحدة قاله في التاج

ويقرب منه كلام المصنف في المقنع ، وكلام القاسم على ما حكاه في المقنع  
، وأخذ هذه الرواية ، وإن كانت جديدة ، لكن بحالفة المدعى الإمام  
أحمد رحمه الله تعالى

الثاني : شرط القاسم في المجد ، وإن عميل ، وأبو الخطاب ، وأبو المرح  
الشيرازي ، والمصنف ، والمجد ، والشرح ، وجماعة : أن تكون الدراهم ونحوها  
غير محتومة ، ولا مشدودة ، فو كانت كذلك على الشد ، أو فك الحتم - ضمن  
الجميع . قولاً واحداً

قال القاسم في التعليق : هو قياس قول الأصحاب ، أي إذا فتح فقصاً عن  
طائر ، قطار . وقال أبو الخطاب في رموس المسائل

قال الحارثي : ولا يصح هذا القياس لأن الفتح عن الطائر إصاعه له . فهو  
كل الزنق

وقيل بهذا ، لا يصح إلا ما أحد

قال في التلخيص وروى العموي عن الإمام أحمد رحمه الله ما يدل على ذلك  
ويبقى على ذلك : لو حرق الكيس . فإن كان من فوق الشد : لم يصح  
إلا الحرق . وإن كان من تحت الشد - ضمن الجميع ، على مشهور عبد الأصحاب  
قاله بر كشي

الثالث : قوة كلام المصنف ، وغيره : تقتضي أنه لا يصح بمجرد نية التعدي .  
بل لا بد من فعل . أو قول . وهو صحيح وهو المقطوع به عند الأصحاب .



وقال القاضي ، وقد قيل : به حسن دية لاقربها بالإسكان . وهو مع  
كلتقط نوى المثلث في أحد الوجهين

وفي التبع ، قال الحارثي وحكي القاضي في تطبيقه : وحياً بالبيان  
قال الزركشي . وقد ينبغي على هذا الوجه . على أن الذي لا يؤاخذ به هو الهمزة  
أو الميم مؤاخذ به على أحد لقوين انتهى

ونرى مائة لفظة في سبأ عند قوله « ومن من نفسه عليها »  
قوله « وإن أودعه صبي ودية صمنها . ولم يبرأ إلا بالتسليم  
إلى وليه »

إن كان الصبي غير مميز : فالحكم كما قال المصنف  
وكذلك إن كان ممراً ، وإن كان مأدوماً له  
، إن كان مأدوماً له . صح إيداعه فيما أدركه بصرف فيه . قاله المصنف ،  
والشرح

فأمره : أنه أحد أنه دية من الصبي تحميها من الملاك ، على وجه الحبس  
فقد في التحميم . يحتمل أن لا يصمن ، كالمثلث الصائم إذا حفظه لصاحبه  
وهو الأصح . ويحتمل أن يصمن لأنه لا ولاية له عليه  
قال : وهكذا يخرج إذا أخذ المال من العاصب تحميماً ، ليرده إلى مالكه  
انتهى

واقصر الحارثي على حكاية كلامه . وقدم ما صححه في التبعيض في رتبة  
وطمعه في السكاني .

قوله « وإن أودع الصبي ودية . فتدعت بتفريطه . لا يصمن  
وكذلك المقتو »

وهذا الصحيح من المذهب جرد في المعنى ، والشرح ، والتلخيص ،  
 والوجيز ، والفاثق ، وشرح الحارثي ، وغيره  
 وفيه وجه آخر : أنه يضم وأطلقهما في النوع في أول باب الحجر  
 قوله ( وَإِنْ أَتَيْتَهَا : لَمْ يَضْمَنَّ ) .  
 هذا مذهب . وعنه أكثر الأصحاب  
 من في الهداية ، ومستوعب ، والتلخيص : وقال غير القاصي من أصحابه :  
 لا يضم فهو

من حارثي قال ابن حامد : هذا قيس المذهب وإليه صدر القاصي آخر  
 وذكره والده أبو الحسين ، وأما ذكر القاصي في رؤوس المسائل سواء .  
 وكذا قال القاصي أبو الحسين ، وأبو الحسن بن بكروس .  
 فمن ابن عقيل وهو أصح عندي وقدمه في الخلاصة .  
 وقال القاصي : يضم احتداه المصنف ، والشرح  
 قال الحارثي : واحتداه أبو علي بن شهاب ، ولم يورد الشرحان - أبو جعفر ،  
 وابن أبي - وأبو انوغب الحسين بن محمد العكبري ، والقاسم بن الحسن الحداد .  
 سواء . انتهى وصححه الداظم  
 وهذا المذهب ، على ما اصطالحناه

وأطلقهما في المذهب ، ومسوك المذهب ، والرعائين ، والحدوي الصغير ،  
 والحجري ، والعروغ  
 فأمرة : المحزون كاصبي وكذا السفيه ، عند المصنف ، والشارح ، وجماعة .  
 فيه الخلاف

وقيل : بإلأه موجب لعميل كالرشيد وقطع به القاضي في الجرد ،  
 وصاحب التلخيص

قال الحارثي . وإلحاقه بالرشد أقرب .

قلت : وهو الصواب

قوله ( وَإِنْ أَوْدَعَ غَدًا وَدِيمَةً ، فَأَتْلُفْهَا : صِيغَهَا فِي رَقَبَتِهِ )

هذا المذهب حرم به في الهدية ، والمذهب ، والخلاصة ، وشرح ابن سعد

وقدمه في المستوعب ، والتلخيص

فرد الحارثي . وبه قال الأكثرون من الأصحاب أبو الخطاب ، وابن عقيل

وأبو الحسين ، والشرعوني ، وأبو حمزة ، وزريدي . وابن بكير ، وابن أبي عمير ،

وصاحب التلخيص ، انتهى .

والوجه الثاني بصحة في دمه . وأما مقتضى في المعنى ، والشرح ،

والمدح

ول وجه في مذهب . ذكره القاسمي في المحرر ، وغيره . بعدم الصواب

مطلق ، بل يقتضي مثله في الصبي . ورد الحارثي

تعب . قيل إن الله يهين اللذات في العبد . صلي على لوجهين في الصبي .

وهو قول المصنف ، وشرح ، في المعنى ، ومذهب القاسمي . ورد الحارثي

وقال في المستوعب ، والتلخيص . وصح . وكوفي في رقبته سواء كان

محروراً أم عبداً ، أو مملوكاً

قال الحارثي صرح به غير واحد وهو مقتضى إطلاق المصنف كما في

الحاشية على المعنى انتهى

وهي طريقتان في هدايته ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيره

والمراد : المذنب ، والمسلوك ، واستحق عقوبته على صفة ، وأم تولد : كالتقصير .

فيما تقدم قاله الحارثي ، وغيره

قوله ( وَالْمَوْدِعُ آمِينَ . وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَدْعِيهِ مِنْ رَدٍّ وَتَلْفٍ )

معنى مع نيته هذا المذهب ملاويب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع  
 به كثير منهم وحرمه في البحر ، وغيره . وقسمه في الفروع  
 قبل في التحصيل ، وغيره . هذا المذهب

وعنه من ذهب مودع - تكسر الدال - إلى مودع - هتج الدال - سببه  
 ، نقل دعوى الرد لا سببه نص عليه في رواية أبي حاتم ، وابن منصور  
 قبل الحارثي ، وهذا مدله من أبي موسى في الإرشاد

وحرجه من عقيل على أن لإشهاد على دفع الحقوق الناشئة بآية وحسب  
 فيكون تركه مرتبطاً فيجب فيه الصمان

وقيل لا يحتاج إلى بين مع دعوى المال

قبل الحارثي ، المذهب لا يحلف مدعى الرد والتلف ، إذا ما بينهم

وبأنى له قربة ، ثم من هذا

نعيم : نحن هذا إذا ما تعرض لذكر سبب التلف . فإن تعرض لذكر سبب  
 التلف فإن أدى سبباً حقيقياً - من سرقة ، أو صياح ، ونحوه - قبل أصلاً ذكره  
 الأصحاب

وإن أدى سبباً ظاهراً - من حريق منزل أو غرفة ، أو هجوم عارضة ونحو  
 ذلك - فاصحح من المذهب : أنه لا يقبل قوله إلا بيينة بوجود ذلك السبب في  
 تلك الناحية . وعليه جماهير الأصحاب منهم من أبي موسى ، والقاسمي ، ومن  
 عقيل ، والمصنف في الكافي ، وصاحب التحصيل ، والحري ، والراعيين ، والحارثي  
 الصغير ، وغيرهم . وفي كلام الإمام أحمد رحمه الله ما يشعر به

قال في التحصيل ، وغيره : ونكفي في ثبوت سبب الاستعاضة وقالة

الراعيين ، والحارثي الصغير

وقال في المحلى ، وجمعه من الأصحاب قبل قوله أصلاً

وعدم طبر ذلك في ، كالة

فأشرف : لو مع المودع - فتفتح الدال - ص ح ح - أودعة بها ، أو مطلقه بلا  
عذر ، ثم ادعى له . - يقبل إلا سعة - حروجه بذلك عن الأمانة

قوله : { وأذن في دفعها إلى إنسان }

حتى إذا قال المودع - فتفتح الدال - للمودع : أدت لي في دفعها إلى فلان  
فدفعته . فأنكر الإذن . فاقول قول المودع - فتفتح الدال - على الصحيح من  
المذهب . كما قال المصنف . ونص عليه في روايه ابن منصور .

وفضحه في الهداية ، والمذهب ، ومسوك المذهب ، والمستوعب ، واخلاصة ،  
والمعنى ، والتلخيص ، والشرح ، والمحرم ، والفائق ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في  
الفروع .

وهو من معرقات المذهب

وقيل : لا يقبل قوله

قال الحارثي : وهو قوي

وهو ذلك كوكاه في قضاء دس .

ولا يلزم مدعى عليه المالك غير المبيع ، ما ذكره في بعض

ودك . لأن حتى . إن ادعى الرد إلى رسول موكل ومودع . فأنكر التوكل

صم . اتفق المدعي ثقات . ويحتمل لا

وإن أقر . وقال : فمضت لتترك الإتيان . احتمل وجهين

قال . وانفق الأصحاب أنه لو وكله نصف دمه ، فقصه في عيته . وترك

الإتيان صم . لأن متى درس على الصانع . عمل . أمكنه الإتيان فتركه

صم انتهى

قال في الفروع . أنه قال

### فائرنانه

بهر اسماء : لو ادعى الأداء إلى وراثته لم يقبل إلا سنة قاله في التمهيد ،  
واقصر عليه الحارقي . وكذا دعوى الأداء إلى الحاكم .

الثانية : لو ادعى الأداء على مدعيه ، أو زوجته ، أو حاربه : فكدهوى  
الأداء بنفسه .

قوله ( وما يدعى عنده من خيانة أو تهريب )

يعنى : القول قوله . وهذا بلا نزاع .

قاعدة : من تخلف مدعى ارد والتلف ، ولابد في الدفع إلى الغير ، ومنكر

الجنابة والتفريط ، ومحو ذلك ؟

قال الحارقي : لذهب لا يخلف إلا أن يكون منها من عبه من وجوه

كثيرة . وكذا قال الحاق ، ومن أن موسى في لو كين

وأعني ، مصنف في كتابه ، وكثير من الأصحاب : وجوب التخلف .

قال : ولا أعلم عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى ولا إمامه . انتهى .

والذهب عند أكثر الأصحاب المتأخرين : ما قاله المصنف وغيره .

ونقدم التقييد على سبعة قريبا .

قوله ( وإن قال : لم يؤدعني ، ثم أقر بها ، أو ثبنت بيعة . فادعى

الرد ، أو التلف : لم يقبل ، وإن أقام بذلك بينة )

من عليه . مراده : إذا ادعى الرد أو التلف قبل جرمه ، بأن يدعى عليه

الودعة يوم الجمعة فيكره . ثم يقر ، أو تقوم بيعة بها ، فيقيم بينة بأنها تمت ،

أو ردها يوم الخميس ، أو قبله مثلا فذهب في هذا . كما قال مصنف . من أنه

لا يقبل قوله ولا بينته . من عليه . وحاربه في يوحى ، وغيره . وقدمه في الحرر ،

والعروغ ، وغيرها ، ونوعين ، والحدوى الصغير ، وغيره .

ويحمل أن تقبل بيته .

قال الحارثي : وهو المصوم من رواية أبي طالب وهو خلق وقار . وهذا المذهب عندى وأطلقه في المعنى ، والشرح .

وأما إن دعى رد أو التلغ بعد جحوده بها ، بأن يدعى عليه يوم الجمعة فيسكر ، ثم يذوقه ويقوم اليه به فيقبل بيته تلغ أو ردها يوم السبت ، أو بعده مثلاً . فهذا تقبل فيه البيته بالرد . قولاً واحداً .

وتقبل في التلغ على الصحيح من المذهب حرمة في الحر ، والوجير

قال في القروع : والأصح وتصح بثلث

وقيل لأقل وهو طاه كلاء نصفه ، وفي الخطأ ، وابسرى .

وصاحب النجيس ، ومنعجب ، والركن ، وجماعة لأنهم أطلقوا .

قلت وهو الصواب

واقصر في الحر على قول . قوله رد ادعى رداً متداً .

وعده . أنه إذا ادعى تلغاً متداً . لأقل وكذا قال في زرعيتين .

والطوى الصغير ، والشو . وصرح به في شرح الحر ، وتذكره من عبدوس

والمرتان

إبراهيم : أنه شهدت بيته بثلث أو رد ، وه معين هل ذلك من جحوده

أو بعده ؟ وحمل الأمر من : به بسقط الصبيان

فت . وحمل السقوط لأنه الأصل

الثانية لم قال لك وده . ثم ادعى طاه نقشب . ثم عم لها أو ادعى الرد

إلى رب . فذكره . فقبل بقبل قوله ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في القروع

وأطلقهما في الأولى في الزكاة الكبرى

أمرهما : لا تقبل قوله في المسألة الأولى

وقدمه في المنى عند قول الخرق « وإذا قال : عدى عشرة درهم ، ثم قال  
وديمة »

وقدمه الشارح في باب ما إذا وصل بإمره مسيره وهو ظاهر كلام ابن  
رس في شرحه

وقال القاسمي : يصل قوله لأن لإمام أحمد رحمه الله قال : في رواية ابن  
مسعود - إذا قال : لك عدى ديمة دفعتك إليك - صدق انتهى  
قلت : وهذا الصواب .

أما إذا ادعى الرد إلى سه ، وأسكره ورثته فالصحيح - أنه يفعل قوله  
كما لو كان حياً .

ثم وحده في الرعاة الكبرى قطع أنه لا يصل إلا بنية  
قوله « وَإِنْ قَالَ : مَالِكَ عِنْدِي شَيْءٌ ، قُبِلَ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ وَالتَّلَفِ »  
بلا نزاع .

سكن إن وقع التلف ضد المجهود وحب الصهار لاستقرار حكمه بالمجهود  
بنيته القاصي . ذكره الشارح . واقتصر عليه الحارثي .

وقال : والإطلاق هنا محمول عليه

وقال الزركشي : يقبل قوله في الرد والتلف

ولا فرق بين قبل المجهود وسده ، على ظاهر إطلاق جماعه

وقال القاسمي في المجهود ، وقد قيل : إن شهدت البينة بالتلف ضد المجهود :

صلية الصهار وإن شهدت بالتلف قبله - فلا ضمان

قوله « فَإِنْ مَاتَ الْمُودَعُ فَأَدَّعَى وَارِثُهُ الرَّدَّ : لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بِنِيَّةٍ »

بلا نزاع

وكذا حكم دعوى المنقط ، ومن أطرت الزوج إلى داره ثوباً : الرد إلى مالك



و في القواعد : وتوجه قول دعواه في حالة لا يضمن فيها بالتلف لأنه مؤمن شرعاً في هذه الحالة

ولو ادعى الوارث أن مورثه ردّها لم يقبل أصلاً إلا بنية عند الأصحاب .

قال الحارثي : وقد خرج له قولنا بقول من أحد الوجوه ، فيما إذا كان عنده ودعة في حياته لم توجد صبيها ، ولا يمل بقاها . لأن الأصل عدم الحصول في يد الوارث . وكذلك ما لو ادعى لنفسه في دموتة انتهى .

قال في القواعد : القاعدة والأربعة والأربعين . ولا حاجة إلى التخصيص إذن لأن الصلابة على هذا الوجه منتف ، سواء ادعى وارث الرد أو التلف ، أو مع شيئاً <sup>(١)</sup> .

قوله ( وإن تبقت عند الوارث قبل إمكان ردّها : لم يضمنها )  
بلا راع ( وسنذكره بضمنها في أحد الوجوه )

وهو الذهب . صححه في التصحيح ، والنظم ، وشرح الحارثي

قال في القاعدة الثالثة والأربعين . وبشهور الصلابة . وحرمه في الهداية ، والذهب ، والمستوجب ، والخلاصة ، والهادي ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في التلخيص . وقال : ذكره أكثر الأصحاب . وقدمه في الرعاة الصغرى . والحاوي الصغير

والوجه الثاني : لا يضمن .

قال الحارثي . وهذا لا أعلم أحداً ذكره إلا للصف

قلت : قد أشار إليه في التلخيص وغيره

وأطنفهما في المعنى ، والشرح . وشرح الحارثي ، وابن معاذ . والرعاية

الكبرى

وقيل : لا يضمنها إن لم يطمعها صاحبها . يجزم به في المحرر ، وتذكره

ابن عدوس

(١) من هذا حرم في نسخة الصف قدر ورتين

وقال في الرقابة الصمري : وهو أولى وأطلق في الفروع ، والمعاني  
فائدة : إذا حصل في يده أمانة بدون رضى صاحبها : وجبت المبادرة إلى  
 ردها ، مع العلم لصاحبها ، والتمسك منه ، ودخل في ذلك اللقطة .  
 وكذا النودسة ، والمصارعة ، والرهس ، ونحوها : إدامات المؤمنين وانتقلت  
 إلى وارثه .

وكذا لو أطراف ربيع نزل إلى دره لغيره  
 ثم إن كثيراً من لأصحاب قالوا هنا : الواجب الرد  
 وصرح كثير منهم أن الواجب أحد شيئين . إما الرد ، أو الإعلام . كما في  
 المستوعب ، والمنقذ ، والمحرر ، ولشرح ودكا نحوه ابن عقيل وهو مراد غيره .  
 ثم إن الثوب : هل يحصل في يده ، سقوطه في دره من غير إبداء أولاً ؟  
 قال القاضي : لا يحصل في يده بذلك وحده من عقيل  
 وبخلاف هنا منزل على الخلاف فما إذا حصل في أرضه من المباحات هل  
 يملكها بذلك أم لا ؟ على ما تقدم في كتاب البيع  
 وكذا حكم الأمانات إذا مسح المالك كالوديعة ، والوكالة ، والشركة ،  
 والمصارعة . يجب رد على المورثين الاثنان . صرح به القاضي في خلافه  
 وسواء كان الفسخ في حصة الأمين ، أو عينه  
 . طاهر كلامه أنه يجب فعل الرد

وعلى فیس ذلك . " هو مد اسيفه الدين ، والعين المؤجرة مد انقصه المدة  
 ودكر طاعة من لأصحاب في العين المؤجرة : لا يجب على المستأجر فعل  
 الرد ومنه من ذكر في الرهن كذلك  
 ذكر معنى ذلك في القاعدة الثانية والأربعين  
 وأما إدامات المودع ، ومبيين نودسة ، ونحوها فهي در في تركه  
 لعدم ذلك في كلام المصنف ، في وجهه صراحة

وأما جليلة فتنت الودعة بهوار الميت ، أو ورثته ، أو بينته .

وإن وجد حظ موروثه « علان عدى ودعة » وعلى كيس « هذا لفلان »

عمل به وحرمًا ، على الصحيح من المذهب

قال في الفروع : ويعمل به على الأصح

قال الحارثي . هذا المذهب من عنده من رتبة إسحاق بن إبراهيم في

الوصية ونصره . ورد غيره

وقال . فإنه القاصي أو الحسين ، وأبو الحسن ابن بكروس . وقدمه في

المستوعب ، والشيخ وهو لدى ذكره القاصي في خلاف

وقيل : لا يعمل به . ويكون تركه .

احتاره القاصي في الجرد ، وابن عقيل ، والمصنف . وقدمه الشارح . ونصره .

وحرم به في الحاوي الصغير ، والدم

وإن وجد حظه يدس له على فلان حسب الوارث . ودفع إليه قطع به في

المعنى ، والشرح ، والفروع وشرح الحارثي ، وإسلام موفين

وإن وجد حظه يدس عليه فقيل : لا يعمل به . ويكون تركه مضمومة

احتاره القاصي في الجرد ، وحرم به في المعصوم . ولمذهب . وقدمه في

المعنى ، والشرح .

وقيل : يعمل به ، ويدفع إلى من هو مكتوب باسمه

قال القاصي أبو الحسن . ذهب وجوب الدفع إلى من هو مكتوب باسمه

أولاً إليه . وحرم به في المستوعب

وهو لدى ذكره القاصي في الخلاف هو صهر ما قطع به في إلام موفين

وقدمه في الشيخين وجمعه في المظن وهو مذهب عبد الحارثي فإنه قال

والسكتة بالدس عليه كاسكتة بدو دعه ، كما قدمت حكاه غير واحد منهم

السامري ، وصاحب التلخيص . انتهى

وبعد كلامه في المسألة الأولى وأطلقهما في الفروع ، والرعاة .  
 قوله ( وإن ادعى الودعة اثنتان ، فأقر بها لأحدهما : فهي له مع  
 يمينته ) بلا نزاع أعلمه

سكن قال الحارثي . وهذا القطع ليس على ظاهره . من جهة أنه مشعر بأن  
 كمال الاستحقاق يوقف على اليقين . وهي إما تمتد الاستحقاق حال ردّها على  
 المدعي عند من قال به ، أو حال تملك كمال اليقينة . وما نحن فيه ليس واحداً من  
 الأمرين

لا . : المودع شاهد . ولو كان كذلك لا غنرت له المدالة ، وصيغة الشهادة  
 والأمر بخلافه . فتعين تأويله على حمله للمدعي . انتهى .

قوله ( ويخلف المودع - بفتح الدال - أيضاً للمدعي الآخر )  
 على الصحيح من المذهب . يجوز به ههنا في المنق ، والشرح ، وشرح  
 الحارثي ، والرعاة ، والوحيد ، والفائق ، وغيرهم .

قال في المحرر ، والله مع : حلف في لأصح : إياه في باب الدعاوى  
 وقيل : لا يلزمه بين

على المذهب : إن نكل فقلبه البطل فتأني . بلا نزاع

فانظر

بمراهم لو تبين المقر بعد الاقتراء : أنها المقرورة . فقال الإمام أحمد  
 رحمه الله قد مضى لحكم أي لا تنزع من القارع وعليه القيمة المقرورة .  
 الثانية لو دفع الودعة إلى من يظنه صاحبها ، ثم تبين خطأه : صح  
 بطلان بطله مخرج به القاضي

وخرج في القواعد وجهاً حده الصبار عليه وإما هو على تنكب وحده

قوله ( وإن أقر بها إماما فهي إمامة ) ويخلف لكل واحد منهما

بلا راع أعلاه

فإن لكل فعلية بدل صفها لكل واحد منهما . وبدل كل واحد منهما

الحلف لصاحبه كما تقدم

ولم يذكره المصنف . وكأنه اكتفى بالأول

قوله ( فإن قال لا أعرف صاحبها . حلف أنه لا يعلم )

يعني بمبدأ وحدة

بدل ثبوتها لأحدهما . وقال : لا أعرف عينه

فلا يجوز : إما أن يصدقه أولا . فإن صدقه فلا يمين عليه . إذ لا خلاف

وعليه التمسك لأحدهما بقرعته مع تيمنه . ذكره في التحصيل واقتصر عليه

الحارثي . وقال . هو انه . وصوم من أحد فتعصب

وإن لم يصدقاه . فلا يجوز : إما أن يكذبه . أو لا . فإن يكذبه قيل

قوله غير يمين .

ذكره غير واحد منهم : أبو الخطاب ، وأبو الحسين ، والشريف أبو جبر ،

واقتصر عليه الحارثي

وذكره في الشافعية وحيا آخر . وعنه

قال الحارثي : وهذا متعده حق ، إن لم يتم دليل على اعتبار صريح الدعوى

لوجوب اليمين تنبي

ثم قال القاضي . . غيره . فربح بين مقدمتين فمن أصابته القرعة حلف أ .

له ، وأعطى

وإن كذبه . حلف أنه لا يعلم كذا . فمصد

قال الحارثي : وهو قول القاضي ومن حده من الأصحاب

بعد أن يذهب لاتبين على مدعى الحلف ومنه كذبه والتعبد به ونحوه .

إلا أن يكون متبهماً . وهذا كذلك . فلا يمين على مذهب . نظرأ إلى أن الثالث  
اشبه

وعلى القول بالخلف : يخلف يميناً واحدة على الصحيح من المذهب وعليه  
الأصح

وقال الحارثي حلاقاً لأن يمينه لغة واحدة كافي إسكار أصل  
الإنداع قال . وهذا أقوى انتهى

وإذا جاز هذا ، فيقرع بينهما من فرع صاحبه حذف واحد كقاس المصنف ،  
وليس عليه في أصل المسألة من وجوه كثيرة

وإن سلك المودع عن اليمين فقد في الحد أقصى عليه ما سكون  
فيلزم الحاكم بالإقرار لأحدهم

فإن أرى ، فمن المذهب نفي بينهما . وبذلك عدم

وقال في التخصيص أقوى على أن من جهة القصد يكون عمره القيمة  
فيغيره نفسه .

قال الحارثي وكذا قال غيره . وحده في الدعوى ، والزر كشي

معنى هذا : يؤخذ «قيمة مع العين فيقرعان عيباً أو يتفقان

هذه من جهة صاحب ع . وجماعة . وقدمها الحارثي ، وقال : في كلام الحارثي

ما يقتضي لاقتراء على اليمين من أحدهما قيمة تعين القيمة للآخر . قال : وهو

أولى لأن كلاهما يستحق ما يدعيه في هذه الحالة . أو بدله عند العذر والتعذر

لا يتحقق بدون لأحد فحين لاقتراء انتهى

وفي التخصيص وكذلك يدق «أعلى يستحق ، ولا يخلف»

وربما الكلام بانتم من هذا في باب الدعوى واليمينات في القسم الثالث إن

ش . الله عاوي

فائدة : إذا قمت السنة بالعين لأحد القمة : سمت إليه ، ودت القيمة إلى

المودع ، ولا تنى ، القاري

قوله ﴿ وَإِنْ أَوْدَعَهُ اثْنَانِ مَكِيلًا ، أَوْ مَوْرُونًا . فَطَنِبَ أَحَدُهُمَا  
بَصِينَهُ سَلَمَةً إِلَيْهِ ﴾

مردد : إذا كان مفسر : هو معنى قول بعض الأصحاب « لا ينقص بقرعة »  
وهذا مذهب وعنده حميد الأصحاب وجرم به في الهدية ، والمذهب ،  
ومسوك الذهب ، ومستوعب ، وخلاصة ، والنخب ، والبيعة ، ولا خير  
وعبره وقدمه في الفروع ، واعتبر ، والحدوى الصغير ، وشرح الحدوث ، وغيره  
أقبل لاسرمة الدفع إلا بعد شريكه أو أحد من أصحابه القاصي ، وأصم ،  
وكذا الحكم لو كان الثمرات حاصراً ، وامتنع من مظهره بفسه والإدنى  
السلام إلى صاحبه

قوله ﴿ وَإِنْ عَصَبْتَ الْوَدِيعة : فَبَلَّ لِلْمَوْدَعِ الْمَطْلَبَةُ سَهَا ؟ عَلَى  
وَحْثَيْب ﴾

وأطلقه في المذهب ، ونفى وشرح ، والدنى ، والحدوى الصغير  
أمره ما له فطنة به . وهو مذهب حنابلة وخطاب في هدية  
وصحبه في التصحيح ، والنظم ، وجرم به في الحدوى وقدمه في الفروع ، وغيره  
والوجه الثاني ليس به ذلك أحد القاصي وصحبه في الهدية وقدمه في  
مستوعب ، وخلاصة ، والنخب ومن إليه حدنى

شواهد

مراهق : حكم نصيب ، وإدتهن ، ومستحق في المطالبة : إذا عصب منهم  
ما ينبغيهم - حكم المودع قاله أكثر الأصحاب وقدمه في خلاصة أنه ليس له

المطالبة في الدفعة وحرره بالحواري المشتهر وختمه بخ وصال إليه الخارقي  
وقال انصف في مضارب لالتمه المطالبة مع حضور رب المال  
الثانية : ذكره على دفع الدفعة لغيره . . . . . قاله الأصحاب  
ذكره الخارقي

قلت منهم القاصي في الحدود ، وس عقيل في الفصول ، وانصف في المعنى  
وصاحب التلخيص ، والشارح ، وغيرهم  
قال الخارقي في شرحه المذهب لا يضمن  
وفي نهجى الرحيمت عن أبي الخطاب ، وس عقيل انصاف مطلقاً لأنه  
اعتدى به صرره

وعن ابن الرعوى : إن ذكره على التفسير بالتهديد والوعيد عليه الممن  
ولا إنهم وإن دله المذاهب فلا إنهم ولا ضمان ذكره في القاعدة السابعة والعشرين .  
وإن صدره السلطان لا يضمن على الصحيح من المذهب احتاره  
أبو الخطاب وقدمه في الفروع  
وقال أبو الوفاء : يضمن إن دله  
وإن أحدهم من قه : د يضمن عند أبي الخطاب وقطع به في التلخيص ،  
والفتق

وعند أبي الوفاء : إن من أحدهم من يقرأه كان دالا . وضمن  
وقال القاصي في الخلاف ، وأنه الخطأ في الانتصار . يضمن المن بالدلالة .  
وهو المؤذن

وفي نهجى من الرعوى من صدره سلطان ، ونادى تهديد من عنده  
ودية لم يضمن ، إن د عليه ، أو عنه وتهديه ود يند . إنهم وضمن ، ولا فلا  
انتهى

قال الخارقي : . . . . . إنهم من إكراه أنواعه السلطان حتى سم



حجوب في حجاب ، واس عيل ، ومن رعوى . وحجوب العيل ، ولا يتم وفيه بحث

وإذ قيل : به إكرام . فإدى الفصل من : نعمين وديعة فلاز عمل به كذا وكذا . فبما من غير مطاة . أتم وحسن . وه أحب أم الحجاب . ومن عقل في فتويهم .

وإن آت الأمر إلى المير ولا بد حلف متولا  
يقال القاصي في المحذور له حلفه

فعل المذهب : إن به يحلف حتى أحدث منه : وحجوب العيل ، لانه بعد وإن حلف وإن تناول أتم

في وحجوب الكفارة وثنان حكامه أو عطاء في الفتوى  
فات : والعواجب وحجوب الكفارة مع إسكان التأويل وقدرته عليه ، ونعمه بذلك وإن يعمله

ثم وجدت في الفروع في باب جامع الأيمان ، قال : ونكته على لأصح إن أكره على الميرين بالصلاق

فحاجب أو احطاب : أنها لا تنفذ ، كما به أكره على إيقاع الطلاق  
قال المحقق : وفيه بحث وحاصله : إن كان الصبر الحاصل بالنكاح كثيراً  
يؤدى الصبر في صور الإكرام . فهو إكرام لا نفع ، وإلا وقع على المذهب انتهى

وعند من عقل : لا ينفذ لحوقه من وفوع الطلاق بل يصح مذهبه  
افتداه عن يمينه

وفي فتوى من رعوى : إن في يمين بالطلاق ، أو غيره . فصار ذريعة إلى أحدها . كإقراره طائفاً . وهو بعد عند سلطان حذر . فله في الفروع في باب جامع الأيمان

الثانية : لو أُخْرِجَ الوُدْعَةُ بعد طهاتها ، فلا عذر : ضمن ، وعذر . لا يصح .  
كأخوف في الطريق ، وأبعد عن الجمل ، وعن الوصول إلى ، ليس أو نادر  
ومحو ذلك

في معنى ذلك : إتياء لكونه ، وقضاء الحاجة ، وملازمة الله يوم يحاف  
فوته ، ويتهل لأكل ووجوه وهضم طعام . وأبعد الكثير ، وأبعد العزير ،  
أو لكونه في حمام ، حتى يخرج ، على الصحيح من المدعى . قدمه في المدعى  
قال في معنى وغيره . إن قل أمهوى حتى آكل فإن جامع ، أو آدم في  
عس ، أو هضم الطعام على فإن مثله . أمهوى فقد ذلك .  
قال الحارثي وهو الصحيح ، قال : والطاهر من كلام غير واحد : منع التأخير  
إتباراً بإمكان الدفع .

قلت : وهو عدم كلام الحارثي

وقال في الترتيب<sup>(١)</sup> والنسب : إن أُخْرِجَ لكونه في حمام ، أو عن طعام  
إلى قضاء ، صه : ضمن ، وإن لم يتم على وجهه .

واحدة الأخرى فقال : يجب الإيداع حسب العادة ، إلا أن يكون تأخير  
لعدم أو يكون سبباً للتلف . ثم أرى : ويقوى عندي أنه ضمن لأن التأخير  
في حد شرط سلامة العاقبة انتهى

البراهنة : وأمره بتركه في وكيله ممكن ، وثق : ضمن على الصحيح من  
الذهب ، وهو عدم وكيله ، قال في التخصيص ، والعزير .

وقيل ، لا يصح ، إلا إذا طعم وكيله ، وثق : لا بد .

وإذا دعي إلى وكيله وبشهادته ، ثم حلف أو كلف ، ضمن بترك الإشهاد  
بخلاف بوكيل في قضاء الدين ، فإنه ضمن بترك الإشهاد لأن شأن الودعة  
الإحفاء . قال في التخصيص وغيره .

(١) إلى هنا انتهى الحزم من نسخة المصنف .

وتفنده إذا ادعى الإذن في دفعه، إلى إسن في كلامه نصف وهذا  
ما يتعلق بهذا.

الحاشية، لو أخر دفع مال أمر بدفعه بلا عذر حتى، كما تقدم نظيره في  
الوديعة وهذا الصحيح من المذهب وعليه حاهير الأصحاب  
وقيل لا يصح واحته أو بمالي، سه على احتصاص الوحوب بأمر  
الشرع

قلت: الأمر المجرد عن القر به، هل يقتضي الوحوب أم لا؟  
فيه خمسة عشر قولاً للملاء.

من حيثها، أن أمر الشرع للوحوب دون غيره، كما احتاره أبو الممال  
والصحيح من المذهب، أنه للوحوب مطلقاً  
ذكر الأقوال ومن قال بكل قول في المواعيد لأصولية في القعدة الثالثة  
ولأربعين

المرتب: لو طال حدها ودية اليوم لاعتد، وسعد مود ودية فقيل:  
لا يصح الوديعة من أصلها

وقيل: يصح في اليوم الأول دون غيره.  
وقيل: يصح في اليوم الأول، وفي حد العد  
قال القاصي في التعليق هي ودية على الدوام، ذكره عنه الحارثي وأصحته  
في الفروع

وإن أمم رده في عد، وسعد تعود ودية: تعين رده

السابعة، وقل له كلما حلت نمة عدت إلى الأمانة، فأت أمي صح.  
نصحة عتيق لإبداء على الشرط، كما وكالة صرح به القاصي فإنه في القاعدة  
الحاشية والأربعين

## باب إحياء الموات

قوله ﴿وَهِيَ الْأَرْضُ الدَّائِرَةُ الَّتِي لَا يُعْلَمُ أَهْلُهَا مُلْكًا﴾

قال أهل اللغة: الموات من الأرض هي التي لا يستخرج منه شيء.  
قال الحارثي: وظاهر إيراد النصف: يعرف «الموات» بمجموع أمرين:  
الاندساس، وانتهاء العلم، تحصيلاً للمعنى المتقدم عن أهل اللغة: أنه الذي لا  
يستخرج، ولم يسم. وعليه نص الإمام أحمد رحمه الله، وذكره.

قال: وهو اقتصر النصف على ما هو ملك أو يملك أو يبيع. وفي الدور  
فتنصى حدوث العقل بعد أن ملك، حيث قالوا: قدّم وذرّس. وذلك  
بستلزام تقدم عمره. وهو مضاف لانتهاء العلم بملك.

قال: ويحتمل أن يريد بالدائرة: التي لا تستخرج منه شيء. وهو أظهر من  
إرادته لقوله بعده: «فإن كان فيها آثار الملك»

على هذا يكون وصف «انتهاء العلم بالملك» يعرف ما يملك بالإحياء من  
الموات، لا لما فيه الموات. وذلك حكم من الأحكام  
ثم ما يملك بالإحياء، لا يملك فيه ما قال. فإن حريم العمر، وما كان حتى  
أو مصل: لا يملك، مع أنه غير موقوف.

ويرد أيضاً على ما قال: ما علم ملكه غير موقوف. فيه حائر لإحياء.  
قال: ولأقصى في هذا: ما قيل «الأرض المفسكة عن الاحتصاصات،  
وملك الموقوف» فيدخل كل ما يملك بالإحياء. ويخرج كل ما لا يملك به انتهى.  
قوله ﴿فَإِنْ كَانَ فِيهَا آثَارُ الْمَلِكِ، وَلَا يُعْلَمُ لَهَا مَالِكٌ، فَتِلْكَ رَوَاتِبُ﴾  
إن كان الموات لم يخرج عليه ملك لأحد. وهو يوجد فيه أثر عمارة. ملك بالإحياء.  
بلا خلاف. ونص عليه.

إن غلب له ملك شرعي أو عطية، أو ملك موجود. هو لأحد من ورثته.

لم يملك بالإحياء بلا خلاف ، بل هو إجماع . حكاه ابن عبد البر وغيره .  
وإن كان قد ملك بالإحياء ، ثم ترك حتى دثر وعدموا ، فهذا نص  
لا يملك بالإحياء . كذلك ، إذا كان معصوم

وإن عر ملكه معين غير معصوم ، فإن أحياء بدار الحرب وندرس كان  
كومات أصلي . بتلك الملك بالإحياء . قاله في التحرير وقدمه المحرر  
وقال القاضي ، وابن عقيل ، وأبو العرج الشيرازي : لا يملك بالإحياء .  
قال المحرر : يقتضيه مصنف معصوم  
وإن كان لا يعلم له ملك . فهو أرسنة أف .

أمرها . أثر الملك فيه غير جاهلي ، كاتقري الخربة ، التي ذهبت أمهره .  
ودرس آثاره . وقد شمل كلام النصف في ملكهم بالإحياء روتان  
وأطلق المحرر ، وغيره .

إحداها : لا يملك بالإحياء .

والرواية الثانية : يملك بالإحياء . وصححه في حدود الصغير ، والمائق ،  
والنعم وأطلقوه

والصحيح من مذاهب النعمانية بين دار الحرب ودار الإسلام كما في قوله  
نعمية . حفظ مصنف وغيره . يقتضي تعميم الخلاف في المندرس بدار الإسلام  
و بدار الحرب

وقد مرّ في كل منها . القاضي ، وابن عقيل ، والقاضي أبو الحسين ،  
وأبو العرج الشيرازي ، والنصف في نعمي ، والشرع . وغيره

قال المحرر في الجمله ، فالصحيح مع و د الإسلام . وقد قال  
الأنصاري

بمخلاف د حرب . فإن الأصح فيه الجواز . والله أعلم .  
الندك . سورة

قال في الرعيتين : وثلك بالإحياء - على لأصح - قرنة حراب ، لم يملكها  
معصوم

وإذا قيل : منع في دار الإسلام : كاللإمام إقطعه قاله لأصحاب : القاصي  
في الأحكام السلطانية ، وصاحب استوعب ، والتنجيس ، وغيرهم  
القسم الثاني . ما أثر الملك فيه جاهلي قديم - كديار عاد ، وما كن نمود ،  
وأثار الروم - وقد شملها أيضاً كلام المصنف وكذا كلام القاصي ، وإن عقيل ،  
وعبرهم من الأصحاب

وهو يذكر القاصي في الأحكام السلطانية حلاق في حو إحيائه وكذلك  
المصنف في المعنى وهو الصحيح من المذهب وهي طريقة صاحب المحرر ،  
والوجيز ، وغيرهما .

قال الحارثي : وهو الحق ، والصحيح من مذهب ابن الإمام أحمد رحمه الله  
وأصحابه لا يختلف قولهم في البئر العادية . وهو من منه في خصوص النوع .  
وصحيح الملك فيه بالإحياء صاحب التنجيس ، والفق ، والشرح ،  
والفروع ، والصحيح ، وغيرهم .

القسم الثالث : ما لا أثر فيه جاهلي قريب . وقد شمله كلام المصنف .  
والصحيح من المذهب : أنه يملك بالإحياء . قاله الحارثي وغيره .  
والرواية الثامنة : لا يملك

القسم الرابع : ما تردد في حريان ملك عليه . وفيه روايتان ذكرهما ابن  
عقيل في التذكرة ، والسمري ، وصاحب التنجيس ، وغيرهم .  
وقالوا الأصح لحوار  
والرواية الثانية - عنه الحوار

### فانرتان

إمراهما : لو ملكها من له حرمة ، أو من يشك فيه ، ولم يعلم : لم يملك بالإحياء ، على الصحيح من المذهب . لأنها في .

قال الزركشي . وهو مشهور عنه وهو مقتضى كلاء الطريق ، واحتياز أوى نكر وانقاص ، وعمدة أصحابه ، كأشرف ، وأوى الخطب ، والشيرازي انتهى وصححه في التصحيح وغيره . وقدمه في الفروع وغيره وعنه : يملك بالإحياء .

قال في الفائق : ملك في أغلب الروايات .

وعنه يملك مع الشك في سابق الصفة . احترازه عنه . فانه في الفروع . منهم صاحب التحصيل وأطعم في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والعلم الثاني . لو غلب حكمه ، وسكنه مات وه سمع . فالصحيح من المذهب أنها لا تملك بالإحياء .

وعنه تملك بالإحياء . وأطلقهما في هداية ، ومذهب ، والعلامة

على مذهب الإمام إقطاع من شاء .

قوله ( ومن أخني أرضاً ميتة : فهي له ، مُسَمَّاةً كان أو كافراً ، يأذن الإمام أو غير إذنه ، في دار الإسلام وغيرها ، إلا ما أحياء مُسَلَّمٌ في أرض الكفار التي ضولجوا عديها . وما قُرب من العابر ، وتعلق بمصالحه : لم يملك بالإحياء )

ذكر المصنف هذه مسائل :

إمراهما : ما حيد ليد من الأرض الميتة . فلا خلاف في أنه يملكه شروطه

الآن .

الثانية ما أحياه الكفر . . . صنفان

صنف أهل دمه ، فيملكون ما أحياه . على الصحيح من المذهب . نص  
عليه . وحرم به في الحير ، وغيره . وصححه في الخلافة ، وغيرها  
قال الركني : هو النصوص . وعليه الجمهور . وقدمه في الهداية ، والمذهب  
والمسوع ، والمعنى ، وغيره . ورعايتين ، والمطاوي الصغير ، والشرح ،  
والمدوع ، والله ثق ، وشرح الحارثي ، وغيرهم  
يقول لا يملكه وهو ظاهر قول ابن حامد

سكن محل أو الخطاب في الهداية . ومن معه . ذلك على دار الإسلام  
في الحارثي . وذهب وبق من لا يحب إلى سبع . منهم : ابن حامد .  
أحد من اصحاب شيعته على السلم ورؤ . وبق الأصحاب بينهم

وقيل لا يملكه بالإحياء في دار الإسلام  
قال القاضي : هو مذهب جماعة من الأصحاب . منهم ابن حامد  
قال في المذهب ، ومسوك الذهب . يملكه لدى في دار الشرع وفي دار  
الإسلام وحده

على المذهب النصوص : إن أحى حنوة . دمه عنه خارج . وإن أحى  
غيره : فلا شيء . عليه على الصحيح من المذهب  
قال الركني هذا أنه الواجب  
عنه . عليه عشر ثمره ورعه

والصنف الثاني أهل حرب . فطاه كلام لمصنف : أنهم كأهل الذمة  
في ذلك كله . وهو ظاهر كلام جماعة منهم صاحب الوحي . وهو أحد الوحيين .  
والصحيح من المذهب . أنه لا يملكه بالإحياء . وهو ظاهر كلامه في  
المعنى ، والشرح ، ورعايتين ، وغيرهم . وقدمه في الفروع



فنت وينكر من كلام من أطلق على أهل السنة وأن الألف واللام  
للعهد لأن الأحكام حادثة عنهم  
لكن يرد على ذلك كون مسألة ذات خلاف فيكون الظاهر موافقا  
لأحد القولين

ويرده كون المذهب عكس في كونه حلالا  
قال شارقي والكشاف على إطلاقه - صحيح في أصح التكفير لعموم  
الأدلة - وهو الصواب

الثالثة - إن كان الإحياء يذهب الإمام فلا خلاف أنه يملكه بذلك  
، وإن كان غير إيدنه يملكه أفع على الصحيح من مذهب كما حرم به  
النصف - فلا شرط إيدنه في ذلك ، عليه جمهور الأصحاب  
قد ذكر كذا في عية الأصحاب من عية وحرم في البحر ، وغيره  
وقد مر في الفرع ، وغيره

وقيل لا يملكه إلا إيدنه وهو وجه في الصحيح ، ورويه في الإقناع ،  
والواضح

الرابعة : ما أحيه المسلم من أرض الكفار التي صرخوا عليها على أسلافهم  
فهذه لا تملك بالإحياء على الصحيح من مذهب ، كما قطع به النصف ها ، وعليه  
لأصحاب

وقد جنح أهل تملك بالإحياء أكبرها  
الخاصة : ما قرب من الماء ، ومطلق بمصلحته - كطريقه وفنائته ، ومسيل مائه ،  
ومطرح فمته ، وملقى زبانه وآلانه ، ومرعاه ، ومحتطه ، وحريمه والشر والهر ،  
ومرئع الحبل ، ومذهب لأموال ، ومصح الإبل ونحوه  
فهذه لا تملك بالإحياء ، وعليه الأصحاب ومن عليه من رواه غير واحد  
ولا يقطع الإمام ، لتعلق حقه به ، وقيل : يملكه به

تعبه : طاهر قول المصنف « في در الإسلام وغيرها » أن موت أرض العموة  
كغيره . وهو صحيح وهو المذهب حرم به في الاستنوع  
وقدمه في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والفروع ، والرعايتين ، والحدوى  
الصغير ، وغيره . واحدا من عدده من في تذكرته

قال الحارثي وهو أقوى

وعنه : لأنك بالإحياء ، سكن تقر بيده مخزأها ، كما لو أحيائها دى .

قال الحارثي : وهو مذهب عبد الله بن موسى ، وأبى الفرج الشيرازي

قال أبو بكر في الدماء : « به أقول » انتهى

وعنه : إن أحياء مسلم قضيه عشر نمره . وررعه

وعنه : على دى أحيى غير عموة : عشر نمره . وررعه

وقيل : لأموات في أرض السواد وحده القامى على عامره

قال في الزعامة الكبرى : وقيل لأموات في عامر السواد وقيل ولا عامره

فأمره : هل ينك المسلم موات الحرم وعرفات بإحيائه ؟ محتمل . حمير

وأطلقها في التلخيص ، والرعاة ، والفروع

قلت : الأولى أنه لا ينك ذلك بالإحياء . ثم وجدت الحارثي قال : هذا الحق

قوله « وإن لم يتعلّق بمصالحه . قتل رواتين »

وأحدهم في الهدية ، والمذهب ، وممك المذهب ، والخاصة ، والمعنى ،

والشرح ، و عاتين ، والحدوى الصغير ، والمائق ، والمحرر ، وغيره

أمرهما : ينكك بالإحياء . وهو الصحيح من المذهب

قال في الكافي . هذا المذهب . وصححه في المستوعب ، والتلخيص ، والنظم ،

والتصحيح ، والحارثي ، وغيره

قال ابن ركني : هي أصيب وأشهرها عند الأصحاب . وحرم به في المحرر ،

وغيره . وقدمه في الفروع وغيره

## والثانية : لا يملكه بإحيائه

وقيل : ملكه صاحب العام دون غيره

فوافر

إمدها : حكم إقصاء ذلك حكم إحيائه

الثانية : قال في الفروع لو احتسبوا في الصرق وقت الإحصاء جعلت سبعة أدرع للحجر ولا تحيز بعد وضعه وإن أدت على سبعة أدرع لأهل البلد ليس نص عليه

واحتسب ابن طه أن الحجر ودي رباب ملك مشترك أدوا قسمه وحتسبوا في قدر حاجتهم .

قلت : قال الخواص في . رحمه عن قول الإمام أحمد رحمه الله « لا بأس بسبعة مسد في طريق واسع » . يصر بالطريق « عن الإمام أحمد رحمه الله من الصرر » . في ما وقت النبي صلى الله عليه وسلم من السبع الأدرع

قال في القعدة الثامنة والتدين : كذا قال قال ومروءة أنه حور الله إذا فصل من الطريق سبعة أدرع . واستصوص عن الإمام أحمد رحمه الله أن قول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا احتسب في الطريق فأحسوه سبعة أدرع » في أرض مموكة تقوم أريدوا الله ، وثأوا في مقدر ما تزلوه مع الطريق . وذلك فسر ابن طه ، وأوصف المكبري ، والأصحاب ، . « كذا » حوار نصيب الطريق الواسع إلى أن يبقى سبعة أدرع تنهي

وقدم ما قلناه في الفروع في التخصيص وغيره

الثالثة : إذا نصب له عن حرره ، فيها حكم الموت لكل أحد إحيائه . عدت أوقفت ذكره من غير ، والمصلح ، والخراج ، والحريق ، وغيره

ونص عليه

قال حاتم هذا مع عدم السرور وعن عليه انتهى  
 المراجعة ما عتب له عليه من الأملات واسعة : ناق على ملك ملاكه . لم  
 أخذه إذا نصب عنه . نص عليه قاله حاتم وغيره  
 ، قال في الفروع : ولا يملك ما نصب مأؤه . وفيه رواية

تجبرها

أمرهم : مفهوم قوله ﴿ وَلَا تُمْلِكُ لِلْقَادِسِ الظَّاهِرَةِ ﴾

كاسح ، والقدر ، والنفذ ، والكبح ، والحص ، وكذلك الشاء ، والكبريت ،  
 وسوم ، والبرء ، واليقوت ، ومقاطع الطين وبحوه ، أن المعلن الذصة تلك .  
 وهو وجه واحتيل المصنف . وهو ظاهر كلام جماعة  
 في حاتم ، ونص عليه في رواية حاتم

، الصحيح من المذهب أنها كالمعلن الصخرة فلا يملك

قال المصنف ، والشيخ ، وصاحب الفروع ، والفاق ، وغيرهم هذا ظاهر

الذهب

قال الحاتمي قال لأصحاب : لا يملك ذلك ، ولا يجوز إقصائه وحرمه

في الوجيز ، وغيره

فأمره حكم المعلن الناطة إذا كانت طاهرة حكم المعلن الطاهرة الأصل

التعليق الثاني : مفهوم قوله عن المعلن الطاهرة « وسن للإمام إقصائه » أن

أن للإمام بقطع المعلن الناطة وهو اختيار المصنف ، والشرح

ودكر حاتم أدلة ذلك ، وقال : هذا قاطع في الجوار ، فاقول بحلله أصل .

وصححه مصنف وغيره . وقد هداهم الله إلى الصواب انتهى

في في الفائق ولا يجوز بقطع مالا يملك من المعلن نص عليه

وقال الشيخ : يجوز قطعه عذره إدخال الطاهرة والناطقة في اختيار الشيخ

والصحيح من مذهب : أنه ليس للإمام إقصائه ، كالمعلن الصخرة

قال المصنف والشارح : قوله أحمده .

وكذا قال الحارثي وقدمه في المروء ، والدائق ، وغيرهما .

فليس . مثل مصنف وجماعة . رخصهم الله . من مقادير الطهارة .

قال الحارثي : وليس على طهارة . فإن منه ما يحتاج إلى غسل واحد . وذلك

من فعل الناصي .

والصواب أن في منه من الطهارة . وكذا الطهارة من الحلال . وما يحتاج

إلى كشف سائر .

وأما يحتاج إلى غسل واحد . فمن قبيل الناصي .

قوله ( فإن كان تقرب الساحل موضعاً إذا حصل فيه الماء صار

مطعاً : ملك بالإحتياط )

هذا أصعب قال في المروء والأصح أنه يملكه بحية

قال في العدة ، والدائق ، والحاوي الصغير : ملك بالإحتياط . في أصح

الوجهين . وحرم به في الهداية ، والذهب ، والمستوف ، والإحصاء ، ونحوه .

والتلخيص ، والشرح ، والناظر ، وغيرهم .

وقيل : لا يملك بالإحتياط .

قوله ( وإذا ملك المخي ملكه عما فيه من المقادير الناطقة

كقناديل الذهب والمصفاة )

إذا ملك لأحد . لإحتياط . ملكه ما ظهر فيه من نادر ، طهراً كان

أو باطلاً .

قوله لأحد . منهم القاضي ، ومن عقيل ، والمصنف ، والشارح ، والحارثي

ومصاحب المروء ، وغيرهم .

قال الحارثي : وعدة المصنف هي لأحد . فله تقتصر في موضع الحمد

على لفظ «الباطن» وهي عبارة القدسي في المحرر فيحتمل أن يريد به ما قاله في  
الحق وغيره وفي الإبراد فرقة تقتضيه ، وهو حمل الحارثي قسماً للباطن  
ويحتمل : دة لظاهر دون الباطن مما هو حامد لا يدخل في ملك انتهى .  
قوله ( وإن ظهر فيه عين ماء ، أو ممدن جار ، أو كلاً ، أو شجر ،  
فهو أحق به . وهل يملكه ؟ على روايتين )

إذ ظهر فيه عين ماء ، فهو أحق به . وهل يملكه ؟ أطلق المصنف فيه روايتين  
وأطلقهما في المذهب ، وسبوك الذهب

إمراهم : لا يملك وهو الصحيح من المذهب صححه في الحق ، والشرح ،  
والتصحيح ، وغيرهم

وهذه عند المصنف ، وكثير من الأصحاب : أصح  
قال في الهداية : وعنه في المذ. والكلاً لا يملك . وهو احتيا . عامة أصحابنا .  
وحرمه في المحرر ، وغيره . وقدمه في المحرر ، والفروع ، وغيرهما  
والرواية السابقة : يملك . قدمه في الهداية ، والمستوعب ، وبالحلاصة . وحارثه  
أو نكح عند الضرر

في الحارثي . وهو حق  
قال في القواعد . وأكثر النصوص من على يملك  
وإذ ظهر فيه معدن حر فهو أحق به . وهل يملك ذلك ؟ فيه الروايتان .  
في الحارثي : لا يجوز من روى يملك . . ولقد صححوا عنده يملك هما  
لأنهما صححوه هناك انتهى

وهذا المذهب . أعني عدم ملكه بذلك . وصححه من صححته في عدم  
يملك وحرمه في وجيز ، وغيره . وقدمه في المذوع ، وغيرهما  
وعنه : يملك قال الحارثي وهو الصحيح وحرمه في الهداية ، والمستوعب ،  
وبالحلاصة ، وغيرهم

قال الحارثي . وهذا النصوص فيكون المذهب  
 وإن ظهر كلاً أو شذو فهو أحق به ، وهل يملكه ؟  
 أطلق المصنف فيه وبين . وأصنافه في المذهب  
إمراهما : لا يملك . وهو المذهب من سلبه في رواية إسحاق بن إبراهيم .  
 قال في الهداية : عليه عدة أصناف

قال الحارثي : وهذا أصبح عند الأصحاب مذهب المصنف ، والشارح . قاله  
 في البيع من كتبه الكبير . وهو يورد أو الفرج الشيرازي سواء . ومحمده في  
 الشرح ، والتصحيح ، وغيرهما . وحرره في البحر وغيره . وقدمه في الفروع  
 والمحرر ، وغيرهما

والرواية الثانية . يملكه . قدمه في الهداية ، والمستوعب ، وخلاصة

قوله ( وما فصل من مائة : لزومه بدله ليهاتم غيره )  
 هذا الصحيح لكن يشترط أن لا يعد اليه مائة مائة . وتنص بذلك  
 وهو من معدن مذهب

وعبر القسبي ، وإن عيّل . ومما حب مستوعب ، والنحوي ، وأربعة ،  
 وجمعة ١٠ . محالة بالمرعي

وطاهر كلام المصنف هذا ، وأبى حطاب . وغيره . عدم اشتراط  
 ذلك وقدمه في الفروع . وهو المذهب .

وبدل ما فصل من مائة لزومه من معدن المذهب

قوله ( وهل يترجم بدله ليرزع غيره ؟ على روايتين )

وأطلقها في مذهب ، وخلاصة ، وغيره . والشرح

إمراهما : لزومه . وهو المذهب

قال في المروية . يلزمه على الأصح . لكن قال الإمام أحمد رحمه الله . إلا  
أن يؤديه بالذخول . أوله فيه ماء السماء ، فيجدو غطشاً فلا ينس أن يمسحه  
وقد مضى في مقدمة ، واستوعب

قال آخرني . هذا الصحيح ، وحيداً أكثر لأحمد . مهم أو الخطأ .  
والقاصي أو الحمين ، والشيرازي ، والشرقيان - أو جهر ، والزبدي - وهو من  
ممرجات الذهب

قال الإمام أحمد . ليس له أن يجمع فصل ماء يجمع به الكلاً . للحبر  
قال في القاطعة التاسعة والتعين : هذا الصحيح .  
والرواية الثامنة لا يلزمه . صححه في الصحيح . والقاصي في الأحكام  
السلطانية ، ومن غفيل

قال آخرني . ومن ياله الصنف . وحيداً في له حبر . وقدمه في رعايته ،  
والخاوي الصغير ، والعاق  
وقال في روضة . نكر . منه فصل مائه لسق . له . للحبر

### قواعد

الأولى . حيث قبل لا يلزمه بدله : حار له يجمع تكيل ، أو من معوم  
ويحرم يجمع مقدراً بمدة معومة . حلاًقاً ثالث  
ويحرم أيضاً يجمع مقدراً بالري ، أو حراً . قاله القاصي وغيره ، وانفصر  
عليه في العروب

والقاصي . وإن يجمع أيضاً معومة من يجمع . حار . كما عين لأنه معوم ،  
وإن يجمع كل . . . . . لا احتلاطه غيره  
الثانية . إذ حبر يتركون تلك لغة ، فليس مشركون في مشبه ، والخاوي  
كأحمد في لسق . والبرق . والشرب . وله الأنحوب . ومع الصيق بقدم الآدمي



ثم الحيوان . قوله لأصح منهم صاحب الزواجر . والفروع . والقائق .  
والخاوي الصغير ، وغيرهم ثم رد في القائق . ثم الزرع . وهو مرد عده  
وقال في التمهيد . ومع الصيق للحيوان ، ومع الصق بلا دى . والظاهر  
أن المسحة معطوطة

الثالث لو جرد رفاق كحد الصدقة في بعض الحرب . وكالأعراب  
والتركاء يتبعون أرضاً فيحتفرون بشرهم ، وشرب دوائهم . فاعتر ملكهم  
ذكره أبو الخطاب . وقدمه الحارثي ، وقال : هو أصح . وهو الصواب  
قال القاضي . وفي عميل ، والمصنف ، وجماعة : لا يملكونها . وهو  
المذهب

ول في الفروع فهم أحق بملكها ما قاموا  
وفي الأحكام السلطانية : وعليهم بقتل الفاضل شره بعد اسمه في  
المستوعب ، والتلخيص ، والترغيب ، وبراءة ، وغيرهم  
واعتد رحيهم يكون سطة للمسلمين

قال عاد المرتفقون إياها ، فهل يحتصرون بها ، أم هي لغيرهم ؟ فيه وجهان  
وأظنهما في التمهيد ، والحارثي في شرحه ، والفروع  
أمرهم : هم كغيرهم . واحتدده القاضي في الأحكام السلطانية

والوجه الثاني هم أحق بها من غيرهم . احتدده أم الخطاب في بعض ما لقيه  
قال السامري : أنت محمد أي الخطاب على هامش نسخة من الأحكام  
السعدية ، قال : محطوط . يعني هذه - الصحيح . أسبغ إذا عذوا كانوا أحق  
بها لأنهم ملكهم بالإجماع . وعدتهم أن يرجعوا في كل سنة . ثم عودون فلا  
يرون مسكهم عنها . رجال أسبغ

قلت . وهو الصواب

ومعناه في أمانة السكرى ، والقائق

قال في الرعاية الصغرى ، والحوى الصغير : فهو أولى بها وأصح أوصافها  
 الرباطة . لو حفر تملكها ، أو تملكه الحى : فممن التملك ملك له حرم به  
 الحارثى وغيره . وقدمه فى المروء ، وغيره  
 قال فى الرعاية : ملكها فى الأقبس

قال فى لأحكام السطحية : إن احتاجت طياً : ملكها بئده . وتبعه فى  
 المستوعب ، وقال : هو وصاحب التخصيص - وإن حفرها لنفسه تملكه : فإلم  
 يخرج منه ، فهو كاشيع فى الإحياء . وإن حرج الماء ستقر ملكه ، إلا أن  
 يحتاج إلى طى . فتباه الإحياء بطيها انتهى  
 وعدمه من ملك الذى يظهر فيه أم لا ؟

قوله ( وإحياء الأرض : أن يحوورها بخائط ، أو يجرى إليها ماء ،  
 أو يحفر فيها بئراً )

ماده بالخائط - أن تكون مبيعة . وظاهر كلامه : أنه سواء أرادها للنساء ،  
 أو للرجال ، أو حظيرة للمم والحشب ، ونحوهما . وهذا هو الصحيح من مذهب  
 نص عنه . وقطع به الحرقى ، وابن أبى موسى ، والقاسمى ، والشرىب أبو حمير ،  
 قوله الركنى . وصاحب الهداية ، والخلاصة ، وأبو جبر ، وغيرهم . وقدمه فى  
 المستوعب ، والشرح ، والمروء ، وغيرهم

وقيل : إحياء الأرض : ماعد إحياء . وهو عمارتها بما تنبأ به ما راد منها  
 من ررع أو ماء ، أو إخراج ماء . وهو رواية عن الإمام أحمد . احتاره القاسمى ،  
 وابن عقيل ، والثيرى فى مسج ، وابن الراغوثى ، والمصنف فى الصلوة وغيرهم .  
 وعلى هذا قيل : يحنف ، خلاف عرص الحى من ملك وحظيرة وغيرها  
 فإن كان ملكاً . اعتبر به حائط بما هو معتد ، وأن يسقاه .

قال الركنى . وعن هذه الرواية : لا يعتبر أن يزرعها ويسقيها ، ولا أن

فصلها نصيب لريّة ، وحوطها من التراب بحجر ، ولأن بقية البيوت إذا  
كانت لكى ، في أصح الروايتين وأشهرهما

والأخرى ، بشرط جميع ذلك . ذكرها القاضي في المصالح . انتهى .

وذكر القاضي رواية عدم اشترط السقيف وقطع به في الأحكام السطحية

قال الحارثي : وهو الصحيح

قال في المصنف : والشرح لا يمتري إحياء الأرض لكى نصب الأبواب

على البيوت

وقيل : ما شكرك كل عام - كالسقي ، والحلث - فليس بإحياء ، وما لا يتكرر

فهو إحياء

قال الحارثي : وما يورد في المصنف خلافه

نصيب : قوله لا أو يجرى الماء - في إحياء الأرض من يجرى الماء ،

إن كانت لا تزرع إلا ماء

يحصل الإحياء ، فلهذا ما من إحياء لكى به

في في المصنف : وما يشكرك من إحياء من سقيها

فإنه قال : كانت لأرض لا يمكن زرعها إلا بمس الماء عنها - كالأرض

الطبخ وحوها - فإحياءها سد الماء عنها ، وحيائها محال يمكن زرعها وهد

مستثنى من كلام المصنف وعبره ، عن ما يشكرك

ولا يحصل الإحياء بمجرد الحث ، والريّة

وقيل : بإمام أحمد رحمه الله - في كبر حوها - قال : لا يستحق ذلك

حتى يجرى

قوله : وإن حفر بئر عادية : ملك حريمها خمسين ذراعاً ، وإن لم

تكن عادية ، فقيرتها خمسة وعشرون ذراعاً

يعنى من كل جانب فيهما وهذا الذهب فيهما . نص عليه في رواية حرب ،  
وعبد الله

قال المصنف ، والشارح : اختاره أكثر الأصحاب

قال في التلخيص : هذا المشهور .

قال الحارثي : هذا المشهور عن أبي عبد الله . وحرمه في الوجيز ، وغيره  
وقدمه في الفروع ، وغيره

قال الزركشي . نص عليه

واختاره الخراقي ، والقاضي في التلخيص ، والشراف ، وأبو الخطاب في حلايقه ،  
والشيرازي ، والشعاني ، وغيرهم

وهو من مفردات الذهب . قال ناطقيا :

مخرب في موات يملك حريمها مما يلزم يملك

خمسة يملك والعشرون وإن تكن عادية خمسون

ومنه : التوقف في التقدير منه حرب . قاله القامى ، وأبو الخطاب ، ومن  
تأخرهم .

قال الحارثي : وهو غلط . قال : ولا يجوز النص بكلامه من مسائل حرب ،  
وانحلال : لما قاله ذلك

وعند القاضي : حريمها قدر مائة رشاها من كل خائب

واختاره ابن عقيل في التذكرة وذكر : أنه الصحيح

قال في التلخيص : اختاره القاضي ، وجماعة

قال الحارثي : وأحسن أن يكون كلام القامى هذا ما حكاه في المحرد الآتي  
الموافق لاجتياز أبي الخطاب

وقيل : قدر ما يحتاج إليه في رقبته من

واحتار القاضى فى المخرج ، وأبو الخطاب فى الهداية .

قال خصص فى المسمى ، والكافى ، والشرح . وقال القاضى . وأبو الخطاب  
يس هذا الدرر المذكور على سبيل التحدد ، بل حرمهم على الحقيقة ما يحتاج  
إليه من ترقية منهم . ومن كل بدولات فقدر مدار الثور ، أو غيره . وإن  
كان سائبة : فقدر طول البئر . وإن كان يستقى منها بئر . فقدر ما يحتاج إليه  
الواقف عندها . وهو رواية عن إمام أحمد حقه فى  
وفى : إن كان قد ائتمن أمانة . فهو حرمهم  
وإن كان التحدد المذموم . كثر فهو حرمهم ذكره القاضى فى الأحكام  
السطحية

واحتار القاضى أبو الحسين ، وأبو الحسن بن كروس  
وعند أبى محمد الحورى . إن حفرها فى موات : حرمها خمسة وعشرون  
درعاً من كل جانب . وإن كانت كبيرة : الخمسون درعاً  
فانظر : البئر العادة - بتشديد الياء - هى القديمة . نقله ابن منصور منسوبة  
إلى عاد . وهى برد « عاد » حبيب ، سكن لما كانت « عاد » فى الزمن الأول .  
وكانت لها آبار فى الأرض : نسب إليها كل قديم  
وعند الشيخ فى الدين رحمه الله ، العادة هى التى أعيدت  
ونقل حرم ، وغيره : العادة هى التى لمزل ، وأنه ليس لأحد دحوقه  
لأنه قد ملكه

### قراير

مسألة . حريم العين حمالة درع . نص عليه من رواية غير واحد . وقاله  
القاضى فى الأحكام السطحية ، وسه أبو الحسين ، وابن كروس ، وصاحب  
التنقيص ، وغيرهم . نقله الحارثى . وقدمه فى الرعايش ، والدروع ، وحوى  
الصغير ، والحق ، وغيرهم

وقيل : قد الحاجة ، وله كان ألف ذراع  
وأبو الخطاب ، والمصنف في الكافي ، وغيرهم .

قال في الفروع ، أحاديث جماعة

ومنها : حريم الله من حاسبه ما يحتاج إليه لطرح كاسه ، وطريق شاوله ،  
وما يستنصر صاحبه شمسك عليه ، وإن كثر

قال في الرعية : وإن كان تحبسه منه لغيره رفق بها في ذلك ضرورة ،  
وله عمل أحاديث طعن على الله ، ونحوه ، وموضع عرس ، وزرع ، ونحوه

انتهى

وقال في زبدة الصدي ومن حفر عمداً ملئت حريمها خمسمائة ذراع .

وقيل بل قدر الحاجة

هت وكذا الله

وقيل بل ما يحاسبه لتطيقه انتهى

ومنها حريم القاة وأذهب : أنه كحريم العين ، خمسمائة ذراع قاله  
الحارثي وفيه : وغيره القاصي في الأحكام الصلوة تحريم الله

ومنها : حريم لشهد قدر مائة أعصابه قاله مصنف وغيره

ومنها : حريم الأرض التي للذراع : ما يحاسبه في سقيم ، ورحدوسها ،

وطرح صنعها ، وغير ذلك

وحريم للذئب من موات حوله مطرح القرب ، وسكاسة والشيخ ، وما

المعرب ، والمعربى الدب

ولا حريم لدار محفوفة تلك الغير .

ويتمصرف كل واحد في ملكه ، ويستمتع به ، على ما حرت المدة عفا

فإن تعدى : مع

### فأمرنا

أمرهما : قال في معنى . ومن سمعه إن سبق إلى فتح مباح - كالريثون ،  
والجواب - فسمعه وأصححه فهو أحق به ، كما يستحق الشرع في الإحياء . فإن  
طعنه منكسك وحده به . فهو مردود

ثانية : لو أدن نعمة في عنه في معده . وخرج له غير عوض صحيح  
يقول الإمام أحمد رحمه الله : سمعه تكدر . فإراد ذلك  
وإن لم يجد فيه ط - يكونه هبة محبوس

ووقال : إن ن سخطهم ألقا بما لقي ، أو مناصفة ، فالبقية له ؟ فنقل حرب :  
أنه لم يرخص فيه

ولو لم يرضى عن ن مراءى لله . فوجه - وأصحقه في المروءة ،  
والمعنى ، والشرح

أمرهما ، لأصبح فده ن . ن في شرحه  
ون آخر في طه ه أصح

ون المعنى هو مراءى لله . . . مردسواه ود لا فيه نص الإمام أحمد  
رحمه الله : قال صفى هذ البرح ، عن أن لك ثلثه ، أو سمعه أنه يصح  
نحو

وأمر الثاني : لأصح

قوله ( ومن تحترمواتا لم ينكته )

هد الصحيح من مدع نص عنه

قال الحارثي : المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله : عدم الاستقلال . انتهى  
وعليه لأصح

قال الحارثي : ومن لإمام أحمد رحمه الله رواية : أنه ما أقاده للثك . وهو  
الصحيح . انتهى

قوله ﴿ وَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَوَارَثُهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَقْلَهُ إِلَيْهِ ﴾ بلا راع  
وقوله ﴿ وَلَيْسَ لَهُ يَتِيمٌ ﴾ .

هو مذهب وعليه الأصحاب وخبره في لوحي ، وغيره  
وقد مر في معنى ، والشرح ، وشرح الخلفي ، وابن سعد ، والدروع ، والشافعي ، وغيرهم

وقيل يجوز له يتيمة وهو احتمال لأن الخطب ونظيرهما في المحرر ،  
وارعائين ، والحاوي الصغير

تفسير قال الخارقي - عن العون الذي حكاه نصف - قد ردد به إفادة  
التحريم للملك وقد راد به - لحوار مع عدم ملك ، وهو ظاهر في إيراد الكتاب ،  
وإيراد أبي الخطاب في كتابه

قال : والتعويض مع عدم الملك مشكل جداً . وهو كما قال  
قائمة : نخب الموات : هو الشروع في إحيائه ، مثل أن يدر حول الأرض  
نزالاً أو أحجاراً ، أو يحيطها بخدار صغير ، أو يجر نزل أو يجر إلى ماثل . فله  
حرب . وقاله الأصحاب .

أو يسي شجراً مساحاً ، ويصدقه ولم يركه فإن ركه ملكه ، كما تقدم  
وملك - به - وكذا لو قطع مواتاً بملكه ، على ما تأتي في كلام المصنف  
قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُتِمَّ إِحْيَاؤُهُ ﴾

معى وطأت مده ، كما صرح به القاضي ، وابن عجيل ، والمصنف في المعنى ،  
وغيرهم فيمن به إذا لم يغيه أو يتركه فإن طنب الإمهال : أسهل الشهور  
والثلاثة . وهكذا قال في مستوعب ، والشرح ، وشرح ابن سعد ، والدروع  
وقال في - عاتين ، والحاوي الصغير ، والقاضي ويجهل شهرين وقيل



وقال في الهداية ، والمذهب والخلاصة ، والشمس ، والنجوى ، وجماعة أهل  
الشمس والشمس .

قال الحارثي عنه اعظم

قال في الوجيز : وهل مدة قوله سؤاله تنهى

قلت : فعلى ذلك رجع إلى إحياء الخاتم

ثم وجدت الحارثي قال : وقد رمد الإمام رجع إلى رأى الإمام ، من

الشمس والشمس ، والثلاثة ، بحسب الحارثي

قال : ولثلاثة يرد بها النصف ها . وكأنه ما رجع إلى النجوى والشرح

نصف : فائدة الإمام : انقطاع الحق بمعنى المنة على الترتيب

قال في النجوى : وإن . يمكن له عدد في الترتيب ، قيل له : إنما أن تعبر ، وإنما

أن تعرف بدت . فإن لم يجد ها كان خبره عن ها

قال الحارثي : وهذا يقتضى أن ما رمد من الإمام مخصوص بحاله العذر ،

أو الاعتذار . أما إن علم انقضاء العذر فلا ملة

قال . وينبغي تقييد الحارثي بوجود منشوف إلى الإحياء . أما مع عدمه : فلا

اعراض ، سوى ترك مدر أولاً انتهى

قوله : ﴿ فَإِنْ أَحْيَا غَيْرَهُ فَمَنْ يَمْلِكُ ؟ عَلَى وَجْهِينِ ﴾

حتى لو بدر غيره في مدة الإمام ، وأحياء ، وأحلقها في الهداية .

والشمس ، والخلاصة ، والشمس ، والشمس ، والشمس ، والشمس ، والشمس ،

والشمس ، والشمس ، والشمس ، والشمس ، والشمس ، والشمس ، والشمس ،

والشمس ، والشمس ، والشمس ، والشمس ، والشمس ، والشمس ، والشمس ،

إبراهيم : لا يملك صحبه في المذهب ، والشمس ، والنصحيح وحرم ، في

الشمس

والنوم الثاني : بملكه . حده القصى . وابن عقيل قال الناطق . وهو سيد

### فأمرناه

الأولى . لو أحياء غيره قبل ضرب هذه الهلة . . . بملكه على الصحيح من  
المذهب قدمه في الفروع وهو طه كلام كثير من الأصحاب وقيل بملكه  
قال المصنف . . . الك ح : حكم الإحياء قبل ضرب هذه الهلة حكم الإحياء .  
في مدة الهلة . على عدمه . ويحتمل كلام المصنف .  
وأما إذا أحياء المرسل بعد قضاء الهلة : فإنه بملكه لا أعرف فيه خلافاً .  
وتقدم ذلك

الثانية : قبل في الفروع . بعد أن رد الخلاف متقدماً . ووجه مناه في  
رواه عن وطيفة رد . هل يفرز غيره فيها ؟  
وهو الشيخ في الدين رحمه الله . فيمن رد له عن وظيفة الإمام . لا تنص  
المروء له . . . على من يليه . . . لآلة من يستحق التولية شرعاً  
وقال ابن أبي المحدث . لا يصح تولية غيره للمروء له . . . في . . . الحاكم .  
والأطراف طيفة دقيقة للدرل انتهى

قات . . . . . ما فله المصنف . ونحوه الشرح . وغيره فيما إذا أثر  
شخصاً بملكه . فليس لأحد أن يسبق إليه لأنه قد مقام الخائس في استحقاق  
ملكه . أشبه ما لو تمت موصية ثم أثر به غيره  
وقال ابن عقيل يجوز لأن القائم أسقط حده بالقيام . فيبقى على الأصل  
فكان الحق إليه أحق به . لكن وقع لرحل في حريق في غيره . والصحيح  
الأول .

ويجوز التوسعة في الموقوف . لأنهم جعلت للموقوف . لكن استقر من  
ملكه . فبقاؤه حق حتى وفاته . وانسحب من الإقامة به . وبذلك

لا يسهل حق مستقل منه إذا انفصل بحاجه وهذا إن انفصل مؤثراً لعدم فاشه  
 الثابت الذي منه إنسان محض في موضع يحفظه انتهى  
 قلت الذي من مافيه الشيخ في الدين رحمه الله إلا إذا كان مبرور  
 أهلاً ، ويوجد غير أهل قبل مبرور ، أحق ، مع أن هذا لا ينافي كلام الشيخ  
 في الدين

قوله : ولالإمام إقطاع موات لمن يخيه . ولا يمنكه بالإقطاع .  
 بل يكون كالتحجر الشارع في الإحياء  
 مذهب وعيه الأصحاب

و الحارثي : فإن ملك حقه الله . فثبت ملكه من الإقطاع به .  
 ويثبت به تصرف ، ويثبت عنه قال : وهو الصحيح . لا خلافه لإقطاع  
 وهو لم يثبت

#### قائمة

مرهما : الإمام إقطاع موات تمسكاً به ، وللصاحبه دور غيره  
 الثانية : قسم الأصحاب الإقطاع إلى ثلاثة أقسام : إقطاع تمسك . وإقطاع  
 استعمال ، وإقطاع رفاق

وقسم القاضي إقطاع التمسك إلى موات ، وعام ، ومعدود  
 وحمل إقطاع الاستعمال على مدين ، غنم ، ووحج  
 وإقطاع الرفاق في كلام مصنف

قوله : وله إقطاع الخلوس في الطريق الواسع ورحاب المسجد ، مما لم  
 يصبق على الناس فيحترمه . ولا تملك بالإحياء : لا راع ، ولا يكون  
 لمقطعه أحق بالخلوس فيها ، مما لم ينفذ فيه الإمام

تعبه . تخوير النصف بإقطاع الخوس رحاب السعد . اختيار منه سكوبه .  
ليست مسجداً ، لامتناع ذلك في السعد . واختيار الخرق ، والحد . قاله الحارثي .  
، قدم هل رجه السعد من السعد أو لا ؟ في باب الاعتكاف

قوله ( فإن لم يقطعها ، فلن سق إليها الجلوس فيها ) ويكون أحق  
سها . ما لم ينقل فماتة عنها ( هذا المذهب

أعني أنها من المأفق ، وإن له الخوس فيها ما بقي قدشه  
قال في الموضع ومع عدم إقطاع : للساق الجلوس على الأصح ، ما بقي  
فماشه وحريمه في معنى ، والشرح ، ولوجهر ، والرعاية ، وغيرهم  
وعنه أنس له ذلك وعنه له ذلك إلى الليل

قال الحارثي : ونقل القاضي - في الأحكام السلطانية - رواية ثانية من  
الخوس في الطرق الواسعة للمعامل فيها ، فلا يكون من المأفق  
قال : وأول أصح

تعبه ظاهر كلام النصف أنه لا يمتنع في الخوس في هذه الأمكنة إلى إذن  
الإمام في ذلك وهو صحيح وهو مذهب وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب  
قال في القواعد : هذا قول الأكثر  
قال الحارثي : هذا المذهب .

وقيل يمتنع إلى إذن وهو رواية حكاه في الأحكام السلطانية ذكره  
في القاعدة الثامنة والخمسة وأحلفهما في الموضع

فأمرنان

عمرهما لو أحسن علامه أو أحيا . يحسن هو بد عدد به . فهو كما  
و ترك المدع فيه لاسمه . مدعى هو في حقه وهو آخره . حلال ، فهل للغير  
السبق إليه ؟ فيه وجوه

أحمد لا حقه نصف

والثاني نعم

قال الحارثي وهو أهم

فمن وهو أصوب

ونشأ هذه مسألة مدنية في آخر باب الحجة ولو آثر بمكانه شعراً فسبقه

غيره « على ما عده هناك

الثامن له أن يظل على نفسه بما لا صبر فيه ، من بارية وك . وعونه

وليس له أن يني دكة ولا غير

قوله « فإن أطال الخُلُوسَ فيها ، فهل يُزالُ؟ على وجهين )

وأشبههم في المذهب ، « كافي ، « معي ، « الحارثي ، « الشرح ، « الشافعي ،

والقدوع

أهمهما : لا يزال صحبه في التصحيح ، والعلم وحرم به في الوجه وهو

ظاهر ما جزم به في المنور

قال الحارثي وهذا الثاني « أصوب الأصحاب حيث قالوا بالإقطاع

والنوم الثاني : ران

قال الحارثي : هذا أظهرهما عندهم

قال في الخلاصة ، « راعة الصدي ، « والحوى الصمد مع في أصح

الوجهين

قال في القواعد : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد حقه ، في « « «

وقد مر في الهداية ، « والسوء ، « والتعجيل ، « راعة الكرى ، « وشرح ابن

قوله « (فإن سبق اثنان أقرع بينهما)

هذا المذهب بلا ريب . وجزم به في الخلاصة ، « ووجز ، « سور ، « وغيرهم

وقدمه في مقدمة ، والمستوعب ، والمحرر ، والظم ، والبرعيتين ، والحوى الصغير ،  
والفروع ، والهاق ، وشرح حارثي ، والقواعد النظمية ، ونحوه العدة وغيرهم ،  
قال حارثي هذا مذهب

ثم وفيه مقدمة الإمام من ترى منهم

وهو وجه حكمه الذي في . . . وأظنهم في السجستان ، والمذهب ،

والشرح

وكذا الحكم لو استبقا إلى موضع في رباط صهيون أو حارثي ، استبقا صهيون  
إلى مدرسة ، أو صهيون إلى صهيون . ذكره حارثي وسماه في القواعد وقال  
هذا يتوجه على أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما في مدرسه والهاق شخصه . صهيون  
. . . لأنه لا يوافق الاستحقاق فيها على مدرسه .

وقد على وجه الآخر . وهو يوافق الاستحقاق على مدرسه . فليس إلا  
ترجيحه له سواء من الة حارثي

وقد على . . . ترجيح . . . مع المدرسي .

قوله ( ومن سبق إلى مقعد ، فهو أحق غايال منه )

هذا مذهب حارثي في أربعة الصدي ، والحوى الصغير ، والهاق

وقدمه في . . . الكبري

وقد على من أحد من مدرسه فوي حارثي مع منه . . . كبري

قال في . . . والشرح . . . حارثي ، وأراد الإقامة فيه ، بحيث

مع غيره . مع من ذلك

قوله ( وهذا يمتنع إذا حال مقامه ) يعني الأحاد ( على وجهين )

أصله في معنى . . . الشرح ، والرهاية الكبري ، والفروع ، والهاق ،

أمرهما لا يقع . وهو الأصح من مذهب

قال في المنوع ، والنحيص ، والصحيح : أنه لا يمنع مادام آخراً .  
 قال الحافى : أصحهما لا يمنع ، وصححه في التصحيح . وجزم به في الوحيز  
 والوجه الثاني . مع . وقدمه في الهداية ، والرعدة الصمدى . والحافى  
 وقيل : يمنع مع صيق لمكان  
 قال الحافى : قطع به من تمنع  
 فائدة : لم استحق الناس قسمة بل معدن مساح . فصافى مكان من أحدهم  
 حيلة واحدة ، فاصحح من المذهب : أنه قسمة سهم  
 قال في : رعدة الصمدى . وإن سبق إليه ابن معا ، وصافى سهم . فقرة .  
 وقدمه في معنى ، والشرح ، وشرح الحافى ، والفروع ، والقواعد الفقهية  
 وقيل : يقدم لإمامه من شئ . وهو احتيل في معنى ، والشرح  
 وقيل : قسمة  
 قال في معنى ، والشرح . ود : الدعى وحده . وهو أن لإمام نصيب  
 من رعدة ونفسه سهم  
 قال القاضى أيضاً : إن كان أحدهما للتمتع ، هذاه . لإمام . سهم . أيوه أو  
 الرعدة بحسب ما يرى . لأنه يطول  
 . إن كان للعدالة فاحتساب . أحدهم القسمة والثاني نصيب من  
 أحدهما ثم قسم . وثالث : عدده من راة أوجه . أي  
 وقال في رعدة السكرى . وإن سبق أحدهم قدم . فإن أحدهم وحده  
 مع وقيل . لا  
 وقيل : إن أحدهما للعدالة . للإمام سهم . وإن أحدهما لحاجة فإربعة أوجه  
 للمادة ، وفقرة . وتقديم من يرى لإمام وإن نصيب من أحده ، وعنه  
 بينهما انتهى  
 ود كر في الفروع لأوجه الأربعة من قسمة قول "الدعى

قوله ﴿ ومن سبق إلى ثوبان - كصيد ، وغنير ، وصمك ، ولؤلؤ ،  
ومرجان ، وحطب ، وتمر ، وما يشبهه الناس ﴾ رغبة عنه ﴿ فهو  
أحق به ﴾ .

وكذا لو سبق إلى ماصع من الدس مما لا تسعه الحقة ، وكذا اللقيط ،  
وما يفظ من التبع والمث ، وسائر الفحاحات ، فهو أحق به . وهذا بلا ريب

قوله ﴿ وإن سبق إليه أنثان : قسم بينهما ﴾

هذا مذهب من في الفروع وهو الأصح . . . حتى وإن عدوس في يد كره  
وحرره في النحر ، وأشرح . وله حذر ، وغيره

من في القواعد الفقهية فأنما إن وقعت أندية على المباح فهو سهمان  
خلاف . . . كان في كلام بعض الأصحاب ما يوجب خلاف ذلك ، فليس بشيء .

وقد مر في أربعة المكدرى

وقيل : فترعان . وقلمه في الفروع

وقيل : يقدم لإحدى أبيهما .

وقد لحظ في نعم إن أنا لحظت - في كتابه - قيد اقتسامهما بما إذا كان  
الأحد للتحرة

نعم قال وإن كان للحاجة احتمال ذلك أيضاً واحتمل أن يفرع بينهما  
واحتمل أن يقدم الإمام من يرى سهمان

وسمعه عليه السامري ، وصاحب التمهيد ، وغيرهما

وهذا عندى غلط . فإن المباح إذا اتصل به الأحد : ستر الملك عليه ،  
ولابد من وجود السبب مفيد له ، مع أن القرعة لم ترد في هذا النوع ، ولا شيء منه .

وكيف يختص به أحدهم مع قدم السبب لكل واحد منهما ؟

نعم قد يحكى ما قال فيما يتردد عليه ليأخذ



ثم قال والعدوب ، فبعد عليه النصف ، من الأقسام مع عدم الفرق بين  
التعدي ، والحدة انتهى

تفسير : فعلى المذهب ، قال الحارثي ، إن شئت هداى مصطد الحل تحت  
اليدي ، كالحيد ، والملك ، والفرق ، وخرجان ، واسود .

ثم مالا مصطد - كاشم - وثمر حل - فأنك في مقصور على القدر  
المأخوذ ، قل أو كثر انتهى .

فأمرته : وكذا الحكم في السبق إلى الطريق ، فله في الله وع غيره  
وقل الأذى الممدى ، باسمه

فأمرته

جاءهما : رك دته ملا ، أو ملكة ، ليأمنه منها ، أو مجزء عن علفها :  
ملككم . أحمد . على الصحيح من المذهب . نص عليه من رواية صالح ، وإن  
متصور . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به في الحر ، وغيره . وقدمه في الفروع ،  
وشرح الحارثي ، وغيرها . وهو من مفردات المذهب

وقيل : لا يملكها وهو وحده ، حرجه إن أبي موسى ، كالفريق . ورك  
المتدع عجزاً ، لا براء فيها

ويرجع : مدقة على رقيق ، وأحره حل المتدع ، على الصحيح من المذهب  
نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب

وقيل : لا يرجع . وهو وجه ذكره القاضي . أخذاً من انتهاء الأخذ في القطعة  
وهو رواية في الصد ذكرها أبو بكر

الثاني : لم ألق متعه في المدح حوف الفرق فقال الحارثي نص الإمام  
أحمد في المتاع يقتضي أن يملكه ركاب السفينة بحافه الفرق وإن على ملكهم  
انتهى وهو أحد الوجهين

وقيل يملكه أحمد . فقدمه في المتاع وهو حتمال في معنى وصحة في

العلم وقدمه في العنبر وذكره في آخر اللقطة وأحاطهما في الفروع ،  
والحاوي الصغير

على الوجه الأول - لأحده الأخرى ، على الصحيح وقيل : لا آخره .  
قوله ( وَإِذَا كَانَ الْمَاءُ فِي سِرٍّ غَيْرٍ مُتْلُوكٍ ، كَيْفَ الْأَمْطَارِ . فَلَمَّا  
فِي أَعْلَاهُ أَنْ يَسْقَى وَيَحْسَبُ ، حَتَّى يَصِلَ إِلَيْهِ كَيْفَهُ ، ثُمَّ يُرْسِلُ إِلَى  
مَنْ يَدِيهِ )

فيه إذا كان حاراً ، وهو غير شوش . لا يجوز . إما أن يكون مهراً عظيماً -  
كالنيل والفرات ، ودجلة ، وما أشبهه - أو لا .  
فإن كان مهراً عظيماً فهذا لأمرهم فيه . ولكل واحد أن يبقى منه ماشية  
من شدة ، كيف شاء .

وإن كان مهراً صغيراً ، زدحم الدس فيه ، ويشاحون في ماشته ، أو سبلاً  
يشاح فيه أهل الأرضين الشريعة منه . فإنه بدأ من في أول أنهر فسقى ويحسب  
إليه حتى يصل إلى كعبه من عليه . ثم يرسل إلى من يليه كذلك . وعلى هذا  
إلى أن تنتهي لأمرى كلها . فإن فصل عن الأول شيء ، أو هن الثاني ، أو  
من بينهما . فلا تنفي للباقيين .

فإن كانت أرض صاحب الأعلى مختلفة منها ، ما هو مسدود ومنها ما هو  
مستعمل سقى كل واحد منها على حده . قاله في المعنى ، والشرح ، وشرح  
الحارثي . وغيرهم وقطعوا به .

وقال في الترمذي إن كانت الأرض الصب مستقلة سدها إذا سقى ، حتى  
يصعد إلى الثاني

### فأمرتان

أمرتهما : لو استوى شمس في القرب من أول النهر : اقتسما الماء بينهما ،  
إن أمكن وإن لم يمكن - أقرع بينهما فيقده من قرع .

هذه كان مت . لا يفصل عن أحدهما : سقى من تقع له القرعة بقدر حقه من الماء ، ثم يتركه للآخر . وليس له أن سقى بجميع الماء ، مساواة الآخر له . وإما القرعة للتقدم ، بخلاف الأعلى مع الأسفل . فإنه من الأسفل حق إلى الفاصل عن الأعلى . قاله المصنف ، وعبره . وهو واضح .

وإن كانت أرض أحدهما أكثر من أرض الآخر . قسم له بينهما على قدر الأرض

ثانية : لو احتاج الأعلى إلى الشرب ثانياً . فلانتهاء سقى لأراضي . لم يكن له ذلك . قدمه الحارثي وبصره . وقال القاضي : له ذلك .

قوله ( فإن أراد إنسان إحياء أرضه ، سقىها منه . حاز . ما لم يضر بأهل الأرض الشاربة منه )

بد كل جماعة من شرب من نهر غير ممنوع . أو سقى هذه إنسان يحيى مواتاً قرب إلى رأس النهر من أصهم : لم يكن له أن سقى قسمه . على المذهب واحترام حارثي . أن له ذلك . قال . وطاهر الأختار . مقدمة وعمومها يدل على اعتناء السقى إلى أعلى المطلق . قال . وهو الصحيح

وهل لهم سعة من إحياء ذلك الموت ؟ على وجهين . وأما فيه . في المسمى ، والشرح ، والفروع ، والفتاوى .  
أمرهما : ليس لهم سعة من ذلك .

قال حارثي وهو أظهر . وقدمه ابن رزيق في شرحه . وحرم به في الكافي والنود الثاني لهم سعة .

قال الحارثي . وهو مفهوم من إيراد الكتاب

على الأول لوسق إلى مسيل مـ. أو سـ غير مملوك ، وحتي في أسفله موانا  
ثم أحقي آخر دوقه ، ثم أحقي ثالث فوق الثاني : كان لثني أحقي السقي أولاً  
ثم الثاني ، ثم الثالث . فيقدم السبق إلى الإحـ . على السبق إلى أول المـ  
وعلى ما اختاره الحارثي ينعكس ذلك

فأمره : لو كان الماء سهر مملوك ، كان سهر سهرأ صغيراً ساقى إليه ماء من سـ  
كبير . في حصل فيه ملكه ، على الصحيح من مذهب  
ويحيى . على قول : إن ماء لايتك هـ أن حكم هذا ماء في هذا المـ حكمه  
في سهر غير مملوك

قلت : وجه طر لأنه بدخوله في نهره : كدخوله في قريته ، وراويته ،  
ومصحه

وعند القاضي ، ومن وافقه ، أن الماء باق على الإباحة ، كما قبل الدحون ، إلا  
أن مالك النهر أحق به

على المذهب : لم كان لمعة ، فهو بينهم ، على حسب العمل والنفقة  
فإن كفى جميعهم : فلا كلام . وإن تكلمهم ، وراضوا على قسمته بمساواة ،  
أو غيرها : جاز .

فإن تشاحوا في قسمته : فله الحاكم بينهم على قدر أملاكهم  
فيأخذ حشة صفة ، أو حجراً مستوي الطرفين والمسطد فيوضع على موضع  
مستوى من الأرض في مصدم الماء . فيه حرور ، أو ثوب منصوبة في السعة على  
قدر حقوقهم يخرج من حرر أو ثوب إلى ساقية مددة لكل واحد منهم . فإذا  
حصل في ساقيته ، فله أن سقى به ماشاء من الأرض ، سواء كان لها رسم شرب  
من هذا النهر أو لم تكن . وله أن يعطيه من يسقى به . هذا الصحيح من المذهب .  
قدمه في الثني ، والشرح ، ونصراه

بقدمه أيضاً في الحر ، والنسي ، والظم ، والدروع وغيرهم في باب القسمة .

ويأتي معنى ذلك مصرحاً به في كلام المصنف في باب القسمة .  
وقال القاصي ليس له سقى أرض له رسم شرب من هذا الماء . انتهى  
وسلك واحد من الشركاء أن يتصرف في ساقية المختصة به بما أحب من  
عمل رحي عليه ، أو دولاب ، أو عشرة . وهي خشبة تد على طريق النهر .  
أو قنطرة يمر الماء فيها ، وغير ذلك من التصرفات

فما للنهر المشترك ، فليس أحد منهم أن يتصرف فيه شيء من ذلك  
قاله المصنف ، ومن عفى . والقاصي . والشرح ، وغيره

وظن القاصي . وإن عفى . هل له أن يصب عدة يجري الماء فيه من  
موضع آخر ؟ على روايتين . عن عليهما فليس أراد أن يجري الماء في أرض غيره  
لنفي رعيه ، وكان به حجة إليه ، هل يجوز ؟ على روايتين  
إذا ان عقل لأصح اسم . وكذا قال المصنف

قال المصنف ، والشرح والصحيح أنه لا يجوز . ولا يصح قياس  
هذا على إجراء الماء في أرض غيره

قوله ﴿ وَمَا جَاءَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فليُسْ لِأَحَدٍ نَقْضُهُ ﴾  
بلا نزاع .

وسواء كان النبي صلى الله عليه وسلم جاء نفسه أو لم يره . وهذا مع نفاذ الحاجة  
إليه . ومن أحيائه شيئاً لم يملكه .

لكن لو رأت الحاجة إليه فهل يجوز نقضه ؟ فيه وجهان

أحدهما : لا يجوز . وهو الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام كثير من  
الأصحاب . وحرم به في الوجيز وغيره . وصححه المصنف ، والشرح ، وصاحب العائق  
وهيل . يجوز نقضه وبطلان هذه

قوله ﴿ وَمَا جَاءَ غَيْرُهُ مِنَ الْأُمَّةِ ، فَهَلْ يَجُوزُ نَقْضُهُ ، عَلَى وَجْهِينِ ﴾

وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وسمى ،  
والنجيب ، والشرح ، والبرعائين ، والحنوى الصغير  
أحمد هـ : يجوز قصه وهو الصحيح من المذهب . صححه في التصحيح ،  
والفايق . واحتره بن عدوس في تذكرته . وحرم به في الوحي ، وغيره . وقدمه  
في المحرر ، والفروع .

### والوجه الثاني : لا يجوز قصه .

على هذا الوجه : يملكه بحبه على الصحيح صححه في الفايق وحرم به  
في الكافي

قال الشارح : وهو أولى

وقيل لا يملكه وأمنهم في النسخ ، والمحرر ، والفروع ، والرعاية

قال في الفروع : ونحوه في نقص لإطلاقات الخلاف

ونقل حرب - القطائع حائر وأسك شديداً قول مالك رحمه الله : لا بأس  
بقطائع الأمراء .

وقال : يزعم أنه لا بأس بقطائعهم

وقال في رواية يعقوب : قطائع الشام ، والحريزة - من المكروهة - كانت  
في أمية . فأحدها هؤلاء .

وقال محمد بن داود : ما أدري ، ما هذه القطائع ؟ يخرجونها من شاور

قال أبو بكر : لأنه يسكنها من أقطاب . فكيف يخرج منه ؟

## باب الجعالة

عائدة قوله (وهي أن يقول : من ردّ عندي ، أو لقطتي ، أو ببي في  
هذا الخاطئ . فله كذا )

قال في الرداءة وهي أن يحفل ، بشئ معلوم لمن عمل له عملاً معلوماً ،  
أو محمولاً منه بمحمولة

قال الحارثي وهي في اصطلاح الفقهاء جعل الشيء من المال لمن يفعل  
أمر كذا

قال وهذا أهم من نصف مذكورة الفاعل لمهم ومعين ، وما قال لا بد من  
بين . انتهى

فصل - كنهه دخل بطريق أولى

نحوه : قوله « من ردّ عندي » فمعنى سحبه السهم في ردّ الآس

وسبب في آخر الباب أن ردّ الآس جعلاً مقدراً بالشرع

فالمستعاد إذن بالعقد : ما راد على المقدر المشروع

فوجود حصة بوجوب أكثر الأمرين - من المقدر وللشروط - قاله الحارثي

وطاهر كلامه الأكثر أنه لا يستحق إلا بشرطه له ، وإنت كان أقل من

د - وهو ظاهر ما تقدمه في المروع .

فأثره : إعانة وجب حازه لقوة الموصى في مسألة مفعلة ، وإنه غير يكون

الفاعل لا يلزم الفعل . ويكون العقد قد تم - لأمع معين وجود في إعانة

الجمع بين تقدير مده والعمل ، على الصحيح من مذهب

وقيل - لا ، كالإحارة

وتعمد ذلك في الإحارة أيضاً

قوله (ومن فضله يمد أن نعمة الخفل استحقه في لا راع

فإن كانوا جماعة فهو بينهم بالسوية

وإن نعمة في أمثاله استحق بالتسوية

فإن لم يكن الخفل كان له مثله ، وإن كان متباً ، وإلا فبغيره . على الصحيح من

الذهب

وقال في التنصير : إن عين عوصاً ملكه من العمل فهو سيفه أخره

امثل

فأمره : ورده من نصف الطريق إليه ، وقال من رذ عدي ، ورد أحدهما

فه نصف الخفل وإن رده من ثلث الطريق . سحق الثلث ومن ثلث الطريق .

سحق الثلثين .

فسحق إذا رده من أقرب من الموضع الذي عينه بالتسوية .

وإن رده من مسافة أبعد من المعية فلا المسى لا غير . ذكره في التلخيص .

وسعه في الرعدة وغيره . واقتصر عليه في الفروع

قوله (وتسحق على مذهب مجهول ، ونعمال مجهول إذا كان العوض

مقلوماً)

بشرط أن يكون العوض مملوكاً ، كالأجرة . على الصحيح من المذهب ، وعليه

لأصحاب

وقال نصف في معنى . ويحتمل أن نصح لهالة به الخفل بالعوض ، إذا

كان الخفل لا يبيع النسيء . نحو أن يقول : من رذ عدي الآن . فهو نصفه . ومن

رذ عدي عليه ثلثها .

قال الإمام أحمد رحمه الله : إذا قال الأمير في العود : من جاء بمشقة دوس

فه رأس . جاز



وظالما . ١٠ حمل حملاً من بدنه على قدمه وطبق سهل ، وكان الحمل من  
مال الكفار ، كخربة نعيم . ١١ فيخرج هذا مثله انتهى  
وفى حرقى شترط كون حمل معقود  
١٢ شترط عود محمولاً بعد المقد

١٣ قال فلان ثلث الصلاة ، أو نهم صبح ، على ما نص عليه في التوب  
مسج شته ، والزع حصه ، والحق حصه ، لا شيء في العرو من  
حاه بمشيرة أروى . فله رأس حار

١٤ نصف . لا يصح وللعامل أجرة للثلث . والأول المذهب

وذكر نصف في أصل مسألة وجهاً نحو خيانة التي لا تمنع التسمي ونظر  
مسألة الثلث . وحديثه نصه الذي حكاه في العرو ، وأنه إذا حمل حملاً من  
بدنه على قدمه ، أو حرقى سهل ، وكان الحمل من مال الكفار ، حار أن يكون  
محمولاً ، بخلافه نعيم للعامل قال فيخرج هذا مثله انتهى

وقد قطع في رعيتين ، والحاوي الصغير ، مع اشتراطهم أن يكون الحمل  
معقوداً . فظاهره أن حمل حرقى مشاع من الصلاة ليس بمحلول .

فأمره . إذا كانت أجرة التسمي : لما نصح لمصالة قولاً واحداً . ويستحق  
أجره مثل مطقة . وكذا كان لا تمنع التسمي على المذهب . كما تقدم وله  
أجرة مثل

فأمره . ١٥ قال من ذابى في هرقى حرقى أو ماله أو مده  
فله كذا . ١٦ صح مطلقاً على الصحيح من مذهب قدمه في رعيتين ،  
والحاوي الصغير ، والقاضي ، وغيرهم . وحده القاضي

١٧ قيل نصح حصة أحد من أبي موسى . ولمصنف نقله لا كشي في

الإحارة

وقيل : تصح إجابة

قوله ﴿ وَإِن اِخْتَلَفَا فِي أَصْلِ الْحُقُولِ أَوْ أَرْدَاهُمَا ﴾ : فالقول قول

الجباعيل .

هذا المذهب في قدره . وعليه جمهور الأصحاب

قال القاضى هذا قياس المذهب وحرمه في الوحيه ، وغيره . وقدمه في  
المضى ، والشرح ، وشرح الخزانى ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يتعاقبان في قدر الحمل . قياساً على اختلاف الأخير والمستأجر في قدر  
الأجرة . وهذا احتمال للقاضى . وتبعه من بعده على ذلك . وهو يرجح في العادة  
ضيقه . تصح المعد . ونحو أجرة النمل

نصير : قال الخزانى - في شرحه - في قول المصنف : فالقول قول الجاعل .  
نحوه منه . فيه من جعل فيما إذا احتله في أصل الحفلة انتهى .

قلت : إنما حكم بكونه جاعلاً في السائلين في الجملة .

أما في اختلافهم في قدر الحمل . فهو جاعل بلا ريب

وأما في اختلافهم في أصل الحمل . فيس جاعل بالنسبة إلى نفسه . وهو  
جاعل بالنسبة إلى ربه غريمه

على الأول : يكون من باب إطلاق اللفظ فتواضح . إذا أريد به معنى جاعل .

وهو كثير شائع في كلامهم . على ما تقدم في كتاب الطهارة

فأمره . وكذا الحكم لو اختلف في قدر المساقاة

نصير : ظاهر قوله ﴿ وَمَنْ عَمِلَ لِقَوْمِهِ عَمَلًا بَغِيًّا جَعَلَ - فلا شيء له ﴾

ولو كان العمل بحل من مائة غيره من مائة ، ولو كان هلاكه فيه محققاً ، أو

قريباً منه - كاسحره - ولم السع - وهو قول القاضى في الحدود . وبه احتج مالك

في غير الحدود ، وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب

والصحيح من المذهب المنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله أنه يستحق  
أحدة مثله في ذلك بخلاف القطة . وعنه الأصحاب  
وكذلك له . تكثرت السيرة فخص فوه الأموال من الحر . فإنه يجب  
لهم الأحدة على الثلاث . ذكره في النعي . والشرح . وشرح من رزق وغيره  
والحق القاصي ، وابن عجيل ، والنصف ، وجمعه بذلك العبد إذا حلصه من  
فلاة مبدكة . وقدمه في الهوع ، وغيره  
ذكره في باب واحد ، موات

وقدمت الإشارة إلى ذلك هنا  
وحكي الله من احتمال إلى المدة . هذه له حوب كالمقطة  
، وأورد في المزد على نص الإمام أحمد رحمه الله . فبين حنن من و السبع  
ثم ، أو حرفة ، أو غيرها . أنه ما لك الأول . لا سي ، له حنن  
وقال المزد في مسودته . وعندي أن كلام الإمام أحمد رحمه الله على طهره  
في حوب الأحدة على حنن المتاع من نهالك . ذو الأدمي لأن الأدمي  
أهل في الجملة لحفظ نفسه  
قال في القاعدة الرابعة والخمسين : وفيه الله . فقد يكون صميراً أو عاصراً .  
وتخليصه أم وأولى من المتاع . وليس في كلام الإمام أحمد مودة . نهي

فأمرتان

إبراهيم : له تلف . حلصه من مبدكة . بضمه مفرد . على الصحيح من

المذهب

وفيه بضمه حكام في التاميم  
قال في القاعدة الثالثة والأربعين : وفيه بعد  
الثانية . متى كان الحل في مال الغير إعادته من التلف المشرف شبه كان  
حائراً . كنه مح الحية . المذكور إذا حذف موته . شرح به في النعي . والشرح .

وشرح من رزق ، وغيرهم . واقتصر عليه في آخر القعدة الراسية والصغيرين  
وقال : وعيد هذا أنه لا يصيب ما يقص مدحه

نظير : مراد نصف وعيد . يقوم من عمل غيره عملاً غير حاصل فلا شيء .  
له : غير المد لاخذ الأجرة

فأما المد لأجلها : فله الأجرة قطعاً . كالفلان ، والمكاري ، والحمام ،  
والنصف ، والحدس ، والدلال ، وغيرهم . عن يرصد نفسه للتكسب بالعمل . فإذا  
عمل سعى أخره من نص عنه

وقدم من ذلك في باب الإحالة

قوله : ﴿إِلَّا فِي رَدِّ الْآتِي﴾

هذا الصحيح من مذهب وعيد لأصحاب . ومن عليه  
وعيد . لا شيء لراد من غير حصة . حذره نصف ، وقال : هو ظاهر  
كلام الحنفى

راجع الركنى نصف في كونه من رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ،  
أو أنه ظاهر كلام الحنفى

قوله : ﴿فَإِنْ لَهُ نَالِ شَرْعٍ دِيَارًا ، أَوْ اثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا﴾

هذا مذهب قال في عدة ، وشرح الحنفى ، وغيرهما : وسواء كان  
بسيوئها أولاً ، وسواء كان زوجاً أو داهم ، في عين مالك أولاً فله الحنفى .  
وحده في التوجيه ، وغيره . وقسمه في الهداية ، ومذهب ، والنسوع ، وخلاصة  
والحنف ، والبرعيني ، والحدوي الصغير ، والدوخ . وغيرهم

وعيد . إن رده من خارج مصر . فله أربعون درهماً ، فربما فساده أو سدت

قال النصف ، وبعده الشارح ، والعدلي . حذره خلال

وعيد . من مصر عشرة . قال خلال . سقت عليه الروية

قال القمى هذه رواية واحدة وجره من الس في حصه ، وصاحب  
عيون مسائل ، وقال نزوة الصحيحة من خارج المصر د - أو عشرة دراهم  
قال في الفائق ولورذ الاثني - ه - بمير شرط عشرة دراهم  
وعنه ثني عشر

وعنه ثني عشر دراهم من خارج مصر  
قال الركني في معنى : د من مصر د - ، أو عشرة دراهم وفي  
السكافي د - ، أو ثني عشر دراهم وفي رواية أخرى د -  
وفي حلافي شرح ، وأي لخطاب ، والجامع الصغير : دنا أو ثني عشر  
دراهم في رواية وفي أخرى : عشرة دراهم انتهى  
وتقدم كلام القاصي ، ومن الس ، وأخرون

وقال الحاف في : دنا د من دحل مصر لله عشرة دراهم فولا واحد  
من عليه في رواية حب ، وفي لأعم تصح بحلافه  
وفي كتب الرواسين للقاصي لا تحذف الـ وية : د د ح - ، من مصر  
أو له عشرة دراهم

وقاله ابن أبي موسى في الإراد  
وعنه أبو بكر في اد - ، والتسبه  
وقاله القاصي أيضا في المحد ، ومن عميل في القصور د - و د -  
قال قاضي ، ومع ، وهدنة ، واستوعب ، والبروع لأنى الحسين ،  
والأعلام لأنى بكر وس ، والمج ، وغيره من التقدير بالد - أو ثني عشر  
وفي دحل مصر كافي خارجة ، خلافت

وأصل ذلك كله قول القاصي في حب مع الصغير د من د - مستحق  
دراهم ، أو ثني عشر - ه - سواء جاء به من مصر أو من خارج مصر في إحدى

الروايتين . والأخرى . إن جاء به من النص . سحقت عشرة دراهم . وإن جاء به من خارج النص : استحق أربعين درهماً .

فمنهم : من حكى ذلك كله . ومنهم من احتسب العشرة في النص . ساء على أنهم معى الدرهم . وأن الدار قد نُقِوه بالعشرة . لإثني عشر فكونوا داخلين في الرواية الأولى

قلت : وهذا الذي قاله القاضي من سحقت الدرهم . أو الإثني عشر في نص . لا أصل له في كلام الإمام أحمد رحمه الله الثقة . ولا دليل عليه انتهى كلام الحنفى

قلت : وفيه خطأ . لأن ما نقل هذه الرواية هو القاضي . وهو الثقة الأمين في النقل . هو . قال عاب روايات المذهب . ولا يلزم من عدم اطلاع الحارثي على هذه الرواية أن لا تكون نقلت عن الإمام أحمد . خصوصاً أنه قد مره هؤلاء الأعلام المحققون

نفسه : دخل في عموم كلام المصنف . فورد الإمام . وهو ظاهر كلام كبير من الأصحاب . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع

وقال حارث : إن رده الإمام . فلا شيء له . وحرم به من ربح في قواعده

وقال . وذلك لأن نصه لا يصلح . وله حق في بيت المال على ذلك

وكذا قال الحارثي . وقطع به . ونقدته بطريقه في عمل الركاة

قوله ﴿ وَيَأْخُذُ مِنْهُ مَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ فِي قُوَّتِهِ ﴾

هذا المذهب . نص عليه . وسواء . فقد : مستحق المصلحة . لا حرم به في

لوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره

وقال ابن رجب في قواعده . وحرم به لأن كثرة من عبر خلاف

في أكثر . هذا المشهور

ووجه . مصيب قولاً . أنه لا ربح .

وقيل لا يرجع إلا إذا أتق نية الرجوع واحتره في الرعية  
واشترط أبو الخطاب ، والمحدث ، المحرر : العجز عن استدلال مالك . وصححه  
المصنف رحمه الله

ولا يتوقف الرجوع على تسميته ، من أتق قل ذلك لله الرجوع على أتق  
عليه . نص عليه في رواية عبد الله . وصرح به الأصحاب .

### فوائد

إبراهيم : علف الدابة كالفقه .

الثانية : لو أراد استخدامه بدل النفقة ، ففي حوزة روايته . حكاه أبو الفتح  
الغزالي في الكفاية ، كالمدامرهون ود كرماني الموهب ، والتنصرة  
والصحيح من المذهب : أنه لا يجوز ذلك في الصد المبرهون فكذلك  
طريق أولى . والله أعلم

تسمية : أعادها المصنف حوزة أحد الأتق لمن وحده . وهو صحيح لأنه لا يؤمن  
عليه أن يصدق بدار الحب ويرد ، أو يشتغل بالعد في البلاد بخلاف السؤال  
التي تحفظ نفسها

إذا علم ذلك ، فهو أمانة في يده إذا أحسنه . إن تلف بغير تفريط فلا ضمان  
فيه . وإن وحده صاحبه دفعه إليه ، إذا عثر الصد أنه سيده ، أو أقر به به  
فإن لم يجد سيده دفعه إلى الإمام أو نائبه . فيحفظه صاحبه ، أو يبيعه إن  
رأى ما يصلحة فيه

وبين واحد به ، ولا تنسكه حد تعريبه لأنه يحفظ نفسه فهو كسؤال  
الإبل ذكره المصنف ، والشرح

وقوله : يحفظ نفسه دليل على أنها أريد الكبير لأن الصغير  
لا يحفظ نفسه .

ونأتي في باب اللقطة .

في دعاء الإمام أو شأبه مصلحة رآه . الخ . سيده ، فاعترف أنه كان أعتقه  
قبل قوله على الصحيح من المذهب قدمه في المعنى ، والشرح ، وشرح  
المعنى .

وقيل . لا يتقبل . وهو احتمال في المعنى ، والشرح  
وأصله في الدعوى ، والحائز . ذكره في الإقطة

الثالثة المد وعبره أمانة في يده . لا ضمان عليه إلا أن يعتدي . نص عليه .  
على ما تقدم

الرابعة . أم الولد والمذر كانت فيما تقدم إذ جاء بها إلى السيد .  
فإن مات قبل وصولها إليه . فلا ضمان لأنها مستقرة بثبوت فاصلها  
نعم ، بخلاف العفة فيه يرجع بما أفق حال الحياة والله أعلم بالصواب  
ونقدم أن لمصوص أنه يستحق الأجرة بتخليص متاع غيره من مهلكة .



## باب اللقطة

قائمة : قوله « وَهِيَ الْمَالُ الصَّائِعُ مِنْ رُتْبَةٍ » .

هو تعريف لمعناها الشرعي . وكذا قال غيره

قال الحارثي : وعلى هذا السؤال

أمرهما قد يكون اللقطة غير صائغ كالموت فبدأ لأمر يقتضيه ومنه

لأن المدفون ، والشيء الذي يترك ثقبه ، كأحجار الضحى ، ولحش الكبار

والثاني : أنهم اختلفوا في التقاط الكلب المهر .

على القول بالتقاطه : يكون خارجاً عما ذكر

ومن قال من الأصحاب لا يلقط . قال لأجل كونه بمنزلة سبه لا لأنه

غير مال .

قال الحارثي : وعصر من السؤال . أن يصف إلى الحد ما جرى مجرى

المال .

قوله « وَتَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ أَحَدُهَا : مَا لَا تَنْبَغُ لَهُ »

هي همة أوساط الناس ، وله كثير وهذا الذهب وعليه جواهر الأنصاف

وحرمه في الوجير . وغيره . وقدمه في الفروع ، وغيره

ومثله المصنف ( بالسوط والبسنع والرعيص )

ومثله في الإرشاد ، وقد ذكره ابن عقيل ، وأهداة ، والمذهب ، واليسوع

وجعاعة : بالتمر والكسرة ، وشمع النمل . وما أشبهه .

ومثله في المعنى « بالحد والخل » وما قيمته كقيمة ذلك

قال الحارثي « ما لا تنبغ له » من إمام أحمد رحمه الله في رونه عند الله ،

وحسن : أنه ما كان من لينة ، والكسرة ، والحقة ، وما لاحظ له فلا بأس

وقال في رونه من مصور . الذي يعرف من اللقطة كل شيء . إلا ما لا يسمه له

وسئل الإمام أحمد رحمه الله في زوارة حرب . هل يصيب التسع في الطريق . أم أحده ؟ قال . إذا كان جيداً مما لا يطرح مثله . فلا يحصى أن يأخذه وإن كان رديئاً قد طرحه صاحبه : فلا بأس

قال الحارثي . مكلام لإمام أحمد رحمه الله : لا يوافق ما قال في المعنى . ولا شك أن الحل ، والوسط ، والرعي : يريد على التثنية ، والكسرة قال وسئل الأصحاب . على ما قال الإمام أحمد رحمه الله في ذلك كله . ولا أعلم أحداً وافق المصنف . إلا أن الخطاب في التسع فقط . انتهى قال في أربعة . وما قل . كثيرة ، وحده ، وتسع مل . وكسرة . وقيل : ورعي . انتهى .

حكى في الرعي : الخلاف .

وقيل : هو مادون نصاب السرقة

قال في الكال . ويحتمل أن لا يجب تعريفه مالا يعطى فيه السارق وقيل هو مادون قبراط . من عين أو ورق . احتاره أو الفرج في المسج والإصاح . ورده المصنف

وذكر القاضي ، وابن عقيل : لا يجب تعريف الدائق

قال الحارثي : والظاهر أنه عني دائقاً من ذهب .

وكذا قل صاحب التنجيس

قال في الرعية : وقيل : بل ما فوق دائق ذهب

وقال أيضاً : وعنه يعرف الدرهم فأكثر .

فأمره . لو وجد كسار . أو محال . أو مقلش . قطعاً صغاراً متفرقة : مسكها

لا تعريف . وإن كثرت

قوله ﴿ قِيمَتُكَ بِأَخْذِهِ بِلاَ تَعْرِيفٍ ﴾ .

هذا المذهب وعنه الأصحاب ومن عنه الإمام أحمد رحمه الله

وعنه : يلزمه تعريفه . ذكرها أبو الحسين

وقيل : يلزمه تعريفه منه بعض طائفة له . حاشا في الرعدة

قوائم

منها : قاله في التنصرة : من الصدقة بذلك أولى

ومنها : أنه لا يلزمه دفع بدله إذا وجد به . على الصحيح من المذهب .

وقوة كلام المصنف هذا تقتضيه موته « فيلعل أحدهم يلاحظ » وقدعه

في العروء

وقال في التنصرة : يلزمه

قال في العروء : وكلامهم فيه مختل وسهين

وقيل : لإبى أحمد رحمه الله ، في نسخة بعده ، أو يلحقها عصفور ، أي أكملها ؟

قال : لا قال أطعمهم صفا ، أو تصدق بها ؟ قال : لا عرض لها

فيها أبو طاب ، وغيره . وحاشا عبد الله بن نوري

ومنها : لا عرف السكاب إذا وجد به ، من يمنع به إذا كان مباحا . على

الصحيح من المذهب

وقيل حذف منه وثقوب

قوله ( الثاني ) الفسوق التي تشريع من صفات السباع - كالإبل

والبقر ، والخنزير ، والبعال ، والضأن ، والظير ، والفهود ونحوها - فلا

يجوز العاطها بلا راع

قوائم

منها : الصحيح من المذهب أن الحرم يسع من صغار السباع وعليه حمائم

الأصحاب

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : قاله الأصحاب .

قال الحارثي . هو قول القاضي في آخره . وحرمه في العاشرين ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، والفتاوى ، وغيره .

وأحق المصنف حرمة الشاة وحموها

قال الحارثي . هو أوّل

ومنها . قال الحارثي . احتجب الأصحاب في الكلب الممّم فدفعه المصنف

فيما يتنعم النخلة ، كما فتصه طاهر مطهّر . وصريح لفظه في معنى غنم

تبعته سانه .

وحرم النخلة القاضي . وغيره . وهو أصح لأنه لا يصح في سمع وليس

في معنى سموع . وفي أحده خطه على مستغفلة أشبه لأشأ وأولى . من جهة

أنه ليس مالا . فيكون أحق

وعلى هذا هل يتنعم به بعد حرم سمع فيه وجهان . وفيهما طريقان

إمّا هما : ١ . الخلاف على الخلاف في تملك الشاة بعد الحول . وهي طريقة

الاصح

والأخرى ٢ . الخلاف على تملك ما تملك بعد الحول . وهذا مع

الاستدعاء : أنه لا يصح ما يصح منه بالنقطة له تلف لا يند ، كونه مالا . فيؤدي إلى

الاستدعاء بعد . وهو خلاف الأصل انتهى كلام الحارثي

ومنها . نحو الاماء وشاة . أحد ما يتنعم من صدر السباع وحفظه لزمه

ولا يلزمه من جهة قوله الأصحاب

ولا يكتفى فيها بصفة . قوله المصنف . وغيره . وقصر عليه في دفع

ولا يجوز لغيره أحد شيء . من ذلك خطه به نحو الصحيح من المذهب

وقال المصنف . ومن معه . يجوز أحده إذ حيف عليها ، كما أنه كانت في

أرض منسقة ، أو فرسان د. الحب . أو توضع يستحل أهل أموال مسلمين ،  
أو في رتبة لاء . فيه ولا مدعى ولا صبار على أخذها ، لأنه إغفار من هلاك  
قال الحارثي وهو كذا وحرمه في تحريم المصنف

فب لو قيل بوجوب أخذها ، والحالة هذه : لكان له وجه  
ومصنف قطع لمصنف . والشرح عوا النقاط الصبورة متوحشة ، التي يده  
تركت رجعت إلى المصنف . شرطه من عدمه . وقصر عنه حرق  
فب فيمنه

وهذه مقدمة في الفروع عدة طو  
فب وهو مصنف كذا . في ذلك عنه في غير مودعه  
وكلام المصنف أعم من ذلك

ومصنف قال ابن عوف في الفصول ، والمصنف ، والشرح ، والركشي .  
وحداه أحذر الطواحين ، والقذور الصحنه ، والأحشب الكبيرة ، ومحوه  
ملحقه بالإل في مع الانتقاد

قال المصنف ، والشرح من أوى  
قال الحارثي : فلهذا كلام غير واحد من أصحاب حور الانتقاد ، وقد  
نصه في رتبة حسن

وهو صنف ماحرمه في الفروع في الحقة الكبيرة  
قوله « ومن أخذها صمنها »

بهي . إذا نعت . وبصن مصنف إذا حيث  
سكن بلاقي . لا يجوز أن يكون قد كتب . ولا  
في كان . كتب . وبلغت صمنها كما صنف

وإن كان كتب حتى بلغت صمنها فيمنه . من على مذهب من سه  
في رتبة من مضمون . يده كان أو غيره

احتد أبو بكر، وغيره . حرره في الحرر ، الرعينين ، والحاوي الصغير ،  
والوحيز ، والعاثق ، وغيرهم

قال الحارثي : وقد مر غير واحد

قال في الفروع . وبصنه كد صنف ، وبصنه - ، قاله أبو بكر - بصن صالة  
مكتومة بالقبعة مرتين ، للحبر

فانمرتان

أمرهم . قوله ﴿ فَإِنْ دَفَعْنَا إِلَى نَاسٍ مِنَ الْإِيمَانِ دَالٍ عَلَيْهِ الضَّمَانُ ﴾  
بلا نزاع .

قال الحارثي هذا سبب على أن نائب الإمام أحده ابتداء للحفظ وهو  
شيء ، قاله مشدود أهل المذهب القاصي ، وابن عقيل ، والبرقي ، والمصنف ،  
وعبرهم .

وإذا لم أمره رده إلى موصلها ، وردده رضى . قاله في الفروع وغيره  
الثاني : إذا أخذها الإمام ، أو نائبه منه : لم يلزمه ردها . قاله الأئمة  
قوله ﴿ لَتَأْتِيَ سَائِرُ الْأَمْوَالِ كَالْأَثْمَانِ ، وَالْمَتَاعِ ، وَالْعَمَمِ وَالْفَضْلِ  
وَالْعَصَاجِيلِ ، وَالْأَفْلَاحِ ﴾

بعض يجوز التقاطها . وهذا الذهب ، وعليه الأصحاب  
قال في العاقل : قلت وكذا سبب لا يثبت ، ولو كان كبيراً  
وعنه . في سده ، ومهيل ، وعيسى ، ووقر - لا يجوز التمسك به . ذكره المصنف ،  
وعبرهم

قال في ركني . وعنه لا يتفق الشك وعونه لا لإمام وأصله في الهداية  
وبذهب ، ومستوفى

ورد أبو بكر في المصنف لا يتفق

نخير : شمل كلام نصف العد الصغير ، والحارية وهو صحيح  
قال في الرغاية . والعد الصغير كثافة وكذا كل حارة تحرم على المتقسط  
وحرمه في الحبر

قال الحارثي - رحمه الله - مطلقاً بمحور التقاطع . ذكره القاصي ، وابن عقيل  
وقصر على ذلك

وقيل . لا يملك بالتمتع

قال القاصي . هذا قياس المذهب

قال نصف في معنى . وهذه هي التي هي في القبط محكوم بحريته  
في كل من لا يحرم من نفسه فأولاً أنه محرم . فمن إفراده لأن الطفل لا يولد  
له ولو اعتبر قوله في ذلك لا اعتبر في تمعه سيده انتهى

وقدم كلام نصف في آخر الباب الذي قبله . وفيه إشارة إلى أن الصغير

ملك بالتمتع

قوله ﴿ وَمَنْ أَمْسَ نَحْسَهُ عَلَيْهَا ، وَفَوَى عَلَى تَمْرِهَا ، فَلَهُ أَحَدُهَا  
وَالْأُفْصَلُ : تَرَكَهَا ﴾

هذا . ذهب من عنه . وعنه جميع الأصحاب . وحرمه في الوحد .

وعبره . وقدمه في الفروع ، وعبره . وهو من المفردات

وعند أبي الخطاب إن وَحَدَهَا بِصِنْفَةٍ فَأَلْفَصْلُ أَحَدُهَا

قال الحارثي : وهذا أظهر الأقوال

قلت : وهو الصواب

وخرج من الأصحاب من هذا القول : وحوب أحدها . وهو قوي في الظن

نخير : طهر فوهة وقوى على تمر بها . قال الصحر عن التمهيد ليس به

أحدها

وهو صحيح . وكذا الحكم إن لم يأمن نفسه عليه .  
ولا يملكها بالتدليس على الصحيح من المذهب . وفيه وجه يملكها .  
ذكره في المعنى ، وغيره .

قائمة : لو أخذت بنية لأمانه ، ثم طرقت فعد الحيلة . قال في التلخيص :  
يحتسب وجهين

أمرهما لا يضمن ، كما لا يضمن لو كان ودعه  
قال الخارقي وهذا احتياط المصنف وهو الصحيح انتهى  
والثاني : يضمن

قال في التلخيص : وهو الأنسب هو أن يكون في النصيب ، مجرد اعتقاد  
الكتمان ، ويختلف بوضع فإنه ما دام من جهة الثالث انتهى  
وقدم بطريق ذلك في لوديمة من قوله : « وإن ودعه صبي ودعه »  
وأطلقهما في الفروع حكاية عن صاحب الترتيب .

قوله ( وَمَتَى أَخَذَهَا تَمَرٌ رَدَّهَا إِلَى مَوْصِمِهَا ، أَوْ فَرَطَ فِيهَا : ضَمَّهَا )  
اعلم أنه إذا التقط ، ثم ردها إلى موصمها ، فلا يجوز إن لم يكن مما  
يجوز التقاطه أو لا .

فإن كانت مما يجوز التقاطه صميم ، إلا أن يأمره الحاكم أو نائبه بذلك .  
فإنه لا يضمن إلا رافع كما تقدم .  
وإن كانت مما لا يجوز التقاطه إذا رده ، فلا يجوز إن لم يكن بيد الإمام ،  
أو نائبه ، أو لا .

فإن كان بيد أحد من يضمن . يضمن  
وإن كان بيد غيره . فاصحح من لذهب أنه يضمن وقدمه في الفروع  
وقيل لا يضمن وهما احتمالان مطلقان في معنى . والشرح



فعل المذهب يرون فيه الصلح لو أخذها ودفعها إلى الإمام أو نائبه  
فإنه لا أحد من أئمة شيعتنا يرى أنه إلا يسليبه له بعد اقتبائه . وكذلك  
الشيعة

قوله ( وهي على ثلاثة أصرب ) أحدها حيوان . فَيَحْتَثُّ بَيْنَ  
أَكْلِهِ وَعَلَيْهِ فَيْتُهُ وَبَيْنَ شَيْعِهِ وَحِفْظِ نَفْسِهِ وَبَيْنَ حِفْظِهِ وَالْإِنْفَاقِ  
عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ )

قال المصنف ، رحمه الله تعالى : يدرك أصحابنا له من ماله ، ومن ماله ، يد  
سوت الثلاثة عنده

أما إذا كان أحدهما أحفظ : فإنه يلزمه فعل

قال في المروغ : وعمل الأحظ لما أسكه

قال شارح في المروغ ، والمقصود ، في باب الودعة أن كل موضع وجب  
عليه بقعة الحيوان ، فكله حكم الحاكم . إن رأى من المصلحة بهما وحفظ نفسه ،  
أو بيع النقص في مؤنة ما بقي ، أو أن يستقد من على ذلك ، أو وحر في المؤنة  
فعل . انتهى .

وقال في التفرغيب : لا يبيع بعض الحيوان

وأفتى أبو الخطاب ، وابن الرعي : أنه كله بمصلحة ، بشرط صيانته . وإلا  
يجوز تمجيل ذبحه . لأنه يطلب

قال أبو الحسين ، وابن عقيل في الفصول : وإن تكررت لا تصرف  
من الخول في شاة ، عوها بأكل ولا غيره . وإن وجدته ، وعوها فأنكر  
قال في رد المحتار : وصلة لم يذكر أخذها بعرضها سنة . وهو الواجب . فإذا  
مصبب السنة ، ولم يجد صاحبها . كانت له من ماله التقصير من غيرها

قال الحارثي : وقد قال الشريفان - أبو جعفر ، والزمدي - لا تملك الشاة قبل  
الحول روية واحدة

وكذا حكى السمرى ، قال بن كات اللقطة حيوان محور أحده كاسم  
وما حكمه حكما : لم يملكها قبل الحول

قل الزكشى . وطه . كلام حرقى أن الحيوان يعرف كعبه وهو مقصي  
كلام صاحب التلخيص ، وأنى البركات وغيرها

ور الحارثي . وقد سى احتار الأكل لأنه غلظ عاص وهو - نعى  
الحفظ من غير تخيير - هو الصحيح . فكان قبل ذلك أدنى الأمور الحفظ مع  
الإداني ثم البيع وحفظ عنه . ثم الأكل وعزم القيمة . انتهى  
وقال ، علم المحدث

والشاة في الحول ولو في النحر تلك بالعمامة بن ما يرى

قوله : **وهل يرجع بذلك على وجهين**

وهما روايتان في المحدث ، ولقصون ، والمعنى ، والشرح ، والمستوعب ، وعمره  
وأطلقه في المعنى ، والشرح ، والمستوعب ، والزمدي

**أمرهما** : رجوع يدوى الجوز وهو المذهب بمر عليه وصحبه في  
التصحيح

قال الحارثي والأصح الرجوع والرجوع هو المستوعب في الآتي ولأنه  
من نحو الصلة وجزم به في الوجيز والإرشاد

قال أم بكر يرجع مع ركة التعدي فإن سدى . محله

**والوجه الثاني** - لا يرجع

قال في القاعدة العامة والسمين بن كات الثقة بدر - كرجع ،  
وإن لم تكن يديه فله الروايتان

يعنى الذين يمين أدى حلفاً وحساً عن غيره غير إذنه ، وبنى الرجوع  
والصحيح من المذهب : الرجوع على ما تقدم في باب الصلح . فكذا هنا .  
والى من رجع ومنه من رجع من عدم الرجوع لأن حلفهم - لكن  
متعيناً ، بل كان محضاً بيه وبين يمين وحلف ثم  
ودكر من أى موسى أن ساعد إداً ثم غير متطوعاً ساعده ، فله الرجوع  
٣٠ إلى كل محسب ، فله الرجوع وشر  
٣١ في المستوفى من كل يمين حاكم ، فله الرجوع وبين أئمة  
إدنه ، وه شاهد رجوع فهو مضطوع وإلى أئمة محسبهم ، وأشهد على ذلك  
هنا ذلك رجوع على رؤسهم

قوله ( الثاني ) : يحشى فسادهُ ، فيحيز بين يمينه وأكده )

عنى : إذا سبوا وإلا حصل الأخط كما عدم  
فإن في الرجوع ، وه أكل الحيوان وما يحشى فسادهُ فبئته فله أصح  
وقل في معنى : يقتضى قول أصحابنا : إن العروص لا تملك ، أنه لا تملك  
وأمكن يحيز بين الصدقة وبين يمينه ودكر محسباً يدل على ذلك ، انتهى  
فإن الحارثى : ما لا ينق

قال المصنف فيه ، والقاصى ، وإن قبيل محسب بين يمينه وأكده كذا  
أوردوا مطلقاً

وقيد أبو الخطاب بما بعد التعريف ، فإنه قال : عرفه قدر ما يخاف فسادهُ ،  
ثم هو سلب

قال : وقوله : قدر ما يخاف فسادهُ وهم . وه هو قدر ما لا يخاف  
فقد . وه أن يذهب على هذه المدة في مذهب ، واسترعى ،  
والندحيس . ووجهه

ومشى على الصواب في الخلاصة . فقال : فله ما يحشى فسادهُ

في الحرفي : والمذهب الإلهي ، ، في عهد من غير تحبير ، على ما مر منه في  
الشاة . وهو الصحيح . فإذا دنا الفساد فروايتان  
بهما هما : التصديق بيته مضموناً عليه

والثانية : البيع وحفظ الحق

قال : وهو الصواب وأطاعتها حذرتي  
وهو أن أي موسى : تصديق ما تلقى . انتهى  
ومع حذر البيع أو الصدقة بحور له أكله . وعليه القيمة  
تعمد : حيث قد ساء قبل النامع المتقط على الصحيح من مذهب .  
سواء كان بغيراً أو كثيراً ، حذر الحاكم أولاً  
. مع سيع السر . وجرع الكثير في الحاكم  
ومع . مع كلة إن قد الحاكم ، وإلا رعه إليه .  
فائدة : في ركة حتى نفد منه

قوله ( إِنْ أَنْ يُسَكَّنْ تَحْقِيقُهُ - كَالْيَسْبِ - فَيَقْبَلُ مَا يَرَى فِيهِ الْخَطَأَ  
لِلْمَالِكِ )

أي من التحفيف والبيع والأكل . وصرح به النصف في معنى ، والسكاف  
وهو يحمل له القاصي . وأما الخطأ ، وإن عقيل ، والسامري : الأكل  
لأنه بذلك قبل انقص التعريف فيما يبق . وهو خلاف الأصل . انصروا على  
الأخط من التحفيف والبيع

في الحرفي وهو الأقوى

وقد وطأ كلام الإمام أحمد رحمه الله . من روضة مهيب ، وإسحق  
النسابة بين هذا النوع والذي فيه

وكذلك كلام من أي موسى قال : فيحرفي فيه ما مر من الخلاف . انتهى



قائمه بواحد التمر يف عن الحول الأول . مع إنكته أتم وسقط  
التمر يف على الصحيح من الذهب عن عيه وعيه لأصعب  
وخرج عنه السقط من نصه على يف مدوخذ من دفين المسلمين . وهو  
وجه ذكره في معنى

فل خذ وهو الصحيح  
وفى يف الحول الثاني ، أو إنكته إن نحن بعض الأول  
وعلى كلا القولين . لا تنسكها بالتمر يف فيما عدا الحول الأول وكذا  
وترك التمر يف في بعض الحول لأول لا تنسكها بالتمر يف عده  
وفي الصدقة في الروي للثاني في المروص

أما إن ترك التمر يف في الحول الأول بمجرده عنه - كالمصر ومحموس ، أو  
مسيل ومحمو ، أو صعدت - فمرمها الثاني في الحول الثاني فقول : يسقط  
التمر يف ، ولا تنسكها قدمه في إرعاشين ، والحواوي الصغير . وشرح ابن رزين  
: قول : منكها ، ولا يسقط التمر يف وأصقبت في المعنى . والتمرح ، وشرح  
الحارثي ، والدواء ، والعائق

### قوله ﴿ وَأَجْرَةُ النَّادِي عَلَيْهِ ﴾

معنى على استنقص وهذا الذهب عن عيه وعيه جمهور الأصحاب  
قال الحارثي : هذا ذهب مضاعف . وجره يف المتعجب ، وعيره وقدمه في  
المعنى ، والشرح ، وشرح الحارثي ، والعائق ، والدواء ، والرعاثين ، والحواوي  
الصغير . وعيره

قوله ﴿ وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : مَا لَا يَمْلِكُ بِالْتَقْرِيفِ ، وَمَا يُقْصَدُ حِفْظُهُ  
لِلْمَالِكَةِ . يَرْجِعُ بِالْأَخْزَةِ عَلَيْهِ ﴾

قلب وهو الصواب

قال ابن عقيل « ما لا يملك التعريف » رجع عليه بالأجرة  
ودكر في الفصول أنه طاهر كلام أصحابه .  
وقيل : على رسها مطلقاً

وعند الطحاوي ، وأما الأحدة من نفس لفظة كماله جمع المصنف ونحوه  
وقيل : من بيت المال حين صدر أحدها الحاكم من ربه  
قوله ( فإن لم تُعرفت دخلت في منكبه منذ الحول حكماً  
كالمراث ) .

هذا المذهب لأرباب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه  
فان في عبود السائل : هذا الصحيح من المذهب وهو طاهر كلامه في  
وصفه في النظم وغيره

قال الزركشي نص عنه في رواية الجماعة واحداً من الجمهور  
فان الحق في المذهب أن الملك فدي أنت عند انقضاء الحول ، كالأثاث .  
وقدمه في الكافي ، وشرح ابن رزين ، والشرح ، والتلخيص ، والرد المحتار ،  
والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم . وحزم به في المبدئية ، والاحتياط ، والموسر ،  
وعبرهم

وعند أبي الخطاب : لا يملكه حتى يختار . وهو رواية ذكرها في الواضح ،  
فيتوقف على رضى ، كالشراء ، وأعطيت في الحرر .

نصب : قدم نصف من لفظة عدم كبيرها وهو الصحيح من المذهب .  
فان الحق في عدم الفرق هو مشهور في المذهب واختيار أئمة الأصحاب .  
ونص عليه

فان الزركشي هو حجت الجمهور وقدمه في . . الشرح ، والرد المحتار ،  
وعبرهم واحداً من أئمة موسى ، ونصف ، والشرح ، ومحمد بن الهبة وغيرهم  
وهو طاهر كلامه في

وسه لا تملك لفظة الخاء بحرف - حماء الشح بنى الدين رحمه الله وغيره  
من المذهب

قال في الدائق أيضاً وهو المختار

قال الخاء في وهو الصحيح وصفيته في المختار

قال في الانتصار - ونقل عنه ما يدل على أن اللفظة لا تملك مطلقاً

قال الركني كتب وهو عيب لا يقع عليه ، ولا عمل

وعنه تملكه صير غير دوى القوي .

قال في الدائق وعنه لا تملك ، سكر كنه بعد حلول مع فقهه ، وله حسن

وأسكره علان

نفسه : هذه نصف أن غير لأن كالأخبار وهو إحدى واثنين وهو

مادم كلاً ، الخ

قال في عبور - ثل - هذا الصحيح من المذهب وصححه الناظم واختاره

اس أن موسى ، والنصف ، وغيره

قال في الدائق وهو المختار

قال اس رين ، هذا الأظهر

وقدمه في السكافي ، والمحرر ، والشرح ، والدواع ، وغيرهم وحرم به في

العمدة ، والوحي ، والنور

( وعن الإمام أحمد - لا تملك إلا الأثمان - وهي طاهر المذهب )

وكذلك قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والدائق ، وغيرهم

قال في رعاية الكفري - هذا أشهر

قال في الخلاصة ، وإبعية الصغرى وملك الأثمان ، ولا تملك العروض ،

على الأصح شيب .

واحتاره أبو ك - والدعي ، ومن عقب وغيرهم



قال مصنفه ، والشرح ، بخارفي ، وصاحب الفروع احتجوا بآية  
الأصحاب

قال القاضي بن عسكندر في روى عنه ، وقدمه في إسناده ، وخواري لصغير ،  
والعاقبي ، وغيرهم ، وحججه في نظم المحدثين

مختصه لأنهم مد عرقه حولاً فهو د الباقي ينسب  
قال ركني ، وعنه وهي مشهورة في الفقه ، وبذهب عنه عامة الأصحاب -  
أما إسناده ونحوه تلك دون العروص انتهى

قوله ( وهل له الصدقة ) بغيرها ، على روايتين :

أما على الأولى ، أنه لا تلك من لا تارة

وعلى هذا ، قال لأصحاب - المعصي ، وإن عصى ، والصمد ، وصاحب  
التأخير ، وغيرهم ، بل شاء ، بل إلى الحكمة وري ، وإن شاء ، بل وعرفهم أبدأ  
قال في الفروع ، وحده ، كلام جماعة لا يدرى إليه ، وهل له الصدقة بها ، على  
روايتين

وأطلقهما في إسناده ، وبذهب ، وخلاصة ، والتأخير ، والخبر ، والعلم ،  
والنهي ، والشرح ، وشرح من مذهب ، وشرح الحديث ،  
وهما : أنه الصدقة به بشرط الصيام ، وهو مذهب

قال الخلال : كل من روى عن الإمام أحمد رحمه الله روى عنه أنه يعرف  
صدقة ويتصدق بها

قال في العاقبي هو مصوص أحراً وقدمه في مستوع ، والفروع  
قال في القعدة السادسة بعد دة ، تصدق عنه ، على الصحيح من مذهب  
والرواية الثانية ، نس له ذلك ، بل مذهب أبدأ ، فقه عنه مذهب من محمد  
وحده ، أم نكر في إسناده ، وروى عنه ، وقدمه في برهانين ، وخواري

الصغير

قال البخاري ، في العصب عند قوله « وإن بقيت في يده عصب » والذهب  
أنه لا يتصدق انتهى

السكن قال الحلال هذا قول قديم رجع عنه ، وكل من روى عنه روى  
عنه : أنه يعرفها سنة ، و يتصدق بها

وذكر أبو الخطاب رواه : أنه إن كان يسيراً باعه وتصدق به . وإن كان  
كثيراً رصه إلى السلطان وقال : فله منها . رده محمد ذكره في القاعدة  
السبعة والتسمين

وقدمت هذه المسألة في كلام المصنف ونظائرها في أواخر العصب ، عند  
قوله « وإن بقيت في يده عصب لا يعرف أربابها » .

نقد . تنحصر لنا في هذه المسألة : أن الصحيح من الذهب : أن  
اللقطة تدخل في ملكه قهراً ، كالثبات ، حيث قلنا « تملك » وأن الصحيح من  
الذهب : السوية بين لقطة الحرم وغيرها

وإن أكثر الأصحاب قالوا : لا يملك غير الأئمة وهو مشهور عنه وهو  
مذهب

السكن على المصطلح الذي تقدم في الخط . تكون المذهب الملك في الكل  
قهراً

ثانئة . قل في الدعوى شوحه الروايات المتقدمة المتأخر في الصدقة في غير  
الأئمة . أن فيه فيما أحده السلطان من الخصوص إذا عرف ربه .

ثالثتان

أما هما . و التقط اثنين وعرفا : ملكهما

وعلى القول بالاحتراز لو حذر أحدهما فقط ملك الذهب ، ولا شيء  
صاحبه

الثانية : لو رأى النقطة اثنان . فقال أحدهما للآخر : ههنا . فحده لنفسه .  
 هي الآخر . وير أحده للآخر ، هي هـ - أعنى الأمر - كما في التوكيل في  
 الاصطلاح . ذكر ذلك المصنف وغيره .

قوله « ولا يجوز التصرف في النقطة حتى يعرف وعاءها ، وكاءها  
 وقدرها ، وجنسها ، وصفتها » ويستحب ذلك عند وجدانها  
 الأولى : معرفة ذلك عند التقاطها .

وير آخر معرفة ذلك إلى معنى . صاحبها حاز .  
 فإن لم يحى - وأراد التصرف فيها بعد الحول - . يجر حتى يعرف صفتها .  
 وكذلك إن أراد خلطها بماء على وجه لانتيم  
 وقال في المسمى تحب حالة الأحد وحوته موصفاً ، وحاله إرادة التصرف  
 وجوه موصفاً

قائمة «لوعاء» هو ظرف ، و«الكاء» هو المحيط الذي شدة به . و«المعاص»  
 قال في المستوعب : هو الشدة والشد . وقيل : هو صمام القارورة .  
 وذكر ابن عقيل في التدكير أنه الصرة . وهو ظرفها .  
 قال الزركشي : هو الوعاء الذي يكون فيه ، من حرقه أو غيره .  
 قال في رعدة السكرى « وكاء » ما شدة به . و« المعاص » هو صفة شدة  
 وعنفه .

وقيل : بل سداة القارورة . وقيل : بل «عاء» انتهى  
 من الحرق «المعاص» مفعول على الوعاء . وورد « حطط عمدته ووعاءها »  
 و« المعاص » في هذه الرواية : حمام القارورة ، أي الجلد المحمول على رأسها  
 يقال عليه أصص . فيعرف الوعاء : كيف هو أو غير ذلك . وهل هو من خرق  
 أو حود أو وري ؟

وقال ابن عقيل ، ويتعرف : هل هو إر بس ، أو كتان ؟  
وإن كان ثباتاً : تعرف لعائها . أو مانعاً تعرف ظرفه : حرق ، أو حطب  
أو حلد

وتعرف « الوكاه » وهو ما يربط به : سير ، أم حيط ، أم شرابة ؟  
قال القاصي ، وابن عقيل وغيرهم : وتعرف الربط هل هو عقدة أو عقدتان  
وأشوصة أو غيرهم ؟

قوله « وَالْإِشْهَادُ عَلَيْهَا » .

يعنى يستحب الإشهاد عليها ويكون عدلين . وهذا المذهب . وعليه  
جماهير الأصحاب .

قال الحارثي : قاله كثير من الأصحاب .

قال الزركشي . هو المشهور . وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والغلاصة ،  
والوجيز ، وغيرهم . ونصره المصنف ، والشارح ، وغيرهم . وقدمه في مستوعب ،  
واربعين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والقائق ، وغيرهم .

وقيل : بحج الإشهاد . واحتره أبو بكر في التنبيه ، وإن أنى موسى .

قال الحارثي : وهو الصحيح .

قال في القائق : وهو المنصوص .

تنبه : يكون الإشهاد عليها ، لا على صفتها . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يكون عليها وعلى صفتها . ويحتمله كلام المصنف .

قوله « فَتَيَّ جَاءَ طَالِبُهَا حَوْضَهَا : لَرِمَهُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ »

يعنى : من غير يسة ولا يمين . ملا زراع . وسو ، علب على ظله صدق أولاً ؟

على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وحرمه في المعنى ، والشرح ، وشرح الحارثي ، والرعية الصغرى ،  
والخوى الصغير ، والفاق ، والوجير ، وغيرهم . وقدمه في المروع  
وقيل : لا يدعها إليه إذا وصفها إلا مع ظن صدقه . وقدمه في الرعاية  
الكبرى .

وقد في المسجع ، والتصرة : حار الدمع .  
وقيل ابن هاني ، ويوسف بن موسى : لانس به  
نصير . محل الخلاف فيما إذا وصفها فقط .  
أما إذا قامت له سنة بذلك : لزمه دسها وهو واضح .  
قائمة : قال الحارثي : إذا قرب وجوب الدمع إذا وصفها . فقال الشريف  
أو حمفر ، وأبو خطاب ، والقاسم بن الحسن بن الحذاد : في كتبهم «خلافية»  
إذا وصف المعاص والنكاه والعدد : لزم الدمع . ومن عنده رواية ابن مشيش .  
وقيل أبو العرج الشيرازي : إذا حار ، صفة والور : حار الدمع إليه .  
قوله «وربما دنتها المنقصة لما ليكها قبل الحول ، ولو أجد لها بمدة» . في  
أصع الوجهنين .

وهو مذهب . وصححه في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن معاذ ، والنظم ،  
والرعايتين ، والفاق ، والذوق ، وغيرهم . وقدمه في الكافي  
والرجم الثاني : تسكون لصاحبها أيضاً . اختاره ابن أبي موسى . وقدمه في

الرعايتين ، والخوى الصغير

وهما روايتان في الترغيب ، والتلخيص .

وأحدهما في هداية ، ومذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ، والحرر ، وشرح  
الحارثي .

قال في الهداية - وبعده في المستوعب ، بعد أن أطلق الوجهين - ساء على الأب إذا استرجع العين للهوية .

وقال أبو الخطاب أيضاً ، عن الوجه الثاني : ساء على النفس وقال الحارثي : هما مبدآن على الخلاف في مثله في المبيع المرتجع من النفس ، والموهوب المرتجع من الولد . انتهى

قلت : أما الزيادة المنعصلة في العين للهوية إذا رجع فيها الأب : فيها للولد . على الصحيح من المذهب . وعينه أكثر الأصحاب . على ما روي في الهبة . وأما الزيادة المنعصلة في المبيع المأخوذ من النفس . فالخلاف فيها قوي والمذهب : أنها للناعم .

واختار المصنف وغيره : أنها للنفس على ما تقدم .

وأما الزيادة المتصلة : فهي لما لكها على كل حال

قوله ( وَإِنْ تَلَيْتَ ، أَوْ تَقَصَّتَ قَتْلَ الْخَوَلِ : لَمْ يَضْمَنْهَا )

مراده إذا لم يبرط فيها لأنها أمانة في يده

( وَإِنْ كَانَ نَفْسُهُ ضَمِنَهَا ) وله لم يبرط

هذا المذهب وعليه الأصحاب . ونصروه

وعنه لا يضمنها إذا سقت .

حكى ابن أبي موسى عن الإمام أحمد رحمه الله : أنه وكَّع في موضع إذا

أعقبا بعد الخول والتعريف : لَمْ يَضْمَنْهَا . لحديث عياض بن حمار رضي الله عنه (١)

وقيل : لا يرددها إن كانت باقية

(١) روى أحمد وابن ماجة عن عياض بن حمار رضي الله عنه قال . قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم « من وجد لقطة فليهدد ذي عدد . ولحفظ عفاصها ووكاها .

فإن جاء صاحبها فلا تكلم فهو أحق بها . وإن لم يأت . صاحبها فهو مال الله يؤتيه

من يشاء »

تنبيه : محل هذا إذا قضا بملكها بعد الحول  
فأما على القول بعدم الملك : فإنه لا يضمنها إذا لم يهرط ، بل حكمها حكم  
الحول الأول .

### قواعد

المؤولى : لو قال مالك القطعة - بعد التلف - للمقطوع . أخذتها لتذهب بها .  
وقال للمقطوع بل لأعزها . فاقول قول المستقط . ذكره المحقق في شرحه . نقله  
عنه الحارثي في آخر الباب .

الثانية : إذا تصرف في القطعة بعد الحول ، فإن كانت مئنة . حسبها تنهب .  
وإن لم تكن مئنة . حسبها بقيمتها يوم عرف ربها . على الصحيح من المذهب .  
احتاره القاسمي ، وسعدوس ، وغيرهم . وحرمه في المحرر ، وغيره . وقدمه  
في الفروع ، وغيره .

وقد حسبها بقيمتها يوم ملكها . قطع به ابن أبي موسى ، ومالك  
التلميص . وجمعه في المتن . وقدمه في الرعايين ، والحاوي الصغير . وأطلقهما  
الحارثي في شرحه .

وقيل : يضمنها بقيمتها يوم غرم ملها .

الثالثة : لو أدركها ربها بعد الحول مبيعة ، أو موهوبة . فس له إلا الدن  
كما في التلف ، ولو أدركها في زمن الخیار ، فوجبان  
أصحها . وجوب الفسخ ، والرد إليه . قاله الحارثي . وحرمه في السكاك ،  
والرعية .

والرغم الثاني : عدم الوجوب . وهو قوي في النظر لأن ملك ينقل إلى  
المشتري ، زمن الخیار . على الصحيح من المذهب .

ولو كان عاد إليه ، مسح أو شرا . أو غير ذلك . أحده المالك . قطع به الحارثي .

ولو أدركه مرهونة ملك انتزاعه لقيام ملكه ، واستند ، إذنه في الرهن . قاله  
الحارثي .

قلت : ويتوجه عدم الانتزاع . لتعلق حق المرتهن به .  
والمرابطة . تدخل النقطة في ملك الملتقط من غير عوض ثبت في الذمة وإما  
يتعدد وجوب المومن بظهور المالك ، كما يتعدد به روال الملك عن العين . ذكره  
المصنف ، والشارح . وقدمه الحارثي ، ونهره .  
وقال القاضي : إنما يملك عوض كالقرض .  
ثم قال : إنما تحب القيمة محصور المالك .  
قال الحارثي : وهذا ناقص .

وقال ما قاله القاضي وكثير من أصحابه قاله الركني  
قوله « وَإِنْ وَصَفَهَا اثْنَانِ قُسِمَتْ بَيْنَهُمَا فِي أَحَدِ الْوَحْتَيْنِ » .  
وكذا قال في المذهب . وصححه في التصحيح .

واحتاره ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في الهداية ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والمحرم ، والراغبين ، والطم ، والحواشي الصغير ، والمواعد في القاعدة  
الثامنة والتسعين .

« وَفِي الْأُخْرَى قُرْعَ نَيْسَمًا . مِمَّنْ قُرْعَ صَدِيقَهُ . حَلْفَ وَاحِدَةٍ » .  
وهو المذهب .

قال الحارثي : والمذهب الفرعة ، وذهبها إلى القارع مع يمينه . نص عليه .  
وذكره المصنف في كتابه

وهو جزم القاضي ، وابن عقيل . كما في تداعي الوديمة .  
قال الشارح : وهذا أشبه بأصولنا فيما إذا تداعيا عينا في يد غيرهما انتهى  
وحريم به في الوجيز وقدمه في الكافي ، والمصنف وصححه ابن رزمي في  
شرحه ، وقال : هذا أقيس



قلت : وهو الصواب .

وأصلقهما في المروع ، والدقيق ، والقواعد الفقهية في القاعدة الستين بعد المائة  
تعبير : محل هذا . إذا وصفها معاً ، أو وصفها الثاني قبل دفعها إلى الأول .  
أما إذا وصفها وحده ودفعت إليه ، ثم وصفها آخر فإن الثاني لا يستحق  
تثبيتاً على الصحيح من المذهب . قطع به في المعنى ، والشرح ، وشرح الخرقي ،  
وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره . وعليه الأصحاب .  
وقال أبو يعلى الصغير : إن زاد في وصفها : احتل تخريبه على بيعة التاج  
والساج . فإن رجحنا به هناك رجحنا به هنا

#### فائدتان

إحداهما لو ادعاهما كل واحد منهما ، فوصفها أحدهما دون الآخر حلف  
وأحدهما ذكره الآخر .

قال في الفروع : ومثله وصفه مفضوياً ومسروقاً . ذكره في عيون المناظر ،  
والقاضي ، وأصحابه ، على قياس قوله : إذا حلف مؤخر واستأخر في دفع الدار  
فن وصفه فهو له  
وقيل : لا كودعة ، وعارية ، ورهن ، وغيره . لأن اليد دليل الملك  
ولا تعدل البيعة .

الثانية : يلزم مدعى اللقطة ، مع صفنها : أن يقيم بيعة بانتقاط الصدق . على  
الصحيح من المذهب . لأن إقرار العبد لا يباح فيها تتعلق برفقته صححة في  
استنوع . وقدمه في المروع ، وغيره . وقيل : لا يلزمه .

قوله ( وإن أقام آخر بيعة . أنها له أحدهما من الواصفين . فإن  
تلفت ضمنها من شاء من الواصفين أو يدفع إليهما ) وهو المختصر ( إلا  
أن يدفعها بحكم الحاكم فلا ضمان عليه ) .

إن دفعها إلى الواصف محكم حاكم ، فلا ضمان عليه . قولاً واحداً .  
 وإن لم يكن محكم حاكم . تقدم نصف . أنه يحير بين نصيبين الواصف  
 والدافع . وهو أحد الوجهين  
 قل الخافئ : هو قول كثير من الأصحاب .

قلت : مهم القاصي . ذكره في القواعد . وحرره في الوحي . وقدمه في  
 المعنى ، والشرح .

فإن صحت الدافع رجع على الواصف ، إلا أن يكون فداؤه له بالملك فإنه في  
 القواعد ، وغيره .

وقيل . لا يلزم استيفاء شيء ، إذا دعت بحقوق الدافع إليه . وهو مخبرج في  
 المعنى ، والشرح . وهو المذهب .

قال الحارثي : وهو الصحيح لأنه فعل ما أمر به ، ولا مدوحة عنه كما لو  
 كان نقصاً قصص وقدمه في المحرر ، وإربعة ، والفروع وإياه ميل النصف ،  
 والشارح

نصيب : قوله ( وَمَتَى صَمَّنَ الدَّافِعُ : رَجَعَ عَلَى الْوَاصِفِ ) .

مراده : إذا لم يعترف له بالملك

فإن إن اعترف له بالملك : فإنه لا يرجع عليه أنه .

قوله ( وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْمُنْقَطِعِ عَيْبًا أَوْ فَقِيرًا ، مُسْلِمًا كَانَ  
 أَوْ كَافِرًا ، عَدْلًا أَوْ فَاسِقًا يَأْمُرُ نَفْسَهُ عَلَيْهَا ) .

وهذا المذهب حرره في الوحي ، وغيره . وقدمه في الهدية ، ومنوع ،  
 والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير ، والفروع  
 قل ابن منجاشي شرحه : هذا المذهب .

قال في الخلاصة : فإن كان الفاسق لا يؤمن على تعريضها : صم إليه أمين انتهى .

وقيل : يضم إلى الفاسق أمين في حرمه وحفظه .

وقطع به القاضي ، وابن عقيل ، وأبو الحسن بن التيمية ، وأبو الفرج الشيرازي ، والمصنف في المعنى ، والكافي ، وصاحب المحرر .

وقال في الحاشية : ويضم إلى الفاسق أمين في أصبح وحسن وقدمه الحاشية قال المصنف في المعنى ، والشرح . وإن علم أحدكم أو السمع بها . فقرأ في مذهبه ، وصم إليه مشرفاً بشرف عليه . وتقول في مذهبه .

وقيل : يضم إلى الذي عدل .

قال في المعنى ، والشرح : إن علم أحدكم أو السمع في مذهبه وصم إليه مشرفاً عدلاً بشرف عليه ، ويعرفها .

قال الحاشية : ولا يضمن مشرف بشرف عليه .

وقيل : يترفع نقطة الدمى من مذهبه ، ويضع على مذهب من وهو أمين في المعنى والشرح .

قوله ( وإن أخذها صبي ، أو سفينة ، قام وليه بتعريضها فبدأ عرقها فهي لو أخذها ) .

وكذا المحرم . قاله في المعنى ، والشرح ، وسحب . والقرعيب ، والنصرة والحاشية ، وغيرهم .

#### فأمرناه

أمرناهم . قال الأصحاب : يضمن الولي إن أخذها بيد الصبي بعد عنه . وإن تمت في يد أحد من غير عريضة . فلا ضمان عليه . وإن تمت تعريضه . صم في ماله من عليه في صبي كماله . وحرم به في المعنى ، والشرح وقدمه في الفروع وغيره . وفي أسحب وغيره لا يضمن .

الثانية : لو كان الصبي ميمراً معروف قال الحارثي : فظاهر كلامه في المعنى :  
عدم الإحرام .

والأظهر الإحرام . لأنه يعقل التعريف فالتقصود حاصل . واقتصر على  
كلامهم في القواعد لأصولية

قوله ( وَإِنْ وَجَدَهَا عَبْدٌ فَلْيَسِدْهُ أَخْذَهَا مِنْهُ وَتَرَكَهَا مَعَهُ وَيَتَوَلَّى  
تَعْرِيفَهَا إِذَا كَانَ عَبْدًا ) .

للعد أن يلتقط ، وأن يعرفه مطلقاً على الصحيح من المذهب  
قال في الرعايتين ، والحارثي الصغير ، والفروع له ذلك في لأصح .  
وحرم به في المعنى ، والسكافي ، والشرح .  
قال زرركشي : يصح التقاطه على المذهب . وقدمه في المستوعب ، والفاثق ،  
وشرح الحارثي .

وقيل : سر له ذلك غير إذن السيد . اختاره أبو بكر . وهو رواية ذكرها  
الزرركشي ، وغيره . وحرم به في السمة

قال الحارثي : وعن أبي بكر : يتوقف التقاطه على إذن السيد . ذكره  
السامري ، أحدًا من قوله في التنبيه « إِذَا التَّقَطَّ الْعَدُّ فَصَدَّ عَنْهُ أَوْ أَتَتْهَا : صَمَمَهَا »  
قال : فسوى بين الإللاف والصباغ . ولم يفرق بين الهول وبمده . فدل  
على عدم الصحة بدون إذن .

قال الحارثي وفي استنساخ السامري بظ

قوله ( فَإِنْ أَتَتْهَا قَبْلَ الْهَوْلِ : فَعَلِيَ فِي رَقَبَتِهِ ) بلا راع ( وَإِنْ  
أَتَتْهَا بَعْدَهُ : فَعَلِيَ فِي دِمَتِهِ ) .

هذا أحد القوين نص عليه . وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب  
والخلاصة ، والتنجيس ، وشرح ابن صبحا ، ومستحب الأدي ، وغيرهم . وقدمه  
في الرعايتين ، والحارثي الصغير ، والفاثق ، وغيرهم

قال في تحريم العسة : رد أنهما بعد الحول . في دمه . على الأظهر .  
ويأتي كلام الزركشي على هذا القول .  
وقيل : إن أنهما بعد الحول ، فإن قبا يملكهما : فهي في دمه . وإن قبا  
لا يملكهما . فهي في رقبته .

هذا المذهب على ما يأتي

واعلم أن العبد : هل يحصل له ملك من غير تملك سيده أم لا ؟ فيه خلاف  
سبق في أول كتاب الزكاة عند إعرافه إلى ذلك .  
فقى أنهم ، أو فرط حتى تملك ، فإن كان قبل الحول : فهي في رقبته .  
بعض عليه . وعلى السيد الفداء أو التسليم .

وإن كان بعده . فإن قبا يملكهما : فهي في دمه . وإن قبا لا يملكهما :  
فهي في رقبته . هذا المذهب . بعض عليه . وحرمة في نسبي ، ولحرر ، والقطم .  
وقدمه في الشرح ، والعروغ .

قال الحارثي : وهذا ، لا ينحى على تقدير أن السيد لم يملك . لكونه لم يملك  
استنادا إلى توقف الملك على التملك . وفيه بعد .

وقال في الشرح أيضا : ويصلح أن ينسب على ستدانة السيد . هل تتعلق  
رقبته أو دمه ؟ على روايتين .

قال الحارثي : وهو ترجيح حسن ، شبه القرم بعد الإحاق بأداء المقرض .  
وقال أبو بكر في زاد مسافر : لأن عبد الله في ضمان ما أتله العبد قولان ،  
أي روايتان .

إمدهما . في قبه كالخسة

والزهرى : في دمه . ولأول أقول .

قال لسامري : ولا يفرق قبل الحول . وحده .

وقال ابن عثيمين : لا ينحى الحق في التصق بريقة من ما قبل الحول . وحده .

قال الحارثي : وهذا صيف جداً . انتهى .

وقال الزركشي - عن كلام المصنف هنا ، ومن تابعه - : كلامهم متوجه ، إن قل : إن المد يتلک وإن قل : انک للسيد - كما صرح به أبو محمد ، واقتضاه كلام صاحب التخصيص وغيره - : فالجواب على ما أريد - فلا تتعلق بدمته ، ولا رفته ، بل الذي ينبغي : أن تتعلق بدمه السيد وإن قيل . إن السيد لا يتلک ولا السيد . من التعلق برفته ، فكيفته انتهى .

وقال في السكاي . وإن أسمع المد : حكم ذلك حكم جنابته انتهى .  
وقيل من مصور : جنابته في رفته . وإن حرق ثوب رجل فهو دين عليه  
قوله ( وَالْمُسْكَاتِبُ كَالْعُرِّ ) بلا نزاع .

ولمدر ، وأطلق عنه خمسة ، وأم الولد : كأنه بلا رابع أبداً  
قوله ( وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ ، فَهِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
بَيْنَهُمَا مَهَابَةٌ . قُلْ تَدْخُلُ فِي الْمَهَابَةِ عَلَى وَجْهَيْنِ ) .

وأطلق ، في الهدية ، والمذهب ، والنسوع ، والشرح ، وشرح ابن منعم ،  
والحارثي ، والعائق .

أمرهما . لا تدخل في المهابة ، بل تكون بينه وبين سيده . وهو المذهب .  
صححه في التصحيح . وقدمه في المحرر ، والراغبين ، والفروع ، والمحامى الصغير .  
والرزمي الثاني : تدخل في المهابة فرد وحده في بنة أحدهما : فهي له  
حرم به في الوحد . وقدمه في الخلاصة ، ونورد المسألة

قائمة . وكذا الحكم في الدر : من كسب للعق حصه ، كالغبة ، والهدية ،  
والوصية ، ونحوه خلافاً ومذهب .

تعب : الخلاف . متى على الخلاف في دخول بادر الآ كسب .  
كالوصية ، والهدية ، ونحوهما ، وزكر . قاله الحارثي

### فوائد

منها : لو وجد لقطة في غير طريق متينة : فهي لقطة على الصحيح من المذهب . وقدمه في الفائق .

واحتر الشيع تقي الدين رحمه الله أنه كاركاه .

واحتره في الفائق . وجعله في الفروع . ووجه له

ومنها : لو أخذ منه ، أو يؤنه ، ورث له بذله ، قال الصحيح من المذهب : أنه لقطة . نص عليه في روضة ابن القاسم ، وابن عتار .

وحريم له في الوجيز ، وغيره . وقدمه في المنى . والشرح ، وشرح المحرق ،

وابن درين ، والفروع ، والفائق ، وغيرهم .

وقيل لا يترفعه مع قرينة سرقة . وهو احتيال للمصنف .

قلت : وهو عين الصواب .

قال الخارقي : وهذا حسن .

وقال : قد يقال فيه معنى مسألة الظفر .

ومذهب الإمام أحمد رحمه الله : مع لأحد من

عليها : هل يتصدق به مدته معه ؟

إن قد . يعرفه ، أو يأخذ حقه بنفسه ، أو بإذن حاكم : فيه أوجه .

وأصحهم في المنى ، والشرح ، وشرح الخارقي ، والفروع ، والفائق ، ونحوه

المعية

قال المصنف ، ووجه الشرح . القول بأحد حقه بنفسه أقرب إلى مذهبنا

قال الخارقي . وهذا أقوى على أصل من يرى أن السند لا يتوقف على اللفظ

أما على التوقف : فلا كنيش من هذا

قال : ووجهه : فالأصح الحوال . رحمه المصنف

ومنها : لو وجد في خوف حيوان درة ، أو فداً . فهو لقطة لواحد . على

الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، وشرح الحارثي ، وصححه .  
ونقل ابن منصور : تكون لقطة للثاغ من ادعاء ، إلا أن يدعى المشتري . أنه  
أكله عنده . فهو له .

فما بين كانت لدرة غير منقوية في السمكة : فهي لاصيد . لأن الظاهر  
استلحاقها من معديها .

ومها : لو وجد لقطة نادر الحدب ، وهو في الحبش : عرفها . ثم وضعها في  
المضم . نص عليه .

وإن كان دخل ثمن عرفها ، ثم هي له . إلا أن يكون في حبش . فهي  
كلتي قدي .

وإن دخل متلصصاً عرفها ، ثم هي كسبيمة على الصحيح من المذهب .  
ويحتل أن تكون له من غير عرف . ذكره مصنف .

قلت : وهذا هو الصواب . وكيف يعرف ذلك ؟

ومها : مؤنة رد اللقطة : على راسها على الصحيح من المذهب . قدمه في  
الفروع . وقاله انقاضي في التمييز ، وأبو الخطاب في الانصار ، لتبرعه .

ومعناه في شرح لمجد : في عدم سقوط الزكاة قبل قبل التمكن .

وقال في الترغيب ، والرعاية : مؤنة الرد على الملتقط .

ومها : صياها بموته ، كلودسة .

وقيل : به عند الحلول . ووارثه كهبو .

ومها . الالتقاط : يشتمل على أمانة واكتساب

قال الحارثي : وللماس خلاف في المص منها . منهم من قال الكسب .

ووجه أنه مأك الأمر .

ومهم من قال : الأمانة . وهو الصحيح . لأن المقصود إيصال الشيء إلى أهله  
ولأنه شرع الحفظ والتعريف أولاً ، والملك آخره ، عند ضعف الترجي لملك



ومنها : لو استيقظ فوجد في ثوبه دراهم ، لاسلم من مَرَّها . فهي له ولا  
تعريف .

وللامام أحمد رحمه الله : من يوجب التعريف ، وسق المالك

ومنها : لو ألفت اربح إلى داره ثوب إسان . فإن جهل المالك : فلقطة .  
فإن علمه : دفعه إليه . فإن لم يفعل : ضمن بحسن ما القبر ، من غير إذن  
ولا تعريف

ومنها . لو سقط طائر في داره . فقال في المضي : لا يلزمه حفظه ، ولا إعلام  
صاحبه . لأنه محفوظ بنفسه . وهذا ما لم ينقطع عنه  
أما إن انقطع : وجب حفظه والدمع إليه . لأنه صانع عنه

## باب اللقيط

قائمة: قوله ﴿ وَهُوَ الطَّغْلُ الْمُبْدُودُ ﴾ .

قال الحارثي : تعريف « اللقيط » بالسود ، محتاج إلى إحصاء ، لتصادم بين اللفظ والتبديد ، كما بين .

ومع هذا فليس جامعاً . لأن الطفل قد يكون صائماً لا مسوداً

ومهم : من عرف بأنه الصانع ، وفيه ما فيه .

وقال في الرعايتين ، والوجيز : هو كل طفل نهذ ، أو ضل .

تنبيه: قوله ﴿ وَهُوَ الطَّغْلُ ﴾ .

معنى في الواقع في الغالب . وإلا فهو لقيط إلى من المميز فقط على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . والرعاية الكبرى ، والحارثي .

وقيل : والمميز أيضاً إلى النوع .

قال في الفائق : وهو المشهور

قال الزركشي : هذا المذهب .

قال في التلخيص : والمختار عند أصحابنا : أن المميز يكون عيباً لأنهم قالوا :

إذا التهم رجل وانه أمة معاً من له أكثر من سبع سنين : أقرع بينهما ، ولم يخير ، بخلاف الأئمة

قوله ﴿ وَهُوَ حُرٌّ ﴾

يعني في جميع أحكامه . هذا الصحيح من المذهب وعليه حميد لأصحاب .

وحرمه في معنى . والشرح ، وشرح الحارثي ، والفائق ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .

وقيل : إلا في القود . ومنه دعوى قاده رقة على ما يأتي .

قائمة : يستحب لمناظرة الإشهاد عليه وعلى ماله على الصحيح من المذهب

وقيل : يجب وتقدم صبره في اللقطة

نبيه : قوله ( ينفق عليه من بيت المال إن لم يكن معه ما ينفق عليه ) ملا راع

سكن إن تعدد : اقتصر الحاكم عليه . قاله الحارثي

في تفسر : على من علم حاله الإغنى . فهي فرض كفاية ، كالنظام . وهذا الإغنى يجب محاشاً عند القاضي وجعاً . مهم : صاحب استوعب ، والتحصين واحداً صاحب لوجر ، والتشيرة . وقال : له أن ينفق عليه من الزكاة . وقدمه في الرعاية .

قال الحارثي : وهو أصح

وقال . وكلام المصنف في المعنى يقتضي ثبوت الموضع تنفق إن اقتصر بالإعاق قصد الرجوع وقدمه في لفروع لأنه حصل الإعاق عليه بنية الرجوع . كس أدى حقاً واحداً عن غيره . على ما تقدم في باب الصهار .

وقال في القعدة الخمسة والسبعين : نفقة القبيط خرجها بعض الأصحاب على الرواتبين ميس أدى حقاً واحداً عن غيره ، على ما تقدم في باب الصهار ومهم من قال : يرجع هذا قولاً واحداً أو إليه ميل صاحب المعنى . لأن له ولاية على القبيط

ومن الإمام أحمد رحمه الله أنه يرجع ما أعتقه على بيت المال . انتهى وقال الناطم . إن بوى الرجوع واستأذن الحاكم : يرجع على الطفل بعد الرشد ، وإلا يرجع على بيت المال .

قال الحارثي : وما نقص السامري ، وصاحب التحصيل . فقالا : عدد تعدد

الاقراض على بيت المال ، وامتناع من وحب عليه الإغناق محمداً - إن أمتع الملتقط  
رجع على القبط ، في إحدى الروايتين .  
والأخرى : لا يرجع ما لم يكن الحاكم أذن له في الإغناق . زاد في التلخيص :  
والأصح أنه يرجع . انتهى

قال الحارثي : وانوجهت محمداً واستحقاق العوض لا يثبت . وإنما ذلك -  
والله أعلم - ما إذا كان للقبط مال تعدد بهاقه لبيع ، أو ينتظر حصوله من وقت ،  
أو غيره .

قوله ﴿ وَيُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ ﴾ بلا نزاع ﴿ إِلَّا أَنْ يُوجَدَ فِي تَلَدِ  
الْكُفَّارِ ، وَلَا مُسْلِمٍ فِيهِ . فَيَكُونُ كَافِرًا ﴾  
وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الحارثي : فانهى عبد الأصحاب : الحكم بكفره . وحرمه ، في الوحي  
وعيره . وقدمه في النفي ، والمحرر ، والشرح ، وشرح الحارثي ، والروع ، والفتق  
وعبرهم .

قال المصنف والشرح : وقال القاضي : يحكم بإسلامه أيضاً . لأنه يحتمل أن  
يكون فيه مؤمن بكنهه .

قال الحارثي : وحكى صاحب المحرر وجهاً أنه مسلم اعتباراً بمقد أوريه  
قائمة : لو كان في دار الإسلام بذلك أهلها أهل دمة ، ووحد فيه . لقيط :  
حكم بكفره . وإن كان فيها مسلم حكم بإسلامه قولاً واحداً فيهما ، عند المصنف  
والشرح ، وعبرهم .

وقيل : يحكم بإسلامه إذا كان كل أهلها أهل دمة .

قال الحارثي : احتاره القاضي ، وإن عقل .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ فِيهِ مُسْلِمٌ : فَعَلَى وَحْتَيْنِ ﴾

عنى إذا كان في بلد الكفار مسلم ولم واحداً . قاله في التنجيس ، وشرح  
الحارثي . وأخضعهما في الهدية ، والذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ،  
والشرح ، والرعايتين ، والحدوى الصغير ، وشرح الحارثي ، والكافي ، وشرح  
ابن مسعود .

أمرهما : يحكم تكفيره . وهو المذهب حرمه في سور . وقدمه في المحرم ،  
والفروع ، والقائى .

والوجه الثاني : يحكم بإسلامه . جزم به في الوجيز .

فانظرنا

إمرأهما : قال الحارثي مثل الأنساب في السطوح ، والسير ، واعتبرا  
إقامته (مما) ، حتى صرح في التنجيس أنه لا يكتفى بمروره مسافراً  
وقال في الرعاية : وإن كان فيها مسلم ساكن : فلقط مسلم .

الثاني : قال في القائى : لم يكثر المسلمون في بلد الكفار : فلقطها مسلم .  
وقال ابن عبدوس في مذكرته ، وصاحب الرعايتين ، والحدوى الصغير وغيرهم  
ومثل مسألة الخلاف في الرعاية بالمسلم الواحد

قوله ( وما وجد مقة من فراش تحته ، أو ثياب ، أو مال في جنبه  
أو تحت فراشه ، أو حيوان مشدود ببابه : فهو له ) وهذا بلا راع .  
وقال المصنف في المعنى ، والكافي ، والشرح ، وابن رزين في شرحه ،  
وعبرم . وكذا لو كان مدفوناً في دار ، أو حيمة تسكون له .

وظاهر كلام الحد ، وحجاجة : خلافة

قوله ( وإن كان مدفوناً تحته ) يعنى . إذا كان الدفن طرياً  
( أو مطرئاً قريباً منه ، فعلى وجهين ) .

ذكر المصنف هتا مسألتين .

إحدهما : إذا كان مدفوعاً تحت ، والدفع طرياً ، فإطلاق منه وحده  
وأطلقهما في المذهب ، والرغائتين ، والفروع ، والفائق ، والحاروي الصغير ،  
وشرح الحارثي ، والشرح

أمرهما : يكون له . وهو المذهب .

صحته في التصحيح . وقطع به ابن عميل ، وصاحب الخلاصة ، والمحرر ،  
والوجيز ، والنور ، وتذكرة ابن عبلوس .  
فت : وهو الصواب .

والنوع الثاني : لا يكون له . قدمه في الهداية ، والمستوعب ، والسكاي ،  
والتنخيص ، والنظم ، وشرح ابن رزين . وهو المذهب على التصحيح في إعطاة .  
وحكي في الرغائتين ، والحاروي الصغير ، والفائق وحياً : أنه له ، ولو لم يكن  
الدفع طرياً ، وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وهو بعيد جداً .

وهذا ذكره في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وشرح الحارثي .

الثانية : إذا كان مدفوعاً قريباً منه . فإطلاق المصنف فيه الوجهين

وأطلقهما في المذهب ، والسكاي ، والشرح ، وشرح الحارثي ، وابن معاذ  
والرغائتين ، والحاروي الصغير ، والفروع ، والفائق ، والنظم .

أمرهما : يكون له . وهو الصحيح من المذهب . صحته في المعنى ، والشرح  
والفائق ، والتصحيح . وحرم به في الخلاصة ، والمحرر ، والوجيز ، والنور .

والنوع الثاني : لا يكون له . قدمه في الهداية ، والمستوعب ، والتنخيص ،

وشرح ابن رزين . واختاره ابن البناء .

ول قول ثالث في أصل المسألتين بالفرق بين المتيق قريباً منه وبين المدفوع

نحته . فيكون التقى القرب : له دون المدحور تحته . قاله في المحرر وقطع به .

قال الحارثي : ويقضيه إرادته في التقى .

قلت : قدم في الكافي ، والعلم . أنه لا يملك المدحور .

وأطلق في التقى القرب الوحيين ، كما قدم

قوله ( وله الإفاق عليه مما وجد معه ) بغير إذن حاكم .

هذا المذهب وعيه الأصحاب وقطع به من حميد ، والمصنف في الكافي

وتوحيه ، وغيرهم وقدمه في الدعوى ، وغيره .

وعنه : ما نذكر على أنه لا ينفق إلا بأذنه

وهو وجه في شرح الحارثي ورد هذه الرواية للحمد في شرحه ذكره في

القواعد ، ومصنف فقه الركني

ونقد قبيحاً : به تنفق عليه من ماله وبوي رجوع

شوامر

مما وكذا الحكم في حط ماله . قطع به في المعنى ، وغيره .

وقال في التنجيس : يحتمل اعتبار إذن الحاكم فيه

ومما : قور الله ، والوصية

وبالحارثي : مقتضى قوله في المعنى أنه لا ينفق .

ومقتضى كلام صاحب التنجيس . أنه لا حكم

قلت : كلام صاحب معى موافق لقواعد المذهب في ذلك .

قوله ( وإن كان فاسقاً ، أو رقيقاً ، أو كفوفاً ، واللقيط مسليماً ،

أو بدويّاً يستقل في المواضع ، أو وحده في الحضر ، فأراد تقنه إلى

البادية . لا يقر في يده ) .

شترط في شقطنه . أن يكون عدلاً على الصحيح من المذهب

وقد قال المصنف قبل ذلك : أرى الناس محصاته : واحده ، كان أمياً .  
 حذره القاصي ، وقال : المذهب على ذلك ، واحتاره أو احطاب ، وابن  
 عقيل وغيرهم .

قال في الفائق : وتشترط المدالة في أصح الروايتين  
 وحرم اشتراط الأمانة في المتن في الهدية ، والذهب ، والمستوع ،  
 والمخالصة ، وغيرهم .

وقطع في لوحي ، والمحرر ، وغيرهما : أنه لا يقر بيد فاسق  
 وقدمه في الكافي ، والشرح ، والطلم ، والمروء ، وغيرهم  
 وقيل : يقر بيد الفاسق إذا كان أمياً . وقدمه في الرعاية في موضع ، وابن  
 رزبن في شرحه ، وهو ظاهر كلام الخرقى .

فإنه قال : وإن لم يكن من وحد القيط أمياً . مع من السفر به  
 فظهره : أنه إذا أقام به : كان أحق به ، وإن كان فاسقاً .  
 وأمره صاحب التمهيد ، والمروء ، وغيرهما على حذره  
 وقال المصنف ، وثبه الشارح على قوله : ينبغي أن يضم إليه من يشرف  
 عليه ، ويشهد عليه . ويتبع أمره ، ليؤمن من التمر بط فيه .

نسيب : ظهر قوله « وإن كان فاسقاً لم يقر في يده » أن مستور الحال يقر  
 في يده ، وهو صحيح . وهو المذهب .

وحرم به في المعنى ، والشرح ، وشرح الخرقى ، والدائق ، وغيرهم .  
 لكن لو أراد السفر به : فهل يقر بيده ؟ فيه وجهان .  
 وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والطلم ، والركشي ، وشرح الخرقى ،  
 والفائق ، وغيرهم .

أمرهما : لا يقر بيده . حرم به في الكافي . وقدمه ابن رزبن في شرحه



والثاني : يقر في يده .

وأما الرقيق : فليس له التقاطع إلا بإذن سيده . اللهم إلا أن لا يجد من يلتقطه  
فيجب التقاطه لأنه تحليص له من العسكرة .

أما مع وجود من هو أهل للتقاطه فقطع كثير من الأصحاب عنه من  
الأحد . معللاً بأنه لا يقر في يده ، أو بأنه لا ولاية له .

قال الحارثي : وفيه نظر . فإن أخذ القبط قرينة فلا يحتص بحر . وعدم  
الإقرار بيده دواء لا ينفع أحدهما .

فعلى مذهب إمام أن أدب له سيده : فهو نائبه . وليس له الرجوع في الإذن .  
قوله ابن عقيل .

وقتصصر عليه في المص ، والشرح ، وشرح الحارثي . وحرم به في العروع .  
وأما المذهب : المذهب ، وأم الولد ، ونسب عتقه : كالقن لقيام الرق . والمكاتب

كذلك . قاله في المنق ، والشرح ، وشرح الحارثي  
ومن جهة رقيق كذلك لأنه لا يتمكن من أشكال الخصية .

وأما الكافر : فليس له التقاط المسلم ، ولا يقر بيده . ومراده بالكافر هـ .  
الذي ، وإن كان الحارثي طريق أولى .

تسمية : ظاهر كلام المصنف . أن الكافر إذا التقط من حكم كفرة أنه يقر  
بيده . وهو صحيح صرح به القاصي ، وغيره من الأصحاب .

ولكن له التقاط مسلم وكافر . فقال لأصحاب : هم سواء . وهو المذهب  
وقيل أنسلم أحق . احتاره المصنف ، والمناظم .

قال الحارثي : وهو الصحيح لا تردد .  
ويأتي ذلك في عموم كلام المصنف قريباً

### قائمتان

أما هما : يشترط في الملتقط نصاً . أن يكون مكلفاً . فلا يقر بيد صبي ، ولا محبوس .

الثانية : يشترط ارشاد . فلا يقر بيد السفه حرم به في الهدنة ، والمذهب ، والمستوعب ، والناحص ، وغيرهم . ودفعه في الرعية .

ثم قال ، قلت : والسفيه كالفاسق . انتهى .

لأنه لا ولاية له على نفسه فليس أن لا يكون وما على غيره

وظاهر كلام المصنف هـ ، وصاحب المحرر وغيرهم . أنه يقر بيده لأنه أهل للأمانة والتولية .

قال الحدائق : وهذا أصح . وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

قلت : وهو الصواب .

وأما إذا التقطه الدوي الذي ينقل في مواضع ، لحرم المصنف هـ : أنه

لا يقر بيده . وهو أحد الوجهين وهو المذهب وحرم به في الوجهين ، ومسور ، وشرح ابن صبا .

قال الحدائق : هذا أقوى

والوجه الثاني : يقر بده أسيرين .

قلت . وهو الصواب .

وأطلقهما في الهدنة ، والمذهب ، والمستوعب ، وإخلاصة ، وانفى ، والسكاني ، والشرح ، والمحرر ، والفروع ، والفاق ، وأربعة عشر ، ودوي الصغير ، والمطم ، وغيرهم . وقال في التزويج ، والتحصين ، متى وحده في قضاء حوائج ، فله نقله حيث شاء .

وأما إذا التقطه من في الحصر ، فردد فنته إلى الدابة ، لحرم المصنف أنه

لا يقر في يده . وهو الصحيح من المذهب . وعنه جماهير الأصحاب . وحرم به  
الخارقي في شرحه ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والمنسوع ، والخلاصة ،  
والغرر ، وشرح ابن ريس ، وأوجيزه والزركني ، وغيرهم . وقلمه في المروع  
وقيل . . وأطعمهما في المعنى ، والشرح  
وتقدم كلام صاحب الترتيب .

قوله ( وإن التقصير في التحصير من يريد الثقلة إلى بنية آخر ، فهل  
يقر في يده ؟ على وجهين )

وأصعبهما في الهداية ، والمذهب ، والمنسوع ، والخلاصة ، والمعنى ، والغرر ،  
والشرح ، والفاثي ، وشرح الخارقي ، وابن منجد ، وابن عتيق ، والحدادي الصغير ،  
والزركني

أهمهما . لا يقر في يده . وهو الصحيح من المذهب . قدمه في الدعاء ،  
وشرح ابن ريس

والرمح الثاني . . وهو ظاهر ما حرم به في النحر . وصحة العلم ،  
وصاحب التصحيح .

### قوام

أحدها : وكذا الحكم لو نقله من يد إلى يد ، في أيديهم . قال القدسي  
في الجرد ، وغيره .

الثاني : وكذا الحكم لو نقله من حلة إلى حلة .

غيره : يستثنى من هذه المسائل : لو كان البدن ميتاً . كقولنا : يسار ونحوه .  
فيه يجوز النقل إلى البدنة ، لتعين صحة في النقل . قال الخارقي  
فت . . فيعاني .

الثالثة : حيث يقال بانواعه من التفتت - فيما تقدم من المسائل - لإثبات ذلك  
عدد وجود الأولى به .

أما إذا لم يوجد فإدراكه : بيده أولى كيف كان لرحمته بالسبق إليه  
قوله ﴿ وَإِنْ التَّقْطُعُ اثْنَانِ ، قُدِّمَ الْمُوَسِّرُ مِنْهُمَا عَلَى الْمُتَسِّرِ ، وَالْمَقِيمُ  
عَلَى الْمُسَافِرِ 》 .

لا أعلم فيه خلاف وطاهر كلامه : أن التلوي وصده ، والسكرام وصده .  
وطاهر المدلة وصده ، في ذلك على حد سواء . وهو كذلك قدمه في المروع .  
وقاله القاضي ، وإن غفيل

وقال في التخصيص ، والترغيب : يقدم التلوي على صده .  
وقال في المعنى ومن تبعه : وعلى قياس قولهم في تقديم الموسر : يسمى أن يقدم  
الجواد على البخيل - انتهى .

وقيل : يقدم طاهر المدلة على صده . وهما احتمالان مطلقان في المعنى ،  
والشرح وأطلق الوهم من الحارث

فأمره : الشركة في الأقط : أن أحدهما جميعاً ، ولا اعتراض بقيام المحرد بعده  
لأن الأقط حصة الأحد فلا يوجد بدونه ، إلا أن أحدهما غير تامر . فالتفتت  
هو الأمر . لأن المباشر ثابت عنه . فهو كاستنائه في أحد المباح  
تقدم : دخل في كلام المصنف لو التفتت مسلم وكافر . وهو كذلك وهو  
لذهب . وعينه الأصحاب

وقيل : السبق أولى احتاره مصنف ، وأحارثي ، والناظم ، وغيرهم . وتقدم  
ذلك أيضاً

قوله ﴿ فَإِنْ شَاحَا : أُفْرِغَ يَتْنُهُمَا 》  
هذا المذهب وعينه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم منهم صاحب

المعنى ، والشرح ، والقواعد ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في المروغ ، وشرح  
الخرشي .

وقيل : يسلمه حكم من شاء . منها أو من غيرهم .  
وقال الخرشي : ذكر صاحب الخرج في باب حصنة أن الرقيق إذا كان  
بعضه حرأنته في حصنته سيده وسببه .  
وحكى ذلك عن أبي بكر عبد العزيز  
قال : فيخرج هنا مثله . والمذهب الأول . انتهى .

نعيه : قوله ( وإن احتلما في المنتقط منهما ، قُدِّمَ من له يئنة )  
بلا راع

فإن كان لكل واحد منهما سنة - قدم أسبق تاريخاً - قاله في المعنى ،  
والشرح ، والهداية ، والذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، ولكافي ، وغيرهم .  
وإن اتفقت تاريخها أو أطلعت ، أو أرحت إحداهما وأطلعت الأخرى :  
نأخذنا . وهل يستطآن أو يستصلان ؟ فيه وجهان  
وأطلقها في المعنى ، والشرح ، وشرح الخارقي ، وغيرهم .  
أمرهما بقطر فيصيران كن لا يئة له .

وحرم به - في إذا تساوى - في الهدية ، والذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .  
وغيرهم

والثاني : يستملان ويقرع بينهما ، فمن قرع صاحبه كان أولى به .  
قال في الكافي : وإن تساوى في اليد أو عدمها سقطت ، وأقرع بينهما فقدم  
مها أحدهما وحرم به من رزق في شرحه  
ومحمد : إذا - يكن في أحدهما

قال الحارثي : وفي بيعة المال وجه تقديم المطلقة على المؤرخة . وهو صحيح .  
بل الأولى : تقديم المؤرخة انتهى .

ومأني ذلك في باب الدعوى محرراً .

فإن كان القسط في يد أحدهما ، فهل تقدم سعة الخرج ؟ فيه وجهان ، مسير  
على الزوجتين في دعوى المال ، على ما أتى في بيعة الدخول والخارج .

وقال في العروة : تقدم رب الدمع سعة . وفي يمينه وجهان .

قوله ( فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا يَمِينٌ : فَيُؤْتَى صَاحِبُ الْيَدِ ) بلا راع .

سكن هل يخلف معها ؟ فيه وجهان ، وأخلفهما في الكافي ، والعروة

أخلفهما . لا يخلف . وهو ظاهر كلام المصنف هـ . واحتاراه ابن عقيل ،

والقاضي . وقد هو قيس المذهب .

وقدّمه ابن رزين في شرحه .

والوجه الثاني : بخلاف قوله أبو الخطاب وهو له نصف ، والشارح

ول الحارثي : وهو الصحيح .

فأمرنا

إمداها قوله ( فَإِنْ كَانَ فِي أَيْدِيهِمَا قِرْعٌ يَنْتَهُمَا . فَمَنْ قِرْعٌ

سُئِلَ إِلَيْهِ مَعَ يَمِينِهِ ) .

على الصحيح من المذهب : أنه في معنى ، والشرح وقال : وعلى قول القاضي

لا تشرع إيمان هـ . وبسبب إليه تعدد وقوع القرعة له . وأخلفهما في الكافي

الثانية : لو ادعى أحدهما أنه أخذ منه قهراً ، وسأل أحدهما يمينه . قل في

العروة : فيتوجه لإحلافه .

وقال في المنتخب : لا يخلف ، كطلاق . تدعى على الزوج

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا يَدٌ فَوَسَّعَهُ أَحَدُهُمَا ﴾

معنى : سلامة مستورة في حشد قدم هذا الذهب حرم به في الهداية ،  
والذهب ، وإخلاصه ، ولوجيز ، وشرح الحارثي ، والحري ، والقواعد الفقهية ،  
في القاعدة الثامنة والتسعين ، وغيرهم وقدمه في القروع ، وغيره  
وذکر القاضى في الخلاف ، وصاحب المنهاج ، ومنتخب ، والوسيلة : أنه  
لا يقدم وأصفه .

وذکره في القسوس ، وغيور مسائل عن أصحاب ، وإليه ميل الحارثي . فإنه  
نظر على تعليل الأصحاب

فأمره . لو وصده حية . أفرع بينهما

قال في المنهاج : وفتصر عليه الحارثي

قوله ﴿ وَإِلَّا سَفَعَهُ الْحَاكِمُ إِلَى مَنْ يَرَىٰ مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمَا ﴾ .

معنى : إذا لم يكن في أيديهم ، ولا في يد واحد منهما ، ولا بينة لهم ،  
ولا لأحدهما ، ولا وصده ، ولا أحدهما . وهذا المذهب . وعليه جمهير الأصحاب .  
قال الحارثي : قال الأصحاب ، والمصنف هنا : يسلط القاضى إلى من يرى  
منهما ، أو من غيرهما . انتهى .

قال في القواعد . قال القاضى ، والأكثر : لاحق لأحدهما فيه ، ويسلطه  
الحاكم لمن شاء منهما ، أو من غيرهما انتهى واختاره أبو الخطاب ، وغيره . وجرم  
به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في القروع ، وغيره .

وقال مصنف : والأولى أن يقع بينهما كما ذكر في أيديهما

فأمره : من أسقط حقه منه : سقط .

قوله ﴿ وَمِيرَاتُ اللَّقِيطِ وَدِيَّتُهُ إِنْ قُتِلَ لَتَيْتَ الْمَالُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، وقطع به كثير منهم .

ودكر ابن ابي موسى في الإرشاد : أن سعر شيوخه حكى رواية عن الإمام  
أحمد رحمه الله : أن المنقطع يرثه واحداه الشيخ عبي الدين رحمه الله تعالى وبصره .  
وصاحب المائق . قال الحارثي : وهو الحق  
قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَ عَمَدًا فَوَلِيَّهُ الْإِمَامُ . إِنْ شَاءَ اقْتَصَصَ . وَإِنْ شَاءَ  
أَخَذَ الدِّيَّةَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أبو الخطاب في الهداية ، وغيره .  
ودكر في التلخيص وحياً أنه لا يجب له حق الاقتصاص . وأن أبا الخطاب  
حرجه

قال : ووجهه أنه ليس به وارث معين فاستحق جميع ماله من وعيهم  
صبيان ومحبين فكيف يستوى ؟

قال : وهذا يخفى في قتل كل من لا وثاق له انتهى

قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ طَرَفَهُ عَمَدًا . انْتِظِرْ بُلُوْعَهُ ﴾

سعى : مع رشده . هذا المذهب .

قال الحارثي : هذا الصحيح المشهور في المذهب .

قل في الفروع : والأشهر ينتظر رشده إذا قُصَّ طَرَفُهُ

وحرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وخلاصة ، وغيرهم وقدمه

في الشرح ، وغيره

وعنه : للإمام استيعاؤه قبل البلوغ . نص عليه في رواية ابن منصور .

قل في المائق : وهو المصووص المحذر وأطلقهما في المائق .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَقِيرًا مَحْبُوبًا فَلِلْإِمَامِ الْقَوِيُّ عَلَى مَالٍ يُنْفَقُ

عَلَيْهِ ﴾

هذا المذهب حرم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،



والحق ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم من الأصحاب . وصححه القاضي ، وغيره .  
وحكا المجد عن نص الإمام أحمد رحمه الله .  
وقيل : ليس له ذلك .

قال في فتح : في باب استيفاء القصص - فإن كان محتاجين إلى الفقه -  
بمعنى الصبي والمجنون - فهل لوليها المعفو على الذب ؟ يحتمل وجهين .

فعل هذا : بحسب على الإمام فدل ذلك لأن عليه رعاية الأصلح والتعجيل  
هذا : هو الأصح . قدمه الخزانة في شرحه . وهو الدواب  
وقال القاضي ، وابن علقم : يستحب ذلك ، ولا يجب .

نسب : دخل في عموم قوله « انتظر بلوغه » أنه لو كان صبياً عاقلاً ، فبسبب  
الإمام المعفو على مال سرق عليه وهو أحد الوجهين . وهو طاهر ما قطع به في  
المداية ، والمذهب ، والشيوع ، والخلاصة ، وغيرهم  
وجزم به في الشرح هنا ، والفصول ، والمنقح هنا  
والنرم الثاني . للإمام ذلك وهو الصحيح من المذهب .

قال القاضي ، والمصنف في باب القود - عند قول الخرق « إذا اشرك جماعة  
في القتل » - هذا أصح .

وكذا قال في السكاي ، في باب المعفو عن القصص . وصححه في الشرح في  
باب استيفاء القصص .

وحكا المجد عن نص الإمام أحمد رحمه الله

وفي بعض نسخ فتح هذا « إلا أن يكون صغيراً أو مجنوناً » نأوه ، لأنهم و  
وقد قال المصنف - في هذا السكاي في باب استيفاء القصص - : فإن  
كان محتاجين إلى الفقه - بمعنى الصبي ، والمجنون - فهل لوليها المعفو عن الذب ؟  
يحتمل وجهين

وكذا قال أبو الخطاب في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم هناك .  
وأطلقهم أيضاً في المدوع ، والبرعة .

ودخل أيضاً في عموم كلامه ، لو كان محمداً عبداً ليس للإمام العموع على  
مال ، بل ينتظر إفاقته وهو مذهب

قال الحارثي هذا المذهب وقطع به في الشرح

ودكر في التلخيص وحج للإمام ذلك وحرم به في المصنف ، والمعنى .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز وأطلقهما في القروع ، والرعاية

تم : حيث قال ينتظر البوع أو العقل . فإن الحارثي يحس إلى أن البوع  
والإفاقة . وحيث قضا بالتمجيل وأحد المال . لو طلب اللقيط بعد بلوعه وعقله  
القصاص ورد للمال : لم يجب ذكره في التلخيص ، وغيره . وفرقوا بينه وبين  
الشعبة

قوله ( وَإِنْ ادَّعَى الْجَانِي عَلَيْهِ ، أَنْ قَازَفَهُ رَقَةً ، فَكَذَبَهُ الْقَاطِطُ بَعْدَ  
بُلُوعِهِ . فَاَلْقَوْهُ قَوْلُ الْقَاطِطِ ) وهو المذهب

قال الحارثي : هذا المذهب . وحرم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في المعنى ،  
والشرح ، وشرح الحارثي ، والفاثق ، وغيرهم .

ويحتمل أن القول قول القاذف . قاله المصنف .

قال الحارثي : ودكر صاحب المحرر . في فتن من لا يعرف إذا ادعى رقة .  
وحج : أن القول قوله

وعن القاضي في كتب الحصال : أنه جرم به . لأن الرق محتمل . والأصل  
البراءة

ودكر صاحب المحرر . في قدح من لا يعرف إذا ادعى رقة . رواية بقول  
قوله . لأن احتمال الرق شبهة ، والحد يدرك بالشبهات ، والأصل البراءة

فائدة لو كان القصد ميمراً ، بطأ مثله : وحب الحد على فادعه على الصحيح  
من المذهب . نص عليه

وخرج وجه بانتفاء الوجوب . وقيل : هو رواية  
على المذهب : يشترط لإقامته المطالبة سد البوغ وليس للولي المطالبة  
ذكره المصنف وغيره . ونفى ذلك في أو ثل باب القذف .

قوله ( وَإِنْ ادَّعَى إِنْشَاءُ أَنَّهُ مَمْلُوكُهُ : لَمْ يُقْبَلْ ) قوله ( إِلَّا بَيِّنَةٌ  
تَشْهَدُ : أَنَّ أُمَّتَهُ وَلَدَتْهُ فِي مِلْكِهِ ) .

إذا ادعى إنسان أنه مملوكه ، فلا يجوز : إما أن يكون له بيعة ، أو لا  
فإن لم يكن له بيعة ، فلا يجوز : إما أن يكون في يده ، أو لا  
فإن لم يكن في يده ، فلا شيء له .

وإن كان في يده ، فلا يجوز : إما أن يكون مستعقداً أو غيره .  
فإن كان هو المستعقد ، فلا شيء له أيضاً . ذكره في التلخيص ، وغيره .  
وإن كان غير المستعقد هو صدق ظاهراً الحارثي وقاله في التلخيص وغيره . دلالة  
اليد على الملك .

قال الحارثي : ومقتضى كلام المصنف في معنى . والمكان : وجوب بيعة .  
وهو الصواب . لإمكان عدم ملك . فلا بد من بين ثمر ذلك  
نعم إذا بيع ، وقال : أنا حر . - - يفعل .

وإن كان له بيعة ، فلا يجوز . إما أن تشهد بيده أو عنده ، أو سبب ملكه  
فإن شهدت بيده ، فإن كان غير مستعقد : حكم له بها . والقول قوله مع بيعة  
في الملك . ذكره المصنف ، والترح ، والقاضي أيضاً . لدلالة اليد على الملك .  
رأى القاضي : وأنه ضل عنه ، أو ذهب ، أو غصب .

وإن شهدت : أن أمته ولده في ملكه ، فقد لأصحاب . هو له

وإن اقتصرنا على أن أمته ولدته ، وه نقل « في ملكه » فقدم المصنف :  
أنه لا بد أن نشهد أن أمته ولدته في ملكه . وهو المذهب . قدمه في المروء .  
وصححه المصنف . وحرم به في متعبد الأدي . وقطع به المصنف . وهذا الكتاب  
في أثناء كتاب الشهادات .

ومحتمل أن لا يستمر قول البينة في ملكه بل تكفي الشهادة بأن أمته  
ولدت

وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمعنى ، والشرح ، والمحرر ،  
وشرح الحنفى . والرأى ، والظاهر الصغير  
وإن شهدت له أنه مملوك ، أو مملوكة ، أو عبده ، أو قيده . ثبت ملكه  
بذلك . على الصحيح من المذهب .

قطع به في المعنى ، والكافي ، والشرح ، والقاصي ، وأمر عقيل ، وصاحب  
المحرر ، وغيرهم .

وفيه وجه آخر : لا بد من ذكر السب وهو ظاهر كلام المصنف هـ .  
وأما المذهب في الهداية ، وصاحب المذهب ، والمستوعب ، وخلاصة ، وغيرهم  
لاحتتمل التعويل على ظاهر اليد . وأطلقهما الحارثي في شرحه

وفيه وجه ثالث : أن البينة لا تسمع من استنقذ ، وتسمع من غيره . لا احتمال  
تعمدها على يد الملتفت . ويده لا تغفل الملك . احتاره صاحب المعين

فأمره : قال في المعنى . إن شهدت البينة بذلك ، أو دليده . لم يقبل إلا  
رحلان ، أو رجل واحد

وإن شهدت أولاء : قبل امرأة واحدة ، أو رجل واحد . لأنه لا يطعن  
عنه الرجال .

وقال القاصي . يقبل فيه شهادتان ، وشاهد واحد . ولا يقبل فيه البينة .  
قال الحارثي وهو أشبه بالمذهب

قوله ﴿وَإِنْ أَقْرَبَ بِرَقٍّ بَعْدَ يُلَوِّغِهِ : لَمْ يُقْبَلْ﴾ .

إذا قرأ اللقيط بـ راق صد البوع ، فلا يحو : إما أن يتقدمه تصرف ، أو إقرار محرية أولاً .

فإن لم يتقدم إقراره تصرف ولا إقرار محرية ، بل قرأ بـ راق - حواء أو ابتداء - وصدقه بـ راقه . فاصحح من ذهب . أنه لا يقبل إقراره بـ راق وخالة هذه . صححه المصنف في المعنى . وحكاها القاسمى وجهاً .

وقطع صاحب المحرراته بـ راق قوله وحده في التحصيل . وما إلى إيه الحرفي ، وقدمه ابن رزيق في شرحه . وضمهما في الشرح .  
وإن تقدم إقراره بـ راق تصرف سبع ، أو شراء ، أو سكاح ، أو إصدار ومحو : فهذا لا يقبل إقراره بـ راق . على الصحيح من الذهب . وعليه الأكثر . وقلمه في الفروع ، وغيره .

وعنه . نقل . اختاره ابن عقيل في التذكرة

وقال القاسمى : يقبل فيها عليه . رواية واحدة

وعلى يقبل في غيره ؟ على روايتين .

قال الحارثي . وحكى أبو الخطاب في كتابه ، والدمري عن القاسمى .

احتج من الروايتين : نفس حقه . أما ما تضمن حقه عليه : فيقبل رواية واحدة .

قال : وحكاها المصنف هنا مطلقاً عنه

وإن تقدم إقراره بالخرقة ، ثم قرأ بـ راق . - نقل قوله قولاً واحداً

ولو قرأ بـ راق له ، ثم صدقه . - نقل إقراره

ثم قرأ بـ راق - وقف . يقول للإقرار في أصل المسألة - في قوله له

وحيث وأصمهما حارثي ، والدمري وذكرهما القاسمى وغيره

أمرهما نقل احتج به تصنف وغيره .

والثاني : لا يقبل .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِنْ كَافِرٌ ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ . وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّ ﴾

إذا بلغ اللقيط سباً يصح منه الإسلام والردة فيه . على ما أتى في باب الردة .

فمطلق بالإسلام : فهو مسلم . ثم إن قال : إِنْ كَافِرٌ . فهو مرتد بلا نزاع .

وإن حكى إسلامه ، تبعاً للدار وبلغ . وقال : إِنْ كَافِرٌ . وهي مسألة المصنف .

لم يقبل قوله وحكمه حكم المرتد . وهو الصحيح من المذهب .

قال الحنفى : هذا الصحيح . وحرم به في الوجير وغيره . وقدمه في المعنى ،

والشرح ، والحجر ، والزعميين ، والدروع ، والدائق ، والحدوى الصغير ، وغيرهم .

والنوم الثاني : نُقِرَ عَلَى مَقَالِهِ الْقَاسِى . قال : إلا أن يكون قد مطلق

بالإسلام وهو يعقله

قال المصنف ، والشارح : وهو وجه بعيد .

فعلى هذا الوجه : قال القاسى ، وأبو الخطاب وغيرهم : إن وصف كُفْرًا يقر

عليه بالحرية : عقدت له الدمة . وأقر في الدار . وإن لم يبدل ، أو كان كُفْرًا

لا قرع به . الحق : أنه .

قال في المعنى : وهو بعيد جداً

قوله ﴿ وَإِنْ أَقَرَّ إِنْسَانٌ أَنَّهُ وَدَّهَ : الْحَقُّ بِهِ ، مُنْصَبًا كَانَ أَوْ كَافِرًا

وَحُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ، حَتَّى كَانَ اللَّقِيطُ أَوْ مَيْتًا ﴾ .

إذا أقر به حر مسلم ، يمكن كونه منه : حتى لا نزاع . ونص عليه في رواية

جماعة .

وإن أقر به ذمى . الحق به سباً على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وهو داخل في عموم نص الإمام أحمد رحمه الله .

وقيل : لا يلحق به أيضاً في القتب . ذكره في الرعاية

إذا علمت ذلك فلا سمحه في الدين بلا راع ، على ما ذكر في كلام المصنف .  
ويأتي حكم بعتته في النفقة

قال القسبي ، وغيره : وإذا بيع ، فوصف الإسلام : حكم أنه لا يرل مسماً .  
وإن وصف الكفر ، فهل يفر ؟ فيه المذهب المذكورين في المسألة التي فيها  
قوله : « ولا يتبع الكافر في دينه إلا أن يُقيم يثة » أنه « ولد على  
فراشه »

هذا المذهب وحرمه في الوجيز وغيره .

قال الشارح : هذا قول بعض أصحاب . وقيس المذهب . لا يلحقه في الدين ،  
إلا أن تشهد أئمة : أنه ولد بين كافرين حين لأن الطفل يحكم بإسلامه بإسلام  
أحد أبويه . أو موه . انتهى

قال الحارثي ، قال الأصحاب . إن أمم الذي يثمة بولادته على فراشه : لحقه في  
الدين أيضاً . نشوت أنه ولد بين دنيين . فكأنه لم يكن قتيلاً .

وهذا مفيد ، يستمر رأويه على الحياة والكفر وقد أشر إليه في الكافي .  
لأن أحدهم لو مات أو أسد حكم بإسلام الطفل فلا بد فيها قالوا من ذلك .  
انتهى

« وَإِلَّا تُقَرَّتْ بِهِ إِمَامَةُ الْإِسْلَامِ »

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

قال الحارثي : هذا المذهب عند الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقد مر في القروع ، وغيره .

فعل هذا ، قال الأصحاب : لا يسرى للحاق إلى روج ، بلون تصديقه ، أو قيام  
بينة بولادته على فراشه .

وعنه . لا يصدق بأمرأة من وجه .

وعنه : لا يلحق بالمرأة لها نسب معروف أو إخوة .  
وقيل : لا يلحق بالمرأة من هو احتمال المصنف وحكاية ابن السكيت  
إجماعاً

نحوه : مثل كلام المصنف ، وأما أنه يلحق به وهو صحيح . وهو  
المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الحارثي : استلحق العدك كاستلحق الحر في لحاق النسب . فله لأصحاب  
النسب

ولا نحب بفقته عليه ، ولا على سيده لأنه محكوم بحريته . وتكون بفقته من  
بيت المال .

نحوه : مثل قوله : أو امرأة . لو أفرت أمة به . وهو صحيح . وهو  
المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الحارثي : والأمة كالخرة في دعوى النسب ، على ما ذكر . فله لأصحاب .  
إلا أن الولد لا يحكم برقه بدون سنة . حكاه المصنف . ومن عليه من رواية  
ابن ميثم .

### قوائم

أماها : المحبون كالطفل إذا أمكن أن يكون منه ، وكان محبوس النسب  
الثانية : كل من ثبت حقه بالاستلحاق ، ولو بلغ وأسكر : لم يثبت إليه .  
قاله الأصحاب . فله الحارثي .

ويأتي حكم الإرث في باب الإقرار بمترك في الميراث ، وكتاب الإقرار .  
الثالثة : لو ادعى أحب به ثبت ، مع فقد ملك سيده ، ولو مع بينة بسبه  
قال في الترتيب ، وغيره : إلا أن يكون مدعيه امرأة فثبت حرته وإن  
كان رجلاً عربياً فثبت . وفي غيره : وجهان



أمرهما : حجة إسلامه . واقتصر على ذلك في المروع .

نبيه : صاهر قوله ( وَإِنْ ادَّعَاهُ انْثَانٌ أَوْ أَكْثَرُ ، لِأَخْذِهِم بِدَّةٍ :  
قُدِّمَ بِهَا . فَإِنْ نَسَاوُوا فِي يَنَّتِهِ ، أَوْ عَدَمَهَا : عُرِضَ مَعَهَا عَلَى انْقَافَةِ ،  
أَوْ مَعَ أَقَارِبِهَا وَإِنْ مَاتَا ) :

سمع دعوى الكافر ، ولو لم يكن له ينة ، وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه  
الأصحاب .

وفي الإرشاد وجه : لا تسمع دعوى الكافر بلا ينة .

وقال في الصحاح : إِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا يَدٌ غَيْرُ يَدٍ لَاقِطَةٍ - وَكَانَ قَدْ سَقَى  
اسْتِلْحَاقَهُ - فَإِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَى مُسْتَلْحَقِهِ مِنْ يَدِ

وإِنْ لَمْ يَسْمَعْ اسْتِلْحَاقَهُ إِلَّا عِنْدَ دَعْوَى الثَّانِي فِي يَدَيْهِ تَعَرَّدَ إِلَيْهِ  
الاحْتِلَالُ انتهى

#### فائدته

إمرأتهما : لو كان في يد أحدهما ، وأقام كل واحد منهما ينة : قدمت سه  
مخرج على الصحيح من المذهب ، والروايتين . وغده ذلك أصح  
وبأن في الدعاوى واليقات .

الناجزة : لو كان في يد امرأة - قدمت على مدة ادعته بلا ينة - على الصحيح  
من مذهب . وغده التدبيرة على مذهبهم من ذلك

نبيه : قوله « عُرِضَ مَعَهَا عَلَى انْقَافَةِ أَوْ مَعَ أَقَارِبِهَا وَإِنْ مَاتَا »  
وذلك مثل الأخ والأخت والعممة والخالدة وأولادهم

نبيه : صاهر قوله ( فَإِنْ أُلْحِفَتْهُ نَأْخُذُهَا : لِحَقِّ يَدِهِ ) :

أهل وتوضعت في إحدهم نأخذها ، ونهه عن الآخر : أنه لا يباحق باليد

توقفت فيه وهو صحيح . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو المذهب .  
وظاهر ما قدمه في القروع .

وقال في المحرر : يلحق به . ووجه جماعته

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَاهُ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْنِ فَالْحَقُّ بِهِمْ . لِحَقِّ بِهِمْ ، وَإِنْ كَثُرُوا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جمهير الأصحاب . ونص عليه في روضة جماعته .

قال في الفائق : اختاره القاضي .

وحرم به في الوجبر ، وعلم المفردات . وقدمه في ثمنى . والشرح ، وشرح  
الحارثي . وصروه ، والمحرر ، والقروع .

وهو من مفردات المذهب . قاله ناظمها .

وقال الحارثي : وقال أبو حنيفة ، والثوري : يلحق بكثرة من اثنين . لكن  
عنده : لا يلحق بأكثر من خمسة .

وقال ابن حامد : لا يلحق بأكثر من اثنين .

وعنه يلحق بثلاثة فقط . نص عليه في روضة مهم . وحذره القاضي وغيره .

ودكر في المستوعب وحج : أنهم إذا ألحقوا بأكثر من ثلاثة لا يلحق بواحد

مهم لطهور حطهم .

فأمره : يرث كل من لحق به ميرث ولده كامل ، ويرثونه ميراث أب  
واحد . ولهذا لو أوصى له : قبلوا له جميعاً . ليحصل له .

وإن مات وحلف أحدهم فيه ميراث أب كامل لأن له كامل من الميت

نص عليه

ولأنني أوجب الأذن لحق سهم مع أم أم . نصف السدس ، ولأن الأم نصفه .

قلت . فيصير بها .

قائمة أمري : امرأة ولدت ذكراً ، وأخرى أنثى ، وأدعت كل واحدة : أن  
الذكر ولدها دون الأنثى . فقال في النقي ، والشرح ، بمقتضى وجهين .  
أمرهما : المرض على القافة مع الولدين .

قال الحارثي قلت : وهذا يذهب على ما مر من به من رواية من الحكم .  
والمرء مثافي . عرس لها على أهل الطب والعرقة . فإن من الذكر يخالف  
إلى أنثى في طبعه ورثته .

وقيل : إن ذكر ثقيل . وإن أنثى خفيف . فيعتبر بطبعه ونسبهما ،  
وما يخدم به عند أهل العرقة .

قال الحارثي - وهذا الاعتدال إن كان مطرداً في العادة غير مختلف : فهو  
إلى شاء الله أظهر من الأول . فإن أصول السنة قد نحى على الله ثقب .  
قال في النقي : فإن لم يوجد قافة . اعتبر بالنسب خاصة .

وإن كان الولدين ذكرين أو أنثيين ، ودعت أحدهم . بين المرض على القافة  
قوله ( وإن نهته القافة عنهم ، أو أشكل عليهم ، أو لم يوجد  
قافة ) أو احتلف قائمان ( صاع نسبته في أحد الوجهين ) .

وهو يذهب . من عيه في السنة الأولى . وحزم به في العدة ، والوجيز .  
واحتاره أو مكر

قال مصنف قول أبي بكر أقرب .

قال الحارثي : وهو الأشبه بالمذهب . وقدمه في القروع .

وي لأحد يترك حتى ينع ، فينسب إلى من شاء منه .

قال القاضي : وقد أوصى إليه لإمام أحمد رحمه الله

واحذر من حامد . وقطع به في العدة والنسب . وقدمه في الرعايتين .

والخاوي الصغير ، والفائق .

قال الحارثي : ويحتمل أن يقتل من مير أيضاً . ثم سأل على وصيته وطلاقه .  
وعلى قبول شهادته . على رواية . والمذهب خلافه .

وذكر ابن عقيل وغيره . هو من يميل نظمه إليه لأن الفرع يميل إلى  
الأصل لكن شرط أن لا يتقدمه أحد .

وقيل : يمتنع سبهما احترامه في الحرر

وقيل إن هاتين بحير سبهما . وه يدكر فافه

وعنه . نقرع سبهما فيمنع سبهما بالفرقة .

وذكره في معنى في كتاب الفرائض فله عنه في القواعد

### قواعد

ومها : - على قول ابن حامد ومن زعمه - : لو أخفقه القافة - بعد انسابه -

مير من انساب إليه : جمل انسابه .

ومها : من له الأسباب بالنسبة . بل دليل الطبع الذي تثيره الولادة .

ومها : يستمر سبهما بالأسباب في نسب إلى أحدهما ، ثم عن له الانساب

إلى الثاني ، أو الانتفاء من الأول . لا قبل

ومها : لو نسب إيهما جميعاً إليه . لحق سبهما قاله الحارثي وغيره

ومها : لو تبع واحد نسب إلى واحد منهما . لعدم ميله صاع سبه . لا تتبعه

دليله . ولو نسب إلى من عداها ، وادعاه ذلك المنسوب إليه : لحقه

ومنها : وجوب النفقة . مدة الانتظار عليهما ، لإقراره عوجه . وهو الولادة

وكذلك في مدة انتظار البينة ، أو القافة .

تعبر : قوله ( أو لم يوجد قافة ) حقيقة الطم : الطم الكلي . فهو وحدت

حيدة . وهو إليها

ومها : لو قبله من ادعيه . قبل أن يمتنع بواحد منهما : فلا قود على واحد



مهم - سقط قوله لثبوت حلقته وإن لم ينحطه واحد منهم - أرساء إياه مع عشرين  
فيهم مدعيه فإن الحقة به : لحقة .

ولو اعتذر بأن يرى صبياً معروفاً بالنسب مع قوم فيهم أبوه أو أخوه . فإن  
الحقة بقرنه : عرفت بصحته وإن انحطه بغيره سقط قوله : حار .

وهذه التحريفة عند عرصه على القافة للاحتياط في معرفة إصابته ولو لم  
تحرّفه بعد أن يكون مشهوراً بالإصابة ، وصحة المعرفة في مرات كثيرة : حار .

تفسير ظاهر كلام المصنف . أنه لا يشترط حصة القائف وهو المذهب .  
وهو ظاهر كلامه في السكاني ، ووحيد ، وسور ، وأهدية ، والمذهب ،  
والخلاصة ، وغيرهم

ذكره فيما يلحق من النسب . وقدمه في الفروع .

قال الحارثي وهذا أصح .

وقيل : تشترط حرمة .

وحرم به القاضي ، وصاحب المستوعب . والمصنف ، والشرح وذكره  
في الترغيب عن الأصحاب .

قال في القواعد الأصولية : ألا كثر من على أنه حكم . فاشترط حرمة .  
وقدمه في الرعاية السكري ، والحارثي الصغير

وأطلقهما في الحرر ، والنعم ، والرعاة الصغرى ، والفائق ، والزرعشي .

فعل الأول : يكون بمنزلة الشاهد . وعلى الثاني : يكون بمنزلة الحاكم .

وحرم في الترغيب . أنه تحتريه شروط الشهادة .

### قوائم

المؤلف : مكّي قائف واحد على الصحيح من المذهب . عن عيه في

رواية أبي طالب ، وإسماعيل بن سعيد

واحداه القاضي ، وصاحب المستوعب . وصححه في النعم .

وقدمه في الأربعين ، والفروع ، والحدوي الصغير  
وعنه : يشترط اثنان ، نص عنه في رواية محمد بن داود المنصفي ، والأثرم ،  
وحمزة بن محمد

وقدمه في العتق ، وشرح ابن رزم  
وأطلقهما في القواعد الأصولية ، وأخبرني في شرحه ، والكاظمي ، والركشي  
وظاهر الشرح : الإطلاق

وخرج الخبرني إلا كنفه ، فنف واحد عند عدم من نصه على إلا كنفه  
بالطيب والبيطار ، إذا لم يوجد سواء ، وأوى . فإن الفنف أعز وجوداً منها .  
تنبيه : هذا الخلاف مبنى - عند كثير من الأصحاب - على أنه : هل هو  
شاهد أو حاكم ؟

فإن قضا . هو شاهد : فنحن العدد . وإن قضا . هو حاكم : فلا .  
وقال جماعة من الأصحاب : من الخلاف مبيناً على ذلك . بل الخلاف جارٍ ،  
سواء قضا . القائف حاكم أو شاهد لأن إن قضا . هو حاكم . فلا يتمتع التعدد  
في الحكم ، كما يعتبر حاكم في حد . الصيد  
وإن قضا : شاهد . فلا يتمتع شدة الواحد ، كما في دابة . حيث قضا شهديها  
وشهادة الطيب ، والبيطار

وقالت طائفة من الأصحاب : هذا الخلاف مبنى على أنه شاهد ، أو مخبر .  
فإن حسب شاهد : اعتبرنا التعدد . وإن جملناه مخبراً : لم نعتبر التعدد ،  
كأخبر في الأمور المدنية

الثاني : القائف كالحاكم . عند أكثر لأصحاب . قاله في القواعد الأصولية ،  
وأخبرني . وقطع به في الكافي .

وفيل . هو كاشاهد . وهو الصحيح على ما تقدم  
وأكثر مسائل القائف مبنية على هذا الخلاف .

الثالثة : هل يشترط لفظ « الشهادة » من القائف ؟

قال في الفروع - بعد القول بعسر الاثنين - : و يعتبر منهما لفظ « الشهادة »  
نص عليه وكذا قال في القائق

قال في القواعد الأصولية - وفيه نظر - إذ من أصح قول شهادة الواحد  
في مواضع

وعلى المذهب - يحتر لفظ الشهادة - انتهى .

قلت : في نصيره نظر - لأن من نقل عن الأصحاب - كصاحب الفروع ،  
وعبده - إنما نقلوا ذلك عن الإمام أحمد رحمه الله .

وقد روي لأثره أنه قال لا يقل قول واحد ، حتى يجمع ثمان - فيكونوا  
شاهدين .

وإذا شهد اثنان من القافة ، أنه لهذا : فهو له

وكذا قال في رواية محمد بن داود المصمى

فالذي نقل ذلك قال يعتبر من الاثنين لفظ « الشهادة » وهو موافق للنص  
ولا يلزم من ذلك أنه لا يعتبر لفظ « الشهادة » في الواحد - ولا عدمه

عائنه - أنه اقتصر على النص فلا اعتراض عليه في ذلك .

وقال في لاقتصر - لا يعتبر لفظ « الشهادة » ولو كان ثنين ، كما في القوميين .

المراعاة : لو عارض قول ثنين قول ثلاثة - أكثر أو عارض اثنين : سقط

الكل

وإن اتفق اثنين ، وحالف : ث : أحد قول الاثنين ، من عليه ، ولو رحمه .

فإن رجع أحدهما : لحق بالآخر .

ول في استعجب : ومثله يطرأ ، وضيد ، في غير

الخامسة - عمل بالقافة في غير تنوة ، كأخوة وعمومة ، وهذا أصح .

وعند أبي الخطاب : لا يعمل بها في غير التنوة - كما أخبر راع شبيه .



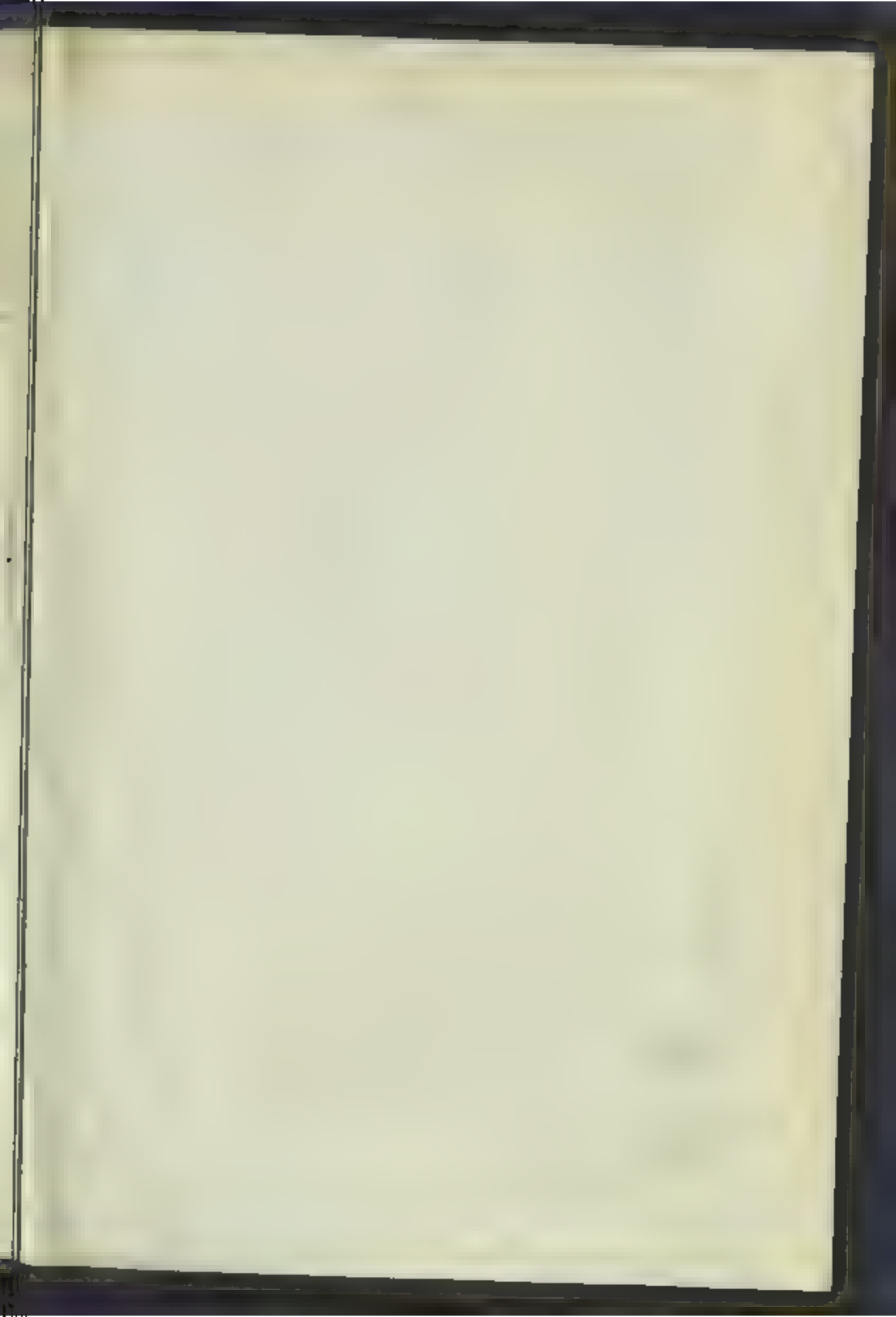
وقال في عيوبه : في التدفق بين اولاد والفصيل : لأن وقفا على مورد  
الشرع ، وإن كذا النسب ، ثموت مع الكوت  
السادس : مدة المود على الواضحين : فإن الحق دأدهم : رجع على الآخر  
سقطه .

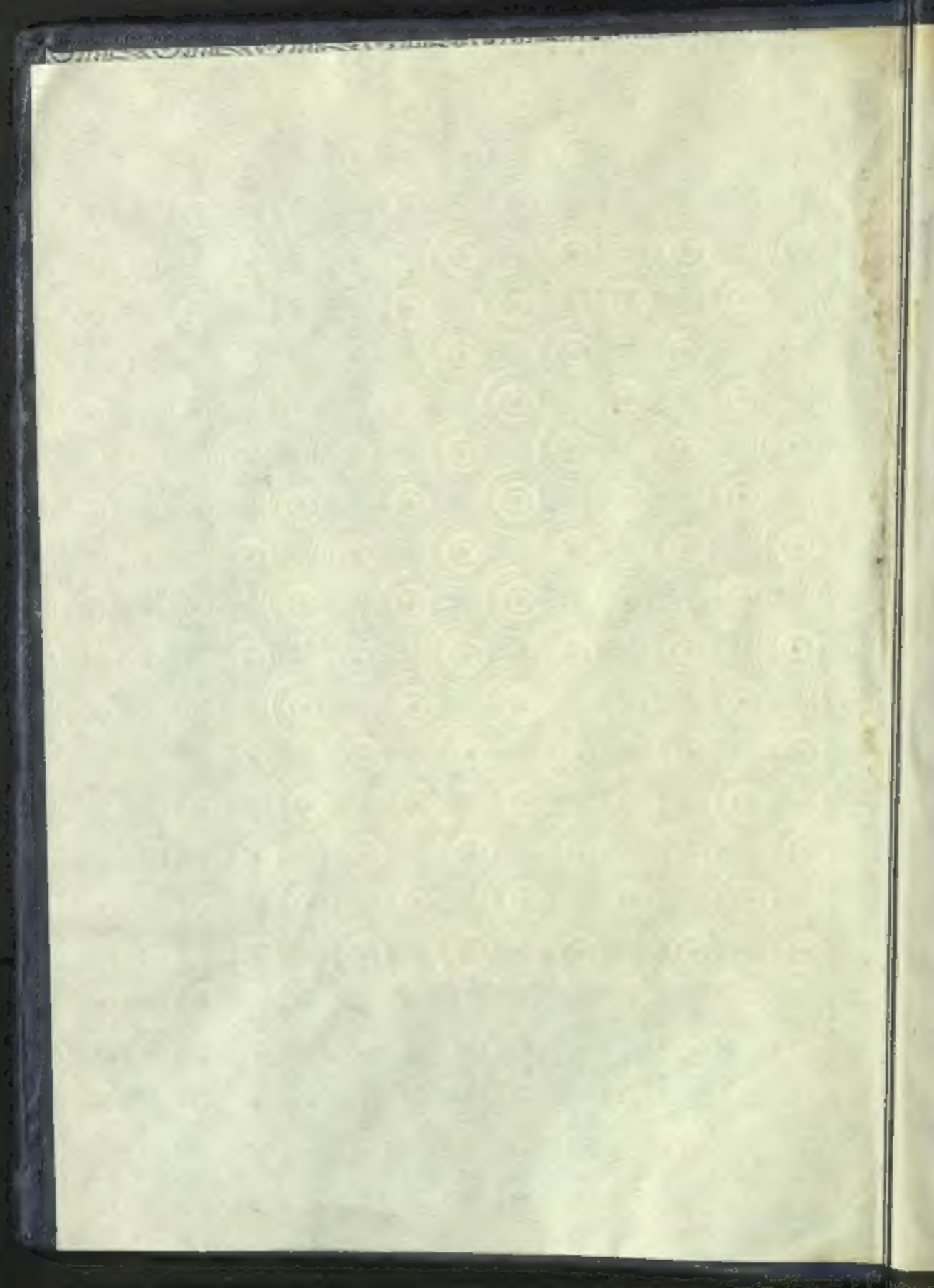
ومن صاح ، وحسن : أرى الفرعة وحكمه .  
روى عنه - عليه أفضل الصلاة والسلام - أنه أقرع في خمس مواضع  
قد ذكر منها : إخراج علي رضي الله عنه في الولد بين الثلاثة الذين وقعوا على لامة  
في ظهر واحد ، ولم ير هذا في رواية الجماعة . لا صطرا به  
وقال ابن القيم رحمه الله ، في هدى : الفرعة نعتهم عند فقدان مرجح  
سواء من نية ، أو إقرار ، أو قوه

قال : وليس يسيد تعيين المستحق في هذه الحال بالفرعة لأبها ، بل لقدر  
عليه من ترجيح الدعوى ولم دحوى في دعوى الأمهات التي لا ثبت بمرية ،  
ولا أمية فدحوى في النسب لدى نكت نحدد الشبه احق مسند إلى قول  
قائب : أولى

قد تم - بحمد الله تعالى وحسن توفيقه - طبع الجزء السادس من كتاب  
الإعصاف وتصحيحه جهد الطاقة تطبعة السنة المحمدية على نسخة محمد بن عبد  
وكان الفراغ من ذلك في اليوم الرابع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٧٩ هـ بحرية  
الموافق لليوم السادس عشر من شهر مارس سنة ١٩٥٧ ميلادية .

وبه - بإذن الله تعالى - الجزء السابع . وأوله « كتب المؤلف » والله  
الذوق والمعين على الإيمان بطبع كل الكتاب . ولا حول ولا قوة إلا بالله .  
وصلى الله وسلم وبرك على محمد وآله وسلم . وبعد : اهتديت عند الله الكريم ورسوله  
الأمين محمد ، وعلى آله أجمعين  
وكتبه فقير سئو لله ورحمه





349.297 M55aA

V.5-6

المرداوي

الانصاف في معرفة الراجح

بين الخلاف

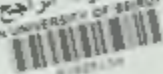
349.297

M55aA

V.5-6



349.297:M558A.v.5-6.c.1  
المرداوي، علاء الدين أبي الحسن علي  
الاتصاف في معرفة الراجح من الخلاف  
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



AMERICAN  
UNIVERSITY OF  
BEIRUT





